

هَاتِيكَ يَا مَرْيَمُ

إِلَى شُرُوحِ مَثْنِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ

فِي التَّجْوِيدِ

جمع وإعداد وتحقيق

الشيخ عبد الرحيم الطرهُوني

مختص في قراءة آيات علوم القرآن الكريم
ومدرس القراءات التمجيدية لأبى نصر السريفي

دار الحديث

القاهرة



هَاتِيكَ الْمَرْيَكِ
إِلَى شُرُوحِ مَثْنِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ
فِي التَّجْوِيدِ

جميع حقوق الطبع محفوظة

اسم الكتاب : هداية المرید إلى شرح متن ابن الجزري

اسم المؤلف : مجموعة من الأئمة الأعلام

اسم المحقق : عبد الرحيم الطرهوني

القطع : ١٧×٢٤ سم

عدد الصفحات : ٧٢٨ صفحة

عدد المجلدات : مجلد واحد

سنة الطبع : ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

رقم الإيداع : ٤٣٧٢ / ٢٠٠٨ م

الترقيم الدولي : ٣ - ٢٣٧ - ٣٠٠ - ٩٧٧

طبع . نشر . توزيع



١٤٠ شارع جوهر القائد أمام جامعة الأزهر تليفون : ٢٥٨٩٩٤٠٩ / ٢٥٩١٨٧١٩ / ٢٥٩١٩٦٩٧ فاكس : ٢٥٩١٩٦٩٧

www.darelhadith.com

E-mail: info@darelhadith.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أنزل القرآن الكريم تبياناً لكل شيء، فكان المعجزة الخالدة على مر الأزمان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله الأمين تلقى القرآن العظيم وبلغه كما أنزل إليه من ربه، فقرأه على الناس على مُكثٍ ورتلته كما أحب الله أن يرتله، فأعطى الحروف حقها ومستحقها مما يليق عند النطق، ورضى الله عن آله وصحبه الذين سمعوه منه، ونقلوه عنه كما سمعوه فأدوا الأمانة خير أداء إعظاماً للكلام والمتكلم وإجلالاً للخطاب والمخاطب - سبحانه -، ورضى الله عمن تلقوه عنهم من التابعين وتابعي التابعين ومن والاهم بإحسان جيلاً بعد جيل، حتى وصل إلينا كتاب الله في كماله، محفوظاً من التغيير والتبديل، مصوناً من كل تحريف منطوقاً به على الوجه الصحيح، مؤدى كما نزل بلسان عربي مبين. ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليماً.

﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢﴾ ﴾
[المائدة: ١٥، ١٦].

وبعد:

فقد خلق الله الإنسان، وميزه بالبيان، وجعل له اللسان أداة للنطق، والأذن أداة للسمع، والعقل أداة للفهم، والروح أداة للتأثير والتأثر، والقرآن المجيد أعلى الكلام وأحلاه، وما ظنك بكلام رب العالمين وقد منَّ به على أمة أحبَّ أحبائه وأصفى أصفياؤه، سيدنا محمد ﷺ، فكانت أمته أمة القرآن الكريم، وكانت خير أمة أخرجت للناس.

وقد تكفل الله بحفظ القرآن الكريم: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

ليستفيع به الآخرون كما انتفع به الأولون، فكان من كل جيل الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله.

وقد قرأ الأولون القرآن، فأدوا القراءة أحسن أداء، وكان حسن الأداء سبيلهم لحسن

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

الاستماع، وكان حسن الاستماع سبيلاً لحسن التدبير، وحسن التدبير سبيلاً لحسن الانتفاع، وكيف لا يفعلون والكلام عزيز من عزيز وعلى من على وحكيم من حكيم، أحكمت آياته وفصّلت كلماته، وبهرت بلاغته العقول، وظهرت فصاحتها على كل مقول.

وهو مع قوة بيانه وشدة سلطانه، عميق البحار واسع الأقطار، يقول القارئ إذا قرأه والسامع إذا سمعه: قد فهمته لتجلى فحواه فإذا تأمله كأنه ما قرأه أو سمعه لقوة مبناه، ودقة معناه، فلزم أن يقرأه القارئ على روية وإحكام، كما كان يفعل رسول الله ﷺ، فقد أعطى الحروف حقها في قراءته الشريفة على الأصول الصحيحة، فلم تكن قراءته هذا ولا عجلة بل كانت مفسرة حرفاً حرفاً.

كما كان ﷺ يقطع قراءته كل آية فيقول مثلاً: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ويقف، ثم يقول ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ويقف، ثم يقول ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وهكذا. وقد روى الزهري أن قراءته ﷺ كانت آية آية، وروى ذلك البيهقي أيضاً في «شعب الإيمان» وغيره كثيرون ممن رجّحوا الوقوف على رؤوس الآي، وإن تعلق في المعنى بما بعدها.

ولا شك في أن إتباع هدى النبي ﷺ وسنته أولى من اتباع الرأي القائل بتسجيل اتباع الأغراض والمقاصد للوقوف عند انتهائها، وقد قال -تعالى-: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ۖ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وقال -تعالى-: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤].

وكما كان ﷺ يقرأ القرآن بنفسه كان يجب أن يسمعه من غيره، وفي كل من قراءته واستماعه كان أحياناً يذرف الدمع من عينيه إجلالاً وهيبة من عظمتها واستعظاماً لقدرته وإشفاقاً على أمته، وقد طلب ﷺ من ابن مسعود ﷺ أن يقرأ عليه فقال: أأقر وعليك أنزل؟! فقال: «إني أحب أن أسمعه من غيري»، فقرأ عليه سورة النساء حتى إذا بلغ قول الله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]. بكى ﷺ حتى ذرفت عيناه بالدموع.

وكان ﷺ يذكر الله على جميع أحيانه، وكان يقرأ القرآن قائماً وقاعداً ومضطجعاً

ومتوضئاً ومحدثاً، ولم يكن يمنعه شئ من قراءة القرآن إلا الجنابة. (١)

ويجب أن يتلو المؤمن القرآن الكريم حق تلاوته كما كان يفعل رسول الله ﷺ وأصحابه، فقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن زيد بن ثابت ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل».

وقال حجة الإسلام الإمام الغزالي ؓ:

«وتلاوة القرآن حق تلاوته هو أن يشترك فيه اللسان والعقل والقلب، فحظ اللسان تصحيح الحروف بالترتيل، وحظ العقل تفسير المعاني، وحظ القلب الاتعاض، والتأثر بالأجزاء والانتهاز، فاللسان يرتل، والعقل يترجم، والقلب يتعظ». (٢)

وقال - سبحانه وتعالى -: ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِمْ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩].

وقد جعل الله في قلوب عباده من القوة ما شاء فضلاً منه ورحمة، ليتدبروه وليتذكروا ما فيه من طاعته وعبادته وأداء حقوقه، فلقد قال - سبحانه وتعالى -: ﴿ لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [الحشر: ٢١].

وهذا تمثيل وتخيل لعلو شأن القرآن، وقوة تأثير ما فيه من المواعظ كما ينطق به قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الحشر: ٢١].

أريد به توبيخ الإنسان على قسوة قلبه وعدم خشوعه عند تلاوته وقلة تدبره فيه.

ومن الصحابة الذين علمهم الرسول - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عن سيدنا جبريل - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، ولقد قال ﷺ في أولهم: «أَقْرَأُكُمْ أَبِي» (٣) وفي ثانيهم: «من أحب أن يقرأ القرآن غَضًّا طَرِيًّا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد» (٤) يعني عبد الله بن مسعود. وقال أيضا «خذوا القرآن من أربعة: من

(١) انظر: زاد المعاد (١/٣٤).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (٢/١٣١).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/٨٢).

(٤) انظر: المصدرين السابقين.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

عبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأبي ابن كعب»^(١).

وقد أخذ عن الصحابة المجيدين للتلاوة من تلاميذ الرسول ﷺ كثيرون من الصحابة والتابعين، فمثلاً أخذ عن أبي بن كعب من الصحابة: أبو هريرة وابن عباس وعبد الله بن السائب، ومن التابعين: عبد الله بن عياش ابن أبي ربيعة المخزومي، وأبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، وأبو العالية الرياحي حتى انتهى الأمر إلى أسانيد تسعة من الأئمة العشرة المتواترة قراءتهم إلى اليوم وهم: نافع وأبو جعفر المدنيان، وعبد الله بن كثير المكي، وأبو عمرو، ويعقوب البصريان، وعاصم وحمزة والكسائي وخلف الكوفيون.^(٢)

أما السند العاشر فهو عبد الله بن عامر الدمشقي، وقد أخذ قراءته عن أبي الدرداء وقيل عن عثمان بن عفان.

ومن ثم عزيزي القارئ الكريم فإن أشرف ما نطق به اللسان، وصرف إلى تفهمه الفكر والأذهان كلام العزيز الرحمن، وإن أولى ما قدم من علومه علم قراءته وترتيبه.

فعلم التجويد هو ذروة سنام العلوم القرآنية، وأعظمها على الإطلاق؛ وذلك لتعلقه بكتاب رب العالمين والعمل على حفظه من اللحن والخطأ، وقراءته الصحيحة المروية بالسند عن النبي ﷺ.

ولأنه كتاب الله الكريم وفرقانه المبين الذي يفرق بين الحق والباطل وهو نبراس البشرية الهادي لها في الظلمات فإن أهل الضلال الخائضين في الظلمات تحروا نقضه وتربصوا له يبعون رفضه فقام لهم سدنة الحق من العلماء، فشمروا عن ساعد الجد، وقاموا يدفعون عنه كل زيغ وضلال، ومن ثم لم يحظ كتاب عبر تاريخ البشرية بمثل ما حظي به كتاب الله - تعالى - قراءة وحفظاً، وتجويداً، وأداءً، ورسماً وضبطاً، وفهماً واستنباطاً، فمن حيث قراءته، اتجهت هم السلف من علماء الأمة إلى العناية بعلم تجويده وترتيبه، رواية ودراية، فألفوا فيه التأليف البديعة، وصنفوا التصانيف المفيدة، مؤصّلين أصوله، ومقعدّين قواعده، فكثرت التأليف وانتشرت التصانيف، واختلفت أغراضهم بحسب الإيجاز والتطويل والتقليل.

(١) صحيح البخاري عن عبد الله بن عمرو، وصحيح مسلم.

(٢) انظر: القول السديد في بيان حكم التجويد (ص: ٧).

ومن ثم عزيزي القارئ الكريم أردنا أن نجمع شتات ذلك كله ونضعه بين يديك في:

هداية المرید

إلى

شروح متن ابن الجزري في التجويد

«المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه»

للإمام محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)

وهي منظومة مباركة قد رزقها الله القبول لدى الحفاظ والقراء خاصة والناس عامة على مر الأيام والسنين، من زمن ناظمها إلى زماننا هذا.

وقد حوت على صغر حجمها جُلَّ أبحاث التجويد المهمة التي يحتاجها كل قارئ للقرآن العظيم، ولا يستغني عن معرفتها طالب علم القراءة، مع حسن سبك، ودقة لفظ، وجودة نظم، وجمال أسلوب. وأيضاً يسر في الألفاظ، وسهولة في الحفظ، وسموّ في المعاني.

وقد عكف العلماء على شرحها وتفصل أبحاثها والعناية بها حتى وصلت شروحها إلى أكثر من أربعين، ما بين شرح مفصّل وموجز، وحاشية وتعليق وتحقيق ودراسة.

ومع مرّ الزمان وعلى اختلاف المكان وضع لهذه الأرجوزة الميمونة الذبوع والانتشار في بقاع الأرض حتى يوم الناس هذا، يحفظها القراء والحفاظ، ويشرحها العلماء والأفاضل، ويتدارسها الأساتذة والطلاب.

وقد صار كل من يريد أن يتلقى القرآن العظيم ويحفظه، لا بد له من حفظ هذه المنظومة، لتكون بمثابة ضابط ومرجع له، تحفظ لسانه وتحمي تلاوته من أن يطراً عليه أي خلل أو لحن.

وهي أشهر كتب التجويد في العصور المتأخرة، وأكثرها تداولاً، وطبعت مفردة ومشروحة طبعات كثيرة، كما أنها ترجمت إلى بعض لغات المسلمين الأخرى، وقد شرحت شروحاً كثيرة، فتسابق العلماء إلى شرحها وبيانها، وهم بين مختصر ومطول، وناقل وإمام محقق.

ولقد أخرجناها في كتابنا هذا بثوبٍ قشيبٍ فيه من الجدة ما يثلج الصدور، وهي عون

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

للقاري المبتدي وتذكرة للمقري المنتهي، تعين العقول على فهم هذا العلم الجليل، وإدراك مبهمة، وإيضاح ما استغلق منه، وكان منهجنا في هذا السفر الجليل ما سنوضحه فيما يلي:

أولاً: منهج العمل:

- ١- قمنا بنسخ المصادر المتوفرة لدينا على حسب ما يوافق قواعد الإملاء الحديثة.
- ٢- أثبتنا علامات الترقيم والأقواس حسب المتعارف عليه الآن.
- ٣- نظمنا النصوص على نسقٍ واحدٍ من أولها إلى آخرها بما يفيد فهمها فهماً جيداً، فتظهر معانيها ودلالاتها واضحة جلية.
- ٤- وقع في بعض النصوص أخطاء لغوية، وفي بعضها الآخر إسقاط في نص القرآن، فقد قمنا بإصلاح ذلك كله داخل النصوص؛ وذلك لكونها من أخطاء النسخ، وغالباً ما وضعنا ذلك في أقواس مع الإشارة إليه في الهامش.
- ٥- عُنينا عناية بالغة بمقابلة أسماء الأعلام، وكذا المادة التراجمية الواردة عنهم، ومقابلتها بما احتوته أمهات كتب التراجم المعنية بها، ولا سيما كتب تراجم القراء، فإذا وجدناها متفقة معها سكتنا، ولم نعلِّق على صحة الاسم أو المادة، أما إذا وجدنا خلافاً فقد عُنينا بالتعليق عليه، ورجحنا الصواب بعد التحليل، وأحلنا على الموارد التي أدت إلينا هذا الترجيح.
- ٦- ترجمنا للأعلام؛ تمييزاً لعموم النفع.
- ٧- بينا المصطلحات الواردة بكل كتاب؛ شارحين لها ومعلِّقين عليها.
- ٨- ذكرنا معاني الكلمات الغريبة التي تحتاج إلى شرح وإيضاح.
- ٩- جعلنا ترقيم الآيات القرآنية ضمن مادة كل كتاب، ولم نجعلها في الهامش؛ وذلك لعدم ثقل الهوامش، كما ذكرنا أرقام الآيات عند ورود كل سورة بجانبها ولم نذكرها بالهامش إلا في حالة إشارة المؤلف إلى ورود حرف ما بمواضع عديدة، فعند ذلك فقط نشير إلى أرقام تلك الآيات في الهامش.

١٠- في ضبط الآيات القرآنية، قمنا بضبطها على ما يوافق رواية حفص عن عاصم.

١١- عزونا جميع الأحاديث والآثار وأسباب النزول إلى مصادرها المعتبرة، وقد نتكلم

على بعضها صحة وضعفًا عند اقتضاء الحاجة لذلك؛ مستعينين في ذلك بأقوال أئمة النقض والحديث.

١٢- قمنا بتخريج الشواهد الشعرية من مصادرها المعتبرة كالداوين والمعاجم وكتب اللغة والأدب.

١٣- عرضنا النصوص وأخرجناها بصورة تعين القارئ وتسهل عليه الرجوع إلى ما يريد.

١٤- قمنا بعمل الفهارس التي تعين على الاستفادة من كل كتاب.

ثانيا: وضعنا بين يدي الكتاب مبحثين؛ الأول يُعرّف بابن الجزري، والثاني يُعرّف بالنظم.

ثالثا: وضعنا بين يدي كل كتاب مقدمة تُعرّف بمؤلفه.

وفي الخاتمة؛ فإننا نشكر الله -جل ثناؤه- أن هيا لنا الأسباب لإنجاز هذا السفر الجليل وإخراجه على هذه الصورة التي تليق بهذا العلم الجليل، وبمنزلة أهله، راجين من المولى -عز وجل- أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم لقائه ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

كتبه

عبد الرحيم الطرهوني

سوهاج في الأول من محرم سنة ١٤٢٢هـ

الموافق: الخامس والعشرين من مارس سنة ٢٠٠١م

المبحث الأول

اسمه وأهم مصادر ترجمته

هو ابن الجزري:

أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري الدمشقي ثم الشيبلي، المعروف بابن الجزري.

أهم مصادر ترجمته:

- ١- غاية النهاية (٢/٢٤٧-٢٥١).
- ٢- إنباء الغمر (٨/٢٤٥).
- ٣- الضوء اللامع (٩/٢٥٥-٢٦٠).
- ٤- ذيل تذكرة الحفاظ (ص: ٣٧٦).
- ٥- طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٤٣).
- ٦- والأنس الجليل (ص: ٤٥٤).
- ٧- المشقائق النعمانية (١/٢٥).
- ٨- مفتاح السعادة (١/٥٥-٥٩).
- ٩- شذرات الذهب (٩/٢٩٨-٢٩٩).
- ١٠- الدر الطالع (٢/٢٥٧-٢٥٩).
- ١١- هدية العارفين (٢/١٨٧)، إيضاح المكنون في مواضع كثيرة.
- ١٢- الأعلام (٧/٤٥).
- ١٣- معجم المؤلفين (٣/٦٨٧).
- ١٤- شذرات الذهب (٧/٢٠٤).
- ١٥- طبقات الداودي (٢/٥٩).
- ١٦- الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات (١/٣٧٩-٣٨٣).

سيرة ابن الجزري

لا أجمل ولا أصدق من أن يترجم العالم لنفسه: فهو أعرف الناس بنسبه وبمراحل حياته وأدوارها، وهذا إمامنا ابن الجزري، يعطينا ملخصاً لأهم الأحداث في حياته^(١).

✽ مولده:

ولد في دمشق ليلة السبت بعد صلاة التراويح في الخامس والعشرين من رمضان المبارك سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، داخل خط القصاصين بمحلة بين السورين.

✽ نشأته ورحلاته وشيوخه:

نشأ ابن الجزري في دمشق، واشتغل بحفظ القرآن فأكماله في سنة (٧٦٤هـ)، وصلّى به في السنة التي بعدها^(٢).

قال ابن حجر عنه: «ولد بدمشق، وتفقه بها، ولهج بطلب الحديث والقرآن، برز في القراءات»^(٣).

وشرع ابن الجزري بعد حفظه القرآن بقراءة القراءات ودراسة كتبها على علماء بلده، فقرأ على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السلار (ت ٧٨٢هـ)، والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحان (ت ٧٨٢هـ)، والشيخ أحمد بن رجب (ت ٧٧٥هـ)، والشيخ أبي المعالي محمد بن أحمد اللبان (ت ٧٧٦هـ)^(٤).

وفي سنة (٧٦٨هـ) رحل إلى بلاد الحجاز لأداء فريضة الحج، وهذه أول رحلة له خارج بلاد الشام، واستفاد من وجوده هناك فقرأ على الشيخ أبي عبد الله محمد بن صالح (ت ٧٨٥هـ) الخطيب والإمام بالمدينة الشريفة^(٥).

ثم رحل إلى مصر ثلاث رحلات: الأولى سنة (٧٦٩هـ)، والثانية سنة (٧٧١هـ)، والثالثة سنة (٧٧٨هـ).

(١) فقد ترجم ابن الجزري لنفسه في كتابه غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٢٤٧-٢٥١).

(٢) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٧)، والضوء اللامع (٩/٢٥٦).

(٣) انظر: إنباء الغمر (٣/٤٦٦).

(٤) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٧).

(٥) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٧)، والضوء اللامع (٩/٢٥٦).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

والتقى ابن الجزري في هذه الرحلات بكبار علماء القراءات في القاهرة وقرأ عليهم، منهم: الشيخ أبو بكر بن عبد الله الشهير بالجندي (ت ٧٦٩هـ)، والعلامة أبو عبد الله محمد بن الصائغ (ت ٧٧٦هـ)، والشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن البغدادي (٧٨١هـ)، والشيخ عبد الرحمن القروي (ت ٧٨٨هـ)، والشيخ أحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي (ت ٧٧٣هـ).

ودرس الحديث والفقه والأصول والمعاني والبيان، وسافر إلى الإسكندرية في رحلته الثالثة، وقرأ على من كان فيها من الشيوخ^(١).

ثم لم تقطع صلته بمصر، فرحل بأبنائه ليقروا على علماء الديار المصرية، فرحل بهم أولاً سنة (٧٨٨هـ)، ورحل بهم رحلة أخرى سنة (٧٩٢هـ)^(٢).

وظل يتردد إلى الديار المصرية حتى كانت سنة (٧٩٨هـ)، فخرج منها إلى بلاد الروم^(٣) فأقام بها سبع سنوات، يعلم القراءات وعلوم القرآن والحديث، وجمع عليه كثير من التلاميذ^(٤).

ثم توجه سنة (٨٠٥هـ)، إلى بلاد ما وراء النهر، فنزل مدينة كَشَّ^(٥)، ثم بارحها إلى سَمَرْقند^(٦)، ثم انتقل سنة (٨٠٧هـ) إلى خراسان^(٧)، وبعدها بقي في أصفهان^(٨) حتى شهر رمضان سنة (٨٠٨هـ) حيث دخل شيراز، فألزمه حكامها البقاء فيها وولوه القضاء بها، فبقي فيها أربعة عشر عاماً، حيث عمّر فيها داراً للقرآن، وأصبح له فيها تلاميذ قرءوا عليه القراءات وغيرها.

وفي السنوات التي قضاها ابن الجزري في شيراز سنة (٨٠٨هـ) إلى سنة (٨٣٣هـ)

(١) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٧-٢٤٨).

(٢) انظر: غاية النهاية (١/١٢٩، ٢/٢٤٣).

(٣) المراد بها دولة تركيا الآن.

(٤) انظر: إنباء الغمر (٣/٤٦٦)، والضوء اللامع (٩/٢٥٦).

(٥) قرية على ثلاثة فراسخ من جرجان على جبل. انظر معجم البلدان (٤/٤٦٢).

(٦) أعظم مدينة بما وراء النهر. انظر: معجم مقيدات لابن خلكان (ص: ١٦٩).

(٧) وهي بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق، وآخرها مما يلي الهند. انظر معجم البلدان (٢/٣٥٠).

(٨) بكسر الهمزة وفتحها، ويقال بالباء أيضاً، من أشهر بلاد الجبال. انظر معجم المقيدات لابن خلكان

(ص: ٢٦).

قام برحلتين، حج خلالها وزار بعض البلدان، فقد قصد الحج سنة (٨٢٢ هـ)، ولكن نهب في الطريق، بحيث تعوق عن إدراك الحج في ذلك العام، فأقام بمدينة ينبع، ثم بالمدينة سنة (٨٢٣ هـ)، ثم توجه إلى مكة فجاور فيها بقية السنة، فحدث وأقرأ، ثم حج وسافر بعد ذلك راجعاً إلى شيراز^(١).

أما الرحلة الثانية فكانت سنة (٨٢٧ هـ)، حيث قدم دمشق، فاستأذن منها في قدوم القاهرة، فأذن له، وتصدي للإقراء والتحديث، وازدحم الناس عليه، ثم توجه إلى مكة فحج وسافر من هناك في البحر إلى بلاد اليمن في تجارة، ثم عاد إلى مكة فحج سنة (٨٢٨ هـ)، ثم رجع إلى القاهرة، فدخلها أول سنة (٨٢٩ هـ)، ثم سافر منها على طريق الشام، ثم على طريق البصرة إلى شيراز.



(١) انظر: غاية النهاية (٢/٢٥٠)، وإنباء الغمر (٣/٤٦٦)، والضوء اللامع (٩/٢٥٧).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

علومه ومنزلته العلمية

تأثر إبداع ابن الجزري في علومه ببيئته، فاهتم بما تهتم به من العلوم، وأبدع في بعض ما توثره منها، اهتم بعلوم القرآن، وعلوم الحديث، واللغة، والفقه، ووقف عليها حياته، مع إبداع كبير في القراءات وعلومها، وتبحر في النحو ومذاهبه، وسعة رواية في الحديث مع تمام الضبط، والأخذ من الفقه بحظ وافر.

القراءات

عاصر ابن الجزري من أهل زمانه مجموعة من القراء، على رأسهم: الشيخ أبو بكر بن عبد الله الشهير بالجندي (ت ٧٦٩هـ)، والعلامة أبو عبد الله محمد بن الصائغ (ت ٧٧٦هـ)، والشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن البغدادي (٧٨١هـ)، والشيخ عبد الرحمن القروي (ت ٧٨٨هـ)، والشيخ أحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي (ت ٧٧٣هـ)، غير أن ابن الجزري كان نسيج وحده في علوم القراءات، فقد اجتهد في طلب القراءات، وجد في عرض الروايات على الشيوخ، ورواية الحروف عليهم حتى غدا أعجوبة العصر في سعة الرواية وكثرتها.

وعن هذا يقول السيوطي في طبقات الحفاظ: «لا نظير له في القراءات في الدنيا في زمانه، حافظاً للحديث وغيره أتقن منه، ولم يكن له في الفقه معرفة». اهـ

عوامل إبداع ابن الجزري في القراءات

كان وراء إبداع ابن الجزري في القراءات عدة عوامل منها:

أ- سعة الرواية وكثرتها:

بالأسانيد المتصلة في روايات القراءات ووجوهها، وفي تاريخ رواياتها، وطبقاتهم، فتراها في النشر، يوثق كل معلومة بالإسناد المتصل إلى قائلها.

هذا، ولابن الجزري معرفة واسعة بتاريخ رواة القراءات، ودرجاتهم، وطبقاتهم، حتى إنه له مصنفاً في طبقات القراء في سفرين، ذكر فيه أحوال كل من قصد للإقراء من عند رسول الله ﷺ وإلى سنة (٧٧٤هـ)، حيث جاء في خاتمته ما يلي:

«وهذا آخر ما يسر الله جمعه من غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولى الرواية والدراية ممن علمته بحسب ما تقصيت واجتهدت وابتدأت بتأليف أصله في شهر سنة اثنتين

وسبعين وسبعمئة و فرغت منه يوم الأحد سادس عشر جمادى الآخرة سنة أربع وسبعين وسبعمئة بدرج كسك داخل دمشق المحروسة وابتدأت في اختصاره من هذا التأليف في شهور سنة ثلاث وثمانين وسبعمئة بمنزلي من عقبة القبان تجاه مدرستي التي أنشأتها و فرغت فمن تبييضه يوم الأحد سادس عشر شهر رمضان سنة خمس وتسعين وسبعمئة بمنزلي من القاعة المعروفة بطغاي الكبرى بالرحبة المعروفة بكتبغا داخل القاهرة وانتهت مقابلته في يوم الثلاثاء رابع عشر الحجة من السنة المذكورة».

ب- الضبط التام:

بحيث يؤدي مسموعاته ومروياته كما سمعها، وهذا الضبط هو الذي يعلي قدر العالم، ويرفع منزلته، وقد شهد النقاد لابن الجزري أنه قد بلغ في ذلك شأنًا عظيمًا.

قال ابن العماد في شذرات الذهب: «وبالجملة، فإنه كان عديم النظير، طائر الصيت، انتفع الناس بكتبه وسارت في الآفاق مسير الشمس»^(١).

وقال ابن حجر: «الحافظ الإمام المقرئ... تفقه، ولهج بطلب الحديث والقراءات، وبرز في القراءات... وقد انتهت إليه رئاسة علم القراءات في الممالك»^(٢).

ج- الدقة العلمية:

ابن الجزري رزق دقة ملاحظة، وتيقظًا وانتباهًا، بحيث لا تفوته الأخطاء، ولا تجوز عليه الأوهام قبل أن ينبه إليها وأن يسوق الأدلة على بطلانها، ومن نظر في كتابه النشر وجد الكثير من مثل هذه الأمور.

د- النقد العلمي الجريء:

ابن الجزري راوية ناقد، لا يقبل الروايات على علاتها، ولكن ينقدها نقد الصيرفي للدرهم والدينار، ولا يمر الأخبار على عواهنها، بل يزيغ الزائف، ويكشف الخطأ، ويحسن الحسن ويقبله، يعطي كل قول ما يستحق من الحكم.

وحيثما جرى الخلاف بين القراء في قضية ما، يبين لك وجهة نظر كل فريق، ثم أوضح

(١) انظر: شذرات الذهب (٢٩٩/٩).

(٢) انظر: إنباء الغمر (٤٦٦/٣).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

أي الرأيين هو الصحيح، أو الأوقى، الذي يعتمد، والأمثلة كثيرة في كتابه النشر، غير أن ابن الجزري يقسو أحياناً على أصحاب الرأي المقابل في التغيير.

هـ- حسن توفيقه بين الروايات التي ظاهرها التعارض:

وقد أوتي ابن الجزري في ذلك ملكة قوية، ورزق حنكة ودرية على التوفيق بين النصوص، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، بدلاً من ضرب بعضها ببعض، وقبول بعض ورد بعضها الآخر.

وهذه المزايا عند ابن الجزري رفعتة إلى مقام الإمامة في علوم القراءات حيث صار إليه المنتهى في إتقان القراءات، والقراء خاضعون لتصانيفه، واثقون بنقله في القراءات، والرسم، والتجويد، والوقف والابتداء، وغير ذلك.

ولم تقعد همة ابن الجزري به عند حدود القراءات، بل سمت إلى سائر علوم القرآن؛ حيث صنف في كل فن منها، فأحسن وأجاد، وكان كما قال عنه الإمام الفضالي شارح منظومة المقدمة: «مولانا شيخ القراء والمجودين، شمس الملة والدين الجزري، كان مفنناً في علوم شتى، أعظمها علم القراءات ويليه الحديث، وانتهت إليه الرئاسة في القراءات، وحقق ودقق، وجمع ما تفرق في فن القراءات ما لم يجمعه غيره، والمعول على كلامه غالباً»^(١).

الحديث

ولاين الجزري باع طويل في علوم السنة، رواية ودراية، فقد تلقى الحديث من مشايخ كثير، وبعض أسانيد عالية.

هذا وينيبك عن سعة رواية ابن الجزري، وكثرتها في السنة، كتابه: «الهداية في علم الرواية» في المصطلح، و«المصعد الأحمدي في ختم مسند الامام أحمد»، وتراه في كتابه النشر يروي الحديث الواحد بعدة أسانيد.

ومن هنا وصفه الحافظ ابن حجر بـ«الحافظ» في غير موضع من «الدرر الكامنة».

وأما عن سبب دراسته للحديث النبوي يقول الشمس البديري في فهرسته في حق المترجم: «إن سبب إشتغاله بالحديث بعد أن كان مكباً على علم القراءات أن بعض أشياخه

(١) انظره عند شرح البيت رقم (٤٢)، من شرح الجواهر المضية للفضالي، من كتابنا هذا.

قال له ذات يوم: إن علم القراءات كثير التعب قليل الجدوى وأنت ذهنك رائق وفهمك فائق، ومن كان هكذا فعليه بعلم الحديث، فاجتهد فيه حتى حفظ: «مائة ألف حديث بأسانيدها»، وألف في مصطلح الحديث أرجوزة من خمسمائة بيت أغزر علماء من ألفية الحافظ العراقي، وشرحها السخاوي وغيره».

واحتفال ابن الجزري بالأسانيد ليس مقصوراً على الأحاديث المرفوعة، بل يشمل الآثار وكلام السلف أيضاً، وكان يسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار، وكلام السلف، فيوردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها، وربما يروي لك الأثر الواحد بعدة أسانيد إلى قائله.

وعقد لابن الجزري ترجمة، طنانة الحافظ عمر بن فهد في معجم شيوخ والده تقي الدين، فعدده له في السنة من التصانيف مايلي: ١- الجمال في أسماء الرجال.

٢- وبداية الهداية في علوم الحديث والرواية.

٣- والحصن الحصين، ومختصره: ٤- العدة. ٥- والجنة.

٦- والتوضيح في شرح المصابيح في ثلاث مجلدات.

٧- وعقود الآلي.

٨- والمسند الأحمدي في ما يتعلق بمسند أحمد.

٩- والتعريف بالمولد الشريف.

١٠- ومختصره عون التعريف.

١١- وأسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب

وغير ذلك».

وهذا مما ينبئك عن سعة رواية ابن الجزري، وكثرتها في السنة.

ولابن الجزري معرفة كبيرة بتاريخ رواة الحديث، وطبقاتهم، ودرجاتهم، وله إلمام كبير بعلم الجرح والتعديل، يروي أقاويل أئمة أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وأمثالهما في تعديل الرواة وجرحهم بالأسانيد المتصلة.

والنقاد يعرفون لابن الجزري قدره، وبراعته في علوم السنة، وتاريخ رجالها.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ولابن الجزري شأن في علوم الاصطلاح، وله فيه آراء، ومؤلف خاص بالمصطلح وهو كتابه «الهداية في علم الرواية».

اللغة

النحو عند أهل عصره في نهاية من علو الطبقة، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكنًا من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق، فليس عندهم بمستحق للتميز، ولا سالم من الازدراء^(١).

ومن هنا نرى ابن الجزري واسع الإطلاع على النحو، محيطًا بمذاهب النحويين واختلافهم: بصريهم وكوفيهم على حد سواء، فتراه في مواضع كثيرة من كتابه النشر، ينقل اختلاف النحاة نقل الخبير والبصير، ويحكم برجحان من آرائهم، ويؤيد حكمه بالدلائل البينة والحجج الظاهرة.

وتمكن ابن الجزري من علم النحو، وتبحره فيه جعله من النحويين المرموقين، الذين يترجم لهم في طبقات النحاة.

عقيدته

وابن الجزري الإمام في علوم الكتب والسنة، كان في عقيدته ملتزمًا لنصوص الكتاب والسنة. بعيدًا عن زيغ أهل الأهواء، وضلالات المبتدعة، يثبت الله تعالى صفات الكمال، دون تشبيه ولا تعطيل.

شيوخه

لقد يسر الله ﷻ لابن الجزري رحمه الله الكثير من أئمة العلم وشيوخه، الذين نالوا مراتب عالية، وخلفوا علمًا نافعًا، وذاع صيتهم في الآفاق، وأقبل الناس عليهم وعلى تواليفهم، وعكفوا عليها؛ فأقبل عليهم ليأخذ عنهم، وينهل من علمهم وما تخرج به غير واحد منهم، وهم:

١- الشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السلار (ت ٧٨٢هـ).

٢- الشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحان (ت ٧٨٢هـ).

(١) انظر: نفع الطيب (١/ ٢٢١).

- ٣- الشيخ أحمد بن رجب (ت ٧٧٥هـ).
- ٤- الشيخ أبي المعالي محمد بن أحمد اللبان (ت ٧٧٦هـ)^(١).
- ٥- الشيخ أبي عبد الله محمد بن صالح (ت ٧٨٥هـ) الخطيب والإمام بالمدينة الشريفة^(٢).
- ٦- الشيخ أبو بكر بن عبد الله الشهير بالجندي (ت ٧٦٩هـ).
- ٧- العلامة أبو عبد الله محمد بن الصائغ (ت ٧٧٦هـ).
- ٨- الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن البغدادي (٧٨١هـ).
- ٩- الشيخ عبد الرحمن القروي (ت ٧٨٨هـ).
- ١٠- الشيخ أحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي (ت ٧٧٣هـ).
- هذا ما وقفت عليه من شيوخ ابن الجزري، ولا ريب أن عددهم يفوق الذي ذكرته.

تلاميذه

يسر الله ﷻ لابن الجزري الإفادة ونشر العلم، حيث أقبل عليه الطلبة يأخذون عنه، ويفيدون من علومه وما تخرج به غير واحد منهم، فكانوا من بعده أئمة وعلماء، نالوا مراتب عالية، وخلفوا علماً نافعاً، وذاع صيتهم في الآفاق، وأقبل الناس عليهم وعلى تواليفهم، وعكفوا عليها وهم:

- ١- إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت ٨٨٥هـ)^(٣).
- ٢- أحمد البرمي الضرير^(٤).
- ٣- أحمد بن محمد بن أحمد العبدلي شيخ زبيد في الإقراء (كان حياً ٨٢٨هـ)^(٥).

(١) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٧).

(٢) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٧)، والضوء اللامع (٩/٢٥٦).

(٣) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٩)، وشذرات الذهب (٩/٥٠٩).

(٤) انظر: غاية النهاية (١/١٠٣).

(٥) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٩)، والضوء اللامع (٣/٣١٧).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

- ٤- أبو بكر بن أحمد بن مصبح الحموي (ت ٧٨٩هـ) ^(١).
- ٥- أمين الدين محمد التبريزي، شيخ لارنده ^(٢).
- ٦- رضوان بن محمد بن يوسف العقبي (ت ٨٥٢هـ) ^(٣).
- ٧- صدقة بن سلامة بن حسين الضرير، شيخ القراء بدمشق (ت ٨٢٥هـ).
قال ابن الجزري: «معلم أولادي، مقرئ ناقل، قرأ علي العشر» ^(٤).
- ٨- طاهر بن عرب بن إبراهيم بن أحمد الأصبهاني ^(٥).
- ٩- أبو الحسن طاهر بن عزيز الأصبهاني ^(٦).
- ١٠- عبد الحميد بن أحمد بن محمد التبريزي ^(٧).
- ١١- عبد القادر بن طلة الرومي ^(٨).
- ١٢- عبد المحسن التبريزي، شيخ تبريز ^(٩).
- ١٣- علي بن حسين بن علي الخرماباذي اليزدي (ت ٧٩٠هـ) بدمشق ^(١٠).
- ١٤- علي بن قنان الرسعي ^(١١).
- ١٥- علي بن محمد بن حمزة الحسيني ^(١٢).

(١) انظر: غاية النهاية (١/١٧٩).

(٢) انظر: الضوء اللامع (٣/٢٢٦).

(٣) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(٤) انظر: غاية النهاية (١/٣٣٦)، والضوء اللامع (٣/٣١٧)، وشذرات الذهب (٩/٢٤٨).

(٥) انظر: غاية النهاية (١/٣٣٩)، والضوء اللامع (١/١٠١).

(٦) انظر: غاية النهاية (٢/٢٥٠).

(٧) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(٨) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(٩) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(١٠) انظر: غاية النهاية (١/٥٣٤).

(١١) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(١٢) انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٩).

١٦- كريم الدين فضل الله بن أحمد الكازروني، شيخ شيراز ومقرئها (ت ٨١٧هـ)^(١).

١٧- محمد بن حيدر المسيحي^(٢).

١٨- محمد بن الدباغ البغدادي^(٣).

١٩- محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن افتخار الهروي^(٤).

٢٠- محمد بن محمد بن ميمون البلوي الأندلسي الغرناطي (ت ٧٩٠هـ)^(٥).

٢١- مظفر بن أبي بكر المقرئ (ت ٨٠٣هـ)^(٦).

وغيرهم كثيرون ممن قرأ عليه - رحمه الله - وانتفع به^(٧).

أما أشهر تلامذته من أولاده:

٢٢- أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨١٤هـ)^(٨).

٢٣- أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري^(٩).

٢٤- أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (كان حياً ٨٣٥هـ)^(١٠).

٢٥- سلمى (أم الخير) بنت محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (كانت حية سنة

٨٣١هـ)^(١١).

(١) انظر: غاية النهاية (١٢/٢).

(٢) انظر: غاية النهاية (٢٥٠/٢).

(٣) انظر: غاية النهاية (٢٥٠/٢).

(٤) انظر: غاية النهاية (٢٥٠/٢).

(٥) انظر: غاية النهاية (٢٥٥/٢).

(٦) انظر: غاية النهاية (٢٠٣/١).

(٧) انظر ذلك في الحلقات المضيئات (٣٨٠/٢).

(٨) انظر: غاية النهاية (٢٥١/٢).

(٩) انظر: غاية النهاية (٢٥٢/٢).

(١٠) انظر: غاية النهاية (١٢٩/١).

(١١) انظر: غاية النهاية (٣١٠/١)، وتراجم أعلام النساء (ص: ٢٢٠).

مؤلفاته

تقديم:

وأما مؤلفات الحافظ المقرئ ابن الجزري رحمه الله، فأكرم بها من كتب نافعة، والقراء بعده عيال في هذه الصنعة عليه، مع الإجماع والاعتراف بها فيها من العلم الباهر، والبراهين القوية، والبيان البديع.

ولقد أثنى الأئمة على كتبه، وأعجبوا بها كثيراً، وأعربوا عن كثرتها وفائدتها.

وكان ابن الجزري غزير الإنتاج في ميدان التأليف، في أكثر من علم من العلوم الإسلامية، وإن كان علم القراءات هو العلم الذي اشتهر به وغلب عليه.

ويعكس تنوع موضوعات مؤلفاته تنوع عناصر ثقافته، فنجد في مؤلفاته إلى جانب كتب القراءات وعلوم القرآن، كتباً في الحديث ومصطلحه، والفقه وأصوله، والتاريخ والمناقب، وعلوم العربية، وغير ذلك.

ولعل أقدم وأطول قائمة في مؤلفات ابن الجزري هي التي أوردها السخاوي في كتابه: الضوء اللامع^(١) في ترجمته لابن الجزري، فقد ذكر أسماء اثنين وثلاثين كتاباً من مؤلفاته، وختمها بقوله: «وغير ذلك».

وضم كشف الظنون لحاجي خليفة أكثر من خمسة وثلاثين كتاباً، وأضاف إسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون مؤلفات أخرى إلى ما ذكره حاجي خليفة، وبلغ ما ذكره في هدية العارفين ستة وأربعين كتاباً ختمها بقوله: «غير ذلك».

وقد صنف الدكتور محمد مطيع الحافظ فهرساً ضم مؤلفات ابن الجزري ومكان وجود كل منها، ومن ذكرها من الأئمة المحققين، وعدها سبعة وثمانين كتاباً.

ومن مؤلفاته:

١- إتحاف المهرة في تنمة العشرة^(٢).

(١) انظر: الضوء اللامع (٢٥٨/٩).

(٢) انظر: الضوء اللامع (٢٥٧/٩)، والبدر الطالع (٢٥٨/٢).

- ٢- أربعون مسألة من المسائل المشكّلة في القراءات^(١).
- ٣- إعانة المهرة في الزيادة على العشرة^(٢).
- ٤- الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء^(٣).
- ٥- البداية في علوم الرواية^(٤).
- ٦- تحبير التيسير في القراءات العشر^(٥).
- ٧- تقريب النشر في القراءات العشر^(٦).
- ٨- التمهيد في علم التجويد^(٧).
- ٩- الدرّة المضوية في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر^(٨).
- ١٠- طيبة النشر في القراءات العشر^(٩).
- ١١- الظرائف في رسم المصاحف^(١٠).
- ١٢- غاية النهاية في طبقات القراء^(١١).
- ١٣- النشر في القراءات العشر^(١٢).

-
- (١) انظر: كشف الظنون (١/١٥٠)، وهدية العارفين (٢/١٨٧).
 - (٢) انظر: الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، البدر الطالع (٢/٢٥٨).
 - (٣) ذكره ابن الجزري في كتاب النشر (١/٢٢٤).
 - (٤) الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، إيضاح المكنون (١/١٦٨)، وهدية العارفين (٢/١٨٧).
 - (٥) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية (٢/٢٥٠)، والضوء اللامع (٩/٢٥٧).
 - (٦) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية (٢/٢٥١)، والضوء اللامع (٩/٢٥٧).
 - (٧) انظر: الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وكشف الظنون (١/٣٩٢)، وهدية العارفين (٢/١٨٧).
 - (٨) ذكرها ابن الجزري في غاية النهاية (٢/٢٥٠)، وانظر الضوء اللامع (٩/٢٥٧).
 - (٩) انظر: الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، مفتاح السعادة (٢/٥٦)، البدر الطالع (٢/٢٥٨).
 - (١٠) ذكره الشيخ الضباع في مقدمته لكتاب النشر.
 - (١١) انظر: الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، ومفتاح السعادة (٢/٥٦).
 - (١٢) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية (٢/٢٥١)، وانظر الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وكشف الظنون (٢/٧٥٧).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

١٤- المقدمة الجزرية في علم التجويد^(١).

١٥- منجد المقرئين ومرشد الطالبين^(٢).

١٦- نهاية الدرايات في رجال القراءات «الطبقات الكبرى»^(٣).

هذا ما تيسر ذكره من كتب ابن الجزري رحمه الله، وهي كما رأيت عامتها في علم القراءات، وعناوينها دالة على أهميتها وفائدتها.

ولأهمية هذه الكتب وعظم ما احتوت عليه من العلم والأمانة، ودقة النقل، وغير ذلك؛ استحق إمامنا الشهرة والإمامة، واستحقت هي العناية والإقبال.

وقد قال أبو الطيب الطبري رحمه الله في مراتب النحويين وإنما شهرة العالم بمصنفاته، والرواية عنه.

رحم الله الشيخ الإمام.



(١) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية (٢/٢٥١)، وانظر الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وكشف الظنون (٢/٧٥٧).

(٢) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية (١/٣٤٧، ٢/٣٨٨)، وانظر الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وهدية العارفين (٢/١٨٨).

(٣) انظر: الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وهدية العارفين (٢/١٨٨).

ثناء الأئمة عليه

فأما ثناء الأئمة عليه؛ فاعلم أن حصره في هذا الموضوع لا يستطاع، وهو في مجموعة كلمة إجماع، لكننا أثبتنا ما وقفنا عليه من ذلك، وإن كنا قد ذكرنا بعضها سابقاً لكن ليعلم قدر هذا العالم، وما منحه الله تبارك وتعالى من العلم والحكمة.

فقد قال عنه تلميذه الشيخ عبد الدائم الأزهري في شرحه علي المقدمة: «شيخنا، شيخ الإسلام، العلامة وقدوة الأنام، الحافظ الفهامة، شمس الملة والدين، أستاذ الحفاظ والمجتهدين»^(١).

وقال ابن حجر: «الحافظ الإمام المقرئ... تفقه، ولهج بطلب الحديث والقراءات، وبرز في القراءات.... وقد انتهت إليه رئاسة علم القراءات في المالك»^(٢).

وقال القسطلاني عنه في شرحه على منظومة المقدمة: «الشيخ الإمام، بقية المحققين الأعلام»^(٣).

وقال عنه الشيخ خالد الأزهري في شرحه على المقدمة: «شيخ الإسلام، العلامة، وقدوة الأنام، الحافظ الفهامة، شمس الملة والدين، أستاذ الحفاظ والمجتهدين»^(٤).

وقال عنه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «الشيخ الإمام، والخبير الهمام، شيخ الإسلام، حافظ عصره»^(٥).

مدحه النواجي بقوله^(٦):

أَيَا شَمْسِ عِلْمٍ بِالْقِرَاءَاتِ أَشْرَقَتْ وَحَقُّكَ قَدَمَنَّ الْإِلَهَ عَلَى مِضْرٍ
وَهَا هِيَ «بِالتَّقْرِيبِ» مِنْكَ تَضَوَّعَتْ غَيْرًا وَأَضَحَّتْ وَهِيَ طَيِّبَةُ النَّشْرِ

(١) انظره في الطرازات المعلمة من كتابنا هذا.

(٢) انظر: إنباء الغمر (٣/٤٦٦).

(٣) انظره في اللآلئ السنية، من كتابنا هذا.

(٤) انظر: الحواشي الأزهرية (ص: ١٨).

(٥) انظر: الدقائق المحكمة (ص: ١٨).

(٦) انظر: الضوء اللامع (٩/٢٦٠).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

قال ابن العماد في شذرات الذهب: «وبالجملّة، فإنه كان عديم النظير، طائر الصيوت، انتفع الناس بكتبه وسارت في الآفاق مسير الشمس»^(١).

وقال عنه الإمام الفضالي شارح منظومة المقدمة: «مولانا شيخ القراء والمجودين، شمس الملة والدين الجزري، كان مفننا في علوم شتى، أعظمها علم القراءات ويليّه الحديث، وانتهت إليه الرئاسة في القراءات، وحقق ودقق، وجمع ما تفرق في فن القراءات ما لم يجمعه غيره، والمعول على كلامه غالباً»^(٢).

هذا ما وقفنا عليه من كلام الأئمة، وهم كلهم - كما رأيت - مجمعون على إمامته وفضله، وعلو رتبته وعلمه، وإن كان رحمه الله يستحق من الثناء أضعاف ما ذكره هؤلاء الأئمة، يغفر الله لنا ولهم أجمعين.

والمقصود أن شهرته تغني عن الإطناب في مدحه والثناء عليه، ومن رام معرفة قدر معرفة قدر هذا الرجل فعليه بمؤلفاته، وما روي عنه من العلم. وبالله التوفيق.

وفاته

اتفقوا على أنه توفي سنة (٨٣٣)، رحمه الله.

كانت منيته رحمه الله بشيراز قبيل ظهر يوم الجمعة، خامس ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، بمنزله من سوق الإسكافيين، ودفن بمدرسته التي أنشأها هناك^(٣).



(١) انظر: شذرات الذهب (٢٩٩/٩).

(٢) انظره عند شرح البيت رقم (٤٢).

(٣) انظر: الضوء اللامع (٢٥٧/٩).

المبحث الثاني

التعريف بمنظومة

«المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه»

لقد نظم الإمام ابن الجزري قصيدته هذه من بحر الرجز (ووزنه «مستعلن» ست مرات، وأكثر ما كان يستعمل منه المشطور، وهو الذي تقفى كل أشطاره، وكان بذلك يختلف عن الشعر، فيقال لمن مهر به رجّاز^(١))، وعدة أبياتها (١٠٧) أبيات، وقد حوت -على صغر حجمها- جل مباحث التجويد الهامة.

وهي مقسمة على النحو التالي:

خطبة القصيدة

وعدة أبياتها (٨) أبيات، وقد تعرض الناظم فيها إلى ما يلي:

١- بيان اسمه ومذهبه.

٢- الحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ.

٣- بيان أن هذه الأرجوزة في علم التجويد، وأن هذا العلم لازم لكل قارئ من قراء القرآن الكريم.

٤- سرد ما يحتاج إليه قارئ القرآن من معرفة: مخارج الحروف، وصفاتها، والوقف والابتداء، مع ما يتعلق بهما من أبحاث رسم المصحف.

الأبواب

١- باب مخارج الحروف:

يبيّن فيه الناظم مواضع خروج الحروف وتميزها عن غيرها من الحروف، وهو من أهم أبواب هذا العلم، وهو مكون من أحد عشر بيتاً.

٢- باب صفات الحروف:

ذكر الناظم سبعة عشر نوعاً في (٧) أبيات، حيث قسمها الناظم إلى صفات لها ضد -

(١) الموسوعة الشعرية، نسخة إلكترونية.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وهي خمس ضد خمس - وسبع صفات لا ضدها.

٣- باب التجويد:

بين فيه المراد بالتجويد، وما يجب فيه من رعاية المخارج والصفات وغير ذلك، من
المداومة على القراءة بالتكرار والسماح في (٧) أبيات.

٤- أبواب التفخيم والترقيق: وضمنها الحديث عن:

١- ترقيق الحروف المستقلة، في بيت واحد.

٢- بعض التحذيرات والتنبيهات في (٦) أبيات.

٣- ما يتعلق بالراء من حيث التفخيم والترقيق في (٣) أبيات.

٤- ما يتعلق باللام من حيث التفخيم والترقيق في بيت واحد.

٥- بعض الأحكام المتعلقة بتفخيم حروف الاستعلاء وبتخليص المرقق من المفخم
والعكس، وعدة أبياته (٥) أبيات.

٥- باب إدغام المتماثلين والمتجانسين:

تكلم فيه على بيان ما يدغم من الحروف المتماثلة والمتجانسة، وبين موانع الإدغام
وشروطه وأحكامه، وعدة أبياته بيتان.

٦- باب الضاد والظاء:

ولما كانت الظاء والضاد كثيراً ما يتحصل بينهما الاشتباه في القرآن عند بعض الناس،
أخذ الناظم بذكر الظاءات التي تجيء في القرآن في (٨) أبيات، ثم أمر بتبيين الضاد إذا تلاها
ظاء أو طاء أو تاء في بيتين.

٧- باب النون والميم وأحكامهما:

أ- النون والميم المشددتين، وما يلزمهما من الغنة، وقد ذكره في بيت واحد.

ب- أحكام الميم الساكنة من إظهار وإخفاء في بيتين.

ج- أحكام النون الساكنة والتنوين من إظهار وقلب وإدغام وإخفاء، وعدة أبياته (٤)

أبيات.

٨- باب المد والقصر:

تحدث فيه عن أنواع المد ومراتبه، وعدة آياته (٤) أبيات.

٩- باب معرفة الوقف والابتداء:

حيث بين أقسام الوقف والابتداء، وحكم كل قسم منها في (٦) أبيات.

١٠- باب معرفة المقطوع والموصول:

وقد نبه الناظم في هذا الباب على كلمات: منها ما يكتب مقطوعاً بلا خلاف، ومنها ما يكتب موصولاً بلا خلاف أيضاً، ومنها ما يكتب في بعض المصاحف مقطوعاً وفي بعضها موصولاً، مع بيان مواضعها في القرآن العظيم، وعدة آياته (١٥) بيتاً.

١١- باب التاءات:

وقد حصر الناظم في هذا الباب ما رسم في القرآن العظيم بالتاء المبسوطة؛ ليعرف أن ما عداه بالهاء المربوطة، مع ذكر مواضعها في القرآن، وعدة آياته (٧) أبيات.

١٢- باب همزة الوصل:

وبين الناظم أحكام همزة الوصل حال الابتداء بها، سواء كانت في فعل أو اسم أو حرف، ومثل للأسماء بسبعة أمثلة، وعدة آياته (٣) أبيات.

١٣- باب الوقف على أواخر الكلم:

بين فيه كيفية الوقف على الكلمة القرآنية، ومتى يوقف عليها بالسكون المحض، أو مع الإشمام، أو بالروم، وعدة آياته: بيتان.

الخاتمة

وهي خاتمة هذا النظم المبارك، حيث قدمها الناظم تحفة وهدية لقارئ القرآن الكريم، وختمها كما بدأها بحمد الله والصلاة على رسول الله ﷺ في بيتين.

فصار مجموع أبيات هذه المنظومة مائة وسبعة أبيات.

وقد رزقها الله القبول لدى الحفاظ والقراء خاصة والناس عامة على مر الأيام والسنين، من زمن ناظمها إلى زماننا هذا، فعكف العلماء على شرحها وتفصل أبحاثها

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

والعناية بها حتى وصلت شروحها إلى أكثر من أربعين، ما بين شرح مفصّل وموجز، وحاشية وتعليق وتحقيق ودراسة، وهو ما سنذكره فيما يلي.

تسلسل شروح «المقدمة» تاريخياً

هذه المنظومة المباركة قد رزقها الله القبول لدى الحفاظ والقراء خاصة والناس عامة على مر الأيام والسنين، من زمن ناظمها إلى زماننا هذا.

وقد حوت على صغر حجمها جُلّ أبحاث التجويد المهمة التي يحتاجها كل قارئ للقرآن العظيم، ولا يستغني عن معرفتها طالب علم القراءة، مع حسن سبك، ودقة لفظ، وجودة نظم، وجمال أسلوب. وأيضاً يسر في الألفاظ، وسهولة في الحفظ، وسموّ في المعاني.

وقد عكف العلماء على شرحها وتفصل أبحاثها والعناية بها حتى وصلت شروحها إلى أكثر من أربعين، ما بين شرح مفصّل وموجز، وحاشية وتعليق وتحقيق ودراسة.

ومع مرّ الزمان وعلى اختلاف المكان وضع هذه الأرجوزة الميمونة الذبوع والانتشار في بقاع الأرض حتى يوم الناس هذا، يحفظها القراء والحفاظ، ويشرحها العلماء والأفاضل، ويتدارسها الأساتذة والطلاب.

وقد صار كل من يريد أن يتلقى القرآن العظيم ويحفظه، لا بد له من حفظ هذه المنظومة، لتكون بمثابة ضابط ومرجع له، تحفظ لسانه وتحمي تلاوته من أن يطرأ عليه أي خلل أو لحن.

وهي أشهر كتب التجويد في العصور المتأخرة، وأكثرها تداولاً، وطبعت مفردة ومشروحة طبعات كثيرة، كما أنها ترجمت إلى بعض لغات المسلمين الأخرى، وقد شرحت شروحاً كثيرة، فتسابق العلماء إلى شرحها وبيانها، وهم بين مختصر ومطول، وناقل وإمام محقق.

وسوف أذكر هنا ما عثرت عليه من أسماء تلك الشروح مرتبة ترتيباً تاريخياً كما يلي:

١- الحواشي المفهومة في شرح المقدمة، لأبي بكر أحمد بن محمد الجزري، وهو ابن الناظم (كان حياً ٨٣٥هـ).

٢- الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، لعبد الدائم بن علي الأزهري الحديدي

(ت ٨٧٠هـ) (١).

٣-وله شرح آخر عليه اسمه: الدررة المنظمة لشرح المقدمة.

٤-تحفة المريد لمقدمة التجويد، لبرهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد

الأنصاري (ت ٨٩٣هـ).

٥-شرح الجزرية، لأحمد بن إسماعيل الكوراني (ت ٨٩٣هـ).

٦-شرح على المقدمة الجزرية، للكنباوي (كان حياً ٨٩٧هـ).

٧-الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري

(ت ٩٠٥هـ).

٨-اللائح السنية في شرح المقدمة الجزرية، لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني

(ت ٩٢٣هـ) (٢).

٩-الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، للقاضي زكريا بن محمد الأنصاري

(ت ٩٢٦هـ).

١٠-ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد، لمحمد بن عمر بن مبارك الحضرمي الملقب

بـ: بُحْرُق (ت ٩٣٠هـ).

١١-شرح الدلجي، لشمس الدين محمد بن محمد بن أحمد (ت ٩٤٧هـ).

١٢-شرح المقدمة الجزرية، لعصام الدين أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري

زاده (ت ٩٦٨هـ).

١٣-الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي (ت

٩٧١هـ).

١٤-شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن عمر المستكاوي توفي بعد سنة (٩٧٧هـ).

١٥-الفوائد المسعدية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، لعمر بن إبراهيم المسعدي

الدمشقي كان حياً سنة (٩٩٩هـ).

(١) وهو أحد الكتب المخرجة بكتابنا هذا.

(٢) وهو أحد الكتب المخرجة بكتابنا هذا.

هداية المرید إلى شرح متن ابن الجزري في التجويد

- ١٦- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن بدر الدين المنشي (ت ١٠٠١هـ).
- ١٧- المنح الفكرية على متن الجزرية، لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ)^(١).
- ١٨- الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، لأبي الفتوح سيف الدين بن عطاء الله الوفاي الفضالي البصير (ت ١٠٢٠هـ)^(٢).
- ١٩- شرح المقدمة الجزرية، لعلاء الدين بن محمد الطرابلسي الدمشقي (ت ١٠٣٢هـ).
- ٢٠- الفوائد المكية في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد حجازي الواعظ (ت ١٠٣٥هـ).
- ٢١- شرح الجزرية، لعبد الرحمن بن علي الأماسي (ت ١٠٣٦هـ).
- ٢٢- حل الجزرية، لعبد الحق بن سيف الدين الدهلوي (ت ١٠٥٢هـ).
- ٢٣- الهدية النبوية في شرح الجزرية، لمحمد حجازي زاده المكي كان حياً سنة (١٠٧٢هـ).
- ٢٤- الدررة المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، لمنصور بن عيسى بن غازي الأنصاري السمنودي كان حياً سنة (١٠٨٤هـ).
- ٢٥- الدررة السنوية في حل ألفاظ الجزرية، لعبد الجليل بن محمد بن عبد الهادي (ت ١٠٨٧هـ).
- ٢٦- الجواهر السنوية على ألفاظ الجزرية، لإسماعيل الحصري الحموي القوصوني كان حياً سنة (١٠٩٠هـ).
- ٢٧- شرح المقدمة الجزرية، لحسن بن علي الغوي (ت ١١٧٦هـ).

شرح حديثه ومعاصرة:

- ٢٨- الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة، لمحمد بن علي بن يالوشة الشريف (ت ١٣١٤هـ).

(١) وهو أحد الكتب المخرجة بكتابتنا هذا.

(٢) وهو أحد الكتب المخرجة بكتابتنا هذا.

٢٩- الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، لعبد الرازق بن علي بن إبراهيم

موسى.

٣٠- المنح الإلهية شرح مقدمة الجزرية، لهاني بن محمد بن عبد الله القاضي.

٣١- دروس مهمة في شرح الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، لسيد لاشين

أبو الفرج.

وهذا آخر ما يسر الله لي،،،

وفي الخاتمة فالله أسأل أن يكتب السداد والرشاد، وأن يُلهم الإخلاص في القول

والعمل، فإن أصبت فذلك الفضل من الله وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

وما أجمل ما قاله القاضي البيساني رحمه الله:

(إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان

أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان

أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر).

وصلّ اللهم وسلّم وبارك على عبدك ونبيك محمد ﷺ.



الطائفة المجدبة

في شرح المقدمة

للسيخ عبد الرحمن الأزهرى
١٨٧٠ هـ

ترجمة الشارح

الأزهري^(١):

هو عبد الدائم بن علي الحديدي القاهري الأزهري الشافعي، وكنيته: أبو محمد، ولقبه: زين الدين.

والحديدي نسبة إلى بلدته «منية حديد»: وهي قرية من قرى أشمون الرمان بالشرقية مصر^(٢).

ثم القاهري نسبة إلى القاهرة التي انتقل إليها وهو صغير فنشأ في حاراتها وتعلم في مساجدها.

ثم الأزهري نسبة إلى الجامع الأزهر بالقاهرة وهو الجامع الذي درس فيه العلوم الدينية والمعارف المختلفة على يد شيوخ الجامع آنذاك.

ثم الشافعي نسبة إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) إمام المذهب الشافعي، وهو في هذا جار على عادة علماء عصره.

شيوخه:

١- عثمان بن إبراهيم بن أحمد بن عبد اللطيف بن عبد المعطي، أبو محمد البرماوي الشافعي (ت ٨١٦هـ)^(٣).

٢- أحمد بن محمد بن محمد الجزري أبو بكر.

٣- محمد بن محمد بن محمد، أبو الخير شمس الدين الجزري.

٤- الشمس محمد بن علي بن محمد بن أحمد، أبو عبد الله القاهري الحنفي المقرئ الذي يعرف بـ: الزرأيني^(٤).

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٤/٤٢)، وكشف الظنون (٢/١٧٩٩).

(٢) انظر: معجم البلدان ياقوت الحموي (٢/٢٠٠).

(٣) انظر: الضوء اللامع (٣/٨٨).

(٤) انظر: الضوء اللامع (٨/١١).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

- ٥- الشهاب السكندري^(١).
- ٦- الشيخ حبيب بن يوسف بن عبد الرحمن الزين الرومي العجمي^(٢).
- ٧- الشيخ محمد بن علي بن يعقوب شمس الدين القاياتي الشافعي^(٣).
- ٨- أحمد بن رجب بن طيغابن عبد الله، شهاب الدين بن المجدي الشافعي الفرضي الحاسب^(٤).
- ٩- ابن النصار المقدسي^(٥).

تلاميذه:

- ١- جعفر بن إبراهيم بن جعفر بن سليمان أبو الفتح الذهبي السنهوري القاهري الشافعي الأزهري المقرئ^(٦).
- ٢- خالد عبد الله الأزهري^(٧).
- ٣- النور أبو عبد القاهر الأزهري^(٨).

مؤلفاته:

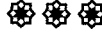
- ١- شرح طيبة النشر في القراءات العشر^(٩).
- ٢- شرح المقدمة الجزرية^(١٠).

-
- (١) انظر: الضوء اللامع (٤٢/٢).
 - (٢) انظر: الضوء اللامع (٨٨/٣).
 - (٣) انظر: الضوء اللامع (٢١٢/٨).
 - (٤) انظر: الضوء اللامع (٣٠٠/١).
 - (٥) انظر: الضوء اللامع (٤٢/٤).
 - (٦) انظر: الضوء اللامع (٦٧/٣).
 - (٧) انظر: كشف الظنون (١٧٩٩/٢).
 - (٨) انظر: الضوء اللامع (٤٢/٤).
 - (٩) انظر: الضوء اللامع (٤٢/٤).
 - (١٠) وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٣- شرح الهداية إلى علوم الدراية^(١).

وفاته:

فقد كانت في شهر رمضان المبارك لسنة سبعين وثمانمائة للهجرة النبوية، رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه^(٢).



(١) انظر: إيضاح المكنون (٢/٧١٩).

(٢) انظر: الضوء اللامع (٤/٤٢).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل القرآن متشابهًا وغير متشابه، وخص من تلاه وعمل به بجزيل ثوابه، وصلى الله وسلم على من أوتي السبع المثاني والقرآن العظيم المقول له ﴿وَإِنَّكَ لَكَهْدَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] وعلى آله وأصحابه الذين جمعوا القرآن، (وأقاموه) بالتحقيق والإتقان، وحفظوه من الزيادة والنقصان، يا لها من همة حازوا بها قصب السبق في أوانه، وفازوا فيها بإشادة الدين وإعلانه صلاة دائمة تستغرق الزمان وتؤذن بالغفران، وبعد: فأولى ما اهتم به أصحاب الهمم العالية، وارتقى به ذوو النفوس الأبية كلام الله الملك الجواد المتعالي عن الأنداد والأضداد، ووحيه المنزل على نبيه الهادي إلى سبيل الرشاد، الماحي لأهل البغي والعناد، أفصح من نطق بالضاد، وأكرم من أرسل رحمة للعباد، وأهم ما يبدأ فيه قبل تلاوته، تجويد حروفه وتحريرها، ومعرفة صفاتها وتقريرها.

وإن من أنفع ما رأيت في هذا الشأن وأكثر غناء لقراء القرآن في هذا الزمان، الأرجوزة المسماة بالمقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه، نظم شيخنا شيخ الإسلام العلامة وقودة الأنام، الحافظ الفهامة شمس الملة والدين، أستاذ الحفاظ والمجتهدين، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري سقى الله ثراه، وجعل الجنة مثواه، وكنت ممن اعتنى بها حفظًا، وأتقنها على ناظمها معنى ولفظًا، وقد كثر خطابها، وأكثر علي طلابها، ممن لا يسعني خلافهم، ويتعين علي إسعافهم، أن أعلق عليها شرحًا يفتح مغلقتها ويقيد مطلقها، ويظهر ما أشارت إليه من الرموز الخفية، ويبرز ما احتوت عليه من الكنوز المخفية فإنها مع صغر حجمها غزير علمها، عزيز على كثير من الطلاب فهمها، ولكني طالما غمزتها فأسرعت في الجواب، وكشفت لي ما تحت النقاب، فأجبتهم إلى قصدهم من السؤال، ورجوت بركة دعواتهم من الله التوفيق في الأقوال والأفعال، في جميع الأحوال، إنه بصير بالعباد، وعليه في كل الأمور الاعتماد، وسميته بالطرازات المعلمة في شرح المقدمة، جعله الله خالصا لجلاله وأعان على إكماله بمحمد وآله.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

قال الناظم عفا الله عنه:

١- يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِي

قوله: (يقول) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن عاملي النصب والجزم.

وقوله: (راجي) اسم فاعل من الرجاء: وهو الطمع في ممكن الحصول، بخلاف

التمني، فإنه طمع في غير ممكن الحصول، وقد يقع كل واحد منهما مكان الآخر.

وقوله: (عفو) مفعول به منصوب وأصل العفو، عدم المؤاخذة من غير عتب.

وقوله: (رب) معناه السيد أو صاحب أو المصلح أو المرابي:

فمن الأول قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢] أي: سيدك.

ومن الثاني: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣] أي: صاحبي.

ومن الثالث والرابع: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [المائدة: ٦٣] قيل: سموا بذلك لأنهم يربون

الناس بصغار العلم قبل كباره وفيه إصلاحهم، ولما مات ابن عباس، قيل: مات رباني هذه الأمة.

وإذا أطلق الرب فالمراد به هو الله تعالى، ولا يطلق على غيره إلا مقيداً، فيقال: رب

الدار وغيره.

وقوله: (سامع) السامع والسميع بمعنى واحد وإن كان الثاني أبلغ، وهو من الصفات

الثمانية القديمة الثابتة عند الشيخ أبي الحسن الأشعري^(١) وأتباعه من أهل السنة، وهي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر والبقاء، المنظومة في قول القائل^(٢):حياةٌ وعلمٌ وقدرةٌ وإرادةٌ كلامٌ وإبصارٌ وسمعٌ مع البقا
صفاتٌ لذاتِ الله جل قديمةٌ لدى الأشعر الحبر ذي العلم والتقيا

(١) علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن من نسل أبي موسى الأشعري (ت ٣٢٤هـ). انظر: البداية والنهاية (١١/١٨٧).

(٢) الأبيات لعلاء الدين الباجي على حسب ما ورد في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، ورويت أيضاً في أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين الصفدي، منسوبة إلى تقي الدين السبكي. - الموسوعة الشعرية.

ولم يلتزم منها بشيء شيوخه وكلُّ بمشتقاتها قال مُطلقاً
وفي الحديث عن النبي ﷺ: «من سمع سمع الله به ومن رأى رأى الله به»^(١) أخرجه
مسلم، معناه: أشهره وأفضحه على رؤوس الأشهاد يوم القيامة.
وقوله: (محمد) عطف بيان على راجي.

وقوله: (ابن) بدل من محمد ويكتب بالألف إذا كان صفة كعيسى ابن مريم أو خبراً،
نص عليه أبو عمرو الداني^(٢) في المقنع، وتبعه الشاطبي^(٣) في العقيلة.
وقال الكرمانى^(٤) وغيره: إن لفظ (ابن) إن وقع بين علمين كتب بغير الألف.

وقوله: (الجزري) وهو مضاف إليه، نسبة إلى جزيرة ابن عمر^(٥) رضي الله عنهما ببلاد
الشرق، وقد ينسب إلى فعيلة كحنيفة ينسب إليها حنفي وكذا النسبة إلى فعيلة كقريضة يقال
في النسبة إليها قرضي.

وقوله: (الشافعي) نسبة إلى الإمام الشافعي^(٦) إمام الأئمة، وسلطان الأمة، محمد بن
إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد
المطلب بن عبد مناف، جد النبي ﷺ.

ثم أتى بمقول القول فقال:

٢- الحمدُ لله وصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ

أي: أبتدئ بالحمد بعد التيمن بالبسملة أداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمته
التي من جملتها إلهامه لنظم هذه الأرجوزة المباركة، وإقداره عليها وتأسيساً بالقرآن ولما في
صحيح ابن حبان، وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه

(١) صحيح مسلم (٤/٢٨٩).

(٢) عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٠٣).

(٣) القاسم بن فيره الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٢٠).

(٤) محمود بن حزة بن نصر، أبو القاسم الكرمانى (ت ٥٥٠ هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٢٩١).

(٥) وهي جزيرة تقع فوق بلدة الموصل وأول من عمرها الحسن بن عمر بن الخطاب التغلبي. انظر: معجم
البلدان لياقوت الحموي (٢/١٣٨).

(٦) أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ). انظر: طبقات الشافعية (١/٨٥).

هداية المرید إلى شرح متن ابن الجزري في التجويد

بالحمد لله فهو أجزم»^(١) أي مقطوع البركة، والجزم بالجيم والذال المعجمة هو القطع، قيل معناه: لا يتم. والبال: هو الشأن المهم، ومدلول الحمد هو الثناء على قصد التعظيم، سواء تعلق بالنعمة أو غيرها، والشكر هو فعل منبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه سواء كان باللسان أم بالجنان، فمورد الحمد لا يكون إلا باللسان ومتعلقه النعمة وغيرها، ومتعلق الشكر لا يكون إلا بالنعمة ومورده اللسان وغيره.

فالحمد أعم من الشكر من جهة المتعلق وأخص من جهة المورد، والشكر بالعكس.

وقوله: (الله) هو اسم الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد فلذا أضيف إليه الحمد دون سائر أسمائه الحسنی لدفع وهم اختصاص الحمد بالصفة المضاف إليها بخلاف إضافته إلى اسم الذات فإنه يعم، إذ كل ما ثبت للذات ثبت للصفة ولا ينعكس.

تتمة:

اختلف في اسم الله تعالى أمشتق هو أم غير مشتق؟ فالقائلون بالاشتقاق اختلفوا.

ف قيل من قولهم: ألهتُ إلى فلان: إذا فزعت إليه، وقيل من: (لاه) إذا احتجت وقيل: من ألهت بالمكان، أقمته به، وقيل: من ألهت، إذا طربت عند ذكره وقيل: من التأله، وهو التعب.

وقيل: ليس بمشتق، حكى سيبويه^(٢) والمبرد^(٣) عن الخليل بن أحمد^(٤)، إنه قال ﷺ: اسم الله تعالى خاص به ليس بمشتق ولا صفة؛ بل اسم جامع لجميع أسمائه الحسنی وصفاته العليا وهو كما قال، إذ قال: حقيقته ثابتة مخالفة لسائر الحقائق وكذا صفاته وبقاؤه غير مستفتح ولا متناه.

(١) الحديث في صحيح ابن حبان (١/١٧٣)، ولفظه: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع» وهو

كذلك عند ابن ماجه في سننه (١/٦١٠)، وهو كذلك عند البيهقي، سنن البيهقي الكبرى (٣/٢٠٨).

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المشهور بسيبويه (ت ١٨٠هـ). انظر: معجم الأدياء (٤/٢١٧).

(٣) محمد بن يزيد أبو العباس المبرد (ت ٢٨٢هـ). انظر: إنباه الرواة على طبقات النحاة (٣/٢٤١).

(٤) الخليل بن أحمد الأزدي البصري الفراهيدي (ت ١٧٥هـ). انظر: إنباه الرواة (١/٣٤١).

فائدة:

قال المعظم: (الله) هو الاسم الأعظم، وقد ذكر في القرآن العظيم في ألفين وثلاثمائة وستين موطنًا.

وقوله: (وصلى الله) الصلاة لغة: الدعاء بخير، قال الله تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ١٠٣] أي ادع لهم، وهي من الله رحمة ومن الملائكة الدعاء، ومن المؤمنين الدعاء.

وقال التستري^(١): الصلاة من الله على محمد ﷺ، تشریف وزيادة تكريمة.

وقال أبو العالية^(٢): صلاة الله على محمد: ثناؤه عليه عند ملائكته.

وروى الترمذي عن علي كرم الله وجهه أنه قال قال ﷺ: «البخيل من ذُكرت عنده فلم يصل علي»^(٣).

تنبیه:

كان حق الناظم أن يأتي (بالصلاة قبل السلام) إذ إفراده عنها مكروه، إذ هو قرينها في الآية الكريمة، لقوله تعالى: ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وقوله: (على نبيه) الضمير فيه راجع على الله، والنبي بغير همز مأخوذ من النبوة: وهو الارتفاع، وبالهمز مأخوذ من النبأ وهو الخبر، والنبي ﷺ مرتفع عند الله على سائر خلقه لشرفه وعلو منزلته ونخبر عنه، والنبي أخص من الرسول لأنه أوحى إليه العلم دون التبليغ، بخلاف الرسول فإنه أوحى إليه العلم والتبليغ معًا، فهو أخص، إذ كل رسول نبي ولا ينعكس.

فائدة:

الراجع تفضيل الرسالة على النبوة، وقيل: إن عدد الأنبياء مائة وأربع وعشرون ألفًا، وفي رواية: مائتا ألف، أولهم آدم وآخرهم محمد، وعدد المرسلين منهم ثلاث مائة وثلاثة

(١) سهل بن عبد الله بن يونس، أبو محمد التستري (ت ٢٨٣ هـ). انظر: الوافي بالوفيات (١/٢١٨).

(٢) رفيع بن مهران الرياحي (ت ٩٠ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٦/٤٠٧).

(٣) سنن الترمذي (٥/٢٨٨) والحديث ذكره ابن حبان في صحيحه (٣/١٨٩) والهيثمى في مجمع الزوائد

(١٠/١٤٦) وغيرهما، وهو فيها جميعًا مروى عن علي كرم الله وجهه.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

عشر، وأولو العزم منهم خمسة: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ﷺ أجمعين.
 وقوله: (مصطفاه) عطف على نبيه أي مختاره، مأخوذ من الصفوة - مثلث الصاد - وهي الخلوص والاختيار للشيء، فالله تعالى اصطفى محمداً ﷺ واختاره وفضله على سائر خلقه، قال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر»^(١) وروى مسلم في صحيحه عن وائلة بن الأسقع أن النبي قال: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم، فأنا خيارٌ من خيار من خيار»^(٢).
 ثم عطف فقال:

٣- مُحَمَّدٌ وَأَلَّهُ وَصَّحْبُهُ وَمُقَرَّرُ الْقُرْآنِ مَعَهُ مُجِبُّهُ

أي: صلى على محمد، وهو عطف بيان من نبيه، ومحمد عَلِمَ منقول من اسم المفعول المضعف للمبالغة، تقول العرب لمن كثرت خصاله المحموده: محمد.

وسماه بذلك جده عبد المطلب في سابع ولادته كما نقله أهل السير فليل: لم سميت محمدًا ولم يكن في آبائك من سمي بهذا الاسم؟ فقال: رجوت أن يحمد فحقق الله رجاءه فحمده أهل السموات وأهل الأرض.

فائدة:

قال ابن العربي^(٣): (إن الله تعالى ألف اسم ومحمد ﷺ ألف اسم، وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى).

وقوله: (وأله) عطف على محمد ﷺ وأصل آل: أهل، وقيل: آل، على وزن فعل، فعلى الأول أبدلوا الهاء همزة، ثم أبدلوا الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها فصار آل، وعلى الثاني

(١) صحيح مسلم (٤/١٧٨٢)، وسنن الترمذي (٥/٥٨٧)، وسنن ابن ماجه (٢/١٤٤)، وسنن البيهقي الكبرى (٩/٤)، ورواية الحديث فيها: (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع).

(٢) أخرجه مسلم (٧/٥٨)، والرواية فيه إلى (واصطفاني من بني هاشم)، وأبو يعلى في مسنده (٢/٣٥٥)، والخطيب (١٣/٦٤)، و ابن عساكر (١٧/٣٥٣/١) من طريق الوليد بن مسلم: حدثنا، الأوزاعي عن أبي عمار شداد أنه سمع وائلة بن الأسقع يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

(٣) محمد بن عبد الله بن العربي المعافري (ت ٥٤٣هـ). انظر: نفع الطيب (١/٣٤٠).

أبدلوا الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وتصغيره على الأول: أهيل وعلى الثاني أويل فصار آل.

والمراد بآل النبي ﷺ قرابته، وهم بنو هاشم، على الأصح عند الشافعي وقيل: كل مسلم، واختاره النووي^(١) في شرح مسلم وقيل: الأتقياء من أمته، وقيل أهل بيته إذ آل الرجل أهل بيته الذي يؤول أمرهم إليه.

وقوله: (وصحبه) عطف على آله أيضاً، وصحب اسم جمع لصاحب، كركب وراكب، يقال في مفردة: صاحب وفي جمعه صحب، وجمع صحب أصحاب مثل: فرخ وأفراخ، وجمع أصحاب: أصحاب، كأقوال وأقاويل، والصحابي من اجتمع بمحمد ﷺ وآمن به.

وقوله: (مقرئ القرآن) هو اسم فاعل من أقرأ والأصل مقرئون بصيغة الجمع بإثبات النون، لكن حذفت للإضافة وهو عطف على ما قبله، أي: صلى الله على محمد وآله وصحبه وعلى مقرئ القرآن.

وتجوز على غير الأنبياء بطريق التبعية، أما استقلالاً فقليل التحريم، وقيل خلاف الأولى والمعروف أنها تكره كراهة تنزيه، وقال النووي: أما صلاته صلى الله عليه وسلم على آل أبي أوفى^(٢)، فقليل: من خصائصه، وقيل: لبيان الجواز.

والقرآن: أصله الجمع لغة، وتعريفه اصطلاحاً: هو اللفظ المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه.

وقوله: (مع محبه) أي: مع محب القرآن أو قارئه، إذ من محبة القرآن محبة قارئ القرآن العامل به، المصغي لتلاوته، الممثل لأوامره ونواهيه، المحكم لقراءته كما أنزل من غير زيادة ولا نقص، وطريق ذلك: الأخذ من أفواه المشايخ العارفين بطريق أداء القراءة، بعد معرفة ما يحتاج إليه القارئ من مخارج الحروف وصفاتها، والوقف والابتداء، والمقطوع والموصول مما

(١) يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا الشافعي النووي (ت ٦٧٦هـ). انظر: طبقات الشافعية (٥/١٦٥).
 (٢) هذا الحديث ذكره ابن ماجه في سننه (١/٥٧٢)، والنسائي في سننه (٢/٥٢٠)، وأحمد بن حنبل في مسنده (٤/٢٥٢)، وهو في جميع هذه المصادر مروى عن عمر بن مرة قال: سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول: كان رسول الله ﷺ، إذا أتاه رجل بصدقة ماله صلى عليه، فأتيته بصدقة مالي فقال: «اللهم صل على آل أبي أوفى».

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

يأتي مبيناً إن شاء الله عند ذكر الناظم له.

تتمت:

تقدم أن من محبة القرآن محبة حامل القرآن العامل به، لما روي في الحديث «حامل القرآن حامل راية الإسلام» ولا ينبغي له أن يلهو مع من يلهو، ولا يسهو مع من يسهو، وفي الحديث عن الله تعالى: «إني لأهم بعذاب عبادي فأنظر إلى عمار المساجد، وجلساء القرآن، وولدان الإسلام، فيسكن غضبي».

وفي الحديث أيضاً: «من أفنى عمره في القرآن، أمر الله تعالى الملائكة أن تحج إلى قبره كما تحج الناس إلى بيت الله الحرام»^(١).

ومن أعظم محبة القرآن محبة النبي ﷺ، وكذا محبة أصحابه وأتباعه وكان ﷺ خلقه القرآن.

لما فرغ الناظم من ذكر الحمد والصلاة على النبي وقارئه وأتباعه، قال:

٤- وَيَعْدُ إِنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَةٌ فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ

(وبعد) هو ظرف قطع عن الإضافة وقصد معناها، فبني على الضم، فلو لم يقصد، أو لم يقطع أعرب، وهي كلمة يؤتى بها للانتقال من غرض أو أسلوب إلى آخر، ويستحب الإتيان بها في الخطب والمكاتبات ونحوها، اقتداء برسول الله ﷺ، وفي المبتدئ بها أولاً خمسة أقوال:

قيل: داود عليه السلام، وأنها فصل الخطاب الذي أوتيه.

الثاني: قس بن ساعدة الإيادي^(٢).

الثالث: كعب بن لؤي^(٣).

(١) ذكره السخاوي في جمال القراء (١/١١٤) والحديث كاملاً عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا هريرة تعلم القرآن وعلمه الناس، ولا تزال كذلك حتى يأتيك الموت فإن جاءك وأنت كذلك، حجت الملائكة إلى قبرك كما يحج المؤمنون إلى بيت الله الحرام» ولم أجده في كتب الصحاح والسنن.

(٢) قس بن ساعدة الإيادي بن عمرو بن عدي بن مالك من بني إياد. انظر: الأغاني (١٤/٤٠).

(٣) كعب بن لؤي بن غالب بن عدنان القرشي (ت ١٧٣ ق.هـ). انظر: تاريخ الطبري (٢/١٥٨).

الرابع: يعرب بن قطحان^(١).

الخامس: سبحان وائل^(٢)، وهو القائل:

لقد علمَ الحَيُّ اليمانيون أنني إذا قلتُ أما بعدُ أنِّي خطيها (٣)

وقوله: (إن هذه مقدمة) بكسر الدال على الأفصح، اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم، ومنه: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] أي: لا تتقدموا عليه، ومقدمة العلم ما يتوقف الشروع فيه عليها، كمعرفة حدّه ورسمه وموضوعه وغايته المقصودة منه، ومقدمة الكتاب تقال لطائفة قدمت أمام المقصود منه لارتباط له بها، وانتفاع بها فيه.

وقوله: (فيما على قارئه أن يعلمه) أي: في الذي يجب تعلمه على القارئ، أو في وجوب ذلك (فما) موصولة على الأول، ومصدرية على الثاني، فهي محتملة للمعنيين، ثم بين ذلك معللاً له بقوله:

٥- إذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحِيْتُمْ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْلاً أَنْ يَعْلَمُوا

أي: يجب عليهم، والوجوب لغة: الثبوت، واصطلاحاً: خطاب الشارع بطلب غير كَفِّ ينتهض تركه في جميع وقته سبباً للعقاب.

وما قيل في تعريفه: هو ما يعاقب تاركه مردود بجواز العفو، والمحتم المؤكد، وأتى به وبالواجب، وإن كان مرادفاً له للغرض بزيادة التوكيد.

تنبیه:

للقرء اصطلاحات منها: إنهم قد يطلقون الواجب على ما يختل الأداء بتركه، كقولهم: يجب مد كذا، لا يجوز الوقف على كذا.

(١) يعرب بن قحطان بن عابر. انظر: مقدمة ابن خلدون (٢/٤٧).

(٢) سبحان بن زفر بن إياس الوائلي (ت ٥٤هـ). انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٦/٦٥).

(٣) البيت من بحر الطويل، وذكر في: المستقصى في أمثال العرب للزنجشري، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري. - الموسوعة الشعرية.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وقد صرح الغزالي^(١) في الإحياء في باب التوبة بما معناه: إن الواجب يطلق على ما لا بد منه كالشرط وجعل له معنيين:

أحدهما: هذا، وعليه يحمل كلام الناظم: (إذا كان الأداء في حقنا) أما من سليقته وطبعه ذلك من العرب الفصحاء أو غيرهم، ممن رزقهم الله تعالى ذلك بالجلبة وطبع عليه فلا.

والمعنى الآخر: الواجب لأهل الأصول، هو ما قررناه أولاً، ثم إن الناظم بين ذلك بقوله:

٦- مَخْرَجَ الحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيَنْطِقُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ

أي: عليهم قبل الشروع في القراءة، أن يتعلموا مخارج الحروف، والمخارج جمع مخرج، بفتح الميم وسكون الخاء، اسم لموضع خروج الحرف كمدخل، ومرقد اسم لموضع الدخول والرقاد: هو المكان الذي ينشأ منه الحرف بواسطة هواء يتموج بتصادم جسمين من قرع عنيف.

والحروف: جمع حرف، وهو لغة: طرف الشيء وحده، يعتمد على مقطع ويختص بالإنسان، والحركة عرض تحله.

تنبيه:

المراد حروف الهجاء العربية، وشهرتها تغني عن ذكرها، وهذه هي:

قوله: «والأفصح» أفعال تفضيل بمعنى الزائدة في الفصاحة، والفصيحة خمسة: تزداد عليها ألف مماله، وهمزة مسهلة، ولام مفخمة، وصاد كزاي ونون مخففة.

تنبيه ثان:

قول الناظم: (لينطقوا) من النطق هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعضها (ليلفظوا) من اللفظ، والحاصل واحد والأمر سهل.

ثم (لما) كان صفات الحروف تابعة لها عطف عليها.

(١) محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ). انظر: وفيات الأعيان (١/٤٦٣).

قوله: (والصفات) أي: ويجب عليهم أيضًا معرفة الصفات الثابتة للحروف، المراد المشهور منها، فإن صفات الحروف كثيرة، لم يذكر منها الناظم إلا عشرة.

تنبيه:

سيأتي الحديث عنها عند ذكر الناظم لها إن شاء الله تعالى.

قوله: (بأفصح اللغات) أي زائدة في الفصاحة كما تقدم، فالتفضيل على بابه فإنها زائدة في الفصاحة على غيرها، أما الحروف المتقدمة والزائدة وإن وردت بها القراءة لكن التجويد لا يكون عليها غالباً، وذلك ﴿أَلصِّرَاطَ﴾ [الفاتحة: ٦] بإشمام الصاد كالزاي^(١) على رواية حمزة^(٢) مثلاً، وإضافة أفصح إلى اللغات بيانية، بمعنى: (من) أي بالأفصح منها، وأفصح اللغات: هي لغة العرب الفصحاء، وهي لغة نبينا محمد ﷺ لقوله ﷺ: «أحب العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي، وأنزل بلغتهم»^(٣).

تنبيه ثالث:

اللغات جمع لغة على وزن بُرّة، والبرة: ما يُجعل في أنف البعير من حلقة أو نحوها، واللغة مأخوذة من لَغِيَ يَلْغِي، بالكسرة في الماضي والفتح في المضارع، يقال: لَغِيَ: إذا ألْهَجَ في الكلام، وهي الألفاظ الموضوعية بإزاء المعاني، للتعبير عما في ضمير الإنسان، وهي أيسر وأفيد

(١) والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين (كهَيْتَهُمَا عند التقبيل)، بعد تسكين الحرف للإشارة إلى حركته حال الوقف عليه، والمقصود به هنا هو المزج: وهو مزج حرفٍ بآخر؛ فهنا مزج الصاد بصوت الزاي على أن يكون صوت الزاي هو المقدم والأكثر، وصوت الصاد هو المؤخر والأقل. انظر: الرعاية لتجويد القراءة للقيسي (ص: ٣٣).

(٢) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص: ١٠٥)، وحمزة هو: حمزة بن حبيب بن عمار الكوفي الزيات، أحد القراء السبعة (ت ١٥٦ هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ٢٦١).

(٣) رواه العقيلي عن ابن عباس مرفوعاً وقال لا أصل له، وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال في اللآلئ الحديث أخرجه الطبراني والحاكم في المستدرک وصححه، والبيهقي في شعب الإيثار وتعقبه الذهبي فقال يحيى بن يزيد ضعفه أحمد وغيره والعلاء بن عمرو الحنفي ليس بعمدة ومحمد بن الفضل متهم فليس يصلح للمتابعات قال وأظن الحديث موضوعاً وله شاهد رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: أنا عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي. انظر: حديث رقم (١٧٣)، في ضعيف الجامع.

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

من الإشارة والمثال، ثم تم فقال:

٧- مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ وَمَا الَّذِي رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ

أي: يجب عليهم معرفة ما تقدم في مخارج الحروف والصفات، حال كونهم محزري، والأصل محزريين، حذفت النون للإضافة أيضًا كما تقدم.

والتحرير: التحقيق للشيء، والإتقان له من غير زيادة ولا نقص، أخذ من تحرير الوزن، وهو مراد السخاوي^(١) في نونيته لقوله:

لِلْحَرْفِ مِيزَانٌ فَلَا تَكْ طَاغِيًا فِيهِ وَلَا تَكْ تَحْسِرُ الْمِيزَانَ
وقال الخاقاني^(٢):

زِنِ الْحَرْفِ لَا تُخْرِجْهُ عَنْ حَدِّ وَزْنِهِ فَوْزَنَ حُرُوفِ الذِّكْرِ مِنْ أَفْضَلِ الْبُرِّ

والتجويد: التحسين من جود الشيء، أتى به جيدًا، والمصدر منه الجودة، وهي غاية التحرير والإحكام للقراءة، وتقدم أن طريقة الأخذ من أفواه المشايخ العارفين بطريق التجويد، بعد معرفة مخارج الحروف وصفاتها وكيفية الوقف والابتداء، وما يتبع ذلك من المقطوع والموصول، ومعرفة رسم ما يحتاجه إليه، والإدمان في ذلك حتى يألفه طبعه ويصير سجية له.

وقول الناظم: (المواقف) جمع موقف بمعنى الوقف: الذي هو لغة الكف، كما سيأتي كل ذلك مبيّنًا عند ذكر الناظم له إن شاء الله تعالى.

وقوله: (وما الذي رسم المصاحف) أصل الرسم: الأثر ومنه رسم الدار أي: أثرها الدال عليها والمصاحف جمع مصحف، وأصله الصحيفة التي يكتب فيها.

والحاصل أن الصحابة رضي الله عنهم أمروا زيد بن ثابت رضي الله عنه بنسخ القرآن في الصحف الأولى ثم أمرهم عثمان رضي الله عنه فكتبوا منها أربعة مصاحف وأرسلوا لكل مصر مصحفًا، لأهل المدينة الشريفة مصحفًا ولأهل الشام مصحفًا ولأهل الكوفة مصحفًا

(١) علي بن محمد عبد الصمد، أبو الحسن الشافعي السخاوي (ت ٦٤٣هـ). انظر: بغية الوعاة (ص: ٣٤٩).

(٢) موسى بن عبد الله بن يحيى بن خاقان أبو مزاحم (ت ٣٢٥هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٣٢١).

وأمسك عنده مصحفًا اختاره لنفسه وهو المسمى بالإمام، وقيل: المصاحف أكثر من أربعة فقيل: سبعة بثلاثة أخرى مصحف لأهل مكة ومصحف لأهل البحرين ومصحف لأهل اليمن ثم أمرهم أن يدعوا سواها وأن يقتدي كل بمصحفه الذي أرسل إليه قراءة ورسماً ثم أخذ الناظم رحمه الله يبين المرسوم فقال:

٨- مَنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا وَتَاءٍ أُثْنَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ بِهَا

أي: يجب أيضاً أن يعلموا ما رسم في المصاحف.

وقوله: (من كل مقطوع وموصول بها) أي بالمصاحف المذكورة نحو (أن لا) وفي (في ما) و(عن ما) المفصولات والموصولات وتاء الأثنى المجرورة نحو (رحمت و نعمت) المربوطة المرسومة بالهاء.

تنبیه:

الباء في آخر كل من المصراعين:

الأول: ظريفة بمعنى في، كقولك: زيد بالبصرة، أي: فيها، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ لَتَمُزُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْهِبِينَ﴾ ^(١) وَبِالْأَيْلِ ﴿[الصفات: ١٣٧، ١٣٨] أي: فيه.

والثانية: وهي قوله: (تكتب بها) أي: بهاء لا بتاء مجرورة، لكن قصرها للوزن وفي البيت من صنعة البديع: الجناس اللفظي والخطي وفيه أيضاً الطباق: ذكر الشيء وضده، ثم أخذ الناظم يبين فقال:

[باب مخارج الحروف]

٩- مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةٌ عَشْرٌ عَلَى الَّذِي يُخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ

أي: عدة مخارج الحروف: سبعة عشر على المختار، من اختبر ذلك من أهل المعرفة بالمخارج، والناظم رحمه الله اختبر ذلك واختاره وهو مذهب الخليل بن أحمد.

وقال سيبويه وأتباعه: ستة عشر، فأسقط حروف الجوف وقال الفراء ^(١) وأتباعه أربعة عشر أسقط حروف الجوف وجعل اللام والنون والراء من مخرج واحد، لكن المختار ما ذهب

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ). انظر: طبقات النحويين (ص: ١٤٣).

إليه الناظم.

وأصل المخارج ثلاث: الحلق واللسان والشفطان ويعمها الفم وتقدم بيان المخرج والحرف ثم أخذ يبين ذلك بقوله:

١٠- لِلجَوْفِ أَلْفٌ وَأَخْتَاهَا وَهِيَ حُرُوفٌ مَدُّ لِّلْهُوَاءِ تَنْتَهِي

أي: مخرج الألف وكذا أختاها هو الجوف، وهو الخلاء الداخل جوى الفم.

وقوله: (وأختاها) بقطع الهمزة وهما الواو والياء الساكنان إذا جانسها ما قبلها، انضم قبل الواو وانكسر قبل الياء فيصيران هما أي الواو والياء اللذان هما أختا الألف، وهي معها ثلاثة، حروف مد، فكل من الحروف الثلاثة أخوات في المد لقابليتها في ذلك إذا جانسها ما قبلها ومن ثم سميت حروف المد لاتساعها في الفم وعدم مساواتها لمخارجها فإن كل حرف مساو لمخرجه إلا الحروف المدية، ولذلك قبلت الزيادة، قال الخليل: وإنما نسب إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجهن، أشار إلى ذلك الناظم بقوله: (للهاء تنتهي) أي ينقطع هواء الفم، أي الصوت عند انتهاء كل حرف منها.

تنبيه:

قدم الناظم الألف لأنها الأصل في المد لمجانستها ما قبلها دائماً، وأما أختاها فإنها يكونان حرفي مد إذا جانسها ما قبلها، أما إذا انفتح ما قبلها فإنها يسميان حرفي لين، كما ينص عليه الناظم بعد، وهو مراد الناظم بإعادة الضمير في قوله (وهي).

قال الجعبري^(١): ومن ثم كان لهما مخرجان.

إشارات:

كل مقدار كان له نهايتان أيتها فرضت أوله كان مقابلها آخره، ولما كان الإنسان على هذا الانتصاب، فإن اعتبر من جهة علوه لزم أن يكون أوله رأسه وآخره رجله، وإذا اعتبرت المخارج كان أولها ما يلي بشرة الشفتين، وثانيها اللسان، وثالثها الحلق، وأوله مما يلي اللسان وآخره مما يلي الصدر، وإن اعتبرت من أسلفه انعكس الأمر.

(١) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم أبو إسحاق الجعبري (ت ٧٣٢هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ٢١).

تنبيه:

تقدم أن مادة الصوت: الهواء، وهو الهواء الخارج من داخل الجوف، ولهذا رتب الناظم المخارج على ذلك فقال:

١١- ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءٌ ثُمَّ لَوْسَطِهِ فَعَيْنٌ حَاءٌ

أي: من أقصى مخارج ال، أي من أقصى مخارج الحلق: وهو أوله الهمزة والهاء بعد الألف الجوفية وأختاها على مقالة الجعبري، أشار إليه الناظم بـ(ثم) التي للترتيب، على ما قرر في العربية، ولم يتعرض الشاطبي تبعاً لغيره أيضاً لذلك.

وقوله: (ثم لوسطه فعين حاء) يعني: أن العين والحاء المهملتين في وسط الحلق كما أن الهمزة والياء المتقدمتي الذكر من أوله كما ذكره.

تنبيه:

قول الناظم: (لوسطه) الرواية بإسكان السين لإقامة الوزن وتحريكها هو الأوضح، إذ لم يصلح فيه (بين) بخلاف، نحو: وسط القوم - بإسكان السين - فإنه بالإسكان يصلح فيه بين، تقول: جلست وسط القوم، بإسكان السين بخلاف وَسَطِ الدار ونحوه.

ولما (كانت المخارج ثلاثة) كما تقدم وكان في البيت من جهة صفة العروض التضمين: وهو إخراج بقية معنى الكلام في البيت الثاني، أما عند أهل المعاني: فالتضمين عندهم، أن يضمن الكلام أو الشعر شيئاً من كلام الغير، ثم كمل الناظم بقية مخارج الحلق، بقوله:

١٢- أَدْنَاهُ عَيْنٌ خَاوُهَا وَالْقَافُ أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ ثُمَّ الكَافُ

أي: أدنى مخارج الحلق، وهو آخره كما تقدم، الخاء والغين المعجمتان، وهنا كملت مخارج الحلق الثلاثة وحروفه الستة على طريق الناظم، وأما عند غيره فسبعة.

وقوله: (والقاف أقصى اللسان) أخذ يتكلم عن المخرج الثاني من الثلاثة وهو اللسان، أي: وللسان ثمانية عشر حرفاً من أربعة مخارج: أقصى، ووسط، وحافة وطرف، فمن أقصاه القاف: وهو من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك.

ثم الكاف: من أقصى اللسان بعد القاف، لكنه من أسفل الحنك، ثم بين ذلك في البيت

بقوله:

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

١٣- أسفلُ وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشَّيْنِ يَا وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

يعني: أن الكاف من أقصى اللسان، أسفل من مخرج القاف، فلولا تَسْفُلُ الكاف واستعلاء القاف وما يفترقان فيه من الصفات لاشتبهت إحداهما بالأخرى.

وقوله: (والوسط فجيْمُ الشَّيْنِ يا) يعني: ان الجيم والشين والياء المثناة، تحت من وسط اللسان، وهو المخرج الثالث من مخارجه، جمعتها في قولك: (شجي) وبعض بتقديم الجيم على الشين وتسمى الثلاثة: شجرية لخروجها من شجر الفم: وهو منفتح ما بين اللحين.

تنبیه:

أتى الناظم بالفاء في قوله: (فجيم) للترتيب، فالفاء مقدره فيما بعدها من الشين والياء، وأتى بها مكررة مقصورة للوزن، وكذلك تسكين السين من الوسط كما تقدم.

وقوله: (والضاد من حافته إذ وليا) انتقل إلى الموضع الثالث من مواضع اللسان وهي الحافة، فالضاد تخرج من المخرج الرابع من مخارج اللسان، من أقصى حافته مستطيلاً إلى ما يليها من الأضراس، بيّن ذلك بقوله: (إذ وليا) أي: إذ يلي الضاد حال خروجها الأضراس، فالألّف للإطلاق، ثم بين جهة ما يليه بقوله:

١٤- الأضراسِ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا وَاللَّامُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

أي: تخرج الضاد من أقصى حافة اللسان اليسرى وهو أيسر، أو من اليمنى وهو قليل، أو منها، أي من الحافتين، وهو عزيز، أي أقل من الأقل، وقيل: كان عمر^(١) يخرجها من الجانبين، فالضاد أصعب الحروف وأشدّها على اللسان قال السخاوي في نونيته:

وَالضَّادُ عَالٍ مُسْتَطِيلٌ مُطَبَّقٌ جَهْرٌ يَكِلُّ لَدَيْهِ كَلَّ لِسَانِ حَاشِي لِسَانٍ بِالفَصَاحَةِ قَيِّمٌ ذَرِبٌ لِأَحْكَامِ الحُرُوفِ مُعَانِ

ولذا قال ﷺ: «أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد»^(٢) ومعنى أنا أفصح العرب بيّن جهة الفصاحة بقوله: (استرضعتُ في بني سعد) لكون

(١) أي: عمر بن الخطاب، ثاني الخلفاء الراشدين (ت ٢٣هـ). انظر: أسد الغابة (٤/١٤٥).

(٢) ذكره الزمخشري في كتابه: الفائق في غريب الحديث (١/١٤١).

لبنها أطيب اللبن، وبين جهة الشرف بقوله: (من قريش) إذ هي أفصح العرب وبها التفاخر في الأنساب.

فائدة:

قوله ﷺ: «بيد» بمعنى: غير أي من قريش، قال الزمخشري^(١): هو تأكيد المدح بما يشبهه الذم.

وقوله: (واللام) أي: واللام تخرج من المخرج الخامس من مخارج اللسان من أدنى حافته، بين ذلك بقوله: (لمنتهاها) أي: منتهى الحافة بينه وبين ما يليها من الحنك الأعلى، (وزاد) بعضهم، فقال: فيوق الضاحك والناب والرابعة والثنايا، ثم كمل بقوله:

١٥- وَالنُّونُ مِنْ طَرْفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا وَالرَّائِدَانِيهِ لِظَهْرِ أَدْخُلُ

أي: والنون تخرج من المخرج السادس من مخارج اللسان، والثالث من مخارج الحافة.

وقوله: (من طرفه) أي: من طرف اللسان.

وقوله: (تحت) أي: تحت اللام قليلاً، وقيل: فوقه قليلاً.

وقوله: (والرايدانيه) أي يداني اللام، أي: يقاربه وهي من المخرج الرابع من مخارج

الحافة والسابع من اللسان.

وقوله: (لظهر أدخل) يعني: الرء أدخل في ظهر اللسان من اللام على مذهب سيبويه

والحذاق، وذهب يحيى الفراء^(٢) وقطرب^(٣) والجرمي^(٤) إلى أن الثلاثة - أعني: اللام والنون

والراء - من طرف اللسان فقط، وسمي الثلاثة ذلقية أو ذولقية، قالوا: لأنها من ذلق اللسان

وهو طرفه، ثم أراد أن يكمل مخارج طرف اللسان بقوله:

١٦- وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَتَامَنَهُ، وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا وَالصَّفِيرُ مُسْتَكْرُنُ

(١) محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، أبو القاسم جار الله (ت ٥٣٨هـ) وفيها خلاف. انظر: إنباه الرواة (٢٦٥/٣).

(٢) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ). انظر: طبقات النحويين (ص: ١٤٣).

(٣) محمد بن المستنير، أبو علي الشهرير بقطرب (ت ٢٠٦هـ). انظر: أخبار النحويين (ص: ٤٩).

(٤) صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ). انظر: نزهة الألباء (ص: ١١٤).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

أي: الحروف الثلاثة وهي: الطاء والذال والمهملتان، والتاء المثناة من فوق، هي من المخرج الثامن من مخارج اللسان من طرفه، ومن عليا الثنايا، أي: أصولها تصعدًا إلى الحنك الأعلى، وتسمى الثلاثة نطعية؛ لأنها من نطح غار الحنك الأعلى، بين ذلك بقوله: (والطاء والذال وتا منه ومن) أي: من طرف اللسان ومن عليا الثنايا، فقوله: (والصغير مستكن) أي: مستقر فقوله: (والصغير) يريد حروف الصغير الثلاثة التي هي: الصاد والشين المهملتان والزاي المعجمة، أي: تخرج الثلاثة من المخرج التاسع من مخارج اللسان، وتسمى الثلاثة أسلية، لأنها من أسلة اللسان، وهو طرفه المستدق.

ثم كمل بيان ذلك بقوله:

١٧- مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا

أي: ومن طرف اللسان المتقدم، ومن فوق الثنايا السفلى حروف الصغير الثلاثة المذكورة أولاً، فهي تخرج من طرف اللسان فوق الثنايا السفلى من بين العليا والسفلى.

وقوله: (والظاء والذال وثا للعليا) يعني: الظاء المشالة، والذال المعجمة، والتاء المثناة، تخرج من المخرج العاشر من مخارج اللسان، كمله بقوله:

١٨- مِنْ طَرَفَيْهِمَا وَمِنْ بَطْنِ الشِّفَّةِ فَالْفَامَعَ أَطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَةِ

أي: فالظاء، والذال، والتاء المثناة، الثلاثة المذكورة، هي من طرفي اللسان والثنايا العليا، وتسمى الثلاثة: لثوية، نسبة إلى اللثة: وهو اللحم النابت عليه الأسنان.

ولما أنهى مخارج اللسان العشرة لثمانية عشر حرفاً - كما تقدم - انتقل إلى مخارج الشفتين، وهما مخرجان لأربعة أحرف، بين ذلك بقوله: (ومن بطن الشفة الفا) أي الفاء تخرج من المخرج الأول من مخارج الشفتين، فهي من باطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا، المشار عليهما بقوله: (المشرفة) وهو مراد الناظم من إطلاقه الشفة، لعدم تأتي ذلك مع العليا، ثم تمم بقوله:

١٩- لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ وَعُنَّةٌ تَخْرُجُهَا الْخِيَشُومُ

أي: المخرج الثاني من مخارج الشفتين، ثم المخرج الثالث من مخارج الشفتين، الواو وهي من بين الشفتين بانفتاحهما، الفاء والباء الموحدة والميم، وهي من بين الشفتين بانطباقهما.

تنبيه:

لم يتعرض الناظم رحمه الله، لانفتاح الشفتين مع الواو، ولا لانطباقهما مع الميم والباء، ولعله اكتفى بالمشافهة، وذلك أدعى لظهوره.

تتمة:

تقدم أن حروف الشفتين أربعة، جمعها بعضهم بثلاثة مخارج في قولك: (وبفم) وجمعتها في (بموف) فإذا نظرت كان الحاصل للشفتين أربعة أحرف من مخرجين، وللسان ثمانية عشر حرفاً من عشر مخارج، وللحلق ستة أحرف من ثلاثة مخارج مع حروف الجوف المتقدمة، فجميع الحروف المذكورة تسعة وعشرون حرفاً وجملة المخارج ستة عشر مخرجاً، وهذه صورتها، والمخرج السابع عشر هو مخرج الغنة، بينه بقوله: (وَعُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ) أي: الغنة صوتٌ أغن، قيل: شبيه بصوت الغزال إذا ضاع ولدها، يقال: صوت أغن، إذا كان ذا غنة.

تنبيهان:

أحدهما: إن الغنة صفة تابعة للنون الساكنة والتنوين، وكذا الميم عند سكونها، ولولا الإدغام أو ما في حكمه كالإخفاء والإقلاب، فإن الغنة ثابتة مع ذلك كله، حيث لا إظهار، كما نص عليه الشاطبي رحمه الله تعالى في قوله ^(١):

وَعُنَّةٌ تَنْوِينٍ وَنَوِينٍ وَمِيمٍ إِنَّ سَكَنًا وَلَا إِظْهَارًا فِي الْأَنْفِ يُجْتَلَا

ثانيهما: الغنة يظهر برهانها عند سد الأنف، فلا تظهر عند سده، ومن ثم كان مخرجها

الخيشوم.

فائدة:

إذا سئلت عن النطق بالحرف وعن كيفية خروجه فَأْتِ قبله بهمزة الوصل، فحيث انتهى بك الصوت فهو مخرج ذلك الحرف ساكنًا، فإن كان محرَكًا فَأْتِ بعده بهاء السكت، فتقول على الأول: إِب، وعلى الثاني به، ومن ثم قيل: إن الخليل سأل أصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم، قال: إنما نطقتم بالاسم لا بالمسمى، قولوا: جه، وقد تقدم ذلك.

(١) البيت في حرز الأمانى ورقمه (١١٥١).

تتمت:

ولما فرغ الناظم رحمه الله تعالى من ذكر الغنة، ذكر الصفات بعدها ثم كمل فقال:

[باب الصفات]

٢٠- صفاتها جَهْرٌ وَرُخْوٌ مُسْتَقِيلٌ مُنْفَعٌ مَضْمَةٌ وَالضُّدُّ قُلٌّ

أي: من الصفات المشهورة للحروف عشرة، ذكر منها خمسة في هذا البيت، وأصل الصفة: الكيفية، إذ صفة الشيء كفيته المميزة له عن غيره.

وصفة الحرف - قال الجعبري -: «لفظ يدل على صفة في موصوف ذاتي، وفائدتها: تمييز الحروف المشتركة بعضها عن بعض» إذ لولاها لا تحدث، وهذا معنى قول المازني^(١): «فإنك إذا همست وجهرت وأطبقت وفتحت، اختلفت أصوات الحروف التي هي من مخرج واحد» فأحكام مخرج الحرف وصفته يحفظ من الزيادة والنقص إذ مخرج الحرف كالميزان، يعرف به كميته وصفته، كالناقد للذهب يعرف به كميته.

تنبيه:

صفات الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قوية، وضعيفة وبين القوية والضعيفة.

فالقوية: كالجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والقلقلة الصفير والتفشي والاستطالة والانحراف والتكرار.

والضعيفة: كالهمس والرخاوة والاستفال والانفتاح.

والذي بين القوية والضعيفة سيأتي بيانها عند ذكر الناظم لها إن شاء الله تعالى.

قوله: (صفاتها جهر) أي: من الصفات العشرة المشهورة حروف الجهر، وهي تسعة عشر حرفاً، وهي ما عدا المهموسة، يجمعها قولك: ظل قيدٌ بطعم زرضاً وإذ نعج.

الطاء المشالة، واللام، والقاف، والياء المثناة تحت، والداد المهملة، والباء الموحدة، والطاء، والعين، والميم، والزاي، والراء، والضاد المعجمة، والألف، والواو، والهمزة، والذال، والنون، والغين المعجمة، والجيم، وجمعها بعضهم في أوائل كلمات هذه الأبيات:

(١) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ). انظر: إنباه الرواة (١/٤٦).

رُم ليليةً جاهلها ييدوقمَرُ ذي طَرْفُها ضياؤه نورٌ ظَهَرُ
زاروا مِنِّي بِسَلا عَنَّا دام غَرَامِي واشـتَهَر
إن كنت تفهمُ كُنْ نَصِفُ زدْهمْ زَدةً ثم أَلِفْ

والجهر لغة: الإعلان، سميت بذلك لجهرها وقوتها ومنع النفس أن يجيء معها وذلك لقوة الاعتماد عليها في مخارجها، إذ المجهورة من أقوى الحروف.

و ضد المجهورة: الخفية المعبر عنها بالمهموسة، الآتية في البيت بعد هذا.

قوله: (ورخو) أي والثاني من صفات الحروف: الرخوة - مثلث الرا - والرواية عن الناظم الكسر، والحروف الرخوة: ستة عشر حرفاً يجمعها قولك: (حس خط شص هز وضغث يافذ)، وبعضهم في: (تخذ طفش زحف صه ضس وأي) الحاء والسين والحاء والطاء والشين والصاد والهاء والزاي والواو والضاد والغين والثاء والفاء والذال والألف والياء، وبعضهم في أوائل كلمات هذين البيتين:

شمسٌ ضُحى صبري خَفِي دُلِّي ظَهَرُ يا حَسْرَتِي هَمِّي وَعَمِّي عَمَرُ
زدت سُقْمًا ثم فَكَّرُ إن كنتِ مِنْ أهلِ الفضلِ زدْ أَلْفًا وافهمْ خَبَرَ

سميت بذلك، أي بالرخوة، لضعفها وجريان النفس معها، لأنها لانت عند النطق بها فضعف الاعتماد عليها عند خروجها لرخاوتها، إذ هي ضد الشديدة الآتية في البيت بعد هذا أيضًا.

وقوله: (مستفل) أي: والثالث من الصفات، الحروف المستفلة، وهي: ما عدا المستعلية، الآتي ذكرها، وجمعها بعضهم في أوائل أحرف كلمات هذه الأبيات:

يا سادةً كانوا لنا فراقكم عَدَبْنَا رَيِّنًا ثَنًاؤُكُمْ وَصَالُكُمْ رَا حَتَّبْنَا
تُرى نرى جِمالكم بِدَرٍ حُنِينِ شَوْقًا ذاك دنا هوى مَعَا
إن كنتِ ذافِ صاحتي زدْ أَلْفًا وهَمُّ زَرِي

أي: فإنك إذا زدت الألف والهزمة كَمَلت الحروف المستفلة، وعدتها اثنان وعشرون حرفاً، وهي: الياء المثناة تحت والسين المهملة والكاف واللام والفاء والعين المهملة والزاي المعجمة والثاء المثناة والواو والراء والتاء والنون والجيم والباء الموحدة تحت والحاء المهملة

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

والسين والذال المهملتان والذال والهاء والميم والألف والهمزة المزيديتين، سميت بذلك لتسفلها، ولانخفاض اللسان عند النطق بها، إذ الاستفال لغة: الانخفاض.

وقوله: (منفتح) أي: الرابع من صفات الحروف، الانفتاح، وحروفه خمسة وعشرون حرفاً جمعها بعضهم في أوائل كلمات هذه الآيات فقال:

ثوبُ عينٍ غرامسي ومعنى تَدَزُّ خليليَّ ليلتي رُوحِي بها وراحتي
أنجـزُ حـلاذو فرحتي يانـورُ تـربُّ جتـتي
هجرتموني سـادتي شربـتُ كـأس مـنيـسي
إن كنت من أهل الصفا فـزدُ عليها ألفـا

وسميت منفتحة لانفتاح عند النطق بها، وعدم انطباقه.

وقوله: (مصمتة) أي: والخامس من صفات الحروف المصمتة وهي ثلاثة وعشرون حرفاً، وهي مجتمعة في أوائل كلم هذين البيتين:

ثغري تَبَسَّم إذ جاروا على خَلدي حَسبي دَوَّازادُ ذُلِّي صَرَّني سُقْمَا
شكوتُ صرفَ همومي قاسياً وقِحَا طاغ غدا كلما يَمْمُتُه ظلما

وأصل الصمت: المنع قال الأخفش^(١): (هي من قولهم: صمت، إذا منع نفسه الكلام، سميت بذلك لأنها امتنعت عن بنات الأربعة والخمسة) أي: امتنع أن تنفرد كلمة من كلام العرب على أربعة أحرف أو خمسة أصول، خالية عن حرف من الحروف المذلقة وإنما فعلوا، ليعادلوا بها الثقيلة، ولذلك قالوا أن عسجد -اسم الذهب- أعجمي لكونه من بنات الأربعة، وليس فيه المذلقة).

وقوله: (والضد قل) أي: لما بين الصفات الخمس المذكورة، أراد أن يبين ضد كل من الصفات الخمس في قوله:

٢١- مهموسها (فَحَّشُهُ شَخْصٌ سَكَّتْ) شديدها لَقَطُ (أَجِدُ قِطٍ بَكَّتْ)

أي: السادس من الصفات: الحروف المهموسة: وهي ضد المجهورة كما تقدم، وهي

(١) سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ). انظر: أخبار النحويين البصريين (ص: ٥٠).

عشرة أحرف، جمعها الناظم في قوله: (فَحَثَّةٌ شَخْصٌ سَكَتٌ)، وجمعها بعضهم في: (ستشحثك خصفه)، وبعضهم في أوائل هذا البيت:

شُهُودٌ حَزَنِي فَاقْتِي هَجْرَتُمُونِي سَادَتِي تَرَكَتُمُونِي كُلُّكُمْ ثُمَّ خُنْتُمْ صُحْبَتِي

وأصل الهمس: الخفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨] أي:

حسا، قيل: هو حس خفق الأقدام وسوقها إلى المحشر، سميت هذه الحروف مهموسة: لضعفها وضعف الاعتماد عليها في مخارجها وجريان النفس معها، إذ جري النفس مع الحرف يدل على ضعفه وما عدا هذه الحروف العشرة، هي المجهورة، إذ هي ضدها.

وقوله: (شديدها لفظ أجد قط بكت)، أي: السابع من الصفات: الشديدة، وحروفها

ثمانية، جمعها الناظم في قوله: (أجد قط بكت)، والشاطبي في قوله: (أجدت كقطب)، وبعضهم: (أتجد طبقك)، و(أطبقك تجد)، وجمعتها في أوائل كلمات هذا البيت:

أَهْوَى قَمَرًا جَمَالُهُ دَنَّا طَّوَى تُورَى بِهِ كُنَّا

وسميت هذه الحروف الثمانية شديدة لشدتها، وقوة الاعتماد عليها في مخارجها ومنع

النفس أن يجري معها حال النطق بها.

والشدة في اللغة: القوة، كما إن الرخاوة هي اللين، إذ هي ضد الشديدة، وأما التي بين

الشدّة والرخاوة فخمسة أحرف جميعها في قوله:

٢٢- وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ (لِنَ عُمَرُ) وَسَبْعُ عُلُوٍّ (حُصَّ صَفْطٍ قِظٌ) حَصْرُ

أي: والحروف الخمسة المتوسطة بين الشدة والرخاوة مجموعة في قول الناظم:

(لن عمر) وهي اللام، والنون، والعين، والميم، والراء (وجمعتها) في أوائل قولك:

نوبتي ملا لنا علا ربا، فهذه لتوسطها بين الشدة والرخاوة لم ينحس النفس معها انجاسه مع الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الرخوة.

تنبيه:

تقسمت الحروف باعتبار الشدة وغيرها ثلاثة أقسام:

شديدة محضة: وهي الثمانية.

ومتوسطة بين الشديدة والرخوة: وهي الخمسة المجموعة في قوله: (لن عمر) ورخوة

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

محضة: وهي ما عدا الشديدة والمتوسطة، وهي ستة عشر حرفاً.

وقوله: (وسیعُ علوٌ خُصَّ ضغطٌ قِظٌ حَصْرٌ)، أي: جمع الحروف المستعلية السبعة، وجمعها الشاطبي في (قِظٌ خصَّ ضغطٌ)، قدم لفظ قِظٌ تبعاً لغيره، والناظم آخرها لإقامة الوزن، تبعاً لغيره أيضاً وجمعها في أوائل قولك: قد ضربي صدُّ حَلٌّ طال ظلُّ غوى، وهي: الخاء والصاد والضاد والغين والطاء والقاف والظاء.

وقوله (عُلُوٌّ) بضم العين وكسرها، والعلو لغة: الارتفاع، سميت بالمستعلية لاستعلاء اللسان عند النطق بها، حتى يرتفع على غار الحنك الأعلى.

تنبيه:

حروف الاستعلاء أقوى الحروف، واقواها حروف الإطباق ومن ثم منعت الإحالة لاستحقاقها التفتيح المنافي للإمالة^(١)، ثم كمل عاطفاً بقوله:

٢٣- وَصَادٌ ضَادٌ طَاءٌ ظَاءٌ مُطَبَّقَةٌ وَ(فَرٌّ مِنْ لَبٍّ) الحروفُ المذْلَقَةُ

أي: والحروف المطبقة أربعة، جمعها في قوله: (وصادٌ ضادٌ طاءٌ ظاءٌ) وبعضهم جمعها في أوائل هذه الكلمات: (ضناني ظهر طبيبي صبر).

وقوله: (مطبقة) بكسر الباء وفتحها، اسم فاعل على الكسر بمعنى المطبقة، أو اسم المفعول على الفتح، وأصل الانطباق التلاصق، وهو أبلغ في الاستعلاء من بقية الحروف كما تقدم آنفاً، سميت بذلك لانطباق طائفة من اللسان على غار الحنك الأعلى عند النطق بها.

وقوله: (وفرٌّ من لبٍّ الحروفُ المذْلَقَةُ) أي: الحروف المذلقة ستة، جميعها في قوله: (فرٌّ من لبٍّ) الفاء، والراء والميم، والنون، واللام، والباء، واللَّبُّ: العقل، وفرٌّ أي: هرب، والمعنى: هرب الجاهل من العاقل، سميت بذلك لأنها من ذلق اللسان وهي منتهى طرفه، وضدها المصمتة كما تقدم.

(١) والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وهو عند فريق النحاة: أن تنحو بالألف نحو الياء، وعند بعضهم: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، والأول أرجح الآراء وأصوبها. انظر: الكتاب (٤/١١٧)، والمقتضب (١/٤٢)، والإقناع (١/٦٨)، والنشر (٢/٣٠).

تنبيه:

ذكر الناظم الصفات الخمس وأضدادها، فحصل من ذلك أحد عشر صفة، لتوسط حروف (لن عمر) بين الشديدة والرخوة كما تقدم، وبقية الحروف اختصت ببعض صفات فشرع بذكرها بقوله:

٢٤- صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سَيْنٌ قَلْقَلَةٌ (قُطْبُ جَدٍ) وَاللَّيْنُ

أي: حروف الصفير ثلاثة: الصاد والسين المهملتان، والزاي المعجمة، جمعها بعضهم في أوائل: (صفا زماني سادتي) وجمعتها في أوائل: (زكي صدق سيدي) وسميت بذلك لصوت يخرج معها بصفير يشبه صفير الطائر، واصله صوت يصوت به البهائم.

تنبيه:

في هذه الحروف الثلاثة لأجل الصفير الذي فيها قوة، وأقواها في ذلك الصاد للإطباق والاستعلاء، وتليها الزاي للجهر، ثم السين فهي أضعفها للهمس، وعدم ما يقاوم ذلك من صفات القوة.

وقوله: (قلقلة قطب جد) أي: حروف القلقله، ويقال لها اللقلقة أيضاً، خمسة جمعها في قوله: (قطب جد) القاف والطاء والباء والجيم والذال، وسميت بذلك لأنها حين سكونها تتقلقل عند خروجها حتى يسمع لها نبرة قوية، لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط، دون غيرها من الحروف، وأقواها القاف، للاتفاق عليها كما نص عليه الشاطبي^(١) بقوله: (كل الناس يعدها) ثم الطاء للإطباق.

تنبيه:

القلقله عند الوقف أظهر وأبين منها عند السكون لغير الوقف، كما نص عليه الناظم في قوله:

وَيَيْنَنَّ مُقْلَقَةً لِأَنَّ سَكْنَهَا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنًا

وقوله: (واللين) شروع في بيان حرفي اللين، كما بين ذلك بقوله:

(١) البيت من حرز الأمانى ورقمه (١١٥٩)، والبيت بتامه:

وَأَعْرَفْنَهُنَّ الْقَافُ كُلُّ يَعُدُّهَا فَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ مُخَصَّلاً

٦٨ ————— هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

٢٥- وَأَوْ وَيَاءٌ سُكَّنَا وَانْفَتَحَا قَبْلَهُمَا وَالْأَنْحِرَافُ صُحْحًا

لأن حرف اللين من غير مد: الواو والياء، إذا سُكِّنَ كل منهما وانفتح ما قبله. نحو: خوف وبيت، سميا بذلك لأنها يخرجان في لين وعدم كلفة على اللسان.

تنبيه:

قول الناظم: (انفتح) الألف فيه للإطلاق تولدت من إشباع الفتحة.

فائدة:

أجرى بعضهم حرفي اللين مجرى حروف المد واللين، ويظهر فائدة ذلك عند لقاءها الساكن بعدها، بسبب الوقوف أو الإدغام فتجري الأوجه الثلاثة:

المد والتوسط والقصر، فيتساويان في الحكم مع حروف المد واللين الثلاثة: أعني الألف والواو والياء، إذا جانس كلامًا قبله، فالألف لا يكون دائمًا إلا حرف مد ولين، للزوم ما قبلها لها، إذ لا يكون قبلها غير الفتحة، وأما أختها، الواو والياء فقد يجانسها ما قبلها، بأن يكون قبل الواو ضمة، وقيل الياء كسرة، وقد لا يكون، فإن كان قبل كل منهما فتحة، فيكونان حرفي لين كما تقدم.

تنبيه:

علم مما تقدم أن الواو حال سكونها لا يكون قبلها كسرة، كما إن الياء حال سكونها لا يكون قبلها ضمة، وكذا الألف، لا يكون قبلها غير الفتحة، وقد تقدم حكمة اختصاص هذه الحروف الثلاثة بالمد دون غيرها، عند قول الناظم: (حروف مد للهواء تنتهي) وسيأتي مزيد بيان لذلك عند ذكره للمد الفرعي إن شاء الله تعالى.

وقوله: (والانحراف صححا) الألف فيه للإطلاق، وكثيرًا ما يستعمل ذلك، لضيق النظم، وضرورة الشعر، وكذا يستعمل التضمين، وقد تقدم معنى ذلك كله، أي: صحح الانحراف وأصله: الميل، ثم كمل ذلك مبيّنًا له في قوله:

٢٦- فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ وَبِتَكْرِيرِ جُعِلَ وَلِلتَّقْسِي السُّيْنِ ضَادًا اسْتِطِيلَ

أي الانحراف: الذي هو الميل، ثابت في اللام والراء، وتزيد الراء على اللام بالتكرار، الذي أصله لغة: إعادة الشيء مرتين فأكثر، ومن ثم أتى بالباء في قوله: (وبتكرير) أي: الراء

منفردة ومختصة بذلك من بين الحروف على الصحيح، وإن حُكي في مشاركة بعض الحروف لها، وفي ذلك خلاف أشار إليه ولغيره الناظم بقوله: (صححا) أي هو المصحح دون غيره، فالراء تقتضي التكرار إذ هو صفة لها، والغرض تركها والتحفظ من وجودها ومن إظهارها، لا سيما إذا شددت الراء، نحو: مر، وقر، والرحمن.

فائدة:

طريق السلامة من تكرار الراء، أن تلتصق الراء بظهر اللسان على أعلى الحنك إصافاً محكماً، مع التلفظ بعد معرفة مخرجها وصفاتها، قال مكي^(١)، رحمه الله: (يجب على القارئ أن يخفي تكرير الراء، ومتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفاً ومن المخفف حرفين).

فائدة أخرى:

قال الناظم رحمه الله تعالى: كان المحققون يعدون ذلك عيباً في القراءة ولحنًا، فبالتحفظ قرأنا على جميع من قرأنا عليه من مشايخنا وبه نأخذ.

وقوله: (وللتفشي) أي: حرف الشين ثابت له التفشي: وهو الانتشار، أي انتشار الريح في الفم حتى يتصل بمخرج الظاء المشالة.

تنبيه:

عد صاحب در الأفكار: الفاء مع الشين، ومكي الثاء المثلثة، وبعض الضاد، والمشهور ما أشار إليه الناظم، رحمه الله بقوله: ضاد استطل.

أي حرف الضاد مختص بالاستطالة، وأصلها لغة: الامتداد، والبعد بين المشافتين سميت بذلك لامتداد الصوت بها من أول حافة اللسان إلى آخرها.

فائدة:

قال الجعبري رحمه الله: الفرق بين المستطيل والممدود، أن ذا جرى في ذاته، وذاك جرى في مخرجه.

(١) مكي بن أبي طالب حموش القيس، الأندلسي، القرطبي، أبو محمد المقرئ (ت ٤٣٧هـ).. انظر: إنباه الرواة (٣/٣١٣).

فائدة أخرى:

جمع بعضهم صفات الحروف في أبيات حسنة، وحسنها - والله أعلم - من حيث جمعها، لا من حيث نظمها، فإنها مشتملة على ركابة في النظم، وعدم وزن، والمقصود منها ما تصور عليه، وهي هذه:

إن كنت تسأل عن صفات شاملة	فافهم مقالاتها ستأتي كاملة
في الهمز جهراً وانفتاح واستفال	وشدة يا سيدي قل واعتلال
في الباء جهراً واستفال وانفتاح	شديدة في الوقف قلقله صياح
في التاء همس واستفال وانفتاح	شديدة فافهم معانيها الملاح
في الشاء همس ثم رخو وانفتاح	قل واستفال بيّن فيه اتضاح
في الجيم جهراً واستفال وانفتاح	شديدة في الوقف قلقله تباح
في الحاء همس ثم رخو وانفتاح	كذا استفال بين كالبدر لاح
في الخاء همس ثم رخو وانفتاح	مستفل (فَع) معانيه الصّحاح
في الدال جهراً واستفال وانفتاح	شديدة قلقله في صياح
في الذال رخو ثم جهراً وانفتاح	مع استفال جُدّ في طلب النجاح
في الراء بين شدة ورخوة مع انحراف	مجهورة تكريرها بلا خلاف
في الزاي جهراً وصفيراً وانفتاح	قل واستفال زاد شوقي والنواح
في السين همس وصفيراً وانفتاح	كذا استفال ثم رخو يا صلاح
في الشين همس واستفال وانفتاح	وتفشّش نَشْرُه من الرياح
في الصاد همس وعلو وانطباق	وصفيراً ثم رخو يا رفاق
في الضاد جهراً ثم رخو وانطباق	مستعلي ومستطيل باتفناق
في الطاء جهراً وعلو وانطباق	شديدة في الوقف قلقله كواق
في الظاء جهراً ثم رخو وانطباق	مستعلي فراقكم مر المذاق

مفتوحة مجهورة دع الملا	في العين بين شدة ورخاوة مع استفال
مستعلي متى أرى أهل السباح؟	في العين جهر ثم رخو وانفتاح
قل: واستفال فاز من يهوى الفلاح	في الفاء همس ثم رخو وانفتاح
شديدة قلقلة ولا بإسراح	في القاف جهر وعلو وانفتاح
شديدة في كل من مات استراح	في الكاف همس واستفال وانفتاح
منفتح منحرف مجهورة فكم مثال	في اللام بين شدة ورخوة مع استفال
منفتح مجهورة بلا جدال	في الميم بين شدة، ورخوة مع استفال
منفتح مجهورة بلا محال	في النون بين شدة ورخوة مع استفال
رخوية لا عاش من بالسرباح	في الواو جهر واستفال وانفتاح
هاوية مجهورة فيها اعتلال	وفي الألف مد ثم رخو واستفال
مجهورة مفتوحة فيها اعتلال	في الياء مد ثم رخو واستفال

تقدم أن الجهر ضده الهمس، والرخاوة ضدها الشدة، والانفتاح ضده الإطباق، والاستفال ضده الاستعلاء.

فائدة:

الحق أن الحرف مقارن للحركة لا قبلها ولا بعدها، لما يلزم على تقديمها أو تأخيرها من قيام العرض بذاته، أشار إلى ذلك الجعبري في كتاب العقود بقوله:
والحرف سابق شكله أو بعده وهنا وقول الحق مقترنان



هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ولما كان الغرض والمقصد الأعظم من ذكر ما قدمه من مخارج الحروف وصفاتها هو التجويد والتمرين فيه، يصير بذلك للقارئ ملكة يقتدر بها على الإدمان في التجويد، ويألفه طبعه وتقل كلفته عليه، أخذ الناظم في بيانه بقوله:

[باب التجويد]

٢٧- وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمٌ مَنْ لَمْ يَصْحَحِ الْقُرْآنَ آثِمٌ

التجويد: مصدر جَوَّدَ الشي تجويدًا، إذا أتى به جيدًا، ومنه تجويد القراءة، أي: إتقانها والإتيان بها بريئة من الزيادة والنقص، وهو بلوغ الغاية والنهائية في إتقانها وتحسينها والإدمان في تحرير مخارج حروفها، وإعطاء الحروف حقها ومستحقها، من مخارجها وصفاتها من التفتيح والترقيق، بحيث يصير ذلك له سجية، بأخذه ذلك عن مشايخ القراء المعبرين، وبعد الإحاطة بها يتوقف عليه ذلك كما تقدم.

والنسخة التي ضبطناها عن الناظم رحمه الله: (مَنْ لَمْ يَجُودْ) وهي المعتبرة، ورأيت في بعض النسخ (مَنْ لَمْ يَصْحَحْ) بدل (يجود) والأولى أحسن، إذ التجويد أخص من التصحيح. وقوله: (حتم لازم من لم يجود القرآن آثم) تقدم شرحه أول المقدمة، عند قوله: (إذ واجب عليهم محتم) فراجعه، ثم علل ذلك بقوله:

٢٨- لِأَنَّهُ بِهٖ الْإِلَهُ أَنْزَلَ وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا

الضمير للشأن؛ أي: الشأن: إن الله أنزل القرآن مجودًا للأمر به في قوله تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٤] قال الزمخشري: (الترتيل: هو أن تأتي بالقراءة على ترتيل وتؤدة، بتبيين الحروف والحركات)^(١) وسئلت عائشة رضي الله عنها عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت: «لا كسر دكم هذا لو أراد السامع أن يعد حروفه لعدّها»^(٢) وسئل علي كرم الله وجهه عن قوله تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٤] قال: الترتيل: هو تجويد الحروف ومعرفة

(١) انظر: الكشاف (٤/٦٣٧).

(٢) جزء من حديث طويل رواه مسلم في صحيحه (١/٥١٢، ٥١٣). انظر الحديث في: سنن أبي داود

(٢/٨٧)، وسنن النسائي (٣/١٩٩)، وسنن الدارمي (١/٢٨٤).

الوقوف، وعن مجاهد^(١): ترسل فيه ترسيلا. وعن ابن عباس: أي بينه تبيينا. وقيل معناه: تلبث في قراءته، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده، ولا تستعجل فتدخل بعض الحروف في بعض، فقد أمر الله تعالى رسوله ﷺ بترتيل القرآن، ولم يقتصر على مجرد الأمر، بل أكده بالمصدر في قوله تعالى: ﴿ تَرْتِيلًا ﴾ تعظيماً لشأن ذلك وترغيباً في ثوابه، والعجب من قوم يعملون ذلك شرعاً وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

وقول الناظم رحمه الله: (أنزلا ووصلا) الألف فيها للإطلاق وهو وما قبله جواب عن سؤال مقدر، وكأن سائلا يسأله: من أين يجب علينا التجويد؟ والأخذ به؟ وتحتم لزومه؟ وما إثم تاركه؟ وما الدليل عليه؟ وما طريق ذلك؟

فقال: (لأنه) أي: لأن الله أنزل القرآن به، ووصل إلينا عن مشايخنا عن أئمة القراءة عن التابعين عن الصحابة عن النبي ﷺ عن جبريل عليه السلام عن اللوح المحفوظ عن الله، أنزل متواتراً لم يشب بزيادة ولا نقص، ولم تكتف المشايخ رضي الله عنهم بذلك، حتى دونوا له قواعد، وضبطوها في الكتب بعد معرفتها، إذ لم يروا تركها نصحاً لمن بعدهم.

فائدة:

اعلم أن اللحن: هو الخطأ في الإعراب، والميل عن الصواب وهو قسمان: جلي: كتغيير حركات الإعراب مثلاً كرفع المخفوض، ونصب المجرور. وخفي: كترك الإخفاء، والإقلاب والغنة، وتفخيم المرقق، وترقيق المفخم مما يأتي بيانه.

وأما اللحن بالتحريك، فأصله: الفطنة والذكاء، ومنه قوله ﷺ: «لعل بعضكم ألحن بحجته»^(٢) أي: أفطن، ومنه قول مالك بن أسماء^(٣):

(١) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي المخزومي التابعي المفسر (ت ١٠٤هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٤٢/١٠).

(٢) مسند الإمام أحمد (٦/٣٢٠)، وفتح الباري (٥/٢٨٨).

(٣) البيت ذكر في: الأمالي لأبي علي القالي، والباقلاني لأبي البركات الأنباري، والحامسة المغربية للجراوي، واللائم في شرح أمالي القالي للبكري، ومجالس ثعلب للثعلبي، ومالك بن أسماء هو مالك بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، شاعر غزل ظريف، من الولاة، كان هو وأبوه من

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وحدیث أُلده هـوما تَشْتَهيه النفوس یوزن وزنا
منطق صائب ونلحن أحيانا ناوخر الحدیث ما كان لحنا

أريد أنها لفظتها وذكائها ترتل الكلام عند وضعه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠] أي: فحواه، ومعناه: فاللحن المخل بالمعنى، هو ما أدخل على اللفظ فسادًا، وأما الخفي فلا يعرفه ولا يدركه إلا القارئ المتقن، الآخذ عن أفواه المشايخ المرضية تلاوتهم، الموثوق بأمانتهم ثم كمل بقوله:

٢٩- وَهُوَ أَيْضًا حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ وَزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ

أخبر أن التجويد الذي تقدم بيانه، حلية التلاوة، أي: زينة لها، وصفة حسنة مأخوذة من تحلي العروس وتزينها، فالحاصل أن التجويد حلية وزينة لكل من التلاوة والأداء والقراءة، والفرق بين هذه الثلاثة: أن التلاوة: قراءة القرآن متتابعًا كالأوراد والأسباع والدراسة، وأن الأداء: هو الآخذ عن أفواه المشايخ، والقراءة: تطلق على التلاوة فهي أعم كما قال الناظم في «طيبة النشر»: إن التجويد ثلاثة مراتب: ترتيل وحرر وتدوير في قوله:

ويقرأ بالترتيل مع حرر وتدوير وكل متبع

وأراد بالترتيل: التؤدة، وهو مذهب ورش^(١) وعاصم^(٢) وحزمة، وبالحرر: الإسراع، وهو مذهب ابن كثير^(٣) وأبي عمرو^(٤) وقالون^(٥).

=

أشرف الكوفة، وتزوج الحجاج أخته: هند بنت أسماء، (ت ١٠٠ هـ). - الموسوعة الشعرية.

(١) عثمان بن سعيد بن عبد الله أبو سعيد القرشي القبطي المصري الشهير بورش، أحد رواة الإمام نافع (ت ١٩٣ هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٠٢).

(٢) عاصم بن أبي النجود أبو بكر الأسدي الكوفي، أحد القراء السبعة (ت ١٢٧ هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٤٦).

(٣) عبد الله بن كثير بن عمرو بن هرمز أبو سعيد المكي، أحد القراء السبعة (ت ١٢٠ هـ). انظر: غاية النهاية (١/٤٤٣).

(٤) زبّان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، أحد القراء السبعة (ت ١٥٤ هـ). انظر: غاية النهاية (١/٢٨٨).

(٥) عيسى بن مينا بن مروان أبو موسى الشهير بقالون أحد رواة الإمام نافع (ت ١٢٠ هـ). انظر: غاية

وبالتدوير: التوسط بينها وهو مذهب ابن عامر^(١) والكسائي^(٢).

وهذا هو الغالب على قراءاتهم والكل يميز الثلاثة، ثم أخذ في تعريف التجويد بقوله:

٣٠- وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُسْتَحَقَّهَا

أي حقيقة التجويد: هو إعطاء الحروف حقها بعد أن تحسن مخارجها وتمكنها من محايزها، وتعطيها من كل صفة من صفاتها المتقدمة حقها ومستحقها من تفخيم وترقيق، وهذا معنى قول الناظم رحمه الله تعالى في كتاب «التمهيد في علم التجويد»: (إن التجويد: إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها ومراتبها، ورد الحروف إلى مخارجها وأصلها وإلحاقها بنظائرها، وإشباع لفظها، وتلطيف النطق بها على حالها وهيئتها من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكليف)، هذه عبارته بحروفها ومنها نقلت.

تنبيه:

الفرق بين حقها ومستحقها، أن حق الحرف: صفة لازمة له، من همس وجهر وشدة ورخاوة ونحوها من الصفات المتقدمة.

ومستحقها: هو ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحو ذلك، ثم كمل ذلك بقوله:

٣١- وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ

أي: والتجويد هو أيضا: رد كل حرف من الحروف لأصله، أي: لمخرجه وحيزه.

وقوله: (واللفظ في نظيره كمثل) أي: ومن التجويد أيضا، أن يلفظ في نظير ذلك الحرف بمثل ذلك النظير، إن مفخما فمفخم وإن مرققا فمرقق، وإن مشددا فمشددا تشديدا محضا أو دون ذلك، فإن المشدد في إدغام الغنة دونه في غيرها، فنظير التشديد للغنة مثلها،

=

النهاية (١/٦١٥).

(١) عبد الله بن عامر اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة وأحد القراء السبعة (ت ١١٨هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٢٤).

(٢) علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي الكوفي، أحد القراء السبعة (ت ١٨٩هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٣٥).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ونظير غيرها، أي: غير الغنة مثلها، أي: مثل غير الغنة، وكذا المد في كونه لازماً وغير لازم، متصلًا ومنفصلاً وعارضاً، فكل نظير كتنظيره مكملًا من غير زيادة ولا نقص في ذلك كله، فالنظير كتنظيره من غير تفاوت، فتكون القراءة في ذلك كله على النسبة حيث تناسب الحروف حقها واستحقاقها، كما تقدم ذلك في معرفة المخارج والصفات، قال:

٣٢- مُكْمَلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكْلُفِ بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلَا تَعَسْفِ

أي: مكملًا ذلك كله، من إعطاء الحروف حقها من المخارج، ومستحقها من الصفات ومن التفخيم والترقيق، وجميع ما تقدم من غير ما تكلف ولا تعسف، متريضًا في اللفظ بذلك.

وقوله: (من غير ما) لفظة (ما) زائدة للتأكيد، أي: من غير كلفة ولا مشقة ولا تعسف، وفي الموطأ وسنن النسائي عن الناظم بسنده من طريق حذيفة: أن النبي ﷺ قال: «اقرأوا القرآن بلحون العرب وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر، فإنه سيجيء أقوام من بعدي يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم»^(١).

والمراد بألحان العرب: القراءة بالطبع والسليقة كما جبلوا عليه من غير زيادة ولا نقص، والمراد بألحان أهل الفسق: الأنغام المستفادة من علم الموسيقى، والأمر في الحديث قالوا: هو ظاهر محمول على الندب، وليس بظاهر؛ بل الظاهر منه هو التحريم، والنهي المستفاد من التحذير في قوله: (وإياكم) محمول على التحريم، إن لم تحصل المحافظة على الحروف ورعايتها كما ينبغي، وهو بعيد.

والذين لا يجاوز حناجرهم: هم الذين لا يتدبرون القرآن ولا يعملون بما فيه، والمراد لا يصعد لهم عمل صالح.

(١) غريب الحديث لأبي عبيد (ص: ٩٩)، ومجمع الزوائد للهيتمي (٧/ ١٦٩).

فائدة:

قيل: أول ما غني به من القرآن، قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩] أخذوا ذلك من تغنيهم بقول الشاعر^(١):
أما القطاة فإني سوف أنعتها نعتًا يوافق عندي بعض ما فيها

تتمت:

ثم اعلم أن قراء زماننا ابتدعوا في القراءة، من الزيادة والنقصان بواسطة الأنغام، وذلك لصرف وجوه الناس إلى إسماعهم والإصغاء إلى أنغامهم أشياء منها: ما يسمونه بالترقيص: وهو أن يروم السكت على الساكن ثم ينفر مع الحركة في عدو وهرولة. ومنها ما يسمونه الترعيد: وهو أن يرعد صوته كأنه يرعد من برد وألم وقد يخلط بشيء من ألحان الغناء.

ومنها ما يسمى التطريب: وهو أن يترنم بالقرآن، وينغم به في غير مواضع المد، ويزيد في المد على ما لا ينبغي لأجل التطريب، فيأتي بما لا يجيزه العرب ولا نزل به قرآن. ومنها ما يسمى التحزين: وهو أن يترك طباعه، ويأتي بالتلاوة كأنه حزين ويظهر كأنه يبكي مع خشوع.

وقد يجتمعون فيقرأون بصوت فيقطعون القراءة ويأتي بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها ويحافظون على مراعاة الأصوات، ولا ينظرون إلى ما يترتب على ذلك من الإخلال بالقرآن وألفاظه فضلا عن الإخلال بالتعظيم.

وليس الغرض من القراءة إلا تصحيح ألفاظها على الوجه الذي جاء به القرآن على لسان نبينا محمد ﷺ عن الله عز وجل، ثم بعد تصحيح ألفاظه، التفكير في غوامض معانيه والمراد بها، كما سيأتي في الفصل الآتي بعد شرح المقدمة، إن شاء الله.

(١) البيت من بحر البسيط وقائله العجير السلولي من قصيدة يقول في مطلعها:

ما هاج عينك أم قد كاد يكيها من رسم دار كسحوق البرد باقيها

والعجير السلولي هو العجير بن عبد الله بن عبدة بن كعب، من بني سلول، من شعراء الدولة الأموية (ت ٩٠ هـ). - الموسوعة الشعرية.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

﴿لَيْدٌ يَرَوَاءَ آيَتِهِمْ وَلَيَنْدَكُرُ أَوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩] ثم كمل بقوله:

٣٣- وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِيٌّ بِفَكِّهِ

أي: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة امرئ - أي إنسان - أخذ نفسه بالرياضة والإدمان على القراءة آخذًا لذلك من أفواه المشايخ (بفكه) أي بفمه، لا بمجرد النقل والسمع، والفك واحدٌ، والفكان: أي ملقَى الشدقين من الجانبين، وفيه إطلاق الجزء وإرادة الكل، ثم كمل بقوله رحمة الله تعالى عليه:

[باب الترفيق]

٣٤- فَرَقَّقْنِ مُسْتَفْلًا مِنْ أَحْرَفِ وَحَاذِرْنَ تَفْخِيمِ لَفِظِ الْأَلْفِ

شرع في بيان أحكام التجويد وقواعده الناشئة عن معرفة مخارج الحروف وصفاتها المتقدمة، فأمر بترقيق جميع الحروف المستفلة، وهي ما عدا المستعلية، وأكد الأمر في ترقيق الألف، محذّرًا من تفخيمها من بين الحروف، لتسارع اللسان إلى تفخيمها إذا جاورها حرف من حروف الاستعلاء أو شبهه، والمراد من شبه المستعلي: هو حرف الرء لخروجه - أعني: الرء - من طرف اللسان، وما يليه من الحنك الأعلى، وهو محل حروف الاستعلاء.

تنبيه:

كلام الناظم موافق لمن قال: ينبغي المحافظة على ترقيق حروف الاستفال خصوصًا إذا جاورت حروف الاستعلاء من باب أولى، لكن صرح في كتاب النشر وغيره: (أن الألف إذا سبقها حرف مفخم، نحو: (قال) ومثله: (طال) والله حيث وقعت مفخمة) وهو تابع في ذلك لمكي ومن تبعه، حيث قال: تنطق بالألف كما يحكى في: (إب، إت، إث) نحو قال: (قال، باء، حاء، ها) وشبهه، وهذا معنى كلامه وحاصله، والله أعلم.

تنبيه آخر:

النون من قول الناظم: (فرققن وحاذرن) هي نون التوكيد الخفيفة، أي: رقق وحاذر، ولكن أتى بالنون فيهما للتأكيد، محافظة ومبالغة على تأكيد الأمر في ذلك - أعني: الترفيق - ومجانبة ضده؛ أعني: التفخيم.

وقوله: (وحاذرن) أصله اسم فاعل من حذر أتى به على صيغة اسم فاعل زيادة في المبالغة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦] وقد قرأ بالوجهين في السبعة^(١).

ثم كمل فقال:

٣٥- وَهَمْزُ الْحَمْدِ أَعُوذُ إِهْدَانَا اللَّهُ تُسَمَّى لَامَ اللَّهِ لَنَا

أي: وحاذر تفخيم همز الحمد، أي: تلتطف في إخراج همز الحمد، وكذا همز (أعوذ) وهمز (اهدنا) أي بين الهمز في ذلك كله، وعند الاسم الكريم، وهو قولك: (الله) وكذا اللام من لفظ: (الله) لما في الهمز من كمال الشدة ولما في اللام والعين من النقص عنها، إذ هما من حروف (لن عمر) المتوسطة بين الشدة والرخاوة، كما تقدم في صفات الحروف كل ذلك.

ولجأورة الهمزة في (الله) للام المفخمة، ولما في الهاء من كمال الضعف، للهمس والرخاوة، وغير ذلك من صفات الضعف، فالهمزة مرققة بكل حال، جاورها مفخماً أو مرققاً أو متوسط فيجب على القارئ المجود المتحفظ أن يريض نفسه في ذلك، ويحافظ على أداء الحروف حقها ومستحقها كما تقدم في المخارج والصفات.

فائدة:

الهمزة بالنسبة إلى وضعها في الخط خمسة أقسام: حاملة، ومحمولة، ودافعة، ومدفوعة، ومستقلة بنفسها مثال ذلك: إن، أن، آدم، جاء، الخبء، وكذلك دفء.

ثم كمل بقوله:

٣٦- وَوَيْتَاطَّفُ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الضُّ وَالْمِيمِ مِنْ مَحْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضٍ

أمر بالتحفظ على ترقيق اللام من قوله تعالى: ﴿وَلَيْتَاطَّفُ﴾ [الكهف: ١٩] وحذر من تفخيمها ومن تفخيم اللام الثانية منها، لمجاورتها الطاء المفخمة بعدها، وكذا لام (على) من قوله تعالى: ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] لمجاورتها أيضاً اللام المفخمة من اسم الله تعالى وكذا لام (ولا) من قوله: (ولا الض) ومراده: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] ولكن لم يطعه

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (حذرون) بإسقاط الألف، وقرأ عاصم وابن عامر وحمة والكسائي (حاذرون) بألف. انظر: السبعة (ص: ٤٧١).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

النظم، لمجاورة اللام في ذلك كله ما هو مفخم من الحروف، لما في ذلك على اللسان من الكلفة، بانتقاله من المفخم إلى المرقق وبالعكس.

وقوله: (ولاميم من مخصمة ومن مرض) أي: احذر أيضًا من تفخيم ميمي: مخصمة، وكذا الميم المجاورة للراء المفخمة في لفظ (مرض) لمجاورتها للراء المفخمة، وكذا الباء مرققة، إذ هي من الحروف المستقلة، أمر بترقيقها في قوله:

٣٧- وَبَاءَ بَرَقٍ بَاطِلٍ بِهِمْ بِنْدِي فَاحْرِضْ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي
٣٨- فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَحَبِّ الصَّبْرِ رَبُّوَةٌ اجْتَنَّتْ وَحَجَّ الْفَجْرِ

أي: واحذر أيضًا من تفخيم باء ﴿وَبَرَقٍ﴾ [البقرة: ١٩] لمجاورتها الراء المفخمة، فإن اللسان يسبق إلى تفخيمها، وتفخم الألف الهاوية والطاء بسبب المجاورة، إذ المجاورة لها تأثير، ويجب التحفظ في ترقيق الباء من لفظة ﴿بِهِمْ﴾ [مريم: ٣٨] وإظهار الهاء الخفية، وكذا الباء من قوله: (بذي) لما في الباء من الشدة والجهر وصفات القوة، بالقلقلة وغيرها، وضعف الذال المعجمة الموصوفة بالرخاوة والاستفال وغير ذلك.

وقوله: (احرص على الشدة والجهر الذي فيها) أي: في الباء وفي الجيم (كحب الصبر.. إلى آخر البيت) أي: واحذر من مَوْحِدٍ بترقيقها، واحرص على الشدة التي فيها وفي الجيم لثلاثي يحاطها غيرها من الحروف، أو يفوت بعض صفاتها بسبب قرب المخارج أو الصفات أو يشوبها شيء من ذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠] وقوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣] وكذا ﴿رَبُّوَةٌ﴾ [المؤمنون: ٥٠] وكذا قوله: ﴿أَجْتَنَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦] وكذا ﴿وَأَذِنَ فِي النَّاسِ بِالْحَنَجِ﴾ [الحج: ٢٧] وكذا ﴿وَأَلْفَجْرَ﴾ [الفجر: ١] وشبه ذلك، ثم أراد أن يبين بعض صفات الباء وغيرها من حروف القلقللة المتقدمة في أحكام التجويد حال سكنها في الوقف أو غيره، ليتفطن بذلك الذكي، ويقيس عليه غيره قائلا:

٣٩- وَيَبِينَنَّ مُقْلَقًا لِأَنَّ سَاكِنًا وَإِنْ يَكُنُّنَّ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبِينًا

قوله: (بينن): فعل أمر دخلت عليه نون التوكيد الخفيفة، ومقلقل: اسم فاعل بكسر القاف الثانية، أو بفتحها اسم مفعول، حال من فاعل بين: حال كونك مقلقلًا. وعلى الثاني وهو الفتح صفة المحذوف، أي حرفًا مقلقلًا.

أمر الناظم ببيان صفة القلقله من حروفها، ثم قال عند سكونها: وإن يكن السكون للوقف تكن القلقله أئين منها عند سكون الحرف في وسط الكلمة، مثال ذلك القاف الساكنة لغير الوقف ﴿ وَيَقْطَعُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧] والوقف ﴿ مِنْ خَلْقِي ﴾ [البقرة: ١٠٢] والطاء لغير الوقف ﴿ أَلْقِطِرِ ﴾ [سبأ: ١٢] وللوقف ﴿ مَحِيْطٌ ﴾ [البقرة: ١٩] والباء الساكنة لغير الوقف ﴿ بِرَبْوَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٦٥] ﴿ بِالصَّبْرِ ﴾ [البقرة: ٤٥] والوقف ﴿ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ١٨٦] والجيم لغير الوقف ﴿ أَجْتَبْنَهُ ﴾ [النحل: ١٢١] ﴿ تَجْرِي ﴾ [البقرة: ٢٥]، وللوقف ﴿ بِهِجٍ ﴾ [الحج: ٥] ﴿ مِّنْ حَرَجٍ ﴾ [المائدة: ٦] والذال الساكنة لغير الوقف ﴿ يَدْخُلُونَ ﴾ [النساء: ١٢٤] ﴿ فَسَيَدْخُلُهُمْ ﴾ [النساء: ١٧٥] وللوقف ﴿ مَّجِيدٌ ﴾ [هود: ٧٣] ﴿ يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] وشبه ذلك ثم عطف متمماً فقال:

٤٠- وَحَاءٌ حَضَحَصَّ أَحَطَّتُ الْحَقُّ وَسَيْنٌ مُسْتَقِيمٌ يَسْطُو يَسْقُو

أي: وبين أيضاً الحاءين مرققاً لها من قوله: ﴿ حَضَحَصَّ ﴾ [يوسف: ٥١] لما فيها مما يستحقانه من الهمس والاستفال والانفتاح والرخاوة وغير ذلك من صفات الضعف، لئلا يكتسبا بسبب مجاورتهما الصادين القويتين تفخيماً لما فيها من الاستعلاء والإطلاق وغير ذلك كما تقدم بيانه في صفات الحروف، وكذا ﴿ أَحَطَّتُ ﴾ [النمل: ٢٢] تبيين الحاء وترقيقها عند الطاء، لضعف الحاء وقوة الطاء، وتدغم الطاء في التاء لسكونها عند التاء المجانبه لها في المخرج كما يأتي عند قول الناظم: (وأولي مثل وجنس إن سكن أدغم).

لكن يجب بيان إطباق الطاء حال الإدغام في التاء، ثم وكذا حاء ﴿ أَلْحَقُّ ﴾ [البقرة: ٢٦] بينها عند القاف، وكذا سين ﴿ أَلْمُسْتَقِيمِ ﴾ [الفاتحة: ٦] لضعفها وقوة القاف، وكذا تين التاء المتوسطة بين السين والقاف لضعفها، وكذا سين ﴿ يَسْطُونَ ﴾ ، ﴿ وَيُسْقُونَ ﴾ لمجاورة السين القاف والطاء فيهما، من قوله تعالى ﴿ يَسْطُونَ ﴾ [الحج: ٧٢] ﴿ يَسْقُونَ ﴾ [القصص: ٢٣] وذلك كله راجع إلى إعطاء الحروف حقها ومستحقها المتقدم ذكرها عند مخرج الحروف.

ثم انتقل إلى أحكام الراء فقال:

٤١- وَرَقِّقِ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَلِكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنْتْ

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

اعلم أن الأصل في الراء هو التفخيم، وترقيقها إنما يكون لموجب: وهو أن تكون كسرتها لازمة الكسرة أو ناقصة؛ بسبب روم^(١) أو اختلاس^(٢) أو إمالة^(٣)، وسواء سكن ما قبلها أو تحرك بأي حركة كانت، وقع بعدها حرف استعلاء أو استفال في اسم أو فعل، نحو ﴿رِجَالًا﴾ [النساء: ١] ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرْمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠] ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢] ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] ﴿وَيَبْشُرِي﴾ [يوسف: ١٩] ﴿وَذِكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٩]، وشمل ذلك كله إطلاق الناظم الكسر، هذا حكمها وصلًا، وأما حكمها وقفًا: فإن وقفت بالروم فكالوصل، وإن وقفت بالسكون فإن كان ما قبلها عملاً فمرفقة نحو ﴿الْفَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] ﴿وَالنَّارِ﴾ [البقرة: ٢٤] لقرب الممال من الكسر، فيدخل في كلام الناظم: ﴿بَلِغُوهُ﴾ [الأعراف: ١٣٥] وكذا إذا وقع قبلها كسرة نحو: ﴿وَلَا تَأْصِرِ﴾ [الطارق: ١٠] و﴿قَدْرٍ﴾ [المدثر: ١٩] و﴿الْأَشْرِ﴾ [القمر: ٢٦].

تتمة:

الياء الساكنة نحو: ﴿طَبِيرٍ﴾ [الواقعة: ٢١] و﴿غَيْرِ﴾ [الفاتحة: ٢] و﴿حَيْرٍ﴾ [البقرة: ٦١] في ذلك كالكسرة إذا كان بعد الكسرة ساكنًا ليس بحاجز حصين بعد الكسرة والراء نحو: ﴿ذَكْرٍ﴾ [المائدة: ٩١] و﴿السَّحَرِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

تقرير:

دل منطوق رقق إذا ما كسرت على ترقيقها حال الكسر، ومفهوم على تفخيمها حال الضم والفتح، إذا أميلت المفتوحة، فإن الإمالة من مسوغات التريق كما تقدم.

(١) الروم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها فيسمع لها صوت خفيف يدركه الأعمى بحاسة السمع ولا يدركه البصير بحاسة البصر، ويستعمل في الضم والكسر سواء كان إعرابًا أو بناءً. انظر: شرح ابن عقيل (٤/١٧٤).

(٢) الاختلاس هو: الإسراع بالحركة إسراعًا يحكم السامع به أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن تامة في الحقيقة إلا أنها لم ترسل (تمطط)، ولا ترسل بها فخفي إشباعها ولم يتبين تحقيقها. انظر: جمال القراء (٢/٥٣١).

(٣) تقدم تعريفها.

وقوله: (كذلك بعد الكسر حيث سكنت) أي الثاني من أقسام الراء: أن تكون ساكنة، ولها أحوال:

قد تأتي قبلها كسرة لازمة فترقق نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] و﴿مَرْيَةَ﴾ [هود: ١٧] و﴿شِرْعَةً﴾ [المائدة: ٤٨] تكون ساكنة ولها أحوال:

قد تأتي قبلها كسرة لازمة فترقق نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ فإن كان الكسر عارضاً نحو: ﴿وَأَرْكَعُوا﴾ [البقرة: ٤٣] و﴿أَرْجِعُوا﴾ [يوسف: ٨١] غير مفصل كما تقدم، أو عارضاً مفصلاً نحو: ﴿إِنْ أَرْتَبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦] و﴿أَمْ أَرْتَابُونَ﴾ [النور: ٥٠] و﴿الَّذِي أَرْتَضَى﴾ [النور: ٥٥] فإنها تفخم في ذلك كله، وكذا إن كان قبلها ضمة نحو: ﴿وَقُرْءَانٍ﴾ [الحجر: ١] و﴿بُرْهَنٌ﴾ [يوسف: ٢٤] أو فتحة نحو: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [يونس: ٥٦] و﴿تَرْمِيهِمْ﴾ [الفيل: ٤].

وكذا تفخم إذا كان قبلها كسرة لازمة حال سكون الراء، ولكن أتى بعدها حرف استعلاء كما نصل عليه بقوله:

٤٢- إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَاءٍ أَوْ كَانَتْ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَضْلًا

أي: يشترط في ترقيق الراء الساكنة أن يكون قبلها كسرة لازمة ولم يأت بعدها حرف استعلاء كما تقدم، وحروف الاستعلاء كما قدم الناظم أنها سبعة مواضع وجمعها في قوله: (خص ضغط قط) لكن الواقع بعد الراء الساكنة المذكورة منها في القرآن الكريم ثلاثة أحرف:

القاف نحو: ﴿مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢] والطاء نحو: ﴿قِرطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧] والصاد ﴿لِبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] ولا رابع لها.

تتمت:

ذهب ابن شريح^(١) إلى تفخيم الراء الواقعة بعد الميم المتصلة بالكلمة لفظاً من قوله تعالى: ﴿مِرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦] ولم يوافق عليها الجمهور^(٢)، لأن الميم نزلت منزلة الجزء

(١) محمد بن شريح بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله الرعيبي الإشبيلي المقرئ (ت ٤٧٦هـ). انظر: غاية النهاية (١٥٣/٢).

(٢) قرأها بالتفخيم كل من نافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي. انظر: السبعة (ص: ٣٨٨).

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

بدليل الميم من ﴿الْمَحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٧] وشبهه، ثم نبه على ما وقع فيه من خلف بسبب كسرة حرف الاستعلاء بقوله:

٤٣- وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لَكَسْرٍ يُوجَدُ وَأَخْفٌ تَكْرِيبًا إِذَا تُشَدُّ

أي: والخلف ثابت في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣] فقط، أي: اختلف القراء والنقلة في تفضيم الراء وترقيقها، قال الداني: (الوجهان جيدان) التفضيم وبه قطع في «التيسير» وغيره، والترقيق وبه قطع مكّي والصقلي^(١) وابن شريح وادعوا فيه الإجماع، فوجه التفضيم معارضة الكسرة المناسبة للترقيق بحرف الاستعلاء بعد الراء، ووجه الترقيق إبطال عمل حرف الاستعلاء بالكسرة الواقعة فيه، فكل من الكسرة وحرف الاستعلاء طالبُ عمله للراء، الكسرة طالبة للترقيق، وحرف الاستعلاء طالب للتفضيم.

وقوله: (وأخف تكريرًا إذا تشدد) أي: إذا شددت الراء تعين إخفاء تكريرها، وقد تقدم فيه قول مكّي، عند قول الناظم: (وبتكرير جعل) مستوفيًا فليراجع. ثم قال: (ولما كان اللام الأصل فيه الترقيق على العكس من الراء ذكره بعدها منبهاً إلى العدول عن أصله بقوله:

[باب الامات]

٤٤- وَفَخَمِ اللَّامُ مِنَ اسْمِ اللَّهِ عَنِ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَـ (عَبْدِ اللَّهِ)

أي: فخم اللام بتفخيم تقال تفخيمة الصاد، لأن الأصل في الراء هو التفضيم، وترقق بأسباب ذكرت، وعكس ذلك اللام، ولهذا كان اللام من لفظ الجلالة أي من الاسم الكريم إذا وقع بعد فتحة نحو: ﴿سَيُّوْتِينَا اللَّهُ﴾ [التوبة: ٥٩] ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ١١٩] ونحوها، أو بعد ضمة نحو: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢] ﴿يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢] ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [الجن: ١٩] مفخماً فيها مناسبة الفتح والضم التسمين والتغليظ المذكورين، ففي التفضيم تعظيم الجلالة الكريمة.

(١) محمد بن محمد بن محمد بن محمد الصقلي، فخر الدين، الفقيه الشافعي (ت ٢٧٢هـ). انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٦/ ٣١).

وأفهم من كلام الناظم أنها إذا وقعت بعد كسرة متصلة أو منفصلة أو عارضة رقت، نحو: ﴿اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٠٩] ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ [النور: ٥٣] و﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] و﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [النمل: ٣٠] ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٦٤] ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٤].

تنبيه:

كذا ترقق إذا كان قبلها إمالة كبرى في قراءة السوسي^(١)، في أحد الوجهين نحو: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿وَسَيَرَى اللَّهَ﴾ [التوبة: ٩٤] وشبه ذلك.

تتمت:

اجتماع اللامين على أربعة أقسام: مرققين نحو: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] ومفخمين نحو: ﴿أَضَلَّ اللَّهُ﴾ [النساء: ٨٨] تفخيم اللام من (أضل) بعد الضاد المعجمة على قراءة ورش من طريق المهدي^(٢) مرقق الأولى فقط نحو: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٧٥] مرقق الثانية فقط نحو: ﴿وَوَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] على قراءة ورش أيضًا، فأعط كل حرف حقه مخافة الاشتباه خصوصًا المختلفين.

ثم شرع متممًا فقال:

٤٥- وَحَرَفَ الْاسْتِعْلَاءِ فَخَمَّ وَاخْصَصَا الإِطْبَاقِ أَقْوَى نَحْوُ قَالِ وَالْعَصَا
أي: أمر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة المجتمعة في قوله: (خص ضغط
فظ).

قوله: (وحرف الاستعلاء) هو بالإفراد كما ضبطناه عن الناظم على إرادة الجنس، أي جميع الحروف المستعلية.

وقوله: (الإطباق) وينقل حرف الهمزة إلى اللام لإقامة الوزن.

وقوله: (أقوى) أي: أقوى في التفخيم، كما قيل: حروف الإطباق مفخمة بالاتفاق، يعني: أن حروف الاستعلاء على قسمين: مطبقة وهي أربعة، نص عليها عند صفات الحروف

(١) صالح بن زياد، أبو شعيب السوسي الرقي، أحد رواة الإمام أبي عمرو (ت ٢٦١هـ). انظر: غاية النهاية (٣٣٢/١).

(٢) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي، المقرئ، المفسر (ت ٤٤٠هـ). انظر: إنباه الرواة (٩١/١).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

بقوله: (وصاد ضاد طاء طاء مطبقة) فهي أقوى في التفخيم من غير المطبقة التي هي قسيمها، ثم مثل لحرف الاستعلاء غير المطبق وهو القاف بقوله: (فالقاف مفخمة أيضاً) هي المطبقة لما فيها من القلقله والجهر والشدة والاستعلاء فهي مفخمة ومجاورها مرقق وهو الألف وكذا اللام في مثل: (قال) المذكورة وشبهها، ومثل لحروف الاستعلاء المطبقة بقوله: (العصا) فالصاد تستحق التفخيم لما فيها من الاستعلاء لمشاركتها القاف وغيره فيه، وغيره من الصفات المختصة لمشاركتها القاف فيه وإن امتازت الصاد بالصفير مع أن فيها الهمس، وقد امتازت القاف بالقلقله والشدة على ما بين من صفات الحروف.

وأما بقية حروف الاستعلاء فظاهرة فمثال الخاء: ﴿ آخِلِدِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٠] والصاد: ﴿ صَدِيقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣] والصاد: ﴿ ضَالِيْنَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٦] والغين: ﴿ غَافِرٍ أَلَذْنَىبِ ﴾ [غافر: ٣] والطاء: ﴿ أَلَطَّقَ ﴾ [البقرة: ٢٢٧] والظاء: ﴿ أَلْظَمِينَ ﴾ [البقرة: ٣٥] وأما القاف فمثل به الناظم في (قال).

ثم كمل بقوله:

٤٦- وَبَيْنَ الإِطْبَاقِ مِنْ أَحَطْتُ مَعَ بَسَطَتْ وَالْخُلْفُ بِتَخْلُقُكُمْ وَقَع

أي: بين الإطباق في قوله تعالى: ﴿ أَحَطْتُ ﴾ [النمل: ٢٢] وقوله تعالى: ﴿ لَيْنٌ بَسَطَتْ إِلَيَّ يَدَكَ ﴾ [المائدة: ٢٨] خوف اشتباهها بالتاء لكون الطاء سابقة على التاء المجانسة لها لاتحاد المخرج، كما يأتي بيانه في قول الناظم: (وأولي مثل وجنس إن سكن أدغم) فالإدغام حيثند واجب بالاتفاق.

وكذلك اتفقوا على إدغام القاف من قوله تعالى في سورة المرسلات: ﴿ أَلَمْ تَخْلُقْكُمْ ﴾ [المرسلات: ٢٠] وإن اختلفوا في بقاء صفة القاف وذهاها على الرأيين، والوجهان جائزان واختار الناظم أن ذهاها أولى.

قال الناظم في كتاب «التمهيد»: (بقاء الصفة أولى)، وهو مذهب مكّي وغيره وذهاها مذهب الداني ومن والاه، ثم قال: (قلت: الثاني جيد، وبالأول أخذ على مذهب البصريين وبالثاني على مذهب الشاميين، واختياري الثاني وفقاً للداني).

ثم كمل بقوله:

٤٧- وَاحْرِضْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعْ ضَلَلْنَا

أي: ومن قواعد التجويد المتقدمة من إعطاء الحروف حقها ومستحقها من المخارج والصفات الأمر بالحرص على بيان السكون من الحرف الساكن، كما مثل به الناظم في نحو: اللام من ﴿ جَعَلْنَا ﴾ [البقرة: ١٢٥] والنون من ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ [الفاتحة: ٧] والغين من ﴿ أَلْمَعْضُوبِ ﴾ [الفاتحة: ٧] واللام الثانية من ﴿ ضَلَّلْنَا ﴾ [السجدة: ١٠] ولا بد أيضًا في التجويد من تسكين وتحريك المتحرك مع التلطف وعدم التكلف في ذلك كله، فتحركه من فظيع اللحن وقبيحه.

ثم عطف قائلاً:

٤٨- وَخَلِّصْ أَنْفِتَاحَ مَحْظُورًا عَسَىٰ خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِـ (مَحْظُورًا) عَصَىٰ

أمر بالتحفظ والاحتراز في تخليص الذال المعجمة من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٧] وكذا السين ﴿ عَسَىٰ ﴾ [النساء: ٨٤] لثلاث تشبیه الذال بالطاء من قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ عَطَاءَ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٠] وكذا السين بالصاد من قوله تعالى: ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ ﴾ [طه: ١٢١] فإن كلا من الذال والطاء من مخرج واحد، وكذا السين والصاد لا يتميز كل واحد عن الآخر إلا بالصفة، فإن الذال والسين من حروف الانفتاح، والطاء والصاد من حروف الإطباق، فيجب على القارئ أن يخلص كل واحد من الآخر، وكذا كل متجانسين اتحدا في المخرج واختلفا في الصفة، يجب تخليص أحدهما من الآخر للاشتباه، فيجب تخليص الحروف وتبيين بعضها من بعض في المخارج والصفات من الشدة وغيرها، نبه على ذلك بقوله:

٤٩- وَرَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَاءِ كَشَرِكِكُمْ وَتَتَوَفَّى فِتْنَتَا

أي: ومن قواعد التجويد التي ينبغي الاعتناء بها: مراعاة صفات الحروف المتقدمة، من الجهر والهمس والشدة والرخاوة والإطباق والانفتاح والقلقلة والصفير والتفشي والانحراف والاستطالة، كما تقدم مرارًا بالتلطف من غير جور ولا تعسف.

فمن ثم أمر بمراعاة الشدة التي في الكاف والتاء، فإنها من الحروف الثمانية الشديدة المجتمعة في قول الناظم: (أجد قط بكت) ومراعاة الشدة فيها: أن تمنع النفس أن يجري معها، مع ما فيها من الهمس والترقيق إذ لا منافاة في ذلك، نحو ﴿ وَكَانَ ﴾ [البقرة: ٣٤] و﴿ بِشَرِكِكُمْ ﴾ [فاطر: ١٤] وكذا ﴿ تَوَفَّهُمْ ﴾ [النحل: ٢٨] و﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً ﴾ [الأنفال: ٢٤]

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

[٢٥] وشبه ذلك من قواعد التجويد المتقدمة، ويجب أيضًا بيان إدغام ما يجب إدغامه وما يمتنع، بين ذلك بقوله:

٥٠- وَأَوَّلِيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنَ أَذْغِمُكُمْ كَ (قُلْ) رَبِّ وَبَلْ لَا وَابْنِ
٥١- فِي يَوْمٍ مَع قَالُوا وَهُمْ وَقُلْ نَعَمْ سَبَّحَهُ لَا تُزِغْ قُلُوبَ فَالْتَقَمْ

اعلم أن الحرفين إذا التقيا إما أن يكونا متماثلين: وهما ما اتفقا مخرجا وصفة، كالباء والباء، والتاء والتاء، واللام واللام.

أو متجانسين: وهما ما اتفقا في المخرج واختلف أصل دون الصفة كالطاء والتاء، والتاء والدال، وكالطاء والتاء والدال المعجمات.

أو متقاربين: وهما ما تقاربا في المخرج أو في الصفة كالدال والسين، والتاء والتاء، والضاد والشين، واللام والراء على مذهب سيبويه ومن تبعه، وأما على مذهب الفراء ومن تبعه فإنهما متجانسان لاتحاد المخرج، فإذا التقى المثلان والجنسان وسكن الأول منهما، وجب إدغامه في الثاني كما ذكره الناظم.

فقوله: (كقل رب) مثال المتجانسين، وقوله: (بل) لأمثال التماثلين، وكذا ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ ﴾ [إبراهيم: ٣١] و﴿ وَقُلْ هُمْ ﴾ [النساء: ٦٣] وما كان مثلها.

تنبيه:

قوله تعالى: ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ [المطففين: ١٤] في قراءة من لم يسكت على (بل) واجب الإدغام، فهو من المتجانسين على مذهب الفراء دون مذهب سيبويه وأتباعه، لكن لقرابه من المتجانسين أعطي حكمه فأدغمه أيضًا كما تقدم، ثم استثنى الناظم من هذه القاعدة من المثلين ما إذا كان الأول حرف مد ولين بقوله: (وَأَبْنِ)، -بقطع الهمزة- أظهر أي أبان الشيء، أي: أفصله وأظهره، ولو أتى به الناظم فقال: (واظهرن) بوصل الهمزة من الاستفهام، لخلص من عيب الإقواء في علم القافية، وإن كان جائزًا عندهم، أي أظهر الياء المدية عند مثلها، وكذا الواو، وكما مثل الناظم رحمه الله تعالى، بقوله: (في يوم مع قالوا وهم) وكذا ما عطف عليه في قوله: (قل نعم) فكل ذلك مما استثناه، يجب إظهاره.

تتمت:

ما استثناه الناظم من المثلين، وهو معنى قول أبي علي الأهوازي^(١): (المثلان إذا اجتمعا وكانا واوين قبل الأولى منها ضمة، أو ياءين قبل الأولى منها كسرة، فإنهم أجمعوا على أنها يمدان قليلا ويظهران بلا تشديد (ولا إفراط) في تبيين، بل بالتجويد والتلين مثل: ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾ [البقرة: ٢٥] و﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] وشبهه، وقال غيره:

وإن يجتمع واوان من بعد ضمة (أو ياءان) أيضا بعد كسر ممد فخفف إذا منه الأخير وإن يكن خلاف الذي قلت فشدد

سؤال: فإن قيل اتفقوا على إدغام اللام في النون، في نحو: ﴿الِنَعْمِ﴾ [المائدة: ٩٥] و﴿الِنَاسِ﴾ [البقرة: ٨] وشبهه، وعلى إظهارها عند النون في نحو: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصفات: ١٨] كما قال به الناظم؟

قلت: الأصل هو الإظهار، وأما إدغام لام التعريف في النون في نحو: ﴿الِنَعْمِ﴾ و﴿نَعَمْ﴾ فلكثرة ورودها في الكلام وتنزيلها منزلة الجزء.

تنبيه:

إدغام اللام في النون في قراءة الكسائي في نحو: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾ [الكهف: ١٠٣]^(٢)، و﴿بَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٠]^(٣)، لا ترد نقضًا لانفراده بها.

وقوله: (سبحه لا تزغ قلوب فالتقم) نص على وجوب إظهار الحاء عند الهاء؛ لأن القاعدة: أن لا يدغم حرف حلقي في أدخل منه، والهاء أدخل من الحاء، ولأن حروف الحلقي بعيدة من الإدغام، لذا لم تدغم الغين في القاف في قوله تعالى: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] لتغاير مخارجيهما، وكذا اللام في التاء من قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَمَهُ الْحَوْتُ﴾ [الصفات: ١٤٣] لتباعد المخارج، إذ الإدغام يستدعي خلط الحرفين وتصييرهما حرفًا واحدًا ومن ثم يستدعي قلب الحرف المدغم إن لم يكن مثلاً، فيقال في المثلين: إن كان الأول ساكنًا: إدغام

(١) الحسن بن علي بن إبراهيم أبو علي الأهوازي (ت ٤٤٦). انظر: غاية النهاية (١/ ٢٢٠).

(٢) انظر: إتخاف فضلاء البشر (ص: ٢٩٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص: ١٥٢).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

فقط، وإن كان متحرکًا: إسكان وإدغام، ويقال في غير المثلين إن كان الأول ساكنًا: قلب وإدغام، وإن كان متحرکًا: إسكان وقلب وإدغام، فالساكن أقل عملًا، إذ لا يحتاج إلى إسكان ومن ثم سمي إدغامًا صغيرًا، والمتحرك أكثر عملًا لاحتياجه إلى الإسكان، فإن سكن الأول من المثلين، ففيه عمل واحد، إدغام فقط، وإن تحرك ففيه عملان: إسكان الأول، والإدغام.

وفي غير المثلين إن سكن الأول عملان: قلب الأول، والإدغام، وإن يحرك ففيه ثلاثة أعمال: إسكان الأول، وقلبه، وإدغامه، ومن ثم سمي إدغامًا كبيرًا، ولهذا زيادة بيان في كتب الخلاف، وهذا القدر كاف في هذا المقام، فالذكي يدرك بأدنى بيان، ما لا يدركه البليد بما يكفل عنه اللسان. والله در من قال: البليد (لا يفيد) التطويل، ولو (تلوت) عليه التوراة والإنجيل.

تتمت:

لم يبق من هذا القسم إلا الحروف الشمسية والقمرية، وهي قسمان: قسم تدغم فيه لام التعريف، وقسم تظهر عنده، فالذي تدغم فيه أربعة عشر حرفًا تجمع في أوائل كلم هذا البيت:

تـرم ثـرى لـيلا دع ربى زرع سر شهر صوم ضفا طف ظل نعمان
وهذه الحروف هي الشمسية:

والثاني: ما تظهر عنده وهي القمرية، وهي أربعة عشر حرفًا تجمع في أوائل هذا البيت:
جلا غلابان من أهوى فوا قلقي كم جا يرم هدم وعدي عند خلاني

مثال الأول: التراب، الثلث، الذيب، الليل، الدعاء، وشبهه.

ومثال الثاني: الحلال، الحرام، الغفور، البلد، وشبهه.

ولما كان يجب على القارئ المجود تمييز الضاد دون الظاء، أمرهم الناظم أن يميز ذلك

بقوله:

[باب الضاد والظاء]

٥٢- وَالضَّادَ بِاسْتِطَالَةٍ وَنَخْرَجَ مَيِّزُ مِنَ الظَّاءِ وَكُلُّهَا تَجِي

أي: تتميز الضاد المعجمة من الظاء المشالة بالاستطالة والمخرج، ثم إن الظاءات

المشالة الواقعة في القرآن الكريم مجتمعة في الآيات الآتية، بقوله:

٥٣- فِي الظَّنِّ ظِلُّ الظَّهِرِ عُظْمُ الحِفْظِ أَيَقِظُ وَأَنْظِرُ عَظْمَ ظَهْرِ اللَّفْظِ

أي: أصول الظاءات الواقعة في القرآن الكريم مذكورة في هذه الآيات، ونحن نفضلها إن شاء الله تعالى على ترتيب ما ذكرها.

فمنها: لفظ (الظعن): وهو الرحلة من موضع إلى آخر، ولم يأت في القرآن إلا حرف واحد في سورة النحل، قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ظَعَنَكُمُ﴾ [النحل: ٨٠] قرأه نافع وابن كثير وأبو عمرو بفتح العين، والباقون بإسكانها^(١).

ومنها لفظ (ظل) جميعه بالظاء المشالة كيف تصرف، وجملة ما وقع في القرآن منه اثنان وعشرون موضعاً، أولها في سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الغَمَامَ﴾ [البقرة: ٥٧].

ومنها لفظة (الظلة) ووقع في القرآن في موضعين: الأول في الأعراف، قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُ ظِلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١] والثاني في الشعراء، قوله تعالى: ﴿يَوْمِ الظُّلَّةِ﴾ [الشعراء: ١٨٩].

ومنه لفظ (الظهر): وهو انتصاف النهار، ولم يأت منه في القرآن، إلا موضعان: الأول: في سورة النور، قوله تعالى: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ﴾ [النور: ٥٨] والثاني في الروم، قوله تعالى: ﴿وَحِينَ تَظْهَرُونَ﴾ [الروم: ١٨].

ومنه لفظ (العظم): بمعنى العظمة - بالظاء - كيف تصرف ووقع في القرآن في مائة وثلاثة مواضع: أولها في البقرة، قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧].

ومنها لفظ (الحفظ): كيف تصرف، ووقع في القرآن، في اثنين وأربعين موضعاً، أولها في سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿وَلَا يُغَوِّدُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

ومنها لفظ (أيقظ): من اليقظة ضد النوم، ووقع في القرآن حرف واحد في الكهف، قوله تعالى: ﴿وَتَحَسَّبُهُمْ أَيَقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص: ٢٧٩).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ومنها لفظ (أنظر): من الانتظار الذي هو ضد التأخير، والمهلة ضد العجلة، جميعه بالطاء، ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعًا: أولها في البقرة، قوله تعالى: ﴿لَا تُخَفِّفْ عَنْهُمْ الْعَذَابَ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢].

ومنها لفظ (العظم): الجمع منه والمفرد بالطاء، ووقع في القرآن في أربعة عشر موضعًا أولها في البقرة، قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ومنها لفظ (الظهر): بفتح الظاء، من الأدمي أو غيره، كيف تصرف هو بالطاء وأول ما جاء منه بالبقرة قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠١].

ومنها (اللفظ): بمعنى تلفظ الذي أصله الطرح والرمي والإلقاء، ولم يأت في القرآن إلا حرف واحد في سورة ق، قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨] ثم كمل الناظم فقال:

٥٤- ظَاهِرٌ لَظَى شَوَاطِئَ كَظْمِ ظَلَمًا أَغْلَظَ ظَلَامٌ ظَفِيرٌ ائْتَنَظِرُ ظَلَمًا

أي: ومنها لفظ (ظاهر): ضد الباطن ويأتي بمعنى العلو والغلبة والنصر، وكله بالطاء نحو: ﴿وَذُرُوا ظَاهِرَ الْأَثَمِ﴾ [الأنعام: ١٢٠] و﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤] ويشاركة (الظهار): الذي بمعنى الحلف، ووقع في القرآن في ثلاثة مواضع: الأول في الأحزاب، قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ الَّتِي تَظْهَرُونَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤]، والثاني والثالث في المجادلة، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظْهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظْهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ﴾ [المجادلة: ٣].

ومنها لفظ (لظى): وهو بالطاء ولم يأت منه في القرآن إلا موضعان: الأول في المعارج، قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى﴾ [المعارج: ١٥] والثاني في الليل، قوله تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتَهُمْ نَارًا تَلْظَى﴾ [الليل: ١٤] قال الزمخشري في الكشاف: لظى: علم للنار من اللظى بمعنى: اللهب، ويجوز أن يراد اللهب نفسه.

ومنها لفظ (شواظ): وأصله لهب لا دخان معه، ولم يأت في القرآن إلا موضع واحد في سورة الرحمن، قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ﴾ [الرحمن: ٣٥] وهو بضم الشين لجميع القراء، إلا ابن كثير، فإنه قرأ بكسرها.

ومنها لفظ (الكظم): وهو تجرع الغيظ وعدم ظهوره لاحتماله، وترك المؤاخذه به، ووقع في القرآن منه ستة ألفاظ، أولها في آل عمران، قوله تعالى: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] ومنها لفظ (الظلم): وأصله التعدي والمجازة بالحد، وقع في القرآن في مائتين واثنين وثمانين موضعاً، أولها في البقرة، قوله تعالى: ﴿فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥].

ومنها لفظ (اغلظ): وأصله الغلاظة والضخامة، ووقع في القرآن في ثلاثة عشر موضعاً، أولها في آل عمران: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ومنها لفظ (الظلام): بمعنى الظلام، وهو ضد النور، ووقع منه في القرآن مائة موضع، أولها في سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْتُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

ومنها لفظ (الظفر): بضم الظاء وإسكان الفاء وضمها، بمعنى الظلف، ولم يأت في القرآن إلا موضع واحد في الأنعام، قوله تعالى: ﴿حَرَمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

تنبية:

سكن الناظم الفاء على اللغة غير الفصيحة لإقامة الوزن.

ومنها لفظ (الانتظار): بمعنى الارتقاب، وقع في القرآن منه أربعة عشر موضعاً، أولها في الأنعام، قوله تعالى: ﴿قُلِ أَنْتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

ومنها لفظ (الظماً): بمعنى العطش، ضد الري، وذكر في القرآن في ثلاثة مواضع، أولها في آخر براءة، قوله تعالى: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ [براءة: ١٢٠] والثاني في طه: ﴿وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ [طه: ١١٩] والثالث: ﴿تَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً﴾ [النور: ٣٩] لا رابع لها، ثم كمل فقال:

٥٥- أَظْفَرَ ظَنًّا كَيْفَ جَا وَعَظِ سَوَى عِضِينَ ظَلَّ النَّحْلُ زُخْرَفِ سَوَا

أي: ومنها لفظ (الظفر): -بفتح الظاء والفاء- بمعنى: الغلبة والنصر، ولم يأت منه إلا موضع في سورة الفتح، قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمَّ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤].

ومنها لفظ (الظن): بمعنى التهمة، وقد تأتي بمعنى العلم، ووقع في القرآن منه سبعة وستون موضعاً، أولها في البقرة، قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] أي يعلمون ذلك، وقوله: (كيف جاء) أي كيف تصرف؟ وفي أي موضع جاء؟

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ومنها لفظ (الوعظ): بمعنى التخويف من عذاب الله والترغيب في ثوابه وقال الخليل: (هو التذكير بالخير فيما يرق له القلب)، وأول ما جاء منه في البقرة، قوله تعالى: ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٦٦] ثم استثنى الناظم بقوله: (سوى عشرين) أي قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] جمع عضة، بمعنى التفرق، أي تفرقوا في الأقوال في ذلك، فقال بعضهم: سحر، وقال بعضهم كهانة، وآمن بعضهم ببعض وكفر ببعض، والمعنى هو المفرق.

ومنها لفظ (ظل): -بفتح الظاء المشالة- بمعنى الدوام، ولم يأت منه في القرآن سوى تسعة مواضع، منها موضعان مستويان لفظاً ومعنى في النحل والزخرف، قوله تعالى: ﴿ظَلُّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٨٥، الزخرف: ١٧] فيها. وقوله: (سوى) -بفتح السين- إشارة إليهما، وأصله المد حذف الهمزة منه على مذهب حمزة في الوقف وقصره لضرورة النظم.

وقوله في البيت: (النحل زخرف) بالخفض فيهما، ثم تم بقوله:
 ٥٦- وَظَلَّتْ ظَلَّتُمْ وَبِرُومِ ظَلُّوا كَالْحِجْرِ ظَلَّتْ شُعْرًا نَظَلُّ
 أي الثالث: قوله تعالى، في طه: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧].
 الرابع: في الواقعة، قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].
 الخامس: في الروم، قوله تعالى: ﴿لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١].
 السادس: في الحجر، قوله تعالى: ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤].
 وإليه أشار بقوله: (كالحجر).

والسابع والثامن: في الشعراء، قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْتَقُهُمْ هَا خَنْضَعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] وقوله تعالى: ﴿فَنَظَلُّ هَا عَنِكْفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١].

والتاسع: في سورة الشورى، قوله تعالى: ﴿فَيَظَلِّلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣] ليس في القرآن من هذا الباب غير هذه التسعة، ثم كمل فقال:
 ٥٧- يَظَلِّلَنَّ مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ وَكُنْتَ فَظًّا وَجَمِيعَ النَّظْرِ

قوله: (بظللن) هي التاسعة المتقدمة الذكر.

وقوله: (محظورا) أي: ومنها لفظ (الحظر): بمعنى المنع، ولم يأت في القرآن منه إلا موضعان، الأول في سبحان، قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [٢٠] والثاني في القمر، قوله تعالى: ﴿فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْحَخْطَرِ﴾ [القمر: ٣١] أي: كهشيم يجمعه صاحب الحظير لغنمه، والهشيم: أصله النبت اليابس المتكسر.

ومنها لفظ (الفظاظة): بمعنى الغلظ والتجافي، ولم يأت في القرآن الكريم إلا حرف واحد، قوله تعالى في آل عمران: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظًا لَّالْقَلْبِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ومنها (النظر): بمعنى الرؤية - كله بالطاء المشالة - وقع في القرآن منه ستة وثمانون موضعًا، واستثنى منه الناظم ثلاثة مواضع بقوله:

٥٨- إِيَّا بُوَيْبِلٍ هَلْ وَأَوْلَى نَاصِرُهُ وَالغَيْظُ لَا الرَّعْدُ وَهُوَ ذَوْدُ قَاصِرِهِ

أي الأول - من المواضع الثلاثة المستثناة: سورة المطففين، قوله تعالى: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤].

والثاني: في سورة هل أتى على الإنسان: قوله تعالى: ﴿وَلَقَنَّهُمْ نَضْرَةَ وَسُرُورًا﴾ [الدهر: ١١] أشار إلى ذلك بقوله: (هل) إلى سورة (هل أتى على الإنسان).

الثالث: الأولى في سورة القيامة، قوله تعالى: ﴿وُجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] أشار إلى ذلك بقوله: (فأولى) فهذه الثلاثة بالضاد، بمعنى الحسن والبشر، ومنه قوله ﷺ: «نضر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها»^(١).

وقوله: (والغيظ... إلى آخر البيت) أي: ومنها، أي من الطاءات المشالة، لفظ الغيظ: أي إذا كان بمعنى الحق والحقد وتغير الطبع، ووقع منه في القرآن أحد عشر موضعًا، أولها في

(١) والحديث أخرجه أصحاب السنن وغيرهم بروايات مختلفة؛ فأخرجه الحميدي (٨٨)، قال: حَدَّثَنَا سفيان، حَدَّثَنَا عبد الملك بن عمير، غير مرة. وأحمد (٤٣٧/١) (٤١٥٧)، قال: حَدَّثَنَا محمد بن جعفر، حَدَّثَنَا شُعبَة (ح) وعبد الرزاق، أَخْبَرَنَا إسرائيل، عن سماك ابن حرب. وابن ماجه (٢٣٢) قال: حَدَّثَنَا محمد بن بشار، ومحمد بن الوليد، قالا: حَدَّثَنَا محمد بن جعفر، حَدَّثَنَا شُعبَة، عن سماك. والترمذي (٢٦٥٧)، قال: حَدَّثَنَا محمود بن غيلان، حَدَّثَنَا أبو داود، أنبأنا شُعبَة، عن سماك بن حرب. وفي (٢٦٥٨) قال: حَدَّثَنَا ابن أبي عمر، حَدَّثَنَا سفيان، عن عبد الملك بن عمير، كلاهما (عبد الملك بن عمير، وسماك) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، فذكره.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

آل عمران، قوله تعالى: ﴿عَضُوا عَلَيْكُمْ الْأَنَامِلَ مِنَ الْأَغْيَظِ﴾ [آل عمران: ١١٩] ويشبهه في اللفظ موضعان في القرآن، لكنهما بمعنى النقص، الأول: في هود، قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ الْمَاءِ﴾ [هود: ٤٤] أي: نقص الماء، والثاني: كذا في الرعد، قوله تعالى: ﴿وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ [الرعد: ٨] بالضاد فيها، أشار إليها بقوله: (لا الرعد وهود قاصرة) ثم كمل بقوله: [٥٩] وَالْحِطُّ لَا الْحِضُّ عَلَى الطَّعَامِ وَفِي ضَمْنِ الْخِلَافِ سَامِي

أي: ومن بقية الظاءات المشالة، لفظ (الحظ): بمعنى القسمة والنصيب، ووقع في القرآن منه سبعة ألفاظ: أولها في آل عمران، قوله تعالى: ﴿أَلَا يَجْعَلُ لَهُمُ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٧١] والذي يشبهه في اللفظ ثلاثة أحرف هي أفعال، أولها في سورة الحاقة، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [الحاقة: ٣٤] ثانيها: في الفجر، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْضُوتَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [الفجر: ١٨]، ثالثها: في سورة الماعون، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [الماعون: ٣] فهذه ثلاثة مواضع بالضاد، بمعنى الحث والتحريض على الشيء، أي: لا يحرضون ولا يحثون على طعام المسكين.

وقال الخليل: إن الحث أعم من التحريض، فإنه على الفعل خاصة.

ومنها: وهو آخرها، لفظ (الظن)، قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، وقد اختلف فيه القراء: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء المشالة، بمعنى: وما محمد بمتهم فيما أوحى إليه^(١)، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحزمة بالضاد، بمعنى أي: وما محمد ﷺ ببخيل على الناس في بيان ما أنزل الله إليه وتبليغه لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] وعلى الأول: أي على القراءة بالظاء المشالة^(٢) رسم ابن مسعود^(٣) وعلى الثاني على الضاد المعجمة رسم الإمام وبقية المصاحف، لكن وضع الكوفي يرفع لها خطياً شبيها بخط الظاء المشالة.

(١) انظر: السبعة (ص: ٦٧٣).

(٢) قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي وغيرهم. انظر: تحف فضلاء البشر (ص: ٣٣٤).

(٣) عبد الله بن مسعود بن الحارث، أبو عبد الرحمن الهذلي المكي، أحد السابقين في الإسلام (ت ٣٢ هـ).

انظر: الطبقات لابن سعد (١/٤٥٨).

ثم كمل الناظم بقوله:

[باب التحذيرات]

٦٠- وَإِنْ تَلَاقِيََا الْبَيَانَ لَازِمٌ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ يَعْضُ الظَّالِمُ

أي: ومن قواعد التجويد أيضًا: إذا التقيا الضاد مع الظاء، لزم القارئ بيان كل واحد من الآخر، وذلك بالحفظ بريضة اللسان في إعطاء كل من الضاد والظاء حقه من المخرج والصفة، لثلا يختلط أحد الحرفين بالآخر، أو يشوبه شيء من الاختلاط، فإن حصول الاختلاط مفسد للمعنى ومبطل للصلاة وتحرم القراءة حينئذ، فيجب أن يبين ذلك غاية البيان، ومثل الناظم ذلك بقوله: (أنقض ظهرك) أي قوله تعالى في سورة الم نشرح: ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الإنشراح: ٣] وكذلك قوله تعالى: ﴿يَعْضُ الظَّالِمُ﴾ في سورة الفرقان، قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعْضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧].

فائدة:

العض بالضاد: إذا كان بجارحة، وما كان بغير جارحة فهو بالظاء المشالة، يقال: عظت الحرب، وعظ الزمان، ونحوه، قال الفرزدق^(١):

وعظ زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال إلا مسحنا أو مجلف
وقالت عتبة^(٢)، أم حاتم الطائي:

(١) البيت من بحر الطويل وروايته في ديوانه جاءت على النحو التالي:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْرَفًا

والبيت من قصيدة يقول في مطلعها:

عَرَفَتْ بِأَعْمَاشٍ وَمَا كِدَتْ تَعْرِفُ
وَأَنْكَرَتْ مِنْ حُدْرَاءٍ مَا كُنْتُ

والفرزدق: هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، شاعر من النبلاء، من أهل البصرة (ت ١١٠ هـ). - الموسوعة الشعرية.

(٢) هكذا بالأصل: (عتبة)، وصوابه: (غنية) بنت عفيف، شاعرة جاهلية، وهي أم حاتم الطائي، كانت تفيض جوداً وكرماً ولم تعرف يدها الانقباض يوماً، فرأى إختوتها أن يجبروا عليها ويأخذوا أموالها، لكي يذيقوها طعم الفقر علها تعتبر، وبعد زمن أعادوا إليها شيئاً من إبلها، فجاءتها سائلة فقالت: والله ما عندي غير هذه الإبل فخذها كلها، لقد علمني الفقر ألا أبخل على سائل، وقالت في ذلك شعراً. -

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

لعمري لقد ما عضني الدهر عضة فأليت أن لا أمنع الدهر جائعا
فقولا لهذا اللائمي اليوم اعفني فإن أنت لم تفعل فعض الأصابع^(١)

قال أبو الغوث: المسحت: المهلك والمجلف: الذي بقيت منه بقية.

ثم كمل بقوله:

٦١- وَأَضْطَرُّ مَعَ وَعَظَّتْ مَعَ أَفْضْتُمْ وَصَفَّ هَا جِبَاهُهُمْ عَلَّيْهِمْ

أي: يجب أيضًا بيان الضاد من الطاء في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ﴾ [البقرة: ١٧٣] وكذا بيان الظاء من التاء في قوله تعالى، في سورة الشعراء: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦] وكذا الضاد من التاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفْضْتُمْ مِّنْ عَرَفْتِ﴾ [البقرة: ١٩٨] فيجب بيان ذلك كله حيث وقع، والتحفظ في الاختلاط والاشتباه وإعطاء كل حرف حقه فإن مرجع التجويد إلى ذلك.

وقوله: (وصفها جباههم عليهم) أي: يجب أن يخلص إحدى الهاءين من الأخرى، وكذا الهاء الواقعة بعد الياء الساكنة في ﴿عَلَّيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] وأمثال ذلك؛ لأن الهاء حرف خفي كما تقدم مرارًا بيان ذلك في صفة الحروف فلضعف الهاء يجب التحرز والتلطف في بيانها وأمثالها، وأتى الناظم بلفظ (ها) مقصورًا لإقامة الوزن، ثم كمل بقوله:

[بَابُ النُّونِ وَالْمِيمِ الْمَشْدُودَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ]

٦٢- وَأَظْهَرَ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا وَأَخْفَيْنِ

أي: وما يجب على القارئ المجود، إظهار صفة الغنة من النون والميم المشددين، واعلم

الموسوعة الشعرية.

(١) البيتان من بحر الطويل وهما مطلع قصيدة لغنية بنت عفيف، وجاءت روايتها على النحو التالي:

لعمرك قدماً عضني الجوع عضة فأليت أن لا أمنع الدهر جائعا
فقولا لهذا اللائمي اليوم أعفني وإن أنت لم تفعل فعض الأصابع

-الموسوعة الشعرية.

أن الغنة صفة لازمة للنون والميم تحركا أو سكنا ظاهرين أو مدغمين أو مخففين وهي في الساكن أكمل منه في المحرك، وفي المخفي أزيد من المظهر، وفي المدغم أوفى من المخفي.

تنبيه:

التشديد في النون والميم يشمل المدغمين في كلمة وفي كلمتين.

مثال المشدد في كلمة، مثال النون في كلمة ﴿ جِنَّةٌ ﴾ [الأعراف: ١٨٤] و﴿ أَجْنَّةٌ ﴾ [البقرة: ٣٥] و﴿ النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٨] و﴿ إِنَّا ﴾ [البقرة: ١٤] ومثال المدغم في كلمتين: ﴿ مِّنْ نَّذِيرٍ ﴾ [السجدة: ٣] ﴿ مِّنْ نَّصِيرِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٢] ﴿ إِنْ نَقُولُ ﴾ [هود: ٥٤].

ومثال المشدد غير المدغم ﴿ إِنْ أَلَّهَ ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿ إِنْ أَلَّيْنِ ﴾ [النساء: ٩٧].

ومثال الميم المدغمة في كلمة ﴿ تُمْرٌ ﴾ [البقرة: ٢٨] ﴿ إِذْ هَمَّتْ ﴾ [آل عمران: ١٢٢].

ومثال المدغم في كلمتين: ﴿ وَمَا هُمْ مِّنْ أَلَّهٍ ﴾ [الرعد: ٣٤].

ومثال الميم المشددة لغير الإدغام: ﴿ أُمَّا ﴾ [الأنعام: ١٤٤] و﴿ لِّمَا ﴾ [البقرة: ٤١]

وكذا قال ابن الناظم، نقلاً عن غيره، وفيه نظر، فإن المشدد كله مدغم، فإنه حرفان سكن الأول أصلاً، ﴿ مِّنْهُ نَذِيرٌ ﴾ [هود: ٢] أو عارضاً لأجل الإدغام، ﴿ كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ ﴾ [الحشر: ١٩]

وشبهه، لقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ نَافَقُوا ﴾ [آل عمران: ١٦٧] وأدغم في الثاني بعد قلبه في غير المثلين، وأيضاً الذي مثل به للمدغم من كلمة، والنون والميم من نحو: ﴿ جِنَّةٌ ﴾ [البقرة: ٢٦٥] و﴿ النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٨] وكذا في الميم في نحو ﴿ تُمْرٌ ﴾ [البقرة: ٢٨] ﴿ هَمَّتْ ﴾ [آل عمران: ١٢٢] هو بعينه الذي مثل به بالمشدد غير المدغم من نحو: ﴿ إِنْ ﴾ [البقرة: ٦] و﴿ لِّمَا ﴾ [البقرة: ٤١] لا فرق بينهما، لا سيما وقد تقدم أن المشدد بحرفين أدغم الأول بالثاني، فكل

مشدد يدغم، كما تقدم عند قول الناظم: (وأولي مثل وجنس إن سكن أدغم) وقوله: (وأخفين).

ثم كمل بقوله:

٦٣- المِيمُ إِنْ تَسْكُنُ بِغَنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا

البيت فيه عيب وهو الإقواء، لكنه جائز على غير الأحسن، وفيه التضمين، وموضع بيان ذلك علم القوافي، والموقع للناظم رحمه الله في ذلك ضيق النظم والاختصار، والمراد أن

١٠٠ ————— هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

الميم الساكنة إذا أتى بعدها باء، فإن المختار عند أهل الأداء الإخفاء، وعليه العمل وهو مذهب ابن مجاهد^(١) وابن بشر^(٢) وغيرهما، وبه قال الداني، وذهب ابن المنادي^(٣) إلى إدغامها.

قال الناظم رحمه الله في كتاب «التمهيد في معرفة التجويد»: (وبالإخفاء أخذ) ثم نقل عن شيخه ابن الجندي^(٤) أنه قال: (اختلف أهل الأداء في النون الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً سواء كانت أصلية السكون أم عارضة، كقوله تعالى: ﴿ أم ﴾ [الرعد: ٣٣] بظاهر من القول والعارض من السكون نحو: ﴿ وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠١]، وبعضهم يظهرها وهو قليل غير مختار وبه قال مكّي) ثم إنه أمر بإظهارها عند باقي الحروف، خصوصاً عند الواو والفاء المعجمة فقال:

٦٤- وَأَظْهَرْتَهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

أمر بإظهار الميم الساكنة المتقدمة الذكر عند باقي حروف المعجم، مؤكداً ذلك بنون التأكيد الخفيفة، وسواء كان ذلك في كلمة نحو قوله تعالى: ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿ تَمْسُورَ ﴾ [الروم: ١٧] أم في كلمتين نحو: ﴿ أَنْتُمْ هَا ﴾ [الأنبياء: ٩٨] ﴿ أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤].

قوله: (واحذر لدى واو وفا أن تختفي) أمر ثانياً بالتحذير مؤكداً للأمر الأول، أي: احذر إخفاءها عند الواو والفاء لاتحاد مخرجهما، أي خرج الميم بمخرج الواو وقربها من الفاء، فيظن أنها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء، كما تقدم ذلك وكثيراً ما يفعل ذلك الجهلة من عوام القراء، نحو: ﴿ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] ونحو:

(١) أحمد بن موسى بن العباس التميمي الشهير بابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ). انظر: غاية النهاية (١/١٣٩).

(٢) هو علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر، أبو الحسن الأنطاكي (ت ٣٧٧هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٦٤)، (٥٦٥).

(٣) أحمد بن جعفر بن محمد بن الحسين بن المنادي، عالم بالتفسير والحديث (ت ٣٣٦هـ). انظر: البداية والنهاية (١١/٢١٩).

(٤) أبو بكر بن أيدغدي بن عبد الله الشمس الشهير بابن الجندي، شيخ مشايخ القراء بمصر (ت ٧٩٩هـ). انظر: غاية النهاية (١/١٨٠).

﴿ هُمْ فِيهَا ﴾ [البقرة: ٣٩] يخفون ذلك جهلاً منهم، وبعضهم يحرك الميم عند إرادة إظهارها، وكل ذلك خطأ فاحش شرعاً، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

ثم إن الناظم انتقل إلى أحكام النون الساكنة والتنوين، وقسم ذلك أربعة أقسام فقال:

[باب حكم النون الساكنة والتنوين]

٦٥- وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونٍ يَلْفَى إِظْهَارٌ إِدْغَامٌ وَقَلْبٌ إِخْفَى

أي: اعلم أيضاً أن حكم التنوين والنون الساكنة.

والتنوين: عبارة عن نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً بغير توكيد، وتثبت وصلاً لا وقفاً، نحو: ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿ خَبِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٣٤] وأقسام التنوين مستوفاة في كتب النحو^(١).

والنون الساكنة تثبت لفظاً وخطاً ووقفاً ووصلاً، نحو: عن ومن.

وقوله: (يلفى) أي: يوجد من ألفينا، أي: وجدنا.

وقوله: (إدغام إظهار وقلب إخفى) أي: للنون الساكنة والتنوين عند حروف المعجم أربعة أحكام: الإدغام والإظهار والإقلاب والإخفاء فشرع الناظم يبين ذلك بقوله:

٦٦- فَعِنْدَ حَرْفِ الْخَلْقِ أَظْهَرَ فِي السَّكَنِ وَالرَّاءِ لَا يَغْتَنِي لَزِمَ

أي: أظهر النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق.

فقوله: (عند حرف) بالإفراد كما ضبطناه عن الناظم آخرًا، أراد به الجنس، أي عند حروف الحلق، وهي هنا ستة إذ الألف وإن كانت من حروف الحلق فليست هنا منها، لعدم تأتيتها لما يلزم من التقاء الساكنين، إذ الألف لا تكون إلا ساكنة، وكذا النون الساكنة، والتنوين: هو نون ساكنة، واجتماع الساكنين إنما يكون عند الوقف أو عند الإدغام، فحروف الإظهار الستة المذكورة جمعها الشاطبي في قوله: (ألا حاج حكم عم خاليه غفلا) وبعضهم

(١) يقسم النحاة التنوين إلى خمسة أقسام هي: ١- تنوين التثنية. انظر: الكتاب (٢/١٩٩). ٢- تنوين التثنية. انظر: الكتاب (٤/٢٠٦، ٢٠٧). ٣- تنوين العوض. انظر: الكتاب (٣/٣١٠). ٤- تنوين شبه المضاف مع اسم (٧). انظر: الكتاب (٢/٢٨٧). ٥- تنوين شبه المضاف مع المنادى. انظر: الكتاب (٢/٢٨٧).

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

في أوائل هذه الكلمات: (خود غلا هواها على حماها) وبعضهم في أوائل هذه الكلمات: (أترى هجعت عين خليلي حين غفا).

فمثال ذلك، التنوين يظهر عند الهمزة: ﴿ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا ﴾ [البقرة: ٥٤] والنون عندها ﴿ مَن ءَامَنَ ﴾ [البقرة: ٦٢] والتنوين عند الهاء: ﴿ فَرِيقًا هَدَى ﴾ [الأعراف: ٣٠] والنون عندها: ﴿ مِيثًا ﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿ مِّنْ هَذَا ﴾ [الكهف: ٢٤] والتنوين عند الحاء: ﴿ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان: ٢٧] والنون عندها: ﴿ مِّنْ حَكِيمٍ ﴾ [فصلت: ٤٢] ﴿ وَأَخْرَجَ ﴾ [الكوثر: ٢] ومثال التنوين عند العين: ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٨١] والنون عندها: ﴿ مِّنْ عَلِيمٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٨] والتنوين عند الحاء: ﴿ نِدَاءٌ خَفِيًّا ﴾ [مريم: ٣] والنون عندها: ﴿ مِّنْ خَلْفِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٠] والتنوين عند الغين: ﴿ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [فاطر: ٢٨] والنون عندها: ﴿ مِّنْ غَلِيٍّ ﴾ [الأعراف: ٤٣] ﴿ مِّنْ غَسَلِينَ ﴾ [الحاقة: ٣١].

تنبيه:

الإظهار عند التنوين لا يكون إلا لكلمتين، كما تقدم أمثلة ذلك.

تنبيه ثان:

قدم الناظم في البيت الأول الإدغام، وفي البيت الثاني قدم الإظهار إذ هو محل التقسيم، وأشار بأن الإظهار هو الأصل بالأحكام وثنى بالإدغام إذ هو ضد الإظهار المتقدم، إذ الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نقيضه، إذ الضد أقرب خطورًا بالبال، ولمساواته له أيضًا في عدة الحروف وكما سيأتي:

وقوله: (وأدغم) هو شروع في قسم الإدغام: الذي هو ضد الإظهار.

وقوله: (في اللام والراء لا بغنة لزم) أي أدغم في اللام والراء إدغامًا بغير غنة.

تنبيه:

قوله: (لزم) هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم ومن فيه، وفي النسخ المتقدمة (أتم) مكان (لزم) ويشير بالنسخة إلى خلاف في إظهار الغنة في اللام والراء؛ لأن أكثر القراء كنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر^(١)

(١) يزيد بن القعقاع المخزومي، الشهير بأبي جعفر، أحد القراء العشرة (ت ١٣٢هـ). انظر: غاية النهاية

ويعقوب^(١) من طريق النهرواني^(٢) يدغمونها بغنة والمشهور الذي عليه الشاطبي التيسير وسائر كتب المغاربة، والذي عليه العمل في الأمصار إدغامها بغير غنة، وإليه الإشارة بقوله (لزم) أي: إدغامًا مخصصًا لازماً بغير غنة، وإذا قدمه الناظم، إذ الأصل في الإدغام هو الإدخال الكامل، ولو حمل قوله: (أتم) في النسخة القديمة (على الأكمل في الإدغام مما بغنة) الآتي ذكره لكان له وجه، ومثال ذلك التنوين يدغم في اللام: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ﴿ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ﴾ [الجاثية: ٥] وفي النون الساكنة: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿أَنْ لَا﴾ [الأعراف: ١٠٥] ومثال التنوين في الراء: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣] وفي النون الساكنة: ﴿مَنْ رَبُّكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] ﴿مَنْ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦١].

وقوله: (وادغم) هو بتشغيل الدال للوزن، ويقال: (تخفيفها لغتان شهيرتان)^(٣)، وتقدم معنى الإدغام لغة واصطلاحاً عند قول الناظم: (وأولي مثل وجنس إن سكن أدغم) ثم كمل بقية حروف الإدغام الستة بقوله:

٦٧- وَأَدْغَمْنَا بَعْضَهُ فِي يَوْمٍ إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَدُنْيَا عَنَّا نُوْنُوا

أي: وأدغم التنوين والنون الساكنة بغنة في حروف (يومن) الأربعة، بقية الستة التي هي حروف الإدغام (إدغام بغنة) وجمع الشاطبي حروف الإدغام بغنة في (ينمو)^(٤) وغيره في (نويم).

ومثال ذلك التنوين يدغم في الياء: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٧] ﴿فِقَةً يَنْصُرُونَهُ﴾ [الكهف: ٤٣].

ومثال النون الساكنة في الياء: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] ﴿مَنْ يَمْشِي﴾ [النور: ٤٥].

(٣٨٢/٢).

(١) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري، أبو محمد، إمام القراءة في البصرة بعد أبي عمرو وأحد القراء العشرة (ت ٢٠٥هـ). انظر: لطائف الإشارات (٩٨/١).

(٢) عبد الملك بن عبد الله بن العلاء أبو الفرج النهرواني المقرئ (ت ٤٠٤هـ). انظر: غاية النهاية (٤/٤٦٧)، (٤٦٨).

(٣) ينطقها البصريون: الإدغام، بتشديد الدال، بينما ينطقها الكوفيون: الإدغام، بتخفيف الدال. انظر: إيضاح الوقف والابتداء (٤٧٦/٢)، وشرح المفصل (١٠/١٢١).

(٤) البيت في حرز الأمانى برقم (٢٨٧)، وتمام البيت:

وَكُلٌّ يَنْمُو أَدْغَمُوا مَعَ غَنَّةٍ وَفِي الْوَاوِ وَالْيَا دُونَهَا خَلْفٌ تَلَا

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ومثال التنوين في الواو: ﴿جَنَّتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر: ٤٥].

ومثال النون الساكنة في الواو: ﴿مِنْ وَلِيٍّ﴾ [البقرة: ١٠٨] ﴿مِنْ وَرَائِهِمْ﴾ [الجاثية: ١٠].

ومثال التنوين في الميم: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢].

ومثال النون في الميم: ﴿مِنْ مَالٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥] ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ﴾ [مريم: ٧١] ﴿مِمَّنْ مَنَعَ﴾ [البقرة: ١١٤].

ومثال التنوين في النون: ﴿حِطَّةً نَغْفِرَ﴾ [البقرة: ٥٨].

ومثال النون الساكنة من النون: ﴿مِنْ نَذِيرٍ﴾ [القصص: ٤٦].

وجه الإدغام في النون التماثل، وفي الميم التجانس في الغنة والجمع والانفتاح والاستفالة، وبعض الشدة، وفي الواو التجانس في الانفتاح وبعض الصفات.

تتمت:

ذهب ابن كيسان^(١) إلى أن الغنة الباقية إذا كان المدغم فيه ميماً، وهي غنة المدغم وهو النون والتنوين غنة المدغم، وذهب الباقر إلى أنها غنة الميم نفسها، واتفقوا مع الواو والياء على أنها غنة المدغم، ومع النون على أنها غنة المدغم فيه.

وقوله: (إلا بكلمة) هو استثناء من عموم قوله: (ادغمن، في يومن) أي: شرط الإدغام المذكور أن يكون من كلمتين، فإن كان في كلمة فإنه يظهر، كما مثل به الناظم في قوله: (كدنيا عنون) وفي بعض النسخ (صنون) وكل صحيح، إذ لو إدغام كذلك لالتبس بالمضاعف، وهو ما تكرر أحد أصوله، نحو: ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] و﴿أَلْدُنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥] ولم يطلع الناظم على مثال موافق للفظ القرآن إلا في قوله تعالى: ﴿صِنْوَانٌ﴾ و﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] جمع صنو - بضم الصاد وكسرهما - وهي: النخلة لها رأسان أصلها واحد، ومثله (قنوان) ووزن ذلك عنوان، كما يوجد في بعض النسخ (عنون) كما تقدم من عنوان الكتاب، وهو ظاهر ختمه الدال على ما فيه، كما يفعل.

(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية نحواً ولغة من أهل بغداد. انظر: إنباه الرواة (٥٧/٣).

ثم كمل بقية الأقسام فقال:

٦٨- وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بِغَنَّةٍ كَذَا الإخْفَا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخِذَا

أي: والقلب والإقلاب واحد وهو اصطلاحاً: عبارة عن ميم مقدرة مع إخفائها فيها غنة، فالنون الساكنة والتنوين يقلبان عند الباء ميمًا، توسطت أو تطرفت.

مثال النون عند الباء: ﴿أُنْبِئُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨] ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [البقرة: ٢٧].

ومثال التنوين: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا﴾ [البقرة: ١٠] ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وجه قلبها كون الباء من مخرج الميم، والميم من حروف الغنة فانقلبا ميمًا، أي النون الساكنة والتنوين انقلبا ميمًا لمشاركة الباء في المخرج والنون في الغنة، وذلك لعسر اللسان بالغنة مع انطباق الشفتين حال الإظهار لم يدغما في الباء لقلّة المناسبة بينهما.

وقوله: (وكذا الإخفا لدى باقي الحروف أخذًا) أي النون الساكنة والتنوين يخفيان عند باقي الحروف الخمسة عشر الباقية، وهذا هو القسم الرابع المكمل لباقي أحكام النون والتنوين وقد جمع بعضهم حروف الإخفاء المذكورة في أوائل هذا البيت:

ضيق ثوى صب قلق تلقى ظني ذات فرق ذاك كصبح فلق شحط ديار سحق
وبعضهم في أوائل هذا البيت:

صف ذا ثنا جود شخص قد سما كرما ضع ظالما زد تقى دم طالب فترى
وبعضهم في أوائل هذين البيتين:

ضحكت زينب فأبدت ثنايا تركتني سكران دون شرابي
طوقتني ظلما فلائد ذل جرعتني جفونها كأس صبابي

وهذا الأخير، الجيم فيها من جفونها مكررة لإقامة الوزن.

ومثال ذلك التنوين عند الثاء: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ﴾ [الكهف: ٣٧] والنون عندها: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تَبْتَئَكَ﴾ [الإسراء: ٧٤] و﴿وَالْأَثَىٰ بِالْأَثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨].

والتنوين عند الصاد: ﴿رِيحًا صَرَّصْرًا﴾ [فصلت: ١٦] والنون عندها: ﴿وَلَمَنْ صَبَّرَ﴾ [الشورى: ٤٣] ﴿وَأَنْصُرْنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧].

١٠٦ ————— هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

- والتنوين عند القاف: ﴿ بِتَابِعٍ قَبْلَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٥] ﴿ حَفِيًّا ﴾ [مريم: ٣، ٤] والنون عندها: ﴿ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [البقرة: ١١٨] ﴿ يَنْقَلِبُ ﴾ [البقرة: ١٤٣].
- والتنوين عند التاء: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ ﴾ [الحاقة: ١٨] والنون عندها: ﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا ﴾ [آل عمران: ١٢٠].
- والتنوين عند الظاء المشالة ﴿ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ [النساء: ٥٧] والنون عندها: ﴿ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ ﴾ [النساء: ١٤٨] ﴿ أَنْظُرُوا ﴾ [الأنعام: ١١].
- والتنوين عند الفاء: ﴿ عَاقِرًا فَهَبْ لِي ﴾ [مريم: ٥] والنون عندها: ﴿ فَإِنْ فَاءٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] ﴿ يُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣] ﴿ مَنْ فَعَلَ ﴾ [الأنبياء: ٥٩].
- والتنوين عند الزاي: ﴿ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ [الكهف: ٤٠] ﴿ نَفْسًا زَكِيَّةً ﴾ [الكهف: ٧٤] والنون عندها: ﴿ فَإِنْ زَلَّتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠٩] ﴿ تَزِيلُ ﴾ [السجدة: ٢].
- والتنوين عند الكاف: ﴿ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ [النساء: ٣١] ﴿ كِتَابٌ كَرِيمٌ ﴾ [النمل: ٢٩] والنون عندها: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿ فَأَنْكِحُوا ﴾ [النساء: ٣] ﴿ مِنْ كِتَابٍ ﴾ [الكهف: ٢٧].
- والتنوين عند الطاء: ﴿ كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٤] والنون عندها: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٠] ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ﴿ أَنْطَلِقُوا ﴾ [المرسلات: ٢٩].
- والتنوين عند الشين: ﴿ جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ [مريم: ٣٢] والنون عندها: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿ أَنْشَرَهُ ﴾ [عبس: ٢٢].
- والتنوين عند الذال: ﴿ إِلَى ظِلِّ ذِي ثُلُثِ شُعْبٍ ﴾ [المرسلات: ٣٠] والنون عندها: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي ﴾ [البقرة: ٢٤٥].
- والتنوين عند الجيم: ﴿ رُطْبًا جَنِيًّا ﴾ [مريم: ٢٥] والنون عندها: ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ ﴾ [الأنعام: ١٦٠] ﴿ وَأُجْحِبْنَا ﴾ [الشعراء: ٦٥].
- والتنوين عند الصاد: ﴿ قَوْمًا ضَالِّينَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٦] والنون عندها: ﴿ مَنْ ضَلَّ ﴾ [المائدة: ١٠٥].

تنبيه:

اعلم أن ما كان من الإدغام والإقلاب والإخفاء من النون الساكنة والتنوين من كلمتين إنما يكون حال الوصل، فأما عند الوقف فلا، وأما الذي من كلمة فيكون الحكم فيه ثابتاً وقفاً ووصلاً.

تتمت:

اختصت حروف الإدغام الستة به في النون الساكنة والتنوين لشدة قربها عنها، واختصت حروف الإظهار الستة به لشدة التباعد عنها، وحروف الإقلاب ترضى حالة مع مجانسة الباء للميم، وحروف الإخفاء كذلك لتوسط حالها، فأعطيت حالاً بين حالتي الإدغام والإظهار، ثم إن الناظم انتقل إلى أحكام المد فقال:

[باب المصنات]

٦٩- وَالْمَدُّ لَأَرْمُ وَوَأَجِبُّ أَتَى وَجَائِزٌ وَهُوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا

أي: اعلم أن هذا فصل في المد وأحكامه، وأصل المد في اللغة: الزيادة، يقال: مددت الشيء: إذا زدته، ومنه: ﴿يُمَدِّدُكُمْ رَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]، واصطلاحاً: عبارة عن إطالة الصوت بالحرف الممدود، والمد قسمان: أصلي، ويسمى طبيعياً، ومدّاً ليناً، وحروفه ثلاثة يجمعها قولك: (واي) إذا كان قبل كل من الحروف الثلاثة ما يجانسها، كأن يكون قبل الواو ضمة مع سكونها، وقيل الألف لا يكون إلا فتحة، ولا تكون إلا ساكنة، وكان قبل الياء كسرة مع سكونها كما تقدم.

قول الناظم: (حروف مد) وكلامه هنا إنما هو عن الفرعي وهو ما يبنى على غيره، وهو ما زيد فيه عن الأصل، أي: زيد فيه على حروف المد، وسبب الزيادة: همز أو سكون أو تشديد، والسكون يكون متقدماً نحو: ﴿يَتَقَادِمُ﴾ [البقرة: ٢٣٣] و﴿ءَأْمَنُ﴾ [البقرة: ١٣] على مذهب ورش^(١) في أحد الأوجه، أو متأخراً، وهو قسمان:

قسم يتصل الهمز المتأخر الذي هو سبب المد بكلمة نحو: ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] و﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠] ويسمى متصللاً لاتصال سببه الذي هو الهمز بحرف المد.

(١) ورش له ثلاثة أوجه في مد البدل، وهي:

١- القصر - حركتان. ٢- التوسط - أربع حركات. ٣- الطول - ست حركات.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وقسم يكون حرف المد آخر الكلمة الأولى والهمز منفصل عنها أول الثانية، نحو:

﴿ بِمَاءٍ أَنْزَلَ ﴾ [البقرة: ٤] ﴿ قَالُوا ءَامِنَّا ﴾ [البقرة: ١٤] ﴿ فِي أَيَدِيهِمْ ﴾

[الأعراف: ١٤٩] وشبه ذلك، وأما الذي سببه السكون فهو لازم وعارض، فاللازم قسمان: حرفي وكلمي.

والحرفي قسمان: مثلث ومخفف، والعارض يكون للوقف ويكون للإدغام، ثم بين

الناظم ذلك بقوله:

٧٠- فَلَا زِمَ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدٍّ سَاكِنٌ حَالِيْنَ وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ

أي: المد اللازم: هو الذي جاء الساكن فيه بعد حرف المد ساكنًا، في حالتي الوصل

والوقف، وهو معنى قوله: (ساكن حالين) فساكن: هو بالرفع فاعل جاء.

تنبيه:

اعلم أن الساكن الواقع بعد حرف المد قد يكون مدغمًا كما تقدم: ﴿ الصَّاحَّةُ ﴾ [عبس:

٣٣] ﴿ الحَاقَةُ ﴾ [الحاقة: ١] ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿ أُنْتَجَبُوتِي ﴾ [الأنعام: ٨٠]

وقد يكون مظهرًا ومثاله ميم من: ﴿ حم ﴾ [غافر: ١] ﴿ ص ﴾ [ص: ١] ﴿ ق ﴾ [ق: ١]

من فواتح السور ونجمها (أي: المدغم والمظهر) (الم) والذي سكونه عارض للوقف مثاله:

﴿ الْمَفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥] ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [البقرة: ٧] ﴿ وَإِلَيْهِ مَتَابٍ ﴾ [الرعد: ٣٠] وهو مخفف

بالضاد، والعارض للإدغام مثاله: ﴿ نَقُولَ لَهُ ﴾ [النحل: ٤٠] ﴿ مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾ [آل

عمران: ١٩٣، ١٩٤] ﴿ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا ﴾ [يوسف: ٥٦] على طريق الإدغام لأبي عمرو،

ومثله ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا ﴾ [المائدة: ٢] ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا ﴾ [الحجرات: ١١] على قراءة البزي^(١) عن

ابن كثير.

(١) أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة، المكي البزي، راوي الإمام ابن كثير (ت ٢٠٥هـ). انظر: غاية النهاية (١/١١٩).

تتمة:

مقدار الزيادة على حرف المد الساكن ألف زائد على الألف الأصلي، فيصير مقدار المد للساكن ألفين، والمد للهمز مختلف في مقداره على مراتب القراء، منهم من هو عنده مقدار ألف ونصف، كأبي عمرو وقالون وابن كثير، وقيل: وربع، ومنهم من هو عنده بمقدار ألفين كالكسائي وابن عامر، ومنهم من هو عنده ألفين ونصف كعاصم، ومنهم من هو عنده ثلاث ألفات كحمزة وورش عن نافع، وكل ذلك تقريب يضبط بالمشافهة.

وهذا يجمع بين كلام الناظم وكلام السخاوي في نونيته حيث قال:

والمد من قبل المسكن دون ما قد مد للهمزات باستيقان

فإن في قوة كلام الناظم ما يخالف ذلك، وما جمعناه بين كلامهما بتفاوت مذاهب القراء في المد، هو أولى من حمل كلام صاحب النونية على الاختيار تفرد به تبعاً للأهوازي، زاعماً أن الأهوازي قائل: بأن للمد الساكن قدر الألف، وكلام الأهوازي يحتمل أن تكون ألفاً أخرى غير الأصلية، وبتقدير صحة النقل فهو غير مختار وعليه العمل، انتهى.

توجيه:

إنما زيد في المد، بسبب الهمز والسكون لضعف حرف المد، فزيد فيه قبل الهمز ليقوى بالزيادة، أو للتمكين من النطق بالهمز لصعوبته، وزيد فيه قبل الساكن، لما تقرر في علم الصرف، أنه لا يجمع بين الساكنين في الوصل، فإن أدى الكلام إلى ذلك أي إلى التقاء الساكنين حرف أو حذف أو زيد في المد ليقدر محرراً، وهو معنى قول الخاقاني حيث قال:

مددت لأن الساكنين تلاقياً فصار كتحرريك كذا قال ذو الخبر

واعلم أن لفظ عين بين فاتحتي مريم والشورى فيه التوسط والمد واختلف أيضاً في: ﴿الْم ﴿الله﴾ [آل عمران: ١، ٢] و﴿الْم ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] بالنقل على مذهب ورش^(١) ففي ميمها خلاف حال الوصل، هل يعتد بحركة الميم العارضة أم لا؟ وعدم الاعتداد أولى.

(١) ومذهب ورش هو: نقل حركة الهمزة إلى الميم.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وأما الساكن العارض المتقدم الذكر، فوجه المد فيه اعتبار اللفظ، ووجه القصر الأصل، عدم اعتبار عروض الساكن، ووجه التوسط النظر في اعتبار الأمرين اللفظ والأصل، ثم إن الناظم كمل بقوله:

٧١- وَوَجِبَ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ

يعني: أن المد الواجب هو أن يكون حرف المد قبل الهمزة مجتمعًا معها في كلمتها، وقد تقدم أنه سمي متصلًا وواجبًا، ثم كمل بقوله:

٧٢- وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْقَطِعًا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفًا مُسْجَلًا

أي المد الجائز عند الناظم قسمان:

أحدهما: هو الذي سببه همز منفصل عن حرف المد في أول الكلمة الأخرى، كما تقدم.

والقسم الثاني: هو الذي سببه سكون عارض، فكل يجوز، مده وقصره، فالذي سببه

همزة منفصل يجوز فيه المد والقصر على مذهب القائل به، والذي سببه سكون عارض، يجوز فيه المد والتوسط والقصر، كما تقدم كل ذلك وأمثله.

تتمت:

قول الناظم رحمه الله: (مسجلا) أي: مطلقًا، ومعناه سواء كان سكون للوقف أو

للإدغام أو بإشمام^(١)، أما الروم فهو كالأصل فلا مد معه ولا توسط.

واقعة: سئل شيخنا أهل رحلة عصره شمس الدين الزراتيني رحمه الله:

ما المد؟ وما أصله؟ وما المراد به؟ وهو حرف أو حركة؟

فأجاب عفا الله عنه بأن المد لغة: هو الزيادة، واصطلاحًا: إطالة الصوت بحرف من

حروف المد الثلاثة، وأما سببه: فهمز أو سكون وليس بحرف ولا حركة، وقد بينا معنى ذلك

كله موجهاً. انتهى.

(١) والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين (كهيتها عند التقبيل)، بعد تسكين الحرف للإشارة إلى حركته حال

الوقف عليه. انظر: الرعاية لتجويد القراءة للقيسى (ص: ٣٣).

ولما اضطر إلى الوقوف ذكره الناظم، فقال:

[بَابُ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ]

٧٣- وَيَعْدُ تَجْوِيدَكَ لِلْحُرُوفِ لِأَبْدَمِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

أي: بعدما تقدم من معرفة مخارج الحروف وصفاتها، ومعرفة تجويدها وكيفية النطق بها، شرع في معرفة الوقف والابتداء، ونحن نبين ذلك إن شاء الله تعالى، فنقول:

الوقوف: جمع وقف، وجمعها الناظم رحمه الله، باعتبار تنوعها، وأصل الوقف لغة: الكف، يقال: وقفت الشمس والفرس عن السير، إذا كفا عنه وأمسكا.

واصطلاحًا: هو قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة، فقولنا: (عما بعدها) أي: ويتقدير أن يكون بعدهما شيء، وقولنا: (سكتة طويلة) مخرج للسكت ثم إن الوقف ينقسم إلى: اختباري ومنقطه الرسم، لبيان المقطوع من الوصول، والثابت من المحذوف والمجرور من المربوط، كل ذلك حال الوقوف عليه، للاختبار، واضطراري عند شيق النفس، فقسمة الناظم رحمه الله تعالى إلى ثلاثة أقسام تضمن ذلك معرفة الابتداء فقال:

٧٤- وَالْإِبْتِدَاءِ وَهِيَ تُقَسَّمُ إِذْنُ ثَلَاثَةً تَامٌ وَكَافٍ وَحَسَنٌ تَفْضُلًا

أي: تنقسم الوقوف المذكورة إلى ثلاثة أقسام: تام وكاف وحسن، لأنك إذا ضمنت الكلام إلى كلام آخر فإما أن ينقطع لفظًا ومعنى، أو ينقطع اللفظ دون المعنى، وعكس هذا القسم الثالث: ممتنع حال الوقف إذ لا وقف حينئذ.

وقوله: (والابتداء) هي من تنمة معنى البيت الأول وفيه من صنعة علم القافية التضمين وقد تقدم مرارًا.

وقوله: (وهي) الرواية بتحريك الهاء من هي - فالجزء زاحف (بالخبن) باللام آخرًا وهو اجتماع الخبن والطي، وهو حذف الثاني والرابع الساكنين مما هو مقرر في علم العروض، فتنبه لما يأتي عليك من أمثلة.

وقوله: (تام) وهو بتخفيف الميم للوزن.

ثم شرع يبين الوقوف المذكورة ويعبر فيها بقوله:

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

٧٥- وهي لآتَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلَّقُ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَاَبْتَدِي

يعني: إن الوقف ينقسم إلى ثلاثة أقسام: فإذا تم اللفظ والمعنى ولم يوجد تعلق أو وجد تعلق من جهة المعنى فابتدأ بذلك، فإنه قد وجد مسوغ الابتداء لعدم تعلق اللفظ والمعنى في الأول، ولعدم تعلق اللفظ دون المعنى في الثاني، فإنه وإن وجد التعلق في المعنى بعد انقطاع اللفظ، لا يقدح ذلك في الابتداء إنما بعده، ثم فسر الوقوف بما تعرف به وتسمى فقال:

٧٦- فَالْتَّامُ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَاْمَتَّعُنْ إِلَّا رُءُوسَ الْأَيِّ جَوْزًا فَالْحُسْنُ

أي: فالذي انقطع ولم يتعلق بما بعده لا لفظًا ولا معنى، هو المسمى بالوقف التام اصطلاحًا، وذلك لتام اللفظ وانقطاع ما بعده لفظًا ومعنى، وأما الذي انقطع لفظًا فقط، أي: وبقي المعنى، فهو المسمى بالوقف الكافي اصطلاحًا أيضًا، وذلك للاكتفاء بالوقف عليه والابتداء بما بعده كالتام، وهو القسم الثاني، وأما القسم الثالث وهو ما تعلق بما بعده لفظًا ومعنى، أي اتصل بما بعده من جهتها، وهو عكس القسم الأول فهذا - أعني القسم الثالث - يجوز الوقوف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده إلا في رءوس الآي، فإنه يجوز الابتداء بما بعده لورود السنة بذلك، ولأن رءوس الآي فواصل بمنزلة فواصل السجع والقوافي في الشعر.

تنبيه:

المراد من التعلق المعنوي هو ارتباط معنى اللفظ ببعضه، كالإخبار عن حال الكفار وحال المؤمنين أو تمام القصص ونحو ذلك.

أمثلة ذلك:

فمثال التام المنقطع لفظًا ومعنى قوله تعالى: ﴿ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] والابتداء بما بعده بقوله تعالى: ﴿ أَهْدِنَا ﴾ [الفاتحة: ٦] ومثله: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥] والابتداء بعده بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [البقرة: ٦] وكذا الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩] والابتداء بعده بقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ [البقرة: ٣٠] وقد يوجد لانقضاء الفاصلة كقوله تعالى: ﴿ وَأَفْعِدْتَهُمْ هَوَاءً ﴾ [إبراهيم: ٤٣] والابتداء بقوله تعالى: ﴿ وَأَنْذِرِ النَّاسَ ﴾ [إبراهيم: ٤٤] وكذا الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ ﴾ [القيامة: ١٥] والابتداء بقوله تعالى: ﴿ لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ ﴾

[القيامة: ٢٦] وكذا الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا أَعْرَظَةً أَهْلِيهَا أُذِلَّةً ﴾ [النمل: ٣٤] والابتداء بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٤] إذ قوله تعالى ﴿ أُذِلَّةً ﴾ هو آخر كلام بلقيس و﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ هو رأس الآية وما أشبه ذلك، وتقدم أنه سمي تاماً لتتام اللفظ والمعنى معاً.

وأما أمثلة الوقف الكافي فكالوقف على قوله تعالى: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢] والابتداء بقوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] وكذا الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣] والابتداء بقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [البقرة: ٤] والابتداء بقوله تعالى: ﴿ وَيَا آخِرَةَ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤] وشبه ذلك كل حيث حل، ووجه تسميته كافياً: للاكتفاء بالوقف عليه والاكْتفاء بالابتداء بما بعده.

وأما أمثلة الوقف الحسن فكقوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢] يحسن الوقف عليه لأن المعنى مفهوم، ولا يحسن الابتداء بما بعده لكونه تابعاً لما قبله، والابتداء بالمجدد أو التابع أو غيره من حيث كونه تابعاً لا يحسن إلا في رءوس الآي كما أشار إليه الناظم بقوله: (إلا في رءوس الآي جوز فالحسن).

تتمة:

الوقف على رءوس الآي ثابتة عن النبي ﷺ، لما أخبرنا به رحلة الدنيا، حافظ عصره شيخنا الناظم، رحمه الله تعالى، قال: أخبرنا أبو حفص عمرو بن أمية المزني، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد البخاري، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن طبرزد، قال: أخبرنا أبو الفتح عبد الملك بن القاسم الكرخي، قال: أنبأنا أبو نصر عبد العزيز بن محمد، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الجبار الحرائي، قال: حدثنا علي بن حجر، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جري عن ابن أبي مائلة عن أم سلمة أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ثم يقف ثم يقول: ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ثم يقف ولهذا الحديث طرق كثيرة يقوي بعضها بعضاً، وهو أصل في هذا الباب^(١).

(١) رواه الترمذي في السنن (٤٣/١١)، وأبي داود (٣٧/٤)، والدارقطني (٣٠٧/١)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع حديث رقم (٥٠٠٠).

فائدة:

قال ابن الأنباري^(١): (أواخر الآيات فصل بينها وبين ما بعدها كأواخر الآيات) فكما تحذف الحركة من أواخر الآيات كذلك تحذف من رءوس الآي إلا في الروم كما يأتي بيان ذلك آخر المقدمة إن شاء الله تعالى ثم تم فقال:

٧٧- وَعَظِيمٌ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ الْوُقُوفُ مُضْطَرًا وَيَبْدَأُ قَبْلَهُ

أي: غير الذي لم يتم لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، وهذا قسيم الوقف الاختباري والوقف عليه قبيح، وسمى بذلك لعدم تمام اللفظ والمعنى، وبشاعة اللفظ بدون ذك متعلقة، فلا يوقف على المضاف دون المضاف إليه ولا على الموصوف دون الصفة ولا على المعطوف دون المعطوف عليه ولا على الرافع دون مرفوعه، ولا على الناصب دون منصوبه، ولا على الجار دون مجروره، ولا على الجازم دون مجزومه، وبالعكس في ذلك كله.

ولا على إن وأخواتها دون اسمها، ولا على خبرها، وكذا كان وأخواتها، ولا على صاحب الحال دونها، ولا على الموصولات دون صلاتها، وكذا المستثنى منه وأداته دون جوابها، وكذا سائر الكلام المرتبط بعبء بعض إذا كان لا يعلم معناه ولا يفهم إلا بذكر ذلك البعض الآخر، فكل ذلك لا يوقف عليه إلا حالة الاضطرار، وذلك: كضيق النفس والعي، وكذلك يوقف لاختيار الرسم هل الحرف ثابت أو محذوف؟ وهل التاء مجرورة أو مبروطة؟ إلى غير ذلك من الفوائد سبب الوقف عليه؛ بل يعيد ما وقف عليه أو بعضه بحيث يحسن منه ذلك وهذا هو مراد الناظم بقوله: (ويبدأ قبله).

أمثلة ذلك:

فلا يوقف على قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ﴾ وبيئدئ ﴿لِلَّهِ﴾ ولا على ﴿رَبِّ﴾ وبيئدئ ﴿الْعَلَمِينَ﴾ ولا على ﴿مَلِكٍ﴾ وبيئدئ ﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾ ولا على ﴿أَهْدِنَا﴾ وبيئدئ ﴿الصِّرَاطَ﴾ ولا على ﴿صِرَاطَ﴾ وبيئدئ ﴿الَّذِينَ﴾ ولا على ﴿الَّذِينَ﴾ دون ﴿أَنْعَمْتَ﴾ ولا على ﴿إِنَّ﴾ وبيئدئ الناس فالوقف على هذا ومثله كله قبيح، والأصح منه الوقف على قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٨١] وبيئدئ ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل

(١) محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر بن الأنباري النحوي (ت ٣٢٨هـ). انظر: إنباه الرواة (٣/ ٢٠١).

عمران: [١٨١] وقوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ﴾ [البقرة: ٢١٣] ويتدئ ﴿اللَّهُ غُرَابًا﴾ وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوَاءِ وَلِلَّهِ﴾ [النحل: ٦٠].

مهمة:

يجب على القارئ أن يتدئ بما قبل هذه المواضع حيث لم يسغ الوقف عليها فإن ابتدأ بما بعدها عامداً فإنه يأثم ويخشى عليه أن يخرج بذلك عن دين الإسلام، فإن كان جاهلاً وجب عليه التعلم، فإن تركه يأثم ويعصي كما تقدم عند قول الناظم أول المقدمة: (إذ واجب عليهم إلى آخره).

فيجب على القارئ تعلم ذلك، ليعلم الصواب في ذلك من الخطأ ليتجنبه، ثم اعلم أن المحذور إنما هو في الابتداء، أما الوقف فلا محذور فيه، كما قال أئمة العلم ذلك، كابن القواس^(١) وغيره (الوقف عندنا حيث انقطع النفس) واستثني من ذلك مواضع منها قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ومنها ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] ومنها ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] ومنها ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، والصواب عدم استثناء هذه المواضع وعدم وجوب الوقف مطلقاً.

ثم بين الناظم بقوله:

٧٨- وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجِبٌ وَلَا حَرَامٌ غَيْرٌ مَالَهُ سَبَبٌ

أي: ليس في القرآن العظيم من وقف واجب يأثم القارئ بترك الوقف عليه ولا وقف حرام يحرم على القارئ الوقف عليه من غير سبب، لذلك فإن الوصل والوقف جائزان، إلا من سبب يوجب ذلك، وإلا امتنع درج القراءة المجمع عليه، وفي ذلك خرق كما أجمع عليه السلف الصالح والمسلمون بعدهم، إذ لم يحظر أحد منهم درج القراءة، ولا أنكرها من آمن بالنبي ﷺ، وعدم الإنكار دليل الإجماع والجواز، إذ لو أنكر ذلك أحد وأغفل.

تنبيه:

قول الناظم: (وجب) - بلفظ الماضي - هي النسخة التي ضبطناها عنه آخرًا، وفي

(١) أحمد بن علقمة بن نافع أبو الحسن النبال المعروف بالقواس، إمام مكة في القراء (ت ٢٤٠هـ)، وقيل:

(٢٤٥هـ). انظر: طبقات الحفاظ (ص: ١٢٣).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

النسخ القديمة السابقة بصيغة المستقبل، والأول أحسن والثاني جائز، وقد علم ما فيه القافية وضعفه.

وقوله: (ولا حرام) يجوز فيه الرفع عطفًا على محل اسم ليس، والجر عطفًا على لفظه.

وقوله: (غير) يجوز في رائها الرفع والجر أيضًا صفة لحرام، ويجوز نصبها على الحال لتوغلها في الإبهام.

تتمة:

أما الوقف على كلا وبلى فقد نظمها بعضهم في هذه الأبيات فقال:

سألت عن الوقف الذي جاء في كلا	فهاك خلاف الناس كما يملا
ثلاثون حرفًا قد أتت وثلاثة	إذا عدت في الذكر أجمعها تتلا
فقوم عليها كلها كان وقفهم	وقوم رأوا أن لا وقوف على كلا
بها ابتدأوا إذ قبلها الوقف عندهم	وقد وصلوها بالذي قبلها وصلا
وقوم قد اختاروا الوقوف إذا تلووا	على بعضها إذ ذاك تام وذا أولى
ففي مريم حرفان منهم إذا أقبلوا	يكون عليها الوقف تاما إذا يتلى
وحرف أتى بالمؤمنين وبعده	لدى الشعرا حرفان قد جمعا شمالا
وحرف سبأ من بعده في معارج	أتاك بها حرفان في شطرها كلا
ومدثر حرفان منها فواحد	بأولها فاحسب منشرة كلا
وفي عبس عنه تلهى بقولك	كلا قف تنل فضلا
وفي سورة التطفيف أعرف موضعا	ومن بعده بل ران فلتفهم القولا
وفي الفجر أيضًا موضعان تليهما	بما بعد ختم أخلده كلا
رخذ زائدا عما سألت على بلى	وقوفهم في الذكر جملته ألا
بالأنعام والأحقاف ثم تغابن	وفي سبأ كل على قسم دلا
وتبقى ثمان بعد عشر وقوفهم	عليها إذا كاف بصدرها كلا

لتحقيقها عشرون واثنان بعدها وما جاء في القرآن بعد بلى أصلاً

ثم انتقل الناظم إلى معرفة المقطوع والموصول فبين ما يحتاج القارئ إليه منه بقوله:

[بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ]

٧٩- وَأَعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى

أي: واعرف أيها القارئ وفقك الله تعالى حكم المقطوع والموصول في القرآن العظيم فإنك في حال انقطاع النفس، أو حال الاختبار للرسم أو إيهام السامع ذلك، تحتاج إلى معرفة الرسم، فإنهم قد أجمعوا على أن الوقف على رسم المصحف، إلا ما رسم ألفاً للقراءة تعبدًا أو لغيره.

وقد بين الناظم رحمه الله المواضع المحتاج إلى معرفتها في ذلك، وتقرير البيت: (واعرف المقطوع والموصول، واعرف بالتاء التأنيث، التي تكتب تاءً مجرورة لا هاءً مربوطة) ورسم ذلك في المصحف الإمام: وهو المصحف الذي اتخذه أمير المؤمنين عثمان عنده لنفسه، دون المصاحف التي سيرها إلى الأقاليم كما تقدم أول المقدمة.

وقول الناظم: (لمقطوع) اللام زائدة للتأكيد، خلاف زعم ابن الناظم أنها ظرفية إذ لا معنى لقول القائل: (اعرف في مقطوع وموصول وما في المصحف). ثم أخذ الناظم يبين المواضع ويعددها بقوله:

٨٠- فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ أَنْ لَا مَعْلَجَ إِلَّا وَلَا إِلَهَ إِلَّا

أي: أخبر أن المصاحف العثمانية المتقدمة التي اتفقت على قطع أن الناصبة للاسم والفعل من لا في عشرة مواضع، نص عليها الناظم رحمه الله تعالى:

الأول في التوبة، قوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ١١٨] والثاني والثالث في سورة هود عليه السلام قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [هود: ١٤] وقوله تعالى في قصة نوح: ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ إِلِيمٍ ﴾ [نوح: ٢٦] وأما الأول منها أي من سورة هود فموصول باتفاق، أشار إلى الثاني منها في البيت الآتي بقوله:

٨١- وَتَعْبُدُوا يَا سَيِّئِينَ ثَانِي هُودَ لَا يُشْرِكُنْ تُشْرِكُ يَدْخُلَنَّ تَعَلُّوا عَلَى

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

أي: الموضع الرابع في يس قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يس: ٦٠] وقوله (ثاني هود) تقدم قريباً.

الموضع الخامس: في الممتحنة في قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [الممتحنة: ١٢].

الموضع السادس: في سورة الحج قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ [الحج: ٢٦].
الموضع السابع: في سورة القلم، قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا يَدْخُلَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ﴾ [القلم: ٢٤].

الموضع الثامن في سورة الدخان، قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [الدخان: ١٩].
ثم كمل بقوله:

٨٢- أَنْ لَا يَقُولُوا لَا أَقُولَ إِنْ مَا بِالرَّغْدِ وَالْمَفْتُوحِ صَلِّ وَعَنْ مَا

أي: التاسع والعاشر في الأعراف قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] وقوله تعالى: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]
واتفقت المصاحف على وصل ما عدا هذه العشرة، أي: على عدم إثبات النون بين الهمزة ولا نحو: ﴿أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩] و﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾ [النجم: ٣٨] ونحو ذلك.

أي الواقعة في سورة الرعد وهو قوله: ﴿وَإِنْ مَا تُرِيدُكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ﴾ [الرعد: ٤٠]
اتفقت المصاحف على قطعها.

وقوله: (بالرعد) أخرج غير الرعد، كقوله تعالى: ﴿وَأِمَّا تُرِيدُكَ﴾ [يونس: ٤٦] بيونس وغافر، ونحو ذلك، وكذا اتفقت المصاحف على وصل ما شابهها نحو: ﴿وَأِمَّا تُخَافُ﴾ [الأنفال: ٥٨] ﴿فَأِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦].

وقوله: (والمفتوح صل) أي صل المفتوح الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ﴿أَيُّبَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣] وشبه ذلك.

واتفقت أيضاً على قطع النون من (ما) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا﴾ [الأعراف: ١٦٦] بينه بقوله:

٨٣- نَهَوُا أَقْطَعُوا مِنْ مَا بِرُومِ وَالنَّسَا خُلْفُ الْمُتَافِقِينَ أَمْ مَنْ أَسَّسَا

أي: في سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا مَجُوا عَنْهُ ﴾ [الأعراف: ١٦٦] وقد تقدم بيانه قريباً.

وقوله: (من ما بروم والنسا) أي: واتفقت أيضاً على قطع (من) الجارة من (ما) الموصولة في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَتَيَاتِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٥] وقوله تعالى في سورة الروم: ﴿ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ ﴾ [الروم: ٢٨] وق اختلافت في سورة المنافقين في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ ففي بعض المصاحف مفصول وفي بعضها موصول.

تنبيه:

قوله: (من ما بروم والنسا) هي النسخة التي قرأتها على الناظم، وأصلح في المجلس وقرأناها عليه أيضاً: (من ما ملك روم والنسا) والكل صحيح.

وقوله: (أسسا) الألف فيه للإطلاق، أي: ومراده أن المصاحف اتفقت أيضاً على قطع (أم من) الاستفهامية في أربعة مواضع:

الأول: في سورة التوبة، قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنَ أُسِّسَ بُيُوتَهُ ﴾ [التوبة: ١٠٩] وكمل في البيت الثاني أيضاً على عادته أيضاً بقوله:

٨٤- فَصَلَّتِ النَّسَاءُ وَذَبِحَ حَيْثُ مَا وَأَنْ لَّمِ الْمُفْتَوِّحَ كَسَّرُ إِنَّ مَا

الموضع الثاني: في سورة فصلت، قوله تعالى: ﴿ أَمْ مِّنْ يَأْتِيءَ آئِمِنًا ﴾ [فصلت: ٤٠].

الثالث: في سورة النساء، قوله تعالى: ﴿ أَمْ مِّنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ [النساء: ١٠٩].

الموضع الرابع: في قوله تعالى: ﴿ أَمْ مِّنْ خَلَقْنَا ﴾ [الصفافات: ١١] المشار إليها بقوله: (وذبح) وهو قوله تعالى: ﴿ وَقَدَّيْنَهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصفافات: ١٠٧] وفيه أن السورة تسمى بسورة الذبح كذلك.

واتفقت المصاحف على وصل ما عدا هذه الأربعة نحو: ﴿ أَمْ نَ لَا يَهْدِي ﴾ [يونس:

٣٥] ﴿ أَمْ نَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [النمل: ٦٠] ونحو ذلك.

وقوله: (حيث ما) أي: واتفقت المصاحف أيضاً على قطع لفظ (ما) من (حيث) حيث

١٢٠ ————— هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وقع، وسكوت الناظم على ذلك يؤذن بالتعميم وفاقا للشاطبي في العقيلة^(١)، ونص الداني في المقنع على موضعين في البقرة:

الأول: قوله تعالى: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [البقرة: ١٤٤].

الثاني: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِعَلَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٥٠].

وقوله: (وأن لم المفتوح) أي: واتفقت المصاحف أيضًا على قطع (أن) المفتوحة المصدرية عن اللام من (لم) ووصل ما عداها ثم تدغم النون في اللام، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ ﴾ [الأنعام: ١٣١] وقوله تعالى: ﴿ أَمْحَسَّبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ [البلد: ٧].

وقوله: (كسر إنها) أي: واتفقت المصاحف على قطع (إن) المكسورة الهمزة المثقلة النون للتأكيد عن (ما) الموصولة في سورة الأنعام، بين ذلك في البيت الآتي بقوله:

٨٥- الأَنْعَامُ وَالْمُفْتَوِّحُ يَدْعُونَ مَعَا وَخُلْفُ الْأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا

أي: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَا تُوَعَّدُونَ لَأْتِي ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

وقوله: (والأنعام) أي: بنقل حركة الهمزة إلى اللام الأولى، ثم عطف على ذلك قوله: (والمفتوح مما يدعون معها) أي: واتفقت أيضًا على قطع (أن) المفتوحة المثقلة من (ما) في موضعي الحج ولقمان:

الأول: قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ ﴾ [الحج: ٦٢].

والثاني: ﴿ وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ ﴾ [لقمان: ٣٠] موضعان لا غير قطعت ما الموصولة.

وقوله: (وخلف الأنفال ونحل وقعا) الألف في قوله (وقع) الإشباع، أي: الخلف وقع في سورة الأنفال، وهو قوله تعالى: ﴿ وَأَعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٤١] وكذا في سورة النحل، قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ ﴾ [النحل: ٩٥] واتفقوا على وصل ما عدا ذلك نحو:

﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدٌ سَنَجِرِ ﴾ [طه: ٦٩] ﴿ وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ ﴾ [الذاريات: ٦] ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ

(١) انظر: عقيلة أتراب القصائد، والبيت هو:

وَحَيْثُ مَا فَاقَطَمُواْ فَأَبَيْتَا فَصَلُّواْ وَمِثْلُهُ أَيَّتُمْ فِي النَّحْلِ مُشْتَهَرٌ

إِلَهُ وَاحِدٌ ﴿ [النساء: ١٧١] ﴿ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ ﴿ [المائدة: ٩٢].

تنبيه:

عطف الناظم (ونحل) تغليباً (فإنها) هي بكسر الهمزة وأيضاً كسر إما، بعطف على المتقدم من غير اعتبار قيده، ثم عطف مكماً فقال:

٨٦- وَكُلُّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتَلِفَ رُدُّوَا كَذَا قُلْ بِئْسَمَا وَالْوَصَلَ صِيفٌ

أي: وانفتحت المصاحف على قطع لام (كل) من (ما) في قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿وَأَتَيْنَكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤] واختلف في قوله تعالى في سورة النساء: ﴿كُلُّ مَا رُدُّوَا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ [النساء: ٩١].

تنبيه:

أهمل الناظم رحمه الله تعالى مواضع أخرى مختلف فيها أيضاً وهي:

الأول: قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ [الأعراف: ٣٨].

الثاني: قوله تعالى في سورة قد أفلح المؤمنون: ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَّسُولَهَا﴾ [المؤمنون:

[٤٤].

الثالث: في سورة الملك قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ﴾ [الملك: ٨] فجملة ذلك

خمس مواضع، اتفق على قطع واحد منها: وهو الذي في سورة إبراهيم واختلف في الأربعة الأخرى، واتفقوا على وصل ما سواها.

فائدة:

نبه الزجاجي^(١) في كتابه «العجالة» على أن (كل ما) إن كانت ظرفاً فتكتب موصولة، وإلا فمفصولة، فحينئذ كل ما لم يحتمل الظرفية فمقطوعة، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤] وما يحتمل الظرفية وعدمها ففيه الخلاف، كهذه المواضع الأربعة وما تعين فيه الظرفية فموصولة بلا خلاف.

(١) عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، شيخ العربية في عصره، ونسبته إلى أبي إسحاق الزجاج (ت ٣٣٧هـ). انظر: نزها الألباء (ص: ٢٢٧).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وقوله: (قل بئسما) أي: اختلفوا في قطع ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣] ووصله في بعض المصاحف مقطوع وفي بعضها موصول.

وقوله: (والوصل صف، خلفتموني واشتروا) أي: وانفقوا على وصل هذين الموضعين أعني قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠].

والثاني: قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي﴾ [الأعراف: ١٥٠] وأخرج الناظم في المثاليين المذكورين ما عدهما مما اتصلت به اللام فإنهم اتفقوا على قطع (لبئس ما) لمصاحبة اللام، ووقع ذلك في خمسة مواضع:

الأول: في البقرة: قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢] والثاني والثالث والرابع والخامس في سورة المائدة: ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢] ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣] ﴿لَيْسَ مَا قَدَمَتْ هُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [المائدة: ٨٠].

تتمت:

اتفقوا أيضًا على قطع قوله تعالى: ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧] موضعي آل عمران، فصار جملة المتفق على قطعها سبعة مواضع، وجه القطع في ذلك كون الأصل انفصال إحدى الكلمتين من الأخرى لقوة الفعلية في الأولى منها، والاسمية في الثانية، ووجه الوصل اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى وكونها كالجزم ثم كمل بقوله:

٨٧- خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا اقْطَعَا وَحِي أَفْضْتُمْ اشْتَهَتْ يَبْلُومَعَا

٨٨- ثَانِي فَعَلْنَنْ وَقَعْت رُوم كِلَا تَنْزِيلُ شُعْرَا وَغَيْرِ ذِي صِلَا

وأما قوله: (فيما اقطعنا) فالألف فيه للإطلاق وكثيرًا ما يستعمل الناظم ذلك لإقامة الوزن وتقدم مرارًا مع التضمين، أي: اقطع (في) من (ما) الموصولة في أحد عشر موضعًا:

الأول: قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا﴾ [الأنعام: ١٤٥].

الثاني: في سورة النور قوله تعالى: ﴿لَمَسْكُرٍ فِي مَا أَفْضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: ١٤].

الثالث: قوله تعالى: ﴿فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٢].

الرابع والخامس: قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا﴾ [المائدة: ٤٨] بالمائدة وآخر الأنعام،

أشار إليهما بقوله: (يبلو معا).

السادس: في البقرة الثاني منها أشار إليه بقوله: (ثاني فعلن) وهو قوله تعالى: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

السابع: في سورة الواقعة قوله تعالى: ﴿وَنُنشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦١] أشار إليه بقوله: (وقعت).

الثامن: في سورة الروم قوله تعالى: ﴿هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

التاسع والعاشر: في سورة الزمر، قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣] أشار إليه بقوله (كلا تنزِيل).

الحادي عشر: الموضع المتفق على قطعه في سورة الشعراء هو قوله تعالى: ﴿أَتُرْكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٦].

تنبية:

لم يتعرض الناظم لبيان المتفق على قطعه، وهو موضع الشعراء ونص عليه الشاطبي في العقيلة بقوله: (وفي سوى الشعراء بالوصل بعضهم) وهو في ذلك تابع للداني، فإنه قال في المقنع بعد حكاية الخلاف والمواضع المذكورة (ومنهم من يصلها كلها ويقطع الذي في الشعراء) هذه عبارة الداني في المقنع بحروفها.

وقول الناظم: (وغير ذي صلة) أي: وغير المواضع المذكورة الأحد عشر، صلها كلها كقوله تعالى: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٣٤] الأول من البقرة وسائر ما في القرآن غير ما ذكرنا لك.

ثم انتقل إلى (أينما) فقال:

٨٩- فَأَيْنَمَا كَالْتَحَلِّ صَلِّ وَخْتَلَفْ فِي الظُّلَّةِ الْأَحْرَابِ وَالنِّسَاءِ وَصِفْ

أي: اعلم أن لفظ (أينما) في القرآن العظيم على أربعة أقسام:

الأول: موصول بلا خلاف.

الثاني: مفصول بلا خلاف.

الثالث: مفصول على الأرجح.

الرابع: ما استوى طرفاه من غير ترجيح لأحد الطرفين على الآخر.

أشار الناظم إلى القسم الأول بقوله: (فأينما كالنحل صل) أي: القسم الأول المتفق على وصله، المفهوم ذلك من قوله: (صل) وهو قوله تعالى: ﴿فَأَيُّمًا تَوَلُّوْا فَنَّمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أشار إليه بالفاء من قوله: (فأينما) ونظيره على الذي في النحل، للاتفاق على وصلها فجعلها كالأصل المقاس عليه، وذلك قوله تعالى: ﴿أَيُّمًا يُوَجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦] فهذان الموضوعان هما القسم الأول المتفق على وصله.

القسم الثاني: المختلف فيه، وهو أيضًا قسمان: قسم خلفه مستوى الطرفين، الوصل والقطع، وهما موضعان: الأول في الشعراء، قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٩٢].

الموضع الثاني: في سورة الأحزاب، قوله تعالى: ﴿أَيُّمًا تُقْفُوا﴾ [الأحزاب: ٦١].

القسم الثالث: من القسم الأول وهو القسم الثاني من المختلف فيه وهو ما الأرجح فيه القطع، وهو موضع واحد في سورة النساء قوله تعالى: ﴿أَيُّمًا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] وتقدم أن الراجح فيه القطع.
أما القسم الرابع: فموصول بلا خلاف.

تنبيه:

لم يتعرض الناظم أيضًا إلى الموضع الراجح القطع، ونص عليه الشاطبي في العقيلة بقوله: (النساء يقل الوصل معتمرا)^(١) وهو في ذلك تابع للداني في المفتح: (وقال أبو جعفر الخزاز^(٢) بوصل موضعي الشعراء والأحزاب) فالموصول عنده أربعة مواضع.

الأولين: (أعني أول البقرة وموضع النحل وموضعي الشعراء والأحزاب) واتفقوا على قطع ما عدا المواضع الخمسة المذكورة، نحو: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٨] ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣] وبقية ما في القرآن، وجه

(١) انظر: عقيلة أتراب القوائد ورقمه (٢٥٧) والبيت بتمامه:

(٢) أحمد بن علي أبو جعفر الخزاز (ت ٢٨٦هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ٨٦، ٨٧).

قطع (أين ما) الأصل مع عدم الإدغام ووجه الوصل التركيب، وهذا معنى قول ابن قتيبة^(١): لأنها أحدثت باتصالها معنى لم يكن، ومناسبة النون للميم بخلاف الثاء المثلثة من حيث ثم كمل فقال:

٩٠- وَصِلْ فَإِنْ لَمْ هُوْدَ أَنْ لَنْ نَجْعَلَا نَجْمَعُ كَيْلَا تَحْزُنُوا تَأْسُوا عَلَى

أي: وانفقوا على وصل: ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [١٤] بسورة هود عليه السلام وفصل سواها نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا﴾ [القصص: ٥٠] وبقية ما في القرآن العظيم، والمراد من الوصل عدم ثبوت النون بين (الهمزة) و(لم) لاجازمة النافية، ووجه القطع لا أصل ووجه الوصل اتحاد عمل (إن ولم).

وكذلك انفقوا على وصل الهمزة بـ(لن) الناصبة النافية في موضعي الكهف والقيامة قوله تعالى: ﴿أَلَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨] وقوله تعالى: ﴿أَلَنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣] أشار إليهما بقوله: (أن نجعل نجمع) أي: (ألن نجعل) و(ألن نجمع) وانفقوا على قطع ما عدا الموضعين المذكورين، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ أَلْرُّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢] وكذا ﴿أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾ [الجن: ٥] وكذا ﴿أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥] وبقية ما في القرآن وجه القطع التنبيه على الأصل وعلى أن العمل للثاني ووجه الوصل مجانسة الإدغام مع التقوية.

تنبيه:

نقل بعضهم خلافاً في سورة المنزل وسكت عنه الناظم تبعاً للشاطبي وغيره إذ ذكره يفكر على حكاية الاتفاق على قطع ما عدا الموضعين.

وقوله (كيلا تحزنوا وتأسوا)، أي: اتفقت المصاحف أيضاً على وصل الياء بلفظ (لا) الواقعة بعد (كي) في أربعة مواضع:

الأول: في آل عمران قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

الثاني: في الحج قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الحج: ٥].

(١) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الكاتب الدينوري، النحوي اللغوي (ت ٢٧٠هـ). انظر: نزهة الألباء (ص: ١٥٩).

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

الثالث: الثاني من سورة الأحزاب قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

الرابع: في سورة الحديد قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣] نص على اثنين منها في البيت المتقدم، ثم كمل في البيت بقوله:

٩١- حَجَّ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَقَطَعَهُمْ عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّى يَوْمَ هُمْ

أي: (لكيلا) الواقعة في سورة الحج قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الحج: ٥] المتقدمة الذكر وقوله: (عليك حرج)، أي: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وكذلك كمل بها المواضع الأربعة واتفقوا على قطع ما عداها، نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧] الأولى من الأحزاب، وكذا ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَعْيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧] ووجه الوصل والقطع واضح مما تقدم.

وقوله: (وقطعهم... إلى آخر البيت) أي: واتفقت المصاحف أيضًا على قطع (عن) من لفظ (من) الموصولة في موضعين:

الأول: في سورة النور قوله تعالى: ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٣].

الثاني: في سورة النجم قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ [النجم: ٢٩] ليس غيرهما. واتفقت على قطع (يوم هم) في موضعين:

الأول: في غافر قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾ [غافر: ١٦].

والثاني: في الذاريات: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات ١٣] واتفقت على وصل ما عداها نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣] ﴿حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ [الطور: ٤٥] وجه القطع في الموضعين الأولين، أعني موضعي غافر والذاريات المتقدمي الذكر: أن (هم) ضمير رفع بالابتداء فيها، ففصل بينهما لذلك ووجه الوصل فيما عداها أن (هم) فيما سواهما في محل جر فهو ضمير منفصل ووصل لذلك ثم انتقل يكمل فقال:

٩٢- وَمَالِ هَذَا الَّذِينَ هَؤُلَاءِ تَحِيْنٍ فِي الْأَمَامِ صَلِّ وَهَلَا

أي: واتفقت المصاحف أيضًا على لام الجر عند هاء التنبيه المجرورة نحو: (هذا)

و(اللام الزائدة في الاسم الموصول) نحو (الذين) إذا تقدمها (ما الاستفهامية) في أربعة مواضع:

الأول: ﴿ مَا لِي هَذَا أَلَكْتَبِ ﴾ [الكهف: ٤٩].

الثاني: ﴿ مَا لِي هَذَا الرَّسُولِ ﴾ [الفرقان: ٧].

الثالث: ﴿ فَمَا لِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [المعارج: ٣٦] في سورة سأل^(١).

الرابع: ﴿ فَمَا لِي هَذَا أَلْقَوْمِ ﴾ [النساء: ٧٨].

واتفقت على وصلها فيما عدا هذا المواضع الأربعة بمجرورها نحو: ﴿ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [يونس: ٣٥] ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْتِنَا ﴾ [يوسف: ١١] ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ ﴾ [الليل: ١٩].

تنبيه:

(ما) في هذه المواضع استفهامية كما تقدم (واللام الجارة) بعدها تسمى (لام التبيين) إذ معناها ذلك، وهي كلمة مستقلة ومن ثم كتبت مفصولة.

تتمة:

وقف أبو عمرو على (ما) في الأربعة مواضع، ووقف الكسائي في الوجهين، فيقف على (ما) ويقف على (اللام)، وقيل بالخلاف عن يعقوب أيضًا حكاة الناظم، وحكي أيضًا: جواز الوقف على (ما) للجمع، ووقف الباقون على (مال) دون (ما) وجه قطع اللام عما بعدها كونها كلمة برأسها كما تقدم ومن ثم وقف عليها من ذكر، ووجه وصلها عدم استقلالها وقويتها لكونه على حرف واحد.

وقوله: (تحين في الإمام صل ووهلا) أي: قيل في المصحف أن التاء موصولة بـ(حين) ووهل هذا القول أي ضعف والأصح هو القطع، فتكتب التاء مفصولة عن الحاء على هذه الصورة (تحين) وأشار الناظم إلى ذلك بقوله (وهلا) والمراد قوله تعالى في سورة ص: ﴿ فَنَادُوا وَوَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص: ٣].

(١) أي: سورة المعارج.

تتمة:

يقع في بعض النسخ (وقيل لا) بدل (ووهلا) والأولى هي التي ضبطناها عن ناظمها آخرًا بتحقيق.

أصل (ولات): هي لا النافية دخلت عليها تاء التأنيث، كما دخلت على ذبت عن نفسها وتمت، فمعنى الكلام: (ليس الوقت وقت فرار) ومعنى (حين) الوقت والزمان، ومعنى مناص (فرار) أي فنادوا وليس الوقت وقت فرار ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُ﴾ القيامة: ١٠] ثم كمل بقوله:

٩٣- وَوَزُّوهُمُ وَكَأَلُوهُمُ صِلِ كَذَا مِنْ أَلٍ وَيَا وَهِيَ لَا تَفْصِلِ

أي: وكتبوا قوله تعالى: ﴿كَأَلُوهُمُ أَوْ وَزُّوهُمُ﴾ [المطففين: ٣] موصولين أي: لم يوصلوا بين الضميرين ألف تكون فاصلة إذ الألف التي ترسم آخر الكلمة تؤذن بإتمامها وانقضائها لأن الألف تكون حشواً أو طرفاً تؤذكن بانقضاء الكلمة فلما اتفقت المصاحف على عدم إدخال الألف بين الضميرين علم اتصالهما من ذلك.

ومما اتفق أني وقفت على هذا الموضع فلم يظهر لي، وسألت عليه جماعة من علماء الفن، فلم يجيبوا بشيء فتمت متفكرًا في جواب ذلك، فرأيت الناظم في المنام، ولم أكن رأيت صبيحة ذلك اليوم قدم إلى القاهرة المحروسة وقرره لي يقظة بمدرسة بالباسطية كذلك، نفعنا الله بعلومه في الدنيا والآخرة.

وقوله: (كذا من ال وها ويا لا تفصل) أي: لا تفصل (ال) عما بعدها وإن كانت كلمة مستقلة، صلها بالتي بعدها فتكتب متصلة نحو (الكتاب، الرجل، العالمين، المتقين).

(وها) نحو: (هتتم، هؤلاء، هذا) و(يا) نحو: (يا أيها، يا آدم) فلا تفصل عما بعدها لا رسماً ولا قراءة، ولا يبتدأ بها بعدها دونها، وجه عدم الوصل شدة الامتزاج وتقوية لإحدى الكلمتين، ووجه الفصل في ذلك كله: إن أصل كل كلمة أن تكتب مستقلة بنفسها.

ملحقات:

﴿فَبِعِمْمَا﴾ [البقرة: ٢٧١] ﴿بِعِمْمَا﴾ [النساء: ٥٨] ﴿مَهْمَا﴾ [الأعراف: ١٣٢] و﴿رُيْمَا﴾ [الحجر: ٢] موصول في المصاحف، وكذا ﴿مَمَّنَّ﴾ [البقرة: ١١٤] و﴿حِيَيْنِيذِرُ﴾

[الواقعة: ٨٤] ﴿يَوْمِيذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧] و﴿يَبْتَنُومٌ﴾ [طه: ٩٤] في طه وفي الأعراف: ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّمٌ﴾ [الأعراف: ١٥٠] مفصلاً وفي المنفصلين وقفان على آخر كل كلمة وفي المتصلين وقف واحد آخر الكلمة.

﴿وَيَكَانٌ﴾ و﴿وَيَكَاثُرٌ﴾ [القصص: ٨٢] موضعي القصص، يكتب بوصل الياء بالكاف، قال الداني في المقنع وتبعه الشاطبي في عقيلته وقف أبو عمرو على الكاف والكسائي على الياء^(١).

تنبيه:

معنى (ويكأن) إنها كلمة تندم وتنبه على الخطأ أن يحل، وهو بالبقرة مفصول، قال أبو عمرو الداني: (يوقف على: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤] [بالحاء] وقال: أحسن ما قيل فيه: (أنه واحد يراد به الجمع) ويوقف على: ﴿دُعُوا﴾ [الأعراف: ١٨٩] ﴿وَأَسْتَبَقَا أَلْبَابَ﴾ [يوسف: ٢٥] ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] بالألف للثنائية في الكل، وتتبع ذلك يطول وهذا القدر كاف للمقتصر عليه.

وللناظم رحمه الله تعالى نظماً عدة أبيات نيفاً وثلاثين بيتاً فيما خرج عن القياس في الرسم، تركنا ذكرها مخالفة الطول والملل، والله الموفق والغافر للزلل، ثم كمل الناظم رحمه الله:

[باب التاءات]

٩٤- وَرَحِمْتُ الزُّخْرُفَ بِالتَّارِزَبْرَةِ الأعرافِ رُومَ هُودَ كَافِ البَقْرَةِ

أي: لما كانت تاء التأنيث ترسم في المصاحف العثمانية بالهاء المربوطة تارة وبالتاء المجرورة أخرى، أراد الناظم أن يبين المواضع المكتوبة بالتاء منها، وهي سبعة ليعلم أن الباقي بالهاء، وقوله: (رحمت الزخرف) أي: الواقعة في الزخرف، وهما موضعان:

قوله تعالى في: ﴿أَهْمَرِ يَقْسِمُونَ رَحِمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

والثاني قوله تعالى: ﴿وَرَحِمَتُ رَبِّكَ حَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٣٢].

وقوله: (التاء) أي: ترسم وتكتب بالتاء المجرورة، وعدتها سبعة مواضع، منها

(١) انظر: التيسير (ص: ٦١)، والنشر (٢/ ١٥١).

١٣٠ ————— هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

الموضعان المتقدمان.

وقوله: (زبره) معناه كتبه، والزبر: الكتب، فالضمير في (زبره) عائد على الزبر، الذي هو المصدر، والمعنى: كتب عثمان بن عفان رضي الله عنه ذلك، فهو الفاعل للكتب المسترة.

وقوله: (الأعراف)، أي: الموضع الثالث في الأعراف: وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وقوله: (روم) أي: الموضع الرابع في سورة الروم، قوله تعالى: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠].

وقوله: (هود) أي: الموضع الخامس في سورة هود، قوله تعالى: ﴿رَحِمْتُ اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيَّكُمْ﴾ [هود: ٧٣].

وقوله: (كاف) أي: الموضع السادس في سورة كهيعص، قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مریم: ٢] المشار إليها بقوله كاف.

وقوله: (البقرة) أي الموضع السابع من سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨] وبها تم ذكر الحرمة التي تكتب بالتاء المجرورة.

تنبیه:

وقف أبو عمرو وابن كثير والكسائي بالهاء المربوطة، فأجروا تاء التانيث المجرورة على متن واحد تبعاً للغة قريش، والباقون بالتاء المجرورة.

تتمة:

اختلف في هذه التاء المرسومة، هل هي الأصل؟ أم الهاء؟ فذهب سيبويه ووافق جماعه من النحويين: إلى أن التاء هي الأصل، مستدلين بجريان الإعراب على التاء دون الهاء، وبأن الوصل هو الأصل، والوقف عارض، قالوا (وإنما أبدلت في الوقف هاءاً للفرق بينها وبين التاء في عفريت وملكوت) وقال ابن كيسان: (بل للفرق بينها وبين التاء اللاحقة لآخر الفعل، نحو خرجت وضربت) وفرق أيضاً بغير ذلك مما يمل تطويله، ثم انتقل إلى ذكر النعمة فقال:

٩٥- نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلِ إِبْرَاهِيمَ مَعَا خَيْرَاتٍ عُقُودُ الثَّانِ هَمَّ

أي: لما ذكر في البيت المتقدم (الرحمة المجرورة) وبين مواضعها السبعة، ذكر هذا البيت (النعمة المجرورة) وعد مواضعها الأحد عشر، وإنما عداها بالهاء المربوطة فقوله: (نعمتها) الضمير عائد على البقرة المذكورة في البيت المتقدم.

أي: الموضع الأول منها في البقرة: قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [البقرة: ٢٣١].

وقوله: (ثلاث نحل) أي ففي سورة النحل ثلاث مواضع منها.

وقوله: (إبرهم معا) أي: موضعان من سورة إبراهيم عليه السلام.

وقوله: (أخيرات) عائد على النحل وإبراهيم، أي الأخيرات من السورتين، فالمواضع الثلاثة الأخيرات من النحل، قوله تعالى: ﴿وَيَنْعَمَتِ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢] منها قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٨٣] والموضع الثالث منها قوله تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤] والموضعان الأخيران من سورة إبراهيم هما، قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨] والموضع الثاني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] فالمراد الأخيرات من السورتين كما تقدم منها خمسة مواضع.

وقوله: (الثان ثم) بمعنى هناك، وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم وفي بعض النسخ: (هم) مكان (ثم) يشير إلى الآية الكريمة: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١].

ثم كمل بقوله:

٩٦- لُقْمَانَ ثُمَّ فَاطِرٌ كَالطُّورِ عِمْرَانَ لَعَنَتَ بِهَا وَالنُّورِ

أي: والموضع الثامن في سورة لقمان، قوله تعالى: ﴿تَجَرَّى فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٣١] والموضع التاسع في سورة فاطر، قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

والموضع العاشر في سورة الطور، قوله تعالى: ﴿فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ [الطور: ٢٩].

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

والموضع الحادي عشر آل عمران، قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقوله: (عمران) فيه الاستخدام، أي استخدامها في موضعين، في ﴿نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ وفي ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٨٧] وبالتالي المجرورة في موضعين لا غير:

الموضع الأول: في آل عمران، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَبَّيْلُ فَتَجْعَلُ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦١].

الموضع الثاني: في سورة النور، قوله تعالى: ﴿وَالْخَمِيسَةُ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ﴾ [النور: ٧].

ثم شرع يبين ذكر المرأة فقال:

٩٧- وإمرأتُ يوسفَ عمرانَ القصصِ تحريمُ معصيتِ بقَدِ سَمِعَ يُحْضِ

أي: واعلم أن المرأة إذا ذكرت مع زوجها فإنها رسمت بالتاء المجرورة في المصحف الإمام وكذا في جميع المصاحف العثمانية، وذلك معنى قول من قال:

وإن أتت امرأة مع بعلمها مذكورة فتأوها مجرورة

ووقع ذلك في سبعة مواضع من القرآن العظيم:

الأول: في سورة يوسف عليه السلام، قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتْنَهَا﴾ [يوسف: ٣٠].

والثاني: في سورة يوسف أيضاً: قوله تعالى: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْفِتْنِ حَصْحَصَ الْحَقِّ﴾ [يوسف: ٥١].

الثالث: في آل عمران، قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥].

الرابع في القصص: قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩].

والخامس والسادس والسابع: في التحريم، قوله تعالى: ﴿امْرَأَتِ نُوحٍ وَامْرَأَتِ لُوطٍ﴾ [التحريم: ١٠] وما عدا هذه المواضع السبعة بالهاء المربوطة.

قوله: (يوسف عمران القصص تحريم) أي المواضع الواقعة في هذه السور الأربع وقد عرفت مواضعها وعددها السبع.

وقوله: (يوسف عمان القصص تحريم) أي المواضع الواقعة في هذه السور الأربع وقد عرفت مواضعها وعددها السبع.

وقوله: (معصيت بقدم سمع يخلص) أي: لفظ (معصيت) بالتاء المجرورة مخصوص بموضعي قد سمع.

الأول: قوله تعالى: ﴿ وَيَتَنَجَّوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ ﴾ [المجادلة: ٨].

والثاني: قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَتَنَجَّوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ ﴾ [المجادلة: ٩] ثم كمل فقال:

٩٨- شَجَرَتُ الدُّخَانِ سُنَّتُ فَاطِرٍ كُلاًّ وَالْأَنْفَالِ وَأُخْرَى غَافِرٍ
أي: وكذا (شجرت) في سورة الدخان، قوله تعالى: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ ﴾ [الدخان: ٤٣] بالتاء المجرورة موضع واحد.

وكذلك (سنت) - بالتاء المجرورة - في خمسة مواضع: (شجرت الدخان، وسنت فاطر) كما في سورة فاطر وهو منها ثلاثة مواضع، قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ يَحْدِثَ اللَّهُ تَبْدِيلًا وَلَنْ يَحْدِثَ اللَّهُ تَحْوِيلًا ﴾ [فاطر: ٤٣].

الرابع: في سورة الأنفال، قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال: ٣٨].
والخامس: في سورة غافر، قوله تعالى في آخرها: ﴿ سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴾ [غافر: ٨٥] ثم تم فقال:

٩٩- قُورَتْ عَيْنِ جَنَّتْ فِي وَقَعَتْ فِطْرَتْ بَقِيَّتْ وَابْنَتْ وَكَلِمَتْ

ومنها: ﴿ فِطْرَتْ اللَّهُ ﴾ [الروم: ٣٠] ومنها: ﴿ بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [هود: ٨٦] ومنها في سورة التحريم، قوله تعالى: ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتْ عِمْرَانَ ﴾ [التحريم: ١٢] ومنها: ﴿ كَلِمَتْ رَبِّكَ الْحُسْنَى ﴾ [الأعراف: ١٣٧] نص على موضعها بقوله:

١٠٠- أَوْسَطِ الْأَعْرَافِ وَكُلُّ مَا اخْتَلِفَ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُورَفُ

أي: وهي قوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [الأعراف:

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

قوله: (وكلمة اختلف جمعاً وفرداً فيه بالتاء عرف) نبه على قاعدة، وهي: إن كلمة اختلف السادة القراء في إفراده وجمعه فإنه يكتب بالتاء المجرورة، نحو قوله تعالى: ﴿ءَايَاتُ لِّلسَّالِئِلِیْنَ﴾ [یوسف: ٧]، وكذا قوله تعالى: ﴿وَالْقُوَّةُ فِیْ غَیْبَتِ الْجُبِّ﴾ [یوسف: ١٠] فيها أيضاً، وفي العنكبوت قوله تعالى: ﴿ءَايَاتٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [یوسف: ٥٠] وفي سبأ قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِی الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] وفي فاطر قوله تعالى: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَیِّنَاتٍ مِّنْهُ بَلْ إِن يَبُدُّ أَلْطَلْمُونَ﴾ [فاطر: ٤٠] وقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ [٣٣] الأولى في يونس، واختلف في الثانية منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٩٦] في سورة غافر، قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦] فهذه المواضع قد اختلف فيها السادة القراء رضي الله عنهم، فقرأ ابن كثير: ﴿ءَايَاتُ لِّلسَّالِئِلِیْنَ﴾ [یوسف: ٧] بالتوحيد، و﴿غَیْبَتِ الْجُبِّ﴾ [یوسف: ١٠] قرأهما بالجمع نافع في الموضعين.

﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ ءَايَاتٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٠] قرأ بالتوحيد ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائي: ﴿وَهُمْ فِی الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] قرأها بالتوحيد حمزة.

﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَیِّنَاتٍ مِّنْهُ﴾ [فاطر: ٤٠] قرأها بالجمع نافع وابن عامر وأبو بكر والكسائي ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] قرأها بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائي ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ [٣٣] الأولى في يونس والثانية منها أيضا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٩١] ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [غافر: ٦] قرأ الثلاثة بالجمع: نافع وابن عامر والقياس فيها التاء، ومثله: (جمالات ورسالات) وجميع ما اختلف في إفراده وجمعه، قياسه التاء فتنبه.

لذلك، وقس على أمثاله تصب إن شاء الله تعالى.

تنبيه:

اعلم أن القارئ له حالات: حال الوقف، وقد قدمته مفصلاً عند ذكر الناظم له أول المقدمة، وله حال ابتداء، ولا يكون في لغة العرب إلا بمتحرك إذ العرب لا تقف على متحرك ولا تبدأ بساكن، والمراد لا تقف على متحرك أن الأصل عندهم ذلك، أي: لا تقف على

متحرك تام الحركة بل تقف بالروم والإشمام.

وأما الابتداء عندهم فلا يكون بمتحرك ولو بسبب النقل، نحو ﴿الْأُولَى﴾ [طه: ٢١] و﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٤] ثم لما كان المبتدأ قد يكون ساكنًا، وإذا كان كذلك، قد يكون اسمًا وقد يكون فعلاً، بين الناظم ذلك كله بقوله:

[باب همزة الوصل]

١٠١- وَأَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمٍّ إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ

أي: إذا ابتدأت فإما أن يكون المبتدأ به فعلاً أو غيره، فإن كان فعلاً فانظر إلى الثالث منه، فغن كان مضمومًا ضمًا لازماً وكان الأول من الفعل ساكنًا، فإن همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالساكن، ومن ثم سميت همزة وصل، للتوصل بها إلى النطق بالساكن، وكذلك سماها الخليل: سلم اللسان، مثال ذلك: (انظر) و(اخرج) و(واسكن) وشبه ذلك تنبيه: قولنا (لازمًا) ليدخل نحو: (اغزي) أمرًا للمونث ويخرج عنه نحو: (امضوا) و(امشوا) لعروض الكسرة في الأول لمناسبة الباء، وكذا الضمة في الياء المناسبة والواو فيها.

ثم كمل بقوله:

١٠٢- وَأَكْسِرُهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَفِي الْأَسْمَاءِ غَيْرِ السَّلَامِ كَسْرُهَا وَفِي

أي: وابتدأ بهمز الوصل بالكسر إذا كان الثالث مكسورًا، نحو: (اضرب وارجع) و(اضربوا وارجعوا) وكذلك ابتداء بهمز الوصل مكسورًا أيضًا إذا كان الفعل ماضيًا زائدًا على أربعة أحرف نحو انطلق واستخرج واستحوذ: أي غلب.

تتمة:

وجه الابتداء بهمز الوصل مضمومًا إذا كان الثالث مضمومًا والكسر إذا كان ثالث الفعل مكسورًا للمناسبة فيها وطلبًا للخفة، ووجه الابتداء بالكسر إذا كان الثالث مفتوحًا حملا على المكسور كتنظيره في إعراب المثني والجمع، فإنهم حملوا نصبه على المناسبة فيها وهذه مناسبات يقيس عليها الذكي نظائرها، كما قيل: (الذكي يدرك بشاهد ما لا يدركه البليد بألف شاهد، فالبليد لا يفيد التطويل ولو تلوت عليه التوراة والإنجيل) قوله: (وفي الأسماء غير اللام) الاستثناء من غير الجنس إذ لام التعريف ليس باسم بل حرف وحدها أو مع الهمزة،

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

والمراد أن همزة الوصل يبدأ بها بالكسر في الأسماء العشرة الآتية، مع الهمزة، والمراد أن همزة الوصل يبدأ بها بالكسر في الأسماء العشرة الآتية، إلا الاسم المصاحب للام التعريف، فإن همز الوصل يبدأ فيه بالفتح للخفية، فمن ثم استثناه بقوله (غير اللام) ثم بين الأسماء العشرة وعددها بقوله:

١٠٣- ابن مَعَ ابْنَةِ امْرِئٍ وَاثْنَيْنِ وامْرَأَةً واسْمَ مَعَ اثْنَيْنِ

أي: الأسماء العشرة المتقدمة، ذكر الناظم منها سبعة: الأول: ابن، الثاني: ابنة، الثالث: امرؤ، الرابع: اثنين، الخامس: امرأة، السادس: اثنين، السابع: اسم وأصله: (سمو) بوزن: (قنو) حذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها، ونقل سكون الميم إلى السين لتتعاقب تلك الحركات عليها، هذا مذهب البصريين.

ومذهب الكوفيين: أن أصله وسم أي: علامة، الثامن: أست وأصله سته، الجمع في التفسير على أستاه، التاسع: ابنم بمعنى: ابن والميم زائدة للتأكيد والمبالغة كما في (زرقم) بمعنى ازرق، وتتبع حركة نونه لحركة ميمه في الإعراب، تقول: هذا ابنم، ورأيت ابناً، ومررت بابنم، والعاشر: أيمن وهو عند سيويه من اليمن بمعنى البركة، وعند الكوفيين أنه جمع يمين، وهمزة أيمن همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال والهمزة المصاحبة التعريف همزة وصل يبتدأ بها مفتوحة وإن اختلف في همزة أيمن فهي بالفتح على الأصح.

تنبیه:

اقتصر الناظم من الأسماء العشرة على السبعة الأول، إذ هي الأصل وترك الثلاثة الأخيرة للضرورة، ولو قال:

ابن مَعَ امْرِئٍ وَاثْنَيْنِ واسْم وثن مَعَ ضِدِّ بَغِيرِ مَيْنِ
لوفي بالمقصود.

وقولي: (واثنين) أي: مؤنث امرؤ امرأة، ومؤنث اثنين اثنتين.

وقولي: (مع) أردت ما في معنى الأسماء المذكورة، وهي الثلاثة الباقية، وهي أيمن وابنم واست المتقدمة الذكر.

تتمّة:

في (امرأة) و(امرئ) لغات أخر يقال: (مرأة) و(امرأة) و(امرئ) و(مرؤ) و(امرو) أيضًا قيل: لغة، وقيل: تخفيف بالنقل، ثم تم فقال:

[بَابُ الْوُقُوفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ]

١٠٤- وَحَاذِرِ الْوُقُوفِ بِكُلِّ الْحُرْكَهٖ إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ حَرَكَهٖ

لما فرغ مما يتعلق بالابتداء، شرع فيما يتعلق بالوقف، وقد تقدم تعريفه وتفصيله أول المقدمة.

وقوله: (وحاذر الوقف بكل الحركة) وهو معنى قوله: (لا يوقف على متحرك) يعني لا يوقف على المتحرك بالحركة الكاملة كما تقدم، ولكن يوقف على الروم والإشمام.

وأصل الروم لغة: القصد، وأما في الاصطلاح: فقد عرفه الناظم بقوله: (إلا إذا رمت بعض الحركة، أي الروم: وهو الإتيان ببعض الحركة، فليلثلثها، وقيل غير ذلك، وقيل: الحركة لا تتبعض، والصحيح أنها تتبعض، فكذا عرفه الناظم، بأنه الإتيان ببعض الحركة وقد ضعفت لقصر زمانها، وعرفه غيره: بأنه صوت غير تام يسمعه القريب المصغي دون البعيد فإنه يسمعه غالبًا وأما الاختلاس فإنه يشترك مع الروم في التبعض، لكن الروم لا يكون في المفتوح ولا في المنصوب وإليه الإشارة بقوله:

١٠٥- إِلَّا يَفْتَحُ أَوْ يَنْصُبُ وَأَشْمُ إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمِّ

ويكون في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، والذاهب من الحركة منه أكثر من الباقي، والاختلاس يكون في الحركات الثلاث، والباقي من الحركة منه أكثر من الذاهب.

وأما الإشمام، فاشتقاقه من الشم كأنك اشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بالحركة، والغرض منه بيان الفرق بين ما هو متحرك في الأصل فيسكن لأجل الوقف وبينها هو ساكن وهو مختص بالمضموم والمرفوع وإليه أشار بقوله: (واشم إشارة بالضم في رفع وضم) ووجهه: أنك لو ضممت الشفتين في غيره لأوهمت خلافه نحو ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿تَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩] و﴿قِيلَ﴾ [البقرة: ٢٥] و﴿بَعْدُ﴾ [البقرة: ٢٧] ومثال الروم ما تقدم من مثال الإشمام المختص بالمضموم ويزيد الروم في المكسور المخفوض فيدخل فيه فمثال ذلك: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] و﴿هَتُوْلَاءٍ﴾ [البقرة: ٣١]

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ومثال الاختلاس ما تقدم ويزيد عليه أن الاختلاس يكون في المنصوب وفي المفتوح والمكسور نحو: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] و﴿نِعْمًا﴾ [النساء: ٥٨] و﴿وَيَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

تنبيه:

علم مما تقدم أن الأصل في الوقف السكون، وأن الروم والإشمام جائزان كما تقدم آنفاً.

تتمت:

لا يدخل الروم ولا الإشمام (هاء التأنيث) ولا ميم الجمع، نعم، لا يدخلان هاء التأنيث إذا رسمت تاء مجرورة كما تقدم، وأما الحركة التامة فتدخل ميم الجمع حال الوصل، نحو: ﴿إِلَيْكُمْ أَلِكْتَب﴾ [الأنعام: ١١٤] ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] ﴿إِلَيْهِمْ أُتُنِينَ﴾ [يس: ١٤] وشبهه، والله أعلم، قال الناظم رحمه الله تعالى:

١٠٦- وَقَدْ تَقَضَى نَظْمِي الْمُدَمَّةُ مِنْ نِي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقَدَّمَهُ

التقضي: الانتهاء شيئاً فشيئاً، إذ هو مدلول باب التفعّل الذي هو أصله التكلف في الفعل، كالتفقه: أي أخذ الفقه شيئاً فشيئاً، والمعنى: أي انقضى، وتم نظمي هذه المقدمة المباركة الميمونة النافعة إن شاء الله تعالى.

والنظم: بمعنى المنظوم، مصدر بمعنى المفعول كالنسيج بمعنى المنسوج، وتقدم أول المقدمة معناها وإن الأفصح كسر الدال، و(ال) فيها للعهد وقوله: (مني لقارئ القرآن تقدمه) أي: هذه تحفة وهدية من الناظم رحمه الله تعالى لقارئ القرآن، لتكون معيناً له على قراءة القرآن، وعلى الفوز بأجره، ومن دل على خير وأعان عليه، فله مثل أجر من عمل به، «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»^(١) ثم تم رحمه الله فقال:

(١) وأخرجه أبو داود (٤٩٤٦) قال: حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى. وَالثَّرْمِذِيُّ (١٤٢٥)، و(١٩٣٠)، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَصْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ. وَالتَّسَائِيُّ فِي الْكِبْرِيِّ (٧٢٥٠)، قال: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ الْكُوفِيِّ. ثَلَاثَتُهُمْ (وَاصِلٌ، وَعُبَيْدُ بْنُ أَصْبَاطِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) عَنْ أَصْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ حَدَّثْتُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ فِي الدُّنْيَا، يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ عَلَى مُسْلِمٍ فِي الدُّنْيَا، سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي

١٠٧- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَمَّا خَتَمَ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ وَالسَّلَامِ

أي: ابتداء المقدمة بالحمد لله والصلاة على محمد وآله وختمها بالحمد لله والصلاة والسلام على النبي محمد، ولم يطع الناظم رحمه الله تعالى أن يصلي على آله وصحبه لضيق المقام وطلباً للاختصار مع قصيدة لذلك، وعظم الاهتمام.

وقد كملتها بيت في ذلك فتم النظام فقلت:

عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ وَأَلِّهِ وَصَحْبِهِ الْأَطَهَارِ

ونحن نحمد الله تعالى ثانيًا، ونصلي على سيدنا محمد سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين، إلى يوم الدين، وهنا انتهى الأمر الذي أردناه وتم الغرض الذي قصدناه.

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه، فمنه المنة والتوفيق والاهتداء إلى سواء الطريق، قال مؤلفه عفا الله عنه: وافق الفراغ من تتبعه بيد مؤلفه عفا الله عنه ليلة الأحد آخر شهر ربيع الأول سنة ٨٥١هـ أحسن تفصيلها في خير وعافية.

فائدة:

وإذ قد فرغنا من شرح هذه المقدمة، فلنختتم بفصل مشتمل على نفائس من آداب القارئ وما يتعلق به، ونختمه بأحاديث ودعوات مأثورة في ختم القرآن العظيم، رجاء أن يجتم لنا بحسن الخاتمة، إن سمع الدعاء مجيب لمن دعاه فنقول ينبغي لقارئ القرآن أن ينظف فاه بالسواك وغيره، ويظهر قلبه بالتوبة والإقلاع عن الذنوب ويلتزم الخضوع والتدبر والخشوع، وأن يقبل على القراءة بنشاط وفراغ قلب من كل شاغل، فهناك يفتح له من العوارف ما يقصر عنه فهم كل عارف، قال الله تعالى: ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرُوا أَلْتَأْتِبِ﴾ [ص: ٢٩] وقال الله تعالى: ﴿تَقْشَعْرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣] وقال: ﴿أَلَا يَذَكِّرِ اللَّهُ تَطْمِينُ الْقُلُوبِ﴾ [الرعد: ٢٨].

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

قال حجة الإسلام الغزالي^(١) ﷺ: «أعمال الباطن في التلاوة عشرة: فهم أصل الكلام، ثم التعظيم للمتكلم، ثم حضور القلب، ثم التدبر، ثم التفهم، ثم التخلي عن الموانع، ثم التخصيص وذلك بأن يقدر بأنه المقصود بكل خطاب في القرآن، ثم التأثير بأن يتأثر قلبه بآثار مختلفة بحسب الآيات، ثم الترقى»^(٢).

قال: وأعني به أن يسمع الكلام من المتكلم به وهو الله تعالى وكأنه واقف بين يدي الله تعالى، وهو ناظر إليه ومستمع منه فيكون حاله عند هذا التقدير: التذلل والسؤال والتملق والتضرع والابتهال، وأن يشهد بقلبه كأن ربه يخاطبه بالطفاه، ويناجيه بإحسانه فمقامه هناك في الحياء والتعظيم والإصغاء والتفهم، وأن يرى في الكلام المتكلم الصفات فلا ينظر إلى نفسه ولا إلى قراءاته، وهذه درجة المقربين وما قبلها درجة العارفين والتي قبلها درجة أصحاب اليمين، وما خرج عن هذا فهو درجة الغافلين.

قال السيد الجليل صاحب الكرامات والمعارف إبراهيم الخواص^(٣): دواء القلوب خمسة أشياء: تلاوة القرآن بالتدبر، وخلاء البطن وقيام الليل، والتضرع عند السحر، ومجالسة الصالحين.

وعن الدرجة العليا: أخبرنا جعفر بن محمد الصادق ﷺ^(٤) حيث قال: (لقد يتجلى الله خلقه في كلامه ولكنهم لا يبصرون) وقال أيضاً، وقد سئل عن حال لحقته في الصلاة حتى خر مغشياً عليه، فقال: (ما زلت أردد هذه الآية على قلبي، حتى كأني سمعتها من المتكلم بها فلم يثبت جسدي لمعاني قدرته) ففي مثل هذه الدرجة تعظم الحلاوة، وتلد المناجاة، وبحسب كل حالة يستعد للمكاشفة بأمر يناسب تلك الحالة إذ يستحيل أن يكون حال المستمع واحداً،

(١) محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، الفيلسوف المتصوف (ت ٥٠٥هـ). انظر: وفيات الأعيان (١/١٦٣).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (١/٢٥٢).

(٣) إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل الخواص، أبو إسحق أحد شيوخ الصوفية (ت ٢٩١هـ)، وقيل: (٢٨٤هـ). انظر: تاريخ بغداد (٦/٧، ٨).

(٤) جعفر بن محمد الباقر بن محمد علي بن زين العابدين بن الحسين السبط الهاشمي القرشي أبو عبد الله الملقب بالصادق، سادس الأئمة الإثني عشر عند الشيعة الإمامية (ت ١٤٨هـ). انظر: وفيات الأعيان (١/١٠٥).

والمسموع مختلفاً إذ فيه كلام راض وكلام غضبان وكلام منتقم وكلام جبار متعطف لا يهمل).

ويتسحب الدعاء عند ختم القرآن:

حدثنا شيخنا الناظم الحافظ رحلة الدنيا ابن الجزري عفا الله عنه بسنده قال: روينا عن ابن العباس رضي الله عنه «أن رجلاً قال: يا رسول الله أي الأعمال أفضل؟ قال: الحال المرتحل، قال: وما الحال المرتحل؟ قال: صاحب القرآن، كلما حل ارتحل»^(١) وهو على حذف المضاف أي عمل الحال المرتحل الذي كلما أحل من ختمة ارتحل إلى أخرى.

وروينا عن الناظم أيضاً بسنده، روينا في معجم الطبراني^(٢) في الأوسط عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قرأ القرآن كان له عند الله دعوة مستجابة»^(٣) ولهذا استحسب مشايخنا أن يكون القارئ هو الذي يدعو عملاً بظاهر الحديث.

وأخبرنا أيضاً شيخنا شيخ الإسلام حافظ الأنام الناظم، ابن الجزري المذكور قال:

(١) أخرجه الترمذي (٦٤/٤) وابن نصر في قيام الليل: (ص...) والحاكم (٥٦٨/١) من طرق عن صالح المري عن قتادة عن زارة بن أوفى عن ابن عباس قال: "قال رجل: يا رسول الله! أي العمل أحب إلى الله! قال: الحال....". ثم أخرجه الترمذي من طريق أخرى عن صالح به نحوه، إلا أنه أرسله، فلم يذكر فيه ابن عباس. وقال الترمذي: " وهذا عندي أصح من حديث الهيثم بن الربيع". قلت: قد تابعه جماعة على وصله كما أشرت إليه آنفاً، فالموصول أصح، وقد أخرجه الدارمي أيضاً (٤٦٩/٢) مرسلًا. وهو ضعيف على كل حال، لأن صالح المري ضعيف كما في "التقريب". وفي "الضعفاء" للذهبي: "قال النسائي وغيره: متروك". وقال الحاكم عقب الحديث: "هو من زهاد أهل البصرة، إلا أن الشيخين لم يخرجاه". وتعبه الذهبي بقوله: "قلت: صالح متروك". وذكر له الحاكم شاهداً من طريق مقدم بن داود بن تليد الرعي: حدثنا خالد بن نزار حدثني الليث بن سعد حدثني مالك بن أنس عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال: فذكره. قال الذهبي: "لم يتكلم عليه الحاكم، وهو موضوع على سند الشيخين، ومقدم متكلم فيه، والآفة منه".

(٢) سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي أبو القاسم الطبراني، من كبار المحدثين (ت ٣٦٠هـ). انظر: تاريخ دمشق (٢١٥/١).

(٣) رواه الطبراني في الأوسط وفيه مقاتل بن دواك دوز فإن كان هو مقاتل بن حيان كما قيل فهو من رجال الصحيح، وإن كان ابن سليمان فهو ضعيف، وبقيّة رجاله ثقات. انظر: المعجم الأوسط للطبراني (٣٥٥/٦).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

أخبرنا شيخنا الشيخ شهاب الدين أبو عبد الله الصفوي، وقال: أخبرنا الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مروان البعلبكي، قال: أخبرنا السخاوي^(١)، قال: كان شيخنا أبو القاسم الشاطبي يدعو عند ختم القرآن: «اللهم إنا عبيدك وأبناء عبيدك وأبناء إمامك نواصينا بيدك ماض فينا حكمك، عدل فينا قضاؤك، نسألك اللهم بكل اسم هو لك، سميت به نفسك أو علمته أحدًا من خلقك، أو أنزلته في شيء من كتبك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلوبنا، وشفاء صدورنا وجلاء أحزاننا وهمومنا، وسائقنا وقائدنا إليك وإلى جناتك جنات النعيم، ودارك دار السلام، مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا، برحمتك يا أرحم الراحمين».

وقيل مروى عن رسول الله ﷺ لتفريج الهم.

قال السخاوي: وأنا أزيد عليه (اللهم اجعله لنا شفاء وهدى وإمامًا ورحمة وارزقنا تلاوته على النحو الذي يرضيك عنا، ولا تجعل لنا ذنبًا إلا غفرته ولا همًا إلا فرجته، ولا دينا إلا قضيته، ولا مريضًا إلا شفتيه، ولا عدوًّا إلا كفيته ولا غائبًا إلا رددته، ولا عاصيًا إلا عصمته ولا فاسدًا إلا أصلحته ولا ميتًا إلا رحمته، ولا عيبًا إلا سترته، ولا عسيرًا إلا يسرته، ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة لك فيها رضى ولنا فيها صلاح إلا أعتتنا على قضائها في خير منك ويسر وعافية، برحمتك يا أرحم الراحمين)^(٢).

وزاد على هذا شيخنا الناظم رحمه الله تعالى شيئًا كثيرًا من جملته:

(اللهم هب لنا صحة لا تلهينا وغنى لا يطغينا وأغنا عمن أغنيتهم عنا).

وأنا أقول: اللهم اجعل ذلك خالصًا لوجهك، ولا تكلنا إلى كلاله غيرك، ولا تحرمنا برك وخيرك، وتوفنا على الإسلام وأنت راض عنا، واغفر لنا ولوالدينا وأحبائنا ومشايخنا، ومن أحسن إلينا واجمعنا في الجنة ومن أحبينا من غير عذاب يسبق، إنك أهل التقوى، وأهل المغفرة بمحمد وآله وصحبه أجمعين وصلى الله وسلم على محمد سيد المرسلين، وعلى سائر الأنبياء والأولياء والأتقياء والكل وسائر الصالحين، وانفعنا ببركتهم أجمعين واحشرنا في

(١) علي بن محمد بن عبد الصمد أبو الحسن الشافعي السخاوي، المقرئ المفسر النحوي (ت ٦٤٣هـ). انظر: بغية الوعاة (ص: ٣٤٩).

(٢) انظر: جمال القراء (٢/٦٤٦).

زمرتهم وتحت ألويتهم وآمنا يوم الفزع الأكبر، ولمن نظر فيه أو كتبه أو قرأه، أو اطلع على عيب فستره، أو على خلل فأصلحه بمنه وكرمه.

قال ذلك أقل عبيد الله تعالى وأحوجهم إلى كرمه ومغفرته، عبد الدائم بن علي الأزهري غفر الله له ولوالديه ولكل المسلمين.

وافق الفراغ من ذلك يوم السبت في وقت الضحى، ستة عشر من شهر ذي الحجة سنة ألف وتسع وتسعين، أحسن الله نقصتها، بمحمد وآله وصحبه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

تم الكتاب بحمد الله الملك الوهاب، وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة، نهار الأحد يوم سابع عشر مضى من شهر رجب، سنة ألف ومائة وخمس سنين من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلاة وأكمل التحية، على يد الفقير إليه إبراهيم بن شهوم غفر الله لهما ولسائر المؤمنين، آمين.



المنج الفلكية

شرح المقدمة الجزرية

للسيخ ملا علي بن سلطان القاري
ت ١٠١٤ هـ

ترجمة الشارح

ملا علي القاري^(١):

هو نور الدين علي بن السلطان محمد الهروي، المعروف بالقاري المكي الحنفي. ولد بهرة، وقرأ العلم ببلاده ثم رحل إلى مكة المكرمة؛ ليأخذ عن علمائها، فاشتهره وذاع صيته.

شيوخه:

١- الأستاذ أبي الحسن البكري.

٢- الشهاب أحمد بن حجر الهيثمي.

مؤلفاته:

١- الأحاديث القدسية والكلمات الأنسية، وهي أربعون حديثاً قدسية.

٢- جمع الوسائل في شرح الشئائل، وهو شرح ممزوج بهامشه شرح العلامة زين الدين عبد الرؤوف المناوي الشافعي على متن الشئائل.

٣- الحرز الثمين للحصن الحصين.

٤- الحزب الأعظم والورد الأفخم لانتسابه واستناده إلى الرسول الأكرم، جمع فيه ما ورد في الحديث من الأدعية.

٥- شرح الشفاء «للقاضي عياض».

٦- شرح على منظومة بدء الأمالي.

٧- شرح «ملا علي القاري» على نبذة في زيارة المصطفى، بهامشه رسالتان، وثالثة تليه، وكلها لمؤلفه أيضاً الأولى تسمى الحظ الأوفر في الحج الأكبر، والثانية في بيان الحج المبرور، وتحقيق الخلاف بين الإمام الشيخ ابن حجر المكي الشافعي والهمام المير بادشاد البخاري الحنفي في أن الحج هل بكفر الكبائر أم لا، والثالثة تسمى بيان فعل الخبر إذا دخل مكة من

(١) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر (٣/ ١٨٥، ١٨٦)، البدر الطالع (١/ ٤٤٥، ٤٤٦)، هدية العارفين (١١)

حج عن الغير.

- ٨- شرح على متن متين، المسمى بعين العلم وزين الحلم، طبع مع كتاب عين العلم وزين الحلم لمحمد ابن عثمان البلخي الحنفي بالأستانة سنة (١٢٩٢هـ)
- ٩- شرح الفقه الأكبر.
- ١٠- ضوء المعالي شرح بدء الأمالي.
- ١١- فتح الرحمن بفضائل شعبان.
- ١٢- المين المعين لفهم الأربعين، وهو شرح الأربعين حديثا النووية.
- ١٣- مرقاة المفاتيح لمشكاة المصاييح، بهامشها مشكاة المصاييح لولى الدين الخطيب.
- ١٤- المسلك المتقسط في المسلك المتوسط، وهو شرح على لباب المناسك، مختصر نفع المناسك، اختصار الشيخ رحمة الله السندي، بهامشه كتاب أدعية.
- ١٥- العمرة وما يتعلق، بها جمع العلامة قطب الدين الحنفي، في الفقه الحنفي.
- ١٦- المشرب الوردى في حقيقة مذهب المهدي.
- ١٧- منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، طبع حجر دهلى سنة (١٨٩٠هـ)، وطبع بمصر موسوماً بالفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة وشرحه للإمام ملا على القارئ، ويلىه متن الفقه الأكبر، مطبعة الميمنية سنة (١٣٢٧هـ).
- ١٨- المنح الفكرية بشرح المقدمة الجزرية «وهو الكتاب الذي بين أيدينا».
- ١٩- الموضوعات.

وفاته:

توفي -رحمه الله- سنة (١٠١٤هـ)، ولما بلغ موته علماء مصر صلوا عليه بالجامع الأزهر صلاة الغيبة في مجمع حافل يجمع أربعة آلاف نسمة فأكثر.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أودع جواهر المعاني الضيائية، في قوالب زواهر المباني من الحروف الهجائية، وأبدع المكونات لظهور حقيقة ذاته العلية في مرآة صفاته الجليلة، وأنزل القرآن بلسان عربي مبين، مع وساطة الروح الأمين، على رسوله خاتم النبيين وسابق الأولين، الذي أشار إلى صفاء صدقه سورة صاد، وهو أفصح من نطق بالضاد من بين العباد، وأظهر المغيبات مما أدغم وأخفي، وقلب على قلب أهل العناد ﷺ، وعلى آله وأصحابه المقربين إليه والمرضيين لديه، التاليين على سبيل الترتيل لكتابه، والمجودين لأداء آدابه، الواقفين على عتبة بابه، الواصلين إلى حضرة جنابه، المترسمين على وفق خطابه، حيث شموا رائحة فاتحة الكتاب، وراموا فيما قاموا لائحة لامعة خاتمة الكتاب.

أما بعد:

فيقول المنتجي إلى حرم كرم ربه الباري، علي بن سلطان محمد القاري - عاملها الله بلطفه الخفي وكرمه الوفي: إن المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الإسلام والمسلمين، وخاتمة الحفاظ والمحدثين، سيدنا وسندنا ومولانا وشيخ مشايخنا من أولانا - الشيخ أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، قدس الله سره السري، ما رأيت له شرحاً كاملاً يبين بياناً شاملاً، يكون لتحقيق الحقائق كافلاً، فسنح ببالي أن أضع عليها شرحاً معتدلاً؛ لا مختصراً خلاً ولا مطولاً مملاً.

فأقول - وبالله التوفيق، ويبيده أزمة التحقيق - إن قوله:

١- يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزْرِيِّ الشَّافِعِيِّ

(يقول راجي عفو رب سامع) بإشباع كسرة العين للوزن، وفي نسخة بإثبات ياء الإضافة (محمد بن الجزري الشافعي) يشير إلى أن العبارة المقولة، إذا كانت من جنس العلوم المنقولة؛ ينبغي أن تنسب إلى قائلها لتكون سنداً لناقلها، وعبر بصيغة المضارع الدال على الاستقبال، ليشعر أن الخطبة متقدمة على أصل المقدمة، ولو فرض عكس ذلك لوجد له وجه

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

آخر أيضاً هناك، بأن حمل على حكاية الحال الماضية، ويؤيده تعبير بعضهم بـ «قال» في أوائل التصانيف المرضية، وأغرَب شارح حيث قال: وهو أولى من تعبيره في طيبته بـ «قال»؛ لأن المقول لم يقع، ولا يقال: إنه ألف الكتاب، ثم بعد فراغه قال هذا القول؛ لأنه خلاف الظاهر. أقول: بل هو المتبادر بناء على حسن الظن بالأكابر.

و«الراجي»: اسم فاعل من المعتل اللام الواوي، وأبدل واوه ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، ثم استثقال الضمة باعث لحذفها، وجر «عفو» لكونه مضافاً إليه بالنسبة إلى سابقه، وإن كان مضافاً من جهة لاحقه، وتوهم بعضهم فجوز نصبه على أنه مفعول لاسم الفاعل، بناء على أنه من قبيل ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥] حيث قرئ في الشواذ بنصبها، وليس كذلك لعدم التوافق هنالك، كان الأولى أن يجعله نظيراً لقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ﴾ [الصفات: ٣٨] بنصب العذاب على رواية شاذة في القراءات، ووجه ضعيف في العربية، إلا أن نصب «عفو» مع تنوين راج لا يصح رواية ولا دراية، وكذا لا يجوز تنوين راج ونصب عفو؛ لما ذكر مع مخالفته لما رُسم وسُطر، نعم عمل اسم الفاعل المضاف إذا كان معرفاً نصب مفعوله تخفيفاً - معتبراً في العربية، وأما عمله كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف، كما صرحوا به. وإن قرئ قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ﴾ [الصفات: ٣٨] بالنصب فلا يقاس عليه، سيما مع مخالفته الرسم لديه.

والرب بمعنى المرَبِّي على الأظهر من جملة معانيه، للمناسبة في مبانيه، وأما قول ابن المصنف - رحمه الله - لا يقال له: رب بمعنى الصاحب؛ لأنه ليس من أسماؤه؛ فيه نظر لورود: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ»^(١) مع أنه لا يلزم من عدم كون الصاحب من أسماؤه

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٤٤/٢)، بِرَقْمِ (٦٣١١)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، يَعْنِي ابْنَ سَلْمَةَ. وَفِي (١٥٠/٢)، بِرَقْمِ (٦٣٧٤)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ. وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ بِرَقْمِ (٨٣٣)، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ. وَالدَّارِمِيُّ بِرَقْمِ (٢٦٧٣)، وَ(٢٦٨٢)، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ. وَمُسْلِمٌ (١٠٤/٤)، بِرَقْمِ (٣٢٥٤)، قَالَ: حَدَّثَنِي هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ. قَالَ: قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ. وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمِ (٣٤٤٧) قَالَ: حَدَّثَنَا سُؤْدَةَ بْنُ نَصْرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ. وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبَرِيِّ بِرَقْمِ (١١٤٠٢)، وَفِي عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ بِرَقْمِ (٥٤٨)، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جَرِيرٍ. وَابْنُ خَزِيمَةَ بِرَقْمِ (٢٥٤٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ الزُّعْفَرَانِي، حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ.

وصفاته تعالى عدم جواز إطلاق الرب بمعنى الصاحب عليه، فتأمل فيما يتوجه إليه.

ثم قول المصنف - رحمه الله تعالى - : «سامع» بإشباع كسر العين على ما في الأصول المحرّرة والنسخ المعتبرة؛ قال الشيخ خالد الأزهرى تبعاً لابن المصنف: وبمعنى سميع، لكن سميع أبلغ، ففي العبارة مناقشة، كما أن في الإطلاق مسامحة؛ فإن أسماء الله تعالى توقيفية، ولا يجوز تغيير ما أورد من الصفات الجليلة مع اقتضائها وصف الأبلغية، حتى قيل في الصفة السلبية: قد تأتي بصيغة المبالغة للإشعار بأنه لو كانت ثابتة له لكانت بهذه الصفة الحقيقية، كما حقق في قوله تعالى: ﴿وَمَا رُكِّبَ بِظُلْمٍ لِّلْعَمِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] وهذا مسلك دقيق ليس عليه مزيد للمريد، ثم من المعلوم أنه لم يرد سامع في السامع بحسب إطلاقه، وإن جاء في بعض الروايات، «السامع خلقه» نعم قد يكون السمع بمعنى القبول والإجابة، ومنه قول المصلي: سمع الله لمن حمده؛ قال عصام الدين: أي ممن حمده، وهو بعيد مبنى ومعنى، أما أولاً فلأن اللام بمعنى «من» غير معروفة، وأما ثانياً فلأن تحته ليس إفادة تامة؛ لأن صفة سماعه بمعنى إدراكه عامة، فيحمل على معنى القبول والإجابة لتمام الإفادة.

وأما قول ابن المصنف: معناه قبل حمد من حمده، وأجاب من حمده إلى ما طلب منه؛ فمستقيم من جهة المعنى، إلا أنه يحتاج إلى القول بزيادة اللام في المبني، فالأظهر أن يقال: إنَّ سمع بمعنى استجاب، فإنه يتعدى بنفسه، كما في القاموس، وباللام كما في الكتاب.

وأما قول ابن المصنف: وهذا المعنى هو المراد به هنا يعني في هذا البيت، ففيه نظر ظاهر من جهة حصر الإرادة؛ إذ يمكن حمله على المعنى المشهور من السمع، وهو ملائم لقوله: يقول نعم الأولى أن يحمل عليه لما سبق من الإشارة إليه.

وقد جمع الشيخ زكريا بين إرادة الحقيقة والمجاز، واستعمل بين المعنيين المشتركين على ما أجازه الشافعي، فقال في المسألتين: أي: سامع لرجائه وغيره.

فيجيبه بما رجاه. ولا يخفى أن قوله: مؤمل صفح مالك تفسير بما هو أخفى، فالأولى أن يقال: المعنى يقول: طامع مغفرة رب عظيم، لما في ذكر الرب من الاستعطاف والإيحاء إلى عادته سبحانه في الكرم والعطاء، وسائر الألفاظ المستفاد من قوله: سامع، أي (سماع) إجابة

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وقبول، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَسْمَعُوا﴾ [المائدة: ١٠٨] وحينئذ يكون الإجابة والقبول قیداً في السماع لا أنه معنى مستقل مضموم إليه.

ولا يبعد أن يكون «سامعي» بياء الإضافة على الالتفات من الغيبة إلى التكلم، وحينئذ إما أن يكون خبراً بتقدير كان أو بتقدير «هو» على أن الجملة معترضة.

وأخطأ شارح حيث قال: السميع والسامع صفتان مشتقتان من السمع بمعنى القبول والإجابة، بل السميع صفة مبالغة من السمع بمعنى السماع والإدراك للمسموعات، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ثم يرفع (محمد) على أنه بدل أو عطف بيان للراجي، ويجوز نصبه بتقدير «أعني» أو «يعني»، وأبعد من جعله فاعلاً وجعل «راجي عفو» حالاً.

والجزري نسبة إلى جزيرة ابن عمر ببلاد المشرق، كذا ذكره ابن المصنف، وتبعه من بعده في إجماله، وفي القاموس: بلد شمال الموصل، تحيط به دجلة مثل الهلال، والله أعلم بالحال.

والمراد بابن عمر الذي نسب إليه هو عبد العزيز بن عمر، وهو رجل من أهل برقعيد من عمل الموصل، بناها فنسبت إليه، نصّ على ذلك العلامة أبو الوليد بن الشحنة الحنفي في تاريخه «روضه المناظر في علم الأوائل والأواخر» فليس بصاحبي كما توهمه بعضهم.

والشافعي نسبة إلى الإمام محمد بن إدريس بن شافع القرشي المطليبي^(١)، كذا قال الشراح، وقال ابن المصنف: نسبة إلى مذهب الإمام، وهو أقرب إلى المرام، وأنسب في هذا المقام؛ وإلا فالتحقيق أن الشافعي نسبة للإمام إلى جده شافع، وأن القياس في النسبة إلى مذهب الشافعي تكرير النسبة، وأنه اكتفى بواحد منها تخفيفاً.

وهنا لطيفة خفية وهي أن نسبة الحنفية حقيقية، ونسبة الشافعية مجازية، ثم الشافعي صفة لمحمد، فهو مرفوع، أو للجزري فهو مجرور، والثاني أقرب، والأول أنسب، وسكن الياء وخفف للضرورة.

(١) أحد الأئمة الأربعة ورأس المذهب الشافعي، كان فقيهاً محدثاً له تصانيف كثيرة منها: الأم في الفقه، المسند في الحديث وغيرها (ت ٢٠٤هـ). انظر: طبقات الشافعية (١/ ٨٥).

٢- الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَوَسَطَافُهُ

بالإشباع فيها، والجملتان مع ما بعدهما من الأبيات إلى آخر الكتاب مقول القول، والجمله الأولى اسمية مفيدة للدوام والثبوت الأزلية والأبدية، وهي في المبنى خبرية وفي المعنى إنشائية، والجمله الثانية فعلية ماضوية مفيدة للتجدد في كل حالة وقضية، وهي خبرية لفظاً ودعائية معنى.

ثم قيل: الحمد والمدح والشكر ألفاظ مترادفة، والمحققون على أنها حقائق مختلفة؛ فإن الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري؛ على جهة التبجيل من نعمة وغيرها، ومثله حد للمدح لكن بحذف الاختياري منه، فيقال: حمدت زيداً على حلمه وكرمه، ولا يقال: حمدته على حسنه بل مدحته.

والشكر: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه على الشاكر، أو غيره قولاً وعملاً واعتقاداً، وفعلاً، فهو أعم منهما مورداً وأخص متعلقاً، وهما بالعكس.

والمدح أعم من الحمد مطلقاً ثم «أل» فيه للاستغراق عند أهل السنة، خلافاً للمعتزلة بناء على خلافهم في مسألة خلق الأفعال؛ إذ المعنى: كل حمد صدر من حامد فهو ثابت لله تعالى أو مختص به دون من عداه، فإن حمد المصنوع راجع إلى حمد الصانع، سواء علم بذلك أو جهل فيما هنالك، أو للجنس؛ وهو يفيد في هذا المقام ما يستفاد من الاستغراق في عموم المرام، فإن لام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره، وإلا لم يكن مختصاً به. أو للعهد؛ يعني الحمد لله الذي حمد الله به نفسه في أزله، وأظهره على لسان أنبيائه وأصفياه مختص به، والعبارة بحمد من ذكر، فلا فرد منه لغيره.

وقد يقال في المعنى: إن صفة الحامدية والمحمودية ثابتة له تعالى، فهو الحامد، وهو المحمود ليس في الدار ديار سوى الله تعالى، والله ما في الوجود إلا الله، والله اسم للذات الواجب الوجود، المستجمع لصفات الكمال، التي من جملتها الكرم والجود، والقول الأتم أنه الاسم الأعظم، لكن بشرط أن تقول: الله، وليس في قلبك سواه.

واختلف هل هو مشتق أو لا؟ وقد ذكرنا بعض ما يتعلق به لغة وإعلالاً في بعض الرسائل، بحسب ما ظهر لنا من الوسائل، ليكون مقتعاً لكل طالب وسائل، وإن لم يكن طائل تحت هذه المسائل.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وبدأ بالحمد اقتداء بالقرآن المجيد، واقتفاء بحديث النبي الحميد ﷺ: «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم» أي: مقطوع البركة، وفي رواية: «فهو أقطع» وفي أخرى: «فهو أبتَر»^(١) والحديث أخرجه أبو داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه ابن الصلاح وغيره.

وورد أيضًا عنه مرفوعًا: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع»^(٢) وفي رواية عنه أيضًا: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة عليّ فهو أقطع أبتَر محقوق من كل بركة»^(٣) والمراد بذئ بال صاحب شأن في حال أو مال، فتحصل من مجموع الأحاديث: أنه ينبغي أن يقع الابتداء بكل من الثلاثة - وأن الابتداءية يعتبر فيها التوسعة في أجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع في المقاصد التصنيفية، والترتيب مستفاد من ورود الآيات القرآنية، فتعين تأخير الصلاة المحمدية عن الجملة الحمديّة؛ لنقصان مرتبة العبودية عن صفة الربوبية.

وأما تقديم الشاطبي^(٤) - رحمه الله - الجملة الصلواتية، فلعله أراد بأن البسملة بمنزلة الشهادة للوحدة، والتصلية بمنزلة الاعتراف بالنبوة، وبهما يحصل مقام الإيمان، فيناسب أن يقع بعده الحمد لله على ذلك الإحسان، ثم إن الشاطبي - رحمه الله عليه - تكلف وأتى بأجزاء

(١) الحديث في صحيح ابن حبان (١/١٧٣)، ولفظه: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع» وهو كذلك عند ابن ماجه في سننه (١/٦١٠)، وهو كذلك عند البيهقي، سنن البيهقي الكبرى (٣/٢٠٨).
(٢) أخرجه السيوطي في جمع الجوامع برقم: (١٥٥٨٤)، عن الرهاوي في الأربعين، عن أبي هريرة، وذكره العظيم آبادي (١٣/١٢٧) وقال: وهو حديث حسن، وضعفه الشيخ الألباني بلفظه. انظر ضعيف الجامع برقمي (٤٢١٦، ٤٢١٧).

(٣) أخرجه الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة والموضوعة: وقال موضوع. ورواه السبكي في طبقات الشافعية الكبرى: (١ / ٨)، من طريق إسماعيل بن أبي زياد الشامي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا. وقال: (لا يثبت). (١ / ١٠)، قلت: بل هو موضوع بهذا السياق، وآفته إسماعيل هذا، قال الدارقطني: (متروك الحديث). قلت وقد روي الحديث من طريق أخرى عن الزهري به دون ذكر الصلاة، ودون قوله: (أبتَر....)، وهو ضعيف الإسناد كما حققته في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (رقم: ١، ٢). وانظر السلسلة الضعيفة والموضوعة (٢ / ٣٠٣).

(٤) القاسم بن فيره الشاطبي، إمام الإقراء، كان عالماً بالحديث والتفسير واللغة، له مصنفات كثيرة منها: قصيدته المسماة: حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، قصيدته المسماة: عقيلة أتراب القوائد وكذلك أرجوزة ناظمة الزهر وغيرها (ت ٥٩٠هـ). انظر: غاية النهاية (٢ / ٢٠).

البسمة منظومة، لكنها متفرقة منفصلة، ولم يسع الناظم هنا أن يأتي بتلك الطريقة، فاكتفى بالحمدلة، كما يدل عليه حديث «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله» الجامع الرافع للنزاع في أن الابتداء يكون حقيقة وإضافة.

والحاصل: أن المقصود من الأحاديث النبوية أن الابتداء لا يصدر في حال الغفلة ليفيد الإخلاص لله تعالى الاختصاص به، وينفي الرياء والسمعة، وليحصل له ببركة الابتداء توفيق الانتهاء وعدم الانقطاع في الأثناء، سواء يكون ذكر الله في ضمن البسمة أو الحمدلة أو التصلية أو غيرها، ولا يبعد أن المصنف جمع بينهما بأن تلفظ بالبسمة ولم يجعلها جزءاً من الكتابة.

وأما الشرح للشيخ زكريا^(١) فهو يشير إلى أن البسمة في أولها قبل الشروع فيها موجودة بحسب الكتابة، لكنه مخالف لما عليه الأصول، مع أنها لا تدخل تحت المقول، ويؤيد ما ذكرنا قول ابن المصنف: بدأ بالحمد تأسياً بالقرآن، وبحديث: «الحمد في كل أمر ذي شأن».

وأغرب شارح مصري^(٢) هنا حيث قال: الوقف على «بسم الله» قبيح، وعلى «الرحمن» كذلك، وعلى «الرحيم» تام. اهـ. وهو كلام ناقص كما سيأتي حلّه في محلّه. وكذا في قوله: يجوز كسر الدال بنقل حركة اللام إلى الدال على الإبتاع، فإنه لا نقل في ذلك، بل إبتاع مجرد هنالك كما قرئ شاذاً بالكسر والضم في الحمد لله.

ثم النبي إما مهموز من النبأ وهو الخبر، فعيل بمعنى الفاعل، وهو الأظهر؛ لأنه مخبر عن الله تعالى، وإما غير مهموز وهو الأكثر، فقيل: إنه مخفف المهموز فأبدلت همزته ياء وهو المختار كما أشار إليه الشاطبي بقوله^(٣):

وَجَمْعًا وَفَرْدًا فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبُو
عَةِ الْهُمَزُ كُلُّ غَيْرٍ نَافِعٍ أَبْدَلًا

(١) أي: في كتابه الدقائق المحكمة.

(٢) وهو سيف الدين بن عطاء الله الفضالي (ت ١٠٢٠هـ) صاحب كتاب الجواهر المضية على المقدمة الجزرية الموجود بكتابتنا هذا.

(٣) انظره في حرز الأمان البيت رقم (٤٥٨).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وأغرب الشارح بقوله: هو مأخوذ من الإنباء، وقيل: من النبأ. اهـ. وقيل: إنه من النبوة بمعنى الرفعة؛ لأن النبي مرفوع الرتبة على سائر البرية، وهو إنسان أوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه. والرسول إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه، فالنبي أعم منه مطلقاً.

وأما قول ابن المصنف: والفرق بينه وبين الرسول أن الرسول مأمور بتبليغ ما أنبئ به، والنبي هو المخبر ولم يؤمر بالتبليغ، فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً؛ فتفريع غير صحيح على قوله، وهو قول جماعة لأنها حيثئذ متباينان، بل هو صريح فيما قدمناه من أن الرسول أخص من النبي كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان والله المستعان.

ثم اختار وصف النبوة لأنها أعم، وفي الأحوال أتم، ولأنه إذا كان بنعت النبوة يستحق الصلاة وإنزال الرحمة فباعتبار وصف الرسالة أولى كما لا يخفى، أو أراد بقوله: و«مصطفاه» رسوله، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] وهو لا ينافي حديث مسلم: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم فأنا خيار من خيار من خيار»^(١).

واعترض الشيخ زكريا على المصنف حيث قال: وكان ينبغي له ذكر السلام؛ لأن أفراد السلام عنه مكروه، كعكسه لاقترائها في قوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] ولعله ذكره لفظاً. اهـ

وهو مبني على ما قال النووي، والمصنف ذهب إلى خلافه حيث قال في مفتاح الحصن: وأما الجمع بين الصلاة والسلام فيقال: صلى الله عليه وآله وسلم فهو الأولى والأفضل والأكمل، ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة، فقد نصَّ عليه جماعة من السلف، منهم الإمام مسلم في أول صحيحه، وهلم جرّاً، حتى الإمام ولي الله أبو القاسم الشاطبي في قصيدته اللامية والرائية، وهو قول النووي، وقد نص العلماء أو من نص منهم على كراهة الاقتصار على الصلاة من غير تسليم. اهـ

(١) أخرجه مسلم (٥٨/٧)، والرواية فيه إلى (واصفاني من بني هاشم)، وأبو يعلى في مسنده (٢/٣٥٥)، والخطيب (٦٤/١٣)، وابن عساكر (١٧/٣٥٣/١) من طريق الوليد بن مسلم: حدثنا، الأوزاعي عن أبي عمار شداد أنه سمع واثلة بن الأسقع يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

فليس ذلك بمتأكد فإني لا أعلم أحداً نصَّ على ذلك من العلماء ولا من غيرهم.
أقول: ولا دلالة في الآية للجمع بينها على وجه المعية، وأما قول من قال: يكره تركه ولو خطأ؛ فخطأ، ثم لا شك أن الإضافة في (نبيه ومصطفاه) عهدية، وهو الفرد الأكمل ممن اتصف بالنبوة والاصطفائية، لكن مع هذا أوضحه المصنف بقوله:

٣- مُحَمَّدٌ وَآلِهِ وَصَّحْبِهِ وَمُقَرَّرِ الْقُرْآنِ مَعَ مَحَبَّتِهِ

بجر (محمد) على أنه بدل أو عطف بيان من نبيه، وهو علم مأخوذ من حَمَدَ مبالغة حَمَدَ، لما اقتضاه من الصيغة التفعيلية، ثم نقل من الوصفية إلى الاسمية.

والمراد باله: أقرابه وأهل بيته، أو جميع أتباعه من أمته؛ فعطف صحبه من باب عطف الخاص على العام، فلا يحتاج إلى قول ابن المصنف: والتقدير وصحه غير الآل ليقوي العطف معنى، إذ الأصل فيه المغايرة، لكن نقول: يكفي فيه المغايرة الاعتبارية، واختيار الآل على الأهل؛ لأن الآل مختص بذوي الشرف، أما على المعنى الأول فيبينها عموم وخصوص من وجه، فتأمل؛ فإن الصَّحْب بفتح الصاد وبكسره اسم جمع، كركب للراكب، وهو اختيار سيويه^(١)، وقيل: جمع صاحب، وهو مختار الأخفش^(٢)، وضعف بأنه لا يجمع فاعل على فعل.

والصحيح في حد الصحابي: أنه من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإيمان من غير تخلل بالردة. وقد حققنا هذا المبحث في شرحنا «شرح النخبة».

والمراد بمقرئ القرآن متعلم القرآن ومعلمه، وهو يشملته صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه وأتباعه، ولا يدعى حينئذ توارد التصلية باعتبار الصفات المختلفة، فلا يحتاج إلى تخصيص الإقراء بالتابعين وغيرهم ممن بعدهم، كما ذكره ابن المصنف.

والضمير في «محبه» راجع إلى القرآن، وهو صادق بعموم أهل الإيمان، فلا يحتاج إلى

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المشهور بسيويه، إمام النحاة وشيخ المدرسة البصرية بعد الخليل، صاحب أقدم مصنف نحوي وصلنا وهو الكتاب (ت ١٨٠هـ). انظر: معجم الأدباء (٤/٢١٧).

(٢) سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش، شيخ المدرسة البصرية بعد سيويه وواحد من أحذق أصحابه وعن طريقه وصل إلينا كتابه القيم (الكتاب) له مصنفاً منها: المسائل، معاني القرآن، وغيرها (ت ٢١٥هـ) وفيها خلاف. انظر: أخبار النحويين البصريين (ص: ٥٠).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

تقييده بالعامل به، كما ذكره الشيخ زكريا، أو إلى مقرئه، وهو أبلغ في مقام البرهان، ثم هو أعم من أن يكون قارئاً أو غيره؛ لأن المرء مع من أحب، وقيل: الضمير في «محبته» راجع إلى النبي ﷺ وهو في غاية من البعد وكذا قول الشارح الرومي: مقرئ أصله مقرئين سقط النون بالإضافة، وفي الجمع بين الآل والصحابة إيماء إلى اعتقاد أهل السنة خلافاً للخوارج والرافضة، أبعدهم الله عن مرتبة المحبة.

تنبيه: وقع اختلاف بين أكابر الأمة في أن النبوة أفضل أم الرسالة؟ ولكل وجهة؛ إذ النبوة المجردة من حيث التوجه إلى الله تعالى، وأخذ الفيض منه سبحانه وتعالى، أولى من حيث التوجه إلى الخلق، وإيصال الفيض إليهم، إلا أن الرسول من حيث إنه كامل مكمل أفضل من النبي من حيث إنه كامل، مع أن الرسالة لا تنافي الولاية، فله المرتبة الجمعية الاستفادة من صفة الاصطفائية، فإن الكامل الواصل إلى مرتبة جمع الجمع لا يحجبه الكثرة عن الوحدة، ولا الوحدة عن الكثرة.

وأما عبارة بعض الصوفية: أن الولاية أفضل من النبوة، فيعنون بها أن ولاية الرسول أفضل من نبوته لما سبق لا مطلقاً لثلا يلزم منه أن يكون الولي أفضل من النبي، إذ لم يقل به أحد من أهل الإسلام.

وأما قول الحلبي^(١): يحصل الإيثار بقول الكافر: آمنت بمحمد النبي، بخلاف محمد الرسول، لأن النبي لا يكون إلا نبيه، والرسول قد يكون لغيره فمبني على الاستعمال العرفي، إلا أن لفظ الإيثار يمنع من حمله على المعنى العرفي، كما لا يخفى على أهل الإتيان.

وفي البيت إيماء إلى قوله - عليه السلام -: «اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محبباً، ولا تكن الخامسة فتهلك»^(٢) رواه البزار والطبراني عن أبي بكر.

(١) وهو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني أبو عبد الله، فقيه شافعي، قاض، كان رئيس أهل الحديث، في ما وراء النهر، مولده بجرجان ووفاته في بخارى، له (المنهاج) في شعب الإيثار، ثلاثة أجزاء (ت ٤٠٣ هـ). انظر: الأعلام (٢/ ٢٣٥).

(٢) رواه البزار كما في البحر الزخار برقم (٣٠٥٦) من حديث عبيد بن جناد، عن عطاء بن مسلم، عن خالد الحذاء، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، وقال البزار: وهذا الحديث لا تعلمه يروى عن رسول الله ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه عن أبي بكر، وعطاء بن مسلم ليس به بأس ولم يتابع عليه. ورواه الطبراني في الأوسط برقم (٥٢٧٧)، وفي الصغير برقم (٧٨٧). ورواه أبو نعيم في الحلية

٤- وَبَعْدُ إِنَّ هَذِهِ مُقَدَّمَةٌ فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ

(وبعد إن هذه مقدمه) أي: بعد ما تقدم من الحمد والصلاة، وهي كلمة يؤتى بها للانتقال من غرض أو أسلوب إلى آخر، ويستحب الإتيان بها في الخطب والمكاتبات؛ اقتداء بالنبي عليه السلام، كذا ذكره خالد، وفيه أن الإتيان بأما بعد، وهو مستحب بلا شبهة، وإنما الكلام في «وبعد» ولا يبعد أن يقال: ما لا يدرك كله لا يترك كله خصوصاً في ضرورة الكلام مع احتمال تقدير «أما» لتحصيل المرام.

هذا وقد روى عبد القادر الرهاوي في الأربعين بأسانيد عن أربعين صحابياً أنه - عليه السلام - كان يأتي بها في خطبه وكتبه، قال ابن المصنف: وتقدير المضاف إليه محذوف في هذا البيت، وفيه أن التقدير مغن عن المحذوف، وكذا عكسه، والرواية بضم الدال، وإن أجاز ابن هشام فتحها، لكن أنكره النحاس، وأما تجويز الفراء^(١) رفعه منوناً، وكذا نصبه فليس هذا محله.

وأما ما ذكره الشارح عن بعض مشايخه من أن وجه الرفع والتنوين كونه فاعلاً لـ «يكن» المقدرة في قوله: مهما يكن من شيء بعد، فما أبعد عن التحقيق، والله ولي التوفيق.

(هذه) إشارة إلى الرسالة أو الأرجوزة أو القصيدة، وهي إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة حسية، وإن تقدمت عليه ذهنية، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ [مريم: ٦٣].

والمقدمة طائفة من العلم كمقدمة الجيش، وهي بكسر الدال من قدم اللازم بمعنى تقدم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] أي: لا تتقدموا، وقيل في الآية: إن المفعول مقدر، أي: لا تقدموا أمراً، وتكلف بعضهم هنا أيضاً، وقال: المعنى هذه مقدمة نفسها على غيرها، ويجوز فتح الدال على لغة قليلة، كمقدمة الرحل من قدم

برقم (١٠٥٥١)، والطحاوي في مشكل الآثار برقم (٥٣٤٢) وقد روي نحوه من حديث عبد الله بن مسعود.

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، أحد شيوخ المدرسة الكوفية، أخذ النحو عن الكسائي وأخذه عنه سلمة ابن عاصم كان إماماً ثقة له تصانيف منها: معاني القرآن وغيرها (ت ٢٠٧هـ). انظر: طبقات النحويين (ص: ١٤٣).

المعتدي واقتصر عليه بَحْرُق^(١) في شرحه^(٢).

وأما قول جمع من الشراح: إن هذه الطائفة من علم التجويد؛ فليس على ظاهره؛ لأن التجويد أحد مسائلها كما سيأتي بيانه في محلها؛ اللهم إلا أن يقال: تنسب إليه تغليباً لكونه المراد الأصلي منها، وقول خالد: ويقال: مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلام قدمت أما المقصود لارتباط له بها وانتفاع فيه بسببها، يوهم أن المراد هنا بالمقدمة أحد معنيي المقدمة، وليس كذلك، بل المراد بها طائفة من مسائل علم القراءة ينبغي الاهتمام بها والاعتناء بشأنها، كما أشار إليه المصنف بقوله (فيما على قارئه أن يعلمه) أي في بيان ما يجب على كل قارئ من قراء القرآن علمه وأبعد من قدر مضافاً قبل أن يعلمه، وقال: تعلمه أو تعليمه، وتجويز شارح كون «ما» مصدرية في غاية غرابة من القواعد العربية، وأما قول ابن المصنف: هذه مقدمة مغنية له عن غيرها، فليس على إطلاقه.

واعلم أن هذه المقدمة أرجوزة من بحر الرجز، وأجزاؤه: مستفعلن ست مرات

٥- إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌّ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْ لَا أَنْ يَعْلَمُوا

(إذ واجب عليهم محتتم) بإشباع ضمة الميمين (قبل الشروع أو لا أن يعلموا) «إذ» تعليل

للو جوب المقدر في ضمن قوله: فيما على قارئه كما ذكره ابن المصنف وغيره، وقال شارح: للوجوب المفهوم من على، لا من مقدر، كما توهمه بعضهم بتصريحهم بأنه قد يراد بها الوجوب.

قلت: لم يذكر صاحب المغني، ولا صاحب القاموس من معانيها الوجوب، وإنما الوجوب مستفاد منها بقرينة المقام الدال باعتبار متعلقه على المرام، ثم الوجوب الشرعي: ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه، والعرفي ما لا بد منه في فعله، ولا يستحسن تركه؛ فيجب حمل كلام المصنف على المعنى الاصطلاحي، وهو ما لا ينافي الوجوب الشرعي في بعض الصور من الفن العرفي، ولا يجوز حمله على المعنى الشرعي؛ لأن معرفة جميع ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل إلا إذا حمل على وجوب الكفاية؛ فقول شارح: أراد بالوجوب هنا

(١) محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرمي الشافعي، الشهير ببَحْرُق (ت ٩٣٠ هـ). انظر: الضوء اللامع (٨/ ٢٥٥).

(٢) وهو شرح على لامية الأفعال لابن مالك النحوي.

الوجوب الشرعي، وأما ما ذكره بعضهم من أنه يراد به ما لا بدّ منه مطلقاً، وحمل عليه كلام الناظم هنا؛ فمحمول على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته كالعرب الفصحاء وغيرهم ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجِلَّةِ وطبع عليه، فلا شك أنه ليس معناه الواجب عند الفقهاء الذي يعاقب على تركه، وأما من لم يتصف بها ذكر فلا بد في حقه من التجويد وعليه يحمل كلام الناظم، ويراد به الوجوب الشرعي. اهـ.

فمبني على ما يجوز عند الشافعي من الجمع بين الحقيقة والمجاز في إطلاق واحد، كما اختاره الشيخ زكريا بقوله: إذ واجب صناعة بمعنى: ما لا بد منه مطلقاً، وشرعاً بمعنى: يأثم تاركة إذا أوهم خلل المعنى، أو اقتضى تغيير الإعراب والمبنى، والتحقيق المرضي عند الكل ما قدمناه، مع أن هذه المقدمة ليست منحصرة في بيان التجويد فقط كما تقدم، والله تعالى أعلم.

قال ابن المصنف: ضمير «عليهم» راجع إلى كل المقدر في قوله: «فيا على قارئه» وتبعه خالد، ولا يحتاج إلى ذلك، فإن المراد به جنس قارئ القرآن، وأغرب شارح في قوله الضمير إلى القارئ؛ لأن لأمه التي للاستغراق في معنى كل قارئ، ونبه على أنه كذا في بعض النسخ. اهـ.

ولا يستقيم له ذلك لعدم اتزان البيت به، كما لا يخفى، وقوله: «محم» تأكيد لقوله: «واجب» إذ قد لا يكون الواجب فرضاً لازماً، وقوله: «قبل الشروع» ظرف لواجب، وأكد بقوله: «أولاً» أي: يجب عليهم قبل الشروع في قراءة القرآن، وفي ابتداء قصدهم تعلم القرآن أن يعلموا.

٦- مَخْرَجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ

(مخارج الحروف والصفات) لا قبل أن يشرع في أدائه على المشايخ كما قال بخرق، فإنه حينئذ يأخذ العلم والعمل بالأداء عن أفواههم واستماعهم.

(ليلفظوا بأفصح اللغات) وفي نسخة صحيحة: «لينطقوا» قيل: وهذه هي النسخة التي ضبطت على لفظ الناظم آخرًا والمؤدى منها واحد إلا أن النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ، فإنه موضوع للمركب، ولو على سبيل الغالبية، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨] والمراد أفصح اللغات مطلقاً، أو أفصح من لغات سائر العرب

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

العرباء، فإن المراد به لغة قريش، وهم قومه ﷺ لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [إبراهيم: ٤]. ولقوله عليه السلام: «أحب العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة في الجنة عربي»^(١) والحديث أخرجه الطبراني، والحاكم، والضياء عن ابن عباس رضي الله عنهما، وسيأتي تحقيق معنى المخرج والحرف وصفته في محله الأليق به لتفصيله، فإن هذا مقام إجمال ما في هذه الرسالة بمنزلة فهرس الكتاب، ولذا قال في هذا الباب:

٧- مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ وَمَا الَّذِي رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ

بإشباع كسرة الفاء إلى حد الياء، ورسم بتشديد السين المكسورة، وفي نسخة بتخفيفه أي: كتب، والمعنى: حال كون علماء المخارج والصفات طالبي تحرير تجويد القرآن وإتقانه من تحسينه وإمعانه، ومريدي معرفة المواقف والمبادئ من الكلمات القرآنية، ومعرفة مرسوم المصاحف العثمانية؛ لأنه أحد أركان القرآن، والركنان الآخران التواتر وموافقة العربية وحذف المبادي من باب الاكتفاء كقوله تعالى: ﴿ سَرَبِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد، والمراد بالمواقف المواضع التي يحسن الوقف إليها فهو اسم مكان لا مصدر بمعنى الوقف، كما قال خالد^(٢).

ولما لم يستوف المصنف جميع ما يتعلق بالرسم على ما استوعبه الشاطبي - رحمه الله - في قصيدته الرائية، بل اكتفى بالمقدار المحتاج إليه في القواعد الوفاقية بين ما رسم بقوله:

٨- مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْضُوعٍ بِهَا وَتَاءٍ أَنْثَى لَمْ تُكُنْ تُكْتَبُ بِهَا

(من كل مقطوع) أي: ما يكتب من الكلمات مقطوعاً لا من الحروف، كما قاله الرومي

(١) رواه العقيلي عن ابن عباس مرفوعاً وقال لا أصل له، وقد ذكره ابن الجزري في الموضوعات وقال في اللآلئ الحديث أخرجه الطبراني والحاكم في المستدرک وصححه، والبيهقي في شعب الإيثار وتعقبه الذهبي فقال يحيى بن يزيد ضعفه أحمد وغيره والعلاء بن عمرو الحنفي ليس بعمدة ومحمد بن الفضل متهم فليس يصلح للمتابعات قال وأظن الحديث موضوعاً وله شاهد رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: أنا عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي. انظر: حديث رقم (١٧٣)، في ضعيف الجامع.

(٢) أي: في الحواشي الأزرهية.

(وموصول بها) أي: فيها والضمير يعود إلى المصاحف (وتاء أنثى لم تكن تكتب بها) أي: بهاء وقصر كما هو قراءة حمزة^(١) في الوقف على الهمزة، لا كما قال ابن المصنف وتبعه غيره: إنه للضرورة، وتكتب في الأصل مرفوع؛ لأنه خبر كان، وإنما أدغم على مذهب السوسي^(٢) في الإدغام الكبير، والمعنى: تاء تأنيث لم تكتب بتاء مربوطة، بل تكتب بتاء مجرورة كما سيحييء تحقيقه، وبيان فوائد كل منها في محله.

وفي الجمع بين المقطوع والموصول صنعة الطباق، وهو الجمع بين معنيين متقابلين، وفيها بين (بها) و (بهاء) صنعة الجناس، وهو الجمع بين المتشابهين في اللفظ والخط. وأغرب شارح في قوله «ما» استفهامية؛ فإنها إما أن تكون زائدة أو موصولة مؤكدة، وعلى كل تقدير عطفت على التجويد لا على مفعول (يعلموا)، كما قال الشارح، فإنه في كمال البعد، والله أعلم.



(١) حمزة بن حبيب بن عمار الكوفي الزيات، أحد القراء السبعة أدرك بعض الصحابة، أخذ القراءة عن الأعمش وغيره (ت ١٥٦هـ). انظر: غاية النهاية (١/٢٦١).

(٢) صالح بن زياد، أبو شعيب السوسي الرقي، كان مقرئاً ضابطاً محرراً ثقة (ت ٢٦١هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٣٢).

باب مخارج الحروف

٩- مَخْرَجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةٌ عَشْرٌ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ

(مخارج الحروف) أي: العربية الأصول (سبعة عشر) أي مخرجا، وهو موضع الخروج في الأصل، لكنه هنا عبارة عن الحيز المولد للحرف، كذا قال جماعة من الشراح، والأظهر: أنه موضع ظهوره وتمييزه عن غيره، ولذا قالوا في تعريف الحرف: هو صوت معتمد على مقطع محقق.

وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق، واللسان، والشفة، أو مقطع مقدر، وهو هواء الفم إذ الألف لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم، بحيث إنه ينقطع في ذلك الجزء، ولذا يقبل الزيادة والنقصان.

ثم المراد بالحرف حرف المبنى هنا الحروف الهجائية، لا حرف المعنى مما هو مذكور في الكتب العربية، وأصل الحرف معناه الطرف، وإنما سمي حرفاً؛ لأن حرف التهجى طرف الأصوات وبعض منها، وحرف المعنى طرف أي: جانب مقابل لمعنى الاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام، وهو لا يقع إلا فضلة في المرام، ومادة الصوت وحده: هواء يتموج بتصادم جسمين، ومن ثمة عم به، ولم يخص بالإنسان بخلاف الحرف فإنه يختص بالإنسان وضعاً، والحركة عرض تحله على خلاف في ذلك يطول بحثه ولا طائل تحته.

ثم الأصول في الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً باتفاق البصريين إلا المبرد^(١)، فإنه جعل الألف والهمزة واحداً، محتجاً بأن كل حرف يوجد مسماً في أول اسمه، والألف أوله همزة.

وأجيب بلزوم أن الهمزة تكون هاء؛ لأنها أول اسمها، والتحقيق في الفرق بينهما أن الألف لا تكون إلا ساكنة، ولا يتصور أن يوجد لها اسم يكون مسماً ساكناً، والهمزة إنما تكون متحركة أو مجزومة، فكان حقها أن يقال لها: أمزة، لكنها أبدل منها هاء، ولذا قيل:

(١) محمد بن يزيد أبو العباس المبرد: إمام العربية وأحد شيوخ المدرسة البصرية له مؤلفات كثيرة في اللغة والأدب والنحو كالمقتضب والكامل وغيرها (ت ٢٨٢هـ). انظر: إنباء الرواة على طبقات النحاة (٢٤١/٣).

دليل تعددهما إبدال أحدهما من الآخر، كما حقق في الآل والأهل، وأراق وهراق، والشيء لا يبدل من نفسه.

والحاصل: أن الألف على نوعين: لينة وغيرها، فهو أعم لغة واعتبارًا، وإن كان مغايرًا للهمزة اصطلاحًا، وأن مخرج الهمزة محقق، ومخرج الألف مقدر، هذا وقد قال سيبويه وتبعه الأكثر على ما نقله الجعبري^(١): إن مخارج الحروف ستة عشر، فجعل الألف من مخرج الهمزة، كما اختاره الشاطبي، والواو والياء الساكنين أعم من المد واللين من مخرج المتحركين. وقال الفراء وأتباعه: أربعة عشر، فجعل مخرج النون واللام والراء واحدًا، والجمهور على أن لكل واحد مخرجًا، كما سيأتي تحقيقه.

وقال الخليل^(٢) -وهو شيخ سيبويه- وأتباعه من المحققين، وهو الذي عليه الجمهور: إنها سبعة عشر، كما أشار إليه المصنف بقوله (على الذي يختاره من اختبر) أي: بناء على قول من اختار ذلك باختباره الأقوال، وتمييزه بين الأحوال، واختيار المضارع لحكاية الحال الماضية.

وأغرب شارح حيث قال: أي على القول الذي يختاره منا من بين الأقوال من سبق اختباره للحروف.

وأعجب من هذا حيث أعجب بكلامه، وقال: هذا المعنى يغني عن تأويل المضارع بالماضي، كما جنح إليه ابن الناظم وغيره.

ويحصر هذه المخارج: الحلق، واللسان، والشفة، وزاد جماعة منهم الشاطبي والناظم: الجوف والخيشوم.

(١) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم أبو إسحاق الجعبري، عالم بالقراءات من فقهاء الشافعية له نثر ونظم يقال له الشيخ الجليل، كنيته في بعض المصادر: تقي الدين، وفي غيرها: برهان الدين، له نحو مائة مصنف منها خلاص الأبحاث والعقود وله شرح على منظومة الشاطبي وغيرها (ت ٧٣٢هـ). انظر: غاية النهاية (٢١/١).

(٢) الخليل بن أحمد الأزدي البصري الفراهيدي أبو عبد الرحمن، شيخ علماء العربية ورأس المدرسة البصرية وصاحب أقدم معجم لغوي وصلنا وهو العين وأول من استخراج علم العروض وحصن به أشعار العرب (ت ١٧٥هـ). انظر: إنباه الرواة (١/٣٤١).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

هذا وإذا أردت أن تعرف مخرج حرف صريحًا بعد تلفظك به صحيحًا فسكنه، أو شدّده وهو الأظهر، وأدخل عليه همزة وصل بأي حركة، واصغ إليه السمع، فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق، وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرجه المقدر، فتدبر.

ثم إذا سئلت عن التلفظ بحرف من كلمة، وكان ساكنًا حكيت به همزة وصل، وإن كان متحركًا حكيت بهاء السكت؛ لأنه لما سأل الخليل أصحابه: كيف تلفظون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم، قال: إنما لفظتم بالاسم لا بالمسمى، لكن قولوا: جه.

وأغرب شارح هنا حيث اعترض على الجعبري وابن الناظم في قوليهما: والصوت هواء يتموج بتصادم جسمين، فقال: الذي عليه أهل السنة: أن الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع أو القلع، خلافًا للحكماء في زعمهم: أن الصوت كيفية في الهواء بسبب تموج إلى آخر ما ذكر، فإنه كلام غير محرر نشأ من غير تأمل وتدبر.

والتحقيق أن مذهب أهل السنة هو أن لا تأثير لغير الله، وأن الأشياء قد توجد بسبب من الأسباب، لكن عند خلق الله إياها، كما أنه سبحانه وتعالى يخلق الشبع بسبب الأكل، وهو قادر على أن يُشبع من غير أكل، وأن يجعل الأكل سببًا لزيادة الجوع، كما هو مشاهد في المستسقي والمبتلى بجوع البقر.

ثم اعلم أن الحروف المذكورة هي الأصول الأصلية، وثمة حروف فرعية تكون ممزجة بالأصلية للعلل المقتضية لها، ليس هذا محلها، وهي: الهمزة المسهلة بينها وبين الألف والواو والياء، وكذا الألف المائلة، واللام المفخمة، والصاد المشمّة، والنون المخفأة، وهذه الحروف الخمسة كلها فصيحة جاءت بها القراءات الصحيحة، والروايات الصريحة.

وقول خالد: والشين كالجيم في نحو: أجدق من الحروف المتفرعة المستحسنة، وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام - خطأ ظاهر في مقام المرام، وأما الكاف العجمية، وكذا الزاي والباء الفارسية فليست من اللغات القرآنية، وإن كانت لغة لبعض العرب المصرية أو اليبانية.

ثم اعلم أن شارحًا ذكر هنا حديثًا عن مشايخه في حاشيته على الأزهرية، مما تلوح

لوائح الوضع عليه في المرتبة الأظهرية، ثم قال: التحقيق أن لكل حرف مخرجًا مخالفًا لمخرج الآخر، وإلا لكان إياه فيكون الحكم تقريبًا.

قلت: هذا التعليل بعيد من التحقيق؛ فإن الجمهور من أرباب التدقيق جعلوا الحروف متعددة مخرجًا واحدًا، بناء على أن التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات، وإن كان الاتحاد باعتبار الذوات، ولذا قيل: إن معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار، ومعرفة الصفة بمنزلة المحك والمعيار.

١٠- فَالْفُ الْجُوفُ وَأُخْتَاهَا وَهِيَ حُرُوفٌ مَدَّ لِلَّهِ وَاءٌ تَنْتَهِي

ضبط الجوف بالرفع على تقدير مخرجها قبل الجوف وبعده، أو فمخرج ألف الجوف، والجر على أنه من باب الإضافة إلى الظرف، نحو: صائم النهار وقائم الليل، أو الإضافة لأدنى ملابسة، وفي نسخة: «للجوف ألف» وهو غير متزن، ثم قوله: «وأختاها» أي: كذلك، والمراد: شبيهتها بأن تكونا ساكتتين وحركة ما قبلهما من جنسهما بأن تكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة، وجعلت الألف أصلاً لأنها لا تختلف عن حالها أصلاً، لا وقفًا ولا وصلًا، بخلاف غيرها، فصح قوله: (وهي حروف مد)، أي: حروف مديدة لا يتحقق وجودها إلا بمدها قدر الألف، ويسمى المد الأصلي والذاتي والطبعي، وقد يزداد بسبب من أسباب المد الفرعي كما سيأتي بيانه في مقامه الوضعي، وتسمى هذه الحروف أيضًا لينية، وإن كانت اللينية مختصة بكونها ساكنة، ولا تكون حركة ما قبلها من جنسها، كـ (خوف) و (غير).

والتحقيق أن هذه الحروف تسمى حروف العلة بالمعنى الأعم، سواء تكون متحركة أو ساكنة، حركة ما قبلها من جنسها أو لا، ثم حروف المد واللين، ثم اللين بالوجه الأخص، وهو مختص بالواو والياء دون الألف، كما سيأتي.

وهذه الحروف تنتهي إلى هواء الفم من غير اعتماد على جزء من أجزائه، ولذا يقال لهذه الحروف: جوفية وهوائية، وقول ابن المصنف: مخرجهن من جوف الفم والحلق، يريد أن مبدأها مبدأ الحلق، ويمتد ويمر على كل جوف الفم، وهو الخلاء الداخل فيه، فإنهن لا حيز لهن محقق تنتهي إليه، بل تنتهي بانتهااء الهواء، أعني: هواء الفم، وهو الصوت، ولهذا تقبل الزيادة والنقصان في مراتبها.

وقول الشارح الرومي: كل خال هواء ليس بخال عن قصور، بل كل خال محل هواء،

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ثم إنهم بالصوت المجرد أشبه منهن بالحروف ويتميزن عن الصوت المجرد بتصعد الألف وتسفل الياء، واعتراض الواو، فنسبت إلى الجوف؛ لأنه آخر انقطاع مخرجها، وحيث لزمتم الألف هذه الطريقة المعتادة من كونها ساكنة، وحركة ما قبلها من جنسها وهي الفتحة، لم يختلف حالها من أنها دائماً تكون هوائية بخلاف أختيها، فإنها إذا فارقتها في صفة المشابهة صار لهما حيز محقق، ومن ثمة كان لهما مخرجان: مخرج حال كونها مديتين، ومخرج حال كونها متحركتين، ثم كل حرف مساوٍ لمخرجه، أي لمقداره لا يتجاوزه، ولا يتقاصر عنه، إلا حروف المد، فإنها دون مخرجها، ومن ثمة قبلت الزيادة في المد إلى انقطاع الصوت.

وسميت حروف المد واللين؛ لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان؛ لاتساع مخرجها، فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب.

ثم التحقيق أن معنى جعل سيبويه^(١) الألف من مخرج الهمزة أن مبدأه مبدأ الحلق، ويمتد ويمر على جميع هواء الفم، فيرتفع النزاع، وهذا أيضاً معنى قول مكّي^(٢) في الرعاية: لكن الألف حرف يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق، فنسب في الخروج إلى الحلق؛ لأنه آخر خروجه، إذ لا منافاة بين أن يكون مبدؤه مبدأ الحلق وانقطاع مخرجه في الحلق؛ لأن المراد أنه ليس له اعتماد على شيء من أجزاء الفم، بل يبتدئ من الحلق وينتهي إلى الصوت الناشئ من الحلق، وهذا معنى قول الداني^(٣): لا معتمد للألف في شيء من أجزاء الفم على هذا، وهو أن يكون مبدؤه الحلق ومنقطع مخرجه في الحلق يحمل جعل الشاطبي وغيره الألف

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المشهور بسيبويه، إمام النحاة وشيخ المدرسة البصرية بعد الخليل، صاحب أقدم مصنف نحوي وصلنا وهو الكتاب (ت ١٨٠هـ). انظر: معجم الأدباء (٤/٢١٧).

(٢) مكّي بن أبي طالب حموش القيس، الأندلسي، القرطبي، أبو محمد مقرئ عالم بالتفسير والعربية وشيخ القراء والمجودين كان كثير التأليف له من الكتب: مشكل إعراب القرآن، والرعاية، والكشف، والتبصرة، وغيرها (ت ٤٣٧هـ). انظر: إنباه الرواة (٣/٣١٣).

(٣) عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني: من أئمة المشتغلين بعلوم القرآن، اختص بعلم القراءات كان من حفاظ الحديث وقيل له أكثر من مائة مصنف منها: جامع البيان في القراءات السبع — وهو من تحقیقنا — والتيسير في القراءات السبع، التحديد في الإتقان والتجويد، المقنع في رسم المصحف، المحكم في نقط المصاحف وغيرها (ت ٤٤٤هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٠٣).

حلقياً، وينزل قوله مع غيرهم في هذه الحروف - أعني الواو والياء - على غير المدية هذا. وقال الناظم في «النشر»: والصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة؛ لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة.

ثم اعلم أنه قدم حروف المد على سائر الحروف لعموم مخرج المدية، وكونها بالنسبة إلى مخارج البقية بمنزلة الكل في جنب الجزء، فيستدعي التقديم من هذه الحيثية، وإن كان المناسب تأخيرها عنها باعتبار أن حيزها مقدر، وما حيزه مقدر فهو حقيق بأن يؤخر عما حيزه محقق.

ثم اعلم أن كل مقدار يكون منتصباً وله نهايتان، أي: طرفان وغايتان أيتهما فرضت أوله كان مقابله آخره، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب مخالفاً لباقي الحيوان لزم منه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره.

فإذا كان كذلك كان أول المخارج الشفتين:

أولها: مما يلي البصرة.

وثانيها: اللسان وأوله مما يلي الأسنان وآخره مما يلي الحلق.

وثالثها: الحلق، وأوله مما يلي اللسان وآخره مما يلي الصدر، ولو كان وضع الإنسان على التنكيس لانعكس.

ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل الإنسان كان أوله آخر الحلق، وآخره أول الشفتين، فرتب الناظم - رحمه الله - الحروف باعتبار الصوت وفقاً للجمهور حيث قال: «فألف الجوف» ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها الأصلي حيث جعل الأقصى، وهو الأبعد مما يلي الصدر، والأدنى وهو الأقرب لمقابله فقال:

١١- ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءٌ ثُمَّ لَوْسَطِهِ فَعَيْنٌ حَاءٌ

(ثم لأقصى الحلق همز هاء) أي لأبعده من الفم حرفان وهما همز وهاء، وحذف العاطف رعاية للوزن.

ومنهم من ضم الألف إليهما وجعلها بعدهما كالشاطبي، ونسب هذا القول إلى سيويه، ونقل عنه أيضاً تقديم الألف على الهاء، كما يفهم من كلام الجاربردي، وقيل: الهمزة

والهاء في مرتبة واحدة، وقيل: الهمزة أولى.

(ثم لوسطه فعين حاء) وحقه أن يقال: «عين فحاء» وغير للضرورة، ووسط الشيء محرّكة ما بين طرفيه كأوسطه، فإذا سكنت كان ظرفاً أو هما فيما هو مصمت كالحقّة، فإذا كانت أجزاءه متباينة فبالإسكان فقط، أو كل موضع صلح فيه بين فهو بالتسكين وإلا فهو بالتحريك كذا في القاموس، فقول شارح سين (وسطه) ساكنة في النظم على لغة ضعيفة ضعيف، وفي نسخة: «ومن وسطه» بالتحريك، وفي نسخة: «وما لوسطه فعين حاء» فلا إشكال في الفاء، وتقدم العين على الحاء كلام سيويه، وهو قول مكّي، ونص أبو الحسن بن شريح^(١) على أن الحاء قبل العين، وهو كلام المهدي^(٢) وغيره.

١٢- أذناه غين خاؤها والقاف أقصى اللسان فوق ثم الكاف

(أدناه غين خاؤها والقاف) أي: أقرب الحلق إلى الفم، وهو أوله من جانب الفم مخرج غين وخائها، وإضافة الحاء إليها لأدنى ملاسة، وهي المشاركة في الحروف الهجائية أو في صفة الحلقيّة أو في الاتصاف بالمعجمة، وتقديم الغين على الحاء هو مختار سيويه أيضاً وعليه الشاطبي، وتبعية الناظم عليه، ونص مكّي على تقديم الحاء على الغين.

وقال ابن خروف النحوي^(٣): إن سيويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد، فهذه ثلاثة مخارج لستة أحرف، وتسمى هذه الحروف حلقيّة؛ لخروجها من الحلق في الجملة، وقوله: والقاف بتقدير مضاف أي: ومخرجها (أقصى اللسان فوق ثم الكاف) بضم قاف فوق على تقدير مضاف أي: فوق الكاف؛ لأن ما يلي الحلق من اللسان يعد فوقاً، وما يقابله تحتاً لما

(١) محمد بن شريح بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله الرعيني الإشبيلي، الأستاذ المحقق لقي مكياً وأخذ القراءة عنه وأجازته غيره، ألف كتابي الكافي والتذكير (ت ٤٧٦هـ). انظر: غاية النهاية (١٥٣/٢).

(٢) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي، نحوي، لغوي، مقرئ، مفسر، أصله من المهديّة من بلاد إفريقية، ودخل الأندلس، من تصانيفه، تفسير كبير سماه: "التفصيل الجامع لعلوم التنزيل"، و"الهداية في القراءات السبع" (ت ٤٤٠هـ). انظر: إنباء الرواة (٩١/١).

(٣) علي بن محمد بن يوسف بن مسعود القيسي القرطبي، أبو الحسن نظام الدين، المعروف بابن خروف، شاعر أندلسي، من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق وأقام بحلب، واتصل بقاضيها ابن شداد وأسند إليه الإشراف على مارستان يسمى "مارستان نور الدين" واختل في آخر عمره، وتوفي بها متردياً في جب (ت ٦٠٤هـ). انظر: الأعلام (٣٣٠/٤).

سبق من النكتة في اعتبار مبدأ الصوت في ترتيب المخارج، أو المراد به أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، ثم الكاف أي: مخرجها أقصى اللسان.

١٣- أَسْفَلُ وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشَّيْنِ يَا وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

(أسفل والوسط فجيم الشين يا) أي: أسفل من القاف، وهو مبني على الضم، مثل: فوق ظرف للكاف السابق: أي: في أسفل اللسان بالنسبة إلى القاف، أو أريد به ما تحته من الحنك الأعلى، وهو أقرب إلى الفم من القاف، ويقال لها: اللهوية؛ لأنها يخرجان من آخر اللسان.

واللهة اللحمية المشرفة على الحلق، وقيل: اللهة أقصى الفم واللسان واللام في الوسط بدل من المضاف إليه أي وسط اللسان، أي مع مجازيه من وسط الحنك الأعلى أو وسطهما، فمخرج الجيم والشين والياء، وفي نسخة: «الجيم الشين يا»، فحذف تنوين الجيم، وعطف الشين والياء، ونكر وعرف بحسب ما استقام له الوزن في هذا المقام، وقصر يا وفقاً لضرورة.

وقال المهدي^(١): إن الشين تلي الكاف، ثم الجيم والياء تليان الشين، كما حكاه عنه الناظم، وتسمى الحروف الثلاث شجرية؛ لأنها تخرج من شجر اللسان وما يقابله، والشجر منفتح الفم، وقيل: مجمع اللحين، والمراد بالياء غير الياء المدية.

(والضاد من حافته إذ وليا) أي: ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه إذا قرب الجانبان أي: أحدهما، فالتذكير باعتبار معنى الحافة، وهو الجانب والطرف أو لاكتسابه التذكير من الإضافة والألف للثنائية، والحكم لكل واحد منهما على انفراده، وقيل: الألف للإطلاق أي: إذا قرب جانب اللسان.

١٤- لِأَضْرَاسٍ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يَمَانِهَا وَاللَّامُ أَذْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

(الأضراس من أيسر أو يمانها) أصلها الأضراس فنقلت حركة الهمزة إلى اللام، واكتفى بها عن همزة الوصل على أحد الوجهين في أمثاله، كما يستفاد من الشاطبية^(٢):

(١) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي، أستاذ مشهور في القراءات، وله فيها تصانيف كثيرة منها: هجاء مصاحف الأمصار وغيره (ت ٤٣٣هـ). انظر: غاية النهاية (١/٩٢).

(٢) البيت من الشاطبية ورقمه (٢٣٣).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وَتَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوُضَلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًا بِعَارِضِهِ فَلَا

وأبعد شارح حيث قال: الرواية في الأضراس هو النصب على أنه مفعول «وليا» والفاعل مستتر عائد إلى اللسان، وبُعْذُهُ من وجهين لفظاً ومعنى، أما أولاً: فلأن الضمير يرجع إلى المضاف دون المضاف إليه غالباً، وأما معنى: فلأنهم اعتبروا الولاء بين الأضراس والحافة لا بين الأضراس وطرف اللسان، ثم قال: ولو قيل برفعه على الفاعلية فيكون المراد إذ وليه الأضراس لكان ملائماً لعبارتهم. أقول: لأنهم اعتبروا أيضاً ولاء الأضراس بالحافة دون العكس. اهـ

ولا يخفى ما في قوله أيضاً، وقوله: دون العكس من المناقضة، مع أن القرب والميل إنما هو من حافة اللسان إلى الأضراس، دون العكس لبقائها في محلها، وأما ما أسند إليه ﷺ تبعاً للشيخ زكريا من قوله: «أنا أفصح من نطق بالضاد» فقد صرح الحفاظ منهم الناظم بأنه موضوع^(١)، والمعنى تخرج الضاد من طرف اللسان مستطيلة إلى ما يلي الأضراس من الجانب الأيسر، وهو الأيسر، والأكثر، ومن الأيمن وهو اليسير والعسير والمعتبر، أو من الجانبين معاً، وهو من مختصات سيدنا عمر رضي الله عنه، وهو معنى قول الشاطبي^(٢):

..... وَهِيَ وَكَذَلِكَ يَعْزُّ وَيَأْيُمْنِي يَكُونُ مُقَلَّلاً

(١) رواه العقيلي عن ابن عباس مرفوعاً وقال لا أصل له، وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال في اللآلئ الحديث أخرجه الطبراني والحاكم في المستدرک وصححه، والبيهقي في شعب الإيمان، وتعبه الذهبي فقال يحيى بن يزيد ضعفه أحمد وغيره والعلاء بن عمرو الحنفي ليس بعمدة ومحمد بن الفضل متهم فليس يصلح للمتابعات قال وأظن الحديث موضوعاً وله شاهد رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: أنا عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي. قال في اللآلئ معناه صحيح ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلًا بلفظ أنا أعربكم أنا من قريش ولساني لسان سعد بن بكر، ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ أنا أعرب العرب ولدت في بني سعد فأتني يأتيني اللحن؟ كذا نقله في مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا للجلال السيوطي ثم قال فيه والعجب من المحلى حيث ذكره في شرح جمع الجوامع من غير بيان حاله وكذا من شيخ الإسلام زكريا حيث ذكره في شرح الجزرية ومثله أنا أفصح العرب بيد أي من قريش أورده أصحاب الغرائب ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده انتهى. انظر كشف الحفاء (١/ ٢٠٠ - ٢٠١).

(٢) البيت من الشاطبية ورقمه (١١٤١).

وكان حق المصنف أن يقول: من أيسر أو يمينى أو يسراها أو يمينها، لكن غير بينهما ضرورة، والضمير في يمينها إلى الأضراس أو الحافة وهما متلازمان، ثم الحافة مخففة الفاء على ما ذكر في القاموس من مادة الأجوف، وتوهم الجعبري كونه من المضاعف، فقال: خفف للوزن.

ثم اعلم أن الأسنان على أربعة أقسام، منها أربعة تسمى ثانياً: ثنتان من فوق، وثنان من تحت من مقدمها، ثم أربعة مما تليها من كل جانب، واحدة تسمى: رباعيات، ثم أربعة كذلك تسمى: أنياباً، ثم الباقي تسمى: أضراساً، منها أربعة تسمى: ضواحك، ثم اثنا عشر تسمى طواحن، ثم أربعة نواجذ، ويقال لها: ضرس الحُلم وضرس العقل، وقد لا توجد في بعض أفراد الإنسان.

وأغرب شارح حيث قال: سقطت همزة الوصل في الأضراس، والمراد بالأضراس الأسنان، وشارح آخر قال: أراد بها الطواحن. اهـ

فالتحقيق أن المراد بها الأضراس العليا من أحد الجانبين مبتدئاً مما حاذى أوسط اللسان بقريئة ذكره بعده منتهياً إلى أول مخرج اللام، والله أعلم بالمرام.

(واللام أدناها لمتهاها) أي: ومخرج اللام أقرب الحافة، وأولها إلى نهايتها، أو إلى منتهى طرفها كما قال الشاطبي^(١):

وَحَرْفٌ بِأَدْنَاهَا إِلَى مُنْتَهَاهُ قَدْ

يلي الحنك الأعلى، أي: حرف منها بأدنى الحافة أصلاً إلى منتهى اللسان على ما ذكره الجعبري، فاللام بمعنى إلى، وقيل: اللام للاختصاص، أي الأقرب المخصوص بمنتهى حافة اللسان، ولا يخفي ما فيه من التكلف في البيان، ثم المراد من الحنك الأعلى من اللثة في سمت الضاحك لا الثنية خلافاً لسيبويه.

واللثة بضم فتخفيف مثلثة: منبت الأسنان، ويبقى اللهاة، وهي اللحمية المشرفة على الحلق والثنية: مقدم الأسنان، والضاحك: كل سن يبدو من مقدم الأضراس عند الضحك.

والحاصل: أن مخرج اللام ما دون أول إحدى حافتي اللسان، وذلك لأن ابتداء مخرج

(١) هو من الشاطبية ورقمه (١١٤٢).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد، وينتهي إلى منتهى طرف اللسان، وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب، والرابعة والثنية، وليس في الحروف أوسع مخرجاً منه، وأغرب شارح في قوله: أدنى حافة اللسان أي: آخرها.

١٥- وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا وَالرَّائِدَانِيهِ لِظَهْرِ أَدْخَلُ

(والنون من طرفه تحت اجعلوا) بنصب النون على أنه مفعول مقدم لقوله: «اجعلوا» وتحت مبني على الضم، وطرفه بفتحيتين، أي: واجعلوا مخرج النون من طرف اللسان، وهو رأسه وأوله مع ما يليه من اللثة مائلاً إلى ما تحت اللام قليلاً، وقيل: فوقها وهو أضيّق من مخرج اللام، وقيل: (النون) مبتدأ بتقدير مخرج، ومن طرفه خبره، و (تحت) ظرف، (اجعلوا) ومفعوله محذوف أي: اجعلوا النون تحت اللام.

(والرايدانية لظهر أدخل) بقصر الراء ضرورة بإشباع هاء (يدانية) لغة؛ أي: ومخرج الراء يقارب مخرج النون، لكنه إلى ظهر من اللسان أدخل، وهذا معنى قول ابن المصنف: والراء من ظهر رأس اللسان ومحاذيه من لثة الثنيتين العليتين، وقال المصنف في «النشر»: مخرج الراء من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً وقال الشاطبي^(١).

وَحَرْفٌ يُدَانِيهِ إِلَى الظَّهْرِ مَدْخَلٌ

قال أبو شامة: يعني يداني النون وهو الراء يخرج من مخرجها، لكنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون لانحرافه إلى اللام، وقال ابن المصنف في شرحه أي: الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون، ثم المراد بالظهر ظهر اللسان لا ظهر طرفه كما اختاره خالد، ويمكن أن يكون التقدير والراء يقاربه مائلاً إلى ظهره، وهذا القول أدخل وأقرب إلى التحقيق، فإنه مذهب الحدائق، وأهل التدقيق كسيبويه ومن وافقه، وذهب الفراء وقطرب^(٢)

(١) هو من الشاطبية ورقمه (١١٤٣).

(٢) محمد بن المستنير، أبو علي الشهير بقطرب، عالم بالنحو واللغة، أخذ النحو عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصرة، له تصانيف كثيرة منها: معاني القرآن، غريب الحديث، كتاب الصفات، كتاب الاشتقاق، وغيرها (ت ٢٠٦هـ). انظر: أخبار النحويين (ص: ٤٩).

والجرمي^(١) إلى أن اللام والنون والراء من رأس اللسان ومحاذيه، ثم هذه الثلاثة تسمى ذلقة وذولقية؛ لأنها من ذلق اللسان وهو طرفه وحده، ثم (أدخل) مفرد يقرأ بإشباع الضمة وأوًا وفي نسخة: «أدخلوا» بإثبات الواو بصيغة الجمع، وهو يحتمل الأمر والمضي.

وأغرب بحرق في قوله: أي: ومخرج هذه الثلاثة من أدنى حافة اللسان ممتدًا إلى متنهاها إلا أن اللام تخرج من أذناها، والنون من طرف اللسان، والراء يداني مخرج النون داخلاً إلى ظهر رأس اللسان، فلا يكون حينئذ مقدماً على مخرج النون.

١٦- وَالطَّاءُ وَالذَّالُّ وَتَامِنُهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَائِيَا، وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِينٌ

بتخفيف النون مراعاة للوزن، قال خالد: المراد بالثنائيا في هذه المواضع الثنيتان، وإنما عبر الناظم - رحمه الله - بلفظ الجمع؛ لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوماً. اهـ

ويمكن أن يحمل على القول بأن أقل الجمع اثنان، والتحقيق: أن الثنائيا أربعة أسنان متقدمة، اثنان فوق واثنان تحت، فالتقدير: وعليها الأسنان الثنائيا أي: العليا منها، وإنما الإشكال إذا قيل: التركيب من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: مخرج الطاء والذال والتاء من طرف اللسان ومن الثنائيا العليا، يعني مما بينه وبين أصول الثنائيا العليا مصعداً إلى الحنك الأعلى، ولا معنى لقول شارح بياني: إما من أصولها أو من وسطها، ويقال لهذه الحروف الثلاثة: نطعية؛ لخروجها من نطح الغار الأعلى، أي: سقفه، والغار داخل الحنك، والتحقيق أنها إنما سميت نطعية لمجاورة مخرجها نطح الغار الأعلى وهو سقفه، لا لخروجها منه؛ فتأمل يظهر لك وجه الخلل.

ثم أخبر أن حروف الصفير، وهي: الصاد، والزاي، والسين، كما سيذكرها الناظم في بيان الصفات مستقر خروجهن.

١٧- مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَائِيَا السُّفْلَى وَالطَّاءُ وَالذَّالُّ وَثَاءُ لِّلْعُلْيَا

(منه ومن فوق الثنائيا السفلى) أي من طرف اللسان، ومن أطراف الثنائيا السفلى كذا

(١) صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي، النحوي الفقيه المحدث اللغوي، النحوي، قرأ على الأخفش كتاب سيبويه، وأخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وأخذ منه المازني، وكان السبب في إظهار كتاب سيبويه، كان صاحب دين وورع (ت ٢٢٥هـ). انظر: نزهة الألباء (ص: ١١٤).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

قال ابن المصنف أي من طرف اللسان، ومن أطراف الثنايا السفلى كذا قال ابن المصنف، وفيه بحث، لأن الناظم اعتبر فوق الثنايا السفلى الذي هو تحت العليا بعينه، ويريد به ما بينهما، وهو لم يعتبر ذلك، إذ طرف الشيء غير فوقه، نعم يمكن التوفيق بحمل الفوق على الطرف لمجاورته إياه مجازاً، وقال الشاطبي^(١):
وَمِنْهُ وَمِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا ثَلَاثَةٌ

أي: وثلاثة منها من رأس اللسان، ومن بين الثنايا السفلى، قاله الجعبري، وقال زكريا: وعبارة الشاطبي - رحمه الله -:

«ومن بين الثنايا» يعني: العليا، ولا منافاة، فهي من طرف اللسان، ومن بين الثنايا العليا والسفلى. اهـ.

ويقال لهذه الثلاثة: أسلية لخروجهن من أسلة اللسان، وهو مستدقه.

(والطاء والذال وثا للعليا) أي: مخرج هذه الثلاثة خاص للثنايا العليا.

١٨- مِنْ طَرْفَيْهَا وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَّةِ فَالْقَامِعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمَشْرِفَةَ

(من طرفيها ومن بطن الشفة) أي: من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ويقال

لهذه الثلاثة: لثوية لخروجها من اللثة، وهي منبت الأسنان، وبه تم مخارج اللسان، وهي عشرة، وحروفها ثمانية عشر حرفاً، وإنما قدم المصنف حروف الصفير على اللثوية تبعاً لسيبويه، ولأنها تقارب مخرج الطاء وأختها، لأنها قبل أطراف الثنايا.

ثم ذكر الناظم مخارج الشفة وحروفها بقوله: (ومن بطن الشفة) بفتح الشين وبكسره

(فالفا مع أطراف الثنايا المشرفة) بكسر الراء، والفاء زائدة في الفاء؛ لأنه مبتدأ، والمعنى: أن الفاء تخرج من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا المعينة بقوله: المشرفة، وأطلق الناظم الشفة ومراده السفلى، كما تقرر؛ لعدم تأني النطق بالفاء مع العليا، ومع ساكنة على لغة ربيعة، ثم نقلت حركة الهزمة إليها على لغة الجادة.

١٩- لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ وَعَنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

(للشفتين الواو باء ميم) أي: مخرج هذه الثلاثة خاص للشفتين؛ حيث تخرج من بين

(١) هو من الشاطبية ورقمه (١١٤٦).

الشفة العليا والسفلى؛ إلا أن الواو بانفتاح والباء والميم بانطباع، إلا أن انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم، فكان ينبغي تأخير الواو عنها لذلك، كما فعل مكي؛ حيث قدم الباء وذكر الميم عقيبها، وختم بالواو، والمراد بالواو غير المدية.

(وغنة مخرجها الخيشوم) أي: أقصى الأنف، وبرهان الغنة في سد الأنف، ولهذا لو أمسكت الأنف لم يمكن خروجها، ثم الغنة من الصفات؛ لأنها صوت أغن لا عمل للسان فيه، فكان اللائق ذكرها مع الصفات لا مع مخارج الذوات.

قال ابن المصنف: والغنة صفة النون ولو تنويئاً، والميم المدغمتان والمخفاتان.

وقال الجعبري: الغنة صفة النون ولو تنويئاً والميم تحركتا أو سكتتا، ظاهرتين أو مخفاتين أو مدغمتين، وهذا معنى قول الداني: وأما الميم والنون فيجافي بهما اللسان إلى موضع الغنة من غير قيد، وهي في الساكن أكمل منها في المتحرك، وفي المخفى أكمل منها في المظهر، وفي المدغم أكمل منها في المخفى عند مثبتها، وقول الشاطبي^(١):

وَعُنَّةٌ تَنْوِينٌ وَنُونٌ وَمِيمٌ أَنْ سَكَنَّ وَلَا إِظْهَارَ فِي الْأَنْفِ يُجْتَلَى

أي: إذا سكتنا أو أخفيا أو أدغما، وقول مكي: الساكنان قيد لكمال الغنة لا أصلها لما تقدم، والله أعلم. اهـ.

ولذا قال بعضهم: مخرج حرفها، قال ابن المصنف: وكان ينبغي أن يذكر هنا عوضاً عنها مخرج النون المخفأة، فإن مخرجها من الخيشوم، وهي حرف بخلاف الغنة.

قلت: ولهذا قال بعض الشراح: أي: مخرج محلها من النون والميم، وفيه: أن مخرج محلها من النون والميم قد سبق، وأن النون المخفأة مركبة من مخرج الذات ومن تحقق الصفة في تحصيل الكمالات، وقد أغرب الشارح اليماني حيث قال: الغنة تارة تكون صفة، وتارة تكون حرفاً، وهي النون والميم المدغمتان والمخفاتان، وهو مذهب المصنف. اهـ.

وغرابته مما لا يخفى، وعلى كل تقدير فعد الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلو عن إشكال، فتدبر.

ثم رأيت المصنف ذكر في «النشر»: أن المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو الغنة، وهي

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (١١٥١).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

تكون في النون والميم، الساكتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول في هذه الحالة عن مخرجها الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حروف المد واللين من مخرجه إلى الجوف على الصواب.

وقال سيبويه: إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة، إنما يريد به النون

المظهرة. اهـ

وقد نص مكّي في «الرعاية» على أن الغنة نون ساكنة خفية تخرج من الخياشيم، وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفأة وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة، وللتنوين والميم الساكنة، ثم قال: والغنة حرف مجهور شديد لا عمل للسان فيها.

وقد صرح الجاربردي^(١): أن النون الساكنة المخفأة تسمى غنة، وأنها من الحروف المتفرعة، ثم بين ذلك بقوله: فإنك إذا قلت: «عن» كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإذا قلت «عنك» لم يكن لها مخرج من الفم، لكنها غنة تخرج من الخيشوم، فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اختلافها، فيمكن حمل الغنة هنا على النون المخفأة نفسها من غير تكلف بقرينة أن الكلام في الحروف لا في صفاتها، وهذا بخلاف الغنة في قوله: «وأظهر الغنة» وغيره من المواضع الآتية، فإن المراد بها الصفة حتمًا ومما يؤيده قول أبي شامة^(٢) نقلًا عن أبي عمرو^(٣): وهذه الغنة المسماة بالنون الخفية ليست النون التي مرّ ذكرها، فإن تلك من الفم، وهذه من الخيشوم، وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح إخفاؤها، فإن كان بعدها حرف من حروف الحلق، أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى.

(١) في شرح شافية ابن الحاجب، والجاربردي: هو أحمد بن الحسن بن يوسف، فقيه شافعي، اشتهر وتوفي في تبريز له: شرح منهاج البيضاوي، في أصول الفقه، وشرح الحاوي الصغير، لم يكمل وشرح شافية ابن الحاجب، وحاشية على الكشاف، (ت ٧٤٦هـ). انظر: الأعلام (١/١١١).

(٢) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، مؤرخ، محدث، باحث، أصله من القدس، ومولده في دمشق، وبها منشأه ووفاته، ولي بها مشيخة دار الحديث الأشرفية، له شرح على الشاطبية مسمى بـ: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (ت ٦٦٥هـ). انظر: بغية الوعاة (ص: ٢٩٧).

(٣) أي: الداني.

باب الصفات

٢٠- صَفَاتُهَا جَهْرٌ وَرَخْوٌ مُسْتَقْبَلٌ مُنْفَعٌ مُضْمَةٌ وَالضَّدُّ قُلٌّ

الصفة ما قام بالشيء من المعاني، كالعلم والسواد، وقد تطلق الصفة ويراد بها النعت النحوي، والمراد بها ههنا: عوارض تعرض للأصوات الواقعة في الحروف من الجهر والرخاوة، والهمس والشدة، وأمثال ذلك؛ فالمخرج للحرف كالميزان يعرف به ماهيته وكميته، والصفة كالمحك، والناقد يعرف بها هيئته وكيفيته، وبهذا يتميز بعض الحروف المشتركة في المخرج عن بعضها حال تأديته، ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة، فلا يفهم منها المرام.

وهذا معنى قول المازني: إذا همست وجهرت وأطبقت وفتحت اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد، وقال الرماني وغيره: لولا الإطباق لصارت الطاء ذالاً؛ لأنه ليس بينها فرق إلا الإطباق ولصارت الطاء ذالاً، ولصارت الصاد سيناً، فسبحان من دقت في كل شيء حكمته.

روي أن الإمام أبا حنيفة^(١) - رحمه الله تعالى - ناظر معتزلياً فقال له: قل: با، فقال: با، ثم قال: قل: خا، فقال: خا، فقال له: بين مخرجها، فبينهما، فقال: إن كنت خالقت فعلك فأخرج الباء من مخرج الخاء، فبهت المعتزلي.

وصفات الحروف منها ما له ضد، ومنها ما ليس له ضد، كما سيأتي بيانها وإنما ذكر الشيخ - رحمه الله - ههنا صفاتها المشهورة اللاتقة لمقدمته المختصرة، وإلا فقد ذكر بعضهم أن لها أربعاً وأربعين صفة، وزاد بعضهم عليها كما في الكتب المبسوطة، فذكر المصنف من صفاتها سبعة عشر نوعاً: منها الجهر والرخو، والاستفال والانفتاح، والإصمات - بحسب ما اتفق له من الوزن تارة بلفظ المصدر، وأخرى بصيغة الوصف، وستأتي ومعانيها مع أضدادها في محلها اللاتق بها.

(١) النعمان بن ثابت، التيمي، الكوفي، أبو حنيفة: إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة له: مسند في الحديث، جمعه تلاميذه، والمخارج في الفقه، صغير، رواه عنه تلميذه أبو يوسف (ت ١٥٠ هـ).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وقوله: «والضد قل» أي: واذكر أصداد هذه الصفات الخمسة بالمقابلة المرتبة كما قال:
 ٢١- مَهْمُوسُهَا (فَحْتُهُ شَخْصٌ سَكَتٌ) شَدِيدُهَا لَفْظٌ (أَجِدُ قَطِ بَكَتٌ)

(مهموسها فحثة شخص سكت) فإن الأشياء تتبين بأصدادها وبتعداد حروف بعض الأصداد تعرف سائر الأصداد من جهة الأعداد، ولما كانت الحروف المهموسة وأمثالها قليلة قابلة لسرعة ضبطها وحفظها بينها وترك بيان أصدادها؛ لما يعرف من مفهوم ماهيتها.

والحاصل: أن الحروف المهموسة مجتمعة في كلمات مركبة منها عبر عنها بقوله: «فحثة شخص سكت» وهي عشرة: الفاء، والحاء المهملة، والثاء المثناة، والهاء، والشين، والحاء المعجمتان، والصاد، والسين، والكاف، والتاء المثناة من فوق، فالحث: بمعنى الحض، والشخص معروف، وسكت: فعل ماضٍ من السكوت.

ثم الهمس في اللغة: الخفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]، والمراد به حس مشي الأقدام إلى المحشر، أو حس كلام أهله من هول ذلك المنظر، ومما يناسب المعنى الأول قول الشاعر^(١):

وَهُنَّ يَمُوشِينَ بِنَاهِمِي سَا إِنْ يَصُدُّقِ الطَّيْرِ نَبِيكَ لِيَسَا

وسميت مهموسة، لجريان النفس معها لضعفها ولضعف الاعتماد عليها عند خروجها، وضدها المجهورة.

والجهر في اللغة: الصوت القوي الشديد، وسميت مجهورة لمنع النفس وحصره أن يجري معها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها، والتحقيق أن الهواء الخارج من داخل الإنسان إن خرج ذلك بدفع الطبع يسمى نفساً، بفتح الفاء، وإن خرج بالإرادة وعرض له توج بتصادم جسمين يسمى صوتاً، وإذا عرض للصوت كصفات بخصوصة بأسباب معلومة يسمى حروفاً، وإذا عرض للصوت كصفات أخرى عارضة بسبب الآلات تسمى تلك الكيفيات صفات، ثم إن النفس الخارج الذي هو صفة حرف إن تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهوراً، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف،

(١) البيت مجهول القائل، وذكر في: الرسائل للجاحظ، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني، وشرح أدب الكاتب لابن الجواليقي. - الموسوعة الشعرية.

كان ذلك الحرف مهموسًا، وأيضًا إذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارًا تامًا؛ فلا يجري جريانًا سهلًا؛ يسمى شديدًا، فإنك لو وقفت على قولك: (الحج)، وجدت صوتك راكدًا محصورًا حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك.

وأما إذا جرى الصوت جريانًا تامًا، ولا ينحصر أصلًا يسمى رخوة كما في الطش، فإنك إذا وقفت عليها وجدت صوت الشين جاريًا تمده إن شئت.

وأما إذا لم يتم الانحصار، ولا يجري يكون متوسطًا بين الشدة والرخوة كما في (الظل)، فإنك إذا وقفت عليه وجدت الصوت لا يجري مثل ذلك يعني مثل جري «الطش»، ولا ينحصر مثل انحصار (الحج)، بل يخرج على حد اعتدال بينهما.

فإذا عرفت ذلك تبين لك أيضًا معنى قوله: (شديدها لفظ أجد قط بكت) ف (أجد) أمر من الإجادة، و (قط) منون مجرور مخفف بمعنى حسب، و (بكت) مجرد التبيكت، يقال: بكته إذا غلبه بالحجة، والمراد بها هنا أن الحروف المتصفة بالشدة مجموعة في الكلمات الثلاث مركبة منها، وهي الهمزة والجيم، والذال المهملة، والقاف، والطاء المهملة، والباء الموحدة، والكاف، والتاء المثناة من فوق، فما عداها وما عدا اللينة التي ذكرها في قوله:

٢٢- وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ (لَنْ عُمِرَ) وَسَبْعَ عُلُوٍّ (خُصَّ ضَغْطُ قِظٍّ) حَصْرُ

(وبين رخو والشديد) أي: وما بينها حروف خمسة يجمعها تركيب (لن عمر) كلها حروف رخوة.

والشدة في اللغة القوة، وسميت شديدة لمنعها الصوت أن يجري معها؛ لأنها قويت في مواضعها فلزمتها الشدة، والرخوة مثلثة الراء والكسر أشهر، والرخاوة في اللغة اللين، وسميت بذلك لجري النفس والصوت معها، حتى لانت عند النطق بها، وضعف الاعتدال عليها.

ثم الحروف التي بين الرخوة والشدة خمسة، يجمعها قولك: «لن عمر» بكسر اللام: أمرٌ مِنْ لَانَ يَلِينُ، و (عمر) منادى بحذف حرف النداء، وهذا التركيب أولى من جمع بعضهم في لم نُرْع، ومما وقع في الشاطبية من قوله: عمر نل، مع ما فيه من خلوص المبنى وخلاصة المعنى، كما لا يخفى، وهي اللام والنون والعين المهملة والميم والراء، وإنما وصفت بذلك؛ لأن الرخوة إذا نطق بها في نحو: اجلس وافرش، جرى معها الصوت والنفس عند سكونها

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

والشديدة إذا نطق بها في نحو: اضرب واقعد، انحبس الصوت والنفس معها، ولم يجريا والتي بين الرخوة والشدة إذا نطق بها في نحو: انعم واعمل، لم يجز الصوت والنفس معها جريانها مع الرخوة، ولم ينحبس انحباسها مع الشديدة.

هذا وقد قال ابن الحاجب في «الشافية»^(١): المجهورة ما ينحصر، أي: ينقطع جري النفس مع تحركه، والمهموسة بخلافها.

وخالف بعضهم فجعل الضاد والطاء والذال - أي: المعجمات - والزاي والعين والغين والباء أي: الموحدة من المهموسة، والكاف والتاء - أي: المنقوطة بنقطتين من فوق - من المجهورة ورأى أن الشدة تؤكد الجهر، والشديدة ما ينحصر جرى صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري.

قال شارحها النظامي: والجهر انحصار النفس مع تحركه، فقد يجري النفس، ولا يجري الصوت كالكاف والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وقد يجري الصوت، ولا يجري النفس كالضاد والغين المعجمتين، فظهر الفرق بينهما، والله أعلم.

(وسبع علو) بضم العين، وبكسره (خص ضغط قط حصر) أي: حصر سبع علو حروف «خص ضغط قط» ف (قط): أمر من قاظ بالمكان، إذا قام به في الصيف، والخص - بضم الخاء المعجمة: البيت من القصب، والضغط: الضيق، والمعنى أقم في وقت حرارة الصيف في خص ذي ضغط، أي: اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه، واسلك طريق السلف الصالح، وما وافقه، فقد جاء عن أبي وائل شقيق بن سلمة، وهو من أكابر التابعين من أصحاب عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، نحو ذلك، قال عبد الملك بن عمير: كان لأبي وائل خص من قصب يكون فيه هو ودابته، فإذا غزا نقضه، وإذا رجع بناه، كذا ذكره أبو شامة رحمه الله،

(١) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، وكان أبوه حاجبا فعرف به، من كتبه: «الكافية» في النحو، و«الشافعية» في الصرف، و«مختصر الفقه» استخرجه من ستين كتابا، في فقه المالكية، ويسمى «جامع الأمهات» و«المقصد الجليل» قصيدة في العروض، و«الأمالي النحوية» و«منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل» في أصول الفقه، و«مختصر منتهى السؤل والأمل» و«الإيضاح» في شرح المفصل للزخشي، والأمالي المعلقة عن ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٢١١).

فقول شارح: «خص» فعل ماضٍ مبني للمفعول بمعنى اختص، صحف عليه، والمراد هنا أن حروف الاستعلاء سبعة انحصرت في مركبات هذه الكلمات، وهي الخاء المعجمة، والصاد المهملة، والضاد والغين المعجمتان، والقاف والطاء والظاء المعجمة، وسميت مستعلية لاستعلاء اللسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى، وما عداها تسمى مستفلة لانخفاض اللسان عن الحنك عند لفظها.

٢٣- وَصَادُ ضَادٌ طَاءٌ ظَاءٌ مُطَبَّعَةٌ (فَرَمِنْ لُبِّ) الحروفُ المذَلَّقة

(وصاد ضاد طاء ظاء مطبقة) بفتح الباء، ويجوز كسرهما، ويتزن البيت بتنوين الثاني والرابع، وإنما لم يركب هذه الحروف الأربعة المطبقة على قياس سائرهما لعدم حصول معنى في تركيبها، ولثقلها على اللسان بخلاف غيرها.

والحاصل: أن حروف الإطباق أربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وهي من جملة الحروف المستعلية وأخص منها، وسميت بها لانطباق ما يجازي اللسان من الحنك على اللسان عند خروجها، وهو أبلغ من الاستعلاء، وهو لغة: الإصاق، وضدها المنفتحة، وسميت بها لانفتاح ما بين اللسان والحنك، وخروج الحروف من بينها عند النطق بها، وهو لغة: الافتراق، ومن الغريب أن قوله تعالى: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] قرئ بجميع حروف المطبقة ولم يجتمع في كلمة غيرها.

(وفر من لب الحروف المذلة) أي: والحروف المذلة مجموع حروف «فر من لب»، وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على أن «من» حرف جر، و«اللب» الذي هو العقل بمعنى الفاعل، والمعنى هرب الجاهل من العاقل، ويمكن أن يكون المعنى فَرَمِنْ فَرَمِنْ الخلق مَنْ عَقَلْ له به عرف الحق، ففيه إيحاء إلى قوله تعالى: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨].

والحاصل: أن الفاء، والراء، والميم، والنون، واللام، والباء الموحدة، يقال لها: المذلة لخروجها من ذلق اللسان، والشفة أي: طرفيها، والمراد أن خروج بعضها من ذلق اللسان، وهي الراء واللام والنون، وبعضها من ذلق الشفة وهي الباء والفاء والميم، وما عداها مصممة لأنها من الصمت، وهو المنع، قال الأخفش: لأن من صمت منع نفسه من الكلام، والمراد بها هنا أنها ممنوعة من انفرادها أصولاً في بنات الأربعة والخمسة، بمعنى أن كل كلمة على أربعة

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

أحرف أو خمسة أصولاً لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المدلقة، وإنما فعلوا ذلك لخفتها، فلذلك عادلوا بها الثقيلة، ولأجل ما ذكر حكموا بأن عسجداً اسم للذهب أعجمي، لكونه من بنات الأربعة، وليس فيه حرف من الحروف المدلقة.

وقال مكّي في الرعاية: إنَّ الألف ليست من المدلقة، ولا من المصمتة؛ لأنها هوائية لا مستقر لها في المخرج.

وبهذا تمت أضداد الصفات الخمسة المذكورة، فشرع في ذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعضها من غير تحقق وجود أضدادها، فقال:

٢٤- صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سَيْنٌ قَلْقَلَةٌ (قُطْبٌ جَدٌ) وَاللَّيْنُ

(صفيرها صاد وزاي سين) أي: حروف الصفير ثلاثة: صاد مهملة، وزاي، وسين مهملة، ولم يركب كما سبق في المطبق.

وجعل الرومي ضمير صفيرها إلى الصفات، فيحتاج إلى تكلف في صحة الحمل بأن يقال: حروف صفيرها، والمعنى أن هذه الحروف موصوفة بصفة الصفير، وهو: صوت زائد يخرج من بين النفس يصحب هذه الحروف عند خروجها، وهو لغة: صوت يصوت به للبهائم.

ثم اعلم أن السين حرف مهموس من حروف الصفير، ويمتاز عن الصاد بالإطباق، وعن الزاي بالهمس كما في القاموس.

(قلقلة قطب جد واللين) أي: حروف القلقله، ويقال لها: اللقلقة خمسة يجمعها قولك:

قطب جد، وهي القاف، والطاء المهملة، والباء الموحدة، والجيم، والذال المهملة، وإنما وصفت بذلك لأنها حين سكونها لاسيما إذا وقفت عليها تقلقل المخرج حتى لأنها حين يسمع له نبرة قوية، لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها، وهي في اللغة التحرك والاضطراب، و «القطب» بتثليث القاف والضم أشهر، وهو ما يدور عليه الأمر، ومنه قطب الرحي، و «الجد»: البخت والعظمة وخُفَّفَ للوزن، ثم قوله: «واللين»، أي: حروفه اثنان.

٢٥- وَأَوْ وَيَاءٌ سُكَّنَا وَأَنْفَتَحَا قَبْلَهُمَا وَالْأَنْجِرَافُ صُحَّحَا

(واو وياء سكننا وانفتحا) بألف الإطلاق، أي: وقع الفتح.

(قبلهما والانحراف صححا) بصيغة المجهول، والألف للإطلاق، أي: إن سكن الواو والياء، وانفتح ما قبلهما يسمى لينًا، لقلّة المدّ فيها بالنسبة إلى حروف المد التي حركة ما قبلها من جنسها، وذلك لأنّ في حرف المد مدًّا أصليًّا، وفي حرف اللين مدًّا يضبط بالمشافهة كل منهما، كما ذكره الجعبري؛ ولذا أجرى حرفي اللين مجرى حروف المد واللين، حتى إذا وقع بعدهما ساكن لوقف أو إدغام جاز المد والتوسط والقصر، إلا أن هذا الترتيب أولى في المد وعكسه في اللين، وقد رجع قصر ورش في نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١٤٨] و ﴿سَوْءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] على التوسط، والتوسط على الطول بهذا المعنى.

ووصف الانحراف صحيح بثبوته.

٢٦- في اللام والراء وبتكرير جِعْلُ وَلِلتَّقِي الشَّيْنُ ضَاذًا اسْتَطِلُّ

(في اللام والراء) مقصورًا (وبتكرير جعل) وأما قيل اللام والراء منحرفان؛ لأن اللام فيه انحراف وميل إلى طرف اللسان، والراء فيه انحراف إلى طرف اللسان، وميل قليل إلى جهة اللام، ولذلك يجعلها الألف لامًا، والضمير في (جعل) راجع إلى الراء، والمعنى: أن الراء يوصف بالتكرار أيضًا كما وصف بالانحراف، والتكرار: إعادة الشيء، وأقله مرة على الصحيح، ومعنى قولهم، إن الراء مكرر هو أن الراء له قبول التكرار، لارتعاد طرف اللسان به عند التلفظ، كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك، يعني: أنه قابل للضحك، وفي الجعل إشارة إلى ذلك، ولهذا قال ابن الحاجب لما تحسه من شبه ترديد اللسان في مخرجه، وأما قوله: ولذلك جرى مجرى حرفين في أحكام متعددة، فليس كذلك، بل تكريره لحن، فيجب معرفة التحفظ عنه للتحفظ به، وهذه كمعرفة السحر ليجتنب عن تضرره، وليعرف وجه رفعه قال الجعبري رحمه الله: وطريق السلام أن يلصق الالفاظ ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقًا محكمًا مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء، وقال مكي: لا بد في القراءة من إخفاء التكرير، وقال: واجب على القارئ أن يخفي تكريره، ومتى أظهر فقد جعل من الحرف المشدد حروفًا، ومن المخفف حرفين. اهـ

ثم قول ابن الحاجب في أحكام متعددة بيّنه أبو شامة حيث قال: فحسن إسكان ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] و ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ولم يحسن إسكان (يقتلكم)

و (يسمعكم)، وحسن إدغام مثل: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠] أحسن منه في ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٠] ولم يمل طالب وغانم، وأمیل طارد وغارم، وامتنعوا من إمالة^(١) راشد، ولم يمتنعوا من إمالة ناشد، وكلُّ هذه الأحكام راجعة في المنع والتسويغ إلى التكرير الذي في الرءاء.

(وللتفشي الشين ضادًا استطل) التفشي الانبثا والانتشار، والكلام من باب القلب أي: صفة التفشي ثابتة للشين، والمعنى أن الشين موصوف بانتشار الصوت عند خروجها، حتّى تتصل بحروف طرف اللسان منها مخرج الظاء المشالة، والحال أن مخرجها حافة اللسان من محاذاة وسطه، وقول: (استطل) أمر من الاستطالة، وهي لغة: أبعد المسافتين، والمراد منها هنا الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها، كما قاله الجعبري، والمعنى صفة بالاستطالة.

والحاصل: أن الضاد حرف مستطيل، وإنّا وصف بالاستطالة؛ لأنه يستطيل حتّى يتصل بمخرج اللام، وللتحير بين المخرجين باعتبار واحد صعب اللفظ بها، وقد ألحق المتقدمون الثاء المثلثة بالشين في التفشي، وقالوا: إنها تفتشت حتّى اتصلت بمخرج الفاء، ولذا تبدل منها، فيقال: جدف وحدث، قال ابن المصنف: وسبيل تسهيل النطق بها قطع النظر عن الحيز المقابل، وتمكنها في مخرجها وتحصيل صفاتها المميزة لها عن الظاء، قال الجعبري رحمه الله: والفرق بين المستطيل والممدود؛ أنّ المستطيل جرى في مخرجه والمدود جرى في نفسه.

ثم اعلم أنّ خمسًا من الصفات العشر المتقابلة قوية، وخمسًا منها ضعيفة، فالقوية: الجهر، والشدة، والاستعلاء، والإطباق، والإصمات، والضعيفة: الخمس المقابلة، وهي: الهمس، والرخاوة، والاستفالة، والانفتاح، والذلق، وأمّا السبع المفردة فكلها قوية إلا اللين، ثم كل حرف من التسعة والعشرين لا بد أن يتصف بخمس من الصفات العشر، فما جمع جميع الصفات القوية كالطاء المهملة فهو أقوى الحروف، وما جمع جميع الصفات الضعيفة، فهو أضعفها كالهاء والفاء، وما اجتمع فيه الأمران فهو متوسط فيها، وضعفه وقوته بحسب ما تضمنه منها.

(١) والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وهو عند فريق النحاة: أن تنحو بالألف نحو الياء، وعند بعضهم: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، والأول أرجح الآراء وأصوبها. انظر: الكتاب (٤/١١٧)، والمقتضب (١/٤٢)، والإقناع (١/٦٨)، والنشر (٢/٣٠).

باب التجويد

٢٧- والأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجود القرآن آثم

(والأخذ بالتجويد حتم لازم) جمع بينها تأكيداً للوجوب، وجعل الشيخ زكريا الثاني تفسيراً للأول بناءً على أنه عطف بيان وقد بعدهما للقارئ؛ لأن الحكم ليس على إطلاقه، والأظهر أن يقال: تقديره، وأخذ القارئ بتجويد القرآن، وهو: تحسين ألفاظه بإخراج الحروف من مخارجها، وإعطاء حقوقها من صفاتها، وما يترتب على مفرداتها ومركباتها فرض لازم وحتم دائم.

ثم هذا العلم لا خلاف في أنه فرض كفاية، والعمل به فرض عين في الجملة على صاحب كل قراءة ورواية، ولو كانت القراءة سنة، وأما دقائق التجويد على ما سيأتي بيانه، فإنها هو من مستحسناته.

فلأظهر أن المراد هنا بالحتم أيضاً الوجوب الاصطلاحيّ المشتمل على بعض أفراده من الوجوب الشرعي؛ لا الجمع بين الحقيقة والمجاز واستعمال المعنيين بالاشتراك كما ذهب إليه الشراح من الشافعية، فإن اللحن على نوعين: جليّ وخفيّ؛ فالجليّ: خطأ يعرض للفظ ويخلّ بالمعنى والإعراب، كرفع المجرور ونصبه ونحوهما سواء تغير المعنى به أم لا.

والخفيّ: خطأ يخلّ بالحرف كترك الإخفاء والقلب والإظهار والإدغام والغنة، وكتريق المفخّم وعكسه، ومدّ المقصور وقصر الممدود وأمثال ذلك، ولا شك أن هذا النوع ممّا ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد، وإنها فيه خوف العقاب والتهديد، وأما تخصيص الوجوب بقراءة الفاتحة كما ذكره بعض الشراح، فليس مما يناسب المرام في هذا المقام.

(من لم يجود القرآن آثم) أي: من لم يصحح كما في نسخة صحيحة بأن يقرأ قراءة تخلّ بالمعنى والإعراب كما صرح به الشيخ زكريا خلافاً لما أخذه بعض الشراح منهم ابن المصنف على وجه العموم الشامل للحن الخفي، فإنه لا يصح كما لا يخفى، وأغرب من هذا أن الشراح المصري ضعف قول الشيخ زكريا مع أنه شيخ الإسلام في مذهبه، ثم لفظ القرآن منقول في

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

البيت على قراءة ابن كثير^(١)، كما قال الشاطبي رحمه الله^(٢):

**** وَنَقُلُ الْقُرْآنَ وَالْقُرْآنَ دَوَاؤُنَا ****

فلا يحمل على ضرورة الوزن هذا، و «مَنْ» موصولة، وإن جعلت شرطية، فحذف الفاء من قبيل:

**** مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ****^(٣)

٢٨- لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهُ أَنْزَلَا وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا

(لأنه به الإله أنزلا) بألف الإطلاق والضمير في «لأنه» للشان أو للقرآن وفي «به» للتجويد، أي: لأن الله أنزل في القرآن الأمر بالتجويد، حيث قال: ﴿ وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٤] مؤكداً بالمصدر مبالغة في الأمر، ومن المعلوم أن النبي ﷺ كان مجوداً كما أنزل لكنه خطاب له، والمراد أمته، ونقل عن علي عليه السلام أنه قال: «الترتيل: هو تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف»، لكن فيه أن معرفة الوقوف ليست من الواجبات لقول الناظم:

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجِبْ

اللهم إلا أن يقال: المراد بمعرفة الوقوف هو أن يعلم في كل كلمة إذا وقف عليها كيف يقف عليها؟ فإنه ربما يقف عليها من ليس له وقوف بها على وجه يخل بمعناه.

وعن مجاهد^(٤) أي: ترسل فيه ترسلاً، والمعنى تمهل في المبني ليتبين لك المعنى، كما قال

(١) عبد الله بن كثير بن عمرو بن هرمز أبو سعيد المكي، أحد القراء السبعة، إمام أهل مكة في القراءة لقي ابن الزبير وأبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك وروى عنهم، كان قاضي الجماعة بمكة، روى عنه خلف كثيراً (ت ١٢٠هـ). انظر: غاية النهاية (١/٤٤٣).

(٢) هو من الشاطبية ورقمه (٥٠٢)..

(٣) صدر بيت من البسيط، وقائله حسان بن ثابت، كما روي أيضاً عن ابنه عبد الرحمن، وروي عن كعب بن مالك الأنصاري، وعجز البيت:

**** وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ ****

-الموسوعة الشعرية.

(٤) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي المخزومي، تابعي مفسر من أهل مكة، شيخ القراء والمفسرين أخذ التفسير عن ابن عباس وقرأه عليه ثلاث مرات، وله تفسير يسمى باسمه توفي ساجداً بمكة سنة ١١٠هـ

تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ﴾ [طه: ١١٤]، و﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: ١٦]، وعن الضحاك: انبذه حرفاً حرفاً، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: بينه تبييناً، وقال بعض العلماء: أي: تلبّث وتبّثت في قراءته، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده، ولا تستعجل فيدخل بعض الحرف في بعض. اهـ

ولا يخفى أن الآية بهذه المعاني لا دلالة فيها على المدعى وكذا ما ذكره ابن المصنف أيضاً من قوله سبحانه: ﴿وَقُرْءَانَا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦] وغير المكث بالترتيل، وهو غير مستقيم بحسب التفسير والتأويل، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ [الفرقان: ٣٢] أي: أنزلناه بالترتيل أي: بالتجويد، فإنه أنزله بأفصح اللغات، بل معناه بيناه تبييناً وفصلناه تفصيلاً كما دل عليه صدر الآية.

وأما ما روي عنه ﷺ: «رب قارئ للقرآن والقرآن يلعنه»^(١)، فإنه متناول لمن يخجل بمبانيه أو معانيه، أو بالعمل بها فيه.

(وهكذا منه إلينا وصلًا) بألف الإطلاق أي: ووصل القرآن من الإله إلينا متواتراً من اللوح المحفوظ على لسان جبريل - عليه السلام - وبيان النبي ﷺ وأصحابه - رضي الله عنهم - وتعلم التابعين، ثم أتباعهم منهم، وهلم جرّاً إلى مشايخنا رحمهم الله متواتراً، هكذا بوصف الترتيل المشتمل على التجويد والتحسين، وتبيين مخارج الحروف وصفاتها وسائر متعلقاتها التي هي معتبرة في لغة العرب الذي نزل القرآن العظيم بلسانهم، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤] فينبغي أن يراعي جميع قواعدهم وجوباً فيما يتغير به المبني، ويفسد المعنى، واستحباباً فيما يحسن به اللفظ، ويحسن به النطق حال الأداء، وإنما قلنا بالاستحباب في هذا النوع؛ لأنّ اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا مهرة القراء من تكرير الرءاءات، وتطين النونات، وتغليظ اللامات في غير محلها، وترقيق الرءاءات في غير موضعها كما سيأتي بيانها، ولا يتصور أن يكون فرض عين يترتب العقاب على فاعلها لما فيه من حرج عظيم، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، و﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وهو الحق الذي يعرض عليه بالنواجذ، ولا يعدل

(١٠٤هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٤٢/١٠).

(١) ذكره العراقي في تخريج الإحياء (٢٤٦/١) موقوفاً على أنس بن مالك.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

عنه إلى غيره إلا المدامذ.

٢٩- وَهُوَ أَيْضًا حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ وَزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ

بالإشباع فيهما، وجاز الوقف عليهما، وهو بضم الهاء، ولا يجوز إسكانها للوزن، وقوله: أيضًا، أي: مع كونه حتمًا، وأبعد الشارح الرومي في قوله: أي: كمخارج الحروف والصفات، لأنها داخلان في تعريف التجويد، ثم الحلية بمعنى الزينة ههنا، وإن كان أخص منها عرفًا حيث يختص بالصيغة، فالمعنى أنه صفة مستحسنة للقراءة كالحلي للنساء.

والفرق بين التلاوة والأداء أن التلاوة: قراءة القرآن متتابعة، كالدراصة والأوراد الموظفة والأداء الأخذ عن الشيوخ، والقراءة أعم، ذكره ابن المصنف.

والأخذ عن الشيوخ على نوعين: أحدهما: أن يسمع من لسان المشايخ، وهو طريقة المتقدمين، وثانيهما: أن يقرأ في حضرتهم وهم يسمعونها، وهذا مسلك المتأخرين، واختلف أيهما أولى؟ والأظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة إلى أهل زماننا أقرب إلى الحفظ، وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصري: والحق أن الأداء القراءة بحضرة الشيوخ عقيب الأخذ من أفواههم، لا الأخذ نفسه.

ثم التجويد على ثلاث مراتب: ترتيل، وتدوير، وحادر.

فالترتيل: هو تؤدة وتأن، وهو مختار ورش^(١) وعاصم^(٢) وحمة.

والحادر: هو الإسراع، وهو مختار قالون^(٣) وابن كثير وأبي عمرو^(٤).

(١) عثمان بن سعيد بن عبد الله أبو سعيد القرشي القبطي المصري الشهير بورش، شيخ القراء المحققين، وإمام أهل الأداء، أخذ القراءة عن نافع وعرض عليه ختمات، وله اختيار خالفه فيه، وكان ثقة حجة في القراءة (ت ١٩٣هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٠٢).

(٢) عاصم بن أبي النجود أبو بكر الأسدي الكوفي، شيخ القراء بها وأحد القراء السبعة، تابعي ثقة وثبت في القراءة وصدوق في الحديث أخذ القراءة عن الشيباني والسلمي، وأخذ عنه حفص وحماة وغيرهما (ت ١٢٧هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٤٦).

(٣) عيسى بن مينا بن مروان أبو موسى الشهير بقالون، أحد القراء المشهورين من أهل المدينة، انتهت إليه الرياسة في العلوم العربية والقراءة في زمانه، كان أصم ينظر إلى شفتي القارئ وقالون لقب دعاه به نافع (ت ١٢٠هـ). انظر: غاية النهاية (١/٦١٥).

(٤) زيان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، أحد القراء السبعة وأحد أئمة اللغة

والتدوير: هو التوسط بينهما، وهو مختار ابن عامر^(١) والكسائي^(٢).

وهذا كله إنما يتصوّر في مراتب الممدود، وأمّا ما ذكره ابن المصنف من أنّ إسكان المرتل وتحريكه وتشديده ومدّه أتم، وكذلك التوسط بالنسبة إلى الحادر، فهو غير الظاهر وخلاف المتبادر.

٣٠- وهو إعطاء الحُرُوفِ حَقَّهَا من صفة لها ومُسْتَحَقَّهَا

بفتح الحاء عطفاً على حقها، و «مِنْ» بيانية لما قبلها، وهذا تعريف التجويد، وما سبق نعت له أي: التجويد هو إعطاء الحروف بعد إحسان مخارجها وتمكينها في محازمها حقها من كل صفة من صفاتها المتقدمة، وإعطائها مستحقها من تفخيم وترقيق، وسائر أوصافها الآتية. والفرق بين حق الحروف ومستحقها أنّ حَقَّ الحرف صفة اللازمة له من همس، وجهر، وشدة، ورخاوة، وغير ذلك من الصفات الماضية، ومستحقها: ما ينشأ عن هذه الصفات، كترقيق المستقل، وتفخيم المستعلي، ونحو ذلك من ترقيق بعض الرءاءات وتفخيم بعضها، وكذا حكم اللامات، ويدخل في الثاني ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف إلى بعض مما حكموا عليه بالإظهار، والإدغام، والإخفاء، والقلب، والغنة، والمد، والقصر، وأمثال ذلك فالحق صفة للزوم، والمستحق صفة العروض.

هذا ولا يخفى أنّ إخراج الحرف من مخرجه أيضاً داخل في تعريف التجويد كما صرح به الناظم في كتاب التمهيد، فكان ينبغي أن يذكر فيه، وقد أشرنا إلى جواب لطيف في ضمن

والأدب، له اختيار وكلمات مأثورة عرض على الحسن وأبي العالية وعاصم وغيرهم، كان ثقة صدوقاً زاهداً (ت ١٥٤ هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ٢٨٨).

(١) عبد الله بن عامر اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة وأحد القراء السبعة عرض على أبي الدرداء والمغيرة صاحب عثمان بن عفان، كان إماماً عالماً ثقة فيما أتاه صدوقاً حسن القراءة (ت ١١٨ هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ٣٢٤).

(٢) علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي الكوفي، إمام في اللغة والنحو والقراءة، انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة بعد حمزة الزيات، وهو أحد القراء السبعة، عرض على حمزة وغيره، وكان يتخير القراءة، وله مؤلفات كثيرة منها: معاني القرآن، المصادر، الحروف، القراءات، ما تلحن فيه العامة وغيرها (ت ١٨٩ هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ٥٣٥).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

تعريفه، وهو: أن الحروف لا تتحقق إلا باعتبار إخراجها من حيزها، لكي يبقى فيه إشكال من جهة أن بعض الصفات أيضًا مميزة لها.

لا يقال: إن المخارج قد تقدم حكمها؛ فإننا نقول: الصفات أيضًا قد تبين علمها، والأظهر أن المراد بقوله:

٣١- وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ وَاللَّفْظُ فِي نَظْرِهِ كَمِثْلِهِ

(ورد كل واحد لأصله) بيان مخرج كل واحد من الحروف، فإن معناه أن التجويد: هو رد كل واحد من الحروف لأصله أي: صرفه لأصله من حيزه ومخرجه، لكن يرد عليه أنه كان ينبغي أن يقدم بيان المخرج على الصفة؛ لأن الأول بيان الحقيقة والماهية، والثاني بيانه الصفة والكيفية، وغاية ما يتكلف في الجواب عنه أن يقال: الواو لمطلق الجمعية لا لإفادة الترتيب بين الجمل المتعاطفة.

(واللفظ في نظيره كمثلته) المراد بالنظير والمثل هنا واحد، وكان الأولى أن يقول: واللفظ في شبيهه كمثلته، والكاف زائدة، والمعنى أن من التجويد أن يتلفظ في اللفظ الثاني مثل ما يتلفظ بمثله أو لا يعني أنه إذا أراد أن ينطق بالحرف مرققًا أو مفخمًا، أو مشددًا، أو مقصورًا أو ممدودًا، أو مظهرًا أو مدغمًا، وأمثال ذلك جاء شبيهه مما يقتضي تلك الصفات السابقة، فيتلفظ به بلا تفاوت، لتكون القراءة على المناسبة والمساواة، ولا يبعد أن يكون النظير على بابه، ويراد أن مده بألف الرحمن يكون على مقدار مده بياء الرحيم، وأمثال ذلك.

٣٢- مَكْمَلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفُ بِاللُّطْفِ فِي النَّطْقِ بِلَا تَعَسُفٍ

(مكملاً من غير ما تكلف) بكسر الميم أي: حال كون اللفظ مكملاً للصفات حقاً واستحقاقاً أو بفتح الميم أي: حال كون الملفوظ مكملاً للأداء مخرجاً وصفة من غير تكلف وارتكاب مشقة في قراءته بالزيادة على أداء مخرجه، والمبالغة في بيان صفته، و «ما» زائدة لتأكيد النفي.

(باللطف في النطق بلا تعسف) أي: وأن يتلفظ في نطقه بالقراءة، بلا خروج عن استقامة جادة الأداء إلى طرفي الإفراط والتفريط، والمعنى أنه ينبغي أن يتحفظ في الترتيل عن التمطيط، وفي الحذر عن الإدماج والتخليط، فإن القراءة بمنزلة البياض، إن قل صار سمرة وإن كثر صار برصاً.

وزاد الإمام حمزة: وما فوق الجعود فهو القطط^(١)، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة. وأما ما ذكره الشيخ زكريا من قوله: وفي نسخة (باللفظ في النطق)، فلا وجه لصحتها، فما كان ينبغي له ذكرها إلا مقروناً بالتنبيه على ضعفها.

ثم اعلم أن كتاب الله تعالى يقرأ بالترتيل والتحقيق، وبالحدر والتخفيف، والأول أولى لظهور المعنى، والثاني أفضل لتكثير المبني، وقد ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد»^(٢) يعني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، والمراد بالغص: الطري، فإنه رضي الله عنه كان قد أعطي حظاً عظيماً في تجود القرآن وتحقيقه وترتيله، كما أنزله الله تعالى، وقد أمره - عليه الصلاة والسلام - أن يسمعه القرآن، فقال: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ فقال: «نعم، أحب أن أسمعه من غيري»^(٣) فقرأ عليه سورة النساء إلى أن وصل إلى قوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١] فقال: «حسبك الآن» وكان عيناه تذرّفان، وفي الحديث الوارد في الصحيحين إيماء إلى بيان الطريقين في أخذ القراءة عن الشيوخ، ولما كان عبد الله من أجلاء علماء القراءة من الصحابة خصه رضي الله عنه بهذه المنقبة.

وتجوز القراءة سرّاً وعلانية وبأيها اقترن نية صالحة كان أعلى وأولى.

وفي الموطأ وسنن النسائي عن حذيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «اقرأوا القرآن بلحون العرب، وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر»^(٤) وفي رواية: «أهل العشق والكتابين؛ فإنه سيجيء قوم

(١) القطط: قصر الشعر مع شدة جعودته. انظر: لسان العرب (١١/٢١٨)، مادة (ق ط ط).

(٢) قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/٣٧٩): أخرجه ابن ماجة برقم (١٣٨)، وأحمد (٧/١)، ٤٤٥،

(٤٥٤) من طريق عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن ابن مسعود قال: "دخل رسول صلى الله عليه وآله وسلم:

وسلم المسجد وهو بين أبي بكر وعمر، وإذا ابن مسعود يصلي وإذا هو يقرأ (النساء)، فانتهى إلى

رأس المائة، فجعل ابن مسعود يدعو وهو قائم يصلي، فقال: النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أسأل تعطه، أسأل تعطه، ثم

قال: فذكره، فلما أصبح غدا إليه أبو بكر رضي الله تعالى عنه ليشره، وقال له: ما سألت الله البارحة؟

قال: قلت: اللهم إني أسألك إيماناً لا يرتد، ونعيماً لا ينفد، ومرافقة محمد في أعلى جنة الخلد. ثم جاء

عمر رضي الله عنه، فقيل له: إن أبا بكر قد سبقك! قال: يرحم الله أبا بكر، ما سبقته إلى خير قط إلا

سبقني إليه". والسياق لأحمد، وابن ماجة المرفوع منه فقط. قلت: وهذا إسناد حسن.

(٣) رواه أبو داود برقم (٣٦٦٨)، والترمذي برقم (٣٠٢٥).

(٤) رواه الطبراني في الأوسط برقم (٧٣٧٧)، والبيهقي في شعب الإيمان برقم (٢٥٣٦)، من طريق بقية بن

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

بعدي يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم، وقلوب من يعجبهم شأنهم».

والمراد بألحان العرب القراءة بالطبائع والأصوات السليقية وبألحان أهل الفسق الأنغام المستفادة من القواعد الموسيقية، والأمر محمود على الندب، والنهي محمول على الكراهة إن حصل له معه المحافظة على صحة ألفاظ الحروف، وإلا فمحمول على التحريم، والقوم الذين لا تجاوز حناجرهم قراءتهم الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به، ومن جملة العمل به الترتيل والتلاوة حق تلاوته.

ونقل الزبلي من الأئمة الحنفية أنه لا يحل التطريب فيه، ولا الاستماع إليه، لأن فيها تشبيهاً بفعل الفسقة في حال فسقهم، وهو: التغني، ولا يعكر عليه قوله ﷺ: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن»^(١) لأن المراد بالتغني به الاستغناء، على ما اختاره سفيان بن عيينة، ونقله عنه شارح المصابيح، أو المراد به تحسين الصوت وتزيينه على وفق التجويد وتبيينه، لقوله ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»^(٢).

ومن القراءة المنهية ما أحدثه الجماعة الأزهرية حيث يجتمعون، فيقرءون بصوت واحد ويقطعون القرآن، فيأتي بعضهم ببعض الكلمة، والآخر ببعضها، ويحذفون حرفاً ويزيدون آخر، ويحركون الساكن، ويسكنون المتحرك وأمثالها، ويمدون تارة ويقصرون أخرى، في غير محالها مراعاة للأصوات خاصة دون أحوالها مع أن الغرض الأهم من القراءة إنما هو تصحيح مبانيها لظهور معانيها ليعمل بها فيها، كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ

=

الوليد، عن حصين بن مالك الفزاري، عن شيخ يكنى أبا محمد. قال الطبراني: تفرد به بقية. وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع حديث رقم (١٠٦٧).

(١) رواه البخاري برقم (٧١٢٥) من حيث أبي هريرة مرفوعاً. وفي الباب عن أبي لبابة، وسعد بن أبي وقاص.

(٢) أخرجه أبو داود برقم (١٤٦٨)، والنسائي (١٧٩/٢)، والبخاري في خلق أفعال العباد برقمي (٢٥٠)، وذكره معلقاً في «الصحیح» برقم (٧٥٤٤)، والحاكم في مستدرکه (٥٧١/١)، والبيهقي في الكبرى (٥٣/٢)، و (٢٢٩/١٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٥٣/٧)، وأحد برقم (١٨٦٧٠)، و (١٨٧٦٣) من طرق عن البراء به مرفوعاً، والحديث أخرجه أيضاً النسائي (١٧٩/٢ - ١٨٠). وابن ماجه برقم (١٣٤٢) (٤٢٦/١)، والدارمي برقم (٣٥٠٣) (٣٤٠/٢).

لِيَدَّبُرُواْ آيَاتِيْهِ وَلِيَذَّكَّرُوْاْ الْآلَتِبِ ﴿٢٩﴾ [ص: ٢٩] نعم إذا اجتلبت المباني على أسماع السامع، والتالي في أعلى معارضها، وأجلى جهات النطق بها كان تلقي القلوب وإقبال النفوس عليها زائداً في الحلاوة على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها، فحينئذ ينتج اكتساب أوامره واجتناب زواجره، والرغبة في وعده، والرغبة من وعيده، وتلك فائدة جسيمة وعائدة عظيمة، وهذا معنى قوله ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم» أي: أظهرها وزينتها بحسن أصواتكم.

وهذا لا ينافي ما ورد في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «زينوا أصواتكم بالقرآن»^(١) وبما تحرر وتقرر من البيان تبين حكمه شرع الإنصات لقراءة القرآن وجوباً في الصلاة، وندباً في غيرها وحسن أدب الأئمة في السكوت على التمام من الكلام، لما في ذلك من سرعة وصول المعاني إلى الأفهام، هذا ويؤيد الأخير ما رواه الترمذي، وصححه عن ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها»^(٢) ولأن عثمان ﷺ وغيره قرءوا القرآن في ركعة، ويقوي الأول ما ورد في حديث: «من قرأ القرآن في أقل من ثلاث لم يفهمه»^(٣)، ومال إلى هذا القول ابن مسعود وابن عباس، وغيرهم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

هذا وقال المصنف - رحمة الله - روينا بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي، قال: صلى بنا ابن مسعود ﷺ: بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] والله لوددت أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله.

قال: وهذه سنة الله تبارك وتعالى، فيمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً، كما أنزل تلتذ الأسماع بتلاوته، وتخضع القلوب عند قراءته حتى يكاد أن يسلب العقل عن حالته، قال: ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان، إلا أنه كان جيد الأداء قيمياً باللفظ والبناء، فكان إذا غرد أطرب المسامع، وأخذ من القلوب بالمجامع، وكان

(١) رواه البخاري برقم (٧١٢٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً. وفي الباب عن أبي لبابة، وسعد بن أبي وقاص.

(٢) أخرجه الترمذي برقم (٢٩١٠)، وانظر صحيح الجامع برقم (٦٤٦٩)، والسلسلة الصحيحة برقم (٢٩١٠).

(٣) أخرجه أبو داود برقمي (١٣٩٠، ١٣٩٤)، وابن ماجه برقم (١٣٤٧)، وأحمد (١٦٤/٢، ١٦٥، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٥). من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وانظر السلسلة الصحيحة برقم (١٥١٣).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

الخلق يزدحمون عليه، ويجتمعون للاستماع إليه.

قال: وأخبرني جماعة من شيوخي وغيرهم أخبارًا بلغت التواتر عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري -رحمة الله تعالى عليه وبركاته - وكان أستاذًا في التجويد أنه قرأ يومًا في صلاة الصبح: ﴿ وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ ﴾ [النمل: ٢٠] وكرّر هذه الآية، فنزل طائر على رأس الشيخ؛ ليستمع قراءته حتى أكملها فنظروا إليه، فإذا هو هدهد.

قال: وبلغنا عن الأستاذ الإمام أبي علي البغدادي، المعروف بسبط الخياط صاحب «المبهبج»^(١) وغيره في القراءة، أنه كان قد أعطى حظًا عظيمًا، وأنه أسلم على يده جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته، وحسن صوته. اهـ

وفي الحديث الشريف عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل» أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ [البقرة: ١٢١].

وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: كانت مدًا أو مداء (بسم الله الرحمن الرحيم)، يمد (الله)، ويمد (الرحمن)، ويمد (الرحيم)، أمّا الأوّلان فمدها طبعي قدر ألف وأما الآخر فمده عارض بالسكون فيجوز فيه ثلاثة أوجه الطول: وهو مقدار ثلاث ألفات، والتوسط: قدر ألفين، والقصر: قدر ألف.

وقال قاضي خان في فتاواه: لو قرأ القرآن في صلاته بالألحان إن غير الكلمة تفسد صلاته لما عرف، فإن كان ذلك في حرف المد واللين لا يغير المعنى إلا إذا فحش. اهـ

وفيه بحث إذ فحش امتداد حروف المدّ بما لا يغير المعنى أبدًا قال: وعند الشافعي الخطأ في غير الفاتحة لا يفسد الصلاة؛ لأنّ الكلام عنده لا يقطع الصلاة إذا لم يكن متعمدًا، وهذا ليس بمتعمد؛ لأنه يريد قراءة القرآن، وإنها تفسد الصلاة بالخطأ في الفاتحة؛ لأنه عنده لا

(١) عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط، الأستاذ البارع الكامل الثقة، شيخ الاقراء ببغداد في عصره، كان عالما بالقراءات واللغة والنحو، مولده ووفاته ببغداد، من كتبه: "المبهبج" و "الاختيار في اختلاف العشرة أئمة الأمصار" في دمشق و "الروضة" و "الايجاز" و "التبصرة" كلها في القراءات (ت ٥٤١هـ). انظر: نزهة الألباء (ص: ٤٨٢).

تجوز الصلاة بدون الفاتحة، وإنَّ قراءة القرآن بالألحان في غير الصلاة اختلفوا في جوازه، وعامة المشايخ على منعه، وكرهوا الاستماع أيضًا لأنَّه تشبه بالفسقة بما يفعلونه في فسقهم، وكذا الترجيع في الأذان. اهـ

ولعل محل اختلاف الجواز ما لم يغير المبني والمعنى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم رأيت في «شرح منية المصلي» رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع أن يردَّه إلى الصواب إن علم أنَّه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن، وإلاَّ فهو في سعة من تركه.

ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ؛ لأنَّه تشبيه بفعل الفسقة،

وهذا إذا كان لا يغير الحروف. أمَّا اللحن المغير فحرام بلا خلاف، وهو الغاية في المدعى:

٣٣- وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِي بِفَكَه

اسم ليس، قوله: (بينه) فإنَّه ظرف لمقدر هو اسم حقيقة، وهو فرق، وإلاَّ بمعنى غير،

ورياضة خبر ليس، وبفكه متعلق بالرياضة، والمعنى ليس بين التجويد وتركه فرق بمعنى فارق، إلاَّ مداومة امرئ على التكرار وسماعه من ألفاظ المشايخ الحذاق الأبرار، لا مجرد اقتصار على النقل من الكتب المدونة، أو اكتفاء بالعقل المختلف الأفكار.

والفكَّان ملتقى الشدقين من الجانبين على ما قاله ابن المصنف وغيره، وهو بالكسر

ويفتح، وداله مهملة جانب الفم، وجمعه: الأشداق كما في الصحاح، وقال بعض الشراح إنَّ

الفكَّ اللحي، وهو موافق لما في الصحاح والقاموس، والمراد به منبت اللحية، قال خالد: يريد

به فكيه يعني: الإضافة للجنس، وقال ابن المصنف: بفكه أي: بفمه، وهذا من إطلاق الجزء،

والمراد به الكل. اهـ

وتبعه غيره ويردُّه تفسير القاموس للفك بمنبت اللحي، فإنَّه ليس من أجزاء الفم

أصلاً، فالأظهر أنَّ المراد به ذكر المحل، وإرادة الحال، وهو اللسان المعبر للبيان، هذا والله در

الناظم حيث قال: «ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح

والتشديد، مثل: رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن. اهـ

باب الترقيق

وإذا عرفت أن التجويد ما ذكره أرباب التوفيق والتأييد

٣٤- فَرَقْنُ مُسْتَفْلًا مِنْ أَحْرَفٍ وَحَاذِرُنْ تَفْخِيمٍ لَفْظِ الْأَلْفِ

(فرقن) بالنون المؤكدة المخففة (مستفلاً من أحرف) بالنقل والحذف، ويجوز من غير نقل أيضاً، و «من» بيانية للذات الموصوفة بنعت الاستفالة، وهو ما عدا الحروف السبعة المستعلية المجتمعة في «خص ضغط قط» فلا يجوز تفخيم شيء من الحروف المستقلة إلا اللام من اسم الله الواقعة بعد الفتحة أو الضمة، وإلاّ الراء على تفصيل سيأتي بيانه في أثناء هذه المقدمة، وأما الحروف المستعلية فمفخمة كلها من غير استثناء شيء منها.

(وحاذرن) بالنون المخففة المؤكدة، وفي بعض النسخ المصححة، وهو الملائم للمطابقة بين المتعاطفين على أنه لا يحتاج إلى تقدير عامل مع إفادة المبالغة من صيغة الأمر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمبالغة.

فالمعنى: احذر احذر البتة (تفخيم لفظ الألف) وفي نسخة بالتونين في (حاذراً) فالتقدير كن حاذراً من تفخيما خصوصاً الألف من بين الحروف المستقلة، إلا أنها مقيدة بما إذا كانت بعد حرف مستعل لأنها إذا كانت بعد حرف مستعل فإنها تكون تابعة له في التفخيم، بناء على القاعدة المقررة من أن الألف لازمة للحرف الذي قبلها، بدليل وجودها بوجوده وعدمها بعدمه، ولذلك لا يكون قبل الألف إلا مفتوح، فحيث كانت الألف مع حرف مستعل أو شبهها مما يستحق التفخيم استعلت الألف للزومها له، ففخمت، وحيث كانت مع حرف مستعل استعلت الألف للزومها له فرقت، والمراد بشبه الحرف المستعلي الراء المفتوحة، لأنها تخرج من طرف اللسان، وما يليه من الحنك الأعلى، والحنك الأعلى محل حروف الاستعلاء، وبهذا المبنى تحقق الشبه بين الراء وحرف الاستعلاء في المعنى، كذا قرره ابن المصنف وغيره، ثم قال: ولا اعتبار بقول من قال: ينبغي المحافظة على ترقيق الألف خصوصاً إذا جاءت بعد حروف الاستعلاء، فإن الذي ذكرناه هو الحق.

وقول الناظم رحمه الله محمول على ما ذكرناه، وبه نأخذ يعني: ولو كان لفظه مطلقاً،

لكنه ينبغي أن يعتبر مقيداً جمعاً بين قوله وقول غيره من المحققين، وقد قال المصنف في نشره:

إِنَّ الألف إذا وقعت بعد حرف التفضيم تفخم تبعاً لما قبلها، نحو: طال^(١) وقال^(٢) والعصا^(٣)؛ لأنَّ الألف لا حيز لها حتى توصل بالترقيق والتفخيم، فتكون تابعة لما اتصلت به. اهـ

وبه يعلم ضعف ما مشى عليه المصنف في التمهيد، وجزم به شيخه ابن الجندي، حيث قال: إِنَّ تفخيمها بعد حروف الاستعلاء خطأ. اهـ

فلا ينبغي حمل كلامه هذا على إطلاقه كما جوزه بعض الشراح، فإنَّ المصنف صنف التمهيد أولاً في سن البلوغ، والعمدة على تصنيفه النشر، فإنه وقع آخرًا وهو الحق كما جزم به القسطلاني.

وقال الشارح الرومي: لما اشتهر عند بعض الأعجام لاسيما الأروام تفخيم الألف حيث يصيرونها كالواو أمر بالتحرز عن مثل هذا التفخيم، لا عن تفخيمه مطلقاً لما سبق من أنَّ الألف بعد الحرف المستعمل تفخم اتفاقاً، ثم قال: وإنَّنا حملنا كلامه على ذلك بناءً على أنَّ تقدير كلامه أن يقال: يجب ترقيق الألف إذا كان بعد حرف مستعمل، كما فعله ولد المصنف في شرحه مما لا تساعده العبارة، فحمل كلامه على هذا التقييد لا يخلو عن التعقيد.

قلت: وكذا حمل التفخيم الذي ضده الترقيق المعروف عند أهل التحقيق على التفخيم العرفي اللغوي عند العامة بعيد عن اصطلاح الخاصة، وأمَّا الإطلاق والتقييد فقد وقع في كلام الفصحاء والبلغاء مما لا ينكره أحد من العقلاء.

ثم قال: وأمَّا السكوت عن التحرز عن تفخيمه إذا كان بعد حرف مستعمل، فذلك أمرٌ ظاهر لا يحتاج إلى التصريح بذكره، إذ يعرف كل من له أدنى دراية أنَّ الحروف إذا فحمت تفخّم حركتها، وإذا رفقت رفقت فكذا ما يكون تابعاً لحركتها أعني الألف، وهذا من الظهور بحيث لا يساعد اللسان خلافه، فلا حاجة إلى التعرض لأمثاله.

قلت: أمّا قوله: إنه أمر ظاهر فليس يقول به إلا مكابر وعلى تقدير ظهوره عند الخاصة

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿بَلِّغْ مَتَّعْنَا هَؤُلَاءِ وَآبَاءَهُمْ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ [الأنبياء: ٤٤].

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

(٣) من نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠].

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

لا بد من تقريره وتحريره في مقام تعليم العامة، فالقول قول ابن المصنف عند المصنف دون المتعسف، وقد أبعده شارح حيث قال: الظاهر أن مراده بالألف الهمزة مطلقاً مصدرة كانت أو متوسطة أو متأخرة، إذ الألف القائمة ملازمة لصحة ما قبلها، فتلزم صفة أيضاً من تريق وتفخيم لها. اهـ

ووجه البعد لا يخفى إذ الهمزة حيزها محقق، وهي حلقيه، والألف جوفية هوائية، فلا يصح إطلاق أحدهما على الآخر إلا على طريقة مجازية دون إرادة حقيقية مع أنه لا فائدة حينئذ لذكرها مع دخولها في عموم ما قبلها، وإنما حذر من تفخيم الألف لانفتاح الفم عند التلفظ بها، وذلك يؤدي إلى قسمين: الحرف وتفخيمه.

وقال الشارح المصري: وما علل به شيخ الإسلام - يعني: زكريا - تبعاً لابن المصنف بقوله: وذلك لأنها لازمة. إلخ فيه بحث، فإننا لا نسلم أن الألف لازمة بفتحة ما قبلها بل هي لازمة للألف؛ لأنها توجد لوجود الألف؛ وتعدم الألف لعدمها، ولا عكس بدليل قوهم: ضرب ضرباً فظهر أن فتحة ما قبل الألف في ضرباً، وهي الباء لا تعدم بعدم الألف، ولا توجد الألف بوجودها، وإلا لم يقولوا ضرب من غير الألف. اهـ

ولا يخفى أن قوله هذا مبني على تحريف المبني، وتصحيح المعنى إذ المراد بقوهم: إن الألف لازمة للحرف الذي قبلها، بدليل وجودها بوجوده أو عدمها بعدمه لأن الألف بذاتها لا يمكن تحقق وجودها إلا بوجود حرف قبلها، إذ لا يتصور ألف من غير تقدم حرف عليها، وغايته أن حركة ذلك الحرف الذي قبلها لا يكون إلا فتحة دون أختيها، فتسقط علته التي ذكرها من أصلها، وأمّا قول الجعبري: إياك وتفخيم الألف المصاحبة للام ك (الصلاة)^(١) و(الطلاق)^(٢) و (طال)، فإنه لحن، فمحمول على قراءة غير ورش، إذ اللام مرققة في هذه الأمثلة عند الجمهور، ولا وجه لتفخيم الألف حينئذ بعد تريق اللام التي هي من حروف الاستفالة، فصحت القاعدة السابقة، إذ الألف تتبع ما قبلها في تفخيمها وتريقها.

وأما إدخال طال فوهم منه، لأنه ليس من الأمثلة التي فيها الألف مصاحبة للام، بل هي مصاحبة للطاء، وهي من حروف الاستعلاء، فتفخم تبعاً للطاء ألبتة، وإنما الكلام في

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣].

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧].

لامه على قاعدة ورش من أن الطاء إذا تقدمت على اللام، واتصلت بها سواء فتحت أو سكنت تفخم، وأمّا إذا فصل بينهما بالألف ك (طال) و (تصالحا)، فهل تفخم اللام، أو ترقق؟ فوجهان، والمفخم مفصل عند الأعيان.

وأما قول المصري: وكذلك لا يجوز تفخيم الألف الواقعة بعد الراء، وإن كانت الراء عند الناظم شبه المستعلي لتصريحه في تمهيده بالتحذير من ذلك، فمدفوع بما سبق من أن المعتبر ما اختاره في النشر فتدبر.

وأما قوله: وفيه تصريح أيضًا بأنه لا بد من ترقيقها إذا كانت بعد اللام المفخمة، نحو: (إن الله)^(١) و (الصلاة) و (الطلاق) في مذهب ورش، قال: وبعض الناس يتبعون الألف اللام، يعني: فيفخموها، وليس بجيد، فهو الصواب المطابق لما قدمناه في هذا الباب، وأمّا قوله ما ذكره الشيخ زكريا تبعًا لابن المصنف من قوله: لأنّها تخرج من طرف اللسان.... إلخ، لا يصلح تعليلاً لما فهم من كون الراء شبهًا للمستعلي؛ لأنّه يستلزم أن تكون النون واللام شبيهتين له لوجود العلة المذكورة، ولم يقل به أحد لا هو ولا غيره، فمردوده، لأنّ العلة لا تستلزم أن تكون مطردة مع أنّ القوم اعتبروا تفخيم الراء في حالة واحدة، وهي الواقعة قبل الألف مع إجماعهم، على أن النون واللام إذا وقعتا قبل الألف لا تفخمان.

والحاصل: أنّ الصحيح - بل الصواب - هو الذي مشي عليه الناظم في «النشر» حيث قال: وأمّا الألف فالصحيح أنّها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما تقدمها، فإنّها تتبعه ترقيقًا وتفخيمًا، وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنّها يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو.

وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة، فهو شيء وهم فيه، ولم يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه، وأمّا قول المصري: النون في قوله: فرققا وحاذرا نون التأكيد الخفيفة ورسم بالألف وفاقا لرسم قوله تعالى: ﴿وَلْيَكُونَا﴾ [آية: ٣٢] بيوسف و ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] بـ «اقرأ» فمدفوع؛ إذ خطان لا يقاسان: رسم المصحف، والعروض.

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠].

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وأما قوله يحتمل أن يكون «حاذراً» اسم فاعل من حاذرت الشيء، بمعنى تحذرت فخطأ لأن اسم الفاعل من حاذر إنما يكون محاذراً لا حاذراً، وإنما يصح كونه اسم فاعل من حذر الثلاثي المجرد.

٣٥- وَهَمَزِ الْحَمْدُ أَعُوذُ إِهْدِنَا اللَّهُ تُمَّ لَامَ اللَّهِ لَنَا

(وهمز الحمد أعود اهدنا) بحذف العاطف فيها على قبيل التعداد في بيان الأمثلة، وقطع همزة وصل «الحمد لله» ضرورة، ورفع الحمد حكاية، ويجوز إعرابه لو ثبت رواية ونصب همز على تقدير: فرقن همز الحمد، ويجوز جره على تقدير وحاذراً تفخيم همز لفظ الحمد، وأما ما جعله الشارح الياني من قوله: كهمز الحمد أصلاً، ثم قال: وفي بعض النسخ (وهمز) بالواو، فغير مقبول؛ لأنه مخالف للأصول المصححة، والنسخ المعتبرة المشروحة، وإن كان بكاف التشبيه وجه في العربية، إذ يصح أن يقال: التقدير: رقن مستفلاً كهمز الحمد وحاذرن تفخيم لفظ الألف كتفخيم همز الحمد، وعلى كل تقدير فالكلام تميم وتخصيص بعد تعميم، وإنما حذر من تفخيم همزة بخصوصها وأمر بترقيقها بعد دخولها في الحروف المستقلة، ومعرفة حكمها في الجملة لثلاث تنقلب عيناً بانقلاب صفتها كما هو مسموع عن بعض الجهلة عند قراءتها.

فالمراد إيجاب ترقيقها مطلقاً سواء جاورها مرقق كـ (الحمد) و (أعود) و (اهدنا) أم مفخم كاسم الله، أو جاورها رخو كالهاء من ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦] أم متوسط بين الشدة والرخوة كاللام من ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢] والعين من ﴿أَعُوذُ﴾ [مريم: ١٨]، أيضاً أم جاورها متحد معها في أصل مخرجها كالعين من ﴿أَعُوذُ﴾ [مريم: ١٨] أيضاً، أو لا إلا أنه لما كانت هذه الأمثلة مظان التقصير في ترقيقها خص ذكرها حذراً من تفخيمها، قال في «النشر»: فإن كان أي: الملاقى للهمزة حرفاً يجانسها أو يقاربها كان التحفظ بسهولتها أشد وبتريقها أكد نحو: ﴿أَعُوذُ﴾ ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦] و ﴿أَعْطَى﴾ [الليل: ٥] ﴿أَحْطَنَّا﴾ [الكهف: ٩١] ﴿أَحَقُّ﴾ [يونس: ٣٥]، فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوع. اهـ، يقال: تهوع القيء إذا تكلفه.

(الله ثم لام الله لنا) «الله» بالجر أي: همز الله في الابتداء ووصلاً حالة النداء لمجاورتها اللام المفخمة في الأداء ثم لام فيها الوجهان السابقان في الهمز، وأمر بترقيق اللام الأولى ومن

الله بكسرتها الموجبة لترقيق لام الجلالة ولام لنا لمجاورتها النون، كما قال ابن المصنف وغيره.
 ٣٦- وَلَيْتَلَطَّفَ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الضُّ وَالْمِيمِ مِنْ مَحْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضٍ

(وليتلطف وعلى الله ولا الض) أمر بترقيق لامي، ﴿وَلَيْتَلَطَّفَ﴾ [الكهف: ١٩] لمجاورة الأولى الياء، ومجاورة الثانية الطاء المستعلية، وأما ما قاله بعضهم من جواز تفخيم اللام الثانية لوقوعها بين تاء وطاء فمردود كما قطع به الجعبري وفاقاً لغيره من المحققين ويرقق اللام الأولى من ﴿وَعَلَى اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١] لمجاورتها لام الجلالة، وكذا اللام الأولى من قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، لمجاورتها الضاد المستعلية، وإنما قطع المصنف الكلمة للضرورة، وإلا فلا يجوز مثل هذا إلا في حالة الاضطرار لا في حالة الاختيار ولا في الاختيار لا قراءة ولا كتابة.

وأما قول المصري: وإنما وقف على الضاد الساكنة من ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، لأنها بدل عن لام التعريف، أي بقلبه ضاداً عند إرادة إدغامه فغير مفيد لوجه الاعتذار عن المصنف، لأنه بعد الإدغام يصير ضاداً مشدداً لا يجوز فكه مع أن القلب لا يصح إلا عند اجتماعه مع الضاد دون انفكاكه عنه على أن الوقف على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لا يصح لا كتابة، ولا قراءة بلا خلاف بين أرباب الدراية والرواية، فيتعين أن يكون فعل هذا للضرورة، فلا يصح مقابلة قوله هذا بقوله: وقيل: لضرورة النظم، ثم قاعدة في تفخيم اللام محلُّ الشاطبية وغيرها من كتب القراءات والموضوعة للوجوه الخلافية، والشيخ إنما التزم في مقدمته الأمور الضرورية الوفاقية.

(والميم من محمصة ومن مرض) لمجاورة الميمين الأولين للحرفين المفخمين، وكذا الميم الأخيرة، هذا وقول خالد: أمر بترقيق الهمزة عند مجاورة الحاء في (الحمد)^(١) ثم تعليقه بأن اللام لما كانت ساكنة صارت، كأنها معدومة بعيداً جداً ثم قوله تبعاً لابن المصنف: أمر بالمحافظة على سكون اللام الأولى من قوله: ﴿وَلَيْتَلَطَّفَ﴾ [الكهف: ١٩] أبعدهم قال أولاً؛ لأن الكلام هنا في الترقيق والتفخيم لا في التسيكين والتحرريك كما لا يخفى على ذوي التحقيق والله ولي التوفيق.

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وقال الياني: أي رَقَّق اللام الثانية؛ لأنَّ اللامَ مَرَّقَةً لا محالة.

قلت وكذا اللام الثانية مَرَّقَةً لا محالة نعم كون الثانية لمجاورتها الحروف المَفخَّمة يصعب ترفيقها، فيتأكد الاهتمام بحالها.

٣٧- وَبَاءٍ بَرِّقٍ بَاطِلٍ بِهِمْ بِيْذِي وَاحْرَضِ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجُهْرِ الَّذِي

(وباء برق باطل بهم بذي) أي: ورَقَّق باء برق لمجاورتها الرَّاء المَفخَّمة لاسيما وبعدها القاف المستعلية، وكذا باء باطل لأجل الطاء المستعلية من غير اعتبار كون الألف فاصلةً فإنَّها لا يؤمن معها السراية، وأما قول الشيخ زكريا: وباء (باطل) لمجاورتها الألف المدية ففيه بحثٌ، حيثُ يُشعر بأنها ترَقَّق لمجاورة ما هو مَرَّقٌ، فيلزمه أن يكون ما قبل الألف تابعاً لها في التَّرقيق مع أنَّه سبق عن الجمهور في بيان التَّحقيق أنَّها هي التَّابعة له حيث ترَقَّق بعد المُستفل، وتفخَّم بعد المستعلي، نعم في «التمهيد» ما يقتضي أنَّها متبوعة لا تابعة حيث قال: إذا وقع بعد الباء ألف وجب على القارئ أن يرقِّق اللَّفْظ بها لاسيما إن وقع بعدها حرف استعلاء أو إطباق نحو قوله تعالى: ﴿بَاغٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و ﴿بَسِطٌ﴾ [الكهف: ١٨]، ﴿وَالْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦] و ﴿الْبَاطِلُ﴾ [الأنفال: ٨]، و ﴿بَلِغٌ﴾ [الطلاق: ٣].

وأما عبارته الصَّحيحة في النَّشر فصريحةٌ بترقيق الباء حيث وقع بعدها حرف مفخَّمٌ نحو: (بطل)^(١)، ﴿وَالْبَغِي﴾ [النحل: ٩٠]، ﴿وَبَصَلَهَا﴾ [البقرة: ٦١]، ثم قال فيه: فإن حال بينها ألف كان التَّحفظ بترقيقها أبلغ نحو: (باطل)^(٢)، و ﴿بَلِغٌ﴾، و ﴿بَاغٌ﴾، ﴿وَالْأَسْبَاطِ﴾، فكيف إذا وليها حرفان مفخَّمان نحو: ﴿الْبَرِّقُ﴾ [البقرة: ٢٠]، و (البقرة)^(٣)، وكذا رقق باء (بهم)^(٤) و (بذي)^(٥) وإن كان بعدها الحروف المستعلية لعموم الحكم في المسألة.

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١١٨].

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٩].

(٣) من نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠].

(٤) من نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥].

(٥) من نحو قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ﴾ [النساء: ٣٦].

وأما قول ابن المصنف: أي بين باء «بهم» و «بذي» لمجاورتها حرفاً خفياً، وهو الهاء والذال فمحل بحث، إذ ليس الكلام في التبيين؛ بل سوق العبارة في الترقيق، وهو لا ينافي ما ذكره من التعليل في التحقيق حتى يقال جعله من باب:

عَلَفْتُهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا (١)

مع أن أمر البيان لا يختص بحرف ولا حركة كما لا يخفى على الأعيان مع أن الذال ليست من الحروف الخفية، المجتمعة للأربعة في تركيب (هاوي)، فالأحسن ما علله الشيخ زكريا بقوله: لمجاورتها الرخوة، إلا أن فيه بحثاً للمصري حيث قال. مجاورة الرخوة لا تقتضي الترقيق، وإلا لاقتضت مجاورة الشدة ضده.

قلت: قد تكون العلة مطردة لا منعكسة، نعم الأولى أن يعلل ترقيق الباء في بهم لمجاورتها حرفاً ضعيفاً خفياً وهو الهاء وفي «بذي» لمجاورتها حرفاً ضعيفاً كما قال المصنف في النثر، وليحذر بترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لاسيما إن كان مجاوراً حرفاً خفياً وهو الهاء نحو: (بهم)، و(به)^(٢)، و(بها)^(٣)، و﴿بَلِّغْ﴾، و﴿بَسِطْ﴾.

أو ضعيفاً نحو: بذي، و﴿بِثَلْثَةَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، و﴿بِسَاحَتِهِمْ﴾ [الصافات:

[١٧٧].

وإن سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة والجهر أشد، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (واحرص) وفي نسخة فاحرص (على الشدة والجهر الذي) وإنما لم يقل اللذين لوزن المبنى أو لاتحاد مؤداهما في المعنى، أو التقدير مثله في المعطوف، والأظهر أن يقال: التقدير وحرص على كل واحد من الشدة والجهر الذي

٣٨- فيها وفي الجيم كحُبِّ الصَّيْرِ رَبْوَةٌ اجْتُنِبَتْ وَحَجَّ الْفَجْرِ

(١) هو من الرجز وقائله ذو الرمة، وصدوره:

لَمَّا حَطَّطْتُ الرِّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا

وذو الرمة هو: غيلان بن عقبة بن نهبس بن مسعود العدوي، من مضر، من فحول الطبقة الثانية في عصره

(ت ١١٧ هـ). - الموسوعة الشعرية

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢].

(٣) من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ [البقرة: ٩٩].

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

(فيها وفي الجيم كحب الصبر) بالإضافة إمّا للوزن أو لأدنى الملابس وهي كونها مثالين للباء الموحدة، والظاهر أنّ كلمة (كحب) محكية على ما ورد في الآية إمّا بكهاها أو بإرادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى: ﴿مُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وأمّا الصبر فعطف عليه من غير عاطفٍ، وإنّا أمر بالحرص على إتيان صفة الشدة والجهر الكائتين في الباء والجيم لثلاث تشبه الباء بالفاء، والجيم بالشين كقوله تعالى: ﴿مُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣].

(ربوة اجثت وحب الفجر) بالإضافة أيضًا لما سبق ولا يصح فيه الحكاية كما توهم المصري، إذ لم يعرف لفظ (حب) منكرًا مجرورًا في القرآن، والمعنى وكباء ربوة، وجيم حب والفجر (ربوة) بفتح الراء لابن عامر وعاصم، وهي في الموضعين: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، و﴿إِلَى رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] ويجوز ضمّ تنوين ربوة وكسرتها كما قرئ بها في قوله: ﴿كَشَجَرَةٍ خَيْبَةٍ اجْتَثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦] والحجّ جاء معرّفًا باللأم ومجردًا عنها قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، و﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] والمراد هذه الأمثلة، وأمثالها من الآيات.

وخصّ الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة أيضًا لإخراج أهل مصر والشام إيّاها من دون مخرجها فينتشر بها اللسان فيمزجونها بالشين، وكذا بعض أهل اليمن يمزجونها بالكاف لارتفاع اللسان في مخرجها، سيما إذا أتى بعدها بعض الحروف المهموسة، فإنّ التحفظ على جهرها وشدتها يكون أتمّ وألزم، والله أعلم وأحكم.

٣٩- وَيَبِينَنَّ مُقْلَقًا إِنْ سَكْنَا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبِينَا

(ويبينن) بالنون الخفيفة (مقلقلًا) بفتح القاف الثانية وكسرها (إن سكنا) ألف الإطلاق أي: بين بيانًا تامًا سكون حرفٍ مقلقلٍ من حروف القلقلة المتقدمة المجموعة في قطب جد إن سكن الحرف المقلقل بسكون أصليّ لازم لا يختلف حاله أصلًا لا وقفًا ولا وصلًا نحو: ﴿وَيَقْطَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]، و﴿فِطْرَتِ﴾ [الروم: ٣٠]، و﴿رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، و﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]، و﴿يَدْخُلُونَ﴾ [النساء: ١٢٤].

(وإن يكن) أي: السكون (في الوقف كان) أي: المقلقل أو المتقلقل (أبيننا) أي: بآلف الإطلاق أي: أكثر بيانًا وأظهر عيانًا من القلقلة عند سكونها لغير الوقف، نحو: ﴿وَبَرَقٌ﴾

[البقرة: ١٩]، ﴿مُحِيطٌ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿كَسَبَ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، و﴿أَلْمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦].

والظاهر أن المراد بسكونه في الوقف أعمُّ من أن يكون عارضياً في الوقف أم أصلياً ليستقيم تمثيل ابن المصنف في الباء بقوله: ﴿فَارْعَبَ﴾ [الشرح: ٨]، وأمّا قول المصري أو عارضاً لوقف نحو: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ﴾ [الحجرات: ١١]، و﴿إِنْ يَسْرِقْ﴾ [يوسف: ٧٧] فغفلة عن قواعد العربية لأنه عارض لجازم لا لوقف، فهو في حكم سكون اللازم، فلازم العالم.

وأمّا قوله: وقيد شيخ الإسلام - يعني زكريا المصراع الأول بغير الوقف بناء على أن تبين القلقلة في الوقف معلوم من المصراع الثاني، وما ذكرناه أولى، لأن الأصل الإطلاق، فليس في محله إذ كلام شيخ الإسلام في «مقام النظام لمن يتأمل في المرام»؛ لأن الكلام إنَّها هو في السكون الأصلي مطلقاً والعارض وقفاً، ولا يختلف الحكم حينئذ في الأول أن يقف على تلك الكلمة التي فيها سكون أصلي، أو يدرجها فتأمل يظهر لك وجه الخلل.

ثم لا شك أنه إذا تكرر حرف القلقلة مدغمًا تكون المبالغة في القلقلة معيّنًا نحو ﴿الْحَقُّ﴾ [الإسراء: ٨١] ﴿وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] و﴿الْحَجُّ﴾ [البقرة: ١٩٧] ﴿وَصَدَّ﴾ [غافر: ٣٧]، ثم اعلم أن الأظهر كون مقلقلًا بالفتح على أنه نعت لحرف مقدر، وأمّا تقديم ابن المصنف الكسر على أنه حال من فاعل بين، فيحتاج إلى مفعول مقدر، أي: بين الحرف حال كونك مقلقلًا، ولا يخفى أن الأولى هي الأولى، ويلائمه عطف المصنف - رحمه الله - على مقلقلًا.

٤٠- وحاء حَصَّصَ أَحَطَّتْ الْحَقُّ وَسَيْنٌ مُسْتَقِيمٌ يَسْطُو يَسْفُو

قوله: (وحاء حَصَّصَ أَحَطَّتْ الْحَقُّ) بإشباع ضمة القاف رعاية للقافية، ورفع بناء على الحكاية، ولو في آية مع أنه مجرور بحسب القاعدة العربية من حيث إنه وما قبله معطوفان على (حصص) المضاف إليه، بحذف العاطف، والمعنى وبين ترفيق حاء نحو: ﴿حَصَّصَ﴾ [يوسف: ٥١] الشاملة للأولى والثانية، وحاء ﴿أَحَطَّتْ﴾ [النمل: ٢٢]: وجاء ﴿الْحَقُّ﴾ [الإسراء: ٨١] لمجاورتها حروف الاستعلاء المنفخمة حذرًا من تفخيم الحاء حال المقاربة.

قال في «النشر»: والحاء تجب العناية بإظهارها، إذا وقع بعدها مجانسها أو مقاربتها لاسيما إذا سكنت، نحو ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩] ﴿وَسَيِّحُهُ﴾ [الإنسان: ٢٦]، فكثيرًا ما يقلبونها في الأول عينًا ويدغمونها، وكذلك يقلبون الهاء في سبحة حاء لضعف الهاء

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وقوة الحاء، فتجذبها، فينطقون بحاء مشددة، وكل ذلك لا يجوز إجماعاً، وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حرف الاستعلاء، نحو: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] و﴿الْحَقُّ﴾ [الإسراء: ٨١]، فإن اكتنفها حرفان، كان ذلك أوجب نحو: ﴿حَصَّصَ﴾ [يوسف: ٥١].
اه كلامه

(وسين مستقيم) بكسر الميم، بلا تنوين ضرورة.

(يسطو يسقو) بحذف العاطف فيها أي: بين انفتاح السين المهملة واستفالتها لاسيما حال ضعفها بسكونها مع مجيء القاف، ولو بواسطة بعدها لثلا تنقلب صادًا حال نطقها، ثم إيراد (مستقيم) نكرة لتشمل المعرفة، وجره يصح إعرابًا وحكاية، لوروده في القرآن ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]، وأغرب المصري في قوله: مستقيم بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية؛ لأنه كذلك في سورة الفاتحة. اهـ

ولا يخفى وجه الغرابة؛ لأنه ليس كذلك في الفاتحة فإن الموجود فيها معرفة باللام، كما لا يخفى على من له إلمام بمراتب الكلام، وكذلك سين (يسطون) (يسقون) من قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢]، و﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣]، لمجاورتها الطاء والقاف؛ وهما من الحروف المستعلية والشديدة مع كون السين مستقلة رخوة، وكذا أمثال هذه الكلمات في الآيات البيئات، ثم حذف النون من المثالين الأخيرين من باب الضرورة الشعرية، وإلا فلا يجوز قطع الكلمة عند القراءة لا حال الاختيار ولا الاضطرار، وكذا لا يستحسن قطع الكلمة في الكتابة بأن يكتب النون في المثالين المذكورين في أول سطر، وما قبلها في آخر سطر فاحفظ هذه القاعدة، فإنها كثيرة الفائدة.

٤١- وَرَقَّ الرِّاءُ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَلِكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكَنْتْ

(ورقق الرء) أي: الذي أصلها التفخيم (إذا ما كسرت) نحو: ﴿رَزَقِي﴾ [الجاثية: ٥].

فائدة: «ما» بعد «إذا» زائدة ومفهومة أنها تفخم، إذا ضمت، أو فتحت نحو: ﴿رَبِّي﴾ [الفاتحة: ٢]، (رؤيا)^(١).

(كذلك) أي: مثل الرء المكسورة ترقق إذا وقعت (بعد الكسر حيث سكنت) أي:

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَيَّ إِنْخَوْنَتَكَ فَيُكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥].

الراء ومفهومه أنَّها تفخم إذا كانت ساكنة بعد ضمة أو فتحة، والأمثلة: ﴿قَرَأَنُ﴾ [البروج: ٥] و﴿قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦] و﴿قَرِيَّةً﴾ [النحل: ١١٢].

٤٢- إن لم تكن من قبل حرف استعلاء أو كانت الكسرة ليست أصلاً (إن لم تكن) أي: الراء الساكنة الموجودة بعد الكسر واقعة (من قبل حرف استعلاء) بالقصر، كوقف حمزة، لا للضرورة، وجزء الشرط محذوف دل عليه ما قبله، ومفهومه أن حرف الاستعلاء إذا كانت قبله، فإنها تفخم كـ (مرصاد)^(١)، و (إرصاد)^(٢)، و﴿قِرطاسٍ﴾ [الأنعام: ٧]، و﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وليس غيرها في القرآن (أو كانت الكسرة) أي: كسرة ما قبلها (ليست أصلاً) أي: أصلية لا عارضية ولا منفصلة، لأن الأصل هو الاتصال، فإنها تفخمان كـ ﴿أَرْجَمِي﴾ [الفجر: ٢٨]، و﴿الَّذِي أَرْتَضَى﴾ [النور: ٥٥]، و﴿أُمِّ أَرْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠]، وليس المراد أن الكسرة لا تكون موجودة أصلاً على ما يتوهم.

قال الرومي: أو كانت عطفاً على الجملة الشرطية السابقة. اهـ وهو موافق للقواعد العربية، ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية، فإن الكسرة إذا لم تكن أصلية توجب تفخيم الراء بعدها، لا ترقيقها، المفهوم من ظاهر نظم عبارة الجزرية، فالوجه أن تكون عاطفة على مدخول لم الجازمة، ولما لم تكن تدخل على الصيغة الماضية يقدر لها ما في معناها، ليؤدي مؤداها من إفادة النفي، فيقال: التقدير: أو ما كانت على ما أشار إليه الشيخ زكريا، وبه تمام نظام مرام الكلام، فترقيق الراء التي بعد كسرة مشروط بعدم كون حرف الاستعلاء بعدها، أو بعدم كون الكسرة عارضة فإنها إذا وجد حرف الاستعلاء بعدها تفخم، وكذا إذا كانت الكسرة عارضية أو منفصلة، فإنها تفخم فالتقيدان عدميان مانعان كما أشار إليه ابن المصنف، إلا أن مآل كلام زكريا أن الثاني قيد إثبات، لأن نفي النفي يفيد الإثبات، فيصير التقدير: أو كانت الكسرة أصلية، فيؤخذ حينئذ حكم العارضية بالمفهوم من الشرطية، وأما قول البياني: أو كانت عطفاً على مقدر تقديره: تفخم الراء إذا كانت من قبل حرف استعلاء، أو كانت كسرة ما قبلها ليست أصلاً أي: عارضة فهو أقرب إلى المبنى، فإنه من باب العطف على

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤].

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضُرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ١٠٧].

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

المعنى، كما لا يخفى، وأمّا ما اختاره المصري من أنّ ما المقدرة عطف على لم تكن فبعيد جدًا حيث لا دلالة على هذا المقدر لشيء أبدًا.

أقول: ولو قال المصنف: أو لم تكن الكسرة ليست أصلًا لخلص ثم كان الأظهر أن يقول: أو كانت الكسرة أصلًا ووصلًا أي: أصلية لا عارضية ووصلية لا فصلية، فيوافق الشاطبية من جهة القيد في قوله^(١):

وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفَصَّلٍ فَفَحَّحْمُ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلًا

وكان يفيد بالأصل أن لا يكون عارضًا، وبالوصل أن لا يكون منفصلًا فرحم الله من أنصف، ولم يتعسف ثم الأولى أن يكون الكلام بالواو الحالية دون أو الترديدية، لئلا يتوهم التنوع الموهم بأن الكسرة الأولى يراد بها مطلقًا فتأمله فإنه موضع زلل، والعجب من ابن المصنف ومن تبعه من الشراح الكرام، حيث لم يتقيدوا بحل هذا المقام من جهة المبنى، واكتفوا بما ذكروه من حاصل المعنى.

والحاصل: أنّ ترقيق الحرف إنحافه أي: جعله في المخرج نحيفًا وفي الصفة ضعيفًا، وضده: التفخيم، فإنه بمعنى التسمين والتجسيم، فهو والتغليظ واحد، إلا أن الاستعمال الأكثر في الرء أن يكون ضد الترقيق هو التفخيم، وفي اللام التغليظ كما في قراءة ورش من طريق الأزرق، وقد عبّر قوم عن الترقيق في الرء بالإمالة بين اللفظين، كما فعله الداني وبعض المغاربة، إلا أنه لا يجوز إذ الإمالة أن ينحو بالفتحة إلى الكسرة، وبالألف إلى الياء، والترقيق إنحاف صوت الحرف، فيمكن التلفظ بالراء مرقة غير ممالة ومفخمة ممالة، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمام إلا الترقيق، وأيضًا لو كان الترقيق إمالة لم يدخل مع المضموم والساكن، وإلاً لكانت الرء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم على الفرق بينهما، بأن الترقيق في الحرف دون الحركة، والإمالة في الحركة دون الحرف، كذا ذكره المصري، والتحقيق ما قاله في النشر من أنّ تغليظ اللام تسمينها لا تسمين حركتها.

والتفخيم مرادفه إلا أن التغليظ في اللام، والتفخيم في الرء والترقيق ضدّها، وقد يطلق عليه الإمالة مجازًا لكن الصحيح هو الفرق بينهما بأن الترقيق في الحرف دون الحركة،

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (٣٥٢).

والإمالة في الحركة دون الحرف، ثم الأصل في الراء التفخيم، على ما عليه الجمهور، واختاره المكي، وقال جماعة ليس للراء أصل في التفخيم، ولا في الترقيق، وفي اللام الترقيق وإنما يعرض ذلك بسبب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضممة لتصعدهما، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها، وأيضاً فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة، أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها بسبب خارج عنها، كما كان ذلك في حروف الاستعلاء، إلا أن المعتمد هو الأول، ولهذا لم يتعرض الناظم لذكر أسباب تفخيمها، وقد صرح الشاطبي - رحمه الله - بهذا المضمون في قوله^(١):

وَفِيهَا عَدَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمِّلًا

فلا ترقق إلا لموجب، وذلك إذا كانت مكسورة كسرة لازمة مثل: ﴿رِجَالٌ﴾ [النور:

٣٧] ﴿وَالْفَعْرِ مِينَ﴾ [التوبة: ٦٠] ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢] و﴿بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، أو عارضة مثل: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

(وانحر ان)^(٢) على قراءة ورش تامة، نحو: ﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ﴾

[الإنسان: ٢٥] أو مبعضة بالاختلاس^(٣)، نحو: ﴿أُرِيكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أو مماله، أو لا

نحو: رأى، أو وسطاً، نحو: ﴿الَّذِي كَرِي﴾ [عبس: ٤] أو طرفاً، نحو: ﴿عَذَابِ النَّارِ﴾ [البقرة:

١٢٦]، أو وصلاً نحو: ﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، أو منونة نحو: ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة:

٢٠٠] أو غير منونة، نحو: ﴿الْبَشْرَى﴾ [يونس: ٦٤] سكن ما قبلها كما تقدم مثالها، أو تحرك

ما قبلها بأي حركة سواء وقع بعد الراء حرف مستفل، كما سبق أو مستعمل كما: ﴿فِي الرِّقَابِ﴾

[البقرة: ١٧٧]، و﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٢] سواء كان في الاسم أو الفعل، وكذلك إذا كانت

الراء ساكنة بعد الكسر، فإنها ترقق إذا كان سكونها لازماً نحو ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (٣٥٨).

(٢) من قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ* إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣، ٢].

(٣) الاختلاس هو: الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع به أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن تامة

في الحقيقة إلا أنها لم ترسل (تمطط)، ولا ترسل بها فخفي إشباعها ولم يتبين تحقيقها. انظر: جمال القراءة

(٥٣١/٢).

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

و﴿ مَرِيَّةٌ ﴾ [هود: ١٠٩]، أو عارضًا نحو: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٩] على قراءة الإسكان تكون الراء متوسطة كما سبق، أو متطرفة وصلًا ووقفًا نحو: ﴿ وَأَنْذِرِ النَّاسَ ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، إن كان قبلها كسرة متصلة حقيقة أو حكمًا لازمة كما تقدم، وليس بعدها حرف استعلاء متصل احترازًا عن نحو: ﴿ أَنْذِرْ قَوْمَكَ ﴾ [نوح: ١]، ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ ﴾ [لقمان: ١٨] و﴿ فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ﴾ [المعارج: ٥]، مباشر بأن لا يكون بين الكسرة والراء حركة أخرى في الفعل، نحو ﴿ وَأَسْتَغْفِرِ ﴾ [النساء: ١٠٦] والاسم العربي، نحو: ﴿ الْإِزْبَةَ ﴾ [النور: ٣١] والأعجمي، نحو: ﴿ فِرْعَوْنَ ﴾ وجملة الكلام وزبدة المرام أن شرط المؤثر أن تكون كسرة متصلة لازمة، ووجه اشتراط اللزوم والاتصال في الترقيق هو تقوية السبب، ليتمكن من إخراجها عن أصلها، فالمتصل اللازم ما كان على حرف أصلي، وهو ظاهر أو ينزل منزلة الأصلي كـ(محراب)^(١) و(مرفقًا) بكسر الميم الزائدة على أصل الكلمة، لأنها من جملة مفعال ومفعول، قال ابن شريح: وكثير من القراء يفخم الساكنة بعد الميم الزائدة، نحو: ﴿ مَرْفَقًا ﴾ [الكهف: ١٦].

وأما المتصل العارض، فهو ما دخل على كلمة الراء، ولم ينزل منزلة الجزء منها، وهو الذي لا يخلو إسقاطه بها، كما في باء البحر ولامه، وكهزمة الوصل نحو: ﴿ أَرْكَبُوا ﴾ [هود: ٤١] و﴿ أَرْتَابُوا ﴾ [النور: ٥٠] في الابتداء، وأما المنفصلة العارضة، فهو ما كانت في كلمة منفصلة إعرابًا، وعروضها للساكنين وصلًا نحو: ﴿ إِنْ أَرْتَبْتُمْ ﴾ [الطلاق: ٤] و﴿ لِمَنْ أَرْتَضَى ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، أو للبناء نحو: ﴿ يَبْنِي أَرْكَبَ ﴾ [هود: ٤٢] بكسر التحتية فإن أصله (يا بني)، أو للإتباع نحو: ﴿ رَبِّ أَرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩] فإن أصله (ربي) فكسر الباء لمناسبة الياء، ومتابعتها في البناء، وأما المنفصلة اللازمة قبل راء ساكنة، فهو ما كانت في كلمة أخرى لازمة البناء على الكسر، نحو: ﴿ أَلْدِي أَرْتَضَى ﴾ [النور: ٥٥] عند الكل، و﴿ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوًّا ﴾ [مريم: ٢٨] لورش، قال النويري: ولا ثاني له.

وقال ابن المصنف: وتبعه غيره، والمنفصلة: اللازمة لم تحيء في القرآن قبل راء ساكنة، لكن فيه نظر ظاهر لوجود ما سبق، اللهم إلا أن يراد المتفق عليها وأنه جعل كسرة (الذي)

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا ﴾ [آل عمران: ٣٧].

كسرة إتياع، ولذا فتح في (اللدان)، لكنه يخالف ما ذكره شراح الشاطبية في قوله (١):
 وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفْصَلٍ فَفَحَّمْ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلاً

أن العارض ما حقه السكون، فيكسر ابتداءً نحو امرأة، أو لالتقاء الساكنين، نحو:
 ﴿ أُمَّ آرْتَابُوا ﴾ [النور: ٥٠]، أو المنفصل بأن كان الكسر في حرف منفصل من الكلمة، نحو:
 ﴿ الَّذِي آرْتَضَى ﴾ [النور: ٥٥]، وأما المنفصلة اللازمة قبل راء متحركة فإنها جاءت على
 قواعد ورش، نحو: ﴿ بَرَسُولٍ ﴾ [الصف: ٦] و ﴿ لِرَسُولٍ ﴾ [آل عمران: ١٨٣]، وهذا كله
 حكم الراء وصلأ، أما وقفاً فلا يستفاد من الجزرية، وقد بينتها الشاطبية، ومجمل أحكامها في
 الوقف أنها إن وقفت بالروم (٢)، فهو كالوصل في جميع الأحوال إلا أن في نحو: ﴿ قَدِيرٌ ﴾
 [البقرة: ١٠٦]، ترقق لورش، وتفخم للجمهور، وإن وقف بالسكون، وكان قبلها حرف
 ممال فمرققة كـ ﴿ النَّارِ ﴾ [البقرة: ٢٤]، وكذا إذا كان قبلها كسرة، نحو: ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [القمر:
 ١٢] و ﴿ مُسْتَقَرٌّ ﴾ [القمر: ٣] و ﴿ وَلَا نَاصِرٍ ﴾ [الطارق: ١٠]، أو ياء ساكنة، نحو: ﴿ غَيْرٌ ﴾
 [الطور: ٤٣] و ﴿ ضَمِيرٌ ﴾ [الشعراء: ٥٠] و ﴿ حَمِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٣] ثم الساكن بين الراء وبين
 الكسرة، ليس بمانع من الترقيق نحو: ﴿ الشَّعْرَ ﴾ [يس: ٦٩]، و ﴿ أَهْلَ الذِّكْرِ ﴾ [النحل: ٤٣]
 و ﴿ يَكْرٌ ﴾ [البقرة: ٦٨] سواء كانت الراء في الوصل مكسورة، أو مفتوحة أو مضمومة، كما
 مثلنا، فإنها في الوقف بالسكون، ولو مع الإشمام (٣) تكون مرققة، وقد نظمت حكم وقف
 الراء، وقلت:

وفخم الراء زمان الوقف أن لم تكن بعد ممال الحرف
 أو بعد كسر أو سكون الياء رققها عند سائر البناء
 ولا يخفى أن قولي: (بعد كسر) بإطلاقه يعم ما يكون بفصل، أو بدونه، فيشمل نحو:

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (٣٥٢).

(٢) الروم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها فيسمع لها صوت خفيف يدركه الأعمى بحاسة السمع ولا يدركه البصير بحاسة البصر، ويستعمل في الضم والكسر سواء كان إعراباً أو بناءً.

انظر: شرح ابن عقيل (٤/١٧٤).

(٣) والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين (كهيتهما عند التقييل)، بعد تسكين الحرف للإشارة إلى حركته حال الوقف عليه. انظر: الرعاية لتجويد القراءة للقيسي (ص: ٣٣).

﴿الشَّعْرَ﴾ و﴿الذِّكْرَ﴾.

ثم اعلم أن الساكن الحجازي بين الكسرة والراء إذا كان صاذاً، نحو: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩]، وطاء نحو: ﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ [سبأ: ١٢]، فقد اختلف في ذلك أهل الأداء، فمن اعتدَّ بحرف الاستعلاء فخم، كأبي عبد الله بن شريح، ومن تبعه، وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين، ومن لا يعتد به رقق، كما نص عليه أبو عمرو الداني في كتاب: الرءاءات، من جامع البيان^(١)، وهو: الأشبه بمذهب الجماعة، ويدلُّ عليه إطلاق الشاطبي، وعدم التفاته إلى الخلاف، لكن المصنف اختار في ﴿مِصْرَ﴾ التفخيم، وفي ﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ الترقيق نظراً فيها للوصل، وعملاً بالأصل.

٤٣- وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرِ يُوجَدُ وَأَخْفُ تَكْرِيراً إِذَا تُشَدِّدُ

(والخلف في فرق لكسر يوجد) أي: والاختلاف ثابت في تفخيم راء قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣] وترقيقها لكسر يوجد في قافها، فيكون وجه الترقيق أن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المفخمة، لتحركه بالكسر المناسب للترقيق، أو لكسر يوجد فيما قبله وما بعده، فيكون وجه الترقيق ضعف الراء بوقوعها بين كسرتين، ولو سكن وفقاً لعروضه، وأماً وجه التفخيم فضعف الكسرة، لتقابل المانع القوي، وهو حرف الاستعلاء.

قال الداني: الوجهان جيدان الترقيق، وبه قطع مكّي والصقلي، وابن شريح، وادّعوا فيه الإجماع، والتفخيم، وبه قطع الداني في «التيسير»، كذا ذكره ابن المصنف، وقال الداني في غير التيسير: والمأخوذ به فيه الترقيق، نقله النويري في شرح الطيبة، فهو أولى بالعمل إفراداً وبالتقديم جمعاً.

وقال المصنف في نشره، والقياس: إجراء الوجهين في ﴿فِرْقَةٍ﴾ حال الوقف لمن أمال هاء التأنيث، ولا أعلم فيها نصّاً.

قلت: وهو قياس مع الفرق، لأن الإمالة فيها مع ضعفها، ليست محض كسرة،

(١) وهو كتابه الشهير: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، وقد صدر مؤخرًا في ثلاثة أجزاء بتحقيقنا - عن دار الحديث بالقاهرة.

فيضعف تأثيرها، لاسيما، وهي عارضة حال وقفها.

(وأخف تكريراً إذا تشدّد) بالإشباع فيه، وفيما نقله قبله فما في بعض النسخ بصيغة الجمع لا وجه له، والمعنى إذا كانت الراء مشدّدة فأخف تكريرها.

قال مكّي: لا بد في القراءة من إخفاء التكرير، وواجب على القارئ أن يخفي تكرير الراء فمتى أظهره، فقد جعل من الحرف المشدّد حروفاً ومن المخفف حرفين، فقله: (إذا تشدّد)، ليس بقيد، بل إمّا على سبيل الاهتمام والاعتناء أو من باب الحذف للاكتفاء.

والحاصل: أنك إذا قلت مثلاً: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ فلا تترك لسانك أن يضطرب بالراء، بل احفظها من مخرجها، لثلاث تكون لافظاً في موضع الراء الواحدة براءات متعددة.



باب اللامات

٤٤- وَفَخَّمِ اللَّامَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ عَنِ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَعَبْدُ اللَّهِ

(وفخم اللام من اسم الله) أي: لا من غير الله إلا في قاعدة ورش لبعض اللامات المخصوصة (عن فتح أو ضم) بالنقل أي بعد أحدهما (كعبد الله) بفتح الدال وضمها، ليصح مثلاً على وفق العمل القرآني، ولا يبعد أن يقرأ بالجر على وفق الحل الإعرابي، والمراد به أنه تفخيم بعد أحدهما، ثم اللام أصلها الترقيق عكس الراء عند أهل التحقيق، فلا تفخيم إلاً لموجب، ومن ثمة كان المانع في الراء عن التفخيم أو الترقيق سبباً لأحدهما في اللام، فهي من اسم الله تعالى، وإن زيد عليه ميم، وصار اللهم إلا إذا تقدمتها فتحة محضة أو ضمة، كذلك فإنها تكون مفخمة، نحو: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الشورى: ١٥] ابتداءً، و ﴿سَيِّدَاتِنَا اللَّهُ﴾ [التوبة: ٥٩] وصلاً ﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [الجن: ١٩]، و (قال اللهم) ^(١) و ﴿قَالُوا أَللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢] لمناسبة الفتح والضم التفخيم المناسب للفظ الله من التعظيم، لكونه الاسم الأعظم عند الجمهور المعظم، فإن تقدمتها كسرة مباشرة بأن لم تكن بين الكسرة واللام حركة أخرى وهي محضة غير مماله متصلة اتصالاً صورياً رسمياً نحو: ﴿لِلَّهِ﴾ [النور: ٦٤] و ﴿بِاللَّهِ﴾ [النور: ٤٧]، فإن الاتصال الحقيقي غير متصور في الحرف الذي يوجد قبل لفظ الجلالة أو منفصلة عارضة ولازمة، فإنها تكون مرققة نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ﴾ [الروم: ٤]، و ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٣٨] و ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] و ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] و ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٢] و ﴿وَقُلِ الْحَقُّ﴾ [الكهف: ٢٩]، ولم يذكر في المتن حكم ترقيقها إحالة على أصلها، أو اكتفاء بمفهوم منطوق حكمها على ما هو المعتبر عندنا في الرواية، وعند الشافعي رحمه الله حتى في أدلة الدراية، ثم هذه اللام إن وقعت بعد ترقيق خالٍ من ممال الكسرة فهي على تفخيمها، نحو ﴿يُبَشِّرُ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٣] في قراءة غير ورش أو بعد إمالة كبرى أي: محضة، وذلك في قراءة السوسي فوجهان، نحو: ﴿حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، والتفخيم، وبه قرأ أبو العباس، والترقيق، وبه قرأ عبد الباقي، وإطلاق المصنف مما يؤيد الأول فتأمل.

ثم اعلم أن اجتماع اللامين على أربعة أقسام مرققتين، نحو: ﴿عَلَى الَّذِينَ﴾

(١) لم يقع في القرآن مثله.

[الأنعام: ٦٩] ومفخمتين نحو: ﴿أَضَلَّ اللَّهُ﴾ [النساء: ٨٨] في قراءة ورش عند بعضهم، ومرفقة مفخمة نحو: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ومفخمة ومرفقة، نحو: ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ﴾ [البقرة: ٥٧] في قراءة ورش، فأعط كل ذي حق حقه خصوصاً المختلفين خوف السراية، هذا وقيل: إنها فخمت اللام من لفظ الجلالة فرقاً بينه وبين سائر اللامات، ولعل مراده أن التفخيم إنَّها هو لمجرد التعظيم، وهو لا ينافي ما ذكر من أنَّ وجه تفخيمها فيما ذكر هو نقل الخلف عن السلف، وتوارثهم ذلك كابراً عن كابر، من غير تكبير ناكر.

٤٥- وَحَرَفَ الْإِسْتِعْلَاءِ فَخْمٌ وَأَخْصَصَا الإِطْبَاقَ أَقْوَى نَحْوَ قَالَ وَالْعَصَا

(وحرف الاستعلاء) بحذف همزة الوصل في الدرج، ونصب (حرف) على أنه مفعول مقدم لقوله: (فخم)، ويجوز رفعه على تقدير فخمه، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾ [يس: ٣٩] على القراءتين.

ثم المراد بحرف الاستعلاء أعم من أن يكون مطبقاً أو غير مطبق، ولذا قال (واخصصا) بضم الصاد، وبالألف المبدلة من النون المخففة (لإطباق) بنقل الحركة، والاكْتِفَاءُ بها عن همزة الوصل، ونصب على أنه مفعول لما قبله (أقوى) صفة لموصوف محذوف، والمعنى خصص حروف الإطباق بتفخيم أقوى من تفخيم سائر حروف الاستعلاء (نحو قال) بالرفع وجوز نصبه (والعصا) بالألف لا بالياء كما في بعض النسخ.

والحاصل: أنه أمر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة المجتمعة في كلمات (خص ضغط قط) مثل: ﴿قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]، و﴿الظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ١٩]، و﴿خَلِيدِينَ﴾ [البينة: ٨]، و﴿صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، و﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿وَالْغَرِيْبِينَ﴾ [التوبة: ٦٠]، ﴿الطَّائِمَةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، وأمر بتخصيص حروف الإطباق الأربعة من جملتها وهي الصاد، والطاء، مهملتين ومعجمتين، فبينهما عموم وخصوص مطلق، إذ كل مطبقة مستعلية، وليس كل مستعلية مطبقة، فأتى بمثالين؛ مثال لحرف الاستعلاء غير المطبق، وهو القاف، في (قال)، ومثال لحرف الاستعلاء المطبق، وهو الصاد في (العصا).

قال ابن المصنف، وتبعه غيره: والألف واللام للعهد، أي: العصا المذكورة في قوله: ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ﴾ [الشعراء: ٦٣]. اهـ وفيه بحث لا يخفى فإن الحكم شامل له، ولغيره أيضاً، من قوله تعالى حكاية عن موسى، ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وقوله تعالى:

قال ابن المصنف: وكلاهما جائزان وذهاها أولى، وقال الناظم في كتاب «التمهيد»: والأول مذهب المكي وغيره، والثاني: مذهب الداني ومن والاه، ثم قال: قلت: كلاهما حسن. وبالأول أخذ البصريون، وبالثاني أخذ الشاميون، واختياري الثاني وفقاً للداني، وقال في «النشر»: الإدغام المحض أصح رواية وأوجه قياساً.

أقول: ولذا لم يلتفت الشاطبي لهذا الخلاف أصلاً، ولعله أراد بالقياس إجماعهم على إدغام القاف في الكاف للسوسي إدغامًا محضًا مع وجود تحرك القاف وتعدد الكلمتين، فمع السكون واتحاد الكلمة بالأولى.

ثم اعلم أن الإدغام على قسمين: تام، وهو إدراج الأول في الثاني ذاتًا وصفة مثل: ﴿وَقَالَتْ طَّائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، وإدغام ناقص، وهو إدراج الأول في الثاني ذاتًا لا صفة، وإدغام ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، ونظائره من قبيل الناقص، وأيضًا قوة الطاء وضعف التاء يمنع الإدغام الكامل، ولولا التجانس لم يسغ الإدغام أصلاً، لأن القوي لا يدرج في الضعيف، بخلاف العكس نحو: ﴿فَقَامَتِ طَّائِفَةٌ﴾ [الصف: ١٤]، حيث أجمعوا فيه على الإدغام الكامل، كما أجمعوا في نحو: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] على الإدغام الناقص، ثم ما وقع في عبارة بعضهم من إظهار القاف في ﴿مَخْلَقَكُمْ﴾، فذلك خطأ محض، اللهم إلا أن يحمل على إظهار صفة استعلائها لا على إظهار الحرف ذاته، فعلم أن ما ذكره ليس بإدغام محض، ولا إظهار محض، بل حالة بينهما، فهو بالإخفاء أشبه فيكون نظير ما قال الشاطبي رحمه الله^(١):

وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالْإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصِلًا

وإنما وقع الخلاف في القاف دون الطاء؛ لأن الإطباق أقوى من الاستعلاء، فيجب إبقاء الأول دون الثاني، وأمّا ما ذكره الرومي من أنهم فرقوا بين ﴿بَسَطَتْ﴾، و ﴿مَخْلَقَكُمْ﴾ بأن إعطاء صفة الاستعلاء في الأول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة، وفي الثاني بلا زيادة القاف، فلم نره في الكتب المنسوبة إليهم، ولا سمعنا عن المشايخ الذين قرأنا عليهم، وحققتنا وجوه القراءة لديهم، ثم ما ذكره من تلقاء نفسه من وجه الفرق بينهما، فما لا يلتفت إليه، ولا

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (١٥٦).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

يعول عليه فيها، ثم رأيت منشأ وهمه كلام ابن الحاجب من غير فهمه، حيث استشكل الإدغام بأن الإطباق صفة للمطبق، ولا يتأتى إلا به، فلو بقي الإطباق مع الإدغام، للزم اجتلاب طاء أخرى، لتدغم في التاء غير الطاء، التي قام بها وصف الإطباق، وفي ذلك جمع بين ساكنين، فإذا قرأت نحو: ﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] بالإطباق ليس فيه إدغام حقيقة، ولكنه لما اشتد التقارب، وأمكن النطق بالثاني بعد الأوّل من غير نقل اللسان أطلقنا عليه الإدغام مجازًا لكون ذلك النطق كالنطق بالمثل بعد المثل، على ما ذكره الجاربردي وغيره، وفرّق بين الإطباق والغنة، بأنّ الغنة لا تتوقف على النون، لأنّها من مخرج غير مخرجه، فإنّ النون من الفم، والغنة من الخيشوم، بخلاف الإطباق، فإنّه مع المطبق، فأخراجه لا يتأتى إلاّ به، وأمّا ما ذكره المصري، بقوله: وأجيب بأنّ القراء نصّوا على أنّ في نحو ﴿فَرَطْتُ﴾ تشديدًا، ولا يمتنع إبقاء الإطباق في الطاء قائمًا بمحض صوت الطاء؛ لأنّ الطاء لم يستكمل إدغامه في التاء، ولا يلزم اجتلاب طاء أخرى، ولا جمع بين ساكنين، وعلى هذا فقياسه على الغنة مستقيم. اه فلا يخفى ما فيه من المصادرة، بل ما في معارضته من المكابرة، ثم قوله: إذا سكنت الطاء، وأتى بعدها تاء، وجب إدغامها غير مستكمل، بل يبقى معه صفة الإطباق لقوة الطاء وضعف التاء، فيتعين على الموجود أن يوفيهما حقّها لاسيما إذا كانت مشددة نحو: ﴿أَطِيرْنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و ﴿أَنْ يَطُوفَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، ففيه أن المثالين الأخيرين ليسا مما نحن فيه، بل من قبيل: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٦٩]، حيث أجمعوا على أنه من الإدغام الكامل وأنّ أصلهما (أطيرنا، ويتطوف)، فأعلا بإعلال حقق في محلها، فهو من باب إدغام الأضعف في الأقوى ليصير مثله في القوة بخلاف نحو: ﴿أَحَطْتُ﴾، فإنّه من باب إدغام الأقوى في الأضعف، فيمتنع اندراجه فيه بالكلية، وبه يحصل الفرق في هذه القضية على قواعد العربية، وقال بعضهم: ومن العرب من يبدل التاء طاء، ثم يدغم إدغامًا مستكملًا، فيقول: ﴿أَحَطْتُ﴾ و ﴿فَرَطْتُ﴾، بطاء واحدة مشددة مدغمة، قال شريح: وهذا مما يجوز في كلام الخلق، لا في كلام الخالق عز وجل. اه لأنّ كلام الله لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ بالطرق المتواترة في القراءات المشتهرة، وأمّا في كلام المخلوقين، فيتوسع بكل ما جاء من اللغة، وبهذا يتبين أنّه لم يرد في لغة إبدال الطاء تاء وإدغامها فيها، فيجب الاحتراز عنها.

٤٧-واحرص على السكون في جعلنا أنعمت والمغضوب مع ضللنا

(واحرص) بكسر الراء (على السكون في جعلنا) أي: في لام نحو: ﴿جَعَلْنَا﴾ [النبا: ٩]، إذ كل سكون لا بد من الحرص على بيانه، وكذا الحركة؛ إلا أنه خص لام (جعلنا) لثلاً تصير مدغمة، ولا متحركة، فحيث يتغير المعنى باختلاف المبنى كما لا يخفى، ونحوه ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ [ص: ٢٩] وكذا ﴿قُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٤] مما فيه اللام ساكنة، وبعدها نون، فيجب التحفظ، بإظهارها مع رعاية سكونها، قال المصري: لا كما يفعله بعض الأعاجم من قصد قلقلتها.

قلت: اللام ليست من حروف القلقلة فإن حروفها «قطب جد» لا حروف القلقلة سبعة، كما توهم المصري من الذهول والغفلة (أنعمت والمغضوب مع ضللنا) أي: وكذا كن حريصاً على بيان سكون نون ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧] وميمها وغين ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، ولام الثانية من ﴿ضَلَلْنَا﴾، ليتحرز من تحريكها؛ كما يفعله جهلة القراء، فإن ذلك من فطوح اللحن عند العلماء، و (ضللنا) بالضاد ثابت في القرآن عند قوله: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠] وأما ﴿وَضَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] بالطاء، فلم يوجد فيه مخففة، ولا ضرورة بالإتيان بها، والقول بتخفيفها للوزن، ولا يغرنك كثرة النسخ عليها، وإشارة بعض الشراح إليها.

واقصر ابن المصنف على نون ﴿أَنْعَمْتَ﴾، وتبعه الشراح، فالحكم يشمل الميم على حسب التعميم، نعم في معنى نون ﴿أَنْعَمْتَ﴾ كل نون ساكنة بعدها حرف من حروف الحلق كـ ﴿وَيَنْتَوُونَ﴾ [الأنعام: ٢٦]، و ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، و ﴿مَنْهُ﴾ و ﴿إِنْ هُوَ﴾ [التكوير: ٢٧] و ﴿وَتَنْتَحُونَ﴾ [الشعراء: ١٤٩]، و ﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، و ﴿يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١] و ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ [النساء: ١٥٧]، و (ينغصون) [الإسراء: ٥١]، و ﴿عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٧]، و ﴿وَالْمُنْحَبِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، و ﴿مِنْ حَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، ونحو ذلك، ثم لا سكت على النون سكتة لطيفة، كأنه يريد بها إيضاح إظهارها، وأنه لا غنة فيها، فإن ذلك خطأ محض لا يفعله، إلا الجهلة من القراء وفي معنى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾، ﴿ضِعْثًا﴾ [ص: ٤٤] و ﴿بَعْثًا﴾ [يونس: ٩٠]، و ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و ﴿أَغْنَى﴾ [الحجر: ٨٤] و ﴿يَغْشَى﴾ [الليل: ١].

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وعلل المصنف في «التمهيد» إظهار الغين الساكنة، عند الشين من ﴿يَغْشَى﴾، بقوله: لثلا يقرب من لفظ الخاء، لاشتراكها في الهمس والرخاوة:

٤٨- وَخَلَصَ انْفِتَاحَ مَحْذُورًا عَصَى خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِمَحْظُورًا عَصَى

أي: بين وميز صفة الانفتاح عن الإطباق في نحو محذورًا عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧] وفي نحو: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] لثلا يشبهه الذال بالظاء في قوله: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠] والسين بالصاد في قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١] فإن كلاً من الذال والظاء من مخرج واحد، وكذلك السين والصاد، وإنما يتميز كل من الآخر بتمييز الصفة، فالذال والسين منفتحتان، والظاء والصاد مطبقتان، فينبغي أن يخلص كل منهما مع الآخر بانفتاح الفم وانطباقه، وما يترتب عليها من تريق الأوليين، وتفخيم الآخرين، وكذا حكم كل حرف مع غيره، إذا كانا متحدي المخرج، ومختلفي الصفة.

ثم الضمير في (اشتباهه) راجع إلى الحرف المنفتح بقريئة المقام، أو تقديره خوف اشتباه كل واحد محذورًا وعصى بمحظورًا وعصى، أو خوف اشتباه المذكور، كذا ذكره الشراح على اختلاف اختيار كل منهم، والأظهر أن ضميره راجع إلى الانفتاح، أي: مخافة اشتباه انفتاح محذورًا، وعصى بإطباق محظورًا وعصى، ووجه الأظهرية أن محل الاحتياج في صحة الحمل إلى التقدير، وهو الثاني دون الأول، فتأمل:

٤٩- وَرَاعٍ شِدَّةً بِكَافٍ وَبِتَا كَشِيرِكُمْ وَتَتَوَفَّى فِتْنَتَا

(وراع شدة)، أي: كائنة (بكاف)، أي: في كاف (وبتا) بالقصر على وقف حمزة في الهمزة، لا كما قال الرومي: إنها للضرورة كـ(شرككم)^(١) و(تتوفى)^(٢) و(فتنتا)^(٣)، ﴿نَكَتَلْ﴾ [يوسف: ٦٣] بألف الإطلاق، أو بإبدال التنوين ألفًا وقفًا، على ما جاء في لغة «وراع» أمر من

(١) من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشِيرِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠].

(٣) من نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٧١].

المراعاة، والمفاعلة إذا لم تكن للمفاعلة، فهي للمبالغة، وقول الرومي: أمر من الرعاية، فيه نوع مساهلة، من حيث لم يراع فيه القاعدة المميزة بين المجرد والمزيد، الفارقة لطالب المزيد، فأمر بمراعاة الشدة في الكاف، والتاء نحو: ﴿ نَكْتَلْ ﴾ [يوسف: ٦٣] ﴿ يَتَلَوْا ﴾ [آل عمران: ١٦٤] خصوصاً عند ورود تكرارها نحو في قوله تعالى: ﴿ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴾ [فاطر: ١٤]، و ﴿ تَتَوَفَّيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [النحل: ٢٨] ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً ﴾ [الأنفال: ٢٥] وذلك لأن الشدة تمنع الصوت أن يجري معها مع ثباتها في موضعها قوين، فاحذر أن يتبعها ركافة.

والحاصل: أن كل حرف ينبغي أن تراعى فيه صفاته المتقدمة من جهر، وهمس، وشدة، ورخوة، وغير ذلك، بعد تمكينه من مخرجه، فاحفظ هذه القاعدة الكلية، وقس عليها الأمثلة الجزئية، ولم ينص عليها صاحب «الجزرية»، هذا وقد قال في «التمهيد»: إذا تكررت الكاف من كلمة أو كلمتين، فلا بد من بيان كل منهما، لئلا يقرب اللفظ من الإدغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير، نحو قوله تعالى: ﴿ مَنَسِكْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و ﴿ إِنَّكَ كُنْتَ ﴾ [يوسف: ٢٩] على مذهب المظهر.

وكذا الحكم في تاء ﴿ تَتَوَفَّيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً ﴾ [الأنفال: ٢٨] وأشباهه فتراعى الشدة التي فيها، لئلا تصير رخوة، كما ينطق بها بعض الناس، وربما جعلت سيناً، إذا كانت ساكنة، نحو: ﴿ فِتْنَةً ﴾، ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْنِمْ ﴾ [المائدة: ٢٧]، ولذا أدخلها سيويه في جملة حروف القلقلة، وتؤكد المراعاة فيها إذا تكررت، نحو ﴿ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ ﴾ [النازعات: ٧]، و ﴿ تَتَوَفَّيْهِمْ ﴾ لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان، وقال مكّي في «الرعاية» هو بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين، أو ثلاث مرات، ويردها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه، وقال المصري: وهذا ظاهر، ألا ترى أن اللسان: إذا تلفظ بالتاء الأولى رجع إلى موضعه، ليتلفظ بالثانية؟ وذلك صعب فيه تكلف، ولكن لا يخفى أن قوله: أو ثلاث مرات زائد، لأن الكلام في تكرارها ثلاث مرات، كما نقل، وليس فيه ما هو بمنزلة رفع رجل ثلاث مرات، لا في كلمة، بل في كلمات متواليات، كما في قوله تعالى: ﴿ تَتَوَفَّيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [النحل: ٢٨] وصلاً، وكذا قوله تعالى: ﴿ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ ﴾ [النازعات: ٧] ولا يشترط في إثبات تكرار التاء أن لا يكون بينهما فصل، ولذا عد في أمثلة التكرار قوله: ﴿ فِتْنَةً ﴾ كما سبق في كلام المصنف، إلا أن قوله: وربما جعلت سيناً إذا كانت ساكنة نحو ﴿ فِتْنَةً ﴾، فيه بحث، إذ الظاهر

المتبادر أنّها تصير دالاً، إذا لم يراع فيها صفة الشدة والهمس، لاتحاد مخرجها، والتمييز بينهما باعتبار صفتها، وأمّا السين والدال، فبينهما قرب المخرج، والله أعلم، ثم مما يجب الاعتناء بالتاء خصوصاً إذ كان بعدها طاء ساكنة، أو طاء نحو: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، و﴿تَطْهَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] ﴿وَلَا تَطْعَوْا﴾ [طه: ٨١] و﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩].

٥٠- وَأَوْلَىٰ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنَ أَذْغِمَ كَقَوْلِ رَبِّ وَيَل لَّا وَأَبْنُ

أمر من الإبانة بمعنى الإظهار، ومتعلقه سيأتي في البيت الآتي، وموافقة الحركة فيما قبل النون من قبيل التزام ما لا يلزم في شعر العرب، وإن التزمه العجم، والضمير المستكن في (سكن) راجع إلى الأوّل في قوله (أولى) بالثنية المضاف إلى (مثل وجنس)، وحذف نونه بالإضافة، ونصبه بالياء على أنّه مفعول مقدم، لقوله (أدغم).

وأما قول الرومي في بيان إعرابه من أنّ (أولى) مبتدأ مضاف إلى (مثل وجنس)، وحذف نونه بالإضافة، ونصبه بالياء على أنّه مفعول مقدم، لقوله (أدغم).

وأما قول الرومي في بيان إعرابه من أنّ (أولى) مبتدأ مضاف إلى (مثل)، (وإن سكن) جملة شرطية جزاؤها (أدغم)، والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ، فخطأ فاحش؛ لأنّه لو كان مبتدأ لرفع بالألف، وقيل: أولاً مثل وجنس، وكأنّه تصحّف عليه كتابة الياء لقراءة الألف، والمثالان نشر مشوش؛ لأنّ (بل لا) ^(١) مثال المثلين، و (قل رب) ^(٢) مثال الجنسين، وقول زكريا: ولو سكوتاً عارضاً، إنّما يتم به في الإدغام الكبير، كما قرأ به السوسي، والظاهر أنّ المصنف أراد به الإدغام المتفق عليه من الإدغام الصغير.

(١) من قوله تعالى: ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٦].

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مَخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٠].

ثم اعلم أن الحرفين إذا التقيا بأن لا يكون حاجز بينهما إمّا أن يكونا مثلين، بأن اتفقا مخرجًا وصفة كالباء والباء، والتاء والتاء، والياء والياء، وإمّا أن يكونا متجانسين بأن اتفقا مخرجًا، واختلفا صفة كالذال والطاء والتاء، وكذا الذال والطاء والتاء، وإمّا أن يكونا متقاربين بأن تقاربا مخرجًا وصفة، كالذال والسين والتاء والتاء والضاد والسين.

فإذا عرفت ذلك فاعلم أنّهم اختلفوا في اللام والراء والنون، أنّها من مخرج واحد، وهو مختار القراء، أو لكل واحد منها مخرج على حدة إلا أن بينها قرب المخرج، وعليه الجمهور من النحاة، وهو مختار سيبويه واختاره المصنف تبعًا للشاطبي رحمه الله لكن كلامه هنا خلاف ما سبق عنه أو لا فإنه جعل اللام والراء من قبيل الجنسين، فلو قال: وقرب موضع جنس لشمّل المذهبين، كما عبّر به الشاطبي في إدغام المثليين المتقاربين.

وأمّا ما اعتذر عنه المصري؛ بقوله: ولعلّ الناظم نظر إلى أنّ المتقارب داخل في المجانس بخلاف عكسه، فلا يصح للاتفاق على عكسه.

والحاصل: أنّه إذا التقى المثان أو الجنسان، وسكن الأوّل منها أدغم الأوّل في الثاني نحو: ﴿بَلْ لَا تَخَافُونَ﴾ [المدثر: ٥٣]، ﴿وَقُلْ هُتَمٌ﴾ [النساء: ٦٣]، و﴿هَلْ لَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، ﴿وَقُلْ رَبِّ﴾ [طه: ١١٤]، و﴿بَلْ زَانَ﴾ [المطففين: ١٤] عند من لم يسكت على اللام، بلا خلاف، وكذا سائر الحروف نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤] و﴿أَذْهَبَ بِكُنْيَتِي﴾ [النمل: ٢٨] و﴿فَمَا رِيحَتٌ تَجْرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، و﴿أُنْقَلَتْ دَعْوَا اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٩] وأمثالها.

ثم اعلم أنّ ما ذكره المصنف في المثليين، فهو على عمومته عند جميع القراء، وأمّا ما أطلقه في المتجانسين فليس على ظاهره، مما يتوهم فيه من اتفاق أهل الأداء، فإنّ منها ما اتفقوا عليه، ومنها ما اختلفوا فيه، كما يعرف مما ذكره الولي الشاطبي في باب حروف قربت مخرجهما، من جعلتها الراء عند اللام عكس ما ذكره المصنف رحمه الله، من إدغام اللام في الراء، فإنها مع كونها من المتجانسين أو المتقاربين، اختلف حكمهما حيث وقع الاختلاف في الثاني دون الأوّل فتأمل، نعم إذا كان الأوّل من المتماثلين حرف مد فإنه يظهر بلا خلاف عند الياء والواو، كما أشار إليه في قوله: (وَأَبْن).

٥١- فِي يَوْمٍ مَعَ قَالُوا وَهُمْ وَقُلْ نَعَمْ سَبَّحَهُ لَا تُزِعْ قُلُوبَ فَالْتَقَمْ

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

(في يوم) بترك التنوين ضرورة (مع قالوا وهم) فإنَّ الياء المدية من نحو: ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [المعارج: ٤]، ونحوه: ﴿ الَّذِي يُوسِّسُ ﴾ [الناس: ٥]، والواو المدية من نحو: ﴿ قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴾ [الشعراء: ٩٦]، ونحو: ﴿ ءَأَمِنُوا وَعَمَلُوا أَلصَّلِحَتِ ﴾ [البقرة: ٢٥] لا تدغمان في مثلها بالمعنى الأعم، إذ لا يتصور اجتماع المديين، حتَّى يقال: لا يدغم فافهم، ولذا قالوا في التعليل: محافظة على المدِّ، لئلا يذهب بالإدغام بخلاف ما إذا كان الأول من المتماثلين حرف اللين، فإنَّه يدغم، كما هو داخل تحت الحكم العام، نحو: ﴿ ءَأَوَّأَوْ وَنَصْرُوا ﴾ [الأنفال: ٧٢]، فقله: (أبن) بحسب المعنى استثناء من القاعدة المتقدمة في المبني، وأمَّا قول الرومي: اللهم إلاَّ أن يكون المتماثلان أو المتجانسان حرف مد فغير صحيح.

ثم قوله: (وقل نعم سبحة لا ترزغ قلوب فالتقم) استثناء من إدغام المتجانسين، فيجب إظهار اللام الساكنة عند النون، نحو ﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ [الصفات: ١٨] مع أنها متجانسان أو متقاربان؛ لأنَّ النون لا يدغم فيها شيء مما أدغمت هي فيه من حروف: (يرملون) كذا أطلقوه، ومرادهم سوى النون.

وأمَّا قول الرومي: ولم يدغم اللام الساكنة في النون مع تقاربها، أو تجانسها بناء على أنَّ النون لما لم تدغم فيما لم يدغم في اللام من الحروف، كالميم والواو والياء حصل بين اللام والنون وحشة ونفرة بذلك، فلم يدغم اللام فيها، إلاَّ ما روي عن الكسائي، من إدغام هل وبل خاصة، في الإدغام الصغير، نحو ﴿ بَلْ تَتَّبِعُ ﴾ [البقرة: ١٧٠]، و ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ ﴾ [الكهف: ١٠٣]. اهـ

فهو ظاهر لأنَّ النون تدغم في اللام، كما تدغم في الميم والواو والياء، كما سيأتي في باب أحكام النون الساكنة.

قال الناظم في «التمهيد»: فإن قلت: لم أدغمت اللام الساكنة في نحو: ﴿ أَلْتَارَ ﴾ [البقرة: ٢٤] و ﴿ أَلْنَّاسِ ﴾ [الناس: ١]، وأظهرت في قوله: ﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ [الصفات: ١٨]، وكل منهما واحد؟ قلت: لأنَّ هذا فعل قد أعل بحذف عينه، فلم يعمل ثانيًا بحذف لامه، لئلا يصير في الكلمة إجحاف، و (أل) حرف مبني على السكون، لم يحذف منه شيء، ولم يعمل بشيء، فلذلك أدغم، ألا ترى أنَّ الكسائي ومن وافقه أدغم اللام من هل وبل، في نحو قوله

تعالى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ ﴾ [مريم: ٦٥]، و ﴿ بَلْ نَحْنُ ﴾ [الواقعة: ٦٧] ولم يدغمها في ﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ و ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وكذا: يجب بيان الحاء الساكنة عند الهاء، في قوله: ﴿ فَسَبِّحْهُ ﴾ [ق: ٤٠] لقاعدة أن الحلقي لا يدغم في أدخل منه، والهاء أدخل من الحاء، بخلاف الهاء في الهاء، نحو: ﴿ مَالِيَةً ﴾ ﴿ هَلْكَ ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]، وإنما خص الناظم بيان ﴿ فَسَبِّحْهُ ﴾ وإظهاره لأن كثيراً من الناس يقع في إدغامه، بناء على قرب المخرجين، ولا يعلمون أن الحاء أقوى من الهاء، والقاعدة أن الأقوى لا يدغم في الأضعف، وكذا يجب بيان الغين عند القاف في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا ﴾ [آل عمران: ٨] قال ابن المصنف لتغايرهما، فإن الغين حلقيّة، والقاف لهوية، وفيه أن بينهما قرب المخرج، فلا ينافي تغايرهما، فالأولى أن يقال: لأن حروف الحلق بعيدة من الإدغام لصعوبتها، وقد ذكر المصنف في «التمهيد» أن الغين إذا لقيت حرفاً حلقيّاً وجب بيانها نحو: ﴿ رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة: ٢٥٠] و ﴿ أَلْبِغُهُ ﴾ [التوبة: ٦]، وكذا القاف، نحو: ﴿ رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا ﴾ لأن مخرج الغين قريب من مخرج العين قبله، والقاف بعده، فيخشى أن يتبادر اللفظ إلى الإخفاء والإدغام، اهـ.

وكذا يجب بيان اللام عند التاء في قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَمَهُ الْحَوْثُ ﴾ [الصافات: ١٤٢] لبعد مخرجها، وهو ينافي الإدغام، وأمّا إدغام لام التعريف في التاء، فلكثرة استعمالها، ولعلّ هذا وجه استثنائها، لثلاث تشبه بها، ويجري عليها حكمها؛ وهذا يفرق أيضاً بين ﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ [الصافات: ١٨] وبين ﴿ النَّعِيمِ ﴾ [لقمان: ٨]، ثم الفرق أيضاً باعتبار أن (التقم) كلمة واحدة، فيحصل بإدغامها إجحاف بالبنية، ولا كذلك في كلمتين من نحو: ﴿ اَلتَّوْبَةُ ﴾.

ثم الحروف من حيث هي قسمان: قمرية وشمسية، وكل منهما أربعة عشر حرفاً، فالقمرية يجمعها قولك: أبغ حجك وخف عقيمه.

فيظهر لام التعريف عندها، والشمسية ما عداها ويدغم لام التعريف فيها.

وقد نظم الحروف القمرية بعضهم في أوائل قوله:

أَلَا بَلْ وَهَلْ يُرْوَى خَبِيرَ حَدِيثٍ مَنْ جَلَا عَنْ فُؤَادِي عَمَّةً قَدْ كَسَتْ هَمًّا

والأمثلة: (الأحد)، (البر)^(١)،

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ [الطور: ٢٨].

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

(الولي)^(١)، (اليقين)^(٢)، (الخبير)^(٣)، (الحليم)^(٤)، (المؤمن)^(٥)، (الجلال)^(٦)،
(العليم)^(٧)، (الفتاح)^(٨)، (الغفار)^(٩)، (القهار)^(١٠)، (الكبير)^(١١)، (المهادي).

وتسميته شمسية وقمرية من باب تسمية الكل باسم الجزء، وهو لام الشمس والقمر.
وسبب الإظهار في الأول تباعد المخرجين. وسبب الإدغام في الثاني تقارب المخرجين،
وإن تفاوتاً في غير اللام للتماثل فيها، ثم إن الإدغام عبارة عن خلط الحرفين، وإدخال أحدهما
في الآخر مأخوذ من إدغام اللجام في فم الفرس، فيصيران حرفاً واحداً مشدداً يرتفع اللسان
عنه ارتفاعاً واحدة، وهو يؤذن بحرفين فصار الشدة الامتزاج في السمع، كالحرف الواحد
وإلاّ فهما حرفان في الحقيقة، وعض عن التشديد، وهو حبس الصوت في الحيز بعنف وليس
التشديد عوضاً عن الحرف المدغم، بل عما فاته من الاستقلال في التلفظ، فإنك إذا أصغيت
إلى لفظك سمعت ساكناً مشدداً ينتهي إلى مخفف، فقول بعضهم: هو أن يرتفع لسانك
بالحرفين دفعة واحدة وإنها يصح على سبيل التقريب؛ لأنّ الناطق بالحرف المدغم ناطق
بحرفين، أولهما ساكن، وثانيهما متحرك، وفائدته تخفيف اللفظ، لثقل عود اللسان إلى المخرج
الأول، أو مقاربه، فاختر العرب الإدغام طلباً للخفة، لأنّ النطق بذلك أسهل من الإظهار،
كما يشهد به الحس والمشاهدة، ولذلك شبه النحاة الإظهار بمشي المقيد؛ لأنّ الإنسان إذا نطق
بحرف وعاد إلى مثله، أو إلى مقاربه، يكون كالراجع إلى حيث فارق أو إلى قريب من حيث

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
[الشورى: ٩].

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩].

(٣) من نحو قوله تعالى: ﴿أَ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨].

(٤) من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧].

(٥) من نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣].

(٦) من نحو قوله تعالى: ﴿وَبِيعْتَىٰ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

(٧) من نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].

(٨) من نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبَّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ﴾ [سبأ: ٢٦].

(٩) من نحو قوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ﴾ [ص: ٦٦].

(١٠) من نحو قوله تعالى: ﴿يَا صَاحِبِي السَّعْنِ أَأَرَبَابٌ مُتَّفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

(١١) من نحو قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

فارق، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين، وكيفية ذلك إلى أن يصير الحرف الذي يراد إدغامه من جنس الحرف الذي يدغم فيه، إذا لم يكونا مثلين في أصلهما، فإذا صار مثله حصل حينئذ مثلان، وإذا حصل مثلان وجب الإدغام حكماً إجماعياً فإن جاء نص بإبقاء صفة من صفات الحرف المدغم، فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح، بل هو إخفاء صريح كما سبق تحقيقه.

وأما الإظهار، فهو عبارة عن ضد الإدغام، وهو أن يؤتى بالحرفين المميزين جنساً واحداً منطوقاً، بكل واحدٍ منهما على صورته مستوفياً بكل صفة مخلصاً إلى كمال بنيته، وليتحرز عن إدغام، نحو ﴿أخرج قومك﴾، لبعدهم مخرج الجيم عن القاف.

ثم اعلم أن ذال إذ، ودال قد، وتاء التأنيث الساكنة، ولام هل وبل، لا شك في إدغامها عند اجتماعها لأمثالها، وأما عند مجانسها ومقاربتها، ففي أكثرها خلاف بين القراء، كما بينه الولي الشاطبي، وفي بعضها وقع اتفاق لهم، ولا بد من معرفتها، فقلت نظماً على منوال كلام الناظم يمكن أن ينظم في سلك نظمه.

وَأَدْغَمَ ذَالٌ إِذٌ فِي الظَّاءِ وَدَالَ قَدْ بَعَيْنِيهِ فِي التَّاءِ
وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ بِدَالٍ وَبِطَاءِ وَلَا مَ هَلْ وَبَلٌ كَذَا عِنْدَ الرَّاءِ

والأمثلة: ﴿إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: ٦٤]، ﴿وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ﴾ [العنكبوت: ٣٨] و﴿أَنْقَلَتِ دَعْوَا اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، و﴿قَالَتْ طَافِيَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٣]، و﴿بَلْ زَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، و(هل رأيتم)، وهذا التمثيل غير موجود في التنزيل.



باب الضاد والظاء^(١)

٥٢- وَالضَّادُ بِاسْتِطَالَةٍ وَنَخْرَجَ مَيِّزُ مَنَ الظَّاءِ وَكُلُّهَا تَمِجِي

(والضاد باستطالة ومخرج) بالإشباع والضاد منصوب، ويجوز رفعه، والعامل فيه قوله: (ميز) أي: ميزها بصفة استطالتها، بإخراجها من مخرجها (من الظاء)، فإنَّ الضاد من حافة اللسان، والظاء من رأس اللسان (وكلها تمي) بحذف الهمزة على قاعدة حمزة، لا كما قال الرومي: إنَّه للضرورة، وضميره راجع إلى الكل، والتأنيث باعتبار المعنى، وهو الجماعة أو إلى الظاءات.

ثم الاستطالة هي: الامتداد من أوَّل حافة اللسان إلى آخرها، كما قال الجعبري، وقد انفرد الضاد بالاستطالة، حتَّى تتصل بمخرج اللام لما فيه من قوة الجهر والإطباق والاستعلاء، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، وألسنة الناس فيه مختلفة، فمنهم من يخرج ظاء، ومنهم من يخرج دالاً مهملة أو معجمة، ومنهم من يخرج طاء مهملة كالمصريين، ومنهم من يشمه ذالاً، ومنهم من يشير بها بالظاء المعجمة، لكن لما كان تمييزه عن الظاء مشكلاً بالنسبة إلى غيره أمر الناظم بتمييزه عنه نطقاً، ثم بين ما جاء في القرآن بالظاء لفظاً.

والمعنى أن جميع مواد الظاءات المشالة، وهي تسعة وعشرون ظاء من الكلمات الواردة في القرآن، مجموعة باعتبارها أصولها في الأبيات الستة الآتية، وأمّا قول زكريا: في سبعة أبواب فغير ظاهر، وإنَّما ضبط الظاء لكونها أقل من الضاد، فهو أقرب إلى ضبط المراد ويتعلق بتجيء.

٥٣- فِي الظَّنِّ ظِلُّ الظُّهْرِ عَظْمِ الحِفْظِ أَيْقِظْ وَأَنْظِرْ عَظْمَ ظَهْرِ اللَّفْظِ

قوله: (في الظعن ظل الظهر عظم الحفظ) بفتح الأول وكسر الثاني، وضم الثالث (وعظم الحفظ) بضم العين (أيقظ وأنظر) بفتح الهمزة، وكسر الثالث منها (عظم ظهر اللفظ) بفتح العين والظاء الأولى وحذف العاطفة غالباً للضرورة، فالظعن منحصر في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ طَعَنَكُمْ﴾

(١) لم يقم المصنف بحصر جميع مواضع هذا الباب، ورأيت أنه من الإطالة ذكرها بالهامش، فمن أرادها مفصلة فليرجع إلى كتاب الجواهر المضية لسيف الدين الفضالي، من كتابنا هذا.

[النحل: ٨٠]، وهو بفتح العين لنافع وابن كثير وأبي عمرو^(١)، ومعناه: الرحلة من مكان إلى آخر ضد الإقامة.

وباب (الظل) جميعه كيفما تصرف منه، وأول ما جاء منه في سورة النساء: ﴿وَتَذَخَّلْهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧] ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعًا، والظاهر أنه أربعة وعشرون منها اثنان في البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿وَوَضَّلْنَا عَلَيْكُمْ الْغَمَامَ﴾ [البقرة: ٥٧] وقوله: ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وكان ابن المصنف، ومن تبعه في عدّ اثنين وعشرين، غفل عن موضعين في البقرة بدليل قولهم وأولها في سورة النساء: ﴿وَتَذَخَّلْهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]، ومنه الظلة، ﴿كَأَنَّهُ ظِلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١]، و﴿يَوْمِ الظُّلَّةِ﴾ [آية: ١٨٩] في الشعراء، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي ظِلَلٍ عَلَى الْأَرَابِكِ﴾ [يس: ٥٦] بضم الظاء، وفتح اللام، كما قرأ به حمزة، والكسائي، ومنه قوله: ﴿وَوَضَّلْنَا عَلَيْكُمْ الْغَمَامَ﴾.

وباب (الظهر)، وهو وقت انتصاف النهار وفي سورة النور: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهِيرَةِ﴾ [آية: ٥٨]، وفي سورة الروم: ﴿وَحِينَ تَظْهَرُونَ﴾ [آية: ١٨]، أي: تدخلون في الظهيرة.

وباب (العظم) بمعنى العظمة، كيفما تصرف فيه، وأول ما جاء منه في القرآن: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧] ووقع منه في القرآن مائة موضع وثلاثة مواضع، وباب الحفظ، وما تصرف منه، وأول ما جاء منه في البقرة: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [آية: ٢٣٨]، ووقع في اثنين وأربعين موضعًا وقال المصري: في أربع وأربعين، وأيقظ من اليقظة ضد النوم وليس في القرآن منه إلا في الكهف: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨] وباب أنظر، وهو من الإنظار، بمعنى التأخير والإمهال وقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعًا أولها: ﴿لَا تُخَفِّفْ عَنْهُمْ عَذَابَ الْعَذَابِ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢] كذا ذكره ابن المصنف وتبعه غيره، لكنه يحتمل أن يكون صيغة المجهول من الإنظار وأن يكون من النظر كما فسر بها، فالمثال المتفق عليه: ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤] ومن المختلف قوله تعالى: ﴿أَنْظِرُونَا نَقْتَسِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] فقرأ حمزة من الإنظار، والباقون من النظر.

(١) وجه من قرأ بسكون العين ومن قرأ بفتحها؛ أنها لغتان بمعنى: سفركم. انظر هذه القراءة في: إنحاف الفضلاء (ص: ٣٧٩)، الإملاء للعكبري (٢/٤٧)، التيسير (ص: ١٣٨)، النشر (٢/٢٠٤).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ثم اعلم أن مادة النظر والإنظار والانتظار متحدة في أصل اللغة، والاختلاف إنَّها هو بحسب الأبواب الواردة، وإنَّها غير المصنف بينها للإيضاح، لاسيما وهو قد خفي على بعض الشراح.

وباب (العظم) وقع في أربعة عشر موضعا جمعا وفردا وقال المصري: خمسة عشر، وأوله: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾ [آية: ٢٥٩] في البقرة.

وباب (الظهر) من الآدمي، كقوله تعالى: ﴿وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠١] جاء في البقرة، ومن غيرها كقوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣] ووقع منه في القرآن أربعة عشر موضعا، وقال المصري ستة عشر، وأمَّا قول خالد وقع في القرآن موضع واحد، فخطأ فاحش.

واللفظ لم يجيء منه إلا حرف بـ «قاف»: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨].

٥٤- ظَاهِرٌ لَظَى شَوَاطِئَ كَظْمِ ظَلَمًا اَعْلَظَ ظَلَامَ ظُفْرِ اَنْتَظِرَ ظَمًا

(ظاهر) بكسر الهاء، وسكون الراء ضرورة، أو تنزيلا للوصول منزلة الوقف، وقد يكسر الهاء، وسكون على ارتكاب زحاف (لظى، شواظ) بالجر غير منون (كظم) بالتنوين مجرورا (ظلمًا) فعل ماض من الظلم، وألفه للإطلاق وفي نسخة ظلمًا بضم فسكون فألفه مبدل من التنوين وقفاً، ونصبه على الحكاية.

(أغلظ) بضم الهمزة واللام (ظلام) بفتح الظاء، وكسر الميم (ظفر) بالتنوين مجرورا (انتظر ظلمًا) بالأنف، كوقف حمزة لا قصر للوزن، كما قيل: والمعنى أن كل ما جاء من لفظ ظاهر، وهو ضد الباطن، وهو ستة، ويأتي بمعنى العلو، وهو ثلاثة نحو: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣] وبمعنى النصر والعون، ونحو: ﴿تَظْهَرُونَ عَلَيْهِم بِالإِيمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [البقرة: ٨٥] فجميعه بالطاء، نحو:

﴿وَدَرُّوا ظُهُورَ الإِثْمِ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، وهو أول ما جاء، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ

تَظْهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤]، وبمعنى الاطلاع أيضًا نحو: ﴿أَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٣] ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦] كذا ذكره شارح، والظاهر أنها متعديا ظهر فتدبر، وأغرب زكريا.

وبمعنى الظفر وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع.

قوله تعالى في براءة: ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾ [التوبة: ٨] وقوله في الكهف:

﴿ إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾ [آية: ٢٠]، وقوله في التحريم: ﴿ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ ﴾ [آية: ٣]. اهـ

ومن غرابته إدخال ما في التحريم في سلك ما تقدم، والفرق من أن ﴿ أَظْهَرَهُ ﴾، هنا بمعنى أطلعه لا بمعنى أظفره، ولا بمعنى ظفر كما يدل عليه تعدية الأولين بعلى وتعدية الأخير بنفسه في المفعول الأوّل، فتأمل.

قال ابن المصنف: و (ظاهر) مشترك بين هذا المعنى، وبين الذي بمعنى الظهار الذي هو الحلف. اهـ وتبعه الشراح.

وأقول: الظاهر أن الظهار من مادة الظهر، لا من مادة الظاهر؛ لأنّ الظهار هو أن يقول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي، وقد جاء في موضع من الأحزاب، وموضعين من المجادلة، ومحل بيان اختلاف قراءتها الكتب المبسوطة فيها.

ثم اعلم أنّ الظهر والبطن مادتهما متحدة مع الظاهر والباطن، في الحقيقة بحسب أصل اللغة على احتمال أن أيهما هو السابق منها، إلاّ أنه لما غير الناظم بينهما وجب على الشراح أن يتبعوه، فيما بينهما.

وباب (لظى) في سورة المعارج: ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْيٰى ﴾ [آية: ١٥] وهو اسم من أسماء جهنم، أو طبقة من طبقاتها، وفي «الليل» ﴿ فَأَنْذَرْتُمْ كُرًّا نَارًا تَلْطَٰى ﴾ [الليل: ١٤] أي تتهلب وتتوقد فهذا يدلّ على أنّ أصل هذه المادة بمعنى الاشتعال الذي هو من الصفة اللازمة للنار، وأمّا قول ابن المصنف، ومن تبعه من الشراح: إن أصله اللزوم والإلحاح، يقال: ألظ بكذا، إذا لزمه وألح به، ومنه قوله ﷺ: «ألظوا بيا ذا الجلال والإكرام»^(١) أي ألزموا أنفسكم وألحوا بكثرة الدعاء بها، وسميت جهنم بها للزومها العذاب على من يدخلها، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا هُمْ بِخَيْرِ جِنَّةٍ مِّمَّهَا ﴾ [المائدة: ٣٧] أجارنا الله وأبعدنا عنها. اهـ فخطأ ظاهر؛ لأن مادة لظى وألظ مختلفتان، إذ الأوّل معتل اللام، والثاني مضاعف بلا كلام، وأمّا قول المصري: إلاّ أن

(١) أخرجه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (١٥٣٦)، وقال الترمذي هذا حديث غريب وليس بمحفوظ.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

يكون من باب ما أبدل منه أحد حروف التضعيف ياء نحو: ﴿يتمطى﴾ في قول من جعل أصله يتمطط، فغير مستقيم، إذ الصحيح في القاموس من أن اللظى كالفتى: النار، أو لهبها أو لظيت كرضي والتظت وتلظت: لهبت هذا في المعتل، وذكر في الأجوف أن اللظ للزوم والإلحاح، وألظ: لازم ودأوم. اهـ

فافترقا في المبنى والمعنى، فلا يصح وضع أحدهما مكان الآخر.

وأما مطه بمعنى مده، وتمطط: تمدد، وكذا أمطى بالقوم أي مدَّ بهم في السير، وتمطَّى النهار وغيره: امتدَّ وطال، كذا في القاموس أيضًا فاتحدا معنى، وإن اختلفا مبنى، فيصح إبدال إحدى الطاءين ياء، كما في تقضى بمعنى تقضض، بخلاف الأوَّل فتأمل.

وأما (شواظ)، فجاء في سورة الرحمن: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن: ٣٥] وهو لهب لا دخان معه، وقيل: معه دخان، وقرأ المكي بكسر شينه.

وأما باب (الكظم)، وهو اجتراع الغيط وابتلاغ الغضب وعدم إظهاره باحتياله وترك المؤاخذة به، فوقع منه ستة ألفاظ أولها ما في آل عمران: ﴿وَالْكُظُمِينَ الْعَظِيمَ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

وأما باب (الظلم)، وهو وضع الشيء في غير موضعه، والتعدي في ملك غيره، أو على نفسه، فوقع منه مائتان واثنتان وثلاثون موضعاً أوله في البقرة: ﴿فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥].

وأما (الغلظة) ضد الرقة، وما تصرف منها فثلاثة عشر موضعاً أولها ما في آل عمران: ﴿غَلِيظَ الْقَلْبِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وأما (الظلمة)، وهي ضد النور، فوقعت في مائة موضع، كذا ذكره ابن المصنف، وتبعه زكريا، وفي شرح الرومي والمصري في ستة وعشرين وموضعاً، وهو الصواب أولها في البقرة: ﴿وَتَرَكْتُهُمْ فِي ظَلْمَةٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

وأما (الظفر) بضمين، ويجوز إسكان الفاء لغة، وقرئ بها فليس إلا في سورة الأنعام: ﴿كُلُّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [آية: ١٤٦] ولأفقد قرئ شاذاً بالسكون، وهو لغة كما في القاموس، قال ابن المصنف وأتباعه: وسكن الناظم الفاء في ظفر ضرورة: يعني؛ لأنه وقع في القرآن بضم

الفاء، وقال الرومي: أو لم يقصد ذكرها في القرآن بعينه، بل قصد الإشارة إلى ذلك. اهـ،
وُبُعْدُهُ: لا يخفى.

وأما باب (الانتظار)، وهو: الارتقاب للشيء فأربعة عشر موضعاً.

أولها في الأنعام: ﴿ قُلِ أَنْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ ﴾ [آية: ١٥٨].

وأما (الظماً)، وهو العطش فثلاثة أحرف في آخر براءة: ﴿ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ ﴾ [التوبة:

١٢٠] وفي طه: ﴿ وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا ﴾ [آية: ١١٩] وفي النور: ﴿ تَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً ﴾ [آية:

٣٩].

٥٥- أَظْفَرَ ظَنًّا كَيْفَ جَا وَعَظِ سَوَى عِضِينَ ظَلَّ النَّحْلُ زُخْرِفٍ سَوَا

(أظفر ظناً) بالنصب حكاية (كيف جا) بالقصر ضرورة، وهو قيد للثاني، أو لقوله:
(وعظ)، وهو بفتح فسكون، وفي أصل خالد (وعظ) بالواو العاطفة، وكسر العين على أنه أمر
حاضر، وضبطه الرومي بفتحتين على أنه فعل ماض سكن آخره ضرورة من العظة، والوعظ
بمعنى التذكير والنصيحة.

(سوى) بكسر السين، ويجوز ضمه مقصوراً أيضاً وفتح ممدوداً، وهو استثناء منقطع،

أي لكن.

(عضين) بالضاد لما سيأتي من بيان المراد (ظل النحل) أي ظل الكائن فيها (زخرف)

بحذف العاطف، أي: وفي زخرف، وفي نسخة بالنصب على الحكاية أو على نزع الخافض

(سوا) بالقصر على لغة وقراءة، أي: حال كونها في السورتين مستويتين، وهو قوله تعالى:

﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل: ٥٨] في السورتين، وجعل الرومي «زخرفاً» نصباً على أنه

مفعول «سوى» بناء على أنه فعل بمعنى «ساوى» أي: لفظ ظل الواقع في سورة النحل سوى

ظل الواقع في الزخرف بمعنى ساواه في التللف بالطاء، ولا يخفى ما فيه من التكلف في المبنى،

والتعسف في المعنى.

والغريب أنه أتى بهذا المعنى العجيب، وهو أن (سوا) في المصراع الثاني بمعنى العدل،

ثم اعترض على ابن المصنف بقوله: ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح، ثم العذر عن قصره

بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

أَمَّا (أظفر) فمن الظفر بفتحيتين، بمعنى الفوز، والنصر، فليس إلا في سورة الفتح: ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ ﴾ [الفتح: ٢٤].

وأَمَّا باب (الظن)، بمعنى ترجيح أحد الأمرين، أو الشك، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنِّي السَّوْءَ ﴾ [الفتح: ١٢] وقد يطلق على اليقين، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاعِعُوهَا ﴾ [الكهف: ٥٣] وقد يأتي بمعنى التهمة كما في (بظنين)، فكيف ورد ماضيًا أو مضارعًا أو وصفًا أو مصدرًا فهو بالظاء، وأوّل ما جاء منه في البقرة: ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْمَعُونَ ﴾ [البقرة: ٤٦].

وعبارة ابن المصنف موهمة أنّه بمعنى التهمة، وليس كذلك، فإنّه ههنا بمعنى العلم واليقين، لا بمعنى الحسبان والتخمين، فإنّه لا ينفع في أمر الدين.

ثم اعلم أن اصطلاح الفقهاء: أن الظن هو التردد بين أمرين، سواء استويا أو رجع أحدهما على الآخر، وأمّا عند المتكلمين، فالشك تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر، والظن تجويز أمرين أحدهما أرجح من الآخر، والمرجوح هو الوهم، ووقع منه في القرآن سبعة وستون موضعًا.

وأَمَّا باب (الوعظ) بمعنى التخويف من العذاب، والترغيب في الثواب فكله باعتبار جميع ما يتصرف منه بالظاء تسعة مواضع، كذا قيل، والصواب خمسة وعشرون، وأوّل ما جاء منه في البقرة: ﴿ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٦٦]، لكن قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ [الحجر: ٩١] ليس منه، فإنّه بالضاد بلا خلاف، وهو جمع عضة على أن أصلها إمّا عضة، ثم حذفت الهاء الأصلية، كما في شفاه، بدليل أنّها تجمع على عضاه مثل شفاه، وإما عضة، ثم حذفت الواو، فعلى الأوّل معناها: الكذب والبهتان، وعلى الثاني معناها: التفرق، أي فرقوا فيه القول، وقالوا: هو شعر وكهانة وسحر، أي: متفرقين فيه، فأمنوا ببعضه، وكفروا بباقيه.

وقال شارح: عضين جمع عضة، بمعنى الجزء من الشيء، ومنه أعضاء الإنسان، وقال زكريا بمعنى فرقة.

وأَمَّا باب (ظل) إذا كان بمعنى دام، أو صار، فجاء في تسعة مواضع، استوعبها المصنف، ففي النحل: ﴿ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل: ٥٨]، ومثله في الزخرف.

قال ابن المصنف: وإلى المثلية أشار بقوله: (سوا)، وأصله سواء، بالمد، ففعل فيه كما فعل حمزة وهشام في حالة الوقف، يعني من حذف الهمزة، وتجويز المد والقصر، قال اليميني: أي: سواء في كونها بالطاء وغيرهما بالضاد، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا أَءِذَا ضَلَلْنَا ﴾ [السجدة: ١٠] بمعنى غبنا، ومنه: ﴿ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا ﴾ [الأعراف: ٣٧]، ﴿ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ [طه: ٥٢] وكذا الضلالة ضد الهداية بالضاد، وكذا الضلال بمعنى الهلاك، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ مُّسْعِرٍ ﴾ [القمر: ٤٧] أو بمعنى البطلان كقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيْمُهُمُ ﴾ [الكهف: ١٠٤] و ﴿ أَضَلَّ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [محمد: ١] أو بمعنى التحير كقوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا ﴾ [الضحى: ٧].

وقال خالد: ولكونها بمعنى أشار إلى ذلك بقوله (سوا).

أقول: الصواب أنه لما كان التركيب في الجملتين مستويًا بحسب المبنى والمعنى، فقال:

(سوا).

والحاصل: أن (سوى) الأول مقصور، من أصله، و(سواء) الثاني ممدود، لكن قصر لوزنه، وقال الرومي: وسوا إذا كان بمعنى: غير، كما في آخر المصراع الأول، أو بمعنى: العدل، كما في آخر المصراع الثاني، يكون فيه ثلاث لغات: إن ضمنت السين، أو كسرت؛ قصرت فيها جميعًا، وإن فتحت؛ مددت، ولا بد أن يحمل هنا على الضم، أو على الكسر فيهما ليتعادل الكلمتان.

قلت: الصواب أن الأول مكسور أو مضموم، والثاني مفتوح سواء أريد به المصدر بمعنى التسوية، أو يقصد به الوصف، أي: مستو كقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: ٦]، أو أريد به الفعل الماضي، كما اختاره الرومي على ما سبق بل يترتب على مختاره أن يكتب (سوى) بالياء، كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبنى، ولا يبعد أن يقابل المراد به، سواء أريد بظل في الموضوعين بمعنى دام أو صار، فإنه بالطاء المشالة لا محالة.

وأما قول ابن المصنف: (والنحل) في البيت مخفوض، (وزخرقًا) منصوب، وكلاهما على الحكاية فلعله محمول على ما عنده من الرواية، وإلا فيجوز جر النحل على الإضافة مع أن وجه الحكاية يحتاج إلى تكلف في مقام الدرزية؛ رزقنا الله الهداية في البداية والنهاية.

٥٦- وَظَلَّتْ ظَلَّتُمْ وَيَرْوُمُ ظَلُّوا كَالْحَجْرِ ظَلَّتْ شُعْرًا نَظَلُّ

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

بإشباع اللام، وقصر همز شعرا، يعني: الثالث من ظل بمعنى: دام في سورة طه: ﴿إِلَىٰ
إِلْبَهَكِ الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [آية: ٩٧] والرابع في سورة الواقعة: ﴿فَظَلَّمْتَ تَفَكَّهُونَ﴾
[آية: ٦٥] وأصلها ظلمت وظلمت باللامين، فحذف الثاني منها تخفيفاً، والخامس في الروم:
﴿لَظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [آية: ٥١] والسادس في الحجر: ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرَجُونَ﴾ [آية:
١٤]، وإليه أشار المصنف بقوله: (كالحجر)، والسابع في الشعراء: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ﴾ [آية:
٤] والثامن فيها: ﴿فَنَظَّلْ لَهَا عَنكِفِينَ﴾ [آية: ٧١]، والتاسع في الشورى: ﴿فَيَظْلَنَ رَوَاكِدَ
عَلَىٰ ظَهْرِهِ﴾ [آية: ٣٣].

وإليه أشار بقوله:

٥٧- يَظْلَنَ مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ وَكُنْتَ فَظًّا وَجَمِيعَ النَّظْرِ

(يظللن محظوراً مع المحتظر) بكسر الظاء (وكنت فظاً وجميع النظر) يجوز في لفظ جميع
أنواع الأعراب، والجر أظهر، فتدبر.

وأما باب (الحظر) بمعنى: المنع والحجر، فمنه في القرآن حرفان، أولهما في «سبحان»:
﴿وَمَا كَانَ عَطَاءَ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠] والثاني في القمر: ﴿كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾ [آية:
٣١] أي كالنبات اليابس المتكسر والمحتظر صاحب الحظيرة، كانوا كهشيم يجمعه صاحب
الحظيرة أي وهي التي تعمل للغنم من أغصان شجر وشوك، يمنع البرد والريح، وتمنعها من
الخروج، ودخول غيره عليها، وقيل: المتخذ حظيرة على زرعه يمنع الداخل، وما عداهما من
الضاد؛ لأنه من الحضور ضد الغيبة.

وأما (الفظاظة)، وهي الجفاء والغلاظة ففي القرآن موضع واحد في آل عمران: ﴿وَلَوْ
كُنْتَ فَظًّا﴾ [آية: ١٥٩] ولم يذكره ابن المصنف، وليس منه قوله: ﴿لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل
عمران: ١٥٩]، وقوله: ﴿أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، أي: تفرقوا وأما باب النظر بجميع
أنواع تصرفه فسته وثمانون موضعاً.

أولها قوله تعالى في البقرة: ﴿وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [آية: ٥٥] لكن استثنى منه ثلاثة
مواضع، قد يتوهم أنها منه في بادئ النظر بقوله:

٥٨- إِلَّا بَوَيْلِ هَلْ وَأُوَىٰ نَاصِرَهٗ وَالْغَيْظُ لَا الرَّعْدُ وَهُودٍ قَاصِرَهٗ

(إلا بويل هل وأولى ناضرة) أي إلاً قوله تعالى: ﴿ نَضْرَةَ النَّعِيمِ ﴾ [المطففين: ٢٤] في سورة «ويل للمطففين»، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ نَضْرَةَ وَسُرُورًا ﴾ [الإنسان: ١١] في سورة «هل أتى على الإنسان»، وقوله: ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٣٦﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٣٧﴾ ﴾ [آية: ٢٢، ٢٣] في سورة القيامة، فإن هذه الثلاثة بالضاد من النضارة، وهي الحسن والبهجة، ونضر ككرم وفرح، ونضر بمعنى: نعم وبالتشديد للتعدية أو للتقوية، وروي بهما حديث: «نضر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها»^(١).

واحترز بالأولى عن الثانية، وهي قوله: ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٣] فإنها بالظاء ثم النظر بالظاء سواء كان بمعنى الرؤية، نحو: ﴿ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ [البقرة: ٥٥] ﴿ وَتَرْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف: ١٩٨] وهذا يتعدى بإلى أو بمعنى الفكر لكنه متعد بـ «في» نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ ﴾ [الأعراف: ١٨٥] فقول زكريا: وجميع النظر بمعنى الرؤية، ففيه نظر.

(والغيظ لا الرعد وهود قاصرة) أي: وجميع مواد الغيظ، وهو غضب كامن للعجز، وأصله فوران حرارة القلب، فوقع منه في القرآن أحد عشر موضعًا وأولها في آل عمران: ﴿ عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ [آية: ١١٩] ويشبه هذا اللفظ في المبنى، لكنه مغاير له في المعنى، حرفان: أحدهما في سورة هود: ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ [هود: ٤٤].

وثانيهما في سورة الرعد: ﴿ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ﴾ [آية: ٨] فكلاهما بالضاد؛ لأنَّ معنهما النقصان، وهو لازم ومتعد، لا من الغيظ، فأشار باستثنائهما منقطعًا، بقوله: (لا الرعد وهود) أي: ليس الواقع فيهما من هذا الباب، فإنَّ ضادهما قاصرة، أو حال كون ضادهما قاصرة، لا ظاء مشالة، فالمعنى قصر ألف ظائهما فصارا ضادًا في تلفظهما، وذلك لأنَّ الضاد بخط الكوفي، لا بد لها من ألف قصيرة دون ألف الظاء، فإنها طويلة في الكتابة تفرقة بينهما في الكلمات المركبة، وأمَّا بخط غيرهم على حسب العرف، فالفرق بينهما بزيادة المركز في الضاد، وتركها في الظاء، كما لا يخفى على من يعرف تحقيق حروف الهجاء.

(١) رواه الترمذي برقمي (٢٦٥٧، ٢٦٥٨)، وابن ماجه برقم (٢٣٢)، وأحمد (٤٣٦/١)، عن ابن مسعود، ورواه ابن ماجه برقم (٢٣٦)، وأحمد (٢٢٥/٣)، عن أنس، ورواه أبو داود برقم (٣٦٦٠)، والترمذي برقم (٢٦٥٦)، وأحمد (١٨٣/٥) عن زيد بن ثابت.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وأما ما ذكره الرومي من أن الناظم عبّر عن معنى النقصان بالقصور فقصور عن درج المبنى ودرك المعنى، وأما قول زكريا: (قاصرة عليهما)، فإشارة إلى أن القصر بمعنى الحصر، أي: النفي منحصر فيهما، ومقتصر عليهما.

٥٩- وَالْحِظُّ لَا الْحِضُّ عَلَى الطَّعَامِ وَفِي ظَنَيْنِ الْخِلَافِ سَامِي

(والحظ لا الحض) بالجر فيهما، ويجوز الرفع خصوصاً في ثانيهما (على الطعام) أي: وباب الحظ بمعنى النصيب، فسبعة ألفاظ:

أولها في آل عمران: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِظًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ [آية: ١٧٦]، ويشبهه في المبنى، ويخالفه في المعنى ثلاثة أحرف لا رابع لها.

الأول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [آية: ٣٤]، في الحاقه، والثاني في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [آية: ١٨] على وجوه قراءاته الثلاثة في سورة الفجر، والثالث: ﴿وَلَا تَخْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [آية: ٣] في سورة الماعون، فإنها من الحض، بمعنى التحريض على فعل الشيء، واللام في الطعام للجنس، إذا أشير إلى ما في القرآن تلويحاً، أو للعرض عن المضاف إليه، أي: على طعام المسكين، إذا أريد به ذكر ما في القرآن تصريحاً، والأول أظهر، فتأمل وتدبر.

(وفي ضنين الخلاف سامي) بإثبات الياء كقراءة ابن كثير في نحو باقي و (واقفي)، ولا يبعد أن يكون بإشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها، أي: وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [آية: ٢٤] في سورة التكوير المكتوب في مصحف الإمام بالضاد، خلاف القراء باعتبار القراءة مشهور شهرة حال مرتفع ظاهر في القراءات السبع المتواترة، فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو والكسائي، بالظاء على أنه فعيل بمعنى مفعول من: ظننت فلاناً: اتهمته، وعليه رسم ابن مسعود رضي الله عنه وقراءته أي: وما محمد صلى الله عليه وسلم بمتهم فيما يوحيه الله سبحانه إليه من تحريف، أو تصحيف، أو تغيير بزيادة، أو نقصان، وهذا تأكيد لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣] والباقون قرءوا بالضاد، على أنه فعيل بمعنى فاعل من ضن يضمن، بكسر ضاده وفتحها، بخل، وهو رسم الإمام، وسائر المصاحف العثمانية، وعليه رسم ما في النظم على ما في الأصول المعتمدة.

وأما قول المصري: وفي إثثار الناظم ذكر (ظنين) بالظاء إنباء إلى اختياره الظاء على

الضاد في القراءة، وهو اختيار المحقق الجعبري، على أن نفي المحقق أولى من نفي المقدر، فمحل بحث ونظر ظاهر، إذ الترجيح في المعنى لا يغير رسم المبنى، أي: وما محمد ﷺ ببخيل على الناس في بيان الوحي من الله سبحانه وتعالى إليه، وهو تحقيق لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] الآية.



باب التصديرات

٦٠- وإن تلاقيا البيان لازم أنقض ظهرَكَ يَعَضُّ الظَّالِمُ

(وإن تلاقيا) أي: الضاد والطاء (البيان) أي فيبان كل منهما لا أحدهما من الآخر كما قال زكريا، لأن المراد بيان مخرج كل منهما وصفتهما لا انفصال أحدهما عن الآخر عند نطقهما، كما يوهم كلامه حيث علل أيضًا بقوله: لثلا يختلط أحدهما بالآخر، فتبطل صلاته (لازم) أي على القارئ، ولا يحتاج إلى تقدير، فقل البيان كما قاله زكريا، بل الفاء مقدره بناء على حذفها ضرورة، كما في قوله:

** مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يُشْكِرُهَا **^(١).

أي: فالله يجازي بها.

والمعنى الزم بيان مخرجها وصفتهما، ليمتاز كل منهما، ولا يجوز الإدغام لبعده مخرجها، قال خالد: سواء بينهما فاصل أو لا، ولعلّه أراد الفرق بين المثالين في قوله: (أنقض ظهرَكَ، يعض الظالم)^(٢) فإن المثال الثاني بحسب الأصل بينهما فصل، وهو لام التعريف لا أنه لما أدغم، وصار طاء مشددة، فيصدق عليه التلاقي بينهما حقيقة في اللفظ حال الوصل، وحكمًا في الأصل، نظرًا إلى الفصل، ومثل المثال الثاني بـ«يعض الظالم».

قال اليميني: فلو قرأ بالإدغام تفسد الصلاة، يعني في (أنقض ظهرَكَ)، وقال ابن المصنف وتبعه الرومي، وليحترز من عدم بيانها، فإنه لو أبدل ضاءًا بطاء أو بالعكس، بطلت صلاته لفساد المعنى.

وقال بحرق: فلو أبدل ضاءًا بطاء عامدًا بطلت صلاته على الأصح لفساد المعنى.

وقال المصري: فلو أبدل ضاءًا بطاء في الفاتحة، لم تصح صلاته بتلك الكلمة.

أقول: وفيه خلاف طويل الذيل في هذا المبنى.

(١) تقدم تحريجه.

(٢) من قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣]، والثاني من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧].

وخلاصة المرام ما ذكره ابن الهمام من أن الفصل إن كان بلا مشقة، كالطاء مع الصاد، فقرأ: (الطالحات) مكان (الصالحات)^(١) تفسد، وإن كان بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء، قيل: تفسد، وأكثرهم لا تفسد. اهـ

وذكر صاحب «المنية» أنه إذا قرأ الطاء مكان الضاد المعجمتين، أو على القلب فتفسد صلاته، وعليه أكثر الأئمة، ورؤي عن محمد بن سلمة: لا تفسد؛ لأنَّ العجم لا يميزون بين هذه الأحرف.

وكان القاضي الإمام الشهيد يقول: الأحسن فيه أن يقال: إن جرى على لسانه، ولم يكن مميزاً، وكان زعمه أنه أدَّى الكلمة على وجهها، لا تفسد صلاته، وكذا روي عن محمد بن مقاتل، وعن الشيخ الإمام إسماعيل الزاهد، قال الشارح: وهذا معنى ما ذكره في فتاوى الحجة أنه يفتى في حق الفقهاء، بإعادة الصلاة، وفي حق العوام بالجواز.

أقول: هذا تفصيل حسن في هذا الباب، والله أعلم بالصواب، وفي فتاوى قاضيخان إن قرأ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] بالطاء، أو بالذال تفسد صلاته ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] بالطاء المعجمة أو الدال المهملة لا تفسد، ولو بالذال المعجمة تفسد.

٦١- وَأَضْطَرَّ مَعَ وَعَظَّتْ مَعَ أَضْطَمُّمٌ وَصَفَّ هَا جِبَاهُهُمْ عَلَيْهِمْ

(واضططر مع وعظت مع أضطتم) بالإشباع، ونحوه: (خضتم)^(٢) أي: وبيان الضاد والطاء لازم إذا وقعها قبل طاء أو تاء خوفاً من إدغامها، حيث لا يجوز لاختلاف خارجها.

وأما قول زكريا: ويلزم بيان الضاد من الطاء، في قوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] مع بيان الطاء مع التاء الخ، فليس في محله، إذ لا اشتباه بين الضاد والطاء المهملة، ولا بين الطاء المشالة والتاء الفوقية، حتى يسلك في مسلك ما سبق من التمييز والبيان بين الضاد والطاء المعجمتين.

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥].

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٦٩].

وقد أصاب الشيخ خالد، حيث قال: هنا رجع الناظم إلى ما كان بصدده من الأحكام المتعلقة بالتجويد.

(وصف) أمر من التصفية أي: خلص (ها) بالقصر ضرورة (جباههم)^(١) بالضم
حكاية (عليهم)^(٢) بالإشباع ونحوه (إليهم)^(٣)، والمعنى بين الهاء من أختها ومن الياء بيانها،
وتمييز شأنها؛ لأنَّ الهاء حرف خفي، فينبغي الحرص على بيانه، وكذلك الحكم في نحو:
﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦] ﴿وَالنُّهْكَرُ﴾ [البقرة: ١٦٣].



(١) من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ
لَأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [التوبة: ٣٥].

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

(٣) من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا
يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُرَكِّبُهُمْ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧].

بَابُ التَّنُونِ وَالْمِيمِ الْمَشْدُودَيْنِ

وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ

٦٢- وَأَظْهَرَ الْغِنَةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّ دَا وَأَخْفَيْنِ

بالنون المخففة لتأكيد الأمر بالإخفاء، وما بعد إذا زائدة، والمعنى بالغ في إظهار الغنة الصادرة من نون وميم مشدّتين، نحو إن وثم، وإنما قدرنا المبالغة؛ لأن الغنة صفة لازمة للنون والميم، تحركتا أو سكتتا ظاهرتين أو مخفّاتين، أو مدغمتين إلا أنّهما في الساكن أكمل من المتحرك، وفي المخفي أزيد من المظهر، وفي المدغم أوفى من المخفي، وقد عرفت أنّ الغنة مخرجه الخيشوم، ثم كل من النون والميم المشدّتين يشمل المدغمتين الواقعتين في كلمة أو في كلمتين، وغير المدغمتين الحاصلتين في كلمة، والنون المدغمة في كلمة «الجنة»^(١) و«الناس»^(٢)، و«إنا»^(٣) والمدغمة في كلمتين نحو: ﴿مِنْ نَّصِيرِينَ﴾ [آل عمران: ٢٢] ﴿إِنْ نَقُولُ﴾ [هود: ٥٤]، وإنما جعل (أنا) كلمة، وإن كانت في الأصل (إن ناء) فإنها لكمال امتزاجهما، وعدم قابلية انفصالهما، لا وصلاً، ولا وقفاً عدتا كلمة واحدة، وكذا الكلام في (الناس) و(النار)^(٤) وأمثالهما.

وأما النون المشددة بغير المدغم، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٤٨] ثم الميم المدغمة في كلمة نحو ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿هَمَّ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١]، والمدغمة في كلمتين نحو ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ﴿وَمَا هُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٣٤].

وأما الميم المشددة بغير الإدغام نحو «لما»^(٥)

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥].

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالِيَوْمَ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

(٣) من نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

(٤) من نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤].

(٥) من نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنعام: ٥].

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

و«ثُمَّ»^(١) و«ثُمَّ»^(٢)، وكذا «أَمَّا»^(٣) بالفتح، و«إِذَا» بالكسر، ففي بعض المواضع مدغمة نحو: ﴿فَأَمَّا يَا تَيْنُكُمْ﴾ [البقرة: ٣٨] إذ أصله: «إِنَّ الشَّرْطِيَّةَ، أدغمت في ما المزيدة للتأكيد، وفي بعضها مشددة بغير إدغام، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَثًّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فَدَاءٌ﴾ [محمد: ٤] فاعرف التفصيل، وإن وقع إجمالاً في كلام ابن المصنف، ولعل هذا مراد خالد، حيث قال: وفيه بحث يعرف بالتأمل، ولا يبعد أن مراده ما فهمه المصري، حيث قال: وفيه بحث إذ التشديد مستلزم الإدغام، لكنه غير صحيح، إذ الأمر بالعكس، فإن الإدغام مستلزم للتشديد بخلاف عكسه، وإنما يتبين لك الفرق بينهما بحسب بنية أصولها.

٦٣- الْمِيمُ إِنْ تَسْكُنُ بِغَنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا

بالقصر وقفاً والميم منصوب على أنه مفعول لقوله السابق (أخفين)، ويتعلق به قوله: بِغَنَّةٍ، وعلى المختار، وأمّا قوله: (لدى باء) فظرف، لقوله: (إن تسكن) فأمر بإخفاء الميم إذا سكنت، وأتت الباء بعدها بناء على القول المختار من أقوال أهل الأداء، فالمضاف محذوف لأن المراد معروف، وهذا القول هو المعول، وعند الجمهور عليه العمل، وهو مذهب ابن مجاهد وغيره، وبه قال الداني واختاره الناظم، كما صرح به في كتاب «التمهيد» حيث قال: وبالإخفاء آخذ، ثم قال: قال شيخنا ابن الجندي: واختلف في الميم الساكنة، إذا لقيت باء والصحيح إخفاؤها مطلقاً، وإلى إظهارها ذهب المكي وابن المناوي، وتبعه إياز محمد السمرقندي، واشتهر عند العامة أن حروف (بوف) تظهر عندها الميم، أي الأصلية، ثم اعلم أن سكون الميم أعم من أن تكون أصلية نحو ﴿أَمْ يَظْهَرُ﴾ [الرعد: ٣٣]، أو عارضة السكون، كقوله: ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢] ونقل زكريا أنه قيل بإدغامها، والله تعالى أعلم.

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَشْوَاثًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ مِمِّتْكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨].

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْزَلْنَا نَمَّ الْأَخْرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤].

(٣) من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦].

٦٤- وَأَظْهَرْنَهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُفِ وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تُخْتَفِيَ

(وأظهرنها) أي: أظهر الميم البتة (عند باقي الأحرف) بالإشباع والمراد منها غير الميم، فإن حكمها علم من إدغام المثلين، نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ﴾.

(واحذر لدى واو وفا) بالقصر للوزن (أن تختفي) بأن المصدرية، والضمير للميم، ومحلّه النصب على أنه مفعول احذر، فتدبر أي: أظهر الميم الساكنة عند سائر الأحرف، مما عدا الميم والباء الموحدة، سواء وقعتا في كلمة، نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧] أو في كلمتين نحو: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ﴾ [البقرة: ١٧] ثم أمر بالحدز عن إخفاء الميم قبل الواو والفاء، مع أن حكمها علم مما قبلها في ضمن باقي الأحرف تصريحاً لدفع من توهم أنّها تخفى عندهما، كما تخفى عند الباء، كما يفعل جهلة القراء، وإنّا نشأ ذلك من اتحاد مخرجها بالواو، وقربها من الفاء، فيسبق اللسان لذلك إلى الإخفاء، وأمّا قول بحرق: لاتحاد المخرج، ولذا أظهرها بعضهم عند الباء أيضاً فتعليه غير صحيح؛ لأنّ ترتيب الإظهار على اتحاد المخرج غير صحيح، ثم إذا أظهرت فلتستحفظ من إسكانها، ولتحترز عن تحريكها، كما يفعل العامة في نحو ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و ﴿هُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٢٥]، واجتمعا في قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥].

ثم اعلم أنّ الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، وهو عار من التشديد، بل تسكن الحروف، كما في المدغم إلاّ أنّه يفرق بينها بأن المخفي مخفف والمدغم مشدد، وإنّا يكون إذا لم يكن هناك قرب مخرج، حتّى يدغم، ولا بعد حتى يظهر.

ثم إنّ الإخفاء أيضاً مراتب، فكل ما هو أقرب يكون الإخفاء أزيد، وما قرب إلى البعد يكون الإخفاء دون ذلك، وتظهر فائدته في تفاوت التشديد، وتفاوت الغنة، نعم الإخفاء لا يكون بدون غنة، فقوله: (بغنة) للإيضاح بأمرها والاهتمام بإظهارها، ولدفع وهم تركها، لوقوعها في مقابل نقيضها.

وأما قول الرومي: (وبغنة) متعلقة بـ «تسكن» فوهم، وموهم أن يكون قيّداً للسكون، فالصحيح ما قدمناه.

وكما أنّ الإخفاء له مراتب كذلك الإظهار يكون قوياً وغير قوي، ولذا قال:

(واحذر لدي واو وفا أن تختفي).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

فالمعنى أنك إذا لم تظهرها عندهما كمال إظهارها يخشى إخفاؤها في أدنى مراتبها، ثم قال بعضهم: إنَّ النون أصل في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم.

وأما قول المصري: وإنَّما لم يذكر التنوين؛ لأنَّه نون خفيفة في المخرج والصفة، وإنَّما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف، وفي صورة الخط، وأنَّه لا يكون زائداً على هجاء الكلمة، فليس في محله إذ الكلام في النون المشددة والمدغم، ولا يتصور أنَّه في نون التنوين مع أنَّ سيويه وأتباعه لم يذكروا في حروف الغنة إلاَّ النون والميم، وسيأتي بعد ذلك حكم التنوين عند الحروف الهجائية، على حسب أقسامها، فقد قال سيويه في ذكر الحروف التي بين الشديدة والرخوة، ومنها: حرف يجري معه الصوت، وأنَّ ذلك الصوت غنة من الأنف فإنَّما تخرجه من أنفك، واللسان لازم لموضع الحرف لأنَّك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه صوت، وهو النون، وكذلك الميم.

وقال نصر بن علي الشيرازي^(١): ومنها حرف الغنة، وهي النون والميم، سميتا بذلك، لأنَّ فيهما غنة تخرج من الخياشيم، وهي الصوت المحصور فيها كأصوات الحمام والقماري. اهـ

وأما تقييد الشاطبي التنوين والنون والميم مع الغنة، حيث سكن ولا إظهار فيبان للحالة التي تصحب الغنة فيها هذه الحروف، لا أن هذه الحروف ليست لازمة للغنة إذ لا تنفك عنها فلذلك قال شرطها أن يكن سواكن، وأن يكن مخفيات، أو مدغمات، إلاَّ في موضع نصوا على الإدغام فيه بغير غنة، واختلف في ذلك على ما سيأتي بيانه في أحكام النون الساكنة والتنوين، فإن كن مظهرات، أو متحركات فلا غنة، أي ظاهرة لما سبق من أنَّها لا يخلوان عنها البتة، في كل حالة بجزئه، فالعمل في النون للسان، وفي الميم للشفتين على ما تقدّم وكان يجزئه أن يشترط عدم الإظهار، إذ يلزم من ذلك أن يكن سواكن.

هذا، وقال الشيخ أبو عمرو في شرحه: هذه الغنة المسماة بالنون المخففة هذه النون ليست التي قد مرَّ ذكرها، فإنَّ تلك من الفم، وهذه من الخيشوم، ثم قال: وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم، ليصح إخفاؤها فإن كان بعدها حرف من حروف

(١) المعروف بـ: ابن أبي مريم، أستاذ عارف (ت ٥٦٢هـ). انظر: غاية النهاية (٢/ ٣٣٧).

الحلق، أو كانت آخر الكلام، وجب أن تكون الأولى، فإذا قلت: «منك»^(١) و «عنك»^(٢)، فمخرج هذه النون من الخيشوم، وليست تلك النون في التحقيق، فإذا قلت «من خلق»^(٣)، و «من آمن»^(٤)، فهذه هي النون التي مخرجها من الفم، وكذلك إذا قلت: «أمكن»^(٥) و «زين»^(٦) مما يكون آخر الكلام، وجب أن تكون هي النون الأولى أيضًا، فافهم، والله أعلم.



(١) من نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ [المائدة: ١١٤].

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٢٠].

(٣) من نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [العنكبوت: ٦١].

(٤) من نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٦٢].

(٥) من نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٧١].

(٦) من نحو قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلذِّينِ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [البقرة: ٢١٢].

باب حكم النون الساكنة والتنوين

٦٥- وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونٍ يُلْفَى إِظْهَارٌ إِدْغَامٌ وَقَلْبٌ اخْفَاءٌ

(وحكم تنوين ونون) أي: ساكن (يلفى) بصيغة المجهول من الإلقاء أي: يوجد أحدهما في الكلام مقرونًا بأحد حروف الهجاء.

(إظهار إدغام وقلب اخفا) أخبار متعددة، لقوله: حكم أتى في بعضها بالعاطف، وفي بعضها بغيره، إيلاءً إلى الجواز، وإشعارًا إلى الإيجاز، ف «يلفى» صفة للتنوين، ومفعوله الثاني مقدر، كما قررنا، وأمَّا إعراب الرومي بقوله: (يلفى) خبر المبتدأ، ونائب فاعله، مفعوله الأول ضمير راجع إلى الـ (حكم)، ومفعوله الثاني محذوف، أي: يوجد حكم التنوين والنون على أربعة أقسام.

وقوله: (إظهار) خبر مبتدأ محذوف، تقديره أي: الحكم المذكور إظهار.... إلخ، فلا يخفى على أولي النهي أنه تطويل خارج عن تحقيق المبنى، وتدقيق المعنى، وإن كان مأخذه ظاهر عبارة ابن المصنف، لكن مراده بيان حله، ومما يراد إعرابه أن (حكم تنوين) مبتدأ ونكرة؛ لأنه مضاف إلى النكرة، وكل مضاف إلى النكرة نكرة، وإنما سوغ كونه مبتدأ وصفه بالجملة، ثم قوله: (إظهار ادغام)، إنما يستقيم الوزن بنقل حركة الهمزة إلى التنوين، كما في قاعدة ورش، ثم الفرق بين التنوين أن التنوين نون ساكنة زائدة لغير توكيد تلحق آخر الاسم لفظًا في الوصل، لا وقفًا ولا خطأ، وأن النون الساكنة تثبت لفظًا وخطأً ووصلًا ووقفًا، وتكون في الاسم والفعل والحرف متوسطة ومتطرفة.

ثم أنواع التنوين ثمانية أو عشرة، منها أربعة جاءت في التنزيل مختصة بالأسماء، وهي تنوين التمكين، وهو ما يدل على أمكنية الاسم، لكونه منصرفًا من كمال حركات الإعراب فيه لفظًا أو تقديرًا، نحو «اسم الله»: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

وتنوين المقابلة، نحو: ﴿مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم: ٥] فإن التنوين فيهما قابل النون في مسلمين ومؤمنين.

وتنوين العوض، نحو: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] فإن التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة، ومنه: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤] فإن تنوينه عوض عن

الجملة المحذوفة، أي: وأنتم حين إذ بلغت الحلقوم، وإنما حركت الذال، لالتقاء الساكنين، ومنه تنوين كل، فإنه عوض عن المضاف إليه، أي وكلهم.

وتنوين التناسب، نحو: ﴿سَلْسِلًا وَأَعْتَلًا﴾ [الإنسان: ٤] فإنه صرف سلاسلًا، عند بعض القراء، لمناسبة أغلالاً.

قال خالد: فإن قلت قد أدخل الناظم بقيد السكون في قوله: (وَتُونٍ).

قلت: هو معلوم من قرينة قوله: (وحكم تنوين)؛ لأن الاشتراك في الحكم يقتضي التسوية في الوصف غالبًا، ومن المعلوم أن التنوين واجب السكون. اهـ. وبقيد قوله: (غالبًا) خرج ما يرد على جوابه بدون عدم التسوية بينهما في كثير من الأوصاف على ما بيناه، وإذا عرفت مجملًا أن أحكامها أربعة، فاعلمها مفصلة.

٦٦- فَعِنْدَ حَرْفِ الْخَلْقِ أَظْهَرَ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لَا بَغْنَةَ لَزِمَ

(فعند حرف الخلق) بالإضافة الجنسية، أي: عند الحروف الحلقية (أظهر) أي:

التنوين، والمعنى: فأظهرهما عندها.

(وادغم) بتشديد الدال، وهو من باب الافتعال، لغة في تخفيفها من باب الأفعال، وأما ما ضبط في بعض النسخ، بضم همز (أظهر)، وضم الدال، فغير ظاهر، وإن ذهب إليه ابن المصنف، وتبعه الرومي، وذكره المصري، ووجهه بأن نائب الفاعل (في اللام والراء) بخلاف الشيخ زكريا فإنه اقتصر على ما اخترناه، ويؤيده عطف قوله: (وادغمن) بغنة عليه، والمعنى وأدغمهما في اللام والراء بالقصر للوزن.

(لا بغنة لزِم) قال خالد: أي: إدغامًا لازمًا، بغير غنة، وفي بعض النسخ (أتم) مكان

(لزم) يعني إدغامًا تامًا مستكملًا للتشديد، وبهذا التقرير يندفع ما توهمه ابن الناظم حيث جعل (لزم) صفة لـ (غنة). اهـ.

والمعنى أنه نعت لمصدر محذوف، والأظهر أن التقدير: لا تدغم إدغامًا مقرونًا بغنة، وأن قوله: (لزم) جملة مستأنفة مبينة أن الحكم السابق من الإدغام فيها لزم جميع أفرادهما، من غير استثناء عنهما، بخلاف قوله:

٦٧- وَأَدْغَمْنَا بَغْنَةً فِي يَوْمٍ إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَذُنْبًا عَنَّا نَوَا

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وفي نسخة (صنوناوا)، وهو أولى لورود أصله في التنزيل، من قوله: ﴿صَنَوَانٌ وَغَيْرُهُ صَنَوَانٍ﴾ [الرعد: ٤]، بخلاف مجيء العنوان ما سيأتي له من البيان.

ثم قوله: (وأدغمن) بالنون الخفيفة المؤكدة، ومفعوله مقدر أي النونين، ويقرأ (يومن) بإشباع النون، ولا يكتب بالواو، في آخره كما في بعض النسخ، ولا يهمز (يومن)، بل يقرأ بالإبدال لتحصيل الواو في أصل الكلمة، وسبق حكم الهمزة، ولذا قال الشاطبي: (بينمو) ثم الاستثناء من حروف يومن، أي: إلا الواقع منها بكلمة كدنيا وصنوان، ولم ييئ غيرهما منها في كلمة واحدة من الميم والنون، وإلا فكان القياس كذلك فيهما لو وجد الاشتراك لعله بينهما، وأما قول الرومي من أن الاستثناء من (أدغمن)، فلا يصح بظاهره، إلا بتكلف، بل بتعسف، وأما قول زكريا إلا أن يكون الحرفان بكلمة، فصحيح بحسب المعنى، إلا أنه غير صحيح في حل المبني.

والحاصل: أن الناظم - رحمه الله - أمر بإظهار النونين عند حروف الحلق الستة المتقدمة في المخارج، وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء، بحسب ترتيبها في مخارجها الثلاثة من الأقصى والأوسط والأدنى، ويجمعها أوائل قولك:

أَخِي هَآءَ عَلَمًا حَاذَةَ غَيْرِ خَاسِرٍ

وهو لمجيئها مرتباً في المبني مع قطع النظر، عن المعنى أحسن موقعاً من قول الشاطبي - رحمه الله - (١):

أَلَا هَآءَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيَهُ غُفْلًا

قال المصري: وجمع في بيت أيضاً وهو قوله:

هَمْزٌ وَهَاءٌ ثُمَّ حَاءٌ وَعَيْنٌهَا وَحَاءٌ وَعَيْنٌ يَا أَخِي تَأْمَلَا

قلت: تأملنا فوجدنا أن حق الترتيب أن يقول:

فَهَمْزٌ وَهَاءٌ ثُمَّ عَيْنٌ وَحَاؤُهَا فَعَيْنٌ وَحَاءٌ ثُمَّ كُنْ مُتَأْمَلَا

والأمثلة: ﴿وَيَنْتَوُونَ﴾ [الأنعام: ٢٦]، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿عَادِ إِذْ﴾

(١) هو من الشاطبية ورقمه (٢٨٩)، وصدر البيت جاء فيه:

*** وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلْكَلِّ أَظْهَرَا ***

[الأحقاف: ٢١]، وإنما يتأتى المثالان لغير من ينقل، و﴿يَنْهَوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦]، ﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ [الحشر: ٩]، ﴿إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، و﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاحة: ٧]، ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ [النجم: ٢٨]، ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ﴿وَأَنْخَرُ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿مَنْ حَادَّ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١١]، ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، ﴿مِنْ غِلٍّ﴾ [الحجر: ٤٧]، ﴿مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ [محمد: ١٥]، ﴿وَالْمُنْحَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [التوبة: ٢٨]، ﴿يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾ [الغاشية: ٢].

ووجه الإظهار رعاية غاية بعد المخرج مع تنوع الحلق من أدناه وأوسطه وأقصاه.

قال في «التمهيد»: وقد ذكر بعض القراء في كتبهم أن الغنة باقية فيها، وذكر شيخ الداني فارس بن أحمد^(١) في مصنف له: أن الغنة ساقطة منها إذا أظهرها، وهو مذهب النحاة وبه صرحوا في كتبهم، وبه قرأت على كل شيوخني ما عدا قراءة يزيد والمسيب. اهـ

وأقول: يمكن أن يكون النزاع لفظياً؛ لأن من قال ببقائها أراد في الجملة لعدم انفكاك أصل الغنة عن الثون، ومن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها.

ثم اعلم أن القراء السبعة أجمعوا على إظهار النونين عند حروف الحلق جميعها، وإنما روى أبو جعفر^(٢) إخفاءهما عند الحاء والغين من طريق الطيبة^(٣) إلا في ثلاث كلمات، وهي: ﴿وَالْمُنْحَنِقَةُ﴾ [آية: ٣] بالمائدة استثناها بعض أهل الأداء، و﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥] و﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١].

ثم لا يخفى وجه تقديم الإظهار فإنه الأصل، وثنى بالإدغام لأنه ضد الإظهار المتقدم، والشيء يحمل على ضده كما يحمل على نقيضه، إذ الضد أقرب خطوراً بالبال، ولمساواته له أيضاً في عدة الحروف، ثم ذكر القلب؛ لأنه نوع من الإدغام وحرفه واحد قريب إلى الضبط،

(١) فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، أبو الفتح الحمصي الضرير، الأستاذ الكبير الضابط الثقة، مؤلف كتاب: المنشأ في القراءات الثمان (ت ٤٠١هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٥).

(٢) يزيد بن القعقاع، أبو جعفر المدني، أحد القراء العشرة، تابعي كبير القدر (ت ١٣٠هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٣٨٢).

(٣) وهي طيبة النشر في القراءات العشر من نظم الإمام محمد ابن الجزري صاحب نظمنا هذا، وهي أرجوزة اختصر فيها كتابه الشهير النشر في القراءات العشر وبلغ عدد أبياتها (١١١٤).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ثم ذكر الإخفاء حفظاً للإحصاء، ولأنه حالة بين الإظهار والإدغام فيتوقف على تحققها، والله أعلم.

ثم أمر بإدغام كل من النونين في اللام والراء من غير إظهار غنة نحو: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، و ﴿بَشْرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]، و ﴿أَنْ لَوْ﴾ [الرعد: ٣١]، و ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

ووجه إدغامها فيها تلاصق مخرجها عند الجمهور واتحادها عند جمع، ثم نفي الغنة عنها مبالغة في تخفيفها؛ لأن في إبقائها ثقلاً ما.

قال الرومي: أو لاتباع الصفة والموصوف، أو لتنزلهما لشدة المناسبة منزلة المثليين النائب أحدهما مناب الآخر، وفيه أن الغنة باقية في حقيقة المثليين من الميمين والنونين فلا وجه لنفيها فيما ينزل منزلتهما.

قال ابن المصنف: وإلى عدم الغنة أشار بقوله: (لا بغنة لزم)، أي: لا بغنة لازمة، بل منفكة عنها، فما سبق لخالد من إسناد الوهم إلى ابن الناظم مبني على عدم الفهم، نعم ذكر زكريا أن في نسخة (أتم)، فيفيد جواز إدغامها في ذلك بغنة، وبه قرأ جماعة، لكن المشهور الأول وعليه العمل. اهـ

والأظهر أن لا يجعل (أتم) صفة (لغنة) لئلا يتوهم جوازها في قراءة أو رواية لما صرح الشاطبي - رحمه الله - من الاتفاق بقوله^(١):

وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينُ وَالنُّونَ أَدْعُمُوا بِأَلْغُنَّةِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ يَجْمَلًا

بل يجعل صفة الإدغام مقدر كما سبق في (لزم) أو خبر لمبتدأ محذوف هو هو، وهو أفعال التفضيل: أي: وذلك الإدغام أتم والحكم أعم، وهو الملائم؛ لأن الإدغام إذا لم يكن مقرونًا بالغنة فلا شك أنه أكمل وأتم مما توجد فيه الغنة، إذ هي كنوع فصل بين الحرفين.

ثم أمر الناظم بإدغامها مقرونًا بغنة في حروف «يومن» وهي أربعة أحرف: الياء، والواو، والميم، والنون، ونحو: ﴿وَإِنْ يَرَوْا﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿مِنْ فِتْنَةٍ يَنْصُرُونَهُ﴾ [القصص: ٨١]، ﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿إِيْمَانًا وَعَلَى﴾ [الأنفال: ٢]، و ﴿عَنْ مَنْ﴾

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (٢٨٦).

[النور: ٤٣] ﴿سُنْبِلَةٌ مِائَةٌ حَبِيبٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ﴿إِنْ نَحْنُ﴾ [إبراهيم: ١١]، ﴿مَلِكًا نُقْتَلُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]. ثم اعلم أن خلفاً راوي حمزة من القراء السبعة يدغمها في الواو والياء بلا غنة، بإطلاق المصنّف - رحمه الله - بناءً على قراءة العامة.

ثم اتفقوا على أنّ الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه، واختلفوا في الميم، فذهب ابن كيسان النحوي^(١) وابن مجاهد المقرئ^(٢) ونحوهما إلى أنّها غنة النون تغليياً للأصالة، وذهب الجمهور إلى أنّها غنة الميم كالنون في أنّه غنة المدغم فيه، وهو اختيار الداني والمحقّقين، وهو الصّحيح؛ لأنّ الأولى قد ذهبت بالقلب فلا فرق بين «من من» وبين «أم من».

أقول: ولا يبعد أن يقال: بغنتها إلا في الواو والياء، فإنّه لا غنة فيهما بالأصالة، وإنّما توجد فيهما عند المقارنة، فيفيد أنّ الغنة في النون والميم أقوى من الغنة في الواو والياء، ولذا وقع خُلْفٌ خَلَفٍ فيهما، وجاء التأكيد بإظهار غنة النون والميم المدغمتين على ما سبق بيانها، ولا بد أن تكون الغنة في النونين أظهر من غيرهما، ثم وجّه الإدغام في النون هو التماثل، وفي الميم التّجانس، في الغنة والجره والانفتاح والاستفال وبعض الشدّة، وفي الواو والياء هو: التّجانس في الانفتاح والاستفال والجره ومشابهة الغنة المدّ، ومن ثمّ أعرب بالنون في الأفعال الخمسة كما أعرب بحروف المدّ في الأسماء الستة.

أما إذا اجتمعت النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة نحو: ﴿أَلَدُنِيَا﴾ [البقرة: ٢٢٠]، و ﴿بُنَيْنٌ﴾ [الصف: ٤]، و ﴿قِنَوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]، و ﴿صِنَوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]، ولا خامس لهذه الأربعة أظهرت لثلاثاً يلتبس بالمضاعف إذا أدغمت، وهو ما تكرّر أحد أصوله نحو «صَوَان» و «ديا» كذا ذكره المصنّف، وفيه أنّ المراد بالمضاعف هنا هو المضاعف الثلاثي وهو ما تحدّ عين الفعل ولامه من حروف أصوله ك «مدّ» و «عد» فيصير وزن

(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية نحواً ولغة من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان قبيلاً بمذهب البصريين والكوفيين، له مصنفات كثيرة منها: المهذب في النحو، شرح السبع الطوال، معاني القرآن، غريب القرآن، وغيرها. انظر: إنباه الرواة (٣/٥٧).

(٢) أحمد بن موسى بن العباس التميمي الشهير بابن مجاهد، كبير العلماء في القراءات في عصره من أهل بغداد، كان حسن الأدب زقيق الخلق فطناً، له كتاب القراءات الكبير وكتاب قراءة ابن كثير، وكتاب الياءات وكتاب الهاءات وغيرها (ت ٣٢٤هـ). انظر: غاية النهاية (١/١٣٩).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

«صَوَّان» فعلان ووزن «ديًا» فعلاً ليكون مضاعف الافتعال فإنه يصير باقياً على كونه أجوف ووزن فعلا، ومع هذا فقد يقال: إنه لفيفٌ لكن في الجملة لا يخلو عن الشبهة ولذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى^(١):

مَخَافَةَ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثَقَلَا

وأما قول الرومي: ونحو: «عنونا» فإنه إذا أدغم يصير «عَوَّنوا»، فيصير «عموا» فخطأً ظاهراً، إذ «عموا» لا شكَّ أنه مضاعفٌ و«عَوَّنوا» على حاله أجوف، غايته أنه انتقل من باب فعلل إلى باب التفعيل، فتأمل في حروف الأصيل.

ثم اعلم أن حكم اللام والراء إذا كانتا مع النونين في كلمة كذلك إذا كان يجب إظهارهما معهما لثلاثي يشبه بمضاعفهما إلا أنه لما لم يقع شيء منه في القرآن في كلمة لم يحتج إلى استثنائه، وأما في كلمتين وهو قوله: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] فالجمهور على إدغامه وإنما سكت حفص حال الوصل على نونه، وكذا على لام ﴿بَلَّ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] خوف اشتباه بالمضاعف حيث يصير (مراق) و (بران) فيتوهم أن يكون الأول مبالغة مارق، والثاني تثنية البر، والمراد بالمضاعف هنا معناه اللغوي دون الاصطلاحي، فتدبر، وسيجيء وجه سكتته على غيرهما في باب الوقف إن شاء الله تعالى.

ثم اعلم أنه لم يتأت للناظم أن يأتي بمثال الواو من القرآن، فأتى بلفظ (عنونا) من عنوان الكتاب بضم العين وبكسرها، وهو ظاهر ختمه الدال على ما في طيه، ولذا قيل: الظاهر عنوان الباطن وما أحسن ملاءمة هذا المعنى بخصوص هذا المبنى من الانتقال منه إلى المدعى.

قال ابن المصنف: وهو من تعين الكتاب لختمه، وقال الرومي: من عنوان الكتاب لختمه، والظاهر ما قال صاحب «القاموس» عن الكتاب وعننه وعنونه. وعناه كتب عنوانه. اهـ. ولا يخفى أن أصل الكلمة مضاعفة، ففيه من الفائدة أن في تصويرها إشارة إلى أن الواو أعم من أن تكون أصلية أو زائدة.

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (٢٨٨)، وصدر البيت جاء فيه:

*** وَعِنْدَهُمَا لِلْكَلِّ أَظْهَرُ بِكَلِمَةٍ ***

ثم اعلم أنَّ القراء اختلفوا في نون ﴿يس ﴿ وَالْقُرْآنِ ﴾ [يس: ١، ٢] و ﴿ت ﴿ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] حال الوصل كما بينه الشاطبي بقوله (١):

وَيْسَ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَقُّهُ بَدَا وَنَ فِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرَشِهِمْ خَلَا
وكذا في نون ﴿طسم﴾ عند الميم فأظهرها حمزة دون غيره.

٦٨- وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بِغَنَّةٍ كَذَا الْإِخْفَالِدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أَخِذًا

(والقلب عند الباء) بقصرها للوزن (بغنة كذا) أي وقلب النونين ميمًا عند ملاقاتها الباء

كما قال الشاطبي (٢):

وَقَلْبُهُمَا مِيمًا لَدَى الْبَا

حال كونها مقرونةً بغنةً كما هو شأن الميم الساكنة عند الباء من إخفائها لديها مع الغنة كما سبق عن أجلاء أرباب القراءة في نحو قوله: ﴿وَهُمْ بِرَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، و ﴿أُنْيَقُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، و ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [المائدة: ٧]

ووجه القلب عسر الإتيان بالغنة في النون والتنونين مع إظهارهما ثم إطباق الشفتين لأجل الباء، ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب فتعيّن الإخفاء ويتوصّل إليه بالقلب ميمًا لتشارك الباء مخرجًا والنون غنةً.

وقال سيبويه في تعليل ذلك، أي: في وجه تخصيص قلبها ميمًا من بين سائر الحروف؛ لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم «العنبر» ومن بدا لك فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه، وجعلوه بمنزلة النون إذا كانا حرفي غنة، ولم يجعلوا النون باءً لبعدها في المخرج من الباء؛ ولأنها ليست فيها غنة أي في الباء، ولكنهم أبدلوا مكانها من أشبه الحروف بالنون وهي الميم، ثم قوله: كذا متعلقات المصراع الآتي أي: وكذلك بغنة.

(الإخفا لدى باقي الحروف أخذا) بصيغة المجهول وألفه للإطلاق والتقدير أخذ به أي بالإخفاء ولا يبعد أن يقال: أخذ بها أي: بالقلب والإخفاء أو بما ذكر من مجموع ما تقدّم، أي: عمل بها، والله أعلم، ولا يبعد أن يكون الألف للتشبية والضمير راجع إلى الحكمين من

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (٢٨١).

(٢) هو من الشاطبية ورقمه (٢٩٠)، وتتمة صدر البيت وعجزه جاء فيه:

..... وَأَخْفِيَا عَلَى غَنَّةٍ عِنْدَ الْبَوَاقِي لِيَكْمَلَا .

القلب والإخفاء في هذا البيت.

وقد أبعده الرومي حيث قال: (وأخذاً) مبني للمفعول تشنية أخذ و نائب فاعله ضميرٌ راجعٌ إلى النونين، ثم قال: ويجوز أن يكون مفردًا ويكون الألف للإطلاق و نائب فاعل حينئذٍ راجعٌ إلى النون، فتكون اللام في القلب عوضًا عن النون الساكنة فقط وعدم التعرض بحال التّنوين لمشاركته النون في الحكم المذكور. اهـ، وهو في غاية من التكلف ونهاية في التعسف مع أنّ الإسناد غير صحيح، إلا أن يقدر مضافٌ ويقال إخفاؤها، فتأمل فإنه موقع ذلك، ثم قول النّاطم: (لاخفاء) بقصر الهمز ضرورةً وبنقل حركة الهمزة إلى اللام والاكْتفاء بها عن همز الوصل لغة وقراءة كما سبق تحقيقه في (لاضراس)، والتقدير إخفاؤها لا (لاخفاء) لهما كما ذكره زكريا.

والحاصل: أنّ النّاطم أخبر أنّ النون الساكنة والتّنوين كما قلبا ميمًا عند الباء وأخفيا بغنة، كذلك أخذ إخفاؤها بغنة عند باقي الحروف الخمسة عشر، وهي ما عدا الحروف السابقة للأحكام الثلاثة، وقد جمعها بعض الفضلاء في أوائل هذه الكلمات:

ضَحِجَتْ زَيْنَبُ فَأَبَدَتْ ثُنَايَا تَرَكْتَنِي سَكْرَانٌ دُونَ شَرَابِي
طَوَّقْتَنِي ظُلْمًا فَلَائِدُ دُلُّ جَرَعْتَنِي جُفُونًا كَأَسِّ صَابِي

واعلم أنّ الجيم من جفونها مكررة لإقامة الوزن ولذا لم تميّز كغيرها بالأحر فهو كما قال الشاطبي^(١):

وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مَهْوَلًا

والأمثلة: ﴿ مَنصُودٍ ﴾ [الواقعة: ٢٩]، ﴿ مِّنْ ضَعْفٍ ﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿ عَدَابًا ضِعْفًا ﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿ يَنْزِلُ ﴾ [سبأ: ٢]، ﴿ فَإِن رَّلْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، ﴿ نَفْسًا زَكِيَّةً ﴾ [الكهف: ٧٤]، ﴿ يُنْفِقُ ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿ فَإِن فَاءُوا ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ﴿ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، و ﴿ مَنشُورًا ﴾ [الإنسان: ١٩]، ﴿ فَمَنْ ثَقَلَتْ ﴾ [الأعراف: ٨]، ﴿ أَرْوَجًا ثَلَاثَةً ﴾ [الواقعة: ٧]، و ﴿ وَكُنْتُمْ ﴾ [الواقعة: ٧]، ﴿ وَإِن تَبَتُّرْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ﴿ جَنَدٍ حَمْرِي ﴾ [البقرة: ٢٥]، و ﴿ مَا نَسَخَ ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمل: ٢٠]، و ﴿ وَرَجُلًا ﴾

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (٤٨).

﴿ سَلْمًا لِرَجُلٍ ﴾ [الزمر: ٢٩]، ﴿ وَعِنْدَهُ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿ وَلَمَنْ دَخَلَ ﴾ [نوح: ٢٨]،
 ﴿ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، ﴿ وَيُنشِئُ ﴾ [الرعد: ١٢]، ﴿ فَمَنْ شَهِدَ ﴾ [البقرة:
 ١٨٥]، ﴿ شَيْءٍ شَهِدٌ ﴾ [فصلت: ٥٣]، ﴿ وَمَا يَنْطِقُ ﴾ [النجم: ٣]، ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ ﴾ [النساء:
 ٤]، ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿ وَأَنْظُرْ ﴾ [طه: ٩٧]، ﴿ إِنْ ظَنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]،
 و ﴿ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ [النساء: ٥٧]، ﴿ وَيَنْقَلِبُ ﴾ [الإنشقاق: ٩]، ﴿ وَإِنْ قِيلَ ﴾ [النور: ٢٨]،
 ﴿ يَتَابِعِ قَتْلَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٥]، ﴿ لِيُنذِرَ ﴾ [غافر: ١٥]، ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي ﴾ [البقرة: ٢٥٥]،
 ﴿ ظَلَّ ذِي ثَلَاثٍ ﴾ [المرسلات: ٣٠]، ﴿ تُنَجِّمُ ﴾ [الصف: ١٠]، ﴿ وَإِنْ جَنَّحُوا ﴾ [الأنفال:
 ٦١]، ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا ﴾ [النساء: ٣٣]، ﴿ أَنْكَالًا ﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿ مَنْ كَانَ ﴾ [البقرة:
 ٢٣٢]، ﴿ زَرْعًا ﴾ [الكهف: ٣٢، ٣٣]، ﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾ [محمد: ٧]، ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ ﴾
 [الشورى: ٤٣]، ﴿ عَمَلًا صَالِحًا ﴾ [الفرقان: ٧٠].

ووجه الإخفاء تراخي باقي حروف الهجاء عن مناسبة حروف الإدغام ومبايئتها
 لحروف الإظهار فأخفيت، فإن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام الذي لا تشديد معه، وإن
 إخفاء الحروف نفسه عند غيره لا في غيره، بخلاف الإدغام.

قال اليميني: وحقيقة الإخفاء أن يذهب ذات النون من اللفظ مع بقاء صفة الغنة،
 وقال الرومي: المراد هنا إخفاء الحرف لا إخفاء الحركة، ثم كل ما ذكر من أول هذا الباب إلى
 هنا، إن كانا من كلمة، فالحكم عام في الوصل والوقف، وإن كانا من كلمتين، فالحكم مختص
 بالوصل، فافهم والله أعلم.

فإن قلت: وجود الغنة مع الإدغام في الواو والياء يمنع أن يكون إدغامًا، فينبغي أن
 يكون إخفاء كَمَا صرَّح به السخاوي حيث قال: واعلم أن حقيقة ذلك إخفاء لا إدغام وإنما
 يقولون له إدغامًا مجازًا، وإلا فهو في الحقيقة إخفاءً على مذهب من يبقي الغنة، ويمنع تمحض
 الإدغام، لكن لا بد من تشديد يسير فيها، قال: وهو قول الأكابر، حيث قالوا: الإخفاء ما
 بقيت معه الغنة.

أجيب: بأن الإدغام مع الغنة في الواو والياء غير كامل من أجل الغنة الباقية معه، وهو
 عند من أذهب الغنة إدغام كامل، وتوضيح ذلك ما قاله الناظم في «الشر».

فإن قلت: الصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿ أَحَطُّ ﴾ [النمل: ٢٢]، ﴿ بَسَطَتْ ﴾ [المائدة: ٢٨].

والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه، إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء.

قلت: قال الحافظ أبو عمرو: فمن أبقي غنة النون، والتنوين مع الإدغام، لم يكن ذلك إدغامًا صحيحًا في مذهبه؛ لأنَّ حقيقة باب الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحروف المدغم أثر، إذا كان لفظه ينقلب اللفظ المدغم فيه، ويصير مخرجه من مخرجه، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب؛ لظهور صوت المدغم، وهو الغنة، ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتها قلبها حرفًا خالصًا من جنس ما يدغمان فيه، فعدمت الغنة بذلك رأسًا في مذهبه، إذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرف، أو مخالطة بحرف لا غنة فيه؟ لأنَّها مما تختص به النون والميم لا غير اهـ.

فإن قيل: هلاَّ أدغمت النون الساكنة فيها بغنة إذا كانتا في كلمة ليحصل الفرق بينهما وبين المضاعف؟

أجيب بأنَّها لما كانت فارقة فرقًا خفيًا لم يدركه العامة لم يكن الفرق معتبرًا، فمنع الإدغام حذرًا من اللبس ظاهرًا.

هذا وقد قال بعض المحققين في أحكام النون الساكنة والتنوين: التحقيق أنَّها ثلاثة: إظهار، وإدغام محض، وغيره، وسبق بيانه وإخفاء مع قلب ودونه.

قال المصنف في النشر: فلا فرق حينئذ بين ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾ [النمل: ٨]، ﴿ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠١]، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند ما ذكر، ولا في إظهار الغنة في ذلك، بخلاف الميم الساكنة، كما تقدَّم.

ثم قال: وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم، ولعلَّه انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء، والعجب أن شارح «أرجوزة ابن بري في قراءة نافع» حكى ذلك عن الداني، وإنَّها حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة، واختار مع ذلك الإخفاء. اهـ كلامه

باب العكسات

٦٩- وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أُنَى وَجَائِزٌ وَهُوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا

(والمد لازم وواجب أُنَى) أي المد (وجائز وهو) أي: المد (وقصر ثبتا) بألف التثنية، أي: ثبت كلاهما إذ الكلام في المد الجائز.

والمد لغة: الزيادة، واصطلاحًا: إطالة الصوت بحرف مدي من حروف العلة.

والقصر لغة: الحبس، واصطلاحًا: ترك المدِّ، وهو الأصل، إذ المد لا بد له من وجود سبب يتفرع عليه، وقال الجعبري: المد: طول زمان صوت الحرف، واللين أقله، والقصر عدمهما، وقدم الناظم المد على القصر مع أنَّ القصر هو الأصل، لأنَّه هو المقصود بالذكر؛ لأنَّه يبحث فيه القراء، وأمَّا قول المصري: إذ لا فائدة في ذكر حكم القصر، فخروج عن الحد، إذ فيه الفوائد أيضًا من غير الحصر، مع أنَّ الأشياء إنما تتبين بأضدادها.

ثم اعلم أنَّ حروف المد ثلاثة: الألف، ولا تكون إلا ساكنة، ولا توجد حركة ما قبلها إلا من جنسها، وهو الفتحة، والياء الساكنة، إذا كان قبلها كسرة، والواو الساكنة إذا وقع قبلها ضمة، أمَّا إذا كان قبل الواو والياء الساكنتين فتحة، فتسميان حروف اللين، وإذا كانتا متحركتين فاختصتا بحروف العلة.

والحاصل: أنَّ العلة أعم من المدِّ واللين، والألف دائمة مدٌّ، بخلاف أخويها، ثم قيل بتباين حرفي المد واللين، وعدم صدق أحدهما على الآخر في التمكين، لكن من المحققين من جعل بينها عمومًا وخصوصًا مطلقًا مع قوله بذلك الفرق السابق، قاطعًا بصدق حروف اللين على حروف المد من غير عكس.

ثم المد نوعان: أصلي، وهو اللازم لحروف المد الذي لا ينفك عنها، بل ليس لها وجود بعدهم لابتناء بنيتها عليه ويسمى مدًّا ذاتيًا وطبيعيًّا، وامتداده قدر ألف، واجتمعت الثلاثة في كلمة (أوتينا)، فالحروف الثلاثة شرط لمطلق المد.

وفرعي: وهو ما يكون فيه سبب للزيادة على مقدار المدِّ الأصلي، والمراد بالقصر هو ترك مد تلك الزيادة، لا ترك أصل المد لما تقدم فافهم.

ثم السبب لزيادة المد إما همز، أو سكون، والهمز إما أن يوجد مع حروف المد في كلمة، أو في كلمتين، والسكون إما لازم أو عارض، فالأقسام أربعة: لازم، وواجب، وجائز،

وعارض، وسيأتي تعريف كل في محله مع ما يتعلق بحكمه.

قال ابن المصنف: وإلى الأربعة أشار في البيت.

قلت: المصنف ما ذكر سابقاً في مقام الإجمال إلا ثلاثة، وأما فيما سيأتي من بيان التفصيل فذكر الأربعة، وكأنه أدرج هذا العارض في ضمن الجائز لاشتراكهما في حكم جواز المد والقصر في الجملة، أو بالنسبة إلى اختلاف أهل القراءة.

٧٠- فَلَازِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدٍّ سَاكِنٌ حَالِيْنَ وَبِالطُّوْلِ يَمْدُ

(فلازم إن جاء بعد حرف مد) بتشديد الدال يوقف عليه بالسكون، كما في قوله تعالى:

﴿وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] و﴿حَجَّ﴾ [البقرة: ١٥٨] ونحوهما، ويخفف للوزن.

(ساكن حالين وبالطول يمد) أي: يزداد حرف المد، والمراد بالطول قدر ثلاث ألفات على خلاف في اعتبار المد الأصلي معها، أو بدونه، (فلازم) خبر لمبتدأ مقدر، أي: فالمد لازم، وقوله: (ساكن حالين) فاعل (جاء)، وهو بالإضافة، أي: ساكن في حالي الوصل والوقف، وقيل: هو الذي لا يخلو عن السكون، والمؤدى واحد والمعنى متحد، وأما العارض الذي يقابله، فهو أن يكون سكونه عارضاً لأجل وقف أو إدغام كما سيأتي.

والحاصل: أن الفاء لتفصيل ما أجمل أولاً، فأخذ يبين كل نوع من أنواع المد مفصلاً فأخبر أن المد اللازم هو الذي جاء بعد أحد حروف المد حرف ساكن، لازم لسكونه في الحالين لا يختلف حاله باعتبار اختلاف الوصل والوقف، فلا يضر كون سكونه عارضاً عند الإدغام، نحو: ﴿دَابَّةٌ﴾ [هود: ٦] فإنها في الأصل كانت دابية على وزن فاعلة، فسكنت الباء الأولى، وأدغمت في الثانية، فلا يسمى سكوناً عارضياً عند القراء.

ثم السكون، إما مدغم نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿أَتَحْتَجُونَ﴾ [الأنعام: ٨٠]، و﴿هَدَّانٍ﴾ [طه: ٦٣]، ﴿وَالَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦] عند من شدد نونها، و﴿الَّذَكَرَيْنَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، في وجه الإبدال دون التسهيل، وهذا لازم كلمي، ويسمى لازماً مشدداً.

وإما غير مدغم، كما في فواتح السور من ﴿صَّ﴾ [ص: ١]، و﴿قَ﴾ [ق: ١] ونحوهما، وهذا لازم حرفي باعتبار أصل كلمي، ويسمى لازماً مخففاً، ويلحق به نحو ﴿ءَالْقِنَ﴾ [يونس: ٥١] في موضعي يونس، وكذا، ﴿وَالَّتِي﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَمَحْيَايَ﴾ في

قراءة من أسكن ياءهما، لأنه اعتبر فيه اللفظ اعتبارًا بالاعتداد بالعارض.

واختلف في ﴿المر﴾ [البقرة: ١] في فاتحة البقرة، وكذا في فاتحة آل عمران وقفًا، هل مدُّ اللام لكونه مشددًا أكثر، أو مد الميم؟ لأن في محل الوقف أظهر، والجمهور على التساوي على ما صرح به الجعبري.

ثم اعلم أن القراء أجمعوا على مدِّ اللازم بقسميه مدًّا مشبعًا قدرًا واحدًا من غير إفراط، فقد قال الناظم في «النشر»: لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفًا ولا خلفًا، إلا ما ذكره الأستاذ الخاقاني في كتاب: «حلية القراء» اتصالاً عن أبي بكر بن مهران^(١) إلا حيث قال أبو محمد يقول: والقراء مختلفون في مقداره، فالمحققون منهم على أن الإشباع، والأكثر على إطلاق تمكين المد فيه.

ثم اختلفوا أيضًا في تفاوت بعض ذلك على بعض، فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه أشبع تمكينًا من المظهر من أجل الإدغام مثل: «دابة»^(٢) بالنسبة إلى «محيي»^(٣) عند من أسكن، وينقص عند هؤلاء مد ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، ﴿تَّ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] عند من أظهر بالنسبة إلى من أدغم.

وذهب بعضهم إلى عكس ذلك، وهو أن مد غير المدغم فوق المدغم، وقال: لأن المدَّ يتحصل ويتقوى بالحرف المدغم فيه بحركته، فكان الحركة في المدغم فيه حاصلة منه في المدغم فقوي بتلك الحركة، وإن كان الإدغام يخفي الحرف، وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله، إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين، والتقاؤهما موجود في كل، فلا حاجة للتفصيل في ذلك كله، وهذا هو التحقيق، فلا يعدل عنه، وبه صرح أبو عمرو الداني رحمه الله.

وأما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيره هنا من نوع الجائز في الإدغام نحو: ﴿الرَّحِيمِ﴾ مَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]، و﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، كما هو قراءة أبي عمرو برواية

(١) هو أحمد بن الحسين بن مهران، الأستاذ أبو بكر الأصبهاني، مؤلف كتاب: الغاية في العشر، وكتاب طبقات القراء (ت ٣٨١هـ). انظر: غاية النهاية (٤٩/١).

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَبَتْ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤].

(٣) من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

السوسي، وكذا نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ [المائدة: ٢]، على رواية البزي عن ابن كثير، فليس في محله، إذ كلام المصنف على حسب مرامه، إنَّما هو في ساكن حالين، والأمثلة المذكورة ليست كذلك، إذ لا إدغام عند الوقف على الكلمة الأولى منها، فحقها أن تذكر في المد الجائز لجواز مداها وقصرها، كما اختلف القراء فيها أو في المد العارض، لأنَّ العارض كما يكون في الوقف يكون عارضاً في الوصل، وكذا ﴿الْمَرْءُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١، ٢] في الوصل عند الكل، ﴿الْمَرْءُ أَحْسَبُ النَّاسِ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] عند الناقل، وهو ورش مطلقاً، وحزة وفقاً من المد الجائز، أو العارض، لأنَّه إن اعتبر في اللفظ اعتباراً بالاعتداد بالعارض جرى فيه وجوه سكون الوقف من الطول والتوسط والقصر، لكن صرحوا بأنَّ التوسط ضعيف، ولعلَّ هذا وجه اقتصار زكريا على ما عداه، وإن اعتبر الأصل وعدم الاعتداد بالعارض، وهو الأكثر، فالإشباع.

وأغرب المصري حيث جعل نحو: ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾ [الصفات: ١] بالإدغام عند حمزة، ونحو: ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، و﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] من المدِّ اللازم، وقال: خلافاً لبعضهم حيث جعله من القسم الجائز، والمعتمد الأول، وهذا زلل منه وخطل، فإنَّه ذهب إلى خلاف ما صرحوا به، فما ذكرناه فهو المعول.

ثم اعلم أنَّ أهل الأداء اتفقوا على إشباع المدِّ للساكن اللازم في فواتح السور التي وجد فيها حرف المد والسكون، ولذا قال الشاطبي، رحمه الله تعالى^(١):

وَفِي نَحْوِ طَه الْقَصْرِ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٍ فَيُمَطَّلًا

واختلفوا في قدر مد غير الفواتح، فمنهم من مد قدر ألفين كالفواتح، وهو اختيار الناظم، وإليه أشار بقوله: (وبالطول يمد)، كذا ذكره المصنف مجملاً، وينبغي أن يكون كلامه محمولاً على أن المراد بقدر ألفين زيادة على المد الأصلي، ليصح إطلاق الطول عليه، فإنَّ أقل الطول ثلاث ألفات، والتوسط قدر ألفين، ليبقى قدر ألف للقصر.

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (١٧٨).

ثم قال: ومنهم من مدَّ قدر ألف، واختاره الأهوازي^(١) والسخاوي^(٢) في قوله:
 وَالْمُدُّ مِنْ قَبْلِ الْمُسْكَنِ دُونَ مَا قَدَّمَ بِالْهَمْزَاتِ بِاسْتِيقَانٍ
 أقول: ومن المعلوم أن أقلَّ مدَّ الهمزات ثلاثة إجمالاً، فمراده بقدر ألف غير ما في
 حرف المد من المد الطبيعي، ثم وجه المد اللازم أنه تقرر في علم التصريف أنه لا يجمع في
 الوصل بين الساكنين، فإذا أدَّى الكلام إليه حرك أو حذف، أو زيد في المد ليقدر محرّكاً، وهذا
 موضع الزيادة، ولذا قال الخاقاني^(٣):

مَدَدَتْ لِأَنَّ السَّاكِنِينَ تَلَايَا فَصَارَا كَتَحْرِيكِ كَذَا قَالَ ذُو الْحُسْرِ

هذا ويسمى مدَّ العدل أيضًا؛ لأنه يعدل حركته، ولتساوي القراء في قدر مده.

قال ابن المصنف: ويسمى مدَّ الحجز، لأنه فصل بين الساكنين، وجعله خالد في
 «شرحه» مدَّ الحجز، كقوله تعالى: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿ءَأَذَا﴾ [الصفات: ١٦]،
 سمي بذلك لدخول الألف بين الهمزتين حازجة بينهما، ومبعدة إحداهما عن الأخرى عند
 بعض القراء ممن يدخل الألف بين الهمزتين كراهة تواليهما متحركتين، سواء كانتا متفتحتين أو
 مختلفتين.

ثم اعلم أن لفظ «عين»^(٤) في فاتحتي سورة مريم والشورى لما كان ياءؤه لينية غير مدّية،
 وإن كان سكون النون لازماً اختلّف القراء في مقدار مدّها، فقال ابن المصنف: فيه الإشباع
 والتوسط، وتبعه الشيخ زكريا والمحققون من شراح «الشاطبية» على جواز القصر أيضًا كما

(١) الحسن بن علي بن إبراهيم أبو علي الأهوازي، إمام ومحدث كبير وصاحب مؤلفات كثيرة منها الوجيز في شرح أداء القراء الثانية وغيرها (ت ٤٤٦هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ٢٢٠).

(٢) علي بن محمد بن عبد الصمد أبو الحسن الشافعي السخاوي المقرئ، مفسر ونحوي وشيخ مشايخ الإقراء في دمشق يُعدُّ أول من شرح الشاطبية، وله مؤلفات كثيرة منها: المفضل في شرحها، وجمال القراء وغيرها (ت ٦٤٣هـ). انظر: بغية الوعاة (ص: ٣٤٩).

(٣) البيت من القصيدة الخاقانية في التجويد ورقم البيت (٤٣)، والهاقاني هو: موسى بن عبد الله بن يحيى ابن خاقان أبو مزاحم، عالم بالعربية وشاعر وهو أول من صنف في التجويد وله قصيدة فيه وقصيدة في الفقهاء (ت ٣٢٥هـ). انظر: غاية النهاية (٢/ ٣٢١).

(٤) من قوله تعالى: ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١]، وقوله تعالى: ﴿عسق﴾ [الشورى: ٢].

أشار إليه الشاطبي بقوله^(١):

وَمَدَّ لَهُ عِنْدَ الْقَوَاتِحِ مُشْبِعًا وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلِ فَضْلًا

لأن الوجهين وقعا مبهمين يحتمل القصر والتوسط، ويحتمل الطول مع أحدهما، فيتحصل جواز الوجوه الثلاثة، فوجه الإشباع أنه قياس مذاهبهم في الفصل بين الساكنين، وهو أعم من اعتبار حرف اللين والمد مع ما فيه من المناسبة، لما جاوره من الممدود كـ «صاد» في مريم و «سين» في شوری^(٢)، ووجه التوسط هو التفرقة بين ما يكون حركة ما قبله من جنسه، وبين ما لا يكون لتوجد مزية لحرف المد على اللين، ووجه القصر أن المد من خواص حرف المد؛ فينتفي بانتفائه مع أن القصر هو الأصل، وهذه ثلاثة أوجه صرح الناظم بها في طبيته فقال:

****وَنَحْوِ عَيْنٍ فَالثَلَاثَةُ لَهُمْ****

فثبت الأوجه من الطريقتين فلا يعبا بقول مخالفها.

ثم اعلم أنه حيث قيل بالقصر في كلمة، فلا يخرج بها عن المد الأصلي الذي لا يقوم ذات الحرف إلا به، ولا يتوقف على وجود سبب مدّه، فالخرج عند مخطئ؛ لأنه لا يتوصل إليه إلا بإسقاط حرف من القرآن.

٧١- وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ

(وواجب إن جاء قبل الهمزة) بالإشباع (متصلاً إن جمعا بكلمة) أي المشهور على ما في النسخ المحررة والأصول المعتمدة بكسر همزة إن على أنها للشرط، قال اليماني: والأولى أن يكون بفتح الهمزة، وتكون الباء مقدره.

قلت: لم يتجه وجه الأولى مع أن النسخة الأولى مستقيمة في المعنى وغير محتاجة إلى تقدير في المبني، ثم قال: وفي بعض النسخ (إذ جمعا)، فيكون تعليلاً للاتصال.

قلت: إن صحت «إذ» ولم يكن تصحيحاً لـ «أن» فحينئذ ينبغي أن يكون للظرفية إذ لم يستحسن تقديم التعليلية أي: والمدح واجب إن جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (١٧٧).

(٢) سبقت الإشارة إليها.

المد متصلًا بها بأن اجتمعا في كلمة واحدة كما مثله الشاطبي بقوله^(١):
 كَجِيءٍ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتَّصَالُهُ

ومنه قوله: هاء (هؤلاء)، فتنبه لهذا الأمر اللغوي، فإن الاعتبار بالاتصال الأصلي، لا بالاتصال الكتابي، ولا بالانفصال الرسمي، ومنه ﴿النبيء﴾ [الأحزاب: ١] عند من همز، ويسمى هذا المدُّ مدَّ المتصل، لما ذكر، وله محل اتفاق ومحل اختلاف، أمَّا الأوَّل فاتفق القراء جميعهم من السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار أثر الهمزة، إذا كانت بعد المد بخلافه، إذا كان الهمز قبل حرف المدك ﴿ءَ اَمَنْ﴾ [البقرة: ٦٢]، و (أؤتمن)^(٢)، و (إيمان)^(٣)، و ﴿وَالْآخِرَةَ﴾ [البقرة: ٢٢٠] فإنه من مختصات رواية ورش، ويجوز له فيه المد والتوسط والقصر، ويسمى مدَّ البدل، وكذا يجوز له الوجهان في نحو: شيء وسوء مما يقع الهمز بعد أحد حرفي اللين وصلاً، ويجوز فيه الأوجه الثلاثة له ولغيره وقفاً.

ولم يتعرض الناظم لها؛ لأنَّ غرضه في هذه المقدمة بيان ما اتفق عليها لا ما اختلف فيها؛ لأنَّها موضوعة للمبتدئين على أنَّ مدَّ البدل اقتصر على قصره ابن مجاهد، وعليه العراقيون، واختاره بعض المحققين، كالجعبري من أنَّ حرف المد الذي وقع بعد همزة متصلة محققة أو مخففة بالإبدال، أو التسهيل، أو النقل الجائز مقصورة لكل القراء وجهًا واحدًا إلا أنَّ ورشًا من طريق الأزرق، ورد عنه ثلاث طرق: القصر، وهو مذهب ابن غلبون^(٤)، والتوسط وهو مذهب أبي عمرو الداني ومكي، والطول وهو مذهب الهذلي^(٥)، فيما رواه عن شيخه أبي

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (١٧٠)، وعجز البيت جاء فيه:

وَمَنْصُورُهُ فِي أُمَّهَا أَمْرُهُ إِلَى

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانَ مِقْبُوْصَةً فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيْمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِجُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

(٤) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الحسن، أستاذ عارف وثقة ضابط (ت ٣٩٩هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٣٩).

(٥) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الحسن، أستاذ عارف وثقة ضابط (ت ٣٩٩هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٣٩).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

عمرو، وضبطه بالإشباع المفرط، وذهب الجمهور إلى الإشباع في غير إفراط، وهو قدر ثلاث ألفات، ومن روى الثلاثة الصفراوي^(١) في إعلانه والشاطبي في «قصيدته».

وأما الثاني، وهو تفاوت الزيادة في مراتب المدّ فالذي نقله السخاوي عن شيخه الإمام الشاطبي أنّه كان يرى في هذا النوع مرتبتين: طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقيين.

قال ابن المصنف: وكان الناظم يأخذ به إذا قرأ من طريق الشاطبية.

أقول: وفي الطولى خلاف، هل هو مقدار خمس ألفات، أو أربع، وكذا في الوسطى، هل هو مقدار أربع ألفات أو ثلاث؟ ومنشأ الخلاف إدخال المدّ الأصلي فيه، وتركه فالتزاع لفظي لا تحقيقي.

قال ابن المصنف: وإذا اعتبرت مراتب القراءة في الترتيل والتوسط والحدرد تلخص منها أربع مراتب: فيكون أطولهم في هذا النوع، حمزة، وورش ثم عاصم، ثم ابن عامر والكسائي، ثم أبو عمرو وابن كثير وقالون.

أقول: وقد جمعها الشيخ عبد الله الجزري في بيتين، فقال:

وأطولهم مدًّا بها جود فاضل ودونها نور ودونه رم كلا
واقصره من هذين حافة بحره بخلفهما والقصر لا تعد مطولا
لكن قوله: (بخلفهما) إنّما أراد في المد المنفصل لهما، وقد أوضح المراتب بعضهم بقوله
نظراً:

يمد بقدر الخمس ورش وحمزة والاربع نجم وثلاث رضا كلا
والاثنتان بر دارم ثم حامد مراتب مد جاء للهمز مسجلا

ثم تفصيله ما ذكره المصنف في «التقريب»^(٢)، حيث قال: فالمتصل اتفق جمهور القراء على مدّه قدرًا واحدًا مشبعًا من غير إفحاش، وذهب آخرون إلى تفاضل مراتبه كما تقدم، وهذه طريقة صاحب التيسير وغيره، وبه قرأت على عامة مشايخي، وبعضهم لم يجعل سوى

(١) عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل، أبو القاسم الصفراوي، الأستاذ المقرئ الكثير، مؤلف كتاب: الإعلان (ت ٦٣٦ هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ٣٧٣).

(٢) وهو كتاب: تقريب النشر، اختصر فيه ابن الجزري كتابه النشر في القراءات العشر.

مرتبتين، وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد، وصاحب العنوان والشاطبي وبه كان يقرأ، وبه أخذ غالبًا.

وقال أيضًا في «التقريب» بعد ذكر اختلاف مراتب القراء في المد المنفصل على ما سبق بيانه، وهذا بناء على ما عليه أكثر أهل الأداء من المشاركة والمغاربة.

وذهب آخرون إلى أن وراء القصر مرتبتين: طولى لحمزة والأزرق، ووسطى لمن بقي، كما هو اختيار الشاطبي ومن معه في المتصل، وبه أخذ اختصارًا. انتهى.

وأما المد اللازم، نحو: (دابة) فكلهم يقرءون على نهج واحد على المختار، هكذا نقل عن الجزري مطلقًا، والله أعلم.

وأما ما نقله أبو شامة من جواز قصر المتصل نقلًا عن الهذلي، فمردود بما صرح به الناظم في «النشر»، حيث قال: وهذا شيء لم يقله الهذلي، ولا ذكره العراقي، وإنما ذكر العراقي التفاوت في مده فقط، ثم قال الناظم: وقد تتبعته، فلم أجده في قراءة صحيحة، ولا شاذة، بل رأيت النص بمده، عن ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم: «أن ابن مسعود كان يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠]، مرسله؛ فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقال: كيف أقرأها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠] فمدها.

قال الناظم: وهذا حديث جليل حجة، ونص في هذا الباب، ورجال إسناده ثقات، رواه الطبراني في معجمه الكبير.

ثم اعلم أن القراء اختلفوا في مقدار هذه المراتب عند من يقول بها، فقيل: أول الرتب ألف وربع، قال زكريا: وهذا عند أبي عمرو وقالون وابن كثير، ثم ألف ونصف، ثم ألف وثلاثة أرباع، ثم ألفان، وقيل: أولها ألف ونصف، ثم ألفان، ثم ألفان ونصف، ثم ثلاث ألفات، وهذا هو الذي اختاره الجعبري، وقيل: أولها ألف، ثم ألفان، ثم ثلاث ثم أربع.

قال الرومي: وهذا مذهب الجمهور، ولا يخفى عليك أن المراد بالألف ما عدا الألف الذي هو المد الأصلي؛ للإجماع على ذلك، وأما معرفة مقدار المدات المقدره بالألفات، فإن تقول مرة أو مرتين، أو زيادة، وتمد صوتك بقدر قولك: ألف ألف، أو كتابتها أو بقدر عقد أصابعك في امتداد صوتها، وهذا كله تقريب لا تحديد للشأن، إذ لا يضبطه إلا المشافهة

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

والإدمان، ثم وجه المد أن حرف المد ضعيف خفي، والهمزة حرف قوي صعب، فزيد في حرف المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوى، وقيل: ليتمكن من التلفظ بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها، ثم لا يخفى أن المد ليس حرفاً ولا حركة، بل زيادة على كمية حرف المد، إلا أنها عارضة لا تقوم إلا بها كالحركة عليها، وسيجيء زيادة بيان لها.

٧٢- وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفًّا مُسْجَلًا

(وجائز إذا أتى منفصلاً) أي: والمد جائز؛ إذا جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلاً عن الهمزة، بأن اجتمعا في كلمتين، وهو أن يكون حرف المد في آخر الكلمة الماضية، والهمزة في أول الكلمة الآتية، وقد جمع الشاطبي أمثله في قوله (١):

..... ومفصوله في أمها أمره إلى

منبهاً على أن الاعتبار في حرف المد أن يكون ملفوظياً لا أن يكون مكتوبياً، ومن اللطافة ما أشار في العبارة من أن حصول الجمع بين المثالين تولد مقدار ثلاث مثلاً ثالثاً، وهو وقوع حرف الألف قبل الهمزة، فتأمل فإنه عليه المعول، وإنما سمي هذا المد جائزاً لاختلاف القراء فيه، فإن ابن كثير والسوسي، يقصرانه بلا خلاف، وقالون والدوري يقصرانه ويمدانه، والباقون يمدونه بلا خلاف، وتفاوت هذا المد المنفصل في الزيادة كتفاوتهم فيها كما مر في المد المتصل.

وقد يقال: سمي جائزاً؛ لأنه إنما يجوز مدّه إذا وصل بين الكلمتين في القراءة، وأمّا إذا وقف على الكلمة الأولى فلا مدّ أصلاً كما لا يخفى، وقيل: سمي جائزاً؛ لجواز زوال سببه، فيجوز قصره حينئذ كما بيناه.

وأما قول المصري: فالجائز ما كان مده جائزاً عند جميع القراء مع جواز القصر.

وقيل: ما جاز مده عند جميع القراء، والعبارة الأولى أولى، فلا يخفى أن كليهما لا يصح عند أرباب المبنى وأصحاب المعنى، كما سبق من أن المد المنفصل يجب قصره عند بعض، فلا يجوز مده عندهم، ويجب مده عند آخرين، فلا يجوز قصره عندهم، وإنما جاز الوجهان عند بعضهم، نعم يجوز حمل الجائز في كلامه على أحد نوعيه، وهو المد العارض، لكن إطلاقه في

(١) هو من الشاطبية ورقمه (١٧٠)، وصدر البيت جاء فيه:

*** كحجى وعن سوء وشاء اتصالة ***

مقام الفرق بين الواجب واللازم خطأ، مع أن مؤدى العبارتين في كلامه متحد، فله در القائل^(١):

عِبَارَاتُنَا شَتَى وَحُسْنُكَ وَاحِدٌ وَكُلُّهُ إِلَى ذَاكَ الْجَمَالِ يُشِيرُ

فالرجل كحاطب ليل لا يفرق ما وقع في يده من حصول نيل، فوجه المدّ اعتبار اتصالتها لفظاً في الوصل واعتبار العارض كاللازم، ولما روي «أنه سئل أنس رضي الله عنه عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال: كان يمدّ صوته مدّاً» وهذا الخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المدّ، كذا ذكره ابن المصنف، لكن ينبغي أن يفصل، ويحمل كل موضع من محال المدّ على مقداره اللائق به، حتّى يشمل المدّ الأصلي والفرعي والاتفاقي والاختلافي.

وأما وجه القصر، فهو إلغاء أثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار حال الوقف، فإنّ العارض بمنزلة المعدوم.

وأما ما نقل أبو علي الأهوازي عن الحلواني^(٢) والهاشمي^(٣) كلاهما عن القواس^(٤)، عن ابن كثير في جميع ما كان من كلمتين تجويز البتر، وهو حذف الألف والواو والياء، فقد قال أبو عمرو الداني: هذا مكروه قبيح، لا يعول عليه، ولا يؤخذ به، إذ هو لحن لا يجوز بوجه، ولا تحل القراءة به.

قال: ولعلهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المدّ، وإسقاطها وعبروا عن ذلك بحذف حرف المدّ، وإسقاطه مجازاً.

(أو عرض السكون وفقاً مسجلاً) أو للتنوع، لا للترديد عاطفة لما بعدها، على قوله:

(١) البيت مجهول القائل، وذكر في: الكشكول لبهاء الدين العاملي، وتزيين الأسواق في أخبار العشاق لداود الأنطاقي. - الموسوعة الشعرية.

(٢) أحمد بن يزيد بن ازداد، الأستاذ أبو الحسن الحلواني، إمام كبير عارف، توفي سنة نيف وخمسين ومائتين. انظر: غاية النهاية (١/١٤٩).

(٣) محمد بن موسى بن محمد، أبو بكر الزينبي الهاشمي، مقرئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير (ت ٣١٨هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٢٦٧).

(٤) أحمد بن محمد بن علقمة، أبو الحسن النبال المكي، المعروف بالقواس، إمام مكة في القراءة (ت ٢٤٠هـ). انظر: غاية النهاية (١/١٢٣).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

أتى، أي: والمد جائز أيضًا، إذا عرض السكون حال كون السكون ذا وقف، أو موقفًا عليه.
ومعنى (مسجلًا) مطلقًا بأن يكون الوقف بالإسكان، سواء يكون معه الإشمام أم لا،
بخلاف ما إذا كان الوقف بالروم، فإنه حيثئذ حكمه حكم الوصل، وسيأتي بيان الروم
والإشمام في محلها مع اختلاف محالهما، وأمّا عطف الشيخ زكريا وقفًا على قوله: (أو إدغامًا)،
أي: صاحب إدغام فلا دلالة عليه في كلام المصنف أصلاً، إلا أنه كالمستدرك عليه أورده
فصلاً، ويعتذر عن المصنف بأنه إنما حصل هذه المقدمة، لما اتفق عليه الأمة، وذهب إليه أكثر
الأئمة، ثم الأمثلة في الوقف العارض، نحو: ﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، و﴿فَسْتَعِينُ﴾
[الفاتحة: ٥]، و﴿الصَّبْرَ﴾ [الفاتحة: ٦]، فيجوز في كل منها لكل القراء ثلاثة أوجه: الطول،
والتوسط، والقصر.

فوجه الطول حمله على اللازم بجامع اللفظ، ووجه التوسط اعتبار سكون الوقف
العارض ملاحظًا عن سكون اللازم، أو التعادل بين الحالين، رعاية للجانبين، ووجه القصر
مع ما ذكر فيما سبق أن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقًا فاستغنى عن المدّ.

أقول: وهذه الأوجه الثلاثة تجوز في السكون العارض عند الجميع أيضًا، ولو كان بعد
حرف اللين، نحو: ﴿وَلَا حَوْفٌ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿لَا حَيْرٌ﴾ [النساء: ١١٤]، إلا أن الطول
أفضل، ثم التوسط، وهذا في حرف المدّ وأمّا في حرف اللين، فالقصر أولى، ثم التوسط.

وقال زكريا: وفي نحو ﴿الرَّحِيمِ﴾ ﴿مَلِكٌ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤] في قراءة أبي عمرو،
برواية السوسي، ونحو: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧]، في قراءة البزي يجوز ثلاثة أوجه.

أقول: فكأنهم قاسوا العارض في الوصل على العارض في الوقف، فأعطى له حكمه،
فالشرط أن لا يقف على الكلمة الأولى، سواء وقف على الأخرى، أو وصلها بما بعدها.

فإن قلت: إن ما يفهم من قول الناظم: (وجائز) أن المدّ جائز، وكذا قصره بحكم
مفهومه، أو باعتبار أن أحد الجائزين مدّ والآخر منها قصر، فالتوسط أمر زائد، لا يؤخذ منه،
ولا يشير إليه ما يدل عليه، فالجواب أن المراد بالمدّ هو المدّ الزائد على القصر، وهو أعمّ من أن
يكون طولًا، أو توسطًا، ولهذا نص المصنف على الأوّل في المدّ المتصل، بقوله: (وبالطول يمد)
لئلا يتوهم مطلقًا المدّ الشامل له ولغيره، أو نأخذ من عموم القصر الذي هو نقيض المدّ ما

يكون قصرًا حقيقيًا أو إضافيًا، كما يستفاد من صنيع الشاطبي رحمه الله في قوله (١):
بَطُولٍ وَقَصْرٍ وَضَلٍّ وَرَشٍّ وَوَقْفُهُ

فإنَّ الإجماع على أنَّ مراده بقصر هو التوسط، لكن لو قال بدله: «ووسط» لكان صريحًا على المقصود.

ثم اعلم أنَّ ههنا دقيقة، وهي أنَّ إدخال الألف بين الهمزتين على ما هو المقدر عند بعض القراء، وإن كان حرف مدّ فليس بموجب لزيادة الامتداد، وإن وقع بعده سبب من همز محقق أو مسهل، كرواية هشام عن الإمام الشامي (٢) في نحو: ﴿ءَأَنْتُمْ﴾ [الواقعة: ٦٩] بخلاف إبدال الهمزة الثانية ألفًا حيث يتولّد منه المدُّ اللازم، والفرق أنَّ أصل هذه الألف موجود في بنية الكلمة بخلاف الأولى، فإنّه ليس له ثبوت في الرسم أصلًا، وبهذا يتبين أنَّ صورة الألف إنّما هي للهمزة الثانية، وأنَّ الأولى هي الساقطة، خلافًا لمن خالف في هذه القاعدة.

ثم اعلم أنَّ الألفَ مركب من فتحتين، والواو مركّب من ضميتين، والياء مركّب من كسرتين، فإذا أشبعت الفتحة يتولّد منها ألف، وإذا أشبعت الضمة يتولّد منها الواو، وإذا أشبعت الكسرة يتولّد منها الياء كذا ذكر الشارح اليمنى، وفيه إيحاء إلى أنَّ هذه الحركات هي أصول هذه الحروف، ومختار الشاطبي أنَّ القضية منعكسة، حيث قال: وأمّا هما واو ياء. يؤيده ما ذكره من أنَّ الحروف ذات والحركة عارضة تحللها.

ثم اعلم أنَّ الفرق المذكور بين اللازم والواجب اصطلاحى، أمّا باعتبار المعنى اللغوي وكذا العرفي فلا فرق بينهما، فإنّه لا يجوز قصر أحدهما عند جميع القراء، فلو قرئ بالقصر يكون لحنًا جليًا وخطأ فاحشًا مخالفًا لما ثبت عن النبي ﷺ بالطرق المتواترة، وكذا إذا زاد في المدّ الأصلي والطبيعي على مدّه العرفي من قدر ألف بأن جعله قدر ألفين أو أكثر، كما يفعله أكثر الأئمة من الشافعية والحنفية في الحرم الشريفين في الحرم المحترم، فإنّه محرم قبيح، لاسيما

(١) هو من الشاطبية ورقمه (١٨٠)، وعجز البيت جاء فيه:

*** وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَالًا ***

(٢) أي: ابن عامر الشامي.

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وقد يقتدي بهم بعض الجهلة، ويستحسن ما صدر عنهم من القراءة.

وأما إذا قصر المنفصل جاز، لكن ينبغي أن لا يقع تركيب وتلفيق في قراءته، بأن يمد في موضع، ويقصر في موضع، فإنه مكروه، وأما إذا كان في نفس واحد، فهو أشد كراهة. ثم اعلم أن الزيادة على مقدار الوارد في حد المد أيضًا ممنوع، فمذهب الجمهور أن قدر المد الأطول خمس ألفات، وقدر المد الطولي أربع ألفات، وقدر المد المتوسط ثلاث ألفات، وقدر المد فوق القصر ألفان، ومذهب العراقيين أن قدر المد الطولي أربع ألفات، ثم ينقص النصف في كل مرتبة، حتى ينتهي إلى مرتبة القصر، وهي ألف واحد، ومذهب الصقلي أن المد الطولي ألفان، ثم ينقص في كل مرتبة ربع ألف لكن الجعبري ردّ المذهب الأوّل في المتصل والمنفصل حيث قال: ولا تحصيل لمن قال: غايتها خمسة للخروج عن الحد واختار المذهب الثاني، حيث قال: وهذا أعدل، وبه قرأت.

أقول: والأولى أن يكون مراد الجمهور بالخمسة بناء على إدخال المد الأصلي، ومراد غيرهم بالأربع ما عداه، فالخلاف لفظي لا حقيقي.

والحاصل: أنه لا يجوز الزيادة على مقدار خمس ألفات إجماعًا، فما يفعله بعض الأئمة، وأكثر المؤذنين، فمن أقبح البدعة، وأشد الكراهة، وأما تقدير الهذلي الطولي بست ألفات، وذلك في كامله لورش، فيما رواه الحداد وابن يعيش وابن سفيان، وابن غلبون، فنسبوه في ذلك إلى الوهم، كما قاله المصنف رحمه الله في نشره والله أعلم.

ثم لما عرفت أن الهزمة والسكون هو السبب لزيادة المد فلا وجه لمن مد ﴿مَعِيَشَ﴾ [الأعراف: ١٠]، و﴿دَاوُدَ﴾ [الأنعام: ٨٤]، إذ ليس بعد ألفهما إلا الياء والواو المتحركان، وهما ليسا من أسباب المد.

وأما ما ذكره خالد من أن أقسام المد أربعة عشر، وكذا عدّ غيره تسعة وعشرين، فكلها مندرجة فيما ذكر إجمالاً، وإنما اختلف باختلاف الأسماء، فكل الصيد في جوف الفرا، كما ورد عن سيد الورى.

هذا وقد أطلق الشاطبي في الفرش المدّ، وأراد به حرفه، كقوله^(١):

(١) هو من الشاطبية ورقمه (٩٢٧).

**** وَفِي حَاذِرُونَ الْمُدَّ مَا نُئِلَّ ****

واستعمل القصر فيه أيضًا، وأراد به حذف حرفه كقوله^(١):

**** وَقُلْ لَا يَثِيرَ الْقَصْرُ ****

ثم اعلم أنَّ الشارح المصري ذكر أنَّ الساكن العارض بقسميه للقراء، فيه ثلاثة مذاهب: الأول الإشباع، كاللازم لاجتماع الساكنين اعتدادًا بالعارض، وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء، فهذا قد يتوهم منه أن من طريق الشاطبية، ليس لكل القراء إلاَّ المدُّ، وليس كذلك لقوله في الشاطبية^(٢):

**** وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمُدِّ مَا قَبَلَ سَاكِنٍ ****

أي: من السكون اللازمي لمقابلته بقوله^(٣):

**** وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصْلًا ****

مع ما فيه من الإشارة إلى أنَّ الوجهين أصلان، وهما المد والقصر، وهناك وجه فرع يتفرع عليهما، مع عدم اعتبارهما، هو التوسط فيما بينهما، ليعدل الأمر بالحط عن درجة الأولى، وبالرفع في درجة الأخرى.

ثم اعلم أنَّ أسباب المدِّ منها لفظي، كما تقدم، ومنها معنوي، وهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي مقصود عند العرب، وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مدُّ التعظيم في نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى، كما نصَّ على ذلك أبو معشر الطبري^(٤)، وأبو القاسم الهذلي، وابن مهران وغيرهم، ويقال له أيضًا: مدُّ المبالغة قال ابن مهران: وإنَّها سمي بمدِّ المبالغة؛ لأنَّه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عن سوى الله سبحانه

(١) هو من الشاطبية ورقمه (١٠٩٩).

(٢) هو من الشاطبية ورقمه (١٧٦).

(٣) هو من الشاطبية ورقمه (١٨٠).

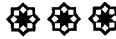
(٤) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد، مؤلف كتاب: التلخيص في القراءات الثمان، إمام محقق (ت

٤٧٨هـ). انظر: غاية النهاية (١/٤٠١).

وتعالى.

قال: وهذا مذهب معروف عند العرب، لأنّها تمد عند الدعاء، وعند الاستغاثه، وقد استحَب العلماء المحققون مدَّ الصوت بلا إله إلا الله إشعارًا بما ذكرناه، ومما يدل على ذلك ما روى في الحديث عن ابن عمر مرفوعًا إلى النبي ﷺ: «من قال: لا إله إلا الله ومدَّ بها صوته أسكنه الله تعالى دار الجلال سمي بها نفسه، فقال: ذو الجلال والإكرام ورزقه النظر إلى وجهه»^(١).

وفي الحديث عن أنس: «من قال: لا إله إلا الله ومدَّها هدمت له أربعة آلاف ذنب»^(٢). قال الناظم في «النشر»: وكلا الحديثين ضعيفان إلا أنّه يعمل بهما في فضائل الأعمال. أقول: وعلى تقدير صحته وجواز العمل بروايته ليس فيه إلا تقوية لمذهب القائل بمدَّ المنفصل، ولا يلزم منه أن يكون مده وجهًا لمن يجوز قصر المنفصل، ولهذا ما عرج عليه الشاطبي وجمهور القراء، وإنّما هو من طريق المصنف، وكذا ما جاء من مدَّ المبالغة للنفي في نحو: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢] التي للتبرئة عن حمزة، فإنّه لا يصح من طريق الشاطبية، وعامة أهل القراءة، بل هي رواية شاذة عن أهل الدراية.



(١) ذكر هذا الحديث في تنزيه الشعرية، وقيل: أن فيه عباد ابن كثير وهو متروك.

(٢) ذكر هذا الحديث في كنز العمال، وقيل: أن فيه نعميا وهو كذاب، ومن العلماء من صححه نقلا وعقلا كما ورد في كنز العمال.

بَابُ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

٧٣- وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لِأَبْدَمِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

(وبعد تجويدك للحروف) بالإشباع أي: وبعد معرفة تحسينك للحروف مفردة ومركبة وموصولة وموقوفة، وتعميمنا أولى من تخصيص المصري لها بحروف الهجاء، واعتراضه على ابن المصنف في تفسيره إيّاها بالكلمات، فإنّه عدول عن الظاهر.

(لا بد من معرفة الوقوف) أي: لا بد لك من معرفة أماكن الوقوف.

٧٤- وَالْإِبْتِدَاءِ وَهِيَ تُقَسَّمُ إِذْنٌ ثَلَاثَةٌ تَامٌ وَكَافٍ وَحَسَنٌ تَفْضِلاً

(والابتداء وهي تقسم إلى) بحذف همزة أل، وكسر لامه لانتقاله، ويسكون هاء «وهي» الرجعة إلى الوقوف، وتقسم بصيغة المجهول مخففاً، وفي نسخة ضبط بكسر هاء، «وهي» وسكون بائها، وتقسم بتشديد سينها، والظاهر أنّه غير موزون إلاّ بقصر الابتداء.

(تام وكاف حسن تفضلاً) بضم الضاد تمييز، كما اختاره الرومي وبفتحها جملة مستأنفة، كما أشار إليه ابن المصنف بقوله، أي: تبين تقسيم الوقوف، فألفه للإطلاق، وخفف ميم تام ضرورة، وفي نسخة، وهي تقسم إذن ثلاثة: تام وكاف وحسن.

فمعنى إذن أي حينئذ، فهو ظرف لـ «تقسم»، كما صرح به الرومي، وقال الشيخ زكريا، وتبعه المصري: زائدة، وفيه أنّ إذا الزائدة لا تكون منونة، ونصب ثلاثة على المفعولية من تقسم، وحذف إلى لدلالة الحال عليها.

وقوله: «تام» مخفف خبر مبتدأ محذوف هو هي، وكاف بكسر الفاء منون، وهو مرفوع، لكن علامة رفعه مقدرة، كإعراب قاض مرفوعاً «وحسن» بالسكون، وقفّاً، وهذه النسخة هي أصل الشيخ زكريا وخالد الأزهرى.

قال ابن المصنف: الوقوف جمع وقف، وجمعها باعتبار تنوعها، يعني في محل واحد من الإسكان والروم والإشمام، ووحد الابتداء؛ لأنّه غير متنوع، أي كذلك، والأظهر أنّ الوقوف مصدر، كالابتداء، ففي القاموس: وقف يقف وقوفاً: دام قائماً، والموقف محل الوقوف، ولا يبعد أن يقدر مضاف، فيقال: معرفة مواضع الوقوف، ومحال الابتداء، فالمعنى: معرفة المواقف والمبادي، أو يراد بهما المعنى المصدرى، أي معرفة كيفية الوقوف والابتداء.

ثم قال ابن المصنف: والوقف عن الشيء: ترك الإتيان به، ولهذا سمي في الاصطلاح وقفًا؛ لأنه وقف عن الحركة، أي: تركها، وفيه أن هذا الحد غير جامع؛ لأنه لم يشمل الكلمة التي يكون آخرها ساكنًا من أصلها كـ ﴿لَمْ يَلِدْ﴾، و (إن)، و (في)، ونحوها، فالأولى أن يقال: لأنه وقف على الكلمة ولم يتعدها.

٧٥- وهي لَمَّا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ تَعَلَّقُ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَاِبْتَدَى

(وهي لما تم فإن لم يوجد) بالإشباع (تعلق أو كان معنى فابتدى) أي: وهذه المواقف المذكورة إنما تكون لما تم معناه، لا لما كمل مبناه.

والحاصل: أن هذه الوقوف للفظ تم الكلام عليه من حصول ركني الجملة من المسند والمسند إليه، ثم يقسم ذلك التمام إلى ما فصله في مقام المرام بقوله: (فإن لم يوجد) لما تم من الكلام تعلق بما بعده لا مبنى ولا معنى، أو يوجد له تعلق به معنى لا مبنى، فابتدى أنت بما بعده في القسمين المذكورين، إذا وقفت على ما قبله في الصنفين المسطورين.

فقوله: (ابتدى) عطف على مقدر، أي: قف حينئذ على ما تم، فابتدى بما بعده.

قال الرومي: هو أمر حذف الهمزة من آخره، وأشبع الدال للوزن، وفيه أنه لا وجه لحذفها مجانًا، فالصواب أنه أبدل الهمزة الساكنة، على قاعدة حمزة وهشام وقفًا، فينبغي أن يكتب بالياء بعد الدال، ليكون دالًا على الإعلال.

٧٦- فَالْتَامُ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَامْنَعَنَّ إِلَّا رُءُوسَ الْأَيِّ جَوْزًا فَالْحَسَنُ

الفاء الأولى للتفصيل، أو للتفريع، وما بعدها للترتيب في التنويع، وفيه لفٌّ ونشْرٌ مرتب في الصنيع، وتقدير الكلام: وقل: أمَّا الوقف على الأوّل منهما، فالتام سمي به لتمام المبنى، وانقطاع ما بعده عنه في المعنى، وأمَّا الوقف على الثاني فالكافي، وسمي به للاكتفاء في الوقف عليه، والابتداء بما بعده كالتام، ولفظًا عطف على معنى في البيت السابق أي: وإن كان فيه تعلق لما بعده لفظًا ومعنى، لأنه يلزم من اللفظ تعلق المعنى، بخلاف عكس المبنى، كما سيأتي في تحقيق التعلق.

وقوله: فامنع بالنون الساكنة المخففة دخلت على الأمر للتأكيد والفاء، لأنه جواب للشرط المقدر، والمعنى فامنع الابتداء حينئذ، بما بعده، بل ابتدى بما قبله إلا رؤوس الآي التي

فيها التعلق اللفظي، يجوز الابتداء بها بعدها، لورود الحديث بالوقف على ﴿الْعَلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، والابتداء بـ ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ٣] ولأنّ رءوس الآي بمنزلة فواصل السجع في النثر، وفي مرتبة القوافي بالشعر من حيث إنّها محال التوقف.

وقوله: فالحسن، فالفاء بناء على أنّه جواب إنّ المقدرة أي: وإن كان التعلق لفظاً فوقه الحسن، أو فاسم وقفه الحسن.

فإذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الوقف على ما فيه التعلق اللفظي مطلقاً سمي بالحسن، لحسن الوقف عليه، وإن كان تفصيل في الابتداء بها بعده، فقوله: ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢] مثلاً لفظ غير تام، فلا يدخل تحت أنواع الوقوف المستحسنة، وأمّا ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٣] فوقه حسن أيضاً، لكن لا يحسن الابتداء بها بعده، فلا بد أن يعيد ما قبله كله أو بعضه وأمّا ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فوقه حسن أيضاً لكي يحسن الابتداء بها بعده لكونه من رءوس الآي على خلاف في أنّ الوقف على مثله أولى، أو وصله بها بعده من أصله أعلى، وسيجيء تحقيقه، وكذلك الكلام على ﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣].

وأما الوقف على ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فكاف، وكذلك على ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فلا خلاف في أنّ الوقف عليها هو الأولى.

قال ابن المصنف: والوقف التام عند تمام القصص، وأكثر ما يكون موجوداً في الفواصل ورءوس الآي، كقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤] زاد الشيخ زكريا: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وفيه بحث والله هو المعين.

وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَآةً أَهْلَهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤] قال ابن المصنف: وهذا الوقف التام؛ لأنه انقضاء كلام بلقيس، وهو ليس رأس آية اهـ.

يعني قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] ابتداء كلام من الله تعالى شهادة على ما ذكرته، وفيه أنّ له تعلقاً معنوياً، فلا يكون وقفه تاماً بل كافياً.

وقال بعض المفسرين إنّ قوله: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ أيضاً من كلامها تأكيداً لما قبلها، فالوقف على ﴿أَذِلَّةً﴾ كاف، وعلى ﴿يَفْعَلُونَ﴾ تام، وقد يقال: إنّ كاف أيضاً؛ لأنّ ما بعده من جملة مقولها، فله تعلق معنوي بما قبله.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ثم قال: وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة، بكلمة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَتَمُزُونَ عَلَيْهِمْ مُمْضِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨] لأنه معطوف على المعنى أي في الصباح والليل، يعني فيها وفيه البحث السابق، إذ من جملة التعلق المعنوي قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٨] فهو وقف تام، وما قبله كاف.

ثم قال: وأمّا التعلق من جهة المعنى دون اللفظ، فنحو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها، وفيه أن الظاهر أن ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلق لفظي، فهو من قبيل الوقف الحسن.

ثم قال: وكذلك القطع على الفواصل في سورة الجن، والمدثر، والتكوير، والانفطار، والانشقاق، وما أشبههن، وفيه أن رءوس آي هذه السور المختلفة الصور، فبعضها تام، وبعضها كاف، وبعضها حسن عند من له إمام بالمباني العربية والمعاني التفسيرية خصوصاً في فواصل سورة الجن، فإن أرباب الوقف جعلوا الخلاف في جواز وقفها، بناء على كسر الهزمة بعد الواو فيها، وتعيين الوصل على فتحها.

ثم قال: وكذلك مثل الوقف على: ﴿لَا رَبِّبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، وفيه أن وقوع اختلاف أرباب الوقف ينافيه، فبعضهم وقف على ﴿لَا رَبِّبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] بناء على أن خبر «لا» محذوف لحذفه كثيراً بلا شك، وأن قوله: ﴿فِيهِ﴾ خبر مقدم، لقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] أي: هداية وباعثة عناية للمؤمنين، وبعضهم وقف على ﴿فِيهِ﴾، بناء على أنه خبر ﴿لَا﴾، وأن ﴿هُدًى﴾ خبر مبتدأ محذوف، تقديره: «هو هدى»، بمعنى هاد أو ذو هداية، أو سمي بالمصدر للمبالغة، ومثل هذا التركيب يسمى عند أرباب الوقف معانقة أو مراقبة، بمعنى أنه إذا وقف على الأول يصل في الثاني، أو بالعكس، فلا يجوز وقفها، ولا وصلها، ومثال ذلك في القرآن مواضع جمعها بعضهم.

ثم اعلم أن الوقف على رءوس الآي سنة لما ذكره ابن المصنف بروايته عن أبيه، وبسنده المتصل إلى أم سلمة - رضي الله تعالى عنها: «كان إذا قرأ قطع آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثم يقف ثم يقول: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] ثم يقف»^(١) قال: ولهذا

(١) رواه الترمذي في السنن (٤٣/١١)، وأبي داود (٣٧/٤)، والدارقطني (٣٠٧/١)، وصححه الشيخ

الحديث طرق كثيرة، وهو أصل في هذا الباب.

أقول: فظاهر هذا الحديث أن رءوس الآي يستحب الوقوف عليها، سواء وجد تعلق لفظي أم لا، وهو الذي اختاره البيهقي، وقال أبو عمرو: هو أحب إليّ، لكنه خلاف ما ذهب إليه أرباب الوقوف، كالسجاوندي^(١) وصاحب الخلاصة، وغيرهما من أن رءوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله، وعدم تعلقه، ولذا جعلوا رمز «لا» ونحوه فوق الفواصل، كما كتبوها فوق غيرها مع اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رءوس الآي بخلاف ما سواها، مما لا يكون علامة الوقوف فوقها، وحملوا الحديث الوارد على بيان الجواز، وعلى تعليم الفواصل، فإنه من باب التوقيف لعدم اطلاع غيره ﷺ عليها، بل فرّقوا في رءوس الآي بحسب اختلاف القراء المقتضي لاختلاف الإعراب الموجب للتعلق وعدمه، فوقفوا في سورة إبراهيم على قوله تعالى: ﴿الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ﴾ إذا قرءوا لنافع والشامي برفع ما بعده، ووصلوا على قراءة غيرهما بجرّه، وأمثال ذلك كثيرة في القرآن يعرفها أرباب الوقوف من الأعيان.

وقد اعتنى قراء العجم بهذا الشأن وأهمل أمره قراء العرب في هذا الزمان حتى ذكر مولانا نور الدين عبد الرحمن الجامي - قدّس سرّه السامي - بطريق اللطافة: أن قراء مصر والشام تركوا مراعاة وقوف الكلام، فكان قضائهم لما ضيقوا أوقاف كل مكان رفعوا أيضًا وقف القرآن، هذا والتعلق اللفظي هو أن يكون ما بعده متعلقًا بما قبله من جهة الإعراب، كأن يكون صفة أو معطوفًا، لكن بشرط أن يكون ما قبله كلامًا تامًا، وأمّا التعلق المعنوي، فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شيء من تعلقات الإعراب، كالإخبار عن حال المؤمنين في أول سورة البقرة مثلاً، فإنه لا يتم إلا إلى قوله: ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾، ثم أحوال الكافرين يتم عند قوله تعالى: ﴿وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠] ثم تمام أحوال المنافقين عند قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لا لفظًا ولا معنى، وقد اعتنى أبو عمرو الداني برسالة مستقلة مستوعبة لأنواع الوقوف من التام

الألباني في صحيح الجامع حديث رقم (٥٠٠٠).

(١) محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي، أبو عبد الله، مفسر، عالم بالقراءات، من كتبه: (التفسير)، و (الإيضاح في الوقف والابتداء)، و (علل القراءات) في عدة مجلدات (ت ٥٦٠ هـ).

والكافي والحسن في جميع السور.

وأما قول الأزهري: والمختار أنَّ التام والكافي حسن، والحسن جائز، وكذا حكم الابتداء. فخرج عن اصطلاح القراء وتحقيق العلماء، ومبني على عدم التمييز بين مراتب الوقوف والابتداء.

٧٧- وَعَیْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَكُهُ الْوَقُوفُ مُضْطَرًا وَيَبْدَأُ قَبْلَهُ

يبدأ بصيغة المجهول، وسكن همزته للضرورة، ثم أبدل ألفًا، وقال اليمنى: الهمزة في «يبدأ» ساكنة على نية الوقف، كما في رواية قبيل بـ «سبأ»، وضبط الرومي بصيغة الفاعل، حيث قال: ويبدأ القارئ، لكنه خلاف الظاهر، للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل، ولو بقرينة المقام، مع ما يفوته من المناسبة بين يبدأ ويوقف على ما فيه من نظام المرام، وفي أصل زكريا: «الوقف مضطرًا» بفتح همزة «أل» للابتداء، وقال: التقدير للقارئ الوقف على ذلك، وفي نسخة «يوقف»، أي: ولأجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه مضطرًا..... إلخ.

وأنت تعلم أنَّ نسخة المضارع أحسن من المصدر، وهو كذلك في النسخ باعتبار الأكثر، ومعنى البيت مجملًا أن غير ما تم من الكلام قبيح الوقف عليه عند القراء الفخام حال الاختيار، دون وقت الاختيار والانتظار والاضطرار، فالمراد بالاضطرار أعم من الحقيقي والحكمي في الاعتبار.

وقوله: مضطرًا حال من الواقف بناء على نسخة «الوقف»، ومن الوقف على نسخة «يوقف»، ولا يبعد أن يجعل المضطر مصدرًا للعلة، والأظهر أنه صفة مصدر محذوف، أي: يوقف وقفًا مضطرًا لعي وحصر وغيرهما، لكن حيثنبدأ بما قبل موضع الوقف من الكلمة التي وقف عليها.

وبيان تفصيله بحسب تمثيله أن الوقف على ﴿الْحَمْدُ﴾ قبيح، وكذا على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ كما صرح به ابن المصنف، وأما ما سبق من المصري أن الوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ قبيح، وعلى ﴿الرَّحْمَنِ﴾ كذلك، وعلى ﴿الرَّحِيمِ﴾ تام، فخطأ قبيح منه، فإن الوقف على كل من الجلالة والرحمن حسن؛ لأنه مع متعلقه من الفعل، أو الاسم المقدر كلام تام، كما ورد في أحاديثه - عليه الصلاة والسلام - من الاكتفاء على «بسم الله» في ابتداء الطعام ونحوه من المواضع الكرام، وإنما يقبح الوقف على بسم؛ لأنه لا يعلم منه إلى أي شيء أضفته.

وكذا الوقف على المضاف دون المضاف إليه، والصفة دون الموصوف، والرافع دون المرفوع، والناصب دون المنصوب، والمنصوب دون الناصب.

وكذا الوقف على المعطوف دون ما عطفته عليه وعلى إن وأخواتها دون اسمها، واسمها دون خبرها، وعلى كان وأخواتها دون اسمها، واسمها دون خبرها، وعلى ظننت وأخواتها، دون منصوباتها، وعلى صاحب الحال دونها، وعلى المستثنى منه دون المستثنى، وعلى المفسر دون المفسر، وعلى «الذي»، و «ما» و «من» دون صلاتهن، وعلى صلواتهن دون معمولاتهن، وعلى الفعل دون مصدره، وعلى مصدره دون آتته، وعلى حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه، وعلى حروف الشرط دون المشروط، وعلى المشروط دون الجزاء، وعلى الأمر دون جوابه، إلا أن يكون القارئ مضطراً، فإنه يجوز له الوقف حال اضطرابه، كانقطاع نفس ونحوه، لكن إذا وقف يتبدى من الكلمة التي وقف عليها، يعني إذا حسن الابتداء بها، كذا ذكره ابن المصنف، ولعلّه مبني على أن التمام عنده ما يحسن السكوت عليه من الكلام، وأما على الظاهر المتبادر من كلام الناظم، وتقسيمه إلى أنواع التعلق، فمعنى التام استيفاء الكلام للمسند والمسند إليه.

ثم يرد على ابن المصنف في إطلاق أمثله إذا وقع شيء منها في رءوس الآي، فإنه ليس الوقف عليها بقبیح إجماعاً وإنما اختلفوا في الوجه الأول وكذا يرد على قوله: والمعطوف دون ما عطفته عليه ما سبق منه، أن الوقف على قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] هو الكافي، ويمكن دفعه بأنه أراد عطف المفرد، كقوله: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٦٢] وكذا يرد على قوله: وعلى الموصوف دون الصفة ما تقدم من حسن الوقف على ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ [الفاتحة: ١]، وكذا على ﴿ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢].

ثم قال: واعلم أن من الوقف القبیح الوقف على «غير» من ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧]، وعلى «إله» من ﴿ إِلَهِي النَّاسِ ﴾ [الناس: ٣]، كما يفعله جهلة القراء، ويستدلون برقم السجاوندي على ما قبل هذه الكلمات «لا» أي: لا وقف، فليت شعري، هل هناك عن الوقف على رءوس الآي الذي هو سنة، وأمر كبالوقف على المضاف دون المضاف إليه، من «غير» و «إله»، يعني: وتخالف السنة وأئمة الوقوف في القراءة، فتقف تارة بعد تمام الآي، وتارة قبلها، لكون كتابة «لا» على رءوس الآي.

وأما ما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من ليس له الدراية، أن الوقف على ﴿ اُنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ غير جائز، بل حرام وكفر، وأمثال ذلك، فهذا نقل باطل، وليس فيه وجه طائل، وكذا ما ذكره بعضهم من أن الوقف على ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ ﴾ [الطارق: ١١] مبطل للصلاة، وكفر في خارجها تعمدًا، فمن أقيح الروايات؛ لأنه مخالف لإجماع أرباب القراءات وقواعدهم المأخوذة من الأصول العربية، لاسيما وقد وردت الأحاديث النبوية بخصوص رءوس الآي القرآنية.

ثم قال: وأقيح من هذا الوقف على قوله: ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا ﴾ [آل عمران: ١٨١]، ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا ﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿ وَقَالَتِ النَّصْرِيُّ ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿ فَأَعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥، ٢٦]، ﴿ وَمِنْ إِنْكَهَم لَيَقُولُونَ ﴾ [الصفات: ١٥١]، ﴿ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ [مآل: ٢٢]، ﴿ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ ﴾ [الأنبياء: ٢٩]، و ﴿ مِنْ الْخَاسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٣٠، ٣١]، ﴿ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ ﴾ [الإسراء: ٩٤] ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٨١]، و ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة: ١٧]، و ﴿ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة: ٦٤]، و ﴿ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠]، و ﴿ اتَّخَذَ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ١١٦]، و ﴿ وَلَدَ اللَّهُ ﴾ [الصفات: ١٥٢]، و ﴿ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ [يس: ٢٢]، و ﴿ إِنْ إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ ﴾ [الإسراء: ٢٩]، و ﴿ اللَّهُ غُرَابًا ﴾ [المائدة: ٣١]، و ﴿ اللَّهُ بَشَرًا ﴾ [الإسراء: ٩٤]؛ لأن المعنى يخل، بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله.

قلت: أما الابتداء في المثالين الآخرين فإنه يشبهه على العوام، حيث لا يميزون بين المنصوب والمرفوع في حكم الكلام، ونظام المرام، وأما في سائر الأمثلة فالوقف ليس بقبیح، فضلاً عن أن يكون أقيح وإنما القبيح في غاية القبح هو الابتداء بما بعده، لما يتفرع على الابتداء من توهم الإنشاء، وسيأتي تحقيق أساس ذلك البناء، ومن هذا القبيل الوقف على نحو: ﴿ قُلْ يَتَأَيَّمُوا الْكَافِرُونَ ﴾ [آل الكافرون: ١]، والابتداء بقوله: ﴿ أَعْبُدْ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون: ٢].

ثم قال: ومثله في القبح الوقف على قوله: ﴿ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوَاءِ وَلِلَّهِ ﴾ [النحل: ٦٠]، و ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ﴾

[البقرة: ٢٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، و ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨]، وشبهه؛ لأنَّ المعنى يفسد بفصل ذلك عمَّا بعده.

أقول: وإنَّما قال: ومثله وفصله عما قبله، لأنَّ الوقف على هذه المواضع قبيح جداً، لما يترتب عليه من قبح العطف، أو ترك المفعول، وأمَّا الابتداء بها بعده، فليس بقبيح بخلاف الأمثلة التي قبله، فقوله، ومن انقطع نفسه على ذلك أي الابتداء وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله، ويصل الكلام بعضه ببعض، فإن لم يفعل أثم وإنَّما يستقيم في الأمثلة الأولى، وأمَّا في الأمثلة الثانية، فينبغي أن يعود، فالعود أحمد، ثم قال: وكان ذلك، أي الابتداء في القسم الأوَّل، والوقف في الثاني من الخطأ العظيم، الذي لو تعمدته متعمداً، لخرج بذلك عن دين الإسلام، لكون اعتقاد ذلك افتراء على الله عز وجل وجهلاً به سبحانه.

وأقول: وأمَّا قول قاضي خان من علمائنا الحنفية في فتاواه: وإن غير المعنى تغييراً فاحشاً، بأن قرأ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] برفع الهاء، ونصب العلماء، وقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] بكسر لام الرسول، وما أشبه ذلك مما لو تعمد به يكفر، وإذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين، فسهو صدر عنه من الغفلة عن معرفة القراءات الشاذة ووجوه القواعد العربية، إذ نصب العلماء روي عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - إمام الفقهاء، ووجه بأن يخشى بمعنى يعظم، على قاعدة التجريد، فإنَّ الخشية خوف مقرون بالتعظيم.

ووجه كسر رسوله المقروء في الشواذ أيضاً بأن واوه للقسم، أو جره للجوار، كما ذكره صاحب «الكشاف»، ثم قال: وإن وصل في غير موضعه، أو فصل في غير موضعه.

فإن لم يتغير المعنى تغييراً فاحشاً بأن وقف على الشرط، وابتدأ بالجزاء، فقرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البينة: ٧] ووقف، ثم ابتدأ بـ ﴿أُولَئِكَ هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧] أو فصل بين الصفة والموصوف نحو إن قرأ: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا﴾ [الإسراء: ٣]، ووقف، ثم ابتدأ بقوله: ﴿شُكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، فمثل هذا لا يحسن، ولا يفسد صلاته؛ لأنَّ مواضع الفصل والوصل لا يعرفها إلا العلماء.

وإن تغير المعنى تغييراً فاحشاً نحو أن يقرأ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ٢]، ويقف ثم يتبدئ بقوله: ﴿إِلَّا هُوَ﴾ أو قرأ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ويقف ثم يتبدئ بقوله:

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، ونحو ذلك، قال عامة العلماء: لا تفسد صلاته، وقال بعضهم: تفسد. اهـ

وفي «الخلاصة» لو وقف على قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ ثم ابتداء بقوله: ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ لا تفسد صلاته بالإجماع.

وأقول: ولعل وجهه ما روى عن عبد الله بن المبارك، وأبي حفص الكبير البخاري، ومحمد بن مقاتل، وغيرهم من أن عدم فساده لما فيه من ضرورة سبق اللسان، ثم قال في «الخلاصة»: ولو لم يقف عند قوله: ﴿أَنْتُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦]، بل وصل بقوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧] لا تفسد، لكنه قبيح. اهـ

ولا يخفى أن أرباب الوقوف جعلوا الميم الذي هو علامة الوقف اللازم على قوله: ﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾، لأن في وصله إيهام أن يكون ما بعده صفة لما قبله، وهو يغير المعنى تغيراً فاحشاً؛ لأن قصد ذلك المعنى يكون كفرةً، وبهذا التقرير، وما سبق من التحرير تبين معنى قول الناظم التحرير:

٧٨- وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ

(وليس في القرآن من وقف وجب) وفي نسخة: يجب، ومن زائدة مؤكدة للمبالغة في النفي، فيجوز وصل الكلمات من أولها إلى آخرها في القرآن العظيم، ولا يكون فاعله تاركاً لواجب عليه، بمعنى أنه يائم بترك الوقف لديه، وإنما ينبغي له بالوجوب الاصطلاحي، ويستحب له باللزوم العرفي مراعاة الوقوف القرآنية لما ورد أن علياً ﷺ سئل عن قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤]، فقال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف، ولما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: لقد غشيتنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيذان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي ﷺ فتتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزجرها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها.

قال الناظم: ففي كلام علي ﷺ دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما - برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة - رضوان الله تعالى عنهم أجمعين - وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح.

قال: ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يميز أحدًا، إلا بعد معرفة الوقف والابتداء.

وقال الإمام أبو زكريا: الوقف في الصدر الأول من الصحابة والتابعين. وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القراء، والأئمة الفضلاء مطلوب فيما سلف من الأعصار، واردة به الأخبار الثابتة، والآثار الصحيحة، ففي الصحيحين أَنَّ أُمَّ سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ثم يقف الحديث^(١).

وروي أَنَّ رجلين أتيا النبي ﷺ فتشهد أحدهما، وقال: من يطع الله ورسوله، فقد رشد، ومن يعصها ووقف، فقال النبي ﷺ «قم بئس الخطيب أنت»^(٢)، قال بعضهم: إنها قال ذلك لقبح لفظه، وكان حقه أن يقف على «رشد»، أو على «غوى»، أو يصل الجميع، فانظر كيف كره قبح لفظه، وإن كان مراده الخير لا الشر؟ اهـ

ولا يخفى أَنَّ قوله: وما ينبغي أن يوقف عنده منها، لا يبعد أن يراد بها الآيات المتشابهة في معناها، فليس في الحديث الثاني نص على الوقف المصطلح عليه.

(ولا حرام غير ما له سبب) يجوز رفع حرام على أَنه معطوف على محل «من وقف»؛ لأنَّه اسم ليس، وجره للعطف على لفظه، كما قرئ بالوجهين في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] وقوله سبحانه: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩] لكن الجمهور بالرفع، وأمَّا «غير» في البيت فتابع لـ «حرام» في إعرابه، وجوز نصبه حالاً، ويمكن نصبه على الاستثناء أيضًا.

وحاصل معنى البيت بكماله: أَنه ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه، ولا وقف حرام يأثم بوقفه؛ لأنَّهما لا يدلان على معنى، فيختل بذهابها إلا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه، وموجب يقتضي تأثيمه كأن يقصد الوقف على ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢]، و﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ونحوهما كما سبق من غير ضرورة، إذ لا يقصد ذلك

(١) سبق تحريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٣/١٢، ١٣)، وأبو داود (١/١٧٢)، والنسائي (٢/٧٩)، والبيهقي (٣/٢١٦)، وأحمد (٤/٣٧٩، ٢٥٦).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

مسلم واقف على معناه، وإذا لم يقصد فلا يحرم عليه لا الوصل، ولا الوقف في مبناه، وأما غير الواقفين على معناه ففي الأمر سعة عليهم، إذ لا يتصور القصد لديهم، لكن الأحسن مع عدم القصد أن يتجنب الوقف على مثل ذلك مطلقاً للإبهام على خلاف المرام، لاسيما إذا كان مستمعاً في ذلك المقام.

ثم اعلم أن المتأخرين من علمائنا اتفقوا على أن الخطأ إن كان في الإعراب لا يفسد الصلاة مطلقاً، وإن كان مما اعتقده كفر؛ لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب. قال قاضي خان: وما قاله المتأخرون أوسع، وما قاله المتقدمون أحوط؛ لأنه لو تعدد يكون كفراً، وما يكون كفراً لا يكون من القرآن.

قال ابن الهمام، فيكون متكلماً بكلام الناس الكفار، وهو مفسد، كما لو تكلم بكلام الناس ساهياً، مما ليس بكفر، فكيف وهو كفر.

قال شارح المنية: ولا يقاس مسألة زلة القارئ بعضها مما ليس مذكوراً عن الأئمة المتقدمين أو المتأخرين على بعض مما هو مذكور، إلا بعلم كامل في اللغة، وهو العربية والمعاني، ونحو ذلك مما يحتاج إليه التفسير ليعلم ما اعتقده كفر، وما هو متغير فاحشاً أو غير فاحش.

ثم قال: وأما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض، بأن أراد أن يقول ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، فقال أل، فانقطع نفسه، أو نسي الباقي، ثم تذكر فقال: (حمد لله) أو لم يتذكر فترك الباقي وانتقل إلى كلمة أخرى، فقد كان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني، يفتي بالفساد في مثل ذلك.

وعامة المشايخ قالوا: لا تفسد لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان.

أقول: وفيه بحث؛ لأن المثل المذكور، لا يصلح أن يكون لقطع بعض الكلمة عن بعض على وجه الحقيقة، فإن لام التعريف كلمة مستقلة، لكن لكمال امتزاجها بمدخولها تعد كلمة واحدة، ولا يستحسن قطعها عما بعدها، وكذا فصل ما بعدها عنها لاتصالها رسماً، فالمثال اللائق فيما نحن فيه أن يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بأن يقف على الميم، وابتدأ بالبدال، فتأمل في تحقيق تصوّر المثال.

قال: وأمّا الوقف في غير موضعه، والابتداء في غير موضعه، فلا يوجب ذلك فساد الصلاة أيضاً، لعموم البلوى بانقطاع النفس، وحصول النسيان وعدم معرفة المعنى في حق العوام، وانتفاء القصد المذموم بالنسبة إلى الخواص، عند عامة علمائنا، وعند بعض العلماء تفسد أن تغير المعنى تغيراً فاحشاً، نحو أن يقرأ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ووقف وابتدأ بقوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وهذا مثال الوقف أو قرأ: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ١٣١] ووقف، وابتدأ بقوله: ﴿وَأَيُّكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٥١] أو قرأ: ﴿مُخْرِجُونَ الرُّسُولَ﴾ [المتحنة: ١]، وابتدأ بقوله: ﴿وَأَيُّكُمْ أَنْ تُوْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [المتحنة: ١]، وأمثال ذلك مما تقدّم فالصحيح عدم الفساد في ذلك والله أعلم.

ثم قال: ولو وصل حرفاً من آخر كلمة بكلمة أخرى، بأن قرأ: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، بوصل كاف إياك بالنون، أو قرأ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، وما أشبه ذلك، فإنّ صلاته لا تفسد على قول العامة من العلماء.

قال قاضي خان: وإن تعمد ذلك، وفي شرح التهذيب هو الصحيح؛ لأنّ من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الأولى بالثانية.

قال في فتاوى الحجة: المصلي إذا وصل في الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، لا ينبغي أن يقف على ﴿إِيَّاكَ﴾، ثم يقول: ﴿تَعْبُدُ﴾، بل الأولى والأصح أن يصل ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

قال صاحب «المنية»: وعلى قول بعض المشايخ تفسد صلاته، والظاهر أن مراد هذا القائل، إنما هو عند السكت على «إيا» ونحوها، وإلا فلا ينبغي لعاقل أن يتوهم فيه الفساد، فضلاً عن العالم، هذا وبعض المشايخ فضّلوا، وقالوا: إن علم القارئ أنّ القرآن كيف هو، أي: علم أنّ الكاف من الكلمة الأولى لا من الثانية؛ إلاّ أنه جرى على لسانه هذا الوصل لا تفسد صلاته، وإن كان في اعتقاده أنّ القرآن كذلك، أي: أنّ الكاف مثلاً من الكلمة الثانية تفسد صلاته؛ لأنّ ما قرأ ليس بقرآن نظراً إلى ما أراده، والصحيح قول العامة؛ لأنّ هذه كلها تكلفات باردة، وإذا اتسق اللفظ، فلا عبرة بإرادة.

أقول: وما اشتهر على لسان بعض الجهلة من القراء في سورة الفاتحة للشيطان كذا من الأسماء، في مثل هذه التراكيب من البناء، فخطأ فاحش، وإطلاق قبيح، ثم سكتهم عن نحو

دال ﴿الْحَمْدُ﴾، وكاف ﴿إِيَّاكَ﴾، وأمثالها غلط صريح.

ثم اعلم أن الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن التنفس، والسكت قطع الصوت زماناً أقصر من زمن التنفس.

ثم الوقف اختياري: وهو أن يقصد لذاته من غير عروض سبب في جهاته.

واضطرابي: وهو ما يعرض بسبب حصر وعجز ونسيان لما بعده من كلماته.

واختباري: وهو ما يمتحنه الأستاذ بقوله كيف تقف على هذا اللفظ بعينه؟ ليعلم

مهارته في وجوه قراءته.

وانتظاري: وهو أن يقف على كلمة، ليعطف عليها غيرها حين جمعه لاختلاف

رواياته.

ثم اعلم أن الوقف قد يكون كافيًا على إعراب وتفسير، وغير كافٍ على آخر، نحو قوله

تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] فإنه كافٍ على أن ما بعده مستأنف، وهو

قول ابن عباس، وعائشة، وابن مسعود، وغيرهم - رضي الله عنهم -.

ومذهب أبي حنيفة، وأكثر أهل العلم، وذهب إليه الفراء والأخفش وأبو حاتم^(١)

وغيرهم، قال عروة: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] لا يعلمون التأويل، ولكن

يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧].

وعند غيرهم الوقف كافٍ على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فإنه عندهم معطوف عليه،

وهو رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما، واختاره ابن الحاجب، ومن تبعه، والمعتمد هو

الأوّل، وعند أرباب الوقوف هو المعول، ولذا رمزوا فوق لفظ الجلالة حرف الميم بالحمزة

للإيحاء إلى أن الوصل موهم لمعنى فيه خلل من حيث الاعتقاد، وأمّا جعل المصري الوقف

على الجلالة تامًّا فغير تام؛ لأن ما بعده له تعلق معنويّ بما قبله، بل عند المحققين من أرباب

التفسير إثبات تعلق المعنى في جميع الآيات، ولو ما بين القصص وبين الصور من سائر

الكلمات.

(١) أبو حاتم السجستاني، إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة (ت ٢٥٥هـ). انظر: غاية النهاية

والحاصل: أن الناظم جعل الوقوف على ثلاث مراتب تبعاً لأبي عمرو الداني، وأما السجاوندي وكذا من تبعه لم يفرق بين التام والكافي، لكنه جعلها على مراتب من وقف مطلق ورمزه الطاء، حيث لم يجوز فيه الوصل، ومن وقف جائز، وهو صلة والأولى وقف، ورمزه الجيم، ومن وقف مجوز وصله أولى ورمزه الزاي، وجعل لطول الكلام وقفاً سمّاه مرخصاً ورمزه الصاد، وجعل بعض أنواع المطلق وقفاً لازماً، ورمزه الميم، وذلك لما كان في وصله حصول خلل في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿ مُحَمَّدٍ عُرُونَ ﴾ ﴿ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ٨، ٩]، فإنّ حال الوصل قد يتوهم أنّ قوله: ﴿ مُحَمَّدٍ عُرُونَ ﴾ قيد للنفي، لكونه وصفاً أو حالاً والصواب أنّه استئناف، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْزَنْ لَكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ ﴾ [يونس: ٦٥]، و﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ ﴾ [يس: ٧٦]، فإن وصله موهم أنّ القول هو ما بعده وليس كذلك، بل القول مقدر أي: فينا، أو فيك، أو في كتابنا، ثم الجملة استئنافية معللة لنفي الحزن وتسليية له ﷺ وتهديد لهم.

وقد يكون الاختلاف باختلاف القراءة، فنحو قوله تعالى: ﴿ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وقف كاف على قراءة من رفع ﴿ فَيَغْفِرُ ﴾ ﴿ وَيُعَذِّبُ ﴾، ووقف حسن لمن يجزمها، لكن لا يستحسن الوقف عليه، لعدم حسن الابتداء بما بعده، وقس على هذا ما وقع في القرآن مثله.

وقد جاء في سؤال عن بعض فضلاء اليمن في الفرق بين قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾ [الأعراف: ٦٥]، وبين قوله سبحانه: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ [الأعراف: ٧٣]، حيث جعل رمز الوقف على الأول مطلقاً، وعلى الثاني لازماً مع أنّ ما بعدهما: ﴿ قَالَ يَنْقُومِ آعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف: ٦٥]، بلا تفاوت في الموضعين.

فقلت: لأنّ الأوّل علم جامد لا يصلح أن ما بعده - وهو قوله: ﴿ قَالَ يَنْقُومِ آعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾ - وصف له، بخلاف الثاني، فإنّه علم مشتق وقع في صورة النكرة، فقد يتوهم أنّ ما بعده نعت له.

ومن تحقيق أرباب هذا الفن، وتدقيق نظرهم في التعبير، وكمال حذاقتهم في علم التفسير أن السجاوندي جعل رمز الوقف على قوله تعالى حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿ قَالَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ [الشعراء: ٢٤] و﴿ رَبِّ الْمَشْرِقِ

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴿ [الشعراء: ٢٨] مطلقاً، وعلى قوله سبحانه وتعالى في الدخان: ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ [الدخان: ٧] لازماً مع اتحاد ما بعدهما بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ [الدخان: ٧].

وقد جاء صاحب الخلاصة، وجعل رمزها مطلقاً من غير فرق بينهما، بل اعترض على من ميز باختلاف رمزها.

وأقول: الصواب هو الأوّل، لأنّ الوصل في الآية الأولى ليس بموهم لخلل في المعنى بخلاف الآية الثانية؛ لأن ما قبلها فيه خطاب للنبي ﷺ حيث قال تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴿ [الدخان: ٥، ٦] فلو وصل لربها يتوهم أنّ الخطاب في: ﴿ كُنْتُمْ ﴾ له ﷺ على طريق التعظيم أو له ولأمته على جهة التغليب، وقد عرضت هذه الدقيقة على مشايخي في الحرمين الشريفين، أعني شيخ القراء بالمدينة السكينة مولانا المغفور له أبي الحزم المدني، وشيخ القراء بمكة الأمانة أستاذنا المبرور، سراج الدين عمر الشوافي اليمني، فاستحسنا ما ذكرته غاية التحسين، لما تبين الفرق لهما على وجه التبيين.

وقد اعتنى بعضهم برسالة مختصة في وقف اللازم، والعوام يحسبون أنّه واجب ووصله حرام، ويغفلون أنّه مقيد بما ذكره الناظم من سبب قصد لمخالف المرام، وقد صنّف كتب في الوقوف القرآنية بعضها مدلل ببيان إعراب المباني وإغراب المعاني، والمصحف المصححة المقروءة على قراء العجم مرموزة في مشتبهات المثاني.

فإن قلت: ما وجه أرباب الوقوف أنّهم كتبوا «لا» في بعض المواضع، ولم يستعنوا بعدم كتابة رمز الدال على نفي الوقف في أكثرها؟

قلت: لأنّ تلك المواضع كانت مظنة أنّها محل وقف وانقطاع لها عما بعدها، فنبهوا على خلاف ما يتوهم من ظواهرها، هذا وقد وقع اختلاف بين الكوفي والبصري في بعض رءوس الآي، فجعل رمز آية الكوفي «لب» وعلامة خسهم «الماء»، وعشرهم «رأس العين»، أو حرف «الياء»، ورمز آية البصري «تب»، وخسهم «خب»، وعشرهم «عب»، فقوله: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ﴿ في الفاتحة آية للكوفي و ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ آية للبصري مع الإجماع على أنّ سورة الفاتحة سبع آيات.

وأما البسمة في سائر السور فليست بآية اتفاقاً، وكذا ﴿ أَلَمْ ﴾ ﴿ البقرة آية عند

الكوفي، خلافاً للبصري، وتفصيل ذلك يطول ويصير للملول، والعاقل يكفيه الإشارة.

ثم اعلم أنه قد يقع الوقف كافيًا على إعراب وحسنًا على آخر، نحو قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] فإنه إن جعلت الموصول بعده نعتًا له، فالوقف حسن، وإن جعلته مرفوعًا أو منصوبًا على القطع أو مبتدأ، فوقفه كافٍ، وبمراعاة هذه الملاحظات في إعراب الآيات، وسائر الكلمات يحصل الفهم والدراية، ويتضح منهاج الهداية ومعراج الرواية، فتلذ به التلاوة، على وجه الغاية والنهاية.

وأما إذا لم يلاحظ الإعراب والمعنى، فقد يقع الوقف في خطأ المبني، كما إذا وقف على نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا بَوَيْهٖ﴾ [النساء: ١١]، وكذا الوقف على ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٤٣]، وكذا على: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، وإن كان رأس آية، ولا يقاس هذا على نحو: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] لما بينهما من الفرق الجلي المعنوي.

وأما قول المصري: الوقف على ﴿حَتَمَ اللَّهُ﴾ قبيح، والابتداء بـ «الله» أقبح، فليس صحيح؛ لأن الوقف على ﴿حَتَمَ اللَّهُ﴾ حسن، إلا أنه يبدأ بما قبله، والابتداء بـ «ختم» أحسن من الابتداء بالجلالة.

ثم قوله: وقد يكون الوقف قبيحًا والابتداء به جيدًا نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِينَا هَذَا﴾ [يس: ٥٢] فإن الوقف على هذا قبيح لفصله بين المبتدأ والخبر، ولأنه يوهم أن الإشارة إلى ﴿مَّرْقَدِينَا﴾، وليس كذلك عند أئمة التفسير، ففيه تنبيه حسن إلا أن الأقباح منه وصل ﴿مَّرْقَدِينَا﴾، فإن وقفه عند أرباب الوقوف لازم لما سبق، وإن وصل هذا بما بعده لحصول توهم ما تقدم، واختار حفص عن عاصم السكت على ﴿مَّرْقَدِينَا﴾، وهو وقفه لطيفة من غير تنفس لحصول هذا المعنى، ولدفع توهم ذلك المبني، ولأن هذا وما بعده مع ما قبله داخلان في أجزاء مقولهم، فلا يحسن القطع بالكلية بين مقولهم، فتأمل، فإنه موضع تحقيق، ومحل تدقيق.

كما اختار السكت أيضًا على قوله في سورة الكهف: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف: ١] وغيره جعل وقفه مطلقًا مع أنه من رءوس الآي، ويتبين لك وجه سكته، وسبب العدول عن وقفه، مما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخًا يعرب لتلميذه ﴿قِيمًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

يَجْعَلُ لَهُ عَوْجًا ﴿٢٠٠﴾ قَيْمًا ﴿ [الكهف: ١، ٢] صفة لعوجًا، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العوج قِيمًا؟! وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في ﴿عَوْجًا﴾ وقفه لطيفة، رفعًا لهذا الوهم، وإنما ﴿قَيْمًا﴾ حال إمّا من اسم محذوفة وهو وعامله أي: أنزله قِيمًا وإمّا من الكتاب، وجملة النفي معطوف على الأول ومعتضة على الثاني على ما ذكره المغني.



بَابُ الْعُقُوعِ وَالْمَوْصُولِ

٧٩- وَاَعْرِفْ لِقَطُوعِ وَمَوْصُولِ وَتَا فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى

(واعرف لمقطوع وموصول وتا) أي: كن عارفاً بها، وعالماً بمواضع اختلافها وقدم المقطوع لأنه الأصل الموضوع (في مصحف الإمام فيما قد أتى) والمراد بالتاء تاء التأنيث التي كتبت بالتاء المجرورة، وحقها على القياس أن تكتب بالتاء المربوطة، فالجمهور يقفون عليها بالتاء متابعة للرسم العثماني، وبعضهم يقفون بالهاء كما فصله الشاطبي، بناء على قواعد كتابة العربية، فخرج بما قررنا نحو: ﴿ قَالَتْ ﴾، و ﴿ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾، فإنه لا خلاف فيهما رسماً ووفقاً عند جميع القراء.

والمراد بمصحف الإمام هو مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفان ؓ الذي اتخذته لنفسه يقرأ فيه كما قال الشيخ زكريا، وليس هو بخطه كما توهمه بعضهم على ما ذكره الشيخ خالد، ولعله أراد الشارح اليمني حيث قال: المراد بمصحف الإمام في البيت ما كتبه أمير المؤمنين عثمان ؓ لنفسه على الخصوص، وهو وهم. اهـ إذ هو أمر زيد بن ثابت كاتب الوحي وغيره بأن يكتبوا المصاحف المتعددة، وأرسلها إلى مواضع مختلفة، واختار واحداً منها لنفسه ولأهل المدينة، وما بقي منها شيء.

والأظهر أن المراد بمصحف الإمام جنسه الشامل لما اتخذته لنفسه في المدينة، ولما أرسله إلى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها، ولأم (لمقطوع) زيد، لتأكيد التعدية والتقوية، وقصرتا كوقف حمزة، وهو مجرور للعطف على مثله فيما قبله.

وقد أبعد الشيخ زكريا حيث قطعه عما قبله. وقال: واعرف تاء التأنيث إلخ، وكذا قول المصري: إنه يمتثل أن يكون بمعنى على، والتقدير: اعرف الوقف على المقطوع والموصول ليس في محله؛ لأن المراد ههنا معرفة المقطوع والموصول رسماً، وإنما يترتب عليه علم الوقف والوصل فرعاً.

وأما قول ابن المصنف وتابعه الرومي: إنَّهَا بِمَعْنَى فِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنباء: ٤٧] فليس في محله، ولذا قال

المصري: ولا معنى لقول القائل: واعرف في مقطوع، لكني أقول: يمكن أن يقال: التقدير:

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

واعرف المرسوم في مقطوع وموصول، وتاء كائنة في مصحف الإمام في ما قد وصل رسمه إلينا من طريق علمائنا الأعلام.

والحاصل: أنه لا عبرة بكتابة مصاحف العوام.

ثم اعلم أن الناظم أتى بجملته من المرسوم، وهو كثير صنف فيه كتاب «المقنع» لأبي عمرو الداني، ونظمه الشاطبي في الرائية، وهي مشروحة مبسطة، وإنما اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب عليها من المنافع المسطورة.

أمّا في المقطوع فإنه يجوز الوقف على الكلمة الأولى، وكذا الابتداء بالثانية بخلاف الموصول، فإنه لا يجوز فيه كلاهما، وأمّا تاء التأنيث، فلما تقدم، والله أعلم.

ومما يجب التنبيه عليه أنه سئل مالك رحمه الله: هل تكتب المصاحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا الكتابة الأولى، وقال أبو عمرو الداني: ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة، وهذا معنى قول الشاطبي في الرائية^(١):

وَقَالَ مَالِكُ الْقُرْآنُ يُكْتَبُ بِالْ— كِتَابِ الْأَوَّلِ لَا مُسْتَحْدَثًا سُطْرًا

٨٠- فاقطع بعشر كلمات أن لا مَع مَلَجًا وَلَا إِلَهَ إِلَّا

(فاقطع بعشر كلمات أن لا) ضبط بتنوين «كلمات» وإضافتها، والثاني يحتاج إلى تقدير: أي: اقطع «أن» في عشر كلمات «أن لا»، والأول أسلس في المبنى، وأحسن في المعنى، فإن «لا» مفعول «اقطع»، أو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هي «أن لا» حل كونها مقارنة.

(مع ملجاً ولا إله إلا) فالأول قوله تعالى في التوبة: ﴿أَنْ لَا مَلَجًا مِنْ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، والثاني قوله في هود: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤]، وفتح ﴿مَلَجًا﴾ على الحكاية، ويجوز جره منوناً على الإعراب، أو للضرورة وفي نسخة: (ملجاً أن لا إله إلا)، وهي أولى، كما لا يخفى.

قال ابن المصنف: اتفقت المصاحف العثمانية، على قطع نون «أن» الناصبة للفعل، وأنَّ

(١) والبيت في عقيلة أتراب القصائد في رسم المصاحف، ورقم البيت (٣٨).

الناصبه للاسم عن «لا» النافية في عشر مواضع . اهـ

وتبعه الشيخ زكريا والرومي أيضًا، والظاهر أن يقال: نون «أن» المفتوحة المخففة عن

«لا» النافية الداخلة على الاسم، كما تقدّم، والناصبه الداخلة على الفعل كما في قوله:

٨١- وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ثَانِي هُودَ لَا يُشْرِكْنَ تُشْرِكُ يَدْخُلْنَ تَعْلُوا عَلَيَّ

(وتعبدوا يس ثاني هود لا أي: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يس: ٦٠] الواقعة في

سورة «يس»، فنصب «يس» على الظرفية، وكان حقه أن يقول: (وثاني هود بالنصب)،

فحذف العاطف وسكن الياء ضرورة، والمراد به قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود:

٢٦]، واحترز بثانيها عن أولها فإنه موصول بلا خلاف.

ثم قوله لا متعلقة بقوله: (يشركن تشرك يدخلن تعلقوا) أي: ﴿عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ

بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [آية: ١٢] في الممتحنة، و﴿لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ [آية: ٢٦]، و﴿أَنْ لَا يَدْخُلَهَا

الْيَوْمَ﴾ [القلم: ٢٤] في نون.

وخفف نون (يدخلن)، وقطعت عمًا بعدها من ضميرها المتصل بها رسماً لضرورة

الوزن، و﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [آية: ١٩] في الدخان، وبقيد على بالألف احترز مما في

سورة النمل، ﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١] بتشديد الياء.

٨٢- أَنْ لَا يَقُولُوا لَا أَقُولُ إِنْ مَا بِالرَّغْدِ وَالْمُفْتَوِّحِ صَلِّ وَعَنْ مَا

(أن لا يقولوا، لا أقول)، أي: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، و

﴿أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، فيها أيضًا في أول السورة، وآخر

للضرورة، على خلاف في الخطاب والغيبة ولا أقول عطف على لا يقولوا بحذف العاطف، لا

أن «أن» حذف ضرورة كما توهم المصري.

وقال الرومي: قوله: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا﴾ عطف على ما سبق؛ وكرر «أن لا» ههنا لطول

العهد، وقوله: (لا أقول) عطف، على (أن لا) يقولوا: بحسب المعنى، فتقديره: أن لا أقول،

وإنما ذكر «لا» وحذف «أن» للوزن، لكن جعل لا أقول منصوبًا، ليدل على تقديره أن. اهـ

ولا يخفى أن لا معنى لطول العهد أصلًا في ذكر «أن لا»، فإنه على أصله وصلًا

وفصلًا، والصواب: ما قدمناه من (أن لا أقول) عطف على (لا يقولوا)، كما هو صحيح المبنى

فلا يحتاج عطفه على (أن لا يقولوا) بحسب المعنى، وبهذا تمت العشرة.

والمفهوم من إفادة الحصر أن كلما جاء (أن لا) من غيرها تكون موصولة اتفاقاً، نحو ﴿أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] و ﴿أَلَا تَرَوْا زُرَّةً وَزَرَ أُخْرَى﴾ [النجم: ٣٨]، إلا في سورة الأنبياء من قوله: ﴿أَنْ لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] فإنهم اختلفوا في قطعها ووصلها، ويمكن إدراجها تحت عموم قوله سابقاً: (ولا إله إلا)، أو يقال: لعل مختار الشيخ أنه موصول.

وقد ذهب الشيخ زكريا إلى ظاهر كلام المصنف رحمه الله حيث قال: وما عدا العشرة موصول نعم، قال اللبيب: والوصل أشهر، فالقطع هو الأولى، فإنه الأصل من انفصال إحدى الكلمتين عن الأخرى، ووجه الوصل هو التقوية وقصد الامتزاج، وتنزيله منزلة المحذوف؛ لأن النون لما أدغمت بلا غنة، فكأنتها ذهبت بالكلية لفظاً، فسقطت رسماً، فيجري عليها حكم نون (جنة) المدغمة من أنها لم ترسم، فإنها لكمال اتصالها عدت كلمة واحدة، واعتبرت تلك الحالة، ثم المراد بالوصل وصل اعتباري، وهو أن يوجد هناك حذف حرف لا وصل صوري لاستحالة اتصال الهزمة بالنون في الكتابة.

ثم قال: (إن ما بالرعد والمفتوح صل وعن ما) أي: وكذا اتفقوا أيضاً على قطع «إن» الشرطية عن «ما» المؤكدة، في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مَا تُرِيكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ﴾ [الرعد: ٤٠] بـ «الرعد»، واتفقوا على وصل ميم «أم» بـ «ما» الاسمية حيث جاءت، نحو: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] بـ «الأنعام»، و ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩] و ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ﴾ [النمل: ٨٤] كلاهما بـ «النمل»، لكن عبارة الناظم قاصرة عن ذلك، لعدم تقدم أم هنالك.

وأما قول ابن المصنف في هذه الأمثلة: إنهم اتفقوا على وصل «أن» المفتوحة بما الاسمية فمهم لذكرهم هذه الأمثلة في مقابلة «إن» المكسورة مع «ما» والتحقيق ما قدمناه، نعم احترز بقيد الرعد المفيد للحصر من غير ما جاء في سائر السور من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا تَيْنِكُمْ مِي هُدَى﴾ [البقرة: ٣٨]، و ﴿وَأَمَّا تَخَافُ﴾ [آية: ٥٨] بالأنفال و ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾ [آية: ٢٦] بمریم، و ﴿وَأَمَّا تُرِيكَ﴾ [آية: ٤٦] بيونس، وغافر.

فقوله: (والمفتوح صل) أراد به «أما» المفتوح الهمز، ولو كان أصله أم لا أن ما، وإنما ذكره بعده استطراداً، ولما بينهما من نسبة اللفظ اشتباهاً.

ذكر المصري أنه قال في «المقنع»: وقوله: ﴿أَمَا أَشْتَمَلْتُمْ﴾ هي في المصحف حرف واحد، ومعناها: أم الذي.

قلت: وأطلق الناظم الحكم فيه، ولم يقيده بموضع، وهو الصواب، لاتفاق المصاحف عليه، وأفهم كلام المقنع تقييده بما اشتملت، وليس كذلك.

أقول: التخطئة خطأ فاحش على إمام الكل في هذا الفن، وإنما نشأ هذا من قصور فهم القائل؛ لأن قوله: ﴿أَمَا أَشْتَمَلْتُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٣] أول ما وقع في القرآن، وقد بينه بتعليل الشامل له ولغيره، حيث قال: معناه أم شي فكل الصيد في جوف الفراء، فافهم بلا امتراء.

واتفقت المصاحف أيضاً على قطع «عن» عن ما الموصولة في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّاءٍ جُؤُوا عَنْهُ﴾ [آية: ١٦٦] في الأعراف، وإليه أشار بقوله:
٨٣- نَهَوُا اقْطَعُوا مِن مَّا بَرُّوْمِ وَالنِّسَاءِ خُلْفُ الْمُنَافِقِينَ أَمْ مِّنْ أَسْسَا

(نہوا اقطعوا من ما بروم والنساء) ففي غير الأعراف تكون موصولة، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣]، ﴿وَإِنْ لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿سُبْحٰنَهُ وَتَعٰلٰى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

هذا وقد ضبط روم بالرفع وبالنصب، وهو الأولى ليكون نصبه على نزع الخافض، ويؤيده ما في نسخة صحيحة، وهي أصل الشيخ زكريا: (نہوا اقطوا بما بروم والنساء).

والمعنى: أن المصاحف اتفقت على قطع «من» الجارة عن «ما» الموصولة، نحو: ﴿مِن مَّاءٍ مَلَكْتُمْ أَيْمَنُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ﴾ [آية: ٢٨] بالروم، ﴿فَمِنْ مَّاءٍ مَلَكْتُمْ أَيْمَنُكُمْ مِّنْ فَتَيَاتِكُمْ﴾ [آية: ٢٥] بالنساء، وقدم الروم، لأجل الوزن، والخطاب في (اقطعوا) للقراء، ولكتابة المصاحف ومفعوله «عن ما نهوا» وما بعده معطوف على ما قبله، بحذف العاطف.

(خلف المنافقين أم من أسسا) بألف الإطلاق معروفاً أو مجهولاً، كما قرئ بهما في السبعة، والأكثر على الأول.

وقوله: (خلف) ضبط بالرفع، أي: خلف ما في المنافقين ثبت، كما ذكره الشيخ زكريا - رحمه الله - بالنصب على أنه ظرف لـ «اقطعوا» بتقدير مضاف، أي مع خلف المنافقين،

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

والمعنى: اختلفت المصاحف في قطع، ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [المنافقون: ١٠]، في المنافقين بخلاف ما عدا هذه الثلاثة، فإنه موصول اتفاقاً نحو: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣]، و ﴿ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة: ٢٣]، وأمّا قوله: ﴿ مِنْ مَالِ اللَّهِ ﴾ [النور: ٣٣]، و ﴿ مِنْ مَاءٍ مَّهِينٍ ﴾ [المرسلات: ٢٠]، وشبهه فمقطوع، ولعله قيده بقوله: (ملك) لهذا، وكذا لا خلاف في نحو: ﴿ مِمَّنْ مَنَعَ ﴾ [البقرة: ١١٤]، و ﴿ مِمَّنْ أَفْتَرَى ﴾ [الأنعام: ٢١]، ونحو ذلك في أن «من» موصولة بـ «من» الموصولة.

ثم قوله: «أم من أسسا» معطوف على مفعول اقطعوا، بحذف العاطف، والجملة بينها معترضة، والمعنى أنهم اتفقوا على قطع «أم» عن «من» الاستفهامية في: ﴿ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ ﴾ [آية: ١٠٩] في «التوبة»، و ﴿ أَمْ مَنْ يَأْتِيَ آئِمِنًا ﴾ [آية: ٤٠] في «فصلت» و ﴿ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا ﴾ [آية: ١٠٩] بـ «النساء»، و ﴿ أَمْ مَنْ خَلَقْنَا ﴾ [آية: ١١] في «الذبح»، بكسر الذال، وهو «الصفات» لقوله تعالى فيها: ﴿ وَقَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٧﴾ ﴾ [الصفات: ١٠٧].

كما قال:

٨٤- فَصَلَّتِ النَّسَاءَ وَذَبِحَ حَيْثُ مَا وَأَنْ لَمْ الْمُفْتَوَحَ كَسُرِّ إِنْ مَا

(فصلت النساء وذبح حيث ما) وقصر النساء ضرورة، وكذا حذف العاطف فيها، وقد أغرب المصري، حيث قال: أبعد المصنف في الدلالة بقوله: وذبح.

ولو قال: (فصلت النساء خلقنا حيث ما)، لكان أقرب كعادته ولعدم نظيره اهـ.

وغرابة تعبيره لا تحفى، وأمّا قول الرومي: إِنَّ (النساء) عطف على (فصلت) بحسب المعنى، فلا معنى له؛ إذ يصح من حيث المبنى، واتفقوا على وصل ما عدا الأربعة، نحو: ﴿ أَمْنَ لَا يَدَىٰ ﴾ [يونس: ٣٥]، و ﴿ أَمْنَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ ﴾ [النمل: ٦٠]، و ﴿ أَمْنَ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ [النمل: ٦٢]، فوجه الفصل كونه الأصل، ووجه الوصل التقوية، ووجه الخلف الجمع.

ثم قوله: «حيث ما» معطوف المحل على مفعول اقطعوا، والمعنى أنهم اتفقوا على قطع حيث عن ما في موضعي البقرة، ولم يأت غيرهما، وهما قوله تعالى: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِغَلَا ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وقد دل إطلاق النظم على إرادة شمولها، وفاقاً للشاطبي في الرائية.

وقد نص «المنح» على موضعي البقرة و (أن لم المفتوح كسر إن ما) بنصب المفتوح على أنه مفعول تقديره: واقطعوا «أن لم» المفتوح همزته، وهو «أن» المصدرية عن «لم» الجازمة أيما وقعت لإطلاق حكمه، نحو: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ﴾ [آية: ٣١] في الأنعام، ﴿أَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [آية: ٧] في البلد.

وقيد بالمفتوح احترازًا عن المكسور، فإنَّ بعضه مقطوع، وبعضه موصول كما سيأتي، وكسر «إن ما» منصوب أيضًا على المفعولية، أي: اقطعوا «إن» المكسورة عن «ما» الموصولة، بـ «الأنعام» فقط نحو ﴿إِنَّ مَا تُوَعَّدُونَ لَأْتِي﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ولهذا قال:

٨٥-الأنعام والمفتوح يدعون معًا وخلف الأنفال ونحل وقعا

(والأنعام والمفتوح يدعون معًا) إعلال الأنعام سبق في الأضراس، وهو منصوب على نزع الخافض، والمفتوح منصوب، أي: اقطعوا «إن ما» المفتوح همزته من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [آية: ٦٢]، في الحج، و ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [آية: ٣٠]، في لقمان على خلاف خطابها وغيبتهما، وهذا معنى قوله: (معًا) أي: في الموضوعين جميعًا، وحذف تنوينه وقفًا، (وخلف الأنفال) بالنقل (ونحل وقعا) بألف الإطلاق نظرًا إلى إفراد لفظ الخلف، أو بألف التثنية نظرًا إلى وقوع الخلف في السورتين، والتقدير: وخلف ما فيها، وقع في رسوم المصاحف، وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه السابق لفظًا ونشرًا مشوشًا من إن المكسور والمفتوح مع ما.

والحاصل: أنهم اختلفوا في وصل «إن ما» المكسورة، وقطعه في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [آية: ٩٥]، في النحل، والوصل أثبت كما في الرائية، والباقي موصول اتفاقًا، نحو: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَجِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، ﴿إِنَّمَا تُوَعَّدُونَ لَصَادِقٍ﴾ [الذاريات: ٥]، ﴿إِنَّمَا تُوَعَّدُونَ لَوَاقِعٍ﴾ [المرسلات: ٧]، ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠].

وكذا اختلفوا في وصل «أنا» المفتوح، وقطعه في قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [آية: ٤١] بالأنفال، والوصل أثبت، كما في الرائية.

واتفقوا على وصل ما عداه، نحو: ﴿يُوْحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿إِنْ يُوْحَىٰ إِلَىٰ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [ص: ٧٠]، و ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا

عَلَى رَسُولِنَا أَلْبَلَّغُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ [المائدة: ٩٢].

ثم اعلم أن في كلامه ما لا يخفى من الإيهام والإيهام، فإنه أوهم أن كلاً منهما مفتوحة، وأبهم المكسورة مع أن ما في النحل ثنائية مواضع غير هذه مكسورة، قال بحرق: وإنما تعينت لكونها اسمية، وما عداها فعلية، ﴿ إِنَّمَا يَبْتَلُواكُمُ اللَّهُ بِهِ ﴾ [النحل: ٩٢]، ﴿ إِنَّمَا سُلِّطْنَاهُ ﴾ [النحل: ١٠٠]، ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ ﴾ [النحل: ٤٠]. اهـ وخطوه مما لا يخفى، لأن كلاً من المثالين الآخرين اسمية ولا يفيد وقوع الجملة الفعلية بعدهما من قوله: ﴿ إِذَا أَرَدْنَاهُ ﴾ [النحل: ٤٠]، ومن قوله: ﴿ يَتَوَلَّوْنَاهُ ﴾ [النحل: ١٠٠]، إلا بتكلف لا يخلو من تعسف في الجملة، نعم لو قال: وما عداها عرفية، لكان تفرقة منه خفية.

٨٦- وَكُلُّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتَلَفَ رُدُّوْا كَذَا قُلْ بِئْسَمَا وَالْوَصْلَ صِفَ

(وكل ما سألتموه واختلف) بكسر «كل» على الحكاية، وإلا فهو منصوب على المفعولية، أي: اقطعوا لفظ ﴿ كَلِّ ﴾ [إبراهيم: ٣٤] عن ﴿ مَا ﴾ [إبراهيم: ٣٤] في ﴿ كَلِّ ﴾ ما في سورة إبراهيم، واختلف أرباب الرسوم في غيره، فوقع الاختلاف في كل ما (ردوا كذا قل بئسما والوصل صف) ف ﴿ كُلُّ مَا رُدُّوْا إِلَى الْفِتْنَةِ ﴾ [آية: ٩١] ب «النساء» مختلف في فصله وقطعه، وكذا وقع الاختلاف في ﴿ كَلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ ﴾ [آية: ٣٨] في الأعراف، و ﴿ كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ ﴾ [آية: ٤٤] بالمؤمنين، و ﴿ كَلَّمَا أَلْقَى ﴾ [آية: ٨] ب «الملك»، كما نص أبو عمرو الداني في «المقنع» على الخلاف في هذه الثلاثة، ففي هذا قصور من الناظم للكلام عن مقام المرام، حتى قال ابن المصنف: وعبرة الناظم لا تفهم الخلاف إلى هذه الثلاثة.

وأما قول الرومي: ولعلّه سكت عنها اكتفاء بذكر واحد منها، ولاشتهار ما عداه

عندهم فعذر بارد، وعن خطور الفهم شارذ، فنظمت فقلت:

وَجَاءَ أُمَّةٌ وَالْقَى دَخِلَتْ فِي وَضْعِهَا وَقَطَعَهَا فَاخْتَلَفَتْ

فما عدا الخمسة اتفقوا على وصله، نحو: ﴿ أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾ [البقرة: ٨٧] ﴿ كَلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ [النساء: ٥٦] ﴿ كَلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ ﴾ [المائدة: ٦٤].

هذا ومن المعلوم أن خطين لا يقاسان: خط العروض، وخط المصحف، وإنما يتبع الرسم تبعاً وتبركاً، واقتداء بالصحابة الكرام كتابة وقراءة، وقد نبه الزجاج^(١) على أن «كلما»

(١) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد، كان في فتوته

إن كانت ظرفاً كتبت موصولة، أو شرطاً فمقطوعة، فهي إن لم تحتمل الظرفية كقوله تعالى: ﴿وَأَتْلُوكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤] فمقطوعة، أي قطعاً، وإن احتملتها وعدمها، كالمواضع المذكورة آنفاً، ففيها خلاف، وإن تعيّن للظرفية فموصولة.

قلت: فكأنه أخذ هذه القاعدة المذكورة من ضمن رسوم «كلمة» المسطورة، وأما ما عداها نحو: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، فموصول.

ثم قال: (كذا قل بسياً) أي ﴿بِسْمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَنُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣] بالبقرة مختلف أيضاً في وصله وقطعه، ثم جزم بقوله: (والوصل صف).

٨٧- خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا اقْطَعَا وَحِي أَفْضْتُمْ اِشْتَهَتْ يَبْلُو مَعَا

(خلفتموني واشتروا في ما اقطعاً) أي صف الوصل في ﴿بِسْمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي﴾ [آية: ١٥٠] ب «الأعراف»، و ﴿بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [آية: ٩٠] بالبقرة اتفاقاً، ومفهوم كلامه أن ما عدا هذه الثلاثة مقطوع، بلا خلاف، وهو حينها وقع بسماً مقروناً باللام، وهي خمسة ﴿وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [آية: ١٠٢] «البقرة»، ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢]، ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]، ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]، ﴿لَيْسَ مَا قَدَمَتْ هُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [المائدة: ٨٠] ب «المائدة»، أو مقروناً بالفاء، وهو موضعان: ﴿فَبَيْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آية: ١٨٧] في موضعي آل عمران فالمجموع سبعة لا ستة، كما توهم المصري.

ثم قوله: (في ما قطعاً) ابتداء كلام وأصله: اقطعن؛ قلبت النون المخففة ألفاً حال الوقف لا لضرورة الوزن، كما ذكر اليميني و «فيما» مفعول مقدم والمعنى: اقطع في عن «ما» الموصولة في أحد عشر موضعاً، كما بينها بقوله: (أوحى أفضتم واشتهت يبلو معاً).

٨٨- نَائِي فَعَلْنَن وَقَعْت رُوم كِلَا تَنْزِيل شُعْرَا وَغَيْرِ ذِي صِلَا

أي: صلن أمر بالوصل مؤكداً بالنون المخففة المبدلة ألفاً حال الوقف أراد قوله تعالى:

يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، من كتبه: (معاني القرآن)، و (الاشتقاق)، و (خلق الإنسان)، و (الأمالي) في الأدب واللغة، و (فعلت وأفعلت) في تصريف الألفاظ و (المثلث) في اللغة، و (إعراب القرآن) في ثلاثة أجزاء (ت ٣١١ هـ).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ [آية: ١٤٥] بالأنعام، ﴿ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ ﴾ [آية: ١٤] بالنور، و ﴿ فِي مَا أَشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [بالأنبياء: ١٠٢]، و ﴿ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَيْنَاكُمْ ﴾ [آية: ٤٨] بالمائدة، ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَيْنَاكُمْ ﴾ [آية: ١٦٥] آخر الأنعام، وإليها أشار بقوله: (معاً ثاني فعلن) احترازاً من أوّله، وهو قوله: ﴿ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٣٤] ﴿ وَنُنشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [آية: ٦١]، و ﴿ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [آية: ٢٨] بالروم، ﴿ تَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الزمر: ٣]، ﴿ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الزمر: ٤٦] كلاهما بالزمر، وإليه أشار بقوله: كلا تنزِيل إلى قوله تعالى: ﴿ أَتَتَرَكُونَ فِي مَا هُنَّآءَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ ﴾ [آية: ١٤٦] بالشعراء.

ثم الضمير في قوله: (وغيرها صلا) راجع إلى سورة الشعراء، لكونها أقرب مذكور، ولأنّه المطابق لكتب الرسم، والموافق لما صرح الشاطبي في قوله^(١):

وَفِي سِوَى الشُّعْرَا بِالْوَضَلِ بَعْضُهُمْ

وفي نسخة: (وغير ذي صلا)، وفي أخرى: (وغير صلا) بالتذكير، فهو راجع إلى لفظ الشعراء والمعنى فيما عدا الشعراء صله أيضاً لاختلاف وقع فيه بخلاف الشعراء فإنه لا خلاف في قطعه، وبخلاف ما عدا المذكورات فإنه لا خلاف في وصله، سواء كان «ما» خبرية أو استفهامية، نحو: ﴿ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٣٤] في أول البقرة، كما فهم أيضاً من قيد ثاني البقرة، ونحو: (فيم كنتم)^(٢)، و (فيم أنت)^(٣)، وقوله تعالى: ﴿ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [النحل: ١٢٤]، فتحصل أنّ ما في سورة الشعراء هو الحرف المتفق على قطعه، كما صرح به المصنف وسائر المذكورات قد اختلفوا في وصلها وقطعها، وإنّما حكم عليها بالقطع أولاً، ثم جوز وصلها آخرًا إشعارًا بأنّ القطع في الأولى؛ لأنّه هو الأصل في رسم المبنى، فقول خالد الأزهري: وأما آية ﴿ أَتَتَرَكُونَ فِي مَا هُنَّآءَ

(١) صدر بيت من عقيلة أتراب القصائد، ورقم البيت (٢٥٠).

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [النساء: ٩٧].

(٣) من نحو قوله تعالى: ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ [النازعات: ٤٣].

ءامينين ﴿ [آية: ١٤٦] في الشعراء، فهو من المختلف فيه، فذكره مع المتفق عليه سهو منه، وخطأ فاحش صدر عنه، حيث عكس القضية، وأما قول ابن المصنف، أي: وغير هذه الأحد عشر موضعاً صلّه، بلا خلاف، فيفهم منه أنّ المواضع الأحد عشر كلها ليس فيها خلاف، وليس كذلك ما تقدم، ولما صرّح أيضاً من أنّ قطع «في» عن «ما» الموصولة في عشرة مواضع، بخلاف، وفي موضع بلا خلاف، ولا يفهم الخلاف من عبارة الناظم؛ لأنّه لم يذكره صريحاً ولا إشارة. اهـ فتبين لك أنّ ضمير (غيرها) إلى جميع المذكورات خطأ ظاهر، ويترتب عليه فساد باهر، وقد غفل عنه المصنف أيضاً.

وأما قول الرومي: وقد جزم الناظم في جميعها بالقطع، والمشهور الاختلاف في العشرة الأولى منها، والجزم في الحادي عشر فقط، اللهم إلا أن يترجّح عنده جانب القطع فيها أيضاً، فغلط منه، وكأنّه تبع خالدًا في نقله، وقلده ابن المصنف في مرجع ضمير (غيرها)، وأما الشيخ زكريا - رحمه الله - فقد استراح في هذا المقام، واكتفى بتحصيل المرام، حيث قال: وهذه الأحد عشر فيها خلاف، إلاّ الأخير، فمتفق على قطعه، لكنه غفل عن موضع حله، إذ قال: (وغير ذي)، أي: المواضع الأحد عشر، فتدبر.

ثم قوله: (صلا)، أي: صلها غير صحيح، لأنّ مفعول صل (غيرها)، وقد تبين لك اضطراب كلام الشيخ زكريا في هذا المحل، وقد وقع في الوهم من جهة الحل، ولهذا اعترض المصري عليه بقوله: إنه أجرى الخلاف في التي في الشعراء، أو جزم بالقطع في العشرة، وهو مخالف لما في «المقنع». اهـ ولا يخفى أنّه ليس مخالفاً لـ «المقنع» لا باعتبار أول كلامه، ولا بالنسبة إلى آخر مرامه، فتأمل فإنّه موضع زلل، والله سبحانه هو الملمه بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

٨٩- فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ صِلْ وَمُخْتَلَفٌ فِي الظِّلَّةِ الْأَحْزَابِ وَالنِّسَاءِ وَصِفٌ

بصيغة المجهول: أي: وصف الاختلاف في السور الثلاثة، قال اليميني: وفي بعض النسخ: تصف، والمعنى واحد.

أقول: وفيه أن المبنى مختلف؛ لأنّ الفعل اللازم لا يبنني مجهولاً، ثم قوله: (مختلف) اسم فاعل، والتقدير مختلف رسمه، والرسم مختلف، وقوله: (وصف) جملة استثنائية، وأغرب بحرق حيث قال: (ومختلف) حال، أي وصف لنا مختلفاً.

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وقصر الشعرا والنساء للضرورة، وفي نسخة بدل الشعراء: الظلة، وهي أصل الشيخ زكريا لما جاء في السورة ﴿عَذَابٌ يَوْمَ الظُّلَّةِ﴾ [الشعراء: ١٨٩] أي: اتفقت المصاحف على وصل قوله تعالى: ﴿فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [آية: ١١٥] بالبقرة، وكذلك ﴿أَيُّنَمَا يُوْجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [آية: ٧٦] بالنحل، فالفاء في الآية الأولى من نفسها، وقوله: كالنحل بالعطف على المعنى، أو على أصل المبنى لئلا يلزم التشبيه من جميع الوجوه، كما لا يخفى، ثم تصرف الأولى للبقرة، لأنها في الإطلاق أول سورة، وهي أول ما وقع فيها، وقال اليميني: وعلم كونه في سورة البقرة من الفاء في «أينما» بالفاء؛ لأن «أينما» بالفاء لم يقع في غيرها، والمعنى صل بالبقرة، كوصلك بالنحل.

وأما قوله: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [آية: ٩٢] في الشعراء، وقوله: ﴿أَيْنَ مَا تُقْفُوا﴾ [آية: ١١٢] بآل عمران، ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [آية: ٧٨] في النساء، فأكثر المصاحف على قطع «أين» عن «ما» كذا ذكره الشراح، والمفهوم من الرائية أن وصل النساء قليل، ويستوي الأمران في آل عمران والشعراء، وأما ما بقي متفق على قطعه، نحو قوله: ﴿فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقوله: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ﴾ [الأعراف: ٣٧]، وفي بعض نسخ ابن المصنف: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٩٢]، وهو وهم أو سهو قلم و ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣]، و ﴿أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]، فوجه القطع الأصلي ووجه الوصل شبهة التركيب للجزم وهو معنى قول ابن قتيبة: لأنها أحدثت باتصالها معنى لم يكن مع مناسبة النون الميم بخلاف «حيث» كما قال الجعبري.

٩٠- وَصَلْ فَإِنْ لَمْ هُودَ أَنْ لَنْ نَجْعَلَا نَجْمَعُ كَيْلًا تَحْزُنُونَا تَأْسَاوَا عَلَى

(وصل فإلم هود أأن نجعلأ) بألف الإطلاق، وهو معطوف بالعاطف المقدر على فإلم هود، وهو منصوب على الإضافة لكونها علم السورة، أو على نزع الخافض واعتبار الظرفية.

والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل «إن» الشرطية بـ «لم»، في قوله تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا﴾ [آية: ١٤] يهود، وعلى قطع ما عدها نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿لَنْ لَمْ تَنْتَهُوا﴾ [يس: ١٨]، ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ [القصص: ٥٠] فوجه القطع هو الأصل، ووجه الوصل اتحاد عمل «إن» و «لم».

وكذلك اتفقوا على وصل «أن» المصدرية، بـ «لن» الناصبة في الموضعين.

قوله تعالى: ﴿أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [آية: ٤٨] بالكهف، و﴿أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾ [آية: ٣] بالقيامة وعلى قطع ما سواهما، نحو: ﴿أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢] و﴿أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْإِنُّنُ﴾ [الجن: ٥]، و﴿أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، وأمّا قوله: ﴿أَنْ لَنْ تُحْصَوُهُ﴾ [المزمل: ٢٠] فقال بعضهم: موصول، وقال آخرون: مفعول على ما في «المقنع»، ولعل الشيخ اختار الفصل الذي هو الأصل، ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف فيه، فوجه القطع الأصل مع التنبيه على أن العمل للثاني، ووجه الوصل التقوية مع مجانسة الإدغام، وهذا معنى قوله:

(نجمع كيلا تحزنوا تأسوا على) ف (نجمع) عطف على (نجعل)، و (كيلا) عطف على (فإلم)، و (تأسوا) على (تحزنوا)، و (على) يتعلق بـ (تأسوا). والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل (كي) بـ (لا) في أربعة مواضع، ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [آية: ١٥٠] بآل عمران، ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [آية: ٢٣] بالحديد، ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [آية: ٥] بالحج، ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، وهو الثاني من الأحزاب، ولهذا احترز بقوله: عليك من أوله؛ لأن متعلقه على المؤمنين، واتفقت على قطع ما عداها، وهو الأول من الأحزاب، ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، و﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [آية: ٧] بالحشر، و﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [آية: ٧٠] بالنحل، فوجه القطع الأصل، ووجه الوصل التقوية مع تحقق عدم الحجر، وهذا معنى قوله:

٩١- حَجَّ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَقَطَعْتُهُمْ عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّى يَوْمَ هُمْ

أي: ثالثها موضع (حج)، أي: ما وقع في سورة الحج، ورابعها: الذي بعده (عليك

حرج)، كما سبق في قوله: (وقطعهم مبتدأ)، أي: مقطوع أرباب الرسوم.

واتفاقهم على قطع «عن» من الموصولة في موضعين، وهما قوله: ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آية: ٤٣] بالنور، و﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [آية: ٢٩] بالنجم، وليس ثم غيرهما، كما نبه عليه ابن المصنف، وتبعه الأزهري، وقد قال في «المقنع»: وليس في القرآن غيرهما، قال الجعبري: أي: لا مفصلاً ولا موصولاً.

وأما قول الشيخ زكريا، وتبعه الرومي بأن ما عداها موصول فوهم منها.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وكذا اتفقت المصاحف على قطع «يوم» عن «هم» المرفوع المحل وحده في موضعين و ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ﴾ [آية: ١٦] بغافر، ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [آية: ١٣] في الذاريات.

واتفقت على وصل (يوم) بـ (هم) المجرورة بالمحل، نحو: ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٦٠] ﴿حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ [الطور: ٤٥] فوجه القطع أنَّ «هم» مرفوع بالابتداء منفصل، فيناسبه الفصل في كونه هو الأصل، ووجه الوصل أنَّ المجرور متصل حكماً فيلائمه الوصل، وقد أغرب اليمنى، حيث قال: وقطع لفظ (هم) الساكن الميم وقفًا ووصلًا ثابت أيضًا في السورتين، قال: وإنما قيدنا بالساكن الميم احترازًا من ﴿مِنْ يَوْمِهِمْ﴾ [الذاريات: ٦٠]، فإنه موصول. اهـ

ووجه غرابته أنَّ هذا فرق عام لفظي، لا حكم خاص حقيقي، مع أنَّ ميم الأولين ليس ساكنًا في الوصل عند الكل، بل فيه خلاف لبعضهم، وأما الوقف فلا فرق أصلاً.

٩٢- وَمَالِ هَذَا وَالَّذِينَ هَؤُلَاءِ تَحْمِينِ فِي الْإِمَامِ صَلِّ وَهَلَّا

(ومال هذا والذين هؤلاً) أي: وثبت قطعهم، أو وكذا قطعهم لام الجر عن مجرورها في أربعة مواضع، ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ [آية: ٤٩] في الكهف، و ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [آية: ٧] في الفرقان، فالمراد بهذا جنس هذا الواقع بعد «مال»، ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آية: ٣٦] بالمعارج، ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ [آية: ٧٨] بالنساء، وعلى وصل لام الجر بمجرورها، فيما عداها نحو: ﴿فَمَا لَكُمْ﴾ [النساء: ٨٨]، و ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ﴾ [الليل: ١٩]، فوجه قطع لام الجر هو التنبيه على أنَّها كلمة برأسها، ووجه وصلها بما بعدها تقويتها؛ لأنها على حرف واحد، ولأنَّها غير مستقلة؛ ولأنَّها تكتب موصولة بما دخل عليه غالبًا، كما هو قاعدة كتابة العربية.

ثم «ما» في هذه الأربعة للاستفهام، فالجمهور يقفون اختياريًا واضطرارًا لا اختياريًا على اللام اتباعًا للرسم، وأبو عمرو يقف في هذه الأربعة على «ما»، والكسائي يقف على «ما» في رواية، وعلى «اللام» في الأخرى، وفي نسخة: (بعدها) ولأنَّها من تنمة المسألة السابقة و «لا» متعلقة بالقضية اللاحقة، وهي قوله:

(تحمين الإمام صل ووهلا) بألف الإطلاق وبضم الواو وتشديدها مكسور، أي: ضعف وغلط قائله، وانسب إلى الوهل والوهم ناقله، وفي أكثر النسخ: (وقيل لا) كما نصَّ

عليه الرومي، واختاره الأزهري أي: وقيل لا وصل، أو المعنى: لا تصل بل اقطع «التاء» عن «حين»، لكن تعبيره بـ «قيل» مشعر بتضعيفه، وهو خلاف ما عليه الجمهور، فالصواب: الأول، وهو مختار الشيخ زكريا، وعليه المعول فتكتب التاء مفصولة من الحاء على هذه الصورة: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] لا على هذه الكيفية لا تحين.

واعلم أن أبا عبيد^(١) قال: رسم في الإمام يعني: مصحف عثمان رضي الله عنه الخاص به «لا تحين» نص على أن التاء متصلة بـ «حين»، وفي رسم المصاحف الحجازية والشامية والعراقية التاء منفصلة عن حين خطأً ومتصلة بـ «لا» حكماً، وذلك لأن «لات» في قول الأكثرين هي «لا» النافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة، كما دخلت على «رب»، و«ثم»، لذلك فقيل: ربة، وثمة، فهي زائدة متعلقة بما قبلها لا بما بعدها، والمعنى ليست تلك المدة حين الفرار.

واختلف القراء، فالكسائي يقف بالهاء لأصالتها، والباقون يقفون بالتاء تبعاً لرسمها، فأجمعوا على أنه لا يجوز الوقف على «لا»، ولا الابتداء بـ «تحين»، وبهذا يظهر صحة نسخة (وهلا)، وإنما خالفهم أبو عبيد حيث قال: الوقف عندي على «لا»، والابتداء بقوله: «تحين»، فيكون قراءة شاذة؛ لأنها مخالفة لقواعد العربية في المبنى والمعنى، وأن وجه قراءته بقوله: لأنني نظرتها في الإمام، فوجدتها «تحين»، قال: وهذه التاء تزداد في «حين»، فيقال: هذا تحين كان كذا، وأنشد شعراً^(٢).

العَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمَطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمَطْعِمِ (٣)

قال الناظم في «النشر»: إني رأيتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام مصحف

(١) القاسم بن سلام، أبو عبيد الله الخراساني، الإمام الكبير والحافظ العلامة، له كتاب اسمه: القراءات (ت ٢٢٤هـ). انظر: غاية النهاية (٢/ ١٧-١٨).

(٢) البيت من بحر الكامل، وهو مجهول القائل، وذكر في: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي. - الموسوعة الشعرية.

(٣) البيت من بحر الكامل، وروايته في ديوانه جاءت على النحو التالي:

وَاللَّاحِقُونَ جِفَانَهُمْ قَمَعَ الدَّرَا وَالْمَطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمَطْعِمِ

والبيت جاء في مطلع قصيدة له يقول فيها:

جَلَّتْ لِأَبْنَاءِ الزُّبَيْرِ مَآئِرٌ فِي الْمَكْرُمَاتِ وَبَغْرَةٌ لَا تُنْجِمُ

٣١٠ ————— هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

عثمان بن عفان رضي الله عنه «لا» مقطوعة، والتاء موصولة، ورأيت به أثر الدم، وتتبع في ما ذكره أبو عبيد، فرأيته كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة. اهـ
وقال القسطلاني^(١): الأكثرون على خلاف ذلك، وحملوا ما حكاه أبو عبيد على أنه مما خرج في خط المصاحف عن القياس، وأما قول المصري: فحيث صح النقل عن أبي عبيد أنه وجد ذلك كذلك في مصحف الإمام، فيكون كافيًا في حكم المرسوم، فيكون حكمه كحكم غيره إذ لا فرق، فمدفوع؛ لأن الفرق هو مخالفته للجمهور مع مخالفته لسائر المصاحف، فغايتها أن وصله شاذ، حيث لم يثبت التواتر في نقله.

٩٣- وَوَزَّنُوهُمْ وَكَالُوهُمْ صِلِ كَذَا مِنْ أَلٍ وَيَا وَهَذَا لَا تَفْصِلِ (ووزنهم) بالإشباع (وكالوهم صل) بالإشباع، أي: كتب أرباب الرسوم ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَّنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] موصولين، أي: حكمًا؛ لأنهم لم يكتبوا بعد الواو ألفًا، فعدم الألف يدل على أن الواو غير منفصلة، فتكون موصولة، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] في سورة الشورى، فإن الألف تكتب بعد الواو، فيجوز الوقف على ﴿غَضِبُوا﴾، وكذا الابتداء بقوله: ﴿هُمْ﴾.

وقال ابن الأنباري^(٢): قال أبو عمرو وعاصم وعلي - يعني الكسائي - والأعمش^(٣): أي من الأربعة عشر ﴿كَالُوهُمْ﴾ حرف واحد، أي: حكمًا والأصل كالوا لهم، فحذفت اللام على حد: كلتك طعامًا، فحذفت اللام، وأوقع الفعل على هم فصارا حرفًا واحدًا؛ لأنَّ

(١) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين: من علماء الحديث، مولده ووفاته في القاهرة، له: (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) عشرة أجزاء، و (المواهب اللدنية في المنح المحمدية) في السيرة النبوية، و (لطائف الاشارات في علم القراءات) و (الكنز) في التجويد، و (الروض الزاهر في مناقب الشيخ عبد القادر) و (شرح البردة) (ت ٩٢٣ هـ).

(٢) محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر بن الأنباري النحوي أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين وأكبرهم حفظًا للغة أخذ عن ثعلب كان ثقة صدوقًا من أهل السنة له مؤلفات كثيرة، الإيضاح في الوقف والابتداء والمشكل وغريب الحديث وغيرها (ت ٣٢٨ هـ). انظر: إنباء الرواة (٣/ ٢٠١).

(٣) سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد، الملقب بالأعمش، تابعي، مشهور، أصله من بلاد الري، ومنشأه ووفاته في الكوفة، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، يروي نحو (١٣٠٠) حديث (ت ١٤٨ هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ٣١٥).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

قال ابن الأنباري: حدثنا خلف قال: قال الكسائي، (نعمًا) حرفان أي: كلمتان؛ لأن معناه نعم الشيء، وكتب بالوصل، أي: كلمة واحدة، ثم قال ابن الأنباري عن الكسائي: ومن قطع لم يخطئ، أي: في اللفظ بناء على الأصل، وإن أخطأ من حيث إنه خالف الرسم.

ثم كل كلمة على حرف واحد متصلة إمَّا أَوَّلًا وَإِمَّا آخِرًا، بخلاف الواو العاطفة، نحو ﴿بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿وَكَلِمَةً رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، و ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [الحاقة: ١٨] موصولات، و (من) كله موصول، و ﴿أَنْتُمْ كُفُّوهُمَا﴾ [هود: ٢٨] كذلك، و ﴿أَنْ يُجِلَّ﴾ [البقرة: ٢٨٢] هو مفصول.

وكتبوا ﴿أَبْنِ أُمَّ﴾ [آية: ١٥٠] في سورة الأعراف مفصولاً، وصورة ﴿يَبْتُؤُمْ﴾ [آية: ٩٤]، ب (طه) حرف النداء موصول بالباء، وكتبوا صورة الهمزة واوًا متصلة بالنون.

ومن المعلوم أن في المنفصلين يجوز الوقف على آخر كل منهما بخلاف المتصلين، فإنه لا وقف إلا في آخر الثانية، و ﴿وَيَكْفُرُ بِاللَّهِ﴾ [القصص: ٨٢]، و ﴿وَيَكْفُرُ﴾ [القصص: ٨٢]، في موضعي القصص يوصل فيها الياء بالكاف، كما قاله الداني في «مقنعه» والشاطبي في «عقيلته»، لكن وقف أبو عمرو على الكاف والكسائي على الياء، والجمهور على آخرهما على وفق رسمها، ومعناه: تندم وتنبه على الخطأ.

فأما ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، و ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣]، فياء الإضافة ثابتة فيها اتفاقاً كما اتفقوا على حذفها في ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [آية: ١٠] في الزمر، واختلفوا في قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [آية: ٦٨] في الزخرف.

وحذف ياء الإضافة أيضاً بعد نون الوقاية كثير، نحو قوله تعالى: ﴿فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢] و ﴿إِنْ يُرِدِنِ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٢٣] وكذا من غير نون الوقاية، كقوله: ﴿مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٣٠] و ﴿مَقَابٍ﴾ [الرعد: ٣٦]، ومحل بسطها كتب الرسم.

ومنها: ﴿وَأَحْشَوْنَ﴾ [المائدة: ٤٤]، فهي محذوفة بالمائدة في الأولى، وهي التي بعدها اليوم، وثابتة في البقرة وهي قوله: ﴿وَأَحْشَوْنِي وَلَا تَيْمٌ﴾ [البقرة: ١٥٠] إجماعاً فيها كتابة وقرأة، وأمَّا الثانية في المائدة، وهي التي بعدها ﴿وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [المائدة: ٤٤] فمحذوفة رسماً

- ويثبتها أبو عمرو - وصلاً.

ومن المحذوفات ما يكون من أصل الكلمة، نحو قوله: ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: ١٤٦]، و﴿ يَقِضُ الْحَقَّ ﴾ على قراءة الضاد المعجمة، و﴿ نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آية: ١٠٣] بيونس، و﴿ بِالْوَادِ الْقَدْسِ ﴾ [النازعات: ١٦]، و﴿ وَادِ النَّمْلِ ﴾ [النمل: ١٨]، إلا أن الكسائي يقف فيه بالياء و﴿ يَهْدِي الْعُمَى ﴾ [آية: ٥٣] بالروم، إلا أن حمزة والكسائي، يقفان بالياء و﴿ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾ [الصفات: ١٦٣]، ﴿ فَمَا تُغْنِ الْفُؤَادُ ﴾ [القمر: ٥]، ﴿ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ ﴾ [الرحمن: ٢٤]، ﴿ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ﴾ [التكوير: ١٦].

وأما قوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ الْجَوَارِ ﴾ [الشورى: ٣٢] فمحذوفة الياء أيضاً، لكن أثبتها نافع وأبو عمرو وصلاً، وابن كثير في الحالين.

ثم قوله: ﴿ ذَا الْأَيْدِ ﴾ [ص: ١٧]، وكذا ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾ [الذاريات: ٤٧] فيصبح الآخر، لأن وزنه فعل، فمعنى الأيد القوة، بخلاف ﴿ أُولَى الْأَيْدِي ﴾ [ص: ٤٥] لأنه جمع يد أصلها يدي أو جمع أيد.

وأما ﴿ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٧]، و﴿ وَالِ ﴾ [الرعد: ١١]، و﴿ بَاقٍ ﴾ [النحل: ٩٦]، و﴿ وَاقٍ ﴾ [الرعد: ٣٤]، فمحذوف الياء إلا أن ابن كثير يثبتها وقفاً و﴿ أَلْمُهْتَدِي ﴾ [آية: ١٧٨] بالأعراف ثابتة، وفي غيره محذوفة، لكن فيه الخلاف كما سبق في ﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ الْجَوَارِ ﴾ [الشورى: ٣٢] وأمثال ذلك كثير محله الشاطبية الصغرى، وهي الراهية من جهة الرسم^(١)، والكبرى من جهة اختلاف القراء^(٢).

وحذفت الواو من لام الفعل، من غير جازم في أربعة مواضع:

﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالْشَّرِّ ﴾ [الإسراء: ١١]، ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ [الشورى: ٢٤]، و﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ [القمر: ٦]، و﴿ سَتَدْعُ الزَّانِيَةَ ﴾ [العلق: ١٨]، وليس منه ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي ﴾ [الإسراء: ٥٣]، كما في بعض مصاحف العوام، فإنه خطأ عظيم في هذا المقام، وأما ﴿ صالح المؤمنين ﴾، فبالحذف اتفاقاً على خلاف في كونه جمعاً، أو مفرداً أريد به

(١) أي: عقيلة أتراب القصاصد في رسم المصاحف.

(٢) أي: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع العوالي.

الجنس.

ثم اعلم أنه كان مكّي - رحمه الله - يقول في نحو: ﴿يقض الحق﴾ بأنه لا ينبغي للقارئ أن يقف عليه؛ لأنه إن وقف على الرسم خالف الأصل، وإن وقف على الأصل خالف الرسم.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: وكان أبو حاتم سهل بن محمد^(١) وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على ذلك إلا برّد ما حذف، وهو القياس في العربية، قال: على أن الأئمة على خلاف ذلك، والقراءة سنة متبعة. اهـ.

وفيه بحث لا يخفى، إذ لم يثبت القراءة بالوقف عن الصحابة في مثل تلك الكلمة: لا مقطوعة ولا موصولة، وإنما ثبت على خلاف القياس رسم الكتابة، فالتحقيق ما قاله المكّي، حيث لا ضرورة في العدول عن الدراية من غير ثبوت الرواية.

قال المصري: فإن قلت: كيف يوقف على نحو: ﴿تُحْيِي الْأَرْضَ﴾ [الحديد: ١٧]؟

قلت: يوقف على ذلك برد الياء، لأنها حذفت من الكتابة لكرهه الجمع بين صورتين متفتحتين واكتفاء بالكسرة التي قبلها، وما حذف لذلك لم يحذف في الوقت، بل يرد ما حذف، والله أعلم.

قلت: يرد عليه أن هذا خلاف ما أجمع عليه القراء، وكان اختيار بعض النحاة في هذا الاكتفاء على أن عروض السكون في الوقف لا يرفع حكم كسر ما قبلها، ولذا جوز النحاة أيضًا اجتماع الساكنين حينئذ، حيث لم يعتبروا بالعارض.



(١) تقدمت ترجمته.

باب الّاءات

٩٤- وَرَحِمْتُ الزُّخْرِفَ بِالتَّاءِ زَبْرَهُ الْأَعْرَافِ رُومَ هُودَ كَافِ الْبَقْرَةِ

(ورحمت الزخرف بالتاء زبره) برفع (رحمت) ونصبها، أي: رسم عثمان رضي الله عنه، أو كتب أهل الرسم بالتاء المجرورة لفظ: «رحمت» في سورة «الزخرف»، وكذا في (الأعراف روم هود كاف البقرة) بحذف العاطف في الكل للوزن، وبالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل في «الأعراف»، وضبط «هود» و «كاف» بالفتح لأنهما اسما سورتين، وأمّا قول الرومي: وإضافة الأعراف إلى الروم والكاف إلى البقرة لفظاً لأدنى ملابسة، فمحمول على عدم الملاحظة، لما قدمناه من حسن المقابلة.

ثم اعلم أنّ هاء التأنيث في المصحف الكريم ينقسم إلى ما رسم بالهاء، وهو المسمى بالتاء المربوطة، وإلى ما رسم بالتاء، وهو المسمى بالتاء المجرورة، فأما ما رسم بالهاء، فإنّ الوقف عليها بالهاء مما اتفق عليه القراء، وهو الموافق لقاعدة الكتابة العربية، وأمّا ما رسم بالتاء فإنّه مما اختلف في الوقف عليه، فابن كثير وأبو عمرو والكسائي، يقفون بالهاء كسائر الهاءات الداخلة على الأسماء من نحو: فاطمة، وقائمة، إجراء لهاء التأنيث على سنن واحد، وهي لغة قريش، ويترتب عليه أيضاً إمالة الكسائي، وكذا جواز الروم والإشمام وعدمها للكل، والباقون يقفون بالتاء تغليياً بجانب الرسم، وهي لغة طيء، فلا بدّ للقارئ من معرفة ما رسم بالتاء والهاء، ليتحرى في جميعها الصواب في الأداء.

وقد خصّ الناظم ما رسم من ذلك بالتاء لقلته، ويعرف ما عداها بكثرتها، ومجموع ما ذكر من رحمت سبعة؛ لأنّها في الزخرف موضعان ﴿أَهْمَرُ يَقْسِمُونَ رَحِمْتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢]، ﴿وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢]، والعموم يفهم من إطلاق الناظم، ومن الإضافة الجنسية، وفي الأعراف ﴿إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آية: ٥٦]، وفي الروم: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَرِ رَحِمْتَ اللَّهِ﴾ [آية: ٥٠]، وفي هود ﴿رَحِمْتُ اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ﴾ [آية: ٧٣]، وفي مريم: ﴿ذَكَرْ رَحِمْتَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [آية: ٢]، وفي البقرة: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحِمْتَ اللَّهِ﴾ [آية: ٢١٨]، وما عدا هذه السبعة بالهاء نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

٩٥- نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلِ إِبْرَاهِيمَ مَعَا خَيْرَاتٍ عَقُودُ الثَّانِ هَمَّ

(نعمتها ثلاث نحل إبراهيم) بفتح الراء والهاء بلا ألف لغة في (إبراهيم) كما صرح به صاحب القاموس، فلا يحتاج إلى قول برهان الدين الحلبي في شرحه للمقدمة حذف منه الألف والياء؛ لأنه اسم أعجمي، والعرب إذا عربته تخالف بين ألفاظه للخفة، وينضم إلى ذلك ضرورة الوزن. اهـ

وفي جملة معرباً نظر لا يخفى، والمراد به سورته و (ثلاث) بالرفع عطف على (نعمتها) بحذف العاطف، والمفهوم من كلام الشيخ زكريا أنها منصوبان، حيث قال وزير بالتاء أيضاً (نعمتها) ولا يصح قول الرومي: إنه نصب على الظرفية، إذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون ظرفاً له، وجعله ظرفاً لقوله نعمتها نحل بالمعنى؛ لأن ضمير نعمتها راجع إلى البقرة.

والحاصل: أن لفظ (نعمت) رسم بالتاء في أحد عشر موضعاً في البقرة: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وفي النحل ثلاثة مواضع: ﴿وَبِئَعَمَتَ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢]، و ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٨٣]، ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤]، وفي إبراهيم موضعان: ﴿بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨]، ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وإليها أشار بقوله: (معا أخيرات عقود الثان هم) ضبط أخيرات بالنصب على الحال من مجموع ثلاث نحل، وموضعي إبراهيم احترازاً من أوائل النحل وأول إبراهيم، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: وهن أخيرات، وقال ابن المصنف: أخيرات صفة لثلاث النحل وموضعي إبراهيم الأخيرين. اهـ

ولا يخفى أن الأخيرين في قوله: ليس في محله، واحترز به عما في أول النحل: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [آية: ١٨]، وعما في أول إبراهيم: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [آية: ٦]، ثم ضبط قوله: (عقود الثان) بضم الدال وفتحها، والضم هو الأتم على أنه عطف على (ثلاث)، والمراد بالعقود: سورة «المائدة»، ووقع نعمت فيها في موضعين، والمراد هنا الثاني المقرون بهم بتشديد الميم الساكن وفقاً أي: بقوله: هم يعني: في قوله: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١]، وأما ما في نسخة بدل (هم) (ثم) بفتح المثناة أي هناك كما نقله الشيخ زكريا، فهو تصحيف للمبني، وتحريف للمعنى، وأغرب من هذا ما ذكره اليميني، من أن في بعض النسخ، ثم بضم الشاء، أي ثم لقمان.

٩٦- لُقْمَانُ ثُمَّ فَاطِرٌ كَالطُّورِ عِمْرَانَ لَعْنَتْ بِهَا وَالنُّورِ

(لقمان ثم فاطر كالطور) برفع لقمان وفاطر، وفي نسخة بنصبها على منوال ما سبق في عقود، ولعل وجه النصب على نزع الخافض، أو على أنه مفعول «زبر» كما تقدم.

وكذا قوله: (عمران لعنت بها والنور) إلا أن قوله: «لعنت» مبتدأ منقطع عمّا قبله، والنور مجرور عطفاً على ضميره المجرور في «بها» الراجع إلى «عمران» المراد به سورته من غير تأكيد بالمنفصل على مذهب البعض من الكوفيين، وجمع من البصريين، وهو مختار المتأخرين من القراء والمفسرين، كما حققناه في الحاشية المسماة بـ «الجمالين للجلالين» عند قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] حيث قرأ حمزة بالجر.

والحاصل: أن في «لقمان» عند قوله تعالى: ﴿فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ [آية: ٣١]، وفي فاطر: ﴿بِنِعْمَتِ اللَّهِ عَلَيْكُمُ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [آية: ٣]، وفي الطور: ﴿فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ [آية: ٢٩]، وفي آل عمران: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ [آية: ١٠٣]، مكتوب بالتاء المجرورة، ولم يرتب بين السور للضرورة، وما عدا هذه المواضع المذكورة، فكل نعمة بالهاء مسطورة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

ثم أخبر أن لفظ لعنت مرسوم بالتاء في موضعين في آل عمران: ﴿فَتَجْعَلُ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكٰذِبِينَ﴾ [آية: ٦١]، وفي النور: ﴿وَالْحَنَسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [آية: ٧]، هذا وعبارة الناظم قاصرة عن المراد بما في سورة آل عمران، حيث أطلقها: ولم يقيد بها يفهم المقصود منها إذ جاء فيها أيضاً ﴿أَوْلٰتِيكَ جَزَاؤُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٨٧]، وهو بالتاء المربوطة، فليس المراد عموم ما فيها كما سبق في رحمت الزخرف مع أن المتبادر من إطلاقها العموم فرحم الله الشاطبي، حيث تفتن لها، وقيدها في الرائية بقوله^(١):

..... فَتَجْعَلُ لَعْنَتَ ابْنِ تَدْرَا

مع الإشعار بأنه هو الواقع في أولها، ثم ما عدا هذين، فبالهاء كقوله تعالى: ﴿أَوْلٰتِيكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦١].

٩٧- وإمرأتُ يوسفَ عمرانَ القصص تحريمٌ مَعْصِيَتُ بِقَدْ سَمِعَ يُخَضِّصُ

(١) ورقم البيت في العقيلة (٢٧١).

هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

(وامرات يوسف عمران القصص) بتنوين (امرأة) على أنه مبتدأ، وينصب (يوسف) و (عمران) على الظرفية، أي: الكائنة فيهما، وكذا (القصص) وسكن بالوقف، والمفهوم من شرح الشيخ زكريا أن (امرات) منصوبة مضافة، حيث قدر وزير، فتدبر.

وقال اليميني: مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: ومنها امرات، أي: ومن الكلمات المرسومة بالتاء كلمة امرات، وقوله: (يوسف) مبتدأ أيضاً خبره محذوف، أي: محلها سورة يوسف، وقوله: (عمران القصص) معطوفان على (يوسف)، وحرف العطف محذوف للوزن، وأغرب الرومي حيث جعل (امرات) مضافة إلى (يوسف)، وهو مضاف إلى (عمران)، وهو إلى (القصص) بناء على أن الإضافة لأدنى ملاسة، ووجه الغرابة لا يخفى على ذوي النهي، ويستفاد عموم موضعي (يوسف) مما قدمناه في (رحمة الزخرف)، فتدبر.

(تحريم معصيت بقدر سمع يخص) ف (تحريم) منصوب أيضاً على الظرفية، أو على المفعولية، والمراد به سورة التحريم و (معصيت) منون، لكونها مبتدأ، وجوز جره حكاية، لأنها وردت في القرآن مجرورة، و (يخص) بصيغة المجهول، ويجوز تذكره باعتبار لفظ قد سمع، وتأنيثه باعتبار سورته، والمعنى أن امرات مرسومة بالتاء في سبعة مواضع: ﴿أَمْرَأْتُ الْعَزِيزِ تَرَاوُدُ﴾ [آية: ٣٠]، و ﴿أَمْرَأْتُ الْعَزِيزِ أَلْقَنَ﴾ [آية: ٥١] كلاهما بيوسف، و ﴿إِذْ قَالَتِ أَمْرَأْتُ عِمْرَانَ﴾ [آية: ٣٥] في آل عمران، و ﴿وَقَالَتِ أَمْرَأْتُ فِرْعَوْنَ﴾ [آية: ٩] في القصص، و ﴿أَمْرَأْتُ نُوحٍ﴾ [التحريم: ١٠]، و ﴿وَأَمْرَأْتُ لُوطٍ﴾ [التحريم: ١٠]، و ﴿أَمْرَأْتُ فِرْعَوْنَ﴾ [التحريم: ١١] في التحريم، وما سواها بالهاء.

والقاعدة الكلية أن المرأة المذكورة مع زوجها مرسومة بالتاء، وغيرها بخلافها، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أُمَّرَأَةً حَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨] ثم أخبر أن لفظ (معصيت) مخصوص بموضعي «قد سمع» ﴿وَيَتَنَجَّوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٨]، ﴿فَلَا تَتَنَجَّوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٩]، ولا ثالث لهما. ويستفاد العموم من إطلاقها.

٩٨- شَجَرَتُ الدُّخَانِ سُنَّتٌ فَاطِرٍ كَلَاءً وَالْأَنْفَالِ وَأُخْرَى غَافِرٍ

(شجرت الدخان سنت فاطر) بجر الدخان على أن الإضافة بمعنى في، ويجوز نصبه على الظرفية بنزع الخافض، وأسكن تاء سنت ضرورة، وهي مضافة إلى سورة فاطر.

(كلا والأنفال وأخرى غافر) فقولُه: (كلا) حال من (سنت) الواقعة في فاطر و (الأنفال) بالنقل عطف على فاطر، و (أخرى) أي: وسنت أخرى هي في غافر، ف (أخرى) في محل جرو (غافر) بدله، وفي بعض الأصول: (وحرف غافر) بالجرّ مضافاً.

والمعنى: وكذلك قوله: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ ﴿٣٢﴾﴾ [آية: ٤٣] في سورة الدخان مرسومة بالتاء، بخلاف غيرها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ﴾ [الصفات: ٦٤].

وكذلك (سنت) في خمسة مواضع مرسومة بالتاء؛ ثلاثة في فاطر قوله: ﴿إِلَّا سُنَّتِ الْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣] ﴿فَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣] وإلى هذه الثلاثة أشار بقوله: (كلا).

وفي الأنفال: ﴿مَضَّتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [آية: ٣٨] وفي غافر: ﴿سُنَّتِ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِمْ وَخَيْرٌ هُنَالِكَ الْكُفْرُونَ﴾ [آية: ٨٥] وهي آخر السورة، لكن قول ابن المصنف أخرى غافر أي: آخرها. غير مستقيم؛ للفرق بين الآخر والأخرى، كما لا يخفى على ذوي النهى.

ومع هذا هو بيان لمحلّه لا احتراز عن أوله أو آخره، لعدم تحقق تعدده، ثم ما عدا هذه الخمسة بالهاء، كقوله تعالى: ﴿سُنَّةٌ مِّنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ﴾ [الإسراء: ٧٧] ثم كان حقه أن يذكر سنة أولاً لكونها من الألفاظ المكررة، ثم يذكر شجرة الدخان، فإنها من الكلمات المفردة، والاعتذار عنه ارتكاب الضرورة.

٩٩- قُرَّتْ عَيْنٌ جَنَّتٍ فِي وَقَعَتْ فَطَرَتْ بَقِيَّتْ وَابْنَتْ وَكَلِمَتْ

(قرت عين جنت في وقعت) أي: وكذلك رسم بالتاء قوله تعالى حكاية عن امرأة فرعون: ﴿قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ﴾ [آية: ٩] في القصص، وبالإضافة إلى لفظ عين احتراز عن المضاف إلى (أعين) في قوله تعالى: ﴿قُرَّةُ أَعْيُنٍ﴾ [آية: ٧٤] في الفرقان، و ﴿مِن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [آية: ١٧] في السجدة، و ﴿وَرَمْحَانٌ وَجَنَّتٌ نَّعِيمٍ﴾ [آية: ٨٩] في سورة الواقعة التي أولها: ﴿إِذَا وَقَعَتْ﴾ [الواقعة: ١] بخلاف غيرها نحو: ﴿جَنَّةُ الْخُلْدِ﴾ [الفرقان: ١٥].

(فطرت، بقيت) بسكون التاء فيها (وابنت) بالتونين (وكلمت) ولو قال: (كلمة) كان أكثر سلاسة، أي: وكذا رسم بالتاء ﴿فَطَرَتْ اللَّهُ﴾ [آية: ٣٠] ب «الروم» و ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [آية: ٨٦] في هود، ولعلّه اكتفى باللفظ عن القيد بعدم التونين، أو لوجودها

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

كذلك في هود، فخرج بـ (بقيت) البقية المنونة، في قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٢٤٨] و ﴿أُولَآءِ بِقِيَّةٍ﴾ [هود: ١١٦] و ﴿وَمَرِيَمَ أَبْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [آية: ١٢] في التحريم، ولم يقع غيرها ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ﴾ [آية: ١٣٧] في الأعراف بقوله:

١٠٠- أَوْسَطِ الْأَعْرَافِ وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرِفَ

(أوسط الاعراف) بالنصب على الظرفية، وغيرها بالهاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠] لكن (كلمت) التي في الأنعام بالتاء أيضًا إلا أنه مندرج في ضمن قوله:

١٠٠-..... وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرِفَ

بصيغة المجهول فيهما، فهذه قاعدة كلية تحتها أفراد جزئية، وهي: كل ما اختلف القراء في إفراده وجمعه قراءة، فإنه يكون في رسم القرآن بالتاء كتابة، والمراد أن مفردة أيضًا بالتاء، إذ لا خلاف في أن الجمع المؤنث السالم يكون بالتاء، سواء فيه الرسوم القرآنية وقواعد كتابة العربية، ولذا كلمت اختلفوا في الجمع والإفراد أجمع القراء في الوقف عليها بالتاء، واختلفوا في مفردها ومجموعها اثنا عشر موضعًا، وذلك قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [آية: ١١٥] في الأنعام، قرأها بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائي، و ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ [آية: ٣٣] أول يونس قرأها بالإفراد غير نافع وابن عامر.

واختلف المصاحف في ثاني يونس: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [آية: ٦٩]، و ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٦]، في الطول، والقياس فيهما التاء، إذا قرأ بها غير نافع وابن عامر بالتوحيد و ﴿ءَايَتٌ لِلْسَّالِفِينَ﴾ [آية: ٧] في سورة يوسف قرأها ابن كثير بالإفراد ﴿وَأَلْقَوْهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ﴾ [آية: ١٠] و ﴿أَنْ سَجَعُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ﴾ [آية: ١٥] كلاهما في يوسف أيضًا، قرأها غير نافع بالتوحيد، و ﴿لَوْلَا أَنْرَكَ عَلَيْهِ ءَايَتٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [آية: ٥٠] في العنكبوت قرأها بالإفراد ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائي، و ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [آية: ٣٧] في سبأ قرأها بالتوحيد حمزة، (فهم على بينة منه) في فاطر، قرأها بالإفراد ابن كثير، وأبو عمرو وحفص وحمزة، و ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ [آية: ٤٧] في فصلت قرأها بالتوحيد ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وحمزة والكسائي، و ﴿جَمَلَتْ صُفُرًا﴾ [المسلمات: ٣٣] قرأها بالإفراد - أي صورة وإلا

فهي جمع حقيقة - حفص وحمة والكسائي.

ثم اعلم أنّهم اختلفوا في التاء الموجودة في الوصل والهاء الموجودة في الوقف أيتها الأصل للأخرى؟ فذهب سيبويه وجماعة إلى أنّ التاء هي الأصل مستدلين بجريان الإعراب عليها دون الهاء، وبأنّ الوصل هو الأصل، والوقف عارض، قالوا: وإنّما أبدلت هاء في الوقف فرقاً بينها وبين التاء التي في ﴿عَفْرِيْتُ﴾ و﴿مَلَكُوتِ﴾.

وقال ابن كيسان^(١): بل فرقاً بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل، نحو: خرجت وذهبت، وذهب آخرون إلى أنّ الهاء هي الأصل، ولهذا سميت هاء التأنيث لا تاء التأنيث وإنّما جعلوها تاء في الوصل؛ لأنّها حينئذ يتعاقبها الحركات، والهاء ضعيفة لشبهها حروف العلة لخفائها، فقلبوها إلى حرف يناسبها مع كونه أقوى منها، وهو التاء.

ومما يجب التنبيه عليه أنّ قوله: ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ [يوسف: ١٠٠] مرسوم بالتاء، والشامي بفتحها، ويقف عليها بالهاء، ووافق ابن كثير، وكذلك ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] مرسوم بالتاء، ووقف عليها البزي والكسائي بالهاء، وكذا ﴿مَرَضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، و﴿وَلَاتٍ﴾ [ص: ٣]، و﴿أَلَلَّتْ﴾ [النجم: ١٩]، و﴿ذَاتٍ﴾ [الحج: ٢]، وقف عليها الكسائي بالهاء، وقد نظمتها في بيت فقلت:

وَاللَّاتُ مَعَ لَاتٍ كَذَا مَرَضَاتٍ وَيَأَبَّتْ وَذَاتٌ مَعَ هَيْهَاتٍ



(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية نحواً ولغة من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان قميّاً بمذهب البصريين والكوفيين، له مصنفات كثيرة منها: المهذب في النحو، شرح السبع الطوال، معاني القرآن، غريب القرآن، وغيرها. انظر: إنباه الرواة (٥٧/٣).

[باب همزة الوصل]

١٠١- وأبداً بهمز الوصلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمٍّ إِنْ كَانَ ثَالِثًا مِنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ

(وأبداً بهمز الوصل من فعل بضم) مع ضم الهمزة، لكن لا مطلقاً في جميع الأحوال، بل كما قال: (إن كان، ثالث من الفعل يضم) بصيغة المجهول خبر كان، أي: مضموماً.

اعلم أن الهمزة في أوّل الكلمة، إمّا همزة قطع، وهي التي تثبت وصلًا وبدءًا، وإمّا همزة وصل، وهي التي تثبت في الابتداء، وتسقط في الدرج.

قال ابن المصنف: ووقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل، فلذلك حصر الناظم مواضع همزة الوصل، ليعلم بذلك أن ما عداها همزة قطع. اهـ

وفيه بحث لا يخفى، والظاهر أن همزة الوصل أكثر وجودًا من همزة القطع في الكلام، إلا أن الضابط في همزة الوصل أقرب وأظهر، فلذا اختار بيانها، ومن المعلوم أن الابتداء لا يمكن إلا بمتحرك، فأوّل الكلمة إن كان متحركًا فظاهر، وإن كان ساكنًا فيحتاج إلى همزة الوصل.

وسميت همزة وصل، لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن، ولذا سماها الخليل^(١) سلم اللسان، ثم همزة الوصل توجد في الأسماء والأفعال والحروف، ومن شأنها أنها لا تكون في مضارع مطلقًا، ولا في ماضٍ ثلاثي كما مر أو رباعي ك (أكرم)، بل في الخماسي ك (انطلق)، والسداسي ك (استخرج).

وحكمها في الماضي المعروف الكسر لا غير، وأمّا في المجهول، فلا يكون إلا مضمومًا وأمّا الأمر الحاضر، ففيه تفصيل كما ذكره الناظم، وقد حكم الأفعال لأن همزة الوصل في الأفعال بالأصالة، وأمر بالابتداء بهمزة الوصل مضمومة من فعل الأمر، إذا كان ثالثة مضمومًا ضمًا لازمًا لا عارضًا، كما سيأتي نحو انظر واعبد، وإنما عدل عن الكسرة إلى الضمة مع أن الأولى هي الأولى لكونها الأكثر في همزة الوصل، لثلاثي يلزم الخروج من الكسرة إلى

(١) الخليل بن أحمد الأزدي البصري الفراهيدي أبو عبد الرحمن، شيخ علماء العربية ورأس المدرسة البصرية وصاحب أقدم معجم لغوي وصلنا وهو العين وأول من استخرج علم العروض وحصن به أشعار العرب (ت ١٧٥هـ). انظر: إنباه الرواة (١/٣٤١).

الضمة، والحال أن لا عبرة بالساكن بينها، حيث إنّه ليس بحاجز ولمناسبة عين الفعل، وأمّا إن كان ثالثة مكسورًا كسرًا لازمًا أي: أصليًا أو مفتوحًا فابتدئ بها مكسورة على أصلها نحو: «اضرب» و «اذهب» و «اعلم».

وأشار إلى ذلك بقوله:

١٠٢- واكسِرُهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَفِي الْأَسْمَاءِ غَيْرِ اللَّامِ كَسْرُهَا وَفِي

(واكسره حال الكسر والفتح وفي) أي: واكسر الهمزة حال كسر ثالث الفعل أو فتحه،

أمّا وجه كسره في مكسوره فهو - لمناسبة بينها كما في ضمه مع مضمومه، وأمّا وجه كسره في مفتوحه، فالحمل له على مكسورة ك نظيره في إعراب المثني والجمع، كذا ذكره الشيخ زكريا، والأظهر لدفع الاشتباه في بعض الصور، باعتبار بعض الصيغ؛ ولأنّ همزة القطع غالبًا تكون مفتوحة، فلا بد من ظهور المغايرة، وأمّا إذا كان ثالث الفعل مضمومًا ضمًّا غير لازم، بأن يكون عارضًا لإعلال كسرتة أيضًا نحو: امشوا، فإن أصله: امشيوا، نقلت ضمة الياء إلى الشين بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، فصار امشوا، وكذا قوله: ﴿أَتُوفَى﴾ [الأحقاف: ٤].

وقد ذهب ابن المصنف، وتبعه الشراح إلى أن حصر تصوير الأمثلة مختص بالأوامر من الثلاثي المجرد، ولعلمهم غفلوا عن أنّه كذلك حكم الأمر مطلقًا، والماضي من الثلاثي المزيد ما عدا باب الأفعال، فإنّ همزته مطلقًا قطعية سواء كان ذلك الفعل الماضي معلومًا أو مجهولًا، نحو ﴿أَجْتَمَعْتَ﴾ [الإسراء: ٨٨]، و ﴿أَجْتَنَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و ﴿وَأَسْتَكْبَرُ﴾ [القصص: ٣٩]، و ﴿أَوْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و ﴿أَشْتَرَى﴾ [التوبة: ١١١]، و ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣]، لمن قرأ بالإخبار، ونحو ﴿أَنْطَلِقُوا﴾ [المرسلات: ٢٩]، و ﴿أَسْتَغْفِرُوا﴾ [هود: ٥٢]، وبذلك التعميم أشار الناظم، حيث قال: (ثالث من الفعل)، ولم يقل: «عين الفعل» فافهم.

وقال الشيخ زكريا: وابدأ وجوبًا، ولعلّه أشار إلى الخلاف الواقع في نحو: قل ادعوا حال الوصل، كما بيّنه الشاطبي رحمه الله بقوله^(١):

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (٤٩٥).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وَضَمُّكَ أَوْلَى السَّائِكِينَ لِثَالِثٍ يُضَمُّ لُزُومًا كَسْرُهُ فِي نَدٍ حَلًا

ثم قول الناظم: (وفي حرف جر مدخولها).

قوله: (الأسماء غير اللام كسرهما وفي) بتشديد الياء سكن وقفًا أو خفف، فهو فعيل بمعنى واف، أي: تام، والمعنى: كسر الهمزة فيها تام بخلافها في لام التعريف، فإنها تفتح طلبًا للخفة فيما يكثر وروده، و (غير) إمّا مجرور على أنه نعت الأسماء، أو منصوب على الاستثناء، والمراد باللام لام التعريف و (كسرهما) مرفوع أو منصوب على أنه خبر مبتدأ، وضميرها راجع إلى الهمزة في أول الأسماء، وخبره (وفي) و (في الأسماء) متعلق (بكسرهما)، واللام في (الأسماء) متحركة بحركة منقولة إليها من الهمزة بعدها، حيث أدرجت الهمزة، واكتفى بحركة اللام عن همزة الوصل، فالمعنى أن همزة الأسماء كلها مكسورة غير همزة لام التعريف، فإنها تكون دائمًا مفتوحة طلبًا للخفة فيما يكثر دوره، واستثناء لام التعريف من الأسماء استثناء منقطع؛ لأنها حرف لا اسم، ومن ثمة قال ابن المصنف: ليس مستثنى منها، بل من قوله: واكسره يعني من ضميره، أي: واكسر الهمز فيما ذكر غير همز آل التعريف، وفيه بعد من حيث اللفظ كما قال الشيخ زكريا.

١٠٣- ابْنِ مَعَ ابْنَةِ امْرِئٍ وَائْتِنِينَ وَاْمِرَاءَ وَاَسْمِ مَعَ اثْنَتَيْنِ

فقوله: (ابن) بالجر بدل من الأسماء كما ذكره الشيخ زكريا أو عطف بيان، وهو الأظهر، فالمراد بالأسماء الآتية. وأمّا قول الرومي: و (في الأسماء) خبر مقدم لقوله: (كسرهما)، وفي ابن عطف على قوله: و (في الأسماء)، فليس في محله، بل خطأ من جهة المبنى، وكذا من طريقة المعنى، أمّا المبنى فلأنه يلزم منه عيب في كلام الناظم، وهو الإيطاء بخلاف ما قدمناه في تحقيق المبنى، وأمّا المعنى فلأن الأسماء المكسورة الهمزة محصورة عند المصنف في الأسماء المذكورة، فلا يصح التعاطف بينهما على الطريقة المسطورة، وأيضًا لا يصح حمل الأسماء على العموم، ويكون العطف من قبيل التخصيص، لأن جميع همزات الأسماء، ليست موصولة، ولا كلها مكسورة، وكأن الشيخ أراد بالأسماء ما فيه الهمزة المكسورة الساعية، فلا يرد عليه القياسي، وهو كل مصدر بعد ألف فعله أربعة أحرف فصاعدًا، كالاتفعال والانفعال، والاستفعال مما ورد في القرآن أو لم يرد؛ أو لأنه اكتفى بما يفهم من كسر همزة في الفعل، وكسر همزة في مصدره بالقياس.

وأما تفسير اليميني الأسماء بالمصادر من نحو: ﴿أَبْتَفَاءَ أَلْفِئْتَةٍ﴾ [آل عمران: ٧]، و﴿أَخْتَلَفِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [يونس: ٦]، و﴿أَنْتِقَامٍ﴾ [آل عمران: ٤]، فليس في محله لما سبق من تحقيق المرام.

وأما سائر الأسماء فمختلفة الأوائل، فمنها مفتوحة ك (آدم)^(١)، أو مكسورة ك (إبراهيم)^(٢)، أو مضمومة ك (أجاج)^(٣)، وقد يقال: إن هذا كله يندفع بأن الضمير في اكسره إلى همزة الوصل، لا إلى الهمز مطلقاً، ثم ما اختاره الناظم من أن التعريف باللام وحده، والهمزة زائدة، إذ لو كانت مقصودة لم تحذف، كما لا تحذف همزة أم.

وأن هو مذهب سيويه وأكثر النحاة، خلافاً لما ذهب إليه الخليل من أن «أل» حرف ثنائي، تفيد التعريف؛ لأنها من خصائص الأسماء، وتفيد معنى فيها، وهي بمنزلة «قد» و«هل» في الأفعال، وذلك ثنائي فكذلك هذه، أقول: ولعل وجه حذف همزة كثرة الاستعمال.

والحاصل: أن الناظم يريد همزة الوصل في السماعي، وهي عشرة أسماء، وقد ذكر سبعة منها لورودها في القرآن، إلا أنه ترك باقيها لضرورة النظم، كما قاله المصري وسبقه الرومي، منها ابن، وأصله: بنو بفتحتين، لقولهم في تكسيره: أبناء، وأفعال في الأصل جمع فعل، نحو: (نبأ وأبناء، وخبر وأخبار)، فأعلّ بأن استثقل الضمة على الواو، وحذفت اللام لالتقاء الساكنين، وأسكن الأوّل وأدخلت عليه همزة الوصل.

ومنها: (ابنة)، وأصلها: بنوة كشجرة، وهي مؤنثة ابن، فحكمها حكمه، ومنها (امرؤ) للمذكر و(امرأة) للمؤنث، وفيها لغة أخرى (مرء ومرأة)، وإنما أدخلوا الهمزة عليها، وإن كانا تامين من حيث إن لامها همزة، ويلحقها التخفيف، فيقال: (مرء، ومرءة) فجريا مجرى (ابن وابنة).

ومنها: (اثنان) للمذكر، و(اثنتان) للمؤنث، وأصلها: ثنيان وثنيتان، كجملان وشجرتان، بدليل قولهم في النسبة: ثنوي، فحذفت اللام وأسكنت الثاء، وجيء بهمزة الوصل.

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١].

(٢) من نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤].

(٣) من نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان: ٥٣].

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ومنها: (اسم)، وأصله: سمو، بوزن قنو وصنو، فحذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها، ونقل سكون الميم إلى السين، لتعاقب تلك الحركات عليها، وأتى بهمزة الوصل، وهذا مذهب البصريين، وفيه أن العلة المذكورة منقوصة في دلو، اللهم إلا أن يقال بأن استعمال الاسم أكثر من الدلو واطراد العلة غير لازم وأما مذهب الكوفيين أن أصله: وسم أي علامة لأن الاسم علامة للمسمى، ويعرف هو به.

والمختار مذهب البصريين لقولهم في تكسيره: أسماء، لا أوسام، وفي تصغيره: سُمِّيَ لا: وُسَيْمٌ، وعند إسناد الضمير المرفوع المتحرك: سَمَّيْتُ، لا: وَسَمْتُ، كوعدت.

قال ابن الناظم: ومنها است، وأصله سته، كجمل لتكسيره على استاه، وأهمله الناظم؛ لأن البيت لم يسعه.

قلت: الصواب في الاعتذار أن يقال لعدم وروده في الكتاب، لاسيما ذكره مستهجن عند أولي الألباب.

وأما قول خالد: وينبغي أن يزيد «أل» الموصولة و «ايم» لغة في «أيمن»، فإن قالوا: هي أيمن، فحذفت اللام، قلنا: وابنم هو ابن، فزيدت الميم، وحكمها مع ما ذكرنا الكسر، ومع لام التعريف الفتح، فالجواب: أن لام التعريف يشمل نوعيه وايم لم يجيء في القرآن العظيم، وكذا ابنم مع أنه علم حكمه من ابن، فإن الميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرق بمعنى الأزرق، ومراد المصنف بيان ما في الكتاب، والله أعلم بالصواب.

وأما قول ابن المصنف وقد تبعه الرومي: لو قال الناظم مكان «كسرها» أيمن، وفي لو في فمدفوع كما لا يخفى على أرباب الوفاء لعدم وجود الاستيفاء، وقال الشيخ زكريا: ذكر ابن الناظم ههنا فوائد لا يفترق إليها المشروح، قلت: وهو كذلك، ولذلك أعرضت عما فيه من المغلوق والمفتوح.



بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

١٠٤- وَحَاذِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحُرْكَهٖ إِلَّا إِذَا رُزِمَتْ فَسَبْعُ حَرَكَهٖ

(وحاذر الوقف بكل الحركة) الجار متعلق بالوقف، وهو مفعول وحاذر أمر بمعنى احذر على المبالغة، فإنَّ المفاعلة إذا لم يصح منها المبالغة، فهي للمبالغة والمعنى احذر الوقف بتمام الحركة، كما يفعله جهال القراء في نحو: ﴿وَتَبَّ﴾ [المسد: ١].

ثم اعلم أن الوقف لغة: مصدر وقفت الدابة وقفًا: حبستها، فوقفت هي وقفًا فهو لازم ومعتمد، والفرق بينهما بالمصدر كرجع رجعًا ورجوعًا، وصد صدًا وصدودًا.

واصطلاحًا: قطع الكلمة عما بعدها إن كان بعدها شيء، وإلا فيسمى قطعًا كذا ذكره، ولا بدعي أو يسمى وقفًا أيضًا؛ لأن بعض القرآن يتعلق ببعض.

ويستحب الحال والمرتل، فيصدق الوقف على أول السور، وعلى آخر القرآن غايته أن يبسل الفاتحة مبتدأة حكمًا كما عرف في محله.

ثم أنواع الوقف ثلاث، أولها: الإسكان المحض، وهو الأصل، لأن الغرض من الوقف هو الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة.

وثانيها: الروم، وهو إتيان بعض الحركة بصوت خفي، وكأنه يضعف صوتها لقصر زمانها فيسمعها القريب المصغي دون البعيد؛ لأنها غير تامة، والمراد بالبعيد أعم من أن يكون حقيقة أو حكمًا فيشمل الأصم والقريب، إذا لم يكن مصغيًا.

وثالثها: الإشمام، وهو أن تضم شفتيك بعد الإسكان إشارة إلى الضم، وتترك بينهما بعض انفراج، ليخرج النفس، فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمها الإشارة إلى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها، فهو شيء يختص بإدراكه العين، دون الأذن، لأنه ليس بصوت يسمع، وإنما هو تحرك عضو، فلا يدرکه الأعمى، والروم يدرکه الأعمى والبصير؛ لأن فيه مع بعض الحركة صوتًا ما يكاد الحرف أن يكون به متحركًا، واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها.

والمراد بالإشمام هو الفرق بين ما هو متحرك في الأصل، فأسكن للوقف، وبين ما هو ساكن في كل حال، فإذا عرفت ذلك عرفت أن قول الناظم رحمه الله.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

(إلا إذا رمت فبعض الحركة) استثناء مفرغ من أعم الأحوال، والبعض مضاف إلى الحركة، وهو مفعول لفعل مقدر، أي: واحذر الوقف بتام الحركة في جميع أحوال الوقف، وأنواع حركات الكلمات الموقوف عليها من الرفع، والنصب والجر والضم والفتح والكسر، نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿وَقِيلَ﴾، و﴿أَلْعَلَّمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿الصِّرَاطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، و (يسر)^(١) إلا إذا رمت وقف الروم فأت بعض الحركة، ولكن محله إذا كانت الكلمة الموقوف عليها مرفوعة أو مضمومة أو مخفوضة أو مكسورة، بخلاف ما إذا كانت مفتوحة أو منصوبة ولهذا قال:

١٠٥- إِبْرَاهِيمُ أَوْ يَنْصُبُ وَأَشْمُ إِشَارَةٌ بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمِّ

(إلا بفتح أو بنصب) وينسخة: وينصب (وأشم) أي: قف به بالإشمام (إشارة بالضم في رفع وضم) أي للإشارة إلى ضمة الحركة من الكلمة الموقوف عليها في رفع وضم، أي: إذا كانت تلك الكلمة مرفوعة أو مضمومة، بخلاف ما إذا كانت منصوبة أو مفتوحة أو مخفوضة أو مكسورة.

والمغايرة بين أنواع الإعراب لإفادة عموم الحكم بين الحركات الإعرابية وبين الحركات البنائية، فإن الرفع والنصب والجر من ألقاب الإعراب، والضم والفتح والكسر من ألقاب البناء، فيستوي في الأحكام المذكورة المنون وغير المنون، والمعرب والمبني من الاسم ونحوه.

ثم اعلم أن الروم والاختلاس يشتركان في التبعية إلا أن الروم أخص من حيث إنه لا يكون في الفتح والنصب، ويكون في الوقف دون الوصل، والثابت من الحركة أقل من الذهاب، والاختلاس أعم لكونه يتناول الحركات الثلاث، كما في ﴿لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] و﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٥٨] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [النساء: ٥٨] عند بعض القراء في الأمثلة الثلاثة، ولا يخص بالآخر، وهو محل الوقف، والثابت من الحركة أكثر من الذهاب، وذلك أن تأتي بثلاثها، وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة بالسماح من أفواه أرباب أداء القراءة.

ثم اعلم أن الروم والإشمام لا يدخلان في هاء التأنيث، لا في ميم الجمع، ولا في الحركة

(١) من نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا تَنَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤].

العارضة، كما بينه الشاطبي رحمه الله في قوله^(١):

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمٍ الْجُمُيعِ قُلْ وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُنْ أَلَيْدُخْلًا

أما هاء التأنيث فإنها تنقسم إلى ما رسم بالهاء نحو ﴿ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً ﴾ [الأنعام: ١٥٧]، و ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ ﴾ [الشعراء: ٢٦]، وإلى ما رسم بالتاء نحو ﴿ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، و ﴿ أذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣]، فما رسم بالهاء لا يوقف عليه إلا بالهاء الساكنة، إذ المراد بالروم والإشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل، ولم يكن على الهاء حركة في الأصل إذ هي مبدلة من التاء، والتاء معدومة في الوقف، وأما ما رسم بالتاء فإن الروم والإشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف بالتاء لأنها تاء محضة، وهي التي كانت في الوصل، ولذا قال الشاطبي: وفي هاء تأنيث، ولم يقل في تاء تأنيث وأما ميم الجمع نحو: ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾، و ﴿ إِلَيْكُمْ ﴾، فهي تنقسم إلى ما تحرك في الوصل للجمع نحو: ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ونحوه مما يقع قبل السكون، وإلى ما تحرك بالضم أو الكسر موصولاً لبعض القراء ويسكن لبعضهم، فأما النوع الأول فلا يدخله روم ولا إشمام لأن حركته عارضة كحركة ﴿ وَأَنْذِرِ الَّذِينَ ﴾ [إبراهيم: ٤٤] و ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [البينة: ١] والغرض من الروم والإشمام إنما هو بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل باعتبار الأصل.

وأما النوع الثاني فعند من يقرأ بالإسكان فلا يدخلان فيه على قراءته؛ لأنها إنما يدخلان في المتحرك، ومن قرأ بالضم والصلة لم يدخل أيضاً على قراءته روم ولا إشمام عند الحافظ أبي عمرو الداني وأبي القاسم الشاطبي رحمهما الله؛ لأن ميم الجمع لا حركة لها في الأصل، وإنما حركتها عارضة لأجل واو الصلة والتقاء الساكنين، وقال مكِّي: يدخلان عليه؛ لأن حركتها بنائية كهاء الكناية، وفرّق الداني بين ميم الجمع وهاء الكناية، بأن الهاء محركة قبل الصلة، بخلاف الميم يعني بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة، فعوملت بالسكون، فهو كالذي تحرك لالتقاء الساكنين، وههنا قول ثالث فيه تفصيل ذكره الشاطبي في قوله^(٢):

(١) البيت من الشاطبية ورقمه (٤٩٥).

(٢) والبيتان من الشاطبية وهما:

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

وَفِي الْهَاءِ لِلْإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبُوهُمَا البيتين

وحاصله: أنه إن وقع قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء، نحو: ﴿لَا تُخَلِّفُهُ﴾ [طه: ٥٨] و﴿يَمْزَحْزِحِهِ﴾ [البقرة: ٩٦]، و﴿عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، فبعض يجوز الروم والإشمام، وبعض يمنعها، فوجه الجواز إجراؤه على القاعدة، ووجه المنع استثقال الخروج من ثقل إلى مثله، أو الإشارة إليه في موضع الاستراحة، وأمّا إن انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو: ﴿لَهُ﴾، أو ﴿نَادَتْهُ﴾ دخله الروم والإشمام بلا خلاف لعدم العلة المانعة منها.

وأمّا الحركة العارضة، وهو ما حرك لساكن بعده متصل، أو منفصل نحو: ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [الحاقة: ١٨]، و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، و﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١]، و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، و﴿مَنْ يَسْتَبْرِقْ﴾ [الرحمن: ٥٤]، فلا يجوز في هذا روم ولا إشمام؛ لأنّ الحركة إنّما عرضت لساكن لقيه حال الوصل، وزالت عند الوقف لذهاب المقتضى، فلا يعتد بها، فلا وجه للروم والإشمام، بخلاف نحو: ﴿مِلَّةٌ﴾ و﴿دِفْعَةٌ﴾ [النحل: ٥]، إذا نقلت حركة الهمزة على ما قبلها في قراءة حمزة وهشام حيث قرأ بالروم، والإشمام فيهما لأنّها حركة الهمزة، وهي تدلّ عليها، فكأنّ الهمزة ملفوظ بها، كما صرّح به مكّي، فنظمت هذه الأحكام التي في حكم المستثنى من المرام فقلت:

وَهَاءٌ تَأْنِيهِ وَعَارِضٌ الْكَلَامِ مُتْتَعِجُ الرُّومِ مَعَ الْإِشْمَامِ

ولا يخفى أنّ العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع، فلا يحتاج إلى الفرق، هذا وفي النظم أيضًا تتكرر الحركة، وهو عيب، فلو قال: بعض بركة برفع بعض على أنّ تنوينه بدل من المضاف إليه، أي: وبعض من الحركة بركة وكفاية.

وقد ختم المصنف رحمه الله مباحث علم التجويد بمباحث الوقف، إيحاء إلى حسن المقطع، ولقد أحسن في ذلك وأجاد فيما أفاد، والله الهادي إلى الرشاد، والملمهم إلى السداد.

٣٧٤ - وَفِي الْهَاءِ لِلْإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبُوهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مَثَلًا

٣٧٥ - أَوْ أَمَّا هَا وَآوُ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يُرَى لَهَا فِي كُلِّ حَالٍ مَحَلًّا

١٠٦- وَقَدْ تَقَضَى نَظْمِي الْمُدَّمَةَ مِّنِّي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقَدَّمَهُ

(وقد تقضى نظمي المقدمة) بفتح ياء الإضافة على استعمال لغة، لا كما قال المصري: إنَّه للضرورة، والنظم مصدر، ويحتمل أن يراد به المعنى المفعول، واللام في المقدمة للعهد الذي تقدم، وبينها وبين ما يجيء من لفظ مقدمة صنعة الجناس، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَقْرَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾ [الروم: ٤٣] على ما هو مقرَّر ومحرَّر في صنع البديع.

(مني لقارئ القرآن تقدمه) تقضى أصله تقضض، فأبدلوا من الضاد الأخير ياء لاستثقالهم ثلاث ضادات متواليات مشتق من انقض الحائط أي: سقط، والمراد انقضى نظمي المقدمة، وفي بعض النسخ: وقد انقضى، والأوَّل أصح، كذا ذكره الرومي، لكن كون تقضى مضاعفًا غير صحيح، بل هو ناقص، ففي الصحاح تقضى، وانقضى بمعنى واحد، وإن كان باهيا مختلفًا، نعم باب التفعّل أصله: التكلف، فمعناه الانقضاء شيئًا فشيئًا، والظاهر أن المراد هنا مجرد الانتهاء أي: وقد انتهى نظمي لهذه المقدمة في علم تجويد القراءة، وهي مني لقارئ القرآن تحفة متقدمة، وهديّة متصلة، فجزاه الله عنا خير الجزاء والمثوبة، ف (تقدمة) مبتدأ مؤخره، وقال اليميني: حال كونها تقدمه.

قلت: ف (مني) بها متعلقة ويجوز أن يكون قارئ القرآن مفردًا مرادًا به الجنس أو جمعًا حذف نونه للإضافة.

١٠٧- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ

(والحمد لله لها ختام) بكسر الخاء وجملة: (الحمد لله) مما يختتم به للمقدمة ليكون الشكر أولاً وآخرًا على جزيل النعمة وجميل المنّة، وليكون ختامه مسكًا كما قال الله تعالى في حق رحيق الجنة: ﴿ يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ ﴿٢٦﴾ خِتْمُهُ مِسْكٌ ﴾ [المطففين: ٢٥، ٢٦] أي: آخر ما يجيدون رائحة المسك بعد تمام الشربة في مقام اللذة.

وأصل الختام: الطين الذي يختتم به الإناء للعصمة أو الحرمة، ففيه تلويح إلى تأكيد ختم المقدمة وتلميح إلى ذكر صاحب النبوة، ولذا قال (ثم الصلاة بعد والسلام) أي: ثم الصلاة على خاتم الأنبياء بعد حمد الله تعالى لها ختام، وكذا السلام، ويحتمل أن يكون السلام معطوفًا على الصلاة، وخبرهما محذوف؛ لأنّه معلوم بقريته المقام، ولتعيينه عليه السلام - بهذا المرام، ولذا جاء في نسخة بعد قوله: (على النبي أحمد وآله) بتنوين (أحمد) للضرورة وفي نسخة

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

بدله لفظ أحمد المصطفى، وهو أولى كما لا يخفى.

(وصحبه وتابعي منواله) بكسر الميم، أي: طريقه وحاله في أفعاله وأقواله، وفي بعض

النسخ.

عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ وَاللَّهُ وَصَّحِيهِ الْأَطَهَارِ

وحاصله: أنَّ الصلاة والسلام لها ختام، كما أنَّ الحمد لله سبحانه لها ختام، ولا يبعد أن يقال: الصلاة والسلام والحمد ختام، ففيه إيحاء إلى معنى كلمتي التوحيد المطلوب وجودهما عند الخاتمة، لأرباب التأيد، ويحتمل أن يكون قوله: والسلام كلامًا مبتدأ مآله تمام، اكتفاء بالمرام، كما هو عادة بعض الكرام من ختم كتابهم بلفظ والسلام، كما قيل:

وكنت دخرت أفكاري لوقت فكان الوقت وقتك والسلام
وكنت كطالب الدنيا لحر فأنت الحر وانقطع الكلام

وسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين، وعلى أهل طاعتك أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

قال شارحه الملا علي بن سلطان القاري رحمه الله ذاكراً من أخذ هو عنه القراءات من

مشايخه الأجلة الثقات:

وأماً سندي في تحقيق القراءات، وتدقيق الروايات، فعلى المشايخ العظام والقراء الكرام من أجلهم في هذا الفن الشريف، وأكملهم شيخ القراء بمكة الغراء، وحيد عصره، وفريد دهره، العالم العامل، والصالح الكامل، الشيخ سراج الدين عمر اليميني الشرافي، بلغه الله سبحانه المقام العالي الوافي، وجزاه عني، وعن سائر المسلمين الجزاء الكافي، وقد قرأ على جماعة قرءوا على الإمام العلامة محمد بن القطان خطيب المدينة المنورة وإمامها، وهو قرأ على الشيخ زين الدين عبد الغني الهيتمي المصري، وهو على خاتمة القراء والمحدثين الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد الجزري، قدس الله سره السري، وهو أخذ عن شمس الدين بن الكياني بن اللبان، عن التقي الصالح كمال الدين العباسي، عن الإمام ولي الله أبي القاسم الشاطبي، عن ابن نجاح، عن ابن هذيل، عن أبي عمرو الداني، وسنده مذكور في كتابه التيسير منتهياً إلى البشير النذير صلى الله عليه وسلم على آله وأصحابه وأحبابه وعلى الأئمة

المجتهدين في أنواع علوم الدين وعلى إخوانه من النبيين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

هذه مقدمات الإمام أبي القاسم الشاطبي رحمه الله تعالى وحيث وفق الله اللطيف لإتمام شرح هذا المتن الشريف، فلنختمه بترجمة المصنف المنيف، فنقول: هو الإمام الولي بالاتفاق أحد الأئمة في الآفاق، أبو القاسم بن فيره بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيصي الشاطبي، كان إمامًا في القراءة والتفسير، وحافظًا في الحديث بصحيح نسخ البخاري، ومسلم من حفظه ويملي النكت على المواضع المحتاج إليها من لفظه أستاذًا في العربية عارفًا بعلم الرؤيا، له كرامات كثيرة شهيرة.

ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسة، وأخذ القراءة عن أبي هذيل عن أبي داود عن أبي عمرو الداني عن شيوخه المذكورة في أسانيد قراءتهم في «التيسير» وغيره، وسمع الحديث من السلفي ونحوه، وكان ضريراً ومع ذلك لا يظهر منه لذكائه وفطائه ما يظهر من الأعمى في حركاته، وكان لا يتكلم إلا بما تدعو الضرورة إليه، ويسمع الأذان من غير المؤذن كرامة لديه، ويعدل أصحابه عن أشياء أخفوها عليه، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة في هيئة حسنة وخضوع واستكانة، ويمنع جلساءه من الخوض إلا في العلم والقرآن، وكان يعتل العلة الشديدة، ولا يشتكي ولا يتأوه، وإذا سئل عن حاله قال: العافية، لا يزيد على ذلك.

وله غير هذه القصيدة اللامية، كالقصيدة الرائية في مرسوم الخط العثماني، وقصيدة دالية خمسمائة بيت، لخص فيها «التمهيد» لابن عبد البر، وهو اثنا عشر مجلداً، وقد تطلعت بهذا الشرح على جنبه رجاء الدخول في زمرة أصحابه.

وتوفي الشيخ رحمه الله تعالى يوم الأحد، بعد صلاة العصر، وهو اليوم الثامن من بعد العشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة، ودفن يوم الاثنين في مقبرة النيساني، وتعرف تلك الناحية بسارية، وقبره بمصر يزار ويتبرك به.

وأما طريقي إلى المصنف في رواية القصيدة إجازة فيما ذكره شيخ مشايخي خاتمة المجتهدين، والحافظ العلامة في علوم الدين جلال الدين السيوطي - رحمه الله تعالى - أخبرني شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني إجازة، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المقرئ إجازة أخبرنا العلامة بدر الدين ابن جماعة، قال: أخبرنا أبو الفضل هبة الله بن محمد الأزرق،

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

قال: أخبرنا الإمام أبو القاسم الشاطبي رحمه الله تعالى.

وقد نقل القرطبي أن الشاطبي رحمه الله، لما فرغ من تصنيفها طاف بها حول الكعبة الشريفة اثني عشر ألف أسبوع، كلما جاء في أماكن الدعاء، قال: «اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، رب هذا البيت العظيم انفع بها كل من قرأها»، وروي عنه أيضًا أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فقام بين يديه وسلم عليه، وقدم القصيدة إليه، وقال: «يا سيدي يا رسول الله، انظر هذه القصيدة»، فتناولها النبي ﷺ بيده المباركة، وقال: «هي مباركة من حفظها دخل الجنة»، زاد القرطبي: بل من مات، وهي في بيته دخل الجنة. اهـ والله أعلم.



الإمام أبي السنيّة شرح المقدمة الجزرية

للإمام أبي محمد بن محمد القطراني
ت ٩٢٣ هـ

ترجمة الشارح

القسطلاني^(١):

هو الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن حسين بن علي القسطلاني المصري الشافعي الإمام العلامة الحجة الفقيه المقرئ المسند.

قال السخاوي: «مولده ثاني عشر ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة بمصر، ونشأ بها وحفظ القرآن، وتلا بالسبع، وحفظ «الشاطبية» و«الجزرية»، وغير ذلك.

شيوخه:

١- الشيخ خالد الأزهرى النحوي.

٢- الفخر المسمي.

٣- الجلال البكري.

مؤلفاته:

١- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري.

٢- اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية، «وهو الكتاب الذي بين أيدينا».

٣- المواهب اللدنية في المنح المحمدية، في السيرة النبوية.

٤- لطائف الإشارات في علم القراءات، في القراءات.

٥- الكنز، في التجويد.

٦- الروض الزاهر في مناقب الشيخ عبد القادر.

٧- شرح البردة، سماه: مشارق الأنوار المضية.

٨- الأسعد في تلخيص الإرشاد من فروع الشافعية، لشرف الدين المقرئ.

(١) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة (١/١٢٦)، والنور السافر (ص: ١١٣)، والشذرات (٨/١٢١) والضوء اللامع (٢/١٠٣)، والبدر الطالع (١/١٠٢)، والأعلام (١/٢٣٢)، ومعجم المؤلفين (٢/٨٥).

- ٩- أمتع السماع والأبصار.
- ١٠- فتح المواهب في مناقب الشاطبي.
- ١١- قيس اللوامع في الأدعية والأذكار الجوامع مختصر كتاب الأنوار له.
- ١٢- مدارك المرام في مسالك الصيام.
- ١٣- مرصد الصلوات في مقاصد الصلاة.
- ١٤- مسالك الحنفا إلى مشارع الصلاة على النبي المصطفى ﷺ.
- ١٥- مشارق الأنوار المضية في شرح الكواكب الدرية.
- ١٦- منهاج الابتهاج لشرح الجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج.
- ١٧- نفائس الأنفاس في الصحبة واللباس.
- ١٨- النور الساطع في مختصر الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع للسخاوي.
- ١٩- يقظة ذوي الاعتبار في موعظة أهل الاعتبار.

وفاته:

توفي ليلة الجمعة سابع المحرم سنة (٩٢٣هـ) بالقاهرة ودفن بالمدرسة العينية جوار

منزله.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

مقدمة الشارح

قال الفقير إلى ربه أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي بن أحمد بن علي بن القسطلاني المقرئ - غفر الله له وللمسلمين:

أحمد الله سبحانه حمدًا كثيرًا دائمًا بدوامه، باقياً ببقائه، وأشكره تعالى على نعمه شكرًا أستزيد به من جزيل عطائه، وَأُفْرَبُّ بآنه واحد لا شريك له، إقرارًا أدخره ليوم لقائه، وأن محمدًا عبده ورسوله، المبجل المفضل على سائر أنبيائه، المكرم بالقرآن المنزل بأمره ونهيه، ووعدته ووعيده، وأنبائه، الذي أجزل لقارئه المجدود لحروفه الأجور، وجعله عدةً له يوم لقائه، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه، ما استتار النهارُ بضيائه.

أما بعد: فهذا تعليق على مُقَدِّمَةِ الشيخ الإمام، بقية المحققين الأعلام، أبي الخير محمد بن محمد الجزري الشافعي، سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه، التي وضعها في التجويد، يحل ألفاظها، ويبرز دقائقها، ويحقق مسائلها، التمسه مني بعض الأعزة عليّ، من الإخوان المترددين إليّ، فأجبتهم إلى ما طلبوا، وعلمت أن ذلك قد وجب، ضامًا إليه فوائد الناظم المستجدات، والقواعد المحررات، ما تَقَرَّرَ به أعين أولى الرغبات، مشيرًا فيه إلى ما ذكره الجعبري^(١) - رحمه الله تعالى عليه - من التحقيقات، طالبًا من الله تعالى التوفيق، والهداية إلى أحسن طريق وسميته: «اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية» والله أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعله من الأعمال الخالصة لوجهه إنه على ما يشاء قدير.

أخبرني بجميع المقدمة المذكورة الشيخ الإمام سراج الدين أبو حفص عمر بن قاسم الأنصاري بقراءتي لها عليه في ثامن عشر الحجة سنة ثمان وستين وثمانمائة، قال: أخبرنا بها الشيخان الإمامان العالمان شرف الدين موسى بن عمران المقرئ، ثم المقدسي بقراءتي لها عليه

(١) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم أبو إسحاق الجعبري، عالم بالقراءات من فقهاء الشافعية له نثر ونظم يقال له الشيخ الجليل، كنيته في بعض المصادر: تقي الدين، وفي غيرها: برهان الدين، له نحو مائة مصنف منها خلاص الأبحاث والعمود وله شرح على منظومة الشاطبي وغيرها (ت ٧٣٢هـ). انظر: غاية النهاية (٢١/١).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

في سادس شوال سنة خمس وستين وثمانمائة بمصر، والشيخ شهاب الدين أحمد أبو العباس بن أسد الأميوطي المقرئ الشافعي بقراءتي لها عليه في ثالث شعبان سنة سبع وستين وثمانمائة، قال: أخبرنا الناظم.

قلت: وأخبرني بها جماعة عن الناظم منهم شيخنا أبو العباس العلامة أحمد بن أسد المذكور بقراءتي لها عليه في تاسع عشر المحرم سنة تسع وستين وثمانمائة بمنزل سكنه بالمدرسة الزينية ظاهر باب الخوخة بين الثورين. قال: أخبرنا الناظم، وأنا أسأل الله تعالى أن يوفقني أنا وأحبابي وجميع المسلمين لأحب الأعمال إليه، ولأنفع العلوم لديه، فإنه مالك ذلك والقادر عليه.

قال الناظم - رحمة الله تعالى عليه -: (بسم الله الرحمن الرحيم) أي: أبتدىء، والباء متعلقة بمحذوف تقديره: بسم الله الرحمن الرحيم أو أنظم؛ لأن الذي يليها منظوم، وكسرت لتكون حركتها مشبهة بعملها؛ لأنها تعمل فيما بعدها الجر.

والاسم مشتق من السمو وهو العلو، قال المبرد^(١) في البصريين، وقيل: من الوسم والسمة، وهي العلامة. قاله ثعلب في الكوفيين. قال البغوي: والأول أصح.

و (الله) تعالى هو المحمود المعبود بحق، واختلف في لفظه هل هو مشتق أو مرتجل، فذهب كثير من العلماء إلى أنه ليس بمشتق، وأنه اسم تفرد به الباري سبحانه لم يشاركه فيه أحد، قال الله تعالى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مریم: ٦٥] أي: هل تعلم أحدًا يسمى الله غيره، وهذا مذهب الخليل^(٢) وابن كيسان^(٣) وغيرهما، والأكثر أن مشتق، فقيل: من أله إلهة

(١) محمد بن يزيد أبو العباس المبرد: إمام العربية وأحد شيوخ المدرسة البصرية له مؤلفات كثيرة في اللغة والأدب والنحو كالمقتضب والكامل وغيرها (ت ٢٨٢هـ). انظر: إنباه الرواة على طبقات النحاة (٣/ ٢٤١).

(٢) الخليل بن أحمد الأزدي البصري الفراهيدي أبو عبد الرحمن، شيخ علماء العربية ورأس المدرسة البصرية وصاحب أقدم معجم لغوي وصلنا وهو العين وأول من استخراج علم العروض وحصن به أشعار العرب (ت ١٧٥هـ). انظر: إنباه الرواة (١/ ٣٤١).

(٣) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية نحوا ولغة من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان قِيَمًا بمذهب البصريين والكوفيين، له مصنفات كثيرة منها: المهذب في النحو، شرح السبع الطوال، معاني القرآن، غريب القرآن، وغيرها. انظر: إنباه الرواة (٣/ ٥٧).

أي: عبد عبادة، وقرأ ابن عباس (ويذكر وإلاهتك) قال: معناه: عبادتك.
 وقيل: من أله يأله إذا تحير، إذ القلوب تحار في عظمتها، فلا تستطيع أن تحده ولا تصفه
 جل وعز أن تحيط به الأقدار وتحده الأفكار.
 وقيل: من الوَلَّه وهو شدة الشوق؛ لأن القلوب توله إليه، أي: تشتاق إلى معرفته،
 وتلهج بذكره.

وقيل: أصله لاه ثم دخلت الألف واللام عليه.

وقيل: ولاه فقلبت الواو همزة، كما قالوا للوشاح، أشاح.

ومعناه أن الخلق يولهُون إليه في حوائجهم، ويتضرعون إليه فيما ينوبهم، ويفزعون إليه
 في كل ما يصيبهم كما يولهُ الطفل إلى أمه. يقال: أله: فزع، وألهت إلى فلان إذا فزعت إليه.
 قال أبو الهيثم الرازي: قولنا الله كان الأصل فيه الإله ثم حذفت العرب الهمزة
 المتوسطة، فلما حذفوها نقلوا كسرتها إلى اللام الساكنة قبلها فقالوا: اللاه فحركوا لام
 التعريف، ومن حقها السكون فأسكنوها وأدغموها في الثانية، فقالوا: الله.

قوله: (الرحمن الرحيم) قال مجاهد^(١): الرحمن بأهل الدنيا والرحيم بأهل السماء، حين
 أسكنهم السماوات، وطوقهم الطاعات، وجنبهم الآفات، وقطع عنهم المطاعم واللذات،
 والرحيم بأهل الأرض حين أرسل إليهم الرسل وأنزل عليهم الكتب، ومعناها واحد عند
 المحققين كندمان ونديم أي: ذو الرحمة، وإنما ذكر أحدهما بعد الآخر تليغاً لقلوب الراغبين،
 قال المبرد: هو إنعام بعد إنعام، وتفضل بعد تفضل.

ومنهم من فرّق، فقال: الرحمن معنى العموم، والرحيم معنى الخصوص؛ لأن الرحمة
 في الدنيا عمت المؤمن والكافر والبار والفاجر، ورحمته في الآخرة اختصت بالمؤمنين، جعلنا
 الله منهم بمنه وكرمه.

(١) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي المخزومي، تابعي مفسر من أهل مكة، شيخ القراء والمفسرين أخذ
 التفسير عن ابن عباس وقرأه عليه ثلاث مرات، وله تفسير يسمى باسمه توفي ساجداً بمكة سنة
 (١٠٤هـ). انظر: تهذيب التهذيب (١٠/٤٢).

قال المصنف:

١- يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزْرِيِّ الشَّافِعِيِّ

(الرجاء) هو: الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمني، و(العفو) هو: الصفح عن الذنب، وأصله الفضل، فيكون على هذا عفو المال: فضله، قال الله تعالى: ﴿وَسْتَأْتُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْاَعْفُو﴾ [البقرة: ٢١٩] أي: يتصدقون بما فضل عن قوتهم وقوت عيالهم.

و(الرب) هو: المالك والسيد: ومنه قوله تعالى: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢] أي: عند سيدك، والرب أيضًا هو: القائم بالأمر المصلح لما فسد منها، ولا يطلق إلا على الله وحده، فإن أطلق على غيره، فبالإضافة: كرب الدار ورب الناقة. قال البغوي: ولا يقال للمخلوق: الرب، معرفاً باللام، وإنما يقال: رب كذا مضافاً؛ لأن الألف واللام للتعميم، وهو يملك الكل. انتهى.

و (السامع) لفظه ولفظ السميع مترادفان، وهو صفة للرب سبحانه، وقد يروى بمعنى الإجابة ومنه: قول المصلي: سمع الله لمن حمده، أي: قبل الله حمد من حمده وأجابه إلى ما طلبه، وهو مراد الناظم كما أفاده الشارح، أعني ولد الناظم - رحمه الله.

و (محمد) عطف بيان على (راجي) و(ابن) بدل من (محمد)، و(الجزري) مضاف إليه نسبة إلى جزيرة ابن عمر - رضي الله عنهما - ببلاد المشرق.

و (الشافعي) نسبة إلى الإمام الأعظم محمد بن إدريس بن شافع القرشي المطلبي^(١)، ذي العلوم الغزيرة والمناقب الكثيرة والفضائل الشهيرة، لو لم يكن من فضله إلا ما جاء في الحديث: «إن عالم قريش يملأ طباق الأرض علماً»^(٢) لكفاه شرفاً وفخراً.

قال النووي^(٣): في «تهذيب الأسماء واللغات» ما معناه: قد حمل العلماء المتقدمون

(١) أحد الأئمة الأربعة ورأس المذهب الشافعي، كان فقيهاً محدثاً له تصانيف كثيرة منها: الأم في الفقه، المسند في الحديث وغيرها (ت ٢٠٤هـ). انظر: طبقات الشافعية (١/ ٨٥).

(٢) وذكر هذا الحديث في سلسلة الأحاديث الواهية: وذكر فيها أن هذا الحديث أورده الإمام الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص: ٤٢٠)، باب: المناقب، حديث رقم (١٨٦)، وقال: حديث: "عالم قريش يملأ الأرض علماً، يعني: الشافعي"، هو موضوع. قاله الصغاني.

(٣) يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا الشافعي النووي، عالم بالفقه والحديث، له تصانيف كثيرة منها: شرح

والتأخرون هذا الحديث - أعني: «عالم قریش ...» إلى آخره - على الشافعي، واستدلوا بأنه لم ينقل عن الصحابة - رضي الله عنهم - إلا مسائل معدودة إذ كانت فتواهم مقصورة على الوقائع، بل كانوا ينهون عن السؤال على ما لم يقع، وكانت همهم مصروفة إلى جهاد الكفار وإعلاء كلمة الإسلام، فلم يتفرغوا للتصنيف، وكذلك التابعون فلم يصنفوا، وأما من جاء بعدهم، وصنف الكتب فلم يكن فيهم قرشي يتصف بهذه الصفة قبل الشافعي، ولا بعده إلا هو.

وقال الإمام أبو نعیم صاحب الربيع بن سليمان المرادي: في هذا الحديث علامة بينة إذا تأمله الناظر المميز علم أن المراد به رجل من علماء هذه الأمة من قریش، ظهر علمه، وانتشر في البلاد، وكتبه كما تكتب المصاحف ودرسه المشايخ والشباب في مجالسهم، وأجروا أقاويله في مجالس الحكماء والأمراء وأهل الأمصار، وهذه صفة لا نعلمها في غير الشافعي فهو عالم قریش الذي دَوَّن العلم والأصول والفروع ومهد القواعد. انتهى.

فالناظم رحمه الله محمد بن محمد بن محمد الجزري بلدًا، والشافعي مذهبًا.

تممه: ولد الناظم رحمه الله ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمئة داخل خط القصاصين بين السورين بدمشق، وحفظ القرآن سنة أربع وستين وصلّى به سنة خمس، وأفرد القراءات على الشيخ أبي محمد بن عبد السلام والشيخ أحمد الطحان في سنة ست، ثم جمع بمصر بمضمن كتب علي أبي المعالي بن اللباب سنة ثمان وستين، وحج في هذه السنة فقرأ على أبي عبد الله بن صالح خطيب المدينة الشريفة، والإمام بها، ثم رحل إلى مصر في سنة تسع، فجمع القراءات على ابن الجندي وابن الصائغ، ثم رجع إلى دمشق، ورحل رحلة ثانية إلى مصر، فجمع ثانيًا على ابن الصائغ العشرة وأخذ عن الشيخ عبد الرحيم الإسنوي وغيره، ثم عاد إلى دمشق، فجمع السبعة أيضًا على القاضي أبي يوسف بن الحسن، ثم رحل إلى الديار المصرية وقرأ بها الأصول والمعاني والبيان على ابن عبد الله المقرئ وعلى غيره، ورحل إلى الإسكندرية، فسمع من أصحاب ابن عبد السلام، وسمع من

صحيح مسلم، تهذيب الأسماء واللغات، المجموع، رياض الصالحين وغيرها (ت ٦٧٦هـ). انظر: طبقات الشافعية (١٦٥/٥).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

هؤلاء الشيوخ وغيرهم كتباً كثيرة من كتب القراءات، وأذان له في الإفتاء والتدريس شيخ الإسلام علي بن كثير سنة أربع وسبعين، وكذلك شيخ الإسلام البلقيني، وجلس للإقراء بالجامع الأموي سنين، وولي مشيخة الإقراء الكبرى بالعادية بعد وفاة الشيخ نصر، ثم مشيخة دار الحديث الأشرفية بعد وفاة ابن الطحان، ثم المشيخة الكبرى بترية أم الصالح بعد وفاة ابن عبد السلام، وقرأ عليه القراءات السبع وغيرها بالشام ومصر جماعة كثيرة منهم أولاده.

ثم دخل إلى الروم لما ناله من الظلم سنة ثمان وسبعين وسبعائة، فنزل بمدينة برصة دار الملك العادل أبي يزيد بن عثمان، وأخذ عنه بها خلق كثير وألف كتباً كثيرة في القراءات وغيرها، منها: كتاب «النشر في القراءات العشر» جزأين، ومختصره «التقريب»، و«تجوير التيسير»، و«تجوير الشاطبية»، و«التمهيد في التجويد»، وهو مما ألفه وعمره سبع عشرة سنة، و«نظم الهداية في تممة العشرة»، وله ثمان عشرة سنة.

قال: وربما حفظها أو بعضها بعض مشايخي، ونظم «غاية المهرة في القراءات العشرة» و«طيبة النشر في القراءات العشر»، و«الدرة المضية في قراءة الثلاثة المرضية»، وكتاب «منجد المقرئين ومرشد الطالبين»، ومنظومة في علم الحديث لقبها بـ «الهداية»، وله «الحصن الحصين»، و«التوضيح في شرح المصاييح»، و«الهداية في علم الدراية» نثر و«الأولوية في حديث الأولوية»، و«المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد»، و«القصد الأحمد في رجال مسند أحمد»، و«المصعد الأحمد في ختم مسند أحمد»، وغير ذلك، وتوفي يوم عيد الأضحى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة بشيراز، رحمة الله عليه^(١).

٢- الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَوَسَطَافُهُ

هذا هو مقول القول وبدأ بالبسملة، ثم بالحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بخبر:

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية (٢/٢٤٧-٢٥١)، إنباء الغمر (٨/٢٤٥)، الضوء اللامع (٩/٢٥٥-٢٦٠)، اللآلئ السنية لوحة (٤/٤-٥/أ)، والأنس الجليل (ص: ٤٥٤)، الشقائق النعانية (١/٢٥)، مفتاح السعادة (١/٥٥-٥٩)، شذرات الذهب (٩/٢٩٨-٢٩٩)، البدر الطالع (٢/٢٥٧-٢٥٩)، هدية العارفين (٢/١٨٧)، إيضاح المكنون في مواضع كثيرة، الأعلام (٧/٤٥)، معجم المؤلفين (٣/٦٨٧)، الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات (١/٣٧٩-٣٨٣).

«كل أمر ذي بال» أي: حال يهتم به شرعاً «لا يبدأ فيه بـ بسم الله الرحمن الرحيم» وفي رواية: «بالحمد لله فهو أقطع» وفي رواية: «أجذم»^(١) ومعناها: ناقص قليل البركة.

واعلم أنه لا تعارض بين الروایتين، أعني: رواية: (بسم الله)، ورواية: (الحمد لله) إذ الابتداء حقيقي وإضافي، فالحقيقي حصل بالبسملة والإضافي حصل بالحمدلة، ويحتمل أن لا تكون البسملة من كلام الناظم، فيكون ابتداءؤه بالحمدلة حقيقياً، والله أعلم.

ويستحب البداءة بالحمد لكل مصنف، ومدرس، ودارس، وخطيب، وخاطب، ومتزوج، ومزوج. قال بعضهم: وكأن الثناء على الله تعالى كهدية المتشفع قبل مسألته رجاء أن ينتفع بذلك في قضاء حاجته، ويكون الحمد بمعنى الشكر على النعمة، وبمعنى الثناء عليه لما فيه من الخصال الحميدة. يقال: حمدت فلاناً على ما أسدى إليّ من النعمة، وحمدته على شجاعته وعلمه.

والشكر لا يكون إلا على النعمة، فالحمد أعم من الشكر، إذ لا يقال: شكرت فلاناً على علمه، فكل حامد شاكر، وليس كل شاكر حامد وقيل: الحمد باللسان قولاً، والشكر بالأركان فعلاً.

قال الله تعالى: ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾ [الإسراء: ١١١] وقال تعالى: ﴿ أَعْمَلُوا ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا ﴾ [سبأ: ١٣].

و(الله) اللام للاستحقاق كما يقال: الدار لزيد، وأضيف الحمد إلى هذا الاسم الكريم دون غيره من الأسماء؛ لأنه اسم ذات وقرن الناظم الثناء على الله تعالى بالصلاة على نبيه وآله وصحبه (ومقرئ القرآن مع محبه).

أما اقتران الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام بالثناء عليه فلقوله: ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح: ٤] معناها: لا أذكر إلا ذكر معي.

قال الشافعي: أحب أن يقدم الرجل أو المرء بين يدي خطبته وكل أمر طلبه حمد الله

(١) أخرجه السيوطي في جمع الجوامع برقم: (١٥٥٨٤)، عن الرهاوي في الأريعين، عن أبي هريرة، وذكره العظيم آبادي (١٢٧/١٣)، وقال: وهو حديث حسن، وضعفه الشيخ الألباني بلفظيه. انظر ضعيف الجامع برقمي (٤٢١٦، ٤٢١٧).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

والثناء عليه والصلاة على نبيه ﷺ .

وأما على آله وأصحابه فتبعاً له؛ لخبر «الصحيحين»: «تقول: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد»^(١) ويصدق على الأصحاب، ولأنها إذا أطلقت على الآل غير الصحابة فعلى الصحابة أولى، وأما على مقرئ القرآن ومحبه فلقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقد أجمع على وجوب الصلاة على النبي ﷺ لقوله تعالى: ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦] قال ابن عباس: إن الله وملائكته يباركون على النبي، وقيل: إن الله يترحم على النبي وملائكته يدعون له، وقال المبرد: أصل الصلاة الترحم، وهي من الله رحمة، ومن الملائكة رقة واستدعاء للرحمة. وقال أبو بكر القشيري: الصلاة لمن دون النبي ﷺ رحمة وللنبي ﷺ تشریف وزيادة تكرامة.

ثم اعلم أن وجوبها فرض على الجملة غير محدود بوقت من الأوقات للأمر بالصلاة عليه، وحمل الأئمة وجمعهم عليه، قال القاضي أبو بكر بن بكير: افترض الله على خلقه أن يصلوا على نبيه ويسلموا تسليماً ولم يجعل ذلك لوقت معلوم، فالواجب أن يكثر المؤمن منها ولا يغفل عنها، وقال القاضي أبو عبد الله محمد بن سعيد: ذهب مالك وأصحابه وغيرهم من أهل العلم إلى أن من صلى عليه مرة واحدة في عمره سقط عنه الفرض.

واختار الإمام الحلبي من أصحابنا وأبو جعفر الطحاوي من الحنفية وجوب الصلاة عليه كما ذكر.

قلت: وفي تثنية الناظم بالصلاة شعور بطلب الإجابة في قصده؛ لأن قوله: (يقول راجي عفور سامع) بمعنى الدعاء، أي: أرجو من الله تسهيل قصدي والنفع بنظمي. فعن عمر بن الخطاب ؓ قال: الدعاء معلق بين السماء والأرض، ولا يصعد منه شيء إلى الله تعالى حتى يصل على النبي ﷺ.

(والنبي) فيه لغتان بهمز وبغير همز، فمن همز جعله مأخوذاً من النبا وهو الخبر. قال القاضي عياض: وقد لا يهمز على هذا التأويل تسهيلاً، والمعنى أن الله تعالى أطلع على غيبه

(١) رواه البخاري حديث رقم (٣١٩٠)، ومسلم برقم (٤٠٧).

وأعلمه أنه نبي منبأ، فعيل بمعنى مفعول، أو يكون مخبراً عما بعثه الله به، ومبيناً بما أطلعه الله عليه، فقيل: بمعنى فاعل.

وأما عند من لم يهمز فيكون من النبوة وهو ما ارتفع معناه إذ له مرتبة شريفة ومكانة سننية عند ربه، فهو ﷺ مخبر عن ربه على المعنى الأول، مرتفع على المعنى الثاني، والرسول هو المرسل، وإرساله أمر الله له بالإبلاغ إلى من أرسله إليه.

واختلفوا هل الرسول والنبي بمعنى واحد أو معنيين؟ قال القاضي عياض: والصحيح الذي عليه الجمع الغفير أن كل رسول نبي، ولا ينعكس. انتهى

والرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر، والأنبياء مائة ألف نبي وأربعة وعشرون ألف نبي، كما ورد به الخبر^(١)، وأسماؤهم كلها أعجمية إلا خمسة: محمد ﷺ وإسماعيل، وصالح، وشعيب، وهود صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. وقيل: آدم فيكونوا ستاً.

(ومصطفاه) مختاره. أشار لحديث واثلة بن الأسقع^(٢)، عن النبي ﷺ قال: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى من كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم،

(١) يعني حديث أبي ذر -جندب بن جنادة- فقد قال الإمام أحمد في المسند (١٧٨/٥)، حدثنا وكيع بن الجراح، حدثنا المسعودي، أنبأني أبو عمر الدمشقي، عن عبيد بن الخشخاش، عن أبي ذر^(٣)، قال: أتيت النبي ﷺ وهو في المسجد فجلست، فقال: «يا أبا ذر، تعوذ بالله من شر شياطين الإنس والجن» قال: قلت يا رسول الله؛ الصلاة؟ قال: «خير موضوع من شاء أقل ومن شاء أكثر». قال: قلت: يا رسول الله فالصوم؟ قال: «فرض مجزئ وعند الله مزيد». قلت: يا رسول الله؛ فالصدقة؟ قال: «أضعاف مضاعفة» قلت: يا رسول الله؛ فأيا أفضل؟ قال: «جهد من مقل أو سير إلى فقير». قلت: يا رسول الله؛ أي الأنبياء كان أول؟ قال: «آدم». قلت: يا رسول الله؛ ونبي كان؟ قال: «نعم، نبي مكلم». قال قلت: يا رسول الله؛ كم المرسلون؟ قال: «ثلاثمائة وبضعة عشر؛ جمًّا غفيراً» وقال مرة: «وخمسة عشر». قال قلت: يا رسول الله؛ أيما أنزل عليك أعظم؟ قال: «آية الكرسي ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾» وأخرج النسائي بعضه (٢٧٥/٨) رقم: ٥٥٠٧، من طريق أحمد بن سليمان عن جعفر بن عون به، وأخرجه أيضاً البزار كما في كشف الأستار (٩٣/١، ٩٤/١) رقم: ١٦٠. والطبراني في الأوسط كما في مجمع البحرين (٢٦٨/١ - ٢٦٩/١) رقم: ٣١٣. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٩/١، ١٦٠)، وقال «رواه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط بنحوه، وعند النسائي طرف منه، وفيه المسعودي وهو ثقة، ولكنه اختلط، وفي طريق الطبراني زيادة تأتي في باب: التاريخ».

واصطفاني من بني هاشم»^(١). أخرجه مسلم والترمذي.

٣- مُحَمَّدٌ وَالْأَلِفُ وَصَوْنُهُ وَمُقَرَّرُ الْقُرْآنِ مَعَهُ حُجْبُهُ

(محمد) علم على نبينا ﷺ منقول من صفة مشتقة من التحميد. يقال: محمد لمن كثرت خصاله الحميدة، ولما طبع الله نبيه على ذلك ألهم أهله أن يسموه بذلك، فطابق الاسم المسمى. (وآله) هم المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب، كما عليه الجمهور، وقيل: عترته المنتسبون إليه، وقيل: أمته، واختاره النووي. فإن قيل: لم قال: آل، ولم يقل: أهل؟ قيل: إن آل لا يستعمل إلا في الأشراف بخلاف أهل. فإن قيل: لم قال: ﴿آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] مع عدم شرفه ولم يقل: أهل فرعون؟ قلت: لتصوره بصورة الأشراف أو لشرفه في قومه.

(والصحابي): كل من رأى النبي ﷺ أو رآه من المسلمين، وإنما قيل: أو رآه؛ ليدخل ابن أم مكتوم؛ لكونه أعمى.

وشمل قوله: (ومقرئ القرآن) كل من أقرأه من التابعين وغيرهم (وحجبه) قارئاً أو لم يكن لما ورد «المرء مع من أحب»^(٢) وروينا في «الصحيحين» من حديث أنس ﷺ أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الساعة فقال: «ما أعددت لها؟» قال: لا شيء إلا أني أحب الله ورسوله؛ فقال: «أنت مع من أحببت»^(٣).

تذييل: واختلف في الصلاة على غير الأنبياء، فذهب مالك والشافعي والأكثر إلى أنه لا يصلى عليهم استقلالاً، فلا يقال: اللهم صل على أبي بكر أو عمر أو عليٍّ أو غيرهم، ولكن يصلى عليهم تبعاً، والحديث يدل عليه خصوصاً على مذهب من قال: إن الآل كل المؤمنين.

واختلف أصحاب الشافعي في هذا المنع هل هو للتحريم أو لكرهه التنزيه أم خلاف الأولى؟ على ثلاثة أوجه: والصحيح أنه كراهة تنزيه؛ لأنه صار شعار أهل البدع، وقد نهينا

(١) أخرجه مسلم (٥٨/٧)، والرواية فيه إلى (واصطفاني من بني هاشم)، وأبو يعلى في مسنده (٢/٣٥٥)،

والخطيب (٦٤/١٣)، و ابن عساكر (١٧/٣٥٣/١) من طريق الوليد بن مسلم: حدثنا الأوزاعي

عن أبي عمار شداد أنه سمع واثلة بن الأسقع يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

(٢) رواه البخاري حديث رقم (٥٨١٦)، ومسلم برقم (٢٦٤٠).

(٣) رواه البخاري حديث رقم (٣٦٨٨)، ومسلم حديث رقم (١٦٣)، (٢٦٣٩).

عن شعارهم، لكن المعتمد في دليل المنع أن الصلاة في لسان السلف صارت مخصوصة بالنبي ﷺ وغيره من الأنبياء استقلالاً، كما أن قولنا: عز وجل مخصوص بالله سبحانه وتعالى، فكما لا يقال: محمد عز وجل، وإن كان عزيزاً جليلاً. لا يقال: أبو بكر ﷺ وإن كان معناه صحيحاً.

وذهب الإمام أحمد وجماعة إلى جواز الصلاة على كل واحد من المؤمنين استقلالاً، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣] ويقولون ﷺ: «اللهم صل على أبي أوفى»^(١) فإنه ﷺ كان إذا أتاه قوم بصدقتهم صلى عليهم.

وأجيب بأن هذا النوع من الصلاة مأخوذ من عمل السلف ولم ينقل استعمالهم ذلك، بل خصوا به الأنبياء، وأما الآية والحديث، فإن ما كان من الله - عز وجل - ورسوله - عليه السلام - فهو دعاء وترحم، وليس فيه معنى التعظيم والتوقير الذي يكون من غيرهما. ويقال لمن استدل بحديث: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد...» إلى آخره: إن أردت بالجواز على سبيل التبعية لهم فمسلّم وإلا فلا، هذا حكم الصلاة، وأما حكم السلام فقال الجويني: هو بمعنى الصلاة، فإن الله قرن بينهما، فلا يفرد به غائب غير الأنبياء، فلا يقال: أبو بكر عليه السلام، وإنما يقال: ذلك خطاباً للأحياء والأموات.

- | | |
|---|--|
| ٤- وَبَعْدُ إِنَّ هَذِهِ مُقَدَّمَةٌ | فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ |
| ٥- إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌّ | قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْ لَا أَنْ يَعْلَمُوا |
| ٦- مَخْرَجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ | لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ |
| ٧- مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ | وَمَا الَّذِي رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ |
| ٨- مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْضُوعٍ بِهَا | وَتَاءٍ أَنْثَى لَمْ تُكُنْ تُكْتَبُ بِهَا |

أي: وبعد ما تقدم والحمد لله والصلاة على النبي وآله وصحبه ومن تبعهم، وأتى بها اقتداءً برسول الله ﷺ كما ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه - عليه الصلاة والسلام - كان يأتي بها في كتبه وخطبه. رواه عبد القادر الرهاوي في «الأربعين» له بأسانيده عن أربعين صحابياً.

(١) رواه البخاري، رقم (١٤٩٧)، ومسلم رقم (١٠٧٨).

هداية المرید إلى شرح متن ابن الجزري في التجويد

واختلف في أول ذكرها؛ فقليل: إنه داود - عليه السلام - وإنما هي فصل الخطاب المشار إليه في الآية، وقيل: قُس بن ساعدة، وقيل: كعب بن لؤي، وقيل: يعرب بن قحطان، حكاه النووي في كتاب الجمعة في «شرح مسلم»، وهي مبنية على الضم على تقدير نية الإضافة دون لفظها، فإن نوى لفظها نصبت على الظرفية أو خفضت بـ «من»، ولا يدخلها التنوين لنية الإضافة. قرأ الجحدري والعقيلي: (لله الأمر من قبل ومن بعد) بالخفض من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده، وكذا إن ذكرت الإضافة لفظاً، تقول: جئتك بعد زيد ومن بعده، وإن قطعت عن الإضافة فكذلك، إلا أن التنوين يدخلها تقول: جئتك بعداً ومن بعد. وهذه الأحكام الأربعة لا تختص ببعده، فيشترك فيها أخواتها مثل: قبل وخلف وأمام وبقية أسماء الجهات ونحوها.

و (إن هذه مقدمة) أي: أرجوزة، من بحر الرجز، وهو: مستفعلن مستفعلن ست مرات: طائفة من علم التجويد، وضعتها في الذي يلزم كل قارئ معرفته، إذ هو واجب عليه وجوباً محتماً، أي: مفروضاً، وهما أي: الواجب والفرض بمعنى واحد خلافاً للحنفية، وذكرهما تأكيداً والواجب: ما أثبت فاعله وعوقب تاركة.

و (قبل الشروع) أي: في القرآن (وأن يعلموا) مخارج الحروف وصفاتها؛ (ليلفظوا بأفصح اللغات) التي بها القرآن وهي لغة المنزل عليه ﷺ ولغة أهل الجنة في الجنة، يدل عليه قوله عليه السلام: «أحب العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة في الجنة عربي»^(١) أي: حال كونهم متقني تجويد القرآن كما يأتي تعريفه، عارفي مواقفه ومبادئه وما رسم في المصاحف العثمانية، إذ هي أحد أركان القرآن الثلاثة التي إذا اختل منها واحد في قراءة ما كانت شاذة. من مقطوع وموصول فيها، وهو معنى قول الناظم: (بها وتاء تأنيث لم تكن تكتب بها) مربوطة بل بتاء مجرورة، وقصر الناظم (بها) ضرورة.

(١) رواه العقيلي عن ابن عباس مرفوعاً وقال لا أصل له، وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال في اللآلئ الحديث أخرجه الطبراني والحاكم في المستدرک وصححه، والبيهقي في شعب الإيمان وتعقبه الذهبي فقال يحيى بن يزيد ضعفه أحمد وغيره والعلاء بن عمرو الحنفي ليس بعمدة ومحمد بن الفضل منهم فليس يصلح للمتابعات قال وأظن الحديث موضوعاً وله شاهد رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: أنا عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي. انظر: حديث رقم (١٧٣)، في ضعيف الجامع.

باب بيان المخارج

٩- تَخَارُجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةٌ عَشْرٌ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ

المخارج جمع مخرج: اسم لموضع الخروج، وهو الحيز المولد للحروف، والحروف: جمع حرف، ومراده بها حروف الهجاء لا أحرف المعاني.

وحروف كل شيء طَرْفُهُ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] أي: طرف وجانب وكاتب.

ومادة الحرف الصوت، والصوت: هواء متموج متصادم بين جسمين، والحرف: صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر، ويختص بالإنسان، والحركة عرض يحمله لإمكان اللفظ والتركيب.

و(الحروف) العربية وتسمى حروف المعجم؛ لأنها مقطعة لا تفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وتسمى حروف الهجاء والتهججي وأبي جاد تسعة وعشرون حرفاً بإسقاط اللام ألف وزيادة الهمز كما نص عليه سيبويه^(١)، وهي: الهمزة، والهاء، والألف، والعين، والحاء، والغين، والحاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والياء، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، والصاد، والسين، والزاي، والفاء، والواو، والباء، والميم، وجمعها الشاطبي^(٢) في قوله^(٣):

أَهَاعَ حَشَاغًا وَخَلَاقَارِي كَمَا جَزَى شَرْطُ يُسْرَى ضَارِعَ لَاحَ نَوْفَلًا
وَعَى طَهْرَ دِينَ تَمَّهُ ظِلُّ ذِي ثَنَا صَفَا سَجَلُ زُهْدٍ فِي وُجُوهِ بَنَى مَلَا
تأخذ أربعة (أهاع) بكمالها، ثم من (حشا) إلى آخرها أول كل كلمة فأول.

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المشهور بسيبويه، إمام النحاة وشيخ المدرسة البصرية بعد الخليل، صاحب أقدم مصنف نحوي وصلنا وهو الكتاب (ت ١٨٠هـ). انظر: معجم الأدباء (٤/ ٢١٧).

(٢) القاسم بن فيره الشاطبي، إمام الإقراء، كان عالماً بالحديث والتفسير واللغة، له مصنفات كثيرة منها: قصيدته المسماة: حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، قصيدته المسماة: عقيلة أتراب القصائد وكذلك أرجوزة ناظمة الزهر وغيرها (ت ٥٩٠هـ). انظر: غاية النهاية (٢/ ٢٠).

(٣) البيتان من منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع العوالي، برقي (١١٤٩، ١١٥٠).

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

ومخارج هذه الحروف سبعة عشر، وهو الذي اختاره المحققون قال الناظم: الصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالخليل بن أحمد، ومكي بن أبي طالب^(١)، وأبي القاسم الهذلي^(٢)، وأبي الحسن شريح^(٣)، وغيرهم أن المخارج سبعة عشر مخرجا، وهذا هو الذي يظهر من حيث الاختبار، وهو الذي أثبتته أبو عليّ ابن سينا في مؤلف أخرجه في مخارج الحروف وصفاتها. انتهى

وقال سيبويه وأتباعه كالشاطبي: ستة عشر مخرجا، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية وهي حروف المد واللين، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق والواو من مخرج المتحركة كالياء.

وقال الفراء^(٤) وأتباعه: أربعة عشر، فأسقطوا مخرج النون واللام والراء، وجعلوها من مخرج واحد.

والصحيح الأول، ويظهر ذلك بالاختبار، وهو أن تسكن الحروف أو تشدد وهو أئين وتدخل فيه همزة الوصل، فحيث انقطع الصوت كان مخرجه.

ثم اعلم أن هذه المخارج المذكورة دائرة على ثلاثة: حلق ولسان وشفة ويعمها الفم.
١٠- فَالْفُ الجُوفِ وَأَخْتَاهَا وَهِيَ حُرُوفٌ مَدَّةٌ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

أخبر أن الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وأشار إليها بقوله: (وأختها) أي: وأخت الألف يخرجن من الجوف وتسمى - أعني هذه

(١) مكي بن أبي طالب هموش القيس، الأندلسي، القرطبي، أبو محمد مقرئ عالم بالتفسير والعربية وشيخ القراء والمجودين كان كثير التأليف له من الكتب: مشكل إعراب القرآن، والرعاية، والكشف، والتبصرة، وغيرها (ت ٤٣٧هـ). انظر: إنباه الرواة (٣/٣١٣).

(٢) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الحسن، أستاذ عارف وثقة ضابط (ت ٣٩٩هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٣٩).

(٣) محمد بن شريح بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله الرعييني الإشبيلي، الأستاذ المحقق لقي مكيًا وأخذ القراءة عنه وأجازه غيره، ألف كتابي الكافي والتذكير (ت ٤٧٦هـ). انظر: غاية النهاية (٢/١٥٣).

(٤) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، أحد شيوخ المدرسة الكوفية، أخذ النحو عن الكسائي وأخذ عنه سلمة بن عاصم كان إمامًا ثقة له تصانيف منها: معاني القرآن وغيرها (ت ٢٠٧هـ). انظر: طبقات النحويين (ص: ١٤٣).

الحروف- حروف المد واللين كما سأبينه في موضعه إن شاء الله تعالى. وتسمى الهوائية والجوفية. قال الخليل: وإنما نسبت إلى الجوف؛ لأنه آخر انقطاع مخرجها. قال مكّي: وزاد غير الخليل معها الهمزة؛ لأن مخرجها من الصدر، وهو يتصل بالجوف. قال الناظم راداً عليه في كتاب «النشر»: قلت: الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة؛ لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان معين يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة. انتهى.

قوله: (للهمزة تنتهي) أي: ليس لها حيز تنتهي إليه، وإنما تنتهي بانتهاء الهواء.

تنبيهان:

أحدهما: إن قيل: لم أضاف الناظم الواو والياء إلى الألف؟ قلت: لأنه لما كانت الألف لا تأتي إلا ساكنة، ولا يأتي ما قبلها لا مفتوحاً بخلاف الواو والياء فلا يشبان على حالة واحدة، بل لهم أحوال يأتي ذكرها كانت الألف كالأصل وكانت كالفرع، ومن حق الفرع أن يضاف إلى الأصل ولا ينعكس.

ثانيهما: إن قيل: إن وضع الإنسان على الانتصاب يلزم منه أن تكون رأسه أوله ورجلاه آخره، وإذا كان كذلك، فينبغي أن يكون أول المخارج الشفتين، وأول مخارجها مما يلي البشرة، وثانيها اللسان، وأوله مما يلي الأسنان، وآخره مما يلي الحلق، وثالثها الحلق، وأوله مما يلي اللسان وآخره مما يلي الصدر، فلم عكسوا أول المخارج الجوف وآخرها الشفتين؟

قلت: الحكمة في ذلك ظاهرة لمن تأملها، وهي أنه لما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل كان أول المخارج آخر الحلق، وآخرها أول الشفتين فتأمل.

١١- ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءٌ ثُمَّ لَوَسْطِهِ فَعَيْنٌ حَاءٌ

١٢- أَذْنَاهُ عَيْنٌ حَاوُهَا
.....

أشار إلى أن في الحلق ثلاثة مخارج لسته أحرف، فالهمزة والهاء من أقصى الحلق مما يلي الصدر، وهو المخرج الأول من مخارج الحلق.

الثاني من المخارج: العين والحاء والمهملتان من وسط الحلق.

واعلم أن العين قبل الحاء عند الجمهور كما نصّ عليه مكّي. قال الناظم: وهو ظاهر

كلام سيويه وغيره، وهذا المخرج هو الثاني من مخارج الحلق.

٣٥٤ ————— هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

الثالث من المخارج: الغين والخاء المعجمتان من أول الحلق وهو معنى قول الناظم رحمه الله: (أدناه إلى الفم)، ونص شريح على أن الغين قبل الخاء وهو ظاهر كلام سيبويه، ونص مكّي على تقديم الخاء، قال الناظم: قال الأستاذ أبو الحسن عليّ بن محمد بن خروف النحوي^(١): إن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد، وتسمى هذه الحروف الحلقية؛ لخروجها من الحلق، وهذا المخرج الثالث من مخارج الحلق.

الرابع من المخارج:

..... وَالْقَافُ أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقَ ثَمَّ الكَافِ
١٣ - أَسْفَلَ

في اللسان عشرة مخارج لثمانية عشر حرفاً:

المخرج الأول القاف، وتخرج من آخر اللسان مما يلي الحلق ومخرج الخاء، وهذا هو الخامس من المخارج.

المخرج الثاني من مخارج اللسان وهو السادس من المخارج الكاف، وتخرج من آخر اللسان من أسفل مخرج القاف قليلاً، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (ثم الكاف أسفل) أي: من القاف وما يليه من الحنك، ويقال: لكل منهما لهوي نسبة إلى اللّهاء، وهي اللحمة المشرفة على الحلق.

... وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشَّيْنِ يَا وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا
١٤ - لِأَضْرَاسٍ مِنْ أَيْسَرِ أَوْ يَمْنَاهَا

المخرج الثالث من مخارج اللسان، وهو السابع من المخارج: الجيم، والشين المعجمة، والياء المثناة تحت أعني: غير المدية مخرجهن من وسط اللسان وما بينه وبين وسط الحنك، ويقال: إن الجيم قبلها، قال المهدي^(٢): إن الشين تلي الكاف والجيم والياء يليان الشين حكاة

(١) علي بن محمد بن يوسف بن مسعود القيسي القرطبي، أبو الحسن نظام الدين، المعروف بابن خروف، شاعر أندلسي، من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق وأقام بحلب، واتصل بقاضيها ابن شداد وأسند إليه الإشراف على مارستان يسمى "مارستان نور الدين" واختل في آخر عمره، وتوفي بها متردياً في جب (ت ٦٠٤ هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٣٣٠).

(٢) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي، نحوي، لغوي، مقرئ، مفسر، أصله من المهديّة من بلاد إفريقية، ودخل الأندلس، من تصانيفه، تفسير كبير سباه (التفصيل الجامع لعلوم التنزيل)، و (الهداية في

عنه الناظم، وتسمى هذه الحروف: الشجرية.

والشَّجْرُ: مفرج الفم، أي: مفتحه.

المخرج الرابع من مخارج اللسان، وهو الثامن من المخارج: الضاد المعجمة، تخرج من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، من الجانب الأيسر أيسر وأكثر استعمالاً، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخرجها من الجانبين. حكاها الناظم، والضمير في (حافته) للسان وفي (بمعناها) للأضراس.

وَاللَّامُ أَذْنَاهَا لِأَنَّهَا

١٥- وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتَ أَجْعَلُوا وَالرَّاءُ يَدَانِيهِ لِظَهْرِ أَدْخَلُ

المخرج الخامس من مخارج اللسان، وهو التاسع من المخارج: اللام وتخرج من أول حافة اللسان من أذناها، أي: أدنى حافة اللسان، وهي جانبه إلى منتهى طَرَفِهِ وما يحاذيها من الحنك الأعلى مما فوق لا الثانية خلافاً لسيبويه رحمه الله والثنية: مقدم الأسنان، والضاحك: كل سن يبدو من مقدم الأضراس عند الضحك، والضميران في (أذناها) و(منتهاها) لحافة اللسان، وهي عبارة عن جانبه وتقدم.

المخرج السادس من مخارج اللسان، وهو العاشر من المخارج: النون، وتخرج من طرف اللسان، وهي عبارة عن رأسه بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل اللام قليلاً وهو المراد بقوله: (تحت اجعلوا) وقيل: فوقها، والله أعلم.

المخرج السابع من مخارج اللسان، وهو الحادي عشر: الراء وتخرج من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين فوق الثنايا العليا؛ لأنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً، هذا مذهب سيبويه، وذهب الفراء وقطرب^(١) والجزمي^(٢) إلى أن اللام والنون والراء من مخرج واحد في

القراءات السبع) (ت ٤٤٠ هـ). انظر: إنباه الرواة (١/ ٩١).

(١) محمد بن المستنير، أبو علي الشهير بقطرب، عالم بالنحو واللغة، أخذ النحو عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصرة، له تصانيف كثيرة منها: معاني القرآن، غريب الحديث، كتاب الصفات، كتاب الاشتقاق، وغيرها (ت ٢٠٦ هـ). انظر: أخبار النحويين (ص: ٤٩).

(٢) صالح بن إسحق، أبو عمر الجرمي، النحوي الفقيه المحدث اللغوي، النحوي، قرأ على الأخفش كتاب

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

رأس اللسان ومحاذيه. قوله: (يدانيه) أي: مخرج الرء يداني - أي: يقارب - مخرج النون.
 ١٦- والظاء والدال وتأمينه ومن غلينا الثنايا، والصفير مشتكن
 ١٧- منه ومن فوق الثنايا السفلى

المخرج الخامس من مخارج اللسان، وهو الثاني عشر من المخارج: الظاء والدال المهملتان، والتاء المثناة ومخرجهن من طرف اللسان مما بينه وبين أصول الثنايا العليا مصعدًا إلى الحنك، والمراد بالثنتين وجمعًا نحو (قلوبكم) لعدم اللبس، وليس المراد طرفيهما، لأنه قد يأتي في كلام الناظم فيبقى الكلام عامًا في وسطها وأصلها

قال الجعبري: وأطبق المصنفون على أنها من أصل الثنيتين العليتين تابعين لقول سيويه لما بين طرف اللسان وأصول الثنايا. قال ابن الحاجب^(١): ليس أصول الثنايا؛ لأنها قد تخرج من وسطها وهو الذي يظهر؛ لأن الأصول تشارك اللثة.

المخرج التاسع من مخارج اللسان، وهو الثالث عشر من المخارج: حروف الصفير الثنايا السفلى، ويقال في الزاي: زاء بالمد وزياً بالكسر والتشديد، والضمير في (منه) لطرف اللسان، ومعنى (مستكن) مستقر.

والظاء والدال وثا للعليا

١٨- من طرفيهما

سيويه، وأخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وأخذ منه المازني، وكان السبب في إظهار كتاب سيويه، كان صاحب دين وورع (ت ٢٢٥هـ). انظر: نزهة الألباء (ص: ١١٤).
 (١) في الشافية، وابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار المعلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، وكان أبوه حاجبا فعرف به، من كتبه: "الكافية" في النحو، و"الشافعية" في الصرف، و"مختصر الفقه" استخرجه من ستين كتابا، في فقه المالكية، ويسمى "جامع الأمهات" و"المقصد الجليل" قصيدة في العروض، و"الأمالي النحوية" و"منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل" في أصول الفقه، و"مختصر منتهى السؤل والأمل" و"الإيضاح" في شرح الفصل للزخشري، والأمالي المعلقة عن ابن الحاجب" (ت ٦٤٦هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٢١١).

الضمير في (طرفيها) للسان، والثنايا العليا أي:

المخرج العاشر من مخارج اللسان، وهو الرابع عشر من المخارج: الظاء والذال المعجمتان، والثاء المثثة، ويخرجن من طرف اللسان وطرف الثنايا العليا، ويقال لهن: اللثوية؛ لخروجهن من اللثة - بكسر اللام - وهو ما حول الأسنان من اللحم. قال الجوهري وغيره: هو اللحم الذي ينبت فيه الأسنان.

ولما فرغ الناظم من ذكر مخارج اللسان شرع في مخارج الشفة فقال:

..... وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ فَالْقَامِعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا المُشْرِفَةِ
١٩- لِلشَّفَتَيْنِ الوَاوُ بَاءَ مِيمٍ وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الخَيْشُومُ

أي: المخرج الأول من مخارج الشفة، وهو الخامس عشر من المخارج: الفاء، وتخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وإليها أشار بقوله: (المشرفة). وقال مكّي: أطراف العليا والسفلى.

المخرج الثاني من مخارج الشفة، وهو السادس عشر من المخارج: الواو - أعني غير المدية - والباء الموحدة، ويخرجن من بين الشفتين العليا والسفلى، فينطبقان على الباء والميم ويفتحان عن الواو، ويقال لهن: الشفهية والشفوية نسبة إلى الموضع الذي يخرجن منه، وهو الشفتان.

المخرج السابع عشر: وهو آخر المخارج الغنة، وتخرج من الخيشوم وهو الأنف، وتكون في النون ولو تنويناً والميم الساكنتين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة لا عمل للسان فيها، وهي من الصفات، ولو ذكر موضعها مخرج النون المخفأة كان أولى.

قال مكّي: النون الخفية مخرجها من الخيشوم، وهو فوق غار الحنك الأعلى. وقال: الغنة نون ساكنة، أي: تابعة للنون الساكنة. قال: وهي حرف شديد.

قال الجعبري: جعله الغنة حرفاً غير شديد بالمهملة، وإن أراد أنها ذات محل مغاير فلا يلزم منه حرفيتها. قال: وإلى هذا أشرنا في العقود بقولنا:

وَالْغُنَّةُ أَبْطَلُ قَوْلٍ مَكِّي بِهَا فِي أَتْمَا حَرْفٌ وَأَم بِيَان
فِي أَتْمَا لَا تَسْتَقِيلُ بِنَفْسِهَا وَتَحِلُّ حَرْفًا رِبَةً اسْتِعْلَان

ولما تمّ الحروف في المخارج شرع في ذكر صفاتها فقال.

بَابُ بَيَانِ الصِّفَاتِ

٢٠- صِفَاتُهَا جَهْرٌ وَرَخْوٌ مُسْتَقِيلٌ مُنْفَتِحٌ مُضْمَةٌ وَالضُّدُّ قُلٌّ

الصفات جمع صفة، وهي لفظ يدل على معنى في موصوفه، إما باعتبار محله أو باعتبار نفسه، فالأول: كحروف الحلق، والثاني: كالجهر والهمس، وفائدتها: تمييز الحروف المشاركة في المخرج؛ لأن المخرج للحرف كالميزان يعرف به كميته، والصفة كالناقد يعرف بها الكيفية، ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة لا تُفهم، وهذا معنى قول المازري: إذا همست وجهرت، وأطبقت وفتحت، اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد.

والصفات كثيرة، وذكر الناظم المشهور منها، وهو: الجهر، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والصمت، وأضدادها، وهي المراد بقوله: (والضد قل) أي: والضد المذكور في البيت بعد اجعله مقابلاً لكل صفة من هذه الصفات الخمس أولاً لأول وثانياً لثانٍ، وهكذا إلى آخرها على الترتيب الآتي:

٢١- مَهْمُوسٌهَا (فَحْتُهُ شَخْصٌ سَكْتُ) شَدِيدٌهَا لَفْظٌ (أَجِدُ قَطٍ بَكْتُ)

الضميران في مهموسها وشديدها للحروف، أي: المهموس من الحروف عشر، مجموعة في قولك: (فحته شخص سكت)، وجمعها بعضهم في قوله: حثت كسف شخصه، وبعضهم في: سحته كف شخص، وابن الحاجب في: ستشحك خفصه، وهي: الفاء، والحاء، والثاء، والهاء، والشين، والحاء، والصاد، والسين، والكاف، والتاء.

قال الجعبري: وأخرج بعض المتأخرين التاء والكاف، وأدخل الغين والعين والياء والضاد والطاء والدال، والتحقيق خلافه.

والهمس لغة: الخفاء، وسميت هذه الحروف مهموسة؛ لجريان النفس معها ولضعف الاعتماد عليها عند خروجها، وأقواها همساً الصاد والحاء المعجمة.

الصفة الثانية: المجهورة، وهي ضد المهموسة، وهي تسعة عشر حرفاً: الطاء، واللام، والقاف، والياء، والدال، والباء، والطاء، والعين، والميم، والراء، والزاي، والضاد المعجمة، والألف، والواو، والهمزة، والدال، والنون، والغين، والجيم يجمعها: (ظل قيد بطعم رزوا

وإذ نغج).

والجهر لغة: الإعلان وشدة الصوت، وسميت بذلك لمنع النفس أن يجري معها، إذا علمت ذلك فاعلم أن الحروف تنقسم ثلاثة أقسام: شديدة محضة وتقدمت، ورخوة، وبين الرخوة والشديدة، وأشار إليها الناظم بقوله: (وَيَبِينُ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ لِنُ عُمَرُ)، والصقيلي: (من رعل)، وابن الحاجب: (لم يرو عننا)، فزاد الواو والياء.

وسميت بذلك لجريان بعض الصوت معها وحبس بعضه، أو لجريانه معها جرياناً أنك إذا نطقته بنحو: اجلس وافرش جرى معها الصوت والنفس لرخاوتها، وإذا نطقت بنحو: اقعد واضرب انحبس الصوت والنفس معها، ولم يجريا لشدهما، وإذا نطقت بنحو: أنعم واعمل لم يجز الصوت والنفس معها جريانه مع الرخوة ولم ينحبس انحباسه مع الشدة فتدبر.

الصفة الخامسة: الرخاوة، وهي ستة عشر: الحاء والسين المهملتان، والحاء والطاء والشين المعجمات، والصاد المهملة، والهاء، والزاي، والواو، والضاد والغين المعجمتان، والثاء المثناة، والياء المثناة تحت، والألف، والفاء، والذال المعجمة، ويجمعها قولك: حسن خط شص هز وضعت يافذ.

٢٢- وَبَيِّنُ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ لِنُ عُمَرُ وَسَبْعُ عُلُوٍّ (خُصَّ ضَغْطُ قِظْ) حَصْرُ
٢٣- وَصَادُ ضَادُّ طَاءُ ظَاءُ مُطَبَّعُهُ (فَرَمْنُ لُبِّ) الحروفُ المُدْلَقَةُ

الصفة السادسة: حروف الاستعلاء، وهي سبعة أحرف: الحاء المعجمة، والصاد المهملة، والضاد والغين المعجمتان، والطاء المهملة، والقاف، والطاء المعجمة، وجمعها الناظم في قوله: (خص ضغط قظ) أشار إلى حصر حروف الاستعلاء في هذه الثلاث كلمات بقوله: (حصر).

والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بها.

والاستعلاء لغة: العلو، وهي حروف التفخيم على الصواب، كما أفاد الناظم، وأعلها الطاء، وأضاف إليها مكِّي الألف، وهو وَهْمٌ كما قرره الناظم في «النشر» وغيره، ويأتي قريباً ما يوضح ذلك.

هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد

الصفة السابعة: المستفلة وهي ضد المستعلية، وهي اثنان وعشرون حرفاً: الهمزة، والهاء، والألف، والعين والحاء المهملتان، والكاف، والجيم، والشين المعجمة، والياء المثناة تحت، واللام، والنون، والراء، والذال المهملة، والتاء المثناة فوق، والذال المعجمة، والثاء المثناة، والسين، والزاي، والفاء، والباء الموحدة، والميم، والواو.

والاستفلال لغة: الانحطاط، وسميت بذلك؛ لأن اللسان إذا نطق بها انحط عن الحنك.

الصفة الثامنة: المنطبقة، وهي ضد المنفتحة، وهي أربعة أحرف: الصاد المهملة، والضاد المعجمة، والطاء المهملة، والظاء المعجمة، وهي من صفات القوة. والإطباق: تلاقي طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند لفظها، وهو أبلغ من العلو، وهو لغة: التلاصق والتساوي.

الصفة التاسعة: المنفتحة، وهي ضد المنطبقة، وهي خمسة وعشرون حرفاً: الهمزة، والهاء، والألف، والعين والحاء المهملتان، والغين والحاء المعجمتان، والقاف، والكاف، والجيم، والشين المعجمة، والياء المثناة تحت، واللام، والنون، والراء، والذال المهملة، والتاء المثناة فوق، والذال المعجمة، والثاء المثناة، والسين المهملة، والزاي، والفاء، والواو، والباء الموحدة، والميم.

والانفتاح لغة: الافتراق، وسميت بذلك لانفتاح اللسان والحنك وخروج الريح من بينها عند النطق بها.

الصفة العاشرة: المذلقة، وضدها المصمتة، وهي ستة أحرف: الفاء، والراء، والميم، والنون، واللام، والباء الموحدة، وجمعها الناظم في: (فر من لب)، وسميت بذلك لخروجها من ذلق اللسان والشفة، وهي طرفاهما.

الصفة الحادية عشر: المصمتة، وهي ضد المذلقة، وهي ثلاثة وعشرون: الهمزة، والهاء، والألف، والعين والحاء المهملتان، والغين المعجمتان، والقاف، والكاف، والجيم، والشين المعجمة، والياء المثناة تحت، والضاد المعجمة، والطاء المهملة، والذال المهملة، والتاء المثناة فوق، والظاء المعجمة، والثاء المثناة، والذال المعجمة، والصاد المعجمة، والسين المهملة،

والزاي، والواو. وسميت بذلك، لأنها من الصمت، وهو المنع. قال الأخفش^(١): من صمت: منع نفسه الكلام.

تتمة: لم نجد كلمة رباعية فما فوقها بناؤها من الحروف المصمتة لثقلها إلا ما ندر كعسجد.

٢٤- صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَيٌّ سِينٌ قَلْقَلَةٌ (قُطْبُ جَدٍ) وَاللَّيْنُ

٢٥- وَأَوْوٍ وَيَاءٌ سُكَّنَا وَانْفَتَحَا قَبْلَهُمَا.....

لما فرغ من ذكر أصداد الصفات الخمسة المتقدمة في قوله: (صفتها جهر ...) إلى آخره، شرع في ذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعض، فأخبر أن الصاد المهملة والزاي والسين المهملة موصوفة بالصفير، وهو: صوت زائد من بين الشفتين يصحب الصاد وأخواتها عند خروجها، وهي الحروف الأصلية المتقدمة، وهذه هي الصفة الثانية عشر من الصفات.

الصفة الثالثة عشر: القلقلة، وهي خمسة أحرف جمعها الناظم في: (قطب جد)، والداني^(٢) ومكي في: (جد بطق)، وابن الحاجب في: (قد طبج)، وهي: القاف، والدال، والطاء، والباء، والجيم. وأضاف بعضهم إليها الهمزة؛ لأنها مجهورة شديدة، ولم يذكرها الجمهور لما يدخلها من التخفيف حالة السكون ففارقت أخواتها ولما يعترها من الإعلال.

قال الناظم: وذكر سيبويه معها الثاء مع أنها من المهموسة، وذكر لها نفعاً، وهو قوي في الاختيار، وذكر منها المبرد الكاف إلا أنه جعلها دون القاف.

وسميت بذلك؛ لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها، فيحتاج إلى ظهور صوت

(١) سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش، شيخ المدرسة البصرية بعد سيبويه وواحد من أحذق أصحابه وعن طريقه وصل إلينا كتابه القيم (الكتاب) له مصنفات منها: المسائل، معاني القرآن، وغيرها (ت ٢١٥هـ) وفيها خلاف. انظر: أخبار النحويين البصريين (ص: ٥٠).

(٢) هو عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني: من أئمة المشتغلين بعلوم القرآن، اختلف بعلم القراءات كان من حفاظ الحديث وقيل له أكثر من مائة مصنف منها: جامع البيان في القراءات السبع - وهو من تحقيقنا - والتيسير في القراءات السبع، التحديد في الإتيان والتجويد، المقنع في رسم المصحف، المحكم في نقط المصاحف وغيرها (ت ٤٤٤هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٠٣).

يشبه النبرة حال سكونها في الوقت وغيره - كما سألينه إن شاء الله تعالى - وإلى زيادة إتمام النطق بها فلذلك الصوت في سكونها أبين منه في حركتها وفي الوقت أمكن.

وأصل هذه الحروف: القاف، وإليه أشار الشاطبي بقوله: (وَأَعْرَفُهُنَّ الْقَافُ). قال الناظم: لأنه لا يقدر أن يؤتى بها ساكنة إلا مع صوت زائد لشدة استعلائها، وذهب متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقله بالوقف تمكيناً بظاهر ما رووه عن عبارة المتقدمين أن القلقله تظهر في هذه الحروف في الوقف، فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون، وقوى الشبهة في ذلك كون القلقله في الوقف العرفي أبين، وحسبانهم أن القلقله حركة، وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقله شدة الصياح.

الصفة الرابعة عشر: حرفا اللين، وهما الواو والياء الساكنان المفتوح ما قبلها، والألف في قول الناظم: (انفتحا) للإطلاق.

..... وَالْإِنْجِرَافُ صُحْحًا

٢٦- فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ وَتَكَرُّرِ جَعْلٍ وَلِلتَّقْشِي الشَّيْنِ ضَادًا اسْتَطْلَ

الصفة الخامسة عشر: الانحراف، وهو في اللام والراء، وهو لغة: الميل، وفي قوله: (والانحراف صححا في اللام والراء) إشارة إلى وجود الخلاف. قال في «النشر»: وحرفا الانحراف: اللام والراء على الصحيح.

قلت: ومذهب مكّي ونسب للكوفيّين.

قال الجعبري: وهو مذهب سيويه، وقيل: اللام فقط، وهو مذهب الداني وابن الحاجب ونسب إلى البصريين، ووصفها بذلك؛ لأن اللام فيها انحراف إلى طرف اللسان والراء فيه انحراف إلى ظهر اللسان وميل قليل إلى جهة اللام، ولذلك يجعلها الأئمة لا ماً.

الصفة السادسة عشر: المكرر، وهو حرف الراء، والتكرار: إعادة الشيء، وأقله مرة. قال الجعبري وتكريره لحن، فيجب التحفظ عنه لا به.

قال مكّي: ولا بد في القراءة من إخفاء التكرير، وواجب على القارئ أن يخفي تكريره ولا يظهره، فمتى أظهره فقد جعل من الحروف المشدد حروفاً ومن المخفف حرفين.

قال الجعبري: وطريق السلامة منه أن يلمص اللفظ به ظهر لسانه بأعلى خنكهِ لصقاً

محكمًا مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء.

فإذا قلت: تسميتهم له مكرراً ينافي نصفهم على عدم تكريره؟ قلت: معنى قولهم: (مكرراً) أن له قبول التكرار لارتعاد طرفي اللسان به عند اللفظ؛ كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك، واتصاف الشيء أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة.

الصفة السابعة عشر: التنفي، وهو في الشين وحده عند الناظم والداني، وأضاف إليه صاحب «درر الأفكار» الفاء كما أفاده الجعبري، وأضاف مكى أيضاً الثاء وبعضهم الضاد، والتنفي: انتشار الصوت عند لفظها. قال الجعبري: والتحقيق أن الضاد انتشر بمخرجه، وذاك - أي: الشين - لصوته.

الصفة الثامنة عشر: المستطيلة، وهي الضاد المعجمة، والاستطالة: الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها. قال مكى: لتمكنها من الصفات، وسميت بذلك لأنه استطال عند النطق بها حتى اتصل بمخرج اللام، وذلك ما فيه من القوة والجهر والإطباق والاستعلاء. والاستطالة في اللغة بعد المسافتين، ومن ثمَّ صعب النطق بها.

فإن قلت: ما الفرق بين المستطيل والممدود؟ قلت: الفرق بينهما أن المستطيل جرى في مخرجه، والممدود جرى في نفسه، فتدبر.

الصفة التاسعة عشر - ولم يذكرها في النظم من الصفات: حروف المد، وتسمى الجوفية والهوائية كما تقدم، وأمكنهن عند الجمهور الألف، وهو مذهب الداني والناظم وابن الحاجب وابن مالك.

قال الجعبري: ومن تجوز بتخصيص الألف فللزومه ذلك دون أخويه، فإنها لا يكونان كذلك إلا بالقيدين، ومن ثم قال: وأصل ذلك الألف، وهو مذهب سيبويه، ثم قال: والتحقيق التعميم بالقييد.

تنبيه: الجمهور على أن الفتحة متولدة من الألف، والكسرة متولدة من الياء، والضممة متولدة من الواو، فتكون الحروف عندهم قبل الحركات، وقيل عكس ذلك بدليل أن كل حركة من حرف ولا عكس، أي: ولا حرف من حركة إذ لا يكون الذاتي مادة للعرض ولا العكس، وقال قوم: الحركة سابقة الحرف لتوقف وجود الحرف عارياً عنها. قال الجعبري:

قال أهل التحقيق متقارنان لما يلزم من تقدمها وتأخرها قيام العرض بذاته.

الصفة العشرون: ولم يذكرها أيضًا في النظم - الخفية، وهي: الهاء وحدها، وهو مذهب الناظم، وأضاف بعضهم إليها الألف والواو والياء، والخفاء: الاستتار، سميت بذلك؛ لخفائها في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها.

ومن الصفات أيضًا: الغنة، كما تقدم.

ومنها أيضًا: الممال - أي: قابل للإمالة^(١) - الألف، ومن الحركات الفتحة، والإمالة: جعل الألف كالياء والفتحة كالكسرة، وهي لغة: العدول بالمتنصب إلى جهة السفلى، وأضاف إليها مكى الرء وهاء التأنيث.

قال الجعبري: وليس بمستقيم: وإنما الممال فتحة الرء وفتحة ما قبل الهاء لصحتها فيها. ومنها: الجرسى والمهتوف الهمزة لشدة نبرتها، والجرس للصوت، واشتق الخليل من المخارج عشرة ألقاب ذكرناها كالحلقية واللّهوية والشجرية... إلى آخرها.

ثم اعلم أن من الصفات ما هو متضاد فلا يجمع مضادان في حرف واحد، ومنها ما هو غير متضاد، فيمكن اجتماع صفتين فأكثر في حرف واحد، وكل منهما إما صفة قوية تقوي موصوفها، أو صفة ضعف تضعف موصوفها.

قال الجعبري: ومن ثمّ انقسمت الحروف بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام: قوي مطلقاً، وهو: ما اجتمع فيه صفات القوة، وضعيف مطلقاً، وهو: ما انفردت فيه صفات الضعف، وقوي من جهة ضعيف من أخرى، وهو: ما اجتمع فيه النوعان، فالجهر والاستعلاء والاستطالة والإطباق والتفخيم والشدة والقلقلة والجرس والهتف صفات قوية، والهمس والاستفال والانفتاح والترقيق والرخاوة والخفاء صفات ضعف.

(١) والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وهو عند فريق النحاة: أن تنحو بالألف نحو الياء، وعند بعضهم: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، والأول أرجح الآراء وأصوبها. انظر: الكتاب (١١٧/٤)، والمتنضب (٤٢/١)، والإقناع (٦٨/١)، والنشر (٣٠/٢).

خاتمة

ينبه بها المبتدئ، ويتذكر بها المنتهي في ذكر كل حرف وما اشتمل عليه من الصفات المتقدمة.

فالألف اشتملت على عشرة: مجهزة، مفتحة، رخوة، خفية، مماله، هاوية، مصمته، جوفية، مستفلة، مدية.

والهمزة: اشتملت على ثمانية: مجهزة، مفتحة، شديدة، مستفلة، جرسية، مهتوفة، مصمته، حلقيه.

والهاء: سبعة: مهموسة، مستفلة، مفتحة، رخوة، خفية، مصمته، حلقيه.

والعين: ستة: مجهزة، مفتحة، مستفلة، بين الشدة والرخوة، مصمته، حلقيه.

والحاء: ستة أيضًا: مهموسة، مستفلة، مفتحة، رخوة، حلقيه، مصمته.

والغين: ستة أيضًا: مجهزة، مفتحة، مستعلية، رخوة، مصمته، حلقيه.

والقاف: سبعة: مجهزة، مفتحة، مستعلية، شديدة، مقلقلة، مصمته، لهوية.

والكاف: خمسة: مهموسة، مستفلة، مفتحة، مصمته، لهوية.

والجيم: سبعة: مجهزة، مفتحة، مستفلة، شديدة، مقلقلة، شجرية، مصمته.

والشين: سبعة: مهموسة، مستفلة، مفتحة، مصمته، شجرية، رخوة، متفشية.

والياء: تسعة: مجهزة، مستفلة، مفتحة، رخوة، خفية، هاوية، شجرية، مصمته،

مدية.

والضاد: تسعة أيضًا: مجهزة، منطبقة، مستعلية، رخوة، مستطيلة، مصمته، شجرية،

مفخمة، متفشية على قول.

واللام: سبعة: مجهزة، مفتحة، مستفلة، بين الشدة والرخوة، منحرفة، مذلقة، مرققة.

والراء: ثمانية: مجهزة، شديدة، مفتحة، مذلقة، مستفلة، بين الرخوة والشدة،

مفخمة، منحرفة، متكررة.

والنون: سبعة: مجهزة، مفتحة، مستفلة، بين الشدة والرخوة، مذلقة، مرققة، أغنة.

والطاد: ثمانية: مجهورة، مستعلية، منطبعة، شديدة، مقلقلة، نطعية، مصممة، مفخمة.
والدال: سبعة: مجهورة، منفتحة، مستقلة، شديدة، مصممة، مقلقلة، نطعية.
والطاء: سبعة: مجهورة، مهموسة، مستقلة، منفتحة، شديدة، مصممة، نطعية.
والظاء: سبعة: مجهورة، مستعلية، منطبعة، رخوة، مفخمة، مصممة، لثوية.
والذال: ستة: مجهورة، منفتحة، مستقلة، رخوة، مصممة، لثوية.
والثاء: سبعة: مهموسة، مستقلة، منفتحة، رخوة، مصممة، لثوية، متفشية على قول.
والصاد: ثمانية: مهموسة، منطبعة، مستعلية، رخوة، صفيرية، مصممة، مفخمة، أصلية.
والسين: سبعة: مهموسة، مستقلة، منفتحة، رخوة، صفيرية، مصممة، أصلية.
والزاي: سبعة: مجهورة، منفتحة، رخوة، مستقلة، صفيرية، مصممة، أصلية.
والفاء: سبعة: مهموسة، مستقلة، منفتحة، رخوة، مصممة، شفوية، متفشية على قول.
والباء: سبعة أيضاً: مجهورة، منفتحة، شديدة، مقلقلة، مستقلة، مذلقة، شفوية.
والميم: سبعة أيضاً: مجهورة، منفتحة، مستقلة، بين الشدة والرخوة، مذلقة، شفوية،
أغنة.

والواو: ثمانية: مجهورة، منفتحة، رخوة، مستقلة، مدية، مصممة، خفية، هوائية.
فهذا ما تيسر من الصفات، وأضربنا عن غيره خوف الإطالة، والله تعالى أعلم.



أبواب التجويد

٢٧- والأخذ بالتجويد حثم لازم مَنْ لَمْ يُجِودِ الْقُرْآنَ آثِمٌ

٢٧- لِأَنَّهُ بِهِ إِلِلَهُ أَنْزَلَ وَهَكَذَا مِنْهُ إِلِنَا وَصَلَا

أي: الأخذ بالتجويد، وهو العمل به فَرَضَ عَيْنَ لَازِمٍ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، والتجويد: مصدر من جود يوجد تجويداً، والاسم منه الجودة، وهي ضد الرداءة. يقال: فلان جَوَّدَ في كذا إذا فعل ذلك جيداً.

وهو عبارة عن الإتيان بالقراءة مجودة الألفاظ عارية من الرداءة في النطق، ومعناه: انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين، فمن لم يراع قواعد التجويد في قراءته كان عاصياً آثِمًا لعصيانه؛ لأن الله تعالى إنما أنزل القرآن بالتجويد. قال الله تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢] أي: أنزلناه بالترتيل، وهو التجويد.

قال الناظم: ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، هم متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية، التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها، والناس في ذلك بين مُحْسِنٍ مَأْجُورٍ، ومسيءٍ آثِمٍ، ومعذور، فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربي الفصيح وعدل إلى اللفظ العجمي استغناء بنفسه، واستدلالاً برأيه، واتكالا على ما أَلْفَ من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه، فإنه مقصر بلا شك، وآثم بلا ريب، فقد قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة، لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١).

(١) ورواه عن أبي هريرة الترمذي (١ / ٣٥٠)، وأحمد (٢ / ٢٩٧)، وابن نصر في "الصلاة" (ق ١٦٥ - ١ / ١٦٦) عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به مثل حديث سهيل. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح"، وله طرق أخرى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة. أخرجه أبو نعيم (٦ / ٢٤٢ و ٧ / ١٤٢) ورجاله ثقات لكن أشار أبو نعيم إلى شذوذه، وأما حديث ابن عمر فأخرجه الدارمي (٢ / ٣١١)، وابن نصر والبخاري (ص: ١٥ - زوائده) من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ونافع عنه. قلت: وهذا سند حسن وهو على شرط مسلم وعزاه في "الجامع الصغير" لأبي الشيخ في "التبويح". وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد (١ / ٣٥١) من طريق عمرو بن دينار

قال: وأما من لا يُطَاوِعُهُ لِسَانُهُ ولا يجد من يهديه إلى الصواب؛ فإن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها، وقد أجمع العلماء على أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أُمي - وهو من لا يحسن القراءة -، واختلفوا فيمن أبدل حرفًا بحرف، وأصح القولين عدم الصحة، كمن قرأ ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٣٢] بالتاء، وقد عدُّوا القراءة بغير تجويد لحنًا، ونصُّوا على أن القارئ بها لحنًا، فإنهم قسموا اللحن إلى جلي وخفي، واختلفوا في حده وتعريفه.

قال الناظم: والصحيحُ أن اللحنَ فيها خلل يطرأ على الألفاظ فيخل، إلا أن الجلي يخل إخلالًا ظاهرًا يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، والخفي يخل إخلالًا يختص بمعرفة علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقوا من أفواه العلماء، وضبطوا على ألفاظ أهل الأداء، الذين تُرَضَى تلاوتهم ويوثق بعربيتهم، ولم يخرجوا عن حد القراءة الصحيحة الصريحة فأعطوا كل حرفٍ حقه، ونزّلوه منزلته، وأوصلوه حقه في التجويد والإتقان، والترتيل والإحسان. انتهى.

والضمير في كلام الناظم في قوله: (منه) الله تعالى. (هكذا) أي: بالتجويد وصل إلينا، فإن الله تعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ إلى جبريل إلى النبي ﷺ إلى الصحابة إلى التابعين، هكذا خلف عن سلف حتى وصل إلينا عن شيوخنا متواترًا.

- ٢٩- وَهُوَ أَيْضًا جَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ وَزَيْنَةُ الْأَدَاءِ وَالْقَرَاءَةِ
٣٠- وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ صِفَةِ هِيَ وَمُسْتَحَقَّهَا
٣١- وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ
٣٢- مَكْمَلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفِ بِاللُّطْفِ فِي النَّطْقِ بِلَا تَعَسْفِ

قال: أخبرني من سمع ابن عباس يقول: فذكره مرفوعًا. وأخرجه الضياء في "المختارة" (٧٧/١٠٠/١) وكذا البخاري في "التاريخ" (٣/٢/٤٦١). قلت: ورجاله ثقات غير الذي لم يسم وقد أعله ابن أبي حاتم (١٧٦/٢) عن أبيه وذكر أن الصواب حديث تميم. والحديث علقه البخاري في "الإيمان" من صحيحه وقال الحافظ بعد أن ذكر رواية مسلم له موصولًا: "وللحديث طرق دون هذه في القوة منها ما أخرجه أبو يعلى من حديث ابن عباس والبخاري من حديث ابن عمر وقد بينت جميع ذلك في تعليق التعليق".

أي: التجويد (حلية التلاوة)، أي: صفة مستحسنة، والحلية كأنها مأخوذة من حُلي العروس، والتلاوة هي: قراءة القرآن؛ كالأوراد والأسباع والدراسة، والأداء هو: عبارة عن الأخذ عن الشيوخ، والقراءة أعمهما فإنها تطلق على التلاوة والأداء.

والضمير في قوله: (وهو إعطاء الحروف) للتجويد، أي: التجويدُ إعطاء الحروف حقوقها من صفاتها اللازمة لها؛ من همس وجهر وما أشبه ذلك، والله در الناظم حيث قال في كتاب «التمهيد»: التجويد هو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها ورد الحروف إلى مخارجها وأصلها، وإلحاقها بنظيرها وإشباع لفظها، وتلطيف النطق بها على حال صنعتها وهيتها من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراطٍ ولا تكلف.

وإلى ذلك أشار - عليه الصلاة والسلام - بقول: «من أحب أن يقرأ القرآن غَضًا كما أنزل فليقرأه قراءة ابن أمِّ عبد»^(١)، أي: ابن مسعود، وكان ﷺ قد أُعطيَ حظًا عظيمًا في تجويد القرآن، وتحقيقه وترتيبه كما أنزل، وناهيك برجل أحبَّ النبي ﷺ أن يسمع القرآن منه، ولما قرأ بكى رسول الله ﷺ كما ثبت في «الصحيحين».

ويستحب تحسين الصوت بالقراءة ما لم يخرج عن حدها، وقد ورد ذلك من فعله - عليه الصلاة والسلام - وروينا عن أبي عثمان النهدي قال: صلى بنا ابن مسعود المغرب بـ «قل هو الله أحد» ولوددت أنه قرأ البقرة من حسن صوته وترتيبه.

قال الناظم: وهذه سنة الله تعالى فيمن يقرأ القرآن مجودًا كما أنزل، تلتدُّ الأسباع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، حتى يكاد أن يسلب القلوب. قال: وأخبرني بعض شيوخني وغيرهم إخبارًا بلغ التواتر، عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن الصائغ أنه قرأ

(١) قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/٣٧٩): أخرجه ابن ماجة برقم (١٣٨)، وأحمد (٧/١)، و٤٤٥، (٤٥٤) من طريق عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش عن ابن مسعود قال: "دخل رسول ﷺ: وسلم المسجد وهو بين أبي بكر وعمر، وإذا ابن مسعود يصلي وإذا هو يقرأ (النساء)، فانتهى إلى رأس المائة، فجعل ابن مسعود يدعو وهو قائم يصلي، فقال: النبي ﷺ: أسأل تعطه، أسأل تعطه، ثم قال: فذكره، فلما أصبح غدا إليه أبو بكر رضي الله تعالى عنه ليشره، وقال له: ما سألت الله البارحة؟ قال: قلت: اللهم إني أسألك إيمانًا لا يرتد، ونعيمًا لا ينفد، ومرافقة محمد في أعلى جنة الخلد. ثم جاء عمر رضي الله عنه، فقيل له: إن أبا بكر قد سبقك! قال: يرحم الله أبا بكر، ما سبقته إلى خير قط إلا سبقني إليه". والسياق لأحمد، ولابن ماجة المرفوع منه فقط. قلت: وهذا إسناد حسن.

يومًا في الصلاة ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [النمل: ٢٠] وكرر الآية فنزل طير على رأس الشيخ يسمع قراءته حتى أكملها، فنظروا إليه فإذا هو هدهد، وبلغنا عن الأستاذ أبي عبد الله البغدادي المعروف بسبط الخياط صاحب «المبهج»^(١)، وغيره أنه كان قد أعطي من ذلك حظًا عظيمًا، وأنه أسلم على يديه جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته.

قلت: وعن بلغنا عنه أنه قد أعطي من ذلك الحظَّ الجزيل الشيخ الإمام العلامة محبُّ بن محمد الأحميمي، كان إذا قرأ أطرب المسامع، وأخذ من القلوب بالمجامع، فهذه خصيصة ينحص الله بها من يشاء من عباده.

قوله: (واللفظ في نظيره كمثلته) معناه: إذا نطقت بحرف مرقق مثلاً وجاء نظيره، فاللفظ به كلفظك بالأول، و«ما» في قوله: (من غير ما تكلف) زائدة إذ الكلام تام بسقوطها. فإن قيل: ما الفرق بين حق الحرف ومستحقه؟ قلت: الفرق أن حق الحرف صفته اللازمة له من الاستفال والاستعلاء وشبههما.

ومستحقه: ما ينشأ عنها كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي.

تتميم: التجويد على أربعة مراتب.

الأولى: الترتيل، وهو مصدر من رتل فلان كلامه إذا أتبع بعصه بعضًا على مكث وتفهم من غير عجلة، وهو الذي نزل به القرآن. قال تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤].

قال القرطبي^(٢): الترتيل هو التأنى فيها والتهمل وتبيين الحروف والحركات، وهو المطلوب في القراءة، لا كما يفعله القراء بالديار المصرية الذين يقرءون أمام الملوك والجنائز،

(١) عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط، الأستاذ البارع الكامل الثقة، شيخ الاقراء ببغداد في عصره، كان عالماً بالقراءات واللغة والنحو، مولده ووفاته ببغداد، من كتبه: "المبهج" و"الاختيار في اختلاف العشرة أئمة الأمصار" في دمشق و"الروضة" و"الايجاز" و"التبصرة" كلها في القراءات (ت ٥٤١هـ). انظر: نزهة الألباء (ص: ٤٨٢).

(٢) عبد الوهاب القرطبي عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدوس القرطبي، المالكي، أبو القاسم مقرئ (ت ٤٦١هـ). انظر: طبقات القراء (١/٤٨٢).

ويأخذون على ذلك الأجر، فأولئك الذين ضل سعيهم، وخاب عملهم، فيستحلون بذلك تغيير كتاب الله، ويهونون على أنفسهم الاجترأ على الله بأن يزيدوا في تنزيله ما ليس فيه جهلاً برأيهم، ومروفاً على سنة نبيهم، ورفضاً لسير الصالحين من سلفهم ويسارعون إلى ما يُزَيِّنُ لهم الشيطان من أعمالهم، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، فهم في غيهم يترددون، بكتاب الله يتلاعبون، فإننا لله وإنا إليه راجعون، لكن قد أخبرنا الصادق المصدوق أن ذلك سيكون فكان.

ذكر الإمام أبو الحسين رزين وأبو عبد الله الترمذي في «نوادير الأصول» من حديث حذيفة أن رسول الله ﷺ قال: «اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الفسق، وسيجيء بعدي أقوام يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم»^(١). أعاذنا الله من ذلك.

واختلفوا هل الترتيل مع قلة القراءة أفضل أم الإسراع مع الكثرة؟ فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل، واحتج بحديث: «من قرأ حرفاً فله حسنة، والحسنة بعشرة أمثالها»^(٢)، والصحيح الذي عليه معظم السلف والخلف أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع الكثرة؛ لأن المقصود من القرآن فهمه والفقه فيه والعمل به، وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه.

قال ابن مسعود رضي الله عنه لأن أقرأ القارعة وإذا زلزلت أتدبرهما أحب إليّ من أن أقرأ البقرة وآل عمران تهديراً.

المرتبة الثانية: التحقيق، وهو مصدر من حققت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه، ومعناه: المبالغة في الإتيان بالشيء على حقه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، وهو عند أهل هذا الشأن إعطاء كل حرف حقه؛ كإشباع المد، وتحقيق الهمز وإتمام الحركات، والتشديدات، وتوقية

(١) رواه الطبراني في الأوسط برقم (٧٣٧٧)، والبيهقي في شعب الإيمان برقم (٢٥٣٦)، من طريق بقية بن الوليد، عن حصين بن مالك الفزاري، عن شيخ يكنى أبا محمد. قال الطبراني: تفرد به بقية. وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع حديث رقم (١٠٦٧).

(٢) أخرجه الترمذي برقم (٢٩١٠)، وانظر صحيح الجامع برقم (٦٤٦٩)، والسلسلة الصحيحة برقم (٢٩١٠).

الغنائ، وبيان الحروف، وإخراج بعضها من بعض بالسكت، إلى غير ذلك، ولا يكون معه قصر ولا اختلاس^(١) ولا إسكان متحرك ولا إدغامه، فالتحقيق يكون بريضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو الذي يستحب ويستحسن الأخذ به على المتعلمين، لا كما يفعله جهلة القراء من التجاوز إلى حد الإفراط من تحريك السواكن وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الرءاءات.

فقد روي عن حمزة^(٢) أنه قرأ عليه أخ له، فجعل يمد على ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥] فقال له: لا تفعل، أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو ققط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة. قال نافع: قرأنا سهل لا بمضغ ولا بلوك، نسهل ولا نشدد، نقرأ على أفصح اللغات وأمضاها.

الثالثة: الحذر، وهو مصدر من حذر بالفتح يحذر بالضم إذا أسرع، فهو من الحدور الذي هو الهبوط، وهو عندهم: إدراج القراءة وسرعتها وتحقيقها بالقصر والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحوه، وهو ضد التحقيق، وإنما يستعمل مع تقويم الألفاظ وتمكين الحروف لتكثير الحسنات إذ كان للقارئ بكل حرف عشر حسنات.

قال الناظم: وليحترز فيه عن بتر حروف المد وذهاب صوت الغنة واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة ولا توصف بها التلاوة وتخرج عن حد الترتيل.

الرابعة: التدوير، وهو: التوسط بين المقامين التحقيق والحدور، فهذه مراتب التجويد الأربعة.

(١) الاختلاس هو: الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع به أن الحركة قد ذهبته وهي كاملة في الوزن تامة في الحقيقة إلا أنها لم ترسل (تمطط)، ولا ترسل بها فخفي إشباعها ولم يتبين تحقيقها. انظر: جمال القراءة (٥٣١/٢).

(٢) حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي الزيات، أحد القراء السبعة أدرك بعض الصحابة، أخذ القراءة عن الأعمش وغيره (ت ١٥٦هـ). انظر: غاية النهاية (١/٢٦١).

تنبیه: الترتیل مذهب ورش^(١) وعاصم^(٢) وحمزة، والتحقیق نوع منه، والحدرد مذهب من قصر المنفصل کابن کثیر^(٣)، والتدویر مذهب من مد المنفصل ولم یبالغ فی إشباعه، وهو مذهب سائر القراء، وصح عن جمیع الأئمة، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء كما أفاده الناظم رحمة الله علیه.

٣٣- وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِي بِفِكَه

نهك على أنه ليس بين التجويد وبين تركه إلا رياضة امرئ بفكه، أي: فكاه، وهو من إطلاق الجزء وإرادة الكل، والفكان هما ملتقى الشدقين من الجانبين، والله در الناظم حيث قال: ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتسديد، مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن، وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ بها الكاتب بالرياضة وتوقيف الأستاذ.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكه.

قال الناظم: لقد صدق أبو عمرو وبصر وأوجز في القول وما قصر، فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقير الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصوت، ولا بتمطيط الشدق، ولا بتقطيع المد، ولا بتطين الغنات، ولا بحصرمة الرءات، قراءة تنفر عنها الطباع، وتمجها القلوب والأسماع، بل القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسف ولا تكلف، ولا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من الوجه.

(١) عثمان بن سعيد بن عبد الله أبو سعيد القرشي القبطي المصري الشهير بورش، شيخ القراء المحققين، وإمام أهل الأداء، أخذ القراءة عن نافع وعرض عليه ختات، وله اختيار خالفه فيه، وكان ثقة حجة في القراءة (ت ١٩٣هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٠٢).

(٢) عاصم بن أبي النجود أبو بكر الأسدي الكوفي، شيخ القراء بها وأحد القراء السبعة، تابعي ثقة وثبت في القراءة وصدوق في الحديث أخذ القراءة عن الشيباني والسلمي، وأخذ عنه حفص وحمادة وغيرهما (ت ١٢٧هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٤٦).

(٣) عبد الله بن كثير بن عمرو بن هرم أبو سعيد المكي، أحد القراء السبعة، إمام أهل مكة في القراءة لقي ابن الزبير وأبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك وروى عنهم، كان قاضي الجماعة بمكة، روى عنه خلف كثيرًا (ت ١٢٠هـ). انظر: غاية النهاية (١/٤٤٣).

ولما فرغ الناظم من ذكر حقوق الحروف - بل هي الصفات اللازمة كالمس والاسْتِفَال - شرع في ذكر مستحقها الناشيء عن حقوقها فقال:

٣٤- فَرَقْنَ مُسْتَفَالًا مِنْ أَحْرَفٍ وَحَاذِرْنَ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلْفِ

الحروف المستفلة كلها مرققة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى كما سيأتي بيانه، والحروف المستعلية كلها مفخمة لا يستثنى منها شيء، وهذا مفهوم من منطوق قوله: (فرقن مستفلاً) والنون في (فرقن) و(حاذرن) للتوكيد، أي احذر من تفخيم الألف، ومراده إذا كانت بعد حرف مستقل فإنها تكون تابعة له للزومها فتحته.

قال في «النشر»: الصحيح أن الألف لا توصف بترقيق ولا بتفخيم، بل هي بحسب ما يتقدمها، فإنها تتبعه تفخيماً وترقيقاً، وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحققون، ورأيت في ذلك تأليفاً للإمام أبي عبد الله محمد بن بضحاك سناه: «التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره». قال فيه: اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف، فإنكاره صادر عن جهل أو غلط طباعه أو عدم اطلاعه أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها فيها التصريح بذكر تفخيم الألف، والدليل على جهله أن الألف في قراءة ورش: (طال) ﴿فَصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣] وما أشبهها مرققة، وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلظين، والدليل على غلط طباعه أنه لا يفرق بين ألف ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠] وألف هود [الآية: ٤٣] حالة التجويد، ووقف الإمام الأستاذ أبو حيان فكتب عليه طالعته، فرأيته قد حاز إلى صفحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية، وأما ما وقع في كلام بعض الأئمة من إطلاق الترقيق فمحمول على ما تقدم، أو للتبيه على ما يفعله الأعاجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو.

٣٥- كَهَمْزِ الْحَمْدِ أَعْوُدْ إِهْدِينَا اللَّهُ

معطوف على قوله: (فرقن) أي: إذا ابتدأت بهمزة من كلمة فتلفظ بها سلسلة في النطق بها، وتحفظ من تغليظها ك ﴿أَنْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] وشبهه، خصوصاً إذا أتى ألف بعدها ك ﴿ءَاتِي﴾ [مريم: ٩٣] ونحوهما، فإن كان بعدها حرف مجانس لها أو مقارب ك ﴿أَعْوُدْ﴾ [البقرة: ٦٧] و ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦] كان التحفظ بسهولتها أشد، وترقيقها

ألد، فلو أتى بعدها حرف مغلظ نحو: ﴿اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢] و﴿اللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: ٢٦] و(الخلاق) ﴿وَأَصْلَحَ﴾ [الأعراف: ١٤٢] كان التحفظ أشد، فكثير من الجهلة ينطق بها كالمتهوع، أي: المستنطق.

تُؤمُّ لَامَ اللَّهِ لَنَا

٣٦-وَلْيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الضُّ

معطوف على التريق أيضًا، أي: رقق لام ﴿لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٢٥] لكسرتها وبين لام ﴿لَنَا﴾ [البقرة: ٣٢] للنون التي بعدها، وحافظ على سكون اللام الأولى من ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]، ورقق الثانية منها لمجاورتها حرف الاستعلاء، وهو الطاء، وكذلك ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٨٩] ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاحة: ٧]، وهو المراد بقوله: (ولا الض) لمجاورة الأولى لام الاسم الجليل المفخم والثانية الضاد.

والميم من مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضٍ

معطوف أيضًا على التريق. اعلم أن الميم إذا تحركت وجب التحفظ بترقيقها، خصوصًا إذا أتى بعدها حرف مفخم كيمي ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣] لمجاورة الأولى الخاء والثانية الصاد، ومثل ميم ﴿مَرَضٍ﴾ [البقرة: ١٠] ﴿وَمَا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤] وما أشبه ذلك، وإذا أتى بعدها ألف نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤] كان التحرز من التفتيح أكد.

٣٧-وَبَاءٍ بَرِّقٍ بَاطِلٍ بِهِمْ بِيذِي فَاخْرَضَ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجُهْرِ الَّذِي
٣٨-فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كُحْبُ الصَّرِّ رُبُوءَةٌ اجْتَثَّتْ وَحَجَّ الْفَجْرِ

ومن المعطوف أيضًا. اعلم أن الباء إذا أتى بعدها حرف مفخم كباء ﴿وَبَاطِلٍ﴾ [الأعراف: ١٣٩] ﴿وَنَصَلَهَا﴾ [البقرة: ٦١] وجب التحفظ بترقيقها خصوصًا إذا وليها حرفان مفخمان؛ كباء ﴿وَبَرِّقٍ﴾ [البقرة: ١٩] وشبهه، فإن حال بينها وبين الحرف المفخم ألف ك ﴿وَبَاطِلٍ﴾ ﴿وَالْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦] كان التحفظ بترقيقها أبلغ، وإذا جاورت حرفًا خفيًا كالهاء؛ نحو: ﴿بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، أو حرفًا ضعيفًا كالذال المعجمة ك ﴿وَبِيذِي﴾ [النساء: ٣٦] وجب التحفظ ببيانها.

قال الناظم: فليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة، لاسيما إذا

كان بعدها حرفاً خفياً أو ضعيفاً، ومثل بما مثل به في النظم، وإلى ذلك أشار بقوله:
 فَاخْرِضْ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي

فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَحُبِّ الصَّيْرِ

إلى آخره لثلاث تشبه الباء الفاء والجميم الشين.

٣٩- وَيَيْنَنَّ مُقْلَةً لَأَنَّ سَكَنًا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبِينَا

أمر مؤكد ببيان حروف القلقلة المتقدمة إذا سكنت سكوناً لازماً كـ ﴿ يَقَطْعُونَ ﴾ [التوبة: ١٢١] و﴿ فَطَرَتِ اللَّهُ ﴾ [الروم: ٣٠] و﴿ رَتَوَةٍ ﴾ [المؤمنون: ٥٠] و﴿ أَجْتَنَّتْ ﴾ [إبراهيم: ٢٦] و﴿ يَدْخُلُونَ ﴾ [النساء: ١٢٤].

فإن كانت القلقلة للوقف كانت أبين كـ ﴿ يَرْزُقُ ﴾ [البقرة: ٢١٢] و﴿ مُحِيطٌ ﴾ [البقرة: ١٩] و﴿ فَارْتَعَبْ ﴾ [الشرح: ٨] و﴿ أَحَجَّ ﴾ [البقرة: ١٩٦] و﴿ أَلِهَادٌ ﴾ [الرعد: ١٨] والألف في (سكنا) للإطلاق، ويجوز في قاف (مقلقلاً) الثانية الكسر على أنه اسم فاعل حال من (ويينن)، والفتح على أنه اسم مفعول صفة لمحذوف تقديره: حرفاً مقلقلاً.

٤٠- وَحَاءٌ حَضْحَصَ أَحَطَّتْ الْحُقُّ وَسَيْنٌ مُسْتَقِيمٌ يَسْطُو يَسْقُو

الحاء إذا جاورها حرف استعلاء كحاء ﴿ الْحَقُّ ﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿ أَحَطَّتْ ﴾ [النمل: ٢٢] وجب المحافظة على ترقيقها، فإن جاورها حرفان كانت المحافظة أكد، وكذلك تتجنب المحافظة ببيان همس الذي في السين من ﴿ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٦١] وشبهه لثلاث يشبه الزاي فإن أتى بعدها حرف إطباق كـ (يسطو) و(يسقو) وجب التحفظ ببيان الانفتاح والاستفال الذي فيها لثلاث تجذب قوة الإطباق الذي في الطاء، والشدة والاستعلاء الذي في القاف فتقلب صاداً.



باب الرءاءات

ثم قال ﷺ:

٤١- وَرَقِيَ الرَّاءُ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَاكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكَنْتَ
٤٢- إِنْ لَمْ تُكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفٍ اسْتِعْلًا أَوْ كَانَتْ الْكُسْرَةُ لَيْسَتْ أَضْلًا

ترقيق الرءاء ضرب من الإمالة، غير أنها إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد، والغرض من ترقيقها اعتدال اللفظ ومناسبته، وهو الغرض بالإمالة التي تكون لمجاورة ياء أو كسرة أو حرف ممال، والتفخيم في الرءاء هو الأصل، بدليل عدم افتقاره إلى سبب، ولكونها أقرب حروف اللسان إلى الحنك، فأشبهت حروف الاستعلاء، فكانت مفخمة مثلها، وللقراء فيها مذاهب جارية على أصول وقواعد لا يجوز جهل القارئ بها، كما لا يجوز بمذاهبهم في الإظهار والإدغام.

وإذا اعتبرت مذاهبهم فيها وجدتها على ثلاثة أقسام: قسم لم يختلفوا في تفخيمه عملاً بالأصل، وقسم اختلفوا فيه فرقته ورش، وقسم لم يختلفوا في ترقيقه وذلك لموجب، وهو إذا كانت الرءاء مكسورة كسرة لازمة أو عارضة، تامة أو ناقصة، سواء كانت أولاً أو وسطاً أو طرفاً، منونة أو غير منونة، سكن ما قبلها أو تحرك، وقع بعدها حرفٌ مستفيل أو مستعلٍ في اسم أو فعل؛ نحو: ﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٧] ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرْمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠] ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١] ﴿وَأَرْنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] ﴿مِنْ نَذِيرٍ﴾ [القصص: ٤٦] ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨] و﴿الذِّكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٨] إذا أُمِلَّتْ فكلها مرققة باتفاق؛ لغلبة الكسرة عليها حيث كانت فيها، فإنها إذا غلبت عليها حال مجاورتها إياها في نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] كما يأتي بيانه، فلأن تغلب عليها وهي فيها أولى وأحق أيضاً، فإنها لو فخمت حال كسرتها لأدى ذلك إلى كلفة على اللسان، إذ التفخيم يطلب استعلاءه وتصدده، والكسرة تطلب انحداره وتسفله في حالة واحدة، وأما العلة في مراعاة الكسرة العارضة ما يحصل بمراعاتها من خفة اللفظ وسهولته.

قوله: (كَذَاكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكَنْتَ) أي: كما أنها ترقق إذا كانت مكسورة فكذلك إذا كان ساكنة، سواء كان سكوتاً لازماً أو عارضاً، وسواء كانت الرءاء متوسطة أو متطرفة

وكان قبلها كسرة متصلة لازمة ك ﴿ فِرْعَوْنَ ﴾ و ﴿ أَسْتَغْفِرُكُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠] و ﴿ أَصْبِرْ ﴾ [ص: ١٧] وما أشبه ذلك، فاتفق القراء على ترقيقها في هذه الحالة؛ لأنها لما ضعفت بسكونها غلبتها الكسرة التي قبلها فجذبتها إلى حكمها، ويستثنى من ذلك ما إذا وقعت قبل حرف من حروف الاستعلاء، فإن كان في كلمة أخرى لم يؤثر لانفصاله وعدم لزومه ك (أَصْبِرْ صَبْرًا) و ﴿ أُنذِرْ قَوْمَكَ ﴾ [نوح: ١] و ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ ﴾ [لقمان: ١٨].

قوله: (أَوْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا) أي: عارضة، وهي ما تعرض في حالة دون أخرى، وتكون متصلة؛ نحو كسر همز الوصل في نحو: ﴿ أَرْتَابُوا ﴾ [النور: ٥٠] ﴿ أَرَجِعُوا ﴾ [يوسف: ٨١]، ومنفصلة بأن تكون في كلمة والراء في أخرى نحو: ﴿ رَبِّ أَرَجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩] و ﴿ يَنْبِئُ أَرْكَبَ ﴾ [هود: ٤٢] فإنها تكون مفخمة.

تنبية: الكسرة اللازمة المنفصلة لم تحج في القرآن قبل راء ساكنة والله أعلم، فإن قلت: لم اشترطوا في الكسرة التي قبل الراء اللزوم ولم يشترطوا ذلك في الكسرة التي قبل اللام؟ قلت: العلة في اشتراط لزومها قوتها بلزومها، فأثرت لذلك، وهذا بخلاف العارضة، فإنها ضعيفة لزوالها فلم تؤثر، ولم يشترطوا ذلك في اللام كما يأتي؛ لأن أصلها الترقيق، فتدبره.

فصل

فأما حكمها في الوقف فلا تخلو من أن تكون ساكنة في الوصل أو متحركة، فإن كانت ساكنة في الوصل كانت في الوقف على ما كانت عليه في الوصل من الترقيق والتفخيم، وإن كانت متحركة في الوصل فلا يخلو من أن يوقف عليها بالسكون خاليًا من الإشمام^(١) أو مصاحبًا له أو بالروم^(٢) حيث يصح، فإن وقف عليها بالسكون مطلقًا فانظر إلى ما قبلها؛ فإن كانت كسرة متصلة بالراء، أو حال بينها وبينها ساكن، أو كانت ياء ساكنة أو حرفًا ممالًا رقت، وإن كانت فتحة أو ضمة متصلة بالراء، أو حال بينها وبينها ساكن غير ممال فخمت؛

(١) والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين (كهيهتهما عند الثقيل)، بعد تسكين الحرف للإشارة إلى حركته حال الوقف عليه. انظر: الرعاية لتجويد القراءة للقيسي (ص: ٣٣).

(٢) الروم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها فيسمع لها صوت خفيف يدركه الأعمى بحاسة السمع ولا يدركه البصير بحاسة البصر، ويستعمل في الضم والكسر سواء كان إعرابًا أو بناءً. انظر: شرح ابن عقيل (٤/ ١٧٤).

لأن التناسب في الجميع إنما يحصل بذلك، والمراد بالحرف الممال الألف الإمالة كبرى أو صغرى، وإن وقفت عليها بالروم نظرت إلى حالها في الوصل، فإن كانت مرققة رقت، وإن مفخمة فُخِّمَتْ؛ لأن الحركة باقية، وإن ضعف الصوت بها في حال الوقف فيوقف على نحو: ﴿ أَبْصِرْ ﴾ [الكهف: ٢٦] بالترقيق كالوصل وعلى ﴿ وَأَنْخَرْ ﴾ [الكوثر: ٢] ﴿ وَأَذْكُرْ ﴾ [الأحقاف: ٢١] بالتفخيم كالوصل، وعلى المفتوحة في نحو: ﴿ وَأَزْدُجِرْ ﴾ [القمر: ٩] و﴿ أَلْشِعْرَ ﴾ [يس: ٦٩] و﴿ وَالْحَمِيرَ ﴾ [النحل: ٨] و﴿ أَلْخَيْرَ ﴾ [الحج: ٧٧] بالسكون والترقيق، على نحو: ﴿ صَبْرَ ﴾ [الشورى: ٤٣] و﴿ فَجْرَ ﴾ و﴿ الْمَطْرَ ﴾ و﴿ أَلْكَفُورَ ﴾ [سبأ: ١٧] و﴿ أَلْدَارَ ﴾ [القصص: ٧٧] بالسكون والتفخيم، وعلى المضمومة في ﴿ أَشِرُّ ﴾ [القمر: ٢٥] و﴿ سِحْرٌ ﴾ [الزخرف: ٣٠] ﴿ مُسْتَقِرٌّ ﴾ [القمر: ٣] و﴿ حَبِيرٌ ﴾ [البقرة: ٥٤] و﴿ حَبِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٥٣] بالسكون عارياً عن الإشمام أو معه بالترقيق وبالروم لغير ورش وله بالترقيق، وعلى نحو: ﴿ أَلْقَمَرَ ﴾ [الأنعام: ٧٧] و﴿ أَلْفَجْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٧] و﴿ أَلْتُنْذِرَ ﴾ [الأحقاف: ٢١] و﴿ أَلْتُنُورَ ﴾ بالتفخيم على كل حال، وعلى المكسورة في نحو: ﴿ مُقْتَدِرٍ ﴾ [القمر: ٤٢] و﴿ بِسِحْرٍ ﴾ [طه: ٥٨] و﴿ حَبِيرٍ ﴾ [المزمل: ٢٠] و﴿ كَبِيرٍ ﴾ [هود: ٣] بالترقيق على كل حال، وعلى نحو: ﴿ لِلْقَمَرِ ﴾ [فصلت: ٣٧] و﴿ بِأَلْتُنْذِرِ ﴾ [القمر: ٢٣] و﴿ عَنَقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [لقمان: ٢٢] بالتفخيم مع السكون مطلقاً وبالترقيق مع الروم، وعلى نحو: ﴿ أَلْنَارَ ﴾ [البقرة: ٢٤] و﴿ أَلْدَارُ ﴾ [البقرة: ٩٤] بالترقيق على كل حال مع الإمالة والتقليل، وبالتفخيم مع الفتح والسكون العاري عن الروم، وبالترقيق معه استدراك ما ذكرته من أن ترقيق الراء ضرب من الإمالة هو مذهب مكي - رحمه الله عليه - وأباه الجعبري، وعلل بأن الإمالة: جعل الألف كالياء والفتحة كالكسرة، والترقيق هو: إنحاف الحرف عن صورته.

قال: ويمكن أن يلفظ بالراء مرققة غير ممالاة ومفخمة ممالاة، فمن ثم كانا متباينين، وإنما ذكرنا في تأليفهم باب الراءات بعد الإمالة لاشتراكهما في السبب والمانع، لأنه ضرب منها، فتدبر.

تنبيه: قولي: (في السكون مطلقاً) يدخل فيه الإشمام، والله أعلم.

٤٣- وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرِ يُوجَدُ وَأَخْفُ تَكْرِيبًا إِذَا نُشِدَّ

أي: اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ ﴾ [الآية: ٦٣] في سورة «الشعراء»،

ففتحها قوم ورققها آخرون. قال الحافظ أبو عمرو الداني: والوجهان جيدان، والعلة في اختلافهم سوغ التفخيم إيمان حرف الاستعلاء، وسوغ الترقيق لوقوع الراء بين كسرتين، والله أعلم، وتقدم الكلام على إخفاء التكرير.



بَابُ الْأَمَاتِ

٤٤- وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ عَنِ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَعَبْدُ اللَّهِ

أتبع الناظم - رحمه الله - اللامات بالراءات؛ لما بين الراء واللام من المناسبة في أن كل واحد منها يتأتى منه التفخيم والترقيق، غير أن التفخيم في الراء هو الأصل - كما سبق ذكره - والترقيق في اللام هو الأصل، إذ ليست حرف استعلاء ولا مشابهة لحروف الاستعلاء، وإنما أشبهت ما أشبهه حروف الاستعلاء وهو الراء، فدخلها التفخيم لذلك، والدليل على أن أصلها الترقيق وجوده فيها لا لسبب، وتكون في اسم الله تعالى مفخمة إذا تقدمها فتحة ك(يا عَبْدُ اللَّهِ) ﴿ وَقَالَ اللَّهُ ﴾ [المائدة: ١٢] أو ضمة نحو: ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [الجن: ١٩] ﴿ وَيَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وكذلك إذا ابتدأ بالاسم الجليل، فإن تقدمها كسرة نحو: ﴿ لِلَّهِ ﴾ [الرعد: ٣١]، أو في جزء كلمة نحو: ﴿ ءَايَاتِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣١]، أو عارضة لالتقاء الساكنين نحو: ﴿ حَسْبًا ﴾ [النساء: ٨٦ - ٨٧] فأجمعوا على ترقيقها عملاً بالأصل، ولأنها لو فخمت بعد الكسرة لأدى إلى تنافر اللفظ بالخروج من تسفل إلى تصعد، فعدل عن التغليظ الذي هو للتفخيم، وأبقى على أصله من الترقيق، لما يحصل بذلك من تناسب اللفظ للاسم الكريم في سماع السامع.



أبواب التجويد

٤٥- وَحَرَفَ الإِسْتِعْلَاءِ فَحَحَّمْ وَأَخْضَصَا الإِطْبَاقَ أَقْوَى نَحْوَ قَالٍ وَالْعَصَا

تقدم عند شرح قوله: (فرققن مستفلاً) أن حروف الاستعلاء كلها مفخمة، ونبه عليه الناظم هنا لزيادة الإيضاح، ثم نبه هنا أيضاً على تخصيص حروف الإطباق لقوة التفخيم، ومثل بحروف الاستعلاء غير المطبق في ﴿ قَالَ ﴾ [البقرة: ٣٠] والمطبق في (العصا) وهو الصاد في (العصا).

٤٦- وَبَيَّنَّ الإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطَّتْ مَعَ بَسَطَتْ وَالْخُلْفُ بِنَخْلُكُمُ وَقَع

فيه مسألتان:

إحداهما: إذا سكنت الطاء وأتى بعدها تاء، وجب إدغامها إدغاماً غير مستكمل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء لقوة الطاء وضعف التاء؛ نحو: ﴿ أَحَطَّتْ ﴾ [النمل: ٢٢] ﴿ بَسَطَتْ ﴾ [المائدة: ٢٨].

ثانيهما: إذا سكنت القاف وأتى بعدها كاف؛ نحو: ﴿ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ ﴾ [المرسلات: ٢٠] وجب إدغامها من غير خلاف في ذلك، واختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك وفي إذهابها، فقليل: بإبقائها مع الإدغام كهي في ﴿ أَحَطَّتْ ﴾ و﴿ بَسَطَتْ ﴾ وهو الذي ذهب إليه مكِّي ومن تبعه، وقيل: بإدغامها إدغاماً محضاً، وهو الذي ذهب إليه الداني، واختاره المصنف رحمه الله.

٤٧- وَاخْرِضْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعَ ضَلَلْنَا

إذا سكنت اللام وأتى بعدها نون وجب التحفظ بإظهارها مع رعاية السكون، لا كما يفعله بعض الأعاجم من قصد قلقلتها حرصاً على إظهارها، فإن ذلك لا يجوز، ولا يرد بنص ولا أداء، وذلك نحو: ﴿ وَظَلَّلْنَا ﴾ [البقرة: ٥٧] و﴿ جَعَلْنَا ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وكذلك يجب التحفظ بالسكون في كل حرف ساكن كنون ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ [الفاتحة: ٧] وغين ﴿ الْمَغْضُوبِ ﴾ [الفاتحة: ٧]، فكثير من الجهلة لا ينطق بها إلا متحركة، وذلك لا يجوز، والله أعلم.

٤٨- وَخَلَّصِ انْفِتَاحَ مَخْدُورًا عَصَى خَوْفَ اشْتِيَاهِ بِمَحْظُورًا عَصَى

٤٩- وَرَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبَيَّا كَشِيرِكِكُمْ وَتَوَفَّى فِتْنَتَا

إذا جاوزت الذال حرفاً مفخماً ك ﴿مَحْدُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧] و ﴿ذَرَهُمْ﴾ [الأنعام: ٩١] وجب التحفظ بترقيقها وبيان انفتاحها؛ لثلاثا تشبه بظاء ﴿مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، وكذلك يجب التحفظ أيضاً بترقيق السين وبيان انفتاحها في ﴿عَسَى﴾ [النساء: ٨٤] لثلاثا تشبه بـ ﴿وَعَصَى﴾ [طه: ١٢١].

قوله: (وراع شدة بكاف) اعلم أن كل حرف ينبغي أن يراعى ما فيه من الصفات من استعلاء واستفال، وشدة وجهر، إلى غير ذلك مما قدمنا؛ كالكاف يراعى الشدة التي فيها، وهو أن يمنع الصوت أن يجري معها مع بقائها في موضعها قوية، لا كما يفعله بعض الأعاجم من إجراء الصوت معها، لا سيما إذا تكررت ك ﴿بِشْرِكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، أو شددت ك ﴿يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، أو جاورها حرف همس ك ﴿نَكْتَلُ﴾ [يوسف: ٦٣]، وكذلك الحكم في تاء ﴿تَتَوَفَّنَهُمْ﴾ [النحل: ٢٨] و ﴿وَأَنْقُوا فِتْنَةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وشبه ذلك.



باب إدغام المثليين

والمتجانسين والإظهار

٥٠- وَأَوَيِّ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنَ أَذْغَمَ كَقُلْ رَبِّ وَبَلٍ لَّا وَأَبْنِ

إذا اجتمع حرفان، فلا يخلو إما أن يكونا مثليين وهو أن يتفقا مخرجاً وصفة؛ كالدال والمهملة أو المعجمتان، وإما أن يكونا متجانسين وهو أن يتفقا مخرجاً ويختلفا صفة؛ كالدال المهملة والتاء المثان فوق والتاء المثلة والذال المعجمة، وإما أن يكونا متقارين، وهو أن يتقاربا مخرجاً أو صفة؛ كالدال والسين المهملتين، فإذا سكن الأول منها أدغم في الثاني؛ نحو: ﴿بَلٍ لَّا تَخَافُونَ﴾ [المدثر: ٥٣] و﴿قُلْ رَبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣].

فإن قيل: لم وجب إدغام الجنسين أو المثليين إذا سكن الأول منها؟

قلت: لما كان الحرف الثاني من المثال الأول وهو ﴿بَلٍ لَّا﴾ متماثلاً، والثاني من المثال الثاني وهو الراء من ﴿قُلْ رَبِّ﴾ متقارباً نزل منزلة التماثل لاتفاق المخرجين، ازدحما في المخرج، فلا يطبق اللسان بيان الأول منها لعدم الحركة التي تنقل اللسان من موضع إلى آخر، فكذاك اتفق على إدغام كل ما سكن من أول المثليين والمتقارين في الثاني، فتأمل.

..... وَأَبْنِ

٥١- فِي يَوْمٍ مَعَ قَالُوا وَهُمْ وَقُلْ نَعَمْ سَبَّحَهُ لَا تُرْغِ قُلُوبَ فَالْتَقَمَ

أي: يستثنى من القاعدة المذكورة ما إذا كان الأول حرف مدّ: ﴿فِي يَوْمٍ﴾ [البلد: ١٤] ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦] فيظهر، وهو مراده بقوله: (وأبن) لثلاثا يذهب المد بالإدغام، وكذلك تظهر اللام عند النون؛ نحو: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصفات: ١٨].

قوله: (سبحه) أي: وكذلك ينبغي التحفظ ببيان الحاء الساكنة عند الهاء نحو قوله: ﴿وَسَبَّحَهُ﴾ [الإنسان: ٢٦]؛ لأنه لا يدخل حلقي في أدخل منه، والهاء أدخل من الحاء؛ لأن حروف الحلق بعيدة من الإدغام لصعوبتها، وكذلك الغين عند القاف في قوله: ﴿لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] لتغايرهما؛ لأن الغين حلقيه والقاف لهوية، وكذلك اللام عند التاء في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَمَهُ﴾ [الصفات: ١٤٢] لبعده مخرجها.

استطراد: اعلم أن لام التعريف مع حروف المعجم على قسمين: قسم تدغم فيه وتسمى الشمسية، وقسم تظهر عنده وتسمى القمرية اصطلاحًا، فالأول أربعة عشر حرفًا: التاء، والثاء، والذال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام، والنون، وجمعت في أوائل كلم هذا البيت:

تَرم ثرى ذيل ليلي دع ربان زع سر شهر صوم ضفاطف ظل نعمان

ك ﴿ التُّرَابِ ﴾ [النحل: ٥٩] و﴿ التُّرَى ﴾ [طه: ٦] و﴿ الدُّنْيَا ﴾ [البقرة: ٨٥]
 و﴿ الدُّبَابِ ﴾ [الحج: ٧٣] و﴿ الرِّبِّيُّونَ ﴾ [المائدة: ٦٣] و﴿ الزُّبُورِ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]
 و﴿ السُّوءِ ﴾ [النساء: ١٧] و﴿ الشَّمْسِ ﴾ [الأنعام: ٧٨] و﴿ الصِّرَاطِ ﴾ [الفاتحة: ٦]
 و﴿ الصِّرَآءِ ﴾ [الأعراف: ٩٥] و﴿ الطَّارِقِ ﴾ [الطارق: ١] و﴿ الظلام ﴾ و﴿ اللوم ﴾ و﴿ النَّارِ ﴾
 [محمد: ١٢].

والثاني أربعة عشر حرفًا أيضًا: الهمزة، والباء الموحدة، والجيم، والحاء، والخاء، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، والميم، والهاء، والواو، والياء، وجمعت في أوائل كلم هذا البيت:

جلا غلابان من أهوى فوا قلقي كم جاء يرم هدم ودي عند خلاني

وما أشبه ذلك، والله أعلم.



باب الضاد والطاء

٥٢- وَالضَّادُ بِاسْتِطَالَةٍ وَنُحْرَجَ مَيِّزٌ مِّنَ الطَّاءِ

أي: ميز الضاد المعجمة من الطاء المشالة بالاستطالة التي فيها كما تقدم وبالمخرج، ولما كانت الطاء والضاد كثيرًا ما يحصل بينهما الاشتباه في الكتاب العزيز أخذ يبين ذلك فقال:

..... وَكُلُّهَا

أي: الطاءات التي في الكتاب العزيز

..... تَجِي

في هذه الآيات وهي:

٥٣- فِي الطَّعْنِ ظِلُّ الظُّهْرِ عَظْمُ الحِفْظِ أَيْقِظْ وَأَنْظِرْ عَظْمَ ظَهْرِ اللَّفْظِ

٥٤- ظَاهِرٌ لَظَى شَوَاطِئُ كَظْمِ ظَلَمَا اغْلَظْ ظَلَامٌ ظُفْرٌ أَنْظِرْ ظَلَمَا

٥٥- أَظْفَرَ ظَنًّا كَيْفَ جَا وَعَظَّ سِوَى عِضِينَ ظَلَّ النَّحْلُ زُخْرَفٍ سِوَى

المراد بقوله: (وكلمها) أي: كل أصولها، فأولها: باب (الظعن)، وهي الرحلة من مكان إلى آخر، وأتى منه في الكتاب العزيز موضع واحد لا غيره في النحل: ﴿يَوْمَ طَعْنَكُمْ﴾ [آية: ٨٠] ويجوز فيه إسكان العين - وبه قرأ الكوفيون وابن عامر - وتحريكها - وبه قرأ الباقون - وهما لغتان بمعنى واحد؛ يقال: ظَعَنَ وَظَعَنَ كَنَهْرٍ وَنَهْرٍ.

ثانيها: (الظل) كيف أتى، وجملته اثنان وعشرون موضعًا، أولها: ﴿وَنَدَّخِلْهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ في النساء [آية: ٥٧].

ثالثها: (الظُّهْرُ) بمعنى الظهيرة، وهو وقت انتصاف النهار، وأتى منه حرفان لا غير: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظُّهْرِ﴾ بسورة النور [آية: ٥٨] ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ﴾ بالروم [آية: ١٨].

رابعها: (عظم) بمعنى العظمة كيف أتى، وجملته مائة وثلاثة مواضع، أولها في البقرة: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آية: ٧].

خامسها: (الحفظ) كيف أتى، وجملته اثنان وأربعون، أولها في البقرة: ﴿حَفِظُوا عَلَى

الصَّلَوَاتِ ﴿ آية: ٢٣٨.]

سادسها: (أيقظ) من اليقظة ضد النوم، وأتى في موضع واحد: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا ﴾ [الكهف: ١٨].

سابعها: (أنظر) من الإنظار، ومعناه: المهلة والتأخير، وجملته اثنان وعشرون موضعًا، أولها: ﴿ لَا تَخْفَفُ عَلَيْهِمُ الْعَذَابَ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٢].

ثامنها: (عظم) جمعه ومفرده، وجملته أربعة عشر موضعًا، أولها: ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَىٰ آلِ عِطَابِمِ ﴾ [آية: ٢٥٩] بالبقرة.

تاسعها: (الظهر) وهو تناول لظهور الأدمي وغيره، وجملته أربعة عشر موضعًا، وأوله: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [آية: ١٠١] بالبقرة.

عاشرها: (اللفظ) في سورة ق: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا ﴾ [آية: ١٨] فقط.

حادي عشر: (ظاهر) ضد الباطن، وقد يأتي بمعنى العلو والنصر: ﴿ وَذُرُوا ظَهْرَ الْأَثْرِ ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ ﴾ [المجادلة: ٢].

ثاني عشرها: (لظى) وهو من أسماء النار أعادنا الله منها، أتى في موضعين: ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَظَى ﴾ [آية: ١٥] بالمعارج، ﴿ فَأَنْذَرْتُمْ كَرَّ نَارًا تَلْظَى ﴾ [آية: ١٤] في الليل.

ثالث عشرها: (شواظ) وهو هب لا دخان معه: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ مِّنْ نَّارٍ ﴾ [الرحمن: ٣٥] في سورة الرحمن لا غير، ويجوز في شين (شواظ) الكسر، وبه قرأ ابن كثير، والضم، وبه قرأ الباقر، وهما لغتان صحيحتان معناهما واحد.

رابع عشرها: (كظم) وهو تجرع الغيظ وترك المؤاخذه، وجملته ستة مواضع أولها: ﴿ وَالْكَظِيمِ الْعَظِيمِ ﴾ [آية: ١٣٤] بآل عمران.

خامس عشرها: (ظلم)، وهو وضع الشيء في غير محله، وجملته مائتان واثنان وثمانون، أولها: ﴿ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [آية: ٣٥] بالبقرة.

سادس عشرها: (أغلظ) من الغلاظة، وهي الفخامة، وجملته ثلاثة عشر موضعًا.

سابع عشرها: (ظلام) ضد النور، جملته مائة، أولها: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [آية: ١٧] بالبقرة.

ثامن عشرها: (ظفر) ﴿كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [آية: ١٤٦] بالأنعام لا غير.

تاسع عشرها: (انتظر) من الانتظار، وهو الارتقاب، وجملته أربعة عشر، أولها: ﴿قُلْ أَنْتَظِرُونَ إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٦].

العشرون: (ظماً) وهو العطش في ثلاثة مواضع: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ [التوبة: ١٢٠] في التوبة، ﴿وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ﴾ [آية: ١١٩] ب «طه» - عليه السلام - ﴿تَحْسَبُهُ الظَّمْعَانُ مَاءً﴾ [آية: ٣٩] بالنور لا غير.

حادي عشرينها: (الظفر)، ومعناه: الغلبة والنصر: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمُ﴾ [آية: ٢٤] بالفتح لا غير.

ثاني عشرينها: (الظن) بمعنى التهمة، وجملته سبعة وستون، أولها: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ﴾ [آية: ٤٦] بالبقرة.

ثالث عشرينها: (عظ) من الوعظ، وكله بالطاء نحو: ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٦٦]، وليس منه ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [آية: ٩١] بالحجر، وهو جمع عضة: فرقة، أي: فرقوا فيه القرآن فآمنوا ببعض وكفروا بالبعض.

رابع عشرينها: (ظل) الذي بمعنى الدوام، وجملته تسعة مواضع: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ﴾ [النحل: ٥٨، الزخرف: ١٧] بالنحل والزخرف، وإليها أشار بقوله: (سوا)، وقصرها ضرورة.

ثم قال ﷺ:

٥٦- وَظَلَّتْ ظَلْتُمْ وَيَرْوِمُ ظَلُّوا كَالْحَجْرِ ظَلَّتْ شُعْرًا نَظَلُّ
٥٧- يَظْلَلْنَ مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ وَكُنْتَ فَظًّا وَجَمِيعَ النَّظْرِ

أي: ﴿الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [آية: ٩٧] ب «طه»، ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [آية: ٦٥] بالواقعة، ﴿لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [آية: ٥١] بالروم ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرَجُونَ﴾ [آية: ١٤] بالحجر ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ هَا خَضِعِينَ﴾ [آية: ٤] بالشعراء، ﴿فَنَظَلُّ هَا عَدِيفِينَ﴾ [آية: ٧١] بالشعراء أيضاً، ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾ [آية: ٣٣] بالشورى، فهذه التسعة كلها بالطاء وما عداها فهو بالضاد؛ نحو: ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١] من الضلالة ضد الهدى.

خامس عشرينها: (الخطر) بمعنى المنع: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [آية: ٢٠] بالإسراء، ﴿كَهَشِيمِ الْخِطْرِ﴾ [آية: ٣١] بالقمر لا غير، وما عداهما بالضاد؛ لأنه من الحضور ضد الغيبة.

سادس عشرينها: (فظًا)، والفظاظة: الغلاظة: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا﴾ [آية: ١٥٩] بآل عمران لا غير.

سابع عشرينها: (النظر)، وجملة ستة وثمانون موضعًا، إلا ثلاثة مواضع أشار ليها بقوله:

٥٨-إِلَّا بِيَوْمِ لَيْلٍ هَلْ وَأَوْلَى نَاصِرَهُ

أي: ﴿نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤] بالمطففين، ﴿وَلَقَبْنَهُمْ نَضْرَةَ وَسُرُورًا﴾ [آية: ١١] بالإنسان، والأولى بسورة القيامة ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [آية: ٢٢] بالضاد؛ لأنها من النضارة، وهي الحسن.

وَالغَيْظُ لَا الرَّعْدُ وَهُوَ قَاصِرَةٌ

أي: ثامن عشرينها: (الغيظ)، وكلها بالطاء، وجملتها أحد عشر، أولها: ﴿عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَثَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩] هذا إذا كان الغيظ من ثوران طبع النفس والحنق، فإن كان بمعنى النقصان وجملة اثنان: ﴿وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ﴾ [آية: ٨] بالرعد ﴿وَعِضُّ الْمَاءِ﴾ [آية: ٤٤] ب «هود» - عليه السلام - فهو بالضاد، وهو المراد بقوله: (قاصرة) يعني أن كلاً منها قصر فصار ضادًا.

٥٩-وَالْحَظُّ لَا الْحَضُّ عَلَى الطَّعَامِ

أي: تاسع عشرينها: (الخط) بمعنى النصيب، وجملة سبعة مواضع، أولها: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ

أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا﴾ [آية: ١٧٦] بآل عمران، فإن كان بمعنى التحريض على فعل الشيء فهو بالضاد، وجملة ثلاثة مواضع: ﴿وَلَا تَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [آية: ٣٤] بالحاقة، ﴿وَلَا تَحْضُورَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [آية: ١٨] بالفجر، ﴿وَلَا تَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [آية: ٣] بالماعون.

فائدة: قرأ الكوفيون: ﴿وَلَا تَحْضُورَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ بفتح التاء ومد

الحاء؛ لأن أصلها عندهم تتحاضون بوزن تتفاعلون، فحذفوا إحدى التاءين وأدغموا الأولى في الثانية، والباقون بضم الحاء؛ لأنه من حض يحض.

وَفِي ضَمِّينِ الْخِلَافُ سَامِي

أي: اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١) والكسائي^(٢) بالظاء، فيكون بمعنى التهمة، وهو كذلك في مصحف عبد الله وقراءته، أي: وما هو - يعني محمدًا - عليه الصلاة والسلام - بمتهم فيما يأتي به من عند الله بأن يزيد فيه أو ينقص منه.

وقرأ الباقر بالضاد بمعنى بخيل، وهو في مصحف عثمان وفي المصاحف التي بعث بها إلى الأمصار، وهي قراءة الأعمش وشيبة وعطاء، ورُوي أن رسول الله ﷺ كان يقرأ بها كما رأته في بعض كتب القراءات، ومعنى (سامي): عالي.



(١) زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، أحد القراء السبعة وأحد أئمة اللغة والأدب، له اختيار وكلمات مأثورة عرض على الحسن وأبي العالية وعاصم وغيرهم، كان ثقة صدوقًا زاهدًا (ت ١٥٤هـ). انظر: غاية النهاية (١/٢٨٨).

(٢) علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي الكوفي، إمام في اللغة والنحو والقراءة، انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة بعد حمزة الزيات، وهو أحد القراء السبعة، عرض على حمزة وغيره، وكان يتخير القراءة، وله مؤلفات كثيرة منها: معاني القرآن، المصادر، الحروف، القراءات، ما تلحن فيه العامة وغيرها (ت ١٨٩هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٣٥).

باب التكريرات

٦٠- وَإِنْ تَلَّاقِيََا الْبَيَانَ لَارِمٌ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ يَعْضُ الظَّالِمُ
٦١- وَاضْطَرَّ مَعَ وَعَظَتْ مَعَ أَفْضْتُمْ

نبه على أمور أربعة:

أحدها: إذا أتت ضاد بعدها ظاء معجمة نحو: ﴿ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [الشرح: ٣] و﴿ يَعْضُ الظَّالِمُ ﴾ [الفرقان: ٢٧] وجب بيان مخرج كل منهما على حدته.

ثانيها: إذا أتت ضاد بعدها طاء مهملة نحو: ﴿ فَمِنْ اضْطَرَّ ﴾ [البقرة: ١٧٣] وجب بيانها أيضًا.

ثالثها: إذا أتت ظاء معجمة وبعدها تاء وجب بيانها أيضًا.

رابعها: إذا أتت ضاد وبعدها تاء نحو: ﴿ أَفْضْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨] وجب بيانها أيضًا.

تتمة: نظم بعضهم الذالات المعجمة والثاءات المثلثة في أبيات رأيت أن أذكرها لتمام الفائدة، فقال:

نَظَّمْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ نَظْمًا مُسَلَّسًا لِمُعْجَمِ ذَالَاتِ الْقُرْآنِ مُحْصَلًا
تَذَكَّرَ وَذَرَّ وَاحْدَرُ عَدَابًا وَدُقَّ عَدْبًا لِدِيدًا وَحُدَّ جَدْعًا حَيِّدًا مُدَلَّلًا
لِوَادًا يُؤَاخِذُكُمْ جُدَادًا وَمَدَّ وَمَا كِدَابًا وَمَدْمُومًا ذُنُوبًا وَمُحْدُولًا
وَيَذَرُوكُمْ وَالذَّارِيَاتِ وَذَرَوَةَ وَذُرِّيَّةً وَالذَّنْبُ وَالذَّبُّ أَرْدَلًا
وَيَوْمِيذٍ أَنْذِرْ وَحِيثِيذٍ اغْذِرْ فَأَنْقَضَكُمْ لَا تُنْقِذُونَ اقْدِفِيهِ لَا
بِذَبِجٍ وَتَبْذِيرٍ وَنَذِيرٍ وَذِمَّةٍ وَعُذْتُ مَعَ إِذِ اللَّهِ شِرْذِمَةَ أَلَا
أَذَاعُوا أَذْهِبُوا الْأَذْقَانَ وَالذَّهَبِ الَّذِي أَذْنَتْ ذُبَابًا إِذْنِ أذنِ مُذْبِذِي
وَمَوْقُودَةٌ وَاسْتَحْوَذَ أَنْبُذُ وَذَرَعُهَا ذِرَاعًا وَذَرَعًا وَانْخَذَ نَذْرِي وَلَا
فَذَا مَلِكِ ذَرَّ هَذَا وَذَاتِ الْأَذَى إِذْ ذَوًا وَذَوْتًا جَذْوَةً ذِي تَكْمُلًا

ثَمَانٍ وَسَبْعُونَ أَلْفًا مِائَةً وَخَمْسَةً وَعِشْرِينَ وَصَلَّ عَلَى الْمُخْتَارِ لِلنَّاسِ مُرْسَلًا

فهذا ما ذكروه في الذالات المعجمة، واقتصر على غير تمثيل لوضوحه.

وفي الثاء المثناة:

أَحْفَظُ هُدَيْتَ أَحْرُقًا بِالثَّاءِ
كُلُّ لَفْظَةٍ المِثْلِاقِ وَالوِثَاقِ
وَالْفَرْتُ وَالْإِنَاثُ وَالْمِثْقَالُ
وَالْمَكْثُ وَالْعِثَارُ وَالْإِيثَارُ
وَتَمَّ أَيُّ هُنَاكَ وَالنَّوْرِي
وَالْإِثْمُ مَعَ بَشِي وَالْحَدِيثُ
وَالْبَعْتُ حَيْثُمَا أَتَى وَالْبَحْتُ
تَقَفْتُمْ وَوَهُمْ وَحَيْثُمَا انْبُتُّوا
وَالكَوْثَرُ التَّكَاثُرُ التَّكْثِيرُ
مَثْوَى جَيْثًا جَانِمِينَ أَنْبِيئِينَ
يَتْرَبُ وَيَطْمِثُ مِثْلُ نَبِيَّاتِ
مَثْوَبَةٌ وَبَثَّ مَعْنَاهُ انْتَشَرَ
ضَغْنًا وَيَسْتَشْنُونَ وَالْأَضْمَاعُ
تَمَّوْدُ وَالْمِثْلَى وَالْفِظْ حَيْثُمَا
قَتَانَهُمَا وَتَلَّوْدَةٌ مِثْلُ مَثْوَرًا
تَمَّنُ تَمَانِينَ تَمْنُنُ تَمَانِيَةً
أَتَحْتَمُّوهُمْ يُحْدِثُ كَالشَّعْبَانِ
وَالشَّمْرُ الْأَنْثَى وَلَا تَثْرِيبًا

ذَاتَ ثَلَاثٍ خُذْ بِلا ائْتَرَاءِ
وَالغَيْثُ وَالغَيْثُ عَلَى الإِطْلَاقِ
وَهَكَذَا الأَنْكَاسُ وَالْأَنْقَالُ
تَجَاجَرًا السِّتْقَانِ وَالْأَنْبَارُ
أَمَّالُهُمْ وَكُلُّ تَمْتِيلٍ جَرَى
وَبُعِثْرَتٌ وَابْنَعَثُ الْحَيْبُثُ
كَذَا الثَّوَابُ وَالثَّيَابُ النَّفْثُ
كَيْفَ أَتَى وَالْحَرْتُ تَمَّ الرَّفْتُ
وَأَجْتَمَعَتِ الأَجْدَاثُ مَعَ تُشِيرُ
يَعْبُوثُ أَعْرَزْنَا مَعَ ائْتَمِينِ
يَلْهَثُ أَثَلٌ فَانْفَرُوا بُبَاتِ
يَتْنُونَ ثَانِي العَطْفِ أَوْ ثَانِي أَنْزُرُ
وَتَأْقِبُ وَاللُّبْتُ وَالْمِيرَاثُ
تَقْتَهُمْ تَعَثُّوا تَرَاثَا عَبَثًا
تَبَّطَهُمْ ثَلَاثَةٌ مِثْلُ مَثْوَرًا
ثَلَثُ ثَلَاثِينَ وَمِثْلُ ثَانِيَةً
أَتَارُهُ كَثِيرًا المِثْلَانِي
كَقَوْلِكَ المِثْلُ الثَّوَابِ الحَيْبِيَا

فهذا ما رأيته في الثاءات المثناة، ولا يخفى شرحها على من له أدنى فهم، والله أعلم.

وَصَفَّ هَا جِبَاهُهُمْ عَلَيْنَهُمْ

إذا تكررت الهاء فلا يخلو إما أن يتكرر في كلمة أو في كلمتين، فالأولى نحو: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥] و﴿وَجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] و﴿إِلَيْهِنَّ﴾ [الفرقان: ٤٣] و﴿وَجُوهَهَا﴾ [المائدة: ١٠٨]، والثانية - ولم ينبه عليها في النظم نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] و﴿إِلَيْهِنَّ هَوْنَهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] ففي الحالتين يجب على القارئ تخلص الهاء من أختها، وهو المراد بقوله: (وصف)، فإذا سكنت الأولى من الهائين وجب إدغامها في الثانية وتأكد بيانها؛ نحو: ﴿يُوجِّهُهُ﴾ [النحل: ٧٦]، وكذلك يجب في نحو: ﴿إِلَيْهِمْ﴾ [المتحنة: ١] و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] و﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]؛ لأن الهاء حرف خفي، فينبغي الحرص ببيانه.



باب حكم النون والميم المشددين

والميم الساكنة

٦٢- وَأَظْهَرَ الْغِنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّادًا.....

تقدم في آخر الصفات أن الغنة في النون والميم، فمن ثمَّ يقال لهما:

الأغنان؛ لما فيها من الغنة المتصلة بالخيوم، فإذا كانتا مشددين نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠] ﴿وَلَمَّا﴾ [البقرة: ٨٩]، وسواء كان التشديد لإدغام أو غيره، سواء كان المدغم في كلمة نحو: ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] و﴿هَمَّ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١]، أو من كلمتين نحو: ﴿مِنْ نَصْرَيْنِ﴾ [العنكبوت: ٢٥] و﴿مَا هُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [يونس: ٢٧] فيجب إظهار صفة الغنة منها.

..... وَأَخْفَيْنِ.....

٦٣- الْمِيمُ إِنْ تَسَكَّنَ بِغِنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا

الميم إذا أتى بعدها باء فلا يخلو إما أن تكون ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة نحو: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ﴾ [الأعراف: ٤٥] وجب إخفاؤها مع بقاء الغنة على المختار من قول أهل الأداء، وهو الذي اختاره الجمهور، وهو مذهب ابن مجاهد^(١) والداني^(٢) وابن الجندي وغيرهم، وقال مكي^(٣) بالإظهار، وأباه المحققون.

(١) أحمد بن موسى بن العباس التميمي الشهير بابن مجاهد، كبير العلماء في القراءات في عصره من أهل بغداد، كان حسن الأدب رقيق الخلق فطناً، له كتاب القراءات الكبير وكتاب قراءة ابن كثير، وكتاب الياءات وكتاب الهاءات وغيرها (ت ٣٢٤هـ). انظر: غاية النهاية (١/١٣٩).

(٢) عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني: من أئمة المشتغلين بعلوم القرآن، اختص بعلم القراءات كان من حفاظ الحديث وقيل له أكثر من مائة مصنف منها: جامع البيان في القراءات السبع - وهو من تحقيقنا - والتيسير في القراءات السبع، التحديد في الإتقان والتجويد، المنقح في رسم المصحف، المحكم في نقط المصاحف وغيرها (ت ٤٤٤هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٠٣).

(٣) مكي بن أبي طالب حموش القيسي، الأندلسي، القرطبي، أبو محمد مقرئ عالم بالتفسير والعربية وشيخ القراء والمجودين كان كثير التأليف له من الكتب: مشكل إعراب القرآن، والرعاية، والكشف، والتبصرة، وغيرها (ت ٤٣٧هـ). انظر: إنباه الرواة (٣/٣١٣).

قال الناظم: وبالإخفاء أخذنا - هذا إذا كانت الميم ساكنة - فإذا كانت متحركة فليس إلا الإظهار؛ نحو: ﴿أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] عند من لم يسكن الميم، فإن أتى بعدها حرف من حروف المعجم غير الباء فليس إلا الإظهار أيضًا لا غير، وإليه أشار بقوله:

٦٤- وَأَظْهَرْنَهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ

سواء كانت الميم والحرف يليها في كلمة نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، أو في كلمتين نحو: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ﴾ [البقرة: ١٧].

ثم حذر من إخفائها عند الواو والفاء، فقال:

وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

نحو: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥] لاتحاد مخرج الميم بالواو وقربها من الفاء، ثم قال:

أحكام النون الساكنة والتنوين

٦٥- وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونِ يُلْفَى إِظْهَارٌ إِذْغَامٌ وَقَلْبٌ اخْفَا

التنوين: نون ساكنة تثبت في اللفظ دون الخط، وفي الوصل دون الوقف، تختص بأواخر الأسماء، والنون الساكنة: أهمل قيد السكون في النظم - تثبت في اللفظ والخط والوصل والوقف، وتكون في الأسماء والأفعال والحروف متوسطة ومتطرفة، ولهما - أعني النون والتنوين - مع ما يقع بعدهما من الحروف أربعة أقسام: إظهار وإدغام وإقلاب وإخفاء، كما أشار إليه في النظم، ومعنى قوله: (يلفى) أي: يوجد.

٦٦- فَعِنْدَ حَرْفِ الْخَلْقِ أَظْهَرَ

أي: القسم الأول: الإظهار، وقدمه لأصالته، فظهر النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق السابقة، وجمعت في أوائل:

أَمَّا هِيَ أَمْ حَالِي غَلَا خَلَا غَرَامِي

وجمعت أيضًا في أوائل كلم: أخي هاك علمًا حازه غير خاسر، وجمعت في بيت، وهو:

فَهَمْزٌ وَهَاءٌ ثُمَّ حَاءٌ عَيْنُهَا وَخَاءٌ وَغَيْنٌ يَا أَخِي تَأْمَلَا

وتسمى هذه الحروف حروف الإظهار؛ لظهور النون أو التنوين عند تلاقي واحد منهما، وتقع النون معها في كلمة نحو: ﴿ وَيَنْتَوُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٦] ﴿ وَيَنْهَوْنَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿ وَأَنْخَرْتَ ﴾ [الكوثر: ٢] ﴿ فَسَيُغْضِبُونَ ﴾ [الإسراء: ٥١] ﴿ وَالْمُنْحَبِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، وفي كلمتين نحو: ﴿ مِّنْ ءَأْمَنَ ﴾ [البقرة: ٦٢] ﴿ مِّنْ هَاجَرَ ﴾ [الحشر: ٩] ﴿ مِّنْ عَلِمٍ ﴾ [النجم: ٢٨] ﴿ مِّنْ حَادِّ ﴾ [المجادلة: ٢٢] ﴿ مِّنْ غَلٍ ﴾ [الأعراف: ٤٣] ﴿ إِنَّ خِفْتُمْ ﴾ [النساء: ١٠١]، إلا التنوين فإنه لا يكون إلا في كلمتين للزومه الآخر؛ نحو: ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٠] ﴿ إِنَّ أَمْرًا هَلَكٌ ﴾ [النساء: ١٧٦] ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٠٥] ﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ [القارعة: ١١] ﴿ مَاءٌ غَدَقًا ﴾ [الجن: ١٦] ﴿ يَوْمَئِذٍ حَشِيْعَةٌ ﴾ [الغاشية: ٢]، وإنما أظهرتا عند هذه الحروف لبعد مخرجها من مخرجيهما والإدغام إنما يسوغه التقارب، ثم لما كانا سهلين لا يحتاج في خروجهما إلى كلفة، وحروف الحلق أشد الحروف كلفة وعلاجًا في الإخراج، حصل بينهما وبينهن تباين لم يحسن معه الإخفاء، كما لم يحسن معه الإدغام، إذ هو قريب منه، فلم يكن بد من الإظهار الذي هو الأصل، وهي حكمة التقديم في النظم كما أشار إليه، ولا يجوز إدغامها، وقد أخفاهما بعض الأعراب عند الخاء والغين لقربهما من حروف الفم، ولا عمل على ذلك في القراءة، والله أعلم.

.....وَأَدْغَمُ فِي السَّلَامِ وَالرَّالِإِغْنَةَ لَزِمَ

القسم الثاني: الإدغام، مصدر أدغم، وهو في اللغة: الإدخال والستر، ويقال: أدغمت اللجام في فم الفرس. قال الشاعر^(١):

وَأَدْغَمْتُ فِي قَلْبِي مِنَ الْحَبِّ شُعْبَةً تَذُوبٌ لَهَا حَرًّا مِّنَ الْوَجْدِ أَضْلَعُ

وأما في الاصطلاح: فاختلفت عباراتهم فيه، قال الناظم: الإدغام: هو اللفظ بحرفين حرفًا مشدداً، وقال غيره: اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل، وهذا يخرج منه الإظهار، ويدخل فيه الإخفاء.

وقال الجعبري: الصحيح أن يقال: اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد، ثم قال: قولنا: اللفظ بساكن، جنس يندرج فيه المظهر والمدغم والمخفي، وقولنا: (بلا فصل)

(١) لم أعثر عليه.

خرج به المظهر، وقولنا: (من مخرج واحد) فصل خرج به المخفي. انتهى

قلت: وما ذكر الناظم أحضر وأحسن، والغرض بالإدغام التخفيف لثقل عود اللسان إلى المخرج، وينقسم إلى قسمين: بغنة، وبغير غنة، فيدغمان في اللام والراء بغير غنة؛ نحو: ﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] ﴿فَإِنْ لَّمْ﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿عَبْدًا لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٧٢] ﴿بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤].

ووجه الإدغام قرب مخارجهم؛ لأنهن من حروف طرف اللسان، أو كونهن من مخرج واحد على رأي، ووجه إذهاب الغنة لأن في بقائها ثقلاً، وعلى إذهاب الغنة معها - أعني مع النون والتنوين - جماعة من النحويين كابن كيسان وغيره، وهو الذي أخذ به القراء وجاءت به الروايات الصحيحة، وأجاز بعض النحويين الغنة مع اللام خاصة لزيادة رخاوتها على رخاوة الراء، وإظهار التنوين والنون عندهما لحن، وقد جاءت به روايات شاذة غير معمول بها ولا معول عليها، ولو وقعت النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة لكانت مظهرة، ولم يقع في القرآن منه شيء، وإنما وقع فيه ما كان من كلمتين، فاعلم ذلك.

قوله: (أتم) يعني إدغامًا تامًا مستكملًا، وفي بعض النسخ (لزم) أي لازمًا.

٦٧- وَأُدْغِمَنَّ بَغْنَةً فِي يَوْمٍ.....

أي: القسم الثاني من الإدغام، فتدغم النون الساكنة والتنوين بغنة في أربعة أحرف، يجمعها (يومن)، الياء والواو والميم والنون نحو: (أن يدخلوا) ﴿مِنْ وَأَقِ﴾ [الرعد: ٣٤] ﴿مِنْ مَالٍ﴾ [النور: ٣٣] ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٩٠] ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ﴾ [النساء: ٤٢] ﴿إِيْمَانًا وَعَلَى﴾ [الأنفال: ٢] ﴿سُنْبُلَةٍ مِائَةَ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١] ﴿مَلِكًا نُّقُتِلَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، فاتفق القراء على إدغام النون الساكنة والتنوين في هذه الأربعة بغنة ما عدا خلفًا عن حمزة، فإنه أدغمها في الواو والياء بغير غنة، فوجه إدغام النون الساكنة والتنوين في النون المثلية، ووجه إدغامها في الميم الاشتراك في الغنة والجره والانفتاح والاستفال وبعض الشدة، ووجه بقاء الغنة لأن النون والتنوين إذا أدغما في النون لم ينقلبا إلى غيرهما، وإذا أدغما في الميم قلبا إلى حرف أعن، وهو الميم الساكنة.

واختلفوا في الغنة الباقية في الميم، فقليل: هي غنة النون أو التنوين، وهو مذهب ابن كيسان وغيره تغليبًا للأصل؛ لأنه إذا جاز إدغامها في الميم لأجل الغنة كما تقدم لم يجز أن

يذهب ما أوجب الإدغام، وقيل: هي غنة الميم؛ لأن النون قد انقلبت إلى لفظ الميم، فهي غنة الميم لا غنتها، وهو مذهب الأكثرين.

ووجه إدغامها في الياء والواو مضارعتها إياهما باللين الذي فيها؛ لأنه شبيه بالغنة حيث يتسع هواء الفم بهما، وأيضاً فإن الواو لما كانت من مخرج الميم أدغما فيها كما أدغما في الميم، ثم أدغما في الياء لشبهها بما أشبه الميم وهو الواو، ووجه الأكثرين في إبقاء الغنة في الياء والواو؛ لما في بقائهما من الدلالة على الحرف المدغم.

قلت: ويقوي ذلك إجماعهم على بقاء صوت الإطباق مع الطاء إذا أدغمت في التاء، فتدبره.

ووجه خلف في إذهاب الغنة. قال بعضهم: لأن حقيقة الإدغام أن ينقلب الحرف الأول من جنس الثاني، فلا يبقى له - أي للحرف الأول - ولا لصفاته أثر.

قال: وعلى هذا يكون حقيقته ما بقيت معها الغنة إخفاء، وسمي بالإدغام مجازاً؛ لأن ظهور الغنة يمنع تمحض الإدغام؛ إلا أنه لا بد من التشديد، ويؤيد ما قالوه: الإخفاء ما بقيت معه الغنة.

قال الجعبري: واختلفوا في الياء والواو. وقيل: هو فيها إخفاء لا إدغام؛ لبقاء الصوت - أي: صوت الغنة - ثم قال: قلت: هو إدغام لوجود حقيقته بالقلب، والقائل به - أي: بالإخفاء - يعترف بوجود التشديد فيه - أي: في الذي ادعى أنه إخفاء - ومذهبه خلو المخفي منه - أي: من التشديد. انتهى

والتحقيق أن الإدغام مع عدم الغنة محض كامل التشديد، ومع الغنة غير محض ناقص التشديد، واتفقوا على إظهار النون عند الياء والواو في كلمة واحدة، وإليه أشار في النظم بقوله:

..... إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَدُنْيَا عَنُونُوا

ولم يمكنه الإتيان بمثال من الكتاب العزيز للواو، أتى بلفظه (عنونوا) وهو ظاهر ختم الكتاب الدال عليه، ومثال ذلك من القرآن نحو: (دنيا) ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وإنما وجب الإظهار خوف اشتباه بالمضاعف، فإنك لو قلت: الدُّيَا وِصْوَانٌ - الياء والواو -

لالتبس، ولم يفرق السامع بين ما أصله النون وبين ما أصله التضعيف، ولا يتأتى ذلك في التنوين لاختصاصه بالأواخر.

تنبيه: لو وقعت النون الساكنة قبل الميم في كلمة كانت مظهرة لما تقدم في اللام والراء؛ نحو: شاة زناء وغنم زنم، ولم يقع في الكتاب العزيز من هذا النوع شيء، فلهذا لم ينبه عليه الناظم.

٦٨- وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بِغَنَّةٍ

القسم الثالث: الإقلاب، فينقلبان عند الباء ميماً لفظية نحو: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨] ﴿أُنْبِئْتُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، وذلك إجماع من القراء، ولا تشديد في ذلك؛ لأنه بدل لا إدغام فيه، إلا أن فيه غنة كما نبه عليه في النظم؛ لأن الميم الساكنة من الحروف التي تصحبها الغنة، فوجه قلبها ميماً عند الباء؛ لأنه لم يحسن الإظهار لما فيه من الكلفة من أجل الاحتياج إلى إخراج النون والتنوين من مخرجها على ما يجب لهما من التصويت من الغنة، فيحتاج الناطق بهما إلى فتور يشبه الوقف، وإخراج الباء بعدها من مخرجها يمنع من التصويت بالغنة من أجل انطباق الشفتين.

ولم يحسن الإدغام للتباعد في المخرج والمخالفة في الجنسية، حيث كان النون حرفاً أغن والباء حرف غير أغن، وإذا لم تدغم النون في الباء لذهاب غنتها بالإدغام مع كونها من مخرجها، فترك إدغام النون فيها مع أنها ليست من مخرجها أولى.

ولا يحسن الإخفاء كما لم يحسن الإظهار والإدغام لأن بينهما، ولما لم يحسن وجه من هذه الوجوه أبدل من النون حرف يواخيها في الغنة والجر، ويواخي الباء في المخرج وهو الميم، فتأمل.

..... كَذَا الإخفَا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخِذَا

القسم الرابع: الإخفاء، فتحفى النون الساكنة والتنوين إجماعاً من القراء عند باقي

الحروف، وهي خمسة عشر حرفاً جمعت في أوائل كلم:

صَفْ ذَاتِنَا جُودَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا كَرَمًا صَعَّ ظَالِمًا زِدْتُ قَى دَمَ طَالِبًا فِيهِمَا

وهي: الصاد، والذال، والثاء، والجيم، والشين، والقاف، والسين، والكاف، والضاد،

والطاء، والزاي، والتاء، والطاء، والذال، والفاء؛ نحو: ﴿ مِنْ صَلَّصَلٍ ﴾ [الحجر: ٢٦] ﴿ فَأَنْصُرْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي ﴾ [البقرة: ٢٤٥] ﴿ لِيُنذِرَ ﴾ [الأحقاف: ١٢] ﴿ فَمَنْ ثَقَلَتْ ﴾ [الأعراف: ٨] ﴿ الْآتِثَى ﴾ [النجم: ٢٧]، ﴿ مَنْ جَاءَ ﴾ [الأنعام: ١٦٠] ﴿ أُخْبِتْنَا ﴾ [الأنعام: ٦٣] ﴿ فَمَنْ شَاءَ ﴾ [الكهف: ٢٩] ﴿ أَنْشُرُهُ ﴾ [عبس: ٢٢] (أن قال) ^(١) ﴿ فَأَنْقَذَكُم ﴾ [آل عمران: ١٠٣] (من سر) ^(٢) ﴿ الْإِنْسَنُ ﴾ [النساء: ٢٨] ﴿ فَمَنْ كَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٤] ﴿ مِنْكُمْ ﴾ [البقرة: ٦٥] ﴿ مِنْ ضُرِّ ﴾ [الأنبياء: ٨٤] ﴿ مَنْصُودٍ ﴾ [هود: ٨٢] ﴿ مَنْ ظَلِمَ ﴾ [النساء: ١٤٨] ﴿ أَنْظِرُوا ﴾ [الأنعام: ١١] ﴿ مِنْ زَوَالٍ ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ﴿ يُنَزَّلَ ﴾ [البقرة: ٩٠] ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا ﴾ [النساء: ٢٥] ﴿ أَنْتُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣] ﴿ أَنْدَادًا ﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿ مَنْ طَغَى ﴾ [النازعات: ٣٧] ﴿ يَنْطِقُ ﴾ [المؤمنون: ٦٢] ﴿ فَإِنْ فَأَوْ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] ﴿ يُنْفِقُ ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

ومثال التنوين: ﴿ رِيحًا صَرَّصَرًا ﴾ [فصلت: ١٦] ﴿ إِلَى ظِلِّ ذِي ﴾ [المرسلات: ٣٠] ﴿ أَرْوَاحًا ثَلَاثَةً ﴾ [الواقعة: ٧] ﴿ رُطْبًا جَنِيًّا ﴾ [مريم: ٢٥] ﴿ جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ [مريم: ٣٢] ﴿ رَزَقًا قَالُوا ﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [النساء: ٩] ﴿ لِقُرَّةٍ أَنْ كَرِيمٍ ﴾ [الواقعة: ٧٧] ﴿ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٦] ﴿ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ [النساء: ٥٧] ﴿ نَفْسًا زَكِيَّةً ﴾ [الكهف: ٧٤] ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ ﴾ [الحاقة: ١٨] ﴿ ءِالِهَةً دُونَ ﴾ [الصفات: ٨٦] ﴿ كَلِمَةً طَيِّبَةً ﴾ [إبراهيم: ٢٤] ﴿ عَاقِرًا فَهَبْ لِي ﴾ [مريم: ٥]، فهذه تماثيل النون في كلمة وكلمتين والتنوين، مرتبة على آخر البيت أولاً لأول، فقس عليها ترشد وجه الإخفاء عندهن؛ لأنها لم يبعدها منها بعد حروف الحلق حتى يجب الإظهار، ولم يقربا منهن قرب حروف (يرملون) حتى يجب الإدغام، فأعطيا حكماً متوسطاً بين الإظهار والإدغام وهو الإخفاء، ويكون تارة إلى الإظهار أقرب وتارة إلى الإدغام أقرب على حسب بعد الحروف من النون وقربه، ولفظ ذلك قريب بعضه من بعض، والفرق بين الإخفاء والإدغام أن الإخفاء عارٍ من التشديد بخلاف الإدغام، ولأن الإخفاء عند غيره لا في غيره، والإدغام إدغام الحرف في غيره لا عند غيره، تقول: أخفيت النون عند السين لا في السين، وأدغمت في الراء لا عند الراء.

(١) هكذا بالأصل.

(٢) هكذا بالأصل.

باب أحكام المد

ثم لما فرغ الناظم من أحكام النون الساكنة والتنوين شرع في ذكر المد فقال:

- ٦٩- وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى وَجَائِزٌ وَهُوَ وَقَصْرٌ نَبْتَا
 ٧٠- فَلَازِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدٍّ سَاكِنٌ حَالِيْنٍ وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ
 ٧١- وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ
 ٧٢- وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفًا مُسَجَّلًا

المد عبارة عن: زيادة المط في حرف المد على المد الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات الحروف إلا به.

والقصر عبارة عن: ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله وهو الأصل، وقدموا عليه المد لقوته أو لأنه هو المقصود بالذكر؛ إذ لا فائدة في ذكر حكم القصر، وتقدم ذكر حروف المد وهي الحروف الجوفية، وهي: الألف، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، وسميت بذلك لامتداد الصوت بها.

وأصل المد واللين الألف؛ لأنها لا تتغير عن كونها ساكنة ولا يتغير ما قبلها عن الحركة المجانسة لها، وليست الياء والواو كذلك وإنما يشبهان الألف إذا سكتتا وكانت حركة ما قبلها مجانسة لهما كما قدمناه، ولا يزداد على مدها - أي: حروف المد الطبيعي - إلا لسبب، والسبب إما أن يكون لفظياً أو معنوياً، واللفظي إما أن يكون همزاً أو سكوناً، فإن كان سكوناً فإما أن يكون لازماً أو عارضاً.

وهو في قسميه إما أن يكون مدعماً أو غير مدغم، فالساكن اللازم المدغم نحو: ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٨٦] و(الدابة) ﴿وَأَلصَّتْ صَفًّا﴾ [الصفات: ١] عند من أدغم عن خلادٍ ﴿وَلَا تَيَّمُّوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] عند البري^(١).

والساكن العارض المدغم نحو: ﴿وَأَلصَّتْ صَفًّا﴾ [الصفات: ١] عند أبي

(١) أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة، المكي البري، محقق ضابط ومتقن للقراءة، وهو راوي ابن كثير وإليه انتهت مشيخة الإقراء بمكة، توفي بمكة سنة (٢٠٥هـ). انظر: غاية النهاية (١/١١٩).

عمرو.

والساكن اللازم غير المدغم نحو: ﴿صَ﴾ [ص: ١] و﴿تَ﴾ [القلم: ١] في فواتح السور، وكذلك ﴿وَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في قراءة من سكن الياء و﴿وَأَلْتِي﴾ [الطلاق: ٤] في قراءة من أبدل الهمزة ياء ساكنة.

والساكن العارض غير المدغم نحو: ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ٣] و﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] و﴿يُوقْتُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وهو حالة الوقف بالسكون أو الإشمام، ويقال له: الجائز والعارض، وإليه أشار في النظم بقوله: (أو عرض السكون وقفًا مسجلًا) أي: مطلقًا، فإن لأهل الأداء فيه - أي: في الساكن العارض - ثلاثة مذاهب:

الأول: الإشباع كاللازم، لاجتماع الساكنين اعتداديًا بالعارض. قال الداني: وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين، وبه قرأت على الخاقاني.

الثاني: القصر؛ لأن السكون عارض ولا يعتد به، وهو اختيار الجعبري وجماعة.

الثالث: التوسط مراعاة لجانب اللفظ والحكم، فلم يعط حرف المد فيه حكم ما جاور السكون اللازم ولا حكم ما جاور الحركة، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد.

فإن كان السبب همزًا فيما أن يكون متقدمًا على حرف المد؛ نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿الْإِيمَنِ﴾ [التوبة: ٢٣] و﴿الْمَوءِدَةُ﴾ [التكوير: ٨]، فهذا القسم اختص به ورش، أو يكون متأخرًا عن حرف المد، وهو قسمان: أن لا يجتمع حرف المد والهمزة في كلمة واحدة، وإليه أشار في النظم في قوله: (وواجب إن جاء) أي: حرف المد (قبل همزة منفصلاً إن جمعا) أي: حرف المد والهمز (بكلمة) أي: في كلمة واحدة، ويسمى واجبًا؛ لأنه لا يجوز قصره عن واحد من القراء.

نا مؤيد الدين نا الشيخ العلامة شهاب الدين أبو العباس بن أسد - تغمده الله برحمته - قال: نا شمس الدين محمد بن الجزري - يعني ابن الناظم - قال: نا الحسن بن محمد بن الصالحي قال: حدثنا محمد بن أبي زيد الكناني نا محمود بن إسماعيل نا أحمد بن محمد بن الحسين الأصفهاني حدثنا سليمان بن أحمد الحافظ نا محمد بن علي الصائغ المكي حدثنا سعيد بن منصور نا شهاب بن حراش حدثني مسعود بن يزيد الكندي قال: كان ابن مسعود يقرئ رجلاً فقراً: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠] فقصرها، فقال ابن مسعود: ما هكذا

أقرأنيها رسول الله ﷺ فقال: كيف أقرأكها؟ قال: أقرأنيها: ﴿ إِنَّمَا أَلْصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠] فمدها.

قال الناظم - رحمه الله تعالى - : هذا حديث جليل في هذا الباب، رجال إسناده ثقات، رواه الطبراني في «معجمه الكبير». انتهى
ويسمى متصلاً لاتصال حرف المد بالهمز.

الثاني: أن يفصل حرف المد عن الهمز بأن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى؛ نحو ﴿ بِمَا أُنزِلَ ﴾ [البقرة: ٤] ﴿ فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٥] ﴿ قَالُوا ءَامَنَّا ﴾ [البقرة: ١٤] ويسمى جائزاً لجواز مده وقصره، ومنفصلاً لانفصال حرف المد عن الهمز.

وأما السبب الثاني المعنوي فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي عند العرب، وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مد التعظيم؛ نحو قوله: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ورؤي عن أصحاب القصر في المنفصل، ويقال له: مد المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عن غير الله تعالى.

تنبيه: اتفق القراء أجمع على مد المتصل لما تقدم، ومحل اختلافهم إنما هو من جهة اعتبار أثر الهمزة، فإنهم اختلفوا في مقداره واختلفت نصوص النقلة في ذلك.

قال في «التيسير»: وأطولهم مدًّا في الضربين - يعني ضرب المتصل والمنفصل - ورش وحمزة، ودونها عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونها أبو عمرو - أي: من طريق أهل العراق - وقالون^(١) من طريق أبي نشيط، وأهمله الشاطبي، فنظمه الإمام أبو زكريا يحيى بن القسطلاني فقال:

نَظَّمْتُ بَعُونَِ اللَّهِ رَبِّي وَرَاجِمِ	تَقَاسِمِ مَدَّ جَاءَ لِلسَّبْعَةِ العُلَا
فَاطُولُهُمْ فِي المَدِّ وَرَشٌ وَحَمْزَةٌ	وَدُونُهُمَا فَا مَدُّ لِعَاصِمِ ذِي العُلَا
دُونَ أَبِي بَكْرٍ يُمَدُّ ابْنُ عَامِرِ	كَذَاكَ الكَسَائِي كُنْ لَذَاكَ مُحْصَلَا

(١) عيسى بن مينا بن مروان أبو موسى الشهير بقالون، أحد القراء المشهورين من أهل المدينة، انتهت إليه الرياسة في العلوم العربية والقراءة في زمانه، كان أصم ينظر إلى شفتي القارئ وقالون لقب دعاه به نافع (ت ١٢٠هـ). انظر: غاية النهاية (١/٦١٥).

وَدُونَهُمَا الْمَكِّي وَصَالِحٌ مِثْلُهُ كَذَا جَاءَ فِي التَّيْسِيرِ فَافْهَمُ لِنَقْلًا
وَتَمَكِينُ أَهْلِ الْقَصْرِ عِنْدَ اتِّصَالِهِ وَإِلَّا فَلَا حُنَّ جَاءَ هَذَا مُفْصَلًا

أتى بما ذكره في «التيسير»، وأفاد أن المتصل لا يجوز قصره ولا عند من قصر المنفصل، وأن من قصره عدُّ لاحقاً، وتقدم ما يشهد لذلك.

قال بعضهم: وقد يقال على إهمال الشاطبي التقسيم؛ لأنه لا يتحقق، أو لا يتمكن أن يؤتى به في كل مرة على قدر السابقة.

قال الجعبري: مثل هذا القول طرق ابن الحاجب، ونحوه إلى أن قال: ما يتوقف على الأداء كالمند والإمالة غير متواتر؛ لأنه معلوم من اعتبار مذاهب القراءة الترتيل والحدرد والتوسط، ومحل كتب التجويد، فمن ثم لم يتعرض له.

قلت: ينبغي أن يذكر في البيت الخلاف؛ لشدة حاجة المقرئ إلى معرفته، والمشهور عن الشاطبي أنه كان يرى فيه مرتبتين، طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقيين كما نقله عنه السخاوي.

قال الجعبري: وهو خلاف ما عليه «التيسير» وسائر النقلة، ولعله استأثر بنقله. انتهى.
واختلفوا في مقدار هذه المراتب، فقليل: أولها: ألف وربع، وهو مذهب ابن كثير وأبي عمرو وقالون، ثم ألف ونصف، وهو مذهب ابن عامر والكسائي، ثم ألف وثلاثة أرباع ألف، وهو مذهب عاصم، ثم ألفان وهو مذهب حمزة وورش، وقيل: أولها ألف ونصف، ثم ألفان، ثم ألفان ونصف، ثم ثلاث ألفات، وهذا كله تقريب لا يضبطه إلا المشافهة والإدمان.
أنشدني شيخنا سراج الدين أبو حفص عمر الأنصاري لنفسه في تاريخين، أحدهما: سنة (٨٧٤) قوله:

ثَلَاثَ أَلْفَاتٍ مَدَّ وَرَشُ وَحَمْزَةً لَدَى الْوَصْلِ ثُمَّ الْفَضْلِ كُنْ مُتَأَمَّلًا
وَعَاصِمٌ بَعْدَ اثْنَيْنِ نَصْفٌ وَشَامُهُمْ أَلْفٌ مَعَ أَلْفٍ ثُمَّ الْكِسَائِيُّ ذُو وَلَا
وَمَكٌّ وَبَصْرٌ ثُمَّ قَالُونَ مَعَهُمَا أَلْفٌ ثُمَّ نِصْفٌ فَافْهَمِ الْكُلَّ وَاعْقِلَا
وَقَالُونَ وَالْأَلْفُ بِوَجْهَيْنِ فَضْلُهُمْ وَمَكٌّ وَصَالِحٌ وَجْهٌ قَصْرٌ عَلَى الْوَلَا
وَهَذَا عَلَى التَّقْرِيبِ يَا صَاحِبَ جَاءَنَا بِهِ النَّقْلُ عَنِ أَشْيَاخِنَا مُتَنَقَّلًا

نه على أن حكم المنفصل في تفاوت الزيادة كالم متصل، وأن الدوري وقالون يقصران المنفصل ويمدانه، وأن ابن كثير والسوسي^(١) -وهو مراده بصالح- يقصرانه، وأن تفاوت الروايات بقدر الألفات تقريباً.

واعلم أن هذا المد في المنفصل إنما يكون في الوصل، فلو وقف على حرف المد عاد إلى أصله وسقط المد لعدم مُوجِبِهِ، وجه المد للهمز لأن حروف المد خفية والهمز بعيد المخرج صعب في اللفظ مهتم به في النطق، فإذا لاصق حرفاً خفياً والحالة هذه خيف عليه أن يزداد خفاءً، فقوي بالمد احتياطاً لبيانه وظهوره.

وعلة من قصر إذا انفصل حرف المد من الهمز؛ لأن الهمز لما كان فيه بصدد الزوال في حال الوقف لم يعط في حالة الثبات حكماً بخلاف المتصل، فإن الهمز فيه لازم وصلماً ووقفاً.

تنبيه: واعلم أن مدار حكم المد على وجود حرف المد رسمياً نحو: ﴿ءَامْتُوا إِن﴾ [آل عمران: ١٠٠]، أو لفظاً نحو: ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

خاتمة: حروف التهجي في فواتح السور على أربعة أقسام:

الأول: أن يقع حرف المد واللين وبعده ساكن نحو: (ميم) و(لام) و﴿رَبِّ﴾ [القلم: ١] فلا خلاف في إشباع مده لوجود الموجب لذلك، وهو السكون اللازم، فإن التقى حرف المد واللين من هذا النوع مشدداً نحو: ﴿الْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١] و﴿طَسَمَ﴾ [الشعراء: ١] فمنهم من جعل المد فيه أمكن منه فيما لم يلق مشدداً؛ لأن المشدد حرف يقوم مقام حرفين، فطال المد قبلهم لاشتغال اللسان بإخراج حرف هو في الأصل حرفان، ومنهم من سوى بينهما؛ لأن المد وجب لاجتماع الساكنين، فكيفما اجتمعا وجب المد. ذكر الوجهين - رحمه الله - وقال: كلاهما حسن.

فلو تحرك الساكن الثاني لعله أوجبت ذلك نحو: ﴿الْمَرْءِ﴾ [آل عمران: ١] و﴿أَحْسَبَ النَّاسُ﴾ [العنكبوت: ١] على قراءة ورش، فمنهم من لا يعتد بالحركة لكونها عارضة ويترك المد على حاله، ومنهم من لا يمد؛ لأن الثاني قد تحرك فزال لفظ التقاء

(١) صالح بن زياد، أبو شعيب السوسي الرقي، كان مقرئاً ضابطاً محرراً ثقة (ت ٢٦١هـ). انظر: غاية النهاية

الساكنين. ذكر الوجهين مكّي أيضاً والمهدوي.

قلت: ولو أخذنا بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبی اللفظ والحكم لكان وجهًا.

القسم الثاني: ما وقع فيه حرف اللين وبعده ساكن نحو: (عَيْن) من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مریم: ١] و﴿حَمَّ﴾ [عَسَقَ] [الشورى: ١، ٢] ففيه وجهان، الطول لأنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين، ولأن فيه مناسبة لما جاوره من الممدود، والتوسط للفرقة بين ما وليته حركة وبين ما لم تله، فتكون المزية للأول.

قال مكّي: مد (عين) دون مد (ميم) قليلاً لانفتاح ما قبل (عين)؛ لأن حرف المد واللين أمكن من حروف اللين. ثم قال: ولو قال قائل: أسوي بينهما في المد لأن في كليهما مدًا اجتمعا لكان قياسًا، لكن تفصيل مد (ميم) أقوى في النظر في الرواية لجميع القراء، وأكثر هذا إنما أخذ مشافهة، والله أعلم.

القسم الثالث: إذا وقع حرف المد واللين وليس معه ساكن نحو: (طا) و(يا) فلا خلاف في قصره لعدم ما يوجب زيادة المد فيه، ومدة لحن خفي كمد ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠] و﴿عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] ونحوهما.

القسم الرابع: إذا وقع ساكن وليس قبله حرف مد ولين كالألف من ﴿الْمَ﴾ [البقرة: ١] والراء، فلا يمد إجماعًا، إذ المد إنما يكون في حرف المد واللين وليس قبل الساكن حرف مد، فمده من أشنع الخطأ وأبشعه، واختلفوا في مقدار مد غير الفواتح، فقيل: ألفين كالفواتح، وإليه أشار في النظم بقوله: (وبالطول يمد)، وقيل: ألف، واختاره السخاوي والأهوازي كما أفاده الشارح رحمه الله.



الوقوفُ والابتداء

ثم لما فرغ الناظم -رحمه الله- من ذكر المخارج والصفات وما يتعلق بهما، شرع يذكر حكم الوقف والابتداء، فقال:

٧٣- وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ
٧٤- وَالْإِبْتِدَاءِ وَهِيَ تُقَسَّمُ إِذْنُ ثَلَاثَةً تَامٌ وَكَافٍ وَحَسَنٌ

تقدم الكلام على (وبعد)، وهي كلمة يؤتى بها من الانتقال من غرض إلى آخر.

أي: (وبعد تجويدك للحروف لا بد) لك أيها القارئ (من معرفة الوقوف) جمع وقف، وجمعه باعتبار تنوعه، وهو في اللغة: الكف عن القول والفعل، وفي الاصطلاح: ترك الوصل. وحده: قطع الكلمة عما بعدها - أعني على تقدير أن يكون بعدها شيء، وقيل: قطع الصوت آخر الكلمة زماناً بتنفس، وإنما قلنا: بتنفس ليخرج السكت.

قوله: (والابتداء) أي: لا بد لك من معرفته أيضاً، وأفرده لعدم تنوعه، وأعقبه بالتجويد؛ لما ورد أن علياً عليه السلام سئل عن قوله: ﴿ وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ [المزمل: ٤] فقال: الترتيل: تجويد الحروف ومعرفة الوقوف^(١). ولما ورد عن ابن عمر أنه قال: لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أهدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وآله فيتعلم حلالها وحرامها، وأمرها وزجرها، وكل ما ينبغي أن يوقف عنده منها^(٢).

قال الناظم: ففي كلام علي عليه السلام دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة - رضي الله عنهم - وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح، قال: ومن ثمَّ اشترط كثير من الأئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفة الوقف والابتداء.

وقال الإمام أبو زكريا: الوقف في الصدر الأول من الصحابة والتابعين والعلماء، مرغوب فيه من مشايخ القراء والأئمة الفضلاء، مطلوب فيما سلف من الأعصار، واردة به

(١) انظره في النشر (١/٢٠٩، ٢٢٥)، ومار الهدى في الوقف والابتداء للأشموني (ص: ٥).

(٢) ذكره أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، في القطع والانتناف (ص: ٧٨)، وابن الجزري في النشر

(١/٢٢٥)، والأشموني في منار الهدى (ص: ٥).

الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة، ففي «الصحيحين» أن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثم يقف^(١). انتهى

وروي أن رجلين أتيا النبي ﷺ فتشهد أحدهما وقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، ووقف، فقال له النبي ﷺ: «قم، بئس الخطيب أنت»^(٢). قال بعضهم: إنما قال له ذلك لقبح لفظه، وكان حقه أن يقف على (رشد) وعلى (غوى)، أو يصل الجميع، فانظر كيف كره قُبْحَ لفظه وإن كان مراده الخير لا الشر، ومثل هذا يرغب في معرفة الوقف.

٧٤- وَالْأَبْتِدَاءُ وَهِيَ تَقْسِمٌ إِلَى تَامٌ وَكَافٍ حَسَنٌ تَفْصِلًا
٧٥- وَهِيَ لَمَامٌ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلُّقٌ أَوْ كَانَ مَعْنَى قَابِتِيْدِي
٧٦- فَالْتَامُ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَامْتَعَنُ إِلَّا رَعُوسَ الْأَيِّ جَوْزًا فَالْحُسْنُ

اعلم أن الوقف ينقسم إلى اختباري - بالباء الموحدة - ومتعلقه الرسم، كبيان المقطوع والموصول وسيأتي، واضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس، واختباري - بالياء المثناة تحت وهو المراد هنا؛ لأن الكلام إما أن يتم أو لا، فإن تم كان اختياريًا، وكونه تامًا لا يخلو إما أن لا يكون له تعلق بما بعده البتة - أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى - أو يكون له تعلق، ولا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، فأول الثلاثة وهو الذي ليس له تعلق بما بعده البتة - يعني لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى - هو الوقف التام، وأكثر ما يكون في رءوس الآي وانقضاء القصص؛ كالوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] والابتداء بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ويجوز الوقف على ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] والابتداء ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] و﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] والابتداء ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١].

وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة؛ نحو: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرََّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤] هذا

(١) رواه الترمذي في السنن (٤٣/١١)، وأبي داود (٣٧/٤)، والدارقطني (٣٠٧/١).

(٢) أخرجه مسلم (٣/١٢، ١٣)، وأبو داود (١٧٢/١)، والنسائي (٧٩/٢)، والبيهقي (٢١٦/٣)، وأحمد

انقضاء كلام بلقيس، ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] رأس الآية.

وقد يكون وسط الآية نحو: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩] هو تمام حكاية قول الظالم، وهو أبي بن خلف، ثم قال تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٩].

وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة؛ نحو: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِّنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] آخر الآية، وتمام الكلام ﴿كَذَلِكَ﴾ [الكهف: ٩١] أي: أمر ذي القرنين كذلك.

وقد يكون الوقف تامًا على تفسير غير تام على تفسير آخر، نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] تام على أن ما بعده مستأنف، وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود، وهو مذهب أبي حنيفة^(١) وأكثر أهل الحديث، وغير تام عند آخرين، والتام عندهم على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، فإنه عندهم معطوف عليه، وهو اختيار ابن الحاجب وغيره كما أفاده الناظم - رحمه الله.

وقد يكون تامًا على قراءة، كافٍ على أخرى نحو: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩] تام على قراءة من قرأ: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ بالغيب، وكافٍ على قراءة من قرأ بالخطاب، فهذا جملة القول في التام.

الثاني: أن يكون له تعلق من جهة المعنى فقط دون تعلق شيء من تعلقات الإعراب؛ نحو: ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، ثم قال: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، فأخر الآية كلام تام ليس له تعلق بها بعده من جهة الإعراب لكن له تعلق من جهة المعنى، لأن قوله: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ من إخبار حال الكفار، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦] إخبار عن حالهم أيضًا، فهذا يسمى بالوقف الكافي للاكتفاء به، واستغنى ما بعده عنه، وأكثر ما يوجد في الفواصل؛ نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] و﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] فإنه كلام مفهوم وما بعده مستغن عما قبله لفظًا.

(١) النعمان بن ثابت، التيمي، الكوفي، أبو حنيفة: إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة له: مسند في الحديث، جمعه تلاميذه، والمخارج في الفقه، صغير، رواه عنه تلميذه أبو يوسف (ت ١٥٠ هـ).

وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام نحو: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾ [البقرة: ١٠] كاف ﴿ فَرَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منه ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منها.

وأكثر ما يكون التفاضل في رءوس الآي؛ نحو: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾ [البقرة: ١٣] كاف ﴿ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣] أكفى منه.

وقد يكون كافيًا على تفسير وإعراب ويكون غير كاف على آخر، نحو: ﴿ يُعْلَمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] كاف إذا جعلت «ما» بعده نافية، فإن جعلت «ما» موصولة كان حسنًا، وقد يكون كاف على قراءة غير كاف على أخرى نحو: ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٩] كاف على قراءة من قرأ ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٠] بالخطاب، وتام على قراءة من قرأ بالغيب كما تقدم، فهذا والذي قبله يجوز الوقف عليهما والابتداء بما بعدهما، وإليهما أشار في النظم.

(وهي) أي: الوقوف (لما تم) أي: الذي تم الكلام عليه (فإن لم يوجد تعلق) لا لفظًا ولا معنى، (أو كان) أي: التعلق (معنى فابتندي) أي: بما بعدهما، (فالتام) أي: الأول الذي لا يتعلق بما بعده لا لفظًا ولا معنى، (فالكافي) أي: الثاني الذي يتعلق بما بعده معنى لا لفظًا.

الثالث: من أقسام الوقف أن يكون التعلق لفظًا؛ نحو الوقف على ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ [الفاتحة: ١] وعلى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ٣] وما أشبه ذلك؛ لأن المراد من ذلك مفهوم، ولكن الابتداء بـ ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ و﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ونحوهما لا يحسن لتعلقه لفظًا، فإنه تابع لما قبله، ويسمى بالحسن لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، وهو المراد بقوله: (ولفظًا فامنعن) أي: الابتداء.

واعلم أن التعلق من جهة اللفظ: هو أن يكون ما بعده متعلقًا بما قبله من جهة الإعراب؛ كأن يكون صفة أو عطفًا، لكن بشرط أن يكون قبله بحيث يحسن السكوت عليه، مثاله إذا قلت: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ عقل عنك ما أردت، ولكنك إذا ابتدأت: بـ ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ قبح لأنه صفة فبان لك التعلق من جهة اللفظ، وقد يكون الوقف حسنًا على تقدير، كافيًا على آخر، تامًا على غيرهما؛ نحو قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] يجوز

أن يكون حسناً إذا جعلت ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] رفعاً بمعنى هم ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأ وخبره ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

قوله: (إلا رءوس الآي جوز) أي: إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أهل الأداء لمجيئه عن النبي ﷺ في الحديث عن أم سلمة أن النبي ﷺ في الحديث عن أم سلمة أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ رواه أبو داود ^(١).

قال الناظم: وكذلك عد بعضهم الوقف على رءوس الآي في ذلك سنة.

وقال الداني: هو أحب إليّ، واختاره أيضاً البيهقي في «شعب الإيمان» وغيره من العلماء، وقالوا: الأفضل الوقف على رءوس الآي وإن تعلقت بها بعدها، قالوا: واتباع هدي رسول الله ﷺ وسنته أولى.

قوله (فالحسن) جواب «أن» مقدره، أي: إن كان التعلق لفظاً فالوقف حسن، والنون في قوله: (فامنعن) للتأكيد.

(١) رواه الترمذي في السنن (٤٣/١١)، وأبي داود (٣٧/٤)، والدارقطني (٣٠٧/١)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع حديث رقم (٥٠٠٠).

خاتمة فيه الحديث

علم تعليم التام والكافي

أنا الإمام العلامة أبو العباس أحمد بن أسد بسنده إلى الداني قال: ثنا فارس بن أحمد قال: ثنا أحمد بن محمد وعبد الله بن محمد قال: ثنا علي بن الحسين قال: ثنا يوسف بن موسى قال: ثنا هشام بن عبد الملك الطيالسي، ثنا هشام، ثنا قتادة، عن يحيى بن يعمر، عن سليمان بن سرد الخزاعي، عن أبي بن كعب قال: أتينا رسول الله ﷺ فقال: «إن الملك كان معي فقال: اقرأ، فقرأ حتى بلغ سبعة أحرف، فقال: ليس منها إلا شافٍ كافٍ، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة أو آية رحمة بعذاب»^(١).

قال الداني: فهذا تعليم من رسول الله ﷺ عن جبريل - عليه السلام - إذ ظاهر ذلك على أنه يقطع على الآية التي فيها ذكر النار والعقاب، ويفصل بها بعدها إذا كان بعدها ذكر الجنة والثواب، ويفصل بها بعدها أيضًا إذا كان ذكر النار والعقاب، وذلك على نحو قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨١] هذا الوقف، ولا يجوز أن يوصل ذلك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٨٢] ويقطع على ذلك.

قلت: ويؤيد ذلك ما قدمناه من قصة الرجلين اللذين تشهد أحدهما وقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، وقول النبي ﷺ: «بئس الخطيب أنت»^(٢) إذ فيه دلالة على كراهة المستبشع من اللفظ، فإنه - عليه الصلاة والسلام - إنما أقامه لقطعه على ما يقبح، إذ جمع بقطعه بين من أطاع ومن عصى ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله: رشد ثم يستأنف ما بعد ذلك، أو يصل كلامه إلى آخره، فيقول: ومن يعصهما فقد غوى.

قال الداني: وإذا كان مثل هذا مكروهاً مستبشعاً في الكلام الجاري بين المخلوقين، فهو

(١) رواه أبو داود حديث رقم (١٤٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (٣/١٢، ١٣)، وأبو داود (١/١٧٢)، والنسائي (٢/٧٩)، والبيهقي (٣/٢١٦)، وأحمد (٤/٢٥٦، ٣٧٩).

في كتاب الله تعالى الذي هو كلام رب العالمين أشد كراهة واستبشاعًا. انتهى.

فهذه نبذة علم منها الحث على تعليم التام، وأما الكافي الذي هو دونه فمستعمل جائز وردت به السنة عن سيد المرسلين - عليه الصلاة والسلام - كما أخبر العلامة أبو العباس أحمد بن أسد - رحمه الله - بسنده إلى الداني أيضًا قال: ثنا محمد بن خليل ثنا محمد بن الحسن اللخمي ثنا عبد الله بن المبارك عن سفيان عن سليمان - يعني الأعمش - عن إبراهيم عن عبيدة عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «اقرأ علي»، فقلت: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ فقال: «إني أحب أن أسمع من غيري» قال: فافتتحت سورة النساء فلما بلغت ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١].

قال: فرأيته وعينه تذر فان دمعا، فقال لي: «حسبك»^(١).

قال الداني: ألا ترى أن القطع على ﴿شَهِيدًا﴾ كاف وليس بتام؟ لأن المعنى: فكيف يكون حالهم إذا كان هذا ﴿يَوْمَئِذٍ يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ٤٢] فما بعده يتعلق بها قبله والتام ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]؛ لأنه انقضاء القصة، وهو في الآية الثانية، وقد أمر النبي ﷺ عبد الله بن مسعود أن يقطع عليه دون تقارب ما بينهما؛ فدل ذلك دلالة واضحة على جواز القطع على الكافي ووجوب استعماله. انتهى

ثم قال:

٧٧- غَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ يُوقَفُ مُضْطَرًّا وَيَبْدَأُ قَبْلَهُ

تقدم أن الكلام إما أن يتم أو لا، وذكرنا حكمه إذا تم، وإن لم يتم كالوقف على ﴿بِسْمِ﴾ وعلى ﴿الْحَمْدُ﴾ وعلى ﴿رَبِّ﴾، فكل هذا لا يتم منه كلام ولا يفهم منه معنى، لأنه لا يعلم إلى أي شيء أضيف، فالوقف عليه قبيح؛ لأن المقصود تبين معاني كتاب الله تعالى وتكملها.

فالوقف مبين للمعنى وفاضل بعضه من بعض، وكذلك تلذ التلاوة، ويحصل الفهم والدراية، ويتضح منهاج الهداية، فلا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا الصفة دون الموصوف، ولا الرافع دون المرفوع، ولا الناصب دون المنصوب، ولا المعطوف دون ما عطف

(١) رواه أبو داود برقم (٣٦٦٨)، والترمذي برقم (٣٠٢٥).

عليه، ولا على إن وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، ولا على المستثنى دون الاستثناء، ولا على المفسر دون التفسير، ولا على «الذي» و«ما» و«من» دون صلاتهن، ولا على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه، ولا على حروف الشرط دون المشروط، ولا على الشرط دون جوابه؛ لأن هذه كلها لا يتم بها كلام ولا يفهم منها معنى فهذا كله وما أشبهه لا يجوز الوقف عليه، ولا الابتداء بها بعده.

وقد يكون بعض الوقف أقبح من بعض؛ كالوقف على ما يحيل المعنى نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا أَبُوَيْهٖ﴾ [النساء: ١١] فإن المعنى يفسد بهذا الوقف؛ لأنه يفهم منه أن البنت مشتركة في النصف مع أبويه، وليس كذلك، بل المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين، ثم استأنفه للأبوين بما يجب لهما مع الولد.

وأقبح من هذا ما يحيل المعنى ويؤدي إلى ما لا يليق - والعياذ بالله تعالى - كالوقف على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦] وعلى ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] و﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾ [البقرة: ٤] و﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ﴾ [النحل: ٦٠] ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] فالواقف على هذا آثم مخطئ، وربما خرج - والعياذ بالله تعالى - عن دين الإسلام، اللهم إلا أن يكون مضطراً، كأن ينقطع نفسه فإنه يجوز له الوقف عليه، إلا أنه إذا وقت ابتداء من الكلمة التي قبلها، وإليه أشار بقوله: (وله يوقف مضطراً ويبدأ قبله).

٧٨- وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجِبٌ وَلَا حَرَامٌ غَيْرٌ مَالَهُ سَبَبٌ

أي: ليس في القرآن وقف واجب يأثم تاركه ولا حرام يأثم واقفه لعدم دلالتها على معنى يخاف من ذهابه، بل لو أمكنه قراءة القرآن كله في نفس واحد لجاز له ذلك، ولو وقف على كل آية ما لم يحصل بوقفه خلل لجاز له أيضاً، وإليه أشار بقوله: (غير ما له سبب) أي: إلا أن يكون له سبب يؤدي إلى تحريمه، كقصد الوقف على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦] وشبهه مما قدمناه من غير ضرورة، إذ لا يفعل ذلك مسلم.

تنبيه: يجوز في قوله: (حرام) الرفع عطفًا على محل (من وقف) لأنه اسم ليس والجر عطفًا على لفظة «من»، وأما «غير» فتابعة إن رفعت حرام رفعتها، وإن نصبت نصبتها.

المقطوع والموصول

ولما فرغ الناظم من ذكر حكم الوقف والابتداء شرع يذكر المقطوع والموصول وما يلحق به، فقال - رحمه الله تعالى عليه:

٧٩- وَأَعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْضُوعٍ وَتَا فِي مُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى

أي: اعرف الوقف على المقطوع والموصول وتاء التأنيث التي كتبت تاء كما قد أتى رسمه في مصحف الإمام أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي اتخذه، وليس هو بخطه كما توهمه من لا علم عنده.

واعلم أن الأصل القطع، فكل ما كتب منفصلاً فعلى الأصل وما كتب متصلاً فللمجاورة والمصاحبة وكثرة الاستعمال، وإنما فعلوا ذلك لجواز الوجهين.

قلت: وإلى كون القطع الأصل والوصل فرع أشار الشاطبي في الرائية بقوله^(١):
وَقُلْ عَلَى الْأَصْلِ مَقْطُوعُ الْحُرُوفِ أَتَى وَالْوَصْلُ فَرْعٌ فَلَا تُتْلَفَى بِهِ حَصْرًا

وهي حكمة تقديم الناظم المقطوع على الموصول، والمراد بقطع الحرف: أن لا يخلط، وبوصله: أن يخلط بما بعده حساً أو حكماً، وترجم ابن الأنباري^(٢) هذا الباب بـ (باب الحرفين الذين ضم أحدهما إلى الآخر فصارا حرفاً واحداً، لا يحسن السكوت - أي: لا يجوز الوقف على أولهما دون الآخر).

قلت: وينشأ عن هذا الموضع حكم خطي، وهو حذف الحرف أو إبقاؤه على ما سنفصله، وحكم لفظي، وهو إن ما فصل جازَّ الوقف عليه، وهو ما وصل لا يوقف عليه دون رواية.

٨٠- فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ أَنْ لَا مَعَ مَلْجَأٍ وَلَا إِلَهَ إِلَّا

٨١- وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ثَانِي هُوْدَ لَا يُشْرِكُنْ تُشْرِكُ يَدْخُلْنَ تَعْلُوَا عَلَى

(١) والبيت في عقيلة أتراب القصائد في رسم المصاحف ورقمه (٢٣٧).

(٢) محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر بن الأنباري النحوي أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين وأكبرهم حفظاً للغة أخذ عن ثعلب كان ثقة صدوقاً من أهل السنة له مؤلفات كثيرة، الإيضاح في الوقف

والابتداء والمشكل وغريب الحديث وغيرها (ت ٣٢٨هـ). انظر: إنباه الرواة (٣/ ٢٠١).

٨٢- أَنْ لَا يَقُولُوا لَا أَقُولُ

أي: جميع ما في كتاب الله تعالى من ذكر (أن لا) فهو بغير نون إلا عشر مواضع فإنها كتبت بالنون:

أولها: ﴿ أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ [آية: ١١٨] بـ «التوبة».

ثانيها: ﴿ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آية: ١٤] بـ «هود» عليه السلام.

ثالثها: ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾ [آية: ٦٠] بـ «يس» عليه السلام.

رابعها: ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ ﴾ [آية: ٢٦] الثاني من سورة هود - عليه السلام، وإليه أشار بقوله: (ثاني هود).

خامسها: ﴿ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا ﴾ [آية: ٢٦] بالحج.

سادسها: ﴿ أَنْ لَا يُشْرِكَ بِي ﴾ [الممتحنة: ١٢] بالممتحنة.

سابعها: ﴿ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا الْيَوْمَ ﴾ [آية: ٢٤] بـ «القلم».

ثامنها: ﴿ وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ ﴾ [آية: ١٩] بالدخان.

تاسعها وعاشرها: ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ ﴾ [آية: ١٠٥]، و﴿ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [آية: ١٦٩] بالأعراف، وإليها أشار في النظم بقوله: (أن لا يقولوا لا أقول)، فهذه كلها بالنون إجمالاً.

واختلفت المصاحف في قوله: ﴿ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ﴾ [آية: ٨٧] بالأنبياء - عليهم

السلام - فمنهم من قطعها ومنهم من وصلها. قال الليب: والوصل أشهر، وكتبت (أن لا) العشرة بالنون على الأصل ومراد القطع، وما عداها بغير نون على مراد الوصل، وذلك أن النون الساكنة تدغم في اللام من غير خلاف لقرب المخرجين كما تقرر في بابه، فإذا وصلت النون باللام انقلبت لأمًا مشددة فحذفت النون لسقوطها من اللفظ، والله أعلم.

..... وَإِمَّا بِالرَّغْدِ وَالْمَقْنَعِ صِلْ

نبهك على أن «إن» الشرطية مقطوعة من «ما» الزائدة في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مَا تُرِيدُكَ ﴾

[آية: ٤٠] في سورة الرعد فقط. قال في «المقنع»: ليس في القرآن (إن ما) بالنون إلا حرفاً واحداً آخر الرعد ﴿ وَإِنْ مَا تُرِيدُكَ بَعْضُ الَّذِي نَعِدُهُمْ ﴾ ، وأما التي في يونس - عليه

السلام- وغافر وغيرهما فليس فيهن نون، كما هو مفهوم من منطوق النظم.

قوله: (والفتوح صل) أي: أن المفتوحة بـ «ما» حيث جاءت نحو: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ﴾ [الأنعام: ١٤٣] و﴿أَمَّا إِذْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] وشبههما.

قال في «المقنع»: وحدثنا محمد بن أحمد قال: حدثنا ابن الأنباري قال: وقوله: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ﴾ هي في المصحف حرف واحد، ومعناه: أم الذي اشتملت.

قلت: وأطلق الناظم - رحمه الله - الحكم فيه ولم يقيده بموضع، وهو الصواب إطلاق الناظم - رحمه الله - وأفهم كلام «المقنع» تقييده بـ ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ﴾.

قال الجعبري بعد حكاية كلام «المقنع»: يقتضي نضه - أي: المقنع - حصره فيه، وليس كذلك، وأكد اللبس قوله: حرف واحد، إذ يجتمل.

.....وعن مـ

٨٣-هـوا اقطعوا.....

أمر بقطع «عن» من «ما» في قوله تعالى: ﴿عَنْ مَا يُهْوَىٰ عَتَهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦] بالأعراف.

قال في «المقنع»: كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر «عما» فهو بغير نون؛ إلا حرفاً واحداً في الأعراف ﴿عَنْ مَا يُهْوَىٰ عَتَهُ﴾ فهو بالنون.

.....من ما ملك روم خُلفُ المنافقين.....

اتفقت المصاحف على قطع «من» الجارة عن «ما» الموصولة ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [آية: ٢٨] بالروم و﴿فَمِنْ مَا مَلَكَتْ﴾ [آية: ٢٥] بالنساء، واختلفت في قوله تعالى: ﴿مِنْ مَا رَزَقْنَكُمْ﴾ [آية: ١٠] بالمنافقين كما أشار إليه في النظم.

قال في «المقنع»: قال محمد بن علي (من ما) مقطوع في القرآن ثلاثة أحرف في النساء ﴿فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وفي الروم ﴿مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وفي المنافقين: ﴿مِنْ مَا رَزَقْنَكُمْ﴾.

ثم قال: باب: ما اختلفت فيه مصاحف الأمصار، في المنافقين: ﴿مِنْ مَا رَزَقْنَكُمْ﴾ في بعض المصاحف «من ما» مقطوع وفي بعضها موصول.

وأما قوله: ﴿ مِنْ مَّالِ اللَّهِ ﴾ [النور: ٣٣] ونحوه فمقطوع حيث وقع من نحو قوله:
﴿ وَمِمَّنْ مَنَعَ ﴾ [البقرة: ١١٤] و﴿ وَمِمَّنِ افْتَرَى ﴾ [الأنعام: ٢١].

وإذا دخلت «من» على «من» فإن ذلك كتب في الإمام وفي جميع المصاحف متصلاً بلا
خلاف؛ نحو: ﴿ وَمِمَّنِ افْتَرَى ﴾ و﴿ وَمِمَّنْ كَذَّبَ ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

قال في «المقنع»: فأما إن دخلت «من» على «من» نحو قوله: ﴿ وَمِمَّنْ مَنَعَ ﴾ و﴿ وَمِمَّنِ افْتَرَى ﴾ و﴿ وَمِمَّنْ مَعَكَ ﴾ [هود: ٤٨] ونحوه فلا خلاف في شيء من المصاحف في وصل
ذلك وحذف النون منه. انتهى.

ووجه القطع الأصل، ووجه الوصل التنبيه على افتقار كل من العامل والمعمول إلى
الآخر، ووجه الخلف الجمع. قاله الجعبري.

أَمْ مَنَ أَنْسَا

٨٤- فَصَلَّتِ النَّسَاءَ وَذُبِحَ

أي: اتفقت المصاحف على قطع «أم» عن «من» الاستفهامية في أربعة أمكنة: ﴿ أَمْ مَنَ
يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا ﴾ [آية: ١٠٩] بالنساء، و﴿ أَمْ مَنَ أَنْسَا ﴾ [آية: ١٠٩] بالتوبة، و﴿ أَمْ
مَنَ خَلَقْنَا ﴾ [آية: ١١] بالصفات، وإليه أشار الناظم بقوله: (وذبح)، و﴿ أَمْ مَنَ يَأْتِيءَ آمِنًا ﴾
[فصلت: ٤٠] بفصلت، وعلى وصل ما عداها نحو: ﴿ أَمْ نَ لَا يَهْدِي ﴾ [يونس: ٣٥] ﴿ أَمْ نَ
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [النمل: ٦٠] كما أفهمه منطوق النظم.

قال في «المقنع»: حدثنا محمد بن عيسى وابن الأنباري قالوا: كل ما في القرآن من ذكر
(أم من) فهو في جميع المصاحف موصول إلا أربعة مواضع كتبت في المصاحف مقطوعة غير
متصلة بالميم الثانية، ثم ذكر المواضع بسورها المذكورة ووجه القطع الأصل ووجه الوصل
تقوية كلاً بالآخر.

..... حَيْثُ مَا وَأَنْ لَمْ الْمُفْتَوَحِ

أي: اقطع «حيث» عن «ما»، ولم يعين حرفاً ولا سورة، فعم كل ما في القرآن، وهو
مفهوم كلام الشاطبي في الرائية: (وحيث ما فاقطعوا) فلم يخص ذلك بحرف ولا سورة،
وخص الشارح تبعاً للداني موضعي البقرة فقط.

قال الداني: فأما قوله تعالى في البقرة: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٤] في الموضعين فمقطوعة، ولعله مراد الناظم والشاطبي - رحمهما الله.

قوله: (وأن لم المفتوح) أي: ومن المتفق على قطعه أيضًا «أن» المفتوحة المخففة عن «لم» الجازمة حيث وقعت؛ نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ﴾ [آية: ١٣١] بالأنعام، ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ﴾ [آية: ٧] بالبلد.

..... كسر إن ما
..... لانعام ٨٥-.....

أي: ومن المتفق على قطعه أيضًا «إن» المكسورة الهمزة المشددة عن «ما» الموصولة ﴿إِنَّ مَا تُوَعَّدُونَ لَأَتِي﴾ [آية: ١٣٤] بالأنعام.

قال في «المقنع»: وكتبوا «إن» مقطوعة في موضع واحد بالأنعام ﴿إِنَّ مَا تُوَعَّدُونَ لَأَتِي﴾.

..... وَالْمُفْتُوحُ يَدْعُونَ مَعَا وَخُلْفُ الْإِنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا

أي: وقطعوا أيضًا «أن» المفتوحة الهمزة المشددة عن «ما» في موضعين بغير خلاف، وهما المرادان بقوله: (معا)، قوله تعالى في سورة الحج: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [آية: ٦٢] وفي سورة لقمان: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [آية: ٣٠].

فإن قيل: من أين يفهم أن المراد هذان الحرفان؟ غاية ذلك أنه أمر بقطع «أن» المفتوحة الهمزة المشددة النون في موضعين، ولا يلزم أن يكون المراد ما ذكرته.

قلت: التقييد واقع بوقوع (يدعون) مقدمًا، فإن وقع غير هذين الموضعين على هذه الصفة أمن ذلك الناظم في إطلاقه، وإلا فلا؛ لأن الحصر يعينها كما أفاده ابن جبارة - رحمه الله - في مثله من كلام الرائية.

قوله: (وخلف الانفال ونحل وقعا) أي: وقع في قوله تعالى: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ [آية: ٤١] بالانفال، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [آية: ٩٥] بالنحل خلاف.

قال في «المقنع» هما في مصاحف أهل العراق - أي: الكوفة والبصرة - موصولان، وفي

مصاحفنا القديمة وفي مصاحف الأندلس مقطوعان، والأول - أي: الوصل - أثبت - أي: أقوى ثبوتاً - وهو الأكثر، وكذلك رسمها ابن قيس في «هجاء السنة» موصولين، ثم عضد ترجيح ذلك بقوله: قال حدثنا محمد بن الربيع بن علي قال: حدثنا ابن الأنباري قال: حدثنا إدریس عن خلف عن الكسائي قال: كتب بالوصل حرفاً واحداً ﴿أَنْمَا عَنَّمْتُمْ﴾، ثم قال: وكتبوا في جميع المصاحف ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: ٦] و﴿كَأَنَّمَا يَصْعَدُ﴾ [الأنعام: ١٢٥] و﴿فَكَأَنَّمَا حَرَّ﴾ [الحج: ٣١] وما أشبه ذلك موصولة حرفاً واحداً. ٨٦- وكُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتَلَفَ رُذُّوْا.....

أي: ومن المتفق على قطعة أيضاً «كل» عن «ما» في قوله: ﴿وَأَتَّكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [آية: ٣٤] في إبراهيم - صلوات الله عليه.

قال صاحب «الدر النظيم»: كل ما مقطوعة في موضع واحد؛ لأنها في موضع خفض ﴿مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ بإبراهيم - عليه السلام - انتهى

ومن المختلف فيه أيضاً ﴿كُلُّ مَا رُذُّوْا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ [آية: ٩١] في النساء. قال أبو عمرو: قال محمد بن عيسى: و(كل ما) مقطوع موضعان في النساء ﴿كُلُّ مَا رُذُّوْا﴾ وفي إبراهيم ﴿مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾، ثم قال: ومنهم من يصل التي في النساء. انتهى

ومن المختلف فيه أيضاً ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ [آية: ٣٨] بالأعراف.

قال الداني: وفي بعض المصاحف (كل ما) دخلت مقطوعة وفي بعضها موصولة.

ومن المختلف فيه أيضاً ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [آية: ٤٤] بالمؤمنين بـ (المؤمنون).

قال الداني: وفي بعض المصاحف ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ مقطوع وفي بعضها موصول.

ومن المختلف فيه أيضاً ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ﴾ [آية: ٨] بالملك.

قال في «المقنع»: في باب ما اختلفت فيه المصاحف: وفي المصاحف ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ﴾ مقطوع وفي بعضها موصول.

قلت: وإذا اعتبرت (كلما) في القرآن من (كل ما) وجدته على ثلاثة أنواع:

نوع اتفق على قطعة من غير خلاف، وهو ﴿مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾.

ونوع مختلف فيه، وهو: ﴿كُلُّ مَا رُذُّوْا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾، ولم يذكروا في النظم غيره و﴿كُلَّمَا

دَخَلَتْ أُمَّةٌ ﴿٨٧﴾ وَ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ وَ﴿كَلِمًا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ﴾، فيجوز قطعه ووصله.

ونوع ثالث موصول بإجماع، وهو ما عدا الذي ذكرناه؛ نحو: ﴿أَفَكَلِمًا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [البقرة: ٨٧] ﴿كَلِمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٦]، ووجه القطع الأصل وقوة جهة الاسمية ووجه الوصل التقوية وتخفيفاً للإضافة والتركيب، والكتاب على قطع الموصول؛ نحو: كل ما كان منك حسن، وعلى وصل الوقتية؛ نحو: كلما جئت أكرمتك، قاله الجعبري.

..... كَذَا قُلْ بِئْسَمَا وَالْوَصْلَ صِفٌ
٨٧- خَلَفْتُمُونِي وَأَشْتَرُوا
.....

أي: وكذلك اختلف في قطع ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِمْ إِيْمَانُكُمْ﴾ [آية: ٩٣] بالبقرة، ومعنى قول النظم: (والوصل صف ..) إلى آخره. قال في «المقنع»: قال محمد بن عيسى: و«بئسما» موصول ثلاثة أحرف بالبقرة ﴿بِئْسَمَا أَشْتَرُوا بِهِمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣] وفي الأعراف ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي﴾ [آية: ١٥٠] فأورداهما من جملة المتفق عليه.

ثم قال في باب: ما اختلف فيه مصاحف الأمصار ﴿قُلْ﴾ بِئْسَمَا فِي بَعْضِهَا مَقْطُوعٌ فخصه بلا خلاف منهم وعرفه بـ«قل»، وكذا الناظم.

واتفق على قطع (لبئس ما) إذا كان في أوله لام. قال في «المقنع»: قال محمد بن عيسى: كل ما في أوله لام فهو مقطوع، وقلت: وأتى في القرآن خمسة مواضع: ﴿وَلَيْبَسَ مَا شَرَوْا بِهِمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [آية: ١٠٢] في البقرة و﴿لَيْبَسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢] و﴿لَيْبَسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣] و﴿لَيْبَسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩] و﴿لَيْبَسَ مَا قَدَّمَتْ هُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [المائدة: ٨٠] بالمائدة.

وكذلك اتفقوا على قطع ﴿فَيْبَسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧] موضعي آل عمران، وجه القطع الأصل، ووجه الوصل التقوية، ووجه الخلف الجمع، والكاتب على التخيير.

..... فِي مَا أَقْطَعَا
أَوْحِي أَفْضُتُمْ أَشْتَهَتْ يَبْلُومَعَا
٨٨- نَابِي فَعَلْنِ وَقَعَتْ رُومٌ كِلَا تَنْزِيلُ شُعْرَا وَعَبْرُ ذِي صِلَا

أي: وقطعوا «في» عن «ما» الموصولة في أحد عشر موضعًا:

أولها: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [آية: ١٤٥] في الأنعام.

ثانيها: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾ [آية: ١٤] في النور.

ثالثها: ﴿فِي مَا أَشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آية: ١٠٢] في الأنبياء عليهم السلام.

رابعها: ﴿لِيَتْلُوَكُمْ فِي مَاءِ آتْنَكُمْ﴾ [آية: ٤٨] في المائدة.

خامسها: ﴿لِيَتْلُوَكُمْ فِي مَاءِ آتْنَكُمْ﴾ [آية: ١٦٥] آخر الأنعام، وإليهما - أعني موضع

الأنعام والمائدة - أشار بقوله: (يبلوا معًا).

سادسها: ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] الثاني من البقرة،

وإليه أشار بقوله: (ثاني فعلن).

سابعها: ﴿وَتُنشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آية: ٦١] في سورة الواقعة.

ثامنها: ﴿فِي مَا رَزَقْنَكُمْ﴾ [آية: ٢٨] بالروم.

تاسعها وعاشرها: ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣] ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي

مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٤٦] كلاهما في الزمر، وإليهما أشار بقوله: (كلا تنزيل).

حادي عشر: ﴿فِي مَا هُنَّآءِ آمِينَ﴾ [آية: ١٤٦] في الشعراء.

قلت: واتفقوا على قطعه - أعني موضع الشعراء - واختلفوا في العشرة قبله.

قال في «المقنع» قال محمد بن عيسى: (في ما) مقطوع في أحد عشر حرفًا واختلفوا فيها،

فبين أن القطع في كلها غير مقطوع، ثم قال: ومنهم من يصلها كلها - أي: المعدودة - ويقطع

التي في الشعراء، ففهم منه الاتفاق على موضع الشعراء المعدة إياه في وجه القطع، واستثنائه

من وجه الوصل والاختلاف في العشرة الباقية، وفهم منه أيضًا الاتفاق على وصل ما عداها؛

نحو قوله: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤] أول موضعي البقرة، وإليه

أشار بقوله في النظم وغيرها: (صلا) أي: صل غير الإحدى عشر.

فإن قلت: ما الفرق بين الأول من البقرة والثاني حتى وصل الأول وقطع الثاني؟

قلت: لا فرق بينهما؛ غير أن الرسم اتباعي لا اختراعي، والله أعلم.

٨٩- فَأَيُّنَا كَالنَّحْلِ صِلْ وَخْتَلَفْ فِي الظُّلَّةِ الْأَحْزَابِ وَالنِّسَاءِ وَصِفْ

يجوز أن يكون مراده لفظة «أين» إذا وقع بعدها «ما» في جميع القرآن، فأمر بوصفها سوى الأحرف التي استثناها بقوله: (وختلف ..) إلى آخره، ويجوز أن يكون مراده الحرف الذي في البقرة، وهو قوله: ﴿فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، ويقوي ذلك ذكره له مصاحباً للفاء، فكأنه قال: صل الحرف الذي في البقرة كوصلك الذي في النحل، وهو ﴿أَيُّنَمَا يُوجِّهُهُ﴾ [النحل: ٧٦]، وهو معنى قوله: (كالنحل).

قال أبو عبيدة: في الإمام ﴿فَأَيُّنَمَا﴾ تَوَلَّوْا فِي النحل ﴿أَيُّنَمَا يُوجِّهُهُ﴾ موصولة.

واختلف في قوله: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [آية: ٩٢] بالشعراء، وإليها أشار بقوله: (في الظلة) و﴿أَيُّنَمَا تُقْفُوا﴾ [آية: ٦١] بالأحزاب و﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [آية: ٧٨] بالنساء، فأكثر المصاحف على القطع.

قال في «المقنع»: قال محمد بن عيسى: (أينما) موصولة ثلاثة أحرف في البقرة ﴿فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، وفي «النحل» ﴿فَأَيُّنَمَا يُوجِّهُهُ﴾، وفي الشعراء ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ قال: وقد اختلفوا فيه، فمنهم من يعد البقرة والنساء والنحل والأحزاب - أي: بالوصل. وقال الحراز: (أينما) موصولة أربعة: البقرة والنحل والشعراء والأحزاب، فحصل الاتفاق على موضعي البقرة والنحل؛ لأنه عدما أولاً وثانياً، والاختلاف في الأحزاب والنساء والشعراء، والقطع فيهن أشبه من الوصل، وما عدا هذا مقطوع من غير خلاف؛ نحو ﴿فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾ [البقرة: ١٤٨] وجه القطع الأصل، ووجه الوصل شبه التركيب للجزاء، وهو معنى قول ابن قتيبة؛ لأنها أحدثت باتصالها معنى لم يكن، ولمناسبة النون الميم - قال الجعبري - ووصلوا «أين» بـ «ما» الحرفية؛ نحو: أينما تجلس أجلس، وقطعوها عن الاسمية؛ نحو: أين ما وعدتني؟

٩٠- وَصِلْ فَإِنْ لَمْ هُوَدَ

أي: اتفقت المصاحف على وصل «إن» الشرطية بـ «لم» في قوله: ﴿فَالْإِمْرُ يُسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾

[هود: ١٤] في هود، وعلى قطع ما عداه.

قال في «المقنع»: وكتبت في كل المصاحف في هود ﴿فَالْإِمْرُ يُسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ بحذف

النون، وفي القصص: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ [آية: ٥٠] بالنون، أي: بالقطع، قاله محمد بن أحمد عن ابن الأنباري، وقال محمد عن نصير.

تنبيه: اعلم أن أبا عمرو لم يذكر بعد حرف هود إلا الذي في القصص؛ لأن لفظة أبي عمرو تؤدي إلى ذلك، ومن ظن ذلك أبو العباس بن حرب كما أفاده الجعبري وابن جبارة. قال - يعني ابن حرب -: (فإن لم) مقطوع بالقصص، وبقي مفهومه وصل الكل. قال الجعبري: وهو غلط، فقد ذكر - أي: الداني - حرف هود بالوصل، فبقي مفهومه قطع غيره.

ثم لما بين أن وصله بحذف النون أراد أن يبين أن القطع بإثباتها، فذكر فردًا من المسكوت عنه ينبه به، والله أعلم.

..... أَنْ لَنْ نَجْعَلَ نَجْمَع

أي: وكذلك اتفقوا على وصل «أن» المصدرية بـ «لن» الناصبة في موضعين ﴿أَلَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [آية: ٤٨] بالكهف و﴿أَلَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [آية: ٣] بالقيامة، وعلى قطع ما سواهما نحو: ﴿أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥].

قال في «المقنع»: وكتبت في جميع المصاحف (ألن) بغير نون - أي: بين الألف واللام - في موضعين ذكرهما، وجه القطع الوصل مع التنبيه على أن العمل للثاني، ووجه الوصل التقوية على مجانسة الإدغام.

..... لَكَيْلًا تَحْزُنُوا تَأْسُوا عَلَى

٩١- حَجَّ عَلَيْكَ حَرْجٌ

أي: اتفقوا على وصل ياء (لكيلا) في أربعة مواضع:

أولها: ﴿لَكَيْلًا تَحْزُنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [آية: ١٥٣] في آل عمران.

ثانيها: ﴿لَكَيْلًا تَأْسُوا﴾ [آية: ٢٣] في الحديد.

ثالثها: ﴿لِكَيْلًا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [آية: ٥] في الحج.

رابعها: ﴿لِكَيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرْجٌ﴾ [آية: ٥٠] الأول من الأحزاب.

قال في «المقنع»: قال محمد بن عيسى: (لكيلا) موصولة ثلاثة أحرف في الحج وفي الأحزاب وفي الحديد، وقال محمد عن نصير في اتفاق المصاحف في آل عمران (لكيلا) موصولة، وكذلك رسمها الغازي بن قيس في «هجاء السنة»، واتفقوا على قطع ما عداها على الأصل؛ نحو: ﴿كَتَى لَا يَكُونُ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧].

عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّى وَقَطَعَهُمْ

أي: اتفقوا على قطع (عن من) من موضعين بـ «النور» ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آية: ٤٣] وبالنجم ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ [آية: ٢٩].

قال في «المقنع»: وكتبوا في المصاحف في النور ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ﴾ وفي النجم ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ بالنون، وليس في القرآن غيرهما.

قال الجعبري: أي: لا مفصولاً ولا موصولاً، فأما قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١] فموصولان بلا خلاف.

يَوْمَ هَمَّ

أي: اتفقوا أيضاً على قطع «يوم» عن «هم» المرفوع في موضعين ﴿يَوْمَ هَمَّ بَرَزُونَ﴾ [آية: ١٦] بسورة غافر ﴿يَوْمَ هَمَّ عَلَى النَّارِ﴾ [آية: ١٣] بالذاريات.

قال الحافظ أبو عمرو: وقال أبو حفص الخراز: (يوم هم) مقطوع حرفان - أي: موضعان - ليس في القرآن غيرهما - أي: بالقطع - في المؤمن وهي في غافر ﴿يَوْمَ هَمَّ بَرَزُونَ﴾ وفي الذاريات ﴿يَوْمَ هَمَّ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾، وإنما فصلت «يوم» من «هم» لأن «يوم» ليس بمضاف إلى الكناية فيها إنما هو مضاف إلى الجملة - يعني يوم فنتهم ويوم بروزهم - فهم في الموضعين في موضع رفع على الابتداء، وما بعده الخبر.

أما قوله: ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣] و﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ [الطور: ٤٥] فهو حرف واحد لأن «هم» في موضع خفض بإضافة الـ «يوم» إليه، والخفض والمخفوض بمنزلة حرف واحد.

٩٢- فَمَالِ هَذَا الَّذِينَ هَؤُلَاءِ

نهبك على فصل لام الجر عن المجرور في أربعة مواضع:

﴿ مَالٍ هَذَا أَلَكْتَبِ ﴾ [آية: ٤٩] بالكهف، و﴿ مَالٍ هَذَا أَلرَّسُولِ ﴾ [آية: ٧] بالفرقان، و﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [المعارج: ٣٦] بـ «سأل»، وإليه أشار بقوله: (هؤلاء).

قال في «المقنع»: وكتبوا في جميع المصاحف في النساء ﴿ فَمَالِ هَتُوْلَاءِ أَلْقَوْمِ ﴾ وفي الكهف ﴿ مَالٍ هَذَا أَلَكْتَبِ ﴾ وفي الفرقان ﴿ مَالٍ هَذَا أَلرَّسُولِ ﴾ وفي المعارج ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ هذه الأربعة بقطع لام الجر عما بعدها، وجه القطع ما حكاه الكسائي، وهو أن مجرى (مال) مجرى (ما بال) و(ما شأن)، وأن قولك: مال زيد وما شأن زيد بمعنى واحد. وكذلك قال الواحدي في تفسير ﴿ مَا بَالُ النَّسْوَةِ ﴾ [يوسف: ٥٠]: وقال ذو الرمة^(١):

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلى مَفْرِئَةٍ سَرِبُ

فلما كانت مال بمعناها وحقها الانفصال مما بعدهما مما يضافان إليه في الرسم لجواز السكون عليهما دون ذلك، أجزاها على حكمهما في الرسم، ففصلت فيه أيضاً كما لا يتصلان؛ لتدل بذلك على الاشتراك الذي بينهما في التقدير والمعنى المحققين للانفصال على ما تستعمله العرب من الجمع بين الأشياء في الحكم والتسوية بينهما، فاشتبهت في بعض المعاني واشتركت في بعض الأسباب.

فائدة: وقف أبو عمرو في هذه الأربعة مواضع على «ما» مراعاة للقياس وألحقها بجميع الحروف المفردة الجارة، ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة على اللام اتباعاً للرسم واقتداء به، والكسائي عاملاً بهما - أعني بالوقف على «ما» وعلى اللام - مراعاة لوجهيهما.

تَحْيِينَ فِي الإِمَامِ صِلَ وَقِيلَ لَأَ

(١) البيت من ديوانه وهو مطلع قصيدة له، وذو الرمة غيلان بن عقبة بن نهبس بن مسعود العدوي، من مضر، من فحول الطبقة الثانية في عصره، قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة، كان شديد القصر دميماً، يضرب لونه إلى السواد، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين وكان مقيماً بالبادية، يختلف إلى اليمامة والبصرة كثيراً، امتاز بإجادة التشبيه، قال جرير: لو خرس ذو الرمة بعد قصيدته (ما بال عينيك منها الماء ينسكب) لكان أشعر الناس، عشق (مئة) المنقرية واشتهر بها، توفي بأصبهان، وقيل: بالبادية. - الموسوعة الشعرية (ت ١١٧هـ).

قال أبو عبيد^(١): رسم في الإمام - يعني مصحف عثمان ؓ الخاص ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [آية: ٣] بسورة «ص» التاء متصلة بحين.

قوله: (وقيل لا) وفي بعض النسخ (ووهَّلا)، ومعناه وهَّل هذا القول - أي: ضَعَّفَ.

قال الحافظ أبو عمرو: وكتبوا ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بقطع التاء من الحاء، ثم قال: حدثنا خلف بن إبراهيم قال: حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا أبو عبيد قال: في الإمام مصحف عثمان بن عفان ؓ (ولا تحين) التاء متصلة بالحاء من تحين. قال: ولم نجد ذلك مرسوماً كذلك في شيء من مصاحف أهل الأمصار، وقد رد ما حكاه أبو عبيد كثير من علمائنا وأنكروه إذ عدموا وجود ذلك كذلك في شيء من المصاحف القديمة وغيرها، وقال: حدثنا محمد عن ابن الأنباري ذلك هو في المصاحف الجدد والعُتُق بقطع التاء من تحين. انتهى.

و «لا» فيها عند الأكثرين نافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت على «رب» و«ثم» فقليل: ربت وثمرت، وقيل: أصلها «لا» فزيدت فيها الهاء للوقف فصارت «لاه»، ثم جعلت الهاء تاء في الإدراج، وقد اجتمعت المصاحف على رسمها ممطرقة، قاله اللبيب، وقال المفسرون: ومعناها: وليس حين.

فائدة: اختلف القراء في الوقف عليها، فالكسائي يقف «لاه» بالهاء والباقون بالتاء، وقال أبو عبيد: الوقف عندي على «لا» والابتداء تحين؛ لأنني رأيتها في الإمام تحين. قال: وهذه التاء تزداد في تحين، فيقال: هذا تحين، وأنشد في ذلك:

العَاطِفُونَ تَحِينُ مَآ مِنْ عَاطِفٍ وَالْمَطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمَطْعَمِ^(٢)

(١) القاسم بن سلام، أبو عبيد الله الخراساني، الإمام الكبير والحافظ العلامة، له كتاب اسمه: القراءات (ت ٢٢٤هـ). انظر: غاية النهاية (١٧/٢-١٨).

(٢) البيت من بحر الكامل، وروايته في ديوانه جاءت على النحو التالي:

وَاللَّاحِقُونَ جِفَانُهُمْ قَمَعَ الدَّرَا وَالْمَطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمَطْعَمِ

والبيت جاء في مطلع قصيدة له يقول فيها:

لَجَّتْ لِأَبْنَاءِ الزَّبِيرِ مَائِرٌ فِي الْمَكْرُمَاتِ وَبَغْرَةٌ لَا تُنْجِمُ

والأكثر على خلاف ذلك وحمل ما حكاه عن الإمام علي أنه مما خرج في خط المصاحف عن القياس، وما أنشده على أنه مما شذ وندر من اللغات.

٩٣- وَوَزَّنُوهُمْ وَكَالُوهُمْ صِلِ

أمر بوصل ﴿ وَوَزَّنُوهُمْ ﴾ [المطففين: ٣] و﴿ كَالُوهُمْ ﴾ [المطففين: ٣]؛ لأن الصحابة كتبوها موصلين - أي: حكماً - لأنهم لم يكتبوا بعد الواو ألفاً، فدل ذلك على أن الواو غير منفصلة فتكون موصولة، وأصله كما حكاه ابن الأنباري عن أبي عمرو وعاصم والكسائي والأعمش: ﴿ كَالُوهُمْ ﴾ فحذفت على حد: كلتك، أي: كلت لك طعاماً، فحذفت اللام وأوقع الفعل على هم، فصار حرفاً واحداً، وذلك لأن الضمير المتصل مع ناصبه يصير كلمة واحدة، وهو الذي اختاره أبو عبيد، وقيل: كلمتان، «كالوا» كلمة و«هم» أخرى، وبه قال عيسى بن عمر، والله أعلم.

كَذَا مِنْ أَلٍ وَهَآوِيَا لَا تَفْصِلُ

نهاك عن أن تفصل لام التعريف نحو: ﴿ الْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١] و﴿ السَّمَاءِ ﴾ [البقرة: ١٩]، وها التنيه نحو: ﴿ هَتَأْتُمْ ﴾ [آل عمران: ٦٦]، وياء النداء نحو: ﴿ يَتَقَادُمْ ﴾ [البقرة: ٣٣] عما بعدها قراءة كالوقف على «أل» من ﴿ الْأَرْضِ ﴾، ورسماً فلا تكتب «أل» مثلاً مفصولة عما بعدها.



خاتمة

تقدم أن من أقسام الوقف قسمًا يسمى الاختياري، وأن متعلقه الرسم، ولا يوقف عليه إلا لعذر؛ كانقطاع نفس أو لبيان مقطوع، ونحوه عند سؤال ممتحن عن كيفية الوقف عليه، وجرت عادة القراء قديمًا وحديثًا بالسؤال عن ذلك، بل وردت مراعاته عن نافع وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي لما فيه من الاتباع له والاقتداء به، فيقفون على ما أثبت وما حذف وما وصل وما قطع وغير ذلك على حسب ثبوتها في الرسم، وقد كان مكّي - رحمه الله - يقول في نحو: (يقضي الحق) وبابه: لا ينبغي للقارئ أن يقف عليه؛ لأنه إن وقف على الرسم خالف الأصل، وإن وقف على الأصل خالف الرسم.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: وكان أبو حاتم سهل بن محمد^(١) وغيره من النحويين لا يميزون الوقف على نحو ذلك إلا برد ما حذف، وهو القياس في العربية. قال: على أن الأئمة على خلاف ذلك، والقراءة سنة متبعة. انتهى.

وأما باقي السبعة، وهما: ابن كثير وابن عامر فاختر أهل الأداء الناقلين لقراءتهما الوقف على الرسم، ولم يرد نص عنهما في ذلك، وخالف السبعة الرسم في بعض المواضع رأيت أن أذكرها وإن خرجنا عن المقصود، إذ القارئ لا يسعه جهل شيء من ذلك، فقصدت التنبيه لتحصل الفائدة.

فاعلم أن مدار ذلك على معرفة الحذف في الياء والواو والألف، وعلى معرفة المقطوع والموصول، فأما الياء: فينقسم إلى ما ذكر في باب الزوائد إلى غيره، فالأول جميعه محذوف في الرسم، وهو في القراءة على ثلاثة مذاهب، منه ما يحذفه بعض القراء في الحالين، ومنه ما يثبت في الحالين، ومنه ما يثبت في الوصل دون الوقف على ما ذكره في بابه، وأما الذي لم يذكره في باب الزوائد فينقسم إلى متحرك وساكن، فالأول كله ثابت في الرسم يوقف عليه بالسكون، والثاني ينقسم إلى ثابت في الرسم ومحذوف منه، فالأول ثابت في الوقف، والثاني محذوف.

وذكر ابن الأنباري ما حذف منه ياء الإضافة على حدته فقال: اعلم أن كل اسم

(١) أبو حاتم السجستاني، إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة (ت ٢٥٥هـ). انظر: غاية النهاية

منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة؛ نحو: ﴿يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ٥٩] و﴿يَقَوْمِ أَذْكُرُوا﴾ [المائدة: ٢٠] و﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] و﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١] و﴿رَبِّ أَحْكَمْ﴾ [الأنبياء: ١١٢] و﴿رَبِّ أَلْسِنُنْ﴾ [يوسف: ٣٣] و﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [الزمر: ١٠]، فأما ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦] و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] فإن الياء ثابتة فيها، واختلف في ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨].

ثم إن كان بعد الياء ساكن حذفت منه في الوصل لأجله وثبتت في الوقف لعدمه نحو: ﴿يُوقِي الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩] و﴿يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] و﴿ءَاتَى الرَّحْمَنِ﴾ [مريم: ٩٣] و﴿أَدْخُلِي الصَّرْحَ﴾ [النمل: ٤٤] ونحو ذلك، وإن كان بعدها متحرك تثبت في الوصل والوقف جميعاً؛ نحو: ﴿وَآخِشَوْنِي وَلَا تُيْمِّمْ﴾ [البقرة: ١٥٠] و﴿يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾ [البقرة: ٢٥٨] و﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

تنبيه: لعلك تقول: كيف يوقف على نحو: ﴿تَحْيِ الْأَرْضَ﴾ [الروم: ٥٠] و﴿تَحْيِ الْمَوْتَى﴾ [الحج: ٦]؟ قلت: برد الياء لأنها إنما حذفت من الكتاب لكرهية الجمع بين صورتين متفتقتين اكتفاء بالكسرة التي قبلها، وما حذف لذلك لم يحذف في الوقف ورد فيه ما حذف، والله أعلم.

وأما الواو: فإنها إذا تطرفت تثبت في الرسم على أي حال كانت، فإن سقطت لساكن لقيها في الوصل ردت في الوقف لعدم الساكن، سواء كانت للجمع نحو: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ﴾ [الأنعام: ٩١] و﴿جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩]، أو من الفعل نحو: ﴿مَا تَتَلَّوْا الشَّيْطِينَ﴾ [البقرة: ١٠٢] و﴿يَمْحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ﴾ [الرعد: ٣٩]، واستثنى منها أربعة فكتبوا بغير واو؛ أولها: ﴿وَيَتَعَّ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]، ثانيها: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [آية: ٢٤] بالشورى، ثالثها: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [آية: ٦] بالقمر، رابعها: ﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [آية: ١٨] بالعلق، فالوقف عليهن بغير واو عند أئمة القراءة وعند أبي حاتم وغيره من النحويين بالواو، كما أفادنيه شيخنا العلامة ابن أسد - رحمه الله عليه - قال: والأصوب منع الوقف عليهن لما يؤدي الوقف عليهن من مخالفة الرسم والأصل، والله أعلم.

فإن قلت: بم يوقف على ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آية: ٤] بـ«بالتحريم»؟ قلت: بغير واو

اتباعًا للرسم؛ لأنه في جميع المصاحف بغير واو، قال الحافظ أبو عمرو - رحمه الله -: ومن أحسن ما قيل فيه أنه واحد يراد به الجمع؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكُفْرٌ ﴾ [العصر: ٢].

وأما الألف: فإنها إذا تطرقت ولقيها ساكن حذفت من اللفظ في الوصل، وتثبت في الوقف، وتثبت في الخط صورتها، أو صورة ما انقلبت عنه إن كان ياء، والله أعلم.



باب التاءات المجرورة

ولما فرغ الناظم - رحمه الله - من ذكر المقطوع والموصول شرع يذكر ما كتب من هاء التأنيث تاء فقال:

٩٤- وَرَحِمْتُ الزُّخْرُفَ بِالتَّاءِ زَبْرَةَ الْأَعْرَافِ رُومَ هُودَ كَافِ الْبَقْرَةَ

الزبر: الكتابة، والضمير عائد على لفظ (رحمت)، وجملة ما وقع منها بالتاء المجرورة سبع مواضع:

أولها: ﴿أَهْمُرِيقَسْمُونَ رَحِمْتُ رَبِّكَ﴾ [آية: ٣٢].

ثانيها: ﴿وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا جَمَعُونَ﴾ [آية: ٣٢] كلاهما بالزخرف.

ثالثها: ﴿إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آية: ٥٦] بالأعراف.

رابعها: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحِمْتَ اللَّهِ﴾ [آية: ٥٠] بالروم.

خامسها: ﴿رَحِمْتُ اللَّهُ وَرَكَّكْتُهُ﴾ [آية: ٧٣] بيهود.

سادسها: ﴿ذَكَرْتُ رَحِمْتَ رَبِّكَ﴾ [آية: ٢] بمريم، وإليها أشار بقوله: (كاف).

سابعها: ﴿أَوْلَيْتِكَ يَرْجُونَ رَحِمْتَ اللَّهِ﴾ [آية: ٢١٨] بالبقرة.

وما عدا هذه السبعة فهو بالهاء؛ نحو: ﴿لَا تَقْتَتُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، ثم

قال:

٩٥- نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلِ إِبْرَهُمَ مَعًا أَحْيَاتُ عُقُودِ الثَّانِ هَمَّ

٩٦- لُقْمَانُ ثُمَّ فَاطِرٌ كَالطُّورِ عَمْرَانَ.....

الضمير في قوله: (نعمتها) عائد على سورة البقرة السابق ذكرها في آخر البيت قبله، وهو قوله: (كاف بالبقرة) أي: كل ما في كتاب الله من ذكر النعمة فهو بالهاء، إلا أحد عشر موضعاً فإنها كتبت بالتاء:

أولها: في البقرة ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ﴾ [آية: ٢٣١].

ثانيها: في آل عمران ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ [آية: ١٠٣].

ثالثها: الثاني من سورة العنود ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١].

رابعها وخامسها: في إبراهيم ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا ﴾ [آية: ٢٨] و﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ [آية: ٣٤]، وإليها أشار بقوله: (إبرهم معًا) وهي بغير ألف لغة في إبراهيم.

سادسها وسابعها وثامنها: في النحل ﴿ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ [آية: ٧٢] و﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ [آية: ٨٣] ﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ [آية: ١١٤]، وإليهم أشار بقوله: (أخيرات)، وفهم منه الاحتراز عن أول النحل وإبراهيم.

تاسعها: في لقمان ﴿ فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ ﴾ [آية: ٣١].

عاشرها: في فاطر ﴿ أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ [آية: ٣].

حادي عشر: في الطور ﴿ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ ﴾ [آية: ٢٩]، فهذه كلها بالتاء، وما عداها بالهاء؛ نحو: ﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَقَهُ ﴾ [آية: ٧] أول المائة.

..... لَعْنَتَ بَهَا وَالتَّوْبِ

الضمير في (بها) لآل عمران، أي كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر اللعنة فهو بالهاء إلا موضعين في آل عمران ﴿ فَتَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكٰذِبِينَ ﴾ [آية: ٦١]، وفي النور ﴿ وَالْحَمِيسَةُ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكٰذِبِينَ ﴾ [آية: ٧].

٩٧- وَاَمْرَاتُ يُوسُفَ عِمْرَانَ الْقَصَصُ تَمْرِيمُ

نبهك على أن كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر المرأة فهو بالهاء، إلا سبعة مواضع فإنها كتبت بالتاء.

أولها وثانيها: في سورة يوسف ﴿ اَمْرَاتُ الْعَزِيزِ ﴾ [آية: ٣٠] و﴿ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴾ [آية: ٥١].

ثالثها: في آل عمران ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ [آية: ٣٥].

رابعها: في القصص ﴿ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾ [آية: ٩].

خامسها وسادسها وسابعها: في التحريم ﴿ اَمْرَاتُ نُوحٍ وَاَمْرَاتُ لُوطٍ ﴾ [آية: ١٠] ﴿ اَمْرَاتُ فِرْعَوْنَ ﴾ [آية: ١١]، فهذه كلها بالتاء وما عداها بالهاء نحو: ﴿ وَإِنْ اَمْرَأَةٌ ﴾ [النساء: ١٢٨].

قاعدة: كل امرأة ذكر معها زوجها ك ﴿ أَمْرَأْتُ فِرْعَوْنَ ﴾ فهي بالتاء المجرورة، فإن لم يذكر معها زوجها فهي بالهاء؛ نحو: ﴿ وَإِنَّ أَمْرَأَةً خَافَتْ ﴾ [النساء: ١٢٨]، والله أعلم.

..... مَعْصِيَتْ بِقَدْ سَمِعَ يُخْصِصُ

أي: لفظ (معصيت) مخصوص بموضعي المجادلة: ﴿ وَيَتَنَجَّجُونَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ ﴾ [آية: ٨] ﴿ فَلَا تَتَنَجَّجُوا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ ﴾ [آية: ٩] كلاهما بالتاء.

٩٨- شَجَرَتُ الدُّخَانِ

أي: لفظ (شجرت) في سورة الدخان ﴿ إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ ﴾ [آية: ٤٣] بالتاء المجرورة أيضاً، والله أعلم.

..... شُنَّتْ فَاطِرٍ كُلاًّ وَالْأَنْفَالِ وَأُخْرَى غَافِرٍ

٩٩- قُورَتْ عَيْنٍ جَنَّتْ فِي وَقَعَتْ فَطَرَتْ بَقِيَّتْ وَإِنَّتْ وَكَلِمَتْ

..... أَوْسَطِ الْأَعْرَافِ

أي: كل ما في كتاب الله تعالى من لفظ (السنة) فهو بالهاء، إلا خمسة مواضع: أولها وثانيها وثالثها: في فاطر ﴿ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ نَحْدِ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ نَحْدِ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [آية: ٤٣]، وإليها أشار بقوله: (فاطر كلا).

رابعها: ﴿ فَقَدْ مَضَّتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [آية: ٣٨] بالأنفال.

خامسها: ﴿ سُنَّتِ اللَّهِ الَّتِي قَدْ حَلَّتْ فِي عِبَادِهِمْ وَحَسِيرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴾ [غافر: ٨٥] آخر سورة غافر، وإليها أشار بقوله: (وأخرى).

وكذلك بالتاء ﴿ قُورَتْ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ ﴾ [آية: ٩] بالقصص.

وكذلك ﴿ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ [آية: ٨٩] بالواقعة فقط، وما عداه من لفظ (الجنة) فهو بالهاء.

وكذلك ﴿ فَطَرَتْ اللَّهُ ﴾ [آية: ٣٠] بالروم و﴿ بَقِيَّتُ اللَّهِ حَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [آية: ٨٦] بـ «هود» و﴿ أَبْنَتْ ﴾ [آية: ١٢] بـ «التحريم» و﴿ كَلِمَتْ رَبِّكَ الْحُسْنَى ﴾ [آية: ١٣٧] الأوسط من سورة الأعراف وما عداه بالهاء منكرًا كان أو معرفًا إذا كان على لفظ الواحد، والله أعلم، وإنما

كتبت هذه المواضع المتقدمة بالتاء عوضاً من الهاء على جهة الاتصال في درج القراءة، إذ التاء في الأصل موجودة وما كتبوا من ذلك بالهاء فعلى وجه الانفصال، ومراد الوقف، إذ التاء تبدل وقفاً هاء.

قال اللبيب: وقد اختلف النحاة في ذلك، فقال يحيى بن زياد الفراء: إن التاء هي الأصل وإن الهاء داخله عليها؛ لأن التاء توجد في أمكنة كالاتصال بالمكنى إذا قلت: رحمتك ورحمته، ونعمتك ونعمته، وستك وستته، وما أشبه ذلك، ومنها أن الإعراب إنما يقع على التاء لا على الهاء، ألا ترى أن علامة النصب في قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ﴾ [هود: ٢٨] فتحة التاء، وأن علامة الخفض في قوله تعالى: ﴿بِرَحْمَتِكَ﴾ [النمل: ١٩] وأن علامة الرفع في قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] ضم التاء، فدل ذلك على أن التاء هي الأصل، وأما الهاء فلا توجد إلا في الوقف لا غير، فما كان من هذا الباب مرسوماً بالتاء فهو على الأصل، وما كان بالهاء فهو مراد الوقف. وقيل: السبب في رسم بعضها بالهاء وبعضها بالتاء أن المصحف الكريم كتب على لغة قريش، وكانت قريش تقف على تاء التأنيث بالهاء فراعى الكاتب في بعضها لفظ الوصل وفي بعضها لفظ الوقف، فما راعى فيه لفظ الوصل كتبه بالتاء، وما راعى فيه لفظ الوقف كتبه بالهاء على اللغة القريشية، ويحتمل أيضاً أن يكون ما كتب منه بالتاء على لغة طيء؛ إذ كانوا يقفون على كل هاء مؤنثة بالتاء، فيقولون: هذه أمت وجارت وامرات.

وأشد أبو الخطاب شاهداً في ذلك فقال^(١):

الله تَجَّأكَ بِكَفِّي مُسَلِّمْتُ من بَعْدِ مَا وبعْدِ مَا وَيَعْدِ مَت
صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ وَكَأَدَّتْ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتْ

وعن بعضهم أنه قال: يا أهل سورت البقرت، فأجابه رجل: والله ما معي منها آيت.

وقال قطرب والأخفش وغيرهما: الهاء في الأسماء المؤنثة هي الأصل، فيفرقون بينها

(١) هو من الرجز وقائله أبو النجم العجلي؛ وهو الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجاز ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر، نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام، قال أبو عمرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت (ت ١٣٠هـ). - الموسوعة الشعرية.

وبين الأفعال؛ نحو: قامت وقعدت وشبه ذلك، فتكون الأسماء بالهاء والأفعال بالتاء.

قال اللبيب: وأحسن من هذه الأقاويل قول الطلمنكي^(١) في كتاب «الرد والانتصار»: إنما كتبت الصحابة - رضي الله عنهم - هذه الكلمات بالهاء وبعضها بالتاء ليروا جواز الوجهين، والله أعلم.

ولما فرغ الناظم من ذكر المقطوع والموصول وما كتب من تاء التأنيث بهاء وغيره، شرع يذكر قاعدة حسنة، وهي: كل ما اختلف القراء في جمعه وإفراده فإنه بالتاء فقال:

..... وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ جَمْعًا وَفَرَدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرِفَ

نحو قوله تعالى: ﴿ءَايَاتٌ لِّلسَّالِئِينَ﴾ [آية: ٧] بيوسف، قرأها ابن كثير بالتوحيد، ﴿وَأَلْقَاهُ فِي عَيَّبَتِ الْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠] و﴿أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٥] فيها أيضًا قرأها نافع بالجمع، ﴿لَوْلَا أَنزَلْنَاكَ عَلَيْهِ ءَايَاتٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [آية: ٥٠] بالعنكبوت قرأها بالتوحيد ابن كثير وأبو بكر وحمة والكسائي، ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [آية: ٣٧] في سبأ قرأها بالتوحيد حمزة، ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَاتٍ مِّنْهُ بَلْ إِن يَبِدُّ الْأَبْطُمُونَ﴾ [آية: ٤٠] في فاطر قرأها بالجمع نافع وابن عامر وأبو بكر والكسائي، ﴿جَمَلَتْ صُفْرًا﴾ [المرسلات: ٣٣] قرأها بالتوحيد حفص وحمزة والكسائي، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [آية: ١١٥] في الأنعام قرأها بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائي، ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ [يونس: ٣٣] أول يونس قرأها بالجمع نافع وابن عامر، ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦] ثاني يونس، ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٦] في سورة المؤمن بالجمع نافع وابن عامر، فهذه كلها بالتاء، فقال الشارح: اختلفت المصاحف في ثاني يونس ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ بالطول، والقياس التاء فيها.



(١) أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى المعافري الأندلسي الطلمنكي، أبو عمر، أول من أدخل علم القراءات إلى الأندلس، كان عالماً بالتفسير والحديث (ت ٤٢٩ هـ). انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٣).

باب همزة الوصل

- ١٠١- وأبداً بهَمْزِ الوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمٍّ إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِّنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ
١٠٢- وَأكْثَرُهُ حَالُ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ

لا يبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك، فإذا كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيان بهمزة متحركة توصلًا للنطق بالساكن، وتسمى همزة الوصل لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن، ولهذا سماها الخليل سُلم اللسان، وشأئها تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، وتكون في الأسماء والأفعال والحروف، وقدم الناظم - رحمه الله - حكم الأفعال؛ لأن الفعل أصل في التصريف.

فكل فعل ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجبُ الإتيان في أوله بهمزة الوصل نحو: (انطلق) و(استخرج)، وكذا يجب الإتيان بها في فعل الأمر إذا كان ثلاثياً؛ نحو (اخش) و(امض) من خشى ومضى، أو خماسياً نحو: (انطلق)، أو سداسياً نحو: (استخرج)، ولا يكون في ماضٍ ثلاثي؛ نحو: (أمر)، ورباعي نحو: (أكرم)، ولا في مضارع مطلقاً، وحكمها - أعني همزة الوصل - في الماضي الكسر، وأما في الأمر فتضم إن كان ثالثه مكسوراً كسراً لازماً؛ نحو: (اضرب)، أو كان مفتوحاً نحو: (اعلم).

تنبيهان: أولهما: تقييد ضمة ثالث الفعل باللزوم احترازاً من نحو: (امشوا)، فإن ضمة ثالثة غير لازمة، لأن أصله (امشيوا) فقلبت ضمة الياء إلى الشين بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان فحذفت الياء فصار (امشوا)، فعلى هذا تكون همزته مكسورة.

ثانيهما: تقييد المكسورة أيضاً باللزوم احترازاً من نحو: (اغري يا هند) فنقلت كسرة الواو إلى الزاي قبلها بعد سلبها حركتها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ففي الابتداء بهمزة وجهان؛ الضم الخالص والإشمام بالكسر.

..... وفي الأسماء غَيْرُ السَّلَامِ كَسْرُهَا

اعلم أن همزة الوصل في الأسماء على قسمين، سماعي وقياسي، فالقياسي كل مصدر بعد ألف فعلة على أربعة أحرف فصاعداً نحو: (الانطلاق) و(الانخراج)، وإنما أربعة أحرف فصاعداً احترازاً من (أكرم)، فإن الهمزة فيه ليست همزة قطع؛ لأنها جاءت لمعنى، وهي

التعدية، وهمزة الوصل إنما جيء بها وصله إلى النطق بالساكن.

قوله: (غير اللام) أي: لام التعريف، فتكون همزة الوصل فيها مفتوحة.

قال بعضهم: ولم نحفظ همزة الوصل دخلت على «أل»، وليس الاستثناء استثناء من

الأسماء، إنما هو استثناء من قوله: (واكسره) كما نبه عليه الشارح:

..... وفي

١٠٣- ابْنِ مَعَ ابْنَةِ امْرِئٍ وَاثْنَيْنِ وَامْرَأَةٍ وَأَسْمَ مَعَ اثْنَيْنِ

يريد همزة الوصل من السماعي، وهو عشرة:

أولها: (ايمن) المخصوص بالقسم، ولم يذكره في النظم.

ثانيها: (ابن).

ثالثها: (ابنم)، لم يذكرها أيضًا، وهو (ابن) فزيد فيه الميم.

رابعها: (ابنت).

خامسها: (امرؤ).

سادسها: (امرأة).

سابعها: (اثنين).

ثامنها: (اسم).

تاسعها: (است)، ولم يذكره في النظم.

عاشرها: اثنتان.

فهذه همزة الوصل في السماعي والقياسي، والله أعلم.



باب كيفية الوقف

علم أواخر الكلم

ولما فرغ من ذكر الابتداء شرع يذكر الوقف، فقال:

١٠٤- وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ حَرَكَتِهِ

١٠٥- إِلَّا يَفْتَحُ أَوْ يَنْضِبُ وَأَشْمُ إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمِّ

اعلم أن الوقف في كلام العرب على سبعة أضرب:

الأول: الوقف بالسكون على المرفوع والمجرور والمنصوب، هذا إذا لم يكن منوناً

عوض من تنوينه ألفاً، وهو الوقف المختار الصحيح.

الثاني: الوقف بالروم على المرفوع والمجرور دون المنصوب في أفصح اللغات.

الثالث: الوقف بالإشمام على المرفوع خاصة.

الرابع: الوقف بالتعويض في الأحوال الثلاثة، وبابه الشعر.

الخامس: الوقف بترك التعويض في الأحوال الثلاثة وبابه الشعر أيضاً.

السادس: الوقف بالتعويض، وهو أن يشدد حرف الإعراب إذا كان صحيحاً وقبله

حركة من الرفع والجر والنصب؛ نحو: هذا خالد، ومررت برجل، ورأيت الرجل، فإنهم

جعلوا الحرف الساكن عوضاً من الحركة.

السابع: الوقف بالنقل، وهو أن تنقل الضمة في الرفع والكسر في الجر إلى الساكن،

تقول: هذا بكر، ومررت ببكر، وفي قراءة بعضهم: ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾

[العصر: ٣] فعلوا ذلك اهتماماً بالإعراب مع محافظتهم على الوقف بالسكون، ولم يستعمل

القراء في هذه الأوجه إلا الأفصح، وهي الثلاثة الأول، ولم ترد سنة التلاوة بغيرها.

وأما ما شد من نحو: ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ فلا يعول عليه، ولذلك لم يذكر الناظم

غيرها وابتدأ بالساكن منها، فقال: (وحاذر الوقف) أمر من المفاعلة بمعنى احذر، أي: احذر

الوقف بتمام الحركة، ففهم منه أن الوقف يكون بالإسكان المجرد من الروم والإشمام، ويكون

بالروم المشار إليه بقوله: (إلا إذا رمت فبعض حركة) وبالإشمام المأمور به في قوله: (وأشم)،

وإنما قدم السكون لأصالته؛ لأن الوقف لما كان نقيض الابتداء والحركة نقيض السكون فجعل لكل واحد من النقيض نقيض ما جعل للآخر، وخص الابتداء بالحركة لتعذر الابتداء بالسكون كما تقدم، ولما كان الوقف محل استراحة ناسبه السكون لخفته.

ثم اعلم أن عباراتهم اختلفت في حد الروم؛ فقول: هو الإتيان في الوقف بحركة ضعيفة، وقيل: إضعاف الصوت بالحركة وذهاب معظمها، وقيل غير ذلك مما يناسب هذا المعنى، وأحسنها كما أفادنيه بعض مشايخي ما حده به الشاطبي بقوله^(١):

وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ الْمَحَرِّكِ وَاقْفَا بِصَوْتِ خَفِيِّ كُلِّ دَانٍ تَنَوَّلًا

(كل دان): قريب منك، (تنولا) أي: تنوله منك وأخذه عنك، وهو موافق لنولته كذا أي: أعطيته إياه فتنوله أي: أخذه، يعني أنه لإضعاف الصوت به إنما يسمعه من كان على ما وصفه، فإن لم يكن على ما وصفه لا يفتن له، وهذه الزيادة لم أرها لغيره، وهي حسنة.

والإشمام أن تضم شفتيك بعد تسكين الحرف إشارة إلى الضم من غير صوت، فإن حقيقته إنما هي ضم الشفتين وتهيتها للنطق من غير استعمال شيء من الصوت، فلا يسمع لذلك شيء لكنه يرى ويدرك للبصير دون الأعمى، وهذا بخلاف الروم فإنه يدركه الأعمى والبصير، ولذلك كان أقوى في الدلالة على الحرف.

وفرق سيبويه - رحمه الله - بينها، فجعل علامة الإشمام لفظه بين يدي الحرف، والروم خطأ إذا كان أقوى من الدلالة، وهذا إجماع من النحويين غير ابن كيسان ومن وافقه من الكوفيين، فإنهم ترجحوا عن الإشمام بالروم وعن الروم بالإشمام، واحتجوا على ذلك بالاشتقاق، فقالوا: المعروف من كلامهم أنك إذا قلت: رمت بالشيء فمعناه أنك خلطتها بشيء منه، فإذا معنى قولك: رمت الحركة رمت النطق بها ولم أفعله، ومعنى قولك: أشممت الحرف الحركة أنلته شيئاً من النطق بها.

هذا الذي ذهبوا إليه صحيح من جهة الاشتقاق، غير أن الذي ذهب إليه سيبويه وغيره من النحويين غير خارج عن الاشتقاق أيضاً؛ لأن معنى قولك: رمت الحركة يتناول اهتمام الصوت بها ولم أفعله، ومعنى قولك: أشممت الحرف الحركة: أنلته شيئاً من العلاج،

(١) والبيت في حرز الأمانى ورقمه (٣٦٩).

وهي التهيئة للعضو للنطق بها ولم أنطق، فهو موافق للاشتقاق أيضًا.

واعلم أن الحرف المتحرك إذا وقف عليه فلا تخلو حركته من أن تكون ضمة أو فتحة أو كسرة، فإن كانت ضمة جاز في الوقف السكون والروم والإشمام، أما السكون فلأنه أصل الوقف كما تقرر، وأما الروم فلا يحصل به الدلالة على الأصل؛ لأنه بعض، وأما الإشمام فلأنه يحصل به التحقيق بذهاب الصوت كله مع بيان ما كان عليه الحرف بضم الشفتين، وإن كانت كسرة جاز الوقف بالسكون والروم لما ذكر. ولم يميز الإشمام؛ لأن ضم الشفتين إنما هو تنبيه على الضمة لانضمام الشفتين حال النطق بها، وإن كانت فتحة ليس معها تنوين كان الوقف بالسكون لا غير ولم يميز الإشمام لما تقدم ولا الروم؛ لأن الفتحة خفيفة لا تتبعض، فإذا أديم إخراج بعضها خرج سائرهما.

واعلم أن الروم والإشمام لا يدخلان في هاء التأنيث ولا في ميم الجمع ولا في الشكل العارض، وإنما يوقف على ذلك جميعه بالسكون، والعلة في ذلك ما أنا ذاكره بعد زيادة بيان وإن خرجنا عن المقصود للاحتياج إلى ذلك، فأقول - وبالله التوفيق -:

أما هاء التأنيث فإنها تنقسم إلى ما رسم في المصحف الكريم بالهاء؛ نحو: ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ [الأعراف: ٥٢] ﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ ﴾ [الزخرف: ٧٢] وما أشبهها فلا يوقف عليه إلا بالسكون ولا يدخله روم ولا إشمام؛ لأن الهاء الموقوف عليها مشبهة بألف التأنيث، فلزمها السكون كما لزم ألف التأنيث، ولأن الحركة بينها الروم والإشمام إن كانت في التاء والتاء معدودة في الوقف.

وأما ما رسم بالتاء: فإن الروم والإشمام يدخلان فيه في مذهب من وقف عليه بالتاء؛ لأنها تاء محضة، وهي التي كانت في الوصل.

وأما ميم الجمع فإنها تنقسم إلى ما تحرك في الوصل للجميع؛ نحو: ﴿ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران: ١٣٩] ونحو ذلك مما يقع قبل الساكن، وإلى ما تحرك بالضم موصولاً لبعض القراء ويسكن لبعض ﴿ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦] ونحو ذلك مما يقع قبل المتحرك.

فأما النوع الأول فلا يدخله روم ولا إشمام؛ لأن الحركة فيه عارضة لالتقاء الساكنين والحركة العارضة لا ترام ولا تشتم كما سيأتي بيانه عن قريب.

وأما النوع الثاني فمن قرأه بالإسكان لم يدخل فيه على قراءته روم ولا إشمام، إذ الروم والإشمام إنما يدخلان في المتحرك.

ومن قرأه بالضم والصلة لم يدخل فيه أيضًا على قراءته روم ولا إشمام، عنه الحافظ أبو عمرو الداني والشاطبي - رحمهما الله تعالى -؛ لأن ميم الجمع لا حركة فيها في الوصل فترام أو تشم في الوقف، وإنما حركتها عارضة لأجل واو الصلة.

وأما عارض الشكل فإنه ينقسم إلى حركة التقاء الساكنين؛ نحو: ﴿ قُلِ ادْعُوا ﴾ [الأعراف: ١٩٥] و﴿ إِنَّ أَمْرًا ﴾ [النساء: ١٧٦] و﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وإلى حركة النقل نحو: ﴿ مِّنْ أَمْنٍ ﴾ في قراءة ورش؛ لأن أصل الحرف الذي وجدت الحركة فيه لعله، وتلك العلة معدومة في الوقف، وإذا عُدِمَت رَجَعَ الحرف إلى أصله من السكون، والمراد بحركة التقاء الساكنين الممتعة من الروم والإشمام ما وجد ساكنين في كلمتين أو كلمة منونة نحو ما تقدم.

فأما قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ ﴾ [الحشر: ٤] فإن الروم فيه ممتنع؛ لأن الساكن الذي وجدت الحركة من أجله معدوم في الوقف حيث كان في بعضه من كلمة أخرى وفي بعضه تنوينًا، والمراد أيضًا حركة النقل الممتعة من الروم والإشمام ما وجد لأجل ساكن وهمز منفصلين في كلمتين نحو ما تقدم، فأما ما وجد لأجل ساكن وهزمة متصلين في كلمة واحدة نحو: ﴿ شَيْءٍ ﴾ [البقرة: ١١٣] و﴿ سُوءٍ ﴾ [البقرة: ٤٩] في وقف همزة وهشام، فإن الروم والإشمام غير ممتنعين فيه أيضًا؛ لأن حركة النقل فيه دلالة على الهمزة المحققة؛ لأنها مقدرة مع ما قبلها منوية بخلاف ما تقدم، فإن الهمزة التي حُرِّكَ الساكن بحركتها غير مقدرة ولا منوية، حيث انفصلت مما قبلها في الوقت وبانت.

فإن قيل: لم جعلت الكسرة في ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [آل عمران: ١٦٧] و﴿ حَيْثُئِذٍ ﴾ [الواقعة: ٨٤] عارضة؟

قلت: لأن «إذ» ظرف مبني على السكون يحتاج إلى جملة تضاف إليه توضحه وتزيل إبهامه، فإذا حذفت - أي: الجملة - جيء بالتنوين عوضت منها وكسرت الذال لالتقاء الساكنين.

وأما هاء الضمير فإن كان قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء؛ نحو: ﴿ يَعْلَمُهُ ﴾ [البقرة:

[١٩٧] و﴿بِمَزْحَرِجِهِ﴾ [البقرة: ٩٦] و﴿عَقْلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥] و﴿لَأَبِيهِ﴾ [الأنعام: ٧٤] فاختلف فيه، فقبل بجواز الروم والإشمام فيه إجراء على القاعدة، وقيل: لا يجوز، طلبًا للخفة؛ إذ الخروج من ضم إلى ضم إشارة إليه ومن كسر إلى كسر إشارة مستقل، وتؤكد ذلك في الهاء لخفائها وبعد مخرجها، واحتاج القارئ لأجل ذلك إلى تكلف إظهارها وتبيينها، وإذا انضم ذلك إلى ما تقدم ذكروه شق لا محالة، فإذا انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو: ﴿تَادَنُهُ﴾ [النازعات: ١٦] دخلها الروم والإشمام لعدم العلة المانعة منها.

قال مكّي - رحمه الله -: والعلة في استثناء ذلك أنه لما وقف عليه بالسكون؛ لأن الهاء خفية، فإذا كانت حركة ما قبلها كحركتها جعلت كأنها عينها، فاستغني بذلك عن الروم والإشمام، وحمل الحرف الذي أخذت منه الحركة على الحركة في ذلك وتنزل منزلتها، وهذا بخلاف ما كان قبله فتحة أو ألف، لأن الفتحة لما خالفت حركة الهاء لم يستغن بها عن الإشارة إلى حركة الهاء بالروم والإشمام، والألف محمولة على الفتحة في ذلك. هذا تلخيص تعليقه - رحمه الله تعالى.

تنبيهان:

الأول: إنما نوع الناظم الحركات إلى كسر وجر وضم ورفع وفتح ونصب؛ لأن البصريين فرقوا بين حركات ألقاب حركات البناء والإعراب، فلقبوا من ذلك ما كان للبناء بالضم والفتح والكسر، وما كان من ذلك للإعراب بالرفع والنصب والجر، فأتى الناظم - رحمه الله - بالجمع تنبيهًا على أن ما ذكره يكون في اللغتين، ولو أتى بألقاب أحدهما لتوهم أن ما ذكره يختص به دون الآخر.

الثاني: إذا كانت الكلمة الموقوف عليها منونة بالرفع؛ نحو: ﴿حَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٥٣] و﴿عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٩٥] وقرئ بالروم أتى ببعض حركة واحدة عاريًا عن التنوين، كما أفهمه قوله: (إذا رمت فبعض حركة)، وهو الذي قرأت به على مشايخي أجمع.

تفريع على ما تقدم: إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه حرف مد، فإن كان مفتوحًا نحو: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] فيجوز فيه لكل القراء ثلاثة أوجه لا غير: المد، والقصر، والتوسط مع السكون كما قدمناه في بابه، وإن كان مضمومًا فيجوز فيه لكل القراء أيضًا سبعة أوجه، ثلاثة مع السكون كما تقدم ومثلها مع الإشمام، لأن حكمه حكم الساكن، وواحد مع

الروم، ولا يكون إلا مقصوراً لعدم الموجب للمد وهو السكون، وإن كان مكسوراً نحو:
﴿الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] ففيه أربعة أوجه؛ ثلاثة مع السكون كما تقدم ورابع مع الروم،
والله أعلم.



الخاتمة

١٠٦- وَقَدْ تَقَضَى نَظْمِي الْمُقَدِّمَةَ.....

(وَقَدْ تَقَضَى) أي: انقضى، والتقضي: هو الانقضاء شيئاً فشيئاً، (نظمي) بالتحريك لأجل الوزن لهذه (المقدمة)، والنظم: جمع الأشياء على هيئة متناسبة، وهو الشعر في الغالب وهي:

مِنِّي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقْدِيمُهُ.....

أي: هدية أهديتها له.

١٠٧- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ.....

كما هو لها ابتداء.

(ثم الصلاة بعد) بالرفع: أي: بعد الحمد (و) كذا (السلام) بعده.

(عَلَى النَّبِيِّ..... وَآلِهِ وَصَحْبِهِ) وجمع بينها تأسياً بقوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾

[الأحزاب: ٥٦].

انتهى ما قصدناه وبالله التوفيق، وأنا أعتذر لذوي الألباب من الخطأ الواقع في هذا الكتاب أن يصلحوا ما وجدوه خطأ بعد إمعان النظر فيه، أصلح الله لي ولهم العواقب، وقد أنشد لسان الحال يقول:

يَا نَاطِرًا لِي فِيمَا قَدْ جَمَعْتُ وَمَنْ أَضْحَى يُرَدِّدُ فِيمَا قُلْتُهُ النَّظْرَا
نَاشِدْتُكَ اللَّهُ إِنْ عَايَنْتَ لِي خَطَاً فَاسْتُرْ عَلَيَّ فَخَيْرُ النَّاسِ مَنْ سَتَرَ

وأنا أختم كتابي هذا بما ختم به في النظم فأقول:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، وأستودع الله ديني وأمانتي وخواتيم عملي، وولدي وأقربائي وأصحابي وجميع المسلمين، وحسبي الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال مؤلفه الفقير إلى ربه أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي بن أحمد بن علي القسطلاني سبط الخراز:

كان الفراغ من جمعه وتأليفه في يوم الأحد المبارك التاسع عشر صفر الخير سنة (٧٨٥هـ) خمس وسبعين وثمانمائة بمنزل سيدي علي بن أبي الوفا بروضة مصر، ثم زده مواضع وحذفت منه مواضع وبيضته، ضارعًا إلى الله تعالى، طائفًا ببيته الحرام سائلاً النفع به، وذلك في رابع شهر شعبان سنة (٨٧٧هـ) سبع وسبعين وثمانمائة بالمسجد الحرام من الله بالعود إليه، وقرأه عليّ غير واحد من الفضلاء بمكة المشرفة؛ كالشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحيم الديروطي، والخطيب حسنين بن مخلوف الشامي في مجالس، وأوها بمكة وبعضها بدرج الحجاز الشريف، ونحن سائرون صحبة الموكب الشريف وأتم قراءته بمدينة سيد المرسلين بمسجده الشريف عليه من ربه أفضل الصلاة والسلام ومنّ بالعود إليه، إنه على ما يشاء قدير، وأجزته وسمعه غير واحد بقراءتها وقراءة غيرهما، وكذا على الشيخ عبد القادر المنهاجي تلميذ سيدنا وأستاذنا وطريقنا إلى الله تعالى إبراهيم المتبولي صاحب هذه النسخة قطعة لطيفة من أوله، وأجزت له من تكملة هذه النسخة في سابع شهر المحرم سنة (٨٨٠هـ) ثمانين وثمانمائة، والحمد لله وحده.

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة في يوم الخميس المبارك، وهو السابع عشر من شهر ربيع الآخر سنة (١٢٩٠هـ) تسعين ومائتين وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام، على يد كاتبها لنفسه ولمن أراد النفع بها من المسلمين، الراجي العفو والمغفرة والإحسان من مولاه العظيم الجليل، علي المصري بن المرحوم إسماعيل، غفر الله له ولوالديه ولشايخه ولجميع المؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، ولمن دعا لهم بالمغفرة، آمين، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين، آمين.

ومامن كاتب إلا سيفني
ويبقى الدهر ما كتبت يداه
فلا تكتب بيدك غير شيء
يسرك في القيامة أن تراه
إن تجدد عيبًا فسد الخلا
تبوق عند الله في عين الملا

الجواهر المضية

على المقدمة الجزرية

للشيخ سيف الدين بن عطاء الله الفضالي

(ت ١٠٢٠ هـ)

ترجمة الشارح

الفضالي^(١):

هو سيف الدين بن عطاء الله، أبو الفتوح الوفائي الفضالي الشافعي البصير. والوفائي: نسبة إلى الطريقة الوفائية، إحدى الطرق الصوفية، وهي منسوبة إلى مؤسسها الشيخ محمد بن محمد السكندري الملقب بوفاء، والمعروف بالسيد محمد وفا الشاذلي (ت ٧٦٥هـ).

هذا وقد نص الإمام الفضالي على أصل منشأه في مقدمة كتابه فقال: «الفضالي بلدًا». والشافعي: نسبة إلى مذهبه، فقد نص هو على ذلك في مقدمة كتابه هذا فقال: «الشافعي مذهبًا».

أما مولده: فلم أجد أحدًا تعرض لذكر تاريخه.

وقال الزركلي صاحب الأعلام: «أنه كان شيخ قراء مصر في عصره»^(٢).

شيوخه:

١- الإمام العلامة شحاذة اليميني، أبو عبد الرحمن الشافعي المصري (ت قبل ٩٩٧هـ).

٢- أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي الشافعي المصري (٩٩٧هـ)، الإمام العلامة المحقق المحرر.

تلاميذه:

١- الشيخ سلطان بن أحمد بن إسماعيل، أبو العزائم المزاحي^(٣) المصري الأزهري

(١) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر (٢/٢٢٠)، كشف الظنون (٥/٣٣٨، ٢٢١)، الخطط التوفيقية (١١/٨٠)، هدية العارفين (١/٤١٣)، إيضاح المكنون (١/٤٢٣)، الأعلام للزركلي (٣/١٤٩)، معجم المؤلفين (١/٨٠٥-٢/٦١٤)، إمتاع الفضلاء بترجم القراء (٢/١٤١-١٤٢).

(٢) انظر: الأعلام للزركلي (٣/١٤٩).

(٣) المزاحي: بفتح الميم وتشديد الزاي وبعدها ألف وحاء مهملة، نسبة إلى مزاح - قرية بمصر - بجوار المنصورة. انظر: خلاصة الأثر (٢/٢١١).

الشافعي (ت ١٠٧٥هـ)، إمام الأئمة وبحر العلوم، وخاتمة الحفاظ والقراء^(١).

٢- محمد بن علاء الدين، أبو عبد الله شمس الدين البابلي القاهري الأزهري (ت ١٠٧٧هـ). الحافظ الرحالة، أحد الأعلام في الحديث والفقہ، وصف بأحفظ أهل عصره لتون الأحاديث، عد من محفوظاته القرآن بالروايات، والشاطبية والبهجة وألفية العراقي في أصول الحديث وألفية ابن مالك وجمع الجوامع وغيرها^(٢).

٣- محمد الأشموني^(٣).

٤- حسين بن محمد بن علي النهاوي المالكي (ت ١٠٦٠هـ). عالم مشارك في بعض العلوم^(٤).

٥- عبد الرحمن بن أحمد بن أحمد بن عبد الرحيم الزفتاوي الشافعي^(٥).

مؤلفاته:

١- الحواشي المحكمة على ألفاظ المقدمة الآجرومية في النحو^(٦).

٢- الجواهر المضية على المقدمة الجزرية^(٧).

٣- اللؤلؤ المكنون في جمع الأوجه من سورة الكوثر إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأُولَئِكَ

هُمْ الْمَفْلُحُونَ﴾^(٨).

(١) انظر: خلاصة الأثر (٢/ ٢١٠-٢١١)، هدية العارفين (١/ ٣٩٤)، الأعلام (٣/ ١٠٨)، معجم المؤلفين (١/ ٧٧٣).

(٢) انظر: خلاصة الأثر (٤/ ٣٩)، هدية العارفين (٢/ ٢٩٠)، إيضاح المكنون (٢/ ٥٦٧)، الأعلام (٦/ ٢٧٠)، معجم المؤلفين (٦/ ٢٧٠).

(٣) لم أقف على ترجمة له، وليس هو شارح الألفية، وإنما شارحها هو علي بن محمد، أبو الحسن (ت ٩١٨هـ)..

(٤) انظر: إيضاح المكنون (١/ ٤٢٢)، ومعجم المؤلفين (١/ ٦٤٠).

(٥) لم أقف على ترجمة له.

(٦) انظر: إيضاح المكنون (١/ ٤٢٣)، والأعلام (٣/ ١٤٩).

(٧) وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

(٨) انظر: كشف الظنون (٢/ ٤٧٥)، ومعجم المؤلفين (١/ ٨٠٥).

وله رسائل كثيرة في القراءات^(١).

ثناء العلماء عليه:

قال المحبي عنه في خلاصة الأثر: «شيخ القراء بمصر في عصره، قال بعض الفضلاء في حقه: فاضل، جنى فواكه جنية من علوم القرآن، وتقدم في علومه على الأقران»^(٢).

وقال عنه المحبي أيضا في ترجمة تلميذه الإمام سلطان المزاحي: «قرأ بالروايات على الشيخ الإمام المقرئ سيف الدين بن عطاء الله الفضالي»^(٣).

وقال الزركلي: «مقرئ، كان شيخ القراء بمصر»^(٤).

وقال عمر كحالة: «مقرئ، مجود»^(٥).

وفاته:

وكانت وفاته -رحمه الله- يوم الاثنين ثامن عشر جمادى الأولى سنة عشرين وألف من

الهجرة بمصر.



(١) قاله المحبي في خلاصة الأثر (٢/٢٢٠)، وعنه في معجم المؤلفين أيضا (٢/٦١٤).

(٢) انظر: خلاصة الأثر (٢/٢٢٠).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢/٢١٠).

(٤) انظر: الأعلام (٣/١٤٩).

(٥) انظر: معجم المؤلفين (٢/٦١٤).

[مقدمة النظم]

قال الناظم رحمه الله:

(بسم الله الرحمن الرحيم) أقول: إنا افتتح الناظم أرجوزته هذه بالبسملة وعقبها بالحمدلة - كما يأتي - اقتداء بالكتاب المجيد، المفتتح بالتسمية والتحميد، وعملاً بخبر: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع». وفي رواية: «كل كلام لا يبدأ فيه ب: الحمد لله فهو أجزم»^(١).

ومعنى ذي بال: أي صاحب حال يهتم به شرعاً، فخرج المحرم والمكروه، فلا يبدأ فيهما بالبسملة، بل بالبسملة علي الحرام محرمة، وعلى المكروه مكروهة، وقال بعضهم: محرمة. ومعنى أجزم وأقطع: أي مقطوع البركة؛ بناء على الظاهر من أن الباء فيها صلة «يبدأ».

فإن قيل: إن جعل مبدأ البسملة أو الحمدلة تعذر العمل بحديثهما.

أجيب عن ذلك بأجوبة، منها:

أن يحمل الابتداء فيهما على الأعم من الحقيقي والإضافي.

أو يحمل الأول على الحقيقي، والثاني على الإضافي القريب منه، فبالبسملة حصل الحقيقي، وبالحمدلة حصل الإضافي، أي بالإضافة إلى ما بعدهما لا إلى غيرهما كما قيل؛ لأن غيرهما هو ما تحلل بينهما من البيت وما وقع بعدهما، ومجموع ذلك لا تعتبر بالإضافة إليه، أو يحمل الابتداء فيهما على العرفي، الذي يعتبر ممتداً من حين الشروع في الشيء إلى حين الأخذ في المقصود.

ثم ما أفهمه ما تقرر من أنه يشترط في تحصيل البركة الابتداء بالبسملة والحمدلة معاً محمول على الكمال، وإلا فأصل البركة حاصل بأحدهما بل وبغيرهما من ذكر الله تعالى، كما يدل عليه الحديث الدافع للتعارض بين حديثي البسملة والحمدلة، وهو قوله ﷺ «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله...»^(٢) الحديث.

(١) رواه أبو داود، من حديث أبي هريرة ؓ في: «كتاب الآداب»، باب «الهدى في الكلام» (٤/٢٦١).

(٢) رواه الدار قطني، من حديث أبي هريرة ؓ في: «كتاب الصلاة» (١/٢٢٩). وانظر كلام النووي في

فإن قلت: فيه حمل المقيد على المطلق، والجائز العكس.

قلت: إن ذاك فيما إذا ورد مقيد واحد ومطلق، فحيث ورد مقيدان بقيدتين متنافيين ومطلق حملاً عليه كما تقرر.

فإن قلت: ذكر الله تعالى المأتي به في افتتاح الأمر ذي البال لتحصيل البركة أمر ذو بال، فيحتاج في تحصيل البركة فيه إلى سبق مثله، ويتسلسل.

قلت: هو محصل للبركة في نفسه كما يحصلها في غيره؛ كالشاة من أربعين تزكي نفسها وغيرها.

وأحسن من هذا أن يقال: إن المراد بالأمر ذي البال، الأمر المقصود من الكلام لذاته، لا يكون وسيلة لغيره، فغير ما ذكر من الأمر ذي البال يحتاج في تحصيل البركة فيه أو منه إلى افتتاحه بذكر الله، لكن قد ورد في بعض ذلك نوع مخصوص من الذكر؛ كالتسمية في الوضوء، وقراءة القرآن ونحو ذلك، وكالتكبير في الصلاة، والتلبية في الحج، والشاء في الدعاء.

فإن قيل: كيف يكون القرآن مثلاً أقطع البركة عند عدم ابتدائه بالبسملة؟

أجيب عن ذلك: بأن البركة معناها أن تدفع عنه الشيطان الذي يوسوس له في القرآن حتى يتحمله على غير محمله، أو يلهو عنه، لا أنه يوجب للقرآن صفة كمال وشرف، بل ذلك عائد على القارئ، وهذا حاصل ما ذكره العز ابن عبد السلام^(١).

فإن قيل: الابتداء بالبسملة ليس ابتداء باسمه تعالى؛ لأن الباء ولفظ (اسم) ليسا من

أسمائه تعالى؟

=

تخريج الحديث الأول.

(١) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمى الدمشقي، عز الدين الملقب بسليمان العلماء: فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد، ولد ونشأ في دمشق، وتوفي بالقاهرة، من كتبه: "التفسير الكبير" و"الإمام في أدلة الاحكام" و"قواعد الشريعة" و"الفوائد" و"قواعد الأحكام في إصلاح الأنام" في الفقه، و"ترغيب أهل الإسلام في سكن الشام" و"بداية السؤل في تفضيل الرسول" و"الفتاوي" و"الغاية في اختصار النهاية" في الفقه، و"الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز" في مجاز القرآن، و"مسائل الطريقة" في التصوف، و"الفرق بين الإيثار والإسلام" رسالة، و"مقاصد الرعاية" (ت ٦٦٠ هـ). انظر: الأعلام (٤/٢١).

أجيب: بأن تصدير الفعل بذكر اسمه يقع على وجهين:

أحدهما: أن يذكر اسم خاص من أسمائه تعالى، كلفظ (الله).

والثاني: أن يذكر لفظاً دالاً على اسمه تعالى، كما في البسملة، فإن لفظ (اسم) مضاف

إلى (الله) يراد به اسم الله، فهو دال عليه لا بخصوصه، لكن بلفظ دال عليه مطلقاً.

فيستفاد أن التبرك والاستعانة بجميع أسمائه تعالى لعموم الإضافة، وأما الباء فهي

وسيلة إلى ذكره على وجه يؤذن بجعله مبدءاً للفعل، فهي من تتمته على الوجه المطلوب.

وقد اختلف في معنى الباء من ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾:

ف قيل: ترد للاستعانة، نحو: كتبت بالقلم.

وقيل: هي للمصاحبة والملابسة، نحو: خرج بشيابه؛ أي مصاحباً وملابساً لها.

قال بعض المحققين: والحق جواز كل من الثلاثة، والثاني أولى؛ لما فيه من التأدب مع

اسم الله تعالى، وتعظيمه، والتحاشي عن جعل اسمه آلة؛ لأن الآلة شيء يقصد لغيره لا لذاته،

وهي متعلقة بمحذوف وجوباً؛ لأنها حرف جر أصلي، ولا بد للحرف الأصلي من متعلق

يتعلق به.

وقد اختلف في ذلك المتعلق المحذوف:

فذهب البصريون إلى أنه اسم، والكوفيون إلى أنه فعل.

والقائلون بأنه اسم، قيل: هو مبتدأ حذف هو وخبره، وبقي معموله، والتقدير:

ابتدائي بسم الله كائن، ورد بأنه يلزم عليه عمل المصدر محذوفاً.

وأجيب عنه: بأنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما، أو بأن

مراد من قال: إنه لا يعمل محذوفاً، أنه لا يعمل من حيث إنه مصدر، فلا ينافي أنه يعمل من

حيث إنه مبتدأ - كما هنا - إذ المبتدأ عامل في خبره، وتقدير المتعلق مؤخراً أو فعلاً أولى.

قال بعض المحققين: لأن تقديم الم معمول - ها هنا - أدخل في التعظيم، وموافق

للوجود؛ لأنه تعالى مقدم ذاتاً فقدم ذكراً، ودال على الاختصاص، كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ

وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وكونه فعلاً أولى؛ لأن الأصل في العمل للأفعال. وأما

عمل الأسماء فبطريق الحمل عليها. وكونه من مادة (التأليف) مثلاً أولى؛ لأنه أمس بالمقام،

وأوفى بتأدية المرام، لدلالته حيثئذ على تلبس الفعل كله بالبسملة على وجه التبرك والاستعانة. وإنما بنيت على الكسر ومن حقها أن تفتح لملازمتها الحرفية والجر، وطولت في الخط عوضاً عن الألف التي في أول مدخولها، وتفخيماً للحرف الذي ابتدئ به كتاب الله تعالى.

والاسم لغة: ما دل على مسمى.

وعرفاً: ما دل مفرداً على معنى في نفسه غير متعرض بينيته لزمان وضعاً. والتسمية: جعل اللفظ دليلاً على المعنى، وهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز؛ لكثرة الاستعمال. وفيه عشر لغات، ذكرها بعضهم بقوله:

اسم، وحذف همزة، والقصر مثلثات، مع سمة عشر (١)

واشتقاقه عند البصريين من السمو: وهو الارتفاع والعلو، وعند الكوفيين من الوسم: وهو العلامة.

واختلف هل الاسم عين المسمى أو غيره؟

والمختار أنه غيره عند الإطلاق، أما إذا أريد به اللفظ فغير المسمى قطعاً، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾ [البقرة: ٣١]، أو الذات فعين المسمى، كقوله تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ﴾ [يوسف: ٤٠]، أو الصفة كما هو رأي الأشعري^(٢)، وانقسم عنده انقسامات:

١- إلى ما هو عين مما رجع إلى الذات، كالجلالة.

(١) وهو من نظم العلامة على بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. انظر: (٤٢/١).

(٢) أبو الحسن الأشعري علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم، وتوفي ببغداد، قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاب، منها: "إمامة الصديق" و"الرد على المجسمة" و"مقالات الإسلاميين" جزآن، و"الإبانة عن أصول الديانة" و"رسالة في الإيثار" و"مقالات الملحددين" و"الرد على ابن الراوندي" و"خلق الأعمال" و"الأسماء والأحكام" و"استحسان الخوض في الكلام" رسالة، و"اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع" يعرف باللمع الصغير (ت ٣٢٤هـ). انظر: الأعلام (٤/٢٦٣).

٢- وإلى ما هو غير مما رجع إلى الأفعال، كالخالق.

٣- وإلى ما هو ليس بعين ولا غير مما رجع إلى صفة الذات، كالعلم فلا يقال: إنها عين المسمى؛ لأن المسمى ذاته والاسم علمه، الذي ليس هو عين ذاته ولا غير، لجواز انفكاك أحد الغيرين عن الآخر.

و (الله) علم على الذات الواجب الوجود، المعبود بحق، ولم يسم به سواه تعالي، وهو الاسم الأعظم عند الأكثر. وقيل: هو الحي القيوم، واختاره النووي، وإن تخلف الإجابة لمن دعا به لفقد شرطها.

لفظه عربي، ومن قال: سرياني أو عبري فقد أبعده، إلا أن يريد أنه من توافق اللغات، فمسلم ظاهر.

وهو مشتق من أله - بالفتح - إذا عبد، وقيل: بالكسر إذا تحير.

وأصله إله كإمام، حذفت همزته تخفيفاً وعوض عنها الألف واللام، ثم فخم فرقاً بينه وبين اللات.

وإله من أسماء الأجناس، يقع على كل معبود، ثم غلب على المعبود بحق، كالنجم غلب على الثريا، واشتقاقه ما مر، وظاهر أنه وصف في أصله، لكنه لما غلب على المعبود بحق بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم، أجري مجراه في إجراء الأوصاف عليه، وامتناع الوصف به، وغير ذلك، هذا والمحققون على أنه مرتجل.

و (الرحمن الرحيم) صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحم، كالغضبان من غضب، والعليم من علم، وأورد عليه أن الصفة المشبهة لا تشتق إلا من فعل لازم.

وأجيب بأن الفعل المتعدي قد جعل لازماً بتحويله إلى فعل - بالضم - أو بتنزيله منزلة اللازم.

والرحمة لغة: رقة القلب وانعطاف يقتضي الميل، وهذا مستحيل في حق الله تعالي، لكن أسماء الله تعالي المأخوذة من نعو ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال، لا المبادئ التي هي انفعالات.

والرحمة في حقه تعالي صفة ذات إن فسرت بإرادة الخير، وصفة فعل إن فسرت

بالإنعام.

و (الرحمن) أبلغ من (الرحيم)؛ لأن كثرة البناء تدل على كثرة المعنى، ولا يرد حذر وحاذر؛ لأن القاعدة أكثرية لا كلية، أو لأنه لا يمتنع أن يكون في الأنقص زيادة معنى بسبب آخر، أو لأن الكلام فيما إذا تلاقيا في الاشتقاق واتحد نوعهما في المعنى، كغرث و غرثان، لا كحذر وحاذر، للاختلاف في ذلك، لأن (حذر) صفة مشبهة، و(حاذر) اسم فاعل.

قال بعضهم: ووجه الأبلغية أيضاً:

١- إما بحسب شمول (الرحمن) للدارين واختصاص (الرحيم) بالدنيا، كما ورد عن السلف: «يا رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا».

٢- وإما بحسب أكثر أفراد المرحومين وقلتها، كما ورد عنهم أيضاً: «يا رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الآخرة» لأن رحمة الدنيا تعم المؤمن والكافر، ورحمة الآخرة تخص المؤمن.

٣- وإما بحسب جلاله النعم ودقتها.

فإن قلت: حيث بينت أن (الرحمن) أبلغ من (الرحيم) فلم قدم، والقياس يقتضي الترقى من الأدنى إلى الأعلى نحو: فلان عالم نحير وجواد فياض؟

قلت: أجيب بأن (الرحمن) لما دل على جلائل النعم وأصولها ذكر (الرحيم) ليتناول ما خرج منها، فيكون كالتممة والرديف وبأنه قدم في البسملة الشريفة المبدوء بها كتاب الله تعالى محافظة على رءوس الآي، ثم استقر الأمر على موافقتها.

ويجاب أيضاً بأنه لما كان مختصاً بأن لا يتناول غيره قدم.

وأما قول شاعر الهمامة:

وأنت غيث الوري لا زلت رحماناً^(١)

فمن تعنته في الكفر.

(١) البيت من البسيط، وصدوره:

سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أبا

وهو لشاعر من الهمامة، كما في البرهان للزركشي (٢/٥٠٣)، والدر المصون (١/٣٤)، وعمدة الحفاظ

ونظر فيه بعضهم بأن المختص بالله تعالى المعرف بالألف واللام، وهذا كله مبني على أن (الرحمن) صفة، وهو كذلك في الأصل، لكنه صار علماً بالغلبة.

ومما يوضح لك أنه غير صفة، مجيئه كثيراً غير تابع نحو قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: ١-٢]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠] وبينني على علميته كونه في البسمة يعرب بدلا لا نعتاً، وأن (الرحيم) نعت له لا للفظ الجلالة؛ لأن البدل لا يتقدم على النعت.

وقد أجب عن علميته بالغلبة بأنها لا تمنع وصفيته في الأصل، فيجوز كونه نعتاً باعتبارها.

وأما مجيئه غير تابع لا يدل على عدم اعتبارها؛ لجواز حذف الموصوف، وإبقاء صفته إذا علم، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾.

والوقف على (بسم) قبيح، وعلى (بسم الله) حسن وليس بتام، وعلى (الرحمن) كذلك، وعلى (الرحيم) تام.

خاتمة:

في تخصيص التسمية بهذه الأسماء الشريفة إعلام للعارف بأن المستحق لأن يتبرك ويستعان به في مهمات الأمور هو المعبود الحقيقي، الذي هو مولى النعم كلها، عاجلها وآجلها، جليلها وحقيرها، فيتوجه بكليته إلى جنبه المقدس، ويشغل سره بذكره عن غيره.



قال رحمه الله تعالى:

١- يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزْرِيِّ الشَّافِعِيِّ

أقول: قوله: (يقول) فعل مضارع مرفوع بتجرده عن الناصب والجازم، مأخوذ من (القول) الذي يطلق على المفرد والمركب، وهو أولى من تعبيره في طبيته بـ (قال)^(١)؛ لأن المقول لم يقع. لا يقال إنه أُلِفَ الكتاب ثم بعد فراغه قال: قال؛ لأنه خلاف الظاهر.

وقوله (راجي) من الرجاء، وهو الطمع فيما يمكن حصوله، ويرادفه التأمل - وهو المناسب هنا- ويطلق أيضاً الرجاء على الخوف، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ [النبا: ٢٧] أي لا يخافون أن يحاسبوا.

ويفرق بينه وبين المعنى الأول، بأن الأول يستعمل في الإيجاب والنفي كقوله تعالى: ﴿وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، واستعمال الثاني في النفي فقط نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، هكذا قال بعضهم، وفيه نظر؛ لعدم اختصاصه بالنفي كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦] أي خافوه - على أحد التفسيرين - كما قاله البيضاوي^(٢) في تفسيره.

ويفرق بين المعنى الأول والتمني، بأن ذلك يستعمل في ممكن الحصول كما مر ذلك آنفاً، والتمني في ممكن الحصول ومستحيله.

وفي إعرابه في البيت وجهان:

أحدهما: يجوز أن يكون مرفوعاً بـ (يقول) على الفاعلية، و(محمد) بدل منه أو عطف بيان.

(١) يعني قول ابن الجزري في أول منظومته طيبة النشر في القراءات العشر:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ يَا ذَا الْجَلَالِ اَرْحَمُهُ وَاسْتَرْزُ وَأَغْفِرُ

(٢) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي: قاض، مفسر، علامة، ولد في المدينة البيضاء بفارس، ولي قضاء شيراز مدة، وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز فتوفي فيها، من تصانيفه: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" يعرف بتفسير البيضاوي، و"طوالع الأنوار" في التوحيد، و"منهاج الوصول إلى علم الأصول" و"لب اللباب في علم الأعراب" و"نظام التواريخ" كتبه باللغة الفارسية، ورسالة في "موضوعات العلوم وتعريفها" و"الغاية القصوى في دراية الفتوي" في فقه الشافعية (ت ٦٨٥ هـ). انظر: الأعلام (٤/ ١١٠).

والثاني: أن يكون منصوباً على الحال من (محمد)، وتقديره: يقول راجياً محمد. وإنما سكنت ياءه لضرورة النظم.

وقوله (عفو) العفو ضد الجهد، وأصل العفو الفضل، وعفو المال: فضله ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾ [البقرة ٢١٩] وهو ما يتيسر بذلة من غير جهد. وفسر بعضهم العفو -هنا- بمعنى الصفح عن الذنب وترك مؤاخذه المتعدي.

ومعناه -هنا- رجاء العفو، فيحتمل أن يكون عاماً لما صدر منه مما يفتقر إلى العفو، ويحتمل أن يكون خاصاً لما يقع منه -في هذه المنظومة- لا على سبيل القصد؛ مما يحتاج إلى العفو ولا يقال: إنه لا يحتاج إلى ذلك لعدم القصد لأن هذا من باب مؤاخذات النفس، كما قيل: حسنات الأبرار، سيئات المقربين.

وقوله (رب سامع) الرب يطلق على أمور، منها: المالك، والسيد، والمصلح، والمولى، والمربي، قيل: والصاحب. ويشهد له ما رواه مسلم، وهو قوله ﷺ «اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل»^(١).

ولا يطلق الرب على غير الله إلا مضافاً.

والسميع والسامع صفتان مشتقتان من السمع، بمعنى القبول والإجابة، وهو المراد هنا، ومنه قوله: «سمع الله لمن حمده» أي قبل وأجاب من حمده، وفي الحديث: «أعوذ بك من دعاء لا يسمع»^(٢) أي لا يقبل ولا يجاب.

وقوله (محمد) هو اسم الناظم، وهو سيدنا ومولانا، شيخ مشايخ الإسلام والمسلمين، الحافظ، شمس الملة والدين، محمد بن محمد بن محمد الجزري، وكنيته أبو الخير، ولقبه شمس الدين كما تقدم.

كان رحمه الله -مفناً في علوم شتى، أعظمها علم القراءات، ويليه الحديث، وانتهت إليه الرئاسة في القراءات، وحقق ودقق، وجمع ما تفرق في فن القراءات ما لم يجمعه غيره،

(١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في: «كتاب الحج» باب: «ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره» (٢/٩٧٨).

(٢) صحيح ابن حبان، باب الاستعاذة «ذكر ما يستحب للمرء أن يتعوذ بالله جل وعلا من الصلاة التي لا تنفع ومن النفس التي لا تشيع» (٣/٢٩٣).

والمعول على كلامه غالباً، جزاه الله عنا خيراً، وأجزل له مغفرة وأجرًا.

والجزري نسبة إلى جزيرة ابن عمر من بلاد المشرق، وفي القاموس: إنها بلد شمالي الموصل، يحيط به دجلة مثل الهلال. وابن عمر الذي تنسب إليه: هو عبد العزيز بن عمر، وهو رجل من برقييد من عمل الموصل، بناها فنسبت إليه، نص على ذلك شيخ الإسلام، أبو الوليد بن الشحنة^(١) الحنفي في تاريخه «روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر» وليس بصحابي كما توهمه بعضهم.

و(الشافعي) نسبة إلى مذهب الإمام الأعظم، محمد بن إدريس الشافعي، نسبة إلى جده شافع^(٢).

ثم أتى بمقول القول فقال:

٢- الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ
عَلَى نَبِيِّهِ وَوَمُضْطَفَّاهُ

٣- مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَلَّيْهِ
وَمُقَرَّرِ الْقُرْآنِ مَعِ حُجْبِهِ

أقول: قوله: (الحمد لله) جملة خبرية لفظاً، إنشائية معنى.

والحمد لغة: الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التعظيم، سواء أكان في

مقابلة نعمة أم لا.

(١) محمد بن محمد، أبو الوليد، محب الدين، ابن الشحنة الحلبي: فقيه حنفي، له اشتغال بالأدب والتاريخ، من علماء حلب، ولي قضاءها مرات، واستقضى بدمشق والقاهرة، له كتب، منها: "روض المناظر"، في علم الأوائل والأواخر" اختصر به تاريخ أبي الفداء، وذيل عليه إلى سنة (٨٠٦ هـ)، و"الرحلة القسرية بالديار المصرية" وكتاب في "السيرة النبوية" و"الموافقات العمرية للقرآن الشريف" ومنظومة، وشرحها، و"البيان" أرجوزة (ت ٨١٥ هـ). انظر: الأعلام (٧/ ٤٤).

(٢) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المطلبلي، أبو عبد الله: أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة، ولد في غزة (بفلسطين) وحمل منها إلى مكة وهو ابن ستين، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر سنة (١٩٩ هـ)، فتوفي بها، وقبره معروف في القاهرة، له تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب: "الأم" في الفقه من سبع مجلدات، جمعه البويطي، وبوبه الربيع بن سليمان، ومن كتبه: "المسند" في الحديث، و"أحكام القرآن" و"السنن" و"الرسالة" في أصول الفقه، منها نسخة كتبت سنة (٢٦٥ هـ)، في دار الكتب، و"اختلاف الحديث" و"السبق والرمي" و"فضائل قريش" و"أدب القاضي" و"المواريث" (ت ٢٠٤ هـ).

ودخل في (الثناء) الحمد وغيره على رأي، فعليه خرج بـ (اللسان) الثناء بغيره، كالحمد النفسي، والمشهور أن مورد الثناء اللسان فقط، وذكره لبيان الحقيقة.

وخرج بـ (الجميل) الثناء باللسان على غير الجميل، إن قلنا برأي الشيخ عز الدين^(١): إن الثناء حقيقة في الخير والشر. وإن قلنا بالأصح إنه حقيقة في الخير فقط؛ فذكره لتحقيق الماهية، أو دفع توهم إرادة الجمع بين الحقيقة في الخير والمجاز في الشر عند من يجوز الجمع. وبـ (الاختيار) المدح كما علم مما مر، و(على جهة التعظيم) ما كان على سبيل السخرية والتهكم، كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، فلا يسمى حمداً بل تهكماً.

والحمد عرفاً: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره.

والشكر لغة: هو الحمد عرفاً، لكن يابعدال لفظ الحامد بالشاركر.

وعرفاً: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله.

والمدح لغة: هو الثناء باللسان على الجميل مطلقاً.

واصطلاحاً: اختصاص المدح بنوع من الفضائل.

فمورد الحمد والمدح اللغويين: اللسان وحده، لكن المدح أعم مطلقاً، ومتعلقهما النعمة وغيرها.

ومورد الحمد العرفي والشكر اللغوي: اللسان وغيره، ومتعلقهما النعمة وحدها، فهما متساويان، والأولان أخص مورداً وأعم متعلقاً، والأخيران بالعكس.

وفيهن عموم وخصوص من وجه، فيجتمعن في ثناء باللسان في مقابلة إحسان، وينفرد الأولان في الفضائل، والأخيران في فعل القلب والجوارح. والمدح العرفي أعمها مطلقاً؛ لعموم مورده ومتعلقه. والشكر العرفي أخصها مطلقاً؛ لاختصاص تعلقه بالله تعالى.

وأما (ال) الداخلة على (الحمد) الذي هو مصدر فاختلف فيها، قيل: جنسية، وقيل:

عهدية، وقيل: استغراقية. وعلى كل فجميع المحامد لله تعالى، فلا فرد منه لغيره.

(١) أي: العزيز بن عبد السلام، تقدمت ترجمته.

وأصل الحمد النصب علي إضمار فعل نحو: حمدته حمداً، أو نحمده، أو أقول الحمد. ويجوز رفعه على الابتداء -وهي القراءة المشهورة- ويجوز كسره بنقل حركة اللام إلى الدال على الإتيان^(١).

واللام في (الله) للاستحقاق، أو للاختصاص، أو للملك. وإنما أضيف الحمد (الله) دون سائر أسمائه؛ لثلاثيهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون آخر، وإشارة إلى اختصاصه بالاستحقاقين الذاتي والصفاتي، فكما أنه يستحقه لذاته، يستحقه لصفاته، بخلاف المخلوق فإنه وإن استحقه لصفاته لا يستحقه لذاته.

وقسم بعضهم (الحمد) إلى: واجب، ومندوب، وحرام، ومكروه.

أما الأول: ففي خطبة الجمعة.

وأما الثاني: ففي الخطبة عند العقد، وعند السفر، وبعد العطاس، وعند ابتداء الأمر، والفراغ من الشرب، وعند النوم، وعند اليقظة، وبعد الخروج من الخلاء ونحو ذلك.

وأما الثالث: فعند الوقوع في المعصية على سبيل الفرح بها.

وأما الرابع: ففي الأماكن المستقدرة نحو: المذبل والمجزرة، وفي الأحوال المستنكرة كفرط الشبع، والنوم، ومدافعة الأخبثين.

وقوله (صلى الله) أقول: لما حمد الله تعالى صلى على نبيه؛ ليقوم بشيء من واجب شكر النعمة المحمدية؛ فإنه ﷺ هو الواسطة بين أمته وبين ربهم، متلق منه الوحي، ويلقي إليهم عنه؛ لأن كل نعمة ظاهرة وباطنة، عاجلة وآجلة، إنما اتصلت لأمته بواسطته ﷺ، ومن جملة النعم الواصلة إلى الناظم -بواسطته ﷺ- هذه المنظومة.

والصلاة من الله رحمة مقرونة بتعظيم، ومن الملائكة استغفار، ومن الأدميين المؤمنين تضرع ودعاء، ومثلهم الجن على ما قيل.

وإنما عطف الصلاة على النبي ﷺ على الثناء على الله تعالى؛ لأنه تعالى قرن اسم نبيه باسمه في مواضع كثيرة في القرآن العظيم، منها قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ [النور: ٥٤] ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [المائدة:

(١) فتقرأ: (الحمد لله)، وهي قراءة الحسن البصري. انظر: إتحاف الفضلاء (١/٣٦٣).

[٥٦]، ﴿ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الحديد: ٨] ونحو ذلك.

وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] أي لا أذكر إلا وتذكر معي. وقال البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ «أي قرن اسمه باسمه في كلمتي الشهادة».

وقد اختلف في صلاتنا عليه:

فقال بعضهم: إنها واجبة في العمر مرة واحدة، أخذاً من مطلق الأمر في الآية مع كونه لا يقتضي التكرار، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ونقل ذلك عن الإمام أبي حنيفة ومالك.

وقال بعضهم بوجوبها في التشهد الأخير من كل صلاة، وبه قال إمامنا الشافعي رحمته الله وهي إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمته الله.

وذهب الحلّمي ^(١) من أصحابنا - والطحاوي ^(٢) من الحنفية - إلى وجوبها كلما ذكر رحمته الله، ويشهد لهذا القول ظاهر حديث أنس بن مالك رحمته الله وهو قوله رحمته الله: «من ذكرت عنده فليصل علي، فإنه من صلّى عليّ مرة صلى الله عليه عشرًا» ^(٣).

ونقل الإمام النووي رحمته الله كراهة أفراد الصلاة عن السلام، وعكسه؛ لاقترائها في الآية

(١) وهو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني أبو عبد الله، فقيه شافعي، قاض، كان رئيس أهل الحديث، في ما وراء النهر، مولده بجرجان ووفاته في بخارى، له: "المنهاج" في شعب الإيمان، ثلاثة أجزاء (ت ٤٠٣ هـ). انظر: الأعلام (٢/ ٢٣٥).

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، أبو جعفر: فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، ولد ونشأ في (طحا) من صعيد مصر، وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحول حنفياً، ورحل إلى الشام سنة (٢٦٨ هـ) فاتصل بأحمد بن طولون، فكان من خاصته، وتوفي بالقاهرة، وهو ابن أخت المزني، من تصانيفه: "شرح معاني الآثار" في الحديث، مجلدان، و"بيان السنة" في رسالة، وكتاب "الشفعة" و"المحاضر والسجلات" و"مشكل الآثار" أربعة أجزاء، في الحديث، و"أحكام القرآن" و"المختصر" في الفقه، وشرحه كثيرون، و"الاختلاف بين الفقهاء" (ت ٣٢١ هـ). انظر: الأعلام (١/ ٢٠٦).

(٣) رواه النسائي في سننه، باب: «ثواب الصلاة على النبي رحمته الله ولفظه: «من ذكرت عنده فليصل علي ومن صلّى عليّ مرة صلى الله عليه عشرًا» (٢١/ ٦).

السابقة.

وكان ينبغي للمصنف ذكر السلام معها، قال شيخ الإسلام زكريا في شرحه على هذه المنظومة: «ولعله ذكره لفظاً». وقال غيره: بل يكره تركه خطأ، فعلى هذا لو ذكره خطأ، لخرج عن عهدة الكراهة.

وقوله (على نبيه ومصطفاه) النبي بالهمز وتركه:

فبالهمز مأخوذ من (أنبأ) إذا أخبر. واسم فاعله منبئ، وجمعه انبئاء. وقيل مأخوذ من (النبأ) وهو الخبر. قال القاضي عياض: «وقد لا يهمز على هذا التأويل تسهيلاً». والمعنى: أن الله تعالى أطلع على غيبه، وأعلمه أنه نبي منبأ، فعيل بمعنى مفعول.

وبتركه وهو الأكثر - وعليه قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحزمة، والكسائي من السبعة. وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف في اختياره من العشرة - مأخوذ من (النبوة) وهي الرفعة؛ لأن النبي ﷺ مرفوع الرتبة على سائر الخلق. وقيل: مأخوذ أيضاً من نبا ينبو، إذا ظهر، وهو الطريق. فسمي الرسول نبياً؛ لاهتداء الخلق به كالطريق.

والنبي أعم من الرسول مطلقاً؛ لأنه إنسان أوحى إليه بشرع، وأمر بتبليغه. والنبي إنسان أوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه. وقال الزمخشري^(١) في تعريف النبي: «هو الذي ينيء عن الله وإن لم يكن معه كتاب».

واختلفوا في تفضيل الرسالة على النبوة:

فذهب القرافي^(٢) إلى أن الرسالة أفضل منها؛ لأنها تثمر هداية الأمة، بخلاف النبوة

(١) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب، ولد في زمخشر: (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمناً فلقب بجار الله، وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفى فيها: أشهر كتبه: "الكشاف" في تفسير القرآن، و"أساس البلاغة" و"المفصل"، ومن كتبه: "المقامات" و"الجبال والأمكنة والمياه" و"المقدمة" معجم عربي فارسي، مجلدان، و"مقدمة الأدب" في اللغة، و"الفائق" في غريب الحديث، و"المستقصى" في الأمثال مجلدان، و"رؤوس المسائل" و"نوابغ الكلم" رسالة (ت ٥٣٨ هـ). انظر: الأعلام (٧/ ١٧٨).

(٢) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي القرافي: من علماء المالكية نسبه

فإنها قاصرة على النبي. وكان ابن عبد السلام يفضل النبوة لشرف المتعلق؛ لأن المخاطب بها الأنبياء، والمخاطب بالرسالة الأمة، والأنبياء أفضل من الأمة. والرسالة والنبوة ليستا بصفتين مكتسبتين للنبي والرسول خلافاً للفلاسفة.

وقال الحلبي: يحصل الإيمان بقول الكافر: آمنت بمحمد النبي، بخلاف: بمحمد الرسول؛ لأن النبي لا يكون إلا لله، والرسول يكون لغيره، وكأنه أراد أن لفظ الرسول يستعمل في غير الرسالة إلى الخلق عرفاً، بخلاف النبوة فإنها لا تستعمل إلا في النبوة الشرعية. وعدد الرسل من الأنبياء ثلاث مائة وثلاثة عشر، وعدد الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً. وأولو العزم منهم خمسة: نبينا محمد، ونوح، وإبراهيم، وموسى وعيسى، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

فائدة:

قال القسطلاني: «أساء الأنبياء كلها أعجمية إلا محمد ﷺ وإسماعيل، وصالحاً، وشعبياً، وهوداً، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، قيل: وآدم».

فإن قلت: لم اختار في النظم لفظ النبي على الرسول، مع أن صفة الرسالة أفضل على رأي القرافي؟

قلت: لأنه سيرد النبوة بصفة الاصطفاء، التي المراد بها الاختيار للرسالة نظراً إلى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥].

والمصطفى والمختار بمعنى، مأخوذ من الصفوة - بتثليث الصاد - وهي الخلوص من الكدر، والضمير في مصطفاه يرجع إلى الله تعالى.

إلى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب) وإلى القرافة (المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي) بالقاهرة، وهو مصري المولد والمنشأ والوفاء، له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، منها: "أنوار البروق في أنواع الفروق" أربعة أجزاء، و"الأحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام وتصرف القاضي والإمام" و"الذخيرة" في فقه المالكية، ست مجلدات، و"اليواقيت في أحكام المواقيت" و"شرح تنقيح الفصول" في الأصول و"مختصر تنقيح الفصول" و"الخصائص" في قواعد العربية، و"الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاخرة" (ت ٦٨٤ هـ). انظر: الأعلام (١/ ٩٥).

وروى مسلم في صحيحه، والترمذي في سننه، عن واثلة بن الأسقع قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قَرِيشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قَرِيشَ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»^(١).

وهذا ما اقتصر عليه ابن النازم في شرحه، وتبعه القسطلاني وذكر تنمة الحديث شيخ الإسلام زكريا في شرحه عليها بقوله: «فأنا خيار من خيار من خيار»^(٢) وتبعه بعض شراحها على ذلك.

وقوله (محمد) عطف بيان أو بدل من نبيه، وقيل: من مصطفاه، وهو وصف في الأصل، ثم نقل من الوصفية إلى الاسم، وجعل علماً على نبينا ﷺ؛ تفاؤلاً بأنه يكثر حمده، وكان كذلك؛ لأنه قد حمد ويحمده الأولون والآخرون.

واختلف فيمن سماه بهذا الاسم:

فقيل: سماه به جده عبد المطلب - واسمه شيبه الحمد - في سابع ولادته؛ لموت أبيه قبلها. فقيل له: لم سميت ابنك محمداً وليس من أسماء آبائك ولا قومك؟ فقال: رجوت أن يحمد في السماء والأرض، وقد حقق الله رجاءه. وقيل: سمته أمه، وقيل: إن الله تعالى سماه بذلك. والجمع بين هذه الأقوال ممكن، فتأمل.

واختلف في التسمية بمحمد، هل سمي به قبل أحد؟

قيل: لا. وقيل: سمي به نفر قبله، قيل: خمسة، وقيل: سبعة. وقيل: وسبب تسميتهم به أن آباءهم طمعوا حين سمعوا بأن نبيا من العرب قد قرب زمانه، واسمه محمد أن يكون ذلك النبي المنتظر ولدأ لهم.

وقوله (وآله) أي وعلى آله، وهم كما قال الشافعي: مؤمنو بني هاشم وبني المطلب، وعليه الجمهور. وقيل: وعترته - بالتاء المثناة فوق - المنتسبون إليه. وقيل: أمته، واختاره

(١) رواه مسلم، في: «كتاب الفضائل»، وباب «فضل نسب النبي ﷺ» وتسليم الحجر عليه قبل النبوة

(٤/١٧٨٢)، ورواه الترمذي في: «كتاب المناقب»، باب «في فضل النبي ﷺ» (٥/٥٨٣).

(٢) والحديث رواه الحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة، ذكر فضائل قريش (٤/٨٣)، (٦٩٥٣)

حديث رقم (٣).

(١) النووي.

فإن قلت: لم قال (آل) ولم يقل (أهل)؟

قلت: لكون (آل) لا تستعمل إلا في الأشراف، بخلاف (أهل)، ولا يعكر على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخْبَيْنَاكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١٤١]، ﴿وَأَعْرَفْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٥٠]، ﴿أَدْخَلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٤٦] وإلي غير ذلك مما ورد في القرآن العظيم؛ إما لشرفه في قومه، أو لتصوره بصورة الأشراف.

واختلفوا في أصل (آل):

فقيل: (أهل) لتصغيره على أهيل، قلبت الهاء همزة والهمزة ألفاً.

وقيل: أصله (أول) لتصغيره على أويل، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قالوا: ولا يستعمل لفظاً مفرداً غير مضاف إلا في نادر الكلام، كقول القائل:

نحن آل الله في بلـــــــدتنا لم نزل آلا على عهد إرم^(٢)

ولا يستعمل مضافاً إلى مضمرة إلا قليلاً، كقول عبد المطلب في الفيل وأصحابه

«شعر»:

وانصر على آل الصليــــب وعابديه اليوم آك^(٣)

(١) يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين: علامة بالفقه والحديث، مولده ووفاته في نوا (من قرى حوران، بسورية) واليه نسبة، من كتبه: "تهذيب الأسماء واللغات" و"منهاج الطالبين" و"الدقائق" و"تصحيح التنبية" في فقه الشافعية، و"المنهاج في شرح صحيح مسلم" خمس مجلدات، و"التقريب والتيسير" في مصطلح الحديث، و"حلية الأبرار" يعرف بالأذكار النووية، و"خلاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الإسلام" و"رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين" و"بستان العارفين" و"الايضاح" في المناسك، و"شرح المذهب للشيرازي" و"روضة الطالبين" فقه، و"التبيان في آداب حملة القرآن" و"المقاصد" رسالة في التوحيد، و"مختصر طبقات الشافعية لابن الصلاح" و"مناقب الشافعي" (ت ٦٧٦ هـ). انظر: الأعلام (١٤٩/٨).

(٢) البيت من بحر الرمل، ونسب إلى عبد المطلب بن هاشم، وذكر في: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري. - الموسوعة الشعرية.

(٣) لم أعر على قائله وذكر في: معجم شواهد العربية (١/٢٥٤).

ولا يضاف الآل إلى النساء، فلا يقال: آل فلانة. ولا إلى البلاد، فلا يقال: آل مكة بخلاف أهل، كما صرح به الكمال الشُّمْنِيّ^(١)، ونقله عنه بعض شراح هذه المقدمة.
وقوله (وصحبه) أي وعلى صحبه.

ولما كان بين الآل والصحب عموم من وجه، عطف (الصحب) على (آل) الشامل لبعضهم؛ لتشمل الصلاة باقيهم.

والصحب -بفتح الصاد وحكي كسرهما- اسم جمع لصاحب عند سيبويه^(٢)، وجمع له عند الأخفش^(٣). وجمع الصحب أصحاب، كفرخ وأفراخ. وجمع الأصحاب أصحاب، وهو الجمع المتناهي.

والصحابي: كل مسلم لقي النبي ﷺ ولو لحظة، كذا قاله شيخ الإسلام. وقال ابن الناظم: «الصحابي من روى عن النبي ﷺ أو صحبه، أو رأى النبي ﷺ، أو رآه النبي ﷺ من المسلمين. وإنما قلنا: أو رآه النبي؛ ليدخل في ذلك ابن أم مكتوم فإنه أعمى» انتهى.

ويندرج في الصحابي على كلا القولين: من تخللت الردة بين صحبته وموته على الإسلام، وعلى الثاني: من ثبت له مجرد الرؤية للنبي، مثل من كان مع أبيه فرآه النبي ﷺ من بعد، وهو معدود من الصحابة عند أئمة الحديث، كما ذكره الكمال الشُّمْنِيّ.

وأما من تخللت الردة بين الصحبة وموته على الإسلام فهو منهم، عند من يقول: الردة لا تحبط العمل إلا بالموت على الكفر، كإمامنا الشافعي رحمه الله.

(١) أحمد بن محمد بن محمد بن حسن ابن علي الشُّمْنِيّ القسطنطيني الأصل، الإسكندري، أبو العباس، تقي الدين: محدث مفسر نحوي، ولد بالإسكندرية، وتعلم ومات في القاهرة، من كتبه: شرح المغني لابن هشام و"مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا" و"كمال الدراية في شرح النقاية" في فقه الحنفية (ت ٨٧٢ هـ). انظر الأعلام (١/٢٣٠).

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المشهور بسيبويه، إمام النحاة وشيخ المدرسة البصرية بعد الخليل، صاحب أقدم مصنف نحوي وصلنا وهو الكتاب (ت ١٨٠ هـ). انظر: طبقات النحويين واللغويين ومعجم الأدباء (٤/٢١٧).

(٣) سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش، شيخ المدرسة البصرية بعد سيبويه وواحد من أحذق أصحابه وعن طريقه وصل إلينا كتابه القيم (الكتاب) له مصنفات منها: المسائل، معاني القرآن، وغيرها (ت ٢١٥ هـ) وفيها خلاف. انظر: أخبار النحويين البصريين (ص: ٥٠).

والذي عليه الإمام أبو حنيفة: أن مجرد الردة تحبط العمل، قال به الإمام مالك أيضاً. فيكون الصحابي على قولهما: من لقي النبي ﷺ مسلماً، ومات على الإسلام من غير تخلل ردة.

ومن قيد في تعريف الصحابي بموته على الإسلام مراده بذلك استمرارها ودوامها. وقوله (ومقرئ القرآن مع محبة) أي وعلى مقرئ القرآن العامل به من التابعين وغيرهم. ولفظ (مقرئ) مشتق من: أقرأ.

والقرآن: هو الكلام المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه.

وتقييد المقرئ بالعامل كتقييد أهل القرآن بالعاملين منهم، وفي الحديث: «إن الله أهلين من خلقه، قيل: من هم يا رسول الله؟ هم أهل القرآن، أهل الله وخاصته»^(١).

قال الجعبري^(٢): «معناه: القارئ العامل به».

ولما بقي من التابعين بقية لم تشملهم الصلاة - وهم من لم يكن مقرئاً للقرآن - قال (مع محبة) أي القرآن أو مقرئه.

وقيل: الضمير في محبة راجع إلى النبي ﷺ سواء كان المحب له تابعياً أو غيره. وعين (مع) ساكنة في النظم على لغة فيها، والفتح أفصح.

وجمعه - أي المصنف - بين النبي ﷺ وبين محبه في حكم واحد، وهو الصلاة؛ لأن «المراء مع من أحب»^(٣).

واختلف العلماء ﷺ في الصلاة على غير الأنبياء:

(١) أخرجه ابن ماجه بلفظ: «إن الله أهلين من الناس. قالوا: يا رسول الله من هم؟ قال: «هم أهل القرآن وخاصته» في: «كتاب المقدمة»، باب «فضل من تعلم القرآن وعلمه» (٧٨/١).

(٢) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم أبو إسحاق الجعبري، عالم بالقراءات من فقهاء الشافعية له نثر ونظم يقال له الشيخ الجليل، كنيته في بعض المصادر: تقي الدين، وفي غيرها: برهان الدين، له نحو مائة مصنف منها خلاص الأبحاث والعقود وله شرح على منظومة الشاطبي وغيرها (ت ٧٣٢هـ). انظر: غاية النهاية (٢١/١).

(٣) رواه البخاري - عن عبد الله بن مسعود - في: «كتاب الأدب»، باب: «علامة الحب في الله عز وجل» (٢٢٨٣/٥).

فذهب إمامنا الشافعي والإمام مالك - رضي الله عنهما ومن تابعهما - إلى أنه لا يصلى عليهم استقلالاً، فلا يقال: اللهم صل على أبي بكر أو عمر أو علي مثلاً، ولكن يصلى عليهم تبعاً.

واختلف أصحاب الشافعي في هذا المنع هل هو للتحريم أم لكرهه التنزيه أم خلاف الأولى على ثلاثة أقوال، والصحيح منها أنه كراهة تنزيه، وعلة ذلك: إما لأن الصلاة في لسان المكلف صارت مخصوصة بالنبي ﷺ وغيره من الأنبياء استقلالاً، كما أن قوله «عز وجل» مختص بالله تعالى، فلا يقال: محمد عز وجل وإن كان عزيزاً جليلاً، كما لا يقال: أبو بكر ﷺ وإن كان معناه صحيحاً، وإنما يقال: ﷺ.

وإما لأنها صارت شعار أهل البدع، وقد نهينا عن شعارهم. والمعتمد في دليل المنع الأول.

وأما صلاته ﷺ على آل أبي أوفى^(١)، فقليل: من خصائصه، وقيل: لبيان الجواز. هذا ما يتعلق بالصلاة، وأما السلام فقد قال الجويني^(٢): «هو بمعنى الصلاة، فإن الله قرن بينهما، فلا يفرد به غير الأنبياء، فلا يقال: أبو بكر عليه السلام، وإنما يقال ذلك خطاباً للأحياء والأموات منهم».

وقوله:

٤- وَبَعْدُ إِنَّ هَذِهِ مُقَدَّمَةٌ فِيهِمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ

(١) انظر ما رواه البخاري في: «كتاب الدعوات»، «صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة» (٥٤٤/٢).
 (٢) إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين: أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعي، ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين، وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، جامعاً طرق المذاهب، ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك "المدرسة النظامية" فيها، وكان يحضر دروسه أكابر العلماء، له مصنفات كثيرة منها: "غياث الأمم والتياث الظلم" و"العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية" و"البرهان" في أصول الفقه، و"نهاية المطلب في دراية المذهب" في فقه الشافعية، اثنا عشر مجلداً، و"الشامل" في أصول الدين، على مذهب الأشاعرة، و"الإرشاد" في أصول الدين، و"الورقات" في أصول الفقه، توفي بنيسابور (ت ٤٧٨ هـ). انظر: الأعلام (٤/١٦٠).

الواو في (وبعد) للاستئناف - كما هو الظاهر - لا للعطف؛ لأن (وبعد) قائمة مقام (أما بعد) التي يؤتى بها للانتقال من غرض إلى آخر، ويستحب الإتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداءً بالنبي ﷺ كما ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه عليه الصلاة والسلام كان يأتي بها في خطبه وكتبه، رواه عبد القادر الرُّهاوي^(١) في الأربعين له بأسانيد عن أربعين صحابياً.

وقد اختلف في أول من نطق بها، فقيل: داود عليه السلام. وهي فصل الخطاب، والآية دالة عليه^(٢)، كما قاله بعض المفسرين.

وقال ابن عباس ومجاهد والسدي: «هو فصل القضاء بين الناس بالحق بإصابته وفهمه». وقال علي وشريح والشعبي: «إيجاب اليمين على المدعى عليه والبينة على المدعي». وقال ابن الملقن^(٣) في شرحه على العمدة: «وقيل أول من نطق بها قس بن ساعدة، حكاه النحاس عن الكلبي. وقيل كعب بن لؤي، حكاه النحاس أيضاً عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وهو أول من سمى يوم الجمعة. وقيل يعرب بن قحطان، حكاه النووي في شرح مسلم في كتاب الجمعة. وقيل: سبحان^(٤)، وهو القائل:

(١) عبد القادر بن عبد الله الفهمي، بالولاء، الرهاوي ثم الحراني، أبو محمد: رحال، عالم بالتراجم، من حفاظ الحديث، ولد بالرها، وتوفي بحران، طاف بلاد العراق وفارس والشام ومصر في طلب الحديث، وكان يمشي في رحلاته على قدمية، من مصنفاته: "كتاب الأربعين المتباينة الإسناد والبلاد" مجلدان في الحديث، و"المادح والمدح" يتضمن ترجمة شيخ الإسلام الأنصاري وذكر من مدحه وتراجم مادحية ومادحي مادحيه، ومصنف في "الفرائض والحساب" (ت ٦١٢ هـ). انظر: الأعلام (٤٠/٤).

(٢) يقصد قول الله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَضَّلْنَا الْخَطَابَ﴾ [ص ٢٠].

(٣) عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، سراج الدين، أبو حفص ابن النحوي، المعروف بابن الملقن: من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال، أصله من وادي آش (بالأندلس) ومولده ووفاته في القاهرة، له نحو ثلاثمائة مصنف، منها: "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" تراجم، و"التذكرة في علوم الحديث" رسالة، و"الإعلام بفوائد عمدة الأحكام" و"إيضاح الارتباب في معرفة ما يشبهه ويتصحف من الأسماء والأنساب" و"غريب كتاب الله العزيز" و"التوضيح لشرح الجامع الصحيح" شرح البخاري، كبير، و"خلاصة البدر المنير" في تخريج أحاديث شرح الوجيز للرافعي، و"خلاصة الفتاوي في تسهيل أسرار الحاوي" (ت ٨٠٤ هـ). انظر: الأعلام (٥٧/٥).

(٤) سبحان بن زفر بن إياس، والبيت ذكر في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري. - الموسوعة الشعرية.

لقد علم الحي اليمانون أنني إذا قلت: أما بعد، أي خطيها»

وقد نظم هذه الخمسة أقوال بعضهم فقال:

جري الخلف أما بعد من كان بادئاً بها خمس أقوال وداود أقرب

وكانت له فصل الخطاب وبعده فقس فسحبان فكعب فيعرب

وزاد بعضهم على هذه الخمسة اثنين: أحدهما يعقوب، وثانيها أيوب، ونظم السبعة

أيضاً فقال:

جري الخلف أما بعد من كان بادئاً بها سبع أقوال وداود أقرب

لفصل خطاب ثم يعقوب قسهم فسحبان أيوب فكعب فيعرب

ثم اعلم أن كلمة (أما بعد) وما ناب عنها -وبقية أخواتها من الجهات الست- لها أربعة

أحوال:

أحدها: أن تضاف لفظاً، فتنصب على الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ

اللَّهِ﴾ [الجنائية: ٦]، ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢]، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

[يوسف: ٧٦]، ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وتجرب «من» نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِهِ

بِالرُّسُلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢]، ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْزَلَ التَّوْرَةُ﴾ [آل

عمران: ٩٣]، ﴿مِنْ تَحْتِهَا آتَاهُ﴾ [البقرة: ٢٥].

ثانيها: أن يحذف المضاف إليه وينوي ثبوت لفظه، فتنصب على الظرفية، وتجرب «من»

من غير تنوين؛ لنية الإضافة، وعليه قراءة الجحدري^(١) والعقيلي^(٢): ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ

بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] بالخفض من غير تنوين؛ أي من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف إليه

وقدر وجوده، وهذه القراءة من الشواذ كما لا يخفى.

ثالثها: أن تقطع عن الإضافة لفظاً ولا ينوي المضاف إليه فتعرب نصباً على الظرفية

وجراً بـ «من» منونة؛ لأنها حينئذ من الأسماء التامة كسائر أسماء النكرات، وعليه القراءة

(١) عاصم بن أبي الصباح الجحدري البصري، توفي قبل (١٣٠هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٤٩).

(٢) عون العقيلي، صاحب اختيار في القراءة. انظر: غاية النهاية (١/٦٠٦).

الشاذة في الآية لكن مع التنوين.

رابعها: أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه فتبنى على الضم في جميع أحوالها، وعليه قراءة العشرة ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ بالضم فيها.

فائدة:

قال ابن الملقن «قال النووي: والمشهور فيها الضم»، ويعني: أما بعد.

وأجاز الفراء^(١) النصب والتنوين، والرفع والتنوين.

ووجه الأخير كما قاله بعض مشايخنا: أنه رفع على الفاعلية بـ (يكن) المقدرة في قولهم: مهما يكن من شيء بعد.

وأجاز هشام^(٢) فتح الدال على تقدير لفظ المضاف إليه، وأنكره النحاس^(٣).

ووجه بنائها على الضم تنبيها على تمكنها في الإعراب، وأن البناء طارئ عليها، أو لتكامل لها الحركات الثلاثة وهي الضم والفتح والكسر.

وتقدير المضاف إليه المحذوف في هذا البيت: أي وبعد حمد الله والصلاة على نبيه وآله وصحبه ومن تبعهم (إن هذه مقدمة).

فإن قلت: لم لم يعقب (وبعد) بالفاء، وإن كان ما قبل (بعد) مظنة (أما) التي تلزمها الفاء غالباً؟

قلت: إجراء للمظنون مجرى المحقق، وذلك نحو قوله:

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، أحد شيوخ المدرسة الكوفية، أخذ النحو عن الكسائي وأخذه عنه سلمة بن عاصم كان إماماً ثقة له تصانيف منها: معاني القرآن وغيرها (ت ٢٠٧هـ). انظر: طبقات النحويين (ص: ١٤٣).

(٢) وأغلب الظن عندي أنه ابن هشام الأنصاري، صاحب مغني اللبيب.

(٣) أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس: مفسر، أديب، مولده ووفاته بمصر، كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري، من كتبه: "تفسير القرآن" و"إعراب القرآن" و"تفسير أبيات سيويه" و"ناسخ القرآن ومنسوخه" و"معاني القرآن" الجزء الأول منه، و"شرح المعلقات السبع" (ت ٣٣٨هـ). انظر: الأعلام (٢٠٨/١).

أَمَّا الْقِتَالُ لَأَقْتَالَ لَدَيْكُمْ^(١)

مع أن ترك الفاء أولى بمقام المظنة من مقام المثنة.

وقوله (هذه) إشارة إلى محسوس إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة، وإلى معقول إن تقدمت عليه، قاله شيخ الإسلام.

فإن قلت: وأي محسوس ذلك؟ أهو النقش أو اللفظ؟

قلت: هو النقش، لما تقرر من أن هذا أصل أسماء الإشارة، أن يشار بها إلى محسوس مشاهد، ولو أشير بها إلى ما يستحيل إحساسه نحو: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٥]، أو إلى محسوس غير مشاهد؛ أي غير مدرك بالبصر بالفعل نحو: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ [مريم: ٦٣]، فليصيره كالمحسوس المشاهد.

فإن قلت: وأي نقش ذلك النقش؟ أهو الشخصي أو النوعي؟

قلت: الشخصي ولسنا بصدد بيان ذلك، ومن أراد ذلك فعليه بمراجعة كتب القوم كحاشية السيد الجرجاني^(٢) على المطول.

وقوله (مقدمة) -بكسر الدال- كمقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه، من قدم اللازم بمعنى تقدم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] أي لا تتقدموا بين يدي الله ورسوله. ويجوز فتح الدال على لغة قليلة كمقدمة الرحل، من قدم

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله الحارث المخزومي من أبيات له في ديوانه، وعجز البيت جاء فيه:

وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

والحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي، من قريش، شاعر غزل، من أهل مكة نشأ في أواخر أيام عمر بن أبي ربيعة وكان يذهب مذهبه، لا يتجاوز الغزل إلى المديح ولا الهجاء، وكان يهوى عائشة بنت طلحة ويشيب بها، وله معها أخبار كثيرة، ولاء يزيد بن معاوية إمارة مكة، فظهرت دعوة عبد الله بن الزبير، فاستتر الحارث خوفاً، ثم رحل إلى دمشق وافداً على عبد الملك بن مروان فلم ير عنده ما يجب، فعاد إلى مكة وتوفي بها (٨٠ هـ). -الموسوعة الشعرية.

(٢) محمد بن علي بن محمد بن علي، نور الدين ابن الشريف الجرجاني: فاضل، من أهل شيراز، نقل إلى العربية رسالة في "المنطق"، وله "الرشاد في شرح الإرشاد"، وشرح رسالة التفتازاني، و"إرشاد المهادي" في النحو، وصنف "الغرة" في المنطق (ت ٨٣٨ هـ). انظر: الأعلام (٧/٥).

المتعدي.

والمراد أن هذه أرجوزة من بحر الرجز- وأجزاؤه (مستفعلن) ست مرات- طائفة من علم التجويد وضعتها في الذي يلزم كل قارئ من قراء القرآن.

(أن يعلمه) أي علمه أي معرفته؛ لأن (أن والفعل) تقدر بمعنى المصدر، وهذا أولى من تقدير المصدر بالتعليم أو التعلم. أما التعليم فلأنه فعل المعلم غيره، والشخص لا يخاطب بفعل غيره، وأما التعلم فهو مصدر تعلم يتعلم.

وقول المصنف (أن يعلمه) مضارع مصدره العلم إلا أن يراد بالتعلم العلم، فيكون مجازاً من باب إطلاق السبب وإرادة المسبب، فنرجع لما تقرر. ويجوز أن تكون (ما) مصدرية، والتقدير: أي في وجوب ذلك.

ثم بين معللاً له بقوله:

٥- إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌّ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْلَى أَنْ يَعْلَمُوا
٦- مَخْرَجَ الحُرُوفِ وَالصَّفَاتِ لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ

(إذ) تعليل للوجوب المفهوم من (على) في قوله (فيما على) السابقة، لا مقدر كما توهمه بعضهم؛ لتصريحهم بأنها قد يراد بها الوجوب.

و (إذ) ظرف ملازم للإضافة إلى جملة اسمية - كما هنا- أو فعلية ك: كان ذلك إذ قام زيد، ولا تفارقها الإضافة لا لفظاً ولا معنى.

وأراد بالوجوب -هنا- الوجوب الشرعي، وهو لغة: السقوط، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]، ولما كان الساقط يلزم مكانه، سمي اللازم الذي لا خلاص منه واجباً.

وقد رسم الواجب بأشياء في المطولات كلها مدخولة، ورسمه ب: ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه: تقريب عند الفقهاء، وعليه محاوراتهم ومناظراتهم.

وحده بعضهم بأنه: خطاب الشارع بطلب فعل غير كف طئناً جازماً، فيرتب الثواب على فعله والعقاب على تركه، ويكفي في صدق العقاب حصوله لو اُحد.

تنبيه:

ما ذكره بعضهم من أن الواجب يراد به ما لا بد منه مطلقاً، وحمل عليه كلام الناظم هنا - محمول على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته، كالعرب الفصحاء وغيرهم؛ ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجبلبة وطبع عليه، فلا شك أنه ليس معناه الواجب عند الفقهاء الذي يعاقب على تركه.

أما من لم يتصف بما ذكر فلا بد في حقه من التجويد، وعليه يحمل كلام الناظم، ويراد به الوجوب الشرعي.

وأعاد ضمير (عليهم) وإلى (القارئ)؛ لأن لأمه التي للاستغراق في معنى كل قارئ، ومثله في العموم (قارئة) على ما في أكثر النسخ - عند من يجعل المفرد المضاف للعموم. وتسامح الأزهري كابن الناظم في جعله عائداً إلى كل المقدر في قوله (فيما على قارئه أن يعلمه).

و (محتم) تأكيد لـ (واجب).

وقوله (قبل الشروع) أي في قراءة القرآن: ظرف لـ (واجب)، وكذا (أولاً) أو هو ظرف لمقدر فسرهُ المذكور، والمراد: أن يعلموا أولاً المذكور؛ لئلا يلزم عمل ما بعد (أن) فيما قبلها، وهو غير جائز. ف (أولاً) تأكيد لما قبله على الأول دون الثاني.

و (مخارج الحروف) جمع مخرج على وزن مفعول - بفتح الميم وسكون الفاء - وهو اسم لموضع خروج الحرف، كمدخل ومرقد: اسم لموضع الدخول والرقاد.

وقد فسر بعضهم المخرج بأنه عبارة عن الحيز المولد للحرف، وهو قريب من الأول.

و (الحروف) جمع حرف، هو لغة طرف الشيء.

وحده: صوت يعتمد على مقطع محقق أو مقدر، ويختص بالإنسان وضعاً، والحركة عرض تحله. والمراد حروف الهجاء التسعة والعشرون المشهورة.

والصوت: هواء يتموج بتصادم جسمين. هكذا ذكره الجعبري في شرح الشاطبية، وجزم به ابن الناظم.

والذي عليه أهل السنة: أن الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير

لتموج الهواء والقرع أو القلع خلافاً للحكماء في زعمهم أن الصوت كيفية في الهواء بسبب تموج المعلول للقرع الذي هو إمساس بعنف، أو القلع الذي هو انفصال بعنف، بشرط مفارقة المقرع للقرع أو المقلوع للقالع؛ أي كون كل منهما ذا صلابة، لا كالقطن إذا صدمه شيء فلم يخرج له صوت، وكذا لو فصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت.

وتموج الهواء: هو أن يدفع الهواء المتكيف بالصوت ما بعده وهكذا إلى أن يصل إلى الصياخ. فعلى مذهبي أهل السنة والحكماء لا يكون الصوت هواء أصلاً.

وأن يعلموا (الصفات) - المراد مشهورها - وهي سبعة عشر كما يعلم مما يأتي. وما وقع لبعض الشراح في هذا المحل حيث جعل الصفات المشهورة عشرة محمول على ما له ضد.

وقوله (لينطقوا) تعليل للوجوب، مأخوذ من النطق. وهذه هي النسخة التي ضبطت عن لفظ الناظم آخرأ. وفي بعض (ليلفظوا) من اللفظ، والحاصل واحد. والمعنى: ليحسن لفظهم.

(بأفصح اللغات) أي بالأفصح، فالتفضيل على بابه، فإنها زائدة في الفصاحة على غيرها. وإضافة (أفصح) إلى (اللغات) إضافة بيانية؛ بمعنى بالأفصح منها.

والوارد من الفصح في القرآن خمسة أحرف، تولدت من حرفين وترددت بين مخرجين:

النون المخفأة، نحو: ﴿ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٤]، و﴿ عَنْكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٢]، و﴿ مِنْكُمْ ﴾ [البقرة: ٦٥].

والثاني: الألف المائلة، وهي ألف بين الألف والياء، لا هي ألف خالصة ولا ياء خالصة، إنها هي ألف قربت من لفظ الياء؛ لعلل أوجبت ذلك. وبذلك قرأ حمزة والكسائي في كثير من القرآن، نحو: ﴿ أَهْدَى ﴾ [البقرة: ١٥٩]، ﴿ أَسْرَى ﴾ [البقرة: ٨٥]. ووافقها أبو عمرو في نحو ﴿ أَسْرَى ﴾ [التوبة: ١١١]، و﴿ آل عمران: ٩٤ ﴾، و﴿ الْأَسْرَى ﴾ [الأنفال: ٧١].

والثالث: الألف المفخمة التابعة للام المفخمة، فهي ألف يخالط لفظها تفخيم؛ لقربها من لفظ الواو، كما كانت الألف المائلة ألفاً يخالط لفظها ترقيق؛ لقربها من الياء، فهي نقيضة

الألف المائلة. وبذلك قرأ ورش من طريق الأزرق عن نافع، نحو ﴿الْصَّلَاةُ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿مَطْلَعٌ﴾^(١) [الكهف: ٩٠] و﴿وَوَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، (الظلام)^(٢)، و﴿أَنْ يُضْلِحَا﴾ [النساء: ١٢٨] وما أشبه ذلك؛ من لام مفتوحة وقعت بعد صاد أو طاء أو ظاء سكنت أو فتحت، وهذه لغة فاشية عند أهل الحجاز.

والرابع: الصاد التي يخالط لفظها لفظ الزاي، نحو: ﴿الْصِّرَاطُ﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩]، و﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾ [النساء: ٨٧] وشبهه. وإنما فعلوا بها ذلك لقرب الزاي من الصاد؛ إذ هما من مخرج واحد ومن حروف الصغير.

والأصل في (الصراط) السين، وهي حرف مهموس منفتح فيه صفيير. الطاء حرف مطبق مجهور لا صفيير فيه. والمهموس ضد المهجور، وهو أضعف منه في النطق والمخرج، والمنطبق ضد المنفتح وهو أقوى منه في النطق والمخرج. فلما اجتمعت الأضداد أبدلوا من السين حرفاً يؤاخيها في النطق وفي المخرج والصفيير، ويؤاخي الطاء في الجهر، وهو الزاي، وخلطوا بلفظ الزاي الصاد؛ لمؤاخاتها لها في المخرج والصفيير، ولمؤاخاتها للطاء في الإطباق؛ لثلاثي يخل بزوال السين في صفييرها فقرب لفظه من لفظ الطاء عند ذلك، فصار عمل اللسان من موضع واحد، ولم يخلوا بالسين التي هي الأصل؛ إذ قد عوضوا منها حرفاً من مخرجها فيه من الصفيير ما فيها.

وكذلك الدال المهملة حرف مجهور لا صفيير فيه، والسين حرف مهموس فيه صفيير. ففعلوا به ما فعلوا بالسين قبل الطاء؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً. وعلى ذلك قراءة حمزة في: ﴿الْصِّرَاطُ﴾، والكسائي معه في نحو: ﴿أَصْدَقُ﴾، من كل دال وقع قبلها صاد ساكنة في كلمة واحدة، فلا هي صاد خالصة ولا هي زاي خالصة.

والخامس: الهمزة المسهلة بين بين، وهي على ثلاثة أقسام:

١- مفتوحة، نحو: ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، و﴿ءَأَنْدَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، عند نافع وابن كثير وأبي عمرو وصلماً ووقفاً في المثال الأخير، وحمزة ووقفاً في نحو: ﴿رَءَا﴾

(١) يقرأها ورش بكسر اللام. انظر: النشر (١١٣/٢).

(٢) وكلمة (الظلام) ليست من ألفاظ القرآن الكريم.

﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾.

٢- ومكسورة، نحو: ﴿أَبْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، أو ﴿سُئِلُوا﴾ [الأحزاب: ١٤].

٣- ومضمومة، نحو: ﴿أَنْزَلَ﴾ [ص: ٨]، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

فهذه الأحرف الخمسة تزداد على التسعة والعشرين حرفاً فتصير أربعة وثلاثين، وهي مستعملة في كثير من كلام العرب، ووردت في القرآن العظيم كثيراً.

وهناك حروف أخرى، تولدت من حرفين وترددت من مخرجين، لكنها لم ترد في القرآن،

منها:

حرف بين الجيم والشين، وهو لغة لبعض العرب يبدلون من كاف المؤنث شيئاً يخالف لفظها لفظ الجيم.

ومنها حرف بين القاف والكاف.

ومنها حرف بين الجيم والكاف، يقولون في جمل: كمل، وفي القوم: الكوم: ونحو

ذلك.

و (اللغات) جمع لغة من لغى بالكسر، يلغى بالفتح. يقال: لغى إذا لهج الكلام، وهي: الألفاظ الموضوعية يزاء المعاني ليعبر بها عما في ضمير الإنسان.

وقال صاحب القاموس^(١): «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم».

ولغة على وزن برة، وهي حلقة تجعل في أنف البعير، وهاؤها عوض عن المحذوف.

فقليل: أصله ياء، فيقال لغى. وقيل أصله واو، فيقال: لغو. والمراد بـ (أفصح اللغات): لغات

(١) محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر، مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي: من أئمة اللغة والأدب، ولد بكارزين من أعمال شيراز، وانتقل إلى العراق، وجمال في مصر والشام، ودخل بلاد الروم والهند، وانتشر اسمه في الآفاق، حتى كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير، وتوفي في زبيد، أشهر كتبه: "القاموس المحيط" أربعة أجزاء، و"المغانم المطابة في معالم طابة" وينسب للفيروزآبادي "تنوير المقباس في تفسير ابن عباس"، وله: "بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز"، و"نزهة الأذهان في تاريخ أصبهان"، و"الدرر الغوالي في الأحاديث العوالي"، و"الجليس الأنيس في أسماء الخندريس" و"سفر السعادة" في الحديث والسيرة (ت ٨١٧ هـ). انظر: الأعلام (١٤٦/٧).

العرب.

قيل أول من تكلم بها: إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليها الصلاة والسلام إلهاماً من الله تعالى.

وفي شرح ابن الناظم: «أنها لغة العرب التي نزل القرآن بها، ولغة نبينا محمد ﷺ ولغة أهل الجنة في الجنة لقوله ﷺ: «أحبوا العرب لثلاث، لأني عربي، والقرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي»^(١) انتهى.

وفي المقاصد الحسنة حديثان آخران رواهما السخاوي^(٢) لكن بغير هذا اللفظ:

أما الأول: فمن حديث ابن عباس ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «أحبوا العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي».

وأما الثاني: فمن حديث أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي»^(٣).

قال السخاوي: «وهو مع ضعفه أصح من حديث ابن عباس».

ثم تم فقال:

٧- مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ وَمَا لِيذِي رُسْمٍ فِي الْمَصَاحِفِ
٨- مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْضُوعٍ بِهَا وَتَاءٍ أُثْسِي لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ بِهَا

(١) رواه العقيلي في الضعفاء (٣/٣٤٨)، ثم قال: منكر لا أصل له، والحاكم في المستدرک (٤/٨٧). وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (١/١٨٩).

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي الأصل، القاهري المولد، الشافعي، فقيه، مقرئ، محدث، مؤرخ، مشارك في الفرائض والحساب والتفسير وأصول الفقه والميقات، أصله من سخا من قرى مصر، وولد بالقاهرة في ربيع الأول، وتوفي بالمدينة، من تأليفه الكثيرة: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" في اثني عشر مجلداً، "المقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة"، "البيستان في مسألة الاختتان"، "الأصل الأصيل في تحريم النظر في التوراة والإنجيل"، "القناعة فيما تحسن إليه الحاجة من أشراف الساعة" (ت ٩٠٢ هـ). انظر: معجم المؤلفين (١٠/١٥٠).

(٣) موضوع، أخرجه الطبراني في الأوسط، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/١٩٢).

أي: واجب أن يعلموا ما ذكر حال كونهم متقني تجويد القرآن، ومحال الوقف ومحال الابتداء، والمكتوب في المصاحف العثمانية مما يأتي بيانه في كلامه.

ولابد من اعتبار هذه الحالة مقدرة، ونظيره قوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا ﴾ [النمل: ١٩]، أو اعتبار معنى الإرادة فيها كاعتباره في نحو: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ [النحل: ٩٨]؛ لأنهم في حال إتقانهم لتلك الأمور لا يفتقرون إلى العلم بما ذكر، وإنما يفتقرون إليه حال إرادتهم.

والأصل (محررين) حذفت النون للإضافة؛ لأنه جمع مذكر سالم. وأصل التحرير: التحقيق للشيء، والإتقان له من غير زيادة ولا نقص؛ أخذاً من تحرير الوزن، هو مراد السخاوي في نونته^(١) بقوله:

لِلْحَرْفِ مِيزَانٌ فَلَا تَكُ طَاغِيًّا فِيهِ وَلَا تَكُ مُحْسِرَ الْمِيزَانِ
وقال الخاقاني^(٢):

زِنِ الْحَرْفَ لَا تُخْرِجْهُ عَنْ حَدِّ وَزْنِهِ فَوَزْنُ حُرُوفِ الدُّكْرِ مِنْ أَفْضَلِ الْبِرِّ

والتجويد لغة: التحسين، من جود الشيء إذا أتى به جيداً، والمصدر منه: الجودة.

واصطلاحاً: إعطاء الحروف حقها من مخرجها وصفتها، لا تلاوة القرآن بذلك كما قيل.

وطريقة: الأخذ من أفواه المشايخ العارفين بطريق الأداء بعد معرفة ما يحتاج القارئ

(١) علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد ابن عبد الغالب الهمداني، المصري، السخاوي، الشافعي: مقرر، مجود، متكلم، مفسر، محدث، فقيه، أصولي، أديب، لغوي، نحوي، شاعر، ولد بسخا من أعمال مصر، وتوفي بدمشق ودفن بقاسيون، من تصانيفه الكثيرة: "هداية المراتب وغاية الحفاظ والطلاب في مثابرة الكتاب"، "شرح المفصل للزمخشري" في أربع مجلدات، "الكوكب الوقاد" في أصول الدين، "تفسير القرآن إلى سورة الكهف" في أربع مجلدات، "سفر السعادة وسفير الإفاضة"، وله أشعار وخطب (ت ٦٤٣ هـ). انظر: معجم المؤلفين (٧/٢٠٩).

(٢) البيت من القصيدة الخاقانية في التجويد ورقمه فيها (٢٦)، والهاقاني هو: موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان الخاقاني، البغدادي، أبو مزاحم، مقرر مجود للقرآن، عالم بالعربية، ناظم، من آثاره: قصيدة في التجويد، والقصيدة الخاقانية في القراءة (ت ٣٢٥ هـ). انظر: معجم المؤلفين (١٣/٤٢).

إلى معرفته من مخارج الحروف، وصفاتها، والوقف والابتداء، وغيرها من المقطوع والموصول وغيره.

وإنما قلنا: (ومحال الابتداء) حملاً لكلامه على حذف معطوف وعاطف تقديرهما: والمبادئ، نحو: ﴿سَرَبِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي والبرد.

وقول الناظم (والمواقف) جمع وقف، وهو في اللغة: الكف، وسيأتي الكلام عليه عند ذكر الناظم له في محله.

وقوله (وما الذي رسم في المصاحف) أصل الرسم: الأثر، ومنه رسم الدار؛ أي أثرها الدال عليها.

و (المصاحف) جمع مصحف - بتثليث الميم - وأصله: الصحيفة التي يكتب فيها.

والفرق بين الصحف والمصاحف: أن الصحف هي الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر، وكانت سوراً متفرقة، كل سورة مرتبة بأياتها على حده، لكن لم يرتب بعضها إثر بعض، فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفاً.

وسبب جمع القرآن في المصاحف هو أن مسيلمة الكذاب ادّعى النبوة، وبعث إلى النبي ﷺ من يخبره بما يسمع منه من القرآن وغيره، فكان يقرأ القرآن على من عنده ويزعم أنه نزل عليه. فلما اشتهر القرآن عن رسول الله ﷺ، ولم يمكنه دعواه أخذ يصنع قرآناً بزعمه يشبه الهذيان، فقال: «الزراعات زرعاً، والحاصدات حصداً، والطاحنات طحناً، والعاجنات عجناً، والخابزات خبزاً، والثاردات ثرداً». ثم كتب إلى النبي ﷺ:

من مسيلمة رسول الله إلي محمد رسول الله: سلام عليك، أما بعد: فإني أشركت في الأمر معك، فإن لنا نصف الأرض ولقريش نصفها، ولكن قريشاً يعتدون.

فلما بلغ كتابه النبي ﷺ كتب إليه رسول الله ﷺ:

من محمد رسول الله إلي مسيلمة الكذاب: السلام على من اتبع الهدى، أما بعد: فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده، والعاقبة للمتقين.

فأخفى كتاب رسول الله ﷺ وكتب كتاباً عن النبي ﷺ بالشركة معه وأخرجه إلى أصحابه، وقال ثامة بن مالك يخاطب مسيلمة شعراً:

مسيلمه ارجع ولا تمحك فإنك في الأمر لم تشرك
كذبت على الله في وحيه هواك هوى الأحمق الأنوك
فما في السماء لك من مصعد ولا لك في الأرض من مبرك

فلما كان في خلافة أبي بكر الصديق اشتد أمره، فسير إليه خالد بن الوليد رضي الله عنه واقتتل المسلمون مع بني حنيفة قتالاً عظيماً، وقتل من المسلمين ألف ومائتان، وانهمز المسلمون، ثم أظهرهم الله عليه وعلى أتباعه، فحمل القراء على مسيلمه فانكشفوا وتبعهم المسلمون حتى أدخلوهم حديقة فأغلقوا الباب للمسلمين فدخلوا وقتلوا مسيلمه وأصحابه، فسميت حديقة الموت، وقتل من القراء سبعائة. ولأجل ذلك قال الشاطبي في عقيلته الرائية^(١):

**** وكان بأساً على القراء مُستعراً^(٢) ****

والبأس: شدة الشجاعة، يقال: هو شديد البأس إذا كان كذلك.

فلما اشتهر قتل القراء، جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقال: إن القتل قد أسرع في القراء أيام اليمامة - يعني مسيلمه الكذاب - وقد خشيت أن يهلك القرآن فاكتبه. قال أبو بكر: كيف نصنع شيئاً لم يأمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر، ولم يعهد إلينا عهداً؟ وفي رواية: بدل نصنع: نفعل. فقال عمر رضي الله عنه: افعل، فهو والله خير. فلم يزل عمر رضي الله عنه يراجع حتى أرى الله أبا بكر مثل ما رأى عمر.

قال زيد بن ثابت رضي الله عنه: فدعاني أبو بكر فقال: فإنك رجل شاب كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فاجمع القرآن واكتبه. فقال زيد لأبي بكر رضي الله عنه: كيف تصنعون شيئاً لم يأمركم فيه رسول الله بأمر ولم يعهد إليكم فيه عهداً؟ قال زيد: فلم يزل بي أبو بكر حتى أراني الله تعالى مثل الذي أرى أبا بكر وعمر، فقال رضي الله عنه: والله لو كلفوني نقل الجبال لكان أيسر. وفي رواية:

(١) وهي قصيدة في علم رسم المصاحف واسمها: (عقيلة أتراب القصائد). والشاطبي هو القاسم بن فيره الشاطبي، إمام الإقراء، كان عالماً بالحديث والتفسير واللغة، له مصنفات كثيرة منها: قصيدته المسماة: حرز الأمانى ووجه النهائي في القراءات السبع، قصيدته المسماة: عقيلة أتراب القصائد وكذلك أرجوزة ناظمة الزهر وغيرها (ت ٥٩٠هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٢٠).

(٢) عجز بيت من العقيلة، ورقم البيت (٢٤)، وصدر البيت جاء فيه:

**** وبعد بأس شديد حان مضرعُه ****

أسهل من الذي كلفوني.

قال: فجعلت أتبعه من صدور الرجال، ومن الرقاع، ومن الأضلاع، والعصب حتى الصحف، واللخاف، والسَّعَف حتى فقدت آية كنت أسمعها من رسول الله ﷺ يقرؤها ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] فالتمستها، فوجدتها عند خزيمة بن ثابت في سورتها. وفي رواية عن زيد بن ثابت ﷺ: إن التي فقدتها قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

وكانت تلك الصحف عند أبي بكر حتى مات، فأبو بكر ﷺ أول من جمع القرآن؛ أي أمر بجمعه بين اللوحين. وروي عن علي ﷺ قال: «رحم الله أبا بكر، هو أول من جمع القرآن بين اللوحين». فجعل أبو بكر الصحف عنده؛ لأنه كان الخليفة إلي أن قرب أجله، فأسلمها إلى عمر بن الخطاب ﷺ لأنه كان الخليفة بعده.

فلما مات عمر بن الخطاب كانت الصحف عند أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها فلما تولى عثمان الخلافة بعد والدها ﷺ واجتمع المسلمون في غزوة أرمينية جند الشام وجند العراق فاختلفوا، فصار بعضهم يسمع قراءة الآخر فينكرها، وهي صواب ومنزل من عند الله تعالى حتى قال بعضهم لبعض: قراءتي خير من قراءتك.

فلما رأى الخليفة حذيفة ﷺ اختلافهم فزع من ذلك، فأسرع إلى عثمان ﷺ فقال: يا أمير المؤمنين إن الناس اختلفوا في القرآن فأدركهم قبل أن يخلطوا، والله إني لأخشى أن يصيبهم ما أصاب اليهود والنصارى من الاختلاف، فما كنت صانعاً إذا قيل لك قراءة فلان وقراءة فلان، كما صنع أهل الكتاب فامنع الآن؟

فجمع عثمان ﷺ الناس وعدتهم يؤمئذ اثنا عشر ألفاً فقال: ما تقولون؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا لا يكاد أن يكون كفرأ. قالوا: فما ترى؟ قال: أرى أن تجمع الناس على مصحف واحد، فلا يكون فرقة ولا اختلاف. قالوا: فنعم ما رأيت.

فبعث عثمان إلى حفصة رضي الله عنها، أن أرسلني إلي بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلتها إليه، فاستحضر عثمان زيد بن ثابت ونفراً من قريش وهم عبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الله بن الحارث بن هشام، وأبي، وأمرهم بذلك.

ثم قال للنفر القرشيين: ما اختلفتم فيه أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش، فإنه نزل بلسانهم. فاختلفوا في ﴿التَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٨]؛ يعني في كتابته بالتاء المربوطة المجرورة. فقال زيد: اكتبوه التابوة. وقال الآخرون: التابوت. فرجعوا إلى عثمان ؓ فأمرهم بكتابتها بالتاء المجرورة، فإنه نزل بلسان قريش.

وسأله أيضاً عن قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فأمرهم أن يلحقوها الهاء، فجردوا القرآن من الصحف كما أحبه عثمان حتى لا يقع اختلاف، وكتبوه في المصاحف من غير شكل ولا نقط.

ومجموع المصاحف التي أمر عثمان بكتابتها ثمانية، خمسة متفق عليها وثلاثة مختلف فيها.

قال أبو علي: أمر عثمان ؓ زيد بن ثابت أن يقرأ بالمديني، وبعث عبد الله بن السائب مع المكي، وبعث المغيرة بن هشام مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد القيس مع البصري، وبعث مصحفاً إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، فلم نسمع لها خبراً، ولا علمنا من أنفذ معها؛ ولهذا انحصر الأئمة السبعة في الأمصار الخمسة.

ومعلوم أنه أمسك مصحفاً عنده، وسماه الإمام. وقال أنس بن مالك: أرسل عثمان ؓ إلى كل جند من أجناد المسلمين مصحفاً، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف الذي أرسل إليهم. وقيل: لما فرغ عثمان ؓ من أمر المصاحف حرق ما سواها، ورد تلك الصحف الأولى إلى حفصة رضي الله عنها فكانت عندها. فلما ولي مروان المدينة طلبها ليحرقها فلم تجبه حفصة رضي الله عنها. فلما ماتت حضر مروان في جنازتها، وطلب الصحف من أخيها عبد الله بن عمر ؓ فسيرها إليه عند انصرافه فحرقها؛ خشية أن تظهر فتعود الناس إلى الاختلاف المنهي عنه.

وقوله (من كل مقطوع وموصول بها) أي في المصاحف المذكورة، نحو: ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨] مثال للمقطوع، ونحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] مثال للموصول.

و (تاء) الأثنى المجرورة نحو: ﴿رَحِمَتْ﴾ [البقرة: ٢١٨]، من المربوطة المرسومة بالهاء نحو: فاطمة، وقائمة.

تنبيه:

(من) في قوله (من كل مقطوع) بيان لـ (الذي رسم) لا لـ (ما)؛ لأنها زائدة، ويجوز أن تكون استفهامية، والجملة عطف على مفعول (يعلموا) ولو مفرداً، ويكون (يعلموا) معلقاً عنها على رأي من يجوز تعليق الفعل القلبي وإن تعدّى إلى واحد.

والهاء في (بها) الأول: ضمير يعود إلى المصاحف، والباء بمعنى: في. ونظيره في كلام الله ﴿وَأَنْكُرَ لَتَمْرُؤٍ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِالْأَيْلِ﴾ [الصفافات: ١٣٧] أي وفي الليل.

وفي بـ (ها) الثانية: اسم للحرف المخصوص، وهو ممدود، قصر للوزن.

وفي البيت الأخير من محسنات اللفظ: الجناس اللفظي والخطي، وهو الجمع بين متشابهين في اللفظ والخط. ومن محسنات المعنى: الطباق، وهو الجمع بين معنيين متقابلين.



[باب مخارج الحروف]

٩- مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةٌ عَشْرٌ عَلَى الَّذِي يُخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ

يريد أن (مخارج الحروف) الأصول التي عددها تسعة وعشرون حرفاً (سبعة عشر) مخرجاً.

قال سيبويه^(١): ستة عشر، بإسقاط حروف الجوف، وهي ثلاثة: الألف، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها. وجعل مخرج الألف من أقصى الحلق، ومخرج الواو المدية من بين الشفتين، ومخرج الياء الساكنة من وسط اللسان.

وقال المبرد^(٢): أربعة عشر، بإسقاط الحروف الجوفية. وجعل مخرج النون واللام والراء مخرجاً واحداً.

والحق -الذي عليه الناظم، وهو مذهب الخليل^(٣)- أنها سبعة عشر، وإليه أشار بقوله (على الذي يختاره من اختبر) أي على القول الذي يختاره منا من بين الأقوال من سبق اختياره للحروف، أو على القول الذي اختاره من اختبر كالخليل. وإلى هذا المعنى جنح ابن الناظم وغيره، والمعنى الأول غني عن تأويل المضارع بالماضي.

فائدة:

تقدم أن الحروف الأصول الهجائية تسعة وعشرون حرفاً، وهي حروف المباني.

روي عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله كل نبي مرسل، بم يرسل؟ قال: بكتاب منزل. قلت: يا رسول الله تعالى على آدم؟

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المشهور بسيبويه، إمام النحاة وشيخ المدرسة البصرية بعد الخليل، صاحب أقدم مصنف نحوي وصلنا وهو الكتاب (ت ١٨٠هـ). انظر: معجم الأدباء (٤/٢١٧).

(٢) محمد بن يزيد أبو العباس المبرد: إمام العربية وأحد شيوخ المدرسة البصرية له مؤلفات كثيرة في اللغة والأدب والنحو كالمقتضب والكامل وغيرها (ت ٢٨٢هـ). انظر: إنباه الرواة على طبقات النحاة (٣/٢٤١).

(٣) الخليل بن أحمد الأزدي البصري الفراهيدي أبو عبد الرحمن، شيخ علماء العربية ورأس المدرسة البصرية وصاحب أقدم معجم لغوي وصلنا وهو العين وأول من استخراج علم العروض وحصن به أشعار العرب (ت ١٧٥هـ). انظر: إنباه الرواة (١/٣٤١).

قال: كتاب المعجم، قال: أ ب ت ث إلى آخره. قلت: يا رسول الله كم حرف؟ قال: تسعة وعشرون. قلت يا رسول الله عددت ثمانية وعشرين. فغضب رسول الله ﷺ حتى احمرت عيناه، ثم قال: «يا أبا ذر، والذي بعثني بالحق نبياً ما أنزل الله تعالى على آدم إلا تسعة وعشرين حرفاً. قلت: أليس فيها ألف ولام؟ فقال ﷺ: لام ألف حرف واحد، قال: أنزله الله تعالى على آدم في صحيفة واحدة ومعه سبعون ألف ملك، من خالف لام ألف فقد كفر بما أنزل عليّ، من لم يعد لام ألف فهو بريء مني وأنا بريء منه، ومن لم يؤمن بالحروف وهي تسعة وعشرون لا يخرج من النار أبداً».

وهذا الحديث ذكره بعض مشايخنا في حاشيته على الأزهرية.

وجملة المخارج على قول الجمهور - كما قدمناه - سبعة عشر تقريباً. وإنما قلنا تقريباً؛ لأن التحقيق أن لكل حرفٍ مخرجاً مخالفاً لمخرج الآخر وإلا لكان إياه.

قال في شرح الهادي: على اختلافها تكون من أربع جهات: الحلق واللسان، والشفتان، والحياشيم. وزاد الناظم على هذه الأربعة: الجوف.

وإذا أردت معرفة مخرج الحرف بعد التللف به صحيحاً فسكنه وأدخل عليه همزة الوصل واصنع إليه، فحيث انقطع الصوت كان مخرجه.

وإذا أردت اللفظ به وكان ساكناً حكيته بهمزة الوصل، وإن كان متحركاً حكيته بهاء السكت؛ لقول الخليل، وقد سأل أصحابه: كيف تلفظون بالجيم من (جعفر)؟ فقالوا: جيم. فقال: إنها لفظتم بالاسم لا المسمى، لكن قولوا: جه.

ثم اعلم أن كل عدد يحتاج إلى كمية وهي ألفاظ العدد، وإلى جنسه وهو المميز، وإلى عينه وهي الأسماء. فكمية الحروف تسعة وعشرون، وجنسها المميز حرفاً، وعينها أسماؤها وهو الألف والباء والتاء إلى آخر الحروف.

ثم أخذ الناظم يبين مخارج كل فقال:

١٠- فَأَلْفُ الْجُوفِ وَأُخْتَاهَا وَهِيَ حُرُوفٌ مَدَّ لِلَّهِ وَاءٌ تَنْتَهِي

أقول: اشتمل هذا البيت على المخرج الأول، من السبعة عشر مخرجاً، وهو (الجوف) وهو للألف، ولا تكون إلا ساكنة، وقبلها حركة من جنسها - وهي الفتحة - أي مخرج الألف

الجوف.

(وأختاها) وهما الواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها. وهذه الثلاثة تسمى حروف المد واللين، ليس لها انتهاء إلا الهواء، وهذا معنى قوله: (للهاء تنتهي).

وتسمى الهوائية لذلك، والجوفية لما فيهن من المد والانتهاؤ إلى الجوف، فهو آخر انقطاع مخرجهن. وزاد بعض معهن الهمزة؛ لأن مخرجها من الصدر، وهو يتصل بالجوف. قال الناظم في النشر: «الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة؛ لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بخلاف الهمزة».

وتسمى الواو والياء حرفي لين إذا كانتا ساكنتين مفتوحاً ما قبلها كما سيأتي في كلامه. وكل حرف مد لين ولا عكس، ولهذا خصه الناظم بالذكر. وكل حرف مساوٍ لمخرجه إلا حروف المد، فإنها دون مخرجها، ومن ثمَّ قبلت الزيادة، وهذا مذهب الخليل وجمهور القراء، وهو التحقيق. ومعنى جعل سيبويه الألف من مخرج الهمزة: أن مبدأه مبدأ الحلق، ويمتد ويمر على الكل.

ويرشح هذا قول مكّي في الرعاية: «لكن الألف يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق»، فنسب في الخروج إلى الحلق لأنه آخر خروجه. وقول الداني^(١) لا معتمد له^(٢) في شيء من أجزاء الفم، وعلى هذا يحمل جعل الشاطبي وغيره الألف من حروف الحلق، وينزل قولهم في هذه الحروف^(٣) على غير المدية.

(١) عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني: من أئمة المشتغلين بعلوم القرآن، اختص بعلم القراءات كان من حفاظ الحديث وقيل له أكثر من مائة مصنف منها: جامع البيان في القراءات السبع—وهو من تحقيقنا—والتيسير في القراءات السبع، التحديد في الإتيان والتجويد، المقنع في رسم المصحف، المحكم في نقط المصاحف وغيرها (ت ٤٤٤ هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٠٣).

(٢) أي: للألف.

(٣) أي: الواو والياء.

واعلم أن كل مقدار له نهايتان، أيتهما فرضت أوله كان مقابلها آخره. ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب، كان رأسه أوله ورجلاه آخره، ومن ثمَّ كان أول المخارج الشفتين وأولهما مما يلي البشرة وآخرهما مما يلي الأسنان، وثانيها اللسان وأوله مما يلي الأسنان وآخره مما يلي الحلق، وهو ثالثها وأوله مما يلي اللسان وآخره مما يلي الصدر. ولو كان وضعه على التنكس لانعكس.

ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل، كان أوله آخر الحلق وآخره أول الشفتين، فرتب الناظم الحروف - ما عدا حروف المد - باعتبار الصوت، وفاقاً للجمهور.

وقدّم حروف المد على حروف الحلق واللسان والشفتين؛ لعموم مخرجها وكونه بالنسبة إلى المخارج الآتية بمنزلة الكل من حيث هو كل، فهو أشرف من الجزء فيستدعي التقديم. وإن كان المناسب تأخيرها عنها باعتبار أن حيزها مقدّر وما حيزه مقدّر فهو حقيق بالتأخير.

ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها، حيث جعل الأبعد مما يلي الصدر، والأقرب

مقابله فقال:

١١- ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءٌ ثُمَّ لَوْسَطِهِ فَعَيْنٌ حَاءٌ

أقول: هذا هو المخرج الثاني مما تقدم. و(أقصى الحلق) أي أبعد مما يلي الصدر، وله حرفان: الهمزة والهاء، ومنهم من ضم الألف إليهما وجعلها بعدهما كالشاطبي، ونسب هذا القول إلى سيويه، ونقل عنه أيضاً تقديم الألف على الهاء كما يفهم من كلام الجاربردي^(١)، وتقديمه الألف على الهاء مرة وتأخيرها عنها أخرى يدل على أنها من مخرج واحد.

والحق ما قدمناه من أن مخرج الألف الجوف، وهو الخلاء الداخل في الفم، فتأمل.

ثم المخرج الثالث: وسط الحلق، وله حرفان: العين والحاء المهملتان.

قال مكي^(٢): «العين تخرج من أول المخرج الثاني من مخارج الحلق الثلاثة مما يلي الفم».

(١) والجاربردي: هو أحمد بن الحسن بن يوسف، فقيه شافعي، اشتهر وتوفي في تبريز له: "شرح منهاج البيضاءوي"، في أصول الفقه، و"شرح الحاوي الصغير" لم يكمل، و"شرح شافية ابن الحاجب"، و"حاشية على الكشاف" (ت ٧٤٦هـ). انظر: الأعلام (١١١/١).

(٢) مكي بن أبي طالب حموش القيس، الأندلسي، القرطبي، أبو محمد مقرئ عالم بالتفسير والعربية وشيخ

وهذا صريح في تقديمها على الحاء، وهو كلام سيبويه، وعليه الناظم.
ونص أبو الحسن شريح^(١) على أن الحاء قبل العين، وهو كلام المهدي^(٢) وغيره.
وهذا - أي قول مكي - معنى قوله (ثم لوسطه: فعين حاء).

تنبيه:

سين (وسط) ساكنة في النظم على لغة ضعيفة أو رعاية للوزن. والفاء في قوله (فعين حاء) زائدة. والحاء معطوفة على العين بواو محذوفة.

١٢- أَدْنَاهُ غَيْنٌ حَاوُّهَا وَالْقَافُ أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقَ ثَمِّ الكَافِ

المخرج الرابع: أدنى الحلق، أي أقربه إلى الفم، وهو أوله. وله حرفان: الغين والحاء المعجمتان.

ونص شريح على أن الغين قبل الحاء، وهو كلام سيبويه أيضاً، وعليه الشاطبي والناظم.

ونص مكي على تقديم الحاء في المخرج، قال في الرعاية: «الحاء من أول المخرج الثالث من مخارج الحلق مما يلي الفم». وقال ابن خروف النحوي^(٣): أن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد.

=

القراء والمجودين كان كثير التأليف له من الكتب: مشكل إعراب القرآن، والرعاية، والكشف، والتبصرة، وغيرها (ت ٤٣٧هـ). انظر: إنباه الرواة (٣/٣١٣).

(١) محمد بن شريح بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله الرعيبي الإشبيلي، الأستاذ المحقق لقي مكيًا وأخذ القراءة عنه وأجازها غيره، ألف كتابي الكافي والتذكير (ت ٤٧٦هـ). انظر: غاية النهاية (٢/١٥٣).

(٢) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي، نحوي، لغوي، مقرئ، مفسر، أصله من المهديّة من بلاد إفريقية، ودخل الأندلس، من تصانيفه، تفسير كبير سماه: "التفصيل الجامع لعلوم التنزيل"، والهداية في القراءات السبع" (ت ٤٤٠هـ). انظر: إنباه الرواة (١/٩١).

(٣) علي بن محمد بن يوسف بن مسعود القيسي القرطبي، أبو الحسن نظام الدين، المعروف بابن خروف، شاعر أندلسي، من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق وأقام بحلب، واتصل بقاضيه ابن شداد وأسند إليه الإشراف على مارستان يسمى "مارستان نور الدين" واختل في آخر عمره، وتوفي بها متردياً في جب (ت ٦٠٤هـ). انظر: الأعلام (٤/٣٣٠).

وهذه الستة أحرف أو السبعة - أعني الهمزة والهاء والألف، والعين والحاء، والغين والحاء - هي المسماة بالحلقيّة؛ لخروجهن من الحلق. فتبين لك أن في الحلق ثلاثة مخارج: أقصى، ووسط، وأدنى.

وإنما أضاف الناظم الحاء إلى الغين؛ لمشاركتها لها في المخرج، وفي صفاتها إلا في الجهر، فإن الحاء مهموسة، والغين مجهورة.

ثم لما فرغ من مخارج الحلق وحروفه أخذ في بيان اللسان وحروفه فقال: (والقاف أقصى اللسان فوق) أي ومخرج القاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، هذا هو المخرج الخامس من المخارج، وهو الأول من مخارج اللسان.

وفسر بعضهم مخرج القاف بأنها تخرج من آخر اللسان مما يلي الحلق وما يجاذيه من الحنك الأعلى.

وعبارة الناظم في التمهيد: «فمن أقصاه مما يلي الحلق وما يجاذيه من الحنك الأعلى القاف».

وعبارة الجاربردي: «ومخرج القاف هو أقصى اللسان وما يجاذيه من الحنك الأعلى».

وقال القسطلاني: «المخرج الأول من مخارج اللسان القاف، تخرج من آخر اللسان من يلي الحلق».

وعبارة بعضهم: ومخرج القاف أقصى اللسان، ومن أقصاه من الحنك مما يلي الحلق.

وقال مكّي: «القاف تخرج من المخرج الأول من مخارج الفم مما يلي الحلق، من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك».

فإذا نظرت في هذه العبارات رأيت بعضها داخلاً في البعض الآخر أو قريباً منه. فتأمل.

وقوله: (ثم الكاف أسفل) هذه هو المخرج السادس من المخارج، وهو الثاني من مخارج اللسان، مخرج الكاف، أي ومخرج الكاف ما يليها؛ أعني ما يلي الأقصى وما فوقه، وإليه أشار بقوله (ثم الكاف أسفل).

وعبارة بعضهم: أن الكاف تخرج من آخر اللسان من أسفل مخرج القاف قليلاً.

وعبارة الناظم في التمهيد: «والكاف من المخرج الثاني، أي من مخارج اللسان من بعيد آخر اللسان وما يجاذيه من الأعلى، وهو أسفل من مخرج القاف، قليلاً».

وقال بعضهم: أي الكاف تخرج من أقصى اللسان بعد القاف مما يلي الفم بخلاف القاف، فإنها من أقصى اللسان مما يلي الحلق، ومخرج الكاف من مخرج القاف بقليل بعد القاف. وعبارة شيخ الإسلام: «(والقاف) أي مخرجها (أقصى اللسان) أي آخره مما يلي الحلق (فوق) أي وما فوقه من الحنك الأعلى (ثم الكاف) أي مخرجها أقصى اللسان (أسفل) أي وما تحته من الحنك الأعلى».

وما يفهم من قول بعضهم من أن المراد بمخرج القاف أقصى اللسان فوق مع انضمام ما فوقه من الحنك الأعلى، ومخرج الكاف أقصى اللسان أسفل مع انضمام ذلك أيضاً، يلزم منه التكلف في عبارة المصنف، والإخلال بذكر ما يجاذي من الحنك الأعلى، والإشارة إليه، بخلاف ما إذا جعلناه مراداً من كلمة (فوق)، وهي في كلام المصنف ظرف مبنية على الضم.

ويسمى الحرفان لهويين؛ لأنها يخرجان من أقصى اللسان وما يليه عند اللهاة، وهي اللحمة المشرفة على الحلق، قيل: أقصى الفم. قال ابن الناظم: «والجمع هي، وهوات، ولهيات».

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى:

١٣- أَسْفَلُ وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشَّيْنِ يَا وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا
١٤- لِأَضْرَاسٍ مِنْ أَيْسَرٍ أَوْ يَمَانِهَا وَاللَّامُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

أقول: لفظة (أسفل) تقدم شرحها. وقوله (والوسط فجيم الشين يا) هذا هو المخرج السابع من المخارج، وهو الثالث من مخارج اللسان، يعني أن الجيم والشين المعجمة والياء المثناة تحت غير المدية مخرجهن وسط اللسان وما بينه وبين وسط الحنك الأعلى.

وعبارة شيخ الإسلام: «أي وسط اللسان مع ما يجاذيه من وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم، ثم الشين، ثم الياء المثناة تحت على هذا الترتيب».

وقال المهدي: «إن الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليان الشين» حكاها، وتسمى الثلاثة شجرية، قيل: لخروجها من شجر الفم، وهو منفتح ما بين اللحيين.

وعبارة ابن الناظم: «وتسمى الشجرية؛ لأنها تخرج من شجر اللسان وما يقابله، والشجر: مفرج الفم، أي منفتحه. وقيل: مجمع اللحين عند العنقفة»^(١).

تنبيه:

الواو من قوله (والوسط) فاصلة للاستئناف، والسين فيه ساكنة لما مر، وحذف التنوين من قوله: (فجيم) ضرورة.

وقوله (والضاد: من حافته إذ وليا الاضراس) هذا هو المخرج الثامن من المخارج، وهو الرابع من مخارج اللسان، يريد أن يخرج الضاد من أقصى حافتي اللسان مستطيلة إلى قريب من رأسه وآخر مخرج اللام.

وللسان حافتان من أصله إلى رأسه كحافتي الوادي، وهما جانباه. وموضعها - أي الضاد - من الأسنان: الأضراس العليا. فعلى هذا يكون مخرجها باعتبار اللسان والأسنان بين الأضراس وأقصى حافة اللسان إلى قريب من رأسه.

وعبارة ابن الحاجب^(٢): «والضاد أول إحدى حافتي اللسان وما يليها من الأضراس التي في الجانب الأيسر أو الأيمن، والحافة: الجانب. واعلم أن ليس المراد بأول إحدى حافتيه ما هو في مقابلة أقصى اللسان وما يليه؛ لتأخر ذكر الضاد عن القاف والكاف، فإنه دل على تأخر مخرجه عن مخرجيهما. وإذا أخر ذكره عن ذكر الشين والجيم والياء أيضاً علم أن مخرجها من حافة اللسان لكن أقرب إلى مقدم الفم بقليل».

وعلى مقتضى تعبير ابن الحاجب ومن وافقه يقال: إن الضاد مستطيلة إلى أول مخرج اللام.

(١) والعنقفة: ما نبت على الشفة السفلى من الشعر. انظر: لسان العرب، مادة: (ع ن ف).

(٢) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار المعلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، وكان أبوه حاجبا فعرف به، من كتبه: "الكافية" في النحو، و"الشافعية" في الصرف، و"مختصر الفقه" استخرجه من ستين كتابا، في فقه المالكية، ويسمى "جامع الأمهات" و"المقصد الجليل" قصيدة في العروض، و"الأمالي النحوية" و"منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل" في أصول الفقه، و"مختصر منتهى السؤل والأمل" و"الإيضاح" في شرح المفصل للزنجشري، و"الأمالي المعلقة عن ابن الحاجب" (ت ٦٤٦ هـ). انظر: الأعلام (٤/٢١١).

ولما كانت حافة اللسان غير مستقلة بخروج الضاد، بل لا بد من انضمام الأضراس قيد المصنف بقوله (إذ وليا الأضراس)، والولي: القرب والإتباع، والألف للإطلاق.

و (الاضراس) أصله الأضراس، حذفت همزته الثانية بعد نقل حركتها إلى اللام واستغني بها عن همزة الوصل. والرواية فيه النصب على أنه مفعول (وليا)، والفاعل مستتر عائد إلى اللسان، كما أوماً إليه ابن الناظم حيث قال: «والضاد مخرجها من حافتي اللسان وما يليه من الأضراس أي وما يليه اللسان منها، كما هو الملائم لعبارة الجمهور، حيث اعتبروا الولي بين الأضراس والحافة لا بين الأضراس واللسان».

وتذكير الضمير في (حافته): إما لأن الحافة بمعنى الجانب، أو لأنها أضيفت إلى مذكر فاكتمت منه التذكير. ولو قيل برفعه على الفاعلية فيكون المراد: وليه الأضراس، لكانت ملائمتها لعبارتهم أقوى؛ لأنهم اعتبروا أيضاً ولي الأضراس للحافة دون العكس.

وقوله (من أيسر أو يمتناها) يريد أن إخراجها من الأيسر كثير إلا أنه صعب، ومن الأيمن قليل إلا أنه أصعب. قال في النشر: «وكلام سيبويه يدل على أنها تكون من الجانبين. وقال الخليل: إنها أيضاً شجرية، يعنى من مخرج الثلاثة قبلها» انتهى.

وعند غيره^(١) ليست شجرية؛ لأن شجر الفم عنده مجمع اللحين عند العنفة. والضمير في (يمناها) يرجع إلى الحافة، وقيل: يرجع إلى الأضراس. وتأنث اليمنى باعتبار الناحية.

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخرجها من الجانبين معاً. وهو أقل وأعسر، ومع ذلك هي أصعب الحروف، ولذلك قال رضي الله عنه «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أي من قریش»^(٢) أي الذين

(١) أي عند غير الخليل.

(٢) رواه العقيلي عن ابن عباس مرفوعاً وقال لا أصل له، وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال في اللآلئ الحديث أخرجه الطبراني والحاكم في المستدرک وصححه، والبيهقي في شعب الإیمان وتعقبه الذهبي فقال يحيى بن يزيد ضعفه أحمد وغيره والعلاء بن عمرو الحنفي ليس بعمدة ومحمد بن الفضل متهم فليس يصلح للمتابعات قال وأظن الحديث موضوعاً وله شاهد رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: أنا عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي. قال في اللآلئ معناه صحيح ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له

هم أصل العرب، وهم أفصح من نطق بها. وأراد أنا أفصح العرب الذين ينطقون بالضاد، وإنما خصها بالذكر؛ لعسرها على غير العرب.

وذكر الجاربردي أنه لا ضاد إلا في العربية.

وذكر مكي في الرعاية في باب اشتراك اللغات في الحروف قال: «وكذلك انفردت العرب بكثرة استعمال ستة أحرف، وهي قليلة في لغات بعض العجم، ولا توجد ألبتة في لغات كثير منهم، وهي: العين، والصاد، والقاف، والطاء، والضاد، والثاء»، فيمكن تخصيصها بالذكر لذلك أيضاً.

وقوله بب (بيد) بمعنى من أجل، وقيل: بمعنى غير، وأنه من تأكيد المدح بما يشبه الذم، كقول الشاعر:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفُهُمْ بِهِنَّ فُلُوقٌ مِنْ قِرَاعِ الْكِنَائِبِ^(١)

قال الناظم في النشر: «والحديث المشهور على الألسنة (أنا أفصح من نطق بالضاد) لا

إسناد ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلًا بلفظ أنا أعربكم أنا من قريش ولساني لسان سعد بن بكر، ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ أنا أعرب العرب ولدت في بني سعد فأني يأتيني اللحن؟ كذا نقله في مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا للجلال السيوطي ثم قال فيه والعجب من المحلى حيث ذكره في شرح جمع الجوامع من غير بيان حاله وكذا من شيخ الإسلام زكريا حيث ذكره في شرح الجزرية ومثله أنا أفصح العرب بيد أني من قريش أورده أصحاب الغرائب ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده انتهى. انظر كشف الخفاء (١/٢٠٠ - ٢٠١).

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله النابتة الذبياني في ديوانه من قصيدة يقول في مطلعها:

كَلِينِي لِهْمٌ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيَهْ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

والنابتة الذبياني: هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المري، أبو أمامة، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة من جلد أحر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابتة، كان حظياً عند النعمان بن المنذر، حتى شبب في قصيدة له بالمتجردة (زوجة النعمان) فغضب منه النعمان، ففر النابتة ووفد على الغسانيين بالشام، وغاب زمناً، ثم رضي عنه النعمان فعاد إليه، شعره كثير وكان أحسن شعراء العرب دياجة، لا تكلف في شعره ولا حشو، عاش عمراً طويلاً (ت ١٨. ق. هـ). - الموسوعة الشعرية.

أصل له ولا يصح» انتهى، ونقله بعض الشراح على هذه المقدمة عن الحافظ ابن كثير^(١). ويجوز في (بيد) أن يقال: ميد-بالميم-وهي لغة فيها ذكرها الجوهرى^(٢) وساق عليها حديث: «أنا أفصح العرب ميد أي من قريش ونشأت في بني سعد»^(٣).
تتمت:

قال أبو شامة^(٤) في شرحه على الشاطبية: «ومنهم من يجعل مخرج الضاد قبل مخرج الجيم والشين والياء».

وقوله (واللام أَدانها لمتنهاها) هذا هو المخرج التاسع من المخارج، وهو الخامس من مخارج اللسان. ثم أخبر أن مخرج اللام ما دون أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه وما يجازي ذلك من الحنك الأعلى. وزاد بعضهم على هذا فقال: فوق الضاحك، والناب، والرَّباعية - وهي بفتح الراء وتخفيف الياء المثناة تحت - والثنية.

قال أبو عمرو: «وكان ينبغي أن يقال: فوق الثنايا إلا أن سببويه ذكر ذلك. فمن أجل ذلك عددوا، وإلا فليس في الحقيقة فوق ذلك؛ لأن مخرج النون يلي مخرجها، وهي فوق الثنايا،

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، الشافعي المعروف بابن كثير عماد الدين، أبو الفداء، محدث، مؤرخ، مفسر، فقيه، ولد بجندل من أعمال بصرى، ثم انتقل إلى دمشق، ونشأ بها، وتوفي بها في شعبان، ودفن بمقبرة الصوفية عند شيخه ابن تيمية، من تصانيفه: "تفسير كبير" في عشر مجلدات، "مختصر علوم الحديث لابن الصلاح"، "البداية والنهاية في التاريخ"، "الفصول في سيرة الرسول"، "جامع المسانيد" جمع فيه أحاديث الكتب الستة والمانيد الأربعة (ت ٧٧٤ هـ). انظر: معجم المؤلفين (٢/٢٨٣).

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري، الفارابي، لغوي، أديب، ذو خط جيد أصله من بلاد الترك من فاراب، ورحل إلى العراق وقرأ العربية على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، وسافر إلى الحجاز وطوف بلاد ربيعة ومضرو وغيرها، من تصانيفه: "تاج اللغة وصحاح العربية"، "كتاب المقدمة في النحو"، "كتاب في العروض"، وله شعر (ت ٣٩٣ هـ). انظر: معجم المؤلفين (٢/٣٦٧).

(٣) ذكره الزمخشري في كتابه: الفائق في غريب الحديث (١/١٤١).

(٤) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، مؤرخ، محدث، باحث، أصله من القدس، ومولده في دمشق، وبها منشاء ووفاته، ولي بها مشيخة دار الحديث الأشرفية، له شرح على الشاطبية مسمى ب: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (ت ٦٦٥ هـ). انظر: بغية الوعاة (ص: ٢٩٧).

فكذلك هذا، على أن الناطق باللام تنبسط جوانب طرفي لسانه بما فوق الضاحك الآخر، وأن المخرج في الحقيقة ليس إلا فوق الثنايا، وإنما ذلك يأتي لما فيها من شبه الشدة ودخول المخرج في ظهر اللسان، فينبسط الجانبان لذلك؛ فلذلك عدوا الضاحك والناب والرابعة.

وعبارة ابن الحاجب: «واللام ما دون طرف اللسان» يريد بطرف اللسان أول إحدى حافته؛ وذلك لأن ابتداء مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد، ويمتد إلى منتهى طرف اللسان وما يجاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرابعة والثنية، وليس في الحروف أوسع مخرجاً منه.

والثنايا هي الأسنان المتقدمة، اثنان فوق واثنان أسفل، جمع ثنية. والرابعيات هي أربع خلفها. والأنياب أربع أخرى خلف الرابعيات. ثم الأضراس وهي عشرون ضرساً، من كل جانب عشر، منها الضواحك وهي أربعة من الجانبين. ثم الطواحن ويقال فيها الطواحين -بالياء المثناة تحت- اثنا عشر طاحنا من الجانبين. ثم التواجد -بالذال المعجمة- وهي الأواخر، من كل جانب اثنان، واحدة من أعلى وأخرى من أسفل. ويقال لها ضرس الحلم وضرس العقل، وهي أقصى الأضراس، وهي قد لا تنبت لبعض الناس وقد تنبت لبعضهم بعضها وللبعض كلها. وقد تبين لك بهذا مخرج الضاد، فتأمل.

وعبارة الناظم في التمهيد: «ومن رأس حافته وطرفه وما يجاذيها من الحنك الأعلى من اللثة اللام» انتهى.

وعبارته في النشر: «المخرج التاسع: اللام من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والناب والرابعة والثنية» انتهى. وقد ظهر لك مما تقرر أن عبارة الناظم هنا مشكلة؛ لاقتضائها كون أدنى الحافة -وهو أولها- إحدى طرفي المخرج، مع أنه بينها، وامتداد المخرج إلى منتهى الحافة مما يلي الحلق، مع أن امتداده مما دون أدنى الحافة إلى منتهى طرف اللسان مما يلي الأسنان اللهم إلا أن تجعل إضافة المنتهى مراداً به منتهى الطرف إلى الحافة التالية له؛ لأدنى ملابسة، فيندفع به الإشكال في هذا الأخير.

وفسر شيخ الإسلام عبارة الناظم فقال: «واللام مخرجها أدنى حافة اللسان مع ما يليها من الحنك الأعلى إلى آخرها» وهي مشكلة؛ لأنه اعتبر ما يلي الحافة من الحنك الأعلى،

أي ما يقرب منها مع المحاذاة منه، مع أن المعتبر ما كان محاذياً لما دون الأول إلى منتهى الطرف على ما عرفت.

١٥- والنونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا وَالرَّاءُ يُدَانِيهِ لِيُظْهِرَ أَدْحَلُ

المخرج العاشر: من المخارج، وهو السادس من مخارج اللسان للنون، وإليه أشار بقوله (والنون: من طرفه تحت اجعلوا) أي ومخرج النون طرف اللسان، أي رأسه ومحاذيه من اللثة فوق الثنايا.

وقال الناظم في التمهيد: «ومن رأسه أيضاً ومحاذيه من اللثة النون» انتهى.

وقال في النشر: «المخرج العاشر للنون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا أسفل اللام قليلاً» انتهى.

وقال أبو شامة في شرحه على الشاطبية: «إنَّ مخرج النون مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وهو أخرج قليلاً من مخرج اللام» انتهى.

وقال مكي في الرعاية: «النون تخرج من المخرج السادس من مخارج الفم فوق اللام قليلاً أو تحتها قليلاً على الاختلاف في ذلك».

وقال سيويوه: «ومخرجها من طرف اللسان بينه وبين فويق الثنايا»، وهي متوسطة القوة، وفيها إذا سكنت غنة تخرج من الخياشيم، فذلك مما يزيد في قوتها. والخفية منها مخرجها الخياشيم من غير مخرج المتحرّكة.

والنون مؤاخية للام؛ لقرب المخرجين ولانحراف اللام إلى مخرج النون؛ لأنهما مجهورتان لكن في النون غنة ليست في اللام، ولتقاربهما أبدلت العرب أحدهما من الآخر فقالوا: هنت السماء، وهتلت السماء، إذا هطل مطرها بقوة، ولهذا نظائر كثيرة انتهى.

وما قرناه لك فيه آية ظاهرة على أن لا دخل للحنك الأعلى في مخرجها أصلاً.

والحق اعتبار اللثة كما هو رأي ابن الناظم ومن وافقه، وهي ليست من الحنك الأعلى بل أسفل منه حول الأسنان خلافاً لما جنح إليه شيخ الإسلام حيث قال: «(والنون)» تخرج (من طرفه) أي اللسان مع ما ذكر» يريد ما يليه من الحنك الأعلى، أي ما يقرب منه من الحنك الأعلى مع المحاذاة.

وقوله (تحت اجعلوا) أي اجعلوها أيها القراء تحت اللام قليلاً، فيكون مخرجها على هذا أخرج من مخرج اللام. وقيل: فوقها قليلاً كما فهم مما تقرر.

المخرج الحادى عشر من المخارج؛ وهو السابع من مخارج اللسان للراء وإليه أشار بقوله (والرا يدانيه لظهر أدخل) أخبر أن مخرج الراء يقارب مخرج النون، إذ هو عبارة عما هو أدخل من مخرج النون وأخرج من مخرج اللام، كما نص عليه الفخر الجاربردي.

وعبارة التمهيد: «ومن ظهره وما يحاذيه من اللثة للراء».

وعبارته في النشر: «المخرج الحادى عشر للراء، وهي من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً».

وقال الشاطبي^(١):

وَحَرْفٌ يُدَانِيهِ إِلَى الظَّهْرِ مَدْخَلٌ وَكَمْ حَاذِقٍ مَعَ سَيِّئِيهِ بِهِ اجْتِلَاءً

وقال أبو شامة: «يعني يداني النون، وهو الراء، تخرج من مخرجها لكنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون؛ لانحرافه إلى اللام. فهذا معنى قوله (إلى الظهر مدخل) أي وحرف مدخل إلى الظهر يدانيه».

وأورد الشيخ أبو عمرو معنى أن هذه العبارة تقتضي أن يكون مخرج الراء قبل مخرج النون؛ لأن الراء أدخل منها إلى ظهر اللسان. وأجاب بأن مخرج الراء بعد مخرج النون وإنما يشاركه في ذلك لا على أنه يستقل به، ألا ترى أنك إذا نظقت بالنون والراء ساكتين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو مخرج بعد مخرج النون، هذا هو الذي يجده مستقيم الطبع لا على التكلف». وقد علم بما ذكر أن قول الناظم (أدخل) أفعل تفضيل، أي الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون، قاله ابن الناظم.

وقال بعضهم في قول الناظم (لظهر أدخل) فيه إشارة إلى أنه داخل إلى ظهر طرف اللسان، واللام فيه بمعنى: داخل بمعنى إلى. فأدخل، كما أن أهون بمعنى: هين، في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، وليس التفضيل مراداً أصلاً، يرشدك إلى ذلك قول الشاطبي:

(١) البيت في حرز الأمانى ورقمه (١١٤٣).

** وَحَرْفٌ يُدَانِيهِ إِلَى الظَّهْرِ مَدْخَلٌ **

لكن المفهوم من كلام أبي شامة وغيره مما تقدم لك أن أدخل أفعال تفضيل لمشاركة النون والراء في أصل المخرج.

وقال الجعبري وتبعه ابن الناظم: «هي -يعني الراء- من ظهر رأس اللسان ومحاذيه من لثة الثنيتين العليين»، وهو خلاف ما يفهم من عبارة الناظم من أن الظهر منتهى المخرج الذي يفرض من اللسان خاصة لا عينه، إلا أن تجعل اللام بمعنى في.

ويراد بـ (الظهر) ظهر اللسان لا ظهر طرفه كما هو مختار الأزهرى، فلا يكون مخالفاً، ويشهد له قول صاحب المفتاح^(١): «ومن مخرج النون، يعني الراء من مخرج النون غير أنه داخل في ظهر اللسان قليلاً؛ لانحرافه إلى اللام».

ويشهد له أيضاً قول مكى في الرعاية: «الراء تخرج من المخرج السابع من مخارج الفم، من مخرج النون غير أنها أدخل إلى ظهر اللسان قليلاً».

وما ذكره الناظم من تغاير مخارج الثلاثة هو مذهب سيويه والحذاق. وذهب المبرد ويحيى الفراء وقطرب^(٢) - تلميذ سيويه - إلى أن مخرجها واحد، وهو طرف اللسان مع ما يحاذيه، وهو ضعيف؛ لاستلزامه الترجيح من غير مرجح، لاشتراك الحلقة في الحلق مع أنها ليست من مخرج واحد بالاتفاق.

وإن أوجب بأن الحلقة متفاوتة في الحلق: رد بأن الثلاثة المذكورة متفاوتة في طرف اللسان أيضاً.

وهذه الثلاثة يقال لها: الذلقية، نسبة إلى موضع مخرجها، وهو طرف اللسان، إذ طرف كل شيء ذلقه، قاله الناظم في النشر.

(١) أي: مفتاح العلوم للسكاكي؛ وهو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين: عالم بالعربية والأدب، مولده ووفاته بخوارزم، من كتبه: "مفتاح العلوم" و"رسالة في علم المناظرة" (ت ٦٢٦ هـ). انظر: الأعلام (٨/٢٢٢).

(٢) محمد بن المستنير، أبو علي الشهير بقطرب، عالم بالنحو واللغة، أخذ النحو عن سيويه وعن جماعة من علماء البصرة، له تصانيف كثيرة منها: معاني القرآن، غريب الحديث، كتاب الصفات، كتاب الاشتقاق، وغيرها (ت ٢٠٦ هـ). انظر: أخبار النحويين (ص: ٤٩).

- ١٦- وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ
عُلْيَا الثَّنَايَا، وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِينٌ
١٧- مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى
وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا
١٨- مِنْ طَرَفَيْهِمَا وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ
فَالفَاعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَةِ

المخرج الثاني عشر من المخارج، وهو الثامن من مخارج اللسان للطاء والذال والتاء، وإليه أشار بقوله: (والطاء والذال وتا منه ومن عليا الثنايا) أخبر رحمه الله أن الطاء والذال المهملتين والتاء المثناة فوق تخرج من طرف اللسان مما بينه وبين أصول الثنايا العليا مصعداً إلى الحنك.

وعبارة الناظم في التمهيد: «ومن رأسه أيضاً وأصول الثنيتين العليتين الطاء والتاء والذال» انتهى.

وعبارته في النشر: «المخرج الثاني عشر للطاء والذال والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحنك».

قال أبو شامة في شرحه على قول الشاطبي:

وَمِنْهُ وَمِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا ثَلَاثَةٌ.....إِلَى آخِرِهِ (١)

«يعني ومن طرف اللسان ومن الثنايا العليا- يعني بينهما- ثلاثة أحرف وهي: الطاء والذال المهملتان والتاء المثناة من فوق.

وعبارة سيويه: «ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا». زاد غيره: مصعداً إلى الحنك.

وقال أبو عمرو (٢): «وقوله (وأصول الثنايا) ليس محتم بل قد يكون ذلك من أصول الثنايا، وقد يكون مما بعد أصولها قليلاً مع سلامة الطبع من التكلف». وقوله (ومن عليا الثنايا) من باب إضافة الصفة إلى موصوفها. والأصل: الثنايا العليا. ولم يذكر سيويه في عبارته (العليا) وهي مرادة. وهذه إضافة صحيحة؛ لأن الثنايا قسمان: سفلي وعليا، فمميز بالإضافة، نحو: علماء القوم، وفضلاء الرجال، وليس في كل جهة إلا ثنيتان، فالمجموع أربع.

(١) البيت في حرز الأمانى ورقمه (١١٤٦)، وتام البيت:

** وَحَرْفٌ مِنْ اطْرَافِ الثَّنَايَا هِيَ الْعُلَا **

(٢) يقصد أبو عمرو الداني.

وجوز التعبير عن المثني بالجمع تخفيفاً، وهو أولى من غيره؛ لأمن الإلباس. ونظيره قولهم: وهو عظيم المناكب، عريض الحواجب، شديد المرافق».

وهذه الثلاثة تسمى نَطْعِيَّة؛ لمجاورة مخرجها نطح الغار الأعلى -وهو سقفه- لا لخروجها منه كما قيل.

المخرج الثالث عشر للصَّاد والزاي والسين، وهو التاسع من مخارج اللسان، وإليه أشار بقوله (والصفيير: مستكن منه ومن فوق الثنايا السفلى) أخبر رحمه الله أن حروف الصفيير. وهي الصاد والزاي والسين المهملة -الآتي ذكرها في كلامه بعد- استقر خروجها من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا السفلى.

وعبارته في التمهيد: «ومن رأسه أيضاً وبين أصول الثنيتين الصاد والزاي والسين المهملة».

وقال في النشر: «المخرج الثالث عشر لحروف الصفيير وهي: الصاد والسين والزاي من بين طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى، ويقال في الزاي: زاء بالمد وزاي بالكسر والتشديد».

وقال ابن الناظم: «إن حروف الصفيير: الصاد والزاي والسين مخرجهن من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا السفلى». وفيه بحث؛ لأن الناظم اعتبر فوق الثنايا السفلى الذي هو تحت العليا بعينه يريد به ما بينهما، وهو لم يعتبر ذلك، إذ طرف الشيء غير فوقه، نعم يمكن التوفيق بحمل الفوق على الأطراف؛ لمجاورته إياها، فيكون من باب إطلاق المجاز على مجاوره إلا أنه خلاف المتبادر.

وقال الشاطبي^(١):

****وَمِنْهُ وَمِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا****

يريد بذلك بين مجموعها، وبالثنايا: الثنايا السفلى، هكذا قاله بعضهم. وقال شيخ الإسلام زكريا في شرحه على هذه المقدمة: «وعبارة الشاطبي رحمه الله (ومن بين الثنايا) يعني العليا، ولا منافاة؛ فهي من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى».

وتسمى هذه الثلاثة أسلية؛ لأنه من أسلة اللسان، وهي مستدقه، هكذا قيل.

(١) البيت في حرز الأمانى ورقمه (١١٤٦).

وقال بعض الشراح في هذا المحل نقلاً عن ابن الأثير^(١) في النهاية: «وتسمى الثلاثة أسلية؛ لأنها من أسلة اللسان، وهي طرفه لا مستدقه كما تُوهَّم».

وقال صاحب القاموس: «الأسلة من اللسان طرفه، ومن العضد والذراع مستدقه».

وفي قوله (والصغير مستكن) أي مستقر، مضافان مقدران، والتقدير: وحروف الصغير مستكن خروجها. والمضاف الثاني وهو لفظ خروج، لما حذف وأقيم المضاف إليه مقامه - وهو الهاء - انقلب بعد الجر مرفوعاً، واستكن في الصفة كما في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾ [يونس ١]، إذا اعتبر أن الأصل الحكيم قائله.

تنبيه:

قال الجاربردي: «ذكر في شرح الهادي أنه ينبغي أن يقدم ذكر السين على الزاي؛ لأن السين مقدم في المخرج؛ لأن الزاي أقرب إلى مقدم الفم من السين» انتهى.

المخرج الرابع عشر من المخارج، وهو العاشر من مخارج اللسان للطاء والذال والشاء المثلثة، وإليه أشار بقوله: (والطاء والذال وئا للعليا من طرفيها) أخبر رحمه الله أن هذه الثلاثة مخرجهن ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ذكره مكّي في الرعاية وتبعه الناظم في النشر.

وعبارته في التمهيد: «ومن رأسه وما بين طرفي الثنيتين الطاء والذال والشاء».

وقال ابن الناظم: «ثم أخبر -يعني والده- أن الطاء والذال والشاء مخرجهن من طرف اللسان وطرف الثنايا العليا»، وهو تابع لابن الحاجب.

وتسمى هذه الثلاثة لثوية، نسبة إلى اللثة -بكسر اللام- وهي اللحم النابت حول الأسنان؛ لمجاورة مخرجها إياها. وقيل: لخروجها منها، وهو خروج عن حد الصواب.

(١) علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، الموصلّي، المعروف بابن الأثير الجزري، عز الدين، أبو الحسن، مؤرخ، محدث، حافظ، أديب، لغوي، بياني، نسابه، ولد بجزيرة ابن عمر ونشأ بها، ثم سكن الموصل، وسمع بها، وقدم الشام رسولا، فحدث بدمشق، من تصانيفه: "الكامل في التاريخ"، "أسد الغابة في معرفة الصحابة"، "اللباب في تهذيب الأنساب"، "الجامع الكبير في علم البيان"، و"كتاب الجهاد" (ت ٦٣٠ هـ). انظر: معجم المؤلفين (٧/٢٢٨).

والضمير في قوله (من طرفيها) يرجع إلى طرف اللسان وأطراف الشفتين العلبيتين. والثاء المثناة من قوله (والطاء والذال وtha) مقصورة كالتاء في قوله (والطاء والذال وتامنه). والطاء المشالة مبتدأ، والذال والثاء عطف عليها، لـ (العليا) خبر. وقوله (من طرفيها) خبر ثان.

وعلم مما تقرر أن مخارج اللسان عشرة، وحروفه ثمانية عشر.

فائدة:

إنما قدّم المصنّف حروف الصفير على اللثوية تبعاً لسيبويه، ولأنها تقارب مخرج الطاء وأختيها؛ لأنها قبل أطراف الثنايا.

ولما فرغ من مخارج اللسان وحروفه شرع في مخارج الشفة وحروفها فقال (ومن بطن الشفة فالفا مع اطراف الثنايا المشرفة) المخرج الخامس عشر للفاء، يريد أن الفاء تخرج من بطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.

قال أبو شامة: «هذه عبارة سيبويه».

فإن قلت: لم لم يقيد الناظم الشفة بالسفلى؟

قلت: لأنه ما عهد في النطق انطباق الشفة العليا بالثنايا العليا.

والفاء في قوله (فالفا مع اطراف الثنايا) مقصورة للوزن، والعين من (مع) ساكنة على لغة ربيعة، ثم نقلت حركة الهمزة إليها على قاعدة قراءة ورش مطلقاً وحمزة وقفاً، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١].

والفاء الداخلة على (الفا) زائدة. والجمله اسمية مقدمة الخبر، وقد تعتبر فعلية بتقدير: فاجعل الفاء؛ ليكون على طريقة قوله عز وجل ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] ونظائره.

فعلى هذا لا تكون الفاء الزائدة بل شرطية، وتحقيق كونها شرطية ليس هذا موضع ذكره، ومن رآه فعليه بحاشية المطول للسيد الجرجاني قدس الله سره.

ثم أخذ في تتمه مخارج الشفتين فقال:

١٩- لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ وَعَنَّةٌ تُخْرَجُهَا الحَيُّ شُومٌ

المخرج السادس عشر من المخارج للواو غير المدية والباء والميم. أخبر رحمه الله أن هذه

الثلاثة مخرجها من بين الشفتين العليا والسفلى من غير انطباق بينهما مع الواو وبانطباق مع الباء والميم، إلا أن انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم، وكان ينبغي تأخر الواو عنهما لذلك كما فعل مكِّي؛ حيث قدّم الباء وذكر الميم عقبها وختم بالواو.

وهذه الأربعة أحرف - أعني الفاء والواو والباء والميم - يقال لها الشفهية والشفوية، نسبن إلى موضع الذي يخرج منه.

واختلفوا في لام (شفة) هل هي هاء أو واو؟

قال الجاربردي: «فمن قال: لام شفة هاء - وهو المختار - لقولهم: شفية، وشفاه، ورجل شفاهي - بالضم - أي عظيم الشفة، قال: شفية.

ومن قال: إن لامها واو، لقولهم في الجمع: شفوات، ورجل أشفى - إذا كان لا تنضم شفتاه - قال: شفوية».

ثم أشار للمخرج السابع عشر وهو للغنة بقوله (وغنة مخرجها الخيشوم) أخبر رحمه الله أن الغنة مخرجها - أي مخرج محلها - الخيشوم؛ وهو خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم، كذا في التمهيد.

وقيل: هو المركب فوق غار الحلق الأعلى.

وقيل: أقصى الأنف. ومحلها النون - ولو تنويناً - والميم المخفاتان المدغمتان.

وعبارته في النشر: «المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجها الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجه إلى الجوف على الصواب، وقول سيبويه: إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة، إنما يريد به النون المظهرة» انتهى.

فإن قلت: الغنة ليست بحرف.

قلت: لا نسلم ذلك فقد نص مكِّي في الرعاية على أنها نون ساكنة خفيفة تخرج من الخياشيم، وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفأة - وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة - وللتنوين والميم الساكنة. ثم قال: «والغنة حرف مجهور شديد، لا عمل

للسان فيها» انتهى.

ولئن سلمنا ذلك كما هو الحق فنقول: هي صفة شبيهة بصوت الغزال إذا ضاع ولدها، ومخرج محلها الخيشوم كما تقدم.

وبهذا التقدير اندفع ما أورده بعضهم من أنها صفة، واللائق ذكرها في الصفات، ولأنه كان ينبغي أن يذكر عوضها النون المخفأة، فإن مخرجها من الخيشوم، وهي حرف بخلاف الغنة، مع أن منهم من يسمى النون الساكنة المخفأة غنة مع القول بحرفيتها كالجاربردي، فإنه عدها من الحروف المتفرعة.

ثم ذكر بعد ذلك: «إنك إذا قلت: (عن) كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه. وإذا قلت: ﴿عَنكَ﴾ لم يكن لها مخرج من الفم، لكنها غنة تخرج من الخيشوم. فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اختلافها».

فيمكن حمل الغنة هنا على النون المخفأة نفسها من غير تكلف، بقربنة أن الكلام في الحروف لا في صفاتها، وهذا بخلاف الغنة في قوله (وأظهر الغنة) وغيره من المواضع الآتية^(١)، فإن المراد بها الصفة حتماً.

ويؤيد ما تقرر قول أبي شامة نقلاً عن أبي عمرو: «وهذه الغنة المسماة بالنون الخفيفة، وهذه النون ليست التي مر ذكرها^(٢)؛ فإن تلك من الفم وهذه من الخيشوم. وقال: وشرط هذه أن تكون بعد حرف من حروف الفم؛ ليصح إخفاؤها، فإن كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى. فإذا قلت: ﴿عِنْدِكَ﴾ و﴿مِنَكَ﴾ فمخرج هذه النون من الخيشوم، وليست تلك النون في الحقيقة. وإذا قلت: ﴿مَنْ خَافَ﴾ (من أبوك) فهذه النون التي مخرجها من الفم».

وتقييد بعضهم النون والميم المشدتين والميم الساكنة، وباب أحكام النون الساكنة والتونين. ذكره الجعبري رحمه الله وسيأتي إيضاحه في الكلام على قول الناظم (وأظهر الغنة)^(٣).

(١) وذلك في باب النون والميم المشدتين والميم الساكنة، وباب أحكام النون الساكنة والتونين.

(٢) أي عند قول الناظم: (والنون من طرفه تحت اجعلوا).

(٣) انظر شرح البيت رقم (٦٢).

[باب صفات الحروف]

ولما فرغ المصنف من الكلام على مخارج الحروف الهجائية، شرع في الكلام على صفاتها

فقال:

٢٠- صِفَاتُهَا جَهْرٌ وَرَخْوٌ مُسْتَفِيلٌ مُنْفَعِحٌ مُضْمَتَةٌ وَالضَّدُّ قُلٌّ

أقول: الصفات جمع صفة، وهي لفظ يدل على معنى في موصوفه، إما باعتبار محله أو باعتبار ذاته. فالأول: الحلقية واللثوية وشبه ذلك، والثاني: كالجهر والهمس.

ولهذه الصفات فائدتان:

الأولى: تمييز الحروف المشتركة في المخرج؛ لأن المخرج للحرف كالميزان، تعرف به كميته والصفة له كالناقد تعرف به كفيته.

ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا تفهم. وهذا معنى قول المازني^(١): إذا همست ووجهت وأطبقت وفتحت اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد. وقال الرماني^(٢) وغيره: لولا الإطباق لصارت الطاء تاء؛ لأنه ليس بينهما فرق إلا الإطباق، ولصارت الظاء ذالا، ولصارت الصاد سيناً، والأحرى تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج.

فقد اتضح لك بهذا أن صفات الحروف قسماً: مميز ومحسن. فسيحان من دقت في كل شيء حكمته.

والصفات كثيرة، قال أبو محمد مكي في الرعاية: «لم أزل أتبع ألقاب الحروف التسعة

(١) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة ووفاته فيها، له تصانيف، منها كتاب: "ما تلحن فيه العامة" و"الألف واللام" و"التصريف" و"العروض" و"الديباج" (ت ٢٤٩ هـ). انظر: الأعلام (٦٩/٢).

(٢) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني: باحث معتزلي مفسر، من كبار النحاة، أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد، له نحو مائة مصنف، منها: "الأكوان" و"المعلوم والمجهول" و"الأسماء والصفات" و"صفة الاستدلال" في الاعتزال، سبعة مجلدات، "كتاب التفسير"، "شرح أصول ابن السراج" و"شرح سيويه" و"معاني الحروف" رسالة صغيرة، لعلها المسماة "منازل الحروف" و"النكت في إعجاز القرآن" (ت ٣٨٤ هـ). انظر: الأعلام (٣١٧/٤).

والعشرين وصفاتها وعللها حتى وجدت من ذلك أربعة وأربعين لقباً، صفات لها، وصفت بذلك على معان وعلل ظاهرة نذكرها مع كل قسم إن شاء الله تعالى في أربعة وأربعين باباً. وربما كان للحرف صفتان وثلاث وأكثر، فالحروف تشترك في بعض الصفات وتفترق في بعض والمخرج واحد، وتتفق في الصفات والمخرج مختلف، ولا تجد أحرفاً اتفقت في الصفات والمخرج واحد؛ لأن ذلك يوجب اشتراكها في السمع فتصير بلفظ واحد فلا يفهم الخطاب بها.

وهذه الصفات والألقاب إنما هي طبائع في الحروف جبلها الله على ذلك فسميت تلك الطبائع التي فيها بما نذكره من الألقاب اصطلاحاً. وقد زاد الناس على ما ذكر ونقصوا.

وذكر المصنف سبعة عشر نوعاً - كما سيأتي على تفصيل فيه - وهذا هو المشهور: منها: المجهورة، وعدتها تسعة عشر حرفاً: الهمزة، والألف، والباء الموحدة، والجيم، والدال المهملة، والذال المعجمة، والراء، والزاي، والضاد، والطاء، والظاء المشالة، والعين، والغين المعجمة، والقاف، واللام، والميم، والنون، والواو، والياء المثناة تحت. وضدها المهموسة وستأتي.

والجهر في اللغة: الصوت القوي الشديد، والإعلان.

سميت بذلك من قولهم: جهرت إذا أعلنت، وذلك أنه لما امتنع النفس أن يجري معها انحصر الصوت لها فقوي التصويت بها.

وبعضها أقوى من بعض على قدر ما فيها من الصفات القوية.

فمعنى الحرف المجهور: أنه حرف قوي، منع النفس أن يجري معه عند النطق؛ لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه.

ومنها - الرخوة - أي حروف الرخوة - وعدتها ثلاثة عشر حرفاً متفق عليها وهي: الثاء المثناة، والحاء المهملة، والحاء المعجمة، والذال المعجمة، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء المشالة، والغين، والفاء، والهاء. وزاد بعضهم الألف، والواو، والياء، وعليه تكون ستة عشر حرفاً.

وضدها الشديدة والبينية وسيأتي الكلام عليها.

والرخوة -بتثليث الراء- والكسر أشهر. ومعناها لغة: اللين، سميت حروفه رخوة؛ لضعف الاعتماد عليها عند النطق بها فجرى النفس مع الصوت، فلا ينحصر مجرى صوتها عند إسكانها، فهو أضعف من الشديد. ألا ترى أنك تقول: البس، وافرش، فيجري الصوت معها عند سكونها، وقس على ذلك أخواتها. وإنما لقبتم بالرخوة؛ لأن الرخاوة اللين كما تقدم وهي ضد الشدة.

ومنها المستفلة، أي والحروف المستفلة، وعدتها اثنان وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والباء الموحدة، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والذال، والذال، والراء، والزاي، السين، والشين، والعين المهملة، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء المثناة تحت.

وضدها المستعلية وستأتي إن شاء الله تعالى.

والاستفال لغة: الانخفاض، سميت بذلك؛ لأن اللسان لا يستعلي بها عند النطق إلى الحنك كما لا يستعلي بالمستعلي، قاله الجاربردي.

وعبارة مكى في الرعاية: «وإنما سميت مستفلة؛ لأن اللسان والصوت لا يستعلي عند النطق إلى الحنك كما يستعلي عند النطق بالحروف المستعلية المذكورة، بل يستفل بها اللسان إلى قاع الفم عند النطق بها على هيئة مخارجها».

ومنها المفتحة، وعدة حروفها خمسة وعشرون: الهمزة، والألف، والباء الموحدة، والتاء المثناة فوق، والثاء المثلثة، والجيم، والحاء، والحاء المعجمة، والذال المهملة، والذال المهملة، والذال المعجمة، والراء، والزاي، والسين، والشين المعجمة، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء، والياء المثناة تحت.

وضدها المنطبقة وسيذكرها بعد.

والانفتاح لغة: الافتراق، وإنما سمى حرفه منفتحاً اصطلاحاً؛ لتجافي كل من الطائفتين، يريد طائفتي اللسان والحنك عن الأخرى، قاله الجعبري، ومعناه عنده الافتراق أيضاً.

ويلائم تفسيره ما ذكره الجاربردي من أن: «الكلام في المفتحة في التسمية كالكلام في المطبقة» الآتي ذكرها، يعني من جهة أن التسمية مجازية، لا من جهة أن التجوز بالحذف والإيصال كما في المشترك وشبهه؛ لأنه لا يقال مفتحة بصيغة اسم المفعول، كما يقال مطبقة؛ ليكون الأصل مفتحةً عندها، ويقال بالعكس.

وقيل إنما سمي حرفه مفتحاً لانفتاح ما بين اللسان والحنك عند خروجه والنطق به. والحق ما قاله الجعبري؛ لأن الانفتاح لا ينسب إلى ما بينهما:

أما أولاً: فلأنه لغة الافتراق، وهو لا ينسب إلى ما بين الشئيين.

وأما ثانياً: فلأن العبرة بطائفتي اللسان والحنك لهما.

ومنها المصمتة، وعدة حروفها اثنان وعشرون: الهمزة، والتاء المثناة فوق، والتاء المثناة، والجيم والذال المعجمة وما بينهما، والزاي والغين وما بينهما، والقاف، والكاف، والهاء، والواو، والياء المثناة تحت.

وضدها المذلقة وستأتي.

وأما الألف فقال مكّي في الرعاية: «إنها ليست من المذلقة ولا من المصمتة؛ لأنها هوائية لا مستقر لها في المخرج» انتهى.

وإنما سميت مصمتة؛ لأنها حروف أصممت، أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كثرت حروفها؛ لاعتياصها على اللسان. فهي حروف لا تنفرد بنفسها في كلمة كثيرة الحروف - أعني أكثر من ثلاثة أحرف - حتى يكون معها غيرها من الحروف المذلقة؛ وذلك لاعتياصها وصعوبتها على اللسان. فمعنى المصمتة: المنوعة من أن تنفرد في كلمة طويلة، من قولهم: صمت إذا منع نفسه من الكلام.

فائدة:

كل كلمة رباعية أو خماسية لا يكون كمال بنيتها من الحروف المصمتة إلا ولا بد فيها من حرف من الحروف المذلقة. فإن كان كذلك لا يكون في كلام العرب؛ لثقلها إلا ما قدر من ذلك نحو: عسجد: اسم للذهب، وعسطوس. قيل: أنها أصليتان. وقيل: بل ملحقتان في كلامهم. وإنما فعلوا ذلك؛ لتعادل خفة المذلقة ثقل المصمتة.

تنبيه:

ذكر الناظم في هذا البيت خمسة من الصفات تعلم أصدادها من قوله بعد، وعبر عن الأول بلفظ المصدر، وهو الجهر، وعن الباقي بلفظ الصفة. ولفظ الصفة في الأول: مجهور، ولفظ المصدر في الباقي: رخاوة، واستفال، وانفتاح، وإصمات. وبكل ذلك وقعت العبارة في كتب الأئم.

قال الحلبي: «في هذا المحل في تعبيره بالجهر عن المجهور تجوز. وهذا أولى مما اختاره ابن الناظم والقاضي^(١) من أن المراد بالصفات الكيفيات لا المشتقات الدالة عليها: أما أولاً: فلعدم ملائمتها لقول الناظم في ما يأتي (مهموسها) وقوله (شديدها) وغيرهما.

وأما ثانياً: فلاستلزامه كثرة التجوز، أو حذف المضاف بأن يراد رخاوة: رخو ونحو ذلك. إذ المناسب على قولها التعبير بالرخاوة والاستفال والانفتاح والإصمات. والرخو هو ذو الرخاوة لا هي كما ظن». قال: «ومن العجب أنهما بعد اعتبار الصفات بمعنى الكيفيات ذكراً أن المخرج للحرف كالميزان يعرف به كميته والصفة له كالناقد يعرف بها كفيته، ولا معنى لمعرفة الكيفية بالكيفية» انتهى.

وقوله: «ولا معنى للكيفية بالكيفية» يمكن أن يجاب عنه بأن الصفة التي تعرف بها الكيفية هي الصفة الثابتة في نفس الأمر، كالجهر. والكيفية المعروفة هي الحاصلة بالمصدر، وهي كونه مجهور إلى آخره، فتأمل.

وفي البيت حذف العاطف ثلاث مرات، أي ومستقل ومنفتح ومصممة.

قوله (والضد قل) أي واذكر ضد هذه الخمسة، يعني المهموس والشديد واليبني والمستعلي والمطبق والمذلق، وإلى ذلك أشار بقوله:

٢١- مَهْمُوسُهَا (فَحْتُهُ شَخْصٌ سَكَّتْ) شَدِيدُهَا لَفْظٌ (أَجِدُ قَطٍ بَكَّتْ)

شرح الناظم رحمه الله في بيان أصداد الخمسة المتقدمة، وبدأ منها بالمهموسة، وجمعها في كلمات (فحته شخص سكت) وهي عشرة: الفاء، والحاء، والثاء المثلثة، والهاء، والشين، والحاء المعجمة، والصاد المهملة، والسين، والكاف، والتاء المثناة فوق.

(١) القاضي هو شيخ الإسلام زكريا الأنصاري.

ولك أن تقول: سكت فحثة شخص، وهو أحسن ما قيل؛ لاستقامة المعنى، إذ تقول: حثة شخص فسكت. والحث على الشيء - بالثلثة - الحض عليه، ذكره صاحب الصحاح. وجمعها ابن الحاجب في: «ستشحتك خصفه». وخصفه: اسم امرأة، والشحث: الإلحاح بالمسألة. ومنه يقال للمكدي: شحات. قال الزمخشري في الحواشي معناه: ستكدي عليك هذه المرأة.

والهمس لغة: الإخفاء، كما أن الجهر: الإعلان. وقيل: الهمس: الخفاء. وقال صاحب الصّحاح: الهمس: الصوت الخفي.

وسميت هذه الحروف مهموسة؛ لجريان النفس معها لضعفها وضعف الاعتماد عليها في مخارجها.

وعرفها الجاربردي بقوله: «وهي ما لا ينحصر، أي ما لا ينحبس جري النفس مع تحركه؛ وذلك لأنها ضعفت في نفسها، وضعف الاعتماد عليها، ولضعف اعتماد ما لا يقوى على منع النفس فيجري معها، وجري النفس مع الحروف مما يضعفها».

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «سميت حروفه مهموسة لضعفها وجريان النفس معها؛ لضعف الاعتماد عليها في مخارجها» انتهى.

وقال خالد الأزهري في حواشيه على هذه المقدمة: «سميت بذلك؛ لضعفها ولضعف الاعتماد عليها وجريان النفس معها عند خروجها» انتهى.

وبعض هذه الحروف المهموسة أضعف من بعض، فالصاد والخاء المعجمة أقوى من غيرها؛ لأن في الصاد إطباقاً واستعلاءً وصغيراً، وكلها من صفات القوة، وفي الخاء استعلاءً.

وإنما لُقّب هذا المعنى بالهمس؛ لأن الهمس الحس الخفي الضعيف، فلما كانت ضعيفة لقبته بذلك. قال الله عز وجل ذكره ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]، قيل: هو حس الأقدام إلى المحشر. ومنه قول أبي زيد في صفة الأسد:

فباتوا يدجلون وبات يسري بصيراً بالدجى هاد هموساً

تنبيه:

جعل الضّعفين علة للجريان كما ذكرنا، أولى مما عبر به الأزهري؛ لجعله المجموع علة

للتسمية، ومن قول شيخ الإسلام لضمه الأول خاصة، وجعل الثاني بانفراده علة للجريان؛ لأن المحققين على اعتبار الجريان بانفراده علة للتسمية المذكورة.

ومثلوا للمجهورة: ب (ققق) وللمهموسة ب (ككك)، فإذا قلت: ققق، وجدت النفس محصوراً لا يحسن معه بشيء منه. وإذا قلت: ككك، وجدت النفس جارياً مع النطق غير محصور. وإنما مثلوا بذلك؛ لأنه إذا ظهر تباين القسمين في الحرفين المتقارنين - وهما القاف والكاف - ففي المتباعدين أبين هغير محصور. وإنما مثلوا بذلك؛ لأنه إذا ظهر تباين القسمين في الحرفين المتقارنين - وهما القاف والكاف - ففي المتباعدين أبين.

وإنما حصر الناظم حروف المهموسة وأخواتها دون المجهورة وأخواتها؛ لقلتها. وحصر المهموسة في هذه العشرة هو مذهب المتقدمين، وخالف بعض المتأخرين فجعل الضاد والطاء والذال والزاي والعين والغين والياء من المهموسة، وجعل الكاف والتاء من المجهورة.

وقوله (شديدها إلى آخره): الضمير فيه وفي (مهموسها) راجع للحروف، أي والحروف الشديدة ثمانية: الهمزة، والجيم، والذال المهملة، والقاف، والطاء المهملة، والباء الموحدة، والكاف، والتاء المثناة فوق. وقد جمعها الناظم في قوله (أجد قط بكت).

وجمعها بعضهم في قوله: أجدك قطبت. قال الجاربردي: «ومعنى قطبت: مزجت الشراب بالماء، وهو من القطوب بمعنى العبوس» انتهى.

وضدها الرخوة المتقدمة والبينية الآتية.

ومعنى الحرف الشديد: أنه حرف اشتد لزومه لموضعه، فقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند النطق به.

والشدة من علامة قوة الحرف، فإن كان مع الشدة جهر وإطباق واستعلاء فذلك غاية القوة في الحرف؛ لأن كل واحدة من هذه الصفات تدل على القوة في الحرف، فإذا اجتمع اثنتان من هذه الصفات في الحرف أو أكثر فهي غاية القوة كالطاء.

فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية تكون قوته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة يكون ضعفه، فافهم هذا لتعطي كل حرف حقه في قراءتك من القوة، والتحفظ

بیان الضعیف علی قراءتك.

فالجهر والشدة والصفير والإطباق والاستعلاء من علامة قوة الحرف، والهمس والرخاوة والاستفال والانفتاح من علامة ضعف الحرف بالنسبة إلى أضعادها، فاعرف هذه المقدمة.

وإنما لقبت بالشدة؛ لاشتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوت. ألا ترى أنك تقول في الحرف الشديد: (أج)، (أت) فلا يجري الصوت في الجيم والتاء، وكذلك أخواتها؟ فلما اشتد في موضعه ومنع الصوت أن يجري معه سمي حرفاً شديداً.

تنبيه:

ما ذكره شيخ الإسلام من جعله منعها النفس أن يجري معها علة للتسمية: فيه نظر؛ لأن الكاف والتاء معدوتان من المهموسة التي اعتبر فيها جري النفس. فإذا اعتبر في الشدة - التي هما منها - منعها لزم فيها اجتماع وصفين متناقضين.

نعم من المتأخرين من أدرجهما في المجهورة، ورأى أن الشدة تؤكد الجهر، لكن التحقيق أن بين المجهورة والشديدة فرقاً، باعتبار عدم جري النفس في المجهورة، وعدم جري الصوت في الشديدة، كما نصّ عليه الرضي^(١) في شرح الشافية.

وقال الجاربردي: «ليست الشدة تؤكد الجهر، وإنما الشدة انحصار جري الصوت عند الإسكان، والجهر انحصار جري النفس مع تحركه، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالکاف والتاء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين، فظهر الفرق بينهما».

وإنما اعتبر الإسكان في الشدة والتحرك في الجهر بناء على أنها في حالة الإسكان أبين منها في حالة التحرك، والجهر بالعكس.

ومن ثم مثلوا للمجهورة بـ (ققق) بتحريك القافات؛ لأنك تجد الصوت مع التحريك

(١) رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، السمنائي نزيل النجف، نحوي، صرفي، متكلم، منطقي، من آثاره: "شرح الشافية لابن الحاجب" في التصريف، "شرح الكافية لابن الحاجب" في النحو، "حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة"، و"الحاشية القديمة، حاشية على شرح الجلال الدواني لتهديب المنطق والكلام" (ت ٦٨٦ هـ). انظر: معجم المؤلفين (٩/١٨٣).

أظهر. وللشديدة بالجيم من (الحج) مثلاً موقوفاً عليه؛ لأنك تجد انحصار صوتك مع الإسكان أظهر. ومصدق انحصار الصوت في الشديدة أنك لو رمت مد صوتك لم يمكنك ذلك بخلاف الرخوة.

وقال ابن الناظم في هذا المحل: «واعلم أن الحروف منقسمة إلى ثلاثة أقسام: شديدة محضة: وهي هذه الثمانية، ورخوة محضة، وبين الرخوة والشديدة. وإليها أشار المصنف بقوله: ٢٢- وَبَيْنَ رَخْوٍ وَالشَّدِيدِ لِنَ عَمَرُ وَسَبْعُ عَلْوٍ (حُصَّ ضَغْطِ قِظْ) حَصْرُ
أخبر أن الحروف المتوسطة بين الرخوة والشديدة خمسة يجمعها قولك (لن عمر) وهي: اللام، والنون، والعين، والميم، والراء.

وجمعها في هذه الكلمات فيه إشارة إلى أنه أمره باللين والتواضع.

وأصله: لن يا عمر، حذف منه حرف النداء.

وهو أحسن من جمع بعضهم لها في: (عمرنل) لابهام بقاء الواو في رسمه.

وبعضهم جمعها في: (لم نرع).

وبعضهم زاد على هذه الخمسة حروف المد كما أشرنا إليه سابقاً وعليه فتصير ثمانية، وإليه مال الشاطبي^(١).

وإنما كانت مرتبتها بين مرتبتين؛ لأن الرخوة إذا نطق بها في نحو: البس، وانعش، جرى معها الصوت. والشديدة إذا نطق بها في نحو: اضرب واجلد، انحبس الصوت معها ولم يجر. والتي بين الرخوة والشديدة إذا نطق بها في نحو: انعم، واعمل، لم يجر الصوت معها جريانه مع الرخوة ولم ينحبس انحباسه مع الشديدة.

وتسمى هذه الحروف بينية، وكل حرف مدّ بينيٌّ؛ لكونها بين الشدة والرخوة، لجرى بعض الصوت معها وانحصار بعضه، فنبتت إلى بين، وهو محل التوسط بين الشيين. وفسره الجعبري بنفس التوسط بين الشيين، وفيه تسامح.

وما ذكره شيخ الإسلام من أئمتها: «سميت متوسطة بينهما؛ لأن النفس لم ينحبس معها

(١) في حرز الأمان، حيث قال في البيت رقم (١١٥٤):

وَمَا بَيْنَ رَخْوٍ وَالشَّدِيدَةِ (عَمْرُنَلْ) وَ (وَايْ) حُرُوفُ الْمَدِّ وَالرَّخْوِ كَمَلًا

انحباس الشديدة ولم يجز معها جريانه مع الرخوة». جرى فيه على تفسير الشديدة هنا حيث أُعتبر فيها منع النفس، والرخوة حيث اعتبر فيها جريانه. ولا يخفى ما فيه إلا أن يراد بالنفس نفس الصوت، ويؤيد ذلك تفسيره الشدة فيما يأتي عند قوله (وراع شدة بكافٍ وبتا) حيث فسرهما بمنع الصوت، فيحمل ما هنا على ما هناك، فتأمل.

وقوله (وسبع علوٍ خصّ قظ حصر) أخبر رحمه الله أن الحروف المستعلية مجموعة في قوله (خصّ ضغط قظ) وهي: الخاء المعجمة، والصاد، والضاد، والغين المعجمة، والطاء المهملة، والقاف، والظاء المشالة.

سميت بذلك؛ لأن الصوت يعلو عند النطق بها إلى الحنك فينطبق الصوت مستعلياً بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك، هذا مع حروف الإطباق الآتية، ولا ينطبق الصوت مع الغين والحاء والقاف، وإنما يستعلى الصوت غير منطبق.

قال الجاربردي: «وتحوز في تسميتها مستعلية كما تجوز في قولهم: ليل نائم. ويجوز أن تكون سميت مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو. وكل ما حلّ من عالٍ فهو مستعل».

والاستعلاء لغة: الارتفاع، ويقال: العلو، ويعضده قول صاحب الصحاح: واستعلى الرجل، أي علا.

وقوله (وسبع علوٍ خصّ ضغط قظ) جملة اسمية على وزان (مهموسها فحثه شخص سكت)، و(حصر) جملة مستأنفة، وضميرها يعود إلى (خصّ ضغط). (قظ): مبتدأ. و(حصر) مع ضميره: خبر.

و (سبع علو) يجوز نصبه على أنه مفعول لـ (حصر) مقدم عليه، لكن غالب النسخ على الرفع.

وفي (علو) ضم العين وكسرهما. و(قظ) أمر من القيظ، وهو الإقامة بالمكان في الصيف. و(الخص) البيت من القصب. و(الضغط) الضيق. و(خصّ ضغط) بالإضافة منصوب بـ (قظ) بعد نزع الخافض. والمعنى: أقم في خصّ ضيق في زمن القيظ؛ أي اقنع من الدنيا بمثل ذلك.

فائدة:

الاستعلاء المذكور قد يكون مع انطباق اللسان على الحنك، وقد لا يكون. فعلى الأول يسمّى الحرف مستعلياً ومطبقاً، وعلى الثاني يسمّى مستعلياً فقط. فكل مطبق مستعل، وليس كل مستعلٍ مطبقاً؛ لأن الإطباق يستلزم الاستعلاء، والاستعلاء لا يستلزم الإطباق.

تنبيه:

قال في النشر: «الحروف المستعلية من حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء كما أن أسفل المستفل الياء. وقيل: حروف التفخيم هي حروف الإطباق ولا شك أنها أقواها تفخيماً. وزاد مكّي عليها الألف وهو وهم؛ فإن الألف تتبع ما قبلها، فلا توصف بترقيق ولا تفخيم» كما سيجيء إن شاء الله^(١).

وقال شيخ الإسلام في شرحه على المقدمة: «واعلم أن حروف الاستعلاء أقوى الحروف، وأقواها حروف الإطباق، ومن ثمّ منعت الإمالة^(٢) لاستحقاقها التفخيم المنافي للإمالة».

وقوله: «ومن ثمّ إلى آخره» ليس على إطلاقه، بل يقيد بما إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء؛ وعلّة ذلك: أن حروف الاستعلاء تستعلي إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة.

أما إذا كان سببها منوياً^(٣) فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف في نحو: (قاض) في الوقف، ولا إمالة: ﴿حَاب﴾ [إبراهيم: ١٥] و﴿طَاب﴾ [النساء: ٣].

(١) انظره عند شرح البيت رقم (٣٤).

(٢) والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وهو عند فريق النحاة: أن تنحو بالألف نحو الياء، وعند بعضهم: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، والأول أرجح الآراء وأصوبها. انظر: الكتاب (١١٧/٤)، والمقتضب (٤٢/١)، والإقناع (٦٨/١)، والنشر (٣٠/٢).

(٣) أي: كون الكسرة والياء غير ظاهرتين.

تنبيه:

قولهم: إن الياء تمنع الإمالة، فيه تصريح: أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة. وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية^(١) لكنه قال في التسهيل: الكسرة والياء الموجودتان غير معروف في كلامهم^(٢) بل الظاهر جواز إمالة نحو: طغيان، وغريان، وريان. وقد قال أبو حيان^(٣): «لم نجد ذلك» يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء، وإنما يمنع مع الكسرة فقط.

تنبيه ثان:

إنما يكف المستعلي إمالة الاسم خاصة. قال الجزولي^(٤): «ويمنع المستعلي إمالة الألف في الاسم، ولا يمنع في الفعل من ذلك نحو: ﴿طَابَ﴾؛ وعلته: أن الإمالة في الفعل تقوى ما لا تقوى في الاسم، وكذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو، بل أميل مطلقاً». و ضد المستعلية المستقلة وتقدم ذكرها.

ولما انقضى كلامه على المستعلية وضدها أخذ في بيان الحروف المطبقة فقال:

٢٣- وَصَادُ ضَادٌ طَاءٌ ظَاءٌ مُطَبَّقَةٌ (وَفَرَمِنْ لُبِّ) الحروفُ المُدَلَّغَةُ

يعنى أن حروف الإطباق أربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء. وتقدم أنها من

(١) كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك النحوي (ت ٦٧٢هـ)، وكتاب الكافية له أيضاً، في نحو ثلاثة آلاف بيت نظم في النحو، هو أصل الألفية.

(٢) أي: المعروف في كلام العرب هو الكسرة والياء المنويتان.

(٣) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، النفزي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، وتوفى فيها بعد أن كف بصره، واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه، من كتبه: "البحر المحيط" في تفسير القرآن، ثماني مجلدات، و"النهر" اختصر به البحر المحيط، و"مجانى العصر" في تراجم رجال عصره (ت ٧٤٥هـ). انظر: الأعلام (٧/ ١٥٢).

(٤) عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي، المراكشي، البربري، نحوي، لغوي، حجج ولازم عبد الله بن بري المصري فأخذ عنه العربية واللغات، وتصدر بالمرية والجزائر لإقراء النحو، من تصانيفه: "المقدمة" في النحو، "شرح على المقدمة"، "شرح على الإيضاح لابي علي الفارسي"، "شرح على قصيدة بانة سعاد"، و"مختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي" (ت ٦١٠هـ). انظر: معجم المؤلفين (٨/ ٢٧).

الحروف المستعلية.

قال ابن الناظم: «وإنما سميت بذلك لانطباق ما يحاذي اللسان من الحنك على اللسان عند خروجها».

وقال بعضهم: سميت بذلك لانطباق ما يحاذيه الحنك الأعلى من اللسان على الحنك عند خروجها فيصير صوتهن محصوراً بينهما.

وقال القسطلاني: «الإطباق تلاقي طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند لفظها».

وقال مكّي في الرعاية: «وإنما سميت بحروف الإطباق؛ لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بهذه الحروف، وينحصر الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بها مع استعلاتها في الفم. وبعضها أقوى في الإطباق من بعض، ف «الطاء» أقوىها في الإطباق وأمكنها؛ لجهرها وشدتها. و «الظاء» أضعفها في الإطباق؛ لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا. و «الصاد» و «الضاد» متوسطتان في الإطباق».

والإطباق لغة: التلاصق والتساوي.

وضدها المنفتحة وهي ما عدا هذه الأربعة وتقدمت.

تنبیه:

الأنسب أن يقال في علة تسميتها بالمطبقة؛ لإطباق طائفة من اللسان عند خروجها على ما يحاذيها من الحنك الأعلى:

أما أولاً: فلأن اشتقاق المطبقة من الإطباق لا من الانطباق، فيكون الإطباق أليق بوجه التسمية منه.

وأما ثانياً: فلأنه اعتبر الاستعلاء من جانب اللسان، فيكون الأليق اعتبار الإطباق أيضاً من جانبه لا من جانب ما يحاذيه، ولأن المنطبق طائفة لا هو. ويلزم من هذا أن يكون المنطبق عليه ما حاذى الطائفة من الحنك الأعلى لا إياه. ويؤكد ذلك ما قدمناه من قول القسطلاني تبعاً للجعبري: «والإطباق تلاقي طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند لفظها، ومن عبّر بانطباق اللسان فقد تجوّز».

وكون المطبق طائفة من اللسان لا ينافي تسمية الحرف مطبقاً مجازاً بأن يكون الأصل

مطبقاً عنده؛ أي عند خروجه فاختصر، فقيل: مطبق، كما قيل للمشارك فيه: مشترك، ونظائره كثيرة.

والباء في قوله (مطبقة) يجوز فتحها وكسرها.

وقوله (وفر من لب الحروف المذلة) أخبر رحمه الله أن الحروف المذلة ستة، وهي حروف قولك: (فر من لب)، ومعنا: هرب الجاهل من ذي لب، أي من العاقل، لأن اللب: العقل.

وحذف تنوين (لب) للضرورة، كتناوين (صاد) و(طاء) بالإهمال فيها. ولو قال: حروف مذلة بالتكثير لثبت تنوين (لب) ولم يكن ضرورة، كما لو قال: (من لب) بفتح الميم واللام والباء. ولب لغة في ألب: بمعنى أقام.

والمصممة ما سوى الستة المذكورة وتقدمت.

وسميت المذلة مذلة؛ لخروجها من ذلق اللسان والشفة طرفه، كذا نقله الجعبري. والمراد أن بعضها يخرج من ذلق اللسان، وهو طرفه. وبعضها من الشفة التي هي ذلق المخارج.

وليس قوله^(١): «والشفة» عطفًا على «اللسان» إذ ليس فيها ما يخرج من ذلق الشفة، بل ما يخرج من بطنها، أو من كلا الشفتين على ما عرفت، ولذا قال: «طرفه» دون طرفيها. وقول بعضهم لخروج بعضها من ذلق اللسان وبعضها من ذلق الشفة، أي طرفيها، فيه خروج عن نهج الصحة.

ولما فرغ من كلامه على الصفات التي لها ضد، شرع بذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعض فقال:

- ٢٤- صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سَيْنٌ قَلَقَلَةٌ (قُطْبٌ جَدٍ) وَاللَّيْنُ
 ٢٥- وَأَوْ وَبَاءٌ سُكَّنَا وَانْفَتَحَا قَبْلَهُمَا وَالْأَنْجَرُافُ صُحْحَا
 ٢٦- فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ وَتَكْرِيرِ جُعِلْ وَلِلتَّقْشِي الشَّيْنُ ضَادًا اسْتِطْلُ

(١) أي قول الجعبري.

أخبر رحمه الله أن حروف الصفير ثلاثة وهي: الصاد المهملة، والزاي، والسين المهملة. وإنما سميت بالصفير لأنك إذا سكنت الصاد والزاي والسين سمعت هن صوتاً يشبه صفير الطائر؛ لأنهن يخرجن من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك. وفي الأحرف الثلاثة لأجل صفيها قوة، وأقواها الصاد؛ للاستعلاء والإطباق اللذين فيها. ثم الزاي؛ للجهر. وأما السين فهي أضعفها؛ لكونها مهموسة. والهمس: الخفاء كما تقدم.

وعلى هذا ينبغي لك أن تحرص على بيان صفيها أكثر من صفير الصاد والزاي؛ لأن صفير الصاد بين بالإطباق، وصفير الزاي بين بالجهر الذي فيها. وقول الناظم (صفيها) أي وحروف صفيها، وأراد بضمير (صفيها) حروف الهجاء.

والصفير لغة: صوت يصوت به للبهائم. وقد تقدم أن هذه الثلاثة أسلية، وأن السين متقدمة على الزاي في المخرج، وإنما أخرت هنا للقافية.

وقوله (قلقلة قطب جد) أخبر رحمه الله أن حروف القلقللة خمسة مجموعة في قوله: (قطب جد) وهي: القاف، والطاء المهملة، والباء الموحدة، والجيم، والذال المهملة. والقطب في الأصل: قطب الرحي، ويطلق ويراد به ما يكون عليه مدار الأمر، كما يقال: فلان قطب بني فلان، أي سيدهم الذي يدور عليه أمرهم.

والجد: الحظ، وداله مشددة وتخفيفها هنا ضرورة، وبقيت على تشديدها في منظومة الشاطبي^(١) رحمه الله؛ لعدمها^(٢).

وإنما سميت بذلك؛ لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكنها ما لم يخرج إلى شبه التحرك؛ لشدة أمرها، من قولهم: قلقلته، إذا حركه. وإنما جعل ذلك لكونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها، والشدة تمنع الصوت أن يجري معها. فلما اجتمع لها هذان

(١) قال الشاطبي في حرز الأمان، البيت رقم (١١٥٨):

كَمَا أَلِفُ الْمَاوِي وَ(أَوِي) لِعَلَّةٍ وَفِي (قُطْبٍ جَدًّا) حَمْسٌ فَلَقَلَّتْ عَلَا

(٢) أي: لعدم الضرورة.

الوصفان^(١) احتاجت إلى التكلف في بيانها، فلذلك يحصل ما يحصل من ضغط المتكلم عند النطق بها ساكنة حتى يخرج إلى شبه تحريكها؛ لقصد بيانها.

ومن علل بأنها حين سكونها تتقلقل عند خروجها حتى يسمع لها نبرة قوية، مراده مشابقتها للتقلقل لا تحركها حقيقة، وإلا لزم اجتماع السكون والتحرك في آن واحد.

وقد وهم بعضهم حيث علل بأنها إذا وقفت عليها يتقلقل اللسان بها عند خروجها؛ لأن الباء منها وهي شفوية ولا مدخل للسان فيها، ولا فرق فيها بين أن تكون متطرفة ووقف عليها، أو متوسطة ساكنة.

وقال الأستاذ أبو الحسن شريح ابن الإمام أبي عبد الله محمد بن شريح رحمه الله في كتابه (نهاية الإتقان في تجويد القرآن) لما ذكر أحرف القلقلة الخمسة فقال: «وهي متوسطة، كباء ﴿الْأَبْوَابِ﴾ [يوسف: ٢٣]، وجيم ﴿الْجَدِيدِينَ﴾ [البلد: ١٠]، ودال ﴿مَدَدْنَهَا﴾ [الحجر: ١٩] وقاف ﴿حَلَقْنَا﴾ [الأعراف: ١٨١]، وطاء ﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤]. أو متطرفة، كباء ﴿وَمَنْ لَمْ يَثْبِ﴾ [الحجرات: ١١]، وجيم ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ﴾، ودال ﴿لَقَدْ﴾ [البقرة: ٦٥]، وقاف ﴿يُشَاقِقِ﴾ [النساء: ١١٥]، وطاء ﴿تُسْطِطْ﴾ [ص: ٢٢]. فالقلقلة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة» انتهى.

وسياقي إيضاح ذلك عند قوله: (ويبين مقلقلًا)^(٢).

وأصل هذه الحروف القاف، وإليه أشار الشاطبي بقوله^(٣):

وَأَعْرَفُهُنَّ الْقَافُ

قال الناظم في النشر: «لأنه لا يقدر أن يؤتى بها ساكنة إلا مع صوت زائد؛ لشدة استعلائه» انتهى.

وذكر بعضهم مع هذه الخمسة الهمزة؛ للجهر والشدة اللذين فيها. وإنما لم يذكرها

(١) أي: امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها.

(٢) انظر شرح البيت رقم (٣٩).

(٣) في حرز الأمان، البيت رقم (١١٥٩) وتماه:

وَأَعْرَفُهُنَّ الْقَافُ كُلُّ يَعُدُّهَا فَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ مُخْصَلًا

الجمهور لما يدخلها من التخفيف حالة السكون، ولما يعترها من الإعلال.

وزاد سبويه التاء المثناة فوق مع أنها من المهموسة، وذكر لها نفخاً، وهو قوي في الاعتبار. وذكر المبرد منها الكاف إلا أنه جعلها دون القاف، قال: وهذه القلقلة بعضها أشد من بعض.

فإن قلت: لأي شيء ذكر سبويه التاء والمبرد الكاف من حروف القلقلة؟

قلت: لعلها نظراً إلى الشدة التي فيها، والجمهور على ما تقدم.

وقوله (واللين واو وياء سكنا وانفتحا قبلهما) أخبر رحمه الله أن حرفي اللين -أعنى الواو والياء- إذا سكتا وانفتح ما قبلهما نحو: ﴿حَوْفٌ﴾ [البقرة: ٣٨]، و﴿بَيْتٍ﴾ [آل عمران: ٩٦].

والألف في قوله (انفتحا) للإطلاق.

وإنما سُمِّيا بذلك لأنها يجريان في لين وعدم كلفة على اللسان، كما تقدمت الإشارة إليه.

وعبارة ابن الناظم: «أن الواو والياء الساكنتين المنفتح ما قبلهما يقال لهما حرفا لين؛ لقلّة المد فيهما».

فقوله: «لقلّة المد فيهما» لا ينافي وجود المد فيهما؛ لأن في حرف المد مدّاً أصلياً وفي اللين مدّاً حرفي ما، يضبط كل منهما بالمشافهة، كما ذكره الجعبري. والمد المنفي هو الأصلي الخاص لا مطلق المد الشامل له.

ولما كان فيهما من قليل المد قال مولانا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي في شرحه على هذه المقدمة في هذا الموطن: «وأجرى بعضهم حرفي اللين مجرى حروف المد واللين حتى إذا وقع بعدهما ساكن لوقف أو إدغام جاز المد والقصر والتوسط» انتهى.

توضيح:

اعلم أن حرفي اللين إذا وقع بعدهما همز نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ -مضموماً أو مكسوراً أو مفتوحاً- فإن ورشاً يمدّه مدّاً مشبعاً، فهو عنده كالم متصل، ويوسطه لخطّ مرتبته قليلاً عن المد المتصل؛ لضعفه عن ذلك بانفتاح ما قبله. وهذان الوجهان -أعنى المد المشبع والتوسط- نص

عليها المهدي وغيره، ولا فرق فيها عند ورش بين الوصل والوقف. وممن نبه على هذين الوجهين أيضاً الحصري^(١) حيث قال في قصيدته:

وَفِي مَدَّ عَيْنٍ نُّمَّ شَيْءٌ وَسُوءَةٌ خِلَافٌ جَرَى بَيْنَ الْأَيْمَةِ فِي مِضْرٍ
فَقَالَ أَنْاسٌ مَدَّهُ مُتَوَسِّطٌ وَقَالَ أَنْاسٌ مُفْرِطٌ وَبِهِ أَقْرَى^(٢)

وإن وقع بعدهما حرف وعرض سكونه لوقف سواء كان همزة أو غيرها نحو: ﴿شَيْءٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وَالصَّيْفِ﴾ [قريش: ٢]، و﴿الْحَوْفِ﴾ [البقرة: ١٥٥]، فلبقية القراءة ثلاثة أوجه وهي: المد والتوسط والقصر، ووافقهم ورش فيما عدا الهمز، فتكون له الثلاثة في نحو الوقف على: ﴿حَوْفٌ﴾، و﴿بَيْتٍ﴾. ولا يجوز مد نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و﴿إِلَيْهِمْ﴾ وصللاً ووقفاً، ونحو: ﴿كَيْفٌ﴾ وصللاً، ومن مد ذلك فهو لاحن آثم.

ولما ذكرت عبارة بعض الشراح في قوله: «وقد أجرى بعضهم حرفي اللين مجرى حروف المد إلى آخره». أحببت أن أوضح الكلام على هذه المسألة في هذا الموضع، وإن كان محلها في باب المد والقصر^(٣)، فتأمل.

وقوله (والانحراف صححا في اللام والراء) أخبر الناظم أن اللام والراء حرفان منحرفان، ولهذا قال: (والانحراف صححا) أي صحح الجمهور أن اللام والراء حرفا انحراف؛ لأن الانحراف لغة: الميل.

وإنما وصفا بالانحراف؛ لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما.

فاللام فيها انحراف، أي ميل إلى ناحية طرف اللسان. والراء أيضاً فيها انحراف إلى ظهر اللسان وميل قليل إلى جهة اللام، ولذلك يجعلها الأئمة لاماً. هذا مذهب مكِّي

(١) أبو الحسن علي بن عبد الغني الفهري، الحصري، الضريير، القيرواني، مقرئ، أديب، شاعر، ولد أعمى في القيروان في حدود سنة (٤١٥ هـ)، ودخل الأندلس ومدح ملوكها، وتوفي بطنجة، من آثاره: "اقتراح القريح واجتراح الجريح"، "المستحسن من الأشعار"، "القصيدة الحصرية" في قراءة نافع، و"ديوان شعر"، و"معشرات الحصري" (ت ٤٨٨ هـ). انظر: معجم المؤلفين (٧/ ١٢٥).

(٢) البيتان من الطويل، وهما في: القصيدة الحصرية في قراءة نافع، وشرحها لابن عزيمة الأشبيلي (ص: ٧٥).

(٣) انظر شرح البيت رقم (٧٢).

وسيبويه، ونسب إلى الكوفيين، وصححه الناظم. وقيل: اللام فقط، وهو قول ابن الحاجب والداقي، ونسب إلى البصريين. وباقي أحرف الهجاء لا يدخلها الانحراف. والألف في قوله (صححا) للإطلاق.

وقوله (وبتكرير جعل) أي وصف، يعني أن الراء توصف بالتكرير، وهو إعادة الشيء وأقله مرة.

قال مكي: «فإخفاء ذلك التكرير لا بد منه. قال: وأكثر ما يظهر تكريره إذا كان مشدداً، نحو ﴿كَرَّةٌ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿مَرَّةٌ﴾ [الأنعام: ٩٤] فواجب على القارئ أن يخفي تكريره ولا يظهره، ومتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفاً، ومن الحرف المخفف حرفين وذلك نحو: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] ﴿فَنَتَبَّرًا مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧].»

قال الجعبري: «وطريق السلامة منه أن يلصق الالفاظ به ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقاً محكماً مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء».

فإن قيل: تسميتهم له مكرراً ينافي نصهم على عدم تكريره.

أجيب بأن معنى قولهم مكرراً: أن له قبول التكرار؛ لارتعاد طرف اللسان به عند اللفظ، كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك، واتصاف الشيء أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة.

وقوله (وللتفشي الشين ضاداً استطل) أخبر أن الشين حرف تفشي. وقد اقتصر عليها المصنف وفاقاً للشاطبي والمحققين؛ لأنه تفشى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الظاء.

قال في النشر: «وأضاف بعضهم إليها الفاء، وعزاه القسطلاني وغيره إلى صاحب در الأفكار^(١). وبعض الضاد والراء والصاد والسين والياء والثاء المثلثة والميم».

ومن ألحق الثاء المثلثة قال: أنها تفشت حتى اتصلت بمخرج الفاء، ولذلك تبدل منها،

(١) منظومة در الأفكار في القراءات العشر أئمة الأمصار، وهي منظومة لإسماعيل بن علي بن سعدان، الشيخ جمال الدين أبي الفضل الكندي الواسطي المقرئ. انظر: غاية النهاية (١/١٦٧)، وكشف الظنون (١/٥٦٠).

فيقال: جدث، وجذف.

والتفشي لغة: الانتشار والانبثاث.

وقيل معناه لغة: الاتساع؛ لأنه يقال تفشت القرحة بمعنى اتسعت، حكاها صاحب القاموس.

واصطلاحاً: انتشار الريح في الفم حتى يتصل بمخرج الظاء المشالة.

فقوله (وللتفشي الشين) هو من باب القلب؛ وذلك لأن الغرض إثبات الصفات للحروف لا عكسه، فيكون المراد أن التفشي ثابت للشين، لا أنها ثابتة له.

ثم أخبر أن الضاد اتصفت بالاستطالة فامتد مخرجها من أول حافة اللسان إلى آخرها؛ لأن الاستطالة لغة: أبعد المسافتين، وفيه نظر؛ لأن أبعدهما محل الاستطالة. والاستطالة إنما هي الأبعدية.

وقيل الاستطالة لغة: الامتداد.

فإن قلت: ما الفرق بين المستطيل والممدود؟

قلت: المستطيل جرى في مخرجه، والممدود جرى في ذاته.

تنبيه:

قول الناظم (قبلهما) ظرف وقع صلة لموصول مقدر، وهو فاعل (انفتح) والتقدير: ما قبلهما، كما تقدمت الإشارة إليه. وهذا جار على أسلوب قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠] كما ذكره أبو حيان في الارتشاف^(١) قال: «أنَّ معناه ما ثَمَّ انتهى.

وليس (قبلهما) مرفوع على الفاعلية؛ لما صرَّح به غير واحد من أن (قبل) لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول حرف الجر عليه.

وقوله (وبتكرير جعل) معناه أي وجعلت الرء مصاحبة لصفة التكرير.

وقوله (ضاداً استطل) أي أوقع الاستطالة في الضاد، فيكون (استطل) مضمناً معنى

(١) هو كتاب ارتشاف الضرب في لسان العرب في النحو لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). انظر: كشف

الإيقاع.

و (في) محذوفة على حد قولهم:

** كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ ^(١) **

وقيل معناه: صفة بالاستطالة كما تقدّم سابقاً، فتأمل.

وفي هذا القدر المذكور في المقدمة من المخارج والصفات كفاية للطالب المقتصر على ذلك، ومحصل لغرضه إذا وفقه الله تعالى لفهمه، ومرشد للمترقي منها إلى درجة الكمال، فله الحمد على الإتمام والإكمال.

ثم اعلم أن من الصفات المتقدمة ما هو متضاد فلا يجتمع المتضادان في حرف واحد، ومنها ما هو غير متضاد فيمكن اجتماع صفتين فأكثر في حرف واحد. وكل منها إما صفة قوة تقوي موصوفها، أو صفة ضعف تضعفه.

قال الجعبري: «ومن ثمّ انقسمت الحروف بهذا الاعتبار ثلاثة: قوي مطلقاً وهو ما اجتمع فيه صفات القوة، وضعيف مطلقاً وهو ما انفردت فيه صفات الضعف، وقوي من جهة ضعيف من أخرى وهو ما اجتمع فيه النوعان.

فالجهر والاستعلاء والإطباق والاستطالة والشدة والقلقلة ونحوها كالتفخيم والجرسية والمهتوفة من ما هو مذكور في المطولات صفات قوة.

والهمس والاستفال والانفتاح والرخاوة ونحو ذلك كالترقيق صفات ضعف».

خاتمة يتنبه بها المبتدئ ويتذكر بها المنتهي في ذكر كل حرف وما له من الصفات:

(١) عجز بيت من بحر الكامل، وقائله ساعدة الهذلي، وصدر البيت:

لَدُّ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ...

والبيت جاء في قصيدة يقول في مطلعها:

هَجَرَتْ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَن يَتَحَبَّبُ وَعَدَّتْ عَوَادٍ دُونَ وَلِيكَ تَشَعَّبُ

و ساعدة الهذلي؛ هو ساعدة بن جؤية بن كعب بن كاهل من سعد هذيل، شاعر من مخزومي الجاهلية والإسلام، أسلم وليست له صحبة قال الأمدى: شعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة، له: "ديوان شعر" - الموسوعة الشعرية.

فالآلف: جوفية، مجهورة، رخوة، مستفلة، منفتحة، مصمتة، هوائية، خفية، مديّة، حرف علة.

والهمزة: حلقيّة، مجهورة، شديدة، مستفلة، منفتحة، مصمتة، جرسية، مهتوفة.

والهاء: حلقيّة، مهموسة، رخوة، مستفلة، منفتحة، مصمتة، خفية.

والعين: حلقيّة، جهريّة، بينية، مستفلة، منفتحة، مصمتة.

والحاء: حلقيّة، مهموسة، رخوة، مستفلة، منفتحة، مصمتة.

والغين المعجمة: حلقيّة، جهريّة، رخوة، مستعلية، منفتحة، مصمتة.

والخاء المعجمة: حلقيّة، مهموسة، رخوة، مستعلية، منفتحة، مصمتة.

والقاف: جهريّة، شديدة، مستعلية، منفتحة، مصمتة، لهوية، مقلقلة.

والكاف: مهموسة، شديدة، مستفلة، منفتحة، مصمتة، لهوية

والجيم: مجهورة، شديدة، مستفلة، منفتحة، مصمتة، شجرية، مقلقلة.

والشين: مهموسة، رخوة، مستفلة، منفتحة، مصمتة، متفشية، شجرية.

والياء: شجرية، مجهورة، رخوة، مستفلة، منفتحة، مصمتة، مديّة، لينية، هوائية.

والضاد: مجهورة، رخوة، منطبقة، مصمتة، مفخمة، مستطيلة، مستعلية متفشية على قول.

واللام: مجهورة، بينية، مستفلة، منفتحة، ذلقية، منحرفة، مرققة. وقد تفخم كما سيأتي.

والنون: مجهورة، بينية، مستفلة، منفتحة، مذلقة، حرف أغن.

والراء: مجهورة، بينية، مستفلة، منفتحة، ذلقية، منحرفة، مكررة، مفخمة وقد ترقق كما سيأتي.

والطاء المهملة: نطعية، مجهورة، شديدة، مستعلية، مطبقة، مصمتة، مقلقلة، فهي في غاية من القوة.

والدال المهملة: مجهورة، شديدة، مستفلة، منفتحة، مصمتة، مقلقلة، نطعية.

والتاء المثناة فوق: مهموسة، شديدة، مستفلة، منفتحة، مصمتة، نطعية.

والصاد: مهموسة، رخوة، مستعلية، مطبقة، صفيرية، أسلية، مفخمة.
والسين: مهموسة، رخوة، مستقلة، منفتحة، مصمتة، صفيرية، أسلية.
والزاي: مجهورة، رخوة، مستقلة، منفتحة، مصمتة، أسلية، صفيرية.
والطاء المشالة: مجهورة، رخوة، مستعلية، مطبقة، مصمتة، لثوية، مفخمة.
والذال المعجمة: مجهورة، رخوة، مستقلة، منفتحة، مصمتة، لثوية.
والثاء المثلثة: مهموسة، رخوة، مستقلة، منفتحة، مصمتة، لثوية، متفشية على قول.
وقد رأيت بعض شراح هذه المقدمة قدم الطاء والذال والثاء على حروف الصفيير، وله وجه، وقد أشرنا إليه سابقاً، فتأمل.

والفاء: مهموسة، رخوة، مستقلة، منفتحة، مذلقة، شفوية، متفشية على قول.
والباء: جهرية، شديدة، مستقلة، منفتحة، مذلقة، مقلقلة، شفوية.
والميم: جهرية، بينية، مستقلة، منفتحة، مذلقة، أغنية.
والواو: مجهورة، رخوة، مستقلة، منفتحة، مصمتة، مدية، هوائية، خفية، حرف علة، لينية.

فهذا ما تيسر من صفات حروف الأصول، وأضربت عن باقي الصفات خوف الإطالة، والله أعلم.



[باب التجويد]

ولما فرغ من بيان مخارج الحروف والصفات شرع في بيان ما المراد بالتجويد، وماذا يجب فيه من رعاية المخارج والصفات وغير ذلك؟ مقدماً للثناء عليه ترغيباً فيه فقال:

٢٧- والأخذ بالتجويد حثم لازمٌ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثَمٌ

٢٨- لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهُ أَنْزَلَ وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا

أخبر رحمه الله أن الأخذ بالتجويد أي العمل به فرض عين لازم على كل قارئ.

وقد اختلف العلماء هل الواجب تجويد كل ما قرأه أو ما يجب عليه قراءته كالفاتحة؟ وصحح الناظم الأول ونقله في النشر.

ثم نبه على ثمرة الوجوب بقوله: (من لم يجود القرآن آثم) أي من لم يراع قواعد التجويد في قراءته عاصي آثم بعصيانه، والآثم معاقب.

فيكون التجويد واجباً؛ لأن الواجب هو الذي يثاب على فعله ويعاقب على تركه، والحرام بالعكس.

وفي بعض النسخ بدل (يجود) يصحح، والمراد بالتصحيح: مراعاة قواعد التجويد خاصة، وإن كان تارك التصحيح بمراعاة قواعد الإعراب آثماً أيضاً لأن الكلام في التجويد فقط.

وبهذا يظهر ضعف ما ذكره بعضهم حيث قال (من لم يجود القرآن): «بأن يقرأه قراءة تخل المعنى أو بالإعراب فهو آثم»، إذ اللائق أن يقال: بأن يقرأه قراءة تخل بإعطاء الحروف حقها ومستحقها وغير ذلك كما سيأتي.

و (القرآن) في البيت غير مهموز، وقد صحت القراءة به عن ابن كثير، واختارها المصنف هنا لمراعاة الوزن.

والتجويد: مصدر من جَوَدَ، يَجُودُ، تَجَوِّدًا. والاسم منه: الجودة، ضد الرداءة. يقال جَوَّدَ فلان في كذا، إذا فعل ذلك جيداً.

فهو عندهم عبارة عن الإتيان بالقراءة مجودة الألفاظ، بريئة من الرداءة في النطق، فمعناه انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين.

ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، هم متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة الملتقاة عن أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفضحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها.

والناس في ذلك بين محسن مأجور وبين آثم أو معذور، فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي أو النبطي القبيح، استغناء بنفسه، واستبدادا برأيه وحده، واتكالا على ما ألف من حفظه، واستكبارا عن عالم يوقفه على صحيح لفظه: فإنه مقصر بلا شك وآثم بلا ريب وغاش بلا مرية.

فقد قال رسول الله ﷺ «الدين النصيحة: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١).

أما من كان لا يطاوعه لسانه، ولا يجد من يهديه إلى الصواب فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها.

ولهذا أجمعوا على أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أمي؛ وهو من لا يحسن القراءة. واختلّفوا في صلاة من يبدل حرفا بغيره سواء تجانسا أو تقاربا، وأصح القولين عدم الصحة، كمن قرأ ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢] بالعين، أو ﴿الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٤] بالتاء، أو ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] بالخاء أو الظاء. ولذلك عدّ العلماء القراءة بغير تجويد لحنًا، وعدوا القارئ بها لحنًا.

ثم اعلم أن اللحن يستعمل في الكلام على معان: يستعمل بمعنى اللغة، ومن ذلك، لحن الرجل، يلحن، إذا تكلم بلغته.

واللحن: الفطنة، ومنه رجل لحن: أي فطن.

ويقال: لحن يلحن، إذا صرف الكلام عن وجهه، ومنه: عرفت ذاك بلحن قوله، أي فيما دل عليه كلامه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]. والله تعالى يعلم أن رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية كان يعرف المنافقين إذا سمع كلامهم، يستدل على أحدهم بما ظهر له من لحنه، أي من ميله في كلامه.

(١) رواه مسلم، من حديث تميم الداري، في: «كتاب الإيثار»، باب: «بيان أن الدين النصيحة» (٢/٢٢٥).

واللحن: الضرب من الأصوات الموضوعة، وهو مضاه للتطريب، كأنه لاحن ذلك بصوته، أي شبهه به. ومنه لحن في قراءته، إذا أطرب فيها.

واللحن: الخطأ ومخالفة الصواب، وبه سمى الذي يأتي بالقراءة على ضدي الإعراب وقواعد التجويد لحانا، وسمى فعله اللحن، لأنه كالمائل في كلامه عن جهة الصواب. واللحن قسمان: جلي وخفي.

فالجلي: خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالمعنى والعرف، كضم تاء ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ونصب المرفوع، ورفع المنصوب وخفضه، وتحريف المبني إلى ما قسم له من حركة أو سكون. والخفي: خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف، كتكرير الراءات، وتطين النونات، وتغليظ اللامات وإسائها، وإظهار المخفي، وتلين المشدد، وعكسه، وذلك غير محل بالمعنى ولا مقصر باللفظ، وإنما الخلل الداخلى على اللفظ فساد رونقه وحسنه وطلاوته من حيث أنه جار على مجرى الربة والثغثة. وهذا الضرب من اللحن، ومن هو الخفي، لا يعرفه إلا القارئ المتقن، والضابط الموجود، الذي أخذ عن أفواه الأئمة، ولقن من ألفاظ أفواه العلماء؛ الذين ترتضى تلاوتهم، ويوثق بعريبتهم، ولم يخرجوا عن القواعد الصحيحة والنصوص الصريحة، فأعطوا كل حرف حقه، وأنزلوه منزلته، وأوصلوا حقه من التجويد والإتقان والترتيب والإحسان.

ثم علل الناظم عدم ترك التجويد للقارئ فقال: (لأنه به الإله أنزلا) الضمير في (لأنه) ضمير الشأن، وقيل: عائد على القرآن. وفي (به) يعود على التجويد، أي الشأن أن الله تعالى أنزل القرآن بالتجويد، قال الله تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢] أي أنزلناه بالترتيل، أي التجويد. وقال تعالى مخاطبا لنبيه محمد ﷺ: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] أي جوده تجويدا، أي أتت به على تؤده بتبيين الحروف والحركات.

فإن قلت: من المعلوم أن النبي ﷺ كان يقرأه مجودا كما أنزل، فما فائدة أمره بالترتيل؟ قلت: الخطاب له ﷺ والمراد غيره، كما في قوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧] هكذا قال بعضهم.

ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الأمر به حتى أكده بالمصدر تعظيما لشأنه وترغيبا في

ثوابه حتى لا يخفى أنه سبحانه وتعالى أنزله بأفصح اللغات، وهي لغة العرب، من ترقيق المرقق، وتفخيم المفخم، وإدغام المدغم، وإظهار المظهر، وإخفاء المخفي، ومد الممدود، وقصر المقصور وغير ذلك مما هو لازم في كلامهم الذي هو سليقة لهم ولا يحسنون غيره، فإذا لم يراع ذلك فكأنه قرأ القرآن بغير لغة العرب، والقرآن ليس كذلك فهو قارئ وليس بقارئ، وعدم قراءته أولى من قراءة آية وهو بها من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، ومن الداخلين في قوله ﷺ: «رب قارئ للقرآن والقرآن يلعنه»^(١).

وعلم بذلك طلب التحرز عن اللحن، وتقدم لك معناه آنفا.

وقوله (وهكذا منه إلينا وصلا) إشارة إلى أنه كما أنزله الله تعالى مجودا وصل إلينا منه مجودا كذلك، أي أن الله تعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ إلى جبريل إلى النبي ﷺ إلى الصحابة إلى التابعين رضي الله عنهم أجمعين إلى أئمة القراء إلى الرواة إلى الطرق إلى أن وصل إلى شيوخنا متواترا كما أنزل. ومنهم من قال: إن جبريل تلقاه من رب العالمين من اللوح المحفوظ، وكلا القولين نص عليها الجعبري. ثم لم تكتف المشايخ أهل الأداء رحمهم الله بالأخذ عنهم بالسماع والقراءة حتى دونوا تلك القواعد في الكتب مضبوطة محررة، فلم يبق لمتعلل علة جزاهم الله عنا أحسن الجزاء.

قال رحمه الله:

- ٢٩- وَهُوَ أَيْضًا حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ وزينة الأداء والقراءة
 ٣٠- وهو إعطاء الحروف حَقَّهَا من صفة لها ومُسْتَحَقَّهَا
 ٣١- وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ واللفظ في نظيره كمثله
 ٣٢- مَكْمَلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفَ باللطف في النطق بلا تعسف

أخبر رحمه الله أن التجويد (حلية التلاوة) أي صفة مستحسنة. والحلية: مأخوذة من حلي العروس، وأراد بها الزينة إطلاقاً لاسم المحل على الحال. وفرق ابن الناظم بين التلاوة والأداء والقراءة فقال: «أن التلاوة: قراءة القرآن متتابعاً كالأورد - أي الأسباع - والدراسة والأورد الموظفة، والأداء: الأخذ عن الشيوخ، والقراءة: أعم منهما، تطلق على التلاوة

(١) ذكره العراقي في تخريج الإحياء (١/٢٤٦) موقوفاً على أنس بن مالك.

والأداء».

والحق أن الأداء: القراءة بحضرة الشيوخ عقب الأخذ من أفواههم لا الأخذ نفسه.
وقوله (وهو إعطاء الحروف حقها) هذا شروع في تعريف التجويد الاصطلاحي، أي
التجويد عبارة عن ثلاثة أمور:

الأول: إعطاء الحروف حقها من كل صفة ثابتة لها من الصفات المتقدمة، كالهمس
والجهر والشدة والرخاوة والاستفال والانفتاح والإصمات والانزلاق وغيرها من الصفات
التي لا ضد لها، ومستحقها - بفتح الحاء المهملة - أي ما ينشأ من تلك الصفات كترقيق
المستقل، وتفخيم المستعلي ونحوهما.

وعطف (مستحقها) على (حقها) من عطف المغاير، ولو اعتبرته تفسيرياً مع اعتبار
الصفة - التي هي أعم من الأصلية والناشئة منها - لجاز، لكن التفسير خلاف الأصل.

الثاني: رد كل واحد من الحروف إلى أصله، أي حيزه ومخرجه محققاً كان أو لا، وهذا
معنى قوله (ورد كل واحد لأصله)

الثالث: التلطف بنظير ذلك الحرف بعد التلطف به، كالتلفظ به أولاً، مكملًا ذاتاً وحققاً
ومستحقاً من غير تكلف ولا تعسف، وهذا معنى قوله (واللفظ في نظيره إلى آخره) أي إذا
نطقت بحرف مرقق مثلاً، وجاء نظيره فتلفظ به كلفظك بالأول. و(ما) في قوله (من غير ما
تكلف) زائدة؛ إذ الكلام تام بسقوطها.

وحاصل الأمور الثلاثة رعاية الذات والصفة وما ينشأ عنها في كل حرف وترك
التكلف والتعسف في القراءة.

ولله در الناظم حيث قال في نشره: «فالتجويد هو حلية التلاوة، وزينة القراءة، وهو
إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله، وإحاقه بنظيره،
وتصحيح لفظه، وتلطيف، النطق به على حال صيغته وكمال هيئته من غير إسراف ولا تعسف
ولا إفراط ولا تكلف.

وإلى ذلك أشار النبي ﷺ بقوله: «من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه على

قراءة ابن أم عبد^(١) يعني عبد الله بن مسعود، وكان قد أعطي حظاً عظيماً في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله كما أنزله الله تعالى، وناهيك برجل أحب النبي ﷺ أن يسمع القرآن منه، ولما قرأ بكى رسول الله ﷺ كما ثبت بالصحيحين^(٢).

قال الناظم: «وروينا بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي قال: صلى بنا ابن مسعود بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ووالله لو ددت أنه قرأ بسورة البقرة من حسن صوته وترتيله».

قال الناظم: «قلت: وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً كما أنزل، تلتذ الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته حتى يكاد أن يسلب العقول».

وقال رحمه الله: «ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان إلا أنه كان جيد الأداء، فيمّا باللفظ، فكان إذا قرأ أطرب المسامع، وأخذ من القلوب بالمجامع، وكان الخلق يزدحمون عليه ويجتمعون على الاستماع إليه»

قال رحمه الله: «وأخبرني جماعة من شيوخي وغيرهم أخباراً بلغت التواتر عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري رحمه الله^(٣) - وكان أستاذاً في التجويد - أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَأَ أَرَى الْهَدُودَ﴾ [النمل: ٢٠] وكرر هذه الآية فنزل طير على رأس الشيخ يستمع قراءته حتى أكملها فنظروا إليه فإذا هو هدد».

قال رحمه الله: «وبلغنا عن الأستاذ الإمام أبي علي البغدادي المعروف بسبط الخياط^(٤)

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن مسعود (١٢٨/٦)، رقم الحديث (٤٢٥٥).

(٢) انظر ما رواه البخاري: «كتاب التفسير» باب: «كيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً» (١٦٧٣/٤)، وما رواه مسلم في: «كتاب صلاة المسافرين»، باب «فضل استماع القرآن، وطلب القراءة من حافظ للاستماع، والبكاء عند القراءة والتدبر» (٣٢٨/٦).

(٣) هو أبو عبد الله الصائغ المصري الشافعي مسند عصره وشيخ زمانه (ت ٧٢٥هـ)، قاله عنه ابن الجزري: «وحكايته في قراءته في صلاة الفجر مشهورة أخبرني بها غير واحد من أصحابه». انظر: غاية النهاية (٦٥/٢).

(٤) عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط، الأستاذ البارع الكامل الثقة، شيخ الاقراء ببغداد في عصره، كان عالماً بالقراءات واللغة والنحو، مولده ووفاته ببغداد، من كتبه: «المبهج» و«الاختيار في اختلاف العشرة أئمة الأمصار» في دمشق، و«الروضة» و«الايجاز» و«التبصرة» كلها في القراءات (ت ٥٤١هـ). انظر: نزهة الألباء (ص: ٤٨٢).

صاحب المبهج وغيره في القراءات، أنه كان قد أعطى من ذلك حظاً عظيماً، وأنه أسلم على يده جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته، وحسن صوته».

تتميم:

اعلم أن مراتب التجويد ثلاثة: ترتيل وحذر وتدوير، وزاد بعضهم التحقيق. فأما الترتيل فهو مصدر من: رتل فلان كلامه، إذا أتبع بعضه بعضاً على مكث وتفهم من غير عجلة، وهو الذي نزل به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ [الفرقان: ٣٢].

وفي الحديث الشريف عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ قال: «إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل» أخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(١).

وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: «كانت مدّاً ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ يمد (الله) ويمد (الرحمن) ويمد (الرحيم)»^(٢).

وهو المطلوب في القراءة لا كما يفهمه جهلة القراءة بالديار المصرية الذين يقرأون أمام الملوك وأهل الثروة والجنائز، ويأخذون عليه الأجرة فأولئك الذين ضل سعيهم وخاب عملهم، فيستحلون بذلك تغيير كتاب الله تعالى ويهونون على أنفسهم الاجترار على الله تعالى بأن يزيدوا في كتابه ما ليس فيه جهلاً برأيهم، وهروباً عن سنة نبيهم، ورفضاً لسير الصالحين من سلفهم، ويراعون إلى ما يزين لهم الشيطان من أعمالهم، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، فهم في غيهم يترددون، وبكتاب الله يتلاعبون، فإن الله وإنا إليه راجعون.

وأما الحذر: فهو مصدر من حذر- بالفتح- يحذر- بالضم - إذ أسرع فهو الحذور الذي هو الهبوط؛ لأن الإسراع من لازمه بخلاف الصعود، فهو عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتحقيقتها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير ونحو ذلك مما صحّت به الرواية، ووردت به القراءة وهو ضد الترتيل والتحقيق، وهو يكون لتكثير الحسنات في القراءة، وحوز فضيلة التلاوة، فيحترز فيه عن بتر حروف المد، وذهاب صوت

(١) قال في الجامع الصغير: أخرجه السجزي في الإبانة عن زيد بن ثابت، ذكره الألباني في ضعيف الجامع (١١٧/٢).

(٢) صحيح البخاري، في: «كتاب فضائل القرآن»، باب «مدّ القراءة» (٤/١٩٢٥).

الغنة، واختلاس^(١) أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة، ولا توصف بها التلاوة، ولا تخرج عن حد الترتيل.

وأما التدوير: فهو عبارة عن التوسط بين المقامين: الترتيل والحد.

وأما التحقيق: فهو مصدر من حَقَّت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه.

ومعناه: المبالغة في الإتيان بالشيء على حقه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، فهو بلوغ حقيقة الشيء، والوقوف على كنهه، والوصول إلى نهاية شأنه، وهو عندهم عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، وإخراج الحروف بعضها من بعض بالسكوت والترسل ونحو ذلك، ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرّك.

قال الناظم: «فالتحقيق يكون لرياضة الألسن، وتقويم الألفاظ، وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو الذي يستحسن ويستحب الأخذ به على المتعلمين من غير أن يجاوز فيه إلى حد الإفراط، من تحريك السواكن، وتوليد الحروف من الحركات، وتكرير الرءاءات، وتطين النونات بالمبالغة في الغنّات، كما روينا عن حمزة - الذي هو إمام المحققين - أنه قال لبعض من سمعه يبالغ في ذلك: «أما علمت أن ما فوق الجعودة فهو ققط^(٢)، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة». وهذا النوع - أعنى التحقيق - نوع من الترتيل.

وفرق بعضهم بين التحقيق والترتيل: أن التحقيق يكون للرياضة والتعلم والتمرين، والترتيل يكون للتدبر والتفكير والاستنباط.

فكل تحقيقٍ ترتيل وليس كل ترتيل تحقيقاً. والصواب ما قدّمناه أولاً من أن التحقيق نوع من الترتيل فهو داخل فيه، قاله الناظم في النشر.

وجاء عن علي عليه السلام أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿وَرَزَّلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] فقال:

(١) الاختلاس هو: الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع به أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن تامة في الحقيقة إلا أنها لم ترسل (تمطط)، ولا ترسل بها فخفي إشباعها ولم يتبين تحقيقها. انظر: جمال القراءة (٥٣١/٢).

(٢) الققط: قصر الشَّعر مع شدة جعودته. انظر: لسان العرب (٢١٨/١١)، مادة (ق ط ط).

الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف.

وقد اختلف العلماء رضي الله عنهم هل الأفضل: الترتيل وقلة القراءة أو السرعة وكثرة القراءة؟

فذهب بعض إلى أن كثرة القراءة أفضل، واحتج بحديث ابن مسعود، قال رسول الله ﷺ «من قرأ حرفاً من كتاب الله تعالى فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها» رواه الترمذي وصَّححه^(١)، ولأن عثمان رضي الله عنه قرأه في ركعة^(٢).

وذهب بعض إلى أن الترتيل والتدوير كلا منهما مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرة القراءة؛ لأن المقصود من القراءة فهمها والتفكر في معانيها والفقهاء فيها مع تدبرها، والعمل بتلاوتها، وحفظها وسيلة إلى معانيها.

وقد جاء ذلك منصوصاً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم.

وسئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما البقرة والأخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد فقال: الذي قرأ البقرة وحدها أفضل^(٣). ولذلك كان كثير من السلف يردد الآية الواحدة إلى الصباح اقتداء به ﷺ^(٤).

تنبيه:

الترتيل روي عن ورش من طريق الأزرق وابن ذكوان وحفص وجماعة من أهل الأداء كما هو مذكور في الكتب المطولات مع اختلاف الروايات.

والحدر مذهب من له قصر المنفصل كقالون وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب.

والتدوير مذهب ابن عامر والكسائي.

وهذا هو الغالب على قراءتهم، وإلا فكل واحد منهم يجوز المراتب الثلاثة.

(١) رواه الترمذي في: «كتاب فضائل القرآن عن رسول الله ﷺ»، باب «ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر» ١٧٥/٥.

(٢) ذكره ابن كثير في كتابه: فضائل القرآن (ص: ١٣٧)، عن أبي عبيد ياسناده وصَّححه.

(٣) انظر هذه الآثار عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد في كتاب التبيان للإمام النووي (ص: ٧٠-٧١).

(٤) انظر ما رواه النسائي في: «كتاب الافتتاح»، باب «ترديد الآية». (١٧٧/٢)، وابن ماجه في: «كتاب إقامة

الصلاة»، باب: «ما جاء في صلاة الليل». (٤٢٩/١)، حديث رقم (١٣٥٠).

٣٣- وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِيٌّ بِفَكَهِه

أي ليس بين التجويد وتركه فرق إلا رياضة امرئ، أي مداومته على القراءة بالتكرار والسماع من أفواه المشايخ الحدّاق، لا بمجرد الاقتصار على النقل من الكتب المدوّنة. وقوله (بفكه) أي بفمه، وهذا من إطلاق الجزء، والمراد به الكل. والفكان ملتقى الشدقين من الجانبين، هكذا قاله ابن الناظم.

والمراد بالشدقين جانب الفم الأيمن والأيسر، وبملتقاهما من الجانبين ملتقاهما من الجانب الأعلى والأسفل.

وقال صاحب القاموس: «الفك: اللحي أو مجمع الفكين». واللحي: «منبت اللحية التي هي شعر الخدين والذقن وهما لحيان». وعلى هذا لا يكون الفك جزءا للفم. والله در الناظم رحمه الله حيث قال: «ولا أعلم سببا لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتشديد، مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني رحمه الله: «ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكه». فلقد صدق وبصر، وأوجز في القول وما قصر؛ فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقير الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصوت، ولا بتمطيظ الشد، ولا بتقطيع المد، ولا بتطين الغنات، ولا بحصرمة الرءاءات، قراءة تنفر عنها الطباع، وتمجها القلوب والأسماع، بل القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة، التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسف ولا تكلف، ولا تصنع ولا تنطيع، ولا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء».

إذ القراءة كالرياض إن قل صار سمرة، وإن زاد صار برصًا.

وفي الموطأ والنسائي عن حذيفة أن النبي ﷺ قال: «اقرأوا القرآن بلحون العرب، وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر، فإنه سيجيء أقوام من بعدي يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم»^(١).

(١) لم أقف عليه في الموطأ والنسائي، قال محقق جامع الأصول (٢/٤٥٩): «ذكره السيوطي في الجامع

والمراد بألحان العرب: القراءة بالطبع والسليقة كما جبلوا عليه من غير زيادة ولا نقص. والمراد بألحان أهل الفسق: الأنغام المستفاداة من علم الموسيقى.

والأمر في الخبر محمول على الندب، والنهي على الكراهة إن حصلت المحافظة على صحة ألفاظ الحروف، وإلا فعلى التحريم. والمراد بالذين لا يجاوز حناجرهم: الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به.

ونقل الزيلعي^(١) - من الحنفية - أنه لا يحل التطريب فيه ولا الاستماع إليه؛ لأن فيه تشبها بفعل الفسقة في حال فسقهم، وهو التغني، ولا يعكر عليه قوله ﷺ «ليس منا من لم يتغن بالقرآن»^(٢)؛ لأن المراد بالتغني فيه: الاستغناء على ما اختاره سفيان بن عيينة، ونقله عنه شارح المصابيح^(٣).

وقال ابن الناظم في شرحه على المقدمة: «واعلم أن قراء زماننا ابتدعوا شيئاً سموه (الترقيص) وهو أن يروم السكت على الساكن ثم ينفر مع الحركة في عدو وهرولة. وآخر يسموه (الترعيد) وهو أن يرعد صوته كالذي يرعد من برد وألم. وآخر يسمّى (التطريب) وهو أن يترنم بالقرآن ويتنعم به، فيمد في غير مواضع المد، ويزيد على ما لا ينبغي لأجل التطريب، فيأتي بها لم تجزه العربية. وآخر يسمّى (التحزين) وهو أن يترك طباعه وعادته في التلاوة، ويأتي بالتلاوة على وجه آخر، كأنه حزين يكاد يبكي من خشوع وخضوع، ولا يأخذ الشيوخ بذلك، لما فيه من الرياء. وآخر أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون فيقرءون كلهم بصوت

الصغير وعزاه للطبراني في الأوسط والبيهقي في شعب الإيوان، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية: حديث لا يصح، وفي الميزان للذهبي: الخبر منكر». وقد ذكره ابن كثير في فضائل القرآن (ص: ٩٨).

(١) عثمان بن علي بن محجن، فخر الدين الزيلعي: فقيه حنفي، قدم القاهرة سنة (٧٠٥ هـ)، فأفتى ودرس، وتوفي فيها، له: "تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق" في الفقه، و"تركة الكلام على أحاديث الأحكام" و"شرح الجامع الكبير" في الفقه (ت ٧٤٣ هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٢١٠).

(٢) رواه البخاري - عن أبي هريرة - في «كتاب التوحيد»، باب: قول الله تعالى: «وأسرأ قولكم أو أجهروا به..». (٦/ ٢٧٣٧).

(٣) انظر شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (٤/ ٢٧٥)، والطيبي: هو شرف الدين حسين بن محمد بن عبد الله (ت ٧٤٣ هـ)، وله شرح على مصابيح السنة للإمام البغوي المسمّى ب: الكاشف عن حقائق السنن.

واحد فيقطعون القراءة ويأتي بعضهم ببعض الكلمة وآخر ببعضها ويحافظون على مراعاة الصوت خاصة، وسماه بعضهم بـ (التحريف).

ثم اعلم أن المستفاد من تهذيب الألفاظ والثمرة الحاصلة عند تقويم اللسان حصول التدبر في معاني كتاب الله تعالى، والتفكير في غوامضه، والتبحر في مقاصده. وقد حقق الله مراده من ذلك، فقال جل ذكره مخاطباً لنبيه: ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩]، ولهذا يستحب الإنصات إليه في الصلاة وغيرها، وندب الإصغاء إلى الخطبة يوم الجمعة.

«إذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته موفياً حقه فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الأفراد، وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة، ولا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب وقوي وضعيف ومفخم، ومرقق، فيجذب القوي الضعيف، ويغلب المفخم المرقق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحة التلفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب».



[باب الترقیق]

ولما فرغ الناظم من ذكر مخارج الحروف وصفاتها اللازمة لها من جهر وهمس واستفالي واستعلاء ونحو ذلك، شرع يذكر مستحقها الناشئ عن حقوقها فقال:

٣٤- فَرَقَقْنِ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرَفٍ وَحَاذِرْنَ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلْفِ

أمر المصنف رحمه الله بترقيق الحروف المستفلة؛ لضعفها، ولا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم ﴿الله﴾ الواقعة بعد فتحة أو ضمة، وإلا الراء على تفصيل كما سيأتي في كلامه^(١).

فإن قلت: لم لم تفخم اللام من ﴿السلام﴾ مع كونه من أسمائه تعالى؟

قلت: نعم هو من أسمائه، إلا أن الأول يدل على الذات بالمنطوق بخلاف هذا، وأيضا للفرق بينه وبين اللات عند الوقف عليه بالهاء مع عدم المنافرة.

والحروف المستعلية كلها مفخمة لا يستثنى منها شيء، وهذا مفهوم من منطوق قوله: (فرققن مستفلا من أحرف).

ثم اعلم أن الألف داخلية في قوله: (فرققن مستفلا) وإنما حذر من تفخيمها؛ لانفتاح الفم عند التلطف بها، وذلك يؤدي إلى تسمين الحرف.

وتحذيره من تفخيمها مطلقا، أي سواء وقعت بعد حرف مستفل ك: ﴿جَاءَ﴾ و﴿بَاءَ﴾ أو مستعل ك: ﴿قَالَ﴾ و﴿طَالَ﴾، محمول على ما مشى عليه الناظم في التمهيد، وجزم به شيخه ابن الجندي^(٢) حيث قال: «إن تفخيمها بعد حرف الاستعلاء خطأ» أو محمول على ما إذا وقعت بعد حرف مستفل كما هو اختيار بعضهم، حتى لو جاءت بعد المستعلي أو شبهة تبعته في التفخيم.

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه على المقدمة: «أي واحذر تفخيم لفظ الألف إذا وقعت بعد حرف مستفل، فإن وقعت بعد حرف مستعل تبعته في التفخيم، وذلك

(١) انظر شرح البيت رقم (٤٤).

(٢) هو أبو بكر بن أيدغددي بن عبد الله الشمسي الشهير بابن الجندي، ويسمى عبد الله (ت ٧٦٩هـ) شيخ مشايخ القراء بمصر. انظر: غاية النهاية (١/ ١٨٠).

لأنها لازمة لفتحة الحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجودها وعدمها بعدمها، فرقت بعد المستقل، وفخمت بعدي وشبهه. والمراد بشبهه: الراء؛ لأنها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى، الذي هو محل حروف الاستعلاء» انتهى.

وما علل به شيخ الإسلام بقوله: «وذلك لأنها لازمة إلى آخره» فيه بحث من وجوه: أما أولاً: فإننا لا نسلم أن الألف لازمة لفتحة ما قبلها، بل هي -أي- الفتحة - لازمة للألف، لأنها توجد بوجود الألف وتعدم الألف بعدمها كما في: (مصايح) و(قوتك) ولا عكس؛ بدليل قولهم: ضرب ضرباً، فظهر أن فتحة ما قبل الألف في (ضرباً) وهي الباء لا تعدم بعدم الألف، ولا توجد الألف بوجودها وإلا لم يقولوا: (ضرب) من غير ألف.

وأما ثانياً: فلأنه لا يجوز تفخيم ألف: ﴿ طَالَ ﴾ ونحوه: وإن وقعت بعد المستعلي؛ لقول الجعبري: «إياك وتفخيم الألف المصاحبة للآم ك: ﴿ الصَّلَاة ﴾ و﴿ الطَّلَق ﴾، و﴿ طَالَ ﴾ فإنه لحن».

وكذلك لا يجوز تفخيم الألف الواقعة بعد الراء، وإن كانت الراء عند الناظم شبه المستعلي؛ لتصريحه في تمهيده بالتحذير من ذلك. وفيه تصريح أيضاً بأنه لا بد من ترقيقها إذا كانت بعد اللام المفخمة نحو: ﴿ إِنَّ اللَّهَ ﴾، و﴿ الصَّلَاة ﴾ و﴿ الطَّلَق ﴾ في مذهب ورش، قال: «وبعض الناس يتبعون الألف واللام، وليس بجيد، وسيأتي ردُّ كلام الجعبري.

وأما ثالثاً: فلأن قوله: «لأنها تخرج إلى آخره» لا يصلح تعليلاً لما فهم من كون الراء شبها للمستعلي، لأنه يستلزم أن تكون النون واللام شبيهتين له؛ لوجود العلة المذكورة، ولم يقل به أحد لا هو ولا غيره فيما علمت».

فظهر لك أن الصحيح ما مشي عليه الناظم في النشر حيث قال: «وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما تقدمها فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيمياً. وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها، فإنها يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو.

وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه، ولم يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه».

فقد ظهر لك رد مقالة الجعبري، وما ذكره الناظم في التمهيد لا يعارض ما ذكره في النشر؛ لأنه صنفه في سن البلوغ، والعمدة على ما صنفه آخرًا، وهو الحق وجزم به القسطلاني.

تنبيه:

النون في قوله: (فرققا) و(حاذرا) نون التوكيد الخفيفة، ورسما بالألف وفاقا لرسم قوله تعالى: ﴿وَلْيَكُونَا﴾ يوسف [الآية: ٣٢]، و﴿لَنَسْفَعًا﴾ باقرأ [الآية: ١٥]، كما نصَّ عليه الشاطبي في عقيلته^(١)، وفاقًا لرأي الأكثرين.

وقوله: (حاذرا) أمر من باب المفاعلة، معناه: احذر، وكما يكون هذا الباب للمشاركة يكون للواحد كقولهم: عاقبت اللصَّ.

وحيث قيل: بأن (حاذرًا) رسم بالألف احتمال أن يكون اسم فاعل من: حاذرت الشيء، بمعنى تحذرت منه، وعليه يكون منصوبا على أنه خبر كن المقدرة، أي كن حاذرًا من تفخيم لفظ الألف.



(١) أي في عقيلة أتراب القصائد، وقد ذكر ذلك في البيت رقم (١٦٤) فقال:

لَنَسْفَعًا لِيَكُونَا مَعِ إِذَا أَلْفٌ وَالنُّونُ فِي وَكَايُنْ كُلِّهَا زَهْرًا

[باب استعمال الحروف]

ثم عطف على لفظ الألف قوله:

٣٥- وَهَمْزِ الْحَمْدِ أَعُوذُ أَهْدِنَا اللهُ نُثَمِّمُ لَامَ اللهِ لَنَا
٣٦- وَلِيَتَلَطَّفَ وَعَلَى اللهِ وَلَا الضُّ وَالْمِيمِ مِنْ تَحْمِصَةٍ وَمِنْ مَرَضٍ

أي وحاذراً تفخيم همز (الحمد) و(أعوذ) و(اهدنا) و(الله) عند الابتداء بها.

أراد بذلك إيجاب ترقيقها مطلقاً سواء جاورها مرقق كهمز: ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢] و﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧] و﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، أم مفخم كاسم ﴿اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧]، أم جاورها رخو كالهاء من: ﴿أَهْدِنَا﴾، أم متوسط بين الشدة والرخاوة كاللام من: ﴿الْحَمْدُ﴾، العين من: ﴿أَعُوذُ﴾، أم جاورها متحد معها في أصل المخرج كالعين أيضاً من ﴿أَعُوذُ﴾. وما اعتبره بعضهم من أن الحاء في: ﴿الْحَمْدُ﴾ مجاورة للهمزة بناء على أن اللام الساكنة كالمعدومة.

وإنما أكد الأمر بترقيق الهمزة وحذر من تفخيمها لما فيها من الاستفال المقتضي للترقيق.

وما قيل من أن ترقيقها لكمال الشدة فيها، معارض بها في القاف والطاء الشديديتين من التفخيم ولم يرققا.

نعم التعليل بكماها مستقيم، لو أمر الناظم ببيانها؛ إذ الحرف الشديد لمنعه الصوت أن يجري معه مستوجب للبيان إلا أنه لم يأمر ببيانها وإنما حذر من تفخيمها.

قال في النشر: «فإن كان حرفاً مجانسها أو مقاربها كان التحفظ بسهولتها أشد، وبتريقها أكد، نحو: ﴿أَهْدِنَا﴾، ﴿أَعُوذُ﴾، ﴿أَعْطَى﴾ [طه: ٥٠]، ﴿أَحَطْنَا﴾ [الكهف: ٩١]، ﴿أَحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوع^(١) انتهى.

قلت: ويحترز فيها^(٢) عن أمرين:

(١) والمتهوع: من تهوع القيء. تكلفه، والمراد مشابهته في الصوت. انظر: القاموس المحيط (٢/١٠٣٩).

(٢) أي: في الهمزة.

أحدهما: ما يفعله بعض القراء إذا وصلها بما قبلها فيشوبها شيء من اللين من تخفيف اللفظ بها وتليينه، ويغفل عن مراعاة الجهر والشدة اللذين فيها وذلك لا يجوز.

الثاني: أن تجعل كالهاء، وهو لا يجوز أيضا.

ومثل لها الناظم بأربعة أمثلة نوعان من الاسم وهما: العلم والصفة، ونوعان من الفعل وهما: المضارع والأمر.

ثم أمر بترقيق اللام الأولى من (الله) ولام (لنا) لمجاورتها النون كما قاله ابن الناظم.

ولامي (وليتلطف) لمجاورة الأولى الياء الرخوة ولمجاورة الثانية الطاء المستعلية. وما وقع من تفخيم بعضهم اللام الثانية لوقوعها بين تاء وطاء فمردود، كما قطع به الجعبري وفاقا للمحققين.

ولام (على الله) لمجاورتها لفظ الجلالة المفخم، ولام (ولا الضم) من قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] لمجاورتها الضاد المستعلية.

وإنما وقف على الضاد الساكنة من ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ لأنها بدل عن لام التعريف، كما وقف على لام التعريف من قال:

*** دع ذا وقدم وألحقنا بذا الـ^(١) ***

وقيل: لضرورة النظم.

ومثل لها^(٢) الناظم بخمسة أمثلة؛ أي سواء كانت في اسم ظاهر، أو مضمرة فيه حرف تفخيم أو لا، فخم لعارض أو لا، أو في فعل.

وإذا سكنت اللام وأتى بعدها نون فلتحرص على إظهارها مع مراعاة سكونها نحو:

﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥] وسيأتي ذلك في كلامه إن شاء الله^(٣).

(١) هو من الرجز، وقائله غيلان بن حريث، وتتمته:

*** بالشحم إنا قد مللناه بجل ***

وهو لغيلان بن حريث الربيعي الراجز. - الموسوعة الشعرية.

(٢) أي: للام.

(٣) انظر شرح البيت رقم (٤٧).

تنبيه:

لا خلاف بين القراء فيما قلناه وهو ترقيق اللام، سواء تحركت أو سكنت إلا ما ورد عن ورش من طريق الأزرق في تغليظ اللام المفتوحة حيث وقعت بعد الصاد والطاء والظاء إذا فتحت أو سكنت، نحو: ﴿أَصْلَوَةٌ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿أَطْلَقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] و(الظلام)، و﴿مَطَّلَعَ﴾ [الكهف: ٩٠]، ﴿طَالَ﴾ [طه: ٨٦] و﴿فَصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣] على خلاف فيها.

ثم حذر من تفخيم الميم مطلقا من (مخمصة) الأولى والثانية، والميم من (مرض) لمجاورة الجميع المفخّم.

ثم عطف على قوله: (ومن مرض) قوله:

٣٧- وَبَاءٍ بَرَقٍ بَاطِلٍ بِهِمْ بِيْذِي وَأَخْرَضَ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجُهْرِ الَّذِي
٣٨- فِيهَا وَفِي الْحِيمِ كُحِبَّ الصَّيْرِ رَبْوَةٌ اجْتَثَّتْ وَحَجَّ الْفَجْرِ

أمر بترقيق الباء من (برق) لمجاورتها الراء والقاف المفخمين، وباء (باطل) لمجاورتها الطاء المفخمة مع كون الألف حاجزا غير حصين، فلا يؤمن معها السراية.

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه على المقدمة: «لمجاورتها الألف المدية» وهو مشعر بأنها لمجاورتها ما هو مرقق - وهو الألف - فيلزمه أن يكون ما قبل الألف تابعا لها في الترقيق، مع أن ما نقلناه عنه أنفا يقتضي أن تكون هي التابعة له حيث ترقق بعد المستفل وتفخم بعد المستعلي.

وفي التمهيد ما يقتضي أنها متبوعة لا تابعة، وذلك أنه قال: «إذا وقع بعد الباء ألف وجب على القارئ أن يرقق اللفظ بها، لاسيما إذا وقع بعدها حرف استعلاء أو إطباق، نحو قوله تعالى: ﴿بَاغَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و﴿بَسِطُ﴾ [المائدة: ٢٨] و﴿وَالْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، و﴿أَلْبِطِلُ﴾ [البقرة: ٤٢]، و﴿بَلَّغُ﴾ [المائدة: ٩٥].»

وعبارته في النشر صريحة في ترقيق الباء حيث وقع بعدها حرف مفخم، نحو: ﴿وَنَبِطِلُ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ﴿بُغِي﴾ [القصص: ٧٦]، ﴿وَنَصَلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] قال فيه: «فإن حال بينها ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ، نحو: ﴿وَنَبِطِلُ﴾ و﴿بَاغَ﴾ و﴿وَالْأَسْبَاطِ﴾، فكيف إذا

ولها حرفان مفخمان، نحو ﴿ بَرَقَ ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿ بَلَّ طَبَعَ ﴾ [النساء: ١٥٥] عند من أدغم.

ومن ما يرقق: باء (بهم) وباء (بذي)؛ لمجاورتها الرخوة. وقيل: لمجاورتها حرفا خفيا؛ هو الهاء في الأولى والذال في الثانية، وفيها نظر:

أما الأولى: فلأن مجاورة الرخوة لا تقتضي الترقيق وإلا لاقتضت مجاورة الشديدة ضده في نحو ﴿ بَأْسَ ﴾ [النساء: ٨٤] و﴿ بَدَّلْتَهُمْ ﴾ [النساء: ٥٦] و﴿ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦] وليس كذلك؛ لأنهم مطبقون على ترقيق الباء حيثما كانت.

وأما الثاني: فلأن الذال ليست من الحروف الخفية؛ إذ هي أربعة يجمعها قولك: (هاوي).

والأولى أن يعلل ترقيق الباء في (بهم) لمجاورتها حرفا خفيا - وهو الهاء - و (بذي) لمجاورتها حرفا ضعيفا.

قال في النشر: «وليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها - كما يفعله كثير من المغاربة - لاسيما إن كان حرفا خفيا نحو: ﴿ يَهَمُّ ﴾ [البقرة: ١٥] و﴿ يَهْءُ ﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿ يَهَّأَ ﴾ [البقرة: ٩٩]، و﴿ يَلْبَغُ ﴾، و﴿ يَسِطُّ ﴾. أو ضعيفا نحو: ﴿ يَثْلَثُ ﴾ [آل عمران: ١٢٤] و﴿ وَيَذِي ﴾ [النساء: ٣٦]، و﴿ يَسَاحَتِهِمْ ﴾ [الصفات: ١٧٧]. وإذا سكنت كان التحفظ بها فيها من الشدة والجهر أشد».

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (واحرص على الشدة والجهر الذي فيها إلى آخره).

وقوله: (واحرص) وفي نسخة (فاحرص) بالفاء: أي أمر بالحرص على الشدة والجهر اللذين في الباء والجيم، لثلاث تشبه الباء بالفاء والجيم بالشين.

فمن أمثلة الباء قوله تعالى: ﴿ مُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥]، و﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [البلدة: ١٧]، و﴿ رَتَوَةَ ذَاتِ قَرَارٍ ﴾ [المؤمنون: ٥٠].

ومن أمثلة الجيم قوله تعالى: ﴿ أَحْتِثُّ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ٩٧]، و﴿ وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾ [الحج: ٢٧]، و﴿ وَالْفَجْرِ ﴾ [الفجر: ١].

فإذا سكنت الجيم ووقع بعدها زاي أو سين نحو: ﴿الرَّجْزُ﴾ [الأعراف: ١٣٤] و﴿الرَّجَسُ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. أو دال نحو: ﴿مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [يس: ٥١]، وجب التحفظ بيانها فالحاصل أنه يجب التحفظ بإخراجها من مخرجها مع مراعاة صفاتها، فربما أخرجت غير صافية من مخرجها فينتشر بها اللسان فتصير ممزوجة بالشين، كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر. وربما نبا اللسان فأخرجها ممزوجة بالكاف كما يفعله بعض الناس وهو موجود كثيرا في بوادي اليمن.

قوله: (الذي فيها وفي الجيم) صفة الجهر، ويقدر مثله صفة للشدة، أي على الشدة التي فيها وفي الجيم.

والكلمات الممثل بها محكية على حالة الجر التي كانت عليها في الآيات المذكورة. ولولا الحكاية لكان حذف التنوين من (حبّ) و(حجّ) للضرورة، والأصل عدمها.

ثم لما علم وجوب تبيين الشدة والجهر اللذين في الباء والجيم - ولا بد من بيان قلقتهما إذا سكتا - أمر على وجه التأكيد بتبيين المقلقل عند سكونه مطلقا سواء كان باء أو جيمًا أو دالا أو طاء أو قافا، فقال:

٣٩- وَيَبِينَنَّ مُقْلَقًا إِنْ سَكْنَا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبِينَا

أشار المصنف رحمه الله بذلك إلى وجوب تبيين قلقلة الحرف المقلقل إن سكن سكونًا أصليًا كالباء من ﴿أَبْوَابٍ﴾ [الأنعام: ٤٤] وجيم ﴿تَجْرُوبٍ﴾ [المؤمنون: ٦٤]، ودال ﴿وَيَذْرُؤُنَّ﴾ [القصص: ٥٤]، وطاء ﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤]، وقاف ﴿يَقْطَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٧].

أو عارضًا لوقف نحو: ﴿وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: ٢]، و﴿وَالْيَوْمِ﴾ [البروج: ١] و﴿وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ﴾ [البروج: ٢]، و﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ [البروج: ٣]، ﴿مُحِيطٌ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿أَطْلَقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، ﴿فَقَدْ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٧٧]، وشبه ذلك.

ثم اعلم أن القلقلة لما كانت متفاوتة بين السكون الأصلي والعارض لأجل الوقف صرح بالتفاوت بذلك فقال: (وإن يكن في الوقف كان أبينا)، أي وإن يكن سكونه في الوقف كانت القلقلة فيه عند سكونه أبين من سكونها في غير الوقف.

وليس الغرض من كلام المصنف هنا بيان بعض صفات حروف القلقلة كما يفهم من كلام بعضهم^(١)، لأنه لم يذكر في هذا البيت منها سوى القلقلة نفسها، وقد بينها فيما مر بقوله: (قلقلة قطب جد)^(٢).

ويمكن أن يقال: ليس غرضه بيان صفتها الحقيقية - أعنى القلقلة - بل بيان صفتها النسبية، وهو كونها مبينة القلقلة عند الوقف.

ويجوز في قاف (مقلقلا) الثانية الكسر على أنه اسم فاعل حال من فاعل (ووبينن)، والفتح على أنه اسم مفعول صفة لمحذوف تقديره: حرفا مقلقلا.

وقيد شيخ الإسلام المصراع الأول بغير الوقف بناء على أن تبيين القلقلة في الوقف معلوم من المصراع الثاني، وما ذكرناه أولى؛ لأن الأصل الإطلاق.

ثم عطف على قوله: (مقلقلا) قوله:

٤٠- وَحَاءٌ حَضَّحَصَّ أَحَطَّتُ الْحَقُّ وَسَيْنٌ مُسْتَقِيمٌ يَسْطُو يَسْقُو

أي وبينن حاء (حصحص)، وهي صادفة بالحائين، وحاء (أحطت)، وحاء (الحق) لمجاورتها الصاد في المثال الأول، والطاء في الثاني، والقاف في الثالث، وهي مستعلية مع كونها^(٣)، مستفلة.

وإن شئت قلت: إنما وجب ترقيق الحاء من (أحطت) و(الحق) لمجاورتها الطاء والقاف الشديديتين مع كونها رخوة.

تنبيه:

قال في النشر: «والحاء تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانسها أو مقارنها، لاسيما إذا سكنت، نحو ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩] و﴿وَسَيِّحَهُ﴾ [الإنسان: ٢٦]. وكثيرا ما يقلبونها في الأول عينا ويدغمونها، وكذلك يقلبون الهاء في ﴿وَسَيِّحَهُ﴾ حاء؛ لضعف الهاء وقوة الحاء فتتحد بها فينطقون بحاء مشددة، وكل ذلك يجوز إجماعا.

(١) يقصد به شيخ الإسلام

(٢) انظر شرح البيت رقم (٢٤).

(٣) أي: الحاء.

وكذلك يجب الاعتناء بترقيقتها إذا جاورها حرف الاستعلاء نحو ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] و﴿أَلْحَقُ﴾ [البقرة: ٢٦] فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب نحو: ﴿حَصَّصَ﴾ [يوسف: ٥١] انتهى.

ويجب تبيين سين (مستقيم) و(يسطون)، و(يسقون) من قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] ونحوه، ومن قوله تعالى: ﴿يَكَادُرُونَ بِسُطُونٍ﴾ [الحج: ٧٢] و(يسقون) من قوله تعالى ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣]؛ لمجاورتها التاء والطاء والقاف الشديديات مع كونها رخوة.

فائدة:

قال بعضهم: يتعين على المجود أن يبين همس السين، ويهتم ببيانها وصغيرها، ويخلص لفظها من الجهر خصوصا إذا سكنت وإلا انقلبت زايا؛ لما بين الزاي والسين من المشابهة ونحوه، وذلك نحو: ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١] و﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] و﴿مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩].

وكذلك يجب على المجود أن يعتني ببيان انفتاح السين واستفائها إذا أتى بعدها حرف إطباق؛ لئلا تجذبها قوته فيقلبها صادًا، نحو: ﴿أَقْسَطُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] و﴿مَسْطُورًا﴾ [الإسراء: ٥٨].

والحاصل أنه لا بد من بيان الحرف المتصف بصفة بإظهار صفته، لاسيما إذا جاور حرفا آخرًا متصفا بضد تلك الصفة.

وقوله: ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية؛ لأنه كذلك في سورة الفاتحة.



[باب الرءاءات]

قال رحمه الله:

٤١- وَرَقَّقِ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَلِكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنْتُ
٤٢- إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفٍ اسْتِعْلَاءً أَوْ كَانَتْ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا

أقول: الترقيق من: الرقة، وهو ضد السمن، فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحو له. والتفخيم من: الفخامة، وهو العظمة والكثرة، وهو عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد، إلا أن المستعمل في الرءاء ضد الترقيق، وهو التفخيم. وفي اللام التغليظ كما في قراءة ورش من طريق الأزرق.

وقد عبر قوم عن الترقيق في الرءاء بالإمالة بين اللفظين كما فعل الداني وبعض المغاربة وهو تجوز؛ إذ الإمالة أن ينحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء. والترقيق إنحاف صوت الحرف، فيمكن اللفظ بالرءاء مرققة غير مماله ومفخمة مماله، وذلك واضح في الحس والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق. ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن، ولكانت الرءاء المكسورة مماله، وذلك خلاف إجماعهم.

ومن الدليل أيضا على أن الإمالة غير الترقيق أنك إذا أملت ﴿ ذِكْرَى ﴾ [الأنعام: ٦٩] التي هي (فعلى) بين بين لكان لفظك بها غير لفظك بـ ﴿ ذِكْرًا ﴾ [الكهف: ٧٠] المذكر وقفا إذا رقت، ولو كانت الرءاء في المذكر بين اللفظين، لكان اللفظ بهما سواء، وليس كذلك. ولا يقال: إنما كان اللفظ في المؤنث غير اللفظ في المذكر؛ لأن اللفظ بالمؤنث ممال الألف والرءاء، واللفظ بالمذكر ممال الرءاء فقط، فإن الألف حرف هوائي لا يوصف بإمالة ولا بتفخيم، بل تابع لما قبله. فلو ثبتت إمالة ما قبله بين اللفظين لكان ممالاً بالتبعية كما أملنا الرءاء قبله في المؤنث بالتبعية، ولما اختلف اللفظ بهما والحال ما ذكر، ولا مزية على هذا في الوضوح، والله أعلم.

واختلف القراء في أصل الرءاء هل هو التفخيم وإنما ترقق لسبب؟ أو أنها عرية عن وصفي الترقيق والتفخيم، فتفخم لسبب وترقق لآخر؟

فذهب الجمهور إلى الأول، واحتج له مكي فقال: «إن كل رءاء غير مكسورة فتغليظها

جائز، وليس كل راء فيها الترقيق. ألا ترى أنك لو قلت: ﴿رَعْدًا﴾ [البقرة: ٣٥] و(رقد) ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة». قال: «وهذا مما لا يبال ولا علة فيه توجب الإمالة» انتهى.

واحتج غيره على أن أصل الراء التفخيم: بكونها متمكنة في ظهر اللسان فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق، وتمكنت منزلتها لما عرض لها من التكرار حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فتحتين، كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوة كسرتين.

وقال آخرون: ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق وإنما يعرض ذلك بسبب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضممة لتصعدها، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها. وأيضاً فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة. فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها لسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء.

فتحصل من هذا أنه لا دليل فيما ذكره على أن أصل الراء المتحركة التفخيم. وما يترتب على القولين المذكور في المبسوطات، فإذا أردت ذلك فعليك بالنشر فإن فيه كفاية لك فيما ترومه.

واعلم أن للقراء مذاهب وقواعد جارية على أصول لا يجوز جهل القارئ بها كما لا يجوز جهله بمذاهبهم في الإظهار والإدغام، وإذا اعتبرت مذاهبهم فيها وجدتها على ثلاثة أقسام:

قسم أجمعوا على تفخيمه عملاً بالأصل - كما قيل - نحو ﴿رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ١] و﴿رَّءَا﴾ [الأنعام: ٧٦] عند من لم يقل بإمالتها.

وقسم اختلفوا فيه: فرققه ورش من طريق الأزرق، ولم يتعرض له المصنف في هذين البيتين، ولسنا بصدد بيانه.

وقسم لم يختلفوا في ترقيقه، وإليه أشار المصنف بقوله: (ورقق الراء إذا ما كسرت) وذلك موجب، وهو إذا كانت الراء مكسورة كسرة لازمة أو عارضة، تامة أو مبعضة بسبب

روم^(١) أو اختلاس، سواء كانت أولاً أو وسطاً أو طرفاً، منونة أو غير منونة، سكن ما قبلها أو تحرك، وقع بعدها حرف مستقل أو مستعمل في اسم أو فعل نحو: ﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿رِجَالًا﴾ [النساء: ١]، و﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿وَالْغَرَمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠] و﴿الْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١] حالة الوصل، و﴿وَأَرِنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]، و﴿مِن نَّذِيرٍ﴾ [القصص: ٤٦]، و﴿أَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، و﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨]، و﴿الذِّكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٨] إذا أملت، فكلها مرفقة باتفاق؛ لغلبة الكسرة عليها حيث كانت فيها، فإنها إذا غلبت عليها حال مجاورتها إياها في نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] - كما يأتي بيانه - رقت، فهي فيها أولى وأحق، فإنها لو فحمت حال كسرها لأدّى ذلك إلى شدة كلفة اللسان، إذ التفخيم طلب استعلائه وتضعده، والكسرة طلب انحداره وتسفله.

وما تقدم لك من أقسام الراء المكسورة داخل في قوله: (ورقق الراء إذا ما كسرت).

وكلمة (ما) زائدة، والمراد: إذا كسرت مطلقاً كما تقدم.

وقول بعضهم: «تامة أو ناقصة بسببها أو بسبب إمالة» فأدرج حركة الراء الممالة في عموم الكسرة؛ نظراً إلى أن المراد بها ما هو أتم من الناقصة، بحسب الكمية كحركة الروم والاختلاس، والكيفية كحركة الإمالة: فيه نظر، إذ ليست حرك الإمالة كسرة ناقصة بل فتحة ناقصة، لما ثبت من أن الإمالة عبارة عن جعل الألف كالياء والفتحة كالكسرة لا عكسه؛ إذ الأصل الفتح لا الإمالة، فتنبه له.

وقوله (كذلك بعد الكسر حيث سكنت) أي كما أنها ترقق حال كسرها ترقق حال

سكونها، سواء كان السكون لازماً نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾، و﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨] أو عارضاً وسيأتي، تحركت بأي حركة كانت، توسطت أو تطرفت، بشروط:

منها: أن يقع قبلها كسرة لازمة متصلة، أو إمالة كبرى أو صغرى، أو ياء ساكنة.

ولا يضر الفصل بحرف ساكن بين الكسرة والراء؛ لأنه ليس بحاجز حصين.

(١) الروم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها فيسمع لها صوت خفيف يدركه الأعمى بحاسة السمع ولا يدركه البصير بحاسة البصر، ويستعمل في الضم والكسر سواء كان إعراباً أو بناءً. انظر: شرح ابن عقيل (٤/١٧٤).

ومنها: أن لا يقع بعدها حرف استعلاء متصل مباشر غير مكسور نحو ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢]، و﴿قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧] و﴿وَارْصَادًا﴾ [التوبة: ١٠٧]، و﴿لِبَالِمِرْصَادٍ﴾ [الفجر: ١٤]. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (إن لم تكن قبل حرف استعلاء) وسيأتي الاحتراز عن هذه القيود.

مثال ما إذا كانت الكسرة لازمة متصلة، نحو: ﴿مِرْيَةٍ﴾ [هود: ١٧]، ﴿وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطارق: ١٠]، و﴿قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢] و﴿الْأَشِيرُ﴾ [القمر: ٢٦].

ومثال ما إذا وقع قبلها حرف ممال نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ﴾ [المطففين: ١٨] عند من أمال إمالة محضة كأبي عمرو، أو مقللة كورش من طريق الأزرق.

ومثال ما إذا وقع قبلها ياء ساكنة نحو ﴿حَيْرٌ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿حَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، و﴿بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٩٦].

ومثال وقوع الساكن بين الكسرة والراء نحو: ﴿الذَّكْرُ﴾ [آل عمران: ٥٨] و﴿السَّحَرُ﴾ [البقرة: ١٠٢] فإن كان صاداً نحو قوله ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩]، أو طاء نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ﴾ [سبأ: ١٢] فقد اختلف في ذلك أهل الأداء:

«فمن اعتدَّ بحرف الاستعلاء فحَمَّ، كأبي عبد الله بن شريح ومن تبعه، وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين.

ومن لا يعتدُّ به رقق كما نص عليه أبو عمرو الداني في كتاب الرءات في جامع البيان، وهو الأشبه بمذهب الجماعة».

إلا أن مولانا شيخ القراء والمجودين شمس الملة والدين الجزري - تغمده الله برحمته ورضوانه - اختار في ﴿مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩] التفخيم، وفي ﴿عَيْنَ الْقِطْرِ﴾ [سبأ: ١٢] التريق؛ نظرا للوصل وعملاً بالأصل فيها، وهو وجيه. واحتزرت بقولي - فيما سبق -:

- «ومنها: أن لا يقع بعدها حرف استعلاء متصل مباشر» عما إذا انفصل نحو قوله تعالى: «ولا تصعر خدك» [لقمان: ١٨]، ﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [الحاقة: ٣٥]، و﴿أَنْ أَنْذِرَ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١] فإن الرء فيها مرققة؛ لعدم اتصال حرف الاستعلاء.

- وبـ «غير مكسور» عن ﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]، وسيأتي الخلاف فيه في كلام الناظم

إن شاء الله تعالى^(١).

- وقولي: «لازمة متصلة» إشارة إلى قول الناظم: (أو كانت الكسرة ليست أصلاً) وهو معطوف على (تكن) المنفية بـ (لم) فيكون داخلاً تحت النفي أيضاً، لا على (لم تكن) وإلا لكان الشرط كونها غير أصل - أي غير لازم - وهو فاسد، اللهم إلا أن يقدر (ما) النافية قبل (كانت)، كما فعله شيخ الإسلام حيث قال: «أو ما كانت»، فيكون العطف حينئذ على مجموع (لم تكن).

وكون (لم) الداخلة على المعطوف عليه غير صالحة للدخول على المعطوف لكونه ماضياً غير قادح في صحة المعطوف؛ إذ ليس حكم المعطوف عليه من كل وجه.

فإن قلت: هم قد اشترطوا كون الكسرة المسوغة متصلة لازمة وقعت قبل الراء الساكنة فهي متصلة من غير عكس، واشترطوا الأخص مغني عن اشتراط الأعم.

قلت: هم لما اشترطوا الأعم أولاً - ولم يكن كافياً في الاشتراط - أردفوه بالأخص.

وتوضيح ذلك: أن الكسرة الواقعة قبل الراء الساكنة على ثلاثة أقسام:

- متصلة لازمة: وهي ما كانت على حرف أصلي، أو منزل منزلة الأصلي كميم

(محراب)، و﴿مِرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦] فإن حذفه يخل بمعنى الكلمة كالأصلي.

- ومتصلة عارضة: وهي كسرة ما دخل على كلمة الراء ولم ينزل منزلة منها حتى إنه لا

يخل إسقاطه بها كهمزة الوصل في نحو: ﴿أَرْكَعُوا﴾ [الحج: ٧٧]، و﴿أَرْجِعُوا﴾ [يوسف: ٨١] في الابتداء.

- ومنفصلة عارضة: وهي ما كانت في كلمة منفصلة للساكنين والبناء والإتباع نحو:

﴿إِنْ أَرْتَبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، و﴿يَبْنِيَّ أَرْكَب﴾ [هود: ٤٢]، و﴿أَرْجِعُوا﴾ وصلًا.

وأما المنفصلة الواقعة قبل الراء الساكنة فلم تقع في القرآن أصلاً.

فإن قلت: لم اشترطوا في الكسرة التي قبل الراء اللزوم، ولم يشترطوا ذلك في الكسرة

التي قبل اللزوم؟

(١) انظر: شرح البيت رقم (٤٣).

قلت: العلة في اشتراط لزومها قوتها بلزومها، فأثرت لذلك. وهذا بخلاف العارضة فإنها ضعيفة لزوالها فلم تؤثر. ولم يشترطوا ذلك في اللام كما يأتي؛ لأن أصلها الترقيق فتدبره.

توضيح:

اعلم أن الراء إذا وقف عليها:

إما أن تكون ساكنة في الوصل أو متحركة.

فإن كانت ساكنة في الوصل، كانت في الوقف على ما كانت عليه في الوصل من الترقيق

والتفخيم.

وإن كانت متحركة في الوصل، فلا تخلو من أن يوقف عليها بالسكون خاليا من

الإشمام^(١)، أو مصاحبا له، أو بالروم حيث يصح.

فإن وقف عليها بالسكون مطلقا فانظر إلى ما قبلها، فإن كانت كسرة متصلة بالراء، أو

حال بينها وبينها ساكن، أو كانت ياء ساكنة، أو حرفا مما لا رقت. وإن كانت فتحة أو ضمة

متصلة بالراء، أو حال بينها وبينها ساكن غير مما لفخمت؛ لأن التناسب في الجميع إنما يحصل

بذلك.

والمراد بالحرف الممال: الألف الممالاة إمالة كبرى أو صغرى.

وإن وقفت عليها بالروم نظرت إلى حالها في الوصل، فإن كانت مرققة رقت، وإن

كان مفخمة فخمت؛ لأن الحركة باقية، وإن ضعف الصوت بها في حال الوقف فيوقف على

نحو: ﴿أَبْصَرَ﴾ [الكهف: ٢٦] بالترقيق، وعلى نحو: ﴿وَأَنْخَرَهُ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿وَأَذْكُرُ﴾ [آل

عمران: ٤١] بالتفخيم كالوصل.

وعلى المفتوحة في نحو: ﴿وَأَزْدُجِرَ﴾ [القمر: ٩]، ﴿الْشِّعْرُ﴾ [يس: ٥٥]، و﴿الْحَمِيرُ﴾

[النحل: ٨]، و﴿الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ١٠٤] بالسكون والترقيق.

وعلى نحو: ﴿بِالصَّبْرِ﴾ [البقرة: ٤٥] و﴿الْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١] و﴿الْكَفُورَ﴾ [سبأ:

١٧]، و﴿الْدَّارُ﴾ [الأنعام: ١٣٥] بالسكون والتفخيم.

(١) والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين (كهيئتها عند التقيل)، بعد تسكين الحرف للإشارة إلى حركته حال

الوقف عليه. انظر: الرعاية لتجويد القراءة للقيسى (ص: ٣٣).

وعلى المضمومة في: ﴿ أَشْرٌ ﴾ [القمر: ٢٥]، و﴿ سَحْرٌ ﴾ [المائدة: ١١٠] و﴿ مُسْتَقْرٌ ﴾ [القمر: ٣]، ﴿ حَيْرٌ ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿ حَيْرٌ ﴾ [البقرة: ٢٣٤] بالسكون عاريا عن الإشام أو معه بالترقيق، وبالروم لغير ورش، بالتفخيم وله بالترقيق.

وعلى نحو: ﴿ الْعُمِرِ ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، ﴿ وَالنُّذُرِ ﴾ [يونس: ١٠١]، ﴿ الْغُفُورِ ﴾ [يونس: ١٠٧]، بالتفخيم على كل حال.

وعلى المكسور في نحو: ﴿ مُقْتَدِرٍ ﴾ [القمر: ٤٢]، و﴿ بِسَحْرِ ﴾ [الأعراف: ١١٦]، و﴿ حَيْرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٥]، و﴿ كَبِيرٌ ﴾ [القمر: ٥٣] بالترقيق على كل حال.

وعلى نحو: ﴿ أَلْقَمَرَ ﴾ [المدثر: ٣٢]، و﴿ وَمَا ﴾ [القدر: ١]، و﴿ عَنقَبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [الحج: ٤١] بالتفخيم مع السكون مطلقا، وبالترقيق مع الروم.

وعلى نحو: ﴿ أَلْدَاؤُ ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، و﴿ أَلْفَارِ ﴾ [التوبة: ٤٠] بالترقيق على كل حال مع الإمالة المحضة والتقليل، وبالتفخيم مع الفتح والسكون العاري عن الروم، وبالترقيق معه، والله أعلم.

وقولنا في السكون مطلقا يدخل فيه الإشام حيث يصح، والله تعالى أعلم.

وقد أجمعوا على تفخيم الراء الساكنة إذا وقع بعدها حرف مستعمل متصل مباشر كما تقدم، إلا أن أهل الأداء اختلفوا في ترقيق الراء وتفخيمها من ﴿ فَرَقٍ ﴾ [الشعراء: ٦٣] وإليه أشار الناظم بقوله:

٤٣- وَالْخُلْفُ فِي فَرَقٍ لِكَسْرِ يُوجَدُ وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدِّدُ

يعني أن الخلف ثابت في راء (فرق) من قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ كُلُّ فَرَقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴾ [الشعراء: ٦٣]:

«فذهب جمهور من المغاربة والمصريين إلى ترقيقه وهو الذي قطع به في التبصرة والهداية والهادي والكافي والتجريد وغيرها.

وذهب الباقيون من أهل الأداء إلى تفخيمها وهو الذي يظهر من نص التيسير وظاهر العنوان والتلخيص، وهو القياس.

ونصَّ على الوجهين أبو عمرو الداني في جامع البيان والشاطبي رحمه الله تعالى،

والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متوافرة على الترقيق».

فوجه الترقيق: ضعف الراء لوقوعها بين كسرتين، ووجه التفخيم: ضعف الكسرة المسوَّغة بتقابل المانع وهو حرف الاستعلاء.

وقال في النشر: «والقياس إجراء الوجهين في ﴿فِرْقَوٌ﴾ [التوبة: ١٢٢] حالة الوقف لمن أمال هاء التأنيث ولا أعلم فيها نصًّا، والله أعلم» انتهى.

وقوله: (لكسر يوجد) معناه: لكسر يوجد في القاف.

ثم أمر بإخفاء تكرير الراء إذا شددت، وإن كان إخفاؤه في حال التخفيف واجبا أيضًا؛ لأنها إذا شددت كان اللسان أوقع في المحذور منه إذا خفت، أو لأن المحذور حال التشديد أقرب منه حال عدمه فتكون الحاجة إلى دفعة أمس، وقد بسطت الكلام عليه عند قول الناظم: (وبتكرير جعل) فليراجع^(١).



(١) انظر شرح البيت رقم (٢٦).

[باب اللامات وأحكام متفرقة]

٤٤- وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ عَنِ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَعَبْدُ اللَّهِ

اعلم أن اللام أصلها الترقيق عكس الراء، وإنما أتبعها الناظم بالراء للمناسبة بينهما في أن كل واحد منهما يتأتى فيه التفتخيم والترقيق.

غير أن التفتخيم في الراء هو الأصل كما سبق ذكره، والترقيق في اللام هو لأصل إذ ليست حرف استعلاء ولا مشابهة له، وإنما أشبهت ما أشبه حروف الاستعلاء—وهو الراء— فدخلها التفتخيم لذلك.

والدليل على أن أصلها الترقيق وجوده فيها بغير سبب، بخلاف التفتخيم فإنه لا يكون فيها إلا لسبب.

وإنما ذكر الناظم حكم تفتخيم اللام دون ترقيقها إما إحالة على أصلها أو عملاً بمفهوم المخالفة في عبارته؛ إذ هو معتبر بإتفاق منا^(١)، ومن الحنفية كما هو مقرر في موضعه.

فأمر بتفتخيم اللام من اسم ﴿اللَّهُ﴾ وإن زيد عليه ميم إذا وقعت بعد فتح ك: (عبد الله)، نحو قولك: (يا عبد الله)، ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥] بفتح اللام من (قال).

أو ضم: كضمة الدال من (عبد الله) نحو قوله تعالى ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، و﴿قَالُوا أَلَلَّهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٢]؛ لمناسبة الفتح والضم التفتخيم المناسب للفظ ﴿اللَّهُ﴾ الذي هو الاسم الأعظم عند المعظم.

وفهم من قوله (عن فتح أو ضم) أنها لو وقعت بعد الكسرة مطلقاً رقت؛ أي سواء كانت الكسرة متصلة أو منفصلة أو عارضة نحو: ﴿يَلَّهُ﴾ [الفاتحة: ٢] و﴿قُلِ أَلَلَّهُمْ﴾ [آل عمران: ٢٦]، و﴿أَفِي اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

ومنهم من قيد الفتح بالمحقق احترازاً عما إذا تقدمها فتح غير محقق؛ بأن كان قبلها إمالة كبرى نحو: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥] في قراءة السوسي، فإن له مع إمالة الراء وجهين

(١) أي: الشافعية.

في اللام من لفظ الجلالة: الترقيق وبه قرأ عبد الباقي^(١) والتفخيم وبه قرأ أبو العباس^(٢)، وهو المفهوم من عبارة الناظم؛ لأنه ذكر مطلق الفتح.

وقوله: (عن فتح) أي بعد فتح؛ لأن (عن) بمعنى: بعد، وقد وقعت في القرآن كذلك في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [المطففين: ٣٥]، والجار والمجرور متعلق بـ (فَحْمٌ)، أو مقدر منصوب على الحالية من اللام أي كائنة بعد فتح.

وقوله: (اوضم) قيل: يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها بعد حذفها.

٤٥- وَحَرَفَ الْإِسْتِعْلَاءِ فَحْمٌ وَأَخْصَصَا الإِطْبَاقَ أَقْوَى نَحْوَ قَالٍ وَالْعَصَا

أمر بتفخيم حروف الاستعلاء وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك عند قوله: (فرقن مستفلاً)^(٣) ونبه عليه الناظم هنا زيادة إيضاح وبيان، أي وفخم حرف الاستعلاء مطبقاً كان أو غيره.

مثال حرف الاستعلاء غير المطبق: الخاء من ﴿خَلِيدِينَ﴾ [البقرة: ١٦٢]، والغين نحو:

﴿وَالْغَرِيمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠]، والقاف نحو: ﴿قَائِمًا﴾ [آل عمران: ١٨].

ومثال المطبق: الصاد كـ: ﴿صَدِيقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]، والضاد نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا

الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، والطاء نحو: ﴿الطَّائِمَةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، والظاء نحو قوله تعالى:

﴿الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥].

ثم أمر بتخصيص حروف الإطباق من بينها بتفخيم أقوى من تفخيم البواقي، ومثل

الناظم بمثالين.

الأول: بالقاف من قوله تعالى: ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٥] للمستعلي غير المطبق.

(١) هو عبد الباقي بن الحسن، أبو الحسن الخراساني، الأستاذ الحاذق الضابط الثقة (ت ٣٨٠هـ). انظر: غاية النهاية (٣٥٦/١).

(٢) وأبو العباس: هو أحمد بن سعيد بن أحمد، أبو العباس الطرابلسي المعروف بابن نفيس (ت ٤٥٣هـ). انظر: غاية النهاية (٥٦/١).

(٣) انظر شرح البيت رقم (٣٤).

والثاني: للمطبق منها وهو الصاد من قوله: (والعصا) وأبدل نون التوكيد الخفيفة ألفا في الوقف من قوله: (واخصصا)؛ ليناسب قوله: (والعصا).

ثم اعلم أن الحروف بالنسبة إلى التفخيم والترقيق على أربعة أقسام:
منها ما هو مفخَّم مطلقاً، وهي حروف الإطباق الأربعة، وبقية حروف الاستعلاء على الصواب.

ومرقق مطلقاً، وهو سائر الحروف إلا الراء واللام، والأول أصله التفخيم وقد يرقق لموجب، والثاني أصله الترقيق وقد يفخم.

ثم حروف الاستعلاء بحسب القوة والضعف الناشئين من أحوالها ثلاثة أضرب عند ابن الطحان الأندلسي^(١):

الأول: ما يتمكن فيه التفخيم، وهو ما كان مفتوحاً.

الثاني: ما كان دونه، وهو المضموم.

الثالث: ما كان دونه أيضاً، وهو المكسور.

وعند الناظم رحمه الله على خمسة:

ما كان بعده ألف، ثم ما كان مفتوحاً من غير ألف بعده، وهذان الضريان مندرجان تحت أول الثلاثة، ثم ما كان مضموماً، ثم ما كان ساكناً، ثم ما كان مكسوراً.

وقوله: (الإطباق) أصله: الإطباق، نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها—وهو اللام— ثم حذفت تلك الهمزة، واستغنى عنها بهمزة الوصل.

وحذفت الباء الموحدة من (أقوى) على حد قوله:

(١) عبد العزيز بن علي بن محمد، أبو الاصبع الأشبيلي: قارئ مجود، له شعر حسن، ولد بإشبيلية، ورحل إلى مصر والشام وحلب والعراق، وانتهى إليه التفوق بالقراءات في عصره، وتوفي بحلب، من كتبه: "نظام الأداء في الوقف والابتداء" و"مقدمة في مخارج الحروف" (ت ٥٦٠ هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٢٢).

تَمْرُونٌ الدِّيَارِ (١)

أي تمرّون بالديار.

واللام في قوله: (والعصا) للعهد، وهي المذكورة في القرآن - ولو مضافاً - نحو قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ﴾ [الأعراف: ١٠٧].

٤٦- وَبَيَّنَّ الإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطَّتْ مَعَ بَسَطَتْ وَالحُلْفُ بِتَخْلُقُكُمْ وَقَع

فيه مسألتان:

إحداهما:

إذا سكنت الطاء وأتى بعدها تاء وجب إدغامها غير مستكمل، بل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء؛ لقوة الطاء وضعف التاء.

فيتعين على المجود أن يوفيهما حقها، لاسيما إذا كانت مشددة نحو: ﴿أَطِيرْنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿أَنْ يَطُوفَ﴾ [البقرة: ١٥٨].

وإنما أمر بتبيين إطباق الطاء من قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَحَطَّتْ﴾ [النمل: ٢٢] مع قوله تعالى: ﴿لَيْنٌ بَسَطَتْ﴾ [المائدة: ٢٨] لثلاث تشبهه بالتاء المدغمة المجانسة لها بسبب اتحاد المخرج.

فإن قلت: ما الفرق بين هذا وبين نحو قوله تعالى: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٦٩] حيث اغتفر فيه اشتباه التاء بالطاء ولم يغتفر في عكسه؟

قلت: يمكن أن يفرق بينهما بأنه لما كان أصل الإدغام أن يدغم الأضعف في الأقوى ليصير مثله في القوة، أدغمت كل طاء ساكنة في تاء بعدها إدغاماً غير مستكمل يبقى معه تفخيمها واستعلاؤها محافظة على قوة الطاء. وأدغمت التاء الساكنة في طاء بعدها إدغاماً مستكملاً، وجعل إبقاء صفة التفخيم والاستعلاء دالاً على موصوفها كما في إبقاء صفة الغنة

(١) البيت من البسيط وهو صدر بيت من قصيدة لجريز بن عطية الخطفي، وتماه:

تَمْرُونٌ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعْوِجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذْنِ حَرَامٍ

وجريز هو: جريز بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، أبو حذرة، من تميم، أشعر أهل عصره، ولد ومات في الليامة، وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم فلم يثبت أمامه غير الفردق والأخطل، كان عفيفاً، وهو من أغزل الناس شعراً (ت ١١٠ هـ). - الموسوعة الشعرية.

عند إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو، فيكون التشديد متوسطا في الموضعين؛ لأجل إبقاء الصفة.

قال بعضهم: ومن العرب من يبدل التاء طاء ثم يدغم إدغاما مستكملا، فيقول: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦]. قال شريح: «وهذا مما يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخالق عز وجل» انتهى.

وقد أجمع القراء على إبقاء صفة الإطباق والاستعلاء في الطاء إذا أتى بعدها تاء واستشكل ذلك ابن الحاجب مع الإدغام؛ لأن الإطباق صفة للمطبق لا يتأتى إلا به، فلو بقي الإطباق مع الإدغام لزم اجتلاب طاء أخرى لتدغم في التاء، غير الطاء التي قام بها وصف الإطباق، وفي ذلك جمع بين ساكنين هو.

فإذا نحو: ﴿فَرَطْتُ﴾ بالإطباق ليس فيه إدغام، ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من غير ثقل اللسان أطلقنا عليه الإدغام مجازا؛ لكون ذلك النطق كالنطق بالمثل بعد المثل كما ذكره الجاربردي.

وفرق بين الإطباق والغنة: بأن الغنة لا تتوقف على النون؛ لأنها من مخرج غير مخرجه، فإن النون من الفم، والغنة من الخيشوم بخلاف الإطباق فإن مع المطبق، فأخراجه لا يتأتى إلا به.

وأجيب بأن القراء نصوا على أن في نحو: ﴿فَرَطْتُ﴾ تشديدا ولا يمتنع إبقاء الإطباق في الطاء قائما بمحض صوت الطاء؛ لأن الطاء لم يستكمل إدغامه في التاء، ولا يلزم اجتلاب طاء أخرى ولا جمع بين ساكنين، وعلى هذا فقياسه على الغنة مستقيم.

المسألة الثانية:

إذا سكنت القاف وأتى بعده كاف وذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات:

٢٠] وجب إدغامها في ذلك، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك وفي إذهابها.

وإلى الخلاف في هذه الكلمة أشار الناظم بقوله: (والخلف بنخلقكم وقع) أي وقع

الخلاف بين أهل الأداء في إبقاء صفة استعلاء القاف وذهابها:

فذهب مكِّي وغيره إلى إبقائها، والدائي ومن تابعه إلى عدمه، واختاره الناظم في

التمهيد بعد أن ذكر أن كلا الأمرين حسن.

ثم قال في الشر: «والوجهان صحيحان إلا أن الوجه أصح - يشير به إلى كلام الداني - قياسا على ما أجمعوا عليه في باب المحرك للمدغم نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] و﴿رَزَقَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٨]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]. والفرق بينه وبين ﴿أَحَطْتُ﴾ وبابه: أن الطاء زادت بالإطباق».

٤٧- واحْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعْ ضَلَلْنَا

أمر رحمه الله بالحرص على بيان اللام الساكنة من ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥] ونحوها كقوله تعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿قُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٤] حيث وقع بعدها نون. فيجب التحفظ بإظهارها مع رعاية السكون فيها، لا كما يفعل بعض الأعاجم من قصد قلقلتها حرصا على إظهارها، فإنه مع فطيع اللحن، وهو لا يجوز؛ لأنه لم يرد به نص ولا أداء.

وكذلك أمر بالحرص على بيان النون الساكنة إذا وقع بعدها حرف حلقي، لاسيما إذا كان في كلمة كقوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿وَيَنْعُونَ﴾ [الأنعام: ٢٦]، ﴿وَمَنْ ءَأَمَّنْ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿مِنْتَهُ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿إِنْ هُوَ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ﴿تَنْحِتُونَ﴾ [الأعراف: ٧٤]، و﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، و﴿يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ [النساء: ١٥٧]، ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، ﴿وَالْمُنْحَبِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿مِنْ حَوْفٍ﴾ [قريش: ٤] ونحو ذلك، لا كما يفعل بعض جهلة القراء وهو أن يسكت على النون سكتة لطيفة كأنه يريد بذلك إيضاح إظهارها وأنها لا غنة فيها، وذلك خطأ.

وكذلك أمر بالحرص على بيان الغين الساكنة من: ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، ومثل ذلك: ﴿يَغْشَى﴾ [آل عمران: ١٥٤]، و﴿ضِغْثًا﴾ [ص: ٤٤]، و﴿بَغْيًا﴾ [البقرة: ٩٠]، و﴿أَغْنَى﴾ [الأعراف: ٤٨]، و﴿أَفْرَغَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠].

وعلل في التمهيد إظهار الغين الساكنة عند الشين من: ﴿يَغْشَى﴾ بقوله: «ثلاثا تقرب من لفظ الخاء لاشتراكها في الهمس والرخاوة».

وكذلك نص هنا على بيان اللام الثانية من قوله تعالى: ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ﴾ [البقرة:

[٥٧]، ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ أءَدَا ضَلَّلْنَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [السجدة: ١٠]، فليحترز من تحريكها، كما يفعله بعض من لا تحقيق له.

٤٨- وَخَلَّصِ انْفِتَاحَ مَحْدُورًا عَصَى خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِمَحْظُورًا عَصَى

أمر الناظم الموجود بتخليص انفتاح الذال من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْدُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٧]؛ لثلاث تشبهه بالظاء في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٠].

وبيان السين من قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٢٩] ونحو ذلك؛ لثلاث تشبهه بالصاد في قوله تعالى: ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ ﴾ [طه: ١٢١] ونحوها، فإن كلا من الذال والظاء مخرجها واحد، وكذلك السين والصاد، فلا يتميز كل واحد من الذال والظاء والسين والصاد إلا بالصفة، فإن الذال منفتح مستقل والظاء مطبق مستعل، والسين مهموس منفتح مستقل، والصاد وإن كان مهموسًا إلا أنه مستعل مطبق.

قال ابن الناظم: «فينبغي أن يخلص كل من الآخر بانفتاح الفم وانطباقه، وكذلك كل حرفين متحدي المخرج مختلفي الصفة» انتهى.

والحق أن العبرة بانفتاح طائفتي اللسان والحنك الأعلى وانطباق الأول على الثانية.

ومعنى البيت: وخلص انفتاح (محدورا) خوف اشتباهه بـ (محظورا). وخلص انفتاح (عصى) خوف اشتباهه بـ (عصى).

وفيه من المحسنات اللف والنشر المرتب، وفي البيت أيضا حذف الواو العاطفة.

٤٩- وَرَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَا كَشِرْكَكُمْ وَتَتَّوْفَىٰ فِتْنَتَا

اعلم أن كل حرف يراعى فيه صفاته المتقدمة من: جهر وهمس ورخاوة وشدة واستفال واستعلاء وغير ذلك بعد تمكينه في مخرجه.

وقد علمت مما مر مخرج كل حرف وصفته فينبغي لك مراعاة ذلك، كالكاف تراعي الشدة التي فيها؛ وهو أن يمتنع الصوت أن يجري معها مع بقائها في موضعها، لا كما يفعله بعض الأعاجم من إجراء الصوت معها، لاسيما إذا تكررت أو شددت أو جاورها حرف مهموس نحو: ﴿ بِشْرِكِكُمْ ﴾ [فاطر: ١٤]، وبه مثل الناظم، ﴿ يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ ﴾ [النساء:

[٧٨]، ﴿ نَكْتَلُ ﴾ [يوسف: ٦٣].

قال الناظم رحمه الله تعالى في التمهيد: «إنه إذا تكررت الكاف من كلمة أو كلمتين فلا بد من بيان كل منهما؛ لثلا يقرب اللفظ من الإدغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير نحو قوله تعالى: ﴿ مَنَّسِكُكُم ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿ إِنَّكَ كُنْتَ ﴾ [يوسف: ٢٩]، على مذهب المظهر».

وكذا الحكم في تاء: ﴿ تَتَوَفَّنُهُمُ الْمَلَيْكَةُ ﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً ﴾ [الأنفال: ٢٥]، وشبه ذلك، فتراعى الشدة التي فيها؛ لثلا تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس، وربما جعلت سينا إذا كانت ساكنة نحو: ﴿ فِتْنَةً ﴾ وبها مثل الناظم، و﴿ فَتَرَقِ ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿ وَأَتْلُ عَلَيِّمْ ﴾ [المائدة: ٢٧]، ولذا أدخلها سيبويه في جملة حروف الفلقلة^(١).

وتأكد المراعاة فيها إذا تكررت نحو: ﴿ تَتَّبِعُهَا الرَّاادَةُ ﴾ [النبأ: ٣١] و﴿ تَتَوَفَّنُهُمْ ﴾ [النحل: ٢٨]، وبه مثل الناظم؛ لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان.

وقال مكى في الرعاية: «وهو بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات ويردها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه، وهذا ظاهر، ألا ترى أن اللسان إذا تلفظ بالتاء الأولى، رجع إلى موضعه ليلفظ بالثانية، ثم يرجع ليلفظ بالثالثة؟ وذلك صعب فيه تكلف».

ولكن لا يخفى أن قوله: «أو ثلاث مرات» زائدة؛ لا أن في الكلام، تكررها ثلاث مرات كما نقل، وليس فيه ما هو بمنزلة رفع رجل ثلاث مرات، بل مرتين.

تنبيه:

كل ما تكرر من مثلين حكمه كذلك.

تتمت:

يجب الاعتناء ببيان التاء وتخليصها مرققة خصوصا إذا أتى بعدها حرف إطباق، لاسيما الطاء التي شاركتها في المخرج وذلك نحو: ﴿ أَفْتَطْمَعُونَ ﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿ تَطْهِيْرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ﴿ وَلَا تَطْعَوْا ﴾ [هود: ١١٢]، و﴿ وَتَصْدِيَةً ﴾ [الأنفال: ٣٥]، و﴿ تَصُدُّونَ ﴾ [آل عمران: ٩٩] و﴿ تَطْلُبُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

(١) ذكرها الشارح من قبل عند شرح البيت رقم (٢٤).

[باب إدغام المتماثلين والهجائين]

٥٠- وَأَوَّلِيْ مِثْلٍ وَجِنْسِيْ إِنْ سَكَنَ أَذْغِمُ كَقُلْ رَبِّ وَيَلْ لَأَوَّابُنْ
٥١- فِي يَوْمٍ مَّعَ قَالُوا وَهُمْ وَقُلْ نَعَمْ سَبَّحَهُ لَا تُزِغْ قُلُوبَ فَالْتَقَمْ

لما فرغ المصنف رحمه الله من الكلام على مخارج الحروف وصفاتها وتوابعها شرع يتكلم على بيان ما يدغم.

والإدغام لغة فيه قولان:

أحدهما: أنه الإدخال، يقال: أدغمت الثياب في الوعاء إذا جعلتها فيه، وأدغمت الفرس اللجام إذا أدخلته في فيه، وأدغمت الميت في اللحد إذا أدخلته فيه.

ثانيهما: أنه الإخفاء، ومنه الأدغم من الخيل لما خفي سواده.

وهذان المعنيان موجودان في الإدغام الاصطلاحي؛ لأن الحرف المدغم كأنه داخل في المدغم فيه، ومخفي عنده.

ومعناه اصطلاحاً: قال بعضهم: هو أن يرتفع لسانك بالحرفين رفعة واحدة.

وهذا على سبيل التقريب؛ لأن الناطق بالحرف المدغم ناطق بحرفين: أولها ساكن، والثاني متحرك.

وإنما آثرت العرب الإدغام طلباً للخفة؛ لأن النطق بذلك أسهل من الإظهار يشهد بذلك المشاهدة والحس. ولذلك شبه النحاة الإظهار بمشي المقيد؛ لأن الإنسان إذا نطق بالحرف وعاد إلى مثله أو إلى مقاربه كالراجع إلى حيث فارق أو إلى قريب من حيث فارق، ولذلك يجب في بعض المواضع نحو: ﴿عَفَوْا وَقَالُوا﴾ [الأعراف: ٩٥].

وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين.

ويقال: أدغم وأدغم بزنة أفعل وافتعل.

وعرف بعضهم أيضاً الإدغام اصطلاحاً فقال:

الإدغام: «اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد» ذكره الجعبري.

فقوله: «اللفظ بساكن فمتحرك»: بمنزلة الجنس، يندرج فيه الإظهار والإدغام

والإخفاء.

وقوله: «بلا فصل» بمنزلة الفصل يخرج به الإظهار، وما بعده بمنزلة فصل آخر يخرج به الإخفاء؛ إذ ليس الحرف المخفى والمخفى عنده من مخرج واحد.

وقيل أيضا: «إيصال حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصيران حرفًا واحدًا مشددًا يرتفع عنه اللسان ارتفاعًا واحدة».

فقوله أيضا: «إيصال حرف ساكن بحرف متحرك»: يندرج فيه الإدغام والإخفاء، وأما الإظهار فلا يندرج، لأنه فصل متحرك عن ساكن.

وقوله: «بحيث يصيران حرفًا واحدًا مشددًا»: يخرج به الإخفاء، وما بعده صفة كاشفة للحرف الواحد.

وينقسم الإدغام إلى: كبير وصغير.

فالكبير: ما كان الأول من الحرفين فيه متحركًا، سواء أكان مثلين أم جنسين أم متقاربين.

وسمى كبيرًا؛ لكثرة وقوعه، أو أن الحركة أكثر من السكون. وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه. وقيل: لما فيه من الصعوبة. وقيل: لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين.

والصغير: هو الذي يكون الأول منها ساكنًا أصالة.

وكل منهما ينقسم إلى: جائز وواجب وممتنع، كما هو مفصل عند علماء العربية، والكلام عند القراء على الجائز منها بشرطه عمن ورد عنه.

أما الإدغام الكبير فقد ورد عن جماعة: من السبعة أبو عمرو، ومن العشرة يعقوب الحضرمي، ومن الأربعة عشر ابن محيصن^(١) والحسن البصري والأعمش^(٢).

(١) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن (ت ١٢٣هـ). انظر: غاية النهاية (١٦٧/٢).

(٢) سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد، الملقب بالأعمش، تابعي، مشهور، أصله من بلاد الري، ومنشأه ووفاته في الكوفة، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، يروي نحو (١٣٠٠) حديث (ت ١٤٨هـ).

انظر: غاية النهاية (٣١٥/١).

وأما أحكام الإدغام فإن له شرطا وسببا ومانعا:

فشرطه في المدغم أن يلتقي الحرفان خطأ ولفظا أو خطأ لا لفظا ليدخل ﴿ إِنَّهُ هُوَ ﴾ [النجم: ٤٣]، ويخرج نحو: ﴿ أَنَا نَذِيرٌ ﴾ [العنكبوت: ٥٠].

وفي المدغم فيه كونه أكثر من حرف إن كان بكلمة واحدة؛ ليدخل نحو ﴿ خَلَقْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢١]، ويخرج نحو: ﴿ نَحْنُ نَزَّلُكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وسببه التماثل والتجانس والتقارب. قيل: والتشارك والتلاصق والتكافؤ، والأكثر على الاكتفاء بالتماثل والتقارب.

فالتماثل: أن يتفقا مخرجا وصفة كالباين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا ﴾ [يوسف: ٥٦]، ﴿ يُكذِّبُ بِاللَّيْنِ ﴾ [الماعون: ١] و﴿ أَذْهَبَ بِكَيْبِنِي ﴾ [النمل: ٢٨]، وسائر التماثلين، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: (وأولى مثل).

والتجانس: أن يتفقا مخرجا ويختلفا صفة كالدال في التاء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾ [النمل: ٢٨]، و﴿ قَدْ تَبَيَّنَ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. والتاء في الطاء وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَقْرِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ﴾ [هود: ١١٤]، ﴿ قَالَتْ طَافِيَةً ﴾ [آل عمران: ٧٢]، وسائر المتجانسين، وإليه أشار بقوله: (وجنس).

والتقارب: أن يتفقا مخرجا أو صفة كاللام والراء عند الجمهور، والدال والسين، وسائر المتقاربين.

والناظم رحمه الله تعالى اقتصر على التماثلين والمتجانسين هنا، ولم يتبع الأكثر، ولعله نظر إلى أن المتقارب داخل في المتجانس بخلاف عكسه.

وموانعه المتفق عليها ثلاثة:

١- كون الأول تاء ضمير نحو: ﴿ كُنْتُ تُرَابًا ﴾ [النبا: ٤٠]، ومثلها تاء المخاطب نحو قوله: ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ ﴾ [يونس: ٩٩] ونحوه، قوله ﴿ وَمَا كُنْتَ تَأْوِيًا ﴾ [القصص: ٤٥].

٢- أو مشددا نحو قوله: ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿ الْحَقُّ كَمَنْ ﴾ [الرعد: ١٩].

٣- أو منونا نحو: ﴿ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١١٥]، ﴿ بَصِيرٌ * لَهُ ﴾ [الحديد: ٤، ٥].

فإذا وجد الشرط والسبب وارتفع المانع جاز الإدغام، فإن كانا مثلين أسكن الأول وأدغم.

وإن كانا غير مثلين قلب كالثاني وأسكن ثم أدغم، فارتفع اللسان عنها دفعة واحدة من غير وقف على الأول ولا فصل بحركة ولا روم، وليس يادخال حرف في حرف كما ذهب إليه بعضهم، بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما وصفنا؛ طلبا للتخفيف.

ولم يمثل الناظم رحمه الله للإدغام الكبير نحو: ﴿الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]، ﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٧٦]؛ لأن محله كتب القراءات، وأيضا لأن كثيرا من المصنفين لم يذكروه في كتبهم.

وإنما مثل للإدغام الصغير، فمثل للمثلين بقوله: (بل لا) وذلك من قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ [الفجر: ١٧]. وللمتجانسين بقوله: (قل رب).

وهذا يصلح أن يقال فيه متجانسان عند الفراء ومتقاربان عند غيره^(١). وفي كلامه لف ونشر مشوش، وهو نظير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] الآية.

فإن قلت: لم وجب إدغام المثلين أو الجنسين إذا سكن الأول منها؟

قلت: لما كان الحرف الثاني من المثال الأول وهو (بل لا) متماثلا، والثاني من المثال الثاني وهو الراء من (قل رب) متقاربا عند الجمهور، ومتجانسا عند الفراء نزل منزلة المتماثل؛ لاتفاق المخرجين فادحما في المخرج، فلا يطبق اللسان بيان الأول منها لعدم الحركة التي تنقل اللسان من موضع إلى آخر، فلذلك اتفق على إدغام كل ما سكن من أول المثلين والمتقاربين في الثاني، فتأمل.

ومحل إدغام الأول من المثلين في غير الياء والواو المديتين نحو قوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ﴾ [السجدة: ٥]، ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا مَخْتَصِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٦] وإن اجتمع مثلا؛ لثلا يذهب المد والإدغام، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (وأبن) إلى آخره، بخلاف قوله تعالى: ﴿عَفْوًا وَقَالُوا﴾ [الأعراف: ٩٥]، ﴿اتَّقُوا وَاٰمَنُوا﴾ [المائدة: ٩٣]، نحو ذلك مما واوه

(١) سبق ذكر الشارح له في باب مخارج الحروف، عند شرح البيت رقم (٩).

الأولى حرف لين؛ فإن الإدغام فيه واجب عند جميع القراء، وبيان التشديد أيضا؛ لأنها صارت في حكم الصحيح.

وأما نحو: ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، و﴿هُوَ وَمَنْ﴾ [النحل: ٧٦] مما اجتمع فيه ياءان متحركان أو واوان متحركان في كلمتين، فالإدغام فيه جائز عن أبي عمرو ويعقوب. والفرق بينها وبين الأولين: أن المد في الأولين محقق سابق. وأما المد الحاصل فيما بعد تسكين الأول فإنه عارض مقارن، وهو سبب للإدغام، فلا يكون مانعا منه وإلا لم يكن سببا له.

وكذا إذا اجتمعت اللام مع النون وتقدمت اللام وجب الإظهار نحو (قل نعم). فإن قيل: لم اتفق على إدغام اللام الساكنة في الراء، واتفق على إظهارها عند النون إلا ما روي عن الكسائي، من إدغام لام (هل وبل) خاصة نحو ﴿بَلْ تَنْبُغُ﴾ [البقرة: ١٧٠]، ﴿هَلْ تَنْبُغُكُمْ﴾ [الكهف: ١٠٣]، وكلاهما متقاربا المخرج أو متجانسا؟ أجيب: بأن النون لما لم يدغم فيها شيء مما أدغمت فيه نحو الميم والواو والياء، استوحش إدغام اللام فيها لذلك، واغتفر ذلك في لام التعريف؛ لكثرة دورها. قال الناظم في التمهيد: «فإن قيل: لم أدغمت اللام الساكنة في نحو: ﴿النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤] و﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، وأظهرت في قوله: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصفات: ١٨]، وكل منهما واحد؟

قلت: لأن هذا فعل قد أعل بحذف عينه، فلم يعل ثانيا بحذف لامه؛ لثلا يصير في الكلمة إجحاف، إذ لم يبق منها إلا حرف واحد. و(أل) حرف مبني على السكون لم يحذف منه شيء ولم يعل بشيء، فلذلك أدغم. ألا ترى أن الكسائي ومن وافقه أدغم اللام من (هل وبل) في نحو قوله: ﴿هَلْ تَعَلَّمُ﴾ [مريم: ٦٥]، و﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [الحجر: ١٥]، ولم يدغمها في ﴿قل نعم﴾، و﴿قل تعالوا﴾ [الأنعام: ١٥١] انتهى.

وأورد بعضهم على هذا إعلال (ق) فإنهم أعلوه بحذف الفاء ثم اشتقوا منه الأمر فقالوا: «(ق) بحذف اللام، ولم يعتبروا ذلك إجحافا مع أنه لو أدغمت لام (قل) في نون (نعم) لم يكن سوى حذف العين وإبدال اللام نونا، وهذا أسهل من حذف فاء (ق) وشبهه»

انتهى.

ويمكن أن يجاب عنه بأن الإعلال في (ق) من محلين مختلفين، والإعلال في (قل) من محلين متواليين، فكان الإجحاف أشد؛ لأن الإعلال أعم من الحذف والإبدال.
فإن قلت: قد أجمعوا على إدغام اللام من (قل) في الراء مع وجود العلة المذكورة فهو وارد؟

قلت: أجاب عنه الناظم رحمه الله: «بأن الراء حرف مكرر منحرف فيه شدة وثقل، تضارع حروف الاستعلاء بتفخيمه، واللام ليس كذلك، فحذف اللام حذف الأقوى، للضعيف، ثم أدغم الضعيف في القوي على الأصل بعد أن قوي بمضارعتة بالقلب، والراء قائم بتكريره مقام حرفين كالمشددات، فاعلم.

وأما النون فهو أضعف من اللام بالغنة، فالأصل أن لا يدغم الأقوى في الأضعف، ألا ترى أن اللام إذا سكنت كان إدغامها في الراء إجماعا، ولا كذلك العكس، وكذلك إذا سكنت النون كان إدغامها في اللام إجماعا، ولا كذلك العكس؟» انتهى.

وكذلك يجب إظهار الحاء الساكنة عند الهاء في قوله تعالى: ﴿فَسَيَحُكُّهُ﴾ [ق: ٤٠]، وإنما أمر الناظم ببيانها وإظهارها؛ لأن كثيرا من الناس يقع في الإدغام بناء على قرب المخرجين، ولأن الحاء أقوى من الهاء، والقاعدة أن الأقوى لا يدغم في الأضعف.

وإنما وجب إظهار الحاء عند الهاء لقاعدة: وهي أن الحرف الحلقي لا يدغم في أدخل منه؛ لثلا يلزم إدغام الأسهل في الأثقل، فيلزم الثقل.

ولا يرد إدغام الحاء في العين من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْرَحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] في قراءة أبي عمرو - أي عند الشاطبي - في إحدى روايته^(١)؛ لأن المراد بالأدخال ما كان أدخل مخرجا، وهما من مخرج واحد.

غاية ما في هذا الباب أن العين فيه أدخل من الحاء، وأيضا لاتباع الأثر في هذه الكلمة

(١) حيث قال الشاطبي في حرز الأمان في باب: الإدغام الكبير لرواية السوسي عن أبي عمرو، البيت رقم (١٣٩):

فَزُحْرَحَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاهُ مُدْعَمٌ

خاصة دون غيرها نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿ لَا يُضْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس: ٨١].

وما علل به بعضهم بقوله: «لأن حروف الحلق بعيدة عن الإدغام لصعوبتها، ولهذا لم تدغم الغين في القاف من قوله تعالى: ﴿ لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ [آل عمران: ٨]».

وبه مثل الناظم حيث قال: ﴿ لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾: فيه نظر، وجهه: أنك لو أدغمت الغين في القاف لقلبت قافا، ولفاتت صعوبة إدغام الحلقي في مثله، فلا يستقيم تعليل عدم إدغامها فيها بهذا.

ومنهم من علل عدم إدغام الغين في القاف بتغايرهما على أن الغين حلقيه والقاف لهوية، والناظم لا ينفي التغاير بينهما بهذا الوجه، ولكنه يثبت التقارب بوجه، وذلك لأنه ذكر في التمهيد: «أن الغين إذا لقيت حرفا حلقيًا وجب بيانها نحو: ﴿ رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و﴿ أَبْلِغْهُ ﴾ [التوبة: ٦] ثم قال: وكذلك القاف نحو: ﴿ لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾؛ لأن مخرج الغين قريب من مخرج العين قبله، والقاف بعده، فيخشى أن يبادر اللفظ إلى الإخفاء والإدغام» انتهى.

وكذلك يجب إظهار اللام الساكنة -التي ليست للتعريف- عند التاء في قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَمَهُ الْحَوْثُ ﴾ [الصفات: ١٤٢]، وبه مثل الناظم؛ لأن مخرج اللام بعيد عن مخرج التاء، وبعد المخرجين منافٍ لخلط الحرفين وتصييرهما حرفا واحدا مشددا.

ثم الحرفان اللذان يراد إدغام أولهما إن كانا مثلين والأول ساكن فثم عمل واحد: وهو الإدغام أولهما، نحو قوله تعالى: ﴿ رِيحَتْ تَحْتَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦]. أو متحرك فعملان: إسكان وإدغام نحو قوله تعالى: ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٠].

وإن كانا متجانسين أو متقاربين والأول ساكن فعملان: قلب وإدغام نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ رَبِّ ﴾ [الإسراء: ٢٤]. أو متحرك فثلاثة أعمال نحو: ﴿ قَالَ رَبِّي ﴾ [الأنبياء: ٤] إسكان وقلب الأول من جنس الثاني وإدغام.

فالسكان أقل عملا من المتحرك، ومن ثم سمي ب: الإدغام الصغير، كما تقدمت الإشارة إليه، وإدغام متحرك بعد تسكينه كبير.

تنبيه:

قال الجاربردي: «إن المثلين إذا كان قبلهما ساكن - هو حرف مد - نحو: ﴿إِمَامٍ﴾ [يس: ١٢] ﴿مَقَامٍ﴾ [البقرة: ١٢٥]، يجوز فيه الإدغام».

ثم نقل عن ابن الحاجب أن هذا مما اضطرب فيه المحققون، فالقراء مطبقون على صحة إدغامه، والنحويون مطبقون على منع إدغامه، فيعسر الجمع بينهما. ثم قال: «وقد جمع الشاطبي بين هذين القولين وقال: أراد القراء بالإدغام الإخفاء، وسموه إدغاما لقربه منه، وأراد النحويون الإدغام المحض. وأطال الكلام في ذلك ثم فراجعه. ثم نقل عن ابن الحاجب أن المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عن ثبت عصمته عن الغلط، ولأن ما نقلوه تواتر، وما نقله النحويون آحاد» انتهى.

وقول الناظم: (أدغم) مع فاعله جملة أمرية، و(أولي) مفعول (أدغم) مضاف إلى (مثل وجنس) على حد رأسي زيد وعمرو، لا على حد غلامي زيد وعمرو، مراد به غلامي زيد وغلامي عمرو؛ إذ ليس المدغم سوى أول مثل وأول جنس.

فإن قلت: المدغم إنما هو المثل والجنس الأولان لا أولهما.

قلت: الإضافة بيانية على حد خاتم فضة، وكأن الأصل أن يضيف المفرد لما ثبت من أنه إذا أضيف اسم الجنس إلى شيئين، وأريد إثبات شيء واحد بكل منهما، احتيج إلى إضافة التثنية في موضع الالتباس، نحو: غلام زيد وعمرو، مراداً به: غلام زيد وغلام عمرو. ولو لم يكن الالتباس لم يحتج إليها كما فيما نحن فيه، ونحو: رأسي زيد وعمرو، فإن الرأس لا يكون مشتركاً بين اثنين بخلاف الغلام، وهو ظاهر إلا أن الناظم عدل عما هو الأصل رعاية للوزن.

وضمير (سكن) يعود إلى كل من الأولين. و(ابن) عطف على (أدغم) وفي (يوم) بترك التنوين مفعول، و(مع قالوا وهم) حال من المفعول. والبواقي معطوفات على المفعول.

والمعنى: وأظهر مد (في يوم) مع مد (قالوا و) وأظهر لام (قل نعم) وحاء (سبحه)، وغين (لا ترغ قلوب)، ولام (التقم).

تتمت:

أل المعرفة تنقسم بالنسبة إلى حروف الهجاء إلى قسمين:

قسم تظهر عنده: وهو أربعة عشر حرفاً، وتسمى: القمرية، وقد جمعها بعضهم في أوائل هذا البيت:

أَبَلْ وَهَلْ يَرُوي خَيْرُ حَدِيثٍ مِنْ جَلَاعِنِ فِؤَادِي غَمَةٌ قَدْ كَسَتْ هَمًّا

أمثلة ذلك: (الأحد)، ﴿الْيَبْرُ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿الْوَيْ﴾ [الشورى: ٢٨]، ﴿الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، ﴿الْخَيْرُ﴾ [الأنعام: ١٨]، و﴿الْحَلِيمُ﴾ [هود: ٨٧]، ﴿الْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر: ١٧]، (الجليل)، ﴿الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، ﴿الْفَتْحُ﴾ [سبأ: ٢٦]، ﴿الْغَفْرُ﴾ [ص: ٦٦]، ﴿الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، ﴿الْكَبِيرُ﴾ [الرعد: ٩]، (الهادي).

وقسم يدغم فيه: وهو أربعة عشر أيضاً، وقد جمعت في سوابق بيت وهو:

شَفَالِي سَنَاغَرَ صَفَتْ زَرْقَ ظَلَمَهُ رَمَتْ طَرْفَهَا نَحْوِي دَنَا ضَمَّ ذِي تَم

أمثلة ذلك: ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَالْيَلِيلِ﴾ [المدثر: ٣٣]، ﴿السَّلَامِ﴾ [النساء: ٩٤]، ﴿الثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠]، ﴿فَالزَّاجِرَاتِ﴾ [الصافات: ٢]، (الظلام)، ﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿الطَّلَقِ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، ﴿النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ﴿الدَّارِ﴾ [البقرة: ٩٤]، ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿الذِّلَّةِ﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿التَّائِبُونَ﴾ [التوبة: ١١٢].

وقس على ما ذكرته لك من القسمين ما يقع لك من الأمثلة في القرآن العظيم، فتنبه.

وتسميتها شمسية وقمرية من باب تسمية الكل باسم الجزء، وهو لام الشمس والقمر. وسبب الإظهار في الأول تباعد المخرجين، وسبب الإدغام في الثاني تقارب المخرجين - وإن تفاوتتا في غير اللام - والتماثل فيها.



[باب الضاد والطاء]

٥٢- وَالضَّادُ بِاسْتِطَالَةٍ وَنَخْرَجَ مَيِّزٌ مِنَ الظَّاءِ وَكُلُّهَا تَجِي

أخبر الناظم رحمه الله تعالى بتمييز الضاد بالاستطالة والمخرج من الطاء؛ لعسرها على اللسان.

وكذلك اختلفت ألسنة الناس في النطق بها:

فمنهم من يخرجها من غير مخرجها ممزوجة بالطاء المهملة ولا يقدر على ذلك، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب.

ومنهم من يخرجها لاما مفخمة، وهم الزيالع^(١) ومن ضاهاهم.

ومنهم من يجعلها طاء مطلقا؛ لأنها تشاركها في الصفات وتزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت طاء.

ولهذا حذر الناظم من إخراجها طاء فقط فإنه الغالب، ولهذا لو أبدل ضادا بطاء في الفاتحة لم تصح قراءته لتلك العلة.

ومنهم من يشوبها بالطاء المعجمة، وادعى أن هذا هو مخرجها وأنه صواب، وهو خطأ منه محض، لا يجوز أن يؤخذ به، وقد غفل عن مخرجها والاستطالة التي فيها، فلا يغتر بما ذكره؛ لمخالفته للإجماع.

ولما كانت الطاء والضاد كثيرا ما يحصل بينهما الاشتباه في القرآن العزيز أخذ يبين ذلك فقال (وكلها) أي الطاءات التي في القرآن العزيز تجي في هذه الآيات الآتية بعد.

وإنما حصر الطاءات؛ لقلتها، فيستفاد من حصر الأقل الأكثر.

ثم أراد أن يبين ما حصره من الطاءات فقال:

٥٣- فِي الظُّعْنِ ظِلُّ الظُّهْرِ عَظْمُ الحِمْظِ أَيَقِظُ وَأَنْظِرَ عَظْمَ ظَهْرِ اللَّفْظِ

بدأ الناظم بـ (الظعن) وهو الرحلة من مكان إلى آخر. يقال: ظعن يظعن ظعنا إذا

(١) زَيْلَع: هم جيل من السودان في طرف أرض الحبشة، وهم مسلمون أرضهم تعرف بـ: الزيلع. انظر:

سافر. ويقال: ظعن إذا شخص.

ولم يرد منه في القرآن إلا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ طَعَنَكُمْ﴾ في سورة النحل [الآية: ٨٠].
وعينه ساكنة عند الكوفيين وابن عامر، مفتوحة عند الباقيين. والقراءتان بمعنى واحد.

الثاني: (الظل) كيف وقع، وهو معروف كـ: ظل الشجرة وغيرها، وجمعه: ظلال بكسر الظاء، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلِّ وَعُيُونٍ﴾ [المرسلات: ٤١]، يجمع على ظلول وأظلال.

ومنه: الظلة وجمعها ظلال وظلل، وبه قرأ حمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿فِي ظِلِّ عَالِي الْأَرْبَابِ﴾ في يس [الآية: ٥٦].

والظل: الظليل الدائم، ويقال له ظل: في أول النهار، فإذا رجع فهو في. وسمي الليل ظلاً؛ لأنه يستر كل ظل، وهو وما تصرف منه بالطاء.

ووقع منه في القرآن أربعة وعشرون موضعاً:

اثنان في البقرة وهما قوله تعالى: ﴿وَوَضَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ﴾ [الآية: ٥٧]، ﴿فِي ظُلِّ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [الآية: ٢١٠].

واثنان في النساء وهما قوله تعالى: ﴿وَتُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [الآية: ٥٧].

واثنان في الأعراف وهما قوله تعالى: ﴿وَوَضَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَمَ﴾ [الآية: ١٦٠]، ﴿كَأَنَّهُمْ ظُلَّةٌ﴾ [الآية: ١٧١].

واثنان في الرعد وهما قوله تعالى: ﴿وَوَضَّلْنَاهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [الآية: ١٥]، ﴿وَوَضَّلْنَاهُمْ بِتِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [الآية: ٣٥].

واثنان في النحل وهما قوله تعالى: ﴿يَتَفَيَّؤُوا ظِلَّةً﴾ [الآية: ٤٨]، ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لِكُلِّ مِمَّا خَلَقَ ظِلَّةً﴾ [الآية: ٨١].

وواحد في الفرقان وهو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الآية: ٤٥].

وواحد في الشعراء وهو قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَهُمْ عَذَابٌ يَوْمِ الظُّلَّةِ﴾ [الآية: ١٨٩].

وواحد بالقصص وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ﴾ [الآية: ٢٤].

وواحد بلقيان وهو قوله تعالى: ﴿كَالظُّلِّ﴾ [الآية: ٢٩].

وواحد بفاطر وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا الظِّلُّ وَلَا الخُرُورُ﴾ [الآية: ٢١].

وواحد بياسين وهو قوله تعالى: ﴿فِي ظَلِيلٍ عَلَى الأَرَابِكِ﴾ [الآية: ٥٦].

وموضعان في الزمر وهما قوله تعالى: ﴿هُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ النَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ﴾ [الآية: ١٦].

وموضعان في الواقعة وهما قوله تعالى: ﴿وَظِلِّ مَمْدُودٍ﴾ [الآية: ٣٠]، ﴿وَظِلِّ مِّن

مَحْمُومٍ﴾ [الآية: ٤٣].

وموضع في الإنسان وهو قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا﴾ [الآية: ١٤].

وثلاثة في الرسائل أولهما: ﴿أَنْطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ﴾ [الآية: ٣٠]، ثانيها: ﴿لَا ظَلِيلٍ﴾

[الآية: ٣١]، ثالثها: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلِّلٍ﴾ [الآية: ٤١].

ومن عددها اثنين وعشرين موضعا وعد أولها: ﴿وَنُدَّخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]

غفل عن موضعي البقرة، فتأمل.

الثالث: (الظهر) بضم الظاء وهو انتصاف النهار. ويقال منه: أظهرنا أي صرنا وقت

الظهر. ومنه الظهيرة وهي شدة الحر.

والوارد منه في القرآن موضعان: أحدهما قوله تعالى في النور: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ

مِنَ الظُّهُيرَةِ﴾ [الآية: ٥٨]. ثانيها: ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الآية: ١٨].

وأما (الظهر) بفتح الظاء فسيأتي.

رابعها: (العظم) بضم العين، ومن العظمة كيف وقع، والوارد منه في القرآن مائة

وثلاثة مواضع: أولها قوله تعالى في البقرة: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الآية: ٧].

خامسها: (الحفظ) وهو ضد النسيان، يقال: حفظت الشيء أحفظه حفظا، فأنا حافظ.

والشيء يحفظ، وحافظت على الشيء حفاظا ومحافظة. ويقال: حفظك الله أي رعاك.

والحفظة: جمع حافظ، ككتبة وكاتب. قال الله تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١]

وهم الملائكة ساهم الله بذلك، لأنهم يحفظون على الإنسان جميع أعماله. والحفيظ مأخوذ من

الحفظ، قال الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ [سبأ: ٢١].

وكل ذلك بالظاء، وجملة ما وقع منه في القرآن أربعة وأربعون موضعا:

أولها: ﴿ حَفِظُوا ﴾ بالبقرة [الآية: ٢٣٨]، وثانيها: بها أيضا هو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُؤَدُّهُ حِفْظُهُمَا ﴾ [الآية: ٢٥٥].

وثلاثة منها في النساء أولها قوله تعالى: ﴿ حَفِظْتُ لِّلْغَيْبِ ﴾ [الآية: ٣٤]، وثانيها: ﴿ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ [الآية: ٣٤]، وثالثها: ﴿ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيطًا ﴾ [الآية: ٨٠].

واثنان منها بالمائدة أولها: ﴿ بِمَا أَسْتَحْفِظُوا ﴾ [الآية: ٤٤]، وثانيها: ﴿ وَأَحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ ﴾ [الآية: ٨٩].

وأربعة في الأنعام أولها: ﴿ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفِظَةً ﴾ [الآية: ٦١]، ثانيها: ﴿ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ [الآية: ٩٢]، ثالثها: ﴿ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيطٍ ﴾ [الآية: ١٠٤]، ورابعها: ﴿ وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيطًا ﴾ [الآية: ١٠٧].

وواحد بالتوبة وهو قوله تعالى: ﴿ وَالْحَفِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ ﴾ [الآية: ١١٢].

وموضعان في هود أولها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيطٌ ﴾ [الآية: ٥٧]، والثاني: ﴿ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيطٍ ﴾ [الآية: ٨٦].

وسنة في يوسف أولها: ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ ﴾ [الآية: ١٢]، وثانيها: ﴿ إِنِّي حَفِيطٌ عَلِيمٌ ﴾ [الآية: ٥٥]، ثالثها: ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ ﴾ [الآية: ٦٤]، رابعها: ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِيطًا ﴾ [الآية: ٦٤]، خامسها: ﴿ وَحَفِظُ أَخَانًا ﴾ [الآية: ٦٥]، سادسها: ﴿ وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَفِظِينَ ﴾ [الآية: ٨١].

وموضع بالرعد وهو قوله تعالى: ﴿ حَفِظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [الآية: ١١].

واثنان في الحجر أولها قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ ﴾ [الآية: ٩]، والثاني: ﴿ وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ﴾ [الآية: ١٧].

واثنان في الأنبياء أولها قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا ﴾ [الآية: ٣٢]، ثانيها: قوله تعالى: ﴿ وَكُنَّا لَهُمْ حَفِظِينَ ﴾ [الآية: ٨٢].

وموضعان بالمؤمنين أولها: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَفِظُونَ ﴾ [الآية: ٥]، وثانيها: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ [الآية: ٩].

وموضعان في النور هما قوله تعالى: ﴿ وَحَفِظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ [الآية: ٣٠]، ﴿ وَحَفِظَنَ

﴿فُرُوجَهُنَّ﴾ [الآية: ٣١].

وموضعان في الأحزاب وهما قوله تعالى: ﴿وَالْحَفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَفِظَاتِ﴾

[الآية: ٣٥].

وموضع في سبأ وهو قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيفٌ﴾ [الآية: ٢١].

وموضع في الصافات وهو قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ [الآية: ٧].

وموضع في فصلت: ﴿وَحِفْظًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الآية: ١٢].

وموضعان في الشورى أولهما: ﴿اللَّهُ حَفِيفٌ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ٦]، ثانيهما: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا

فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيفًا﴾ [الآية: ٨].

وموضعان في قاف أولهما: ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيفٌ﴾ [الآية: ٤]، ثانيهما: ﴿لِكُلِّ أَوَّابٍ

حَفِيفٍ﴾ [الآية: ١٦].

وموضعان في المعارج أولهما: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَفِيفُونَ﴾ [الآية: ٢٩]، ثانيهما:

﴿هُرَّ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [الآية: ٣٤].

وموضع في الانفطار وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ﴾ [الآية: ١٠].

وموضع في المطففين وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا عَلَيْكُمْ حَفِظِينَ﴾ [الآية: ٧].

وموضع في البروج وهو قوله تعالى: ﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [الآية: ٢٢].

وموضع واحد بالطارق وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الآية: ٤].

سادسها: (أيقظ) مأخوذ من اليقظة التي هي ضد النوم وضد الغفلة، ولم يقع منه في

القرآن سوى موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ زُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].

سابعها: (أنظر) من الإنظار، وإليه أشار بقوله: (وأنظر) ومعناه: التأخير والمهلة.

ويقال: أنظرت الغريم فهو منظر، إذا أمهلته وأخرت الاستيفاء منه.

ووقع في القرآن العظيم منه اثنان وعشرون موضعا:

ثلاثة في البقرة، وموضع في آل عمران والنساء والأنعام، وثلاثة في الأعراف، وموضع

في يونس وهود عليهما السلام، وثلاثة في الحجر، وموضع في النحل والأنبياء والشعراء

والسجدة، وموضعان في صاد، وموضع في الدخان والحديد.

ثامنها: (العظم) بفتح العين، جمعه ومفرده بالطاء المشالة، واستغني الناظم بذكره المفرد عن الجمع، إذ لا فرق.

والواقع في القرآن منه خمسة عشر موضعا:

أولها قوله تعالى في البقرة: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾ [الآية: ٢٥٩].

وموضع في الأنعام وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا أَحْتَمَطُ بِعِظَمٍ﴾ [الآية: ١٤٦].

وموضعان في الإسراء أولهما: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفْنًا﴾ [الآية: ٤٩].

ثانيهما: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفْنًا﴾ [الآية: ٩٨] بآخر السورة.

وموضع في مريم وهو قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [الآية: ٤].

وأربعة في المؤمنين أولها وثانيها: ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ﴾ [الآية:

١٤]، ثالثها: ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا﴾ [الآية: ٣٥]، رابعها: ﴿إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا﴾ [الآية: ٨٢].

وموضع في ياسين وهو قوله تعالى: ﴿يُحْيِي الْعِظْمَ﴾ [الآية: ٧٨].

وموضعان في الصافات وهما قوله تعالى: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَأَنْنَا

لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الآية: ١٦]، ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَأَنْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الآية: ٥٣].

وموضع في الواقعة وهو قوله تعالى: ﴿إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا﴾ [الآية: ٤٧].

وموضع في القيامة وهو قوله تعالى: ﴿أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [الآية: ٣].

وموضع في النازعات وهو قوله تعالى: ﴿أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا خِجْرَةً﴾ [الآية: ٣١].

تنبيه:

ما قدمته لك من حصر (الحفظ) في أربعة وأربعين موضعا. و(العظم) في خمسة عشر موضعا هو الصواب؛ لأنني استنصيته في القرآن العظيم فوجدته كذلك، فلا تغتر بمن خالف في ذلك فتنبه.

تاسعها: (الظهر) بفتح الظاء، وهو متناول لظهر الآدمي وغيره، وهو ضد البطن،

فيتناول قوله بعد ذلك (ظاهر) فإنه راجع بمعناه إلى هذا.

ومنه الظهر أيضا: وهو كل شيء يجعله بظهر؛ أي تنسأه.

ومنه تظاهر: بمعنى الغلبة، تقول: ظهر فلان على فلان إذا غلبه وقهره.

ومنه الظهر: وهو المعين.

ومنه التظاهر: وهو التعاون. ويقال بمعنى آخر: تقول أظهرت فلانا على كذا، أي

أطلعت عليه. وظهرت أنا على الشيء، أظهر إذا طلعت أيضا.

ومنه الظاهر: ضد الباطن.

وبمعنى العلو وبمعنى الظفر.

وهذه الألفاظ التي ذكرناها متقاربة في اللفظ والمعنى. ولم يقع فيها اشتباه ولا إشكال

إذ لم يقع منها شيء بالضاد في القرآن بل جميع ما وقع منها بالطاء.

والوارد منه في القرآن سبعة وخمسون موضعا:

منها: الظهر في ستة عشر موضعا:

اثنان في البقرة أولها: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [الآية: ١٠١]، وثانيها: ﴿ بَانَ

تَاتُوا آلِيبُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ [الآية: ١٨٩].

وواحد بآل عمران: ﴿ فَتَبَدُّوهُ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [الآية: ١٨٧].

وأربعة في الأنعام أولها: ﴿ تَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ ﴾ [الآية: ٣١]، وثانيها:

﴿ وِرَاءَ ظُهُورِكُمْ ﴾ [الآية: ٩٤]، وثالثها: ﴿ وَأَنْعَمُ حُرِمَتْ ظُهُورُهَا ﴾ [الآية: ١٣٨]،

ورابعها: ﴿ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا ﴾ [الآية: ١٤٦].

وواحد بالأعراف: ﴿ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [الآية: ١٧٢].

وواحد بالتوبة: ﴿ وَظُهُورُهُمْ هُنَا ﴾ [الآية: ٣٥].

وواحد بهود: ﴿ وَأَتَّخِذُ تَمْوَهُ وِرَاءَ كُمِ ظَهْرِيًّا ﴾ [الآية: ٩٢]، منسوب إلى الظهر، المعنى:

جعلتم أمر الله وراء ظهوركم لا تلتفتون إليه.

وواحد بالأنبياء: ﴿ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ ﴾ [الآية: ٣٩].

وواحد في فاطر: ﴿ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا ﴾ [الآية: ٤٥]

وفي شوری: ﴿ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِ ﴾ [الآية: ٣٣].

وفي الزخرف: ﴿ لَتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ﴾ [الآية: ١٣].

وفي الانشقاق: ﴿ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴾ [الآية: ١٠].

وفي ألم نشرح: ﴿ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [الآية: ٣].

وما وقع من عددها أربعة عشر فهو سبق قلم.

ومنها: الظاهر ضد الباطن، والوارد منه في القرآن العظيم ستة:

أولها بالإنعام: ﴿ وَذَرُّوا ظَهْرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾ [الآية: ١٢٠]. وثانيها بها أيضا: ﴿ وَلَا

تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ﴾ [الآية: ١٥١].

وثالثها بالأعراف: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ﴾

[الآية: ٣٣].

ورابعها بلقمان: ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ ﴾ [الآية: ٢٠].

وخامسها بالحديد: ﴿ وَالظَّنْبُورُ وَالْبَاطِنُ ﴾ [الآية: ٣].

وسادسها بها أيضا: ﴿ لَهُرُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظُهُورُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴾

[الآية: ١٣].

ومنها: موضع بالتوبة: ﴿ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ ﴾ [الآية: ٤٨]، ومعناه: ظهر دين الإسلام،

واشتقاقه من الظهور.

ومنها: موضع بالرعد: ﴿ أَمْ يَظْهَرُ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ [الآية: ٣٣]، ومعناه: أتقولون قولاً بلا

برهان ولا حجة. وقال قتادة ومجاهد: الظاهر من القول: الباطل.

ومنها: موضع بالكهف: ﴿ فَلَا تَمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهْرًا ﴾ [الآية: ٢٢].

قال بعض المفسرين: أي لا تجادل في أهل الكهف إلا جدال عالم متقن، فإنه تعالى

عرفك الحق من ذلك.

وموضع بالنور: ﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ [الآية: ٣١]، ومعناه: وجهها وكفاها، كما روى

سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: «وجهها وكفاها»، وكذا قالت عائشة رضي الله عنها. وقيل: الكحل والخضاب. وقيل: غير ذلك.

وبها أيضا: ﴿لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [الآية: ٣١] لعدم تمييزهم؛ من الظهور بمعنى الإطلاع، أو لعدم بلوغهم حد الشهوة من الظهور بمعنى الغلبة.

ومنها: موضعان بالروم أولهما: ﴿يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الآية: ٧]، أي ما يشاهدونه منها والتمتع بزخارفها، أي أنهم قد اشتغلوا بتحصيل الدنيا وحطامها ولذاتها عن المطلوب؛ لأن تنكير ﴿ظَهْرًا﴾ يؤذن أنهم إنما اشتغلوا بظاهر واحد من ظواهر الدنيا وهو طلب المعاش فكانوا أصحاب عقول وتصرف؛ أي فصرفوها في طلب المعاش فكان الواحد منهم ينظر الدرهم يعرف رداءته وما يعرف كيف يصلي.

وثانيهما: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الآية: ٤١].

الفساد معناه: القحط أو المعاصي أو الشرك، البر: البوادي والمفاوز، والبحر: القرى على الماء.

قال عكرمة: العرب تسمي الأمصار البحار، أو المراد حقيقة البحر؛ فكما تؤثر المعاصي في البر بقطع المطر؛ تؤثر في البحر بقطع المطر كذلك، وخلو الصدف من اللؤلؤ؛ لأن الصدف إذا جاء المطر سعد على وجه الماء منفتحاً، فيقع فيه المطر فينطبق عليه فيصير لؤلؤاً. والمراد بالفساد في البر: قتل هاييل قايل. وفي البحر: عصب الملك الكافر المسمى بالجلندي للسفن.

وموضع سبأ: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَىٰ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرَىٰ ظَهْرًا﴾ [الآية: ١٨] أي وجعلنا بينهم - وهم باليمن - وبين القرى التي باركنا فيها بالمياه والأشجار والثمار والخصب؛ ولأنه مقر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، والمراد: الشام.

المعنى: جعلنا بينهم وبين الشام قرى ظاهرة العين في غاية الحسن، ترى كل قرية من الأخرى.

ومنها: بمعنى المعاونة موضع بالبصرة: ﴿تَظْهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [الآية:

٨٥]، قرأ الكوفيون بتخفيف الظاء والباقون بالتشديد.

وأصل الظهر: العون. المعنى: تتعاونون عليهم بالإثم.

ومنها بالتوبة: ﴿وَلَمْ يُظْهِرُوا﴾ [الآية: ٤] أي لم يعاونوا عليكم.

وبالأسرى: ﴿ظَهِيْرًا﴾ [الآية: ٨٨] أي معينا.

وبالفرقان: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رِيْبَةٍ ظَهِيْرًا﴾ [الآية: ٥٥] أي معينا، أو ظهيرا على

أوليائه تعالى.

أو الظهير: المعين، من ظهرت الشيء جعلته خلف ظهري لا ألتفت إليه، أي كان

الكافر هينا على الله تعالى.

وبالقصص: ﴿فَلَنْ أَكُوْرَ ظَهِيْرًا لِّلْمُجْرِمِيْنَ﴾ [الآية: ١٧] أي عونا.

وبها أيضا: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظْهِرًا﴾ [الآية: ٤٨] أي تعاونا بإظهار تلك الخوارق أو

بتوافق الكتابين.

وقرأ الكوفيون: ﴿سِحْرَانِ﴾ بكسر السين وسكون الحاء، تشبیه سحر. والمراد: التوراة

والقرآن، أو الإنجيل والقرآن، أو التوراة والإنجيل. المعنى: كل واحد من الكتابين سحر فهو

يعين سحر الآخر، أو وصفا بالسحر مبالغة. وساحران: تشبیه ساحر وهما محمد وموسى.

وبها أيضا: ﴿فَلَا تَكُوْنَنَّ ظَهِيْرًا﴾ [الآية: ٨٦] أي معينا للكافرين.

وبالأحزاب: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَهَرُوْهُمُ﴾ [الآية: ٢٦] أي عاونوهم.

وبسبأ: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ ظَهِيْرٍ﴾ [الآية: ١٥] أي معين يعينه. المعنى: أنه تعالى غنى

عن كل خلقه، وأهتهم عاجزة عن كل شيء.

وبالمتحنة: ﴿وَوَظْهِرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ﴾ [الآية: ٩] كمشركي مكة؛ فإن بعضهم سعى

في إخراج المؤمنين وبعضهم أعان المخرجين.

ومنها: موضعان بالتحريم أحدهما: ﴿وَإِنْ تَظْهِرَا عَلَيْهِ﴾ [الآية: ٤] أي تتعاونوا.

وثانيهما: ﴿وَأَلْمَلْتِيْكَ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيْرًا﴾ [الآية: ٤] أي متظاهرون، وكله يرجع إلى

معنى التعاون.

ومنها: بمعنى العلو بالتوبة موضع واحد: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [الآية:

[٣٣].

وموضع بالكهف: ﴿فَمَا آسْطَعُوْا أَنْ يُظْهِرُوْهُ﴾ [الآية: ٩٧] أي يعلوه بالصعود؛

لارتفاعه أو لمامسته.

وموضع بعافر: ﴿ظَهْرَيْنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الآية: ٢٩] أي عالين في أرض مصر على أحد القولين.

وموضع بالزخرف: ﴿وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الآية: ٣٣] أي يعلون ويرتقون. يقال: ظهر الرجل على السطح، إذا علا عليه.

وموضع بالفتح: ﴿لِيُظْهَرَهُ عَلَى الَّذِينَ كُفِرُوا﴾ [الآية: ٢٨].

وموضع بالصف: ﴿لِيُظْهَرَهُ عَلَى الَّذِينَ كُفِرُوا﴾ [الآية: ٩].

وبمعنى الظفر موضع بالتوبة: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ [الآية: ٨] أي يظفروا.

وموضع بالكهف: ﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ [الآية: ٢٠] أي يظفروا على قول. وقيل: يطلعوا.

وموضع بالتحريم: ﴿وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الآية: ٣] أي أظفره. وقال البيضاوي: «أي أطلعه الله عليه».

وبمعنى الغلبة، موضع بعافر: ﴿ظَهْرَيْنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الآية: ٢٩]، أي غالبين على قول.

وموضع بالصف: ﴿فَأَصْبَحُوا ظَهْرَيْنَ﴾ [الآية: ٦] أي غالبين.

وبمعنى الإطلاع موضع بالجن: ﴿فَلَا يُظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الآية: ٢٦] أي فلا يطلع على غيبه أحدا.

وبمعنى الظهار، موضع الأحزاب: ﴿الَّتِي تُظْهَرُونَ﴾ [الآية: ٤].

وموضعان في المجادلة: ﴿الَّذِينَ يُظْهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [الآية: ٢]، ﴿وَالَّذِينَ

يُظْهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [الآية: ٣].

وأما قوله تعالى بعافر: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [الآية: ٢٦] بضم الياء وكسر

الماء ونصب ﴿الْفَسَادَ﴾: أي يحدث موسى الفساد؛ أي فساد دينكم ودنياكم بما يحدث

عليكم بسبب إيمانكم من قتل وغيره.

وبفتح الياء والهاء ورفع ﴿الْفَسَادِ﴾ على الفاعلية.

فعلى القراءة بـ (الواو): خاف عليهم تبديل دينهم والفساد، وبـ (أو): خاف عليهم أحدهما.

عاشرها: (اللفظ) بمعنى التلظظ ولم يقع منه في القرآن العظيم إلا قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨].

٥٤- ظَاهِرٌ لَطَى شَوَاطِئَ كَظْمِ ظَلَمًا اغْلُظْ ظَلَامَ ظُفْرِ انْتِظَرِ ظَمًا

حادي عشرها: (ظاهر) من الظهور الذي هو ضد الخفاء، وبمعنى المعونة، وبمعنى العلو، وبمعنى الظفر، وبمعنى الظهار، وتقدم الكلام على ذلك عند قوله (ظهر) لحصول المقصود والتقارب في الألفاظ والمعاني؛ إذ يعسر الفرق بين هذه الألفاظ، لتقاربها جدا واشتراكها، لأن قوله هنا (ظاهر) إن أراد به المظاهرة من: ظاهر الرجل من امرأته، فهو من الظهر خلاف البطن، وتقدم الكلام عليه.

وإن أراد به التظاهر الذي هو بمعنى الغلبة فهو داخل فيها أيضا؛ لأن الظهر يعلو البطن فهو غالب عليه، فلا احتياج إلى هذه اللفظة هنا إذ لا فائدة فيها.

ويمكن أن يقال إنها ذكرها لأنه أراد تنويع الألفاظ الواقعة في القرآن، والأمر في ذلك قريب.

ثاني عشر: (لظي) والوارد منه في القرآن قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى﴾ بالمعارج [الآية: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ بالليل [الآية: ١٤].

ولظى: اسم من أسماء جهنم أعادنا الله منها.

قال ابن النازم: «وأصله: اللزوم والإلحاح، يقال: أظ بكذا، أي لزمه وألح به».

في الحديث: «ألظوا بيذا الجلال والإكرام»^(١) أي ألزموا أنفسكم بها وألحوا بكثرة الدعاء. وسميت جهنم بها؛ للزومها العذاب على من يدخلها. قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨] أجازنا الله منها.

(١) رواه الترمذي في: «كتاب الدعوات»، باب «جامع الدعوات عن النبي ﷺ» (٥٤٠/٥).

ويخدش ما ذكره أن (لظى) معتل اللام فلا يكونه من (ألظ) المضاعف إلا أن يكون من باب ما أبدل منه أحد حرفي التضعيف ياء نحو: ﴿يَتَمَطَّى﴾ [القيامة: ٣٣] في قول من جعل أصله: يتمطط.

ثالث عشرها: (شواظ) بضم الشين وكسرها، وهما لغتان صحيحتان قرئ بهما في السبع ومعناها واحد، ولم يقع منه في القرآن إلا قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن: ٣٥]. والشواظ: لهب لا دخان معه. وقيل: معه دخان.

رابع عشرها: (كظم) وهو اجتراع الغيظ واحتباسه، والكظم: مخرج النفس. والوارد منه في القرآن ستة مواضع:

واحد بآل عمران هو قوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرِينَ الْغِيَظُ﴾ [الآية: ١٣٤].

وب يوسف: ﴿وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [الآية: ٨٤].

وبالنحل وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [الآية: ٥٩].

وبغافر وهو قوله تعالى: ﴿كَظِيمٍ﴾ [الآية: ١٨].

وبالزخرف وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [الآية: ١٨].

وبنون وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [الآية: ٤٨].

خامس عشرها: (ظلم) وهو موضع الشيء في غير محله. يقال: ظلمه ظلماً فهو ظالم. والوارد منه في القرآن مائة واثنان وثمانون موضعاً، أولها قوله تعالى بالبقرة: ﴿فَتَكُونْنَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ٣٥]. واستخراج ما بقى سهل على من وفقه الله تعالى فلا نطيل بذكره.

سادس عشرها: (اغلظ) من الغلظة ضد الرقة، وقيل: من الغلاظة.

والوارد منه في القرآن العظيم ثلاثة عشر موضعاً:

أولها بآل عمران: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [الآية: ١٥٩].

وثانيها بالنساء: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [١٦] وَلَا تَنْكِحُوا

[الآية: ٢١، ٢٢].

وثالثها بها أيضاً: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [١٧] فِيمَا نَقَضِهِمْ

[الآية: ١٥٤، ١٥٥].

ورابعها بالتوبة: ﴿وَأَغْلَظْ عَلَيْهِمْ﴾ [الآية: ٧٣].

وخامسها بها أيضا: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [الآية: ١٢٣].

وسادسها يهود: ﴿وَنَجَّيْنَهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [الآية: ٥٨].

وسابعها بإبراهيم: ﴿وَمِنَ وَّرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [الآية: ١٧].

وثامنها بلقمان: ﴿إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [الآية: ٢٤].

وتاسعها بالأحزاب: ﴿مَيْثِقًا غَلِيظًا﴾ [الآية: ٧].

وعاشرها بفصلت: ﴿وَلَنُنذِرَنَّهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [الآية: ٥٠].

وحادي عشرها بالفتح: ﴿فَاسْتَعْلَظْ﴾ [الآية: ٢٩].

وثاني عشرها بالتحريم: ﴿عَلَيْهَا مَلَتِكَةُ غِلَاطٌ شِدَادٌ﴾ [الآية: ٦].

وثالث عشرها بها أيضا: ﴿وَأَغْلَظْ عَلَيْهِمْ﴾ [الآية: ٩].

سابع عشرها: (الظلام) من الظلمة التي هي ضد النور، والوارد منه في القرآن جمعا

وإفراد ستة وعشرون موضعا:

خمسة في البقرة أولها: ﴿وَتَرَكْتَهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الآية: ١٧]، ثانيها: ﴿فِيهِ

ظُلْمَتٌ﴾ [الآية: ١٩]، ثالثها: ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ﴾ [الآية: ٢٠].

رابعها: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ﴾ [الآية: ٢٥٧].

خامسها: ﴿يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [الآية: ٢٥٧].

وموضع بالمائة: ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ﴾ [الآية: ١٦].

وسنة بالأنعام:

أولها: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الآية: ١].

ثانيها: ﴿صُورٌ وَكُفٌّ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الآية: ٣٩]، ثالثها: ﴿وَلَا حَبْوٌ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ﴾

[الآية: ٥٩].

رابعها: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِّن ظُلْمَتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الآية: ٦٣].

خامسها: ﴿جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلْمَتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الآية: ٩٧].

- سادسها: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلْمَتِ﴾ [الآية: ١٢٢].
- وموضع بيونس: ﴿قَطَعَا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [الآية: ٢٧].
- وموضع بالرعد: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلْمَتُ وَالنُّورُ﴾ [الآية: ١٦].
- وموضعان بإبراهيم أولهما: ﴿لِيُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلْمَتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الآية: ١]،
ثانيهما: ﴿أَبْ أَخْرِجَ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلْمَتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الآية: ٥].
- وموضع بالأنبياء: ﴿فَنَادَى فِي الظُّلْمَتِ﴾ [الآية: ٨٧].
- وموضعان بالنور:
- أحدهما: ﴿أَوْ كَظُلْمَتٍ﴾ [الآية: ٤٠].
- ثانيهما: ﴿ظُلْمَتٌ بَعْضُهَا﴾ [الآية: ٤٠].
- وموضع بالنمل: ﴿أَمْ نَ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلْمَتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾ [الآية: ٦٣].
- وموضع بالأحزاب: ﴿لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلْمَتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الآية: ٤٣].
- وموضع بفاطر: ﴿وَلَا الظُّلْمَتُ وَلَا النُّورُ﴾ [الآية: ٢٠].
- وموضع بيباسين: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [الآية: ٣٧].
- وموضع بالزمر: ﴿فِي ظُلْمَتٍ تَلْتِ﴾ [الآية: ٦].
- وموضع بالحديد: ﴿لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلْمَتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الآية: ٩].
- وموضع بالطلاق: ﴿لِيُخْرِجَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلْمَتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الآية: ٦].

وقال ابن الناظم «وباب الظلام - أي الظلمة - بالطاء، وأول ذلك في البقرة قوله تعالى:

﴿وَتَرَكْتَهُمْ فِي ظُلْمَةٍ﴾ [الآية: ١٧]، ووقعت في مائة موضع» انتهى.

قلت: وتبعه غالب شراح هذه المقدمة على عدها مائة، وفيه نظر، فتأمل.

ثامن عشرها: (ظفر) بضم الفاء في الآية، ويجوز تسكينها، وعليه مشى الناظم هنا.

والظفر معروف يكون بالأيدي والأرجل. ويقال: فيه أظفر أيضا. وجمع ظفر أظفار وأظافر. وقيل: أظافر جمع أظفور. وقيل: هو جمع الجمع، كما قيل: أحيان وأحيانين، وأقوال

وأقاول.

والتظفير: أخذك الشيء بأطراف أظفارك وتحديشك إياه. ولم يقع في القرآن لفظ (ظفر) إلا في قوله تعالى: ﴿كُلَّ ذِي ظُفْرِ﴾ بالأنعام [الآية: ١٤٦].

تاسع عشرها: (انتظر) من الانتظار وهو الارتقاب والتوقع، والوارد منه في القرآن أربعة عشرة موضعا:

اثنان بالأنعام أولهما: ﴿قُلِ أَنْتَظِرُونَ﴾ [الآية: ١٥٨]، ثانيهما: ﴿إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾ [الآية: ١٥٨].

ومثلها الأعراف: ﴿فَأَنْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ [الآية: ٧١].
 وخمسة بيونس: ﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ [الآية: ٢٠]، ﴿فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا﴾ [الآية: ١٠٢]، ﴿قُلْ فَاَنْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ [الآية: ١٠٢].

واثنان يهود: ﴿وَأَنْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾ [الآية: ١٢٢].

واثنان بالسجدة: ﴿وَأَنْتَظِرْ إِنَّهُمْ مُنْتَظِرُونَ﴾ [الآية: ٣٠].

وموضع بالأحزاب: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ﴾ [الآية: ٢٣].

العشرون: (ظلم) بالهمز وهو العطش، يقال: ظمئت أظماً. والواقع منه في القرآن ثلاثة:

واحد بالتوبة وهو قوله تعالى: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ [الآية: ١٢٠].

وواحد بظه هو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ [الآية: ١١٩].

وواحد بالنور: ﴿تَحْسَبُهُ الظَّمَانُ﴾ [الآية: ٣٩].

وأما الظما بلا همز، فمعناه: الرقة، يقال: عين ظمياء أي رقيقة الجفن.

وفي البيت إسكان الراء من (ظاهر)، وحذف تنوين (شواظ) للوزن، وألف (ظلم)

للإطلاق، وألف (ظما) منقلبة عن الهمزة ساكنة للوقف.

٥٥- أَظْفَرَ ظَنًّا كَيْفَ جَا وَعَظِي سَوَى عَضِينَ ظَلَّ النَّحْلُ زُخْرُفٍ سِوَا

الحادي والعشرون: (أظفر) من الإظفار وهو النصره، والإظفار من الظفور وهو الفوز. يقال: ظفر الرجل بحاجته، يظفر ظفرا إذا فاز بها. والظافر: الغالب. والوارد في القرآن منه موضع واحد: ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الآية: ٢٤].

وقيل: أصل الإظفار من الظفر بضم الظاء؛ لأن قولهم: ظفر بكذا معناه: أنشب ظفره في الشيء، أي علق به فتمكن منه. الثاني والعشرون: الظن، وإليه أشار الناظم بقوله: (ظنًا). والظن: تجويز أمرين أحدهما أظهر من الآخر. يقال: ظن يظن ظنا.

ويأتي بمعنى الشك، واليقين نحو قوله تعالى: ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبَّهُمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [البقرة: ٤٦]، فإنه سبحانه وتعالى مدحهم على اليقين بالبعث لا على الشك؛ لأن الشك في البعث بعد الموت كفر يستحق صاحبه الذم والعقاب لا المدح. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَرَأَى الْمَجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا ﴾ [الكهف: ٥٣] أي أيقنوا بذلك؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَتَّخِذُوا عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ [الكهف: ٥٣].

وليس الظن في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ ﴾ [البقرة: ٤٦]، بمعنى التهمة كما ذكره ابن الناظم، ولا بمعنى الظن حقيقة وهو الحسبان، بل بمعنى اليقين كما تقدم. وأما الظن بمعنى الشك فمنه قوله تعالى: ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنِّيَ السَّوَاءَ ﴾ [الفتح: ١٢]. ومنه: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴾ [الأحزاب: ١٠].

قلت: وهذا اصطلاح الفقهاء فإن الظن عندهم: التردد بين أمرين سواء استويا أو رجع أحدهما على الآخر. وعند أهل الأصول الشك: تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر. والظن: تجويز أمرين أحدهما أرجح من الآخر، والمرجوح هو الوهم. فإذا علمت ذلك، ففي كتاب الله العزيز من هذا اللفظ ستة وستون موضعا^(١)، فلا نطول بالتعداد.

وقوله: (كيف جا) أي كيف تصرف منه.

(١) صوابه: تسعة وتسعون. انظر المعجم المفهرس: (ص: ٤٣٩-٤٤٠).

الثالث والعشرون: (عظ) من الوعظ، وكلها بالطاء نحو: ﴿ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٦٦].

والوعظ لغة: التخويف.

وإصطلاحاً: التخويف من عذاب الله والترغيب في ثوابه. وقال الخليل: «هو التذكير بالخير مما يرق له القلب» انتهى.

والاسم منه: عظة، وجمع العظة عظات، وجمع الموعظة موعاظ.

وقال الناظم في التمهيد: «وأما الوعظ: فهو التخويف من عذاب الله تعالى والترغيب في العمل القائد إلى الجنة» انتهى.

وإنما وصف العمل بكونه قائداً إلى الجنة؛ لكونه سبباً إلى رحمة الله تعالى التي هي سبب لدخول الجنة.

وكله بالطاء وقد وقع في القرآن منه خمسة وعشرون موضعاً:

منها بالبقرة أربعة أولها قوله تعالى: ﴿ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [الآية: ٦٦]، ثانيها: ﴿ يَعْظُمُ بِهِ ﴾ [الآية: ٢٣١]، ثالثها: ﴿ ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ ﴾ [الآية: ٢٣٢]، رابعها: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ [الآية: ٢٧٥].

خامسها: بآل عمران: ﴿ وَهَدَىٰ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [الآية: ١٣٨].

سادسها بالنساء: ﴿ فَعِظُواهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ ﴾ [الآية: ٣٤]، سابعها بها أيضاً: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ﴾ [الآية: ٥٨]، ثامنها بها: ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ ﴾ [الآية: ٦٣]، تاسعها بها: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعِظُونَ بِهِ ﴾ [الآية: ٦٦].

عاشرها بالمائدة: ﴿ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [الآية: ٤٦].

حادي عشرها في الأعراف: ﴿ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةٌ ﴾ [الآية: ١٤٥]، ثاني عشرها بها: ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ﴾ [الآية: ١٦٤].

ثالث عشرها بيونس: ﴿ قَدْ جَاءَ تَكْمٌ مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [الآية: ٥٧].

رابع عشرها يهود: ﴿ إِنِّي أَعْظُكَ ﴾ [الآية: ٤٦]، خامس عشرها بها: ﴿ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الآية: ١٢٠].

سادس عشرها بالنحل: ﴿وَأَلْبَنِيَّ يَعْظُمُكُمْ﴾ [الآية: ٩٠]، سابع عشرها بها: ﴿وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ﴾ [الآية: ١٢٥].

ثامن عشرها بالنور: ﴿يَعْظُمُكُمْ﴾ [الآية: ١٧]، تاسع عشرها بها: ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الآية: ٣٤].

العشرون والحادي والعشرون بالشعراء: ﴿أَوْعِظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِّنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [الآية: ١٣٦].

الثاني والعشرون بلقمان: ﴿وَهُوَ يَعْظُمُهُ﴾ [الآية: ١٣].

الثالث والعشرون بسبأ: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظُمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾ [الآية: ٤٠].

الرابع والعشرون بالمجادلة: ﴿ذَلِكَمُتُوَعِّظُونَ بِهِ﴾ [الآية: ٣].

الخامس والعشرون بالطلاق: ﴿ذَلِكَمُتُوَعِّظُ بِهِ﴾ [الآية: ٢].

وقال بعض الشراح: «و (عظ) بمعنى التخويف من عذاب الله والترغيب في ثوابه، وقع منه في القرآن تسعة مواضع، أولها قوله تعالى بالبقرة: ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الآية: ٦٦] وفيه نظر، فتأمل.

ثم أخبر الناظم رحمه الله هنا أنه لم يقع في القرآن من ذلك بالضاد سوى موضع واحد، قوله في الحجر: ﴿كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ﴾ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الآية: ٩٠]، [٩١].

وقيل: الاستثناء منقطع، فإن عِضِينَ مابين ل (عظ) في المادة؛ إذ هو جمع عضه، وأصلها عضه أو عضوة، والمحذوف على الأول الهاء، وعلى الثاني الواو.

وفيه إشارة إلى أن (عِضِينَ) في قوله تعالى: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ بالضاد لا بالطاء.

والعضة: التفرقة، و﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ أي جعلوه فرقا وأنواعا، فقال بعضهم:

سحر، وقال بعضهم: كهانة إلى غير ذلك.

وقيل بمعنى: جعلوه مقسما أقساما، قسم يؤمن ببعضه ويكفر ببعضه، وقول شيخ

الإسلام زكريا في تفسير (عِضِينَ): «أي متفرقين» فيه نظر.

الرابع والعشرون: (ظل) بفتح الطاء بمعنى الدوام، ولم يجئ منه في القرآن العظيم ولا

في الكلام غير الفعل الماضي والمضارع، ولم يجئ منه اسم فاعل ولا اسم مفعول.

والواقع منه في القرآن تسعة مواضع:

أحدها: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَىٰ ۖ﴾ في النحل [الآية: ٥٨، ٥٩]،
والثاني: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ أَوْ مِّنْ ۖ﴾ في الزخرف [الآية: ١٧، ١٨].

وإلى تساوي السورتين من جهة اتحاد موضعي (ظل) في اللفظ أشار بقوله: (سوا) بفتح السين مع القصر على قراءة حمزة وهشام في الوقف، أي هما متساويان، والأصل فيه المد، ولذا كتب بالألف.

ويحتمل قصره للوزن، وهو مصدر واقع موقع اسم الفاعل بخلاف (سوى) بكسر السين في قوله: (سوى عضين) المتقدمة فإنها بمعنى: غير. وقصره على الأصل، ولذا كتب بالياء؛ لانقلاب ألفه عنها.

وقيل: إنَّ (ظل) بمعنى: صار. وقال بعضهم: المشهور أن (ظل) في هاتين السورتين وهما سورتا النحل والزخرف بمعنى: صار، فيدل على الصيرورة والانتقال.

٥٦- وَظَلَّتْ ظَلَّتُمْ وَبِرُّومِ ظَلُّوا كَالْحِجْرِ ظَلَّتْ شُعْرًا نَظَلُّ
٥٧- يَظَلُّنَ مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ وَكُنْتَ فَظًّا وَجَمِيعَ النَّظْرِ
٥٨- إِلَّا بَوَيْلِ هَلْ وَأَوْلَىٰ نَاصِرَهُ وَالغَيْظُ لَا الرَّغْدُ وَهُودٍ قَاصِرَهُ

الثالث من مادة: ظل (ظلت) بظه قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَىٰ إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [الآية: ٨٨].

الرابع في الواقعة: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الآية: ٥١].

الخامس في الروم: ﴿لَظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الآية: ٥١].

السادس بالحجر: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الآية: ١]،
وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (كالحجر).

السابع والثامن بالشعراء قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ﴾ [الآية: ٤]، وقوله تعالى:

﴿فَنَظَلُّ هَا عَنكِفَيْنِ﴾ [الآية: ٧١]، وإلى ذلك أشار بقوله: (ظلت شعرا نظل).

التاسع قوله تعالى: ﴿فَيَظَلُّنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِ﴾ بشورى [الآية: ٣٣]، وإليه أشار

بقوله: ﴿فَيَظْلَلْنَ﴾.

فهذه التسعة الألفاظ كلها بالطاء، كما فهم من منطوق كلامه، وأخبرك بالمفهوم أن الضلال ضد الهدى وهو بالضاد نحو: ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١].

الخامس والعشرون: (الحظر) وهو المنع في موضعين أحدهما الإسرائ: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الآية: ٢٠]، أي ممنوعاً، ثانيها: ﴿فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾ بالقمر [الآية: ٣١].

وهذا مشتق في الأصل من: حظرت الشيء أي حذرت. ثم استعمل بمعنى المنع؛ لأن الحائر للشيء مانع غيره منه.

والمحتظر: الذي يعمل الحظيرة. والحظيرة: هي ما يعملها الراعي ونحوه من القصب وقضبان الشجر ليحفظ بها نفسه.

وهشيم المحتظر: ما تساقط من حائطها. وقيل: ما يجمعه صاحب الحظيرة لغنمه. والهشيم: النبات اليابس المتكسر.

وأصل (الحظر) بمعنى المنع: من جمع الشيء في حظيرة، ثم سمي كل منع حظراً وإن لم يكن بحظيرة، صرح به بعضهم.

وقيل: المحتظر: مأخوذ من الحظر، وهو جمع الشيء في حظيرة، وهو بمعنى المنع أيضاً؛ لأن من جمع شيئاً في حظيرته فقد منع غيره م ذلك الشيء، وما عدا ذلك فإنه بالضاد؛ لأنه من الحضور وهو ضد الغيبة.

السادس والعشرون: فظا، وإليه أشار الناظم بقوله: (وكنت فظا). والفظ: الرجل الكريه الخلق، مشتق من الفظاظة وهي الغلاظة والتجافي.

وقال في التمهيد: «مشتق من فظ الكرش، وهو ماؤه، وهو موضع واحد في آل عمران: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا﴾ [الآية: ١٥٩].

وضارعه في اللفظ (الفض) الذي معناه: الفك والتفرقة. تقول: فضضت الطابع أي فككته. وانفض الجماعة أي تفرقوا، قال الله تعالى: ﴿لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، انفضوا إليها أي تفرقوا».

السابع والعشرون: النظر، وإليه أشار الناظم بقوله (وجميع النظر) أي احفظ جميع النظر فإنه بالطاء، والذي وقع منه في كتاب الله تعالى ستة وثمانون موضعاً، وهو مشتق من: نظرت الشيء أنظره فأنا ناظر. والشيء منظور إليه، والنظير: المثل.

وضارعه في اللفظ (النضر) بالضاد الذي معناها: الحسن، لأنه مشتق من النضارة وهي الحسن، وإليه أشار بقوله: (إلا بـ: ويل، هل، وأولى ناضرة) يعنى أن جميع النظر كله بالطاء إلا في ثلاثة مواضع فإنه بالضاد:

أحدهما مذكور في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤].

والثاني قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْهُمْ نَضْرَةٌ وَسُرُورًا﴾ [الآية: ١١] في ﴿هَلْ أُنِئ عَلَى الْإِنْسَنِ﴾. والثالث في القيامه وإليه أشار بقوله: وأولى: ﴿نَاضِرَةٌ﴾ وهو قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] وقيدها بالأولى؛ لثلاث تشبه بالثانية على من لم يتأمل المعنى، واستغنى عن تعيينه سورتها بذكرها؛ إذ لا نظير للفظها.

وهذه الثلاثة كلها بالضاد فإنها مأخوذة من النضارة كما تقدم.

وفي الحديث: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها»^(١)، ويروى بتشديد الضاد وتخفيفها.

الثامن والعشرون: (الغيظ) وهو الامتلاء والحنق. وقيل: شدة الغضب، وبه صرح صاحب العمدة.

والوارد منه في القرآن أحد عشر موضعاً منه قوله تعالى: ﴿خَلَوْا عَضْوًا عَلَيْكُمْ الْأَنْبَاءَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ﴿مُوتُوا بَغِيظِكُمْ إِنَّ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، ﴿سَمِعُوا هَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢].

فإن قلت: ما معنى سماع التغيظ مع أنه غير مسموع في نفس الأمر؟

قلت: المراد به سماع غليانها، أي سمعوا لجهم غلياناً وأزيراً كما يسمع من غليان

القدر.

(١) رواه الترمذي، في: «كتاب العلم»، باب: «ما جاء في الحث على تبليغ السماع» (٥/٣٤).

وإن كان بمعنى النقصان فهو بالضاد، ووقع منه موضعان أحدهما بالرعد وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ ﴾ [الآية: ٨]، وثانيهما بهود وهو قوله تعالى: ﴿ الْمَاءُ وَقُضِيَ ﴾ [الآية: ٤٤]، وإلى ذلك أشار بقوله: (لا الرعد وهود قاصرة) يعني أن كلا منهما قصر فصار ضادا.

وقيل: أشار بقوله: (قاصرة) أي قاصرة الحكم على هاتين اللفظتين فإنها بالضاد؛ لأنها مأخوذتان من: غاض يغيض الماء، إذا نقص، وما عداها بالطاء.

٥٩- وَالْحَظُّ لَا الْحِضُّ عَلَى الطَّعَامِ وَفِي ظَنِّينِ الْخِلَافُ سَامِي

التاسع والعشرون: (الخط) بالطاء إذا كان بمعنى: النصيب والجد. يقال: فلان محظوظ إذا كان ذا حظ من الرزق.

ووقع من ذلك في الكتاب العزيز سبعة مواضع منها بآل عمران قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ ﴾ [الآية: ١٧٦].

فإن كان بمعنى التحريض والحث فإنه بالضاد، ولهذا قال: (لا الحض على الطعام)، ووقع منه في القرآن ثلاثة مواضع:

أحدها بالحاقة قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴾ [الحاقة: ٣٤].

والثاني بالفجر قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴾ [الآية: ١٨] ^(١).

والثالث في سورة الماعون قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴾ [الآية: ٣].

فائدة:

قال الخليل: «الفرق بين الحث والحض: أن الحث يكون في السير والسوق وكل شيء. والحض لا يكون في سير ولا سوق». ويؤخذ من كلامهم أن كل حض حث، وليس كل حث حضا.

وأما قوله تعالى: ﴿ بِضَيْبٍ ﴾ بالتكوير [الآية: ٢٤] فقرأها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالطاء المشالة، والباقون بالضاد، وإلى الخلاف فيها أشار الناظم بقوله: (وفي ظنين

(١) وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب. انظر: النشر (٢/٤٠٠).

الخلاف سامي) أي عال مشهور؛ لأن السمو هو العلو، وعلوه يقتضي شهرته، ووجهها -أي الشهرة- وقوعه بين القراء السبعة كما تقدم.

وجه من قرأ بالظاء جعله اسم مفعول من: (ظننت) المتعدي إلى واحد بمعنى التهمة، فيكون فعيلًا بمعنى مفعول، والمعنى: وما محمد ﷺ بمتهم فيما يوحيه الله إليه من تحريف أو نقص أو زيادة.

ووجه من قرأ بالضاد جعله اسم فاعل من (ضن) اللازم بمعنى: بخل، فيكون فعيلًا بمعنى فاعل، والمعنى: ما محمد ﷺ ببخيل على الناس ببيان ما يوحى إليه من الله تعالى.

وعلى الأول رسم ابن مسعود ؓ قراءته، وعلى الثاني رسم الإمام.

وفي إثبات الناظم ذكر (ظنين) بالظاء إيهاء إلى اختياره الظاء على الضاد في القراءة، وهو اختيار المحقق الجعبري بناء على أن نفي المحقق أولى من نفي المقدر.

تنبيه:

الكلمات التي ذكر الناظم فيها الظاء في الأبيات المتقدمة بعد (الظعن) مجرورة بعضها بالعطف عليه لفظًا، أو محلاً، أو تقديرًا بعاطف مقدر أو مذكور، وبعضها بالإضافة، وقد يجوز نصب بعضها حكاية أو بعامل قبله.



[باب التحذيرات]

٦٠- وَإِنْ تَلَاقِيَا الْبِيَانَ لَازِمًا أَنْقَضَ ظَهْرَكَ يَعْصُ الظَّالِمُ
٦١- وَأَضْطَرُّ مَعَ وَعْظَتْ مَعَ أَفْضْتُمْ وَصَفَّ هَا جِبَاهُهُمْ عَلَيَّهِمْ

أخبر رحمه الله أن الضاد والطاء إذا تلاقيا - بأن لم يفصل بينهما فاصل - فبيان أحدهما من الآخر وإحكام الرياضة في بيان الضاد من الطاء: لازم للقارئ؛ لئلا يختلط أحدهما بالآخر، فبتطل به صلاته على ما أفتى به شيخ الإسلام زكريا، وذلك نحو قوله تعالى في ألم نشرح: ﴿ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [الآية: ٣]، وفي الفرقان: ﴿ يَعْصُ الظَّالِمُ ﴾ [الآية: ٢٧]، وليس في هذا فاصل ساكن كما قيل؛ لانقلاب لام ﴿ الظَّالِمُ ﴾ ظاء وإدغامها في الطاء، وإنما وجب التحرز عن إدغام الضاد في الطاء؛ لئلا يسبق اللسان إلى ما هو الأخف في الصفات والقوة مع قرب المخرجين.

والعض إن كان بجارحه فبالضاد، وإلا بالطاء نحو قول بعضهم: عظ الزمان، وعظت الحرب هكذا قيل.

وقيل: بالضاد فيها. قال في القاموس: «عض الزمان والحرب، وقيل: هما بالطاء، وعض الأسنان بالضاد».

ثم أمر بتبيين الضاد من الطاء في قوله: ﴿ فَمَنْ أَضْطَرُّ ﴾ [البقرة: ١٧٣] حيث وقع، ومثل ذلك كل ضاد وقع بعدها حرف إطباق؛ لئلا يسبق اللسان إلى ما هو أخف عليه من الإدغام.

وبتبيين الطاء من التاء في قوله تعالى: ﴿ أَوْعَظَّتْ ﴾ [الآية: ١١٢] بالشعراء؛ لئلا يقرب من لفظ الإدغام، فالطاء مظهرة بلا خلاف عند القراء العشرة، بخلاف الطاء مع التاء في قوله تعالى: ﴿ أَحْطَبُ ﴾ [النمل: ١٤]، و﴿ بَسَطَتْ ﴾ [المائدة: ٢٨]، فإن الطاء مدغمة مظهرة الإطباق بلا خلاف في ذلك أيضا، وقد تقدم ذكره.

وبيان الضاد من التاء من قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَفْضْتُمْ مِنْ عَرَفْتِ ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ لئلا تدغم التاء لسكونها ورخاوتها وشدة التاء، وهذا حكم كل ضاد ساكنة أتى بعدها حرف من الحروف الشديدة نحو قوله تعالى: ﴿ وَخُضِّمَ ﴾ [التوبة: ٦٩]، ﴿ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ ﴾

[الحجر: ٨٨].

ثم أمر بإخلاص الهاء من: جباههم وعليهم، وإلى ذلك أشار بقولك (وصفها: جباههم عليهم) أي وأخلص مثل هاء ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥]، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة: ٧]، و﴿إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، وهاء ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاحة: ٦]، و﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] و﴿إِلَهُهُ هَوْنُهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]؛ لأن الهاء حرف خفي فينبغي الحرص على بيانها.

وفي البيت الأول حذف فاء الجزاء ضرورة على حد قوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(١)

أي فالله يشكرها.

(١) صدر بيت من البسيط، وقائله حسان بن ثابت، كما روي أيضا عن ابنه عبد الرحمن، وروي عن كعب بن مالك الأنصاري، وعجز البيت:

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سِيَانٌ

كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري السلمى الخزرجي، صحابي من أكابر الشعراء من أهل المدينة واشتهر في الجاهلية وكان في الإسلام من شعراء النبي ﷺ وشهد أكثر الوقائع، ثم كان من أصحاب عثمان وأنجده يوم الثورة وحرص الأنصار على نصرته ولما قتل عثمان قعد عن نصرة علي فلم يشهد حروبه، وعمي في آخر عمره وعاش سبعا وسبعين سنة، قال روح بن زبناح: أشجع بيت وصف به رجل قومه قول كعب بن مالك: نصل السيوف إذا قصرن بخطونا يوماً ونلحقها إذا لم تلحق. له (٨٠ حديثاً)، و(ديوان شعر) (ت ٥٠ هـ). حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد، شاعر النبي ﷺ وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام، وكان من سكان المدينة، واشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام، وعمي قبل وفاته، لم يشهد مع النبي ﷺ مشهداً لعله أصابته، توفي في المدينة، قال أبو عبيدة: فضل حسان الشعراء بثلاثة: كان شاعر الأنصار في الجاهلية وشاعر النبي في النبوة وشاعر اليمانيين في الإسلام، وقال المبرد في الكامل: أعرق قوم في الشعراء آل حسان فإنهم يعدون ستة في نسق كلهم شاعر، وهم: سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام (ت ٥٤ هـ). عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي، شاعر، ابن الصحابي الشاعر حسان بن ثابت، كان مقيماً في المدينة، وتوفي فيها، اشتهر بالشعر في زمن أبيه، قال حسان:

فمن للقوافي بعد حسان وابنه ومن للمشائي بعد زيد بن ثابت

(ت ١٠٤ هـ). - الموسوعة الشعرية.

وفي الثاني: تقديرات دلت عليها قرينة المقام؛ أي بين ضاد (اضطر) مع ظاء (أوعظت) مع ضاد (أفضتم). وقصر هاء (جباهم) لضرورة الشعر، و(عليهم) معطوف على (جباهم) بحذف الواو العاطفة.



[باب النون والميم المشددين والميم الساكنة]

٦٢- وَأَظْهَرَ الْعُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّ دَا وَأَخْفَيْنِ

٦٣- أَلِيمٍ إِنْ تَسْكُنُ بِعُنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا

أمر بإظهار صفة الغنة من الميم والنون إذا كانتا مشددين، وهي صفة لازمة لهما.

وإنما لم يذكر التنوين؛ لأنه نون حقيقة في المخرج والصفة.

وإنما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف وفي صورة الخط، وأنه لا يكون إلا زائدا على هجاء الكلمة، فلهذا يعتني القراء بالتنوين عليه، كقولهم: باب أحكام النون الساكنة والتنوين، وسيأتي بعد ذلك في كلامه.

وأما سيبويه وأتباعه فلم يذكروا إلا النون والميم، قال سيبويه في ذكر الحروف التي بين الشديدة والرخوة: «ومنها حرف يجري معه الصوت؛ لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه صوت، وهو النون، وكذلك الميم».

وقال قبل ذلك: (ومن الخياشيم تخرج النون الخفيفة) وأراد بالنون الخفيفة الغنة، وتسمى الخفية؛ لخفتها وخفائها.

قال نصر بن علي الشيرازي^(١): «ومنها حرفا الغنة- وهما النون الميم- سميتا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم، وهي الصوت المحصور فيها كأصوات الحمايم والقماري» انتهى.

وتقييد الشاطبي التنوين والنون والميم مع الغنة حيث سكن ولا إظهار^(٢):

(١) نصر بن علي بن محمد الشيرازي، الفارسي، المعروف بابن أبي مريم، مفسر، مقرئ، نحوي، من مصنفاته: "الكشف والبيان" في تفسير القرآن، في ثمان مجلدات، "الموضح في القراءات الثمان"، "شرح الإيضاح لإبي علي الفارسي في النحو، وسماه "الإفصاح في شرح الإيضاح"، "عيون التصريف"، و"المتقى في الشواذ" (كان حيا ٥٦٥ هـ). انظر: معجم المؤلفين (٩٠/١٣).

(٢) حيث قال في حرز الأمان بالبيت رقم (١١٥١):

وَعُنَّةٌ تَنْوِينُ وَنُونٌ وَمِيمٌ أَنْ سَكَنَّ وَلَا إِظْهَارَ فِي الْأَنْفِ يُجْتَلَى

«بيان الحالة التي تصحب الغنة فيها لهذه الأحرف، لا أن هذه الحروف ليست لازمة للغنة لا تنفك عنها. فلذلك قال: شرطها أن يكن سواكن، وأن يكن مخفيات أو مدغمات إلا في موضع نصوا على الإدغام فيه بغير غنة، واختلف في ذلك على ما سيأتي بيانه في باب إحكام النون الساكنة والتنوين.

فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة، فالعمل في النون للسان، وفي الميم للشفتين على ما سبق.

وكان يجزئه أن يشترط عدم الإظهار، ويلزم من ذلك أن يكن سواكن».

قال الشيخ أبو عمرو في شرح هذه الغنة المسماة بالنون الخفيفة: «هذه النون ليست التي قد مر ذكرها فإن تلك من الفم، وهذه من الخيشوم».

قال: «وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم؛ ليصح إخفاؤها، فإن كان بعدها حرف من حروف الحلق، أو كانت آخر الكلام وجب أن يكون الأولى. فإذا قلت: ﴿مِنْكَ﴾، ﴿عِنَكَ﴾ فمخرج هذه النون من الخيشوم، وليست تلك النون في التحقيق. فإذا قلت: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٥٣]، و﴿مَنْ أَبُوكَ﴾ فهذه هي النون التي مخرجها من الفم، وكذلك إذا قلت: (أعلن) وشبهه مما يكون آخر الكلام وجب أن تكون هي النون الأولى أيضا»، وقد أشرنا إلى ذلك عند قوله: (وغنة مخرجها الخيشوم).

وقول الناظم: (إذا ما شددا) يشمل المشددين في كلمة نحو: ﴿أَلْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الناس: ٦]، ﴿هَمَّ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١]، و﴿هَمَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ١١٣]. وفي كلمتين نحو: ﴿مَنْ نَصْرِيْنَ﴾ [آل عمران: ٢٢]، و﴿مَا هُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [يونس: ٢٧].

وزاد ابن الناظم المشددين من غير إدغام نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وَلَمَّا﴾ [البقرة: ١٠١]، وفيه بحث؛ إذ التشديد مستلزم الإدغام.

فائدة:

قال بعضهم: «والنون أصل في الغنة من الميم؛ لقربه من الخيشوم».

وقوله: (وأخفين الميم إلى آخره) يعني أن الميم الساكنة إذا أتى بعدها باء فإن المختار

عند أهل الأداء هو الإخفاء، وعليه العمل، وهو مذهب ابن مجاهد^(١) وابن بشير^(٢) وغيرهما، وبه قال الداني. وذهب ابن المنادي^(٣) إلى إدغامها.

قال الناظم في التمهيد في معرفة التجويد: «وبالإخفاء آخذ» ثم نقل عن شيخه ابن الجندي أنه قال: «اختلف أهل الأداء في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً؛ أي سواء كانت أصلية السكون أو عارضة كقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَظْهَرُ مِنْ الْقَوْلِ ﴾ [الرعد: ٣٣] مثال للأول، ﴿ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [البقرة: ١١٣] مثال للثاني». وبعضهم يظهرها وهو قليل غير مختار، وبه قال مكّي.

تنبيه:

أعلم وفقك الله أن الميم لها ثلاثة أحكام: إدغام وإخفاء وإظهار، فتدغم في مثلها نحو: ﴿ عَلَيِّمْ مِّنْ ﴾ [النساء: ٦٩]، ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا ﴾ [البقرة: ٧٧]^(٤).

وتخفى عند الباء نحو ﴿ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿ زَهُمَ بِهِمْ ﴾ [العاديات: ١١]. وتظهر عند بقية الحروف، وتكون أشد إظهاراً عند الفاء والواو، وإلى هذا أشار بقوله:
٦٤- وَأَظْهَرْنَهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ وَأَحْدَرُ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

أمر بإظهار الميم الساكنة المتقدمة الذكر عند باقي حروف المعجم مؤكداً ذلك بنون التوكيد الخفيفة، سواء كان ذلك في كلمة نحو قوله تعالى: ﴿ أُنْعَمْتَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿ تَمْسُونَ ﴾ [الروم: ١٧]. أم في كلمتين نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾ [البقرة: ٤٤]، ﴿ وَأَنْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٤٦]، ﴿ أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ ﴾ [البقرة: ٥٤].

(١) أحمد بن موسى بن العباس التميمي الشهير بابن مجاهد، كبير العلماء في القراءات في عصره من أهل بغداد، كان حسن الأدب رقيق الخلق فطناً، له: "كتاب القراءات الكبير" و"كتاب قراءة ابن كثير"، و"كتاب الياءات" و"كتاب الهاءات"، وغيرها (ت ٣٢٤هـ). انظر: غاية النهاية (١/١٣٩).

(٢) علي بن محمد بن بشر الأنطاكي، إمام حاذق منسدة ثقة (ت ٣٧٧هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٦٥).

(٣) هو أحمد بن جعفر، أبو الحسين البغدادي، إمام مشهور حافظ ثقة (ت ٣٣٦هـ). انظر: غاية النهاية (٤٤/١).

(٤) علي رواية السوسي عن أبي عمرو، وذلك بتسكين الميم من: (يعلم)، وإدغامها في الميم بعدها. انظر: التيسير (ص: ٢٨).

وقوله: (واحذر لدى واو وفا أن تختفي) أمر ثان بالتحذير مؤكدا الأمر الأول، أي احذر إخفاءها عند الواو والفاء؛ لاتحاد مخرجها - أي مخرج الميم بمخرج الواو - وقربها من الفاء، فيظن أنها تختفي عندهما كما تختفي عند الباء المتحدة هي بها فيه.

وكثيرا ما يفعل ذلك الجهلة من عوام القراء نحو: ﴿ عَلَيْهِمْ وَلَا ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿ وَهُمْ فِيهَا ﴾ [البقرة: ٢٥]، يخفون ذلك جهلا منهم.

وبعضهم يحركها عند إرادة إظهارها، وكل ذلك خطأ فاحش شرعا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

واستعمل الناظم صيغة جمع القلة للكثرة في قوله: (عند باقي الأحرف) تجوز، أو يحتمل أن يقال: لا تجوز؛ لأن جمع القلة إذا حلى بالألف واللام دل على الكثرة. وقصر الفاء للوزن.



[باب أحكام النون الساكنة والتنوين]

ثم أخذ في بيان أحكام النون الساكنة والتنوين فقال:

٦٥- وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونٍ يُلْفَى إِظْهَارٌ إِذْغَامٌ وَقَلْبٌ اخْفَاءٌ

هذا شروع في أحكام النون الساكنة والتنوين.

اعلم أن حكم النون الساكنة والتنوين (يلفى) أي يوجد في أربعة أقسام وهي: الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء.

فقوله: (ونون) أي نون ساكنة، وهي تكون في آخر الكلمة وفي وسطها كسائر الحروف السواكن، وتكون في الاسم والفعل والحرف.

وأما التنوين فلا يكون إلا في آخر الاسم، بشرط أن يكون منصرفا موصولا لفظا عاريا عن الألف واللام، وثبوته مع هذه الشروط إنما يكون في اللفظ لا في الخط، إلا في قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، حيث وقع، فإنهم كتبوه بالنون.

وعرفه الجعبري بأنه «نون ساكنة تلحق آخر الاسم لأمكنيته».

وقسمه النحويون إلى عشرة أقسام، ونظمها بعضهم فقال:

أقسام تنوينهم عشر عليك بها فإن تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وقابل وعوض والمنكر زد رنم أو احك اضطرر غال وما همزا

لكن المختص بالاسم منها أربعة، وهي التي وردت في القرآن العظيم وهي:

١- تنوين التمكين نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿غَشَوَةٌ^ط وَلَهُمْ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

ومعنى تنوين التمكين: أنه يدل على أمكنية الأسم في باب الاسمية؛ إذ لا يشبه الحرف فيبني، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

٢- وتنوين المقابلة نحو: ﴿مُسْلِمِينَ﴾ [التحريم: ٥]، ﴿مُؤْمِنَاتٍ﴾ [التحريم: ٥]. فإن التنوين في نحو: ﴿مُسْلِمِينَ﴾، و﴿مُؤْمِنَاتٍ﴾ في مقابلة النون في ﴿مُسْلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١]، وليس التنوين فيهما للصرف، كما صرحوا به في باب ما لا

ينصرف من كتب النحو.

٣- وتنوين العوض وهو: إما أن يكون عوضاً عن حرف، نحو: ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، و(جوار) فإن تنوينه عوض عن الياء المحذوفة منه.

وإما عن مضاف إليه مفرد نحو: ﴿كُلُّ﴾ [البقرة: ١١٦] فإن تنوينه على الصحيح كما في المعنى عوض عن مفرد.

وإما عوضاً عن جملة نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [المؤمنون: ١٠١] فإن تنوينه عوض عن الجملة التي تضاف (إذ) إليها، وكسرة ذال ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ليست إعراباً بل لالتقاء الساكنين.

٤- وتنوين التناسب نحو: ﴿سَلْسِلًا وَأَغْلَلًا﴾ [القيامة: ٢٠]، ف ﴿سَلْسِلًا﴾ غير منصرف نون؛ لمناسبة ﴿وَأَغْلَلًا﴾ وهي قراءة نافع وهشام وشعبة والكسائي.

وما عدا ذلك من أقسام التنوين لم يرد في القرآن.

فإن قلت: لم لم يقيد النون بالسكون مع أنه معتبر؟

قلت: لما اشتهر بينهم ذكر حكم النون الساكنة والتنوين مع وصف النون بالسكون، سكت المصنف عن ذكر الوصف وإن كان معتبراً.

وقيل: قيد السكون معلوم؛ لقريته التشريك في الحكم بينها وبين ما هو ساكن - أعنى التنوين - لأن الاشتراك في الحكم يقتضي التسوية في الوصف غالباً.

ولم يقيدوا التنوين بالسكون لأنه لا يكون إلا ساكناً، بخلاف النون فإنها كما تقع متحركة تقع ساكنة ونصوا عليه - وإن كان نونا - لمخالفته إياها من وجوه؛ إذ هو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطأ، وهي نون ساكنة متوسطة أو متطرفة تثبت لفظاً وخطاً في الوصل وغيره، وتكون في الاسم وغيره كما تقدم.

وقوله: (وحكم تنوين) مبتدأ ونكرة؛ لأنه مضاف إلى النكرة، وكل مضاف إلى النكرة نكرة. و(يلقي) بمعنى يوجد، جملة وقعت صفة له مسوغة لوقوعه مبتدأ، وما بعدها خبره.

وقوله: (إظهار، إدغام) بنقل حركة الهمزة إلى التنوين، وحرف العطف محذوف من قوله: (إدغام، وإخفاء) والتقدير: إظهار وإدغام وقلب وإخفاء.

ثم أشار إلى القسم الأول فقال:

٦٦- فَعِنْدَ حَرْفِ الحَلْقِ أَظْهَرُ.....

أمر رحمه الله بإظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق الستة وهي: الهمزة والهاء، والحاء والعين، والحاء والغين.

وقد جمعها الشاطبي في نصف بيت فقال (١):

أَلَا هَاجَ حُكْمَ عَمَّ خَالِيهِ غُفْلًا

وجمعها بعضهم فقال:

أخي هاك علما حازه غير خاسر

وجمعت في بيت أيضًا وهو:

فهمز وهاء ثم حاء وعينها وخاء وغين يا أخي تأملا

وجمعها بعضهم أيضًا في أوائل قوله:

خود غلا هوامها آه على حماها

وبعضهم أيضًا في أوائل هذه الكلمات: أترى هجعت عين خليلي حين غفا. وتسمى هذه الحروف حروف الإظهار؛ لظهور النون أو التنوين عند تلاقي واحد منها.

وتقع النون معها في كلمة نحو: ﴿ وَيَنْتَوُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٦]، و﴿ يَنْهَوْنَ ﴾ [الأنعام: ٢٦]، و﴿ تَنْجُتُونَ ﴾ [الأعراف: ٧٤]، ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿ وَالْمُنْخِيقَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿ فَسَيُغْفَضُونَ ﴾ [الإسراء: ٥١].

وفي كلمتين نحو: ﴿ مَنَءَ مَنَ ﴾ [البقرة: ٦٢] عند من لم ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها كورش. ونحو: ﴿ مِنَّ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٣٣]، و﴿ مَنَّ هَاجِرٍ ﴾ [الحشر: ٤]، و﴿ مَنَّ حَادٍ ﴾ [المجادلة: ٢٢]، و﴿ مِنَّ عِلْمٍ ﴾ [النساء: ١٥٧]، ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ ﴾ [النساء: ٣]، و﴿ مِّنْ غَلٍ ﴾ [الأعراف: ٤٣]، إلا التنوين فإنه لا يكون إلا في كلمتين؛ للزومه الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا ﴾ [البقرة: ٤٥]، ﴿ فَرِيقًا هَدَى ﴾ [الأعراف: ٣٠]، ﴿ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٠٩]،

(١) وهي في حرز الأمانى البيت رقم (١٨٩)، وصدره:

وَعِنْدَ حُرُوفِ الحَلْقِ لِلْكَلِّ أَظْهَرُ

﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ١٨١]، ﴿بَدَاءٌ حَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]، ﴿عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨].

والعلة في إظهارهما عند هذه الحروف الستة بعد مخرجها عن مخارجها، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام؛ لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار، الذي هو الأصل.

قال في التمهيد: «وقد ذكر بعض القراء في كتبهم أن الغنة باقية فيهما، وذكر شيخ الداني فارس بن أحمد^(١) في مصنف له، أن الغنة ساقطة منهما إذا أظهرها، وهو مذهب النحاة، وبه صرحوا في كتبهم، وبه قرأت على كل شيوخي ماعدا قراءة يزيد والمسيبي». انتهى

تنبيه:

أجمع القراء على إظهار النون الساكنة والتنوين عند الهمزة والماء والحاء والعين بلا خلاف عنهم في ذلك، واختلفوا في إظهارهم عند الخاء والغين، فمن طريق الشاطبية لم يجز خلاف عن أحد^(٢)، وإنما الخلاف من طريق الطيبة، فروى أبو جعفر إخفاءها عند الخاء والغين إلا في ثلاث كلمات وهي: ﴿وَأَلْمُنَحَيْقَةُ﴾ بالمائدة [الآية: ٣] استثناها بعض أهل الأداء، ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [الآية: ١٣٥] بالنساء، ﴿فَسَيُغْضُونَ﴾ بالإسراء [الآية: ٥١]^(٣).

وجه إخفائها عندهما قريبا من حرفي أقصى اللسان وهما: القاف والكاف.

ووجه الإظهار العلة المشتركة، وهي بعد مخرج حرف الحلق من مخرج النون والتنوين، ولإجراء الحروف الحلقية مجرى واحداً.

تنبيه ثان:

لم يعدوا الألف من حروف الإظهار، وإن كانت معدودة من حروف الحلق؛ لعدم

(١) فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، أبو الفتح الحمصي الضرير، الأستاذ الكبير الضابط الثقة، مؤلف كتاب: المنشأ في القراءات الثمان (ت ٤٠١ هـ). انظر: غاية النهاية (٥/٢).

(٢) حيث قال الإمام الشاطبي في حرز الأمان، البيت رقم (٢٨٩):

وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلْكَوْنِ أَظْهَرًا أَلْهَاجَ حُكْمٍ عَمَّ خَالِيهِ غُفْلًا

(٣) قال ابن الجزري في طيبة النشر، البيت رقم (٢٧٣):

أَظْهَرُهُمَا عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ عَن كُلِّ وَفِي غَيْنٍ وَخَا أَخْفَى تَمَن

لَا مُنْحَنِقٌ يُنْغِضُ يَكُنْ بَعْضُ أَبِي وَأَقْلَبُهُمَا مَعَ غُنَّةٍ مِيَا يَسَا

تأتيها لما يلزم من التقاء الساكنين؛ إذ الألف لا تكون إلا ساكنة وكذا النون الساكنة والتنوين؛ إذ هو نون ساكنة، واجتماع الساكنين إنما يكون عند الوقف، أو عند الإدغام.

فإن قلت: لم قدم الناظم الإظهار على الإدغام؟

قلت: لأن الإظهار هو الأصل كما أشرنا إليه، وثنى بالإدغام لأنه ضد الإظهار المتقدم، والشئ يحمل على ضده كما يحمل على نقيضه، إذ الضد أقرب خطورا بالبال ولمساواته له أيضا في عدة الحروف كما سيأتي.

القسم الثاني: الإدغام، وتقدم معناه لغة واصطلاحا عند قوله: (وأولى مثل وجنس إن سكن أدغم)^(١)، وأشار إليه هنا بقوله:

٦٦-.....وَأَدْغَمَ فِي السَّلَامِ وَالرَّاءِ لَا بَغْنَةَ لَزِمَ

٦٧- وَأَدْغَمَ نَبْغَةً فِي يُومِنُ إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَدُنْيَا عَنُونُوا

أمر رحمه الله بإدغام النون والتنوين في اللام والراء بلا غنة، ولا تكون النون قبلهما في القرآن إلا متطرفة.

مثال إدغام النون الساكنة في اللام: ﴿مِنْ لُدُنُهُ﴾ [النساء: ٤٠]، وفي الراء: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]. والتنوين في اللام: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وفي الراء: ﴿بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣].

ولم يثبت وقوع اللام والراء بعد النون في كلمة في القرآن العظيم، إذ لو وقع شيء من ذلك لوجب الإظهار؛ خوف الالتباس بالمضاعف.

وجه الإدغام: تقارب المخرجين أو اتحادهما على رأي. ووجه حذف الغنة: المبالغة في ذهاب لفظ الحرف الأول بكليته، وتصويره بلفظ الثاني.

وقوله: (أتم) أي وأدغم النون والتنوين في اللام والراء بلا غنة إدغاما أتم من غيره، فإن الإدغام في هذه الحالة يكون إدغاما كاملا عند من أذهب الغنة وهم الجمهور من أهل الأداء والأجلاء من أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار من هذه

(١) انظره عند شرح البيت رقم (٥٠).

الأعصار، وهو الذي لم يذكر المغاربة قاطبة وكثير من غيرهم سواء كصاحب التيسير والشاطبية والعنوان والكافي والهادي والتبصرة والهداية وغيرهم.

وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع الغنة فيكون إدغاما ناقصا غير مستكمل التشديد؛ لوجود الغنة معه.

قال في النشر: «وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء، وصحت من طرق كتابنا نصا وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص. وقرأت لها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح وغيرهم» انتهى.

وفي بعض النسخ: (لا بغنة لزم) أي لا بغنة لازمة لهما بل منفكة عنهما. قاله ابن الناظم، وهي موافقة لنسخة (أتم) على ما ذكرنا، فاعلم ذلك.

تنبیه:

قال بعض تلامذة الناظم رحمه الله عند قوله: (لزم) هي النسخة التي ضبطناها من لفظة آخر.

ثم أمر بإدغامها بغنة في حروف (يؤمن) وهي: الياء، والواو، والميم، والنون وإلى ذلك أشار بقوله: (وأدغمن بغنة في: يؤمن).

مثال إدغام النون الساكنة في الياء: ﴿مَنْ يَعْمَلْ﴾ [النساء: ١١٠]، والتنوين فيهما: ﴿وَبَرِّقُ مَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩].

ومثال إدغام النون الساكنة في الواو: ﴿مِنْ وَقَرٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، والتنوين فيهما: ﴿غَشَوَةٌ وَلَهُمْ﴾ [البقرة: ٧].

ومثال إدغام النون الساكنة في الميم: ﴿وَعِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، والتنوين فيهما: ﴿مَثَلًا مَا﴾ [البقرة: ٢٦].

ومثال إدغام النون الساكنة في النون: ﴿مَنْ تَنْصِرِينَ﴾ [آل عمران: ٢٢]، والتنوين فيهما: ﴿عَظِيمًا مَخْرَجًا﴾ [النبا: ٣١].

وقس على ما ذكرته لك، فصارت حروف الإدغام بغنة وبدونها ستة، وقد جمعها بعضهم في قوله: (يرملون).

تنبيه:

اتفق القراء على إدغامها بغنة في حروف (يومن) إلا خلفا في الواو والياء فإنه أدغمها بلا غنة فيهما، وإلا الدوري عن الكسائي فإنه أدغمها في الياء بلا غنة من طريق طيبة النشر^(١).

وجه إدغامها في الياء: التجانس في الجهر والاستفال والانفتاح.

وفي الواو: التجانس في الجهر والبينية على قول^(٢) والاستفال والانفتاح.

وأیضا مضارعتها للياء والواو في اللين الذي فيها؛ لشبههما بالغنة.

وفي الميم: التجانس في الجهر والاستفال والانفتاح والبينية والانذلاق والغنة.

وفي النون: التماثل.

ثم اختلفوا في الغنة الظاهرة حالة إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم، هل هي غنة النون المدغمة، أو غنة الميم المقلوبة للإدغام؟

فذهب إلى الأول أبو الحسن بن كيسان النحوي^(٣) وأبو بكر بن مجاهد المقرئ وغيرهما.

وذهب الجمهور إلى أن تلك الغنة غنة الميم، لا غنة النون والتنوين؛ لانقلابها إلى لفظها، وهو اختيار الداني والمحققين، وهو الصحيح؛ لأن الأول قد ذهب بالقلب فلا فرق في اللفظ بالنطق بين ﴿مِمَّنْ﴾، و﴿أَنْ مِّنْ﴾، واتفقوا مع الواو والياء على أنها غنة المدغم، ومع النون على أنها غنة المدغم فيه.

فإن قلت: وجود الغنة مع الإدغام في الواو والياء، وكذلك اللام والراء عند القائل به

(١) وقال ابن الجزري في طيبة النشر، البيت رقم (٢٧٥):

وَالْكَوْثُ فِي يَنْمُو بِهَا وَضُقُّ حَذْفٌ فِي الْوَاوِ وَالْيَا وَتَرَى فِي الْيَا اخْتِلَافٌ

(٢) انظر كلام الشارح عن شرح البيت رقم (٢٢).

(٣) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية نحوا ولغة من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثلعب، وكان قيمياً بمذهب البصريين والكوفيين، له مصنفات كثيرة منها: المهذب في النحو، شرح السبع الطوال، معاني القرآن، غريب القرآن، وغيرها. انظر: إنباء الرواة (٥٧/٣).

يمنع أن يكون إدغاما، فينبغي أن يكون إخفاء كما صرح به السخاوي حيث قال: «واعلم أن حقيقة ذلك إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغاما مجازا».

قال: «وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقي الغنة ويمنع تمحض الإدغام إلا أنه لا بد من تشديد يسير فيها». قال: (وهو قول الأكابر، قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة).

أجيب بأن الإدغام مع الغنة في الواو والياء، وكذلك في الراء واللام عند من روى ذلك، هو إدغام غير كامل من أجل الغنة الباقية معه، وهو عند من أذهب الغنة إدغام كامل.

ويوضح ذلك ما قاله الناظم في النشر قال: «قلت: الصحيح من أقوال الأئمة له إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿بَسَطْتُ﴾ [المائدة: ٢٨]، والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه؛ إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء. قال الحافظ أبو عمرو: فمن بقى غنة النون والتنوين مع الإدغام لم يكن ذلك إدغاما صحيحا في مذهبه؛ لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر، إذا كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه، ويصير مخرجه من مخرجه، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب؛ لظهور صوت المدغم، وهو الغنة، ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما، قلبها حرفا خالصا من جنس ما يدغمان فيه، فعدمت الغنة بذلك رأسا في مذهبه؟ إذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرف، أو مخالطة لحرف لا غنة فيه؛ لأنها مما يختص به النون والميم لا غير» انتهى.

واتفقوا على إظهار النون الساكنة عند الواو والياء في كلمة، وإليه أشار الناظم بقوله: (إلا بكلمة ك: دنيا عنونوا)؛ لثلاثا يلتبس لو أدغم بالمضاعف؛ وهو ما تكرر أحد أصوله نحو: ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]، و﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥].

فإن قيل: هلا أدغمت النون الساكنة فيها بغنة، فيحصل الفرق بها بين المضاعف وغيره؟

أجيب: بأنها لما كانت فارقة فرقا خفيا لم يكن الفرق معتبرا، فمنع الإدغام حذرا من اللبس ظاهرا. وأما الميم فلو وقعت قبلها النون في كلمة واحدة وخيف اللبس، أظهرت أيضا ك: شاة زناء.

ولم يتعرض الناظم لمثال الميم؛ لعدم وقوعه في القرآن.

ولم يطع الناظم رحمه الله مثال موافق للفظ القرآن^(١)، ومثاله فيه: ﴿صِنَوَانٌ﴾ جمع صنو، بضم الصاد وكسرها؛ وهي النخلة التي لها رأسان أصلها واحد، ومثله: ﴿قِنَوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩].

ولذلك أتى بـ: (عنونوا) كما يوجد في بعض النسخ، (عنونوا) من عنوان الكتاب؛ وهو ظاهر ختمه الدال على ما فيه كما يفعل. وفي بعض النسخ: (صنونوا) -وهو أنسب- إلى ﴿صِنَوَانٌ﴾ الواقع في القرآن.

تنبيه:

أظهر النون الساكنة عند الميم من ﴿طَسَمَ﴾ بالشعراء [الآية: ١] والقصص [الآية: ١]: حمزة وأبو جعفر، وأدغمها الباقون.

واتفقوا على إخفائها عند التاء من قوله تعالى: ﴿طَسَمَ ۖ تَلَكَّ﴾ بالنمل [الآية: ١].

وأظهر النون من ﴿يَسَ﴾ [يس: ١] عند الواو: قالون وابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة، وأدغمها الباقون. هذا ما مشى عليه الشاطبي رحمه الله^(٢).

وقد اختلف عن نافع وعاصم والبيزي وابن ذكوان من طريق كتاب طيبة النشر فقيل عنهم بالإظهار، وقيل بالإدغام^(٣).

وأما ﴿رَتٌ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] فإن الخلاف فيه كالخلاف في ﴿يَسَ﴾، إلا أن قالون لم يختلف عنه فلم يرو عنه إلا الإظهار، وأما ورش فروي عنه الإظهار والإدغام.

وقوله: (ادغم) بتشديد الدال من باب افتعل، فيحتمل أن يكون ماضيا مبنيًا للمجهول، وقوله: (في اللام والراء) نائب فاعل.

(١) وذلك من أجل وزن النظم.

(٢) في حرز الأمانى البيت رقم (٢٨١) حيث قال:

وَيْسَ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَقِّهِ بَدَا وَنَ فِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرِشِهِمْ خَلَا

(٣) وقال ابن الجزري في طيبة النشر، البيت رقم (٢٧٠):

حُطُّكُمْ تَنَارِضِي وَيَسَ رَوِي ظَنِّنِ لَوِي وَالْخُلْفُ مُزْتَلٌّ إِذْ هَوَى

ويحتمل أن يكون فعل أمر، وهو أولى؛ لمناسبة ما قبله وما بعده، فتأمل.

ثم أخذ في بيان ما يقبلان عنده أو يخفيان فقال:

٦٨- وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بَغْنَةً كَذَا الإخْفَالِدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخِذًا

الحكم الثالث: القلب، ويقال فيه: إقلاب.

اعلم أن النون الساكنة والتنوين يقبلان عند الباء ميمًا لفظية من غير إدغام وذلك نحو:

﴿أُنْبِئُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [البقرة: ٢٧]، ﴿صُمُّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨].

ولابد من إظهار الغنة مع ذلك، فيصير في الحقيقة إخفاء للميم المقلوبة عند الباء؛ لأن

القلب لابد معه من الإخفاء.

ولهذا قال بعض المحققين في أحكام النون الساكنة والتنوين: والتحقيق أنها ثلاثة:

إظهار، وإدغام محض وغيره وتقدم بيانه، وإخفاء مع قلب ودونه.

قال الناظم النشر: «فلا فرق حينئذ في اللفظ بين ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، وبين

﴿وَمَنْ يَعْصِمِ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عندما ذكر،

ولا في إظهار الغنة في ذلك»؛ بخلاف الميم الساكنة كما تقدم.

ثم قال: «وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم،

ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء. والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في

قراءة نافع حكى ذلك عن الداني^(١)، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة،

واختار مع ذلك الإخفاء انتهى.

ووجه قلبهما ميمًا في الباء؛ لأنه لم يحسن الإظهار؛ لما فيه من الكلفة من أجل الاحتياج

إلى إخراج النون الساكنة والتنوين من مخرجهما، على ما يجب لهما من التصويت من الغنة،

فيحتاج الناطق بهما إلى فتور يشبه الوقف، وإخراج الباء بعدهما من مخرجهما يمنع من

(١) علي بن محمد بن الحسين الرباطي، أبو الحسن، المعروف بابن بري: عالم بالقراءات، من أهل تازة، ولي

رئاسة ديوان الإنشاء فيها، من كتبه: "الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع" أرجوزة في القراءات،

لقيت من الذبوع في شمالي إفريقية، مثل: ما لقي كتاب "الأجرومية" (ت ٧٣٠ هـ). انظر: الأعلام

التصويت بالغنة، من انطباق الشفتين بها.

ولم يحسن الإدغام؛ للتباعد في المخرج، وقلة التناسب في الإدغام، حيث كانت النون حرفاً أغن، والباء حرفاً غير أغن. وإذا لم تدغم الميم لذهاب غنتها بالإدغام مع كونها من مخرجها فترك إدغام النون فيها مع أنها ليست من مخرجها أولى.

ولم يحسن الإخفاء كما لم يحسن الإظهار والإدغام؛ لأنه بينهما.

ولما لم يحسن وجه من هذه الوجوه، أبدل من النون حرف يؤاخيها في الغنة والجهر، ويؤاخي الباء في المخرج وهو الميم.

ألا ترى أنهم لا يدغمون الميم في الباء مع قرب المخرجين والمشاركة في الجهر والشدة نحو قوله: ﴿وَهُمْ بِرَبِّهِمْ﴾؟ [الأنعام: ١٥٠].

قال سيويه في تعليل ذلك «لأنهم يقلبون النون ميماً في قولهم: العنبر ومن بدا لك، فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون إذا كانا حرفي غنة».

وقال: «ولم يجعلوا النون باء؛ لبعدها في المخرج من الباء، وأنها ليست فيها غنة»، يعني: الباء. قال: «ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم»، وهذا تعليل سيويه للنون مع الباء.

فأما إدغام الباء في الميم فهو حسن، وقد قرئ به في قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و﴿أَرْكَبُ مَعَنَّا﴾ [هود: ٤٢]. ولا بد من إظهار الغنة في هذا أيضاً إذا أدغمت؛ لأنك أبدلت من الباء ميماً ساكنة وفيها غنة. ولا بد من إظهارها في حال الإدغام في نفس الحرف الأول فاعلم ذلك، ولا غنة في حال الإظهار.

ثم أشار إلى أنها كما قلبا بغنة عند الباء أخفيا بغنة عند باقي الحروف، فقوله: (بكذا) للتنبية على اعتبار صفة الغنة مع الإخفاء أيضاً.

وعنى بالإخفاء المحض الذي لا قلب معه، وهذا هو الحكم الرابع، وإلا فالإخفاء معتبر عند الباء أيضاً.

وأراد بـ (باقي الحروف) ما عدا الحلقيّة، وحروف (يرملون) والألف الهوائية، والباء

فتعين أن يكون للإخفاء خمسة عشر حرفاً، وقد جمعها بعضهم في أوائل هذا البيت وهي:
 صِفْ ذَا ثَنَا جَوْدِ شَخْصٍ قَدْ سَمَا كَرَمًا ضَعَّ ظَالِمًا زِدْ تُقَى دُمَّ طَالِبًا فَرَى
 وأنا أذكر لك ذلك على الترتيب:

مثال إخفاء النون الساكنة عند الصاد من كلمة: ﴿يُنْصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]، ومن
 كلمتي: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾ [الشورى: ٣٢]. والتنوين عندها: ﴿رَبِّحًا صَرَصْرًا﴾ [فصلت: ١٦].

والنون عند الذال من كلمة: ﴿مُنْذِرٌ﴾ [ص: ٤]، ومن كلمتين: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾
 [البقرة: ٢٤٥]، والتنوين عندها: ﴿عَزِيزٌ ذُو آتِقَامٍ﴾ [آل عمران: ٤].

والنون عند الثاء المثلثة من كلمة: ﴿وَالْأَثَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، ومن كلمتين: ﴿فَمَنْ
 ثَقَلَتْ﴾ [الأعراف: ٨]، والتنوين عندها: ﴿مُطَاعٍ ثَمَّ﴾ [التكوير: ٢١].

والنون عند الجيم من كلمة: ﴿أُجْنِكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦]، ومن كلمتين: ﴿إِنْ جَعَلَ﴾
 [القصص: ٧١]، والتنوين عندها: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا﴾ [النساء: ٣٣].

والنون عند الشين من كلمة: ﴿أَشْرَهُرٌ﴾ [عبس: ١]، ومن كلمتين: ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾
 [البقرة: ٧٠]، والتنوين عندها: ﴿عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [آل عمران: ٤].

والنون عند القاف من كلمة: ﴿يَنْقَلِبُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ومن كلمتين: ﴿مَنْ قَدْ﴾
 [هود: ٣٦]، والتنوين عندها: ﴿بِتَابِعِ قِبَلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ١٤٥].

والنون عند السين من كلمة: ﴿مَا نَسَخَ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ومن كلمتين: ﴿أَنْ
 سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، والتنوين عندها: ﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩].

والنون عند الكاف من كلمة: ﴿أُنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ومن كلمتين: ﴿إِنْ كَانَ﴾
 [القلم: ١٤]، والتنوين عندها: ﴿كِرَامًا كَتِيبِينَ﴾ [الانفطار: ١١].

والنون عند الضاد من كلمة: ﴿مَنْصُودٍ﴾ [هود: ٨٢]، ومن كلمتين: ﴿مَنْ ضَلَّ﴾
 [المائدة: ١٠٥]، والتنوين عندها: ﴿عَذَابًا ضِعْفًا﴾ [الأعراف: ٣٨].

والنون من عند الظاء من كلمة: ﴿يُنْظَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢]، ومن كلمتين: ﴿مِنْ
 ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢]، والتنوين عندها: ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧].

والنون عند الزاي من كلمة: ﴿يُتْرَلُ﴾ [سبأ: ٢]، ومن كلمتين: ﴿فَإِنْ زَلَّلْتُمْ﴾ [البقرة:

[٢٠٩]، والتنوين عندها: ﴿نَفَسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤].

والنون عند التاء المثناة فوق من كلمة: ﴿كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣]، ومن كلمتين: ﴿مِنْ تَفَوُّتٍ﴾ [الملك: ٣]، والتنوين عندها: ﴿حَامِيَةً تَسْقَى﴾ [الغاشية: ٥].

والنون عند الدال من كلمة: ﴿أُنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ومن كلمتين: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، والتنوين عندها: ﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦].

والنون عند الطاء من كلمة: ﴿أَنْطَلِقُوا﴾ [المرسلات: ٢٩]، ومن كلمتين: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والتنوين عندها: ﴿سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾ [نوح: ١٥].

والنون عند الفاء من كلمة: ﴿أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، ومن كلمتين: ﴿إِنْ فَرَزْتُمْ﴾ [الأحزاب: ١٦]، والتنوين عندها: ﴿تَفَوُّتٍ فَأَرْجِعْ﴾ [الملك: ٣].

فهذه خمسة وأربعون مثالا للنون المتوسطة والمتطرفة والتنوين، منها ثلاثون للنون الساكنة، ومنها خمسة عشر للتنوين.

فوجه الإخفاء عند هذه الحروف الخمسة عشر: أن النون الساكنة والتنوين لم يبعدا منهن بعد حروف الحلق حتى يجب الإظهار، ولم يقربا منهن قرب حروف (يرملون) حتى يجب الإدغام، فأعطيا حكما متوسطا بين الإظهار والإدغام، وهو الإخفاء، ويكون تارة إلى الإظهار أقرب، وتارة إلى الإدغام أقرب، على حسب بعد الحرف من النون وقربه، ولفظ ذلك قريب بعضه من بعض.

والفرق بين الإخفاء والإدغام: أن الإخفاء عار عن التشديد بخلاف الإدغام، ولأن الإخفاء إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره والإدغام إدغام الحرف في غيره لا عند غيره، تقول: أخفيت النون عند السين لا في السين، وأدغمت في الراء لا عند الراء.

فائدة:

إن كان المدغم والمدغم فيه، والمخفى والمخفى فيه من كلمة، فالحكم عام في الوصل والوقف، وإن كانا من كلمتين فالحكم مختص بالوصل.

وفي البيت قصر (البا) للوزن، و(الاخفا) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو اللام، والاكْتِفَاءُ به عن همزة الوصل.

[باب المد والقصر]

ولما فرغ من الكلام على أحكام النون الساكنة والتنوين أخذ في أحكام المد والقصر

فقال:

٦٩- وَالْمَدُّ لَأَزْمٌ وَوَأَجِبُّ أَنْسَى وَجَائِزٌ وَهُوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا

المد لغة: التطويل والتكثير، ومنه: ﴿ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ [الفرقان: ٤٥]، ومددت

الجيش.

وضده القصر وهو المنع من الشيء، ومنه: ﴿ حُوْرٌ مَّقْصُوْرَاتٌ ﴾ [الرحمن: ٧٢] أي

ممنوعات. ومنه القصر لأنه يمنع خروج من دخله.

وأما في الاصطلاح: فالمد يقع تارة في الأصول، وتارة في الفرش.

فالواقع في الأصول عبارة عن زيادة مط في حروف المد - وهي الواو والألف والياء -

بشرطها على المد الطبيعي، وذلك إما لوجود همزة بعده أو قبله - على تفصيل يأتي - أو

ساكن.

وهذا هو المقصود الذي يبحث فيه القراء، وهو الذي تكلم عليه الناظم.

وإنما قدم على ضده - وهو القصر - لقوته أو لأنه هو المقصود بالذكر، إذ لا فائدة في

ذكر القصر.

وتقدم ذكر حروف المد^(١) وهي الحروف الجوفية: الألف ولا تكون إلا ساكنة ولا

يكون ما قبلها إلا من جنسها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما

قبلها، وحرفا اللين: الياء والواو الساكنتان المفتوح ما قبلها.

وهذا الفرق بين حرفي المد واللين يظهر تباينهما، وعدم صدق أحدهما على الآخر؛ لأنه

لم يعتبر في حرف اللين مجرد كونه ساكنا، سواء جانسه حركة ما قبله أو لا، بل اعتبر فيه

سكون الياء والواو، مع فتح ما قبلها المنافي للمجانسة المعتبرة في حروف المد، ومن المحققين

من جعل بينها عموما وخصوصا مطلقا، مع قوله بذلك الفرق، قاطعا بصدق حرف اللين

(١) عند شرح البيت رقم (١٠).

على حروف المد من غير عكس؛ لأنه يلزم من وجود الأخص وجود الأعم، ولا ينعكس.
وإن اعتبر قبول اللين تساويًا في صدق الاسم عليهما، وعلى هذا فكل من حروف المد
وحرفي اللين يصدق عليه حرف لين على قول المحققين، وحروف مد على غيره، وحروف مد
ولين عليهما، والحق ما ذكرناه أولاً من التباين.

وأصل المد واللين الألف؛ لأنها لا تتغير عن كونها ساكنة، ولا تتغير ما قبلها عن
الحركة المجانسة لها، وليست الياء والواو كذلك، وإنما يشبهان الألف إذا سكتتا وكانت حركة
ما قبلها مجانسة لهما كما قدمناه، ولا يزداد على مدهما. وفي حروف المد مد أصلي، وفي حروف
اللين مد ما، يضبط كل منهما بالمشافهة، والإخلال بشيء منه لحن.

والواقع في الفرش هو إثبات حرف المد، كقول الشاطبي^(١):

وَفِي حَـٰذِرُونَ الْمُدُّ

ويستعمل القصر فيه، ويراد به حذف حرف المد، كقول الشاطبي أيضاً:

وَقَوْلُ لَابِثِينَ الْقَصْرُ

وقس على ما ذكرته لك.

ثم الأصلي الذي في حروف المد قسمان:

- أصلي وهو المسمى بالمد الطبيعي: الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به، ولا يكون
منفكا عنها أصلاً، ويسمى قصراً أيضاً.

- وفرعي: وهو الذي بين الناظم أقسامه وأحكامه، وله سببان: همز وسكون، وهذان
القسمان هما المعبر عنهما باللفظي.

فلمد للسكون قسمان: لازم وعارض، والمد للهمز قسمان: واجب وجائز، وإلى الأربعة
أشار في البيت الآتي؛ لأن العارض جائز أيضاً، فدخل هو ومقابل الواجب تحت قوله:
(وجائز).

(١) في حرز الأمانى ورقم البيت (٩٢٧)، حيث قرأ الكوفيون وابن ذكوان: ﴿حَدِّزُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]
بالألف، والباقون: ﴿حَدِّزُونَ﴾ بغير ألف. انظر: التيسير (ص: ١٣٤).

فاللازم: ما لزم حالة واحدة في المد عند كل القراء، وسمى لازما؛ للزوم سببه.
والواجب: ما أجمع القراء عليه، وسمى واجبا لأنه لا يجوز أن يخلفه القصر، حتى لو
أخلف لكان لحنا.

والجائز: ما كان جائزا عند جميع القراء مع جواز القصر. وقيل: ما جاز مده وقصره
عند جميع القراء، والعبارة الأولى أولى.

فإن قيل: اللازم أيضا لا يجوز أن يخلفه القصر؛ للزوم سببه المقتضي للزومه، فلم لم
يسم واجبا أيضا؟

أجيب بتميز ما يكون وجوبه بسبب الهمزة، وما يكون وجوبه بسبب السكون، مع أن
اللزوم والوجوب بمعنى واحد في أصل اللغة.

والألف في قوله: (ثبتا) أي ثبت المد والقصر.

وقد أخذ في بيان أحكام المد المذكور في هذا البيت فقال:

٧٠- فَلَا زِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدٍّ سَاكِنٌ حَالِيْنَ وَبِالطُّوْلِ يَمْدُ

هذا هو المد الملقب باللازم، وهو الذي جاء الساكن فيه بعد حرف المد.

وفسره بعضهم فقال: «هو الذي لا يحول عن السكون، والعارض الذي يقابله».

وقيل: هو الذي يكون ساكنا في حالتي الوصل والوقف، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ساكن حالين).

والعارض الذي يقابله، بأن يكون سكونه عارضا لأجل وقف أو إدغام، كما سيأتي في

كلام الناظم^(١).

تنبيه:

قوله: (ساكن) مرفوع على أنه فاعل (جاء) والإضافة فيه بمعنى: في، وقيل: بمعنى

اللام؛ لأدنى ملابسة.

ثم الساكن اللازم إذا وقع بعد حرف المد، فتارة يكون مدغما، وتارة يكون غير مدغم.

(١) أي: عند قول الناظم: (أو عرض السكون وقفا مسجلا).

فالساکن اللزوم المدغم نحو: ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] عند من أبدل الهمزة الثانية ألفا، ومد عند جميع القراء.

و﴿هَذَانِ﴾ [طه: ٦٣] عند من شدد النون^(١).

﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، و﴿أَتَعِدَانِي﴾ [الأحقاف: ١٧] عند من أدغم^(٢).

ونحو: ﴿وَالصَّفَّاتِ صَفًّا﴾ [الصفات: ١] بالإدغام عند حمزة^(٣)، ونحو: ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١] بالإدغام عند رويس^(٤).

ونحو: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧]، و﴿كُنْتُمْ تَمَنُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، و﴿عَنهُ تَلَّهَى﴾ [عبس: ١٠] عند البزبي؛ خلافا لبعضهم حيث جعله من قسم الجائز، والمعتمد الأول^(٥).

وأما الساکن اللزوم غير المدغم نحو: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في قراءة من سكن الياء^(٦)، ونحو ﴿وَأَلْتَمَى﴾ [الطلاق: ١]، في قراءة من أبدل الهمزة ياء^(٧)، ونحو: ﴿ءَأَنْدَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] عند من أبدل الهمزة الثانية ألفا^(٨).

فهذه أمثلة من اللزوم الكلمي، وأما اللزوم الحرفي: وهو أن يكون حرف الهجاء على ثلاثة أحرف أو سطرها حرف مد، فهو قسمان: مدغم، وغير مدغم، ويكون في فواتح السور. فمن المدغم: (لَام مَّيْم)، و﴿صَّ ۞ ذِكْرٌ﴾ [مريم: ٢] من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ عند من

(١) وهو ابن كثير قرأ بتشديد النون مع المد المشبع. انظر: التيسير (ص: ١٢٣).

(٢) أي بنون واحدة مشددة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف. انظر: النشر (٢/٣٦٢).

(٣) وهي رواية هشام عن ابن عامر وذلك مع المد المشبع. انظر: التيسير (ص: ١٦٢).

(٤) قرأها يادغام التاء في الصاد مع المد المشبع حمزة. انظر: النشر (١/٣٠٠).

(٥) قرأه مع المد المشبع. انظر: النشر (٢/٣٢٩).

(٥) انظر: النشر (٢/٢٣٢).

(٦) كالإمام نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش وأبي جعفر. انظر: النشر (٢/٢٦٧).

(٧) كالبيزي عن ابن كثير وأبي عمرو البصري. انظر: النشر (١/٤٠٤).

(٨) وهي طريق الأزرق عن ورش. انظر: النشر (١/٣٦٣).

أدغم^(١). ومن غير المدغم: ﴿قَ وَالْقُرْآنِ﴾ [ق: ١] و﴿صَّ وَالْقُرْآنِ﴾ [ص: ١].
 وأما الميم من ﴿الْمَ﴾ [الله] [آل عمران: ١، ٢] عند من لم يسكت^(٢)، و﴿الْمَ﴾ [أحسب الناس] [العنكبوت: ١، ٢] عند من ينقل لورش، فقيل: يمد اعتبارا بعدم الاعتداد بالعارض، وهو الأكثر. وقيل: لا يمد اعتبارا بالاعتداد بالعارض. وقد أجمعوا على مد اللزوم بقسميه مدا مشبعا قدرا واحدا من غير إفراط.

قال الناظم في النشر: «لا أعلم بينهم في ذلك خلافا سلفا ولا خلفا، إلا ما ذكره الأستاذ الجاجاني في كتابه^(٣): «حلية القراء» - اتصالا عن أبي بكر بن مهران^(٤) - حيث قال: والقراء مختلفون في مقداره، فالمحققون يمدون على قدر أربع ألفات، ومنهم من يمد على قدر ثلاث ألفات، والحادرون يمدون على قدر ألفين: إحداهما الألف التي بعد المتحرك، والثانية المدة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل».

ثم قال في النشر أيضا: «وظاهر عبارة صاحب التجريد^(٥) أيضا: أن المراتب تتفاوت فيه^(٦) كتفاوتها في المتصل، وفحوى كلام أبي علي الحسن بن بليمة في تلخيصه^(٧) يعطيه، والآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه.

نعم اختلفت آراء أهل الأداء من أئمتنا في تعيين هذه القدر المجمع عليه؛ فالمحققون

(١) وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحزرة والكسائي وخلف. انظر: النشر (١٧/٢).

(٢) حيث قرأها أبو جعفر بالسكت على كل حرف منها. انظر: النشر (٤٢٤/١).

(٣) حامد بن علي بن حنويه، أبو الفخر الجاجاني، مؤلف كتاب: «حلية القراء وزينة الإقراء»، إمام بارع ناقل توفي بعد (٦٠٠هـ). انظر: غاية النهاية (٢٠٢/١).

(٤) أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبو بكر: إمام عصره في القراءات، أصله من أصبهان وسكن نيسابور، من كتبه: «آيات القرآن» و«غرائب القراءات» و«وقوف القرآن»، و«الشامل» في القراءات، قال الذهبي: كبير، و«الغاية في القراءات العشر» (ت ٣٨١هـ). انظر: الأعلام (١١٥/١).

(٥) كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، تأليف الإمام عبد الرحمن بن عتيق المعروف بـ: ابن الفحام الصقلي (ت ٥١٦هـ). انظر منه (ص: ١٣٦-١٣٧).

(٦) أي: في المد اللزوم.

(٧) هو أبو الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة مؤلف كتاب: «تلخيص العبارات بلطف الإشارات» (ت ٥١٤هـ). انظر: غاية النهاية (٢١١/١)، وانظر كتاب: «تلخيص العبارات» (ص: ٢٦).

منهم على أنه الإشباع، والأكثر على إطلاق تمكين المد فيه.

ثم اختلفوا أيضا في تفاوت بعض ذلك على بعض، فذهب كثير إلى أن المد المدغم منه أشبع تمكيننا من المظهر، من أجل الإدغام مثل: ﴿ دَابَّةٌ ﴾ [البقرة: ١٦٤] بالنسبة إلى ﴿ وَحَيَاىِٕ ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، عند من أسكن الياء، وينقص عند هؤلاء مد ﴿ ص ﴾ ﴿ ذِكْرٌ ﴾ [مريم: ١]، ﴿ رَتْ وَأَلْقَمِرِ ﴾ [القلم: ١] عند من أظهر بالنسبة إلى من أدغم.

وذهب بعضهم إلى عكس ذلك، وهو أن المد في غير المدغم فوق المدغم، وقال: لأن المد يتحصل ويتقوي بالحرف المدغم فيه لحركته؛ فكأن الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم، فقوي بتلك الحركة، وإن كان الإدغام يخفي الحرف.

وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله؛ إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين، والتقاؤهما موجود في كل، فلا حاجة للتفصيل في ذلك كله.

وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه، وبه صرح أبو عمرو الداني رحمه الله.

وأما (عين) من فاتحتي مريم وشورى، ففيها وجهان: الإشباع والتوسط.

وجه الإشباع: أنه قياس مذهبهم في تقدير أول الساكنين متحركا على ما مر، وفيه مناسبة لما جاوره من الممدود.

ووجه التوسط: التفرقة بين ما قبله حركة من جنسه، وما قبله حركة من غير جنسه؛ ليكون الحرف المد مزية على حرف اللين.

وجوز بعضهم القصر أيضا وهو الأصل.

وهذه الثلاثة أوجه صرح الناظم بها في طبيته^(١) فقال:

وَنَحْوِ عَيْنٍ فَالثَّلَاثَةُ لَهُمْ

أي للقراء.

ويسمى المد اللازم مد العدل، ومد الحجز؛ لأنه إذا زيد حرف المد قبل الساكن اللازم فإنها يزداد زيادة متساوية، مقدار زمن حركة حاجزة بين الساكنين على ما أفاده بعض المحققين.

(١) في طيبة النشر، البيت رقم (١٧٢).

فباعتبار كون الزيادة متساوية يسمى مد العدل؛ إذا العدل في اللغة: المثل، فهو مشعر بمعنى المتساوي، وباعتبار كون زمنها مقدار زمن حركة حاجزة- أي فاصلة بين الساكنين- يسمى مد الحجز.

وقال ابن الناظم: «يسمى مد العدل؛ لتساوي القراء في قدر مده. ومد الحجز؛ لأنه فصل بين الساكنين».

وقوله: «لتساوي القراء في قدر المد» لا ينافي القول باختلاف أهل الأداء في ذلك القدر؛ لأن منهم من أثبت لهم قدر ألف في غير الفواتح وألفين فيها، ومنهم من أثبت لهم قدر ألفين في الكل على ما مر.

وهم متساوون إما في الأول، أو في الثاني، ولكن لا يخفى أن المد كالفاصل، لا فاصل حقيقة، فلا يستقيم قوله: «أنه فصل» إلا على جهة المجاز.

٧١- وَوَأَجِبُّ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَ بِكَلِمَةٍ

أي أن المد الواجب هو الذي يجيء حرف المد قبل الهمزة، ويكونان مجتمعين في كلمة واحدة نحو ﴿جَاءَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، و﴿أَلْسَفَهَا﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿الْنَّبِيِّ﴾ [آل عمران: ٦٨] عند من همز، و﴿شُهَدَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣]، و﴿السُّوءِ﴾ [النساء: ١٧]، و﴿سَيِّئَةٍ﴾ [الملك: ٢٧]، و﴿وَجَاءَ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿يُضَىءُ﴾ [النور: ٣٢].

وسمى هذا المد مدا متصلا؛ لاتصال الهمزة بحرف المد في كلمة.

وقوله: (إن جمعا بكلمة) تعليل لقوله: (متصلا) وعلى هذا فتكون (إن) مصدرية، ولام التعليل محذوفة قبلها على حد قوله: ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس: ٢].

فإن قلت: المد للهمز قسمان: سابق عليه، ولاحق له.

والسابق عليه قسمان:

١- متصل، وإليه أشار في هذا البيت.

٢- ومنفصل، وإليه أشار في البيت الآتي بقوله (وجائز إذا أتى منفصلا).

وأما اللاحق له نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿الْآخِرَةَ﴾ [البقرة: ٩٤] بنقل حركة

الهمزة إلى الساكن قبلها، و﴿أوتُوا﴾ [البقرة: ١٠١]، و﴿أَمَّنُنَّ﴾^(١) [التوبة: ١٢] فإن الناظم لم يتعرض له أصلاً، فما وجهه؟

قلت: لعله اختار ما نقله ابن مجاهد، وعليه العراقيون، واختاره بعض المحققين كالجعبري، من أن حرف المد الذي وقع بعد همزة متصلة محققة؛ أو محققة بالإبدال أو التسهيل أو النقل الجائز: مقصور لكل القراء وجهها واحداً.

إلا أن ورشا - من طريق الأزرق - ورد عنه ثلاث طرق:

- ١- القصر كما تقدم، وهو مذهب ابن غلبون^(٢).
 - ٢- والتوسط، وهو مذهب أبي عمرو الداني ومكي.
 - ٣- والطول وهو مذهب الهذلي^(٣) فيما رواه عن شيخه أبي عمرو وإسماعيل بن راشد الحداد^(٤)، وضبطه بالإشباع المفرط، وذهب الجمهور إلى الإشباع من غير إفراط.
- ومن روى الثلاثة الصفراوي في إعلانه^(٥) والشاطبي في قصيدته^(٦).

(١) قرأها ابن عامر بكسر الهمزة والباقون بالفتح. انظر: النشر (٢/٢٧٨).

(٢) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر، أبو الحسن ابن أبي الطيب: أستاذ في القراءات، ثقة، وهو شيخ الداني، له كتاب: "التذكرة في القراءات الشان" (ت ٣٩٩ هـ). انظر: الأعلام (٣/٢٢٢).

(٣) يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم الهذلي البسكري: متكلم، عالم بالقراءات المشهورة والشاذة، كان ضرياً، من كتبه: "الكامل" في القراءات، ذكر فيه أنه لقي من الشيوخ (٣٦٥) شيخاً من آخر ديار الغرب إلى باب فرغانة (ت ٤٦٥ هـ). انظر: الأعلام (٨/٢٤٢).

(٤) إسماعيل بن عمرو بن إسماعيل بن راشد الحداد، شيخ صالح كبير (ت ٤٤٢ هـ). انظر: غاية النهاية (١/١٦٧).

(٥) عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل الصفراوي، أبو القاسم: مقري، من فقهاء المالكية، له اشتغال بالتاريخ، نسبته إلى وادي الصفراء بالحجاز ومولده ووفاته بالإسكندرية، قال ابن الجزري: انتهت إليه رئاسة العلم ببلده، من كتبه: "الإعلان" في القراءات، و"زهر الرياض" في التاريخ، و"التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن" (ت ٦٣٦ هـ). انظر: الأعلام (٣/٣١٤).

(٦) أي: حرز الأماني، في البيتين (١٧١ - ١٧٢) حيث قال:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُعَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرَوَى لِرَوْشٍ مُطَوَّلًا

واعلم أن هذا المد - أعنى المتصل - له محل اتفاق ومحل اختلاف:
فمحل الاتفاق: هو أن القراء العشرة بل الأربعة عشر اتفقوا على اعتبار أثر الهمزة وهو
زيادة المد.

ومحل الاختلاف: وهو تفاوتهم في مقدار تلك الزيادة، فمنهم من روى مدة مشبعا من
غير إفحاش، وهم العراقيون إلا القليل منهم، وكثير من المغاربة، نص على ذلك جمع من
المحققين من أهل الأداء.

وما نقله أبو شامة من جواز قصر المتصل نقلا عن الهذلي، مردود بما صرح به الناظم في
النشر: قال: «وهذا شيء لم يقله الهذلي، ولا ذكره العراقي^(١)، وإنما ذكر العراقي التفاوت في
مده فقط». قال الناظم: «وقد تبعت فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة، بل رأيت النص
بمده عن ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم: «أن ابن مسعود كان يقرئ رجلاً فقراً الرجل:
﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠] مرسله، فقال ابن مسعود: ما هكذا
أقرانيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أقرانيها ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ
لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ فمدها».

قال الناظم: «هذا حديث جليل حجة، ونص في هذا الباب، رجال إسناده ثقات، رواه
الطبراني في معجمه الكبير» انتهى.

وذهب آخرون إلى الاتفاق في تفاضل مراتب المد فيه، كتفاضلها عندهم في المنفصل
كما سيأتي، واختلفوا على كم مرتبة هو؟

فذهب جمع إلى أنه على أربع مراتب: إشباع، ثم دون ذلك، ثم دونه، ثم دونه، وليس
بعد هذه المرتبة إلا القصر - وهو ترك المدة - وهو ممنوع في المتصل كما تقدم.

وما يفهم من ظاهر كلام التيسير من أن هناك مرتبة أخرى ليس بصحيح، بل لا يصح

وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ كَأَمَّنَ هُوَ لَا ءِ إِلَهَ إِلَّا أَنَّى لِلْإِيمَانِ مُثَلًّا

(١) عبد الحميد العراقي عبد الحميد بن منصور بن أحمد بن إبراهيم بن منصور العراقي، مقرئ، شيخ أبي
القاسم الهذلي، كان حيا في حدود سنة (٤٢٠ هـ)، له: "البشارة من الإشارة في القراءات العشر". انظر:
معجم المؤلفين (١٠٥/٥).

أن يؤخذ من طريقه إلا بأربع مراتب، كما نص عليه صاحب التيسير في غيره.
 وذهب جمع إلى أن مراتبه ثلاثة: وسطى، وفوقها، ودونها. فأسقطوا المرتبة العليا حتى
 قدره ابن مهران بألفين ثم بثلاثة ثم بأربعة.

وذهب الأستاذ أبو بكر بن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسي^(١)، وأبو طاهر بن
 خلف^(٢)، وغيرهم إلى أنه على مرتبتين: طولي ووسطى، فأسقطوا الدنيا وما فوق الوسطى.
 وهاتان المرتبتان - أعني الطولى والوسطى - وهما الإشباع والتوسط، يستوي في معرفة
 ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه غالبهم، وتحكم المشافهة حقيقتها وتبين كلفيته، ولا تكاد
 تخفى معرفته عن أحد، وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديما وحديثا، وهو
 الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسي وصاحبه أبو طاهر بن
 خلف، وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي، ولذلك لم يذكر في قصيدته تفاوتات بين
 المتصل والمنفصل^(٣)، بل جعل ذلك مما تحكمه المشافهة في الأداء.

ومن اعتبر المراتب الأربعة اختلف عنه في مقدار المد؛ فأطولهم مدا ورش من طريق
 الأزرق، وابن ذكوان في إحدى روايته، وحزمة، ثم عاصم، ثم ابن عامر والكسائي وخلف في
 اختياره، ثم قالون وابن كثير وأبو جعفر وأبو عمرو ويعقوب.

واختلفوا في مقدار تلك المراتب:

فقيل: ألف وربع، ثم ألف ونصف، ثم ألف وثلاثة أرباع، ثم ألفان.

(١) عبد الجبار بن أحمد بن عمر، يعرف بالطرسوسي، نزيل مصر، عالم بالقراءات أستاذ مصدر ثقة، له
 كتاب: "المجتبي الجامع" (ت ٤٢٠هـ). انظر: الأعلام (٣/ ٢٧٤).

(٢) إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاري، الأندلسي، ثم المصري، مقرئ، أديب، نحوي، توفي
 في مستهل المحرم، من تصانيفه: "العنوان في القراءات السبع"، "مختصر كتاب الحجة لأبي علي
 الفارسي"، "إعراب القرآن" في تسع مجلدات، "الاكتفاء في القراءات"، و"كتاب العيون" (ت ٤٥٥
 هـ). انظر: معجم المؤلفين (٢/ ٢٦٨).

(٣) حيث قال في حرز الأمان، باب المد والقصر برقمي (١٦٩-١٧٠):

فَإِنْ يَنْفِصِلْ فَالْقَصْرُ يَأْذَرُهُ طَالِباً بِخَلْفِهِ مَا يُرِيدُكَ دَرًّا وَنَحْضَلًا
 كَجِيءٍ وَعَنْ سُوءِ وُشَاءٍ اتَّصَالُهُ وَمَقْصُوعُهُ فِي أُمَّهَا أَمْرُهُ إِلَى

وقيل: ألف ونصف، ثم ألفان، ثم ألفان ونصف، ثم ثلاث ألفات.

وكل ذلك على التقريب، ويضبط ذلك بالمشافهة والإدمان.

قال بعضهم: «والأولى اعتبار المراتب الأربع، وحمل ما نقل عن الشاطبي على رأيه لا على رواية، وما كان يقرئ به خالف فيه التيسير وسائر النقلة»^(١).

وما نقل عنه^(٢) من أنه كان يعدل عن المراتب الأربعة، ويعلل بأنها لا تتحقق، ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة فقد رده الجعبري؛ بأن مرتبته الطولى والوسطى أيضا كذلك، اللهم إلا أن يقال إن المرتبتين المتفاوتتين أقرب إلى التحقيق والضبط في كل مرة مما زاد عليها.

وهو ظاهر لم يسع أحدا إنكاره، ولأجل ذلك كان الناظم يميل إليه، ويأخذ به غالبا، ويعول عليه.

وجه المد: أن حرف المد ضعيف خفي، والهمزة حرف قوي صعب، فزيد في المد تقوية عند مجاورة القوي، وقيل: ليتمكن من اللفظ بالهمزة على حقها.

ووجه التفاوت: مراعاة لسنن القراءة، هكذا قيل.

ولا يخفى أنه لو روعي سنن القراءة وطريقتها من الترتيل والتوسط والحدرد، لكانت مراتب المد ثلاثا لا أربعا، لكنها أربع.

٧٢- وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْ عَرَضَ الشُّكُونُ وَقَفًّا مُسَجَّلًا

أي والمد جائز إذا أتى حرف المد منفصلا عن الهمزة؛ بأن كان حرف المد آخر الكلمة والهمزة أول كلمة أخرى نحو: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿بِعَهْدِي أُوفِ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿عَلَيْهِنَّ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة: ٦] في قراءة من وصل الميم بواو^(٣).

(١) أي: باقتصاره على الإقراء بمرتبتين في المد زيادة على الطبيعي، مع أن عند التيسير الذي هو أصله فيه أربع مراتب فوق الطبيعي. انظر: التيسير (ص: ٣٥).

(٢) أي: عن الإمام الشاطبي.

(٣) وهي قراءة قالون بخلف عنه وورش وابن كثير وأبي جعفر. انظر: النشر (١/ ٢٧٣-٢٧٤).

ونحو: ﴿ أَتَّبِعُونَ أَهْدِيكُمْ ﴾ [غافر: ٣٨] عند من أثبت الياء^(١)، وسواء كان حرف المد ثابتاً رسماً، أو ساقطاً منه ثابتاً لفظاً كما مثلنا.

وحكمه الجواز لوقوع الخلاف في مده وقصره، ولهذا يقال فيه المد الجائز.

ويقال فيه أيضاً مد البسط؛ لأنه يبسط بين كلمتين.

ويقال مد الفصل؛ لأنه يفصل بين الكلمتين.

ويقال فيه أيضاً مد حرف لحرف، أي مد كلمة لكلمة.

وقد اختلفت العبارات في مقدار مده اختلافاً لا يمكن ضبطه، ولا يصح جمعه، فقل

من ذكر مرتبة لقارئ إلا وذكر غيره لذلك القارئ ما فوقها أو ما دونها.

فمن أهل الأداء من لم يذكر فيه إلا القصر كابن سوار^(٢) وابن خيرون^(٣)، بالياء المثناة

تحت.

وذكر الصقلي^(٤) ثلاث مراتب غير القصر، وهي التوسط، وفوقه قليلاً، وفوقه، ولم

يذكر ما بين التوسط والقصر.

وذكر أبو عمرة الداني في تيسيره، ومكي في تبصرته وغيرهما كصاحب الكافي والهادي

وغيرهما وأكثر المغاربة أنها أربعة: وهي: ما فوق القصر، وفوقه وهو التوسط، وفوقه، والإشباع.

وذكر أبو عمرو الداني في جامع البيان أنها خمس مراتب سوى القصر، فزاد مرتبة

سادسة فوق الطولى التي ذكرها في التيسير، وتبعه في ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله، وزاد

مرتبة سابعة وهي إفراط، وقدرها بست ألفات، انفرد بذلك عن ورش، وعزا ذلك إلى ابن

(١) كقالون وأبي عمرو، أبي جعفر وصلا، وابن كثير ويعقوب وصلا ووقفا. انظر: النشر (٢/١٨٢-١٨٣).

(٢) أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار، الأستاذ أبو طاهر البغدادي، مؤلف المستنير في العشر، إمام كبير محقق ثقة (ت ٤٩٦ هـ). انظر: معجم المؤلفين (٢/١٤).

(٣) أحمد بن الحسن بن خيرون، أبو الفضل البغدادي، أستاذ مقرئ، ثقة. انظر: غاية النهاية (١/٤٦).

(٤) هو ابن الفحام صاحب كتاب التجريد، تقدمت ترجمته.

نفيس^(١) وابن سفيان^(٢) وابن غلبون، وقد نسبوا إلى الوهم في ذلك، كما قاله في النشر.
 ولم يذكر ذلك القصر عن أحد من القراء، ووافقه أبو معشر الطبري^(٣) على ذلك، فإنه
 عندهما كالم متصل، وزاد أبو علي الأهوازي^(٤) مرتبة ثامنة دون القصر وهي البتر، عن
 الحلواني^(٥) والهاشمي^(٦)، كلاهما عن القواس^(٧) عن ابن كثير في جميع ما كان من كلمتين.
 والبتر: هو حذف الألف والواو والياء من سائرهن.

قال أبو عمرو الداني: «وهذا مكروه قبيح لا يعول عليه، ولا يؤخذ به؛ إذ هو لحن لا
 يجوز بوجه، ولا تحل القراءة به». قال: «ولعلهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المد وإسقاطها،
 فعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه مجازاً» انتهى.

(١) أحمد بن سعيد بن أحمد، أبو العباس الطرابلسي، المعروف بابن أبي نفيس (ت ٤٥٣ هـ). انظر: غاية
 النهاية (٥٦/١).

(٢) محمد بن سفيان القيرواني، المالكي، أبو عبد الله، مقرئ، فقيه، تفقه على أبي الحسن القاسبي، ورحل فأخذ
 عن ابن غلبون وغيره، وتوفي بالمدينة في أول صفر، ودفن بالقيح، من آثاره: "الهادي في القراءات
 السبع" (ت ٤١٥ هـ). انظر: معجم المؤلفين (٤١/١٠).

(٣) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد القطان الطبري الشافعي، أبو معشر القطان: عالم بالقراءات، مؤرخ
 لرجائها، كان شيخ أهل مكة، وتوفي بها، له: "التلخيص" في القراءات الثمان، و"سوق العروس" في
 القراءات، و"الدرر" تفسير، و"طبقات القراء" و"عيون المسائل" في التفسير، و"الأحاديث السبعة
 المروية عن أبي حنيفة" رسالة صغيرة (ت ٤٧٨ هـ). انظر: الأعلام (٥٢/٤).

(٤) الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي، أبو علي: مقرئ الشام في عصره، من أهل الأهواز،
 استوطن دمشق وتوفي بها، كان من المشتغلين بالحديث، وطعن ابن عساكر في روايته، له تصانيف،
 منها: "شرح البيان في عقود الإيذان" أتى فيه بأحاديث استنكرها علماء الحديث، و"موجز في
 القراءات"، وله "الوجيز في شرح أداء القراء الثمانية" (ت ٤٤٦ هـ). انظر: الأعلام (٢/٢٤٥).

(٥) أحمد بن يزيد بن أزداد، الأستاذ أبو الحسن الحلواني، إمام كبير عارف، توفي سنة نيف وخمسين ومائتين.
 انظر: غاية النهاية (١٤٩/١).

(٦) محمد بن موسى بن محمد، أبو بكر الزيتي الهاشمي، مقرئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير (ت ٣١٨ هـ).
 انظر: غاية النهاية (٢/٢٦٧).

(٧) أحمد بن محمد بن علقمة، أبو الحسن النبال المكي، المعروف بالقواس، إمام مكة في القراءة (ت ٢٤٠ هـ).
 انظر: غاية النهاية (١/١٢٣).

وأنا أذكر لك تفصيل هذه المراتب فأقول:

المرتبة الأولى: القصر في المنفصل، وهي حذف المد العرضي، وإبقاء ذات حرف المد من غير زيادة على ما فيه.

وذلك هو القصر المحض، قرأ به أبو جعفر وابن كثير بكاملهما من جميع طرقهما. وما ورد من زيادة المد عنهما فمن طريق تلخيص أبي معشر وكامل الهذلي. واختلف عن قالون والأصهباني عن ورش، وعن أبي عمرو من روايته، وعن يعقوب، وعن هشام من طريق الحلواني، وعن حفص من طريق عمرو^(١).

المرتبة الثانية: فوق القصر قليلاً، وقدرت بألفين. وبعضهم بألف ونصف، وهو مذهب الهذلي.

المرتبة الثالثة: وهي التوسط عند الجميع، وقدرت بثلاث ألفات، وقدرها الهذلي وغيره بألفين ونصف.

المرتبة الرابعة: فوقها قليلاً، وقدرت بأربع ألفات عند بعض من قدر الثالثة بثلاث، وبعضهم بثلاث ونصف.

المرتبة الخامسة: فوقها قليلاً، وقدرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع، بحسب اختلافهم في تقدير ما قبلها.

المرتبة السادسة: فوق ذلك، وقدرها الهذلي بخمس ألفات، وقيل: بأقل.

المرتبة السابعة: فوق ذلك، وهي الإفراط، قدرها الهذلي بست ألفات وذلك في كامله لورش، فيما رواه الحداد وابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون، ونسبوا في ذلك إلى الوهم كما قاله في النشر.

واعلم أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه، بل يرجع إلى أن يكون لفظياً؛ وذلك أن المرتبة الدنيا - وهي القصر - إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى.

(١) عمرو بن الصباح البغدادي (ت ٢٢١هـ). انظر: غاية النهاية (١/٦٠٠).

وهذه الزيادة بعينها إن قدرت بألف أو بنصف ألف هي واحدة، فالمقدر غير محقق، والمحقق لها هو الزيادة. وهذا مما تحكمه المشافهة، وتوضحه الحكاية ويبينه الاختبار، ويكشفه الخبر.

وأطولهم مدا في المتصل والمنفصل: ورش وحمزة وابن ذكوان من طريق الأخفش، ودونهم عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق، وقالون من طريق أبي نسيط.

والباقون وهم: ورش من طريق الأصبهاني، ويعقوب في إحدى رايته.

وكان الناظم رحمه الله يأخذ في المنفصل بثلاث مراتب وهي: القصر والوسطى والطولى؛ وهي الإشباع من غير إفراط، وفي المتصل بالوسطى والطولى كما تقدم.

وهو الذي استقر عليه رأي المحققين قديما وحديثا، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد وغيره، ولا يمتنع الأخذ بتفاوت المراتب، كيف وقد قرأ بها ابن الجزري، وقد صرح بذلك في نشره.

تنبية:

لا يجري المد المنفصل إلا في الوصل، فإن وقفت على حرف المد عاد إلى أصله، وسقط المد الزائد.

ووجه المد للهمز: أن حروف المد خفية، والهمز بعيد المخرج صعب في اللفظ، فإذا لاصق حرفا خفيا، خيف عليه أن يزداد خفاء، فقوي بالمد احتياطا لبيانه وظهوره.

وعلة من قصره: أن الهمز لما كان فيه بصدد الزوال في حال الوقف، لم يعط في حال الثبات حكما، بخلاف المتصل فإن الهمز فيه لازم وصلا ووقفا.

ويدلك أيضا على جواز مد المنفصل وغيره من أقسام المد، ما روي في الحديث: «أن أنسا رضي الله عنه سئل عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال: كان يمد صوته مدا»^(١) والخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المد.

(١) رواه البخاري، كتاب: «فضائل القرآن»، باب «مد القراءة» (٤/١٩٢٥).

وقوله: (أو عرض السكون وقفا مسجلا) هذا أحد قسمي الجائز وتعريفه: إذا جاء بعد حرف المد حرف ساكن عارض لأجل الوقف.

وقوله (مسجلا) أي مطلقا حال من (السكون)، وقيل: صفة (وقف).

ذكره المصنف تنبيها على أنه لا فرق بين أن يكون السكون محضا أو مع إشمام، وبين أن يكون الساكن في الأصل ذا فتحة أو كسرة أو ضمة، نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] مع السكون المجرد عن الإشمام والروم وبهما. و﴿سَرِيْعُ الْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] مع السكون المجرد عن الإشمام والروم فيهما، وبالروم في الأول.

والوقف بالروم كالوصل، وأما التقييد بالسكون فإنه يخرج ما لا سكون فيه. وقد اقتصر على تخصيص سكون الوقف، ولم يتعرض لسكون الإدغام؛ لأنه لم يتعرض إلا لما اتفق عليه، أو ما عليه الأكثر.

وقد أدخل بعضهم العارض لأجل الإدغام في قسم اللازم المتقدم، ولا يخفى ما فيه، فإن كلام الناظم في غالب كتبه يخالفه؛ لأنه قسم العارض إلى مدغم وإلى غير مدغم.

فمن أمثلة العارض المدغم نحو: ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١١]، و﴿الرَّحِيمِ﴾ [الْحَمْدُ] [الفاتحة: ٤]، ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] عند من أدغم كأبي عمرو^(١).

تنبيه:

الساكن العارض بقسميه للقراء فيه ثلاثة مذاهب:

الأول: الإشباع كاللازم؛ لاجتماع الساكنين اعتداد بالعارض، وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء.

الثاني: التوسط؛ لعروض السكون المنحط عن لزومه.

والثالث: القصر؛ لجواز التقاء الساكنين في الوقف، فاستغنى عن المد.

فالمضموم منه فيه سبعة أوجه: ثلاثة مع السكون المحض، وثلاثة مع الإشمام، والقصر

(١) من رواية السوسي. انظر: التيسير (ص: ٢٨).

مع الروم.

والمفتوح فيه: الثلاثة المجردة عن الإشمام والروم.

والمكسور فيه أربعة: ثلاثة مع السكون المحض، والقصر مع الروم.

والحاصل أن المد قسمان:

أصلي: وهو المد الطبيعي: الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به، ولا يتوقف على سبب

نحو: ﴿عَمَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿عَفَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿الَّذِي﴾ [البقرة: ١٧].

وفرعي: وهو بخلاف ذلك، وله سببان: لفظي ومعنوي.

فاللفظي سببه: همز أو سكون.

فالمد مع الهمز قسمان:

لاحق له نحو ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و﴿أُتُوا﴾ [البقرة: ١٠١]، و﴿إِيَّانَ﴾ وقد

تقدم ما لورش فيه من طريق الأزرق.

وسابق عليه: هو قسمان: متصل ومنفصل، وتقدم الكلام عليها^(١).

والمد مع السكون قسمان: لازم وجائز.

واللازم قسمان:

١- لازم كلمي مثل نحو: ﴿الصَّاحَّةُ﴾ [عبس: ١]، ومخفف نحو: ﴿وَمَحْيَايَ﴾

[الأنعام: ١٦٢].

٢- لازم حرفي مثل نحو: (لَام مِيم) من قوله تعالى: ﴿الْم﴾ [البقرة: ١]، ومخفف

نحو: ﴿ص﴾ [ص: ١]، و﴿ق﴾ [ق: ١] وقد مر ذلك.

والجائز ما كان سكونا عارضا لوقف نحو: ﴿فَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو إدغام

نحو: ﴿وَالصَّغْفَرِ صَفَا﴾ [الصفات: ١] بالإدغام عند أبي عمرو^(٢)، ومنه المنفصل كما مر.

وأما السبب المعنوي: فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي مقصود عند العرب

(١) عند شرح البيت رقم (٧١).

(٢) من رواية السوسي. انظر: التيسير (ص: ٢٨).

وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مد التعظيم في نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥]، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى، نص على ذلك أبو معشر الطبري، وأبو قاسم الهذلي، وابن مهران وغيرهم.

ويقال له أيضا: مد المبالغة. قال ابن مهران: «إنما سمي بمد المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهية سوى الله تعالى سبحانه». قال: «وهذا مذهب معروف عند العرب؛ لأنها تمد عند الدعاء، وعند الاستغاثة».

وقد استحَب العلماء المحققون مد الصوت بـ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ إشعارا بما ذكرناه وبغيره، ويدل على ذلك ما روي في الحديث عن ابن عمر مرفوعا إلى النبي ﷺ: «من قال لا إله إلا الله ومد بها صوته أسكنه الله دار الجلال، دارا سمي بها نفسه فقال ذو الجلال والإكرام، وورزقه النظر إلى وجهه». وفي الحديث عن أنس: «من قال لا إله إلا الله ومدها هدمت له أربعة آلاف ذنب»^(١).

قال الناظم في النشر: «وكلاهما ضعيفان -يعني الحديثين، حديث ابن عمر وحديث أنس- إلا أنها يعمل بهما في فضائل الأعمال».

وقد ورد مد المبالغة للنفي في نحو: ﴿لَا رَبَّ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢] التي للتبرئة عن حمزة، والمد في ذلك متوسط لا يبلغ الإشباع؛ لضعف سببه عن سبب الهمز.

هذا ما يتعلق بالمد في حروف المد مستوفى؛ إذ لا يجوز مد حرف المد - أعني زيادته - لغير سبب من الأسباب المذكورة.

تتمت:

ذكر بعضهم للمد ألقابا وعددها تسعة وعشرين لقبا: حجز، وروم، ومنفصل،

(١) الحديث الأول رواه الديلمي كما في تنزيه الشريعة (٢/ ٣٢٥)، قال: «وفيه عباد بن كثير» ولعله الثقفى، قال الحافظ بن حجر في التقريب (ص: ٢٩٠): متروك. وأما الحديث الثاني فرواه الديلمي في تنزيه الشريعة (٢/ ٣٢٥-٣٢٦)، وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٨/ ٢٨٨): وهذا حديث باطل، وقال العلامة الفتني في تذكرة الموضوعات (ص: ٥٥): فيه نعيم كذاب.

ومتوسط، وفرق، وعدل، وتعظيم، وأصل، وممكن، ومتصل، وبدل، وهجاء، وثابت، وفاصل، وبنية، ومبالغة، ومشبع، وعارض، ولازم، وقصر مجازي، ومخفي، ومظهر، ومن نفس الكلمة، ومدغم، وفصل، ويسط، ومد حرف لحرف، ومد الاعتبار، والمد الجائز.

فالحجز: ويسمى المدغم أيضا نحو: ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، سمي بذلك لحجزه بين الساكنين، وهما الألف واللام الأولى المدغمة كما مر.

والروم: وهو المد قبل الهمزة المسهلة في: ﴿هَتَأْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] على قراءة من سهلها^(١)، سمي بذلك لأن القارئ يروم بعد الهمزة فلا يأتي بها محققة.

والمنفصل: نحو: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٣]، سمي بذلك لانفصال حرف المد من كلمة الهمز.

والتوسط ويسمى المظهر أيضا نحو: ﴿رِقَاءَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ [آل عمران: ١١٢] في قراءة نافع، سمي ذلك لتوسط، حرف المد بين همزتين محققتين، أو محققة وملينة؛ لأنه يمد مدا متوسطا.

والفرق نحو: ﴿الذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و﴿السَّحَرِ﴾ [يونس: ٨١]، ﴿الْقَنَ﴾ [يونس: ٥١] في قراءة من مد^(٢)، سمي بذلك للفرق بين الاستفهام والخبر.

والعدل نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] على قراءة من أدخل ألفا بين الهمزتين^(٣)، سمي بذلك لأنه يعدل حركة.

والتعظيم: ويسمى المبالغة أيضا، وهو الداخِل في نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥] للتعظيم.

والأصل نحو: ﴿جَاءَ﴾ [البقرة: ٨٩] سمي بذلك لأن حرف المد والهمز من أصل الكلمة.

(١) كنافع وأبي عمرو البصري وأبي جعفر. انظر: النشر (١/٤٠٠).

(٢) أي: من أبدل همزة الوصل ألفا فنشأ مد لازم كلمي بمقدار ست حركات. انظر: النشر (١/٣٧٧).

(٣) وهم قالون وأبو عمرو وهشام وأبو جعفر، إلا أن هشاما يحقق الهمزة الثانية في أحد وجهيه والباقون

يسهلونها وهو الوجه الثاني لهشام. انظر: النشر (١/٣٥٣).

والممكن نحو: ﴿أَوْلَيْكَ﴾ [البقرة: ٥]، سمي بذلك لأن الكلمة تمكنت به عن الاضطراب.

والمتصل نحو: ﴿سُوءَ﴾ [البقرة: ٤٩]، سمي بذلك لاتصال حرف المد بسببه.

والبديل نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿ءَاتَى﴾ [البقرة: ١٧٧]، سمي بذلك لأن المد بدل من الهمزة.

والهجاء ويسمي الثابت واللازم وهو الموجود في فواتح السور التي هجاؤها على ثلاثة أحرف، أوسطها ساكن نحو: (لام) و(ميم) و(صاد) سمي بذلك لأن السكون فيه لازم.

واختلف فيما لقيه مشدده من هذا النوع نحو: (لام ميم) هل الإشباع فيه أكثر منه في غيره نحو: ﴿رَبِّ﴾ [القلم: ١]، أو هما سواء؟ وجهان حكاهما مكي كما سبق.

والفاصل نحو: ﴿ءَأْتَمَّ﴾ [البقرة: ١٤٠]، ﴿ءُذَا﴾ [الرعد: ٥]، ﴿أَنْزَلَ﴾ [ص: ٨] على قراءة من أدخل بين الهمزتين ألفاً^(١)، سمي بذلك لأن المد يفصل بين الهمزتين.

والبنية نحو: ﴿دُعَاءَ﴾ [الرعد: ١٤]، و﴿زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]^(٢)، سمي بذلك لأن الكلمة بنيت على المد دون القصر.

والمشبع وهو ما أتت فيه همزة مفتوحة بعد ألف نحو: ﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿سَاءَ﴾ [النساء: ٢٢]، وهو قسم من المتصل أيضا.

والعارض هو قسمان: ما يوجد للوقف نحو: ﴿فَسْتَعِيبُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وما يوجد للإدغام نحو: ﴿قَالَ رَبِّ﴾ [آل عمران: ٣٨]، وهذا كما يوجد في الوصل، يوجد في الوقف، وذلك في مذهب من أدغم اللام في الراء^(٣).

والقصر المجازي نحو: (ها) و(يا) من فواتح السور التي لم يلق حرف المد ساكنا؛ سمي بذلك لأن حرف المد فيه هجاء وليس أصليا، فميزوه بهذه التسمية عما حرف المد فيه

(١) وهي قراءة قالون وأبي عمرو وأبي جعفر، وهشام في الهمزة المفتوحة فقط. انظر: النشر (١/ ٣٧٠).

(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة وأبي جعفر ويعقوب. انظر: النشر (٢/ ٢٣٩).

(٣) كالسوسي من رواية أبي عمرو. انظر: التيسير (ص: ٣٢).

أصلي نحو: ﴿ قَالَ ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿ حَيْرٌ ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، و﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٤].
والمخفي نحو: ﴿ أَرْءَيْتُمْ ﴾ [الأنعام: ٤٦]، و﴿ هَتَأْتُمْ ﴾ [آل عمران: ٦٦] على
مذهب ورش بإبدال الهمزة الثانية المتحركة ألفاً، سمي بذلك لإخفاء الهمزة بإيادها ألفاً.
والذي من نفس الكلمة نحو: ﴿ أَلْمَلِكَةِ ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿ هَتُوْلَاءِ ﴾ [البقرة: ٣١]،
سمي بذلك لأن حرف المد سببه من ذات الكلمة.
والفصل: وما بعده نحو: ﴿ يَتَأَيُّهَا ﴾ [البقرة: ٢١] سمي بالفصل لأنه يفصل بين
الكلمتين.

وبالسط؛ لأنه يبسط بين كلمتين.

وبالاعتبار؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة.

وبمد حرف لحرف؛ لأنه مد كلمة بكلمة.

وبالجائز؛ للخلاف في مده وقصره.

وإذا تأملت وجدت أكثر هذه الألقاب متداخلاً، وأكثر التعاليل غير ناهض ومرجع ما
عد منها زيادة على المد الطبيعي إلى الهمز والسكون، فليتأمل.



[باب الوقف والابتداء]

ولما اضطر القارئ إلى الوقف، ذكره الناظم فقال:

٧٣- وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

٧٤- وَالْإِبْتِدَاءِ وَهِيَ تُقَسَّمُ إِذْنَ ثَلَاثَةً تَامٌ وَكَافٍ وَحَسَنٌ تَفْضِلاً

أي بعد ما تقدم من معرفة مخارج الحروف وصفاتها، ومعرفة تجويدها، وكيفية النطق بها، شرع في بيان معرفة الوقف والابتداء؛ لأنها من تعلقات التجويد.

ونحن نبين ذلك منفصلاً إن شاء الله تعالى فنقول:

اللام الجارة في قوله (للحروف) لام التقوية والمعرفة لام العهد، والمعهود هو الحروف المذكورة في تعريف التجويد، حيث قال: (وهو إعطاء الحروف حقها) فيكون المراد بها حروف الهجاء، وفسرها ابن الناظم بالكلمات، وهو عدول عن الظاهر.

(والوقوف) جمع وقف، جمعه باعتبار تنوعه، وأفرد الابتداء لعدم تنوعه، وإن كان متنوعاً في نفسه بالنسبة إلى مقابله، وذكره عقب التجويد.

لما ورد: «أن علياً عليه السلام سئل عن قوله تعالى: ﴿ وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ [المزمل: ٤]، فقال: الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف»^(١).

ولما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أجدنا ليؤتى الإيذان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتعلم حلالها وحرامها، وأمرها وزجرها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها»^(٢).

قال الناظم: «ففي كلام علي عليه السلام دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر رضي الله عنهما برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم. وصح بل تواتر عندنا تعلمه، والاعتناء به من السلف الصالح.

قال: ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز، أن لا يميز أحداً إلا بعد معرفة

(١) انظره في النشر (١/٢٠٩، ٢٢٥)، ومار الهدى في الوقف والابتداء للأشموني (ص: ٥).

(٢) ذكره أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) في القطع والانتانف (ص: ٧٨)، وابن الجزري في النشر

(١/٢٢٥)، والأشموني في منار الهدى (ص: ٥).

الوقف والابتداء».

وقال الإمام أبو زكريا: «الوقف في الصدر الأول من الصحابة والتابعين والعلماء، مرغوب فيه من مشايخ القراء والأئمة الفضلاء، مطلوب فيما سلف من الأعصار، واردة به الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة».

ففي الصحيحين: «أن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف» الحديث^(١).

وروي: «أن رجلين أتيا النبي ﷺ فتشهدا أحدهما وقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، ووقف. فقال النبي ﷺ: قم، بئس الخطيب أنت»^(٢).

قال بعضهم: إنما قال ذلك لقبح لفظه، وكان حقه أن يقف على (رشد) أو على (غوى)، أو أن يصل الجميع، فانظر كيف كره قبح لفظه، وإن كان مراده الخير لا الشر. ولمثل هذا يرغب في معرفة الوقف.

وهو لغة: الكف والإمساك. يقال: وقفت الشمس والفرس عن السير، إذا كفا عنه وأمسكا.

واصطلاحا: ترك الوصل.

وحده بعضهم بقوله: «قطع الصوت آخر الكلمة الوضعية زمانا».

فقولنا: (قطع الصوت) جنس. وقولنا: (آخر الكلمة) فصل، أخرج قطعه عن بعضها، فهو لغوي لا صناعي. وقولنا: (الوضعية) ليندرج فيه كلما الموصولة، فإن آخرها وضعا اللام. وقولنا (زمانا) وهو ما يزيد على الآن أخرج به السكت.

(١) لم أجد هذا الحديث في الصحيحين وإنما رواه أبو داود، في: «كتاب الصلاة»، باب «استحباب الترتيل في القراءة» (٢/٢٧٤)، ورواه الترمذي في: «كتاب فضائل القرآن»، باب: «ما جاء كيف كانت قراءة النبي» (٥/١٨٢-١٨٣)، وانظر فضائل القرآن لابن كثير (ص: ١٢٧).

(٢) رواه مسلم، في: «كتاب الجمعة»، باب: «رفع الصوت في الخطبة وما يقول فيها» (٦/٣٩٧). وتمام الحديث: «ومن يعصهما فقد غوي، فقال رسول الله ﷺ: بئس الخطيب أنت: قل: من يعص الله ورسوله».

وهذا أجود من قولهم: «قطع الكلمة عما بعدها أو قطع الحرف عن الحركة؛ لعمومه» كذا في كنز المعاني.

وقوله: (لعمومه) إشارة إلى أنه جامع، بخلاف ما قالوه.

أما (قطع الكلمة عما بعدها) فلعدم شموله الوقف على الكلمة التي ليس بعدها شيء وظاهر كلام بعضهم أنه يسمى قطعاً، وليس من الوقف في شيء.

فعلى قوله، لا يضر خروجه عن هذا التعريف، ولا عن قولهم: «قطع الكلمة عن ما بعدها بسكتة طويلة».

وأما (قطع الحرف عن الحركة) فلعدم شموله الوقف على الحرف الساكن.

ومنهم من أجاب بأن المراد: قطع الكلمة عن ما بعدها على تقدير أن يكون بعدها شيء. وقطع الحرف عن الحركة على تقدير أن يكون الحرف متحركاً، ولا يخلو ذلك عن تكلف.

وللوقف والابتداء حالتان:

الأولى: معرفة ما يوقف عليه وما يبدأ به، وإلى ذلك أشار بقوله: (وهي تقسم إذن ثلاثة إلى آخره).

والثانية: كيف يوقف وكيف يبدأ؟ وسيأتي ذلك عند مرسوم الخط إن شاء الله تعالى^(١).

ثم أخبر أن الوقف ينقسم إلى ثلاثة أقسام: وقف تام، ووقف كاف، ووقف حسن.

وقوله (إذن) زائدة، وخفف ميم (تام) للضرورة.

ووجه ضبط الثلاثة أن يقال: إذا وقف على كلام تام، فإما أن ينقطع عن ما بعده لفظاً ومعنى، أو يتعلق به معنى، أو لفظاً ومعنى.

فالأول التام، والثاني الكافي، والثالث: الحسن. هكذا قيل، وفيه نظر؛ إذ لا يشمل

التام حيثئذ ما إذا وقف على كلام تام ليس بعده شيء؛ لأنه لم ينقطع عن ما بعده، فالأولى أن

(١) انظره عند شرح رقمي (١٠٤، ١٠٥).

يقال: إذا وقفت على كلام تام، فإما أن لا يكون له تعلق بما بعده أصلا، لا لفظا ولا معنى، أو يكون له تعلق به معنى، أو لفظا ومعنى، لصدقه على ما قدره الميزانيون^(١) في كتبهم.

فإن قلت: أين القسم الرابع الذي هو عكس الثاني^(٢)؟

قلت: معدوم، فلذلك لم يذكروا ذلك؛ لأنه متى وجد التعلق لفظا، وجد التعلق معنى، على ما ستعرفه من بيان المراد بهما.

ولذلك اقتصر في بيان الجنس المشروط فيه التعلق مطلقا، على مجرد التعلق لفظا حيث

قال:

٧٥- وهي لآتَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلُّقٌ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَابْتَدِي

٧٦- فَالْتَّامُ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَاْمَنْعُنْ إِلَّا رُءُوسَ الْأَيِّ جَوْزًا فَالْحُسْنُ

اعلم أن الوقف ينقسم إلى: اختياري - بالياء المثناة تحت - وإلى اضطراري؛ لأن الكلام

إما أن يتم أو لا، فإن تم تماما كان اختياريًا، وهو معنى قوله: (وهي لما تم إلى آخره).

وكونه تاما لا يخلو إما أن لا يكون له تعلق بما بعده ألبتة، أي لا من جهة اللفظ، ولا

من جهة المعنى.

أو يكون له تعلق، ولا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى، أو من جهة

اللفظ.

فالأول: الوقف التام، وهو الذي لا تعلق بما بعده لا لفظا ولا معنى.

- وأكثر ما يكون في رؤوس الآي، وانقضاء القصص، كالوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، والابتداء بقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

والوقف على ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، والابتداء بقوله: ﴿إِنَّا لَنَعْبُدُكَ

[الفاتحة: ٥].

وعلى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

(١) أي: الصرفيون.

(٢) أي: الوقف على كلام له تعلق لفظا لا معنى.

﴿كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦].

و ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، والابتداء بقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ عِبْدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]. ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩] الابتداء بقوله: ﴿وَإِذ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠].

﴿وَأَنهٖم إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، والابتداء بقوله: ﴿يَنبِيئِ إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِي﴾ [البقرة: ٤٧] ونحو ذلك.

- وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة نحو قوله: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَظَةً أَهْلَهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]. هذا انقضاء كلام بلقيس، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] رأس آية.
- وقد يكون وسط الآية نحو قوله: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩] هو تمام حكاية قول الظالم، وهو أبي بن خلف - لعنه الله - ثم قال تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٩].

- وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة نحو: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] آخر الآية، وتمام الكلام ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [الكهف: ٩١] أي أمر ذي القرنين؛ أي كما وصفه تعظيما لأمره، أو كذلك خبرهم على اختلاف بين المفسرين في تقديره، مع إجماعهم على أنه التام.

ونحو: ﴿وَإِنكُمْ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصفات: ١٣٧] هو آخر الآية، والتتام: ﴿وِبَالِيلٍ﴾ [الصفات: ١٣٨]، أي مصبحين ومليين.

ونحو: ﴿وَسُرْرًا عَلَيْنَا يَتَّبِعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٤] آخر الآية، والتتام: ﴿وَزُحْرَفًا﴾ [الزخرف: ٣٥].

وقد يكون الوقف تاما على تفسير أو إعراب، وغير تام على آخر، نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] تام على أن ما بعده مستأنف، وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، ومذهب أبي حنيفة، وأكثر أهل الحديث، وبه قال نافع والكسائي ويعقوب، ومن أئمة العربية: الفراء والأخفش وأبو حاتم وغيرهم.

قال عروة^(١): ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: ٧] لا يعلمون التأويل ولكن ﴿ يَقُولُونَ ءَأَمْنًا بِهِ ﴾ [آل عمران: ٧] وهو غير تام عند آخرين.

والتام عندهم على: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ فهو عندهم معطوف عليه، وهو اختيار ابن الحاجب وغيره.

وقد يتفاضل التام في التمام، نحو: ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾، ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] كلاهما تام، إلا أن الأول أتم؛ لاشتراك الثاني فيما بعده من الخطاب.

الثاني: من أقسام الوقف: أن يكون له تعلق من جهة المعنى فقط، دون تعلق شيء من تعلقات الإعراب، نحو: ﴿ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦]، ثم قال: ﴿ حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧]، فأخر الآية كلام تام، ليس له تعلق بها بعده من جهة الإعراب، لكن له تعلق من جهة المعنى؛ لأن قوله: ﴿ حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ من أخبار حال الكفار، وقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [البقرة: ٦] إخبار عن حالهم أيضا.

فهذا يسمى بالوقف الكافي؛ للاكتفاء به واستغناء ما بعده عنه.

- وأكثر ما يوجد في الفواصل، نحو ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١] فإنه كلام مفهوم، وما بعده مستغن عما قبله لفظا، وإن اتصل معنى.

وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام نحو: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ [البقرة: ١٠] كاف، ﴿ فزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: ١٠] أكفي منه، ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠] أكفي منها.

- وأكثر ما يكون التفاضل في رءوس الآي، نحو: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾ [البقرة: ١٣] كاف، ﴿ وَلَيْكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣] أكفي منه.

ونحو: ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ كاف، ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٧] أكفي منه.

وقد يكون الوقف كافيا على تفسير أو إعراب، ويكون غير كاف على آخر، نحو:

(١) أي: عروة بن الزبير.

﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] كاف إذا جعلت ﴿ ما ﴾ بعده نافية، فإن جعلت موصولة كان حسنا.

وقد يكون كافيا على قراءة، حسنا على أخرى، نحو ﴿ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] كاف على قراءة من رفع: ﴿ فَيَغْفِرُ ﴾، و﴿ يُعَذِّبُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وحسن على قراءة من جزم^(١).

فهذان - أي القسم الثاني وما قبله - يجوز الوقف عليهما، والابتداء بما بعدهما، وإليهما أشار في النظم بقوله (وهي) أي الوقوف (لما تم) وتقدمت الإشارة إليهما، فتأمل.

الثالث من أقسام الوقف: أن يكون التعلق لفظا، نحو: الوقف على ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ [الفاتحة: ١]، وعلى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢]، وعلى ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢]، وعلى ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ [الفاتحة: ٣]، وعلى ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ٣]، و﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧].

والوقف على ذلك وما أشبهه حسن؛ لأن المراد من ذلك مفهوم ولكن الابتداء بـ ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾، و﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ من ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ لا يحسن؛ لتعلقه لفظا، فإنه تابع لما قبله.

وسمي بالحسن لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده؛ للتعلق اللفظي.

وهو المراد بقوله (ولفظا فامنعن) أي الابتداء بما بعده، إلا إذا كان رأس آية فيجوز الابتداء بما بعدها؛ لورود السنة بالوقف على ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ والابتداء بـ ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾، ولأن رءوس الآي فواصل بمنزلة فواصل السجع والقوافي.

وقد يكون الوقف على الموضع الواحد حسنا على تقدير، وكافيا على آخر، وتاما على غيرهما، نحو قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] يجوز أن يكون حسنا، إن جعلت ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٣] نعتا ﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾.

(١) فقرأ برفع الراء والباء: ابن عامر، وعاصم وأبو جعفر ويعقوب، والباقون بالجزم. انظر: النشر (٢٣٧/٢).

ويجوز أن يكون كافياً، إذا جعلت ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ على معنى: هم الذين، أو منصوباً بتقدير: أعني الذين.

ويجوز أن يكون تاماً، إذا جعلت ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

تنبيه:

أعلم أن المراد بالتعلق المعنوي: أن يتعلق المتأخر بالمتقدم من حيث المعنى لا الإعراب، كالإخبار عن حال الكافرين، أو حال المؤمنين، أو تمام قصة. وباللفظي: أن يتعلق به من حيث الإعراب؛ لكونه صفة له، أو معطوفاً عليه، وتقدمت أمثلة ذلك كله.

وقوله (فالحسن) جواب لـ (إن) المقدرة، أي وإن كان التعلق لفظاً، فالوقف حسن، والنون في قوله (فامتنعن) للتوكيد.

ثم أشار إلى القسم الثاني وهو الوقف الاضطراري، وهو المصطلح عليه بالقيح بقوله: ٧٧- وَعَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ الْوَقُوفُ مُضْطَرًّا وَيَبْدَأُ قَبْلَهُ

تقدم أن الكلام إما أن يتم أو لا، وذكرنا حكمه إذا تم وإن لم يتم كالوقف على ﴿بِسْمِ﴾ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾.

وعلى ﴿الْحَمْدُ﴾، وعلى ﴿رب﴾، و﴿مَلِكٍ يَوْمِ﴾، و﴿إِيَّاكَ﴾، و﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧].

فكل هذا لا يتم منه كلام، ولا يفهم منه معنى؛ لأنه لا يعلم إلى أي شيء أضيف. فالوقف عليه قبيح؛ لأن المقصود تبين معاني كتاب الله تعالى وتكملها.

فالوقف مبين للمعنى، وفاصل بعضه من بعض، وكذلك تلتذ به التلاوة، فيحصل الفهم والدارية، ويتضح منهاج الهداية، فلا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا الصفة دون الموصوف، ولا الرافع دون المرفوع، ولا الناصب دون المنصوب، ولا المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على أن وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، ولا على ظننت وأخواتها دون منصوباتها، ولا على صاحب الحال دونها، ولا على المستثنى منه دون المستثنى،

ولا على المفسر دون التفسير، ولا على (الذي) و(ما) و(من) دون صلاتهن ولا على صلاتهن دون معربهن، ولا على الفعل دون مصدره، ولا على المصدر دون آتته، ولا على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه، ولا على حروف الشرط دون المشروط، ولا على المشروط دون الجزاء، ولا على الأمر دون جوابه؛ لأن هذه كلها لا يتم بها كلام، ولا يفهم منها معنى، فهذا كله وما أشبهه لا يجوز الوقف عليه، ولا الابتداء بها بعده.

وقد يكون بعض الوقف أقبح من بعض، كالوقف على ما يحيل المعنى، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا أَبُوَيْهِ﴾ [النساء: ١١] فإن المعنى يفسد بهذا الوقف؛ لأنه يفهم منه أن البنت مشتركة في النصف مع أباويه، وليس كذلك، بل المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين، ثم استأنف للأبوين بما يجب لهما مع الولد.

وأقبح من هذا: ما يحيل المعنى ويؤدي إلى ما لا يليق - والعياذ بالله تعالى - كالوقف على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦]، وعلى ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾ [يوسف: ٥٢]، ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ وَاللَّهُ﴾ [النحل: ٦٠]، و﴿قَوْلٍ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤].

والوقف على هذا آثم مخطئ، وربما خرج - والعياذ بالله - عن دين الإسلام، اللهم إلا أن يكون مضطرا، كأن انقطع نفسه، فإنه يجوز له الوقف عليه، إلا أنه إذا وقف، ابتداء من الكلمة التي قبلها، وإليه أشار بقوله: (وله يوقف مضطرا ويبدأ قبله).

هذا كله حكم الوقف اختياري واضطرابيا، وأما الابتداء فلا يكون إلا اختياريًا؛ لأنه كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى، وموف بالمقصود.

وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماما وكفاية وحسنا وقبحا، بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحالاته، نحو الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] فإن الابتداء بـ ﴿النَّاسِ﴾ قبيح، وبـ ﴿وَمِنَ﴾ تام.

فلو وقف على ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] كان الابتداء بـ ﴿يَقُولُ﴾ أحسن من ابتدائه بـ ﴿من﴾.

وكذا الوقف على ﴿حَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] قبيح والابتداء بـ ﴿اللَّهُ﴾ أقبح وبـ ﴿حَتَمَ﴾

والوقف على ﴿عَزِيْرٌ اَبْنٌ﴾ [التوبة: ٣٠]، و﴿اَلْمَسِيْحُ اَبْنٌ﴾ [التوبة: ٣٠] قبيح، والابتداء بـ ﴿اَبْنٌ﴾ أقبح، والابتداء بـ ﴿عَزِيْرٌ﴾ و﴿اَلْمَسِيْحُ﴾ أقبح منها.

ولو وقف على ﴿مَا وَعَدْنَا﴾ [الأعراف: ٤٤] ضرورة، كان الابتداء بـ (الجلاله) قبيحا وبـ ﴿وَعَدْنَا﴾ أقبح منه، وبـ ﴿مَا﴾ أقبح منها.

وقد يكون الوقف حسنا والابتداء به قبيحا، نحو قوله تعالى: ﴿مُخْرِجُونَ اَلرُّسُوْلَ وَاِيَّاكُمْ﴾ [المتحنة: ١] الوقف عليه حسن؛ لتتام الكلام. والابتداء به قبيح؛ لفساد المعنى، إذ يصير تحذيرا من الإيهان بالله تعالى، ونعوذ بالله من ذلك.

وقد يكون الوقف قبيحا والابتداء به جيدا، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا هَذَا﴾ [يس: ٥٢] فإن الوقف على ﴿هَذَا﴾ قبيح؛ لفصله بين المبتدأ والخبر؛ ولأنه يوهم أن الإشارة إلى ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ وليس كذلك عند أئمة التفسير والابتداء بـ ﴿هَذَا﴾ كاف أم تام؛ لأنه وما بعده جملة مستأنفة.

تنبيه:

قول الأئمة لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، ولا على المبتدأ دون الخبر، ولا على النعت دون المنعوت، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، إلى آخر ما ذكره وبسطوه من ذلك، إنما يريدون بذلك أنه غير حرام ولا مكروه، إلا ما سينبه عليه الناظم بعد في كلامه.

وإنما يريدون بذلك الوقف الاختياري الذي يبتدأ بها بعده، ولذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقف عليه البتة، فإنه حيث اضطر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك، باعتبار قطع نفس، أو نحوه من تعليم أو اختبار، جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم، ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم من العود إلى ما قبل فيبتدئ به، اللهم إلا من قصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراد الله تعالى فإنه - والعياذ بالله - يحرم عليه ذلك، ويجب ردعه بحسب ما تقتضيه الشريعة المطهرة، والله تعالى أعلم.

وعلم مما تقدم أن الوقف لا يجب، وقد أشار الناظم إليه بقوله:

٧٨- وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجِبٌ وَلَا حَرَامٌ غَيْرٌ مَالَهُ سَبَبٌ

أي ليس في القرآن وقف واجب من أنه إذا لم يقف القارئ عليه بأثم ولا حرام بأثم واقفه؛ لأن الوصل والوقف لا يدلان على معنى يخاف من ذهابه، بل لو أمكنه قراءة القرآن في نفس واحد، لجاز له ذلك.

ولو وقف على كل آية ما لم يحصل بوقفه خلل، لجاز له ذلك أيضا، وإليه أشار بقوله (غير ما له سبب) أي إلا أن يكون له سبب يؤدي إلى تحريمه؛ كأن يقصد الوقف على قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢]، و﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، و﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦] وشبه ذلك مما قدمناه من غير ضرورة؛ إذ لا يفعل ذلك مسلم، فإن لم يقصد لا يجرم. والأحسن أن يجتنب الوقف على مثل ذلك للإيهام.

قوله (ولا حرام) يجوز فيه الرفع والجر، فالرفع على أنه معطوف على محل (من وقف)؛ لأنه اسم ليس. والجر عطف على لفظه. وكذلك (غير ما له) فإنها تابعة لـ (حرام) رفعا وجرًا، ويجوز نصبها على الحال. فتأمل



[باب المقطوع والموصول]

ولما كان القارئ يحتاج إلى معرفة المقطوع والموصول بينهما بقوله:

٧٩- وَأَعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْضُوعٍ وَتَا فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى

لما فرغ من نوعي التجويد والوقف والابتداء شرع في النوع الثالث مما تقدّم التنبيه عليه في قوله (محري التجويد إلى آخر البيتين) وهو المقطوع والموصول، وما كتب بالتاء المجرورة دون ما كتب بالهاء المربوطة.

وإنما كان القارئ يتوقف على معرفة المقطوع والموصول؛ ليقف على المقطوع في محل قطعه في حال انقطاع النفس أو الامتحان، وعلى الموصول عند اتصاله.

وتقدير البيت: أي واعرف المقطوع والموصول، واعرف تاء التأنيث التي تكتب تاء مجرورة لاهاء مربوطة، ورسم ذلك كله في (الإمام) وهو المصحف الذي اتخذه أمير المؤمنين عثمان عنده لنفسه، دون المصاحف التي سيرها في الأقاليم كما تقدم ذلك في أول شرح المقدمة.

ثم أعلم أن المصحف المسمى بـ: (الإمام) لم يكن كتبه أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه بخطه كما توهمه من لا علم عنده، وإنما أمر بكتابته كما مر^(١)، ومنه نقلت المصاحف.

وقول الناظم (لمقطوع) اللام زائدة للتوكيد، خلافا لبعضهم من جعلها ظرفية؛ إذ لا معنى لقول القائل: اعرف في مقطوع وموصول وتا في المصحف، ويحتمل أن يكون بمعنى على، والتقدير: واعرف الوقف على المقطوع والموصول، واعرف تاء التأنيث التي كتبت تاء، كما تقدم لك ذلك.

وللقراء في ذلك - أعنى: مرسوم الخط - تصانيف كثيرة، منها: المقنع للشيخ أبي عمرو الداني رحمه الله، والعقيلة الرائية للإمام أبي القاسم الشاطبي رحمه الله تعالى.

وقد أجمع أهل الأداء وأئمة القراءة على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختيارا بالياء المثناة تحت، أو اختابارا بالياء الموحدة، أو اضطرارا.

(١) انظره عند شرح البيت رقم (٧، ٨).

وقد سئل مالك رحمه الله هل تكتب المصاحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟

فقال: لا، إلا على الكتابة الأولى.

قال أبو عمرو الداني: «ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة».

وإنما ذكر الناظم هذا النوع عقب الوقف والابتداء؛ لتعلقه به، والفرق بينهما: أن المتقدم في بيان ما يوقف عليه وما يتبدأ به، وهو الاختياري، وهذا في بيان كيف يوقف بالقطع أو بالوصل، بالتاء أو بالهاء؛ لأجل الاختبار.

ولهذا انقسم الوقف إلى ثلاثة: اختياري، واضطراري - وقد تقدما - أو اختياري وهو المراد بقوله (واعرف لمقطوع وموصول إلى آخره).

وإنما قدم الناظم المقطوع على الموصول؛ لأن الأصل القطع، فكل ما كتب منفصلاً فعلى الأصل، وما كتب متصلاً فللمجاورة والمصاحبة وكثرة الاستعمال وإنما فعلوا ذلك لجواز الوجهين.

قال القسطلاني: «وإلى كون القطع هو الأصل، والوصل فرع أشار الشاطبي في الرائية بقوله^(١):

وَقُلْ عَلَى الْأَصْلِ مَقْطُوعُ الْحُرُوفِ آتَى وَالْوَصْلُ فَرْعٌ فَلَا تُلْفَى بِهِ حَصْرًا

والمراد بقطع الحرف: أن لا يخلط، ووصله: أن يخلط بما بعده حساً أو حكماً.

وترجم ابن الأنباري^(٢) هذا الباب بـ (باب الحرفين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فصارا حرفاً واحداً، لا يحسن السكوت على أحدهما دون الآخر) قال^(٣): وينشأ عن هذا الموضوع حكم خطي، وهو حذف الحرف أو إبقاؤه على ما سنفضله. وحكم لفظي وهو ما فصل جاز الوقف عليه، وما وصل لا يوقف عليه دون رواية».

(١) في العقيلة، البيت رقم (٢٣٧).

(٢) محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر بن الأنباري النحوي أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين وأكبرهم حفظاً للغة أخذ عن ثعلب كان ثقة صدوقاً من أهل السنة له مؤلفات كثيرة، الإيضاح في الوقف والابتداء والمشكل وغريب الحديث وغيرها (ت ٣٢٨هـ). انظر: إنباه الرواة (٣/ ٢٠١).

(٣) أي: القسطلاني.

ثم أخذ الناظم يعين المواضع ويعدّها بقوله:

- ٨٠- فاقطع بعشر كلمات أن لا
 ٨١- وتعبّدوا ياسين ثاني هود لا
 ٨٢- أن لا يقولوا لا أقول إن ما
 مع ملجأ ولا إله إلا
 يُشركن تُشرك يدخلن تعلوا على
 بالرعد والمفتوح صل وعن ما

أعلم أولاً أن الأصل في كل كلمة كانت على حرفين فصاعداً، أن تكتب منفصلة من التي بعدها، سواء كانت حرفاً أو فعلاً أو اسماً، إلا كلمات خرجت عن الأصل واتصلت بها بعدها، منها:

أل المعرفة: فإنها لكثرة دورها نزلت منزلة الجزء من ما دخلت عليه فوصلت.

ومنها: ﴿يَتَأَيَّمَا﴾ [البقرة: ٢١] فإنها لما حذف ألفها، بقيت على حرف واحد، فاتصلت بها بعدها.

ومثلها: هاء من ﴿هَتَوَلَّآءٍ﴾ [البقرة: ٣١]، وسيأتي التنبيه على بعض ذلك. وقد نبه الناظم على كلمات: منها ما يكتب مقطوعاً بلا خلاف، ومنها ما يكتب موصولاً بلا خلاف أيضاً، ومنها ما يوجد في بعض المصاحف مقطوعاً وفي البعض الآخر موصولاً.

فبدأ بالقسم الأول: وهي (أن لا) أي جميع ما في كتاب الله تعالى من ذكر (أن لا) فهو بغير نون، إلا عشر مواضع - وهي التي ذكرها الناظم - فإنها تكتب بالنون:

أولها في كلامه: ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ بالتوبة [الآية: ١١٨].

ثانيها: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ﴾ جهود عليه السلام [الآية: ١٤]، وأشار إليهما بقوله (مع ملجأ ولا إله إلا).

ثالثها: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ بياسين عليه السلام [الآية: ٦٠]، وإليه أشار بقوله (تعبدوا ياسين).

رابعها: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَِّّي أَخَافُ﴾ الثاني من سورة هود عليه السلام [الآية:

٢٦] وإليه أشار بقوله (ثاني هود). وقيد بثاني هود احترازاً من أولها، فإنه موصول^(١).

(١) أي: قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُرْمِتُهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [هود: ٢].

خامسها: ﴿أَنْ لَا يُشْرَكَ بِإِلَهِهِ﴾ [المتحنة: الآية: ١٢].

سادسها: ﴿أَنْ لَا تُشْرَكَ بِشَيْءٍ﴾ [الحج: الآية: ٢٦].

سابعها: ﴿أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا أَلْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ﴾ [نون: الآية: ٢٤]، وإليها أشار بقوله (لا يشركن، تشرك، يدخلن).

ثامنها: ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [الدخان: الآية: ١٩]، احتزازا من التي في النمل، فإنها موصولة بلا خلاف^(١).

تاسعها وعاشرها: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، و﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩] كلاهما بالأعراف، وإليها أشار الناظم بقوله (أن لا يقولوا، لا أقول).

وهذه العشرة اتفقت المصاحف على قطع (أن) عن (لا) فيها، واختلفت في قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [بالأنبياء عليهم السلام: الآية: ٨٧]، فمنهم من قطعها، ومنهم من وصلها. قال اللبيب^(٢): «والوصل أشهر».

ووجه رسم النون في هذه العشرة على الأصل، ومرادا للقطع، وما عداها بغير نون على مراد الاصل؛ وذلك أن النون الساكنة تدغم في اللام من غير خلاف؛ لقرب المخرجين كما تقرر في بابه، فإذا وصلت النون باللام انقلبت لا ما مشددة فحذفت النون لسقوطها من اللفظ.

تنبيه:

قول الناظم (أن لا يقولوا، لا أقول) نلفظ بلام (لا أقول) محففة وحذف (أن) للضرورة؛ ليستقيم الوزن.

قوله (إن ما بالرعد) هو معطوف على قوله (فاقطع) أي فاقطع كلمات (أن لا)

(١) يعني قوله تعالى: ﴿أَلَا تَعْلُوا عَلَىٰ وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٣١].

(٢) هو أبو بكر بن أبي محمد عبد الله اللبيب، له شرح على العقيلة اسمه: الدررة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة.

المذكورة، واقطع (إن ما) أي اقطع النون الساكنة عن (ما) المذكورة من (إن ما) في الرسم (بالرعد) أي الواقعة في سورة الرعد.

وعلى هذا تكون الباء ظرفية بمعنى: في، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتُوفِّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾ [الرعد: ٣٥] اتفقت المصاحف على قطعها.

وقوله (الرعد) أخرج غير الرعد، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثَقَّفَبِهِمْ﴾ [الأنفال: الآية: ٥٧]، ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: الآية: ٢٦]، ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ﴾ [يونس: الآية: ٤٦] وغافر [الآية: ٧٧]، فإن ذلك موصول.

وقوله (والمتنوح صل) أي صل ميم (أم) بـ (ما) الاسمية من قوله تعالى: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْتَنِينَ﴾ [الأنعام: الآية: ١٤٣]، ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، ﴿أَمَّا إِذًا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ كلاهما بالنمل [الآيتان: ٥٩، ٨٤].

تتمت:

قال في المقنع: «قوله: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ﴾ هي في المصحف حرف واحد، ومعناها: أم الذي».

قلت: أطلق الناظم رحمه الله الحكم فيه ولم يقيده بموضع، وهو الصواب؛ لاتفاق المصاحف عليه، وأفهم كلام المقنع تقييده - بـ ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ﴾، وليس كذلك.



قوله (وعن ما) تمامه:

٨٣- نهوا اقطعوا من ما برؤوم والنسا
٨٤- فُصِّلَتِ النَّسَاءُ وَذُبِحَ حَيْثُ مَا
خُلِفَ الْمُنَافِقِينَ أَمْ مِّنْ أَسْسَاءِ

أمر بقطع (عن) عن (ما) من قوله تعالى: ﴿عَنْ مَا يُهْوَىٰ عَتَّهُ﴾ بالأعراف [الآية: ١٦٦]، وما عداه نحو: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [المائدة: ٧٣]، و﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠]، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] موصول.
قال في المنع: «وكل ما في كتاب الله تعالى من ذكر (عما) بغير نون، إلا حرفا واحدا في الأعراف ﴿عَنْ مَا يُهْوَىٰ عَتَّهُ﴾ فهو بالنون».

قال ابن الأنباري: «عن ما نهوا عنه» حرفان - (عن) وحدها و(ما) وحدها - ولم يقطع في كتاب الله غيره».

واتفقت المصاحف أيضا على قطع (من) الجارة عن (ما) الموصولة من قوله تعالى: ﴿مِنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ﴾ بالروم [الآية: ٢٨]، ومن قوله تعالى: ﴿فَعَيْنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ بالنساء [الآية: ٢٥].
وفي نسخة: (من ما ملك روم النساء).

واختلف في (المنافقين) من قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [المنافقون: ٥] فكتب في بعضها مقطوعا، وفي بعضها موصولا، وما عدا ذلك فهو موصول بلا خلاف.

قال أبو عمرو في المنع: «قال محمد بن عيسى^(١) (من ما) مقطوع في القرآن ثلاثة أحرف: في النساء ﴿مِنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [الآية: ٢٥]، وفي الروم ﴿مِنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [الآية: ٢٨] وفي المنافقين ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ في بعض مصاحف الأمصار (من ما) مقطوع وفي بعضها موصول وأما قوله من ﴿مِنَ مَالِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٣]، ومن ﴿مِنَ مَاءٍ مَّهِينٍ﴾ [السجدة: ٨] وشبهه فمقطوع حيث وقع».

وأما إذا دخلت (من) الجارة على (من) فإن ذلك كتب في الإمام وفي جميع المصاحف

(١) أبو عبد الله الأصبهاني، إمام في القراءات كبير مشهور (ت ٢٥٣هـ). انظر: غاية النهاية (٢/ ٢٢٣).

متصلا بلا خلاف، نحو: ﴿مِمَّنْ أَفْتَرَى﴾ [الأنعام: ٢١]، و﴿مِمَّنْ كَذَّبَ﴾ [الأنعام: ١٥٧]. قال أبو عمرو في المقتنع: «فأما إذا دخلت (من) على (من) نحو قوله تعالى: ﴿مِمَّنْ مَنَعَ﴾ [البقرة: ١١٤]، ﴿مِمَّنْ أَفْتَرَى﴾، و﴿مِمَّنْ دَعَا﴾ [فصلت: ٣٣]، و﴿مِمَّنْ مَعَلَك﴾ [هود: ٤٨] وشبهه، فلا خلاف في شيء من المصاحف في وصل ذلك، وحذف النون منه» انتهى.

وجه القطع: الاصل، ووجه الأصل: التنبيه على افتقار كل من العامل والمعمول إلى الآخر أو التقوية. ووجه الخلف: الجمع، قاله الجعبري.

وقوله (أم من: أسس فصلت النسا وذبح) أي اتفقت المصاحف على قطع (أم) المتصلة والمنقطعة عن (ما) الاستفهامية في أربعة أمكنة، وأنا أذكرها مرتبة لا كما فعل الناظم لعدم ساحة النظم:

الأول: في النساء وهي: ﴿مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [الآية: ١٠٩]، وقد عين السورة.

الثاني: في التوبة وهو قوله: ﴿أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ [الآية: ١٠٩]، وقد لفظ به في نظمه.

الثالث: في الصفات وهو قوله: ﴿أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾ [الآية: ١١]، وقد أشار إلى ذلك بقوله (ذبح) أي في السورة التي فيها الذبح. وقد أبعده في الدلالة، ولو قال: (فصلت النسا خلقنا حيثما) لكان أقرب كعادته، ولعدم نظيره.

الرابع: في فصلت وهو قوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ يَأْتِيَّ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الآية: ٤٠]، وقد عين السورة.

وما عدا هذا الأربعة موصول، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ لَأَيْدِيَّ﴾ [يونس: ٣٥]، ﴿أَمْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿أَمْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]، كما أفهمه منطوق النظم.

قال أبو عمرو في المقتنع: «حدثنا محمد بن عيسى وابن الأنباري قالا: وكل ما في القرآن من ذكر (أمن) فهو في جميع المصاحف موصول، إلا في أربعة مواضع كتبت في المصاحف مقطوعة، يعني: بميمين» الأولى مقطوعة غير متصلة بالميم الثانية، ثم ذكر المواضع بسورها

﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الآية: ٦٢]، وثانيهما في سورة لقمان وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [الآية: ٣٠]، وإليهما أشار بقوله (يدعون معا).

وقوله: (وخلف الانفال ونحل وقعا) أي ومما اختلفت فيه المصاحف (أن ما) من قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ بالأنفال [الآية: ٤١] فكتب في بعض المصاحف مفصولا، وفي بعضها موصولا.

وأما (إن) المكسورة الهمزة من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٩٥] بالنحل فتقدم الخلاف فيها.

وقد ظهر لك أن قول الناظم (وخلف الانفال ونحل وقعا) فيه لف ونشر غير مرتب، فتأمل.

وقوله (الانعام) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها، والألف في قوله (وقعا) للإطلاق.

٨٦- وَكُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتَلِفْ رُدُّوا كَذَا قُلْ بئسما والوصل صف

٨٧- خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا أَقْطَعَا وَحِي أَفْضْتُمْ أَشْتَهَتْ يَبْلُومَاعَا

٨٨- ثَانِي فَعَلْنَ وَقَعَتْ رُومِ كِلَا تَنْزِيلُ شُعْرَا وَعَيْرِ ذِي صَلَا

وقوله (وكل ما) أي ومن المتفق على قطعه أيضا (كل) عن (ما) في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ بإبراهيم عليه السلام [الآية: ٣٤].

قال صاحب الدر النظيم: «كل ما» مقطوعة في موضع واحد؛ لأنها في موضع خفض، قوله تعالى في إبراهيم: ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ انتهى.

ومن المختلف فيه أيضا: ﴿كُلِّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ في النساء [الآية: ٩١].

قال أبو عمرو في المنع: «قال محمد بن عيسى: (وكل ما) مقطوع، موضعان في النساء: ﴿كُلِّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾، وفي إبراهيم: ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾. ثم قال: ومنهم من يصل التي في النساء».

ومن المختلف فيه أيضا: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ بالأعراف [الآية: ٣٨].

ومن المختلف فيه أيضا: ﴿كُلِّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ بالمؤمنين [الآية: ٤٤].

ومن المختلف فيه أيضا: ﴿كُلَّمَا أَلْقَىٰ فِيهَا فَوْجٌ﴾ بالملك [الآية: ٨].

وعبارة الناظم لا تفهم الخلاف في هذه الثلاثة، ومن نص على الخلاف فيها أبو عمرو الداني في المقنع.

واتفقوا على وصل ما عدا الخمسة نحو: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [البقرة: ٨٧]، و﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ﴾ [النساء: ٥٦]، و﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا﴾ [المائدة: ٦٤].

وقال بعض شراح الرائية: «(كل ما) وردت في القرآن على ثلاثة أنواع:

نوع مقطوع من غير خلاف وهو ﴿مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾.

ونوع مختلف فيه وهو: ﴿كُلِّ مَا رُذِّدُوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾، و﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ فمن شاء قطع

ومن شاء وصل، و﴿كُلِّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾، و﴿كُلَّمَا أَلْقَىٰ فِيهَا فَوْجٌ﴾.

نوع ثالث موصول بإجماع وهو ما عدا ما ذكرت» انتهى.

تنبيه:

قال شيخ الإسلام في شرحه: «وقد نبه الزجاجي^(١) على أن (كل ما) إن كانت ظرفا كتبت موصولة، أو شرطا فمقطوعة، فهي إن لم تحتمل الظرفية كقوله تعالى: ﴿وَأَتَانَكُمْ مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ فمقطوعة، وإن احتملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آنفا ففيها خلاف، وإن تعينت للظرفية فموصولة».

وجه القطع: الأصل وقوة جهة الاسم، ووجه الوصل: التقوية وتخفيفا للإضافة والتركيب.

وكذا اختلفوا في ﴿قُلْ بِسْمِ اللَّهِ يَأْمُرُكُمْ بِهِمْ إِيْمَانُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣]، ففي بعضها

(١) عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم: شيخ العربية في عصره، ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، له كتاب: "الجمل الكبرى" و"الإيضاح في علل النحو" و"الزاهر" في اللغة، و"شرح الألف واللام للمازني"، و"شرح خطبة أدب الكاتب"، و"المخترع" في القوافي، و"الأمالي"، و"اللامات" و"المجالس" طبع باسم "مجالس العلماء" و"الإبدال والمعاقبة والنظائر" وفي كتاب "خلال جزولة" ذكر مؤلف للزجاجي في النحو، أوله: "باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره" (ت ٣٣٧ هـ). انظر: الأعلام (٢٩٩/٣).

مفصول، وفي بعضها موصول.

وقوله:

خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا اقْطَعَا وَحِي أَفْضْتُمْ اِشْتَهَتْ يَبْلُو مَعَا
ثَانِي فَعَلْنَنْ وَقَعْت رُومِ كِلَا تَنْزِيلُ شِعْرًا وَغَيْرِ ذِي صِلَا

أي وصف (بئسما) في الرسم في موضعين: في البقرة وهو قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِمَاءِ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الآية: ٩٠]، وفي الأعراف: ﴿قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي﴾ [الآية: ١٥٠]، وإليهما أشار بقوله: (خلفتموني واشتروا).

وكتب مفصولا في ستة مواضع:

في البقرة: ﴿وَلَيْبَسَ مَا شَرَوْا بِمَاءِ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الآية: ١٠٢].

وفي آل عمران: ﴿فَيَبْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [الآية: ١٨٧].

وفي المائة: ﴿وَأَكْلِهِمُ السَّحْتِ لَيْبَسَ مَا كَانُوا﴾ في الموضعين [الآيتان: ٦٢، ٦٣]، وفيها أيضا: ﴿عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الآية: ٧٩]، ﴿وَيَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ﴾ [الآية: ٨٠] بها أيضا، واستغنى الناظم بذكر الأقل عن الأكثر.

وقوله (في ما اقطعا إلى آخر البيتين) أي اقطع (في) عن (ما) الموصولة في عشرة مواضع بخلاف، وفي موضع واحد بلا خلاف. ولا يفهم الخلاف من عبارته؛ لأنه لم يذكره صريحا ولا إشارة.

فال مواضع المختلف فيها:

الأول: بالأنعام وهو قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الآية: ١٤٥].

الثاني: ﴿فِي مَا أَفْضْتُمْ﴾ بالنور [الآية: ١٤].

الثالث: ﴿فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ﴾ بالأنبياء [الآية: ١٠٢].

الرابع: ﴿وَلَيْكِن لَيَبْلُوكُمْ فِي مَاءِ اتْنُكُمْ﴾ بالمائدة [الآية: ٤٨].

الخامس: ﴿لَيَبْلُوكُمْ فِي مَاءِ اتْنُكُمْ﴾ في آخر الأنعام [الآية: ١٦٥]، وإليهما أشار بقوله

(يبلو معا).

السادس: ﴿ فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَّعْرُوفٍ ﴾ ثاني البقرة [الآية: ٢٤٠]، وإليه أشار بقوله (ثاني فعلنا).

السابع: ﴿ وَنُنشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ بالواقعة [الآية: ٦١].

الثامن: ﴿ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ بالروم [الآية: ٢٨].

التاسع والعاشر: ﴿ تَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الآية: ٣]، ﴿ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الآية: ٤٦] كلاهما بالزمر، وإليها أشار بقوله (كلا تنزيل).

الحادي عشر: متفق على قطعه، وهو قوله تعالى: ﴿ أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هُنَّآءَ آمِنِينَ ﴾ بالشعراء [الآية: ١٤٦].

وقوله: (غير ذي صلا) أي وغير هذه الأحد عشر صله بلا خلاف، نحو قوله: ﴿ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ أول موضعي البقرة [الآية: ٢٣٤]، و﴿ فِيمَا كُنْتُمْ ﴾ آل عمران: ٥٥، و﴿ فِيمَ أَنْتَ ﴾ [النازعات: ١٦].

تنبيه:

قال أبو عمرو الداني في المقنع: «قال محمد بن عيسى: وعدوا (في ما) مقطوعة أحد عشر موضعا، وقد اختلفوا فيها» وعدوها كما قدمناه. ثم قال: «ومنهم من يصلها كلها، ويقطع التي في الشعراء».

وقال أبو عبيد^(١): «رأيت في الإمام مصحف عثمان بن عفان: ﴿ فِي مَا هُنَّآءَ ﴾ التي في الشعراء مقطوعة، وكذلك التي في الأنبياء: ﴿ فِي مَا أَشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ ﴾».

(١) القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزامي، بالولاء، الخراساني البغدادي، أبو عبيد: من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، من كتبه: "الغريب المصنف" في غريب الحديث، و"الطهور" في الحديث، و"الأجناس من كلام العرب" و"أدب القاضي" و"فضائل القرآن" و"الأمثال" و"المذكر والمؤنث" و"المقصور والممدود" في القراءات، و"الأموال" و"الأحداث" و"النسب" و"الإيمان ومعاله وسنته واستكمالها ودرجاته" أما كتابه "الغريب المصنف" (ت ٢٢٤ هـ). الأعلام (٥/١٧٦).

والكاتب مخير في التسعة إن شاء قطع، وإن شاء وصل.

قلت: وقد ظهر لك من الخلاف أن ما في الشعراء مقطوع.

وقد وقع لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري أنه أجرى الخلاف في التي في الشعراء وجزم

بالقطع في العشرة، وهو مخالف لما في المقنع، فتأمل.

وجه القطع: الأصل، ووجه الوصل: الافتقار والتقوية.

٨٩- فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ صِلْ وَتَخْتَلَفْ فِي الظُّلَّةِ الْأَحْزَابِ وَالنَّسَاءِ وَصِفْ

اعلم أن لفظ (أينما) في القرآن العظيم على أربعة أقسام:

الأول: موصول بلا خلاف.

والثاني: مفصول بلا خلاف.

والثالث: مفصول على الأرجح.

والرابع: ما استوى طرفاه من غير ترجيح لأحد الطرفين على الآخر.

ثم أشار الناظم إلى القسم الأول بقوله (فأينما كالنحل: صل) أي القسم الأول المتفق

على وصله المفهوم ذلك من قوله (صل) وهو قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ الأول

في سورة البقرة: [الآية: ١١٥].

أشار إليه بالفاء من قوله (فأينما) ونظره على التي في النحل؛ للاتفاق على وصلها،

فجعلها كالأصل المقاس عليه، وذلك قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوجَّهْ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل:

[٧٦].

فهذان الموضعان هما القسم الأول المتفق على وصله.

القسم الثاني: المتفق على قطعه ولم يتعرض له الناظم، وذلك قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَبِقُوا

الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾ [البقرة: الآية: ١٤٨]، ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ﴾ بالأعراف [الآية:

[٣٧]، ﴿أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ بالمجادلة [الآية: ٧].

القسم الثالث: مفصول على الأرجح، وهو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ

الْمَوْتُ﴾ بالنساء [الآية: ٧٨].

القسم الرابع: ما استوى طرفاه، يعنى أن الوصل والقطع فيه مستويان، وهو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٣٦﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ بالشعراء [الآية: ٩٢، ٩٣]، والثاني: ﴿أَيَّنَمَا تُقِفُوا﴾ بالأحزاب [الآية: ٥٥].

تتمت:

نقل ابن جبارة^(١) في شرحه على العقيلة الرائية للإمام الشاطبي: «أنه يجوز أن يكون مراده لفظ (أين) إذا وقع بعدها (ما) أمر بوصلها في جميع القرآن، سوى هذه المواضع التي ذكرها، ويجوز أن يكون مراده الحرف الذي في البقرة؛ لذكره حرف النحل بعده، فكأنه قال: صل الحرف الذي في البقرة، والذي في البقرة قوله تعالى: ﴿فَأَيَّنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾».

قلت: ويقوي هذا الأخير ذكر الناظم (أينما) مصاحبا للقاء، فكأنه قال: صل الحرف الذي في البقرة، كوصلك الذي في النحل وهو: ﴿أَيَّنَمَا يُوجِّهُهُ﴾ وهو معنى قوله (كالنحل). وهذا الثاني متعين، ويقويه أيضا إجماع المصاحف على أن ما عدا هذه الخمسة مقطوع.

قال أبو عبيد: «في الإمام: ﴿فَأَيَّنَمَا تُولُوا﴾، وفي النحل: ﴿أَيَّنَمَا يُوجِّهُهُ﴾ موصولة».

وقال أبو عمرو في المقنع: «قال محمد: (أين ما) موصولة ثلاثة أحرف: في البقرة: ﴿فَأَيَّنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾، وفي النحل: ﴿أَيَّنَمَا يُوجِّهُهُ﴾، وفي الشعراء: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾. قال: وقد اختلفوا فيه فمنهم من يعد الذي في البقرة والنساء والنحل والأحزاب أي بالوصل.

وقال الخراز^(٢): «(أينما) موصولة أربعة: البقرة، والنحل، والشعراء، والأحزاب» انتهى كلامه.

(١) أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة المقدسي المرادوي ثم الصالحي، شهاب الدين: نحوي، حنبلي، تعلم بمصر، وانتهت إليه مشيخة بيت المقدس، له: "شرح الشاطبية" في القاهرة، سمي "شرح العقيلة" للشاطبي، و"شرح ألفية بن معطي" وكتاب في التفسير هو: "مختصر الكشاف" (ت ٧٢٨ هـ). انظر: الأعلام (١/٢٢٢).

(٢) محمد بن محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله الأموي الشريشي، الشهير بالخراز: عالم بالقراءات، من أهل فاس، أصله من شريش، له كتب منها: "مورد الظمان في رسم أحرف القرآن" أرجوزة، و"الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع" (ت ٧١٨ هـ). انظر: الأعلام (٧/٣٣).

فحصل الاتفاق على موضعي البقرة والنحل؛ لأنه عدتهما أولاً وثانياً والاختلاف في الأحزاب والنساء والشعراء. والقطع فيهن أشبه من الوصل.

وما عدا هذه مقطوع من غير خلاف كما تقدمت الإشارة إليه.

وجه القطع: الأصل، ووجه الوصل: التركيب، وهو معنى قول ابن قتيبة^(١): «لأنها

أحدثت باتصالها معنى لم يكن، ولمناسبة النون الميم» قاله الجعبري.

٩٠- وَصِلْ فَإِنْ لَمْ هُودَ أَنْ لَنْ نَجْعَلَا نَجْمَعُ كَيْلَا نَحْرُزُوا تَأَسُوا عَلَى

٩١- حَجَّ عَلَيْكَ حَرْجٌ وَقَطَعُهُمْ عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّى يَوْمَ هُمْ

أي واتفقت المصاحف على وصل (أن) الشرطية بـ (لم) من قوله: ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا

لَكُمْ﴾ في هود [الآية: ١٤]، وعلى قطع ما عداه نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿وَإِنْ

لَمْ يَنْتَهُوا﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ [القصص: ٥٠].

قال أبو عمرو في المفتح: «وكتب في كل المصاحف في هود ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ بغير

نون، وفي القصص: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ بالنون، قاله محمد^(٢) عن نصير^(٣)».

تنبيه:

اعلم أن أبا عمرو لم يذكر بعد حرف هود إلا الذي في القصص، فيفهم أن ما عداها

موصول؛ لأن لفظة أبي عمرو تؤدي إلى ذلك، ومن ظن ذلك أبو العباس بن حرب^(٤) كما

(١) أحمد بن عبد الله بن مسلم، ابن قتيبة الدينوري، أبو جعفر: قاض، من أهل بغداد، له اشتغال بالأدب

والكتابة، كان يحفظ كتب أبيه وهي (٢١) كتاباً في غريب القرآن والحديث والأدب والأخبار، ولي

القضاء بمصر سنة (٣٢١ هـ) وعرف فضله فيها فأقبل عليه طلاب العلوم والآداب، ويرجع الكندي

أنه عزل بعد ثلاثة أشهر من ولايته، ويقول أكثر مؤرخيه أنه مات وهو على القضاء، وكانت وفاته

بمصر سنة (٣٢٢ هـ).

(٢) محمد بن عيسى الأصبهاني، تقدمت ترجمته.

(٣) نصير بن يوسف أبو المنذر الرازي البغدادي النحوي، أستاذ كامل ثقة (ت ٢٤٠ هـ). انظر: غاية النهاية

(٢/٣٤٠).

(٤) أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب، أبو العباس المسيلي (ت ٥٤٠ هـ). انظر: غاية النهاية (١/١١٥-

أفاده الجعبري وابن جبارة فقال- يعنى ابن حرب-: «(فإن لم) مقطوع بالقصص وبقي مفهومه وصل الكل».

قال الجعبري: «وهو غلط، فقد ذكر-أي الداني-حرف هود بالوصل، فبقي مفهومه قطع غيره. ثم لما بين أن وصله بحذف النون أراد أن يبين أن القطع بإثباته، فذكر فردا من المسكوت عنه؛ لينبه عليه»، والله اعلم.

وجه القطع: الأصل، ووجه الوصل: الاتحاد وعمل (لم).

وقوله (ألن نجعل لكم موعداً) وكذلك اتفقوا على وصل (أن) بـ (لن) الناصبة في موضعين: ﴿ألن نجعل لكم موعداً﴾ بالكهف [الآية: ٤٨]، و﴿ألن نجتمع عظامه﴾ بالقيامة [الآية: ٣]، على قطع ما سواهما نحو: ﴿أن لن يقدر عليه أحد﴾ [البلد: ٥].

قال أبو عمرو في المقنع: «قال لنا محمد بن أحمد^(١) عن ابن الأنباري: كتب (ألن) بغير نون في الموضعين: في الكهف ﴿ألن نجعل لكم موعداً﴾، وفي القيامة ﴿ألن نجتمع عظامه﴾، وما سوى ذلك فهو (أن لن) بالنون، وقاله حمزة وأبو حفص الخراز.

وقال محمد بن عيسى: وقال بعضهم في المزمّل ﴿أن لن تحصوه﴾ [الآية: ٢٠] بغير نون.

وقال الغازي بن قيس في كتابه^(٢): بالنون» انتهى.

وجه القطع: الأصل مع التنبيه على أن العمل للثاني، ووجه الوصل: أن النون لما كانت تدغم في اللام بلا غنة إدغاماً محضاً، فرسمت على الإدغام وعلى النطق، لا على الأصل. وقوله (كيلا) إلى (حرج) أي اتفقت المصاحف على وصل ياء (لكيلا) في أربعة مواضع:

أولها: ﴿لِكَيْلَا تَخَزِنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ في آل عمران [الآية: ١٥٣].

ثانيها: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ في الحديد [الآية: ١٩].

(١) أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي البغدادي الكاتب (ت ٩٩٣هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٧٣).

(٢) أبو محمد الأندلسي، إمام جليل وثقة ضابط (ت ١٩٩هـ) له كتاب اسمه: هجاء الستة. انظر: غاية النهاية (٢/٢).

وثالثها: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ في الحج [الآية: ٥].

رابعها: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ في الأحزاب [الآية: ٥٠].

قال في المقنع: «قال محمد بن عيسى: (لكيلا) موصولة ثلاثة أحرف: في الحج:

﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ﴾، وفي الأحزاب: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾، وفي الحديد: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾.

وقال محمد عن نصير: في اتفاق المصاحف في آل عمران: ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا﴾

موصولة، وكذلك رسمها الغازي بن قيس في كتاب: هجاء السنة».

وانفقوا على قطع ما عداها على الأصل، نحو: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾

بالأحزاب [الآية: ٣٧]، ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ بالحشر [الآية: ٧].

وجه القطع: الأصل، ووجه الوصل: التقوية مع تحقق عدم الحجز.

وقوله (وقطعهم إلى آخر البيت) أي وثبت قطعهم (عن من) في موضعين بالنور:

﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنِ يَشَاءُ﴾ [الآية: ٤٣]، وبالنجم: ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ [الآية: ٢٩].

قال في المقنع: «وكتبوا في المصاحف في النور: ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ﴾، وفي النجم:

﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ بالنون، وليس في القرآن غيرهما».

قال الجعبري: «أي لا مفصولا ولا موصولا».

«وأما قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]

فموصولان بلا خلاف».

وقوله (يوم هم) أي و(ويوم هم) مقطوع في موضعين أيضا، ك (عن من) لقريظة

العطف، وإن كانت أدياته حذفت مع الإطلاق، أحدهما: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ﴾ في غافر [الآية:

١٦]، و﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ بالذاريات [الآية: ١٣].

وإنما فصلت (يوم) من (هم)؛ لأن (يوم) ليس بمضاف إلى الكناية فيها، وإنما هو

مضاف إلى الجملة، يعني يوم فنتتهم، ويوم بروزهم، فهم في الموضعين في موضع رفع على

الابتداء، وما بعده الخبر.

وأما قوله: ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣]، و﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾

[الطور: ٤٥] فهو حرف واحد؛ لأن (هم) في موضع خفض بإضافة (اليوم) إليه، والخاص

والمخفوض بمنزلة حرف واحد.

٩٢- وَمَالٍ هَذَا وَالَّذِينَ هَؤُلَاءِ تَحِينُ فِي الْإِمَامِ صَلِّ وَهَلَا

أي وثبت قطعهم لام الجر عن مجرورها في قوله تعالى: ﴿مَالٍ هَذَا أَلْكَتَبِ﴾ بالكهف [الآية: ٤٩]، و﴿مَالٍ هَذَا الرَّسُولِ﴾ بالفرقان [الآية: ٧]، و﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بسأل [الآية: ١١]، ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ بالنساء [الآية: ٧٨].

وما عداها نحو: ﴿لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥]، و﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ [الليل: ١٩] موصول.

قال في المنع: «وكتبوا في جميع المصاحف في النساء: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾، وفي الكهف: ﴿مَالٍ هَذَا أَلْكَتَبِ﴾، وفي الفرقان: ﴿مَالٍ هَذَا الرَّسُولِ﴾، وفي المعارج: ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، هذه الأربعة بقطع (لام الجر) عن (ما) بعدها».

وجه القطع: ما حكاه الكسائي وهو أن مجرى (مال) مجرى (ما بال) و(ما شأن)، وأن قولك: ما لزيد، وما شأن زيد بمعنى واحد، وكذلك قال الواحدي^(١)، في تفسير ﴿مَا بَالُ النَّسْوَةِ﴾ [يوسف: ٥٠].

وقال ذو الرمة^(٢):

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِيَّةٍ سَرِبُ (٣)

(١) علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، مفسر، نحوي، لغوي، فقيه، شاعر، إخباري، أصله من ساوه، ومن أولاد التجار، توفي بنيسابور في جمادى الآخرة، وقد شاخ، من تصانيفه: "البيسط" في نحو (١٦) مجلدا في التفسير، "المغازي"، "شرح ديوان المتنبي"، "الإغراب في الإعراب"، ونفي التحريف عن القرآن الشريف (ت ٤٦٨ هـ). انظر: معجم المؤلفين (٧/٢٦).

(٢) ذو الرمة غيلان بن عقبة بن نهيث بن مسعود العدوي، من مضر، من فحول الطبقة الثانية في عصره، قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذئ الرمة، كان شديد القصر دميماً، يضرب لونه إلى السواد، أكثر شعره تشيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين وكان مقبلاً بالبادية، يختلف إلى اليمامة والبصرة كثيراً، امتاز بإجادة التشبيه، قال جرير: لو خرس ذو الرمة بعد قصيدته (ما بال عينيك منها الماء ينسكب) لكان أشعر الناس، عشق (مئة) المنقرية واشتهر بها، توفي بأصبهان، وقيل: بالبادية (ت ١١٧ هـ). -الموسوعة الشعرية.

(٣) البيت من بحر البسيط وهو مطلع قصيدة له. انظر: ديوان ذي الرمة (١/٩).

وقال ابن الناظم: «وجه قطع لام الجر - يعنى في الأربعة المتقدمة - التنبيه على أنها كلمة برأسها. ووجه وصلها بما بعدها - يعنى فيما عدا الأربعة - نحو ﴿فَمَا لَكُمْ﴾ [النساء: ٨٨] تقويتها؛ لأنها على حرف واحد، ولأنها غير مستقلة، ولأنها تكتب موصولة بما دخلت عليه».

فائدة:

وقف أبو عمرو في هذه الأربعة مواضع على (ما) مراعاة للقياس وإلحاقها بجميع الحروف المفردة الجارة. ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمة على (اللام) اتباعاً للرسم واقتداء به. والكسائي عاملاً بهما - أعني الوقف على (ما) وعلى (اللام) - مراعاة لموجبيها. و (ما) في الأربعة للاستفهام.

وقوله (ولا تحين في الإمام صل) أي صل التاء بـ (حين) من قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ في سورة ص [الآية: ٣].

ويدلك على هذا ما روي عن أبي عبيد قال: «في الإمام مصحف عثمان ؓ (ولا تحين) التاء متصلة بـ (حين)، فهذا معنى قول الناظم (ولا تحين في الإمام صل)».

قال أبو عمرو رحمه الله: «ولم نجد ذلك كذلك مرسوماً في المصاحف». فهذا معنى قوله (ووهلا) أي وغلط أبو عبيد. وفي بعض النسخ: (وقيل لا) بدل (ووهلا).

هذا وقد ذكر أبو عبيد حججاً تدلك على أن التاء من (ولات) متصلة بـ (حين) منها:

أن لا تجد في شيء من كلام العرب (ولات) إنما المعروف (ولا).

الثانية: أن تفسير ابن عباس يشهد لها؛ لأنه قال «ليس (تحين) نزو ولا فرار».

وقد علم أن (ليس) هي أخت (لا) وبمعناها.

الثالثة: أن هذه التاء إنما وجدناها تلحق مع (حين) ومع (الآن) ومع (أوان) فيقال:

كان هذا تحين، كان ذلك، وكذلك: تاء أوان ذلك. ويقال: اذهب تلان فاصنع كذا وكذا. وقد

وجدنا ذلك في أشعارهم وكلامهم، فمن ذلك قول أبي وجزة السعدي^(١):

(١) يزيد بن أبي عبيد السلمي السعدي، نشأ في بني سعد، فغلب عليه نسبهم، وهو شاعر مشهور من التابعين وهو محدث مقرئ، وسكن المدينة، فانقطع إلى آل الزبير ومات بها، له شعر في قصائد نادرة من

العَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمَطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمَطْعَمِ^(١)

ذكر ابن قتيبة عن ابن الأعرابي^(٢) أن معنى هذا البيت: العاطفونه: بالهاء، ثم يتبدى: حين ما من عاطف.

قال ابن الأباري: «وهذا غلط؛ لأن الهاء إنما تقحم على النون في مواضع القطع والسكوت، فأما الاتصال فإنه غير موجود، وإنما هو (تحين).

ومن إدخال التاء في (أوان) قول أبي زيد الطائي:

طَلَبُوا ضُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ^(٣)

كتاب منتهى الطلب في أشعار العرب (ت ١٣٠ هـ). - الموسوعة الشعرية.

(١) البيت من بحر الكامل، وروايته في ديوانه جاءت على النحو التالي:

وَاللَّاحِقُونَ جِفَانَهُمْ قَمَعَ الدَّرَا وَالْمَطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمَطْعَمِ

والبيت جاء في مطلع قصيدة له يقول فيها:

جَلَّتْ لِأَبْنَاءِ الزُّبَيْرِ مَأْتِرٌ فِي الْمَكْرُمَاتِ وَبَغْرَةٌ لَا تُنْجِمُ

- الموسوعة الشعرية.

(٢) محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي الكوفي، أبو عبد الله، لغوي، نحوي، راوية، لأشعار القبائل، نسابة، ولد بالكوفة، وسمع من المفضل الضبي الدواوين وضحها، وأخذ عن الكسائي وابن السكيت وأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب وغيرهم، وأخذ عن الأصمعي، وتوفي بسر من رأى، من آثاره: النوادر، تاريخ، القبائل، معاني الشعر، تفسير الأمثال، وصفة الزرع (ت ٢٣١ هـ).

(٣) البيت من بحر الخفيف، وقائله أبو زيد الطائي ولفظه في ديوانه:

طَلَبُوا ضُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

والبيت جاء في قصيدة له يقول في مطلعها:

خَبَّرْتَنَا الرُّكْبَانَ أَنْ قَدْ فَخَرْتُمْ وَقَرِحْتُمْ بِضَرْبَةِ الْمَكَاءِ

أبو زيد الطائي، هو حرملة بن المنذر بن معد يكر ب بن حنظلة يتصل نسبة ييعرب بن قحطان، شاعر جاهلي من قبيلة طيء في اليمن، هاجرت قبيلته إلى الحجاز واستولت على جبلي أجأ وسلمى فعرفا بجبل طيء، وكان جده: النعمان بن حية بن سعة، قد ولي ملك الحيرة من قبل كسرى، وهو من المعمرين ويروى أنه عاش مائة وخمسين عاماً وأدرك الإسلام وأسلم واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه بني طيء وفي بعض الروايات أنه بقي على النصرانية ولم يعتنق الإسلام بينما تقول روايات أخرى أنه أسلم

ومن إدخالهم التاء في (الآن) حديث ابن عمر سأله رجل عن عثمان فذكر مناقبه ثم قال: اذهب بهذه تلان إلى أصحابك^(١).

فقد تبين لك أن التاء لم تكن زيادتها مع (لا) فمن توهم أنها (لات) من أجل أنه ليس في حديث ابن عمر ذكر (لا).
وكذلك قول الشاعر:

نولي قبل يوم بيني جمانا وصلينا كما زعمت تلانا^(٢)

فليس هنا (لا). قال أبو عبيد: ثم إني مع هذا كله تعمدت النظر في الذي يقال له الإمام مصحف عثمان بن عفان فوجدت التاء متصلة مع (حين) قد كتبت: تحين».

قال: «والوقف عندي على هذا الحرف - يعني (لا) - من غير (تاء)، ثم تبتدئ فتقول: (تحين مناص)».

قال السخاوي: «فهذه الحجج التي ذكرناها قول أبي عبيد رحمه الله وهو الإمام لا طعن في نقله».

وقال محمد بن علي^(٣): «قال لنا ابن الأنباري: هي في المصاحف الجدد والعتق بقطع

على يد صديقه الحميم الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان قد رثى عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، ورافق الوليد في اعتزاله علياً ومعاوية فأقام معه نديماً في الرقة ثم توفي بعده بقليل ودفن إلى جانبه هناك (ت ٤١ هـ). - الموسوعة الشعرية.

(١) أورد هذه الرواية النحاس في إعراب القرآن (٣/ ٤٥٤)، وعلق عليها بقوله: «وأما احتجاجه بحديث عبد الله بن عمر لما ذكر للرجل مناقب عثمان، قال: اذهب تلان إلى أصحابك، فلا حجة فيه؛ لأن المحدث إنما يروي هذا على المعنى، والدليل على هذا أن مجاهداً روي عن عمرو بن عمر هذا الحديث، وقال فيه: اذهب فاجهد جهدك، ورواه آخر: اذهب بها الآن معك».

(٢) البيت لجميل بن معمر، وهو في ديوانه (ص: ٢٢٩)، جميل بن معمر؛ هو جميل بن عبد الله بن معمر العذري القضاعي، أبو عمرو، شاعر من عشاق العرب، افتتن ببشيرة من فتيات قومه، فتناقل الناس أخبارهما، شعره يذوب رقة، أقل ما فيه المدح، وأكثره في النسيب والغزل والفخر، كانت منازل بني عذرة في وادي القرى من أعمال المدينة ورحلوا إلى أطراف الشام الجنوبية. فقصده جميل مصر وافداً على عبد العزيز بن مروان، فأكرمه وأمر له بمنزل فأقام قليلاً ومات فيه (ت ٨٢ هـ). - الموسوعة الشعرية.

(٣) هو محمد بن أحمد بن علي أبو مسلم الكاتب شيخ الداني، تقدمت ترجمته.

التاء من (حين)).».

وقال نصير: «اتفقت المصاحف على كتابة ﴿وَلَاتِ حِينَ﴾ بالتاء، يعني منفصلة» انتهى.

وقال ابن الأنباري: «كان الكسائي والفراء والخليل يذهبون إلى أن التاء في قوله تعالى:

﴿وَلَاتِ حِينَ﴾ منقطعة من (حين)» انتهى.

وقال علي بن أحمد النيسابوري: «النحويون يقولون في قوله: ﴿وَلَاتِ﴾ هي (لا) زيدت

فيها التاء، كما قالوا: رب وربت، وأصلها (هاء) وصلت بـ (لا)، فقالوا: لات، فلما وصلوها جعلوها تاء. والوقف عليها بالتاء عند الزجاج وأبي علي وعند الكسائي بالهاء.».

واعلم أن القراء كلهم اتفقوا على الوقف عليها متصلة بـ (لا)، ولم يقف أحد منهم على

لفظ (لا)، فوقف الكسائي بالهاء والباقون بالتاء تبعاً للرسم.

قلت: ويؤيد ما ذكره أبو عبيد قول الناظم رحمه الله في النشر: «أني رأيتها مكتوبة في

المصحف الذي يقال له الإمام، مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه (لا) مقطوعة، والتاء موصولة، ورأيت به أثر الدم، وتتبع في ما ذكره أبو عبيد فرأيته كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة» انتهى.

قال القسطلاني: «والأكثر على خلاف ذلك، وحملوا ما حكاه عن الإمام على أنه مما

خرج في خط المصاحف عن القياس، وما أنشده على أنه مما شذَّ وندر من اللغات.».

قلت: وحيث صح النقل عن أبي عبيدة رضي الله عنه أنه وجد ذلك كذلك في مصحف الإمام

فيكون كافياً في حكم المرسوم؛ إذ الرسم أمر اصطلاحى اصطلاح عليه الصحابة رضي الله عنهم، وهم الذين يقتدى بهم، فيكون حكمه كحكم غيره من المرسوم، إذ لا فرق.

٩٣- وَوَزَّنُوهُمْ وَكَالُوهُمْ صِلِ كَذَا مِنْ أَلٍ وَيَا وَهَذَا لَا تَقْصِلِ

اعلم أن المصاحف اتفقت على وصل ﴿وَزَّنُوهُمْ﴾ و﴿كَالُوهُمْ﴾ بالمطففين [الآية: ٣]

حكماً، بدليل حذف الألف بعد الواو فيها.

وأصله كما حكاه ابن الأنباري عن أبي عمرو وعاصم والكسائي والأعمش: كالوا

لهم، فحذفت اللام على حد: كلتك طعاماً، وأوقع الفعل على (هم) فصار حرفاً واحداً، وذلك لأن الضمير مع ناصبه يصير كلمة واحدة، وهو الذي اختاره أبو عبيد. وقيل: كلمتان

(كالوا) كلمة، و(هم) أخرى، وبه قال عيسى بن عمر.

وقوله (كذا من: أل، وه، وب، إلى آخره) أي وكذلك لا تفصل (أل) إذا دخلت على كلمة أخرى بل تكتبها موصولتين كلمة واحدة، سواء كانت (أل) حرفا نحو: ﴿الْكِتَابُ﴾ [الآية: البقرة: ٢]، ﴿الْعَلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، ﴿الْآخِرَةَ﴾ [البقرة: ٩٤].

أو أسما نحو: ﴿الْخَلِيقِ الْبَارِي الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ١٧]، ﴿وَالْقِيمِينَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ﴿الْمُسْلِمِينَ﴾، و﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فإنها بمعنى: الذي.

وكذا لا تفصل هاء التثنية من: ﴿هَاتَتْكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، و﴿هَتُولَاءِ﴾ [آل عمران: ٦٦].

وكذا لا تفصل ياء النداء من: ﴿يَتَّعَادُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿يَنْبُوحُ﴾ [هود: ٣٢]، ﴿يَنْبِيَّ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿يَقْوَمِ﴾ [البقرة: ٥٤]، وشبه ذلك، فإن الألف مخدوفة منها في جميع المصاحف، كما حذفت من هاء التثنية فصارت على حرف واحد، فإذا دخلت على منادى، اتصلت به من أجل كونها على حرف.

ثم اعلم أن جميع ما كتب موصولا، لا يقطع وقفا إلا برواية صحيحة. وقد أفاد مولانا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري تبعا لغيره أن (ال) و(ه) من ﴿هَاتَتْكُمْ﴾ وشبهها، ونحو ﴿يَتَّعَادُمْ﴾: «لا تفصل هذه الكلمات عما بعدها بل توصل قراءة ورسما، وإن كانت كلمات مستقلة؛ لشدة الامتزاج».

خاتمة:

تقدم أن من أقسام الوقف قسما يسمى الاختباري - بالباء الموحدة - وأن متعلقه

الرسم.

ولا يوقف عليه إلا لعذر؛ كانقطاع نفس، أو لبيان مقطوع ونحوه عند سؤال ممتحن

عن كيفية الوقف عليه.

وقد جرت عادة القراء قديما وحديثا بالسؤال عن ذلك، بل وردت مراعاته عن نافع

وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي؛ لما فيه من الإتيان له والافتداء به، فيقفون على ما أثبت، وما حذف، وما وصل، وما قطع وغير ذلك، على حسب ثبوته في الرسم.

وقد كان مكى رحمه الله يقول في نحو: ﴿يَقْصُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧] ^(١) وبابه: «لا ينبغي للقارئ أن يقف عليه؛ لأنه إن وقف على الرسم خالف الأصل، وإن وقف على الأصل خالف الرسم».

قال أبو عمرو الداني: «وكان أبو حاتم سهل بن محمد ^(٢) وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على ذلك، إلا برد ما حذف، وهو القياس في العربية».

قال: «على أن الأئمة على خلاف ذلك، والقراءة سنة متبعة» انتهى.

وأما ابن كثير وابن عامر فاختر أهل الأداء الناقلون عنهما الوقف على الرسم، ولم يرد عنهما نص في ذلك. وقد خالفت السبعة الرسم في بعض المواضع، فأحببت أن أذكرها وإن خرجنا عن المقصود؛ إذ القارئ لا يسعه جهل شيء من ذلك فقصدت التنبيه عليه لتحصل الفائدة.

فاعلم أن مدار ذلك على معرفة الإثبات والحذف في الياء والواو والألف وعلى معرفة المقطوع والموصول:

فأما الياء فتنقسم إلى ما ذكره في باب الزوائد وإلى غيره:

فالأول: جميعه محذوف في الرسم، وجملته مائة وثلثان وعشرون، منها: ﴿تَسْطَلْنِي﴾ بالكهف [الآية: ٧٠].

وللقراء في إثبات هذه الياءات وحذفها قواعد نذكرها:

(١) قرأها بالضاد أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف. انظر: النشر (٢/ ٢٥٨).

(٢) سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني: من كبار العلماء باللغة والشعر، من أهل البصرة كان المبرد يلازم القراءة عليه، له نيف وثلثون كتابا، منها كتاب: "المعمرين" و"النخلة" و"ما تلحن فيه العامة" و"الشجر والنبات" و"الطير" و"الاضداد" و"الوحوش" و"الحشرات" و"الشوق إلى الوطن" و"العشب والبقل" و"الفرق بين آدميين وكل ذي روح" و"المختصر" في النحو على مذهب الأخفش وسيبويه وله شعر جيد (ت ٢٤٨ هـ).

فأما نافع وأبو عمرو وحمة والكسائي وأبو جعفر فقاعدتهم: إثبات ما يشبثونه منها وصلا لاوقفا.

وأما ابن كثير ويعقوب فقاعدتهما: الإثبات في الحالين.

والباقون وهم ابن عامر وعاصم وخلف فقاعدتهم: الحذف في الحالين. وربما خرج بعضهم عن هذه القواعد.

ذكر ما وقع من الياءات المحذوفة الزائدة مفصلا على ما في السور:

في البقرة ستة:

﴿ فَآرَهُبُونَ ﴾ [الآية: ٤٠]، ﴿ فَاتَّقُونَ ﴾ [الآية: ٤١]، ﴿ وَلَا تَكْفُرُونَ ﴾ [الآية: ١٥٢]

أثبتهن في الحالين يعقوب وحذفهن الباقون.

﴿ أَلَدَاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [الآية: ١٨٦] أثبتها وصلا ورش وأبو عمرو وأبو جعفر، واختلف عن قالون فروي عنه إثباتها وصلا، وإثبات الأولى وحذف الثانية، وعكسه، وحذفها وصلا كالوقف. وأثبتها يعقوب في الحالين، وحذفها الباقون وصلا ووقفا.

﴿ وَأَتَّقُونَ يَاأُولَى ﴾ [الآية: ١٩٧] أثبت الياء وصلا أبو جعفر وأبو عمرو، وأثبتها

يعقوب في الحالين، وحذفها الباقون.

وفي آل عمران ثلاث^(١):

﴿ وَمَنْ أَتَّبَعِنِ ﴾ [الآية: ٢٠] أثبتها في الوصل المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين

يعقوب، وحذفها الباقون.

﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾ [الآية: ٥٠] أثبتها في الحالين يعقوب، وحذفها الباقون.

﴿ وَخَافُونَ ﴾ [الآية: ١٧٥] أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين

يعقوب، وحذفها الباقون.

وليس في النساء زائدة.

وفي المائدة واحدة: ﴿ وَأَخْشَوْنَ وَلَا ﴾ [الآية: ٤٤] أثبتها وصلا أبو جعفر وأبو عمرو،

وأثبتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الباقر^(١).

وفي الأنعام زائدة أيضا في قوله: ﴿ وَقَدْ هَدَيْنَا لَوْلَا ﴾ [الآية: ٨٠] أثبتتها وصلا أبو جعفر وأبو عمرو، وأثبتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الباقر^(٢).

وفي الأعراف ثنتان: ﴿ كِيدُونِ ﴾ [الآية: ١٩٥] أثبتتها وصلا أبو جعفر وأبو عمرو والداجوني عن هشام، وأثبتها في الحاليين يعقوب والحلواني عن هشام، وحذفها الباقر. ﴿ فَلَا تُنظِرُونَ ﴾ [الآية: ١٩٥] أثبتتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الباقر^(٣).

وليس في الأنفال شيء من الزوائد.

وليس في براءة شيء من الزوائد.

وفي يونس واحدة: ﴿ تَنْظُرُونَ ﴾ [الآية: ٧١] أثبتتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الباقر^(٤).

وفي هود من الزوائد أربع: ﴿ فَلَا تَسْقِنَ ﴾ [الآية: ٤٦] أثبتتها وصلا أبو جعفر وأبو عمرو وورش، وأثبتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الباقر. ﴿ ثُمَّ لَا تُنظِرُونَ ﴾ [الآية: ٥٥] أثبتتها يعقوب في الحاليين، وحذفها الباقر. ﴿ وَلَا تَحْزُونَ ﴾ [الآية: ٧٨] أثبتتها وصلا أبو جعفر وأبو عمرو، وأثبتها يعقوب في الحاليين، وحذفها الباقر. ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾ [الآية: ١٠٥] أثبتتها وصلا المدنيان وأبو عمرو والكسائي، وأثبتها ابن كثير ويعقوب في الحاليين، وحذفها الباقر تخفيفا، كما قالوا: لا أدر، ولا أبال، حيث حذفوا الياء واستغنوا بالكسرة التي قبلها^(٥).

وفي يوسف من الزوائد ست: ﴿ فَأَرْسَلُونِ ﴾ [الآية: ٤٥]، ﴿ وَلَا تَقْرَبُونِ ﴾ [الآية: ٤٥]، ﴿ أَنْ تَفْبِتُونِ ﴾ [الآية: ٩٤] أثبتهن في الحاليين يعقوب، وحذفهن الباقر. ﴿ حَتَّى تُؤْتُونَ ﴾ [الآية: ٦٦] أثبتها وصلا أبو جعفر وأبو عمرو، وأثبتها في الحاليين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقر. ﴿ يَرْتَعِ ﴾ [الآية: ١٢] أثبتها قبل في الحاليين بخلاف. وكذلك

(١) انظر: النشر (٢/٢٥٦).

(٢) انظر: النشر (٢/٢٦٧).

(٣) انظر: النشر (٢/٢٧٥).

(٤) انظر: النشر (٢/٢٨٨).

(٥) انظر: النشر (٢/٢٩٢-٢٩٣).

﴿ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ [الآية: ٩٠] ^(١)

وفي الرعد أربع: ﴿ أَلْمُتَعَالِ ﴾ [الآية: ٩] أثبتها في الحاليين ابن كثير ويعقوب. ﴿ مَقَابٍ ﴾ [الآية: ٢٩]، و﴿ مَتَابٍ ﴾ [الآية: ٣٠]، و﴿ عِقَابٍ ﴾ [الآية: ٣٢] أثبت الثلاثة في الحاليين يعقوب، وحذفهن الباقيون ^(٢).

وفي إبراهيم ثلاث: ﴿ وَخَافَ وَعَبِدَ ﴾ [الآية: ١٤] أثبتها وصلا ورش، وأثبتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الباقيون. ﴿ أَشْرَكَتُمْ مُونٍ ﴾ [الآية: ٢٢] أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو، وأثبتها في الحاليين أبو يعقوب، وحذفها الباقيون. ﴿ وَتَقَبَّلَ دُعَاءِ ﴾ [الآية: ٤٠] أثبتها وصلا أبو جعفر وأبو عمرو وحمزة وورش، وأثبتها في الحاليين يعقوب والبزي، واختلف عن قنبل وصلا ووقفا، وحذفها الباقيون ^(٣).

وفي الحجر ثنتان: ﴿ فَلَا تَفْضَحُونِ ﴾ [الآية: ٦٨]، ﴿ وَلَا تَخْزُونِ ﴾ [الآية: ٦٩] أثبتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الباقيون ^(٤).

وفي النحل ثنتان أيضا: ﴿ فَأَرْهَبُونِ ﴾ [الآية: ٥١]، ﴿ فَاتَّقُونِ ﴾ [الآية: ٢] أثبتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الباقيون كما تقدم ^(٥).

وفي الإسراء ثنتان أيضا: ﴿ لَيْنَ أَحْرَتَيْنِ ﴾ [الآية: ٦٢] أثبتها وصلا المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحاليين ابن كثير ويعقوب. ﴿ فَهُوَ أَلْمُهْتَدِ ﴾ [الآية: ٩٧] أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو وأثبتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الباقيون ^(٦).

وفي الكهف ست: ﴿ أَلْمُهْتَدِ ﴾ [الآية: ١٧] أثبتها وصلا المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الباقيون. ﴿ أَنْ يَهْدِينَ ﴾ [الآية: ٢٤]، و﴿ أَنْ يُؤْتِينَ ﴾ [الآية: ٤٠]، و﴿ أَنْ تُعَلِّمِنِ ﴾ [الآية: ٦٦] أثبتها وصلا المدنيان وأبو عمرو، أثبتها في الحاليين ابن كثير

(١) انظر: النشر (٢/٢٩٧).

(٢) انظر: النشر (٢/٢٩٨).

(٣) انظر: النشر (٢/٣٠١).

(٤) انظر: النشر (٢/٣٠٢).

(٥) انظر: النشر (٢/٣٠٦).

(٦) انظر: النشر (٢/٣٠٩).

ويعقوب، وحذفهن الباقون. ﴿ مَا كُنَّا نَتَّبِعُ ﴾ [الآية: ٦٤] أثبتتها وصلا المدنيان وأبو عمرو والكسائي، وأثبتها في الحاليين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون^(١).

وأما ﴿ تَسْطَلْنِي ﴾ [الآية: ٧٠] فاتفق القراء على إثبات فيها وصلا ووقفا؛ لأنها ثابتة رسماً. وأما ابن ذكوان فقد روي عنه حذفها بخلاف عنه، فله إثباتها في الحاليين كالجماعة، وله حذفها فيها^(٢).

وليس في مريم شيء من الزوائد.

وفي طه واحدة: ﴿ أَلَّا تَتَّبِعَ أَفْعَصِيَّتْ ﴾ [الآية: ٩٣] أثبتتها وصلا نافع وأبو عمرو، وأثبتها في الحاليين ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب إلا أن أبا جعفر فتحها وصلا^(٣).

وفي الأنبياء ثلاث: ﴿ فَأَعْبُدُونِ ﴾ [الآية: ٣٧، ٣٨]، ﴿ فَأَعْبُدُونِ ﴾ [الآية: ٢٥-٢٦]، ﴿ فَلَا تَسْتَعِجِلُونِ ﴾ [الآية: ٣٧]، ﴿ وَيَقُولُونَ ﴾ [الآية: ٣٧، ٣٨]، ﴿ فَأَعْبُدُونِ ﴾ [الآية: ٣٧]، ﴿ وَتَقَطُّعُوا ﴾ [الآية: ٩٣] أثبتهن في الحاليين يعقوب، وحذفهن الباقون^(٤).

وفي الحج ثنتان: ﴿ وَالْبَادِ ﴾ [الآية: ٢٥] أثبتتها وصلا أبو جعفر وأبو عمرو وورش، وأثبتها في الحاليين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون في الحاليين. ﴿ تَكْرِيرِ ﴾ [الآية: ٤٤] أثبتها وصلا وورش، وفي الحاليين يعقوب، وحذفها الباقون^(٥).

وفي «المؤمنون» ست: ﴿ بِمَا كَذَّبُونِ ﴾ موضعان [الآيتان: ٢٦، ٣٩]، ﴿ فَأَتَقُونِ ﴾ [الآية: ٤١]، ﴿ أَنْ تَحْضُرُونِ ﴾ [الآية: ٩٨]، ﴿ رَبِّ أَرْجِعُونِ ﴾ [الآية: ٩٩]، ﴿ وَلَا تَكْلُمُونِ ﴾ [الآية: ١٠٨] أثبتهن في الحاليين يعقوب، وحذفهن الباقون^(٦).

وليس في النور والفرقان شيء من الزوائد.

وفي الشعراء من الزوائد ستة عشر: ﴿ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴾ [الآية: ١٢]، ﴿ أَنْ يَقْتُلُونَ ﴾

(١) انظر: النشر (٢/٣١٦).

(٢) انظر: النشر (٢/٣١٢).

(٣) انظر: النشر (٢/٣٢٣).

(٤) انظر: النشر (٢/٣٢٥).

(٥) انظر: النشر (٢/٣٢٧).

(٦) انظر: النشر (٢/٣٣٠).

[الآية: ١٤]، ﴿سَهَّيْدِينَ﴾ [الآية: ٦٢]، ﴿فَهُوَ يَهْدِينَ﴾ [الآية: ٧٨]، ﴿وَسَقِينِ﴾ [الآية: ٧٩]، ﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الآية: ٨٠]، ﴿ثُمَّ تُحْيِينَ﴾ [الآية: ٨١]، ﴿كَذَّبُونَ﴾ [الآية: ١١٧]، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [الآيات: ١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩] ثانية مواضع أثبت الباء في جميعها يعقوب في الحالين، وحذفها الباقون^(١).

وفي النمل ثلاث: ﴿أَتَمُدُّونَ بِمَالٍ﴾ [الآية: ٣٦] أثبتها وصلا المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب وحمة، وحذفها الباقون. ﴿ءَاتِنِ اللَّهَ﴾ [الآية: ٣٦] أثبتها مفتوحة وصولا المدنيان وحفص ورويس وأبو عمرو، ووقف عليها بالياء يعقوب، واختلف عن أبي عمرو وقالون وقنبل وحفص في الوقف. ﴿حَتَّى تَشْهَدُونَ﴾ [الآية: ٣٢] أثبتها في الحالين يعقوب، وحذفها الباقون^(٢).

وفي القصص ثنتان: ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾ [الآية: ٣٣] أثبتها في الحالين يعقوب، وحذفها الباقون. ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ [الآية: ٣٤] أثبتها وصلا ورش، وفي الحالين يعقوب، وحذفها الباقون^(٣).

وفي العنكبوت واحدة: ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ [الآية: ٥٦] أثبتها في الحالين يعقوب، وحذفها الباقون^(٤).

وليس في الروم ولقمان والسجدة والأحزاب شيء من الزوائد.

وفي سبأ ثنتان: ﴿كَالْجَوَابِ﴾ [الآية: ١٣] أثبتها وصلا أبو عمرو وورش، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون. ﴿نَكِيرِ﴾ [الآية: ٤٥] أثبتها وصلا ورش، وفي الحالين يعقوب، وحذفها الباقون^(٥).

وفي فاطر واحدة: ﴿نَكِيرِ﴾ [الآية: ٢٦] أثبتها وصلا ورش، وفي الحالين يعقوب وحذفها الباقون^(٦).

(١) انظر: النشر (٢/٣٣٦).

(٢) انظر: النشر (٢/٢٤٠).

(٣) انظر: النشر (٢/٣٤٢).

(٤) انظر: النشر (٢/٣٤٤).

(٥) انظر: النشر (٢/٣٥١).

(٦) انظر: النشر (٢/٣٥٢).

وفي ياسين ثلاث: ﴿إِنْ يُرِدِنِ الرَّحْمَنُ﴾ [الآية: ٢٣] أثبتها في الحالين أبو جعفر إلا أنه فتحها وصلا ووافقه يعقوب في الوقف. ﴿وَلَا يُنْقِذُونَ﴾ [الآية: ١٣] أثبتها في الحالين يعقوب ووافقه ورش وصلا، وحذفها الباقون. ﴿فَاسْمَعُونَ﴾ [الآية: ٢٥] أثبتها في الحالين يعقوب، وحذفها الباقون^(١).

وفي الصافات ثنتان: ﴿سَهْدِينَ﴾ [الآية: ٩٩] أثبتها في الحالين يعقوب، وحذفها الباقون. ﴿لَتُرْدِينَ﴾ [الآية: ٥٦] أثبتها وصلاً ورش، وفي الحالين يعقوب، وحذفها الباقون^(٢).

وفي صاد ثنتان: ﴿عَذَابٌ﴾ [الآية: ٨]، و﴿عِقَابٌ﴾ [الآية: ١٤] أثبتها في الحالين يعقوب، وحذفها الباقون^(٣).

وفي الزمر ثلاث: ﴿يَعْبَادٌ﴾ ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [الآية: ١٦] أثبت الياء فيهما رويس في الحالين بخلاف عنه في ﴿يَعْبَادٌ﴾ ووافقه روح في ﴿فَاتَّقُونَ﴾. ﴿فَبَشِّرْ عِبَادٌ﴾ [الآية: ١٧] أثبتها وصلاً مفتوحة السوسى بخلاف عنه، واختلف عنه في الوقف أيضاً، ويعقوب على أصله في الوقف^(٤).

وفي المؤمن أربع ياءات: ﴿عِقَابٌ﴾ [الآية: ٥] أثبتها في الحالين يعقوب. ﴿الْتَّلَاقِ﴾ [الآية: ١٥]، و﴿الْتَّنَادِ﴾ [الآية: ٣٢] أثبتها وصلا ابن وردان وورش واختلف عن قالون فيهما، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون. ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ﴾ [الآية: ٣٨] أثبتها وصلا أبو جعفر وأبو عمرو وقالون والأصبهاني عن ورش، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون^(٥).

وليس في فصلت من الزوائد.

وفي الشورى واحدة: ﴿الْجَوَارِ﴾ [الآية: ٣٢] أثبتها وصلا المدنيان وأبو عمرو، وفي

(١) انظر: النشر (٢/ ٣٥٦).

(٢) انظر: النشر (٢/ ٣٦١).

(٣) انظر: النشر (٢/ ٣٦٢).

(٤) انظر: النشر (٢/ ٣٦٤).

(٥) انظر: النشر (٢/ ٣٦٦).

الحالين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون^(١).

وفي الزخرف ثلاث: ﴿سَيِّدِينَ﴾ [الآية: ٢٧]، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [الآية: ٦٣] أثبتها في الحالين يعقوب. و﴿أَتَّبِعُونَ﴾ [الآية: ٣٨] أثبتها وصلا أبو جعفر وأبو عمرو، وفي الحالين يعقوب، وحذفها الباقون في الثلاث^(٢).

وفي الدخان ثنتان: ﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾ [الآية: ٢٠]، ﴿فَاعْتَرَلُونَ﴾ [الآية: ٢١] أثبتها وصلا ورش، وفي الحالين يعقوب، وحذفها الباقون^(٣).

وليس في الجاثية إلى آخر الحجرات ياء زائدة.

وفي قاف ثلاث: ﴿وَعِيدٍ﴾ [الآيتان: ١٤، ٤٥] في موضعين أثبتها وصلا ورش، وفي الحالين يعقوب. ﴿الْمُنَادِ﴾ [الآية: ٤١] أثبت الياء في الحالين ابن كثير ويعقوب، وأثبتها وصلا المدنيان وأبو عمرو، وحذفها الباقون^(٤).

وفي الذريات ثلاث: ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ [الآية: ٥٦]، ﴿أَنْ يُطْعَمُونَ﴾ [الآية: ٥٧]، ﴿فَلَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ [الآية: ٥٩] أثبتهن في الحالين يعقوب، وحذفهن الباقون^(٥).

وليس في الطور والنجم زائدة.

وفي اقتربت ثمان ياءات: ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ [الآية: ٨] أثبتها وصلا نافع وأبو عمرو، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون. ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [الآية: ٦] أثبتها وصلا أبو جعفر ورش وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين البزي ويعقوب، وحذفها الباقون. ﴿وَتَذَرُ﴾ [الآيات: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩] في ستة مواضع أثبتها وصلا ورش، وفي الحالين يعقوب، وحذفها الباقون^(٦).

ومن الرحمن إلى آخر التحريم ليس فيه زائدة.

(١) انظر: النشر (٢/ ٣٦٨).

(٢) انظر: النشر (٢/ ٣٧٠).

(٣) انظر: النشر (٢/ ٢٧١).

(٤) انظر: النشر (٢/ ٣٧٦).

(٥) انظر: النشر (٢/ ٣٧٧).

(٦) انظر: النشر (٢/ ٣٨٠).

وفي الملك ثنتان: ﴿ تَذِيرًا ﴾ [الآية: ١٧]، و﴿ نَكِيرًا ﴾ [الآية: ١٨] أثبتتها وصلا ورش، وفي الحاليين يعقوب، وحذفها الباكون^(١).

وليس في نون إلى آخر المعارج زائدة.

وفي نوح واحدة: ﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾ [الآية: ٣] أثبتتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الباكون^(٢).

وليس في الجن إلى آخر ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ زائدة.

وفي المرسلات زائدة: ﴿ فَكِيدُونَ ﴾ [الآية: ٣٩] أثبتتها في الحاليين يعقوب وحذفها الباكون^(٣).

وليس في النبأ وما بعدها إلى آخر الغاشية زائدة.

وفي الفجر أربع: ﴿ وَيَسِّرْ ﴾ [الآية: ٤] أثبتتها وصلا المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحاليين ابن كثير ويعقوب. ﴿ بِاللَّوَادِ ﴾ [الآية: ٩] أثبتتها وصلا ورش، وأثبتها في الحاليين يعقوب وابن كثير بخلاف عن قنبل في الوقف. ﴿ أَكْرَمِينَ ﴾ [الآية: ١٥]، ﴿ أَهْلَنِينَ ﴾ [الآية: ١٦] أثبتتها وصلا نافع وأبو جعفر، وأثبتها في الحاليين البزي ويعقوب، وروي عن أبي عمرو حذفها وصلا بخلاف عنه، وحذفها الباكون^(٤).

وليس في البلد وما بعدها إلى آخر الكوثر ياء زائدة.

وفي قل يا أيها الكافرون واحدة: ﴿ وَوَلِيَّ دِينٍ ﴾ [الآية: ٦] أثبتتها في الحاليين يعقوب^(٥).

وأما القسم الثاني الذي لم يذكره في ياءات الزوائد فنقسم إلى متحرك وساكن:

فالأول: كله ثابت في الرسم، يوقف عليه بالسكون.

والثاني: ينقسم إلى ثابت في الرسم، ومحذوف منه.

(١) انظر: النشر (٢/٣٨٩).

(٢) انظر: النشر (٢/٣٩١).

(٣) انظر: النشر (٢/٣٩٧).

(٤) انظر: النشر (٢/٤٠٠-٤٠١).

(٥) انظر: النشر (٢/٤٠٤).

فالأول: ثابت في الوقف. والثاني: محذوف.

وذكر ابن الأنباري ما حذف منه ياء الإضافة على حدته، فقال رحمه الله: «اعلم أن كل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه، فالياء منه ساقطة نحو: ﴿يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، و﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، و﴿رَبِّ أَحْكَمْ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، و﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي﴾ [يوسف: ١٠١]، و﴿رَبِّ السِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٣]، و﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [الزمر: ١٠].

وأما ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣] فإن الياء ثابتة فيها.

واختلف في ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨] فأثبتت في مصاحف المدينة، وحذفت في مصاحف العراق.

ثم إن كان بعد الياء ساكن حذف منه وصلا لأجله، وثبت في الوقف لعدمه نحو: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، و﴿يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]، و﴿ءَاتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٧٧]، و﴿أَدْخُلِي الصَّرْحَ﴾ [النمل: ٤٤] وشبه ذلك.

وإن كان بعدها متحرك فهو ثابت وصلا ووقفا، نحو: ﴿يَأْتِي بِالسَّمْسِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿تَخْشَوهُمْ وَأَخْشَوْنِي﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿فَأَتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].
فإن قلت: كيف يوقف على ﴿يَحْيِ الْأَرْضَ﴾ [الروم: ١٩]، و﴿يَحْيِ الْمَوْتَى﴾ [الحج: ٦]؟

قلت: يوقف على ذلك برد الياء؛ لأنها حذفت من الكتابة؛ لكرهية الجمع بين صورتين متفتقتين؛ اكتفاء بالكسرة التي قبلها، وما حذف لذلك لم يحذف في الوقف، ورد فيه ما حذف، والله أعلم.

وأما الواو فإنها إذا تطرفت تثبت في الرسم على أي حالة كانت، فإن سقطت لساكن لقيها في الوصل ردت في الوقف؛ لعدم الساكن، سواء كانت للجمع، نحو: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ﴾ [الأنعام: ٩١]، و﴿جَابُوا الصَّخْرَ﴾ [الفجر: ٩].

أو لاما من الفعل نحو: ﴿مَا تَتْلُوا الشَّيْطِينُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿يَمْحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ﴾

[الرعد: ٣٩].

واستثني منها أربعة: فكتبت بغير واو:

أولها: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١].

ثانيها: ﴿وَيَمَّحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤].

ثالثها: ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦].

رابعها: ﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [بالعلق: ١٨]، فالوقف عليهن بغير واو عند أئمة القراء،

وعند أبي حاتم وغيره من النحويين بالواو، كما أفاده بعضهم.

ثم قال: «والأصوب منع الوقف عليهن بالواو؛ لما يؤدي الوقف عليهن من مخالفة

الرسم أو الأصل»، والله أعلم.

وأما ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤] الوقف عليه بغير واو.

قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله «ومن أحسن ما قيل فيه أنه واحد يراد به الجمع» كقوله

تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

وأما الألف فإنها إذا تطرقت ولقيها ساكن، حذفت وصلا، وتثبت في الخط صورتها،

أو صورة ما انقلبت عنه إن كان ياء، والله أعلم.

تتمت:

﴿بِعَبَا﴾ [البقرة: الآية: ٢٧١] والنساء [الآية: ٥٨]، و﴿مَهَمَّا﴾ بالأعراف [الآية:

١٣٢]، و﴿رُبَّمَا﴾ بالحجر [الآية: ٢] موصول.

وكذا ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، و﴿مَنْسِكِكُمْ﴾

[البقرة: ٢٠٠]، ونحوه، و﴿أَنْتَلِزِمُكُمْوهَا﴾ [هود: ٢٨]، وكذا ﴿يَبْتِئُومَ﴾ [الآية: ٩٤].

وأما ﴿قَالَ ابْنُ أُمَّمَ﴾ [الآية: ١٥٠] بالأعراف فمفصول.

ثم في المنفصلين وقفان: على آخر كل منهما وقف، وفي المتصلين وقف واحد آخر

الثانية.

وأما ﴿وَيَكَّانَ﴾ [القصص: ٨٢]، و﴿وَيَكَّانَهُ﴾ [القصص: ٨٢] كلاهما بالقصص

فإن الياء فيها موصولة بالكاف.

واختلف القراء في الوقف على (ويك) في الموضعين.

فوقف الكسائي على الياء وأبتدأ بها بعدها، فقال: (كأن الله)، و(كأنه).

ووقف أبو عمرو على الكاف وأبتدأ بها بعدها، فقال: (أن الله)، (أنه).

ووقف الباقون على النون وأبتدءوا بمجموع الكلمتين، فقالوا: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ﴾،

﴿وَيَكَانَهُ﴾، وهي كلمة تندم وتنبه على الخطأ.



[باب التاءات]

لما فرغ الناظم رحمه الله من ذكر المقطوع والموصول شرع يذكر ما كتب من هاء التأنيث فقال:

٩٤- وَرَحِمْتُ الزُّخْرِفَ بِالتَّاءِ زَبْرَهُ الْأَعْرَافِ رُومَ هُودَ كَافِ البَقْرَةَ

اعلم أن الصحابة رضي الله عنهم قسموا هاء التأنيث في المصاحف الكريمة التي أمر بكتابتها عثمان، إلى ما رسم بالهاء، وإلى ما رسم بالتاء.

فأما ما رسم بالهاء فإنه متفق عليه في الوقف بالهاء.

وأما ما رسم بالتاء فإنه مختلف في الوقف عليه:

فابن كثير وأبو عمرو والكسائي يقفون عليه بالهاء، إجراء لتاء التأنيث على سنن واحد، وهي لغة قريش.

والباقون يقفون بالتاء تبعا للرسم، وهي لغة طيء.

ولابد للقارئ من معرفة ما رسم بالتاء والهاء؛ ليتحرى الصواب في جميعه.

وقد حصر الناظم رحمه الله ما رسم من ذلك بالتاء ليعرف، ويعرف أن ما عداه بالهاء

فمن ذلك:

(رحمت) وهي في سبعة مواضع.

(زبره) أي كتبه. والضمير عائد على لفظ (رحمت).

أولها: ﴿أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

ثانيها: ﴿وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢]، كلاهما بالزخرف، وإلى

ذلك أشار بقوله: (ورحمت الزخرف بالتاء زبره).

ثالثها: ﴿إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ بالأعراف [الآية: ٥٦]، أي زبر أيضا

بالتاء ﴿رَحِمْتُ اللَّهِ﴾ في (الأعراف) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

الرابع: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ بالروم [الآية: ٥٠]، وإليها أشار بقوله

(الأعراف روم).

الخامس: ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَتُهُ﴾ في هود [الآية: ٧٣].

سادسها: ﴿ذَكَرْتُ رَحِمَتَ رَبِّكَ﴾ بمريم [الآية: ٢]، وإليها أشار بقوله (هود كاف).

سابعها: ﴿أَوْلَيْتِكَ يَرْجُونَ رَحِمَتَ اللَّهِ﴾ بالبقرة [الآية: ٢١٨].

وما عدا هذه السبعة فهو بالهاء نحو: ﴿لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].

واختلفوا في التاء الموجودة في الوصل، والهاء الموجودة في الوقف أيتها الأصل

للأخرى:

فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أن التاء هي الأصل، واستدلوا على ذلك بأن

الإعراب جار عليها دون الهاء، ويؤيد مذهبهم أن الموجود في الوصل التاء، والوصل أصل.

قال سيبويه: «وإنما أبدلت هاء في الوقف فرقا بينها وبين التاء في: ﴿عَفْرِيَّتُ﴾ [النمل:

٣٩]، و﴿مَلَكُوتُ﴾ [الأنعام: ٧٥]».

وقال ابن كيسان^(١): «إنما أبدلت هاء في الوقف فرقا بينها وبين تاء التأنيث التي تلحق

الفعل في نحو: ﴿خَرَجَتْ﴾ [البقرة: ١٤٩]، و﴿ضُرِبَتْ﴾ [البقرة: ٦١]».

وذهب آخرون إلى أن الهاء هي الأصل، ولذلك سميت هاء التأنيث لا تاء التأنيث.

ورسم جميعها هاء في غير المصاحف. وأكثرها بالهاء في المصاحف وإن جعلوها تاء في الأصل؛

لأنها محل تعاقب الإعراب.

والهاء ضعيفة تشبه حروف العلة لخفائها فقلبوها إلى حرف يناسبها وهو أقوى منها

بالشدة، وهو التاء.

٩٥- نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلِ إِبْرَهُمْ مَعَا أَخِيرَاتُ عُقُودِ الثَّانِ هَمْ

٩٦- لُقْمَانُ ثُمَّ فَاطِرٌ كَالطُّورِ عِمْرَانَ لَعْنَتَ بِهَا وَالنُّورِ

الضمير في قوله: (نعمتها) راجع إلى البقرة المذكورة في البيت الماضي، وهو قوله (كاف

البقرة) أي ما في كتاب الله تعالى من ذكر النعمة فهو بالهاء، إلا أحد عشر موضعا اتفقت

المصاحف على كتابتها بالتاء:

أولها: في البقرة: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [الآية: ٢٣١].

ثانيها: في آل عمران: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [الآية: ١٠٣].

ثالثها: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [الآية: ١١]، وهي الثانية في العقود^(١)، وإليه أشار بقوله (عقود الثمان هم).

وفي بعض النسخ بدل (هم) (ثم) بفتح التاء المثلثة.

واحترز بالثاني عن الأول وهو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَقَهُ﴾ [الآية: ٧] فإنه كتب بالهاء.

رابعها وخامسها في إبراهيم: وهما الأخيران فيها:

أولهما: ﴿أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [الآية: ٢٨].

ثانيها: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [الآية: ٣٤]، وإليها أشار بقوله (إبرهم معا) وهي بغير ألف لغة في إبراهيم.

سادسها وسابعها وثامنها في النحل: ﴿وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [الآية: ٧٢]، و﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٨٣]، و﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [الآية: ١١٤]، وإليها أشار بقوله (أخيرات)، وفهم منه الاحتراز عن أول النحل وإبراهيم فإنهما بالهاء.

تاسعها في لقمان: ﴿فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٣١].

عاشرها في فاطر: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ﴾ [الآية: ٣].

حادي عشرها: في الطور: ﴿بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٢٩].

فهذه كلها بالتاء، وما عداها بالهاء.

قوله (لعنت بها والنور) الضمير في (بها) راجع إلى آل عمران، أي كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر اللعنة فهو بالهاء إلا في موضعين، أحدهما في آل عمران: ﴿فَتَجْعَلُ لَعْنَتَ اللَّهِ

(١) المراد بالعقود: أي سورة المائدة.

عَلَى الْكَذِبِينَ ﴿ [الآية: ٦١].

ثانيها: ﴿ وَالْخَنِمَسَةُ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ بالنور [الآية: ٧]. وإليها أشار بقوله (لعنت بها والنور).

٩٧- وامرأتُ يوسفَ عمرانَ القَصَصِ تَحْرِيمُ مَعْصِيَتِ بَقْدُ سَمِيعِ يُحْضِ
اعلم أن جميع ما في القرآن من لفظ (المرأة) كتب بالهاء، إلا سبعة مواضع فإنها كتبت بالتاء:

أولها وثانيها في يوسف: ﴿ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ ﴾ [الآية: ٣٠]، ﴿ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ
الْقَيْنِ ﴾ [الآية: ٥١]، وإليها أشار بقوله (امرات يوسف).

ثالثها في آل عمران: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ [الآية: ٣٥].

رابعها في القصص: ﴿ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾ [الآية: ٩].

خامسها وسادسها وسابعها في التحريم: ﴿ امْرَأَتِ نُوحٍ ﴾ [الآية: ١٠]، ﴿ وامْرَأَتِ لُوطٍ ﴾ [الآية: ١٠]، و﴿ امْرَأَتِ فِرْعَوْنَ ﴾ [الآية: ١١].

فهذه كلها بالتاء، وما عداها بالهاء نحو: ﴿ وَإِنَّ امْرَأَةً حَافَتْ ﴾ [النساء: ١٢٨].

قاعدة:

كل امرأة ذكر معها زوجها فهي بالتاء، ك (امرات فرعون). وإن لم يذكر معها زوجها فهي بالهاء.

وقال بعضهم بيتا ضابطا لما يكتب بالتاء المجرورة من لفظ المرأة:

وامْرَأَةٌ مَعَ بَعْلِهَا قَدْ قَرِنَتْ فَهَا وَهَا بِتَائِهِا قَدْ رُسِمَتْ

وقوله (معصيت إلى آخر) أي واتفقت المصاحف على رسم ﴿ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ ﴾ بتاء

مجرورة بموضعي الجادلة: ﴿ وَيَتَنَجَّوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ ﴾ [الآية: ٨]،

﴿ فَلَا تَتَنَجَّوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ ﴾ [الآية: ٩].

٩٨- شَجَرَتِ الدُّخَانِ سُنَّتْ فَاطِرٍ كُلاً وَالْأَنْفَالِ وَأُخْرَى غَافِرٍ

أي وكتبوا ﴿ إِنَّ شَجَرَتِ الزُّقُومِ ﴾ في الدخان [الآية: ٤٣] بالتاء المجرورة، وما

عدها بالهاء نحو: ﴿ شَجَرَةُ الزُّقُومِ ﴾ بالصفات [الآية: ٦٢]، وهي من الألفاظ المفردة الآتي ذكرها.

وكان ينبغي تأخيرها وتقديم (سنت) لأنها من الألفاظ المكررة المتقدمة؛ ليكون المكرر على سنن واحد.

واعلم أن جميع ما في القرآن من لفظ (سنت) فإنه بالهاء، إلا خمسة مواضع فإنها رسمت بالتاء، ثلاثة منها في فاطر:

أولها: ﴿ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الآية: ٤٣].

ثانيها: ﴿ فَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الآية: ٤٣].

ثالثها: ﴿ وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [الآية: ٤٣]. وإلى ذلك أشار بقوله (سنت فاطر كلاً) أي حالة كون كل منها في فاطر.

الرابع في الأنفال وهو قوله: ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الآية: ٣٨].

الخامس في غافر: أي في آخرها، ﴿ سُنَّتِ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ﴾ [الآية: ٨٥].

وفي نسخة بدل (حرف) وأخرى.

٩٩- قُرْتُ عَيْنٍ جَنَّتْ فِي وَقَعَتْ فِطْرَتُ بَقِيَّتْ وَابْنَتْ وَكَلِمَتْ

١٠٠- أَوْسَطِ الْأَعْرَافِ.....

أي وكتبت بالتاء المجرورة أيضا ألفاظ متفرقة منها:

﴿ قُرْتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ ﴾ في القصص [الآية: ٩].

ومنها: ﴿ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ في الواقعة [الآية: ٨٩].

ومنها: ﴿ فِطْرَتُ اللَّهِ ﴾ بالروم [الآية: ٣٠].

ومنها: ﴿ بَقِيَّتُ اللَّهِ حَيْرٌ لَكُمْ ﴾ يهود [الآية: ٨٦].

ومنها في سورة التحريم قوله تعالى: ﴿ وَمَرِيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ ﴾ [الآية: ١٢]. وإلى هذه

المواضع أشار الناظم.

وقوله (كلمت أوسط الأعراف) يريد بذلك قوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ

الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا ﴿ [الأعراف: ١٣٧].

وما عدا هذه الكلمات رسم بالهاء إذا كان على لفظ واحد.

١٠٠-..... وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرِفَ

قوله (وكل ما اختلف إلى آخره) أشار رحمه الله بذلك إلى قاعدة وهي: كل ما اختلف

القراء في إفراده وجمعه فإنه يرسم بالتاء المجرورة.

وهي سبعة أحرف:

أولها: لفظ (كلمت): ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا ﴾ [بالأنعام ١١٥] قرأها بالجمع نافع

وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر.

وقرأها الكوفيون ويعقوب بالإفراد^(١).

والأولى بيونس: ﴿ كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾

[الآية: ٣٣].

والثانية بها: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ [الآية: ٩٦] قرأها البصريان

وابن كثير والكوفيون بلا ألف، والباقون بالألف على الجمع^(٢).

واتفقت المصاحف على رسم الأولى منها بالتاء المجرورة، واختلفت في الثانية: فالذي

في مصاحف أهل العراق أنها بالهاء من غير ألف، وفي باقي المصاحف بالألف والتاء

المجرورة.

وكذلك اختلفت في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾

بغافر [الآية: ٦] فكتب بالهاء على قراءة الأفراد بلا نظر، وكتابه بالتاء على مراد الجمع،

ويحتمل أن يراد الأفراد، ويكون كظائره مما كتب بالتاء مفردا.

الثاني: ﴿ ءَأَيَّتْ ﴾ بيوسف [الآية: ٧] قرأها ابن كثير على الأفراد، والباقون على

الجمع^(٣).

(١) انظر: النشر (٢/٢٨٢).

(٢) انظر: النشر (٢/٢٨٢).

(٣) انظر: النشر (٢/٢٩٣).

و ﴿ءَايَاتٍ﴾ بالعنكبوت [الآية: ٥٠] قرأها ابن كثير وأبو بكر، وحمة والكسائي وخلف على التوحيد، والباقون على الجمع^(١).

الثالث: ﴿غَيَّبَتْ﴾ بيوسف في الموضعين [الآيتان: ١٠، ١٥]، قرأها المدنيان بالألف على الجمع، والباقون بلا ألف على التوحيد^(٢).

الرابع: ﴿فِي الْأَعْرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ في سبأ [الآية: ٣٧]، قرأها حمزة بسكون الراء ولا ألف بعد الفاء على التوحيد، والباقون على الجمع^(٣).

الخامس: ﴿بَيَّنَّتْ مَنَّةٌ﴾ بفاطر [الآية: ٤٠] قرأها ابن كثير وأبو عمرو وحمة وخلف وحفص بغير ألف على التوحيد، والباقون على الجمع^(٤).

السادس: ﴿ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ في فصلت [الآية: ٤٧]، قرأها ابن كثير والبصريان وأبو بكر وحمة والكسائي وخلف على التوحيد، والباقون على الجمع^(٥).

السابع: ﴿جَمَلَتْ﴾ [المرسلات: ٣٣] قرأها حمزة، والكسائي وخلف وحفص، ﴿جَمَلَتْ﴾ على التوحيد، والباقون على الجمع. واختلفوا في الجيم فقرأ رويس بضم الجيم، والباقون بالكسر^(٦).

فمن قرأ شيئاً من ذلك بالإفراد وكان مذهبه الوقف بالهاء وقف بالهاء، وإن كان مذهبه الوقف بالتاء وقف عليه بالتاء، ومن قرأ بالجمع وقف بالتاء كسائر الجموع.

وهنا مسائل من الباب أتبرع بذكرها فأقول منها:

﴿يَتَأَبَّتْ﴾ بيوسف [الآية: ٤] ومريم [الآية: ٤٢] والقصص [الآية: ٢٦]، والصفات [الآية: ١٠٢]: وقف عليها بالهاء - خلافاً للرسم - ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب، والباقون بالتاء على الرسم.

(١) انظر: النشر (٢/٣٤٣).

(٢) انظر: النشر (٢/٣٩٣).

(٣) انظر: النشر (٢/٣٥١).

(٤) انظر: النشر (٢/٣٥٢).

(٥) انظر: النشر (٢/٣٦٧).

(٦) انظر: النشر (٢/٣٩٧).

و ﴿ هَيَّاتَ ﴾ وهو موضعان في «المؤمنون» [الآية: ٣٦]: فوقف عليهما البزي والكسائي بالهاء، واختلف عن قنبل فقطع له بالتاء صاحب التيسير والشاطبية^(١)، وبذلك قرأ الباقون.

و ﴿ مَرَضَاتِ ﴾ وهو أربعة: اثنان في البقرة [الآية: ٢٠٧، ٢٥٦]، وواحد في النساء [الآية: ١٤٤]، وموضع في التحريم [الآية: ١].

و ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ في صاد [الآية: ٣]، و ﴿ أَلَلَّتْ ﴾ في النجم [الآية: ١٩]، و ﴿ بَهَجَةٍ مَّا ﴾ في النمل فقط [الآية: ٦٠]، وقف الكسائي على الأربعة بالهاء. قال الناظم: «هذا هو الصحيح عنه»، والباقون بالتاء.



(١) انظر: التيسير (ص: ٥٥)، وحرز الأمانى برقمي (٣٧٨، ٣٧٩) حيث قال:

إِذَا كَيِّتَ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَنَّثٍ فَيَاهُءِ قِفْ حَقَّارِضِي وَمُعَوَّلًا
وَفِي اللَّاتِ مَعَ مَرَضَاتٍ مَعَ ذَاتِ بَهَجَةٍ وَوَلَاتِ رُضِي هَيْهَاتَ هَادِيهِ رُقْلًا

[باب همزة الوصل]

ولما كان المبتدأ به قد يكون ساكناً، وإذا كان كذلك قد يكون اسماً، وقد يكون فعلاً بين الناظم ذلك بقوله:

١٠١- وأبداً بهمز الوصل من فعلٍ بضم إن كان ثالثاً من الفعل يضم

١٠٢- وأكسره حال الكسر والفتح وفي الأسماء غير اللام كسرهما وفي

١٠٣- ابن مع ابنة امرئ وأثنين وامرأة واسم مع اثنتين

اعلم أن للقارئ حالتين، حالة ابتداء وحالة وقف، فكما أن الأصل في الوقف السكون، فالابتداء لابد أن يكون بالحركة؛ لأن الابتداء بالسكون محال.

بيان ذلك أن الحرف المنطوق به إما معتمد على حركة كباء (بكر)، أو حركة مجاورة كميم (عمرو)، أو على لين قبله يجري مجرى الحركة كباء (دابة)، فمتى فقد شيء من هذه الاعتمادات تعذر التكلم به، دليله التجربة. ومن أنكر ذلك فقد أنكر العيان وكابر المحسوس. وبعضهم يجوز الابتداء بالسكون، لأن التلفظ بالحركة إنما يحصل بعد التلفظ بالحرف، وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال.

وجوابه: لا نسلم أنها بعده، بل هي معه، وإلا لأمكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة، وإنه محال.

والمراد بالابتداء: الأخذ في النطق بعد الصمت، لا الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله، كما توهمه بعضهم، حتى ألزم الابتداء بالسكون.

والوقف في الصناعة ضد الابتداء فتجب أن تكون علامته ضد علامة الابتداء.

فلو وقفت على متحرك كان خطأ، بل الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، أو في حكمه؛ لأن الابتداء بالمتحرك ضروري كما بين، والوقف على الساكن استحساني لما يحصل للسكون من الكلال من ترادف الألف والحروف والكلمات.

إذا علمت ذلك فاعلم أن الهمزة نوعان: همزة قطع، وهمزة وصل.

فهزمة القطع: هي التي تثبت وصلاً وخطأً وابتداءً.

وهزمة الوصل: هي التي تسقط وصلاً؛ ليتصل ما قبلها بما بعدها، نحو من: ﴿آتَمَّ﴾

[الأنعام: ١١٨]، وثبت ابتداء.

ووقوع همزة القطع أكثر من وقوع همزة الوصل، فلذا حصر الناظم رحمه الله مواضع همزة الوصل، ليعلم أن ما عداها همزة قطع. فقد ظهر لك أن الابتداء لا يمكن إلا بالمتحرك، فأول الكلمة إن كان متحركاً فظاهر، وإن كان ساكناً فيحتاج إلى همزة وصل.

وسميت همزة وصل، لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساکن، ولهذا سماها الخليل سلم اللسان، وتكون في الأسماء والأفعال والحروف.

وقدم الناظم رحمه الله الأفعال؛ لأن الفعل أصل في التصريف، فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف، فيجب الإتيان في أوله بهمزة الوصل: نحو: انطلق واستخرج. وكذا يجب الإتيان بها في فعل الأمر إذا كان ثلاثياً، نحو: اخش وامض، من خشى ومضى، أو خماسياً نحو: انطلق، أو سداسياً نحو: استخرج.

ولا يكون في ماض ثلاثي نحو: أمر، أو رباعي نحو: أكرم، ولا في مضارع مطلقاً. وحكمها - أعني همزة الوصل - في الماضي: الكسر.

وأما في الأمر: فتضم إن كان ثالثه مضموماً ضمناً لازماً، نحو: انصر، واغز، لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، وإلى ذلك أشار بقوله (وابداً بهمز الوصل من فعل بضم).

أي إن كان ثالثه مضموماً: فابداً بها مضموماً، وإن كان ثالثه مكسوراً كسراً لازماً - أي أصلياً - أو مفتوحاً -: فالابتداء بها مكسورة على أصلها، نحو: اضرب، واعلم، واذهب، وإلى ذلك أشار بقوله (واكسره حال الكسر والفتح).

فإن كان الضم عارضاً كسرت أيضاً، نحو: ﴿أَمْشُوا﴾ [ص: ٦]، إذا أصله: (امشيوا) - بكسر الشين - نقلت ضمة الياء إلى الشين بعد سلبها حركتها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء.

وإن كان الكسر عارضاً، نحو: اغزي يا هند، ففي الابتداء بهمزة الوصل وجهان: الضم الخالص، والإشمام - بأن ينحو بالضمة نحو الكسرة - لأن أصل اغزي (اغزوي) نقلت كسرة الواو إلى الزاي قبلها بعد سلبها حركتها، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو بخلاف نحو

(امشوا)، فإنه يجب كسر همزته كما علم مما تقدم.

تنبيه:

قال بعضهم: وجه ضم الهمزة في مضموم ثالث الفعل وكسرها في مكسوره: المناسبة فيها وطلب الخفة. ووجه كسرها في مفتوحة: الحمل له على مسكوره كنظيره في إعراب المثني والجمع.

وقوله (وفي الاسماء إلى آخره) اعلم أن همزة الوصل في الأسماء سماعي وقياسي. فالقياسي: كل مصدر بعد ألف فعله أربعة أحرف فصاعدا، ك (الانطلاق) و (الاستخراج).

وإنما قيل: أربعة أحرف فصاعدا؛ احترازا من (إكرام) ونحوه. فإن الهمزة فيه ليست همزة وصل؛ لأنها جاءت لمعنى وهو التعدية. وهمزة الوصل إنما جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن.

والسماعي قالوا في عشرة أسماء، ذكر المصنف منها: ابنا، وابنة، وامراً واثنين، وامراً، واسماً، واثنين. وتمة العشرة: است، وابنم، وأيمن المخصوص بالقسم. وينبغي أن يزيدوا (أل الموصولة) كما قال بعضهم.

أي وكسر الهمزة (في الاسماء) بنقل حركة الهمزة إلى اللام (غير اللام) أي لام التعريف. (وفي أي: تام.

وهمزة (ال) همزة وصل، وهي مفتوحة طلباً للخفة فيما يكثر دروه.

واستثناء لام التعريف من (الاسماء) استثناء منقطع لأنها حرف لا اسم، فهو من غير جنسه.

تتمة:

تقدم أن الأسماء التي تقدم عدها عشرة ذكر الناظم منها سبعة، وترك ما عداها لضرورة النظم، وقد نبهناك عليها.

تنبيه ثان:

(ابن) في كلام الناظم مجرور على البدلية من الأسماء.

و (ابنم) أصله: (ابن) زيدت فيه الميم للتأكيد والمبالغة.
 و (اسم) أصله: سمو على وزن: قنو، حذفت فيه الواو؛ لاستثقالهم تعاقب الحركات
 الإعرابية عليها.
 وقيل أصله: وسم، وفيه لغات، وقد أشرنا إلى بعضها عند الكلام على البسمة
 فراجعه.

وأصل (است): سته، لجمعه على أستاه.
 ويقال: (مرء) كما يقال: (امرؤ)، و(مرأة) كما يقال: (امرأة)، إلا أن المشهور في (مرء):
 (امرؤ) بالهمز، وفي (مرأة): (امرأة) أيضا.



[باب الوقف على أواخر الكلم]

ولما فرغ الناظم من ذكر حكم الابتداء في ذكر الوقف فقال:

١٠٤- وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحُرْكَهٖ إِلَّا إِذَا رُمِيتَ فَبَعْضُ حَرَكَهٖ

١٠٥- إِلَّا يَفْتَحُ أَوْ يَنْصُبُ وَأَشْمُ إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمِّ

اعلم أن الوقف لغة: مصدر وفتت الدابة وقفا إذا حسبتها، فوقفت هي وقوفا.

وفي الصناعة: قطع الكلمة عما بعدها، أي على تقدير أن يكون بعدها شيء، وإنما قلنا هذا؛ لأنه قد يقف الواقف ولا يكون بعده شيء، ويسمى ذلك قطعاً.

وقد حده بعضهم بغير هذا، وأشرنا إليه سابقاً فراجعه^(١).

وقد ذكر بعضهم أن الواقف على سبعة أضرب:

الأول: الوقف بالسكون على المرفوع والمجرور والمنصوب. هذا إذا لم يكن منوناً، فإن كان منوناً عوض من تنوينه ألفاً، وهو الوقف المختار الصحيح.

الثاني: الوقف بالروم على المرفوع والمجرور دون المنصوب في أفصح اللغات.

الثالث: الوقف بالإشمام على المرفوع خاصة، ومثله المضموم.

الرابع: الوقف بالتعويض في الأحوال الثلاثة، وبابه الشعر.

الخامس: الوقف بترك التعويض في الأحوال الثلاثة، وبابه الشعر أيضاً.

السادس: الوقف بالتعويض، وهو أن تشدد حرف الإعراب إذا كان صحيحاً، وقبله حركة من الرفع والجر والنصب، نحو: هذا خالد، ومررت برجل، ورأيت الرجل. فإنهم جعلوا الحرف الساكن عوضاً من الحركة.

السابع: الوقف بالنقل، وهو أن تنقل الضمة في الرفع، والكسرة في الجر إلى الساكن تقول: هذا بكر، ومررت ببكر، وفي قراءة بعضهم: ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [العصر: ٣]^(٢)، فعلوا ذلك اهتماماً بالإعراب، مع محافظتهم على الوقف بالسكون.

(١) انظره عند شرح البيت رقم (٧٣).

(٢) أي: ﴿ بِالصَّبْرِ ﴾ وهي قراءة شاذة، ذكرها الهذلي في الكامل عن يونس بن حبيب الضبي وهارون بن

ولم يستعمل القراء من هذه الأوجه إلا الأفصح، وهي: الثلاثة الأول، ولم ترد سنة التلاوة بغيرها.

وأما من شذ من نحو: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ من نقل حركة كسرة الراء إلى الباء فلا يعول عليه، ولذلك لم يذكر الناظم غيرها.

وابتدأ بالساكن منها فقال (وحاذر الوقف) أمر من المفاعلة بمعنى: احذر، أي احذر الوقف بتمام الحركة، ففهم منه أن الوقف يكون بالإسكان المجرد عن الروم والإشمام، ويكون الروم المشار إليه بقوله (إلا إذا رمت فبعض الحركة) وبالإشمام المأمور به في قوله (وأشّم).

وإنما قدم السكون لأصالته؛ لأن الوقف لما كان نقيض الابتداء، والحركة نقيض السكون، فجعل لكل واحد من النقيضين نقيض ما جعل للآخر.

وخص الابتداء بالحركة لتعذر الابتداء بالسكون كما تقدم.

ولما كان الوقف محل استراحة ناسبه السكون؛ لحفته.

وقد اختلفوا في حد الروم على أقوال:

فقليل: هو الإتيان في الوقف بحركة ضعيفة.

وقيل: إضعاف الصوت بالحركة، وذهاب معظمها. وقيل: غير ذلك مما يناسب هذا

المعنى.

قال في النشر: «الروم عند القراءة عبارة عن النطق ببعض الحركة. وهذا القول وما

قبله معنى واحد، وهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي.

وقال الجوهري في الصحاح: روم الحركة الذي ذكره سيبويه، هو حركة مختلصة مخفأة

بضرب من التخفيف. قال: وهي أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع، وهي بزنة الحركة، وإن كان

مختلصة مثل همزة بين بين» انتهى.

والإشمام: هو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقال بعضهم: أن تجمل

شفتيك على صورتيهما إذا لفظت بالضممة، وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف، وهذا مما لا يختلف فيه. نعم حكى عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روما والروم إشمامًا.

قال مكّي: (قد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض. قال: وأراه يريد به الروم؛ لأن الكوفيين يجعلون ما سمّيناه روما إشماما، وما سمّيناه إشماما روما)، ولا مشاحة في التسمية، والمشهور الأول.

وفرق بعضهم أيضًا بين الإشمام والروم:

بأن الإشمام أن تضم شفتيك بعد تسكين الحرف إشارة إلى الضم من غير صوت، فإن حقيقته إنما هي ضم الشفتين وتهيئتهما للنطق من غير استعمال شيء من الصوت، فلا يسمع لذلك شيء، لكنه يرى ويدرك للبصير دون الأعمى، وهذا بخلاف الروم فإنه يدركه الأعمى والبصير، ولذلك كان أقوى في الدلالة على الحرف.

واعلم أن الحرف المتحرك إذا وقف عليه فلا تخلو حركته من أن تكون ضمة أو فتحة أو كسرة.

فإن كانت ضمة جاز في الوقف السكون والروم والإشمام.

أما السكون فلأنه أصل الوقف كما تقدمت الإشارة إليه. وأما الروم فلأنه يحصل به الدلالة على الأصل لأنه بعضه، وأما الإشمام فلأنه يحصل به التخفيف بذهاب الصوت كله مع بيان ما كان عليه الحرف بضم الشفتين.

وإن كانت كسرة جاز الوقف بالسكون والروم لما ذكر، وامتنع الإشمام؛ لأن ضم الشفتين إنما هو تنبيه على الضمة لانضمام الشفتين حال النطق بها.

وإن كانت فتحة ليس معها تنوين كان الوقف بالسكون لا غير، ولم يجز الإشمام لما تقدم، ولا الروم لأن الفتحة خفيفة لا تتبع.

تتمت:

الروم والإشمام لا يدخلان في هاء التأنيث، ولا في ميم الجمع، ولا في الحركة العارضة، وإنما يوقف على جميع ذلك بالسكون.

أما هاء التأنيث فإنها تنقسم إلى ما رسم بالهاء نحو: ﴿هُدَىٰ وَرَحْمَةً﴾ [الأنعام: ١٥٤]، و﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ [مريم: ٦٣] وما أشبه ذلك، فلا يوقف عليه إلا بالسكون، ولا يدخله روم ولا إشمام؛ لأن الهاء الموقوف عليها مشبهة بألف التأنيث، فلزمها السكون، كما لزم ألف التأنيث، ولأن الحركة التي يبينها الروم والإشمام إن كانت في التاء، فالتاء معدومة في الوقف. وأما ما رسم بالتاء فإن الروم والإشمام يدخلان فيه في مذهب من وقف عليه بالتاء، لأنها تاء محضة، وهي التي كانت في الوصل، نحو: ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ﴾ [هود: ٨٦]، ﴿ذَكَرَ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٢].

وأما ميم الجمع فإنها تنقسم إلى ما يتحرك بالضم موصولا لبعض القراء ويسكن للبعض الآخر نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]. وإلى ما تحرك في الوصل للجميع نحو: ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وشبه ذلك مما يقع قبل الساكن.

فأما النوع الأول: عند من قرأ بالإسكان فلا يدخله إشمام ولا روم؛ إذ الإشمام والروم إنما يدخلان في المتحرك.

ومن قرأ بالضم والصلة لم يدخلها على قراءته أيضا عند الحافظ أبي عمرو الداني وأبي القاسم الشاطبي^(١)؛ لأن ميم الجمع لا حركة لها في الوصل - فترام وتشم في الوقف - وإنما حركتها عارضة لأجل واو الصلة.

وشذ مكِّي فأجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها قياسا على هاء الضمير، وانتصر لذلك وقواه، وهو قياس غير صحيح؛ لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة، بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة، فعوملت بالسكون فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين.

وأما النوع الثاني: فلا يدخلان فيه؛ لأن الحركة عارضة لالتقاء الساكنين، والحركة العارضة لا ترام ولا تشم كما تقدم.

(١) انظر: حرز الأمان، البيت رقم (٣٧٣) حيث قال:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمِيعِ قُلْ وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا

وأما عارض الشكل فإنه ينقسم إلى:

حركة النقل نحو: ﴿ وَأَخْرَجَ ٱبْنَ شَآئِنَكَ ﴾ [الكوثر: ٢-٣]، و﴿ مِنْ إِسْتَبْرَقِ ﴾ [المزمل: ٢]، ﴿ فَقَدَ أُوتِيَ ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، و﴿ قُلْ أُوحِيَ ﴾ [الجن: ١]، و﴿ خَلَوْا إِلَى ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿ ذَوَاتِ أَكُلِّ ﴾ [سبأ: ١٦].

وإلى حركة التقاء الساكنين في الوصل نحو: ﴿ قَمِ ٱلَّيْلِ ﴾ [المزمل: ٢]، و﴿ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾ [يونس: ٢]، ﴿ وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئُ ﴾ [الأنعام: ١٠]، و﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ ﴾ [البينة: ١]، و﴿ أَشْتَرُوا ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [البقرة: ١٦]، و﴿ مَنْ يَشِءُ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام: ٣٩]، ﴿ وَعَصُوا ٱلرُّسُولَ ﴾ [النساء: ٤٢].

ومنه ﴿ حِينِيذٍ ﴾ [الواقعة: ٨٤]، و﴿ يَوْمِيذٍ ﴾ [آل عمران: ١٦٧] لأن كسرة الذال المعجمة إنما عرضت عن لحاق التنوين. فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون. وهذا بخلاف كسرة: ﴿ هَتُوْلَآءٍ ﴾ [البقرة: ٣١]، وضمة: ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف؛ لأنه من نفس الكلمة.

وإنما امتنع الإشمام والروم في الحركة العارضة؛ لأن أصل الحرف الذي وجدت فيه الحركة السكون، وإنما وجدت فيه الحركة لعله، وتلك العلة معدومة في الوقف. وإذا عدت رجعت الحرف إلى أصله من السكون.

وأما حركة نحو القاف من قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ ٱللَّهَ ﴾ [الحشر: ٤] فترام، وإن كانت حركة التقاء الساكنين أيضا؛ لأن الأصل (يشاقق) فأدغم وحرك، وسببه: دوام مصاحبة الساكن المدغم وقفا ووصلا.

تنبيه:

تقدم أن الروم والإشمام ممتنعان في الحرف الساكن المنقول إليه حركة الهمزة نحو: ﴿ مَنْ ءَأَمَّنْ ﴾ [البقرة: ٦٢]، لكن قال مكِّي: «فأما إن كان الذي أوجب الحركة في الحرف لازما فالروم والإشمام جائزان فيه على ما تقدم في وقف حمزة وهشام على ﴿ جُزْءٍ ﴾ [الحجر: ٤٤]، و﴿ مِلْءٍ ﴾ [آل عمران: ٩١]، و﴿ دِفْءٍ ﴾ [النحل: ٥]، إذا ألقيت حركة الهمزة على ما قبلها في قراءة حمزة وهشام؛ لأنها حركة الهمزة، وهي تدل عليها، وكأن الهمزة ملفوظ بها»

انتهى.

ويفرق بينها بأن حركة النقل في نحو: ﴿مِلْتُ﴾ [آل عمران: ٩١]، و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] دالة على الهمزة المخففة؛ لأنها مقدرة مع ما قبلها منوية، بخلاف ما تقدم من نحو: ﴿مَنْ ءَأَمَّنْ﴾ [البقرة: ٦٢]، فإن الهمزة التي حرك الساكن بحركتها غير مقدرة ولا منوية، حيث انفصلت مما قبلها في الوقف وبانت.

وأما هاء الضمير وهي المسماة بهاء الكناية أبي قوم الإشمام والروم فيها إذا كان قبلها ضم أو كسر، نحو: ﴿سَأَزْهِقُهُ﴾ [المدثر: ١٧]، و﴿بِمُرْحَرِيهِ﴾ [البقرة: ٩٦].
أو واو نحو: ﴿عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]. أو ياء نحو: ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، وطلبوا بذلك التخفيف؛ لئلا يخرجوا من ضمة أو واو إلى ضمة أو إشار إليها، ومن كسرة أو ياء إلى كسرة.
وقيل: بجواز الروم والإشمام فيها إجراء على القاعدة. فإن انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو: ﴿لَهُ﴾ [البقرة: ١٣٣]، و﴿نَادَتْهُ﴾ [النازعات: ١٦] دخلها الروم والإشمام إجماعاً لعدم العلة المانعة منها.

فائدة:

الروم يشارك الاختلاس في تبعض الحركة، ويخالفه في أنه لا يكون في فتح ولا نصب كما عرفت، ويكون في الوقف دون الوصل، والثابت من الحركة فيه أقل من الذاهب.
والاختلاس يكون في الحركات كلها نحو: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]، و﴿نِعْمًا﴾ [البقرة: ٢٧١]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿وَأَرِنَا مَتَاسِكِنًا﴾ [البقرة: ١٢٨] عند بعضهم^(١)، ولا يختص بالوقف، والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب، كأن يأتي بثلاثها، فيكون الذاهب أقل.

وقوله (وأشتم إلى آخره) يعني أن الإشمام يكون في المرفوع نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. وفي المضموم نحو: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

(١) قرأ: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ باختلاس فتحة الهاء أبو عمرو، وقرأ ﴿نِعْمًا﴾ باختلاس كسرة العين قالون وأبو عمرو وشعبة، وقرأ باختلاس ضمة الراء من ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ وكسرة الراء من ﴿وَأَرِنَا﴾ الدوري عن أبي عمرو. انظر: النشر (٢/٢٨٣)، (٢/٢٣٥-٢٣٦)، (٢/٢١٤).

وعلم من كلام الناظم أن الإشمام لا يكون في المفتوح والمنصوب والمجرور والمكسور؛
لأنك لو ضمنت الشفتين في غير المرفوع والمضموم لأوهمت خلافه.
واشتقاقه من (الشم)، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة؛ بأن هيأت العضو للنطق
بها.

والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الأصل فسكن للوقف، وبين ما هو ساكن
في كل حال.



[الخاتمة]

١٠٦- وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِي الْمَقْدَمَةَ مِنِّْي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقْدِمَهُ

التقضي: الانتهاء شيئاً فشيئاً؛ إذ هو مدلول باب الفعل الذي هو أصل التكليف في الفعل، كالتفقه أي أخذ الفقه شيئاً فشيئاً.

والمعنى: أي انقضي وتم نظمي هذه المقدمة المباركة الميمونة الشافعة إن شاء الله تعالى.

والياء في (نظمي) محرّكة لأجل الوزن. والنظم: بمعنى المنظوم، مصدر بمعنى

المفعول، كالنسخ بمعنى المنسوخ.

والنظم: جمع الأشياء على هيئة متناسبة، وغلب على الشعر.

وتقدم معنى (المقدمة) أولها، و(أل) فيها للعهد^(١).

وقوله (مني لقارئ القرآن تقدمه) أي أن هذه المقدمة التي في التجويد تحفة وهدية مني

لقارئ القرآن - أي العامل به - لتكون معينة له على تأدية كتاب الله كما أنزل، وعلى الفوز بأجره.

فالناظم مشارك للعامل بها في ثوابه، فإن الدال على الخير كفاعله، والله سبحانه وتعالى

في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه.

وقد ائتمر الناظم رحمه الله حين سمع قوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا

تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة: ٢] فائتمرت أنت أيها القارئ بهذه المقدمة بقوله تعالى: |

﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ [الرحمن: ٦٠] بأن تدعوله.

فرحمه الله ورحم جميع شيوخنا ووالدينا وجميع المسلمين.

وفي هذا البيت جناس بين (المقدمه) و(تقدمه) لتوافق الكلمتين في الحروف الأصول

مع الاتفاق في أصل المعنى - نحو: ﴿ فَأَقْرِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾ [الروم: ٤٣] - فإنها مشتقان

من قدم يقدم.

١٠٧- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ هَلَا خْتَامٌ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ

(١) انظره عند شرح البيت رقم (٤).

أي ابتداء المقدمة بالحمد والصلاة على محمد وآله، وختمها بالحمد لله والصلاة والسلام على النبي محمد.

ولم يذكر الناظم (الصلاة) على (الآل والصَّحْب) استغناء بما ذكره أولاً وطلباً للاختصار.

وجمع بين الصلاة والسلام تأسياً بقوله تعالى: ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

ووجد في نسخة بعد هذه البيت بيت وهو:

عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَىٰ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ

وتقدم تعريف (النبي) و(المصطفى) و(الآل) (الصَّحْب) فلا حاجة إلى إعادته هنا.

ولنختم كما ختم الناظم كتابه فنقول:

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

وأقول كما قال بعضهم:

وَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسُدِّ الْخَلَالَ جَلَّ مَنْ لَا فِيهِ عَيْبٌ وَعَلَا

وأنا اعتذر لذوي الألباب من الخطأ الواقع في هذه الكتاب، أن يصلحوا ما وجدوه خطأ، بعد إمعان النظر فيه، أصلح الله لي ولهم العواقب.

وقد أنشد لسان الحال يقول:

يَا نَاطِرًا لِي فِيمَا قَدْ جَمَعْتُ وَمَنْ أَضْحَىٰ يُرَدِّدُ فِيمَا قُلْتَهُ النَّظْرًا
نَاشِدْتُكَ اللَّهُ إِنْ عَايَنْتَ لِي خَطَاً فَاسْتُرْ عَلَيَّ فَخَيْرُ النَّاسِ مَنْ سَتَرَ

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة، يوم الاثنين مستهل جمادى الأولى من شهر سنة سبعة بعد الألف، على يد الفقير محمد الأشموني.

وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب

المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الإبانة، للإمام المقرئ أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان. دار المأمون للتراث. دمشق. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ٣- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء (ت: ١١١٧هـ) طبعه ونشره: عبد الحميد أحمد حنفي. مصر. القاهرة.
- ٤- الإتيقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٥- أخبار النحويين، لأبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم (ت: ٣٤٩هـ) تحقيق: مجدي فتحي، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ٦- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) مطبعة محمد مصطفى القاهرة ١٣٥٨هـ.
- ٧- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء)، لخير الدين الزركلي. الطبعة الثالثة.
- ٨- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي بن خلف، ابن الباذش الأنصاري (ت: ٥٤٠هـ) تحقيق: الدكتور عبد الحميد قطامش. مركز البحث العلمي. جامعة أم القرى، مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ٩- الأنساب، للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت: ٥٦٢هـ) تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي. دار الجنان. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ١٠- البحر المحيط، للإمام محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت: ٧٥٤هـ) دار الفكر. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ١١- البداية والنهاية في التاريخ، للإمام ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء، إسماعيل ابن كثير

(ت: ٧٧٤هـ) مكتبة المعارف. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٧٧هـ.

١٢- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، من طريقي الشاطبية والدرية، لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت: ١٤٠٣هـ) مكتبة الدار بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٣- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. عيسى البابي الحلبي. القاهرة. الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.

١٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ.

١٥- تأويل مشكل القرآن، للإمام أبي محمد عبد الله بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ). تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٧٣هـ.

١٦- تاريخ بغداد (أو مدينة السلام) للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) دار الكتاب العربي. بيروت.

١٧- تاريخ الخلفاء للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى ١٣٧١هـ. طبع بمطبعة السعادة بمصر. الناشر: المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة.

١٨- تاريخ خليفة بن خياط، لعمر بن خليفة بن خياط (ت: ١٦٠هـ) تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري. الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ. مؤسسة الرسالة. بيروت.

١٩- تجبير التيسير في قراءات الأئمة العشر، للإمام المحقق محمد بن محمد الشهرير بابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ). دار الفكر بيروت.

٢٠- تذكرة الحفاظ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) مطبوعات دائرة المعارف العثمانية في الهند. الناشر: دار الفكر العربي.

٢١- تفسير البغوي المسمى: معالم التنزيل، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت: ٥١٦هـ) تحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار. دار المعرفة.

- بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٢٢- تفسير المشكل من غريب القرآن، للإمام مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ).
تحقيق: الدكتور علي حسين البواب. مكتبة المعارف. الرياض ١٤٠٦هـ.
- ٢٣- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). تحقيق:
عبد الوهاب عبد اللطيف. دار المعرفة. بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ.
- ٢٤- تقريب النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ). تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة.
الطبعة الأولى ١٣٨١هـ.
- ٢٥- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن
عراق الكناني (ت: ٩٦٣هـ) تحقيق: عبد الله محمد الصديق. مكتبة القاهرة. مصر.
القاهرة. الطبعة الأولى.
- ٢٦- تهذيب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) مطبعة
دائرة المعارف الهندية. حيدر آباد. الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.
- ٢٧- التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)
تحقيق: أوتويرتزا. دار الكتاب العربي. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- ٢٨- جامع البيان في تفسير آي القرآن (تفسير الطبري)، لأبي جعفر محمد بن جرير
الطبري (ت: ٣١٠هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر. دار المعارف بمصر. الطبعة الثانية.
- ٢٩- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت
٦٧١هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت ١٤٠٥هـ.
- ٣٠- الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ).
تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم. دار الشروق. بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.
- ٣١- حجة القراءات، للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. تحقيق: سعيد
الأفغاني، مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- ٣٢- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر بن مجاهد

- (ت: ٣٢٤هـ). تحقيق الدكتور شوقي ضيف. دار المعارف بمصر. القاهرة.
- ٣٣- سنن ابن ماجه. للحافظ أبي عبد الله محمد يزيد القزويني (ت: ٢٧٥هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصطفى البابي الحلبي القاهرة.
- ٣٤- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت: ٢٧٩هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر. عيسى البابي الحلبي. القاهرة.
- ٣٥- السنن الكبرى، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) دار الفكر بيروت.
- ٣٦- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة بيروت. الطبعة السابعة ١٤١٠هـ.
- ٣٧- الشاطبية (حز الأمانى ووجه التهاني)، للإمام القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي الأندلسي (ت: ٥٩٠هـ). مطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٥٥هـ.
- ٣٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للمؤرخ الفقيه أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ). المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.
- ٣٩- شرح السنة، للإمام محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت: ٥١٦هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش. المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ٤٠- شرح شعلة على الشاطبية، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين الموصلي (ت: ٦٥٦هـ) طبع على نفقة الاتحاد العام لجامعة القراء. القاهرة. الطبعة الأولى.
- ٤١- شرح المفصل، للعلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٣٤هـ). عالم الكتب. بيروت.
- ٤٢- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لأحمد بن محمد بن علي بن الجزري، ولد ابن الجزري صاحب النشر (ت: ٨٥٩هـ) تحقيق: الشيخ علي محمد الصباغ. شركة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأولى ١٩٦٩م.

- ٤٣- شعب الإيثار للإمام. الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ).
تصحيح وتعليق: الحافظ عزيز بيك. المطبعة العزيزية حيدر آباد. الهند. الطبعة الثانية
١٤٠٦هـ.
- ٤٤- صحيح البخاري، مع شرحه (فتح الباري) للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل
البخاري (ت: ٢٥٦هـ). مطبعة السلفية القاهرة.
- ٤٥- صحيح الجامع الصغير وزياداته (الفتح الكبير) للمحدث محمد ناصر الدين
الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- ٤٦- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت:
٣٦١هـ). تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- ٤٧- الضعفاء الكبار، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد القسيلي (ت:
٣٢٢هـ). تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة
الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٤٨- ضعيف الجامع الصغير وزياداته (الفتح الكبير) للمحدث محمد ناصر الدين
الألباني، المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- ٤٩- الطبقات الكبرى، لابن سعد (ت: ٢٣٠هـ) دار. صادر. بيروت.
- ٥٠- طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت:
٩٤٥هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ٥١- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي (ت:
٤٥٥هـ). تحقيق الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية. عالم الكتب. بيروت.
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٥٢- الغاية في القراءات، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري (ت:
٣٨١هـ). تحقيق: محمد غياث الجنابز. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.
- ٥٣- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن
الجزري (ت: ٨٣٣هـ). نشرة: ج برجستراسر. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة
الثانية ١٤٠٢هـ.

- ٥٤- غيث النفع في القراءات السبع، لولي الله سيدي علي النوري الصفاقسي، مطبوع بهامش سراج القارئ شرح حرز الأمامي (الشاطبية) مصطفى البابي الحلبي، القاهرة. الطبعة الثالثة. ١٣٧١هـ.
- ٥٥- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). المكتبة السلفية ومطبعتها. القاهرة.
- ٥٦- فضائل القرآن وما أنزل بمكة وما أنزل بالمدينة، لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى ابن الضريس (ت: ٢٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور مسفر بن سعيد الغامدي. دار حافظ للنشر والتوزيع. الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٥٧- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
- ٥٨- القاموس المحيط، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ). مطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة. الطبعة الثانية ١٣٧١هـ.
- ٥٩- الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، للإمام شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). تحقيق: عزت علي عيد عطية، موسى محمد علي الموشي. دار الكتب الحديثة. القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.
- ٦٠- الكامل في ضعفاء الرجال. للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ). دار الفكر. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- ٦١- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ). المكتبة الحسينية المصرية بالأزهر. القاهرة. الطبعة الأولى.
- ٦٢- لسان العرب، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور الإفريقي المصري (ت: ٧١١هـ). دار صادر بيروت.
- ٦٣- لسان الميزان، للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٣هـ). مطبوعات دائرة المعارف النظامية الهندية. حيدرآباد. الطبعة الأولى ١٣٣٠هـ.
- ٦٤- لطائف الإشارات لفنون القراءات، للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد

- ابن أبي بكر القسطلاني المصري الشافعي (ت: ٩٢٣هـ). تحقيق: الشيخ عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة. ١٣٩٢هـ.
- ٦٥- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصفهاني (ت: ٣٨١هـ). تحقيق: سبيع حمزة حاكمي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٦٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ). مكتبة القدس. القاهرة. ١٣٥٢هـ.
- ٦٧- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم (ت: ٧٢٨هـ). جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي.
- ٦٨- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ). تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحلیم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار سزكين للطباعة والنشر. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- ٦٩- المختصر في شواذ القرآن (أو القراءات الشاذة)، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ). نشره ج. براجستراسر. المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م، الجمعية المستشرقية الألمانية.
- ٧٠- المدخل لدراسة القرآن الكريم، للدكتور محمد محمد أبو شهبة. الطبعة الثانية.
- ٧١- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المعروف بابن أبي شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ). تحقيق: طيار أكتي قولاج. دار صادر بيروت.
- ٧٢- المستدرک علی الصحیحین، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ) دار الفكر. بيروت ١٣٩٨هـ.
- ٧٣- المسند، للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤٠هـ). المكتب الإسلامي بيروت.
- ٧٤- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت: ٨٤٠هـ). تحقيق: موسى محمد علي، دكتور عزت علي عطية. دار الكتب الإسلامية. القاهرة.

- ٧٥- المصنف في الأحاديث والآثار، للإمام الحافظ أبي بكر بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)
تصحيح: عبد الخالق الأفغاني. مطبعة العلوم الشرقية. حيدرآباد. الهند. الطبعة الأولى
١٣٨٨هـ.
- ٧٦- معجم الأدباء، للشيخ الإمام شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (ت:
٦٢٦هـ). مكتبة عيسى البابي الحلبي. مصر. القاهرة. الطبعة الأخيرة.
- ٧٧- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦هـ). دار صادر للطباعة
والنشر (١٣٧٦هـ).
- ٧٨- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي. دار الجيل. بيروت
١٤٠٧هـ.
- ٧٩- معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة مكتبة المثنى،
بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٨٠- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد
ابن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق: بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط،
وصالح مهدي عباس. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- ٨١- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، للدكتور محمد سالم محيسن. دار الجيل.
بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- ٨٢- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب
الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ). تحقيق: محمد سيد كيلاني. مصطفى البابي الحلبي. القاهرة.
الطبعة الأخيرة ١٣٨١هـ.
- ٨٣- المقاصد الحسنة ببيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للحافظ شمس
الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ). تصحيح وتعليق: عبد الله
محمد الصديق. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ٨٤- المنقح في رسم مصاحف الأمصار، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت:
٤٤٤)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة.
- ٨٥- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت:

- ٥٩٧هـ). دار الثقافة. بيروت. لبنان.
- ٨٦- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ). دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٠هـ.
- ٨٧- الموضوعات، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي (ت: ٥٩٧هـ). تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة السعودية. الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.
- ٨٨- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، للدكتور محمد سالم محيسن. مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٨٩هـ.
- ٨٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). تحقيق: محمد علي البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ٩٠- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن، يوسف بن تغري (ت: ٨٧٤هـ). طبع ونشر وزارة الثقافة المصرية. القاهرة.
- ٩١- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٢٣هـ). صححه. علي محمد الصباغ. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٩٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ). تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناجي. دار الفكر. بيروت.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
١٢	المبحث الأول: ابن الجزري: اسمه وأهم مصادر ترجمته
١٣	سيرة ابن الجزري
١٦	علومه ومنزلته العلمية
١٦	القراءات
١٦	عوامل إبداع ابن الجزري في القراءات
١٨	الحديث
٢٠	اللغة
٢٠	عقيدته
٢٠	شيوخه
٢١	تلاميذه
٢٤	مؤلفاته
٢٧	ثناء الأئمة عليه
٢٨	وفاته
٢٩	المبحث الثاني: التعريف بمنظومة: «المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه»
٢٩	خطبة القصيدة
٢٩	الأبواب
٣١	الخاتمة
٣٢	تسلسل شروح «المقدمة» تاريخيًا

فهرس الطرازات المعلمة

الصفحة	الموضوع
٣٩	ترجمة الشارح
٤٣	المقدمة
٥٥	باب مخارج الحروف
٦٢	باب الصفات
٧٢	باب التجويد
٧٨	باب الترقيق
٨٤	باب اللامات
٩٠	باب الضاد والظاء
٩٧	باب التحذيرات
٩٨	بَابُ النُّونِ وَالْمِيمِ الْمَشْدَدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ
١٠١	باب حكم النون الساكنة والتنوين
١٠٧	باب المدات
١١١	بَابُ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ
١١٧	بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ
١٢٩	باب التَّاءَاتِ
١٣٥	باب همزة الوصل
١٣٧	بَابُ الْوُقُوفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

فهرس المنح الفكرية

الصفحة	الموضوع
١٤٧	ترجمة الشارح
١٤٩	المقدمة
١٦٤	باب مخارج الحروف
١٧٩	باب الصفات
١٨٧	باب التجويد
١٩٨	باب الترقيق
٢١٦	باب اللامات
٢٣٠	باب الضاد والظاء
٢٤٢	باب التحذيرات
٢٤٥	بابُ النونِ والميمِ المُشَدَّدَتَيْنِ والميمِ السَّاكِنَةِ
٢٥٠	باب حكم النون الساكنة والتنوين
٢٦١	باب المدات
٢٧٧	بابُ مَعْرِفَةِ الوُقُوفِ
٢٩٥	بابُ المَقْطُوعِ والمَوْصُولِ
٣١٥	باب التَّاءَاتِ
٣٢٢	باب همزة الوصل
٣٢٧	بابُ الوُقُوفِ على أواخرِ الكَلِمِ

فهرس اللآئ السنیة

الصفحة	الموضوع
٣٣٧	ترجمة الشارح
٣٣٩	المقدمة
٣٥١	باب بیان المخارج
٣٥٨	بَابُ بَيَانِ الصِّفَاتِ
٣٦٧	أبواب التجويد
٣٧٧	باب الرءاءات
٣٨١	باب اللامات
٣٨٢	أبواب التجويد
٣٨٤	باب إدغام المثلين والمتجانسين والإظهار
٣٨٦	باب الضاد والظاء
٣٩١	باب التحذيرات
٣٩٤	باب حكم النون والميم المشددين والميم الساكنة
٣٩٥	أحكام النون الساكنة والتنوين
٤٠١	باب أحكام المد
٤٠٧	الْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ
٤١٢	خاتمة في الحث على تعليم التام والكافي
٤١٥	المقطوع والموصول
٤٢٩	خاتمة
٤٣٢	باب التاءات المجرورة
٤٣٧	باب همزة الوصل
٤٣٩	باب كيفية الوقف على أواخر الكلم
٤٤٥	الخاتمة

فهرس الجواهر المضية

الصفحة	الموضوع
٤٤٩	ترجمة الشارح
٤٥٢	مقدمة النظم
٤٨٨	باب مخارج الحروف
٥٠٩	باب صفات الحروف
٥٣٢	باب التجويد
٥٤٤	باب الترقيق
٥٤٧	باب استعمال الحروف
٥٥٤	باب الرءاءات
٥٦٢	باب اللامات وأحكام متفرقة
٥٧٠	باب إدغام المتماثلين والمتجانسين
٦٠٣	باب التحذيرات
٦٠٦	باب النون والميم المشددتين والميم الساكنة
٦١٠	باب أحكام النون الساكنة والتنوين
٦٢٣	باب المد والقصر
٦٤٤	باب الوقف والابتداء
٦٥٥	بابُ المَقْطُوعِ والمَوْصُولِ
٦٩٠	باب التَّاءَاتِ
٦٩٨	باب همزة الوصل
٧٠٢	بابُ الوَقْفِ على أواخرِ الكَلِمِ
٧٠٩	الخاتمة